رجال ريّا و سكينة
سيرة سياسية و اجتماعية

صلاح عيسى

www.kotobarabia.com

رجال ريّاً وسكينة

سيرة اجتماعية وسياسية

صلاح عيسى

صلاح عيسى

حكايات من دفتر الوطن

رجال ريًّا وسكينة

سيرة اجتماعية وسياسية

فهرس

فهرس ..... - ٤ -

الفصل الأول

تغريبة "بني همام" ..... - ٣٦ -

الفصل الثاني

جنرالات وقوّادون وفتوات ..... - ٩٦ -

الفصل الثالث

زمن القساوة ..... - ١٩٧ -

الفصل الرابع

ربات الصون والعفاف ..... - ٣١٤ -

الفصل الخامس

بيت أبو المجد وبيت الجمّال ..... - ٤٠٤ -

الفصل السادس

مرويات آل همام ..... - ٥٣٣ -

الفصل السابع

انهيار خط الإنكار التام ..... - ٦٣٩ -

الفصل الثامن

نفوس ميتة ..... - ٧٩١ -

الفصل التاسع

العدل يلبس الطرابيش ..... - ٨٥٣ -

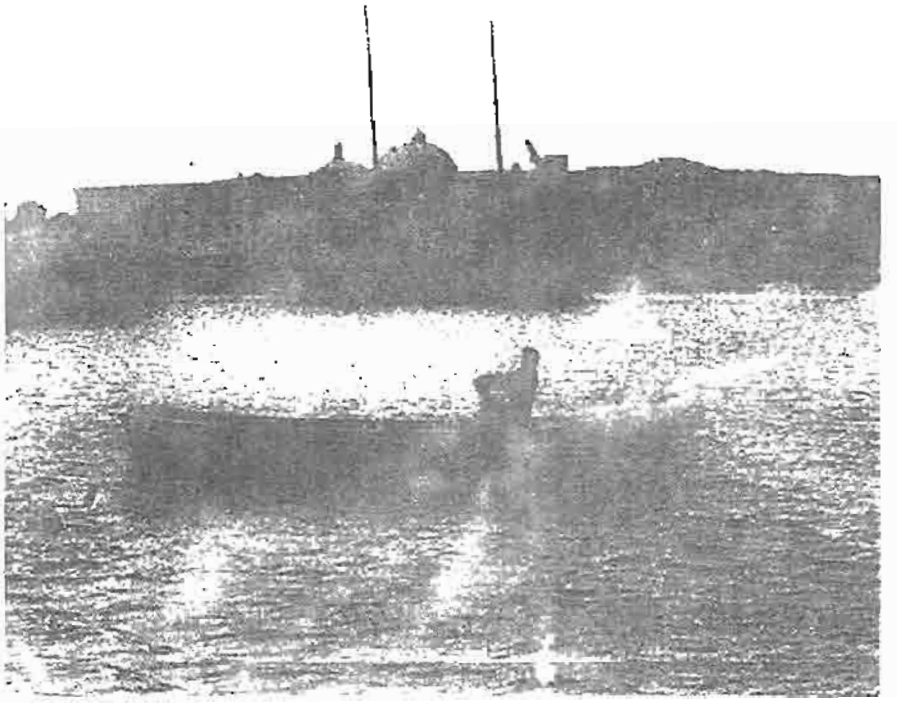

١٩٢٤ قصر رأس التين، المقر الصيفي للملك فؤاد

يقول الراوي

ثوّار ولُصوص وَخَونة

(١)

لم يُعْنَ أحدٌ من علماء الأنساب برسم شجرة "عائلة همام" التي تنتسب إليها الشقيقتان "ريَّا بنت عليّ همام" و"سكينة بنت علي همام"، حتى بعد أن فرضت الاثنتان نفسيهما على الاهتمام العام، وحفرتا اسميهما – بحروف من دم – في ذاكرة الناس، تتداولهما الألسن، ولا تكف عن ترديدهما الشفاه، ربما بأكثر مما كانت تردد أسماء الكبار – المحفورة في ذاكرتهم بحروف من نور – مثل "سعد زغلول" و"عدلي يكن" و"اللورد ملنر" الذين كانوا يتفاوضون أيَّامهما حول مستقبل مصر، بعد الحرب، وبعد الثورة.

وحتى بعد أن انتقل هذا الاهتمام بهما من أحاديث السُّمار في عربات الترام وفي المقاهي والمنادر والبارات، إلى هؤلاء الجالسين على القمة، فطلب عظمة السلطان "أحمد فؤاد" من رئيس وزرائه، ووزير داخليته "محمد توفيق نسيم باشا" أن يوافيه بتقرير شامل عن ابنتي "عليّ همام"، واستحث رئيس الوزراء، زميله "أحمد ذو الفقار باشا" – وزير الحقانية – على الإسراع بإنهاء التحقيق معهما، وعلى إبلاغه بنتائجه أولا بأوّل، فإن أحدًا من المتخصصين في التراجم والسير، لم يشغل نفسه – آنذاك أو بعد ذاك – بالتأريخ لحياتهما، بعيدًا عن الأحساب والأنساب وشجرة العائلة، ولم يجد في ذلك حافزًا يدعوه لتقصي ما جرى لهما، خلال نصف القرن الذي عاشتاه، قبل أن ينفجر اسماهما في سماء الوطن كالقنبلة، محاطًا بالدماء والأشلاء والغبار، وبالدموع والصرخات والعار، ثم يرفع هذا التاريخ – كما كانت العادة الشائعة – إلى "السُّدة السلطانية المنيفة" وإلى "مقام نائب جلالة ملك بريطانيا على مصر والسودان" بعبارات إهداء يصف فيها صاحبتي

السيرة بأنهما "بعض ما شتلته أياديكما الكريمة في أرض الوطن من بذور، فأثمرت وأينعت وتضوعت بالروائح الزكية"، ويوقعها بصفته "الخادم الأمين".

ولو أن أحدًا من هؤلاء، أو أولئك قد قام بواجبه، لتخلقت أمامنا صورة حية لابنتي "علي هام" منذ كانت كل منهما نطفة، ثم مضغة، ثم علقة، ثم اكتست عظامًا ولحمًا، ثم خرجت إلى الوجود طفلة بلا ملامح أو ذاكرة، تبكي وتضحك، وتلهو، وتخاف من الظلمة، تلقم ثدي الأم وتلوذ بأحضانها، وتحبو في باحة الدار بين صغار الدجاج والأوز، وتكتشف الحياة من حولها بمرح ودهشة، وتتعثر على لسانها الكلمات.

وما تكاد تدرك الدنيا من حولها حتى تنتهي طفولتها فجأة فتستيقظ عند الفجر، لتشعل الفرن، وتكنس الدار، وتحلب المواشي، وتقدم الطعام للدجاج والبط، وتسحب الجاموسة إلى الحقل، وتستحثها على إدارة الساقية، وتعود عند الظهر لتحمل الطعام إلى أبيها، فإذا ما جاء الغروب سرحت وراء المواشي، تتلقى روثها بين كفيها، لتعجنه بشيء من التبن وبكسر من الحطب، ثم تنشره في الشمس ليجف فيصبح وقودًا. إلى أن يأتيها "عَدَلَها" فتخضِّب كفيها وقدميها بالحناء، وتبيض وجهها بشيء من دقيق القمح، وتكحل عينيها وتصبغ شفتيها، وتغني لها الصبايا في ليلة الحنة، ثم تشيعها الزغاريد في ليلة الدخلة إلى بيت زوجها، ومعها صندوق أحمر، تضع فيه – ككل عروس– حاجياتها، فإذا ما فتحت عينيها في "يوم الصباحية" عادت لتدور – كالنحلة – طول اليوم، وطوال السنة، وطوال الدهر، لا يقعدها برد أو حر أو مرض أو ألم.

ولو أن أحدًا من دارسي موجات الهجرة الداخلية. كان قد اهتم – قبل ذاك أو آنذاك – بـ "تغريبة بني همام" لعرفنا متى.. ولماذا غادرت "ريَّا" و"سكينة" مسقط رأسيهما في "الكلح"، في أقصى الجنوب بالقرب من "أسوان"، حيث الفقر والجدب والوباء ونقص القوت – ولتتبعنا خط سيرهما الطويل، بين القُرَى والعِزَب والكفور، والمدن الصغيرة المتناثرة على شاطئ النيل، تحلبان ضرع الأيام، وتبحثان عن لقمة

تدفعان بها غائلة الجوع، أو لحظة راحة يستنيم فيها ظهر كل منهما لحشية ناعمة، تكف بعدها سلسلة ظهرها عن ذلك التضاغط المؤلم، إلى أن تحط بهما التغريبة – دون إرادة منهما – في "الإسكندرية"، حيث البحر والنسيم وأضواء الكهرباء والشوارع الواسعة النظيفة، والخبز الطريّ، والطعمية الساخنة وعلب "البولوبيف" و"السردين" و"الحلاوة الطحينة"، وجحافل الأجانب من الإنجليز والفرنسيين والإيطاليين واليونانيين، فلا يزيد نصيبُهما من المدينة الجميلة عن المقدر لهما منذ الأزل:

حجرات مظلمة ضيقة في حوار وأزقة أكثر ضيقًا، تتلوى على نفسها كالثعابين، وتفوح منها نسائم الفقر وروائح العفونة تضيئُها مصابيح من الصفيح الصدئ تشغل بالنفط، وينزوي في ركن كل منها "زير" من الفخار يملؤه السقاء بقربة ماء كل يومين أو ثلاثة. وتحتشد بآلاف من الجنوبيين من أمثالهما، قذفت بهم يد الله في التجربة، وحملتهم التغريبة من قرى الصعيد المعلقة في بطن الجبل، أو جزائره المتناثرة في قلب النيل، إلى الإسكندرية، هربًا من ثأر أو فرارًا من جوع، أو أملا في الاستمتاع بشيء من لين الحياة.. فتاهتا في المدينة الواسعة، وطاردتهما التغريبة في أزقتها الطينية الضيقة، واضطربتا طول سبع سنوات مريرة، بين "المسكوبيه" و"سوق الجمعة" و"زاوية العطش" وحين يحط بهما الرحال – أخيرًا – في "حارة النجاة" تجد أن المقدر والمكتوب في انتظارهما، وينفجر اسماها – كالقنبلة – في سماوات الوطن. وتوقعهما صدفة تعيسة إلى حبل المشنقة، وينتهي الحلم بلين الحياة، إلى موت بلا لين.

أما الناشر المجهول، الذي استغل اهتمام الناس الفائق عن الحد، بمعرفة صورتيهما، فطبع عشرات الآلاف منها، تخاطفها الناس في أيام قليلة، وربح من توزيعها مئات الجنيهات، فقد اكتفى بذكر اسم كل منهما تحت صورتها باللغتين العربية والأفرنكية، ولم يضِف إلى ذلك شيئًا، ربما لكي لا يصادر على حق الناس

في أن يتخيلوهما كما أرادوا: مجرد وحوش هربت من الغابة، وظلت تعيث في الدنيا فسادًا، إلى أن وقعت في المصيدة.

ومع أن الصحف التي عاصرت بروز اسمي "ريًّا " و"سكينة" لم تقصر في إشباع فضول المصريين لمعرفة أنبائهما، بل وخصصت كل منها زاوية يومية ثابتة في مكان بارز لتلك الأنباء على امتداد شهرين كاملين، إلا أنها لم تقصر – كذلك – في نشر كثير من الوقائع المغلوطة أو الناقصة أو المختلطة؛ ذلك أن إحساسًا عميقًا بالعار، مما ارتكبته "ريا" و "سكينة" كان يغلل رواياتها للوقائع؛ إذ بدا لها أنهما شاهدتان على نقص الرقي الاجتماعي للمصريين، وأن صدقها في رواية الوقائع ربما يستغل للتدليل على عدم كفاءتهم لحكم أنفسهم بأنفسهم، وكانت المناظرة بين الوطنين المصريين المطالبين بإلغاء الحماية البريطانية على بلادهم، وبين غلاة المستعمرين تدور آنذاك، حول هذا الموضوع تحديدًا.

وهكذا تواطأ الجميع بالصمت أو بالجهل أو بسبب الإحساس العميق بالعار، على تحويل " ريًّا " و"سكينة" إلى رمز أسطوري للشر. لا صلة له بدوافع ما فعلتاه، وأغمضوا عيونهم عن كل ما عدا ذلك، فقد كانوا في حاجة إلى رمز للشيطان فوجدوه، وإلى صورة تجسد الشر المطلق الطليق فطبعوا عشرات الآلاف من صورتيهما، وأخذوا يتبادلونها وينسجون حولهما قصصًا وأساطير مرعبة، جعلتهما في النهاية، قرينتين لتلك الشخصيات المرعبة، التي طار صيتها في زمانها، وظل طائرًا إلى أن أدرك زماننا، مثل " أمنا الغولة" و "فرانكشتين و " دراكيولا".

وربما لهذه الأسباب كلها، دخلت الاثنتان التاريخ، دون أسانيد– أو تفاصيل – كافية، فلا شجرة أسرة، ولا شهادة ميلاد، ولا تاريخ اجتماعيّ، ولا تقرير من قصّاص أثر، حول ما فعلتا أثناء التغريبة أو ما فعلت بهما التغريبة فاستباحهما الجميع، واتخذوا منهما رمزًا لما يريدون، وليس لما كانا يرمزان إليه بالفعل: الآباء الذين يريدون تخويف أبنائهم من النوم دون غسل الأسنان، والأمهات اللواتي تردن إخافة بناتهم من شر السكك، ومؤلفي الأفلام السينمائية والمسرحيات الهزلية، الذين

يربحون من وراء تسلية جمهورهم بشيء من مغامرات الشـــرطة فـــي مطـــاردة المجرمين، أو من محاولة دغدغتهم بشيء من كوميديا الرعب، فيضـــحكون علـــى أنفسهم وعلى الآخرين مع أن الذي يستحق الضحك منه، هو مؤلفي تلـــك الأفـــلام والمسرحيات.

(٢)

وكانت " ريا " و"سكينة" هما أول من تعرفت عليه الدكتورة "لطيفة الزيات" – أستاذة الأدب الإنجليزي والروائية المعروفة – من صور الشر.

ومع أنها ولدت بعد إعدامهما بعامين. ولم تتعرف عليهما إلا بعد ذلك بثمانية أعوام أخرى، ولم تدل بشهادتها في محاضر التحقيق التي أجراها "سليمان بك عزت" – رئيس نيابة القاهرة الذي حقق القضية – لأنه كان قد أغلق محضره، ونقل إلى عمل آخر .. ومع أنها "شاهد سماع" لا "شاهد رؤية" إلا أن ذلك لا ينفي الأهمية التاريخية لأقوالها؛ إذ هي نموذج لتلك الرؤية الأسطورية، التي اغتالت الحقيقة، واهتمت بالرمز على حساب الواقع.

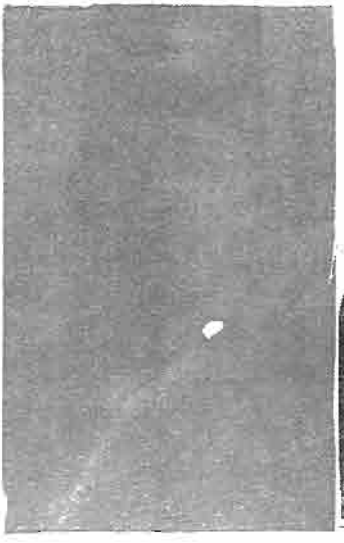

د. لطيفة الزيات

إسماعيل صدقي باشا

تقول "لطيفة الزيات": "تعرفت على الشر، أول ما تعرفت بصورة غير مباشرة، أحالها خيال أمي، وخيالي إلى صورة مباشرة، وأنا طفلة في الثامنة من عمري، حكت لي أمي عصرًا – وكانت بارعة الخيال

وبارعة القدرة على الحكي – قصة أعتى قاتلتين في مصر " ريا" و"سكينة". وأوردت أمي طقوس القتل بالتفصيل، وكأنها تتمثلها: اختيار الضحية، اصطحابها إلى البيت، خنقها، تمزيق جثتها إلى أجزاء، حرق الأجزاء في الفرن الكبير ودفوف الزار التي كانت تغطي على أصوات الاستغاثة؛ حتى لا تصل إلى نقطة البوليس أمام دار "ريَّا" و"سكينة" . وأكدت أمي بالطبع في نهاية الحكاية – التي أسرتني تماما – أن الجريمة لا تفيد، وأن الأمر قد انتهى بإعدام "ريَّا" و"سكينة" .

ذلك نموذج واحد لتلك المبالغات الخيالية التي تضيف للتاريخ ما لم يحدث فيه، فلم يكن القتل يتم بمصاحبة دفوف زار تغطي على أصوات الاستغاثة، ولم يكن يتم بواسطة الخنق؛ إذ لم يعثر "الطبيبان الشرعيان" – سيدني سميث" و"عبد الحميد عمار" – اللذان قاما بفحص جثث ضحايا "ريَّا" و"سكينة" على أية كسور في العظام اللامية، وهي عظام الرقبة التي يدل كسرها على أن الخنق هو سبب الوفاة، ورجحا في تقريرهما أن القتل قد تم بطريقة كتم الأنفاس.. ولم يكن هناك تمزيق للجثث، فقد عثر الذين حفروا في أرضية البيوت التي سكنتها ابنتا "عليّ همام" على الهياكل العظمية لتلك الجثث وهي سليمة وكاملة، وعلى بعضها أجزاء من الأنسجة الرخوة في حالة تحلل، وقد اشتبكت سيقان بعضها بالبعض الآخر لتوفير مساحة الدفن.

أما حرق الجثث في الفرن بعد تقطيعها، فهو نموذج لتلك الرغبة في ترميز " ريَّا " و"سكينة" بإضافة كل ما هو جريمة إلى صحيفة حالتهما الجنائية، ونسبة كل ما هو قسوة ولا إنسانية إليهما؛ ليسهل اتخاذهما كشاخصين للشر المجرد، يرجمهما كل من يسمع باسميهما، ويبصق على ذكراهما .. أما التاريخ – المفترَى عليه – فيقول إنهما كانتا أفقر من أن تملكا فرنا لتنضجا فيه رغيفًا من الخبز، أو ما يكفي من المال لكي تشتريا دجاجة تشويانها فيه، ويستطرد فيقول: إن الذين أضافوا إليهما تلك التهمة، قد اقتبسوها عن السفاح الفرنسي الشهير "هنري لاندرو" الذي تجمعه بكل من "ريَّا" و"سكينة" مشابهات: منها أنه كان مثلهما متخصصًا في قتل النساء

فقط، ومنها أنه كان معاصرًا لهما، فقد اكتشفت جرائمه في صيف عام ١٩١٩، وقبل شهور قليلة من دخول الاثنتين في "الوعد" الذي قضى عليهما، بأن تشتركا في جرائم القتل.

وكانت بداية الكشف عن جرائم "لاندرو" بلاغ تقدمت به إلى الشرطة الفرنسية – في فبراير (شباط ١٩١٩) شابةٌ فرنسية تتهم مهندسًا اسمه "جورج فريميه" بأنه وراء اختفاء شقيقتها "مدام بويسن" قبل عامين. وقالت الشقيقة في بلاغها إن أختها كانت قد خطبت للمهندس، وأعطته توكيلا باستثمار أموالها، ثم اختفت بعد ذلك، فخطب "فريميه" صديقة لها، لكنها اختفت هي الأخرى، بعد أن أعطته – كذلك – توكيلا باستثمار أموالها، مما جعلها تشك في أن له يدًا في اختفاء الشقيقة والصديقة.

وبعد بحث طويل، اكتشفت الشرطة أن الاسم الذي خطب به المهندس المرأتين، هو اسم مستعار وأن اسمه الحقيقي هو "هنري لاندرو" وأنه لا صلة له بالهندسة؛ إذ هو من أصحاب السوابق ومعتادي الإجرام. وعثر المحققون بين أوراقه على قائمة وجدوا بها أسماء إحدى عشرة امرأة، بينهن مدام "بويسن" وصديقتها اللتين أبلغ باختفائهما. وكشف البحث عن أن بقية النساء اللاتي وردت أسماؤهن في القائمة كن من بين خطيبات "لاندرو" ثم اختفين بعد قليل من خطبتهن له. واتسع نطاق البحث ليتضح أن "لاندرو" كان يحترف خطبة النساء الأرامل أو المتقدمات في السن. ليستولي على أموالهن، وأنه خطب ٢٨٦ امرأة، تم التأكد من وجود ٢٧٥ منهن على قيد الحياة، بينما رفض "لاندرو" أن يبرر سبب اختفاء الإحدى عشرة امرأة اللواتي عثر البوليس على قائمة بأسمائهن، مما دفع المحققين إلى اتهامه بقتلهن، خاصة بعد أن كشف تفتيش فيلا يستأجرها في الضواحي، عن العثور على عظام آدمية محترقة، في رماد الفرن، مما أكد أنه يقتل ضحاياه، ثم يحرق جثثهن.

وقد ثبت بعد ذلك، أن جرائم "لاندرو" بدأت في عام ١٩١٤، عندما خطب أرملة اختفت بعد قليل هي وابنها ليتسلم التأمين على حياتهما، واختفى هو بعدها

لعدة شهور، أشاع أنه كان أثناءها في "تونس" ثم اتضح أنه خطب – خلال ستة شهور – ثلاث أرامل في ثلاثة أحياء مختلفة.. اختفت الواحدة بعد الأخرى. وقد أسرف في استخدام إعلانات الزواج في الصحف، حيث كان يشير إلى أنه أرمل في الخمسين ولا ولد له، وأنه صاحب ثروة، ويريد الزواج من امرأة في مثل سنه، وهي شروط مغرية مكنته من اصطياد ضحاياه بسهولة؛ حيث كان يستولي على مصاغهن أو على قيمة "بوليصة" التأمين على حياتهن.

وقد أنكر "لاندرو" ارتكابه لجرائم قتل النساء الإحدى عشرة، وطالب المدعي العام بأن يثبت أنه ارتكب الجرائم، بدلا من مطالبته هو إثبات براءته، ورفض الكشف عن أماكن اختفاء النساء بدعوى أنه وعدهن بذلك، لكن المحاكم على اختلاف درجاتها لم تأخذ بدفاعه وأيَّدت الحكم الذي صدر في ديسمبر (كانون الأول) ١٩٢١ بإعدامه، وبعد أيام قليلة من تنفيذ الحكم بإعدام " ريا " و"سكينة" .

وليس المهم هو أن تلك المبالغات قد أساءت إلى سمعة "ريَّا" و"سكينة" ابنتي "عليّ همام"؛ إذ كانت من السوء بدرجة لا تحتمل ولا تتأثر بالمزيد منه، لكن المهم هو رد الفعل الحقيقي الذي ترسب في نفس الطفلة التي استمعت إلى هذا التاريخ الأسطوري .. تضيف "لطيفة الزيات": "ولكن ما أكدته أمي في نهاية الحكاية شيء. وما استقر في كياني شيء آخر.. استقرت كل من ريا وسكينة في كياني حيتين تُمليان وجودهما عليّ .. كالوجود الذي لا وجود عداه.. ولا إفلات منه.. وفي ظلمة الليل، وأنا أنام وأختي صفية التي تصغرني بثلاث سنوات في حجرة مستقلة عن حجرة أمي، داهمتني كل من "ريَّا" و"سكينة" في سريري.. وتحولت وأنا أرقد في سريري إلى الضحية، تنزل بي طقوس القتل طقسًا بعد طقس، ووجدت نفسي أجري مرعوبة إلى سرير أمي في الحجرة المجاورة أحتضنها وأنا أرتجفُ.. أجد في حضنها الملاذ من شرور الدنيا".

وفيما بعد اكتشفت "لطيفة الزيات" أن شرور الدنيا، أكبر من أن تحتمي منها بحضن الأم مهما كان واسعًا ودافئا. والتقت كثيرًا بكل من "ريا" و"سكينة" مرة وهي

في الحادية عشرة وأخرى وهي في الثالثة والعشرين، وثالثة وهي على مشارف الستين. وأيقنت أن قهر السلطة، وقهر اللصوص القتلة، هو ذات القهر، وأن شر عصابة "ريَّا" و"سكينة" لا يقل عن شر رجال الشرطة الذين رأتهم في عام ١٩٣٤ – وكانت في الحادية عشرة من عمرها – من شرفة منزلها في المنصورة، يردون برصاصاتهم أربعة عشر قتيلا من بين طلاب المدارس الثانوية، الذين كانوا يتظاهرون ضد ديكتاتورية "إسماعيل صدقي". عدتهم قتيلا بعد قتيل. ودماؤهم تفور حمراء قانية كالنافورة. فتعرفت على الشر مجسدًا على مستوى الدولة.

ثم تعرفت بهما مرة أخرى، حين جلست على شاطئ النيل، وكانت لا تزال طالبة جامعية في الثالثة والعشرين من عمرها، تتابع الغواصين، وهم ينشلون جثث الطلاب الذين سقطوا في مياهه – حين أمر رئيس الوزراء "محمود فهمي النقراشي" – في ٩ فبراير (شباط) ١٩٤٦، بفتح "كوبري عباس" وجموع المتظاهرين من طلاب الجامعات تحاول عبوره ليصلوا إلى قلب المدينة – يخرجون الجثة بعد الأخرى دون أن تستطيع أن تفعل شيئًا.

وذات صباح من بداية الثمانينيات وأثناء اعتقال "لطيفة الزيات" – التي كانت قد وصلت آنذاك إلى سنّ الستين – ضمن أسرى الحملة التي شنها نظام الرئيس السادات على المعارضين في سبتمبر (أيلول) ١٩٨١، دهمت فرقة من السجانات عنبر السجينات السياسيات بسجن القناطر الخيرية للنساء، فحاصرته، وأخذت تقلب بأصابعها القذرة في أخص خصوصياتهن، وطاردت سجانة منهن، فتاة صغيرة لتنزع منها خطابًا تلقته من أبيها، فألقت به الفتاة في المرحاض، وأسرعت السجانة تمدّ يدها إلى فوهته؛ لتعود بالخطاب ملوثًا بما كان يحيط به. وحين رأتها "لطيفة الزيات" لم تستطع أن تحدد ما إذا كانت ملامحها أقرب من إلى ملامح "ريَّا" أم إلى ملامح "سكينة" كما جسدتها الممثلتان "نجمة إبراهيم" و"زوزو حمدي الحكيم" في فيلم "صلاح أبو سيف" الذي يحمل اسميهما، لكنها كانت واثقة أن السجانة كانت

إحداهما، وربما كليهما، وبدا لها ما تفعله طقسًا من طقوس القتل الذي تعرضت لها وهي طفلة، فجرت مذعورة تلوذ بأحضان أمها من شرور الدنيا.

وعلى تلك الحافة بين الكابوس والواقع، سقط من وعي "لطيفة الزيات" الحد الفاصل بين القهر الواقع من السلطة والقهر الواقع من عصابة اللصوص، وخاضت مع زميلاتها المعركة ضد فريق السجانات، وكأنها تصفي حسابا قديمًا مع "ريَّا" و"سكينة" وتنتقم لعجزها حين رأتهما – على رأس عصابتهما – يُردون بالرصاص أربعة عشر من طلاب المدارس، وهي جالسة إلى جانب "كوبري عباس" وقد تحجرت الدموع في عينيها تنتظر رفاقها الغرقى، رفيقًا بعد رفيق.. من دون قدرة على أن تفعل شيئًا..

وحين انتهت المعركة، استفتت زميلاتها فيما إذا كانت ملامح السجانة – الممسوحة الأرداف والأثداء – أقرب إلى ملامح "ريَّا" أم إلى ملامح "سكينة"، فتضاحكن من ذلك الخلط بين الأشخاص والأزمان، والأدوار والوقائع، فقد كانت الشقيقتان تنتميان إلى فريق "الحرامية" أما السجانة فهي تنتمي إلى فريق "العسكر". لكن "لطيفة الزيات" كانت واثقة بأنه لا خلط هناك بين العسكر والحرامية.. أو بين قهر "ريَّا" و"سكينة" وقهر شرطة عهد "السادات".

والحقيقة أن الخلط كان قد حدث في ذلك الزمن البعيد غير السعيد، حين تحولت ابنتا "علي همام" من حقيقة إلى أسطورة، ومن واقع إلى رمز، ومن امرأتين ضعيفتين مطحونتين إلى تجسيد للشر المطلق الطليق. ولو أن "لطيفة الزيات" كانت قد عرفت قصة "ريَّا" و"سكينة" من مصادرها التاريخية – وليس على لسان الرواة – لأدركت أنهما على الرغم من شرهما البادي وغير المنكور، لم تكونا سوى ضحيتين من ضحايا قهر دفعهما دفعًا إلى تلك القسوة النادر المثال، التي لا تغادر ذاكرة الناس إلى اليوم.

ولو أن هذه الحقيقة كانت قد عرفت آنذاك، لما أثرت الأسطورة الشائعة عن "ريَّا" و"سكينة" على نفس "فؤاد الشامي" تأثيرًا يختلف تمامًا عن تأثيرها على شخصية "لطيفة الزيات". فهو على العكس منها، لم يخف منهما، ولم يجر إلى حضن أمه لكي يلوذ به من شرهما؛ إذ كان معجبًا بهذا الشر المجرد الذي نسب إليهما، وشاع عنهما. مع أنه لم يكن مثلهما فقيرًا يتكفَّف القوت – إذ كان والده تاجرًا ميسور الحال – فقد كان "فؤاد" منذ حداثته مفتونًا بقوته البدنية المفرطة. يزهو بها على أقرانه، ويعتبرها رأس ماله الذي يحفظ له مكانته بينهم، فأغراه ما نسب إلى ابنتي "علي همام" من قسوة وغرق في أحلام يقظة يتقمص خلالها شخصية الجلاد، لا شخصية الضحية.. وأخذ يفاخر زملاءه بجرائم لم يكن قد ارتكبها بعد، يصوغها على نسق ما كان يشاع من أساطير عن جرائم "ريَّا" و"سكينة" ثم ما لبثت الأكاذيب أن تحولت إلى حقائق، وأصبح "فؤاد الشامي" فتوة لشارع عماد الدين، يفرض الإتاوات على ملاهيه وباراته وراقصاته.. فإذا امتنع أحد عن الدفع، قامت عصابته بتحطيم البار أو الملهى، أو بضرب المتمرد على إرادته، إلى أن رفعت راقصة من الدرجة الثانية اسمها "امتثال فوزي" راية العصيان، وتوقفت عن الدفع، وأصرت على موقفها على الرغم من كل التهديدات ومحاولات الترويع والتخويف، فلم يجد أمامه وسيلة لوقف التمرد، إلا بقتلها فطعنها أحد أفراد عصابته، برقبة إحدى زجاجات البيرة.

(٣)

لم يعد سرًا تاريخيًّا، أن العرب – كغيرهم من شعوب العالم – قد يقدسون أحياناً، أشخاصًا ممن يصنفون عادة – في الرؤية الشرطية – باعتبارهم مجرمين، وربما داعرين، ففي كثير من القرى العربية، تتناقل الأجيال – عن طريق التواتر – سيرة ابن من أبناء القرية، هو نموذج لكل الفضائل البشرية: فهو وسيم وذكي وشجاع وقوي وشديد الاعتزاز بكرامته، لا يخاف من أحد، ولا يطأطئ رأسه لأحد، وهو فضلا عن هذا مقاتل عنيد، لا يهاب عدوًا ولا يهزم في معركة حتى لو خاضها وحيدًا بلا أعوان، لكنه – على الرغم من ذلك كله لا يعتدي على فقير، أو ضعيف أو مظلوم، فهو يتصدى – فقط – للأقوياء والمتجبرين وظالمي العباد، وآكلي السحت، والذين يستحلون أموال اليتامى والثكالى والأرامل، فهو رمز لتمرد المستضعفين من الرجال والنساء والولدان، لذلك يحيطه الناس بهالات من الإعجاب، ويحرصون على تلقين سيرته لأولادهم، ويختارون اسمه لأكبر هؤلاء، الأولاد، وقد يدرجونه من دون حيثيات مقنعة بين أولياء الله الصالحين حيثيات مقنعة بين أولياء الله الصالحين ويقيمون له – بعد موته – مقامًا (أيّ ضريح) يتلون حوله الأوراد والأذكار ويقدمون إليه النذور.

وليس لمعظم هؤلاء الذين يوصفون في المصطلحات الشرطية بـ "الأشقياء" تاريخ مدون، نستطيع أن نعود إليه لكي نعرف الحد الفاصل بين التاريخ والخيال وبين الحقيقة وما أضفته عليهم الرؤية الشعبية من صفات عظيمة وأعمال باهرة، حولتهم إلى أسطورة. لكن المشترك بينهم، هو أنهم – في الأغلب الأعمّ – ممن يشقون عصا الطاعة على السلطة المحلية في القرية أو المحلة أو المنطقة؛ سواء

كان ممثل هذه السلطة "عمدة " أو "مختارًا" أو "باش أغا" أو إقطاعيًّا يملك الأرض وما عليها من بشر ودواب، خاصة في أثناء العصر التركي المملوكي، الذي خضعت في ظله البلاد العربية، لحكم باطش، كان يستنزف أموال الناس بالضرائب والفرد والمكوس ويستحل انتهاك أعراضهم، وإهدار آدميتهم وتعذيبهم وقتلهم، ثم في ظل الحكم الأجنبي الذي كان يفعل بهم الشيء نفسه.. فكان منطقيًّا أن ينحاز الناس تلقائيًّا لكل من يشق عصا الطاعة على هؤلاء الحكام الظالمين، وأن يعتبروه بطلا، وربما وليًّا أو قديسًا، بصرف النظر عن التصنيفات الشرطية، وأن يتواطئوا على إخفاء بعض ما طالَهم من شره وظلمه. وأن ينتدبوا من بينهم ذلك الفريق من المؤرخين الفولكوريين، الذين يصوغون التاريخ في صورة مواويل وسير وملاحم تزدري بحقائقه؛ لأن ما يعنيهم هو أن يتركوا للأجيال القادمة، رمزًا للسوبر مان، الذي يتمرد على سلطة لا يستقيم بين يدها ميزان العدل.

وقليلون من هؤلاء الأشقياء هم الذين أدركوا عهد التوثيق أو المطبعة، فتركوا وراءهم شواهد تَصلح أساسًا للمقارنة بين الحقيقة التاريخية والخيال الشعبي. وقليلون بين هذا القليل، هم الذين تعدت شهرتهم النطاق المحلي لتبرز أسماؤهم على الصعيد القطري أو القومي، وأحيانًا الدولي.

ومن النماذج الأولى في تاريخ مصر، "ياسين" – الذي دخل التاريخ أعتبر موال "بهية وياسين" – و "متولي" – الذي دخله عبر موال "شفيقة ومتولي" – وكلاهما رمز للدفاع عن حق الأخذ بالثأر والانتقام للعرض، و"أدهم الشرقاوي" الذي حوله التاريخ الشعبي من قاطع طريق إلى مقاتل ضد الاستعمارين التركي والإنجليزي..

ومن هذه النماذج في تاريخ لبنان "شاهين ومرعي" فقد طار صيت هؤلاء جميعًا من نطاق مناطقهم المحلية إلى نطاق إقليمي.

أما قصة البطل الشهير "روبن هود" الذي كان يختفي في غابة "شيروود" الإنجليزية؛ ليقطع الطريق وينهب مال الأثرياء ليتصدق به على الفقراء، وكذلك قصة قاطع الطريق المكسيكي "زاباتا" فضلا عن أنهما نموذجان للبطل الشعبي الذي يخترق الحدود والأزمان، فهما شاهدان على أننا – نحن العرب – لم نبتدع هذا التقديس للأشقياء وقاطعي الطرق، وأن المقهورين على امتداد الزمان والمكان، كانوا ينتظرون ذالك الذي يأتي لكي يملأ الدنيا عدلا ونورًا، بعدما ملئت ظلمًا وجورًا، وحين يطول انتظارهم، كانوا يتسلمون بصنعه، فيخلطون – متعمدين – بين "الواقع" و "الخيال" وبين "التاريخ" و"الأسطورة" وبين "المجرمين" و"الثوار".

وتنفرد "ريًّا" و"سكينة" بمكانة خاصة في هذا التاريخ الفولكلوري للجريمة، فقد تعود الناس ألا يحتفظوا في ذاكرتهم إلا بأسماء هؤلاء الأشقياء الذين استقر في وجدانهم أنهم رمز لذلك الثائر الذي ينتظرونه لكي يعدل ميزان العدل المختل. وأن ينسوا أسماء الباقين. ويتنفسوا الصعداء حين يصلهم خبر القضاء عليهم. وقد فعلوا ذلك يوم نفذ حكم الإعداد شنقًا في كل من "ريًّا" و"سكينة" صباح يوم الأربعاء ٢١ ديسمبر (كانون الأول) – ١٩١، فقد احتشدت خارج جدران "سجن الحَضرة"، في هذا الوقت المبكر، وعلى الرغم من البرد القارس، جماعة كبيرة من نسوة الأحياء الشعبية بالإسكندرية، جئن لكي يتأكدن بأنفسهن من إعدامهما، ولكي يعبرن عن فرحتهن بذلك، وظللن طوال الوقت يهتفن ويزغردن ويرقصن ويغنين خلف واحدة منهن، مطلع أغنية راقصة تقول: "خمارة يا أم بابين.. روحت السكارى فين؟": وبعد أن نكست إدارة السجن العلم الأسود المرفوع على ساريته دلالة على انتهاء تنفيذ الحكم بالإعدام، هتفن: عاش اللي شنق "ريًّا".. عاش اللي شنق "سكينة".

لكن الاسمين – استثناء من القاعدة إلى وضعها المؤرخون الفولكلوريون لأنفسهم – ظلا في ذاكرة الناس، فلم ينسوهُما على الرغم من أن المعاصرين لهما قد شيعوهما باللعنات.

وتثير المفارقات بين المكانة التي احتلها في نفوس الناس كل من "أدهم الشرقاوي" من جانب و "ريَّا" و"سكينة" من جانب آخر، الدهشة. وتلفت النظر بتباينها الشديد.. والحقيقة أن هناك ما يدعو للمقارنة بين الطرفين؛ إذ كان "أدهم" معاصرًا لهما، بل وبدأ نشاطه الإجرامي معهما في السنة نفسها (١٩١٩)، ولقي مصرعه في كمين نصبته له الشرطة يوم الأربعاء ١٢ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٢١، قبل إعدامهما بحوالي سبعة أسابيع، فتلقى الناس الخبر بنفس الفرحة التي استقبلوا بها إعدام "ريَّا" و"سكينة"، وقال مندوب "الأهرام" إن خبر اقتناص البوليس له، ما كاد يتأكد حتى انطلقت الزغاريد في أنحاء القرى التابعة لمركز "إيتاي البارود" و"كوم حمادة" التي كانت مسرحًا لنشاطه؛ ابتهاجًا بمقتل كبير الأشقياء الذي أدت جرائمه إلى ركود التجارة وتوقف سوق المعاملات.

وليس في المعلومات التاريخية التي بين أيدينا ما يبرر ذلك التباين الشديد – الذي برز فيما بعد – في مكانة كل من الطرفين في نفوس الناس، بين الاحترام البالغ لـ "أدهم" والاحتقار البالغ لكل من "ريا و "سكينة"، فهذه الحقائق تقول أن "أدهم" كان قاطع طريق، وقاتلا يستأجر للقتل، وأن بعض أعيان المنطقة التي اتخذها مجالا لنشاطه الإجرامي، كانوا يستأجرونه لقتل خصومهم، وأنه كان يفرض الإتاوات على التجار والأعيان، ويحكم على مخالفيه بالإعدام، وينفذ جرائمه علنًا في وضح النهار، وقد وصفه مراسل "الأهرام" المتجول بأنه "كان يملك قلبًا أقسى من الحجارة" لا يعرف رحمة ولا شفقة، قتل عشرات الرجال والنساء ونهب وسطا سطوات عديدة على المال والعرض، ونشر الرعب في أنحاء مراكز "إيتاي البارود" و"كوم حمادة" و "الدلنجات".

وعلى العكس من "ريَّا" و"سكينة" اللتين لا نعرف عن أبيهما "علي همام" شيئًا إلا اسمه الذي لا يعني – في ذاته – شيئًا، فنحن نعرف أن الشيخ "عبد الحليم الشرقاوي" – والد "أدهم" – كان من أعيان قرية "زبيدة" التابعة لمراكز "إيتاي البارود" أحد مراكز مديرية (محافظة الآن) البحيرة المتاخمة للإسكندرية وكان يملك

٥٠ فداناً، لو كان "علي همام" يملك واحدًا في المائة منهـا، لمـا تغربـت ابنتـاه التعيسـتان مـن جنـوب الـوادي إلـى شـماله، وقـدرُهما فـي إثرهمـا. ونعـرف أن عمـه "عبد المجيد بك الشرقاوي" كان عمدة القريـة، وأنـه على العكس منهما، دخـل المدارس، وتعلم وحصـل على الشهادة الابتدائية في زمن كانت الصحف تنشر في صدر صفحاتها الأولى أسماء الـذين يحصـلون عليها، وقطع شوطًا في دراسته الثانوية، ثم توقف عن اسـتكمالها عـام ١٩١٥ – وكان في السادسة عشر من عمره – حين نشبت المشاكل بينه وبـين عمـه "عبـد المجيد بك الشرقاوي" فلفق له العم تهمتي سطو، وشروع في قتل، وشهد ضده أمام المحكمة، فحكمت عليه بالسجن مع الأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات، وفـي عـام ١٩١٧ لحق به في السجن أحد أتباع عمه، ممن شهدوا ضده، فقتل أدهم هذا التـابع وحوكم مرة ثانية، وصدر ضده حكم آخر بالسجن المؤبد.. لكنه هرب بعد عـامين عندما هاجم المتظاهرون – أثناء ثورة ١٩١٩ – "سجن ليمان طره" ومكنوا معظـم المقيمين فيه من الهروب منه؛ ليختفي عن أعين السلطات التي تطارده في زراعات الذرة الكثيفة، وليتربص بعمه وابن عمه لينتقم منهما، ومـع أن هجماتـه الجريئـة لاقتناصهما كانت تفشل عادة؛ بسبب حذرهما الشديد، فإنها قد لفتـت إليـه أنظـار

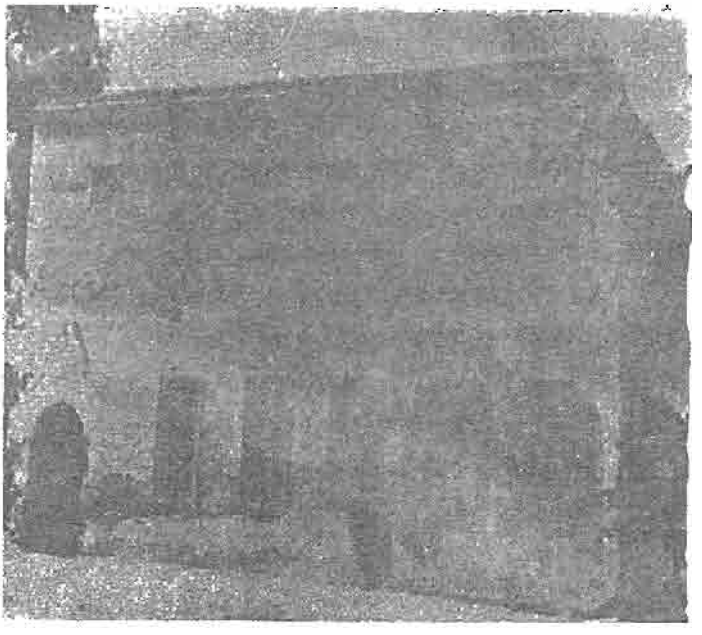

منزل أسرة أدهم الشرقاوي في قريته زبيدة بالصعيد

أشقياء المنطقة، الذين بهرتهم جرأته، فانضموا إليه، وتوحدوا تحت قيادته؛ ليشكل منهم العصابة التي أثارت الفزع في شمال الدلتا على امتداد ثلاثين شهرًا.

ومع أنه كان رجلا، فقد كان أكثر جمالا من "ريَّا" و"سكينة" اللتين أضاعت التغريبة كل ما كان لهما من ملامح وعلامات الأنوثة، فقد كان – والعهدة على مراسل "الأهرام" المتجول – "طويل القامة قوي العضلات، أشقر اللون، وكان إذا لبس الملابس الإفرنكية والبرنيطة، لا يستطيع أحد أن يفرق بينه وبين الرجل الفرنساوي أو الطلياني أو الإنكليزي".

ولو أننا اعتمدنا على الحقائق التاريخية وحدها، لجاز لنا أن نقول إن "أدهم الشرقاوي" ليس أكثر من ابن ذوات غرته قوته، وأفسده تدليل أسرته، وأبطره ثراؤها، وقاده إلى الجريمة، ما بين أصولها وفروعها من منافسات وأحقاد، ولجاز لنا أن ندهش لتلك الصورة الغريبة التي صوره بها المؤرخون الفولكلوريون، حتى استقر – وما يزال – في وجدان الناس بطلا ورمزًا لمقاومة الشر؛ حتى تحولت سيرته إلى موّال يقول مطلعه: "منين أجيب ناس لمعناة الكلام يتلوه؟ شبه المؤيد أمنات إذا حفظوا العلوم وتلوه.. الاسم أدهم لكن اللقب شرقاوي.. وأهلي في البحيرة ناس.. عايشين بالجد غير الجد لم يقولوه". بينما لا يختلف ما فعله، عما فعلته "ريَّا" و"سكينة" اللتان لم يفخر أحد بما فعلتا، بل ظل الجميع يطأطئون الرأس خجلا كلما سمعوا اسميهما، ويتمنون لو أنهما كانتا غير مصريتين، ولم يؤلف فيهما الشاعر الشعبي المجهول، سوى ذلك المطلع الساخر الذي كانت تغنيه نساء الإسكندرية في احتفال زفافهما إلى المشنقة، وهو أبعد ما يكون عن التقدير والاحترام.

فهل يجوز لنا أن نحكم بأن هناك "خيارًا" و"فقوسا" في دنيا الجريمة وعالم الأشقياء، وأن المؤرخين الفلكلوريين، كبعض المؤرخين الأكاديميين، يكيلون بكيلين ويزنون بميزانين، أو يطففون في الميزان؛ لترجح كِفة أولاد الأعيان، كفة أولاد "عليّ همام". وأنه لو كانت "ريَّا" و"سكينة" تحوزان شجرة عائلة، لوجدنا من يؤلف فيهما موالا يقول مطلعه "منين أجيب ناس لمعناة الكلام يتلوه.. شبه المؤيد أمنات

على العلوم وتلوه .. الاسم ريًّا لكين اللقب همام.. وأهلي في الكلح نـــاس عايشـــين للجد، غير الجد لم يقولوه؟" اقتباسًا أو معارضة للموال الشهير الـــذي ألفـــه – فـــي الغالب – أحد أفراد عصابة "أدهم الشرقاوي" في رثائه؟.. ربما يجوز ذلك.

(٤)

أما المؤكد فهو أن التوفيق قد أخطأ مراسل "الأهرام" المتجول، حين تنبأ بأن التاريخ سيخلد اسم الخفير النظامي "محمود أبو العلا" والجاويش "محمد خليل": الأول لأنه، وهو صديق "أدهم" وتابعه وعينه على تحركات أعدائه، هو الذي خانه وتواطأ مع الشرطة ضده واستدرجه إلى المكان الذي قتل فيه، والثاني لأنه كان على رأس اثنين من زملائه، تنكروا في زي الفلاحين، وكمنوا في الغيطان إلى أن ظهر "أدهم" في المكان الذي حدده لهم صديقه الخائن، وكان يستعد لتناول عشائه حين شعر بحركة خفيفة في حقول الذرة، فمد يده لكي يتناول بندقيته الموزر، ولكن الجاويش "محمد خليل" عاجله برصاصتين سقط على إثرهما مضرجًا بدمائه.

وعلى عكس نبوءة مراسل "الأهرام" فقد اختفى اسم "الجاويش محمد خليل" فلم يعد أحد يذكره، أما "محمود أبو العلا" فقد عاش في ذاكرة الناس، كما عاشت "ريَّا" و"سكينة" رمزًا للخيانة والغدر، وتحول على لسان المؤرخ الشعبي، إلى طبعة من "يهوذا الإسخريوطي" الذي سلم السيد المسيح لأعدائه مقابل ثلاثين قطعة من الفضة. ومع أن مشهد تسليم أدهم لأعدائه، لا يبتعد كثيرًا عن الحقيقة التاريخية، إلا أن المؤرخ الشعبي المجهول، قد أضاف إليه اقتباسات واضحة من الإنجيل، وخاصة الحوار بين "أدهم اليسوعي" و"أبو العلا الإسخريوطي" أثناء "العشاء الأخير"، الذي لم يشهده "أبو العلا" في الحقيقة، وقبل دقائق من هجوم الأعداء.

وهكذا اختار المؤرخ الشعبي المجهول من حياة "أدهم الشرقاوي" محورًا واحدًا ركز عليه، واعتبره مبررًا لتقديسه والدفاع عن ذكراه، هو ثورته على خيانة

صلات الرحم، وإهدار علاقات الصداقة والمودة، وعدم احترام علاقة أكل العيش والملح بين الناس، وربما لو لم يكن الاثنان من ذوي قياد. الذين تربطه بهم صلة الدم وأواصر الرحم، لما ثار ضدهما كل تلك الثورة التي قادته إلى سلسلة جرائمه الأخرى، فأتاح – بحياته وبموته – للمؤرخ الشعبي فرصة نادرة لكي يضيف اسمه إلى قائمة الأبطال التاريخيين الذي هزمهم "الولْس" – الخيانة – ابتداء من "طومان باي" الذي شنقه الولس على باب زويلة، وحتى "أحمد عرابي" الذي هزمه الولس في التل الكبير.

وربما لهذا السبب ثقلت مكانة "أدهم الشرقاوي" في موازين التاريخ الشعبي، بينما خفت مكانة كل من "ريَّا" و"سكينة" وعلى عكس عشرات من أولاد الليل وبنات الليل الذين أقام لهم المصريون مقامات يزورونها، ويتبركون بها، ويقدمون إليها النذور، ويوقدون حولها الشموع؛ فإن أحدًا لم ينشئ لابنتي "علي همام" مقامًا، أو يبني باسمهما سبيلاً، يرتوي منه العطاشى العابرون فيقرءون على روحيهما الفاتحة، ويطلبون لهما الرحمة.

أما السبب فلأنهما كانتا تنويعًا على شخصية "أبو العلا الإسخريوطي" أكثر مما هما تنويعًا على شخصية "أدهم الشرقاوي"، أنهما مجرمتان بلا قضية، وبلا معنى، وفضلاً عن ذلك فإن ضحاياهما كن مثلهما، ضحية للفقر والجوع وافتقاد الأمن والراحة والطمأنينة: مومسات شعبيات ينتمين إلى تلك الفئات التي كانت صحف العشرينيات تصفها بأنها "طبقات واطئة"، ليس لإحداهن شجرة عائلة، وليس لمعظمهن أهل يسألون عنهن إذا غبن، أو يغضبون لشرفهن اللواتي كان يبعنه بأبخس الأثمان، بنصف ريال، تحصل "ريَّا" على نصفه، بينما كانت "سكينة تحصل عليه كله، مقابل إطعام المومس، لا يعرف أحد من أين جئن، وإلى أين يذهبن، يحولن عرق أفخاذهن، إلى غوايش وأساور من الذهب، تضعنها حول معاصمهن لعلها تجلب لهن احترامًا اجتماعيًا يفتقدنه، والأهم من هذا وذاك، أنهن كن جميعًا من أصدقاء "ريَّا" و"سكينة"، أكلن معهما عيشًا وملحًا، وشربن معهما نبيذًا وكونياكًا

فلم يشفع ذلك لهن، واستدرجتهن السفاحتان إلى بيوت الهلاك الأربعة التي كانتا تديرانها؛ لتقتلاهن وهن يأكلن معهما العيش والملح ويشربن النبيذ، كما فعل كل من يهوذا – وأبو العلا – الإسخريوطيان.

وهكذا كان ما لا بد أن يكون: اختفى الاسمان من دفاتر المواليد، ومكاتب السجل المدني، كما اختفى اسم "خايربك"، الذي تواطأ مع السلطان العثماني "سليم الأول" على تسليم مصر والشام إليه، فسماه الناس "خاين بك"، وكما اختفى اسم الضابط "علي بك يوسف" الذي والس على "عرابي، في معركة التل الكبير فسماه الناس "خنفس بك". وأصبح نادرًا أن تجد امرأة مصرية – ولدت بعد عام ١٩٢٠ – تحمل اسم "ريَّا" و"سكينة" مع أن الاسم الأخير هو اسم السيدة "سُكَينة"، بنت الإمام الحسين" وحفيدة "الإمام علي" رضي الله عنهما. ومع أن أسماء "آل البيت" كانت – وما تزال – في مقدمة الأسماء التي يفضل المسلمون ممن المصريين اختيارها لأبنائهم على سبيل التبرك والقدوة.

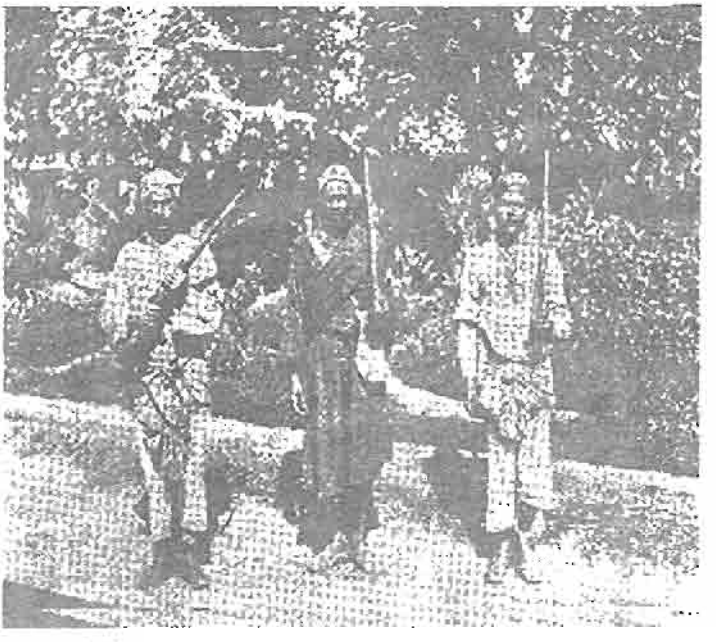

الجاويش محمد جميل واثنان من الحرفة التي قامت باقتناص أدهم الشرقاوي

وعلى الرغم من هذا الاختفاء، دخلت الاثنتان التاريخ كعلمين مفردين لم يتكررا، ليظلا – كما أرادت لهما الأسطورة الشعبية، أن تكونا: رمزين لخيانة علاقات العيش والملح، التي هي أشر الشرور، وأكثرها مدعاة للاحتقار.

أما وقد دخلت الاثنتان التاريخ، بتلك الصورة الرمزية، التي اختزلت كل ملامحهما الإنسانية، لتبدو كتلك الصور التي ترسم

بطريقة "السلويت"، مجرد بقعة من السواد، تحدد الإطار الخارجي للوجه، فقد كان لا بد من البحث عن أسانيد دخولهما إليه، ومن التفتيش عن شجرة الأسرة وشهادة الميلاد وشهادة الفقر، وتقارير قصاصي الأثر، وصحيفة الحالة الجنائية، لعلها تضيء تلك الصورة الغامضة، وقد تكشف عن المجرم الحقيقي الذي لم يتضمنه قرار الاتهام في قضية "ريًّا" و"سكينة" .

وكان ذلك هو الواجب الذي دفعتني مصادفة للقيام به.

فذات يوم من بداية عام ١٩٩٣، كنت أبحث في فهرس ملفات القضايا السياسية الكبرى المودعة بـ "المركز القومي للدراسات القضائية" عن ملف قضية الحزب الشيوعي المصري الأول، الذي تأسس في العشرينيات. حين وقعت عيني في الفهرس على عنوان يقول "ملف الجناية نمرة ٢٣ لسنة ١٩٢٠ قسم شرطة اللبان المتهم فيها ريًّا بنت همام وسكينة بنت همام وآخرون" فأثار فضولي ودونت على ورقة أمامي رقم الميكروفيلم الذي صورت عليه أوراقه، وانشغلت بما كنت أبحث عنه.

وبعدها بأسبوع، فكرت أن أشغل نفسي – خلال فترة الانتظار التي يتم خلالها استكمال تصوير ملف قضية الحزب الشيوعي – بإلقاء نظرة على ملف "قضية ريّا وسكينة". فطلبت الميكروفيلم الذي صورت عليه لكي أتصفحه، وفي ظني أن الأمر لن يستغرق سوى نصف ساعة، أُلِم فيها بمحتوياته.

وما كدت استعرض البيانات الأولية عن القضية، حتى لفت نظري أن المحامي الذي انتدب للدفاع عن ابنتي "علي همام" أمام محكمة جنايات الإسكندرية هو "أحمد أفندي المدني" الذي ورد اسمه بوفرة في وقائع قضية الحزب الشيوعي المصري؛ إذ كان أميناً لصندوقه، ثم سكرتيرًا عامًا له، وكان كل ما لديّ من معلومات عنه، أنه كان محاميًا متخصصًا في الدفاع عن العمال، ويتسم بنزعة اشتراكية معتدلة.

ومع أن الدافع الظاهر لي لمواصلة تصفح الملف كان البحث عن مزيد من المعلومات عن "أحمد أفندي المدني"، إلا أن هناك دافعًا آخر خفيًّا، لم أتبينه إلا فيما بعد، كان يغريني بالتوقف أمام بعض صفحاته، فعلى الرغم من أن ابنتي "علي همام" ظلتا علمين، تستخدم الأمهات اسميهما لتخويف أطفالهن، وتكرر الصحف نشرهما في عناوينها الرئيسية كلما كشفت الصدفة عن عصابة للقتل المقترن بالسرقة باعتبارهما صاحبتي مدرسة إجرامية متميزة، فقد كانت المعلومات القليلة المعروفة عنهما، تتسم بالتشوش الشديد، وتستند إلى مرويات شعبية اصطنعت الصحافة بعضها، ونقلت بعضها الآخر من أفواه المعاصرين، ثم ظلت – فيما بعد – تكرر نشرها، وتضيف غليها، وتعيد تصديرها إلى قرائها، ليضيفوا إليها ما تعيد الصحف نشره إلى أن قدّم "صلاح أبو سيف". في عام ١٩٥٣ – فيلم "ريَّا" و"سكينة" مستندًا إلى جانب من تلك المرويات الشعبية، ومضيفًا إليها قصة لم تحدث من الأصل، استلهمها – في الغالب – من أفلام الحركة الأمريكية التي كانت شائعة في ذلك الحين، هي قصة مغامرات ضابط الشرطة "أحمد يسري" – وهو الدور الذي لعبه "أنور وجدي" – للكشف عن سر عصابة "ريَّا" و"سكينة" ليتخذ من تلك المغامرات محورًا للسيرة السينمائية التي قدمها لابنتي "عليّ همام"، فاعتمدت منذ ذلك الحين، لدى كل الناس – باعتبارها سيرة رسمية لهما. بل وأصبحت – بسبب ما حققته من رواج جماهيري – الأساس الذي استلهم منه آخرون أفلامهم ومسرحياتهم عنهما.

وكان القليل الذي أتذكره، مما وقع عليه بصري، وأنا أقلب في الصحف المعاصرة لوقائع الكشف عن جرائم من وصفتهم صحف تلك الأيام، بـ "رجال ريا وسكينة"، يتسم بالتشوش نفسه، فقد كان تحقيق النيابة في القضية – كما تبين لي بعد ذلك – سريًّا، وهو ما اضطر مندوبي الصحف المعاصرة إلى التقاط الأنباء، من أفواه كتبة النيابة، والشهود، وبعض أهالي المجني عليهم، ومن جيران ابنتي "عليّ

همام"، وأرسلوها إلى صحفهم التي تلقفت كل ذلك ونشرته لإشباع فضول قرائها في معرفة أسرار ما كان يجري فيما سمته بـــ "بيوت الهلاك".

ولم يكن فضولي لمعرفة الحقيقة، أقل من فضول أولئك المعاصرين، أو بعيـــدًا عن شغفي – منذ عهد دراستي العالية – بالجانب الاجتماعي والنفســـي والسياســـي للظواهر الإجرامية، وهو شغف يعود جانب من الفضل فيـــه لأســـاتذتي الـــدكاترة "محمد خليفة بركات" و "محمد عبد السلام" و "علي فؤاد" و"إمام سليم" الذين درست على أيديهم علوم النفس والاجتماع، ويعود الجانب الأكبر منه، لأستاذي وصـــديقي عالم الاجتماع البارز الراحل "د. سيد عويس" الذي كان أول مصري يحصل علـــى درجة الدكتوراه في علم الاجتماع الجنائي.

ذلك شغف دفعني من قبل، إلى محاولة التأريخ لظاهرة، أولاد الليل، التي فشت في صعيد مصر، في سياق موجة من العنف الجنائي والسياسي، شهدتها في أعقاب الحرب العالمية الثانية وقد ألفقت عنها كتابي "أفيون وبنادق" – الذي نشر مسلســـلًا عام ١٩٧٩ على صفحات مجلة "٢٣ يوليو" التي كانت تصدر في "لندن" وهو يترجم لسيرة اشهر هؤلاء، وهو "محمد محمود منصور" الشهير بـــ "الخُطّ" الذي لا يـــزال اسمه يستخدم إلى الآن، كعلامة تجارية، على النمط الإجرامي الذي تخصص فيـــه، شأنه في ذلك شأن "ريًّا" و"سكينة" .

وقد بدا لي، وأنا أتصفح ملف قضيتهما، أنني وقعت على وثيقة تتعلق بالفصل الأول، من تلك الظاهرة، التي كان "الخُطّ" فصلها الثاني، يمكن أن تفيدني في فهـــم موجة العنف الجنائي والسياسي التي شهدتها مصر في أعقـــاب الحـــرب العالميـــة الأولى فطلبت تصويره كاملا، ومن دون استثناء أية ورقة، حتى تلك الأوراق اللي بدت لي، أوراقًا ديوانية بحتة لا قيمة لها، وعلى الرغم من ضخامة الملف النسبية، الذي يصل عدد أوراقه إلى ٢٢٢٠ صفحة من قطع الفلوسكاب.

وما كدت أتسلم النسخة بعد أسبوع، حتى غرقت فيها تمامًا على امتداد ليلة كاملة ونصف نهار، كانت كافية لكي أكوّن فكرة عامة عن الموضوع، أجابت على عشرات من أسئلتي، لكنها طرحت على كذلك، عشرات من الأسئلة التي لم أكن قد فكرت فيها من قبل، وكان ذلك ما تكرر خلال الشهور التالية عشرات المرات، قرأت الملف فيها جملة، أو قرأت بعض أجزائه، وفي كل قراءة، كنت أكتشف معلومات جديدة عن رجال ريًّا وسكينة وضحاياهم وزمنهم.. تثير فضولي للبحث بين أوراقه عن المزيد.

والذين شغفوا مثلي – من غير رجال القضاء المحترفين– بقراءة الأوراق القضائية يعلمون مدى الصعوبة في استخلاص الحقيقة من مثل هذه الأوراق؛ ليس فقط لأنها تكتب بخطوط متنافرة، لا يُعنى أصحابها بتحسينها، وبلغة ديوانية، تحتاج أحيانًا لمترجم، أو لخبير بلغة العصر الديوانية، وقد تتضمن مصطلحات أو مفردات كانت مفهومة في زمانها ثم اختفت من ألسنة الناس، أو لأنها تجمع بين الغث والثمين، وبين الحقيقة والأكذوبة، فتزدحم بأوراق الإجراءات القضائية التي قد تحول بعضها إلى كومة من القش تتوه بينها الحقائق، ولكن – كذلك – لأن مادتها الأولية، وهي أقوال الشهود، واعترافات أو دفاعات المتهمين، تنطوي على رغبة طبيعية في تغيير الحقائق، يشحذها نزوع الإنسان للتهرب من مسئوليته عما ارتكب، خاصة إذا كانت القضية تتعلق بالقتل، وإذا كانت المسئولية تعلق الرقبة في المشنقة.

ومع أنني وجدت شيئًا من ذلك كله في أوراق ملف قضية "ريًّا" و"سكينة" إلا أنني وجدت فيها – كذلك – كثيرًا من مزايا الأوراق القضائية كمصدر من أهم مصادر التاريخ، فالمحقق ينوب عن المؤرخ في القيام بجانب لا يستهان به، مما يتوجب عليه أن يقوم به، بل وببعض ما قدر يعجز عن القيام به، فهو يناظر أشخاص المتهمين ويصف أجسامهم، ويعاين الأماكن ويرسم لها رسومًا هندسية، ويأمر بالتقاط صور فوتوغرافية لها، ويضم إلى التحقيق كل ما يضبط لدى المتهمين من أوراق ووثائق فيما يعرف في المصطلح القضائي بـ "الأحراز" ويحيل

جثث الضحايا إلى الطب الشرعي لتشريحها أو لفحصها، ثم هو يستنطق المتهمين والشهود، ثم يعود فيكرر المواجهة بينهم، ويقارن بين أقوالهم؛ ليرجع القول الأقرب إلى الحقيقة، فهو يجمع تفاصيل المشهد التاريخي، ويقارن بين الحقائق، ويرجع بعضها على الآخر، على نحو ييسر كثيرًا من الأمور على المؤرخ.. وربما يعفيه من كثير من الجهد.

وقد وجدت ذلك كله، في ملف قضية "ريًّا" و"سكينة" .. كما وجدته كذلك يتميز عن غيره مما قرأته أو استعنت به من الأوراق القضائية؛ إذ بدا لي أن معظم الذين كان يحققون في القضية من رجال النيابة العامة، وخاصة المحقق الرئيسي "سليمان بك عزت" – رئيس نيابة القاهرة – كانوا يتمتعون بفضول تاريخي يمتزج بحس فني غلاب. قادهم للسعي وراء أكبر قدر من المعلومات عن كل واحد من رجال "ريًّا" و"سكينة" وعنهما، سواء خلال استجوابهم له، أو استجوابهم لغيره، وهي معلومات قد لا تكون كاملة، لكنها كل ما بقي لنا منهم، ولولا هذا الفضول التاريخي الممتزج بالحس الفني، والذي لم يكن – في أحيان كثيرة – من ضرورات التحقيق، لضاعت كل ملامحهم الإنسانية.

وكان مفاجئًا لي وأنا أكرر القراءة في ملف القضية، أن اكتشف حقيقتين:

الأولى: أن كل رجال "ريًّا" و"سكينة"، كانوا ممن شاركوا في الحرب العالمية الأولى، ودعموا جهود الحلفاء، بالخدمة في الخطوط الخلفية لميادين القتال، فيما عرف بفيلق العمال المصري، الذي ضم ما يقرب من مليون من الفلاحين المصريين، وسكان المدن كانوا يساقون إلى ميادين القتال، ليقوموا بمد خطوط السكك الحديدية ويمهدون الطرق ويحفرون الخنادق وغيرها من الأعمال المدنية المتعلقة بالمجهود الحربي، وكان بعضهم يجبر على ذلك سخرة، بينما كان آخرون – ومنهم رجال "ريًّا" و"سكينة" – يتطوعون لذلك؛ سعيا لحصول على عمل، ولكي يعيشوا حياة أفضل، في ظل شبح المجاعة التي عاشتها مصر خلال سنوات الحرب الكونية الأولى التي لم يكن لها فيها ناقة ولا جمل.

الثانية: أن شركة "رجال ريا وسكينة" كانت تنشط في مجال اقتصادي محـــدد، هو تنظيم الدعارة السرية، وأن معظم ضحاياهم، كانوا من الداعرات اللواتي يـــبعن أجسادهن، لكي يجدن القوت الذي يُبعد عنهنّ وعن أسرهن شبح الموت جوعًا.

وحين قررت أن أقوم بالواجب الذي عزف عن القيام به، السلف الصالح مـــن المؤرخين، وأن أحتشد لكتابة هذه السيرة الاجتماعية السياسية لرجال ريَّا وســـكينة، واجهتني مشكلة التعامل مع الوثيقة الرئيسية التي أعدت لهدف آخر غير التـــأريخ، لأكتشف مدى صعوبة الاعتماد على الأوراق القضائية – طبقًا لوقائع التحقيق، قبل أن يعيد خبراء مركز الدراسات القضائية ترتيبها، وتصنيفها وترقيمهـــا لأغـــراض الدراسة القضائية، بحيث تنقسم إلى أربعة أقسام؛ فتبدأ بالأوراق الشـــرطية، التـــي تشمل البلاغات التي تلقتها أقسام الشرطة ثم محاضر التحقيقات ومحاضـــر تفتـــيش الأماكن التي قامت الأجهزة الشرطية بتفتيشها، تليها – على النسق ذاته – تحقيقات النيابة التي كانت تجري على التوازي؛ بحيث يستقل كل محقق بمحضره، وتلحـــق بها محاضر التفتيش والمعاينة التي قامت بها النيابة العامة والتقارير الفنيـــة التـــي طلبتها بما في ذلك التقارير الطبية لينتهي ذلك كله بقرار الاتهام، أما القسم الثالـــث فكان مخصصًا لكل ما يتعلق بما دار في جلسات المحاكمة، أمام قاضي الإحالة، ثم أمام محكمة الجنايات، ثم منطوق الحكم وحيثياته، ووقائع الطعن عليه أمام محكمـــة النقض.. ثم وقائع تنفيذه.. بينما خصص القســـم الأخيـــر لـــلأوراق والمســـتندات والأحراز المضبوطة في القضية، ثم للمكاتبات المتعلقة بها أثناء كل تلك المراحـــل وبعدها.

ولما كانت مهمتي – كراوية لسيرة رجال ريا وسكينة، وســـيرة ضـــحاياهم – تختلف عن مهمة المحقق والقاضي، فقد كان عليّ أن أعيد بناء سيرة كل شخصـــية من الشخصيات الرئيسية، بحيث تتسلسل بشكل زمنـــي مفهـــوم، إلـــى أن ألتقـــي بالآخرين وأتعرف عليهم، ودوافع نشأة وتطور المشروع الإجرامـــي الـــذي جمـــع بينهم، والظروف التي أدت لفشله إلى أن قادهم إلى أعواد المشنقة. وهو أمر لم يكن

ممكنًا إتمامه من دون أن أسيطر على الوثيقة الرئيسية؛ حتى أستفيد من كل ما تتضمنه من حقائق، وهو ما دفعني لأن أعد لها فهارس خاصة بي، بعضها لتسلسل الوقائع والآخر للأعلام والثالث للأماكن، قبل أن أشرع في جمع ذلك كله، على جزازات، ثم تصنيفه حسب موضوعه.

وكان لا بد وأن أعود لمسح الصحف المصرية المعاصرة للوقائع، للاستفادة مما نشرته عنها، ومقارنته بغيره، سواء كان يتعلق بشخصيات القتلة أو شخصيات ضحاياهم، أو باتجاهات الرأي العام نحو هؤلاء وأولئك.. وقد شمل هذا المسح، كل الصحف المصرية اليومية والأسبوعية، وخاصة ما كان يصدر منها في الإسكندرية، بحكم أنها كانت في موقع الحديث وأكثر قربًا منه، وما لبث ضرورات كتابة السيرة أن اضطرتني للعودة إلى هذه الصحف منذ بداية الحرب العالمية الأولى؛ لأستكمل البحث عن الخلفية الاجتماعية للحدث، كما اضطرني للبحث في صحف سنوات مختلفة تالية للأحداث بحثًا عمَّا نشرته عنها أو عمّا يتصل بها.

ثم ما لبثت مكتبة الكتاب، أن اتسعت لمراجع ودراسات أخرى، شملت معظم ما نشر عن أوضاع مصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية خلال العقدين الثاني والثالث من القرن، وقد أشرت لأهمها في السياق.

وقد انتهى ذلك كله إلى هذه السيرة الاجتماعية السياسية لرجال ريا وسكينة التي تستند إلى كل المصادر المتوفرة حتى الآن عن هذه الظاهرة، وعلى الرغم من بنائها الفني، فليس فيها سطر واحد من الخيال، فكل ما ورد بها، هو من حقائق التاريخ، من وصف الأشخاص إلى وصف الأماكن، ومن تواريخ الوقائع إلى جمل الحوار، وحين كان عليّ أن أستنتج أو أن أفسر، أو أن أرجح رواية على أخرى أشرت إلى ذلك بوضوح لا يحتمل اللبس.

وكما تعودت في هذه السلسلة من "حكايات من دفتر الوطن"، فقد بذلت مجهودًا ضخمًا للبحث عن صور فوتوغرافية للأشخاص والأماكن والوقائع لعلها تساهم في

إعادة تخليق زمن الواقعة، بمبانيه وأزيائه وتقاليده، وتحتفظ برسوم أبطالها المباشرين وغير المباشرين..

وبين يديك – يا عزيزي القاري – ثمرة تطوعي للقيام بواجب عزف السلف الصالح من المؤرخين عن القيام به، فإذا لم تسعدك النتيجة فلست بباخع نفسي على ذلك أسفًا، ويكفيني أنني سعدت سعادة بالغة، وأنا أقوم بهذا الجهد المتواضع، في التأريخ للسيرة السياسية والاجتماعية لـ "رجال ريا وسكينة"، وهو جهد أرفعه بكل تواضع:

إلى مقام حضرة صاحب العظمة السلطان "فؤاد الأول" حفظه الله.

وإلى مقام حضرة أصحاب الجلالة ملوك الدول الأوروباوية الذين خاوضوا غمار الحرب العالمية الأولى دفاعًا عن معاني الحرية والكرامة وحق تقرير المصير.

وإلى مقام حضرة صاحب الفخامة الجنرال السير إدمُند اللنبي، نائب جلالة ملك بريطانيا، على مصر والسودان.

سدد الله خطاهم جميعا ولا حرمنا من عطاياهم، التي شملت عبيدهم من رجال ريَّا وسكينة.

اعترافا بما لهم جميعا من أيادٍ بيضاء على أصحاب هذه السيرة، لولاها لما استطاع رجال ريا وسكينة أن يقوموا بما قاموا به من جلائل الأعمال.

والله من وراء القصد.

صلاح عيسى

أبريل ١٩٩٣ – يوليو ١٩٩٥

يونيو ٢٠٠١ – يونيو ٢٠٠٢

٢٠٠١، منظر لحي كوم بكير كما يبدو اليوم

الفصل الأول

تغريبة "بني همام"

(٥)

لو أن علماء الأنساب، كانوا قد قاموا بواجبهم فتتبعوا شجرة العائلة التي تنتمي إليها الشقيقتان "ريَّا" و"سكينة"، لما خلت هذه السيرة من أي ذكر للسلف الصالح الذي تنتميان إليه، ولما اختفت من بين سطورها شخصيات أساسية، لا بد وأنها قد لعبت دورًا هامًا في حياة كل منهما، وفي مقدمتها شخصية والدهما "علي بن محمد همام" الذي لم يدلِ بأقواله في التحقيقات، ولم ترد معلومات عنه في تحريات الشرطة، ولم يجد أحد من ممثلي الدفاع أو الاتهام مبررًا لذكره، بل ولم يشر إليه أحد من أبنائه أو زوجته، في أي دور من أدوار القضية، مما يؤكد أنه كان قد غادر الدنيا قبل سنوات طويلة، فنسيه الجميع، ولم يعترفوا له بفضل إنجابهما من صلبه، أو بدور فيما وصلا إليه من علو الشأن ونباهة الذكر.

ولو أن قصاصي الأثر، كانوا قد قاموا بواجبهم فتتبعوا "تغريبة بني همام" لما ضاع من الذاكرة تاريخ معظم سنوات الطفولة والشباب والنشأة والتكوين في حياة كل منهم، ولعرفنا الظروف التي قذفت بهم من قرية "الكلح" بأقصى الصعيد – حيث ولد شقيقُهما الأكبر "أبو العلا" في عام ١٨٧٣ على وجه التقريب، وتلته بعد عامين الأخت الكبرى "ريَّا"، التي ولدت، على الأرجح، في عام ١٨٧٥– إلى "سوهاج" في وسط الصعيد؛ حيث أمضيا جانبًا من طفولتهما، انتقلا بعده – في تاريخ غير معروف – إلى مسقط رأس أمهما في "بني سويف" وهناك ولدت الشقيقة الصغرى "سكينة" في سنة قد تكون، في الغالب، ١٨٨٥، ثم قفزت بهم التغريبة، في تاريخ غير محدد هو الآخر، من "شمال الصعيد" إلى مدينة "كفر الزيات" في وسط الدلتا، ليقيموا بها سنوات طويلة، تزوجت خلالها "ريَّا"، ثم ترملت، وتزوجت "سكينة" ثم

طلقت، ثم أحبت وهربت مع الرجل الذي أحبته، فكانت أول أبناء "همام" الذين زحفوا إلى "الإسكندرية" في أقصى الشمال، في عام ١٩١٣. ثم تبعتها "ريا" بعد ذلك بثلاث سنوات، بينما ظلت الأم زينب بنت مصطفى" تقيم مع ابنها الأكبر "أبو العلا" في "كفر الزيات".

ولو أن أحدًا من أسلافهما من "بني همام"، كان يتوقع أن تبلغ ابنتا "علي همام" تلك الشهرة المدوية التي غلبت شهرة "اللورد ملنر" و"سعد زغلول" و"السلطان فؤاد" لاهتموا بتوثيق وقائع تلك السنوات الباكرة من حياتهما، ولكن الأرجح أن هؤلاء الأسلاف كانوا من النوع الذي لم يدخل عصر التدوين؛ لأنه لم يكن يتوقع أن أحدًا من خلفه الصالح، سيكون من أبطال التاريخ الذي لم يكن يعنيه في شيء، فلم يحرص على أن يدون اسمه، أو أسماء عائلته في السجلات الرسمية، إلا لضرورة قصوى؛ لذلك لم يدونوا اسميهما في شهادة ميلاد، ولم تهتم كل منهما بأن تعرف متى ولا أين ولدت على وجه التحديد. وظل كل شيء في حياتهما يمضي على وجه التقريب. وحفلت الأوراق الرسمية بتقديرات متفاوتة لعمر كل منهما.. تعتمد أساسًا على أقوالهما.

وكانت "ريا" أميل إلى الكذب في تقدير عمرها؛ إذ قدرته عند القبض عليها في ١٦ نوفمبر (تشرين الأول) ١٩٢٠ بما يتراوح بين ٢٥ و ٣٥ سنة، وهو تقدير تكشف كل الشواهد عن عدم صحته؛ إذ لو أخذنا بالحد الأدنى له، لكان معنى ذلك أنها ولدت في عام ١٨٩٥، وتزوجت وحملت للمرة الأولى وهي في الحادية عشرة من عمرها، ولو أخذنا بالحد الأقصى لكان معنى ذلك أن شقيقتها "سكينة" – التي تصغرها بما يقل عن عشر سنوات – قد تزوجت وحملت وهي في الثالثة عشرة، والأرجح أن كلا منهما كانت تشعر بشيء من الخجل؛ لأن زوجها يصغرها، وخاصة "ريا" التي كانت أكبر من زوجها "حسب الله مرعي" بما يقرب من خمسة عشر عامًا، مما دفعها إلى الكذب عامدة في تقدير عمرها لتقليل الفارق بين عمرها وعمره.

أما "سكينة" – التي كانت تكبر زوجها بحوالي تسع سنوات فقد قدرت عمرها بما يتراوح بين ٢٥ إلى ٣٠ سنة، فإذا اعتمدنا ما ذكره شقيقُهما الأكبر "أبو العلا" – الذي لم يكن لديه مبرر للتلاعب في تاريخ ميلاده – من أنه في السابعة والأربعين، فمعنى ذلك أن قرار الاتهام الصادر بحقهما قد أصاب حين حدد عمر "ريا " بـ ٤٥ سنة، وإن كان قد أضاف إلى عمر "سكينة" خمس سنوات، فقدره بأربعين عامًا، في حين أنها كانت على الأرجح في حدود الخامسة والثلاثين.

وكما خلطت "ريا" في تقدير عمرها، فقد خلطت كذلك في تحديد مكان ميلادها.. إذ ذكرت أنها ولدت في قرية الكِلْح – بكسر الكاف وسكون اللام – التابعة لمحافظة "سوهاج"، بينما لا توجد بين قرى محافظة "سوهاج" قرية تحمل هذا الاسم وأقرب الأسماء إليه من بين قراها هي قرية "الكُشح" – بضم الكاف وسكون الشين – وهي من القرى التابعة لمركز "البلينا". كما لا توجد في أي من المحافظتين المجاورتين لها شمالا – وهي "أسيوط" – وجنوبا – وهي "قنا" – قرية تحمل هذا الاسم .. والاسم الوحيد الذي يقترب منه "الكلاحين" – بفتح الكاف – وهي أسماء تختلف في نطقها مع "الكلح" التي لا صلة بينها وبين "محافظة سوهاج" إذ هي أحد قرى مركز "إدفو" بمحافظة أسوان، أحد قرى مركز "إدفو" بمحافظة أسوان، وكانت في العصر العثماني – إحدى ضواحي مدينة "إدفو" نفسها ، إلى أن استقلت عنها إداريًّا، ثم توسع أهلها في الزراعة، فضموا إليها جزيرة تقع في وسط النيل، ثم اتخذوها معبرًا إلى ضفته الشرقية، فاستزرعوا قسمًا من الأرض المواجهة لهم، ما لبثت – عام ١٨٨٨ – أن استقلت باسم "الكلح شرق، بينما ميزت القرية الأصلية – التي تقع غرب النيل – باسم "الكلح غرب".

والحقيقة أنه لا يوجد في التاريخ اللاحق لأبناء "علي همام" شيء يدل على عمق صلتهم بالقرية التي نشئوا فيها، فلم يرد في أقوالهم ما يدل على أنهم كانوا يملكون بها أرضًا، أو ما يوحي بأن أحدًا منهم كان يعمل – لوقت طويل – بفلاحة الأرض.. ومع أن اسميهما قد طاف بأنحاء البلاد على امتداد أكثر من عام، كانتا

خلاله رهن التحقيق والمحكمة، فإن أحدًا من أقربائهما، في "الكِلح" أو "بني سويف" لم يسأل عنهما، ولم يعنَ بزيارتهما، على العكس من بقية المتهمين معهما في القضية الذين شد أقاربهم الرحال من أقصى الجنوب؛ ليكونوا إلى جوار أبنائهم وليشهدوا جلسات محاكمتهم.

ولعل عدم تمييز "ريا" بين قريتي "الكلح غرب" و"الكلح شرق" يكون دليلا على أنها غادرتها قبل سن التمييز.. كما أن اسم القرية ذاتها لم يرد على لسان "سكينة" في كافة البيانات الرسمية التي أدلت بها؛ إذ أكدت في كل مرة، وكل وثيقة، أنها ولدت في "بني سويف"، وهو ما يفسر خلط "ريا" بين "الكلح" التي ولدت فيها، وغادرتها قبل أن تعي ما حولها، وبين محافظة "سوهاج" التي قضت فيها جانبًا من طفولتها.

ولعل ذلك كله يكون مبررًا للظن بأن "أولاد همام" لم يكونوا من الفلاحين؛ إذ لم يكن شائعًا عن الفلاحين في ذلك الزمان كثرة الحركة والانتقال، ولعل أصولهم تعود إلى عائلة من البدو الرحل، الذين كانوا يعيشون في الصحارَى المصرية، شرق وغرب النيل، وتقوم فرق منهم بإغارات دورية على القرى القريبة من مراكز تجمعاتهم؛ لتأديبها أو نهبها أو جمع الإتاوات منها، وقد ظلت الحروب بينهم وبين ممثلي السلطة المركزية في القاهرة، تشتعل أحيانًا وتهدأ حينًا طوال العصر التركي المملوكي، وحتى بدايات القرن، إلى أن اجتذب العمران معظمهم، فتحولوا من الرعي إلى الزراعة، واستقر أغلبيتهم في القرى المتناثرة على جانبي مجرى النيل.

والواقع أن الجموح الذي غلب على سلوك "ريَّا" و"سكينة" منذ فترة تسبق بكثير ارتكابهما لجرائمهما، يكشف عن أنهما قد نشأتا في جو يخلو إلى حد كبير من الكوابح الخلقية والاجتماعية التي يتشربها الأطفال عادة من المجتمعات المستقرة؛ إذ كانتا – بالمقارنة مع غيرهما من نساء الصعيد المهاجرات مثلهما إلى الإسكندرية، بل والمجاورات لهما في السكن – شديدتي الجرأة على التقاليد والعادات الاجتماعية الموروثة، على نحو يدل على أنهما لم تعرفا عنها شيئًا من قبل، كما أن سقوطهما

الأخلاقي، وإدارتهما، عدة منازل للدعارة السرية، لا يمكن تبريره بالفقر وحده. الذي لم يدفع كثيرات أفقر منهن إلى الطريق نفسه. بل إن شقيقهما الأكبر "أبا العلا" بدا من النوع المتساهل إلى حد التفريط، في تلك الأمور التي تتميز بحساسية خاصة لدى الجنوبيين من أبناء الصعيد؛ حتى إنه حين سئل عنهما، قال إنه لا يعرف عنهما شيئًا. وأنهما "طول عمرهم ماشيين من دماغهم" مما يعني أنه لم يكن صاحب سلطة عليهما كما هو شائع في العلاقة بين الرجال والنساء في الصعيد.

ويلفت النظر بقوة أن "ريَّا" كانت ترفض احتراف الدعارة، وأن "سكينة" – التي احترفتها لفترة قصيرة وحصلت على رخصة رسمية بممارستها – سرعان ما اعتزلت المِهنة، لتحترف كلٌّ منهما "تجارة الحرام" ولكن بشكل غير رسمي وفي بيوت سرية. وفي حين كانت "ريا" تحتفظ بجسدها لزوجها وحده، وتأبى أن تنزل إلى حضيض ممارسة الرذيلة، بل وتستعلي على اللواتي تمارسنها من النساء، ولو كن يفعلن ذلك تحت إدارتها وبإشرافها، فإن "سكينة" – التي كانت تشاركها نفس الآراء – كانت تمنح نفسها لمن تختاره من الرجال، بل وتنفق على عشاقها من نقودها دون أن تجد في ذلك شيئًا يكسر عينها أو يقلل من مكانتها بين جيرانها.

وهي كلها إشارات قد ترجح أن لهما أصولا بدوية، لم يبق من فضائلها – مع تبدّل الأزمان وتوالي المحن والكروب – إلا الاعتزاز المبالغ فيه بالكرامة والأَنَفَة، بل لعل بعضًا مما تبقى من تلك الفضائل قد اختلطت برذائل أخرى عديدة، اكتسبتاها من تغريبتهما الطويلة، ومما يرجح ذلك جرأتهما وسفورهما، وعلى نحو ما استرجالهما، فعلى عكس نساء الفلاحين فإن نساء البدو – كما يلاحظ "كلوت بك" في كتابه "لمحة عامة إلى مصر" – كن يتمتعن بحرية لم تكن تتمتع بها آنذاك كثير من نساء المسلمين، فهن يبرزن سافرات الوجوه، ولا ينتقبْنَ إذا وقعت عليهن أنظار الرجال؛ إذ كن يربَّين مع الذكور، فيتخلقن بأخلاقهم، كما أن البدو – كما يضيف – بسبب عزلتهم، وأميتهم وبدائيتهم، لم يكونوا من المتشددين في الأخذ بالمحرمات الدينية، وهم لا يمارسون شيئًا من طقوس الدين الإسلامي، فهم لا يصلون ولا

يصومون، ولا يزكون ولا يعنون بالتفرقة بين الحرام والحلال في تقاليدهم المتوارثة.

أحد أحياء مدينة جرجا مركز حكم شيخ العرب همام كما رسمها فنانو الحملة الفرنسية

ولو صح هذا الاستنتاج لاكتسب ما ذكرته "ريّا" عن صلة الأسرة بـ "سوهاج"، فضلا عن اسم والدها "علي ابن همام" دلالة مختلفة، ولكان مبررًا للظن بأن ابنتي "علي ابن همام" قد تكونان بعض ما تناثر على خريطة مصر من أحفاد شيخ العرب "همام بن يوسف" أمير قبيلة "الهوارة" وقائد الثورة التي انتهت باستقلال محافظات "المنيا" و"أسيوط:" و"سوهاج" و"قنا" و"أسوان" عن الحكومة التركية المملوكية في القاهرة، وأقامت بها جمهورية مستقلة يحكمها شيخ العرب "همام": يجبي الضرائب، ويعين الحكام ويحرس الطرق وتنفذ أحكامه على كل من تظللهم سماء جمهوريته من البدو والفلاحين وحتى المماليك. وهي جمهورية استمرت قائمة لمدة أربع سنوات بين ١٧٦٥ و ١٧٦٩ وأنشأت نظامًا وصفه المعاصرون له، بأنه يشبه النظام الجمهوري الذي جاءت به الثورة الفرنسية، بل إن "جمهورية همام" سبقت الثورة الفرنسية في توزيع أراضي الملتزمين على من يزرعونها من الفلاحين.

لكن الأمير المملوكي "علي بك الكبير" الذي دعم تمرد "همام" في البداية، حين كان موجهًا ضد خصومه من أمراء المماليك، تخلى عنه حين انفرد دونهم بحكم مصر، وقرر تصفية دولته، وجرد عليه حملات عسكرية متتابعة، انتهت بتبديد شملها، فمات شيخ العرب "همام" – كما يقول "الجبرتي" – "مكمودًا مقهورًا وزالت دولة شيخ العرب من بلاد الصعيد".

ومنذ ذلك الحين لم تتوقف محاولات اجتثاث الهمامية، خاصة حين كرروا محاولة التمرد على السلطة المركزية في عهد "محمد علي الكبير" الذي لم يكن يعرف المزاح في مثل هذه الأمور، فشن عليهم حملات تأديبية ساهمت في تشتيتهم إلى الجنوب من "جرجا" – بمحافظة "سوهاج" – التي كانت بمثابة مركز لهم، وإلى الشمال منها حتى محافظة "بني سويف" بل واتجه بعضهم شمالا نحو محافظة "البحيرة" حيث كانت تعيش بعض فروع قبيلة "الهوارة" منذ استقدمهم السلطان "الظاهر بيبرس" من المغرب؛ ليستعين بهم في قمع قبائل البدو الآخرين، وخاصة في الصعيد، فانتهى بهم الأمر إلى التمرد.. وإعلان الاستقلال.

ومع أن مسار هجرة أولاد "علي همام" – من "أسوان" إلى "سوهاج" ثم إلى "بني سويف" – يبدو متوافقًا مع المسار الذي اتخذته تغريبة كثيرين من الهمامية، بعد انهيار دولتهم، إلا أن الأسباب التي تقف وراء تلك الهجرة تتسع لاحتمالات لا حصر لها؛ إذ توافقت كذلك مع كسر حائط العزلة الذي ظل يحيط بجنوب مصر، طوال العصور الوسطى؛ بسبب وعورة المواصلات؛ إذ كانت الملاحة النيلية – وهي طريق المواصلات الرئيسي – تتعطل شهورًا في السنة؛ إما بسبب الجفاف أو الفيضان الذي كان يعزل كذلك كثيرًا من قراه بعضها عن البعض الآخر، فظل الصعيد منطقة مغلقة على نفسها، وبعيدة عن التفاعل بما يجري في بقية أنحاء مصر، بل وبعيدًا عن سلطة الحكومة المركزية التي كانت يدها تصل بالكاد إلى مناطق الدلتا، بل وتكاد تقتصر في أحيان كثيرة على القاهرة والمحافظات المتاخمة لها.

ويعود إلى "محمد علي" وخلفائه، الفضل في كسر عزلة الصعايدة تدريجيًّا، فلم يكد القرن التاسع عشر يصل إلى نهايته حتى كانت الطرق الترابية قد ربطت بين شمال مصر وجنوبها، ثم تبعتها شبكة من الترع والمصارف وخطوط السكك الحديدية، التي ربطت بين "القاهرة" و"أسيوط" ثم امتدت منها إلى "الأقصر" ثم "أسوان" لتسهل حركة انتقال الجنود أو البضائع.

وفضلا عن التجنيد الإجباري فقد نقلت السخرة عشرات الآلاف من أهل الصعيد، من قراهم التي استقروا فيها طويلا إلى العمل في المشروعات الكبرى، مثل حفر الترع والمصارف وحفر قناة السويس والعمل في مد خطوط السكك الحديدية، وفي تمهيد الطرق الترابية في ظواهر المدن، وفي تبليط الشوارع داخلها، وسرعان ما أثبت الصعايدة أنهم – بسبب قسوة المناخ الذي تربوا في ظله – أكثر تحملا للمشاق من سكان الدلتا والساحل، وأسرع إنجازًا للأعمال التي تتطلب قوة بدنية، فازداد الاعتماد عليهم في أدائها.

وعلى الرغم من مشقة العمل، وقلة الأجور، فقد بدت الحياة في المدن لمن لا يملكون منهم أرضًا يزرعونها، أقل شقاء وأكثر رخاء من حياتهم في قراهم التي يتهددهم فيها الفقر والجدب والأوبئة، وبعد أن كانوا يساقون قهرًا لأداء تلك الأعمال، أصبحوا يبحثون عنها ويسعون إليها، ويستدعون أقاربهم، وأصدقاءهم لكي يلحقوا بهم كلما لاحت أمامهم فرص العمل يحتاج إليهم.

وضمن موجات الصعايدة المهاجرين كطوابير النمل هربًا من الفقر.. قفزت أسرة "علي همام" ذات سنة من بدايات القرن، من "بني سويف" إلى "كفر الزيات".

(٦)

كانت "كفر الزيات" حتى منتصف القرن الماضي قرية صغيرة، لا تمتاز عن غيرها من قرى الدلتا، إلا بوقوعها على فرع "رشيد"، وبوجود عدد كبير من معاصر الزيوت البدائية التي تعمل بالحجر وتديرها الماشية إلى أن بدأت أهميتها، تبرز تدريجيًا منذ أصبح خط السكك الحديدية الذي يربط بين القاهرة والإسكندرية يتوقف عندها؛ لتنتقل عرباته فوق معدية بخارية تعبر بها "فرع رشيد" ثم يعاد تجميعها لتسير فوق القضبان إلى هدفها، ثم تأكدت مكانتها بعد استبدال المعدية بكوبري، اختصر زمن الانتقال بين القاهرة والإسكندرية بالقطار، من ٤٢ ساعة إلى سبع ساعات فقط.

وبسبب موقعها المتوسط بين القاهرة والإسكندرية، وكنقطة التقاء لطرق المواصلات، فقد تحولت من قرية إلى مدينة شبه صناعية، اجتذبت عددًا، من المستثمرين الأجانب أنشأوا بها وابورات لحلج القطن، بفصل بذرته، لتقوم مصانع أخرى بتحويله إلى زيت للطعام، أو استخدامه في صناعة الصابون، أو كبس مخلفات البذرة لتصبح علفًا للماشية، بينما يتم نقل القطن، المحلوج إلى الإسكندرية، حيث يجري كبسه وتصديره إلى الخارج.

وككل المدن الصناعية الناشئة فقد اجتذبت "كفر الزيات" كثيرين من المهاجرين من القرى المجاورة لها، أو البعيدة عنها، كان من بينهم أسرة "علي همام" الذي لا يوجد ما يدل على أنه كان على قيد الحياة آنذاك، ولعل وفاته كانت السبب في رحيل أرملته "زينب بنت مصطفى" وأبنائه "أبو العلا" و"ريَّا" و"سكينة" من "بني

سويف" بحثًا عن مصدر للرزق.. إذ ما كادوا يلون إلى "كفر الزيات" حتى دخلوا جميعًا إلى سوق العمل، فالتحق "أبو العلا" و"سكينة" بأحد وابورات حلج القطن، بينما عملت "ريا" والأم – "زينب بنت مصطفى" – بائعتين جوالتين للخضروات. ثم ما لبثت الأم، أن أنشأت مقهى صغيرًا، في أحد الشوارع القريبة من مناطق تجمع عمال المحالج، تصنع لهم – في الطريق العام – الشاي، وتعد لهم كراسي الدخان المعسل، وقد تبيع لهم بعض الباذنجان المقلي، أو حبات الطماطم المحشوة بالثوم، يتناولونها في فترة الراحة من العمل.

ولأن "أبو العلا" كان خاليا من المهارات اللازمة للعمل في محالج القطن، فإنه ما لبث أن تركه ليشترك مع أمه في إدارة مقهى الرصيف. إلى أن أصبح العمل في المقاهي هو حرفته التي يتعيش منها، بينما واصلت "سكينة" العمل في المحالج، الذي كان – فضلا عن ضآلة أجره – عملا موسميًا ينتهي بانتهاء موسم حلج القطن، ويستمر أربعة أشهر فقط، تبدأ في أكتوبر وتنتهي في يناير من كل عام.

وخلال تلك الفترة تزوجت "ريا" للمرة الأولى من أحد الصعايدة المهاجرين مثلها للعمل في "كفر الزيات"، ترجع أصوله إلى إحدى القرى الواقعة غرب النيل في مواجهة "كوم أمبو" هي قرية "الرقبة" – وكانت آنذاك تتبع مركز "الدر" ثم انتقلت تبعيتها إلى مركز "أسوان" – ولا بد أن الفقر الشديد كان أحد الأسباب التي دفعت أسرته إلى الهجرة من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال؛ إذ لم تقتصر الهجرة عليه وحده، بل شملت كذلك والده "سعيد مرعي" وشقيقه الأوسط "حسب الله" اللذين هاجرا إلى "الإسكندرية" حيث كانا يقيمان ويعملان بها، بينما ظل الابن الأصغر "حسين" يقيم مع والدته في القرية التي لم يكونوا يملكون فيها شيئًا، سوى منزل ضيق وصفه معاون بوليس مركز أسوان – فيما بعد – بأنه "منزل صغير مبني بالطوب .. يشتمل على حوش صغير وأُودة واحدة".

وما لم تكن هناك صلة سابقة بين الأسرتين، اللتين يبدو انتماؤهما إلى محافظة واحدة، هي محافظة "أسوان"، صدفة لافتة للنظر، فالغالب أن هذه الصلة قد نشأت

عبر المجاورة في السكن؛ إذ كان تجمع المنتمين إلى مركز واحد، أو محافظة واحدة، في منطقة سكنية واحدة، من التقاليد الديموجرافية التي حرص عليها المهاجرون الصعايدة إلى مدن الوجه البحري، ليتقووا بعصبيتهم ويتساندوا في مواجهة الغربة، ولكي يمارسوا تقاليدهم وعاداتهم بعيدًا عن الأعين الناقدة والمقتحمة لسكان تلك المدن الأصليين، الذين كانوا يضيقون بهم وينفرون منهم، لما يحدثه احتشادهم من تلوث في البيئة، وارتفاع في الأسعار وفي إيجارات المساكن. وكانت هذه المناطق تقع غالبًا في أكثر أحياء تلك المدن فقرًا ونقصًا في المرافق وفي الخدمات.

والحقيقة أننا لا نعرف أكثر من ذلك عن زوج "ريا" الأول؛ إذ لم تفض في الحديث عنه، ولم تذكر له اسمًا، والأرجح أنه لم يعش معها سوى سنوات قليلة أدركه بعدها مرض شديد أقعده عن العمل، لعله أحد الأمراض "العفنة" – أي الحميات – التي كانت حتى منتصف القرن العشرين تضرب أنحاء مختلفة من مصر في موجات متلاحقة ومتكررة الوقوع. وقد يكون المرض الذي أصابه من أمراض المهنة؛ إذ كان العاملون في محالج القطن يتعرضون بكثرة للإصابة بالأمراض الصدرية، وخاصة "السل" بسبب ضعف تغذيتهم، وبدائية الآلات التي كانوا يعملون عليها، مما كان يعرضهم لاستنشاق كميات كبيرة من "الزُّغبار" الذي يتطاير من القطن أثناء عملية الحلج.

وكانت "ريا" حاملا في شهورها الأولى، حين ثقل المرض على الزوج، فأرسلت إلى "الإسكندرية" تستدعي شقيقه الأوسط "حسب الله"، وكان يعمل آنذاك بوابًا وراعيًا لحديقة أحد اليونانيين هو الخواجا "إستاورو ميخانليوس"، فاستأذن منه في إجازة قصيرة، يعود فيه شقيقه المريض. لكنه ما كاد يصل إلى "كفر الزيات" حتى أخذت صحة الأخ تنتقل من سيِّئ إلى أسوأ، فامتدت إقامته إلى جواره إلى شهر كامل، مات في نهايته.

وأراد "حسب الله" أن يعود إلى مقره بالإسكندرية، ليستأنف عمله لدى الخواجا "إستاورو" أو يبحث عن عمل بديل، إذا وجد الخواجا قد استبدل غيره به. لكن بلدياته من صعايدة "أسوان" المهاجرين إلى "كفر الزيات" لفتوا نظره إلى أنه قد يكون من الواجب عليه، أن يبقى حتى تضع أرملة أخيه حملها، لكي يكون في استقبال المولود الذي سوف يصل إلى الدنيا ليجد أباه قد غادرها، فيقوم – نيابة عن أخيه الراحل – بالواجب نحوه ونحو أمه، خاصة وأنه يستطيع أن يجد خلال تلك الشهور – عملا في أحد محالج القطن المنتشرة في المدينة. فلم يجد مبررًا للرفض؛ إذ كانت "ريا" حاملا في الشهر السادس، ولم يكن باقيًا على الوضع سوى ثلاثة شهور، هي المدة التي يستغرقها موسم حلج القطن، فوافق على البقاء، ونجح .. بمعاونة بدلياته – في الالتحاق بعمل في محلج كان يملكه أحد رعايا النمسا، هو "وابور الخواجة زرفودلكي".

سكينه منت على همام/ نقلا عن "الدنيا المصورة" (١٩٣٥)

وعندما انتهى موسم القطن في يناير (كانون الثاني) ١٩٠٩. كانت "ريا" قد وضعت ابنًا ذكرًا. وقام "حسب الله" بواجبه نحو ابن أخيه وأرملته، فاستأذن في العودة إلى "الإسكندرية" واعدًا بأن يرسل إلى "ريا" بعض المساعدات المالية بين الحين والآخر.. لكن بلدياته كشفوا النقاب هذه المرة عن هدفهم الحقيقي من استبقائه، وقالوا له بصراحة إن أرملة أخيه ما تزال شابة صغيرة، لا يجوز أن تعيش وحيدة مدى العمر، وأنه من الأفضل لها وله أن يتزوجا؛ لكي يتربى ابن أخيه في أحضانه فلا يشعر باليتم إذا اضطرت أمه إلى

الزواج من رجل غريب، إذا لم يسِئ معاملته، فسوف يميز في المعاملة بينه وبين أبنائه.

ولم يجد "حسب الله" ما يعترض به، ولم يهتم بفارق العمر بينه وبين "ريا" التي كانت آنذاك في الرابعة والثلاثين من عمرها، بينما لم يكن هو قد تجاوز العشرين. ففضلا عن أن هذا الفارق في العمر لم يكن محسوسًا أو مؤثرًا آنذاك؛ لأن "ريا" كانت في ذروة نضوج أنوثتها، فإنه لم يكن يستطيع أن يخرج على التقاليد السائدة بين المصريين عمومًا، حين يموت أحد الأخوة ويترك أرملة وأولادًا صغارًا، وإخوة غير متزوجين، ولعله كان يحن إلى حياة أسرية افتقدها منذ اضطر إلى مغادرة قريته وهو في الرابعة عشرة ليشد رحاله إلى الإسكندرية بحثًا عن القوت، فوجد في الزواج ما يؤنس غربته، ويقلل من وحشته، وأقبل عليه متحمسًا. فلم يكد اليوم الأربعون على الوضع يمضي، حتى عقد قرانه على "ريا" في صمت تام؛ إذ لم تكن فترة الحداد على الأخ الذي اغتاله "الزغبار" قد انتهت بعد.

وهكذا استقر "حسب الله سعيد مرعي" في "كفر الزيات" على امتداد السنوات السبع التالية. ومع أن ابن الأخ الذي كان مبررًا لزواجه من "ريا" لم يعِش سوى عام واحد مات في نهايته، إلا أنه لم يفصم زواجه بها؛ إذ كان قد رزق منها بأول أبنائهما "بديعة" التي ولدت في نهاية سنة ١٩١٠. وفضلا عن ذلك فقد تعلق كل منهما بالآخر، على نحو يجعل علاقتهما تبدو لغزًا صعب الفهم. خاصة حين اضطربت حياتهما، وحين واجها شبح المشنقة معًا. وأثبتت "ريا" أنها زوج ولود، لكنها مع ذلك كانت سيئة الحظ، فلم يعِش من الأبناء الخمسة الذين رزقت بهم من "حسب الله" خلال أحد عشر عامًا من الزواج، سوى "بديعة" أما الأربعة الآخرون – وهم "محمود" و "أبو العطا" و"فاطمة" و"نبوية" – فقد ماتوا جميعًا وهم أطفال رضع؛ بسبب نقص التغذية وتدهور مستوى المعيشة في الغالب.

وخلال سنوات إقامته السبع في "كفر الزيات" كان "حسب الله" يعمل في محالج القطن التي انتشرت في المدينة، لكنه لم يبدِ حماسًا شديدًا لكي يتعلم أية مهنة تتطلب

مهارة فنية، أو عملا شاقًا. وبدا وكأن مغادرته لقريته في سن صغيرة، قد أكسبته طراوة أهل المدن، من دون أن تكسبه بعض مهاراتهم الأخرى الكثيرة. والأرجح أنه كان – ككثيرين من أبناء "أسوان" ذوي الأصول النوبية – يحتقر العمل اليدوي، ولا يجد متعة في العمل أمام الآلة، ويفضل أن يقوم بالأعمال التافهة ذات المظهر البراق التي تعطيه اعتزازًا كاذبًا بنفسه، وتتيح له أن يتحكم في الآخرين، وتضفي عليه فيما يظن أهمية، كأن يكون "بوابًا" أو "خفيرًا". والحقيقة أن تاريخه المهني اللاحق يكشف عن أنه كان منذ البداية من النوع الذي يفضل أن يكسب النقود من دون مجهود. وأنه كان – على نحو ما – طفلا لم يتعود الاعتماد على نفسه، أو التحكم في رغباته. ولما لم يكن قوي البنيان بصورة تجعله قادرًا على العمل الشاق كغيره من أهل الصعيد، فإن حصوله على عمل دائم أو بديل، كان أحد المشاكل المتعصية على الحل؛ فالعمل في محالج القطن، عمل موسمي لا يستغرق سوى ثلث السنة، ولا يغل دخلا يكفي لنفقات الشهور الثمانية الأخرى التي تتعطل فيها المحالج. وهو لا يقبل ولا يستطيع أن يقوم بأعمال أخرى كحمل الأحجار أو شدّ السفن، مما اضطر "ريا" إلى مواصلة العمل كبائعة جوالة للخضراوات، مع أختها "سكينة" لكي تقوم بنفقات الأسرة، وبنفقاته الشخصية؛ إذ كان قد تعود التدخين، وتعاطي الحشيش والمنزول – وهو خليط من الحشيش والداتورة وجوزة الطيب وغيرها من الأعشاب المنبهة والمخدرة – وشرب الخمر.. وزاد من تدهور الموقف، أن الكساد بدأ يحط على محالج القطن في "كفر الزيات"، بسبب زيادة عددها ونقص المحصول، فأفلس بعضها وتوقف عن العمل، ومن بينها وابور "ذرفودلكي" الذي كان أول وابور عمل به "حسب الله".

وفي نهاية عام ١٩١٢ بدأ السير في الطريق الذي قاده بعد ذلك إلى المشنقة. فقد ضبط وهو يسرق قطنًا من "وابور بلنطة" الذي كان يعمل به خفيرًا. فقدم إلى المحاكمة، وحكمت عليه محكمة استئناف طنطا بالحبس لمدة ستة شهور. كما حكمت عليه كذلك بالحبس لمدة خمسة عشر يومًا أخرى حبسًا بسيطًا؛ لتعديه باللفظ

على شيخ الخفراء "فرج قطب" الذي ضبطه وهو يسرق. ومع أن هذا الحكم هو السابقة الوحيدة التي دونت في صحيفة حالته الجنائية، إلا أن ذلك لا يعني أنها أولى السرقات التي ارتكبها، أو آخرها. والغالب أنه استفاد من تجربة ضبطه، فأصبح أكثر حذرًا، وعدل عن السرقة من الأماكن التي تقع في نطاق مسئوليته كخفير، أو الموضوعة تحت حراسة جيدة، واحترف سرقة المحلات التجارية الصغيرة، المتناثرة في الشوارع الخلفية، بعيدًا عن أعين الحراس، وما لبث "أبو العلا" – شقيق زوجته، الذي كان يعمل "قهوجيًا" – أن انضم إليه، في هذا النشاط الجديد.

ولم تحل إدانته في قضية السرقة، دون التحاقه بالعمل في "وابور لندمان" بعد قضائه مدة العقوبة. ولعل المسئولين عن المحلج وجدوا أن أفضل وسيلة لتأمينه ضد السرقة، هو تعيين لص معروف لديهم من بين خفرائه. لكنه لم يواصل العمل به؛ إذ لم تكد الحرب العالمية الأولى تنشب في أغسطس (آب) ١٩١٤، حتى اعتقل "الهر لاندمان" صاحب المحلج، باعتباره ألمانيا من رعايا الأعداء، ووضع المحلج تحت الحراسة. ولم يعد إلى العمل مرة أخرى؛ إذ حط الكساد خلال العامين الأولين من الحرب، على الصناعات القطنية؛ بسبب الارتباك الذي حدث في طرق التجارة الدولية، وأدى إلى تعثر عمليات تصديره إلى الخارج.

وبذلك عاد "حسب الله" من جديد إلى ممارسة عمله الإضافي في سرقة الدكاكين.

(٧)

في تلك السنوات كانت "سكينة" ما تزال تنتقل – خلال الموسم – بين وابورات حلج القطن بـــ "كفر الزيات" التي كانت تفضل تشغيل النساء في بعض عملياتهـــا؛ لرخص أجورهن وندرة ما يُثرنه من مشاكل أثناء العمل، وبين بيع الخضراوات أو البيض، أو العمل في قهوة الرصيف مع أمها، في غير ذلك من شهور العام..

والغالب في ضوء أحداث السنوات التالية من عمرها أنها كانت – على العكس من "ريّا" – أكثر جسارة، وأقل احترامًا للعادات والتقاليد، وأكثر جرأة على الخروج عنها.. اكتسبتهما من اختلاطها بالرجال سواء أثنـــاء عملهـــا بـــالمحلج، أو أثنـــاء مساعدتها لوالدتها بالمقهى.

والحقيقة أنها كشفت – بعد ذلك – عن اهتمام زائد عن الحد، ورغبة تفوق ما هو عادي، في الجنس الآخر، مما يكشف عن أن زوجها الأول – وكـــان نوبيًّـــا أو سودانيًّا من رجال الجيرة – لم يكُن أول الرجال في حياتها. ولعل ذلك هو الســـبب في أن زواجهما لم يستمر طويلا؛ إذ طلقها بعد عامين، بعد أن أنجب منهـــا ابنـــة سمتها "زينب" تيمنا باسم أمها، لكنها لم تعش هي الأخرى سوى شهور قليلة، ماتت بعدها، فوجدت "سكينة" نفسها مطلقة في السابعة والعشرين من عمرها.

ويصعب تصديق "سكينة" التي قالت فيما بعد، إن بعض البنات قـــد ضـــحكن عليها بعد طلاقها، وأدخلنها "في الوعد"، الذي قادها لأن تسجل اسمها كـــ "مومس" ضمن العاملين في "نقطة المومسات" بمدينة "طنطا" القريبة من "كفر الزيات" وكانت من أشهر نقط المومسات في مصر كلها. والغالب أن تلك كانـــت خطـــوة ســـبقتها

خطوتان: صاحبت "سكينة" – التي لم تكن فيما يبدو تطيق البعد عن الرجال – في أولاهما عددًا من الرجال في علاقات حرة غير مدفوعة الأجر. ثم انتقلت في الثانية إلى ممارسة البغاء السري في مدينة "كفر الزيات" نفسها، فأصبحت تتقاضى أجرًا عن ذلك العمل، إلى أن التقطتها إحدى "العايقات" – وهو الاسم القانوني لمن يرخص لهن رسميًّا بإدارة بيوت البِغاء القانونية – فأضافتها إلى من يعملن لديها من "مقاطير"، وهو الاسم القانوني للغانيات المرخص لهم بممارسة المهنة.

وكان القانون المصري يعترف آنذاك بالبغاء، وينظم ممارسته طبقًا للائحة تقضي بأن يحدد وزير الداخلية أو المحافظ، بقرار منه، الأماكن التي يجوز للمومسات العمل فيها، بحيث لا تزيد عن مكان واحد في كل مدينة، على أن تقتصر إقامة اللواتي يمارسن البغاء عليه، فلا يتعدينه إلى غيره من أحياء المدينة. وتمنح الرخصة لصاحبة البيت أو مديرته التي تعرف باسم "العايقة" أو "الضامنة".. ويكون من حقها بمقتضى هذا الترخيص، أن تستخدم عددًا من "المقاطير" على ألا تكون بينهن قاصر أو متزوجة. ويخضع الجميع لكشف طبي مبدئي – يقوم به مفتش الصحة المختص – قبل الترخيص لهن بممارسة المهنة، وآخر دوري، يجري مرة كل أسبوع، للتأكد من عدم إصابتهن بمرض من الأمراض السرية.

وهكذا انتقلت "سكينة" إلى الإقامة في "طنطا"، حيث يوجد مقر عملها الجديد، من دون أن يثير اختيارها لهذا العمل، أو انتقالها للإقامة وحدها في حي "الواسعة" – وهو منطقة البغاء في "طنطا" – أي اعتراض من شقيقها أو من زوج شقيقتها. وهو ما يكشف عن مدى التدهور الذي كان قد لحق بأولاد "علي همام" خلال السنوات القليلة التي أعقبت مغادرتهم لحدود الصعيد. والأرجح أن الفقر ونقص فرص العمل، كانا على رأس الأسباب التي دفعتهم إلى الصمت على ما كان يستحيل عليهم أن يصمتوا عليه.

ولم تستمر "سكينة" في العمل طويلا بنقطة المومسات؛ إذ ما لبثت أن أصيبت بعد فترة – تقدرها بتسعة أشهر، وإن كانت في الغالب أكثر من ذلك – بمرض

سري، تطلب دخولها إلى مستشفى "طنطا" للعلاج.. وخلال الشهور التي أقامتها بالمستشفى، تعرفت على أحد الممرضين العاملين بها، وهو "أحمد رجب" فنشأت بينهما علاقة حب، كانت سببًا في فصله من المستشفى.

ولم تكد "سكينة" تبرأ من مرضها حتى هرب الاثنان معًا من "طنطا" إلى "الإسكندرية".

وكانت حالة بقية "آل همام" الذين ظلوا يقيمون في "كفر الزيات" بعد هجرة "سكينة" إلى "طنطا" ثم رحيلها إلى "الإسكندرية" برفقة صديقها الجديد "أحمد رجب" قد تدهور؛ إذ ما كادت الحرب العالمية الأولى تنشب – في أغسطس (آب) ١٩١٤ – حتى حط الركود على أسواق القطن نتيجة للارتباك الشامل الذي أحدثه إعلانها في الطرق البحرية التي كانت تنقله إلى الأسواق العالمية.

وبسبب انخفاض طلب الغزالين والنساجين العالميين له، انتظارًا لما سوف يترتب على نشوب الحرب من آثار سياسية واقتصادية، فوصل المخزون الذي عجز زراع القطن عن بيعه إلى ٤٠% من محصول تلك السنة، وانخفض سعره من ١٨ ريالا إلى عشرة ريالات فقط للقنطار. ولأنه كان – آنذاك – المحصول الرئيسي الذي يعتمد عليه الاقتصادي المصري. فقد كان طبيعيًا أن تؤدي الكارثة التي أصابته، إلى هزة اقتصادية عنيفة، ما لبثت أن انتهت إلى ركود شامل في الأسواق، فقد أسرع المودعون يسحبون أموالهم من البنوك، خوفًا من آثار الحرب على إيداعاتهم، فتوقفت البنوك عن إقراض زراع القطن، بل وأخذت تطالبهم بما اقترضوه منها، فقبض هؤلاء أيديهم عن إقراض صغار الزراع في انتظار بيع المحصول، الذي لم يجد من يشتريه حتى بثمن تكلفته.

وكان "موسم القطن" هو الموسم الذي ينتظره المصريون جميعًا، وخاصة الطبقات محدودة الدخل، لكي يُفرجوا عن أنفسهم، ويشعروا بشيء من متع الحياة. فخلال الشهور التي تعقب جني المحصول وبيعه، كان الرخاء يسود أنحاء مصر

جميعها، فتجري النقود في أيدي زراع القطن، وينساب جانب منها إلى أيدي هؤلاء الفقراء، فيجدون فرصًا لعمل أعلى أجرًا مما يتقاضونه عادة في بقية شهور العام. ولم يكن "الموسم" يضن برخائه حتى على هؤلاء الذين لا يجدون عملا في أحد المجالات المتعلقة مباشرة بالقطن، كعمليات النقل والحلج والغزل والنسيج؛ إذ كان الجانب الأكبر من ثمن السلع والخدمات يؤجل دفعه إلى الموسم، فيحصل الجميع على المؤجل من ثمن عرقهم طوال العام، فضلا عما كان يترتب على جريان النقود في أيدي الزراع من رواج في الأعمال الإنشائية والمعاملات التجارية.

ففي "الموسم" يشتري الناس خزين بيوتهم من أصناف البقالة، ويزوجون أبناءهم وبناتهم، وفيه يبنون أو يجددون بناء عمائرهم، أو يعيدون تأثيثها، ويقيمون فيه الأفراح والولائم، ويتنزهون في عواصم الأقاليم أو على شواطئ البحر، فتتسرب النقود من بين أصابعهم إلى الجميع: من أصحاب دكاكين البقالة إلى أصحاب المقاهي والبارات، ومن النجارين والمنجدين والحدادين إلى العوالم والراقصات والعاملين في بيوت البغاء.

ولأن شهر أغسطس (آب) هو الشهر السابق مباشرة على بداية الموسم؛ إذ يتم فيه جني القطن، فقد كان المصريون يسمونه "شهر الأزمة" ففيه تضيق أنفاس الناس؛ بسبب ارتفاع درجة الحرارة التي تُزيد رطوبة الفيضان من وطأة إحساسهم بها، وتضيق صدورهم من كثرة ما أنفقوا – من دون عائد – على المحصول. لكنه ما يكاد ينتهي حتى تبدأ الأزمة في الانفراج تدريجيًا مع وصول بشائر المحصول إلى أيدي التجار، وحصولهم على جانب من ثمنه، يأخذ في التصاعد خلال الأسابيع التالية. آنذاك تلمع الزغاريد في البيوت، وتعلق على أبوابها الزينات احتفالا بزواج الأبناء، ويزداد الزحام في الأسواق، ويشتري الفقراء لزوجاتهم وأبنائهم كسوة السنة، ويجدون بين أيديهم ما يستطيعون به سدّ جوعهم إلى اللحوم والدواجن، وغيرها مما يعز عليهم بقية العام.

لكن "شهر الأزمة" من ذلك العام – ١٩١٤ – امتد ليصبح أربع سنوات كاملة، هي السنوات التي استغرقتها الحرب العالمية الأولى، التي لم يكن للمصريين فيها ناقة ولا جمل، ولكنهم – كغيرهم من شعوب المستعمرات – دفعوا ثمن الصراع المسلح الذي نشب بين حيتان السياسة الدولية؛ إذ لم يسفر إعلان الحرب فقط، عن كارثة القطن التي أوقفت أحوالهم، فأجاعت الفقراء منهم، وهددت المستورين بالجوع. بل وأدى الاضطراب في طرق المواصلات الدولية – كذلك – إلى توقف وصول المواد الغذائية التي كانت مصر تستوردها من الخارج مقابل تصدير قطنها، ومن بينها اللحوم والدقيق والبترول والفواكه والمنسوجات، كما توقف وصول السلع التي كانت تستوردها من ألمانيا والنمسا وتركيا وحلفائهم، ممن كانوا يوصفون – آنذاك – بأنهم أعداء، حضرة صاحب الجلالة ملك إنجلترا و"إمبراطور الهند"، وكانت مصر بمجرد إعلان الحرب قد وضعت تحت حماية جلالته – ومن بينها الصابون والأدوات المنزلية والطرابيش والكبريت وزجاج المصابيح، فاختفت هذه السلع جميعها من الأسواق، وارتفعت أثمان المعروض منها، أو من بدائلها المحلية الأقل جودة إلى أرقام فلكية. وساهم الأجانب المسيطرون على التجارة الداخلية في تأزيم الوضع بتخزين السلع، أو باحتكار بيعها..

ولم يكن نصيب "كفر الزيات" من المجاعة، أقل من نصيب غيرها من المدن المصرية، بل لعله كان أكبر، فقد أغلقت معظم محالج القطن التي كانت تعمل بها أبوابها؛ إما بسبب الكارثة التي أدت إلى بقاء المحصول دون بيع، أو لأن بعضًا منها كان يملكه رعايا الأعداء من الألمان والنمساويين، الذين وضعوا رهن الاعتقال، ثم طردوا من البلاد؛ ولأن النشاط الاقتصادي في المدينة كان يرتبط – أساسًا – بالصناعات القطنية – كعصر الزيوت وصناعة الصابون والكسب، فقد تفشت البطالة وخاصة بين صفوف الجنوبيين المهاجرين إليها، مما اضطر بعضهم إلى العودة مرة أخرى إلى قرى الصعيد التي جاءوا منها، بعد أن توقفت – بسبب

الركود كذلك – الأعمال الأخرى التي كانوا يعملون بها في غير موسم القطن، كأعمال البناء ونقل الأحجار وشق الطرق وحمل الأتربة.

لكن "حسب الله" لم يفكر في الرحيل مرة أخرى إلى "الرقبة" إذ لم يكن يملك بها ما يغريه على العودة. ولعله كان يدرك أنه مهما كان سوء الحال في "كفر الزيات" فإن فرص الرزق – الحلال أو الحرام – المتاحة له فيها، أوسع بكثير من تلك التي قد تتاح له في قريته. وكان – فضلا عن ذلك قد شغف بحياة المدن؛ حيث لا رقابة اجتماعية صارمة تحول بينه وبين إشباع مزاجه الحسي الغلاب، أو تقف بينه وبين التمتع بنصيبه من الدنيا؛ فقرر البقاء على الرغم من سوء الحال. ولم يلبث أن عاد لاستئناف نشاطه في سرقة الدكاكين بمعونة شقيق زوجته "أبي العلا همام" وآخرين. وتركزت غزواتهم على محلات البقالة الصغيرة، ولم تكن غنائمهم تزيد على عدد من علب زيت الطعام، أو جوال من السكر، أو بعض أقراص الحلاوة الطحينية، أو عدة قطع من صابون الغسيل. لكنها – على الرغم من تفاهتها – كانت ذات فائدة كبيرة لهم؛ إذ كانت تسد عنهم وعن أسرهم غوائل الجوع. فإذا بقي منها شيء – بعد ذلك – قامت "ريا" وأمها "زينب" ببيعه في مطعم ومقهى الرصيف، أو تجولتا به على أبواب البيوت، فإذا كان من بين الغنائم شيء مما يخشى تعرف أصحابه عليه إذا عرض للبيع، كالموازين والأطباق، سافر بها "حسب الله" أو "أبو العلا" أو أحد شركائهما، إلى "طنطا" ليبيعه في أسواقها.

ولم يكن الحل الذي توصل إليه "حسب الله" لأزمته الاقتصادية فريدًا؛ إذ كانت السرقة هي "العمل" الوحيد الذي أُتيح لآلاف العمال الذين أدركتهم الحرب، فسدّت أبواب الرزق أمامهم، وخاصة الصعايدة منهم يستوي في ذلك من تعودوا أن يهاجروا إلى "مدن القطن" هجرة مؤقتة ليعملوا بها أثناء الموسم، ثم يعودون إلى قراهم بعد انتهائه، أو من كانوا قد استمرءوا حياة المدينة، وتمردوا على ركود الحياة في قراهم المحرومة من أبسط شروط الحياة الحقيقية، فتوطنوا تلك المدن، فقد عز على الأولين أن يعودوا إلى أهاليهم بأيد خالية حتى من ثمن تذكرة القطار

الذي اقترضوه عند رحيلهم، وأفسدت الحياة الطرية في المدن الآخرين، فأصبحوا عاجزين عن التكيف مرة أخرى مع الأوضاع المعيشية الأكثر تعاسة في قراهم.

١٩٢٧ وفد من تجار الأقمشة في زيارة لمحلج كازولي بكفر الزيات

وعلى عكس كثيرين من أمثاله من المتعطلين، فقد أثبت "حسب الله" أنه لصٌ متواضع، تقصر جهوده عن شنِّ الغارات العنيفة التي كانوا يقومون بها، ويعودون منها بغنائم كبيرة، كالسطو على المنازل، أو على مخازن الحبوب أو قطع الطريق على المارة ليلا. والأرجح أنه لم يكن من النوع المهيأ نفسيًا لممارسة العنف، أو الذي يملك الجسارة الكافية للمخاطرة بنفسه. ولعله كان يعتصم ببقية من قيم خلقية تلقاها في نشأته، فاكتفى بتلك السرقات التافهة التي كانت تؤمن له ما يحتاج إليه لكي يعيش هو وأسرته، مع بعض الترفيه الضروري، لم يكن يزيد آنذاك عن تدخين تعميرتين من الحشيش أو احتساء كأسين من النبيذ الرخيص.

وربما لهذا السبب، فإنه ما كاد يغامر – في ١٦ فبراير (شباط ١٩١٦ – بتطوير نشاطه، وشن أول هجوم جرئ في تاريخه الإجرامي فيشترك مع عصابته في كسر أبواب أحد المقاهي، ويسرقون منه بعض المقاعد ورخام المناضد، حتى انكشف أمره كما ينبغي لمن يقوم بعمل يفوق قدرته ويخرج عن مجال تخصصه. لكن حظه الحسن، حال بينه وبين العودة مرة أخرى إلى السجن، ليقضي مدة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات، باعتباره لصًا عائدًا؛ إذ كان قد تصرف في المسروقات، وهرب وهو وصهره "أبو العلا" إلى "طنطا". ومع أن تفتيش الشرطة للحجرة التي كان يقيم فيها مع زوجته وابنه الرضيع وابنته – "بديعة" – وللحجرة التي كان "أبو العلا" يقيم فيها مع والدته، قد أسفر عن العثور على ما تبقى مما سرقاه – في عملية سابقة – من دكان بقال يدعى "بولس جرجس"، إلا أن المرأتين تحملتا بشجاعة المسئولية عن حيازة المسروقات فلم تشيرا أية إشارة إلى إقامة الرجلين معها. وأصرتا على أنهما قد اشترتا ما عثر عليه في حجرتيهما من باعة متجولين. وهو دفاع لم تأخذ به محكمة استئناف "طنطا" فعاقبت "ريا" بالحبس لمدة ستة شهور.

ولأن بقاء "حسب الله" في "كفر الزيات"، بعد أن اتجهت إليه الشبهات، لم يعد باعثًا على الاطمئنان، فقد قادته خشيته من افتضاح كل ما اشترك فيه من سرقات، إلى الرحيل، بينما ظل "أبو العلا" يقيم في "طنطا" ليرعى شئون السجينتين .

وذات يوم من مارس (آذار) ١٩١٦. فوجئت "سكينة" بزوج شقيقتها "حسب الله" يدخل عليها في الحجرة التي كانت تقيم فيها بالإسكندرية، وبصحبته ابنته "بديعة" التي كانت آنذاك في السادسة من عمرها.

(٨)

كان أول ما فعله "أحمد رجب" عندما وصل إلى "الإسكندرية" – في صيف ١٩١٤ – هو عقد قرانه على "سكينة". ولم يحل دون ذلك علمه بأنها كانت تحترف البغاء، أو أنه تعرف عليها أثناء علاجها من أحد أمراض المهنة. فقد كان فلاحًا طيب القلب، غادر قريته "نكلا العنب" – القريبة من "كفر الزيات" – بعد أن ضاقت أمامه سبل الرزق، وكان– ككثيرين من أمثاله – يعرف بأن الفقر والجوع، هما اللذان يضطران كثيرات من البغايا لبيع أجسادهن، ويؤمن بأن ستر الأعراض، هو من أفضل الأعمال التي يتقرب بها العبد الصالح إلى ربه. وكان متخمًا بالأمل في أن يعيش معها – في الحلال – حياة أسرة مستقرة في الدنيا، وبأن يفوز – في الآخرة – بثواب توبتها على يديه. وكانت "سكينة" مثله تدعو – بعد تجربة زواجها الأول الفاشلة – أن يسبل الله عليها ستره، وأن يخلف عليها بالذرية الصالحة.

وهكذا هجر الاثنان "طنطا" ليبتعدا عن نظرات الرثاء وإيماءات السخرية، إلى بلد يستطيعان فيه أن يواصلا حياتهما من دون أن يعيرهما أحد فيه بماضيهما.. وكانت "الإسكندرية" هي المهجر المثالي الذي ظنا أن باستطاعتهما أن يذوبا في زحامه، فيقطعا كل صلة لهما بذلك الماضي.. فقد كانت مدينة ضخمة، يصل عدد سكانها – آنذاك – إلى ٤٣٥ ألفا يتوزعون على أقسامها الإدارية الثمانية، التي تشغل شريطًا من الأرض الرملية، يحده من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الجنوب "بحيرة مريوط". ولأن سكانها كانوا خليطًا من المهاجرين الذين اجتذبهم موقعها على شاطئ البحر، فقد كانت معرضًا فريدًا للأجناس والعادات والتقاليد وأنماط السلوك، ففضلا عن المهاجرين إليها من داخل القطر، كالصعايدة،

والبحاروة والعربان، بحثًا عن العمل أو فرارًا من الثأر أو رغبة في الترفيه، والمهاجرين إليها من أقطار السلطنة العثمانية كالمغاربة والأتراك، فقد استوطنها – كذلك – العددُ الأكبر من الأوروبيين المهاجرين إلى مصر، حتى زاد عددهم – في تعداد ١٩١٧ – عن خمسين ألفًا، نصفهم من اليونانيين والنصف الآخر من الإيطاليين والبريطانيين والفرنسيين.

وربما لهذا السبب، فقد كانت أكثر مدن مصر تحضرا وتحررًا: تضيء فوانيس غاز الاستصباح شوارعها، وميادينها، وتسير فيها "الكهربائية" – أي الترام – وتزدحم بالأسواق وبالمتاجر التي تتاجر في كل شيء، وتعرض سلعًا من مختلف بلاد العالم، كما تزدحم بالمقاهي والبارات والفنادق، وبها فضلا عن ذلك ثلاثة دور للسينما توغراف، وثلاث صحف يومية، أحداها – وهي "البورص إجبسيان" – بالفرنسية، والأخريان – وهما "وادي النيل" و"الأهالي" – بالعربية.

ولم تكن أحلام "أحمد رجب" في أن يجد في مهجره الجديد فرصًا للعمل أوسع مدى وأكبر أجرًا من عمله السابق بمستشفى طنطا الأميري، مبالغًا فيها، فقد كانت "ميناء البصل" – على شاطئ "ترعة المحمودية" التي تنقل إليها مياه النيل من فرع "رشيد" – هي مركز تجار الجملة في المحاصيل المصرية كالبصل والسكر والحبوب والقطن. بينما كانت ٧٥% من عمليات التصدير والاستيراد تتم عبر "ميناء الإسكندرية"، حيث كان يجري تفريغ وشحن عشر سفن في المتوسط كل يوم، تسير في خطوط ملاحية منظمة تربط المدينة بموانئ البحر المتوسط وموانئ جنوب أوروبا وشمالها.

وحول هذا النشاط كان كثيرون من المهاجرين من أبناء الريف – وخاصة الصعايدة منهم – يجدون فرصًا كثيرة للعمل كحمالين في الميناء يقومون بعمليات شحن السفن وتفريغها، أو في الوابورات – أي المصانع – التي كانت تجهز القطن للتصدير أو للتصنيع كوابورات الحلج والغزل والنسيج، أو كحرفيين في المجالات

المتعلقة بذلك كالحدادين والبرادين والصباغين والنجارين والنقاشين، أو في المجالات الخدمية والسياحية المتنوعة.

لكن الحرب – التي نشبت بعد شهور قليلة من وصول "أحمد رجب" و"سكينة" إلى الإسكندرية – ما لبثت أن أجهضت أحلامهما في أن يجد الزوج عملا يوفر لهما معًا حياة مستقرة. وبدا وكأن الإمبراطور "غليوم" – إمبراطور ألمانيا – والملك "جورج الخامس" – ملك إنجلترا – يتآمران لكي يحولا بينهما وبين السعادة التي ينشدانها بقوة. فبعد أسبوع واحد من إعلان الحرب، أصدرت الحكومة المصرية– وكأن يرأسها "حسين رشدي باشا" – قرارًا بوقف تصدير المواد الغذائية إلى الخارج، فتوقفت بذلك عمليات الشحن في الميناء .. بينما أدى الارتباك الذي أحدثته الحرب في خطوط الملاحة الدولية، إلى عودة السفن التي كانت محملة بالواردات إلى الموانئ التي قامت منها، فتوقفت كذلك عمليات التفريغ.

ومع أننا لا نستطيع أن نجزم على وجه اليقين، ما إذا كان "أحمد رجب" واحدًا من بين المئات من عمال الشحن والتفريغ الذين وجدوا أنفسهم فجأة من دون عمل أو أمل، أو لم يكن، إلا أن العمل الذي كان يقوم به، ليس مهما في ذاته؛ لأن البطالة لم تقتصر على عمال الشحن والتفريغ، بل طالت الجميع؛ إذ كانت "الإسكندرية" – كمدينة تجارية – أكثر المدن المصرية التي زلزلها إعلان الحرب. فقد خشي كبار التجار من المصدرين والموردين. والمستثمرين في مجالات الصناعة المحدودة، مما سوف تحدثه الحرب من آثار على استيراد السلع الوسيطة وعلى تصدير الإنتاج فبادروا بتطبيق سياسية الانكماش. إلى أن تتضح الأمور. وكان العمال هم أول ضحايا هذا الجبن الرأسمالي التقليدي، فتم توفير معظمهم فانتشرت البطالة في المدينة كالوباء. وخلال أسبوع واحد، كان أربعة آلاف عامل قد طردوا من معامل السجائر وشون البنوك ومخازن التجار. وبعد أسبوع آخر كان العدد قد ارتفع إلى عشرين ألفًا بعد أن شمل التوفير عمال مخازن الأخشاب والفحم وعمال شركات المكابس، وجميع عمال "مينا البصل" وعمال شركات البناء والعربجية. وشاهد

مندوب لجريدة "الأهالي" السكندرية المئات منهم، ينتشرون في شوارع الأحياء الشعبية التي كانوا يقيمون فيها – مثل "باب سدرة" و"كوم الشقافة" و"القباري" و"كفر عشري" و"كرموز" – يبحثون عمن يقرضهم ثمن الطعام، يجلسون على أبواب بيوتهم، وعلى وجوهم علامات الهم والكدر، لا يعرفون ماذا يفعلون.

وكان "أحمد رجب" و"سكينة" قد أنفقا ما كانا قد حملاه معهما من مدخرات قليلة، على استئجار غرفتين ضيقتين بأحد المنازل القديمة بحي "الأزاريتو"، وفي شراء أثاث فقير لمسكن الزوجية، يتكون من "حصيرة" و"طبلية" و"صندوق للملابس"، لغرفة الطعام والاستقبال، ومرتبة من القش، ولحاف من القطن لغرفة النوم، وكان توفير إيجار إحدى الغرفتين، هو أول القرارات التي اتخذاها في أعقاب توفير الزوج من العمل. وكان القرار الثاني هو نزول "سكينة" نفسها إلى سوق العمل لتقوم بأعمال متنوعة من النوع التافه، كان من بينها بيع القصب في "الجنينة الصغيرة" بحي اللبان، على مشارف "كوم بكير" حي البغاء الرسمي في الإسكندرية. بينما أخذ "أحمد رجب" يبحث عن عمل يلائمه، من دون أن يجد، بعد أن توقفت الأعمال جميعها، واضطر كثيرون من أمثاله إلى التسول في الطرقات، أو إلى احتراف السرقة. لكنه كان فيما يبدو خاليًا من الصفات التي تجعله صالحًا لتلك الأعمال، كما كان خاليًا كذلك من القدرة على التمرد التي دفعت زملاءه من العمال المتعطلين إلى التجمهر والطواف في شوارع "الإسكندرية" يطلبون العمل والطعام ويشكون من ارتفاع الأسعار، مما آثار الذعر بين التجار فأسرعوا يغلقون متاجرهم، إلى أن توقف المتجمهرون أمام مبنى المحافظة – وكان يقع في "ميدان المنشية " – فأخذوا يهتفون: "عاوزين ناكل.. عاوزين ناكل".

وما كادت المظاهرة تنتهي، حتى اتخذت المحافظة عدة إجراءات للحيلولة دون تكرارها، فقامت بترحيل أعداد كبيرة من العمال المتعطلين – وخاصة الصعايدة منهم – إلى قراهم، واستفادت بجزء من الباقين في إزالة بعض تلال الأتربة في "حي الشاطبي"، نظير أجور تافهة لا تزيد عن ثلاثة قروش للرجل وقرشان للمرأة،

تخصم منها الجزاءات، مقابل ست ساعات من العمل الشاق.. وحين تظاهر العمال مرة أخرى؛ احتجاجًا على تفاهة الأجر وكثرة ما يوقع عليهم من جزاءات زُوّد الملاحظون الذين كانوا يشرفون عليهم بالكرابيج، ووضعت في مواقع الحفر مجلدة، لتأديب المتكاسلين منهم.

والأرجح أن "سكينة" قد اضطرت – في مواجهة تلك الظروف القاسية – إلى العودة لممارسة البغاء، ولكن من دون أن تسترد رخصتها، أو تلتحق بأحد البيوت المرخص لها بالعمل رسميًّا؛ إذ كان الكشف الطبي الدوري الذي يوقع على المرخص لهن بممارسة البغاء من الأمور التي تنفر منها، والظاهر أن تجربة احتجازها في "مستشفى طنطا" كانت تجربة مريرة، دفعتها للعزوف نهائيًّا عن تجديد الرخصة، وظلت منذ ذلك الحين، تفضل – إذا اضطرت إلى ذلك – أن تمارس البغاء السريّ، أو أن تقوم بتنظيمه.

ومع أن الأزمة أخذت تنفرج تدريجيًا، بعد أن ذهبت صدمة البداية المفاجئة للحرب، فاستأنف المستثمرون نشاطهم بعد أن وفقوا أوضاعهم مع الظروف التي جاءت بها، وعادت سوق القطن للنشاط في الموسم التالي، بعد أن ازدادت الحاجة إليه في بعض الصناعات الحربية، بل وأخذت ثروات كثيرة تتراكم لدى الفئات التي استفادت من الحرب، سواء بتوريد السلع إلى الجيوش المتحاربة أو باحتكار توزيع السلع الغذائية، إلا أن الأوضاع المعيشية للفئات الشعبية ظلت تتردى من سيِّئ إلى أسوأ، فلم تنقص أعداد العاطلين إلا قليلا، وارتفعت أسعار الطعام إلى أرقام فلكية، جعلتهم يعيشون في شبه مجاعة.

وكما أن الحرب هي التي جاءت بالأزمة، فقد كانت هي ذاتها التي أتت بالفرج.. فقد أدى اتساع ميادين القتال أمام جيوش الحلفاء إلى التفكير في الاستعانة بالدواب المصرية، وبالعمال المصريين، في الأعمال غير القتالية التي يضطر جنودهم للقيام بها، لتوفير مجهودات هؤلاء الجنود للأعمال القتالية المباشرة.. فقررت السلطة العسكرية البريطانية، تشكيل فيلقين؛ أحدهما هو "فيلق الجمّالة"

وكانت مهمتهم هي نقل الذخائر والمهمات العسكرية الثقيلة، على ظهور جمالهم من القطارات الحربية إلى الخطوط الأمامية، والثاني هو فيلق العمال الـذين يقومـون بالأعمال اليدوية مثل تعبيد الطرق ومد السكك الحديدية وحفر الآبار والخنادق ومد أنابيب المياه وإقامة أعمدة التلغراف والتليفون ومد أسلاكهما.

وفي البداية تردد المصريون في الالتحاق بتلك الفيالق؛ إذ لم يكن العمل فيهـا يعرضهم لخطر الموت في الغربة وحسب، بل كان يدفعهم للمساعدة فـي انتصـار الحلفاء الذين كانوا يتمنون لهم الهزيمة؛ إذ كانت مشاعرهم في الصف الذي يقـف فيه خليفة المسلمين السلطان "عبد الحميد الثاني" وخديو مصـر الشـرعي "عبـاس حلمي الثاني" الذي عزله الإنجليز عن العرش، وعينوا مكانه عمه العجوز الضعيف الذي لا حول له ولا شأن، السلطان "حسين كامل" ولأن المجاعة تنسـي النـاس – عادة – كثيرًا من مشاعرهم الطيبة، بما في ذلك مشاعر الانتماء للوطن، فقد ظـل ترددهم يتقلص إلى أن اختفى، فاندفعت جحافلهم تبحث عن العمل فـي "السـلطة" وشجعت النتائج الباهرة التي حققوها في أعمالهم هذه، السلطة العسكرية البريطانية على التوسع في استخدامهم.

ولعل تردد "أحمد رجب" في الالتحاق بالسلطة – كغيره من العمال العاطلين – قد طال أكثر مما ينبغي .. إذ كان بطبيعته، غير ميـال للمغـامرة. لكـن تعاسـته لإجهاض حلمه في أن يعيش مع "سكينة" – التي كان مغرمًا بهـا – حيـاة أسـرية مستقرة، وحزنه لاضطراره للموافقة على عودتها لممارسة البغاء، لكي يجدا ما يسد رمقهما، دفعه – أخيرًا – للسفر، لعله يعود بما يستطيع أن يكفل به لزوجته الستر.

وحين وصل "حسب الله" – في ذلك اليوم من ربيع عام ١٩١٦ – إلى الحجرة التي كانت "سكينة" تقيم فيها بـ "الأزاريتو" كانت أربعة شهور قد مضت على سفر "أحمد رجب" إلى السلطة.

(٩)

لم يترك "أحمد رجب "لزوجته قبل سفره سوى جنيه واحد، سرعان ما تبخر بين أجر الغرفة ونفقات الطعام، فعادت "سكينة " مرة أخرى إلى بيع القصب في "جنينة الصغيرة" بالقرب من "كوم بكير" أو تأجير غرفتها لواحدة من صديقاتها اللواتي يحترفن البغاء السري؛ لتلتقي فيها بأحد زبائنها، مقابل نسبة من أجرها لم تكن تزيد عن قرش أو قرشين. لكن دخلها القليل من تلك الأعمال لم يكن يكفيها، فاضطرت إلى الالتحاق بفريق من نساء الإسكندرية، كن يتاجرن – آنذاك – في "لحم الإنجليز" فيتسللن – في الليالي المظلمة – إلى مخزن مكشوف، ملحق بأحد المعسكرات البريطانية التي تقع بصحراء "سيدي بشر" ليسرقن منه اللحوم التي أفسدها سوء التخزين من تموين الجيش قبل أن تقوم إدارة المعسكر بحرقها، ثم يغمرنها بالماء الساخن لإزالة رائحة التعفن، ويبعنها بسعر الأقة أربعة قروش، وهو ثمن مغرٍ للكثيرين من الفقراء كانوا لا يجدون غضاضة في أكل اللحوم الفاسدة، أو الدواجن التي أدركتها السكين قبل أو بعد لحظات من نفوقها، طالما أن أسعارها مما يستطيعون دفعه، بعد أن أرفع سعر الأقة من اللحم إلى اثني عشر قرشًا.. ونجحت المحاولة مرة ومرتين، وحققت منها "سكينة" دخلًا طيبًا، حتى فكرت في أن تتفرغ للتجارة في "لحم الإنجليز". لكن سوء الحظ ترصدها في المرة الثالثة فقبض عليها البوليس الحربي البريطاني، وظلت رهن الحبس الاحتياطي لمدة أسبوعين، إلى أن برأتها المحكمة .. فأفرج عنها.

ولم يكن قد مضى على مغادرتها السجن سوى أيام قليلة، حين وصل "حسب الله" فاستقبلت – بفتور شديد – الأنباء التي حملها إليها عن الظروف التي أدت إلى

سجن شقيقتها وأمها. ولم ترتح لقراره بأن ينتقل هو وأسرته من "كفر الزيات" – التي لم يعد باستطاعته العودة إليها – للإقامة في الإسكندرية، ونفرت بقوة من اختياره حجرتها للإقامة بها، مع أن له معارف كثيرين في المدينة منذ كان يعمل بها قبل الحرب. ومع أنه برر لها ذلك بأن "بديعة" في حاجة إلى رعاية خالتها، إلا أنه لم يساهم بمليم واحد من نفقات ابنته. وبعد أسبوع من وصوله، استدعاها قسم الشرطة لتتسلم ابنه الثاني "محمود" الذي كانت أمه قد اصطحبته معها إلى السجن، فلما بلغ سن الفطام، أصرت إدارة السجن على تسليمه إلى أهلها طبقًا للائحة السجون. فلم يدفع ذلك "حسب الله" لكي يعرض عليها أيَّة مساهمة في الإنفاق على الطفلين، حتى بعد أن وجد عملا لدى متعهد كان يورد التبن للجيش البريطاني، وأصبح يتقاضى أربعة قروش في اليوم؛ إذ كان ينفق الأجر على نفسه، ويعود كل مساء لكي ينام في الحجرة الضيقة نفسها التي كانت "سكينة" تقيم فيها مع الأولاد.

ولأنها كانت مضطرة للخروج إلى العمل حتى تستطيع الإنفاق على نفسها، وعلى أولاد أختها، فقد تركت الحجرة التي كانت تستأجرها بـ "الأزاريتو" وانتقلت إلى حي أكثر شعبية، هو حي "اللبّان" وإلى حجرة أكثر تواضعًا بـ "الحارة الواسعة". وفضلا عن أن إيجار الغرفة الجديدة، كان أقل من سابقتها، فقد كان من بين جيرانها في المنزل نفسه الذي كان يعرف بـ "بيت أم أحمد الكركوبية" – صديقة لها هي "مريم الشامية" التي كان تدير مقهى في مواجهة المنزل، فتطوعت لترعى أطفال "حسب الله" أثناء غياب خالتهم التي كان الحظ الحسن قد ساق إليها عملا في القطن كانت تتقاضى عنه أجرًا يصل إلى تسعة قروش في اليوم، كانت تنفقها على أولاد أختها.

وبعد أسابيع قليلة، وصلت "ريا" إلى الإسكندرية، بعد أن أمضت بسجن طنطا، مدة العقوبة المحكوم عليها بها. وظنت "سكينة" أن الأوان قد حان لكي تتخفف من رعاية أولاد أختها. لكنها فوجئت بانضمام "ريا" إلى المقيمين معها في غرفتها، وبإصرار "حسب الله" على أن يقيم معها في معيشة مشتركة؛ ليتخفف من مسئوليته

عن الإنفاق على أسرته، فلم تجد حرجًا في لفت نظره إلى أن الحجرة أضيق من أن تتسع لإقامتهم جميعًا، وطلبت إليه في حسم أن يبحث له ولأسرته عن مسكن مستقل.. فانتقل للإقامة في حجرة تقع بمنزل بنفس الحارة، على مبعدة خطوات قليلة من "بيت الكركوبية" الذي كانت تقيم به.

وعلى عكس ما كانت تتصور، فإن هذا الانتقال لم يخفف من أعباء "سكينة" ولم ينه مسئوليتها عن رعاية أختها وأبناء أختها. فمع أن "حسب الله" كان يعمل آنذاك بأجر يصل أحيانًا إلى ستة قروش في اليوم، إلا أنه كان ينفقها كلها على نفسه، ويترك زوجته وابنيه من دون طعام، فكانوا يلجئون إلى حجرة "سكينة" ليشاركوها طعامها.

وكانت تلك بداية التوتر في العلاقة بين "سكينة" و"حسب الله" الذي استمر بعد ذلك وتصاعد؛ إذ أخذت عليه أنانيته وعدم قيامه بدوره باعتباره "رجل العائلة" المسئول عن زوجته وأبنائه، بل والمسئول عنها كذلك، باعتبارها شقيقة زوجته، التي نعيش في حماه بعد سفر زوجها. كما أخذت عليه استغلاله للجوانب الطيبة في نفوس الآخرين، بما في ذلك تعلق "ريا" الشديد به، الذي كان يدفعها لالتماس الأعذار له، وللصبر على كسله، وتكبره على كل عمل لا يحقق له ما كان يحلم به من أجر مرتفع، ومكانة محترمة، بينما لا يجد حرجًا، ولا يشعر بالخجل من أن يعيش على عرق امرأة مثلها.

ولا شك في أن "سكينة" كانت تضيق أحيانًا بأختها، لعجزها عن التصرف، وعدم قدرتها على القيام بأي عمل، وخضوعها لزوجها، وعجزها عن إلزامه بالقيام بمسئولياته تجاهها وتجاه أبنائه، إلا أن ذلك لم يقلل من حبها لها، وتعاطفها معها؛ إذ كانت تدرك أن "ريا" – على العكس منها– لم تتعود على العمل خارج المنزل، وخاصة في مدينة كبيرة كالإسكندرية ما تزال خبرتها بشوارعها وبأهلها محدودة، بل وتكاد تكون منعدمة.. وفضلا عن أن "حسب الله" كان يصغرها بخمسة عشر عامًا، وكان قد تزوجها أداء لواجب تجاه شقيقة الذي مات، مما كان يشعرها دائمًا

بالنقص تجاهه، والخوف من أن يتركها ليتزوج فتاة أصغر منه سنًا وأوفر منها شبابًا، فقد كان أب أولادها، وكانت تصدق ما يقوله من أن الأعمال القليلة التي تتوفر له، لا تعود عليه بأجر يوازي ما يبذله فيها من مجهود.

وهكذا – وعلى الرغم من ضيقها بما كان يفعله "حسب الله" – واصلت "سكينة" الإنفاق على أسرته بأريحية وكرم كانتا من صفاتها الواضحة والطيبة.. وساعد وصول زوجها "أحمد رجب" في إجازة من عمله بالسلطة، على صد غوائل الجوع من أسرة "حسب الله"؛ إذ كان قد عاد ومعه ستة جنيهات وفرها من أجره، أنفق معظمها على "ريا" وأبنائها. وحين سافر مرة أخرى للعمل بالسلطة – بعد انتهاء إجازته التي لم تستمر سوى أسبوعين – ترك لزوجته جنيهين ونصف أعانتها على الإنفاق على نفسها وعلى القيام بواجباتها العائلية. ومع أن موسم القطن كان قد انتهى ففقدت العمل الذي كانت ترتزق منه، إلا أنها لم تعدم وسيلة أخرى للرزق، فاشترت موقدًا، وأقامت من مدخل "الحارة الواسعة" مطعمًا على الرصيف، وأخذت تقلي أقراص الطعمية وشرائح الباذنجان لتبيعها للمارة وأصحاب الحوانيت.

ولأن القروش القليلة التي كانت تربحها من ذلك المطعم، كانت تكفي بالكاد نفقات الطعام وإيجار الحجرتين اللتين تسكنان فيهما، فإن الأسرة لم تجد لديها مدخرات تكفي لتكفين ودفن "محمود" – ابن "ريا" الصغير – حين مات، فتطوعت صديقتها "مريم الشامية" بدفع تلك النفقات .. وحزنت "ريا" حزنًا شديدًا على وفاة الذكر الثاني الذي رزقت به من "حسب الله" إذ كانت توقن بأن إنجابها طفلا ذكرًا منه، هو الوسيلة الوحيدة لمنعه من التفكير في تطليقها أو في الزواج من غيرها.. لذلك لم تحزن كثيرًا، حين وضعت – بعد شهور من وفاة "محمود" – جنينا ميتًا، بعد أن تبين لها أنها بنت وليس ولدًا.

ولم تكد "سكينة" تتنفس الصُّعَداء، لأنها تخلصت من مسئولية أحد الأفواه التي يقع على عاتقها عبء إطعامها، حتى فوجئت – في بداية عام ١٩١٧ – بوصول أمها وشقيقها "أبو العلا" إلى "الإسكندرية". وكانت الأم قد قضت شهور الحبس الستة

المحكوم عليها بها، ولم تستطع أن تعود إلى "كفر الزيات" التي كانت قد تحولت إلى منطقة محرمة على "آل همام" بفضل "حسب الله"، فلم تجد مكان تلجأ إليه إلا حجرة ابنتها "سكينة" في منزل "أم أحمد الكركوبية".

وأضاف وصول الأم والشقيق إلى "الإسكندرية" مزيدًا من الأعباء على كاهل "سكينة" التي بات محتمًا عليها أن تستضيفهما في غرفتها الضيقة، وأن تتحمل مسئولية إطعامهما، إلى أن يجد شقيقها "أبو العلا" عملا يعول به نفسه وأمه.. وهو أمل كان عسير التحقيق آنذاك، إذا كانت المدينة تزخر بآلاف من أمثاله، لا يجدون عملا.

وشاء سوء الحظ أن تمرض "ريا" في أعقاب وضعها للجنين الذي نزل ميتًا، فأصبح عليها – كذلك – أن تتحمل نفقات علاج شقيقتها، خاصة وأن "حسب الله" لم يكن يعمل بانتظام، فإذا عمل يومًا، تعطل يومين، وإذا أخذ أجرًا أنفقه على مزاجه، وما لبث عجز "أبي العلا" عن العثور على عمل هو الآخر، أن قادهما للتفكير في استئناف نشاطهما في السرقة، الذي انقطع في أعقاب الغارة التي قاما بها على مقهى كفر الزيات.. ولكنهما عجزا عن اكتشاف أهداف سهلة، وشل الخوف من العقاب أيديهما عن المغامرة، فلم يجدا أمامهما هدفًا يسرقانه سوى "سكينة".

حسب الله سعيد مرعي/ نقلا عن "الدنيا المصورة" ١٩٣٥

وكانت "سكينة" مشغولة آنذاك، بالبحث عن مسكن آخر تجمع فيه شمل الأسرة، وتكون لها فيه غرفة خاصة، بعد أن اقترب موعد عودة زوجها "أحمد رجب" من عمله في السلطة العسكرية البريطانية.. إذ لم يكن منطقيًّا أن يعود ليقيم معها ومع أمها وشقيقها في غرفة واحدة.. وكانت قد عثرت بالفعل على شقة بالدور

الأرضي بمنزل يقع بـــ "شارع مالطة" بحي "كرموز"، تتكون من غرفتين وصـــالة عزمت استئجارها لتستقل كل من الشقيقتين بغرفة مع زوجها، وتقـــيم الأم – مـــع شقيقهما "أبو العلا" – في الصالة.. وقبل أيام من الموعد المحدد لانتقـــال الأســـرة إليها، كانت قد أتمت استعداداتها لاستقبال زوجها الذي باتت عودته وشيكة، فغسلت ملابسه، ووضعتهم في الصندوق الخشبي الذي يقوم مقام صيوان الملابـــس، مـــع ملابسها وكان من بينها معطف قديم، أهدته لها "مريم الشامية" – التي كانت تعطف عليها – فصبغته ورتقت ما أكلته القوارض من نسيجه.. لكنها عادت ذات يوم مـــن الخارج، فوجدت نافذة الغرفة التي تطل على داخل المنـــزل مكســـورة، واكتشـــفت اختفاء كل ما كان بالصندوق من ملابس، بما في ذلك الجنيه الذي كانت قد ادخرته من عرقها، لتعد به لزوجها في يوم وصوله وليمة من اللحم والدجاج.

وما كادت "سكينة" تكتشف السرقة، حتى انطلقت في منزل "ريا" الذي يقع فـــي نفس الحارة، تسألها عما إذا كانت قد شاهدت غريبًا يدخل المنـــزل، لكـــن "ريـــا" اعتذرت بمرضها الذي يضطرها لملازمة الفراش، وحين اشتمت من أسئلة شقيقتها أنها تستريب في أن يكون لـــ "حسب الله" يد فيما جرى، موهت عليها، وزعمت بأنه خرج منذ الفجر إلى عمله، ولن يعود منه قبل الغروب.. لكن اللغـــز مـــا لبـــث أن انكشف بعد أسابيع من انتقال الأسرة للإقامة في "بيت الخواص" بـــ "شارع مالطة"، فقد تشاجر "حسب الله" و"أبو العلا" معًا، وفضح كل منهما الآخر، لتكتشف "ســـكينة" مما تبادلاه من سباب، أنهما اللصان اللذان سرقاها، وأنهما تقاسما الجنيه الذي كـــان تدخره، ورهنا ملابسها وملابس زوجها لدى أحد محلات الرهونات مقابـــل ثلاثـــة ريالات، وأنفقا قيمة الرهن، وحين حاولت استرداد الملابـــس المرهونـــة، رفـــض الرهوناتي؛ لأن الموعد المحدد لسداد القرض، كان قد فات، فأصبحت الملابس ملكًا له، وباعها بالفعل.

وازداد إحساس "سكينة" بالمرارة؛ لأن شقيقها وزوج شقيقتها، لم يتخليا فحسب عن واجبهما في إعالتها والإنفاق عليها، بل ولم يعترفا – كذلك – بجميلها عليهمـــا،

هي التي تشقى من أجل إطعامهما، فغدرا بها، وخاناها، وسعيا لحرمانها من التمتع بشيء من ثمار شقائها. لكن هذه المشاعر المريرة ما لبثت أن تراجعت، حين تراجع شبح الفقر والجوع، فقد عاد زوجها" أحمد رجب" ومعه هذه المرة، ثلاثة عشر جنيهًا، فاستردت "سكينة" مشاعر العطف تجاه أسرتها البائسة، وعاودها كرمها وأريحيتها، ولم تكتف بشراء ملابس لنفسها ولزوجها بديلا عن التي سرقها اللصان. بل وابتاعت كسوة الشتاء، لكل أفراد الأسرة، فاشترت ملابس جديدة لشقيقتها "ريا" ولابنة شقيقتها "بديعة"، ولشقيقها "أبي العلا".. ولأمهم.. بل وشمل كرمها حتى "حسب الله".. على الرغم من ضيقها الشديد به – فاشترت له قفطانا جديدًا ومنديلا من الحرير لترضي رغبته في أن يظهر في صورة "المعلم".

وكان "أحمد رجب" قد ضاق بعمله في السلطة العسكرية؛ إذ كان – فضلا عن مشقته – يبعده عن زوجته التي يحبها، فقرر أن يستقر في "الإسكندرية" وأن يبحث لنفسه عن عمل بها، وحين توالت الأسابيع من دون أن تلوح أمامه بارقة أمل في العثور على عمل، وأوشكت المدخرات التي عاد بها على النفاذ. اقترحت عليه "سكينة" أن ينتقلا للإقامة في قريته "نكلا العنب" لأن نفقات المعيشة، قد تكون أقل، كما أن فرص العمل قد تكون أكثر من "الإسكندرية". وكان الدافع الرئيسي وراء اقتراحها – الذي تحمس له أحمد رجب" – هو ضيقها بأعباء الإنفاق على أفراد أسرتها، الذين استمرءوا إلقاء مسئولية إعاشتهم على عاتقها وعاتق زوجها.

وبالفعل باعت "سكينة" محتويات غرفتها إلى "ريا" بثلاثة ريالات فيما عدا لحافًا ووسادتين، أخذتهم معها إلى "نكلا العنب" حيث أقامت مع زوجها أكثر من ثلاثة شهور، في غرفة استأجراها بعيدًا عن أقارب الزوج. الذي فضل أن يجنب زوجته ما قد ينشأ عن المعيشة المشتركة مع أقاربه من احتكاكات. وسرعان ما عثر على عمل في أحد مشروعات وزارة الأشغال، لتطهير الترع والمساقي، ولما كانت مثل تلك المشروعات، بطبيعتها موسمية، تنتهي بانتهاء موسم الجفاف، فإن العمل ما كاد ينتهي حتى اضطر الزوجين إلى العودة مرة أخرى إلى "الإسكندرية".

(١٠)

لم تطل إقامة "أحمد رجب" في "الإسكندرية" سوى فترة قصيرة، عاد بعدها إلى الرحيل مع أحد فيالق العمال الذين يعملون في خدمة السلطة العسكرية البريطانيـــة، بينما عادت "سكينة" لتقيم مع أسرتها في "بيت الخواص" في نفس الغرفة التي كانت تقيم فيها من قبل، فعلى عكس ما كانت تتوقع، فقد ظلت الأسرة تحتفظ بها، وتـــدفع إيجارها، بل واستأجرت المنزل بطابقيه لمدة ستة شهور لتحوله إلى منـــزل للبغـــاء السري باستثناء غرفة واحدة في الطابق الثاني، كانت تقيم فيها سيدة مريضة هـــي "نبيهة" بنت "عبد العال الجزائرلي".

وربما كان رحيل سكينة" – التي كانت تقوم بالعبء الأكبر في نفقات الأسرة – أحد الأسباب وراء هذا الانقلاب في حياة "آل همام".. لكنه لم يكن كل الأسباب، أو حتى أهمها؛ إذ الغالب أن كل السبل للحصول على عمل مجز ومنتظم كانـــت قـــد سدت في وجهي رجلي الأسرة "حسب الله" و"أبو العلا" فاتخذا القرار الصعب، الذي كان البديل الوحيد له أمامها هو أن يموتا جوعًا أو أن يسيرا في طريق العنف الذي لم يكن أيهما مهيأ نفسيًّا لممارسته.

وجاء عزوفهما عن اختيار البغاء العلني دليلا على أن الضـــغوط الاقتصـــادية التي يرزحا تحت عبئها، لم تقض نهائيًا على كل ما هو صعيدي فيهمـــا؛ إذ كانـــت إدارة بيت رسمي للبغاء سُبة وهو ما حرصا على أن يتوقياه؛ خجلا مـــن النـــاس، خاصة في مجتمع الصعايدة بالإسكندرية. وعلى العكس من ذلك، فقد كـــان البغـــاء السري بعيدًا عن عيون الشائنين والشامتين، فضلا عن أنه أكثـــر أمنًـــا، وأجـــزل

ربحًا.. فاللواتي يحترفنه من البغايا، لسن – في الغالب – من المتفرغات لهذا النوع من النشاط، فهن يمارسنه كعمل إضافي، بجانب أعمالهن الأخرى، كبيع الخضراوات أو الخدمة في البيوت، أو خياطة الملابس، فإذا كن ممن يعملن في أعمال موسمية، كالمشتغلات في القطن، مارسنه بعد انتهاء الموسم، وفي أحيان ليست نادرة، كانت البيوت السرية تقدم خدماتها لنساء تنتمين لأسرة مستورة، وتحتفظن بعلاقات خاصة مع رجال غير أزواجهن، وتبحثن عن مكان آمن للالتقاء بهم، من دون أن يعلم ذلك أحد.

وكانت البيوت السرية، تكتفي عادة بتأجير المكان للراغبين في ملجأ آمن ليمارسوا فيه الخطيئة، من دون أن تلتزم بشيء غير ذلك؛ إذ كانت مسئولية تدبير هذه "الخطيئة" تقع على عاتق الزبون نفسه.. سواء كان رجلا أو امرأة. لكن المنافسة الشديدة بين تلك البيوت – التي انتشرت خلال سنوات الحرب في مختلف أحياء "الإسكندرية" – على إغراء الزبائن بالتردد عليها، دفعت بعض مديريها لمحاولة التعاقد مع عدد ثابت من البغايا يكن في خدمة زبائنها، خاصة وأن معظم الذين يفضلونها من الرجال، كانوا من النوع الذي لديه أسباب تمنعه من الظهور علنًا في حي البغاء الرسمي في "كوم بكير" خجلا أو خوفًا على مكانتهم الاجتماعية، فلم تكن لديهم الجسارة الكافية لتوفير خطيئتهم بأنفسهم.

وهكذا عادت "سكينة" من "تكلا العنب" لتجد "آل همام" قد حولوا "بيت الخواص" إلى بيت للدعارة السرية.. تعمل فيه ثلاث من البغايا شبه المتفرغات، يسكن إلى جوار المنزل، أو يتخذن لهن متاجر على الرصيف القريب منه، يبعن فيها الخضراوات أو الجبن، أو يقمن بقلي الباذنجان أو الطعمية، فإذا جاء زبون وحيد، استدعت "ريا" – وكانت بمثابة المديرة التنفيذية للبيت – واحدة منهن، لتدخل معه إحدى الغرف، وبعد انصرافه، تتقاضى منها النسبة المتعارف عليها، هي ٢٥% من الأجر، الذي كان يتراوح – في هذا المستوى الشعبي من بيوت البغاء –

بين خمسة وعشرة قروش، حسب مستوى الزبون، وطبقًا لمدى رضائه عن البضاعة.

ومع أن "سكينة" كانت أول من مارس البغاء الرسمي من "آل همام" كما أنها كانت صاحبة التجربة الأولى في إدارة بيوت البغاء السري من بين أفراد الأسرة إلا أن "ريا" – التي قالت فيما بعد إنها وصلت إلى الإسكندرية وهي قطة عمياء لا تجسر على أن تفتح عينيها في وجه رجل – سرعان ما تفوقت عليها، وأثبتت أنها موهوبة في إدارة هذا النوع من الأعمال. وعلى العكس من "سكينة" – الهوائية، متقلبة المزاج التي كانت تعيش ليومها ولا يعنيها، إلا أن تجد طعامًا جيدًا، وبضعة كئوس من الخمر، التي ما لبثت أن أدمنتها – فقد ركزت "ريا " كل اهتمامها على توسيع نشاط البيت، الذي أدركت أنه مصدر الدخل الوحيد الذي يمكن أن يحول بين أسرتها وبين الموت جوعًا، في مدينة قاسية لا ترحم ولا قيمة لإنسان فيها إلا بمقدار ما في جيبه من نقود.

وخلال شهور قليلة من دخولها إلى هذا المجال الجديد عليها من النشاط، كشفت "ريا" عن قدرة فطرية مذهلة، على التسلل إلى قلوب ذلك النوع التعيس من النساء اللواتي يسرحن في الشوارع، أو يتجولن في ساحات الأسواق، ليبعن سلعًا تافهة: أرامل في مقتبل العمر أو منتصفه. مات الزوج وترك في أعناقهن كومًا من اللحم يحترن في إطعامه.. أو مطلقات غدر بهن رجالهن فسرحوهن من دون إحسان، ومن دون أن يتركوا لهن إلا نفقة قليلة لا تصد عنهن غائلة الجوع، أو زوجات عجز أزواجهن عن العمل، بعد أن سقطوا فريسة لوباء من تلك الأوبئة الغامضة، التي كانت تنتشر في مصر آنذاك، ولا تنقشع إلا بعد أن تقتل من أبنائها عدة آلاف، بينما يعيش الناجون من آثارها كالأموات.. فخرجن إلى الشوارع، ليعُلن الزوج المريض، والأبناء الصغار، في مدينة لا يجد فيها أحد عملا.

ولم يكن العثور على هذا النوع من النساء عسيرًا على "ريا" فقد تخلصت بسرعة من مشاعر الغربة والرهبة تجاه "الإسكندرية"، ولم تعد تنظر إليها باعتبارها

مدينة كبيرة، يتوه فيها أمثالها من الريفيين القادمين من القرى أو المدن الصغيرة، ويعجزون عن التعامل مع أهلها المتحضرين، ذوي الألسنة الغريبة التي تضيف "واو الجمع" إلى أواخر كل الأفعال في أحاديثهم.

ومع أن "حي كرموز" الذي انتقلت للإقامة به، كان أوسع أحياء الإسكندرية، وأكثرها ازدحامًا بالسكان، إلا أن حواريه لم تكن تختلف عن حواري قريتها، فهي ضيقة متربة، تتلاصق منازلها التي بني أكثرها بالكوب الأخضر، أو الخشب، ولا يزيد ارتفاعها عن دورين. وتنتشر في أنحائه أكوام القاذورات ونفايات المنازل. وتنعقد في أجوائه سحابات ثقيلة من الدخان المتصاعد من الأفران أو مواقد النفط، والروائح المتصاعدة من فضلات الإنسان والحيوان. فلم تشعر بالغربة وهي تتجول في أنحائها، أو تدلف منها إلى ساحات الأسواق الكثيرة التي تقود إليها لتلتقط بفراستها الفطرية ضحاياها، من بين النساء الفقيرات الباحثات عن اللقمة، فتبادلهن الحديث من دون معرفة سابقة، وتشجعهن يومًا بعد آخر، على أن يشكين لها همومهن، وتحصل منهن – بشكل غير مباشر – على ما يهمها من معلومات تفيدها في تقرير مدى استعدادهن للعمل معها، كأي باحث اجتماعي مدرب، أو ضابط شرطة موهوب. فإذا اطمأنت إلى توفر الشروط فيهن، أغرتهن باحتراف البغاء السري، وقادتهن إلى "بيت الخواص" أو غيره من البيوت الكثيرة التي أدارتها فيما بعد، وأضافتهن إلى كوكبة النساء شبه المتفرغات اللواتي يقدمن خدماتهن للمترددين على تلك البيوت.

وقد صقلت "ريا" مواهبها تلك بما اكتسبته – بعد ذلك من خبرات، جعلتها – بمصطلحات المهنة – "سحّابة" من الطراز الأول، تملك القدرة عن اختيار الفرصة الأكثر ملاءمة، لإلقاء الشبكة على ضحيتها من دون اندفاع يفزعها ويدفعها إلى الهرب، ومن دون قطع لما بينهما من صلات إنسانية، كانت تحرص على تعهدها، لتظل على علم بتطورات الحالة.

وكان من بين اللاتي تعرفت عليهن في "بيت الخواص" شابة في أواخر العشرينيات من عمرها، هي "عديلة الكحكية" التي كانت تتردد على البيت لزيارة شقيقتها "نبيهة الجزائرلي"، الساكنة الوحيدة التي كانت تشارك "آل همام" الإقامة فيه. ومع أن "ريا" تمنت منذ اللحظة الأولى لتعرفها على "عديلة" أن تضمها إلى فريق النساء اللواتي يقدمهن البيت لروادة؛ إذ كانت أكثر جمالا منهن جميعًا، فضلا عن أنها كانت – بحكم بياض لونها – بضاعة نادرة، من النوع الذي يرتفع بمستوى رواد البيت، إلا أنها أدركت بفراستها أن الوقت الملائم لذلك لم يحن بعد؛ إذ كانت "عديلة" متزوجة، فضلا عن أن شقيقتها "نبيهة" كانت على فراش الموت. لكنها لم تغفل عن أن الأسرة من النوع الذي توحي ظروفه بإمكانية نجاح المحاولة إذا قامت بها في وقت أكثر ملاءمة؛ إذ كانت "نبيهة" من بين البغايا المرخص لهن بممارسة النشاط في "كوم بكير" إلى أن أثبت الفحص الطبي إصابتها بمرض من أمراض المهنة، فأدخلت إلى مستشفى مخصص لعلاج أمثالها، وخرجت منه لتمضي أيامها الأخيرة في الغرفة التي استأجرتها في "بيت الخواص" بينما تزوجت الأخت الصغرى من "طبال" دفع بها للعمل كراقصة في الأفراح والموالد.

أما وقد توهجت مواهب "ريا" الفطرية، باعتبارها "سحابة" من طراز فريد، فقد صمد "بيت الخواص" بفضلها، في المنافسة مع غيره من البيوت السرية الأخرى، وتخلى لها الجميع عن إدارة البيت بطيب خاطر، بينما تفرغت الأم للقيام بالأعمال المنزلية التقليدية، وتفرغ الرجلان "أبو العلا" و"حسب الله" – لإنفاق الإيراد على مزاجهما، حريصين على أن يتظاهرا – أمام جيرانهما – بأنهما لا يعلمان شيئًا عما يجري في منزلهما..

وعادت "سكينة" من "نكلا العنب" لتفاجأ بهذا الانقلاب الذي قضى على سلطتها التقليدية في الأسرة؛ إذ لم تعد أكثر الجميع خبرة بالإسكندرية، ولم يعد لسبقها في الاستثمار في مجال الدعارة أهمية.. ومع أنها انضمت إلى شقيقتها في إدارة البيت، إلا أن هذا الانضمام لم يضف الكثير إلى موارده، وإن كان قد أضاف الكثير إلى

نفقاته – وما لبث "حسب الله" أن جار بالشكوى بسبب ما كان يصفه بأنه إسرافها في الإنفاق على متطلبات الأسرة، وتعلله هي بطمعه في الاستيلاء على الجانب الأعظم من دخل البيت لإنفاقه على نفسه، فلم يكن يمر يوم من دون أن تشب بينهما ملاسنة أو مشاحنة تأخذ خلالها "ريا" موقفًا حياديًّا مريبًا، كانت "سكينة" تعتبره انحيازًا ضدها.

والحقيقة أن إيراد البيت لم يكن بالوفرة التي تشبع احتياجات خمسة من "آل همام" أو تحول دون اختلافهم حول القاعدة التي يقسمون على أساسها إيراده؛ إذ كان معظم المترددين عليه من الفقراء الذين يزحمون حي "كرموز" ممن لا يطلبون خدماته إلا إذا توفرت لهم بعض القروش الزائدة عن حاجتهم، تدفعهم للبحث عن لذة رخيصة. وفي أحيان ليست كثيرة كان يتردد عليه، بعض العائدين في إجازات ممن يعملون مع السلطة العسكرية البريطانية، وكان هؤلاء أفضل زبائن البيت؛ إذ لم تكن عدد مرات ترددهم أكثر فحسب. بل وكان ما يدفعونه – في كل مرة – أكثر مما يدفعه غيرهم.

لم يحل ذلك كله دون ضيق "حسب الله" بمشاركة الآخرين له في إيراد البيت، بعد أن أدرك أن هذا الإيراد ثمرة مجهود "ريا" دون غيرها، واقتنع بأنه صاحب الحق الوحيد في التصرف فيه باعتباره زوجها. ولم تكن الأم أو "أبو العلا" يمثلان له مشكلة؛ إذ كانا يرضيان بما يتفضل به عليهما من دون مناقشة، بل وكانا يتعففان عن مد يدهما إليه إذا ما عثر "أبو العلا" على عمل يدر عليه دخلا يكفيه هو وأمه. وعلى العكس منهما فقد رفعت "سكينة" راية العصيان، ورفضت الاعتراف بحقه في الاستيلاء على إيراد البيت، وتوزيعه طبقًا لمزاجه؛ إذ كانت تعتبر نفسها صاحبة أفضال قديمة عليه وعلى زوجته وأسرته.. وترى أنها عاملته بكرم، يجب أن يرده لها.. وفضلا عن أنها كانت "السحابة" الثانية في البيت، مما يعطيها حق النصف في إيراده، فقد كانت تعلم أن "حسب الله" ينفق معظم الإيراد على نفسه، ولا يترك لزوجته ولابنته إلا ما يكفي ضروراتهما، ومع أن "ريا" كانت في أعماقها سعيدة

لتصدي "سكينة" لطغيان "حسب الله" إلا أنها كانت أعجز من أن تشاركها في المواجهة.

وكان لا بد وأن تنتهي المشاحنات التي استمرت شهرين، بين "سكينة" و"حسب الله" إلى النهاية المتوقعة منذ البداية. ففي أعقاب مشادة عنيفة بينهما، توجه "حسب الله" إلى "مريم الشامية" – صديقة الأسرة – في مقهاها بـ "الحارة الواسعة"، ليطلب إليها، أن تبلغ "سكينة" بأن استمرار الحال على ما هو عليه في "بيت الخواص" قد أصبح من المحال، وأنه يخيرها بين أمرين لا ثالث لهما: إما أن تنفرد هي بإدارة البيت لحسابها، فيرحل هو وزوجته إلى بيت آخر، أو أن يحدث العكس فترحل هي وتترك لهما المنزل.

واختارت "سكينة" الرحيل، فاستأجرت لنفسها غرفة بشارع "عبد المنعم" القريب.. نقلت إليها محتويات غرفتها في "بيت الخواص" واضطرت أن تبيع بعض ملابسها لكي تشتري موقدًا للطهي، وبعض الأدوات المنزلية الأخرى التي لم تكن في حاجة غليها، حين كانت تعيش في معيشة مشتركة مع أسرتها.

(١١)

بعد خروجها من "بيت الخواص" اتخذت "سكينة" من مقهى "مـــريم الشـــامية" محلا مختارًا لها، حيث كانت تقوم ببعض الأعمال غير الثابتة، كغسيل الملابس، أو بيع الأطعمة، وفي أحيان ليست كثيرة، كانت تصطحب أحد الرجال إلى غرفتها، أو تؤجرها لعدة ساعات لمن يرغب في ذلك من طلاب المتعـــة الـــذين يصـــطحبون خطاياهم في أذرعتهم. وعلى الرغم من انفضاض الشركة بينها وبين شقيقتها، فـــإن الصلة بينهما لم تنفض، فظلت تتردد عليها في "بيت الخواص" تمضي معها بعـــض الوقت، حريصة على ألا ترى "حسب الله" حتى لا تصطدم به.

وسرعان ما أدركت مدى الخطأ الذي وقعت فيه، حين اختارت الرحيل، فقـــد ماتت "نبيهة" بعد مغادرتها للبيت بأيام، وخلت الغرفة التي كانت تقيم بها، فأجرتهـــا "ريا" من الباطن لصديقة لها، ولما كانت "روما" – المستأجرة الجديدة، وهي امـــرأة في الأربعينيات من عمرها – "سحابة" من مستوى رفيع، فقد أسفر تعاونها مع "ريا" عن ازدهار شديد في "بيت الخواص". وتنبهت "سكينة" – بعد فوات الأوان – إلـــى أنها لم تحصل – عند القسمة – على تعويض عن نصيبها في الاسم التجاري الـــذي تحقق له، وأصبح يجلب إليه الزبائن دون مشقة.. ووجدت صعوبة شديد في تحويل غرفتها إلى مؤسسة منافسة، ففضلا عن الاسم التجاري، فقد كان "بيت الخـــواص" يملك موجودات بشرية تتمثل في ثلاث بغايا شبه متفرغات وسحابتين مقتدرتين، كما كان بيتًا مستقلا ومخصصًا بطابقيه وغرفه الخمس للنشاط في هذا المجال، مما كان يرفع الحرج عن المترددين عليه، بعكس غرفة "سكينة" التي كانت تجاور حجـــرات

أخرى، تسكنها أسر محافظة، من النوع الذي يكثر من التطفل على جيرانه، خاصة إذا كان هؤلاء الجيران امرأة وحيدة.. ما تزال مطمعًا للرجال.

وكانت منازل "الإسكندرية" تنقسم في ذلك الحين – من الناحية الديموجرافية الأخلاقية – إلى قسمين الأول هو "منازل البغايا" المصرح لهن رسميًّا بممارسة المهنة في أماكن متناثرة من المدينة، سواء كن من بنات البلد، أو من الأجنبيات اللواتي ازدادت هجرتهن إلى مصر بسبب ظروف الحرب، والثاني هو "منازل الأحرار" وهي الصفة التي كانت تطلق على بقية أحياء المدينة، غير المصرح فيها بممارسة البغاء، وهي تسمية تلفت النظر؛ لأنها تنطوي على رؤية تنظر لمن يمارسن البغاء باعتبارهن من غير الأحرار، فهن "عبيد" أو "إماء"، وتتسق مع التسمية الموحدة.. والساخرة – التي أطلقها المصريون على أحياء البغاء الرسمي في المدن المصرية جميعها، بصرف النظر عن أسمائها الأصلية، وهي تسمية كانت تتراوح بين "الخبيزة" و"الواسعة" دلالة على اختلاط الأمور وتداخلها، واختلاط القيم وانعدام الحياء.

وقد ظل الالتزام بهذا التقسيم قائمًا، مع بعض التجاوزات القليلة، حتى نشوب الحرب التي ما لبثت أن دفعت بآلاف من النساء اللواتي عضهن الجوع بأنيابه، إلى أسواق البغاء، وفضلت الكثيرات منهن البغاء السري؛ حفاظًا على ما كان قد تبقى لهن من حياء، وأملا في أن تتحسن الأحوال فيعتزلن العمل، ويجدن أزواجًا يعشن في كنفهن وينجبن منهم أبناء، لا يعايرهم أحد في المستقبل، بأن أمهاتهم كن بغايا، ويدلل على ذلك، بإشهار "رخصة رسمية"، تحمل اسمها الرباعي، وقد دون فيها أمام خانة المهنة أنها "مومس"، ودون أمام خانة أخرى، اسم "العايقة" – أي القوادة – التي كانت تعمل معها.

وفي البداية صمت "الأحرار" على زحف "البغايا" على مساكنهم واستئجارهن لغرف تجاور الغرف التي يقيمون فيها، أو لمنازل تواجه منازلهم سواء من باب التسامح الخلقي، الذي كان شائعًا في "الإسكندرية"، باعتبارها مجتمعًا تختلط فيه

العادات والتقاليد، بحكم تنوع الجنسيات التي تقيم فيها، أو من باب العطف على نساء تعيسات اضطرتهن ظروفهن الصعبة إلى السير في هذا الطريق الشائك، أو لأن الذين يديرون تلك البيوت كانوا يحرصون على شيء من التكتم، ويمارسون نشاطهم في الخفاء بما لا يجرح مشاعر جيرانهم، أو يخدش حياء نسائهم.. واكتفى المتزمتون من "الأحرار" بالانتقال من مساكنهم، كلما اكتشفوا بين جيرانهم من تمارس البغاء، فرارًا من الوباء، أو عزوفًا عن الدخول في مشاكل مع نساء مكشوفات الوجه عديمات الحياء، لا يتورعن عن فعل شيء.. أو قول شيء.

وكان تأخر المواجهة سببًا في تزايد أعداد البغايا اللواتي زحفن كالنمل الأبيض على بيوت الأحرار.. ففضلا عن مئات النساء اللواتي كان الجوع والإغواء يدفعان بهن إلى سوق البغاء السري كل يوم، ويتخذن من منازل الأحرار مكانا لنشاطهن، فقد انضمت إليهن – كذلك – البغايا المرخص لهن بممارسة البغاء رسميًّا، بعد أن لاحظت انصراف قسم من زبائنهن إلى "السوق الحرة" طلبًا للستر، أو حرصًا على الخصوصية أو رغبة في تنويع اللذة، فقررن النزول إلى تلك السوق لمنافسة الدخيلات من ممارسات البغاء السري، واستأجرت كل منهن لنفسها حجرة خاصة في بيت من بيوت الأحرار، لتقيم فيها نهارًا، وتزعم – أمام السلطات الرسمية – أنها "بيت حر" لها لا تمارس فيه المهنة طبقًا لشروط الترخيص التي تحظر عليها

ريا بنت علي همام/ نقلا عن مجلة «الدنيا المصورة» (١٩٣٥)

ذلك، في حين أنها استأجرته خصيصًا لكي تستقبل فيه زبائنها الذين يستحقون معاملة خاصة، ممن يعزفون عن التردد على حي البغاء الرسمي، لتقدم لهم نفسها، أو واحدة من النساء اللواتي نجحت في تجنيدهن للعمل في مجال البغاء السري، فتجمع – بذلك بين دور "العاملة" التي تعمل ليلا لحساب واحدة من "معلمات" حي البغاء ودور "المعلمة" التي تعمل لحسابها الخاص نهارًا.

وحين تنبه الجميع لخطورة الظاهرة، وبدأت أقسام الشرطة بالإسكندرية تتلقى عشرات البلاغات كل يوم عن انتشار البغاء السري بين بيوت الأحرار، كانت المشكلة قد تعقدت بصورة لم يعد في استطاعة الشرطة أن تتصدى لها. ففضلا عن أنها كانت تعاني من نقص كبير في أعداد العاملين بها، ومن انفلات شديد في حبل الأمن العام، وانتشار كبير لجرائم أكثر خطورة وإلحاحًا، مثل القتل والسرقة بالإكراه، والمعارك اليومية بين الفتوات، وانتشار الأوبئة، وجرائم إخفاء السلع ورفع أسعارها وغيرها من جرائم الحرب التي كانت أكثر التصاقًا بالأمن العام، فقد كان عدد البلاغات كبيرًا، وكان الكثير منها كيديًّا أو يصعب ضبطه في حالة تلبس. فما لبث نشاطها في مطاردة الذين يديرون تلك البيوت، أو يعملون فيها، أن تقلص تدريجيًا، ليقتصر على شن حملات مفاجئة على البغايا اللواتي يحرضن على الفسوق في الطرقات العامة، أو مهاجمة المقاهي اللائي تعودن الجلوس عليها للقبض عليهن وإحالتهن للكشف الطبي، فإذا تبين إصابتهن بأحد الأمراض التي تدل على ممارسة البغاء أودعن بـ "إستبالية – أو مستشفى – المومسات" لمعالجتهن.

وشاء سوء حظ "سكينة" أن تقع في واحدة من تلك الحملات، بعد أسابيع قليلة من خروجها من شركة "بيت الخواص"؛ إذ كانت تجلس في إحدى المقاهي، القريبة من منزلها ومن مبنى قسم شرطة كرموز؛ لتحتسي كوبًا من النبيذ، آملة أن تجد زبونًا تصحبه إلى غرفتها، حين فوجئت بحملة تفتيش يقودها الصاغ – الرائد – "بشارة أفندي نصحي" مأمور القسم بنفسه، قامت بالقبض على كل من كان يجلس بالمقهى من النساء، في أعقاب بلاغ بأنه من الأماكن التي تعودت محترفات البغاء

السري التردد عليها.. ولم ينقذها من الإحالة إلا الكشف الطبي الذي كانت ترتعب منه، سوى "مريم الشامية" التي استشهدت بها، فشهدت لصالحها، وأكدت أنها تقوم بعمل شريف هو غسل الملابس في البيوت.. فأطلق "بشارة أفندي" سراحها، وهددها بأنه لو ضبطها مرة أخرى تجلس على تلك المقاهي المشبوهة فلن ينقذها منه أحد.

وزلزل ما حدث أعصاب "سكينة" التي ظلت تسكر طوال اليوم التالي وتمزج بمرارتها، وهي تستعيد تاريخ علاقتها بشقيقتها وزوجها، وتقارن بين كرمها معهما وتضحيتها من أجلهما، وبين بخلهما عليها ونذالتهما معها، وسوء خلقهما في معاملتها. وتتذكر كيف استقبلت "حسب الله" حين جاء من "كفر الزيات" هاربًا من وجه الشرطة التي كانت تطارده، فآوته وأطعمته، وباعت جسدها، لكي تنفق على أولاده، وبددت عليه هو وعائلته، معظم النقود التي ادخرها زوجها من تغريبته في بلاد الخواجات يحفر الخنادق، ويتعرض لمخاطر الموت، ويتحمل عذاب فراقه لها. بل وكانت صاحبة الفضل في لفت نظر "حسب الله" إلى العمل في مجال البغاء السري، فما كادت النقود تجري في يده، حتى بخل بها عليها، ولم يفكر في أن يرد لها ما تدينه به وهو كثير. بل وأبى أن تشاركه في دخل المشروع الذي وضعت حجر أساسه، وأكرهها على الانسحاب منه، واضطرها إلى ممارسة المهنة في حجرة ضيقة تحيط بها نظرات الريبة من الأحرار الذين يجاورنها في السكن، وأوقعها أخيرًا بين براثن الشرطة، التي كادت تحولها إلى الاستبالية، لولا شهامة "مريم الشامية".

ومع أن "سكينة" كانت تفرط في الشراب، إلا أنها لم تكن تفقد وعيها، أو سيطرتها على نفسها، إلا إذا قررت – لغرض في نفسها – أن تتظاهر بالسكر. وهو ما قررته في تلك اللحظة التي استأذنت فيها من "مريم الشامية"، لكي تتوجه إلى "بيت الخواص" فتبدي لشقيقتها، ولزوجها رأيها الحقيقي في سلوكهما معها. وحاولت "مريم الشامية" أن تثنيها عن الفكرة، مؤكدة لها أن الكلام معهما لا فائدة منه، وأن تلك هي طباعهما، من المفيد لها أن تعرفهما على حقيقتهما بدلا من أن تتعلق

بأوهام، تدفعها للتضحية في سبيلهما، ثم الندم على ذلك، حين يتنكران لجميلها، ويجازيان إحسانها بالإساءة، لكن "سكينة" كانت في حالة من الغضب الشديد، جعلتها تصم أذنيها عن نصائح صديقتها، وتندفع في طريقها لا تلوي على شيء.

وما كادت "سكينة" تصل إلى "بيت الخواص" حتى وجدت ثلاثة من الزبائن، يجلسون في صالة المنزل، ويتناولون الطعام بصحبة النساء الثلاث العاملات فيه. واستقبلتها "ريا" بترحيب مصطنع، وعرض عليها أحد الزبائن كوبًا من النبيذ، بينما لم يستطع "حسب الله" أن يواري امتعاضه. وفي تلك اللحظة تذكرت "سكينة" نصيحة "مريم الشامية" وأدركت أن ما كانت تنوي أن تقوله لهما على قسوته، ليس العقوبة الحقيقية التي يستحقانها فاعتذرت لشقيقتها بأنها كانت تظنها وحدها. ووعدت بأن تمر عليها في اليوم التالي، وانطلقت بسرعة إلى مبنى "قسم شرطة كرموز".

وأمام باب القسم ، ارتدت "سكينة" قناع المرأة المخمورة، وأخذت تنادي بصوت جهوري، على "بشارة أفندي".. الرجل الجدع الذي أنقذها ممن أرادوا اتهامها زورًا بأنها "تمشي في السر" فأفرج عنها لتطالبه بأن يكبس الآن فورًا على "بيت الخواص" وسوف يعرف من هم "الذين يمشون في السر" ويزرعون "الخبيزة" بين بيوت الأحرار.

واستدعاها "بشارة أفندي" إليه، وأخذ يحاورها ومع أنها كانت حريصة على أن تبدو أمامه وكأنها مخمورة لا تعي ما تقول، إلا أنها كانت واعية تمامًا بما أرادت أن تبلغه له.

وبعد دقائق، كانت حملة من ضباط قسم شرطة "كرموز" تهاجم "بيت الخواص" لتضبط النساء الثلاث مختفيات في الدور الأرضي، والرجال الثلاثة فوق سطحه، وتقبض عليهم، وعلى "ريا".

وكان "حسب الله" قد طار من القفص قبل وصول الحملة بدقائق.

وبعد ساعة واحدة من مهاجمة الشرطة لمنزل الخواص، كان "حسب الله" يقف أمام "بشارة أفندي نصحي" – مأمور قسم شرطة كرموز – الذي واجهه بالواقعة، فأنكر أن المنزل الذي يسكن به يدار للدعارة السرية، واستبعد أن يكون أحد من أهل المنزل، قد أدار البيت لهذا الغرض من وراء ظهره واستنكر مجرد الاشتباه فيه، واعتبره ماسًّا بشرفه كرجل صعيدي، وبكرامته كأحد المعلمين الذين يعملون في البحر كما ادعى. وعندما سأله المأمور تبريرًا لوجود النساء والرجال في منزله، ولمحاولة زوجته إخفاءهم عن عيون الشرطة، انطلق "حسب الله" يؤلف أقاصيص – أملاها عليه خيال ركيك – يدفع بها التهمة عن أسرته، فلما اكتشف صعوبة ذلك، ركز على الدفاع عن نفسه، وحاول بكل نذالة أن يتنصل من مسئوليته عما كان يجري في المنزل، حتى كاد يعلق فأس الاتهام في رقبة زوجته "ريا".

وكان من حسن حظ "آل همام" أن "بشارة أفندي" لم يكن لديه ما يكفي من الوقت أو الجهد للتفرغ لمثل هذا النوع من القضايا، ليس فقط لأن بيوت الدعارة السرية" كانت تنتشر في أنحاء كثيرة من "حي كرموز" وأحياء المدينة الأخرى، لكن لأنه كان يدرك – بمرارة – أنه ليس باستطاعته أن يهاجم بيوت الدعارة السرية، المعروفة باسم "بيوت الحماية" – التي يديرها الأجانب المتمتعون بحماية الامتيازات؛ لذلك كان – كمعظم ضباط الشرطة في الإسكندرية – يتساهل مع البيوت التي يديرها المصريون، خاصة وأن معظمهم كانوا من الفقراء الذين لجئوا إلى هذا الطريق حين لم يجدوا غيره؛ لكي يحصلوا على ما ينفقونه على أنفسهم وأسرهم.

وهكذا أفرج عن الرجال الثلاثة الذين ضبطوا في المنزل، وأحال النساء إلى الكشف الطبي، وعنف "حسب الله" وخيره بين أن تتقدم زوجته "ريا" بطلب رسمي لإدارة بيت للدعارة العلنية، وتستصدر تراخيص لمن يعملن لديها من البغايا، فيخضعن – كغيرهن – للفحص الطبي الدوري، وبين أن يرحل من "حي كرموز" فلا يرى المأمور وجهه، أو وجه زوجته، أو يسمع عنهما خبرًا.

ولأن "حسب الله" كان ما يزال حريصًا على ألا يسجل على نفسه أو على زوجته – رسميًّا – عار العمل في مجال الدعارة، فقد اختار – دون تردد – الرحيل خارج حدود قسم شرطة كرموز.

وحين طرق باب غرفة "سكينة" في تلك الليلة. يخطرها بما جرى، تظاهرت بالانزعاج الشديد، وأبت إلا أن تقوم بالواجب، تجاه الكارثة التي أصابت الأسرة، بما عرف عنها من شهامة وكرم، فانطلقت معه إلى "بيت الخواص" لتساعد "ريا" وأمها في نقل الأمتعة القليلة التي كانت بالمنزل. إلى غرفتها.. حتى تقرر الأسرة خطوتها التالية، في ضوء الإنذار الذي وجهه لها "بشارة أفندي".

وبعد أيام، كانت "تغريبة بني همام" قد امتدت لتشمل "قسم كرموز" فغادرته الأم وابنها "أبو العلا" إلى "كفر الزيات" ليعودا إلى نشاطهما في إدارة المقاهي ومطاعم الرصيف، بعد أن انهار ما وضعته الأسرة من استثمارات في "بيت الخواص".. وأذابت الأزمة الثلوج التي كانت قد تراكمت بين الأختين، بعد أن فقدت "ريا" كل ما كانت قد استولت عليه بغير وجه حق، مما تعتبره "سكينة" ثمرة كدها وشقائها، وعلى رأسه الاسم التجاري للبيت الذي لم تعد له قيمة في السوق بعد إخلائه، ومع أن "ريا" لم تشُك – آنذاك – في أن "سكينة" وراء "كبسة" الشرطة على البيت، إلا أنها فضلت أن تستعين بها في تأسيس بيت بديل، يقوم بنفس النشاط، خاصة وأنها كانت تعلم أن "حسب الله" رجل مثل عدمه، وأن دوره سوف يقتصر – كالعادة – على إنفاق دخل البيت على مزاجه.

وهكذا أسفر البحث عن مسكن جديد عن انتقال الفرع السكندري من "آل همام" من "حي كرموز" إلى "مينا البصل"، فاستأجرت الشقيقتان غرفتين علويتين بمنطقة "كفر الغاطس" القريبة من "كوم الشقافة" أقامت "ريا" وزوجها في واحدة منهما، بينما أقامت "سكينة" في الثانية.

واستأنفت الاثنتان نشاطهما في المسكن الجديد، ولكن في تكتم شديد؛ حتى لا تلفتا نظر الشرطة، أو نظر جيرانهما – وكان معظمهم من الصعايدة المهاجرين مثلهما إلى الإسكندرية – إلى طبيعة النشاط غير الأخلاقي الذي تقومان به سرًا.. ولم يكن قد تبقى معهما من الموجودات البشرية لـ "بيت الخواص" سوى فتاة فلاحة، تسمى "أمينة" كانت تمضي النهار معهما في البيت على أن يتسلل زبون إلى المنزل، مدعيًا أنه من أقربائهما، فيختلي بالفتاة، في إحدى الغرفتين، بينما تتظاهران بأنه يجلس معهما في الغرفة الأخرى.

ولأن دخل البيت لم يكن كبيرًا، فضلا عن ارتفاع إيجار الغرفتين، الذي كان يصل إلى سبعين قرشًا في الشهر، فقد عادت مشاكل "توزيع الأرباح" بين الشركاء تطل برأسها مرة أخرى، واشتعلت الحرب من جديد بين "حسب الله" و"سكينة" وأخذت شكل الخلاف حول نفقات المعيشة المشتركة، التي أصرت "سكينة" على أن تقتطعها من الدخل يومًا بيوم، مما كان مثار ضيق زوج شقيقتها الذي حاول أن يشكك في أمانتها. ولما جابهته بأن كل مليم ينفق على المنزل، يخضع لإشراف "ريا" ورقابتها، اتهمها بالإسراف، وقال إنها تعودت أن تنفق بلا حساب منذ سافر زوجها "أحمد رجب" للعمل مع السلطة العسكرية البريطانية؛ لكثرة ما كان يرسله إليها من نقود أثناء سفره، أو يعطيه لها عند عودته في الإجازة، وأنه لا يستطيع – وهو رب عائلة ولا يعمل بانتظام – أن يتحمل تبديد النقود بهذا الشكل، وطالبها بأن تترك له مسئولية الإنفاق على المنزل.

لكن "سكينة" التي كانت تدرك أن هدفه، هو الاستيلاء عل النصيب الأكبر من دخل البيت لينفقه على مزاجه، ويتركها هي وشقيقتها جائعتين، رفضت بعناد. ولأنها كانت قد تعلمت بما فيه الكفاية مما حدث في "بيت الخواص"، فقد تجاهلت استفزازاته المتوالية لها، وتلويحه المستمر بأن الأوان قد آن لفض "الشركة" بينهما،

وأبت أن تغادر البيت والغالب أن "حسب الله" لم يكن جادًا في هذا التهديد؛ إذ كان وجود "سكينة" ضروريًا للتعمية على نشاط الشركة، ولإقناع الجيران بأن السكان الجدد، أسرة محترمة فضلا عن أنها كانت تبذل نشاطًا ملحوظًا في جلب الزبائن وفي "سحب" بعض الفتيات إليه، من خلال ترددها المستمر على الخمارات.

(١٢)

ولعل إدراك "سكينة" بأن عدم وجود رجل معها، يضعف من موقفها في الشركة، كان من بين أهم الأسباب التي دفعتها لاتخاذ "رفيق" ثابت لها، هو "محمد سداد" الذي دخل المنزل ذات مرة، مع زميل له، يعمل "ربيطًا" في شركة المكابس المصرية، فأعجبته "سكينة" وعرض عليها أن تكون رفيقته، فوافقت على ذلك، وأصبح يتردد على حجرتها في معظم أيام الأسبوع، بعد انتهاء عمله، القريب من منزلها في "كفر الغاطس".

ولم يحل زواجها من "أحمد رجب" بينها وبين الارتباط بـ "محمد سداد"؛ إذ كان غياب الزوج في عمله بالسُلطة العسكرية، قد طال إلى درجة نفدت معها قدرة "سكينة" المحدودة على الصبر.. ومع أنه كان يرسل لها بين الحين والآخر، بعض النقود، إلا أن زواجهما كان قد تحطم منذ اضطرت إلى العدول عن توبتها، والعودة إلى ممارسة البغاء، في أعقاب وصولهما إلى "الإسكندرية" لتصد عن نفسها وعنه غائلة الجوع، بعد أن تعذر عليه الحصول على عمل.

وما لبث "حسب الله" أن اعترض على تردد "محمد سداد" المنتظم على "سكينة" لما يثيره ذلك من شبهات حول البيت، لكنها لم تحفل باحتجاجه. ونظرت إليه ضمن السياق العام لحرص زوج شقيقتها على أن تظل بلا رجل يحميها، ويدافع عن مصالحها، ويؤنس وحدتها، ويحول بينه وبين الاستيلاء على عرقها. وعلى العكس منها فقد أدرك "سداد" نفسه، أن اعتراض "حسب الله" لا يخلو من أسباب منطقية، فحاول أن يقلل من كثرة زياراته، ومن الانتظام في مواعيده؛ لعل ذلك يخفف من

حد التوتر في العلاقات بين "سكينة" وزوج شقيقتها.. فأصبح يمضي جانبًا من السهرة – بعد خروجه من العمل – على أحد المقاهي، مع بعض زملائه، ثم ينصرف مع أحدهم في مواعيد غير ثابتة. وما أن يصل إلى مقربة من منزل "سكينة" حتى يستأذن من صديقه، ليتسلل إلى المنزل، محاذرًا أن يراه أحد.

وكان "محمد عبد العال" من بين زملائه العاملين في شركة المكابس المصرية؛ ولأنه كان أقربهم إلى قلبه، فضلا عن أنهما كان يسكنان في شارعين متجاورين، فقد كان أكثرهم مصاحبة له بعد انتهاء السهرة في المقهى، حيث لفت تكرار دخول "سداد" إلى البيت نظر "عبد العال"، ولم يصدق زعمه بأن المقيمين فيه من أقاربه. وأخذ يتقصى الأخبار إلى أن عرف أن البيت يدار للدعارة، وأن "سداد" يتسلل إليه ليلتقي فيه برفيقته، وعندما رأى "سكينة" شغف بها حبًّا، وقرر أن ينافس صديقه على رفقتها، فكان يتركه أحيانًا في المقهى ويتسلل إلى البيت.

وبعد أسابيع، كان قد اجتذب "سكينة" إليه، فضاقت ذرعًا بـ "محمد سداد" وصارحته بأنها لم تعد راغبة في استمرار العلاقة بينهما، ولما تأكد أنها جادة في ذلك انقطع عن التردد على البيت، ليحل محله "محمد عبد العال".

وكان "محمد عبد العال" شابًا أسمر اللون، متوسط القامة، مستدير الوجه، أسود العينين، قوي العضلات حليق اللحية، ذا شارب خفيف، يرتدي – كأمثاله – جلبابًا ومعطفًا. وكان آنذاك – ١٩١٧ – في الثانية والعشرين من عمره، أمضى منها خمس سنوات بالإسكندرية، منذ لحق بأبيه وعمه اللذين تركا قريتهما الصغير "موشا" – إحدى قرى محافظة "أسيوط– ورحلا شمالا، بحثًا عن القوت. فعمل الأب حمالا في ميناء البصل، وعمل العم بوابًا في قصر "عبد الحميد بك الديب" في الرمل.. فلم يجد "محمد" – عندما وصل مع شقيقه الذي يصغره بعامين إلى الإسكندرية في عام ١٩١٢ – صعوبة في الحصول على عمل من النوع الذي يصلح له أمثالهما من الجنوبيين، فعملا – في البداية – مع أبيهما حمّالين في "ميناء البصل" ثم أخذا ينتقلان – أثناء موسم القطن – بين المحالج والمكابس، يقومان دائمًا

بأعمال تعتمد على قوتهما الجسمانية، وبعد انتهاء الموسم كانا يعملان في عمليات الشحن والتفريغ في "ميناء البصل" أو "ميناء الإسكندرية".

وخلال الأعوام الثلاثة الأولى من إقامتهما بالإسكندرية، نجح الشقيقان في إدخار النقود التي مكنتهما من شراء عربة يجرها حمار، كانا يستخدمانها في نقل البضائع والأثاث بين أسواق المدينة وأحيائها المختلفة، أو يعمل أحدهما عليها في نقل الأسماك من محطة السكك الحديدية، إلى سوق السمك، فأتاحت لهما أن يجدا عملا بعد انتهاء موسم القطن – وما لبث الأخ الأصغر "محمود " أن تزوج من إحدى فتيات الإسكندرية فرأى شقيقه أن يترك له العربة؛ لكي يعول أسرته من العمل عليها، خاصة وأنه لم يكن منذ البداية متحمسًا للانضمام إلى طائفة "العربجية".. ففضلا عن أن فرص العمل الأخرى في المهن الأكثر احترامًا، كانت سانحة آنذاك، فقد كانت أضواء الإسكندرية قد اجتذبته، فعرف الطريق إلى الخمارات وبيوت البغاء، واتسعت أمامه أبواب الطموح لكي يعيش حياة مختلفة، غير الحياة القاسية التي عاشها في طفولته في قريته "موشا"، التي لم تكن أسرته تملك فيها شيئًا غير منزل طيني صغير، ولم يترك فيها أحدًا سوى والدته العجوز، التي كان شديد الحب لها، حريصًا على أن يرسل لها بين الحين والآخر، بعض النقود لتنفق منها على نفسها. ولتدخر له بعضًا منها.

محمد عبد العال/ نقلا عن مجلة «الدنيا المصورة» (١٩٣٥)

والحقيقة أن مشاعر الحب التي كان يكنها لأسرته. كانت قوية، فلم يبخل على شقيقه "محمود" – الذي كان على العكس منه أقل طموحًا وأكثر عملية – بمساعدته، حين قرر أن

يشتري منزلا ريفيًّا صغيرًا، يتكون من حجرتين، بمنطقة "غيط العنب ليقيم فيه.. واعترافًا بجميله، أقام له "محمود" كوخًا صغيرًا بجوار البيت، لكنه لم يكن يبيت فيه إلا نادرًا؛ إذ كان يفضل أن يسكن بالقرب من الأماكن التي يعمل – أو يسهر – بها.

وجاء ظهور "سكينة" في حياته، ليكون خطًا فاصلا بين ماضيه ومستقبله؛ فقد تعلق كل منهما بالآخر، تعلقا مرضيًا، لعب فارق السن فيه دورًا أساسيًا؛ إذ كانت تكبره بعشر سنوات، وتفوقه – بحكم ظروف حياتها – خبرة بالحياة وبالناس، فبدت له أقرب إلى أمه التي كان يحبها ويخشاها ويخضع لإرادتها.. فضلا عن خبراتها الواسعة بالرجال، فقد كانت في ذروة توهجها كأنثى، فبدت له مرفأ دافئًا لغربته، يمنحه بسخاء كل ما يريد، ويشبع عواطفه وغرائزه، من دون أن يتحمل أية مسئولية.. ففضلا عن أن "سكينة" كانت من ذلك النوع من النساء اللواتي يشغفن بالرجال الذين يصغرونهن في العمر، وهي الميزة الرئيسة التي جعلتها تفضل "محمد عبد العال" على صديقه، فقد كانت – ككثيرات من البغايا – لا تضن على من تعشقه بشيء وعلى العكس من "محمد سداد" الذي كان ينفق عليها، بحكم أنه رفيقها، ويحوزها لنفسه ويمنعها من مخالطة الآخرين، فقد أصبحت هي التي تنفق على "محمد عبد العال" وكأنها تعي بأن علاقتها به، هي الدليل الوحيد على إنسانيتها؛ فهو الرجل الذي اختارت – بإرادتها الحرة – أن تمنحه نفسها من دون أن تجبرها على ذلك حاجة، أو يدفعها إليه جوع.

وهكذا ترك "محمد سداد" مكانه في فراش" سكينة" لصديقه "محمد عبد العال"، فأخذ، منذ ذلك الحين، يتردد بانتظام على بيت" آل همام" بـ "كفر الغاطس" ليصبح تلقائيًا – هدفًا لمضايقات "حسب الله" الذي كانت فترة تعطله عن العمل قد طالت، فتزايد اعتماده على نصيبه من دخل المنزل.

وفضلا عن أن تردد "محمد عبد العال" المنتظم على البيت، فقد لفت نظر الجيران إلى أن هناك نشاطًا مريبًا يجري فيه من خلف ظهورهم، مما أدى إلى انخفاض الدخل، فقد أدرك "حسب الله" أن علاقة "سكينة" بـ "عبد العال" تختلف عن

علاقتها برفيقها السابق، وأنها تنفق عليه، بدلا من أن ينفق هو عليها، فأثاره ذلك؛ إذ كان يعتبر أنه أحق بهذا المال، وازداد خشونة في معاملة الاثنين، لكن "سكينة" لم تحفل به، وأصرت على أنها حرة في أن تنفق نصيبها من دخل المنزل، كما تشاء، وعلى من تشاء.

وكان لا بد من أن تتعقد مشاكل الإقامة المشتركة مرة أخرى؛ إذ وجدت "سكينة" نفسها – فجأة مركزًا لريبة الجيران، الذين استنتجوا – من تردد "محمد عبد العال" على حجرتها. أن كل الرجال الغرباء الذين يدخلونه، إنما يقصدون غرفتها، بل ويمضون وقتهم معها، من دون أن تتجه شبهاتهم نحو غرفة "ريا"، مما جعلها تشك في أن شقيقتها، وزوج شقيقتها، يتعمدان توجيه الشبهات نحوها، باعتبارها المسئولة أصلا عن إثارة ريبة الجيران، وليصرفا – من جانب آخر – أنظارهم عما كان يجري في غرفة "ريا" فيستطيع البيت مواصلة نشاطه، فضلا عن أن تركز شكوك الجيران فيها، سوف يدفعهم – بالقطع – إلى مضايقتها، مما يضطرها إلى الرحيل، فينفردان دونها بإدارة الشركة.. وهذا هو المهم.

وسواء كانت شكوك الجيران التي أحاطت بـ "سكينة" قد تولدت بإيحاء خفي من "ريا" و"حسب الله" أو كانت النتيجة المنطقية لاندفاعها في الإعلان عن علاقتها بـ "محمد عبد العال" على سبيل العناد معهما، أو للسببين معًا، فإن هذه الشكوك ما لبثت أن طالبت الجميع، من دون تفرقة، فقد ازداد ضيق الأحرار من الجيران بوجود بؤرة للبغاء السري بين مساكنهم، وبالقرب من نسائهم وبناتهم، فأعلنوا الحرب على "آل همام"، بوسيلة كانت شائعة آنذاك، لإجلاء الذين يديرون تلك البؤر بعيدًا عن مساكن الأحرار، فقد حرضوا أبناءهم الصغار على تجريس كل من يدخل إلى المنزل من الرجال الغرباء، بالدق على الطبول وإنشاد الأغاني الساخرة، ففقد ميزته الأساسية، كبيت سري مستور وانصرف عنه الزبائن، مما اضطر الشقيقتين إلى استئناف تغريبتهما والرحيل عن "كفر الغاطس".

وأثارت الطريقة المهينة التي تم بها إجلاء الأسرة عن "كفر الغاطس" غضب "حسب الله" الذي حمل "سكينة" المسئولية عما أصاب شرف الأسرة من إهانات، وأصرّ على ألا يشاركها أي مسكن بعد ذلك. وعلى عكس ما كان يتوقع، فقد رحبت "سكينة" بالانفصال، بتحريض من "محمد عبد العال" الذي كان قد ضاق بما يفرضه زوج شقيقة رفيقته على علاقتهما من قيود. كما ضاق بالتنقل بين الكوخ الذي بناه له شقيقه "محمود" بجوار بيته في "غيط العنب" وبين الحجرات التي كان يستأجرها ليقيم فيها بالقرب من أماكن عمله. وأصبح شديد الرغبة في أن يستقر مع "سكينة" – التي كان قد شغف بها بقوة – في منزل مستقل يتاح لهما فيه أن يعيشا حياة أسرية، آمنة ومستقرة، وبعيدة عن تطفل الجيران ومضايقاتهم أو نظراتهم التي تشي بالاحتقار.

وهكذا غادر الاثنان "كوم الشقافة" إلى "باب سدرة" واستأجرا غرفة أقاما فيها، وقدما نفسيهما لأصحاب المنزل وللجيران بصفتهما زوجين، وتعامل الجميع معهما على هذا الأساس، ولم يقصّر كل منهما في تأكيد ذلك كلما سنحت لهما مناسبة. كما تعالا مع المسكن باعتباره من "بيوت الأحرار" خاصة وأن "محمد عبد العال" كان يعمل آنذاك بشكل شبه منتظم، فلم تجد "سكينة" ما يجبرها على العودة لممارسة هوايتها في تنظيم البغاء السري.

ولم يكن البيت الذي استأجره "حسب الله" بعيدًا؛ إذ كان يقع بزقاق ضيق بمنطقة "المسكوبية" القريبة، وقد ظل يقيم به مع زوجته وابنته أكثر من أربعة أشهر، طار صيته خلالها في الحي، كأحد بيوت البغاء السري التي يشار إليها بالبنان، وفي الشهر الأخير من إقامتهم، انتقلت "سكينة" و"محمد عبد العال" للإقامة معهما فيه.

وفي هذا البيت تعرف "آل همام" وأقربائهم وأنسبائهم ورفقائهم، على عدد من الرجال والنساء الذين قدر لهم أن يلعبوا أدوارًا هامة في حياتهم وفي مصائرهم بعد ذلك بسنوات قليلة.

١٩٢٤: أحد أحياء الإسكندرية الشعبية

الفصل الثاني

جنرالات وقوّادون وفتوات

(١٣)

كان "عرابي حسان" أول الذين عرفهم "حسب الله" من جيرانه الجدد في "المسكوبية". وهو شاب قصير القامة، أسود الشعر عسلي العينين، قمحي اللون، وكان آنذاك – ١٩١٧ – في الخامسة والعشرين من عمره، أي في مثل عمر "حسب الله". وكان مثله من أبناء الجنوب، فقد ولده قرية "أبنوب الحمام" إحدى قرى محافظة أسيوط – وأمضى بها فترة من طفولته إلى أن قذفت به التغريبة – في مطلع مراهقته – إلى "الإسكندرية" بحثًا عن القوت، كما قذفت بعشرات الآلاف من أمثاله الجنوبيين.

وقد ذكر فيما بعد، أنه ورث وأخوته عن أبيهم أربعة أفدنة، لكنه تنازل عن نصيبه منها لأمه ولإخوته الصغار، الذين كانوا يزرعونها، ليستعينوا بها على أمور معاشهم، وفي مقابل ذلك كانوا يرسلون إليه مؤونة منزله من المسلي والحبوب. لكن أحدًا لم يحاول أن يتحقق من صحة هذه المعلومات، التي لا تتناسب مع المسار الذي اتخذته حياته في "الإسكندرية" فقد عرف فيها باعتباره "فتوة" يتبجح بقوته الجسدية. ويتباهى بشجاعته. ويفاخر بأنه "عرابي الصوامعي" نسبة إلى قرية "الصوامعة" – إحدى قرى محافظة "أسيوط" التي يضرب بأبنائها المثل في الشجاعة، وهم ينتسبون إلى "بني سميع" أحد بطون القبائل العربية التي توطنت مصر – ويتحدى الجميع بأنه يستطيع بمجرد رفع عصاه أن "يقفل" شارعًا بأكمله، فلا يبقى فيه – من الذعر – سائر إلا واحتمى بمدخل منزل، ولا تظل أبواب دكان مفتوحة.

وكان يمكن تصديق ما زعمه "عرابي حسان" لو أنه كان ينتمي إلى عصر نشأة وازدهار جماعات الفتوة، التي أسسها في العصر الجاهلي – فريق من فتيان العرب الأثرياء، عرفوا بالكرم والنخوة، ونجدة الضعيف وحمايته من عدوان القوى، ثم انتقلت إلى مصر وغيرها من البلاد التي فتحها العرب، وازدهرت في العصر المملوكي، وطالها ما طال التشكيلات الأخرى في المجتمعات العربية، من تفكك وانحلال، فضاعت معالمها الأصلية، واختفت أهدافها النبيلة، وتحولت من تشكيلات تهدف إلى نجدة الضعفاء، وصد عدوان الأقوياء عليهم، وتسترد ما اغتصبه المتجبرون من حقوقهم، إلى عصابات من المجرمين، تستغل ضعفهم، وتفرض عليهم الإتاوات.. وتسرق عرقهم..

وهكذا التحق "عرابي حسان" بتشكيلات الفتوة، وهي تمر بالطور الأخير من حياتها، بعد أن بسطت الدولة قبضتها على المدن الرئيسية، وقسمت كلا منها إلى ثمانية أقسام إدارية، وأنشأت في كل قسم مقرًا للشرطة، كان يعرف – لذلك – بـ "الثُّمن"، ولأن الفتوات كانوا يقومون ببعض مهام الشرطة في حماية السكان المقيمين في دوائر نفوذهم من العدوان الذي قد يشنه عليهم سكان الأحياء المجاورة، والتحكيم فيما قد ينشأ بينهم من خلافات تجارية أو زوجية، أو مشاكل تتعلق بالإرث، ويتقاضون مقابل ذلك إتاوات يفرضونها على التجار، وبقية أهل الحي، تتفاوت طبقًا لمدى ما يحققه كل منهم من أرباح، فقد أدى إنشاء أقسام الشرطة إلى القضاء على جانب كبير من نفوذهم، الذي لم يتلاشَ تمامًا؛ إذ كان يستند إلى عرف اجتماعي له قوته وتأثيره.

فضلا عن ذلك فقد كان الفتوات وأتباعهم – بعكس قوات الشرطة – يقيمون بين السكان، ويعرفونهم، ويستطيعون إلحاق الأذى بهم أو دفع الضر عنهم، بأسرع مما تستطيع الشرطة أن تفعل، ولأن عدد قوات الشرطة، ومستوى كفاءتها كان يعجزها عن السيطرة الكاملة، على مدن تزدحم بالسكان وبالمشاكل، فقد كان المصريون – وربما ما يزالون – يفضلون عدم إقحام حكامهم في أي شيء من

شئون حياتهم، ولا يثقون، ولا يحترمون ما يسنه هؤلاء الحكام من قوانين أو ما ينشئونه من مؤسسات، ويفضلون الاستناد إلى تقاليدهم وأعرافهم وتشكيلاتهم الاجتماعية، حتى لو لم تكن عادلة أو مستقيمة، عن الشر الذي يجلبه تدخل الحكام في شئونهم. ومع أن قوات الشرطة، كانت تشن أحياناً معارك عنيفة ضد الفتوات، بل وتقدم بعضهم للقضاء وتستصدر ضدهم أحكامًا بالسجن، إلا أنها قصرت مجهودها في هذا الصدد، على المعارك الكبرى التي كانت تنشب فيها بينهم، وتسفر عن وقوع قتلى بين أنصارهم، وكانت تجد صعوبة في إثبات الجريمة ضد القاتلين؛ لصعوبة تحديدهم في معارك ضارية يشتبك فيها الجميع، وتنهال فيها العصي الضخمة على رؤوس الجميع، فتغطيها، ولأن المتعاركين أنفسهم من الفتوات وأنصارهم كانوا يعتبرون إقحام الحكومة فيما ينشب بينهم من عراك عارًا لا يفعله إلا الجبناء العاجزون عن الثأر لأنفسهم، أما بقية أهل الجهة من غير الفتوات وأنصارهم، فقد تعودوا أن ينسحبوا من ميدان المعركة بمجرد نشوبها؛ خوفًا على أنفسهم. فإذا تصادف واضطرت الظروف أحدهم على البقاء في ساحتها، فإن الخوف من انتقام الفتوات كان يدفعه عادة للادعاء بأنه لم يشاهد شيئًا، أو يعرف أحدًا ممن كانوا يتعاركون.

وخلال سنوات الحرب العالمية الأولى، كانت معظم الأحياء الوطنية في المدن المصرية الرئيسية، وخاصة القاهرة والإسكندرية، ما تزال تخضع للسلطة العرفية للفتوات؛ إذ كان لكل حي من أحيائها الشعبية فتوة أو أكثر، يبسطون سلطانهم على سكانه، ويفرضون حمايتهم عليه، وينفردون بما يدخل في اختصاصاتهم من شئون ويعتبرون كل تدخل من الفتوات الآخرين أو من غيرهم في تلك الشؤون، عدوانًا يقومون برده بمثله؛ لردع الذي قام به، حفاظًا على هيبتهم، وصيانة لما يعتبرونه حقوق الولاية، التي كانوا يحصلون عليها، إما بالوراثة عن آبائهم، أو بانتزاعها قسرًا، بالقوة من الفتوة السابق، بعد معركة ينهزم فيها، أو يموت، أو ينسحب ويتقاعد.

ففي "القاهرة" كانت منطقة "باب اللوق" تنقسم بين اثنين من الفتوات هما "عبده الجياشي" و"مرجان السقا" بينما تقاسم "أبو طاجن" و"حسن الأسود" النفوذ في منطقة الناصرية، وطار صيت آخرين من الفتوات كان من بينهم "حسن جاموس" فتوة الحنفي و"إبراهيم عطية" فتوة الحسينية و"عفيفي القرد" فتوة بولاق و"محمود الفلكي" "فتوة باب الخلق" و"محمود الحكيم" فتوة الكحكيين". بينما توزع النفوذ في منطقة الأزهر والحسين بين ثلاثة من الفتوات هم "حسن كسلة" و"بدوي العلاف" و"فهمي الفيشاوي" – مؤسس المقهى المعروف باسمه حتى الآن في "حي الحُسين" – ولم يكن نادرًا أن تكون بين الفتوات امرأة، إذا كانت "عزيزة الفحلة" هي "فتوة المغربلين" وفضلا عن أن الصفة التي تلحق باسمها تدل على أنها امرأة ذات قوة بدنية خارقة، فقد كانت تستعين في حكم منطقتها بابنها "محمد" الذي كان يقاسمها النفوذ.

ولم تكن سيطرة الفتوات على أحياء الإسكندرية الشعبية تقل عن سيطرتهم على أحياء القاهرة؛ إذ كان لكل حي أو قسم من حي "أبو أحمد" – وهو اللقب الموحد الذي كان السكندريون يطلقونه على الفتوات – وربما أكثر من "أبو أحمد" وقد اشتهر من بينهم آنذاك بعد ذلك" زغلول" فتوة "أنسطاسي" – وهي أحد المناطق التي كانت "ريا" تمارس نشاطها فيها – و"أبو خطوة" فتوة "رأس التين" و"السيالة" و"سالابو" فتوة حي "اللبان".. وكانوا يتميزون عن فتوات القاهرة في ملابسهم؛ إذ بينما كان هؤلاء يرتدون – عادة الجلباب واللاسة، فإن "الأبو أحمدات" كانوا يرتدون السروال الأسود الواسع، وفوقه صديري بلدي وجاكتة وطربوش، ويجيدون برم شواربهم، ويحرصون على تثبيتها في هذا الوضع باستخدام مثبت كان يعرف بـ "الكوزماتيك"، وعلى حبك الطربوش على رؤوسهم.

وكانت تقاليد الفتونة وعاداتها ما تزال قائمة من ناحية الشكل، فالفتوة هو قائد جيش الحي، ورافع أعلامه، والمدافع عن كرامة سكانه، وانتصاراته على فتوات الأحياء المجاورة، هي التي ترفع هامة الناس وتدعوهم للفخر بمكانة حيهم، وبما

يتميز به من شجاعة وقوة وقدرة على التصدي للأعداء، وهزيمة المغيرين، فهو رمز للحي الذي تحول إلى "وطن" صغير يتعصب سكانه له، ضد سكان الأحياء المجاورة، الذين يتحولون في هذه الحالة إلى رعايا دول أجنبية، ينبغي الحفاظ على استقلال الحي من تدخلهم في شئونه أو من محاولة فتوتهم القضاء على استقلال الحي، وضمه إلى مناطق نفوذه.. فإذا تعرض الحي إلى إهانة من "دولة أجنبية" كأن يعتدي أحد رعايا الحي المجاور، على أحد أبنائه أو أن يغازل أحد نسائه، أو يهضم حقًا من حقوقه، شكى المعتدَى عليه للفتوة، الذي يتوجب عليه أولا أن يحل المشاكل بالطرق الدبلوماسية، فيلتقي بفتوة الحي التابع له المعتدي، ويبلغه الشكوى ويترك له الوقت المناسب للتحقيق فيها، وإصدار الحكم المناسب، سواء برد الحق المغتصب، أو الاعتذار للمعتدَى عليه، أو دفع الغرامة، وقد يشترك بنفسه في هذا التحقيق باعتباره ممثلا للمجني عليه.. فإذا رفض الفتوة – ممثل المعتدي – القيام بدوره في تأديبه، جاز له أن يؤدبه بنفسه، وأن يقسُره على رد ما اغتصبه حتى لو أدى ذلك إلى إعلان الحرب بين الفتوتين وبين الدولتين.

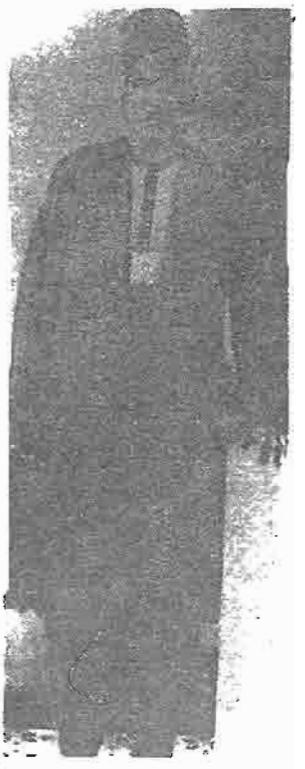
محمد أبو حضوة فتوة رأس التين

وفضلا عن دورة ذاك في إدارة السياسة الخارجية والعسكرية للحي، فقد كان "الفتوة" يدير الشئون الداخلية لرعاياه، ابتداء من فض الخلافات إلى تحصيل الضرائب والرسوم على المبيعات.

من الناحية التنظيمية، على أساس هرمي يقف الفتوة على قمته، باعتباره حاكمًا فردًا، وصاحب سلطة مطلقة، لا يرد له أحدًا كلمة، أو يعارض له رأي؛ لأن أحدًا لم ينتخبه أو يختره لدوره، فهو قد ورث سلطته، أو انتزعها بقوته الجسدية وشجاعته، وخاطرته بحياته، وعلى من يريد أن ينازعه

سلطته، أو أن يخرج على طاعته، أن يبرهن على أنه أكثر قـــوة، وأوفـــر جـــرأة وشجاعة. ويلي الفتوة، الطبقة الأولى من أعوانه، وهي تضم "الصبوات" وهم الذين يشتركون معه في التخطيط للمعارك، ويقودون الفصائل أثناء الهجوم، فهم بمثابـــة هيئة أركان الحرب في الجيوش المعاصرة.. أما الطبقة الثانية فتضم "المجدع" وهم الجنود الذين يشتركون في المعارك، ويخوضونها بالنبابيت الخشـــبية، أو بالســـلاح الأبيض، وكان يطلق على هاتين الطبقتين صفة "المشاديد" أي أنصار الفتوة، الـــذين يؤازِرونه، ويتشددون له، أما الطبقة الثالثة، فكانت تضم "المقاطيع" الذين يقومـــون بالأعمال الخدمية، في بلاط الفتوة ومشاديده، فيعدون لهم مجالس شرب الخمـــر، أو تدخين المخدرات، ويضفون على سهرات البلاط جوًا من الفكاهة بما يلقونـــه مـــن نكت ونوادرَ وحكايات وقفشات.

ولم يكن "عرابي حسان" واحدًا من هذه الطبقات الثلاث، بل كان في طبقة أدنى من ذلك بكثير من سلك الفتوات.

(١٤)

والحقيقة أننا نظلم "عرابي حسان" إذا لم نضع في اعتبارنا مدى التدهور الذي كانت قد وصلت إليه حالة الفتونة في تلك السنوات التي كانت تمر فيها بصحوة الموت. وكان من بين مظاهر هذا التدهور، حرص عدد من الفتوات على التنصل من جنسيتهم المصرية، واستبدال جنسية إحدى الدول الأوروبية الخمس عشرة التي كان رعاياها يتمتعون بالامتيازات الأجنبية بها، فتمسك بعضهم بجنسية أجداده من رعاية الدولة العثمانية، حين أصبحت بلادهم مستعمرات واحدة من تلك الدول الأوروبية، كالمغاربة الذين كانوا يعتبرون فرنسيين. وسعى آخرون لشراء إحدى هذه الجنسيات بوثائق مزورة، وهو أمر لم يكن عسيرًا آنذاك؛ ليتمتعوا بكل ما كانت تكفله الامتيازات الأجنبية لرعايا هذه الدول من حقوق وما تقدمه لهم من ضمانات كان على رأسها أن الشرطة المصرية لم تكن تستطيع أن تطولهم، أو أن تقبض عليهم إلا بعد إبلاغ قنصلية بلادهم؛ لتوفد مندوبًا عنها، يحضر عملية الضبط، وهو ما كان يتيح لهم فرصًا واسعة للتهرب من الإجراءات القضائية المصرية، بحكم أنهم "حماية أجنبية".

وكان محتمًا على الفتوّات أن يدفعوا ثمن تلك "الحماية الأجنبية" من مكانتهم بين مواطنيهم، ومن الدور الاجتماعي الذي نشأت فرق الفتونة لكي تؤديه، وحازت بسببه مكانتها وهيبتها، فبعد أن كان مواطنوهم ينظرون إليهم باعتبارهم "جيش وطني" يسخر قوته لحماية الضعفاء والفقراء من المصريين من تجبر وتسلط الأقوياء والأغنياء من المصريين والأجانب، أصبحوا ينظرون إليهم نظرتهم إلى فرق من المرتزقة تعمل لحساب الأجانب، وتسخر قوتها في خدمة الصراعات

العنيفة بين فصائلهم، وتدافع عن مصالحهم ضد المصالح المصرية ذاتها، فإذا أصدرت إحدى المحاكم الأهلية المصرية حكمًا يعتبره الأجانب ماسًا بما كانوا يعتبرونه مصالحهم، حركوا أتباعهم من الفتوّات المشمولين بالحماية الأجنبية؛ ليحتجوا عليه، ويقاوموا تنفيذه، بما يحوزونه من قوة ومكانة، وبما يتبعهم من "مشاديد".

وما لبثت الصلات القوية التي نشأت بين الأجانب والفتوات، وخاصة بينهم وبين "أبو أحمدات" الإسكندرية – حيث كانت الجاليات الأجنبية الأكثر عددًا والأقوى نفوذًا – أن قادتهم للتعاون من حثالة الأوروبيين الذين هاجروا إلى مصر؛ ليمارسوا الجريمة، وليصدروا إليها أنماطًا جديدة منها، لم تكن معروفة من قبل، مثل "النشل" في زحام الشوارع والمواصلات العامة، و"غش الخمور" و"تهريب الكوكايين"، فسخروا قوتهم البدنية ونفوذهم الاجتماعي لحماية تلك الأنشطة من تطفل المصريين أو احتجاجهم عليهم لأسباب أخلاقية، وللحيلولة بينهم وبين إبلاغ الشرطة عمن يقومون بها، ولمنعهم من التقدم للشهادة ضدهم أمام المحاكم، بل وأغرتهم هم أنفسهم على النشاط في بعض مجالاتها، وهو ما كان يتعفف عنه معظم الجيل السابق من الفتوات.

ويكاد "محمود الحكيم" يكون نموذجًا لأثر هذا التزاوج بين الفتوات المصريين، وبين حثالات الأجانب، على تدهور تقاليد الفتونة ومكانة الفتوات... فمع أنه كان – هو وشقيقه "عبد الحكيم" مصريين بالمولد والإقامة، بل وورثا الفتونة عن أبيهما، إلا أنهما سعيا للحصول على الجنسية الفرنسية، باعتبارهما من أصول لبنانية. وما كادا يحصلان عليها حتى أصبحت القنصلية الفرنسية تتدخل لإنقاذهما من كثير من المآزق التي كانا يتعرضان لها. وأغراهما الاطمئنان إلى أنهما حماية أجنبية إلى محاولة تصفية نفوذ بقية الفتوات في "حي الكحكيين" اللذين كانا من بين فتواته، ثم بالتصدي لبقية فتوات القاهرة لفرض زعامتهما على كل فتوات العاصمة.

وكان الدور الذي يقوم به الفتوات في الحياة الاجتماعية المصرية، قد انكمش وأصبح أبرز ما بقي منه هو حماية مواكب الزفاف. وكان من تقاليد ذلك الزمان، أن يتحرك العريس من الحي الذي يسكن فيه في موكب يتجه به إلى الحي الذي تسكنه العروس، ليعود بها في مسيرة تطوف بالأحياء المجاورة، كتقليد من تقاليد إشهار الزواج.. فإذا تحدد موعد الزفاف، توجه العريس بصحبة عدد من أقربائه وأصدقائه إلى فتوة الحي الذي ينتمي إليه؛ ليدعوه إلى حضور الحفل وتمنى عليه أن يكرمه بقيادة موكب الزفة لتكون في حمايته فلا يجسر أحد على مهاجمتها. ويقدم إليه – بهذه المناسبة – هدية تليق بمقامه وبمقام العريس.

وفي الموعد المحدد، يشرف الفتوة الحفل بصحبة مشاديده، وبعد أن يتناولوا العشاء مع المدعوين يبدأ موكب الزفاف، فيسير الفتوة وأعوانه من الصبوات والمجادع في المقدمة منه، وقد ارتدوا جلابيبهم البيضاء التي تكشف عن صديرياتهم المزخرفة المنقوشة، وتعمموا على طواقيهم باللاثات الحريرية، وحملوا في أيديهم العصيّ الغليظة، والنبابيت الضخمة ويسير العريس خلفهم بين نفر من أصدقائه، ثم بقية المدعوين، وعلى هذه الصورة يسير الموكب من شارع إلى شارع، ومن حي إلى آخر، تتصاعد من بين صفوفه الأغاني والأناشيد التي تشيد بمزايا العريس، وبين الحين والآخر يتوقف الموكب لكي يتبارز الفتوات فيما بينهم بالعصي فيما يعرف بلعبة "التحطيب"، وكلما وصلوا إلى حدود حي من الأحياء، خرج لهم فتوته في نفر من مشاديده فأوقف الموكب، وحيّاه، وتحدث إلى الفتوة الذي يقوده، داعيًا الجمع الكريم لتناول العشاء في منزله، ويدور حوار متفق عليه سلفًا. يعتذر خلاله حامي الزفة وقائدها، بأنهم قد تناولوا العشاء في منزل العريس، ويلح الفتوة الآخر عليهم في قبول دعوته، ويتواصل الإلحاح والاعتذار، حتى يكاد يتحول إلى ملاسنة كلامية يتبادل خلالها الطرفان بعض الألفاظ الخشنة؛ إذ يعتبر الداعي رفض دعوته استكبارًا على أهل الحي الذي يمثله، بينما يعتبر الفتوة القائد الإصرار على الدعوة إكراهًا لا يقبله على كرامته، وقبل أن تنقلب تلك الملاسنة إلى معركة حقيقية،

يتحاطب الاثنان أمام الموكب، في مبارزة استعراضية تحية للمناسبة السعيدة، تنتهي بالتعادل، ليواصل الموكب مسيرته. إلى أن يصل إلى حدود حـــي آخـــر، فيتكـــرر السيناريو بكل تفاصيله.

المعلم سلامة سالم سلامبو فتوة القراهمه

ومع تدهور تقاليد الفتونة، تحول هذا ا
عنها في جميع أحياء المدينة، فإذا وصل الم
خرجا إليه في نفر من مشاديدهما، وأوقفاه،
إتاوة حتى يسمحا بمرور الموكب سليمًا. وه
لقبول شروطهما إيثارًا للسلامة، إلا أنهم كان
فتوة حيهم الذي كان يرفض الطلب، ويرى
الموكب وحاميه، الذي لا يليق به أن يسمح
الأشكال، وسرعان ما تنسب معركة حقيقية
الباقون، وترتفع خلالها النبابيت في الهواء،
اسم أطلقه "محمود الحكيم" على عصاه الخش
حشي بالرصاص المذاب- فتتحطم رؤوس
زفافه في غرفة الإنعاش.

وسواء كان النصر في تلك المعارك قد عقد لـــواءه لـــ "محمـــود الحكـــيم" ومشاديده، أو كانت الهزيمة من نصيبه فقد أدرك كل عريس في القاهرة، أن سلامة موكب زفافه رهينة بحصول" الحكيم" على الإتاوة التـــي فرضـــها علـــى مواكـــب الأعراس في كل أنحاء المدينة، فكان يرسل إليه المطلوب قبل خروج الموكب لكي لا يعترضه، فضلا عن الإتاوة التي كان يدفعها إلى فتوة الحي الذي يقيم فيه.

ولم يكن منطقيًا أن تمضي محاولة "محمود الحكيم" لفرض نفوذه وهيمنته مـــن دون اعتراض من بقية فتوات المدينة الذين تصدوا له بقوة، ونشبت بيـــنهم وبينـــه معارك ضارية، سقط فيها عشرات من الضحايا، انتهت بإذعان بعضهم لشـــروطه، بينما ظل آخرون يقاومون حتى النفس الأخير، وعلى رأسهم المعلم "عبد الغنـــي" –

فتوة "سوق السلاح" – وكان عملاقًا جبارًا ذا قوة بدنية هائلة يقود فريقًا من أقوى صبوات المدينة ومجادعها، ويعتبر نفسه أجدر بزعامة الفتوات، فنشبت الحرب بين الطرفين إلى أن حسمتها الحاجة "فاطمة" بضربة قاضية، وجهتها يد "محمود الحكيم" القابضة عليها إلى رأسه فحطمت جمجمة "عبد الغني" وسمع الشهود قعقعة تحطيمها، واستأذنت الشرطة المصرية، القنصلية الفرنسية في القبضة على "محمود الحكيم" من منزله الذي عاد إليه بعد انتهاء المعركة، فأذنت لها بذلك بعد تردد مكنه من إخفاء الأدلة والقرائن التي تدينه، وتدبير الشهود الذين أقسموا بأنه كان معهم في مكان يبعد عشرات الكيلو مترات عن المكان الذي قتل فيه فتوة "سوق السلاح" فتمسك بإنكار التهمة، وزعم أن مأمور قسم "شرطة الدرب الأحمر" هو الذي أمر جنود القسم بأن يضربوا "عبد الغني" حتى الموت ثم يتهموا "محمود الحكيم" بقتله، وبذلك يتخلصون من الاثنين معًا. وأصرت "القنصلية الفرنسية" على استخراج جثة "عبد الغني" وإعادة تشريحها بواسطة طبيب فرنسي جاء تقريره مناقضًا لتقرير الطبيب الشرعي المصري؛ إذ قال بأن الوفاة قد حدثت بسبب إفراط القتيل في الخمر، وأن الضربة التي حطمت جمجمته قد أصابته وهو ميت بالفعل ولم تكن سببًا في الوفاة.

واعتبر "محمود الحكيم" الإفراج عنه إذنًا له بمواصلة البطش بمن يشاء، وباستخدام "الحاجة فاطمة" استخدامًا طليقًا من كل قيد، ودعوة للاستهتار بكل القوانين، بما في ذلك قوانين "الفتونة" نفسها، وفشلت كل محاولات "حكمدارية شرطة القاهرة" لإقناع القنصلية الفرنسية، بنفيه من مصر لخطورته على الأمن العام.. وفي ظل الحماية الأجنبية التي كان يتمتع بها، والنفوذ الذي أصبح له، سعت إليه عصابات جلب "الكوكايين" و"الهيروين" و"الحشيش" و"الأفيون" وكان معظمها يتشكل من الأجانب، فتعاون معها في جلبها من خارج البلاد، وفي توزيعها على متوسطي التجار، ثم أغرته الأرباح التي حققها من تلك التجارة، بإنشاء مقهى ضخم من ثلاثة طوابق، خصصه لأصحاب المزاج من مدمني الحشيش والأفيون

والكوكايين وغيرها من المخدرات والمنبهات، كانوا يترددون عليهـــا، باعتبارهـــا أكثر الأماكن التي يستطيع أمثالهم التردد عليها، أمانًا.. فمع أن المقهى كان يعمـــل جهارًا أمام أعين ضباط وجنود قسم شرطة "الدرب الأحمر" إلا أن أحدًا مـــنهم لـــم يكن يستطيع مهاجمته قبل استئذان القنصلية الفرنسية، فـــإذا حصـــل علـــى الإذن، وهاجم المقهى، لم يجد فيه أي دليل على أن أصحابه يديرونه لعمل مخالف للقانون.

(١٥)

وكان من الطبيعي وقد أصاب التحلل جماعات الفتونة، فاقتربت من عصابات المجرمين التي تستغل قوتها البدنية وجرأتها في ارتكاب الجرائم الصغرى والكبرى، أن يقتحم الساحة مدعون لا صلة لهم بالفتونة، ولم يتربوا في سلكها أو يترقوا في مراتبها، ليفرضوا نفوذهم على الآخرين لمجرد أنهم يملكون شيئًا من القوة، وبعض القدرة على المخاطرة.

وكان "عرابي حسان" من هؤلاء، فهو لم يرث الفتونة عن والده، ولم يأخذها – كمعظم الفتوات – بقوة ساعده، أو بطش نبّوته، ولم يترق من مرتبة "مَجْدع" إلى مرتبة "صَبْوة"، بل ولم يكن من أبناء الإسكندرية الأصليين الذين كانت أدوار "الفتونة" تقتصر عليهم، بل كان مهاجرًا صعيديًّا فقيرًا انتصر في عدد من المشاجرات التي كانت تنشب بين جماعات الصعايدة المقيمين في "حارة الفراهدة" – حيث كان يقيم – فأصبحت له مكانة بين أهل الحارة، سرعان ما تعدتها إلى الحارات والأزقة المتفرعة منها.. ولأن القوة مسألة نسبية، ولأن المنطقة – وهي من شياخات قسم شرطة اللبان – كانت تكتظ بالمهاجرين من الصعايدة الفقراء، والضعفاء الذين تعودوا ألا يدخلوا مع الأقوياء في معارك كانوا يعرفون بأنها سوف تنتهي بهزيمتهم، فقد أخذت قوة "عرابي" حجمًا أكبر من حجمها الحقيقي؛ إذ كانت قوة دعائية أكثر منها فعلية، فشاع عنه أنه رزيل و"شُضلي" إلى أن أصبح يحصل على ما يريد استنادًا إلى ما اشتهر عنه، ولمجرد أن الآخرين كانوا أضعف من أن يحتجوا أو أن يقاوموا.

ولعل "عرابي حسان" كان أكثر الجميع معرفة بمدى قوته الحقيقية؛ لذلك توقى بذكاء أن يدخل معارك ضد من يفوقونه، أو حتى يساوونه في القوة، ولم يجسر على مجرد التفكير في تحدي المعلم "سلامة سالم سلابو" فتوة الفراهدة واللبان آنذاك، أو حتى واحد من صبواته ومجادعه؛ ولأنه كان أجبن من أن يمارس "رزالته" ضد الأثرياء الذين يعتزون بثروتهم ويحتمون بأتباعهم، فقد قصر فتوته على من هم أضعف منه، ممن ذهب الفقر بكل ما تبقى لهم من نخوة تدفعهم لتتصدى لعدوانه، أو لأنهم أفراد بلا عصبية أسرية أو جغرافية تستطيع الدفاع عنهم، أو لأنهم يمارسون أعمالا من النوع الذي يقع تحت طائلة القانون أو يهدر الهيبة والمكانة في المجتمع، ممن لا يتحمس أحد عادة للدفاع عنهم أو لمنعه من العدوان عليهم، فإذا كان المقهى من النوع الذي يبيع خمورًا مغشوشة، دخله "عرابي حسان" في مظاهرة من أصدقائه، فما أن يراهم صاحب المقهى حتى يصيبه الذعر، ويسرع لخدمتهم بنفسه، فيقدم لهم خمورًا حقيقية، ومزات فاخرة، فيسكرون كما يشاءون، وينصرفون من دون أن يطالبهم أحد بالحساب لأن مطالبتهم به. ستدفعهم للصياح بأن المقهى يقدم لزبائنه خمورًا مغشوشة، وقد تسفر عن مشاجرة تتحطم فيها ألواح الزجاج والمقاعد وبراميل الخمر المغشوش، وإذا كان الدكان "محششة" دخلوه وحششوا فيه، واعتبروا ذلك تشريفًا لصاحبه الذي لا يستطيع أن يعترضهم أو يرفض لهم طلبًا وإلا أثاروا ضجيجًا ينتهي بحضور الشرطة لتقبض على الجميع، وإذا كان البيت يدار للدعارة السرية اقتحمه

المعلم حماد فتوة شارع المطاعين

بجسارة من يعرف أن أحدًا لن يعترضه، واختار من البغايا اللواتي يخصصهن البيت لرواده من تعجبه، ثم غادروه من دون أن تطالبه الفتاة بثمن جسدها، أو يطالبه أصحاب البيت بإيجار الغرفة التي شغلها بعض الوقت.

كان "عرابي حسان" – باختصار – فتوة من منازلهم، وواحد من عشرات من أمثاله من الفقراء والمطحونين، استغلوا حالة التحلل التي كانت قد وصلت إليها ظاهرة الفتونة، ليزعموا لأنفسهم دورًا لولا ذلك التدهور لما كانوا مؤهلين له، فتظاهروا بقوة لم يكونوا يملكونها، ليعيشوا على حساب أمثالهم من الفقراء، والمطحونين وليستلبوا عرقهم ويخطفوا اللقمة من أفواههم.

وبحكم معرفته السابقة بالبيوت التي تنشط في مجال الدعارة السرية كان "عرابي" هو أول من أدرك أن السكان الجدد الذين سكنوا في الزقاق الموازي للزقاق الذي يقع فيه منزله، يعملون في هذا المجال.. فسعى للتعرف إلى "حسب الله"، ثم إلى "ريا".. وما لبث أن دخل ذات يوم إلى البيت، وبعد دقائق، وبناء على اتفاق سابق، كانت "نظلة أبو الليل" – رفيقته – تدلف إلى البيت.

كانت "نظلة أبو الليل" فتاة قمحية اللون، نحيفة الجسم، مقرونة العينين، متوسطة الطول، ومع أنها لم تكن فائقة الجمال، فإن رشاقتها كانت تلفت النظر، في وقت كان المتوسط العام لأجساد النساء المصريات يميل إلى السمنة. كما كانت فضلا عن هذا فتاة مرحة، ضاحكة السن، مما كان يضفي عليها جاذبية خاصة لفتت أنظار الشبان في حي "باب سدرة الجواني" الذي ولدت فيه، وعاشت بين أزقته وحواريه كل سنوات عمرها.

وكانت في السادسة عشرة من عمرها، حين تزوجت لأول مرة. لكن الزواج لم يستمر سوى عامين، ثم انتهى بالطلاق بعد أن عجزت عن تحقيق رغبة الزوج في أن تنجب له طفلا، فعادت إلى منزل أمها في حارة "راغب باشا" – بنفس الحي –

لكنها لم تبق فيه طويلا؛ إذ ما كان خبر طلاقها يشيع في أنحاء "باب سدرة" حتى تصارع على الفور بها ثلاثة من فتيان الحي:

كان أولهم هو "عبد الرحيم محمود" وهو من أبناء الصعيد، كان يعمل في الصيف بائع عرقسوس جوال، أما في الشتاء فكان يعمل – كمعظم الصعايدة من أمثاله – بالتصدير والاستيراد، على الطريقة الصعيدية التي كانت شائعة آنذاك، فينتقل بين "الإسكندرية" وبين قريته "أم دومة" – إحدى قرى مركز طهطا – ليبيع فيها بعض ما يستطيع حمله من البضائع الأجنبية المتوفرة في الأسواق السكندرية، ثم يشتري بثمنها عددًا من صفائح السمن والعسل يعود بها إلى الإسكندرية ليبيعها فيها..

وكان الثاني هو "عرابي حسان" الذي كان يعمل آنذاك حمالا في جمرك البضائع، ويقوم بنشاط مماثل لما يقوم به "عبد الرحيم" في مجال التصدير والاستيراد، ولكن بحماس أقل، فضلا عما كان يشوب معاملاته من غش وسرقة. ومع أن "عرابي" كان أصغر من "عبد الرحيم" بحوالي خمس سنوات، وكان أكثر شهرة ولمعانًا منه، باعتباره "فتوة الحتة"، كما كان كلاهما متزوجًا من أخرى، فقد فضلته "نظلة" عليه، ربما لأنه كان أكثر عملية، وأقل شراسة، وربما لأن زوجته الأولى وأولاده منها كانوا يقيمون بالصعيد، بعكس زوجة "عرابي" التي كانت تقيم في الإسكندرية، فأرادت أن تتوقى ما قد يترتب على وجودها مع ضرتها في مدينة واحدة، بل وفي حي واحد من مشاكل وتعقيدات.. وقبلت خطبة "عبد الرحيم".

لكن الخطوبة لم تستمر طويلا وكانت "نظلة" هي التي فصمتها هذه المرة، حين اكتشفت مدى التباين بين طباعهما، فقد كانت فتاة سكندرية تربت في مناخ متحرر نسبيًّا من القيود، وتعودت على ذلك، بينما أراد "عبد الرحيم" ككل صعيدي حريص على التقاليد، متزمت في كل ما يتعلق بالنساء، أن يفرض سيطرته عليها، فلا تخرج من المنزل إلا بإذنه، ولا تنكشف على الرجال الغرباء، فضلاً عن خشونته في التعامل معها.. وكانت "نظلة" – التي حرمت مبكرًا من حنان الأب وتدليله – تتوق

– كما قالت لـ "سكينة" فيما بعد لزوج يعاملها برقة وعطف، ويدللها، ويصون كرامتها.. وربما لهذا السبب، رفضت – كذلك – أن تخطب إلى "عرابي" بعد فصم خطبتها من "عبد الرحيم" على الرغم من أنه أبدى استعداده – في لحظة طيش غلبته فيها عاطفته نحوها – لكي يطلق زوجته، إذا وافقت على الزواج منه؛ إذ كانت قد اقتنعت بأن الصعايدة، بسبب خشونتهم – لا يصلحون أزواجًا لها.

نظلة أمو الليل/ نقلا عن صورتها الفوتوغرافية بملف القضية

وهكذا فاز بها الطرف الثالث في الصراع، وتزوجت من شاب سكندري من جيرانها هو "إبراهيم سعيد"، وكان يعمل "عربجيًا". وانتقلت لكي تقيم معه، في "جنينة العيوني" في حجرة بمنزل كانت تملكه "فاطمة بنت علي متولي" الشهيرة بـ "توتة" وهي أرملة في الخامسة والثلاثين، مات عنها زوجها، وترك لها أولادًا، وثروة قليلة، سرعان ما أغرت "عبد الرحيم" – خطيب "نظلة" السابق – بالاقتران بها.

ومع أن "إبراهيم" كان شابًا هادئًا طيب القلب، إلا أن "نظلة" الهوائية متقلبة المزاج – أو "الخفيفة" بتعبير "سكينة" – سرعان ما شعرت بأنه أعجز من أن يملأ فراغ قلبها، وسرعان ما ندمت على فصمها لخطبتها لـ "عبد الرحيم"، ورفضها لخطوبة "عرابي" وبدا لها هدوء زوجها خمولا، وطيبته استكانة، وخاصة حين أصبح ينقطع عن العمل لفترات طويلة؛ بسبب تشكيلة من الأمراض أصابته وهو في هذا السن المبكرة.. وفضلاً عن أنهما لم ينجبا أبناء يدعمون الرابطة الزوجية بينهما، فقد اضطرت "نظلة" للنزول إلى السوق لتعمل فتعول زوجها المريض،

وتعول نفسها، مما أجهض – للمرة الثانية – أحلامها في أن تعيش حياة أسرية هادئة، فلم تلبث – بعد عام من الزواج – أن استجابت لمغازلات "عرابي" الخشنة، وقبلت أن تكون "رفيقته".

ومع أن "نظلة أبو الليل" كانت ما تزال حين ظهرت لأول مرّة في "بيت المسكوبية" – ١٩١٧ – في الرابعة والعشرين من عمرها، فقد كانت زوجة منذ ثماني سنوات، وكانت رفيقة لـ "عرابي حسان" منذ أربع سنوات، كان اسمها قد لمع كحائكة مقتدرة للثياب، تلجأ إليها نساء "المسكوبية" و"حارة الفراهدة" لكي تخيط لهن ملابسهن، وملابس أزواجهن وأولادهن الداخلية، فإذا ما اطمأنن إلى مستوى العمل، كلفنها بحياكة ملابس نومهن، أو الجلابيب التي يخرجن بها، ويرتدينها تحت ملاءاتهن السوداء.

ومنذ اللحظة الأولى، بدأ منزل "حسب الله" و"ريا" مكانًا مثاليًا للقاءات "عرابي" و"نظلة" إذ كان يتوسط منزليهما، ولم يكن تدبير اللقاء يتطلب سوى أن ترسل "ريا" ابنتها الصغيرة "بديعة" – وكانت في السابعة من عمرها – إلى منزل "نظلة" الذي لم يكن يفصله عنها سوى شارع واحد، لتطلب إليها الحضور لأن هناك زبونة تريد أن تكلفها بخياطة بعض الملابس، فترتدي "نظلة" ملاءتها على جلباب المنزل، وتمضي معها أو تلحق بها؛ حيث تجد "عرابي" في انتظارها.

ومع أن "ريا" قد ضاقت – في البداية – لأنها لم تجسر على مطالبة "عرابي حسان" بمقابل مادي لما تقدمه له من خدمات، لم تكن تقتصر على لقاءاته مع رفيقته "نظلة"، بل تعدت ذلك إلى اختياره لمن يشاء من النساء المترددات على المنزل لتقديم خدماتهن لرواده، أو اصطحابه لغيرهن من نساء الطريق اللواتي استجبن لمغازلاته، من دون أن يدفع شيئًا في كل الحالات، إلا أنها سرعان ما أدركت أن الفوائد التي تجنيها من ارتباط اسمه باسم المنزل، أكثر بكثير من قيمة ما تقدمه له من خدمات.. إذ كان اسمه الذي يدوي في أنحاء الحارة، باعتباره "فتوة" كافيًا لكي يردع كل من تحدثه نفسه بالتدخل في شئونها، أو إبلاغ الشرطة عنها – كما كان

تردده المستمر على المنزل كفيل بأن يردع ذلك النوع الشائع من الزبائن الذين كانوا يدخلون المنزل، فيحصلون على خدماته ثم يرفضون دفع الثمن، أو ينتقصون منه، بدعوى أن البضاعة التي قدمت لهم رديئة، أو أقل من المستوى، ويحاولون ابتزاز إدارته برفع أصواتهم مهددين بإحداث فضيحة، وهي أمور كانت كفيلة من قبل بأن تسارع "ريا" إلى مراضاة الزبون، بالتنازل عن حقها، أما وقد أصبح معروفًا أن البيت تحت حماية "عرابي" – فتوة الفراهدة – فقد التزم الجميع جادة الأدب، وأصبحوا يدفعون ثمن السلع التي يحصلون عليها، من دون تردد أو مساومة، فإذا كان الزبون ممن يترددون على المنزل لأول مرة، ولا يعرفون أن له فتوة يحميه، وهيأت له الخمر أنه قادر على أن يفوز بالغنيمة من دون غرم، فإن بضع لكمات من "عرابي" كفيلة أن تُفيقه، وتطير الخمر من رأسه فيدفع الثمن وهو صاغر.

وكان ذلك التزاوج بين بيوت البغاء، وبين الفتوات من أهم مظاهر تدهور أحوال الفتونة في ذلك الطور الأخير من أطوارها؛ إذ كان الفتوة في فترات ازدهار الفتونة، وهو حامي حمى الأخلاق العامة، وهو المسئول عن الدفاع عن أعراض "بنات الحتة" اللواتي يقمن في دائرة نفوذه، وكان يعتبر تعرض أحداهن للملاحقة أو إسماعها ما يخدش حياءها عدوانًا على "شرف الحتة" فإذا كان المعتدي من أبناء نفس الحي، أدبه أدبًا يجعله يتردد ألف مرة قبل أن يكرر عدوانه، وإذا كان أجنبيًّا – من سكان حي آخر – أبلغ فتوة الحتة التي يقيم فيها لكي يقوم بتأديبه، وما أكثر المعارك التي كانت تنشب بين الفتوات دفاعًا عن شرف الحتة، فتسيل فيها الدماء أنهارًا.

ومع الوهن الذي أصاب نفوذ الفتوات وأدى إلى تراجع كثير من أدوارهم الاجتماعية، أخذ دورهم في حماية شرف "بنات الحتة" يتقلص تدريجيًّا إلى أن انتهى بالدخلاء على جماعاتهم إلى المتاجرة بهذا الشرف وإدارة بيوت البغاء، خاصة بعد أن صدرت – في عام ١٩٠٥ – "لائحة العاهرات" التي اعترفت بتلك البيوت

ونظمت شئونها ووضعتها تحت حماية الشرطة، مما اضطر الفتوات إلى التنازل عن حقهم في مقاومتها أو الاعتداء على الذين يترددون عليها؛ حتى لا يوسعوا من ميادين الحرب بينهم وبين الشرطة، ثم بدأ بعضهم يحصل على خدماتها من دون ثمن. ثم وضعها تحت حمايته مقابل ثمن عيني ونقدي، بينما لم يجد آخرون منهم – مع تواصل الانحطاط في مستوى المهنة – حرجًا في أن يديرونها بأنفسهم ويستثمرونها لحسابهم.. وبذلك أصبحت الإتاوات التي يفرضها الفتوات على بيوت البغاء من أهم مصادر دخلهم، وأصبح الصراع حول حمايتها من أهم أسباب الحروب بينهم.

وعلى عكس بيوت البغاء القانونية التي كان مصرحًا لها بالنشاط رسميًا، والتي كان نفوذ الفتوات عليها أقل، فإن بيوت البغاء السري أصبحت مجال نفوذهم لأكثر اتساعًا؛ إذ كان باستطاعتهم أن يبتزوا الذين يديرونها أو يترددون عليها من الرجال والنساء سواء بالهجوم المباشر عليها، أو بإثارة السكان ضدها، مما كان يضطر أصحابها إلى الاستعانة بأحد الفتوات لكي يحميهم من شغب الزبائن أو من تهديد غيرة من الفتوات.

ومع أن الفتوات كانوا يبررون هجومهم على تلك البيوت، بترديد شعارات العهد الذهبي للفتونة عن حقهم في حماية شرف بنات الحتة، والحفاظ على الأخلاق العامة، إلا أن الابتزاز وتقاضي الإتاوات كان هدفهم من المتاجرة بتلك الشعارات البراقة.. وكان أسلوبهم في إجبار تلك البيوت على دفع ما يحددونه من إتاوات، يبدأ بتهديد روادها لمنعهم من التردد عليها، حتى إن "زغلول – فتوة شارع أنسطاسي" بالإسكندرية الذي كان يقع فيه بيت "ريا" الأول، المشهور بـ "بيت الخواص" – كان يكتفي إذا ما امتنع أحد تلك البيوت عن دفع الإتاوة، بالجلوس على مقعد أمام الزقاق الذي يقع فيه، فإذا ما رأى وجهًا غريبًا عن وجوه سكانه، عرف أنه يقصد إلى البيت، فعنفه، وهدده، مما يضطره للانسحاب، ويضطر أصحاب البيت لدفع الإتاوة،

إذا لم يكن الفتوة الذي يحميه قادرًا على التصدي لـ "زغلول" أو الدخول معه في معركة.

وكان هذا الصراع بين الفتوات، على حماية بيوت البغاء، سببًا في مقتل واحد من أشهر فتوات القاهرة في حادث كشف عن مدى التدهور المريع الذي لحق تقاليدها، هو "محمود الفلكي" فتوة "باب الخلق" وكان عملاقًا جبارًا شديد البطش مرهوب الجانب، غاظه أن يدير أحد زملائه من الفتوات المتقاعدين بيتًا للبغاء السري في "شارع الخليج المصري" – بورسعيد الآن – الذي يقع داخل حدود دولته، من دون أن يدفع له الإتاوة، فاتخذ من مقهى مواجه للبيت مركزًا له ولأتباعه من المشاديد، وأخذوا يتلقفون كل زبون قبل أن يدخل البيت، أو بعد أن يخرج منه، فيشهرون به، ويجرسونه ويهددونه بالضرب إذا عاد مرة أخرى.. واضطر صاحب البيت للاستعانة بـ "مصطفى الحكيم" فتوة "الكحكيين" ليمنع "الفلكي" من مواصلة تهديداته للزبائن التي انتهت بانصرافهم عن البيت، ودارت بين الاثنين معركة عنيفة نجح "الفلكي" في الجولة الأولى منها، في هزيمة "الحكيم" فطرحه على الأرض، وخلع حذاءه وانهال به على وجهه، فلم يجد "الحكيم "مفرًا من الخروج على أصول الفتونة التي تمنع الغدر والاغتيال وجرد مدية حادة، كان يربطها تحت ساقه، وطعن بها "الفلكي" في صدره وبطنه ورأسه طعنات عديدة، سقط بعدها "الفلكي" مضرجًا بدمه، ومات بعد ساعات قليلة، لكن "محمود الحكيم" خرج من هذه المعركة بريء الساحة؛ إذ تكفلت الامتيازات الأجنبية – كالعادة – بتطويل الإجراءات القضائية، فلم يقم دليل واحد ضده.

(١٦)

منذ ذلك الحين أصبح "عرابي حسان" هو الضلع الخامس في مربع "ريا" و"حسب الله" و"سكينة" و"عبد العال" .. وبات معروفًا للجميع في "باب سدة" و "الفراهدة" و"سوق الجمعة" وغيرها من حارات "قسم شرطة اللبان" أنه "فتوة آل همام" وحامي البيوت التي يديرونها للمتعة المحرمة: يؤدب الزبائن المشاكسين، ويرهب الجيران المعترضين، ويكفل للبيت استقرارًا يمكنه من أداء دوره، من دون أن تضطر الشرطة للتدخل في شئونه.

وفضلاً عن أن مجرد اقتران البيت باسمه، كان يشجع كثيرين على التردد عليه، وهم مطمئنون إلى أنهم لن يعترضوا لمضايقات الجيران، أو لتجريس الأطفال، فقد كان "عرابي" يمد البيت بوارد من الزبائن، من بين معارفه، وأصدقائه، يصطحبون إليه نساء من رفيقاتهم الدائمات، أو ممن اصطادونهن عبر جولاتهم اليومية في شوارع المدينة، فيسهلون بذلك على "ريا" وسكينة" الجانب الأكبر من مجهودهما لسحب النساء إلى المنزل؛ إذ كان نادرًا أن تغادر واحدة منهن البيت، قبل أن تعقد معها إحداهما – من خلف ظهر الرجل الذي جاءت معه – اتفاقًا سريًّا، بأن تعود مرة أخرى لتنضم إلى النساء اللواتي يقدمهن البيت لرواده.

وكان "نظلة أبو الليل" هي أولى النساء اللواتي عقدت معهن "ريا" هذا النوع من الاتفاقات السرية؛ إذ نشأت بينهما – بحكم الجيرة في المسكن – صداقة، ساعدت "ريا" على تنميتها بسرعة، بما كانت تضفيه على "نظلة" من رعاية أمومية، وبما كانت تفتحه أمامها من سبل الرزق، بتقديمها إلى معارفها وجيرانها، باعتبارها

خياطة ماهرة، تؤدي عملها بسرعة وإتقان، ولا تغالي – مع ذلك – في أجرها. وفي ظل هذه الصداقة، استطاعت "ريا" أن تتعرف إلى الظروف القاسية التي تحيط بالفتاة الهوائية متقلبة المزاج.. فقد طال رقاد الزوج على فراش المرض.. ولا يليق بها أن تتخلى عنه وهو في تلك الحالة، خاصة وقد تقلصت فرصتها في الحصول على زوج بديل، بعد أن تزوج "عبد الرحيم الشربتلي" من صاحبة المنزل، وفضلاً عن أن معظم ما تربحه من خياطة الملابس، كان يضيع على نفقات العلاج، فقد كان "عرابي" رفيقًا من النوع الذي يتشدد في الحفاظ على حقوق الرفقة. ومع أن غيرته الشديدة عليها، كانت تسعدها، إلا أنها كانت تضيق بعدم قيامه بواجبات تلك الرفقة.. فهو يحوزها ويرفض أن تحوزه، ويمنعها من أن تخالِط غيره من الرجال إلى حد ضربها أحيانًا إذا رآها تتحدث إلى أحدهم بطريقة غير لائقة، بينما كان يعطي نفسه الحق في أن يخالط غيرها من النساء، وأحيانًا أمام عينيها، ثم إنه لم يكن يقوم بأهم واجباته – كرفيق – تجاهها، وهو أن ينفق عليها، بل وكان – على العكس من ذلك – يمد يده أحيانًا إلى نقودها، إذا ما طالت فترة تعطله عن العمل بالميناء، أو قلت إيراداته من عمله كفتوة لبيت "آل همام" لأي سبب من الأسباب.

ولم يكن عسيرًا على "ريا" أن تتظاهر بالرثاء لحال "نظلة" التي تعيش في الدنيا وحيدة، من دون دخل يقيها من عواصف الزمان، فالزوج مريض لا يكسب، والعشيق متلاف لا يعطي، بل يأخذ، ثم تنتقل من ذلك إلى تذكيرها بأن واجبها تجاه نفسها يفرض عليها أن تقوم بعمل إضافي يدر عليها ما تستطيع أن تدخره لتواجه به تقلبات الأيام، وتقترح عليها دورًا لا ضرر في القيام به، ولا يثير غضب "عرابي" الذي كانت ترتعب منه، ولا يتطلب منها مجهودًا استثنائيًا وهو أن تساعدها في سحب النساء إلى البيت؛ إذ كانت – بحكم عملها كخياطة – على صلة بكثيرات منهن، وعلى معرفة كافية بظروفهن، وعلى علم بأسرارهن وتستطيع أن تقدر مدى استعدادهن للعمل، فإذا تأكدت من هذا الاستعداد، فما عليها إلا أن تعرفهن إلى "ريا" لتقوم بالخطوة الأخيرة، وتفاتحهن صراحة في الانضمام إلى العاملات في بيتها.

ولم تعارض "نظلة" في القيام بهذا الدور، يتردد وتكتم في أول الأمر، ثم باندفاع وفي علانية بعد ذلك؛ إذ كان سر "بيت المسكوبية" قد ذاع في أنحاء الحي، لم يعد أحد من سكان "حارة الفراهدة" وما يحيط بها ويتفرع عنها من حارات وأزقة، يجهل أنه يدار للبغاء السري؛ لكثرة من كانوا يترددون عليه من الرجال والنساء الغرباء في أوقات متعددة على هذا البيت المشبوه، وتشككت في ادعائها بأنها تذهب إلى البيت لتلقي بمن تجلبهن إليها "ريا" من نساء يرغبن في تفصيل ملابس لهن أو لأزواجهن، مما اضطرها للاعتراف لها بالحقيقة، ولم تعارض الأم في أن تساعد ابنتها "ريا" في سحب النساء، إلى البيت، وإن كانت قد حذرتها من التمادي إلى ما هو أبعد من ذلك، ذلك أن الأم نفسها، كانت تقوم بهذا الدور، ولكن على نطاق ضيق، وعلى مستوى من النساء أرفع بكثير من مستوى اللواتي كن يترددن على بيت "ريا" التي قالت فيما بعد أن "زينب سحابة مثلها، ولكنها لا تشتغل إلا على النسوان اللي معلقين شنط في دراعاتهم".

وبعد الأم، عرف "إبراهيم سعيد" زوج "نظلة" – بنبأ تردد زوجته على بيت "ريا" سيّئ السمعة، وقد نقلته له أمه عن ألسنة الناس، وحين أكدت له "نظلة" أنها تكتفي بسحب النساء إلى المنزل ولا ترفع ذيلها لأحد، صدقها، ولم يعترض إذ كان المرض الطويل قد أفقده كل قدرة على الشك أو الاعتراض، واصطدم ما أشيع عن وجود علاقة بينها وبين "عرابي" بما كانت قد نقلته هي نفسها لأمها ولزوجها من قبل، حول مضايقاته لها، واعتراضه لطريقها، ومطاردته إياها، وآرائه لها بأن تطلب الطلاق من زوجها ليتزوجها بعد أن يطلق زوجته ونفورها من كل ذلك، فلم يصدق أحد منهما تلك الإشاعات، وتظاهر الاثنان بتصديق ادعاءات "نظلة" بأنها ترفض كل عروض "عرابي" بل وتشتمه علنا، وأمام الناس، كلما قطع عليها الطريق. ولم يكن في استطاعتهما إلا أن يتظاهرا بتصديقها؛ إذ كان تكذيبها، يعني أن يدخلا في معركة مع "فتوة الحتة" الرهيب وهو الأمر المستحيل.

أما وقد اطمأنت "نظلة" إلى عدم اعتراض أحد ممن كانت تخشى اعتراضهم، وخاصة "عرابي" الذي لم يجد في انضمامها إلى فريق "السحابات" في البيت افتئاتًا على حقوقه كرفيق لها، بل اعتبره مساهمة في زيادة دخل المنزل، الذي كان يحصل على نسبة منه، فقد أدركت أن مخاوفها كانت بلا أساس، وانتقلت – بدفعة أخرى من "ريا" – إلى المستوى الثاني، وقبلت أن تقدم جسدها للرجال، وأن تنضم إلى فريق النساء اللواتي يقدمهن البيت لروادة؛ إذ كان الدخل الذي يتحقق لها من هذا الانتقال، يبلغ أضعاف ما كانت تحصل عليه من السحب، وكان شرطها الوحيد، هو ألا تدخل مع رجل من أصدقاء عرابي" أو ممن يعرفون علاقتها به، وأن يظل الأمر سرًا بينها وبين "ريًا" و"سكينة" .. وهي شروط لم يكن من العسير تنفيذها؛ إذ كان الاحتفاظ بأسرار الزبائن من الرجال والنساء من آداب المهنة المحترمة في بيوت البغاء السري.

وفي المرات القليلة التي كان "عرابي" يفاجئ فيها البيت بزيارته، بينما تكون "نظلة" في خلوة مع أحد الزبائن، كانت "ريًا" و"سكينة" تتصرفان بلباقة وتستعينان بـ "حسب الله" أو "محمد عبد العال" لصرف نظره عما يدور في البيت، إلى أن تتسلل "نظلة" إلى الخارج من دون أن يراها، أو يعرف بوجودها.

والحقيقة أن "ريا" و"حسب الله" لم يتنبها إلى مدى أهمية الدور الذي كان "عرابي حسان" يلعبه في استقرار وازدهار البيت إلا حين خضع لإغراء بعض أصدقائه، بأن يلتحق بأحد فرق عمال التراحيل الذين كانت السلطة العسكرية تشحنهم في البواخر الحربية؛ ليعملوا في خطوط القتال الخلفية، بعد أن اتسعت ميادين الحرب العالمية الأولى؛ إذ ما كاد ظله يختفي من "حارة الفراهدة" حتى استرد الجيران شجاعتهم، واستأنفوا اعتراضهم على وجود بيت سري بين بيوت الأحرار. وحاول "حسب الله" أن يستعيد ثقة الجيران، وأن يضفي على البيت مظهرًا عائليًا يبعد عنه الشكوك، فعرض على "سكينة" و"عبد العال" – الذين كانا قد انفصلا

عن الشركة منذ اضطرت الأسرة للجلاء عن "بيت مينا البصل" – أن يعودا للإقامة معهم في "بيت المسكوبية" فقبلا بعد تردد.

لكن ذلك لم يحل المشكلة.. بل زادها تعقيدًا.. ولم يبدد الشكوك حول البيت.. بل أدى إلى تكثيفها.

(١٧)

ما كادت "سكينة" و"عبد العال" ينتقلان للإقامة في "بيت المسكوبية" حتى وصل زوجها "أحمد رجب" إلى "الإسكندرية قادمًا – في إجازة قصيرة – من "جزيرة مودوروس"؛ حيث كان يعمل في خدمة السلطة العسكرية للحلفاء؛ ليكتشف أن زوجته قد استطالت غيبته، فاتخذت لها رفيقًا يقيم معها. لكنه لم يغضب بالدرجة التي تليق برجل عاد من السفر ليجد رجلاً آخر في فراش زوجته التي ما تزال في عصمته. ففضلاً عن أن سنوات طويلة، من معاناة الفقر والجوع، كانت قد علمت أمثاله من المصريين ألا يغضبوا، فقد كان شديد التعلق بـ "سكينة" التي ردت على عتابه لها؛ لاتخاذها رفيقًا في غيبته، بطلب الطلاق.. فكان منطقيًا ألا يتصاعد عتابه إلى غضب، بل أن يتدنى إلى توسل ذليل لها، بأن تترك رفيقها لتعود إليه..

ولأن إجازة الزوج كانت أقصر من أن تكفي لكي تحسم هذه المشكلة، فقد ظلت معلقة، إلى أن يعود "أحمد رجب" في إجازته القادمة. لكن تردده عليها وإقامته معها في بيت "المسكوبية" أثناء تلك الفترة، ثم عودة "عبد العال" إلى البيت بعد سفره، أفشلت الخطة التي رسمها "حسب الله" لكي يبدو البيت – في نظر الجيران – مسكنًا لعائلة محترمة تليق بها السكنى في منازل الأحرار، بعد أن انفضح سر العلاقة بين "سكينة" والرجلين، واكتشف الجيران أنها تعيش مع "عبد العال" من دون زواج شرعي، فتكثفت الضغوط لطردهم من المنطقة.

وهكذا بدأ "آل همام" يبحثون عن بيت آخر، يقع ضمن الحدود الإدارية لقسم شرطة "اللبان" الذي اقتنعوا بأن أكثر أقسام "الإسكندرية" ملاءمة لنشاطهم

الاستثماري، فهو الحي الذي تقع فيه منطقة "كوم بكير" – أشهر مناطق البغاء الرسمي في المدينة – والذي تعود سكانه على رؤية البغايا وهن يصعدن الطريق إلى دكاكينهن الواقعة فوق الكوم، ليستقبلن زبائنهن بين العصر والفجر، ثم يهبطن إلى بيوتهن الحرة، التي يقمن فيها مع أزواجهن وأبنائهن.. فكانوا بشكل عام أكثر من سكان الأحياء الأخرى تقبلاً لهن، وأقل ضيقًا بمجاورتهن، بل إن كثيرين من أحرار اللبان كانوا يرحبون بالتعامل معهن ومع زبائنهن، بعد أن أصبح وجود نقطة المومسات في حيهم، مصدر إنعاش اقتصادي للمناطق المتاخمة لها، والقريبة منها، في وقت كانت الأزمة الاقتصادية تأخذ فيه برقاب الجميع. فلم يجد ملاك العقارات غضاضة في تأجير حجراتها للعاملين والعاملات في النقطة، من دون أن يهتموا باعتراض الأحرار من المستأجرين الآخرين، وانتعشت المقاهي والبارات ومحلات العصير والشربات والمطاعم، ودكاكين البقالة في الشوارع المحيطة بها، ووجد كثيرون من الصبية والفتيات الصغيرات من أبناء المنطقة. أعمالاً متنوعة، كخدم في النقطة، أو باعة يتجولون بين أزقتها بأنواع لا حصر لها من السلع من البطاطا المشوية، إلى المياه الغازية، ومن اللبان إلى الأمشاط والفلايات ومن مناديل الرأس إلى الكحل وبِنَس الشعر وأربطة الضفائر، كما أبحت – كذلك – أهم مراكز تجارة الممنوعات، كالحشيش والأفيون والمنزول والكوكايين والمنشطات الجنسية.

ولأن "آل همام" كانوا – كغيرهم ممن ينشطون في المجال نفسه – يدركون من تجربتهم، مدى أهمية وضرورة أن تكون بيوت البغاء السريّ قريبة من نقطة البغاء العلني؛ حيث تتراخى قبضة التقاليد الاجتماعية، وتتسع الفرصة للتمويه على نشاطهم غير القانوني، مما يكفل لهم استقرارًا نسبيًّا.. والأهم من ذلك أن تلك المناطق وما يتاخمها ويجاورها، هي السوق الطبيعية التي يُعرِها طلاب المتعة، ويتردد عليها المستهلك الراغب فيها، مما يوفر عليهم نفقات استدراجه، فقد كانوا حريصين على أن يجدوا مسكنًا قريبًا من مسكنهم "المسكوبية".. لكن رائحتهم التي كانت قد فاحت، وسمعتهم السيئة التي كانت قد ذاعت، خاصة خلال الفترة التي

ارتبط فيها اسمهم باسم "عرابي" حالت بينهم وبين تحقيق هدفهم، فاضطروا إلى استئناف التغريبة، وعادوا مرة أخرى، إلى "مينا البصل".

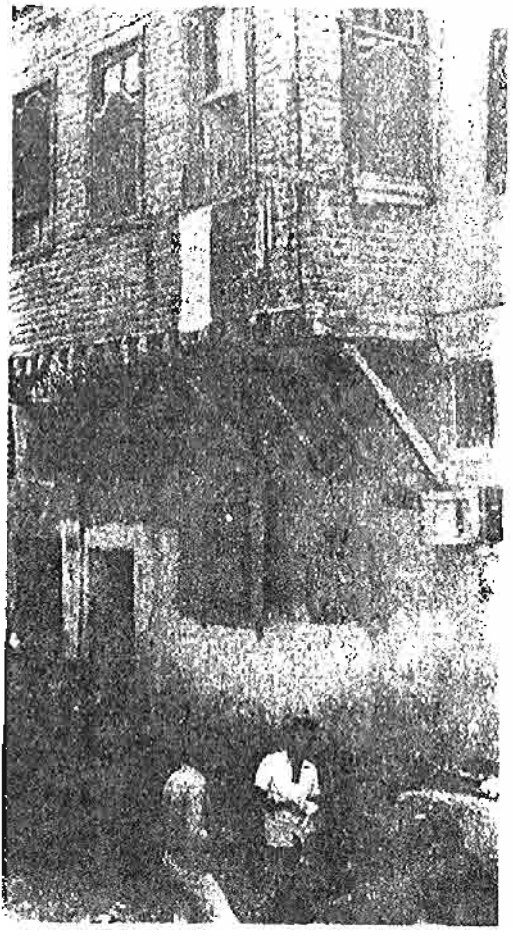

نموذج من مساكن الطبقات الوسطى في اسكندرية العشرينيات - الريف

وكانت "ريا" قد التقت مصادفة في "سوق الجمعة" بـ "عديلة الكحكية". ولم تكن قد رأتها منذ ماتت شقيقتها "نبيهة" التي كانت تشارك "آل همام" السكن في "بيت الخواص".. وبعد أن تبادلت الاثنتان ذكرياتهما عن الأخت الراحلة، وذرفت "ريا" بعضًا من دموع التماسيح على جارتها التي قصف الموت عود شبابها.. دارت الحديث بمهارة إلى أحوال "عديلة" إذ كان "سحبها" من بين مشروعاتها القديمة التي لم تتح لها الظروف فرصة تنفيذها. وكانت المعلومات التي حصلت عليها باعثة على التفاؤل، فخلال العام الذي انقضى على آخر لقاء بينهما، انقلبت أحوال "عديلة" الاجتماعية، انقلابًا تامًا، فقد مات زوجها، فأصبحت وحيدة، وهي على مشارف الثلاثين، وترك لها ثلاثة صبيان أكبرهم في الثانية عشرة من عمره، مما اضطرها إلى بيع نصيبها في المنزل الذي ورثته هي وشقيقاتها الست عن أبيهن؛ لتستطيع أن تتفق على تربية أبنائها؛ ولأن الأب كان متزوجا من أخرى غير أمها، أنجب منها ابنًا وابنة. فإن ما حصلت عليه ما قبل بيع حصتها في المنزل، كان أتفه من أن تعتمد عليه وحده، فدفعت بأكبر أبنائها لأحد

معامل السجائر؛ ليعمل قصاصًا للدخان، وألحقت الابن الأوسط بأحد المطاعم ليعمل صبيًّا لدى صاحبه، أما الابن الأصغر، فهي تبحث له عن ورشة أو دكان لتلحقه بالعمل به.

لم تفت دلالة هذه البيانات على "ريا" التي تشبثت بالفرصة السانحة، حين تطرق بهما الحديث إلى بحث "آل همام" عن منزل يستأجرونه، فأشارت "عديلة" إلى أن هناك منزلاً من طابق أرضي يقع في حارة قريبة، من المنزل الذي تقيم فيه، وفي مواجهة المقهى الذي يستأجره زوج شقيقتها بمينا البصل" يعرضه أصحابه للإيجار. وفي خلال أيام كان "آل همام" يغادرون "حارة المسكوبية" ليعودوا مرة أخرى للإقامة في "مينا البصل" التي لم يكن قد مضى على مغادرتهم لها سوى أقل من عام.

وعلى الرغم من أن "حسب الله" كان يحمل "سكينة" المسئولية عن اضطرار الأسرة لمغادرة "حي اللبان" والابتعاد عن السوق الطبيعية لتصريف بضاعتها؛ بسبب حماقتها وعدم انضباطها، وما يثيره الرجال المتصارعون عليها من مشاكل، إلا أنه لم يعد إلى رفع شعار الانفصال، خاصة وأنه كان يعلم أن فرصة بقائهم في بيت "المسكوبية" أخذت تتضاءل منذ سافر "عرابي" للعمل مع "السلطة العسكرية" وأن الفضيحة التي أثارتها عودة "أحمد رجب" لم تؤدِّ إلا إلى الإسراع بترحيلهم.. وفضلاً عن أنه كان ما يزال يؤمن بأن إقامة "سكينة" معهم تكفل لمسكنهم ساترًا معقولا، فقد كان البيت الذي دلتهم عليه "عديلة الكحكية" بيتًا فسيحًا يتكون من طابق واحد، يضم أربع غرف وفناء، مما اضطره إلى قبول شراكة "سكينة" ورفيقها، باعتبارها أقل ضررًا من شراكة الغرباء، الذين سيتطفلون – بالقطع – على ما يجري فيه، فيعرقلون نشاط البيت، وقد يسعون لغلقه.

لكن قبول "حسب الله" لمشاركة "سكينة" و"عبد العال" في المسكن، لم يمتد لقبول مشاركتهما في إدارته أو أرباحه، أو حتى في الأمور المعيشية التقليدية، وساعده على ذلك أن البيت نفسه كان ينقسم إلى جناحين، يتكون كل جناح من غرفتين،

فضلاً عن مدخل مستقل لكل منهما، ويفصل بينهما باب داخلي أغلقه، وحرم على "سكينة" و"عبد العال" استخدام مدخل الجناح الذي يقيم فيه في الدخول أو الخروج.. وميز نفسه عليهم بالاستحواذ على الجناح الذي تدخله الشمس ويطل على الفناء، وترك لهما الجناح المظلم من المنزل، وبرر ذلك كله، بأنه لا يريد أن يتحمل أمام الجيران المسئولية عما قد تجلبه "سكينة" من مشاكل وكوارث، فيضطر للرحيل مرة أخرى عن الحي.

ومع أن إقامة الأسرة في هذا البيت قد امتدت إلى ثمانية شهور، إلا أن نشاطها الاستثماري فيه، كان يدور في نطاق ضيق، بحكم الانكماش الشديد في سوق الطلب، بالمقارنة إلى ما كانت عليه السوق في "المسكوبية" و"الفراهدة" إذ كان يقتصر على الحمالين الذين يعملون في "مينا البصل" ومعظمهم من أهل الصعيد، الذين يتقاضون أجورًا ضئيلة، لا تدع لهم فائضًا ينفقونه على ملذاتهم، وبحكم تدهور مستوى السلع التي يقدمها البيت لروادة؛ إذ لم يكن قد تبقى به من البغايا شبه المتفرغات سوى فتاة واحدة، هي "هانم الفلاحة" التي عملت مع "ريا" منذ كانت تدير "بيت الخواص" – بينما كانت الأخريات من فتيات الطريق اللواتي يعملن بعض الوقت وحسب الظروف، مما جعل كثيرين من رواده يكتفون بزيارة واحدة لا يكررونها إلا فيما ندر.

ولأن سحب "عديلة الكحكية" إلى العمل معها، كان من بين المغريات التي دفعت "ريا" لاستئجار المنزل؛ لكي تكون قريبة منها، فقد حرصت على توثيق علاقتها بشقيقتها الكبرى "ستيتة" وكانت تقطن في المنزل المواجه لمنزل "آل همام" فوق المقهى الذي كان يديره زوجها "أبو الشام".. وبعد شهور قليلة نجحت في مهمتها، فأصبحت "عديلة" تغادر منزل شقيقتها بمجرد أن تتلقى إشارة متفق عليها بينها وبين جارتها "ريا" لكي تلتقي بالزبون سعيد الحظ.

ورفع انضمام "عديلة" إلى النساء اللواتي يقدمهن البيت لرواده، من نسبة الطلب على خدماته، وشجع عددًا منهم على العودة إليه لكي يطلبوها بالاسم؛ إذ

كانت – على الرغم من قصر قامتها – بيضاء الوجه ملفوفة القوام، جميلة التقاطيع، لا توحي هيئتها أو سلوكها بأنها من محترفات البغاء.. ومع أنها كانت – بسبب حساسية في عينيها – "شوحة" أي تكثر من فتح وإغلاق عينيها، إلا أن ذلك كان يفيض عليها جاذبية خاصة، جعلتها – مع مزاياها الأخرى – أكثر السلع التي يعرضها "بيت آل همام" اجتذابًا للمشترين وإغراء لهم على الشراء.

لكن هذا الإقبال الشديد على "البنت الشوحة"، ما لبث أن أثار مشاكل عديدة، إذا كانت "عديلة" تشترط ألا تختلط بأحد من الرجال الذين يعرفونها أو يحتمل أن يتعرفوا على شخصيتها الحقيقية فيما بعد، مما يضطر "ريا" إلى منعها من التداول إذا كان الزبون من سكان الحارات القريبة. كما كانت تغالي في طلب النقود، وقد ذكرت "ريا" فيما بعد أنها لم تكن تقبل بأقل من ريال ونصف.. ومع أن النسبة التي كانت تحصل عليها "ريا" كانت ترتفع في هذه الحالة إلى ربع – وأحيانًا نصف – ريال مقابل قرش أو قرشين، هو أقصى ما كانت تحصل عليه من تقديم "هانم الفلاحة" وغيرها من الفتيات اللاتي وصفتهن بأنهن "بنات ركش" إلا أن الزبائن المستعدون لدفع هذا المبلغ كانوا قليلين للغاية، فضلاً عن أن إقبال الزبائن على "عديلة" على الرغم من ارتفاع ثمنها ما لبث أن أثار احتجاج الأخريات، بعد أن انصرف عنهن الزبائن. فرفعت "هانم الفلاحة" راية العصيان، واستقالت من البيت.. وغادرته إلى غير عودة.

وفي هذا الجو الملبد بالغيوم، عاد "أحمد رجب" مرة أخرى في إجازة.. ليتكرر ما حدث من قبل؛ إذ لفتت إقامته في المنزل مع "سكينة" وانقطاع "محمد عبد العال" عن التردد عليه، نظر "أبو الشام" – زوج شقيقة "عديلة الكحكية" – إلى أن هناك شيئًا مريبًا يجري في البيت المواجه لمقهاه. وعندما فاتح "حسب الله" في الأمر، اشتاط الأخير غضبًا وعنف "سكينة" وهددها بإجلائها عن المنزل إذا عاد رفيقها للإقامة معها فيه. وجاءه ردها على تهديداته بأسرع مما توقع؛ ففي الليلة نفسها، عاد

"عبد العال" إلى المنزل، وتوجه "أحمد رجب" إلى "حسب الله" شاكيًا من أنها طردته، وأصرت على أن يطلقها فصاح في وجهه:

أنت مش راجل.. أنا لو كنت منك.. كنت قتلتها.

ولأن "أحمد رجب" كان أعجز من أن يقتل ذبابة، فقد صمت حائرًا، بينما كان "حسب الله" يفكر فيما قاله وبدا وقعه في تلك اللحظة غريبًا على أذنه.. ولعل" أحمد رجب" لم يصدقه؛ إذ لو كان غاضبًا مما تفعله "سكينة" لغضب مما تفعله "ريا". والحقيقة أن اعتراض "حسب الله" الدائم على سلوك "سكينة" غير المنضبط أخلاقيًا، يلفت النظر؛ لتناقضه مع الصورة التي وصلتنا عنه، كرجل لم يثبت في أية مناسبة أنه من النوع الذي تعنيه أمور الأخلاق في حد ذاتها، ومع أن هناك دوافع مصلحية واقتصادية وراء مشاحناته المستمرة معها، إلا أن ذلك لا ينفي أن جانبًا من غضبه كان يعود إلى أسباب أخلاقية، ولكن في إطار نظرة خاصة للأخلاق، كان قد توصل إليها بعد تغريبة استمرت عشر سنوات قطع خلالها آلاف الكيلو مترات من أقصى الجنوب عند أسوان إلى أقصى الشمال عند الإسكندرية، تعرض خلالها جهاز قيمه الأخلاقية للعديد من الاختبارات والاهتزازات، وقع أخطرها تأثيرًا خلال سنوات الحرب العالمية الأولى.

ولم يكن "حسب الله" هو الوحيد الذي تعرض لمحنة الحرب التي هزت كثيرًا من القيم الأخلاقية الثابتة للمصريين، وخاصة بين الطبقات الوسطى والفقيرة، بعد أن دفعهم الارتفاع المتوالي في أسعار احتياجاتهم الأولية من طعام وشراب ووقود وملابس، إلى حافة المجاعة، بل واضطرهم لأكل لحوم الخيول المريضة أو الشائخة التي لم يكونوا قد تعودوا من قبل على أكلها، إلى أن طرحها الجيش البريطاني للبيع بسعر رخيص، بدلاً من حرقها.. وأصبحت زوجته "ريّا" وشقيقتها "سكينة" من الوجوه المعروفة في "سوق الفطيس" حيث كانت تباع لحوم الحيوانات والطيور غير الصالحة للاستهلاك الآدمي.

وإذا كان وقوفه الطويل على حافة المجاعة، قد دمر الجانب الأكبر من جهاز القيم الأخلاقية التي جاء بها من قريته بعد أن اكتشف أنها لن تستطيع أن توفر له عملا، أو تكفل له قوتًا، أو تضمن له مكانًا ليدفن فيه.. فقد ظل. على الرغم من عمله في مجال تنظيم البغاء يرفض أن تبتذل نساء أسرته أجسادهن، أو تبعن أعراضهن، حريصًا على أن يظل في نظر الناس في صورة الصعيدي الذي يغار على عرضه ولا يقبل أن يفرط فيه، بعد أن توصل إلى نظرية أخلاقية تفرق بين تنظيم البغاء – وبين ممارسته .. وتنظر إلى "القوادة" باعتبارها عملاً مشروعًا أو على الأقل مقبولا.. على عكس ممارسة البغاء فهو عمل مذموم وغير أخلاقي.. وهي نظرية تتميز بدرجة عالية من البراجماتية، لا بد وأن "حسب الله" وأمثاله ممن اضطرتهم حافة المجاعة إلى العمل في مجالات كانوا يعتبرونها بحكم نشأتهم الصعيدية – مما يزري برجولة الرجال، كانوا في حاجة إليها؛ لكي يبرروا لأنفسهم، أمام أنفسهم، ما يفعلونه، فيتوازنون نفسًّا، على نحو يحول دون سقوطهم من تلك الحافة، إلى جُبّ الجوع.. بل إن حرص "حسب الله" على صورته الصعيدية كان يتجاوز الغضب من فضائح "سكينة" إلى محاولة التظاهر بأن كل ما يجري في بيوت البغاء السري التي كان يتعيش منها.. يتم من وراء ظهره وهو ما كانت "ريا" تساعد على إشاعته عنه، بإيهام الذين يترددون على بيتها بأنها تستضيفهم من دون علمه، كان يصل إلى درجة من المبالغة، تدفعها لتحذيرهم من أن تفلت من أحدهم كلمة تفضحها أمامه.

لكن نظرية "حسب الله" الأخلاقية، لم تكن الدافع الوحيد وراء محاولته لتحريض "أحمد رجب" على الغضب لكرامته كزوج؛ إذ كان صاحب مصلحة في أن تعود "سكينة" إلى زوجها، الأقل قوة، والأكثر سخاء بعكس رفيقها "محمد عبد العال" الذي كان وجوده إلى جانبها يدفعها للتمرد، ويحرضها على الاستقلال، ويقودها إلى التشدد في محاسبة زوج شقيقتها عن نصيبها في إيراد البيت..

وكانت العلاقة بين "سكينة" و"عبد العال" قد تطورت بسرعة لتصبح عشقًا حقيقيًا، دفع الاثنين إلى محاولة تخليده بالأسلوب الذي كان شائعًا بين عشاق ذلك الزمن وخاصة بين أبناء الريف، وهو وشم اسم كل من الحبيبين على جسد الآخر، وهي عملية مؤلمة يجري خلالها كتابة الاسم على أعضاء الجسم عن طريق الوخز بالإبر تحت الجلد بسائل ملون – بأحد اللونين الأخضر أو الأزرق – غير قابل للذوبان في الماء.. وكانت "سكينة" قبل أن تتعرف إلى "عبد العال" تزين وجهها – ككثيرات من نساء الصعيد – بوشم على شكل نقط على جانبي وجهها وأسفل شفتها، وأخرى تتوزع على ظاهر أصابع كفيها.. أما بعد أن عرفته، وعلى الرغم من أنها كانت ما تزال زوجة لـ "أحمد رجب"، فقد وشمت باطن كفها اليمين بعبارة "محمد عبد العال حبيب قلبي".. أما هو فكان جسده يخلو – على عكس كثيرين من أبناء الصعيد – من أي وشم، إلى أن عرفها، فوشم على مقدمة ساعده الأيمن صورة لامرأة تمسك بإحدى يديها سكينًا وبالأخرى وردة، وتحتها اسم حبيبة القلب "سكينة بنت علي".. وهو ما يدل على أن العاشق المتيم كان يتمتع بروح مرحة، لا تخلو من نفاذ البصيرة، دفعته إلى هذا التلاعب اللغوي، الذي قلب اسم الحبيبة من مصدر يرمز إلى السكينة والهدوء، إلى اسم لسلاح أبيض يرمز إلى القتل، وأن يجمع بين المعنيين المتناقضين في رسم مركب، يرمز إلى حب دموي يجمع بين الوردة والسكين، وبين الهدوء والعاصفة.

ولأن "حسب الله" كان يدرك أن "أحمد رجب" ليس من النوع المؤهل لكي يخوض حربًا من أجل الدفاع عن شرفه، وأن أقصى ما يستطيع أن يفعله هو أن يتذلل إلى "سكينة" لكي تترك رفيقها وتعود إليه، كما أنه هو نفسه، لم يكن على استعداد لكي يخوض تلك الحرب، فقد اتخذ من اعتراضه وسيلة للدعاية لنفسه، وللبرهنة على أنه – على عكس ما قد يظن الناس – من الرجال ذوي الدم الحامي، المتشددين في أمور الأخلاق، خاصة بعد أن بدأ "أحمد أبو الشام" – زوج شقيقة "عديلة الكحكية" وصاحب المقهى المواجه للمنزل – ينبه الجيران إلى ما يجري في

منزل "آل همام" من "خبص" سوف يفسد أخلاق "نسوان الحتة" من الحرائر، ومنع "عديلة" من التردد على المنزل.. ولأنه كان يدير مقهاه للقمار، من دون تصريح رسمي بذلك، فقد كان حريصًا على أن يجلس على رصيفها لكي يراقب الطريق، حتى لا يفاجأ بهجوم من الشرطة، فإنه لم يبذل مجهودًا استثنائيًا حين أضاف بيت "آل همام" إلى الأهداف التي يراقبها، وأخذ يعترض طريق كل امرأة أو رجل يقترب من بابه ليسأل كلاً منهم عن صلته بأصحاب البيت، وهدفه من الدخول إليه، إلى أن أحكم الحصار تمامًا حوله.. فتوقف البيع والشراء .. وحط الركود.

وفي مواجهة ذلك، تصاعدت غضبة "حسب الله" الأخلاقية إلى ذروة غير مسبوقة، ولم يجد مفرًا من اللجوء إلى العنف ليحول بين "محمد عبد العال" وبين التردد على المنزل.. لكنه لم يمارس ذلك العنف بنفسه، بل استأجر عددًا من بلدياته الصعايدة، استطاع أن يوهمهم بأن "عبد العال" يعتدي على حرمة بيته، وأن تأديبه واجب قومي لا بد وأن يشاركوه في أدائه، فتكررت محاولات التحرش به "عبد العال" في أماكن متعددة مما كان يتردد عليها، إلى أن وصلت إلى الاعتداء عليه أكثر من مرة، ولأن "سكينة" كانت تعرف زوج شقيقتها، وتحفظ أساليبه، وتدرك دوافعه، فقد شكت في أن تكون تلك المحاولات من تدبيره، وعندما تيقنت من ذلك، قررت أن تؤدب "حسب الله" بنفس الطريقة التي أدبته بها من قبل، فطلبت من "محمد عبد العال" أن يكف عن التردد على المنزل وظلت تتربص بسكان الجناح الآخر منه، إلى أن تسلل إليهم ذات ليلة زبون دخل الغرفة المخصصة للعمل مع فتاة تسمى "بديعة" كانت آخر ما تبقى فيه من بضاعة بعد الحصار الذي فرضه "أبو الشام" عليه. وعلى الفور، غادرت "سكينة" حجرتها، وأبلغت قسم شرطة "مينا البصل" الذي أرسل قوة هاجمت المنزل، وأخرجت "بديعة" من صندوق الملابس الذي أخفتها "ريا" فيه، وعثرت على الرجل فوق سطح المنزل.

وعلى عكس ما كان متوقعًا.. فقد وضعت الحرب أوزارها بين "آل همام" ليس فقط لأن "حسب الله" كان قد مُني للمرة الثانية – بهزيمة منكرة أمام "سكينة" فاضطر

لمغادرة "بيت مينا البصل" ولكن – كذلك – لأن الرجال الثلاثة الذين كان الصـــراع يدور بينهم حولها، ما لبثوا أن غادروا "الإسكندرية" ليلتحقوا بفيلق العمـــال التـــابع للسلطة العسكرية للحلفاء.. وكان "أحمد رجب" هو أول الـــذين انســـحبوا، بعـــد أن انتهت إجازته.. ثم تبعه – بعد أسابيع – "محمد عبد العال".. وأخيرًا وبعـــد تـــردد شديد، حزم "حسب الله" أمره، وقرر أن يجرب حظه مثل الآخرين، وأن يمد خطوط تغريبته لتصل إلى "البسفور" و"الدردنيل".

(١٨)

القاسم المشترك الأعظم في سيرة حياة كل الذين عرفوا فيما بعد باسم "رجال ريّا وسكينة" بعد "التغريبة" هو "الشغل في السلطة". وهو مصطلح شاع استخدامه على ألسنة المصريين خلال سنوات الحرب العالمية الأولى وما بعدها.. ليشير إلى ما يقرب من مليون ومائتي ألف من الفلاحين المصريين، تطوعوا بإرادتهم، أو سُخروا على الرغم منهم، لكي يقوموا – نيابة عن جنود قوات الحلفاء – بكل ما ليس عسكريًا في المجهود الحربي: يحفرون الخنادق.. ويمدون الأسلاك الشائكة، ويقيمون أعمدة التليفون والتلغراف ويزيلون تلال الرمال، ويمهدون الطرق، وينشئون خطوط السكك الحديدية، ويحملون الذخائر، ويجرون المدافع، ويكنسون المعسكرات، ويحملون الطعام، وينظفون الدواب، ويغسلون الأواني والملابس، ويعيدون ترتيب الأسّرة.

والحقيقة أننا لا نعرف التواريخ الدقيقة أو الوقائع الكاملة للأعمال البطولية التي قام بها "رجال ريا وسكينة" لدعم المجهود الحربي للحلفاء، ليس فقط لأنهم كانوا من ذلك النوع من البشر الذين لا يعنيهم التاريخ، ولا يسعون إلى تدوين أسمائهم بين صفحاته، أو لأنهم كانوا من التواضع بحيث لم يعتبروا ما فعلوه بطولات لولاها لما انتصر الحلفاء في الحرب.. بل لأن الغموض، يشوب كل الوقائع التي تتعلق بما حدث لهؤلاء المليون ومائتي ألف فلاح، الذين ظلوا على امتداد معظم سنوات الحرب، يدخلون في جوف السفن العسكرية البريطانية لتنقلهم من الإسكندرية أو من بورسعيد، إلى أماكن مجهولة من ساحات القتال التي اتسعت لتشمل ثلاث قارات هي أوروبا وآسيا وإفريقيا.. فيعود بعضهم، ولا يعود الآخرون،

بعد أن طمرتهم الثلوج، أو دفنتهم الانهيارات الرملية، أو ذهبت بهم الأوبئة، ولا يعرف أحد ماذا جرى لمن عادوا منهم، إذ لم يعن أحدهم بتدوين ذكرياته، أو بهتم بذكر بطولاته، فلم يبقَ من "الشغل في السلطة" سوى معلومات قليلة، ومطلع أغنية حزينة، ما يزال المصريون يرددونها إلى اليوم يقول "بلدي يا بلدي.. وأنا بدّي أروّح بلدي.. بلدي يا بلدي.. السلطة خدت ولدي".

وكان "الشغل في السلطة" قد بدأ داخل مصر ذاتها، وبمجرد دخول إنجلترا الحرب في أغسطس (آب) ١٩١٤، حين قررت القيادة العامة لقوات الاحتلال تحصين الشواطئ المصرية، وخاصة حول ضفتي "قناة السويس" باعتبارها الطريق الرئيسي لمواصلات الإمبراطورية، فطلبت متطوعين من العمال المصريين للقيام بأعمال الحفر، وإزالة مخلفاته، وفي مقدمتهم الجمالة الذين كان عليهم أن يتعاقدوا على العمل مع جمالهم.. وما لبث انضمام تركيا إلى أعداء بريطانيا في الحرب، أن رفع من درجة الخطر على "قناة السويس" إذ أغراهم وجود جيوشهم في فلسطين القريبة منها، بتكرار محاولاتهم للاستيلاء عليها؛ ليضربوا مواصلات الحلفاء في مقتل.

شارع فى إحدى قرى شبه جزيرة جاليبولى التى شارك جيش الله فى احتلالها

ومع أن المحاولتين اللتين خاضهما الأتراك لاختراق القناة قد فشلتا، إلا أن السلطة العسكرية البريطانية حرصت على إقامة تحصينات دفاعية قوية لتواجه أية محاولة تركية أخرى، وهو ما ترتب عليه احتياجها الدائم إلى مدد لا ينقطع من العمال المصريين لإقامة التحصينات وحفر

الآبار وتشييد مخازن الذخيرة والمؤن وغيرها من الأعمال التي لم تتوقف طوال سنوات الحرب، وما لبثت التطورات في الأوضاع العسكرية أن امتدت بالخطوط التي كان هؤلاء العمال يعملون فيها من "شبه جزيرة سيناء" إلى "فلسطين" ثم إلى "سوريا" و"لبنان". ثم نشأت الحاجة لأن يكون هناك خط بحري لهذه الفيالق حين اتخذ الحلفاء من الإسكندرية مركزًا للحملة البريطانية على شرق البحر المتوسط، التي كانت تهدف إلى قطع الشريان الرئيسي لمواصلات الأعداء بالاستيلاء على العاصمة التركية. وأثناء الإعداد لتلك الحملة – في صيف ١٩١٥ – أعلنت قيادتها عن حاجتها إلى ٥٠٠ عامل من أبناء الصعيد؛ لكي يسافروا إلى "جزيرة مودوروس" – لكي يقوموا بالأعمال المساعدة للمجهود الحربي – وعلى الرغم من ضعف أجورهم التي لم تكن تزيد في المتوسط عن ثمانية قروش في اليوم، فضلاً عن نفقات الطعام وهي ستة قروش، فقد قاموا على امتداد الشهور الستة التي قضوها في الجزيرة، بعمل وصفه السير "أرشيبا لدمري" القائد العام للحملة في تقرير قدمه إلى وزير الحربية البريطانية بأنه "معجزة أنجزوها تحت وابل مستمر من القنابل"، مما شجعه على التوسع في طلب المزيد منهم حتى وصل عددهم – عند جلاء القوات البريطانية عن شبه الجزيرة – إلى ثلاث آلاف عامل..

وما كاد قادة جيوش الحلفاء ينتبهون إلى الفوائد الجمة التي تعود على جيوشهم من استخدام هؤلاء الصعايدة القادرين على القيام بأكثر العمليات مشقة في أصعب الظروف المناخية من دون تذمر أو شكوى، الموهوبين في عمليات الحفر، حتى أخذوا يتنافسون لكي يكون لكل قائد منهم نصيبه من مساعدتهم التي لا تقدر بثمن، فلم يعد "الشغل في السلطة" مجرد عمليات متفرقة، أو مؤقتة تتم عند الحاجة إليها، بل أصبح أشبه ما يكون بسلاح جديد من أسلحة الحرب، لا تستطيع جيوش الحلفاء أن تواصل القتال من دونه.. مما اضطر القائد العام للقوات البريطانية في مصر إلى إنشاء مصلحة دائمة لتنظيم مشاركة "سلاح الصعايدة" في الحرب.. تتلقى

الطلبات من جبهات القتال المختلفة، وتعلن عن الأعداد المطلوبة منهم، وتجري الفحوص الطبية على المتطوعين، وتتعاقد معهم، ثم تشرف بعد ذلك على ترحيلهم.

وبعد "شبه جزيرة سيناء" و"شبه جزيرة جاليبولي" سافر أكثر من ثمانية آلاف من الصعايدة إلى "العراق" لكي يدعموا المجهود الحربي للحملات البريطانية التي تحركت من الهند فاحتلت "البصرة" ثم أخذت تزحف نحو "بغداد" لانتزاع ما كان يعرف آنذاك بـ "بلاد ما بين النهرين" من بين أيدي الأتراك.. وسافر ١٥ ألفًا آخرون منهم للعمل وراء خطوط القتال في الجبهة الغربية بفرنسا.. وباتساع جبهات القتال لم تعد أعداد "المتطوعين" من الصعايدة كافية لسد حاجة جيوش الحلفاء منهم خاصة بعد أن روى العائدون من "الشغل في السلطة" من الصعايدة ما تعرضوا له من أخطار مميتة وأمراض قاتلة ومعاملة سيئة، وهم يعملون تحت وابل من سياط المشرفين عليهم.. ومن نيران الأعداء. ومع ازدياد الحاجة إلى المتطوعين، وقلة الإقبال على التطوع، حولت القيادة العامة للجيش البريطاني "الشغل في السلطة" من "عمل اختياري" إلى "تجنيد إجباري" ومن تطوع إلى سخرة ومن الصعايدة إلى كل الفلاحين، فعينت في كل مركز من مراكز الشرطة في الريف ضابطًا بريطانيًا ليعاون مأمور المركز في جمع "المتطوعين". وفرضت الحكومة المصرية على كل "عمدة" أن يختار عددًا محددًا من شباب الفلاحين في قريته لكي "يتطوعوا للشغل في السلطة، وإلا جوزي أو عزل من وظيفته"، فكانوا يختارون خصومهم أو الذين يعجزون عن افتداء أنفسهم بدفع الرشاوي لهم، فإذا قل عدد المتطوعين عن العدد المحدد أو تقاعس بعضهم عن تسليم نفسه، حاصرت قوات الشرطة القرية، وهاجمت قوافل الفلاحين العائدة عند الغروب من الحقول وأسرتهم وربطت كل مجموعة منهم بحبل طويل لتقودهم – بين بكاء الأطفال وولولة النساء – إلى "كامب – أو معسكر – التوزيع" في "الإسماعيلية" فيجبرون على التوقيع على طلب بالتطوع يسافرون بعده إلى جحيم الحرب؛ حيث لا يعرف أحد على وجه التحديد – وحتى اليوم – ماذا جرى لهم هناك.

ومع أنه من الثابت أن "رجال ريا وسكينة" الذين انضموا إلى فيلق العمال وساهموا مع مئات الآلاف من المصريين في تحقيق النصر للحلفاء في الحرب العالمية الأولى، كانوا تحت السلاح خلال النصف الثاني من عام ١٩١٧، ومع بداية الانتقال من "سياسة التطوع" إلى "سياسة التسخير" إلا أن ذلك لا يعني أنهم أجبروا على ذلك.. ففضلاً عن أنهم كانوا يقيمون آنذاك في "الإسكندرية" حيث لم تكن السلطة العسكرية تستطيع تجريد حملات التطوع الإجباري في المدن الكبرى. فمن الثابت كذلك أنهم كانوا من بين عشرات الألوف من سكان تلك المدن، وخاصة المهاجرين الصعايدة منهم، الذين رحبوا بالتطوع للشغل في السلطة وتنافسوا عليه، بعد أن تفشت البطالة بينهم، ودفع بهم التصاعد المستمر في نفقات المعيشة إلى الوقوف على حافة المجاعة، فلم يبد لهم الشغل في السلطة مجرد فرصة متاحة لعمل لا يجدونه أصلاً في بلادهم، بل وجدوا في شروطه إغراءً لم يستطيعوا مقاومته فمتوسط الأجر اليومي لمن يسافر منهم إلى "العراق" و"مودوروس" و"سالونيك" و"فرنسا" هو ثمانية قروش، يستطيع – لو شاء – أن يدخرها بالكامل؛ إذ كان الجيش يصرف لهم كسوتهم، وهي بدلة عسكرية من ملابس الميدان التي يرتديها الجنود، وبالطو، وحذاء وثلاث بطانيات وقميصين وطاقمين من الملابس الداخلية، وهو يتعهد كذلك بنفقات تغذيتهم بطعام يتعذر على الكثيرين منهم الحصول على مثله في بلادهم، بصرف النظر عن أنه كان مما نهبه الجيش البريطاني من المحاصيل المصرية خلال سنوات الحرب؛ إذ كان يصرف لكل منهم جراية يومية تتكون من ٣٢ أوقية من الخبز البلدي و ٢٤ أوقية من البقسماط وثلاثة أوقيات من اللحم وأربع من العدس ومثلها من البصل وأوقيتان من الأرز فضلاً عن السمن والملح والشاي واللبن في بعض الأحيان.

والحقيقة أن الجدول الزمني لتحركات "رجال ريا وسكينة" على خريطة الشغل في السلطة يبدو شديد الغموض فنحن لا نعرف – على وجه التحديد – متى سافر كل منهم أو عاد أو إلى أين ذهب في كل مرة.. لكن المؤكد أن "أحمد رجب" كان

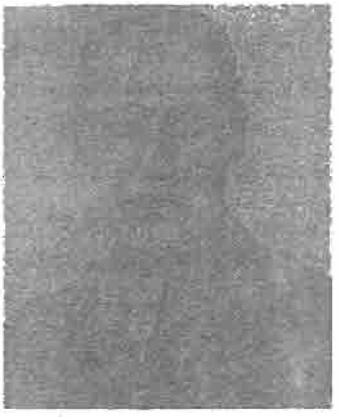

الجنرال آرشيبالد مرّي

أول الذين سافروا منهم، كما كان أكثر الجميع مداومة على السفر، ولعل مدة شغله في السلطة استغرقت معظم سنوات الحرب، وهذا ما يفسر ظهوره المتقطع على شاشة الأحداث. والأرجح أنه كان بحكم خبرته السابقة في العمل في حفر الترع وتطهير المصارف، كان في طليعة الذين تطوعوا في بدايات الحرب للعمل في إقامة التحصينات على الضفة الغربية لقناة السويس، وهو ما يكشف عنه إيقاع عودته إلى "الإسكندرية" في إجازات قصيرة متلاحقة لزيارة زوجته "سكينة" مما يدعو للاستنتاج بأنه كان يعمل – آنذاك – داخل مصر، وليس خارجها.. ومن المرجح – كذلك – أنه كان من بين الذين سافروا إلى أحد الميادين الحربية البعيدة، بعد أن فشلت محاولته للاستقرار مع "سكينة" في قريته "تكلا العنب" فمنذ ذلك الحين تباعدت المسافات بين إجازاته. ومع أن نظام الشغل في السلطة، كان يقوم على أساس ألا تزيد مدة عمل المتطوع عن فترة تتراوح بين أربعة وستة شهور، يعود بعدها ليحل محله غيره، أو يسافر هو نفسه إذا كان ما يزال راغبًا في التطوع، إلا أن تطورات المعارك الحربية كانت تدفع قادة الجيوش إلى تجاهل هذه الضمانات، وإبقاء المتطوع قسرًا في العمل، فضلاً عن أن بعض المتطوعين كانوا يفضلون البقاء خشية ألا تتاح لهم الفرصة للعودة مرة أخرى، فيفقدون عملاً مضمونًا، ويعودون إلى التشرد.

ولا أحد يعرف الظروف التي دفعت "أحمد رجب" إلى مواصلة العمل في السلطة بشكل دائم، ولعله – ككثيرين غيره ممن سافروا معه – كان يطمح إلى أن يدخر قدرًا من المال؛ ليعود – بعد انتهاء الحرب – إلى قريته فيشتروا دكانًا يتاجر فيه، أو قطعة أرض صغيرة يزرعها، ويتوطن إلى جوارها مع زوجته "سكينة" التي لا شك في أنه كان يحبها ويحرص على الإبقاء على حياتهما الزوجية على الرغم

من أنها لم تكن تبادله الحب بنفس الدرجة، ولم تبدِ أي حرص على مواصلة الحياة معه.

وكان غياب "أحمد رجب" الدائم طوال سنوات الحرب عن زوجته، هو السبب الرئيسي في فتور عواطف "سكينة" نحوه وفي انهيار حياتهما الزوجية فيما بعد بالطلاق، فقد طالت غيبته حتى نسيت "سكينة" أنها متزوجة، فاتخذت لها رفيقًا ثم آخر.. وحين عاد كان الأوان قد فات لإصلاح الأمر.

ولم يكن "أحمد رجب" الوحيد من المشتغلين في السلطة الذي قضت الحرب على حياته الزوجية، ولم تكن "سكينة" الوحيدة بين الزوجات التي استطالت غيبة زوجها فاتخذت لها رفيقًا؛ إذ كان التفكك الأسري، والتحلل الجنسي، أحد الأعراض الجانبية لوباء الحرب الذي قضى على جانب كبير من القيم الأخلاقية الراسخة للمصريين.. ففضلاً عن الفقر الذي فضح معظم المستورين، والجوع الذي هدد الفقراء، فقد أدى غياب الرجال الطويل في ساحات القتال وانقطاع أخبارهم – إلى بقاء كثير من النساء المصريات – وخاصة في المدن الكبيرة – وحيدات بلا أب ولا زوج ولا ابن في ظروف من القلق والفقر تنعدم معها المقاومة الداخلية، فتسربت كثيرات من نساء الأسر الفقيرة، والمستورة، إلى بيوت البغاء – وخاصة السرية منها – بحثًا عن ثمن الطعام، أو عن الترفيه، أو لمجرد الرغبة في التمرد..

وكان "محمد عبد العال" هو الذي من "رجال ريا وسكينة" من حيث طول المدة التي أمضاها في الشغل بالسلطة؛ إذ قضى بها ستة عشر شهرًا متصلة – طبقًا لما ذكره في محضر استجوابه أمام "علي بدوي" وكيل نيابة الإسكندرية – ومع أن هناك عوامل كثيرة تدعونا للتحفظ على ما قاله؛ إذ كان ادعاؤه الغياب عن مسرح الأحداث، أهم العناصر التي يستند إليها في إنكار التهم الموجهة إليه، فضلاً عن تناقض التواريخ التي ذكرها لسفره وعودته، مع تواريخ وقائع أخرى وردت على لسانه هو نفسه، وأثبتتها وثائق رسمية، إلا أنه من المرجح أنه سافر للشغل في السلطة خلال الفترة بين نهاية عام ١٩١٧، والشهور الأولى من عام ١٩١٩، سواء

لمرة واحدة أو لمرات متتابعة كان يعود خلالها في إجازات قصيرة، إلى أن استقر في "الإسكندرية" حوالي ربيع عام ١٩١٩ حيث انتقل للإقامة مع "سكينة" في حجرة ضيقة بالمنزل رقم ٥ بشارع "ماكوريس" – المعروف باسم "بيت الجمال" – الذي يقع خلف مبنى "قسم شرطة اللبان" وهو منزل قدر له فيما بعد أن يدخل التاريخ.

والإشارة الوحيدة التي وصلتنا من ميدان القتال الذي سافر إليه "محمد عبد العال" خلال تلك الفترة، هي غطاء للرأس هرمي الشكل يسمى "عراقية" كان من بين ما ضبط في الدرج الخاص به في صيوان ملابس شقيقه "محمود" بعد القبض عليه، وحين سئل عنه ، قال إنه اشتراه حين كان يعمل بالسلطة، ولأن هذا النوع من أغطية الرأس، كان – وما يزال – شائع الاستخدام في "العراق" فلا بد أن "محمد عبد العال" كان من بين جحافل العمال المصريين الذي التحقوا بخدمة الحملة البريطانية الهندية التي قامت بمهمة انتزاع "العراق" من بين أيدي "الأتراك" وإن كانت التواريخ التي ذكرها تدل على أنه كان بين الذين سافروا بعد سقوط "بغداد".

ويشغل "عرابي حسان" المرتبة الثالثة من حيث طول المدة التي أمضاها في الشغل بالسلطة؛ إذ نلاحظ غيابه المتكرر عن الأحداث، فعلى الرغم من أن "حسب الله" قد جزم بأنه كان بمثابة الفتوة الدائم لبيوت البغاء السري المملوكة لآل همام، وأنه ظل طوال الفترة بين نهاية عام ١٩١٦ – تاريخ تعرفهم به – ونهاية عام ١٩٢٠ ، يضعهم تحت حمايته، إلا أن ما ورد على لسان المؤرخين الذين رووا سيرة تلك البيوت – ومن بينهم "حسب الله" نفسه – يدل على أن "آل همام" قد أجبروا على الجلاء عن بعضها، من دون أن يظهر "عرابي" في الصورة، أو يقوم بواجبه في الحماية. بل إن فتوة آخر اسمه "عطية الشرنوبي" قد حل محله في القيام بواجب حماية أحد تلك البيوت، وخاض معركة شرسة ضد المهاجمين، انتهت بالحكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات.. وهو ما يدل على أن "عرابي" كان يغيب عن "الإسكندرية" لفترات كان خلالها يعمل في السلطة، خاصة إذا ما علمنا أنه كان – على الرغم من أميته – يحاول تعلم اللغة الإنجليزية وكان من بين الذين

استعان بهم على ذلك جار لـ "سكينة" و"محمد عبد العال"، في أحد المساكن المستقلة التي كانوا ينتقلون للإقامة فيها، كلما تجددت المشاحنات بينهم وبين "ريا" و"حسب الله".

فريق من الجنود في جزيرة لمنوس حيث كان يخدم "حسب الله"

وإذا كنا لا نعرف – على وجه الدقة – متى ظهر "عرابي" على خريطة الشغل في السلطة – أو عدد مرات سفره، أو ميادين القتال التي عاش فيها، فنحن نعرف على وجه اليقين، أنه كان من بين الذين شاركوا في المرحلة الأخيرة من الحرب في الجبهة الشامية، وكان من بين اللذين زحفوا خلف الجنرال "اللنبي" فاتح الشام، فقد ضبطت لديه – عند القبض عليه – ساعة قال إنه اشتراها من شخص بالشام، وملابس من الحرير الشامي قال إنه اشتراها من بيروت الشام، التي عاد منها في النصف الأول من عام ١٩١٩، وبصحبته شهادة كتبها لها الصاجن الإنجليزي بأنه أدى عمله بكفاءة.

ويكاد "حسب الله" يكون أقل "رجال ريا وسكينة" حماسًا للعمل في السلطة، أو رغبة في السفر والغالب أن كلفه بالمظاهر وكسله، واعتزازه الكاذب بنفسه، كان وراء تفضيله للبقاء في مصر؛ ليعيش من إيراد بيوت البغاء التي كانت تديرها زوجته، عن أن يتحمل عذاب السفر إلى بلاد بعيدة، ليعاني من قسوة الغربة، ومشقة العمل في ظروف مناخية غير ملائمة، لمن تعود مثله على أعمال لا تتطلب منه مجهودًا مثل العمل في حراسة المنازل أو خفارة المحالج، فضلاً عن أنه لم يكن من النوع الذي يستسيغ أن يتحمل على كرامته المدَّعاة، أن يضرب بالسياط أو يُهان

بكلمات السباب، أو يصفع على وجهه، وهو الأسلوب الذي كان سائدًا في التعامل مع المشتغلين في السلطة.

ولعل تجربته الأولى في العمل لدى السلطة، كانت مريرة؛ إذ كان من بين الطلائع الأولى لفيلق العمال الذي شارك في حملة "جاليبولي" فسافر إلى "ليمنوس" – عاصمة جزيرة "مودوروس" – بعد شهور قليلة من هربه "من كفر الزيات" واستقراره بالإسكندرية وأمضى بها أربعة أشهر ونصف الشهر، ويقول "حسب الله" إنه حين عاد من "ليمونس" وجد زوجته وشقيقتها في انتقلتا إلى "بيت الخواص" وشرعتا في إدارته كبيت للبغاء السري.. أما ريّا فتقول:

"ولما رجع "حسب الله" وشاف الرجالة والنسوان داخله خارجة.. ما قالش حاجة.. لا قال اتلموا ولا اختشوا .. ولا مد يده على راجل .. ولا فكر ياخدني يقعدني في بيت بعيد عن الحالة دي. وكانت الفلوس اللي بتيجي من الشغل يا خدها.. لأنه كان إذا اشتغل يوم.. يبطل عشرة.. ولما وجدته ساكت .. استمريت في الشغل".

ولم تقتصر مشاركة "حسب الله سعيد" في المجهود الحربي للحلفاء، على حملة "جاليبولي"؛ إذ من الثابت أنه قد شارك – كذلك – في الحملة الإنجليزية الهندية التي قامت بالاستيلاء على العراق.. إذ كان من بين ما ضبط معه عند القبض عليه، محفظة للنقود من الجلد الشامواه، قال إنه اشتراها بخمسين قرش صاغ، من أحد أسواق" البصرة" عندما سافر إليها أثناء عمله في خدمة السلطة العسكرية.. كما سافر – فيما بعد – إلى "يافا" ضمن فيلق العمال الذي كان يعمل في الخطوط الخلفية لحملة الجنرال اللنبي التي قامت بالاستيلاء على "فلسطين" ثم زحفت منها إلى بقية أنحاء الشام.. وليس لدينا ما يدل على أن "حسب الله" قد التقى خلال تلك السفرات بـ "محمد عبد العال" – الذي شارك في حملة العراق – أو بـ "عرابي حسان" الذي شارك هو الآخر في حملة الشام.

ولم يكن "حسب الله " وحده، هو الذي عاد من الشغل في السلطة، ليجد زوجته تدير بيتًا للبغاء السري، فلم يحتج أو يغضب، أو يتصرف كما ينبغي لصعيدي تفرض عليه تقاليده، أن يقطع – بالفأس – كل رأس تلقي عيناه نظرة عابرة على واحدة من "حريماته". فقد عاد "أحمد رجب" ليجد زوجته ترافق رجلاً غيره، فلم يغضب، ولم يفكر في تطليقها حتى بعد أن طلبت ذلك بلسانها، بل اكتفى بالتذلل إليها لكي تستأنف حياتها معه، واستعطف "محمد عبد العال" لكي يهجرها فتعود إليه فلم يقبل، وصفعه على وجهه طالبًا إليه أن يتصرف كرجل، وألا يفرض نفسه على امرأة لا تريده..

والأمر المؤكد أن شيئًا غامضًا قد حدث لهؤلاء الرجال الذين عاشوا محنة "الشغل في السلطة" خلال سنوات الحرب العالمية الأولى ساهم في القضاء على ما تبقى من تقاليدهم الريفية الراسخة، وحطم منظومة القيم الخلقية التي تربوا عليها، فجعلوهم يمارسون أشياء كان مستحيلاً على أكثر الناس سوء ظن في نخوتهم أن يتنبأ بقدرتهم على ممارستها، أو مجرد رضاهم عنها، قبل أن تهب العاصفة فتهز المجتمع المصري هزًا عنيفًا.. وكانت مصر – بحكم مرور قناة السويس بين أراضيها – قد تحولت فور نشوب الحرب، إلى قاعدة لتجميع المحاربين، يساقون إليها من مختلف بلاد المستعمرات التابعة للتاج البريطاني في "نيوزيلاندا" و"أستراليا" و"الهند" وغيرها من المستعمرات الآسيوية، ليقيموا في معسكرات خاصة يستكملون فيها تدريباتهم قبل توزيعهم على ميادين القتال، حتى تحولت دلتا النيل إلى معسكر مسلح، وأصبح سكان المدن – حتى الصغيرة منها – يرون جنود الحلفاء في كل ميدان وفي كل شارع يعسكرون، أو ينتقلون بين المعسكرات أو يعودون من ميادين القتال في إجازات قصيرة، يرفهون خلالها عن أنفسهم، فيسكرون ويعربدون، كما ينبغي لرجال يعيشون في ظلال الموت.

ولم يكن الارتباك الذي حدث في أوضاع مصر خلال تلك السنوات، قاصرًا على وضعها الدولي ونظامها السياسي الذي تحول من "خديوية" ذات استقلال ذاتي

يحكمها الخديوي "عباس حلمي الثاني" نيابة عن سلطان تركيا، إلى "سلطنة" تحت الحماية البريطانية، يحكمها عمه السلطان "حسين كامل"، بل تعدى ذلك إلى حصار كامل للحركة الوطنية، التي كانت تطالب – قبل الحرب – بجلاء الاحتلال البريطاني، وبإصدار دستور يتيح للأمة أن تحكم نفسها بنفسها، فهاجر معظم زعماء "الحزب الوطني" – الذي كان يقود تلك الحركة – إلى تركيا، أو إلى البلاد الأوروبية المحايدة.. وحالت الأحكام العرفية والمعتقلات المفتوحة، بين الذين ظلوا منهم داخل البلاد، وبين القيام بأي نشاط، وتوقفت معظم الصحف الوطنية عن الصدور بعد أن وجدت أن الموضوع الوحيد الذي تسمح لها الرقابة العسكرية البريطانية بالكتابة عنه هو التنويه بانتصارات الحلفاء.. والحط من شأن أعدائهم وفي ظل استعراضات القوة التي كانت قوات الحلفاء تقوم بها في شوارع المدن، وقرارات النفي الإداري والاعتقال التي كانت السلطة العسكرية تتخذها بحق المشاغبين والمعارضين، وحملات الخطف التي كانت تشنها على القرى لجمع الأنفار المطلوبين لفيلق الشغل في السلطة، وإجبارهم على التطوع لذلك، أو تلك التي خصصت للاستيلاء على المحاصيل والمواشي وحيوانات الجر التي كانت في حاجة إليها لتموين جيوشها، والتدهور المتواصل في مستوى المعيشة الذي فضح المستورين من الناس.. تفاقم إحساس المصريين بأنهم يعيشون في بلد لا حول له ولا قوة، ويساقون إلى المشاركة في حرب لا ناقة لهم فيها ولا جمل، بل ويجبرون على معاداة خليفة المسلمين الذين كانوا يقدسون مركزه الديني، من دون أن يستطيعوا مقاومة شيء من ذلك كله، فاستسلموا له وهبط إحساسهم بكرامتهم القومية والشخصية إلى حدوده الدنيا.

وكما يحدث عادة، في مثل هذا النوع من الحروب، فقد تفككت اللُّحمة التي كانت تربط كيان المجتمع وتعطيه شيئاً من التماسك، وتحلل – بالتالي – نظامه الخلقي، وأصبح الهم الأساسي لكل فرد، هو أن يحافظ على حياته، أو حياة الذين يمتون إليه بصلة مباشرة، وأن يدبر لهم – بأيَّة وسيلة – مجرد احتياجاتهم

الأساسية، من الغذاء والكساء والسكن ففقدت الضوابط الأخلاقية العامة تأثيرها، بعد أن أصبح الجميع في الهم مصريين، ولم يعد لدى أحد دافع لكي يلوم الآخر.

ولا بد أن تأثير تلك الظروف على الذين التحقوا بـ "فيلق العمال المصري" كان أكثر من تأثيرها على غيرهم من المصريين، حتى ولو كانوا من هؤلاء الذين "تطوعوا" فعلاً للشغل في السلطة، ولم يخطفوا من قُراهم ويجبروا على توقيع طلبات تطوع لتحفظ الإمبراطورية البريطانية ماء وجهها، فلا يتهمها أحد أنها أعادت السخرة، وهي التي كانت تدعي أنها احتلت مصر لكي توقف السُّخرة والكرباج، مثل "أحمد رجب" و"حسب الله" و"عبد العال" و"عرابي"، إذ لم يكن "تطوعهم" كما يبدو من ظاهر معنى الكلمة، تعبيرًا عن رغبة حرة في خدمة المجهود الحربي للحلفاء، أو اقتناعًا بعدالة الحرب التي يخوضونها، أو عملاً اختاروه من بين فرص العمل العديدة المتاحة في سوق العمل، بل كان قرارًا اضطروا إليه اضطرارًا، فلم يكن حالهم يختلف عن حال هؤلاء الذين سيقوا بالإكراه إلى التطوع.. إذ كان البديل الوحيد المتاح أمامهم، هو أن يموتوا جوعًا، ولولا ذلك لما امتدت خطوط تغريبتهم من "الإسكندرية" التي أحبوها واستقروا فيها، وتوهموا أنها المرفأ الأخير الذي سوف يحقق لهم حلمهم في حياة أقل جدبًا. وأكثر ليناً من تلك التي كانوا يعيشونها في قراهم الجنوبية الفقيرة.. فإذا بهم يكرهون على الرحيل شرقًا إلى صحراء سيناء، ثم إلى بلاد الشام والعراق، وغربًا إلى شبه جزيرة "جاليبولي" وإلى "فرنسا" يقطعون صحارَى تمتد فيها الرمال بلا انتهاء، وتتساقط فوقها الثلوج في الشتاء، أو يعيشون في جزر تقع في وسط البحر المالح، بين جنود وضباط لا يعرفون لغتهم، ويتلقون أوامر كان يصعب عليهم فهمها، أو يشق عليهم تنفيذها من دون أن يستطيعوا السؤال أو الاحتجاج؛ إذ كانوا يخضعون لنظام عمل عسكري صارم، يقضي بقيادة المتمرد إلى المجلدة، لتتولى السياط تأديبه؛ حتى لا ينتقل وباء التمرد منه إلى زملائه.

ومع أن المشتغلين في السلطة، لم يكونوا يحملون السلاح، أو يشاركون في القتال، إلا أنهم كانوا يعيشون على مسرح الحرب، ويعملون تحت القصف المتوالي لرصاص البنادق ودانات المدافع، بل وكان إخلاء الميدان من القتلى والجرحى من واجبات بعضهم، فتعودوا على رؤية الدماء والأشلاء، وأصابهم ما يصيب كثيرين ممن يشاركون في الحروب وخاصة المدنيين منهم: تبلدت أحاسيسهم تجاه الموت، ولم يعد مشهد الدماء يخيفهم، أو قتل الآخرين يرعبهم، ولم يعد لقوانين المجتمع المدني الذين جاءوا منه نفسه التأثير الذي كان لها في نفوسهم، قبل أن يعيشوا في مجتمع الحرب، حيث قتل الآخرين هدف في حد ذاته.

والغريب أن الجانب الذي يمكن اعتباره سعيدًا من التجربة، لم يقل في تأثيره السلبي على منظومة القيم الخلقية للمشتغل بالسلطة، عن الجانب غير السعيد منه. فقد تعودوا على عادات يمكن اعتبارها مرفهة بالقياس إلى حياتهم قبل العمل بها، وعرفوا معنى أن يعمل الإنسان عملاً منتظمًا بلا توقف، وجربوا رفاهية أن يأكلوا ثلاث وجبات منتظمة في اليوم، وحازوا فخر أن يكون اللحم والبقسماط والمربى من بين الأطعمة التي يتناولونها كل يوم، وتعودوا على استبدال ملابسهم بأخرى نظيفة قبل أن تتراكم عليها القذارة وأتاحت لهم الحرب فرصًا للاختلاط بآخرين، وللتجول في أسواق المدن المفتوحة، وللاستمتاع برؤية ما لم يسبق لهم رؤيته من مشاهدها، فعز عليهم – بعد عودتهم – أن يقبلوا واقع الحياة في القرى والمدن التي خرجوا منها، وفقدوا فضيلة الرضا بالواقع التي كانت تميزهم قبل أن يضطروا إلى معاناة تلك التجربة القاسية.

ومن سوء الحظ أن أحدًا من المؤرخين، لم يُعنَ بالربط بين "الشغل في السلطة" وبين نمط الجريمة الذي ساد في مصر في أعقاب الحرب العالمية الأولى، مع أن هذا "الشغل" كان القاسم المشترك الأعظم بين المتهمين في قضية "ريا" و"سكينة"، وفي عدد آخر من الجرائم التي تتسم مثلها بدرجة عالية من التوحش لم تكن معهودة من قبل في تاريخ الإجرام المصري، ومن الشهادات النادرة التي وصلتنا عن الصلة بين الظاهرتين، ما رواه القاص والناقد الراحل "عباس خضر" في سيرته الذاتية – التي نشرت بعنوان "خطى مشيناها" – عن "هريدي" أحد فلاحي "الفيوم" الذي احترف القيام بغارات ليلية لسرقة المواشي أو إحراق الزرع أو غيرها من الأعمال التي كان يكلف بها نظير أجر، أو يقوم بها لحسابه. وكان يستعين على ذلك، ببندقية "مقروطة" – أي قطع معظم ماسورتها ليسهل إخفاؤها في طيات الثياب – ويضيف "عباس خضر" أن "هريدي" ، قد عاد من الشغل في السلطة وعلى جلده آثار ضرب بالسياط، قيل إن الإنجليز قد أوقعوه به؛ عقابًا له على سرقة علبة بولوبيف، فعاد إلى القرية بعد أن سرحوه، حانقًا ساخطًا على كل شيء: العمدة وشيخ البلد وشيخ الخفراء الذين تواطئوا على إرساله للعمل في السلطة رغمًا عنه، والإنجليز الذين أذلوه وضربوه بالسياط، وقيل إنه تعود على أكل البولوبيف، ولم يعد له صبر على أكل "البتاو" و"المش" وسفح العرق في أراضي الآخرين، ورعي مواشي الغير، ونقل سباخ الغير، فرفع مقروطته في وجه الذين استضعفوه، وساقوه إلى الشغل في السلطة، وفي مقدمتهم شيخ البلد والعمدة، فأصبح مهابًا في البلد بعد أن كان ملطشة للجميع.

ولعل تغييرًا مماثلاً لذلك الذي حدث لـ "هريدي" كان وراء صمت "حسب الله" حين عاد من سفرته الأولى للشغل في السلطة فوجد زوجته تدير بيتًا للبغاء السري، وحين عاد من سفرته الثانية، فوجدها قد فتحت "بيت الكامب".

(١٩)

كان "بيت الكامب" هو أكبر مشروعات "ريا" و"سكينة" الاستثمارية في مجال البغاء السري، وأكثرها استقرارًا وازدهارًا، ولم تكن الفكرة وراء إنشائه بعيدة عن التوسع الشديد في حشد العمال المصريين للشغل في السلطة، ابتداء من النصف الثاني من عام ١٩١٧؛ إذ اختارت قيادة الجيش البريطاني بالإسكندرية، أرض "شوادر البطيخ" – التي كانت تستخدم خلال شهور الصيف كمركز لتوزيع البطيخ على تجار التجزئة – لتقيم عليها معسكرًا لتجميع المتطوعين للشغل في السلطة، يقيمون فيه لعدة أسابيع، يجري خلالها توقيع الفحوص الطبية عليهم، وتطعيمهم ضد الأوبئة، وعلاجهم من الأمراض المتوطنة، وتزويدهم بما يلزمهم من أوراق قبل توزيعهم على ميادين القتال المختلفة.

وكان وجود هذا "الكامب" هو الذي ألهم "ريا" فكرة استئجار بيت في "سوق الجمعة" القريب منه، ليكون بمثابة مركز للترفيه عن المتطوعين للشغل في السلطة؛ إذ كانت تدرك بخبرتها أن الظروف النفسية القلقة التي يمر بها المقيمون في هذا المعسكر، تدعوهم لطلب الترفيه إذا ما وجدوا السبل إليه ميسرة والأسعار معقولة، وعندما عرضت الفكرة على "سكينة" تحمست لها، واستأجرت غرفة في الطابق الثاني من المنزل، بينما استأجرت "ريا" مندرة في الطابق الأرضي منه، وكان من حظهما أن العدد القليل من السكان الذين شغلوا بقية الغرف في هذا المنزل الذي اشتهر فيما بعد باسمه التجاري "بيت الكامب" لم يكونوا من "الأحرار" الذين يغضبون؛ لأن جيرانهم ينشطون في مجال البغاء السري. كما كان سفر "حسب الله" و"محمد عبد العال" قبل تأسيسه بقليل من علامات التوفيق التي أدت لاستقراره

وازدهاره؛ إذ بدأ نشاطه بعيدًا عن التوتر الدائم الذي كان وجودهما يشيعه في العلاقات بين الشقيقتين. وبفضل تعاونهما الوثيق في إدارته؛ حقق البيت نجاحًا فاق كل تصور، واستطاع خلال شهور قليلة، أن يجعل الطلب على خدماته أحد التقاليد التي يحرص عليها معظم الصعايدة الذين يفدون للإقامة في "كامب السلطة".

وحين عاد "حسب الله" من "الشغل في السلطة" فوجد البيت مزدهرًا بالنشاط، لم يعترض .. وعلى عكس ما حدث في ظروف سابقة، لم يتشاحن مع "سكينة" ولم تثر بينهما مشاكل حول توزيع دخل البيت، إذ كان نصيبه من هذا الدخل، فضلاً عن المدخرات التي عاد بها من فترة عمله بالسلطة كافيًا لنفقاته الشخصية على الرغم من أنه كان – كما لاحظت "ريا"– يسرف في الإنفاق على مزاجه، ويرفض كل مشروعات زوجته بأن يدخر جانبًا من دخل المنزل ليقيما به مشروعًا يدر عليهما دخلاً ثابتًا، ويحميهما من الآثار الضارة للتقلبات المفاجئة وغير المضمونة في سوق البغاء السري.

والحقيقة أن "حسب الله" الذي توحي سيرة حياته القصيرة العاصفة بأنه كان شريرًا من النوع البارد الدم، الذي يشيع ظهوره في أفلام السينما المصرية، لم يكن من ذلك النوع من البشر الذين يتمتعون بذهنية عملية فيخططون لمسار حياتهم، ويعرفون أهدافهم بوضوح، بل كان أقرب ما يكون إلى إنسان بدائي ساذج تتواضع أهدافه عند مجرد إشباع رغباته الحسية المباشرة، فهو يغرم بالطعام الجيد وبالخمر والحشيش، وفيما بعد كشف عن رغبة عارمة في النساء، واهتمام فائق عن الحد بالملابس الأنيقة؛ طبقًا لمفهوم الأناقة بين أمثاله من مهاجري الصعيد في الإسكندرية. والغالب أن إحساسه القوي بمدى القبح الذي يحيط به، كان وراء نزوعه المستمر للسعي وراء اللذات الدانية القطوف، وافتقاده للصبر على العمل الشاق الذي كان يعتبره مهينًا لكرامته، وكان جوعه للطعام وللنساء وللخمر وعدم صبره على اجتناء اللذة، وراد إسرافه ورفضه لأن يدخر من موارد شهور الرخاء، ما يستعين به على الحياة في شهور القحط.

وعلى العكس من ذلك كان "محمد عبد العال" أكثر عملية وواقعية، فقد عاد من "الشغل في السلطة" ليقيم مع "سكينة" في "بيت الكامب" لكنه لم يكن يشارك في إدارة المنزل أو يقيم فيه سوى ساعات قليلة من الليل؛ إذ سرعان ما وجد عملاً آخر تابعًا للسلطة العسكرية كذلك، ولكن في الإسكندرية نفسها، فكان يغيب في معظم ساعات اليوم ولا يعود إلا في ساعة متأخرة من الليل، فقلت للاحتكاكات بينه وبين "حسب الله" إلى حين. وبعودة "عرابي" هو الآخر من الشغل في السلطة، استكمل "بيت الكامب" أركانه فتوسع في تقديم خدماته، ونوّع في السلع التي يعرضها على رواده، حتى وصل عدد النساء اللاتي يخدمن فيه إلى ٢٢ امرأة خلال شهور قليلة. ومع أن مستواهن لم يكن يختلف عن المستوى الذي تعود" آل همام" على تقديمه إلى رواد البيوت السابقة؛ إذ كن غالبًا من النساء المهاجرات من القرى المحيطة بالإسكندرية، أو من أحد أحيائها الشعبية، فقد كان ذلك هو المستوى المطلوب للمترددين على البيت ومعظمهم من الصعايدة، فضلاً عن عدد من فتوات الدرجة الثالثة من أصدقاء "عرابي" الذين عادوا للتردد على البيت ليمضوا سهراتهم معه.. ولم يكن نادرًا أن يتردد على "بيت الكامب" عدد من الهنود أو النيوزيلانديين أو الأستراليين، بل والإنجليز أحيانًا، من جنود الحلفاء الذين يحرسون المعسكر القريب منه، إما لرخص أسعار البضائع التي يبيعها بالقياس إلى بيوت الحماية، التي تقدم لروادها البغايا من الأفرنجيات، أو لمجرد الرغبة في التنويع والحرص على التمتع بالبضائع الوطنية.

وكان نظام الحماية والأمن في "بيت الكامب" أكثر إحكامًا من أي بيت آخر من البيوت التي أدارها "آل همام" قبل ذلك حتى خلال الفترات التي كان على "ريا" و"سكينة" أن تنفردا خلالها بإدارته بسبب سفر الرجال للشغل في السلطة. فقد استطاعتا بسهولة أن تخترقا جهاز الأمن في المدينة، وأن تجندا "عبد الموجود عبد الرحيم" الخفير الذي شاء حظه الحسن أن يعينه قسم شرطة اللبان مسئولاً عن الأمن في المنطقة التي يقع فيها البيت، فكانتا تتكفلان بطعامه وشرابه وثمن ما يدخنه من

سجائر، أو ما تنازعه إليه نفسه من متع أخرى. وفي مقابل ذلك لم يتغاض "عبد الموجود" – فحسب عن القيام بواجبه في إبلاغ رئاسته عما يجري في المنزل، بل وأصبح يقوم بجانب من الدور الذي كان "عرابي" يقوم به قبل سفره إلى السلطة، فكان يتكفل بأي زبون يحدث شغبًا أو يحاول التسلل من المنزل من دون دفع ثمن ما تلقاه من خدماته، وكان زيه الرسمي كفيلاً بإرهاب كثيرين من الزبائن، وخاصة الصعايدة منهم، الذين كانوا يحرصون على عدم الوقوع بين يدي الشرطة؛ حتى لا يتعرضوا لمخاطر ترحيلهم إلى بلادهم.

الجنرال "الأبيض" والجنرال وتحت

ولم تجد "ريا" مبررًا للاستغناء عن خدمات "عبد الموجود" بعد عودة "عرابي" ليقوم بوظيفته السابقة في حماية البيت؛ إذ كانت تدرك أهمية الدور الذي يقوم به في الحيلولة دون وصول أنباء نشاطها إلى الشرطة، بشكل يدفعها للهجوم على البيت وإغلاقه، فضلاً عن أنه كان يحل محل "عرابي" في الفترات – أو الليالي – التي يغيب فيها عن المنزل لأي سبب، وعلى العكس من ذلك، فقد استجابت لطلب "عبد الموجود" بأن تقدم بعض العطايا، لنقيب الخفراء "عبد العال"– وهو رئيسه المباشر – حتى لا ينقله من النقطة التي يقع فيها "بيت الكامب" إلى غيرها – وبذلك ضمنت ولاء الاثنين، وكفلت للبيت درجة من الأمن مكنته من ممارسة نشاطه، وساعدت على ازدهار هذا النشاط؛ إذ كان تأمين بيوت البغاء السري، ضد الهجمات الشرطية من أهم عوامل نجاحها، ففضلاً عن أن روادها من الرجال، كانت لديهم عادة أسباب تدعوهم للتستر، فإن العاملات بها من البغايا كانت لديهن نفس الأسباب؛ إذ كانت معظمهن يمارسن هذا النوع من النشاط من دون علم المحيطين بهن من الأقارب والجيران أحيانًا الأزواج والأبناء، ولم يكن يرعبهن

شيء أكثر من أن تضبطهن الشرطة فتحليهن إلى الكشف الطبي، فينفضح هذا الجانب الخفي من حياتهن.

وكانت "نظلة أبو الليل" في مقدمة النساء اللواتي كن يترددن على المنزل، ويقدمن خدماتهن لرواده منذ تأسيسه. ولم تنقطع عن ذلك حتى بعد أن عاد رفيقها "عرابي" من الشغل في السلطة، واستأنف تردده على البيت؛ إذ كان ما يزال يتوهم أن دورها يقتصر على سحب النساء دون ممارسة النشاط، وأنها ما تزال مخلصة لرفقته، فضلاً عن أن كلاً من "ريَّا" و"سكينة" قد التزمتا بوعدهما لها، فلم تفشيا سرها لـ "عرابي" وساعدتاها دائمًا على التخلص من المآزق الحرجة التي كانت تتعرض لها حين يفاجئ "عرابي" البيت بالزيارة في وقت غير متوقع بينما تكون هي برفقة غيره من الرجال.. وقد توثقت العلاقة بينهما وبين "ريَّا" و"سكينة" خاصة بعد أن اشتد المرض على زوجها "إبراهيم سعيد" وانتقل للإقامة مع أمه لتقوم على رعايته بنفسها، فأصبحت "نظلة" تقيم بشكل شبه دائم في "بيت الكامب" واتخذت منه مركزًا لممارسة نشاطها العلني كحائكة للثياب، ونشاطها السري، كبغي..

ولم تكن "نظلة أبو الليل" هي المرأة الوحيدة من بين نساء "بيت الكامب" التي تعيش هذه الحياة المزدوجة، وتخفي عن أمها وزوجها حقيقة النشاط الذي كانت تمارسه في هذا البيت.. بل لعل التناقض بين الظاهر والباطن في سلوكها كان أقل بكثير مما كان عند غيرها من نسائه، إذ الفارق بين سحب النساء وممارسة البغاء مجرد فارق في الدرجة.

والحقيقة أن البغاء السري كمهنة قد نشأ على الرغم من وجود البغاء العلني الذي ينظمه القانون؛ لكي يستجيب لحاجة هؤلاء الذين يعيشون حياة مزدوجة، ويرغبون في إسدال ستار كثيف على هذا الجانب السري وغير المشروع، من حياتهم.. وكما كان فيلق النساء اللواتي كن يعملن في "بيت الكامب" يضم نساء كن يعملن من قبل في نقطة البغاء الرسمي في "كوم بكير" ثم اعتزلن العمل بها؛ بسبب

مرض أدى إلى سحب ترخيصهن، فلما شفين فضلن العمل في المجال السري؛ حتى لا تقف الإصابة السابقة أمام مستقبلهن أو تحول دون الإقبال عليهن، أو بسبب زواج دفعهن لتوبة لم تطل؛ لانتهائه بالطلاق أو لأن الأزواج لم يستطيعوا أن يعولوهن بعد الاعتزال، فقد كان يضم كذلك، عددًا من ربات البيوت، من أسر مستورة لهن أزواج وأبناء، ولا يعرف أحد على وجه التحديد الدوافع التي قادتهن إلى هذا المسلك الغريب.

ومن هذا النوع من المومسات الفاضلات اللواتي كن يترددن على "الكامب" برز فيما بعد اسم "نبوية بنت جمعة" التي لم يكن أحد من أهلها أو جيرانها في كوم "الشقافة" يتخيل أنها تعيش حياة سرية تختلف تمام الاختلاف عن حياتها العلنية، أو أن تكون هناك أية صلة بينها وبين امرأتين من نوع "ريًّا" و"سكينة" إذ لم تكن شابة صغيرة السن أو طائشة بل كانت قد تجاوزت – آنذاك – منتصف الحلقة الرابعة من عمرها.. وكانت متزوجة منذ ربع قرن على الأقل، من الحاج "حسين الزيات". وفضلاً عن أنها كانت قد أنجبت خلال تلك الفترة، ثلاثة من الأبناء الذكور، تجاوز أكبرهم العشرين من عمره، بينما لم يصل عمر الأصغر إلى العاشرة، فقد كان زوجها رجلا مستور الحال، يملك دكانًا للبقالة، يديره بمعاونة أولاده، ويدرّ عليهم دخلاً مكنهم من شراء البيت الذي كانوا يسكنون في شقة منه.. ومع أن الأسرة لم تكن في حاجة إلى عمل الأم، إلا أنها – بعد أن كبر أبناؤها – ولم يعودوا في حاجة إلى رعايتها – أصبحت تضيق بالبقاء، وحيدة في المنزل؛ إذ كان الأب يعمل مع بقية الأبناء في الدكان، منذ الصباح الباكر إلى ما بعد العشاء، وعندما فقدت ابنتها التي ماتت محترقة، بعد أن انفجر فيها موقد الكيروسين أثناء إعدادها للطعام، أصبحت تكثر من الخروج من المنزل، لتزور قبرها، ثم أصرت على أن تخرج كل يوم جمعة إلى السوق لتتاجر في الملابس أو النحاس.. فتشتري أو تبيع.

وفي إحدى جولاتها في السوق.. تعرفت "نبوية بنت جمعة" إلى "ريا". وبعدها بقليل، عرفت الطريق إلى "بيت الكامب" وانضمت إلى فيلق النساء اللواتي يقدمهن

البيت لرواده من الصعايدة والهنود والإنجليز. واقتصر ترددها عليه في البداية – على يوم الجمعة، وهو يوم الموعد الأسبوعي الذي تقام فيها السوق الذي يطل البيت على ساحتها، وقد خصصته "نبوية" لهذا الجانب من نشاطها الذي ظل مجهولاً على المحيطين بها – وأصبح من عاداتها أن تستيقظ في الصباح المبكر من يوم الجمعة، لتعد طعام العشاء – وهو الوجبة الوحيدة التي تتناولها الأسرة في المنزل؛ إذ كان من عادة الحاج "حسين" أن يتناول الإفطار والغداء في الدكان.. فما يكاد يغادر المنزل بصحبة ابنيهما "علي" و"سعيد" حتى تغادر هي الأخرى إلى السوق.. أو إلى "الكامب" فلا تعود إلا بعد غروب الشمس، وقبل قليل من عودة الزوج والأبناء..

نبوية بنت جمعة: نقلا عن الصورة الفوتوغرافية التي قدمها زوجها للشرطة عقب اختفائها

ولم يتنبه الحاج "حسين الزيات" في أي يوم من الأيام، وعلى امتداد ما يقرب من عامين، إلى غياب زوجته من المنزل، ولم يعرف بأنها تتردد على "سوق الجمعة" إلا بعد ذلك بزمن طويل؛ إذ كان يتركها في بيته عند الصباح، ويعود – عند المساء – فيجدها فيه. ولعلها أنبأته بخروجها في حديث عابر بينهما؛ لتحتفظ لنفسها بخط الرجعة إذا ما عرف به مصادفة، فلم يتوقف أمامه طويلا، فقد كان شديد الانهماك في عمله كثير الغياب في دكانه الذي كان العمل يتواصل فيه ليلاً

نهارًا في المواسم والأعياد.. مما شجع "نبوية" على تخصيص أيام أخرى غير "يوم الجمعة" لـ "بيت الكامب" بل إنها ملكت الجرأة على المبيت به في بعض الليالي.

والحقيقة أن "نبوية" كانت تملك غطاء قويًا لنشاطها الخفي؛ ففضلاً عن أن زوجها كان يثق بها، كما ينبغي لامرأة اقترن بها منذ ربع قرن، وأنجب منها ستة أبناء، فقد كانت تقيم وحدها في المنزل معظم ساعات النهار، بعد أن أصر الزوج على إيداع أصغر بناتها لدى والديه؛ لكي تؤنس وحدتهما في شيخوختهما. وكان الساكنان اللذان يستأجران الطابق الأرضي من المنزل الذي يملكه الزوج ويقطن مع أسرته في طابقه الوحيد، زوجين عجوزين ضعفت حواسهما عن التلصص على الآخرين.. ولم يكن الزقاق الضيق الذي يقع فيه المنزل، يضم غيره، سوى بيت آخر تقطنه "فرارجية" تطوف في الشوارع طوال اليوم لبيع بضاعتها من الدواجن والبيض.. بينما تشغل "شونة" القطن بقية مساحة الزقاق.. ثم أن "نبوية بنت جمعة" كانت قد تعودت. منذ وفاة ابنتها – على المبيت إلى جوار قبرها، وخاصة في الأعياد والمواسم الدينية.

وإذا كان سحب امرأة في مثل هذه الظروف للعمل في "بيت الكامب" يشهد بقدرات "ريا" الفائقة في هذا المجال، فإن دوافع "نبوية بنت جمعة" لممارسة البغاء الرسمي، تبدو شديدة الغموض.. صحيح أن الصورة التي وصلتنا عنها، تشير إلى أنها كانت امرأة معجبانية تدل بجمالها وتعتني به.. وقد قال "محمد عبد العال". فيما بعد أنها كانت امرأة "لونة" – أي حلوة، ووصفتها "ريا" بأنها كانت أميل إلى البياض، وإلى الطول، متناسقة الملامح، ملفوفة القوام، مع شيء من الامتلاء، لم يحل تقدمها في السن – كما قال زوجها – دون حرصها على أن تتزين داخل البيت وخارجه؛ إذ كان الكحل لا يغادر عينيها، كما كانت حريصة على الاحتفاظ بنقاء بشرتها، وعلى ارتداء كل مجوهراتها، ومع أنها كانت ترتدي ملابس الحداد منذ فجيعتها في ابنتها، إلا أنها كانت تزين ملابس الخروج السوداء.. بزخارف زرقاء أو حمراء عند الصدر، أو في الذيل.

والغالب أن وفاة ابنتها الشابة في ذلك الحادث الفاجع قد وضعها في حالة نفسية وعقلية غير ملائمة.. خاصة وأن حياتها الأسرية، وإن كانت تبدو ظاهريًا سعيدة.. إلا أن التفاصيل القليلة التي وصلتنا عنها، تدل على أن موت الابنة، لم يكن الظل الوحيد للتعاسة التي تخيم عليها؛ إذ كان الابن الأكبر مسجونًا في إحدى القضايا، وكان الابن التالي له – كما قال الأب فيما بعد – "قهوجي داير على كيفه.. مالوش صلة بينا". ولو كان الحاج "حسين الزيات" قد تنبه إلى أن زوجته تشعر أكثر منه بخيبة الأمل، وتحتاج مثله إلى ما يشغلها عن إحساسها بتعاسة حياتها، لما هرب من همومه إلى العمل في الدكان، وتركها لوحدتها، أو على الأقل لدعاها لمشاركته في ذلك العمل؛ لتتعزى معه. وربما لو كان ذلك قد حدث لما تعرفت إلى "ريا"، أو على الأقل لما استطاعت "ريا" أن تسحبها إلى "بيت الكامب" الذي ظلت تمارس نشاطها الخفي فيه، وفيما تلاه من البيوت التي انتقل إليها "آل همام" من دون أن يعرف أحد – حتى "ريا" – اسمها الحقيقي؛ إذ كان الجميع يعرفونها باسمها المستعار "فهيمة"..

ومن المؤكد أن "نبوية بنت جمعة" لم تكن الوحيدة التي تعيش حياة مزدوجة بين النساء اللواتي عملن في "بيت الكامب" وغيره من المؤسسات الترفيهية التي أنشأها "آل همام". فعلى الرغم من صعوبة "سحب" هذا النمط من النساء المحصنات، الذي كان يتطلب عادة صبرًا طويلا، وعمليات استطلاع معقدة، وأساليب متغيرة من التأثير على كل واحدة طبقًا لظروفها، فقد كانت "ريا" تدرك مدى الأهمية البالغة لوجود نوعهن النادر بين البضاعة التي تقدمها لروادها؛ إذ لم يكن الطلب عليهن – وبالتالي المكسب من ورائهن – كبيرًا فحسب، بل كان وجودهن يشكل – كذلك – إغراء كبيرًا للزبائن، ويعطي البيت الذي تديره ميزة على منافسيه، تزيد من الإقبال عليه، بحكم أنه يعرض بضاعة نظيفة ومضمونة، ينعدم وجودها في بيوت البغاء الرسمي، ولا توجد إلا في القليل والمتميز من البيوت السرية: امرأة من الأحرار، تمارس الدعارة لرغبتها في الجنس لا في النقود.

وهكذا استقر "بيت الكامب" وأصبح نموذجًا للمشروع الاقتصادي المزدهر، بعد أن لمع اسمه واشتهر ذكره، فدار دولاب العمل به من دون حاجة إلى مجهود استثنائي لجلب الزبائن الذين عرفوا مكانه ونظامه، أو لسحب البضائع، بعد أن أصبحت النساء – على حد تعبير "سكينة" فيما بعد – "تنحدف على البيت حدف". وشجع ازدهار المشروع "ريًّا" و"سكينة" على أن تستدعيا أمهما وشقيقهما الأكبر "أبو العلا" من "كفر الزيات" لينضما إلى بقية أفراد الأسرة في إدارة البيت.

لكن المشاكل عادت تطل برأسها من جديد في بدايات عام ١٩١٩، عندما عاد "حسب الله" من الشغل في السلطة ليستقر في "الإسكندرية" عاجزًا – كالعادة – عن الحصول على عمل مستقر، يوفر له دخلا. ومع أنه كان سعيدًا بازدهار العمل في "بيت الكامب"، وبوفرة إيراداته التي كانت تكفل له نصيبًا يكفي احتياجاته، إلا أنه لم يكن سعيدًا بما حققه البيت من شهرة فضحت ما كان يحرص على كتمانه من أموره. فلم يعد باستطاعته أن يتظاهر بأنه واحد من المعلمين الصعايدة المحترمين، ميسوري الحال، بعد أن أصبح معروفًا أنه وزوجته قوادان يديران بيتًا للدعارة السرية، بل إن محاولاته للظهور بهذا المظهر الذي كان شغوفًا به بقوة، كانت تثير لدى الآخرين عادة، نظرات أو عبارات السخرية الصريحة أو المقنعة.

وما لبث "حسب الله" أن ضاق بإقامة أسرة زوجته في البيت وبدأ يتشكي من كثرة النفقات ويعترض على إقامة "محمد عبد العال" مع سكينة من دون زواج.. مبررًا ذلك بأنه المسئول عن "سمعة البيت" باعتباره المستأجر الذي بصم على عقد الإيجار بخاتمه.

وظلت المشكلة تتصاعد، حتى كادت تهدد "بيت الكامب" بالانهيار. ولما كان "حسب الله" أول الحريصين على عدم تعرض البيت للاهتزاز باعتباره أكثر المستفيدين منه، فقد وافق على الحل الذي توصلت إليه كل أطراف المشكلة بعد مناقشات مضنية، وهو يقوم على الفصل بين نشاط أفراد الأسرة الاقتصادي، الذي لا يوجد ما يحول دون اشتراكهم فيه، وبين المعيشة المشتركة التي لا توجد

ضرورة لاستمرارها؛ لما تثيره عادة من احتكاكات وتوترات، وتطبيقًا لهذا الاتفاق تقرر أن يظل "بيت الكامب" قائمًا كمؤسسة اقتصادية تديرها الأسرة، وتتقاسم دخلها، على أن تقيم فيه الأم مع الأخ الأكبر "أبو العلا" بينما ينتقل "حسب الله" وأسرته للإقامة في مسكن مستقل، وتنتقل "سكينة" و"عبد العال" إلى مسكن آخر. وفضلاً عن أن هذا "الفصل بين القوات" قد حقق لكل زوجين هدف الإقامة في بيت خاص، بعيدًا عن احتكاكات المعيشة المشتركة، فقد أصبح لـ "حسب الله" أخيرًا "بيت حر" يستطيع أن يدعم به مزاعمه بأنه "معلم" وليس "قوّادًا".

(٢٠)

انتقلت كل من "ريا" وزوجها و"سكينة" ورفيقها للإقامة في غرفتين مستقلتين، تقعان في منزلين متجاورين بحي "المسكوبية" القريب، وهو ما كان يتيح لكل من المرأتين الفرصة للتردد بين مسكنها وبين "بيت الكامب" حيث كانتا تمضيان معظم ساعات اليوم في إدارة شئونه، فلا تعود كل منهما إلى بيتها الحر إلا في وقت متأخر من الليل. وكان مما يساعد "سكينة" على ذلك، أن "عبد العال" الذي لم يكن يشارك في إدارة البيت – كان قد وجد عملاً في الميناء يستغرق معظم ساعات النهار. ومع أنه لم يكن متحمسًا لنشاط "سكينة" في هذا المجال، إلا أنه – شأنه في ذلك شأن "حسب الله" الذي كان أسوأ حالاً بسبب تعطله – لم يعترض بقوة؛ إذ لم يكن ما يتقاضاه من أجر، يزيد على "روبية"، أي ما يوازي ستة قروش ونصف في اليوم، لا تكفي نفقات طعام كليهما.

وخلال تلك الفترة، نشبت ثورة ١٩١٩، وانقطعت المواصلات بين "الإسكندرية" و"القاهرة"، بعد أن اقتلع الثوار خطوط السكك الحديدية، التي تربط بين أنحاء كثيرة من البلاد، وعلى عكس "القاهرة"، وكثير من مدن الصعيد والدلتا والمدن الساحلية، التي أخذت فيها الثورة أشكالاً بالغة العنف، وصلت إلى حد الصدام اليومي المسلح بين الثائرين وبين قوات الاحتلال، فإن الحالة في "الإسكندرية" كانت أهدأ نسبيًا، وخاصة في الأسابيع الأولى من الثورة؛ إذ كان نفوذ الجاليات الأجنبية وقوة الحامية الإنجليزية فيها كبيرًا، فضلاً عن أن قيام الثورة كانت تتركز في العاصمة.

وكان لواء القيادة السياسية في الإسكندرية، معقودًا – في بداية الثورة – لشخصيات من بقايا "الحزب الوطني" كانت تتعامل مع قيادة "الوفد المصري" للثورة بمنطق المنافسة. لكن الوضع تغير بعد ذلك، ونجح "الوفد" في أن ينظم مبادرات أهل "الإسكندرية" الذين خاضوا معارك ضارية مع قوات الاحتلال في المدينة، وخاصة في الأحياء الشعبية، ولم يكن الأمر برمته من الأمور التي يمكن أن تشغل "آل همام" أو أمثالهم من الفئات الهامشية، التي كانت قد طحنت تمامًا، وخاصة خلال سنوات الحرب، فلم تعد لديهم رغبة أو قدرة، على الاهتمام بما يتجاوز معركتهم الضارية من أجل الحصول على ما يمكنهم من البقاء أحياء حتى الصباح التالي.. ولعلهم كانوا ضمن تلك الجحافل من الهامشيين الذين استغلوا ظروف الثورة، ليطلقوا طاقة العدوان المكبوتة داخلهم.. ويقوموا بأعمال العنف العشوائية التي لا هدف من ورائها سوى التنفيس عما يعانونه من قهر، بالحرق والتدمير، أو إشباع حاجتهم بالسلب والنهب.

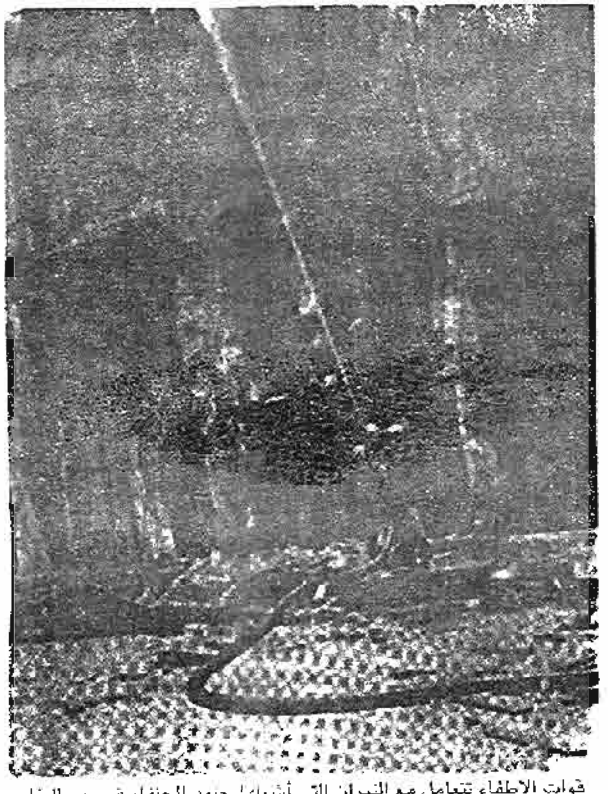
قوات الإطفاء تتعامل مع النيران التى أشعلها جنود الحلفاء فى حى البغاء بشارع وجه البركة

والغالب أن الثورة وخاصة في أسابيعها الأولى، قد أثرت تأثيرًا سلبيًا على مجمل الأنشطة الترفيهية في البلاد بما في ذلك نشاط "بيت الكامب". فضلاً عن أن موجة الحماس العارمة التي اشتعلت في صدور الناس كانت قد

شغلتهم عن طلب الترفيه، فقل الإقبال على البارات والمقاهي وصالات الغناء ودور البغاء، فقد اضطرت سلطات الاحتلال لاتخاذ إجراءات أمنية للحيلولة دون انتشار الثورة، مثلا حظر التجوال وإقامة نقاط للتفتيش في بعض الشوارع، ساهمت في عزوف الناس عن الخروج من بيوتهم ليلا، لكن الضربة الحقيقية التي تلقاها "بيت الكامب" وغيره من بيوت البغاء، حتى المصرح لها رسميًّا بالعمل، جاءت بسبب انقطاع جنود جيش الحلفاء من الإنجليز والهنود والأفغان والنيوزيلنديين عن التردد عليها؛ لانشغالهم في إجهاض الثورة، ولخشيتهم على حياتهم.

وكان تردد هؤلاء الجنود على مثل هذا النوع من البيوت أحد أهم الأسباب في نشوئها، بحيث أصبح وجود أي معسكر من معسكرات جيش الاحتلال في أحد أحياء المدن الكبرى، يشكل إغراء كافيًا لإنشاء بيت من بيوت الدعارة السرية إلى جواره كما حدث عندما افتتحت "ريًّا" و"سكينة" مشروعهما المعروف بـ "بيت الكامب"، الذي يبدو أنه لم يكن الوحيد الذي يحمل هذا الاسم.. وكانت القيادة العامة لجيش الاحتلال البريطاني قد منعت الجنود من التردد على منطقة البغاء الرسمي في شارع "وجه البركة" بوسط العاصمة، بعد أن اختلف فريق من الجنود الأستراليين مع بعض البغايا العاملات في أحد البيوت المرخص لها بالعمل، فقاموا بإلقائهن من النوافذ، ثم أشعلوا النيران في البيت لتمتد منه إلى ما يجاوره من البيوت، ونشبت بينهم وبين جنود البوليس الحربي البريطاني الذين خفوا إلى مكان الحادث للقبض عليهم، معركة تبادل خلالها الطرفان إطلاق النار، وأسفرت عن إصابة أربعة من الجنود والقبض على خمسين منهم، قدموا لمحاكمة عسكرية وأسفرت الأزمة عن إنشاء نقاط للشرطة العسكرية في مداخل حي البغاء بالقاهرة وغيرها لتحول بين الجنود وبين التردد عليها، وكان إنشاء هذه النقاط، أحد الأسباب التي أدت لازدهار بيوت البغاء السري، بعد أن انتقل القسم الأعظم من جنود الاحتلال إليها؛ ليبتعدوا عن رقابة نقاط الشرطة العسكرية المقامة عند مداخل أحياء

البغاء الرسمي، لكي تمنعهم من الدخول إليها أو تراقب سلوكهم لكي لا يقوموا بأي شكل من أشكال الشغب.

أما وقد أدى الركود المؤقت في أحوال "بيت الكامب" إلى نقص شديد في نصيب "حسب الله" من إيراده، فقد كان منطقيًّا أن يعود إلى أسلوبه التقليدي في إثارة المشاكل مع شركائه، لينفرد هو وزوجته بإدارته وإيراداته، وأن يتبع في ذلك نفس التكتيكات التي اتبعها في الحالات المشابهة، فيثير قضية هجر "سكينة" لزوجها، وإقامتها مع "عبد العال" من دون زواج،.. وساعده على ذلك أن "أحمد رجب" كان قد عاد من العمل في السلطة، واستأنف إلحاحه على "سكينة" لكي تهجر رفيقها وتعود إليه، وطلب إلى "حسب الله" أن يتوسط لديه عندها.

لكن "سكينة" نجحت في إقناع "أحمد رجب" بأن "حسب الله" يخدعه، حين يحرضه على التمسك باستمرار زواجهما، لأسباب لا صلة لها بحرصه عليهما، وبأنه يخدع نفسه بوهم كاذب حين يصر على عدم تطليقها آملاً في أن تعود إليه ذات يوم؛ لأنها لا تفكر في أن تستأنف حياتها الزوجية معه، حتى لو تركها "عبد العال". ولو حدث ومالت نفسها إليه، فسوف تعود له من تلقاء نفسها ليعقدا زواجهما من جديد.. فاقتنع بمنطقها، وقام بتطليقها. ومع أن اللطمة كانت قوية، إلا أن "حسب الله" لم ييأس ولم يتراجع، ولم يخلع عباءة حامي حمى الأخلاق في بيت "آل همام" واعتبر الطلاق تصحيحًا لنصف الخطأ، وطالب "سكينة" بتصحيح النصف الآخر، وعقد زواجها على "محمد عبد العال"، أو طرده من منزلها؛ لأنه لا يستطيع أن يقبل على رجولته – وهو زوج شقيقتها ورجل العائلة – هذا الوضع المعوج.

ومع أن "سكينة" اعتبرت مطلب "حسب الله" تدخلاً فيما لا يعنيه، وتظاهرت بعدم الاكتراث به، ولم تمنحه تأييدها أثناء المناقشات التي كانت تدور بينها وبين شقيقتها وأمها اللتين كانتا تتوسطان بينها وبين زوج شقيقتها، إلا أن "عبد العال" الذي كان طرفًا في هذه المناقشات – كان يملك من الذكاء والخبرة، ما جعله يدرك أن تظاهرها بعدم الاهتمام بالأمر، هو رسالة صامتة إليه بأن يعبر

لأهلها عن مدى اعتزازه بها، وحبه لها، واحترامه لعلاقتهما التي كانت قد استمرت آنذاك لمدة تقترب من ثلاث سنوات ضحت في سبيلها بزوج ظل يلح عليها لكي تبقي على زواجهما حتى آخر لحظة.

ولم يكن قرار الزواج من "سكينة" سهلاً على "عبد العال" صحيح أنه كان يحبها حبًا ملك عليه كل حواسه؛ بحيث لم يعد قادرًا على الاستغناء عنها، خاصة بعد أن تمسكت بعلاقتها به، وتصدت في أكثر من مناسبة لزوج شقيقتها الشرس حفاظًا عليها، بل وضحت بعلاقتها بزوجها، وبرفيقها الأول، واختارته دونهما. لكن قرار الارتباط بها لم يكن يتعلق بإرادته وحده، بل كان يتعلق كذلك بإرادة أسرته.. فعلى العكس من حسب الله الذي كان يستطيع أن يتصرف بحرية نسبية؛ إذ لم يكن أحد أقربائه يقيم في "الإسكندرية" فقد كان والد "عبد العال" وشقيقه وعمه يقيمون بالمدينة، ويعملون بها، ولم يكن أحدهم خالي الذهن عن طبيعة علاقته بـ "سكينة" أو نوع العمل الذي كانت تعمل به، قبل أن يتعرف إليها، فمنذ توقف عن الإقامة في الكوخ الذي أنشأه له شقيقه "محمود"، وأصبح يبيت خارج المنزل، أدرك الجميع أن في الأمر امرأة. وحين سألوه، لم ينكره، ومع أنهم لم يرحبوا، إلا أنهم لم يعترضوا، طالما أنها "رفيقة" وليست زوجة. وبهذه الصفة قدمها إلى شقيقه الأصغر "محمود" الذي عرف كذلك نوع الحياة التي تعيشها هي وأسرتها، بحكم تردده على المساكن التي كانا يقيمان بها كلما استدعت الضرورة اتصاله بشقيقه. ولو كان "عبد العال" يتوقع أنه سوف يضطر يومًا للزواج من "سكينة" لحرص منذ ذلك الحين على أن يخفي الكثير من الحقائق التي يمكن أن تثير اعتراض أسرته على زواجه منها.

ولم يترك له "حسب الله" وقتًا طويلاً للتردد أو للتفكير؛ ففي اليوم التالي مباشرة لانتهاء مدة العدة الشرعية التي أعقبت طلاق "سكينة" فوجئت بأمها تزورها؛ لتخطرها بأن زوج شقيقتها يخيرها بين إتمام زواجها برفيقها وبين قطع علاقتها به. وينذرها – في حالة استمرار "محمد عبد العال" في الإقامة معها من دون زواج – بإبلاغ الشرطة بأنها تدير منزلها للدعارة السرية، وأحدث الإنذار الأثر الذي كان

"حسب الله" واثقًا من وقوعه، فقد تزلزلت "سكينة" التي لم يكن يخفيها إلا أن تضبطها الشرطة فتحيلها إلى الفحص الطبي في مستشفى المومسات.

لكن الإنذار لم يؤد إلى النتيجة التي كان يتمناها "حسب الله" وهي انتهاء العلاقة بين الطرفين؛ إذ ما كاد يصل إلى مسامع "عبد العال" حتى حسم تردده، وقرر أن يعقد قرانه على "سكينة" في اليوم نفسه.

وكان التوتر الشديد في العلاقات الداخلية للأسرة خلال تلك الأسابيع القلقة من حياة البلاد، وحياة "آل همام" من بين الأسباب التي دفعت "ريا" و"حسب الله" إلى الانتقال من منزلهما الحر في "المسكوبية" إلى حجرة في الطابق الأرضي من المنزل رقم ٣٨ بـ "حارة علي بك الكبير" ليبتعدا عن المنزل الذي يقيم فيه "سكينة" و"عبد العال" ويتنصلا من المسئولية الاجتماعية عن سلوكهما الفاضح.. وما كادت المشكلة تحل، ويعقد الاثنان قرانهما، حتى قررت "سكينة" أن تترك "المسكوبية" هي الأخرى، وانتقلت مع زوجها للإقامة في حجرة بالطابق الأرضي من المنزل رقم ٥ بـ "حارة ماكوريس" – وكان يعرف بـ "بيت الجمال" نسبة إلى الأسرة التي تملكه – على مبعدة شارعين فقط من المنزل الذي تقيم فيه شقيقتها.

ومع أن "بيت الكامب" كان لا يزال قائمًا، إلا أن الركود كان قد حط عليه؛ بسبب الظروف العامة التي تمر بها البلاد، والظروف الخاصة التي تمر بها الأسرة.. حتى أصبح أقرب ما يكون إلى بيت حر تقيم فيه الأم "زينب بنت مصطفى" والأخ "أبو العلا همام".

لكن الأمور ما لبثت أن هدأت على كل الجبهات، فقد اضطرت السلطات البريطانية – أمام ثورة المصريين العارمة – للإفراج عن الزعماء المنفيين والسماح لهم بالسفر إلى "باريس" لعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح، مما خفف إلى حد كبير من أعمال العنف التي كان يقوم بها الثوار، وأعمال العنف المضاد التي كان يقوم بها جيش الاحتلال، فانتهت الأوضاع الاستثنائية إلى ترتبت

على نشوب الثورة، وانتهى التوتر بين فروع "آل همام" بعد زواج "سكينة" من "عبد العال" ليستعيد "بيت الكامب" استقراره، فتستأنف البغايا المقيدات على قوائمه، العمل ويعود الزبائن الذين يعرفونه إلى التردد عليه إلى أن استرد حالة الازدهار التي كان عليها قبل نشوب الثورة.

على أن "سكينة" لم تعد لممارسة نشاطها في البيت بنفس الروح التي كانت تمارس بها العمل فيه قبل الأزمة. ومع أن المشكلة التي أثارها "حسب الله" قد انتهت بتحقيق ما كانت تتمناه، وليس ما كان يخطط له، فلم يهجرها "عبد العال" بل تزوج منها.. إلا أنها لم تكن تخلو من شعور بالمرارة؛ لأن "عبد العال" لم يتزوج بها، إلا استجابة للإنذار، يمتزج بغضب وضيق لإصرار زوج شقيقتها على فرض هيمنته عليها.

ولعل هذا، هو ما دفعها – بمجرد انتقالها للإقامة بـ "بيت الجمّال" في "حارة ماكوريس" – للتفكير في إقامة مشروع اقتصادي مستقل تديره بنفسها، من دون مشاركة من أحد. وكان مما شجعها على ذلك، أنها عثرت على دكان صغير يواجه المنزل الذي تقيم به، يقع في مكان بدا لها ملائمًا تمامًا لإقامة مقهى صغير: فهو يواجه مباشرة مبنى قسم "شرطة اللبان" المزدحم بالجنود والضباط والكتبة، فضلاً عن مئات من أهالي الحي يترددون عليه كل يوم لإنهاء مصالحهم، أو لزيارة أقاربهم المحبوسين في تخشيبة القسم على ذمة التحقيق في إحدى القضايا، أو لمجرد الاشتباه وسوف يكون هؤلاء جميعًا من زبائن المقهى الدائمين، فضلاً عن العابرين والمقيمين في الحارة وما يتفرع عنها من أزقة.

صورة لهاف سكينة وعبد العال

ومع أن يديها كانتا خاليتين من أية إمكانيات حقيقية للبدء في مثل هذا المشروع، فقد اندفعت لتذليل العقبات التي واجهتها بإرادة قوية، ورغبة عارمة في تغيير حياتها.. فاستأجرت الدكان، واكتفت من الأثاث الذي تتطلبه المقهى، بدكة خشبية وبعض المقاعد المستعملة.. وساعدتها صديقتها القديمة "مريم الشامية"، بخبرتها كقهوجية عريقة، بل وأجَّرت لها بعض ما يفيض عن حاجة مقهاها من الأدوات المستعملة.. ولأن العمل في المقهى، كان يقوم أساسًا على توصيل الطلبات إلى العاملين في قسم الشرطة من الجنود والكتبة والمترددين عليه من المواطنين وهو ما كانت تقوم به بنفسها، فإنها لم تكن في حاجة إلى أكثر من ذلك لتبدأ العمل.

وشجعها "محمد عبد العال" بقوة على القيام بالمشروع، ودعمه ببعض ما استطاع توفيره من النقود، ليس فقط بسبب المشاكل الكثير التي يثيرها عملها مع شقيقتها وزوج شقيقتها في مجال تنظيم البغاء السري، ولكن – كذلك – لأنه كان حريصًا – منذ تزوج بها – على قطع صلتها بها النوع من النشاط؛ ليستطيع أن يعلن زواجهما لأسرته، التي لم تكن قد عرفت به حتى ذلك الحين. ومع أن "سكينة" سعدت بتشجيعه لها، إلا أنها رفضت فكرة الانسحاب من العمل في "بيت الكامب"؛ إذ كان ذلك – في رأيها – تنازلاً عن حقوقها المشروعة، باعتبارها شريكة في تأسيس البيت، وفيما اكتسبه من سمعة، وحققه من ازدهار.. وهكذا ظلت تتردد عليه، وتطالب بنصيبها من أرباحه، وتحصل على القليل منها، بعد مشاحنات بينها وبين "حسب الله" و"ريَّا".

.. ولم يكن قد مضى على زواجها، من "عبد العال" سوى أربعة أشهر، حين وقع المحظور الذي لم يتنبها منذ البداية إلى خطورته.. فذات ظهيرة وبينما كان "عبد العال" في عمله بوابور القطن الذي يملكه المسيو "خوريمي" زاره شقيقه "محمود" لكي يخطره بأن أمهما قد جاءت من "موشا"، وأنها في تقيم في منزله، وتطلب أن تراه.

(٢١)

لم يستقبل "محمد عبد العال" خبر وصول والدته "ليلى بنت عيد" بارتياح، على الرغم من أن تلك كانت هي المرة الأولى التي يجتمع فيها شمل الأسرة، منذ غادر الرجال "موشا" قبل عشر سنوات، وتركوا الأم بالقرية، واقتصرت صلتهم بها، على ما كانوا يرسلونه إليها من خطابات يرفقون بها حوالات بريدية بمبالغ ضئيلة من المال يقتطعونها من أجورهم.

ومنذ الوهلة الأولى التي دهمه فيها الخبر، أدرك أن أمه لم تتجشم عناء ونفقات السفر؛ لمجرد أن تطمئن على أحوالهم وأن هناك صلة بين وصولها المفاجئ وبين زواجه من "سكينة".

ولأنه لم يكن يستطيع أن يتجاهل رغبتها في رؤيته. أو يجسر على دعوتها لزيارته، أو الإقامة معه، في منزل الزوجية التي لم تكن قد علمت بها بعد، فقد جمع ملابسه وقرر أن يغادر المنزل لكي يقيم مع شقيقه في "غيط العنب" خلال الفترة التي ستمضيها الأم بالإسكندرية.. وكان منطقيًّا أن تعارض "سكينة" في قراره، الذي لم يكن له معنى، إلا أنه يخجل من إعلان زواجه بها أمام أسرته، وأن تصرخ في وجهه بغضب عنيف أنها على استعداد لاستقبال الأم، والقيام بواجب الضيافة نحوها إذا رغبت في أن تقيم معهما، وعلى استعداد لكي تزورها كل يوم وتطوف معها بالأسواق ومزارات الأولياء، إذا فضلت الإقامة بمنزل شقيقه، ولكنها لا تقبل أن يتجاهلها أحد، ولا توافق على منحه إجازة من حياتهما الزوجية طوال المدة التي

تقيمها الأم بالإسكندرية، أو ترضى بتنصله منها، وكأنها وباء يفر منه، أو عار يتستر عليه.

وتطلب الأمر مجهودًا عنيفًا ومناقشات مطولة، حتى استطاع "محمد عبد العال" إقناعها بأنها فهمت مبررات قراره على نحو خاطئ فهو لا يتنصل منها، ولا يخجل من زواجه بها، لكنه يهدف – بإقامته المؤقتة مع أمه – إلى اقتناص الفرصة لكي يمهد الأمور لإعلان زواجهما إليها.. لكن "سكينة" لم تسمح له بمغادرة المنزل، إلا بعد أن وعدها بأن يقدمها إلى أمه، خلال يومين، وأقسم لها أن الأم لن تعود إلى "موشا" إلا بعد أن تعلم بخبر زواجهما وتباركه.

وفي انتظار عودته ليصحبها إلى منزل شقيقه ويقدمها إلى أمه، واصلت "سكينة" العمل في مقهاها إلى وقت متأخر من الليل، تغادره بعدها إلى "بيت الكامب". ومع أن أحدًا من المحيطين بها، لم يلحظ عليها تغيرًا ظاهرًا، إلا أن الزيادة المفاجئة في كمية ما تتناوله من خمور، دلت على أنها كانت تعاني من توتر داخلي عنيف، زاد من وطأته أنها لم تكن تستطيع أن تبوح بأسبابه لأحد من أهلها؛ حتى لا يشمتوا فيها... إذ كانت تشعر بمهانة بالغة، وثورة عنيفة، حين تقارن بين نظرتها إلى علاقتها بزوجها، ونظرته إلى علاقته بها، وبين الطريقة التي تعاملت بها معه، والطريقة إلى يتعامل بها معها.. فقد ضحت بزوجها، ثم برفيقها الأول من أجله.. وخاضت بسببه معارك عنيفة مع أسرتها، وصلت إلى حد إبلاغ الشرطة ضد زوج شقيقتها حين تحرش به، فإذا بها تكتشف – بعد هذا كله – أنه ينظر إليها باحتقار وتعال، ويتعامل معها باعتبارها امرأة دون المستوى، يخجل من إعلان زواجه منها. ولأنها كانت تحبه حبًا جارفًا؛ فقد بدا لها موقفه حكمًا قاسيًا بعدم أهليتها لكي تحبه، وحال هذا الحب بينها وبينه أن تتخذ الموقف الذي يتواءم مع طبيعتها العنيفة المندفعة، فأفرطت في تعاطي الخمر، لتغرق فيها أحزانها وتوترها.

وذات ليلة حارة من صيف ١٩١٩، وفي أعقاب تناولها لعدد كبير من أكواب النبيذ الذي كانت تفضله على غيره شعرت "سكينة" بظمأ شديد.. فتوجهت إلى نافذة

من نوافذ الطابق الثاني من "بيت الكامب" لتشرب من إحدى القلل الموضوعة على قاعدتها، لتبريد المياه، وبينما هي ترفع القلة إلى فمها شاهدت أحد العابرين أمام المنزل وهو يرفع رأسه نحوها على سبيل الفضول، فاستفزها ذلك، ونازعتها – في خبال السكر – رغبة في العبث فوجهت فوهة القلة نحوه، مصحوبة بألفاظ سباب فاحش وفوجئ الرجل – الذي تبين فيما بأن أسمه "محمد أبو طلبة" – بسيل الماء وسيل الشتائم، فرفع عقيرته يرد على سبابها بأقذع منه، خاصة وأنه لم يكن يجهل – كغيره من سكان المنطقة – طبيعة النشاط الذي يجري في المنزل. وتواصلت المعركة لدقائق هم خلالها الرجل أن يقتحم المنزل لكي يؤدب "سكينة" لولا أن أصوات المشادة الكلامية كانت قد أدت إلى ظهور آخرين في النافذة، عرف من بينهم "عطية الشرنوبي" أحد فتوات المنطقة – وكان يتولى آنذاك مهمة حماية "بيت الكامب" – فضلاً عن أنها كانت قد اجتذبت – كذلك – الخفير "عبد الموجود" الذي خرج له من البيت نفسه، ولم يبد أي حماس لشكواه، بل عنفه بشدة لما يثيره من ضجيج، وهدده من طرف خفي بأن الأمور لن تكون في صالحه، إذا وصلت المسألة إلى قسم الشرطة.

وأدرك "أبو طلبة" أن ميزان القوى – في تلك اللحظة – لا يسمح له بأن يخوض معركة مع تلك المجموعة من "الفواحش" فانسحب من الميدان.. وهو يكظم غيظه.

لكنه لم يسلم بالهزيمة، ولم يقبل أن يهان علنًا من امرأة، بل ومن الفواحش أيضًا، فعاد إلى الميدان مرة أخرى في اليوم التالي، بعد أن استعان بعدد من زملائه العاملين معه في الميناء. وكان الوقت ظهرًا، وقد جلست أسرة "الكامب" – "ريا" و "حسب الله" و"سكينة" – يتناولون الغداء في الطابق الثاني من المنزل، حين اقتحم "أبو طلبة" البيت وتبعه أعوانه وكانوا ثلاثة. وشاء سوء حظ "أبي طلبة" – الذي اختار توقيت الهجوم في هذا الوقت من النهار ليواجه "رجال الكامب" في غياب الفتوة والخفير – أن يكون "عطية الشرنوبي" موجودًا على غير العادة، في البيت..

لكنه لم يتنبه لذلك، إلا بعد أن دخل إلى المصيدة بقدميه، فقد حرص "الشرنوبي" على ألا يكشف عن هذا الوجود؛ حتى لا ينسحب "أبو طلبة" من المعركة، كما فعل في الجولة الأولى منها.. فما كاد يسمع صوته وهو يوجه قذائف من السباب إلى أصحاب "الكامب" أثناء صعوده السلم إلى الطابق الثاني، حتى هبط من سلم جانبي إلى الطابق الأرضي، ليغلق باب القفص على "أبو طلبة" وأعوانه، وينفرد وحده – مع معونات قليلة من "حسب الله" والمرأتين – بصد هجوم الرجال الأربعة، في معركة انتهت بفقد "أبو طلبة لإحدى عينيه، وبالحكم على "عطية الشرنوبي" – فيما بعد – بالحبس مع الأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات.

ولم تكد "سكينة" تغادر قسم شرطة اللبان مع شقيقتها وزوج شقيقتها، بعد أن تحمل "عطية الشرنوبي" – بكل شهامة – المسئولية كاملة عن جريمة فقأ عين "أبو طلبة"، حتى وجدت زوجها "محمد عبد العال" ينتظرها ليصحبها معه إلى بيت أخيه، ويقدمها إلى أمه.

وكانت الأم قد استقبلته عندما دخل عليها وهو يحمل صرة ملابسه، بفتور واضح، وبدأت على الفور استجوابها له، فسألته وهي تشير إلى الصرة، عن المكان الذي يحتفظ فيه بملابسه، ومن الذي يغسلها له، وأين يبيت طالما أنه لا يقيم مع شقيقه، ولا تقوم زوجة الشقيق بغسل ملابسه.. ولأنه كان واثقًا من أن أمه قد عرفت – من شقيقه – بأنه على علاقة بامرأة، فإنه لم يحاول أن يكذب عليها، بل وجد السؤال – رغم لهجة الشك التي ألقته بها الأم – فرصة لكي يحاول تمهيد الطريق لتقديم "سكينة" لأمه.. فاعترف بأن الملابس كانت عند "رفيقة" له.. ثم أفاض في ذكر أياديها عليه، فقال إنها تخدمه وتطهو له طعامه، وتغسل له ملابسه، وترعاه إذا مرض، وأنه يرغب في أن يقدمها لها، ويتمنى أن تحسن استقبالها وأن ترد لها بعض جمائلها الكثيرة عليه.

وشعر "عبد العال" براحة شديدة ليس فقط؛ لأن أمه استقبلت خبر علاقته بـ "سكينة" بهدوء لم يكن يتوقعه ولم تعترض على رغبته في أن يقدمها إليها، بل –

كذلك – لأنها لم تسأله عن زواجه بها، مما يدل على أنها لا تعرف الأمر، وهو ما قد يساعده في تنفيذ خطته.. وكان كبير الأمل في أن يسفر اللقاء بينهما عن نتائج إيجابية، وأن تتقبل الأم "سكينة" بما يسهل عليه – بعد ذلك – الحصول على مباركتها لزواجه منها. وعلى عكس ما كان "محمد عبد العال" يتوهم فقد كانت أمه تعرف الكثير عن طبيعة علاقته بـ "سكينة" بل إنها جاءت إلى "الإسكندرية" خصيصًا بعد أن وصلها خطابان، أحدهما من ابنها الأصغر "محمود"، يحمل إليها نبأ الزواج، والثاني من زوجها يطلب فيه إليها الحضور لأنها الوحيدة التي تستطيع أن تفصم عرى الزواج. لكنها – رغم علمها بكل شيء – تصرفت بحكمة وأخفت ما تعلمه حرصا على علاقته بأبيه وأخيه ومهدت له – بمكر – السبيل لكي يعترف لها بالحقيقة.

ومع أن "ليلى بنت عيد" كانت امرأة صعيدية تكاد تكون على الفطرة، أمضت أعوامها الستين في قريتها الفقيرة الجدباء، في أقصى الجنوب، التي يعزلها الفيضان في تلك الشهور من السنة، حتى عن القرى المجاورة لها، ولم تغادرها إلا في هذه الرحلة، إلا أنها لم تكن تخلو من حكمة فطرية، فضلاً عما أضافته إليها السنون من خبرة، جعلتها تدرك أن "سكينة" ليست المرأة التي تستطيع أن تطمئن إلى مستقبل ابنها إذا تزوجها.. ولم يكن اعتراضها على الزواج، ينصب على أنها من بنات البندر، أي المدينة، فقد تزوج ابنها الأصغر "محمود" من فتاة سكندرية، فلم تعترض على ذلك ولم تصر على تزويجه من إحدى بنات القرية، ثم إن "سكينة" نفسها لم تكن من بنات الإسكندرية، بل كانت صعيدية الأصل، كان الاعتراض الأساسي الأول هو فارق السن الكبير بين الزوجين؛ إذ كانت "سكينة" تكبر "عبد العال" بما يقرب من عشر سنوات، وهو أمر لم يكن معهودًا في الصعيد، كما كان نادر الحدوث في المجتمع المصري بشكل عام، لأسباب تتعلق بانتهاء سنوات خصوبة المرأة قبل مثيلها عند الرجل، وكان الاعتراض الأساسي الثاني هو المهنة التي

تعيش منها "سكينة" وأسرتها، والتي لم تكن الأم تستبشعها دينيًا وأخلاقيًّا فحسب، بل وكانت تدرك أنها سوف تقود ابنها إلى دنيا فاسدة، غير مأمونة العاقبة.

وفي الطريق بين "اللبان" و"غيط العنب" أحاط "عبد العال" زوجته علما بما دار بينه وبين أمه مزهوا بأنه استطاع أن ينفذ وعده لها، ولحرصه الشديد على نجاح اللقاء بين الاثنتين، فقد تمنى على "سكينة" أن تعتصم بالصبر، وألا تتوقف عن التفاصيل، وأن تبذل كل ما في وسعها لاكتساب إعجاب أمه بها، وثقتها فيها؛ حتى يستطيع أن يواصل بقية خطته ويحصل على مباركتها للزواج.. ومع أن "سكينة" كانت ما تزال تعاني من إحساسها الشديد بالإهانة، وترى في إصراره على إخضاعها للامتحان الذي ستعقده لها أمه مواصلة لتلك الإهانة، فقد وعدته بأن تنفذ كل ما يطلبه.

ومن سوء الحظ، أن "سكينة" كانت في ذلك اليوم في أسوأ حالاتها النفسية بعد النتائج المؤسفة التي ترتبت على معركة "أبو طلبة" فقد طلب مأمور قسم شرطة اللبان من "حسب الله" و"ريا" مغادرة "بيت الكامب" إلى بيت آخر، فنفذا الأمر من دون تردد؛ إذ كانا يعلمان بأن الإخلال بالأمن العام، ووقوع مشاجرة تنتهي بإصابة مواطن بعاهة مستديمة، هو الخط الأحمر الذي يتوقف عنده تساهل الشرطة في تطبيق القانون على تجارتهما غير المشروعة، وأن طلب مغادرة البيت هو البديل عن عقوبة الحبس التي يتعرضان لها، إذا أصر المأمور على تنفيذ القانون بحذافيره، وقدمهما إلى المحاكمة بتهمة إدارته للدعارة بدون ترخيص.

وفوجئ الاثنان بمجرد دخولهما البيت بأن لجنة الامتحان لم تقتصر على الأم وحدها، بل ضمت كذلك الأب، والعم وزوجته، فضلاً عن شقيقه الأصغر وزوجته.. وبدا واضحًا أن الأم الماكرة، قد دعت مجلس العائلة لجلسة طارئة للنظر في أمر علاقتهما. ومع أن ذلك قد رفع من درجة توتر "سكينة" التي أدركت أنها استدرجت إلى كمين لم تستعد له، إلا أنها استطاعت أن تتحكم في غضبها طوال الوقت الذي

قضته في المنزل فريسة لنظرات ستة أزواج من عيون "آل عبد العال" ظلت تتفحصها وتتبادل التعليق الصامت على ما تقول وما تفعل.

وما كاد العشاء ينتهي في العاشرة، حتى شكرت "سكينة" آل عبد العال على كرم ضيافتهم، واستأذنت في الانصراف فلم يلح عليها أحد بالبقاء، كما تقضي بذلك تقاليد الضيافة، بل وقف الجميع ليصافحوها، ولم يكن لديها شك، وهي تصافحهم، في أنها قد رسبت في كشف الهيئة.. وفي أن "محمد عبد العال" سيتعرض – بمجرد خروجها من البيت – لضغوط عنيفة من مجلس العائلة لكي يهجرها، وكان كل ما لديها من صبر وقدرة على الاحتمال قد نفد حين وصلت إلى باب الخروج لتجد زوجها يمد إليها يده مصافحها ومودعًا كما فعل الآخرون، فقالت له في صوت حاولت أن تتحكم في نبراته، لكي لا يفضح غضبها العنيف:

لأ.. أنت تروح معايا.

ذهل "عبد العال" لخروجها المفاجئ عن النص الذي اتفقا عليه، فهمس في أذنها مذكرًا إياها بأنه لا يستطيع أن يترك أمه التي لم يمض على وصولها إلى "الإسكندرية" سوى يومين، ليبيت خارج المنزل، خاصة وأنها لا تعرف بخبر زواجهما، كما أن الآخرين لا يعرفون عنها إلا الصفة التي قدمها بها إليهم باعتبارها شريكته في المقهى.. لكن "سكينة" لم تحرص على أن ترد عليه بصوت هامس، وكررت أمرها له بإحضار ملابسه لكي ينصرفا معًا، وأدركت الأم أن الانطباع الذي كونته عن زوجة ابنها صحيح، وأنها من نساء الشوارع اللواتي لا يستنكفن عن إثارة الفضائح، وأن الاستمرار في تجاهل موضوع المشاحنة ليس موقفًا حصيفًا.. فتدخلت في المناقشة، لتسأل المرأة بلهجة باردة، ومتعالية، عن الصفة التي تخول لها مطالبة ابنها بأن ينصرف معها، ورفضت "سكينة" أن تجيب الأم مباشرة على سؤالها، وطلبت من الشقيق الأصغر "محمود" أن يصحبها إلى خارج الغرفة لكي تبلغه بإجابتها عليه، لكن الأم اعترضت على ذلك وقالت لها بلهجة حاسمة أن ما سوف تبلغه لـ "محمود" سوف يصلها، وأنه من الأفضل أن

تجيبها على ما تسألها عليه، وعلى الفور ردت "سكينة" على التحدي، بتحد مماثل، فقال وهي تشير إلى "محمد عبد العال".

إذا كان مفيش حاجة ح تستخبى.. يكون في علمكم إن ده جوزي.. وأنا مراته على سنة الله ورسوله.

ولم يكن الخبر جديدًا على "آل عبد العال" الذين تلقوه صامتين. ومن دون تعليق، أو تدخل في المناقشة. وكان واضحًا أنهم قد فوضوا الأم في الحديث نيابة عنهم. وكان اعتراف "سكينة" بالحقيقة هو الفرصة التي تنتظرها "ليلى بنت عيد" لكي تحسم الموقف، فتجابه زوجة ابنها بأنها جاءت خصيصًا لكي تراها بصفتها المرأة التي أفسدت ابنها، وأتلفت آماله، وبددت أمواله، وجعلته يقسو على أمه، منذ تعرف إليها قبل ثلاث سنوات، فلم يعد يصلها منه قرش واحد، وأن زواجها منه، هو غلطة يستحيل أن تستمر، ولا بد من أن يطلقها الآن.. وفي هذه اللحظة.

وما لبث نطاق الملاسنة الخشنة بين المرأتين أن اتسع، ليتحول إلى حرب كلامية عنيفة وشاملة، استخدمت خلالها "سكينة" مواهبها الفائقة في سلاطة اللسان ودفعت إلى ساحة المعركة بكل ما يضمه قاموسها الضخم من ألفاظ سوقية وبذيئة، جمعتها من الشوارع والأزقة، لكي تواجه نساء "آل عبد العال" الذين انضموا إلى الأم في المعركة، ولم تستثن "سكينة" أحدًا من شتائمها التي تدافعت كرصاصات مدفع سريع الطلقات، حتى زوجها "محمد عبد العال" الذي فوجئ بالتدهور السريع في الموقف، وفشل في إيقاف "سكينة" عن مواصلة الاشتباك مع أسرته بعد أن انفجر غضبها المكتوم كالبركان، ولم تعد تهتم بشيء إلا بالانتصار على الذين يتعالون عليها بلا مبرر، ويتشامخون بلا سبب. وكان آخر ما سمعه، حين نجح أخيرًا في دفعها إلى خارج المنزل هو تهديد أمه له بأنه إذا لم يطلقها في هذه الليلة فسوف تقطع كل صلة لها به إلى يوم الدين.

وكان الليل قد أوشك على الانتصاف حين خرج "عبد العال" بصحبة "سكينة" من منزل شقيقه في "غيط العنب" وسارا صامتين. وكانت الشوارع ما تزال تزدحم بالناس، إذا كان اليوم التالي هو أول أيام "عيد الأضحى". لكنه – على العكس منهم – كان يشعر بتعاسة بالغة؛ إذ كان عليه أن يتخذ في الليلة نفسها قرارًا صعبًا، وأن يختار بين أمه التي يحبها ويهابها وبين زوجته التي يعشقها ويرغب في الاحتفاظ بها. أما "سكينة" التي كانت تتنفس بصوت مسموع من أثر المعركة العنيفة التي خاضتها، وانتهت بانتصارها على كل صعيد: فقد جابهت أسرته بحقيقة علاقتهما، وانتصرت عليهم في حرب الشتائم، وانتزعته منهم على غير إرادتهم، والأهم من ذلك كله، أنها ثأرت لنفسها، وتخلصت من كل الضغوط التي كانت ترزح على صدرها منذ وصلت الأم إلى الإسكندرية.

ولم يكد "عبد العال" يبدأ عتابه لها لخروجها عما اتفقا عليه قبل الزيارة، مما أدى إلى إفشال خطته للحصول على موافقة أسرته على زواجهما، ويعرض عليها أن تركب "الكهربة" – أي الترام – لتعود إلى حجرتهما بـ "شارع ماكوريس" وتتركه ليعود إلى أسرته، ويحاول تهدئة ثورة أمه ضدها، على أن يعود إليها في الصباح ليصحبها مرة أخرى إلى أمه لكي تهنئها بالعيد، وتعتذر لها عما وجهته إليها من سباب أثناء المشاجرة، حتى ثارت "سكينة" في وجهه ثورة عارمة، واعتبرت العرض بمثابة إعلان لهزيمتها في المعركة قبل أن تفرح بالانتصار، ورضوخ لتهديد الأم، مما دفعها لأن تضعه في اختبار مماثل فأصرت على أن يبيت معها في منزل الزوجية هذه الليلة، وإلا فليطلقها الآن.. وفورًا..

وكان قد وصلا إلى مبنى "قسم شرطة كرموز"، حين تحول العتاب إلى مشاجرة عنيفة بينهما، أصرت خلالها "سكينة" على أن تقوده إلى داخل القسم، لكي تشكوه إلى الضابط النوبتجي.

وكان من حسن حظ "سكينة" أن الضابط النوبتجي في تلك الليلة، كان "بشارة أفندي" مأمور القسم الذي كان يعرفها منذ أبلغته – قبل ثلاث سنوات – بأن شقيقتها

"ريا" تدير "بيت الخواص" للدعارة غير القانونية؛ ولذلك استقبلها، واستمع إلى شكواها، مع أن الموضوع لم يكن مما يدخل في نطاق اختصاصات قسم الشرطة، وأدرك المأمور أنه أمام خلاف زوجي، قد يفيد التأجيل في حله، فلفت نظر "سكينة" إلى أنها لن تجد مأذونًا شرعيًا لكي يوثق طلاقهما في هذا الوقت المتأخر من الليل، ونصح "محمد عبد العال" بأن يستجيب لطلب زوجته، فيمضي ليلته في منزل الزوجية، فإذا ظلت تصر على الطلاق حتى الغد، فليطلقها.

ومع أن "سكينة" كانت تبدو في صباح يوم العيد سعيدة؛ لأنها هزمت حماتها المتسلطة، وأثبتت لها أن نفوذها على "محمد عبد العال" أكبر من نفوذ أمه عليه، وأجبرته على أن يعود إلى منزل الزوجية الذي كان قد هجره، إلا أنها لم تكتف بذلك، بل وأصرت على طلب الطلاق احتجاجًا على سلوك "عبد العال" وأسرته، وتأكيدًا بأنها هي التي ترفضه وتتعالى عن أن تكون زوجة له. فاصطحبها "عبد العال" إلى مأذون قريب قام بتوثيق الطلاق.. وعاد الزوج إلى أحضان أمه، يزف إليها بشرى طلاقه.

(٢٢)

لم يجد "حسب الله" في المشادة التي جرت بين "سكينة" و"أبو طلبة" ما يدعوه للاعتراض عليها في حينها؛ إذ اعتبر تصديها له واجبًا ما كان يجوز لها أن تتقاعس عن أدائه، بل وشاركها في مواجهته، دفاعًا عن هيبة "بيت الكامب" ومكانته. لكنه عاد – بعد التداعيات التي ترتبت على المشادة وانتهت بإغلاق البيت، ليحملها المسئولية عن الخراب الذي حل بآل همام، وأفقدهم أكثر مؤسساتهم الاقتصادية ازدهارًا، وليضيف ذلك إلى كشف سيئاتها الكثير فعاد الجليد يكسو العلاقات بين "ريا" و"سكينة" التي لم تجد إلى جوارها أحدًا يساعدها على اجتياز محنة طلاقها من "محمد عبد العال" خاصة بعد أن تقرر ترحيل أمها وشقيقها إلى "كفر الزيات" بمجرد إغلاق البيت.

ولم يكن تأسيس بيت بديل أمرًا صعبًا على "ريا" التي كانت تجد متعة خاصة في إدارة هذا النوع من النشاط، لكن الحكمة كانت تقتضي بأن تكف عن النشاط لفترة؛ حتى لا تستفز الشرطة ضدها، بعد أن تكرر ضبط البيوت التي تديرها، وإنذارها بضرورة تصحيح أوضاعها القانونية، واتباع الإجراءات الإدارية للترخيص لها بالعمل في مجال الدعارة، وهو ما كانت ترغب فيه بقوة، لما يكفله لها من استقرار، ويبعده عنها من مخاوف وضغوط تضطر للخضوع لها بحكم عدم قانونية النشاط الذي تقوم به، لولا أن "حسب الله" كان ما يزال يعارض في ذلك ويعتبر العمل في مجال الدعارة القانونية، عار لا يليق بمكانته الاجتماعية.

ومع أن البيت الحر الذي كانت تقيم به "ريا" – بحارة "علي بك الكبير" كان يتمتع ببعض الصفات التي تجعله صالحًا لممارسة النشاط، من بينها أن الظلام كان

يخيم عليه، مما دفع "بديعة" – ابنة "ريا" الوحيدة – للقول فيما بعد بأنها كانت تضع قطعة الملح في كفها، فلا تستطيع أن تراها في رابعة النهار، واضطر أمها إلى أن تحتفظ بمباح النفط مضاء ليلاً ونهارًا، فضلاً عن أن معظم جيرانهم في الغرف الأربع الأخرى التي يضمها الدور الأرضي كانوا من النوبيين غير المتزوجين، يغادرون البيت في الصباح المبكر، وقبل شروق الشمس إلى أعمالهم، ولا يعودون إليه إلا بعد العشاء، إلا أن ذلك لم يكن كافيًا لتأمينه، بحيث تستأنف "ريا" نشاطها فيه، من دون أن تثير اعتراض سكان الدور الثاني منه، أو تلفت نظر صاحبة المنزل "خديجة نور الدين" – التي كانت تقيم بالدور الثالث منه – إذ كان الجميع يتميزون بدرجة من التزمت الخلقي، وصلت إلى حد أن أحد سكان الدور الثاني، كان إذا غادر غرفته إلى عمله أغلق بابها على زوجته، إلى أن يعود. وفضلاً عن ذلك فقد كان "حسب الله" ما زال يتمسك بسياسة الفصل بين مكان المعيشة ومكان العمل، وبين "البيت الحر" و"البيت السري".

وعلى العكس من بيت "ريا" الحر، فقد كان بيت "سكينة" المناظر له بـ "شارع ماكوريس" القريب منه، أكثر ملاءمة لممارسة النشاط؛ إذ كان معظم الذين تبدلوا على الإقامة في الحجرات الثلاث الأخرى بالطابق الأرضي الذي تقع فيه غرفتها من البغايا اللواتي يعملن بـ "نقطة المومسات" بـ "كوم بكير" ممن تعودن على أن يستأجرن غرفًا يتخذنها مساكن حرة لهن. وكان مما يغريهن على ذلك أن البيت كان قريبًا من النقطة مما ييسر عليهن الانتقال بين مكان العمل ومكان الإقامة، وفضلاً عن أن الطابق الأعلى من المنزل كان مؤجرًا لأسرة يونانية، لا تهتم – كمثيلاتها من الأجانب بالتطفل على الجيران أو التدخل في شئونهم، فقد كن يستأجرن الغرف من المستأجر الأصلي للطابق الأرضي، وهو سائس للخيول. يدعي "محمد أحمد السمني" مما كان يجنبهن اعتراضات أصحاب العقارات الذين كانوا يرفضون عادة تأجير مساكنهم لأمثالهن من الخطايا.

وعلى الرغم من تلك المزايا جميعها، فإن "سكينة" لم تحاول خلال الشهور السبعة التي أقامتها في هذا المنزل أن تديره للدعارة السرية، أسوة بجارتها فضلاً عن أن "بيت الكامب" كان ما يزال قائمًا آنذاك، فقد كانت تنظر إلى "بيت الجمّال" بـ "حارة ماكوريس" باعتباره بيت الزوجية التي لا يليق بها أن تتبذله لكل عابر سبيل، كما أنها كانت قد افتتحت آنذاك بمشاركة زوجها مقهاها القريب من المنزل.. ولم يغير إغلاق الكامب" أو طلاقها من "عبد العال" من موقفها، وحالت الثلوج التي عادت لتتراكم على علاقتها بشقيقتها وزوج شقيقتها، بين "ريا" وبين مفاتحتها في اتخاذ البيت قاعدة لاستئناف النشاط.

ولم تطل فترة انقطاع "آل همام" عن النشاط؛ إذ كان معنى ذلك – كما قالت "ريا" فيما بعد – أن يموتوا جوعًا، بعد أن بدد "حسب الله" أرباح "بيت الكامب". وهكذا اضطرت على الرغم من كل المحاذير – إلى أن تتخذ من حجرتها في حارة "علي بك الكبير" مركزًا لنشاط محدود، كانت تمارسه بحذر بالغ وتكتم شديد، وكان لا يزال باستطاعتها أن تستعين بعد قليل من النساء اللواتي كن يعملن معها في "بيت الكامب" بعد أن انتقل معظمهن إلى العمل لدى غيرها في أعقاب ضبط البيت وإغلاقه.

ولم تستطع "سكينة" أن تواصل إجازتها من العمل؛ إذ كانت في حالة نفسية سيئة بسبب طلاقها جعلتها تفرط في تناول الخمر وتهمل في إدارة المقهى، وتعجز عن تحمل مضايقات جارتها "السيدة بنت سليمان" زوجة المستأجر الأصلي "محمد السمني" التي لم تكن تكف عن الشجار معها، بدعوى أنها تسيء استخدام مرافق البيت أثناء إعدادها لما تقدمه إلى رواد مقهاها من مشروبات، وفي واحدة من تلك المشاحنات، اتخذت "سكينة" قرارًا بإغلاق المقهى، وبمغادرة المنزل إلى آخر.

أما القرار الذي لم تعلنه.. فهو أن تعاود الاتصال بطليقها "محمد عبد العال".

لم يكن قد مضى على وقوع الطلاق سوى ثلاثة أسابيع فقط، حين فوجئ "محمد عبد العال" أثناء انهماكه في عمله.. بأحد خفراء المحلج يبلغه بأن هناك امرأة تقول بأنها قريبته تقف عند الباب الخارجي، وتطلب رؤيته لأمر هام.. وكانت المرأة هي "سكينة" التي عاتبته؛ لأنه لم يفكر في الاتصال بها، أو الاطمئنان على أحوالها، طوال تلك المدة.. وقالت له إنها ستكون في انتظاره بقهوة "مريم الشامية"، عقب انتهائه من العمل، لكي يصفيا الأمور المعلقة بينهما، ولأن الظروف لم تكن تسمح بالرفض أو حتى بالأخذ والرد، فقد وعدها بأنه سوف يحضر في الموعد الذي حددته.

وعلى مائدة العشاء، الذي دعتهما إليه "مريم الشامية" بدا وكأن دعوة "سكينة" له للمناقشة في تصفية الأمور التي ما زالت معلقة بينهما، هي مجرد ذريعة، وأن اللقاء كان مطلوبًا لذاته، وهو ما عبرت عنه صراحة، بعد أن احتست كوبين من النبيذ، فقالت له: إنها نسيت كل ما فعله بها، وأن عليه هو الأخر أن ينسى كل ما فعلته به، واعترفت بأن زواجهما كان خطوة لا ضرورة لها، لم تسفر إلا عن الإساءة إلى علاقتهما، وعرضت عليه أن يرجعا بهذه العلاقة إلى المستوى الذي كانت عنده قبل الزواج؛ لأنها ما تزال – على الرغم من كل ما جرى – تحبه، وتحرص على استمرار علاقتها به.

وهكذا انتهت الجلسة، بانصراف الاثنين معًا إلى منزل "الصابونجية" القريب، الذي كانت "سكينة" قد انتقلت للإقامة به، بعد أن تركت حجرتها بـ "بيت الجمَّال" بـ "حارة ماكوريس":

لكن الأوضاع لم تعد إلى ما كانت عليه قبل الطلاق؛ إذ كانت أمه لا تزال تقيم بالإسكندرية مما كان يضطره إلى العودة ليلاً إلى منزل شقيقه ليبيت به، واستمر الحال على ذلك لعدة أسابيع، إلى أن عادت الأم إلى قريتها، فأخذ "عبد العال" يتحرر تدريجيًا من التزامه بالمبيت بمنزل شقيقه، إلى أن انتقل نهائيًا للإقامة مع "سكينة".

ولم يثر تردد "محمد عبد العال" على "سكينة" اعتراض جيرانها في "بيت الصابونجية" فضلاً عن أنه كان شديد القرب من مسكنها السابق، حيث يسود الاعتقاد بين أهل الحي، بأنهما زوجان، فقد كان الجيران في هذا البيت، من نوع جيرانها في "بيت ماكوريس"، ممن يعملون في نقطة البغاء بـ "كوم بكير"، ولا يشغلون أنفسهم بسلوك الآخرين، بل وكان من بين المترددات عليه، إحدى النساء اللواتي كن يعملن معها في "بيت الكامب"، وهي "خضرة محمد اللامي" التي أغرى ظهورها في المنزل بين الحين والآخر، "سكينة" بالعودة إلى استئناف نشاطها في مجال البغاء السري، ولكن في نطاق ضيق، اقتصر على "خضرة" وعلى عدد آخر قليل من بقايا فرقة البغايا التي كانت تعمل في "بيت الكامب".

(٢٣)

في تلك السنة – ١٩١٩ – كانت "خضرة محمد اللامي" قد تجاوزت منتصف العقد الرابع من عمرها، أمضت أكثر من نصف زوجة، وأنجبت من زوجها – الذي كان ما يزال على قيد الحياة على الرغم من مرضه الطويل – ثلاثة أبناء، تزوج اثنان منهم، وأنجبا أطفالاً صغارًا فأصبحت جدة، ومع أنها كانت تميل إلى البياض، وتتميز بعينين خضراوين، إلا أنها – بسبب تقدم عمرها – لم تكن شديدة الجاذبية للرجال الذين يترددون على "بيت الكامب" ولكنها كانت تجد مع ذلك من يطلبها، خاصة في الفترات التي يشتد فيها الطلب، ويقل المعروض.. ولم يكن أحد من أسرتها يعرف أنها تعمل في مجال الدعارة السرية، على الرغم من أنها قد تعودت أن تخرج من بيتها كل يوم لتغيب عنه طوال النهار، بل وتعودت أن تبيت خارجه في بعض الليالي.. وكان الابن الأكبر قد تزوج منذ سنوات، وانتقل للإقامة في حجرة مستقلة، وانشغل بعمله كـ "كواء طرابيش" أما الابن الأصغر الذي يقيم معها – فقد كان عمله كـ "عربجي حنطور" يستغرق معظم ساعات الليل والنهار، وكان من حسن حظها، أن ابنتها الوحيدة، قد تزوجت وأقامت في نفس الحارة، مما مكنها من رعاية الأب المريض، خلال الفترات التي كانت الأم فيها تغيب عن المنزل.

وكان اللقاء الذي جمعها بـ "سكينة" في "بيت الصابونجية" مصادفة سعيدة لكل منها.. إذ كان البيت يشكل غطاء مُحْكمًا لنشاط "خضرة" التي كانت تتردد عليه لزيارة صاحبته، وهي تمت إليها بصلة مصاهرة بعيدة، مما مكنها من أن تتعاون مع "سكينة" من دون أن يثير ترددها على المنزل أو إقامتها فيه، ريبة من أحد، بل

إن أحدًا لم يكتشف أن هناك علاقة وثيقة بين الاثنتين، ولم يربط بين هذه العلاقة، وبين اختفاء "خضرة" بعد ذلك بشهور قليلة.

ولعل "أمينة بنت منصور" كانت الوحيدة من جيران "سكينة" التي أدركت بذكائها ودقة ملاحظتها طبيعة العلاقة بينها وبين "خضرة" ونوع العمل الذي تقوم به جارتها فسعت إلى التعرف إليها، ووثقت علاقتها بها، إلى أصبحتا صديقتين حميمتين..

ومع أن "أمينة بنت منصور" كانت في الستين من عمرها، إلا أنها كانت امرأة وافرة النشاط شديدة الحيوية، بالغة الجاذبية، وكان اسمها يدوي في المنطقة، ليس فقط لأنها أقامت بها مع أسرتها لسنوات طويلة، قبل أن تتفرق بهم السبل- بل لأنها – كذلك – كانت تعمل "دلالة" وتتردد على البيوت لتعرض على نسائها عينات الأقمشة والملبوسات وتقوم نيابة عنهن بشرائها لهن نظير عمولة تحصل عليها من أصحاب محلات الأقمشة التي تستعين بها في ترويج بضاعتها، وتتوسط بين الراغبات في بيع – أو المبادلة على – ما لديهن من حلي أو ملابس مستعملة، والراغبات في شرائها، وفي أحوال ليست نادرة كانت تقرض بعضهن نقودًا، أو تؤجل لهن الدفع، مقابل فائدة قليلة.. وبحكم طبيعة الحي، فقد كانت معظم زبوناتها من البغايا اللواتي يقمن في "كوم بكير" أو في الحارات المحيطة به.

لكن حياة "أمينة بنت منصور" الزوجية، لم تكن تخلو من التعاسة.. ولعلها كانت في ذلك أقرب إلى "سكينة" مع اختلافات قليلة؛ إذ كانت قد تزوجت عدة مرات انتهت بالفشل، من دون أن ترزق بأطفال. وكان زوجها الأخير "محمد علي القادوسي" عربجيًّا ميسور الحال، يملك حصانًا وعربة يعمل عليها، مما جعلها تتفاءل باستمرار حياتها الزوجية واستقرارها. لكن الأحوال ما لبثت أن تغيرت بعد مرض الزوج، فاضطر لبيع الحصان والعربة، لينفق على علاجه، واضطرت "أمينة" لكي تنزل إلى السوق لتعمل بالخدمة في بيوت الأجانب لكي تعول أسرتها. وعندما استرد الزوج عافيته، وانتقل إلى العمل كبائع جوال للطيور، حاول أن

يعيدها إلى المنزل، ويجبرها على البقاء به إلى جوار أطفالها، لكنها رفضت بإصرار؛ إذ كانت قد وجدت متعة خاصة في العمل، كما أنها لم تكن واثقة من أن زوجها سيصمد في عمله الجديد. وما لبث الخلاف بينهما أن اتسع، عندما وافقت على الرحيل إلى القاهرة، مع أسرة من اليهود الأجانب كانت تخدم في منزلهم، وأمضت بها ستة شهور، عادت بها لتنشب بين الزوجين مشاجرة دموية، انتهت بإصابتها بجروح شديدة، وبطلاقها طلاقًا بائنا لا رجعة فيه.

وتدخل أبناء الحلال بين الزوجين، فتنازلت "أمينة" عن شكواها ضد زوجها، ووافقت أن تترك الخدمة في البيت لتتفرغ لتربية ابنيها، وتعهد الزوج بأن ينفق عليهما وعليها، مع بقائها مطلقة، بعد أن أصبح مستحيلاً أن تعود العلاقة الزوجية بينهما.. وتنفيذًا للاتفاق، انتقلت "أمينة" للإقامة في "بيت الصابونجية" – الذي يقع على ناصية "حارة النجاة" – لتكون قريبة من المنزل الذي يقيم مطلقها في إحدى حجراته، ويستأجر أحد دكاكينه ليبيع فيه الطيور.

لكن الأيام ما لبثت أن كشفت عن عجز "أبو أحمد النص" وهو الاسم الذي كان "محمد علي القادوسي" يعرف به في الحارة نسبة إلى ابنه وإلى قامته القصيرة – عن الوفاء بتعهداته؛ إذ كان يفضل أن يقضي وقته في تدخين الحشيش، ليغيب في أحلام يقظة كانت تتركز دائمًا حول أمله في أن يصبح صاحب "عربخانة" تضم عددًا من الخيول والعربات، يعمل عليها – تحت إمرته ورهن إشارته – جيش من العربجية. وما لبثت تجارته في الطيور أن بارت. فقلب الدكان إلى مطعم شعبيّ، كان يبيع فيه السمك المقلي والكشري والباذنجان والمحشي. ومع أنه كان يعتمد على مطلقته في طهي الطعام الذي يبيعه لزبائنه إلا أن الخسائر ما لبثت أن حاصرته بعد قليل، فاضطر إلى تغيير نشاطه من بيع الطعام إلى بيع الخمور والمياه الغازية، متذرعًا بأن موقع الدكان لا يلائم بيع الطعام.. وهو ما أثبتت الأيام عدم صحته؛ إذ قامت "ستوتة بنت منصور" – شقيقة مطلقته – بافتتاح مطعم في منزل يجاور المنزل الذي كان يقع فيه دكانه، فراج رواجًا شديدًا، بينما حط الكساد على دكان

"النص" حتى بعد أن قلبه إلى تجارة الخمور، خاصة بعد أن شاع عنه بأنه يغش الكونياك الذي يبيعه.

وعلى العكس من "النص" فقد كانت مطلقته "أم أحمد" أكثر عملية وواقعية؛ لذلك انتهزت فرصة عجزه عن الوفاء بتعهداته نحوها لتتحلل من الاتفاق بينهما، وتنزل مرة أخرى إلى سوق العمل الذي كانت تجد فيه متعة خاصة. لكنها لم تعد للخدمة في البيوت، بل استأنفت نشاطها كدلالة؛ لكي تظل بالقرب من ابنيها. وكان "شعبان عبد الرازق" – صاحب المنزل رقم ٨ بـ "حارة النجاة" الذي يقيم فيه طليقها – عجوزًا تجاوز السبعين من عمره، أقعدته الشيخوخة عن العمل، ولما كان يقيم في حي بعيد عن الحارة، فقد كان يجد صعوبة شديدة في البحث عن سكّان يؤجر لهم غرف المنزل، وإذا وجدهم عجز عن تحمل مماطلاتهم في الدفع، وعن مطاردتهم لتحصيل الإيجار فضلاً عن أن بعضهم كان يسبب له مشاكل كثيرة في "قسم شرطة اللبان" نتيجة لاستخدامهم المنزل في أمور غير قانونية.. وفي واحدة من مشاجراته الكثيرة معهم، تدخلت "أم أحمد" لتعرض عليه أن يعينها وكيلة عنه، تقوم بتأجير غرف المنزل، وتحصيل الإيجارات على أن يعطيها إحدى الغرف لتقيم بها مجانًا.. ووافق الرجل على الفور.. وبذلك انتقلت "أمينة منصور" لكي تقيم في المنزل نفسه الذي يقيم فيه طليقها، الذي ما لبث أن ترك الغرفة التي كان يشغلها به، توفيرًا للنفقات ليصبح الدكان هو مقر عمله، ومحل إقامته.

وفي تلك الفترة، كانت "ريا" قد استأنفت نشاطها في مجال الدعارة السرية، بعد أن هدأت الضجة التي أعقبت إغلاق "بيت الكامب"، ولكن بسياسة جديدة، تستفيد من خبراتها السابقة، وتقوم على استبدال "بيت الكامب" بعدد من المراكز الصغيرة المتناثرة، تمارس فيها نشاطها، فلا تلفت الأنظار إليه، ولا تستثير الشرطة للهجوم عليه، فإذا قاد سوء الحظ الشرطة إلى أحد تلك المراكز، لم تضطر للتوقف عن النشاط تمامًا. كما حدث عقب إغلاق "بيت الكامب"، فتفقد زبائنها وتضيع من يدها النساء، اللواتي بذلت مجهودًا في سحبهن وفي تدريبهن على العمل.. وتطبيقًا لتلك

السياسة، استأجرت "ريا" غرفة بأحد المنازل القريبة من "سيدي عماد" واتفقت مع صديقتها "روما" – التي كانت تشاركها السكن في "بيت الخواص" من قبل – على أن تشاركها في إدارتها كبيت سري للبغاء، على أن تتقاسما أرباحها.. ولما كانت الغرفة قريب من بيت "ريا" الحر، بـ "حارة علي بك الكبير" فقد كان سهلاً عليها أن تنتقل بين الغرفتين كلما كانت هناك ضرورة لذلك، ومع أنها اضطرت إلى بذل نشاط استثنائي لإعلان زبائن "بيت الكامب" من الرجال والنساء، بالعنوان الجديد للشركة، إلا أن الأمور استقرت بعد قليل، مما دفعها للتفكير في افتتاح فرع آخر، فوقع اختيارها على حجرة بالطابق الأرضي من المنزل رقم ٩ بـ "حارة النجاة" المواجه للمنزل الذي تقيم فيه "أم أحمد النُصّ".

وبمجرد افتتاح البيت الجديد، أدركت "ريا" مدى خطورة العواقب التي قد تحيق بها؛ إذ ظلت "سكينة" بعيدة عن مشاركتها؛ إذ كانت ما تزال تقيم في "بيت الصابونجية" – الذي يقع على ناصية الحارة نفسها– وتدير حجرتها لنفس النوع من النشاط مما يضعها موضع المنافسة، فضلاً عن أنها كانت في حاجة حقيقية إلى "سكينة" لكي تشاركها في إدارة الفرع الجديد، لتتفرغ هي للإشراف على الفرعين معًا، لكن "سكينة" التي كانت ما تزال تحتفظ بذكريات سوداء لتاريخ علاقتها بشقيقتها وزوج شقيقتها. رفضت قبول العرض.

وكان ظهور "محمود أبو زكاك" في "حارة النجاة" هو الذي حسم تردد "سكينة".. فذات مساء شاهد سكان الحارة شابًا في العشرين من عمره، يحمل على ظهره حصيرة ومرتبة من القطن وصرة من الملابس الملوثة بالدماء، ويسير في خطوات متعثرة بسبب عرج خفيف في أحد قدميه تولد عن إصابته بشلل الأطفال. ولم يكن الشاب غريبًا عن الحارة، فقد أمضى بها جانبًا من طفولته وصباه، مع أمه – وهي إحدى شقيقات "أمينة بنت منصور" – قبل أن يغادر الجميع الحارة ليسكنوا في منزل للأسرة أقامته في "حارة الفراهدة". وفي الصباح علموا أن الشاب الذي يعمل جزارًا – قد تشاجر مع أمه، فترك منزل أسرته، وجاء ليقيم مع خالته "أم

أحمد النُصّ" التي رحبت به، وخصصت له إحدى غرف المنزل الخالية من السكان. والتي كان من حقها – باعتبارها وكيلة عن صاحبه، أن تستضيف فيها من تشاء.

وبعد أيام من وصول "أبو زكاك" دخلت "أم أحمد النص "طرفًا في المفاوضة الدائرة بين "ريا" و"سكينة" حول استئناف العلاقات الاقتصادية بينهما، فعرضت عليهما مشروعًا يقضي بتحويل الغرفة التي تستأجرها "ريا في الطابق الأرض من المنزل رقم ٩ بالحارة "إلى "محششة" يقوم بإدارتها ابن شقيقتها، على أن تترك "سكينة" الحجرة التي تستأجرها بـ "بيت الصابونجية" وتنتقل للإقامة بغرفة بالطابق الثاني من المنزل نفسه، تخصص للراغبين في المتعة الحرام.. بينما يواصل الدكان الذي يديره مطلقها "أبو أحمد النص" في المنزل المقابل، نشاطه في بيع الخمور، وبذلك تتكامل المشروعات الثلاثة اقتصاديًا ويستطيع كل منها أن يستفيد من زبائن الآخر بحكم الصلة التقليدية بين ثلاثية الخمر والحشيش والجنس.

ولم تستطع "سكينة" مقاومة العرض، ففضلاً عن أن المشروع كان يعد بأرباح طائلة، فإن التوسع في عدد الشركاء، كان كفيلاً بتخفيف الضغوط التي تتعرض لها؛ إذ كان الطرف الآخر في الشركة هو "حسب الله" الذي أدمن هضم حقوقها فأعلنت موافقتها عليه ونفذت الجانب الذي يخصها منه، وانتقلت بالفعل للإقامة في الطابق الثاني من المنزل رقم ٩ بـ "حارة النجاة" في النصف الثاني من أكتوبر و(تشرين الأول) ١٩١٩.

(٢٤)

لم تمض سوى أسابيع قليلة على افتتاح "مركز آل همام وشركائهم للتحشيش والسكر والعربدة بالمنزلين رقم ٨ و ٩ بـ "حارة النجاة" – حتى طار صيته، واتسعت شهرته، واجتذب إليه كثيرين من يشغفون بهذا النمط من الحياة.

وكانت "المحششة" هي حجر الزاوية في نشاط المركز.. إذ كان تعاطي الحشيش شائعًا على نطاق واسع بين الطبقات الدنيا والوسطى من العمال والفلاحين والحرفيين وصغار الموظفين والتجار، يستعينون به على الهروب من إحساسهم بالفراغ والخواء.. وفضلاً عن أن تعاطيه لم يكن سلوكًا اجتماعيًا محتقرًا، أو حتى منتقدًا، فإن العقوبة القانونية على التعاطي أو إدارة مكان له، لم تكن تتجاوز الغرامة. وكان مما شجع – كذلك – على انتشار المحاشش بين مساكن الأحياء الشعبية، أن أسعار الحشيش كانت رخيصة بسبب تعدد المنافذ التي كان يمكن تهريبه منها إلى مصر، وعجز قوات حرس الحدود عن السيطرة على نشاط المهربين الذي يجلبونه من مناطق زراعته، وكان معظمهم من الأجانب المتمتعين بالحماية.

لكن ازدهار "محششة آل همام" كان يعود بالدرجة الأولى إلى موهبة مديرها "محمود أبو زكاك" وقد أطلق عليه هذا الاسم؛ لأنه كان يزك في مشيته بسبب ساقه المهيضة – وعشقه الشديد لعمله.. فلم تمضِ أيام على افتتاحها حتى أثبت أن أهله قد أخطئوا خطأ فاحشًا حين حاولوا توجيهه للعمل بالجزارة، فهجرها ليمضي أوقاته في أماكن تعاطي الحشيش مما كان سببًا في الخلاف الذي نشب بينه وبين أمه

وانتهى بهجره لمنزل الأسرة، ليقيم مع خالته التي وضعت الرجل المناسب في المكان المناسب.

وكانت المحششة تشغل أوسع غرف الطابق الأرضي من المنزل رقم ٩ بـ "حارة النجاة" إذ كان طولها يزيد عن خمسة أمتار، وفي أقصى يمين الداخل إليها، نصبت صندرة خشبية تعلو عن الأرض بارتفاع متر، ويبلغ طولها حوالي ثلاثة أمتار وهو عرض الغرفة. وفوق تلك الصندرة فرش "محمود" مرتبته القطنية. فقد كان ينام بها بعد انتهاء العمل.. إذا لم تطرأ ظروف تضطره للانتقال إلى البيت المقابل لينام في أية غرفة خالية به. وكان يشغل الفراغ أسفل الصندرة بأدوات العمل ومتطلباته من المناقد – أي أواني الفخار التي تستخدم لإعداد النار – وأكياس الفحم وعدد كبير من "جوز" تدخين الحشيش من أنواع وأحجام مختلفة، وما قد يحتاجه العمل من قطع غيارها.. أما الحصيرة التي أحضرها معه، فكان يفرش بها أرض الغرفة التي كانت تتكون من الحجر الجيري المدكوك بالحصى من دون بلاط.. وفيما عدا الزير الذي كان يضعه في ركن الغرفة الأيسر، وعدد قليل من المساند القطنية كان الرواد يستعينون بها على الرطوبة التي تنشع من الحائط، لم يكن في الغرفة أي شيء آخر.

في الضحى يستيقظ "أبو زكاك" من نومه، وبعد أن يتناول إفطاره، ينهمك في إعداد المحششة لاستقبال روادها، فيكنس الغرفة، والصالة التي تفصل بينها وبين الباب الخارجي للمنزل، وينفض التراب عن المرتبة والحصيرة والمساند، وينشرها في ضوء الشمس لكي يتخلص من الحشرات التي يجلبها الزبائن معهم، ويرش ما تبقى من مياه في الزير أمام باب المنزل تثبيتاً للغبار وجلبًا للهواء الرطب، فإذا جاء السقا بقربة الماء الجديدة، انهمك في تنظيف الجوز وتسليكها، واستبدال ما بها من ماء بآخر، وقص الدخان وأضاف إليه العسل الأسود، وكسّر الفحم إلى قطع صغيرة، ثم استقبل التاجر الذي يزوده بجراية المحششة اليومية من أصناف الحشيش.

وعند الظهر يبدأ توافد الزبائن، فيشعل الفحم وتدور الجوزة ويجتمع المجلس وينفض عشرات المرات، ويظل منعقدًا حتى الساعات الأولى من الصباح وتدوس أقدام عشرات من الناس مدخل البيت في كل ساعة، ويتردد بعضهم عليه، أكثر من مرة في اليوم الواحد.. أما الزبون الدائم فهو "محمود" نفسه، فهو يسامر الجميع، ويشاطرهم ما يدخنونه، ويقوم نيابة عنهم بشد الأنفاس الأولى من كل "تعميرة" يقدمها إلى الزبون، ليخفف عنه المجهود الذي يتطلبه إشعار النار في الدخان، وغالبًا ما يترك له الزبون الأنفاس الأخيرة كذلك. وعلى الرغم من كمية الحشيش الهائلة التي كان يدخنها على امتداد اليوم، فإنه لم يكن يفقد وعيه، أو اتزانه، أو يخرج عن التقاليد المرعية في التعامل مع الزبائن، الذين كانوا يقدرون له إخلاصه في خدمتهم، فيحرصون على التردد عليه، ويتخذون من المحششة التي يديرها محلاً لمسامرتهم.

ومن هذا العدد الهائل من الزبائن الذين يترددون على المحششة، كان مركز الدعارة – الذي أقيم في الحجرة التي استأجرتها "سكينة" في الطابق الثاني من البيت نفسه – يجد زبائنه .. وكان إشعار الزبون الجديد باستعداد المحششة لتقديم خدمة إضافية من هذا النوع، لا يتطلب أكثر من دخول إحدى النساء إلى المحششة، لتتبادل مع "محمود أبو زكاك" الحديث، إذا كانت من النوع الذي يستحي، أو لتجلس بين الرجال وتطلب تعميره إذا كانت من النوع الجسور فيصر أحد الجالسين على أن يدفع ثمن الطلب وفي الحالتين كان "أبو زكاك" ينوب عن الزبون في إبلاغ طلبه إلى "ريًا" أو "سكينة" ثم يشير له على سلم المنزل الداخلي الذي يقود إلى الطابق الثاني، ليجد الزبون بمجرد انتهائه من تدخين الحشيش، طلبه في انتظاره، وفيما بعد أصبحت الأمور أيسر من ذلك، إذ كانت "ريا" تكثر من دخول "المحششة"، إذا لاحظت أن من بين المترددين عليها، وجوهًا جديدة، أو تنتمي إلى مستوى اجتماعي أكثر رقيًّا من المستوى الذي تعود أن يطلب خدماتها لكي تقوم بمهمة الترويج للجانب الآخر من النشاط بأسلوبها الناعم.

وما لبثت فكرة مركز الترفيه المتعدد الأنشطة، أن أعطت ثمارهـا الكثيـرة، فازدهر العمل في كافة أفرع النشاط، وفضلاً عن رواج العمل في المحششة، فقـد كانت غطاء جيدًا لكثيرين ممن يعتبرون التردد على بيوت البغاء عارًا لا يليق بهم، ويخشون أن يراهم من يعرفونهم وهم يترددون على بيت سيِّئ السمعة، فاتخذوا من التردد على المحششة – وهو أمر لم يكن يثير انتقادًا كبيرًا من الناحية الاجتماعية – ساترًا يخفي هدفهم، مما أدى إلى ازدياد الإقبال على فرع البغاء السري، حتـى أن "ريا" اضطرت في بعض الأحيان، إلى تحويل عدد من الزبائن إلى بيتها الحر بـ "حارة علي بك الكبير" أو إرسالهم إلى الفرع الآخر، الذي كانت تشترك في إدارتـه معها، جارتها السابقة "روما" وكان مما ييسر عليها ذلك أن البيوت الثلاثة كانت تقع في نفس المنطقة.

ولأول مرة منذ أفلس "أبو أحمد النص" وباع حصانه وعربته، نجت تجارتـه من الإفلاس؛ إذ ازداد الإقبال على طلب الخمور والمرطبات التي يبيعهـا، وأخـذ كثيرون من رواد المحششة يترددون عليه، قبل دخولهم إليها، ليعدوا أنفسهم لحالـة النشوة التي يحلمون بالوصول إليها، أو بعد خروجهم منها لتثبيـت تلـك الحالـة.. فضلاً عن الخمور التي كانت يطلبها الذين يصعدون مـنهم إلـى الـدور الثـاني، ليتعاطوها مع جليساتهم من النساء. بل وشمل الرواج كذلك مطعـم "سـتوتة بنـت منصور" – شقيقة "أم أحمد النص" – فلم يعد نشاطها يقتصر على صـنع شـوربة العدس، بل أضافت إليها بعض الأطعمة الحريفة التي يستحب أكلها أثنـاء شـرب الخمر أو الحلوة التي يستحب أكلها بعد تدخين الحشيش، مما أغرى "سـكينة" بـأن تضيف متعة الطعام الشهي إلى المتع التي يقدمها المركز لروادة، فكانـت تشـتري الدجاج والبط، وتقوم بطهيها لمن يطلب ذلك. وكان الربح الذي يعود عليها من هذا النشاط – الذي تقوم به لحسابها الخاص بعيدًا عن الشركة – كبيرًا؛ إذ كانت "سوق الفطيس" هي المصدر الرئيسي لما تطهوه من طيور نافقة، أو على وشك النفوق.

ولأن "آل همام" كانوا أحصف من أن يديروا مركزًا متعدد النشاط كهذا المركز من دون أن يكلفوا له الحماية اللازمة فقد اتخذ "حسب الله" من دكان "أبو أحمد النص" محلاً مختارًا يمضي به معظم ساعات النهار، جالسًا على مقعد أمامه، بحيث يستطيع أن يتابع ما يجري داخل المركز وخارجه، توقيًّا لأي هجوم مفاجئ تقوم به الشرطة، أو شغب ينشب بين الزبائن، بسبب لطشة الخمر، أو ثقل وطأة الحشيش، أو الإفراط في الجمع بينهما.

وكان يدخل إلى المنزل بين الحين والآخر فيطوف بالمحششة، وقد يجلس قليلاً إذا ما دعاه أحد الزبائن إلى تعميرة، ثم يصعد إلى الطابق الثاني ليتبادل حديثًا قصيرًا من زوجته أو شقيقتها، وهدفه في الحالتين هو أن يراه المترددون على البيت، فيعرفون أن الغابة لا تخلو من الأسود، ويلتزمون جادة الصواب. ويدفعون ثمن ما يحصلون عليه من خدمات، من دون تردد أو مساومة أو محاولة للابتزاز بإثارة الضجيج.

وفي بداية المساء كان "محمد عبد العال" يعود من عمله في "وابور القطن" فإذا كانت الغرفة التي يقيم فيها مع "سكينة" خالية من الزبائن، صعد إليها فتناول طعامه، واستراح قليلا، وإذا كانت مشغولة بهم وهو ما كان يحدث في كثير من الأحيان، انضم إلى مجلس "حسب الله" أمام "دكان النص" وتناول الطعام الذي أعدته له رفيقته، وشاركه في الحراسة، وفي تناول أكواب الكونياك التي كان "النص" يكرمهما فيقدمها لهما من الصنف غير المغشوش، ويحاسبهما عليها – باعتبارهما زبونين دائمين – بأثمان مخفضة، إلى أن ينتصف الليل، وينقطع سيل الزبائن الذين يترددون على المركز، ويطفئ "محمود أبو زكاك" الفحم المشتعل في الموقد، ويأوي إلى فراشه، فيصعد "محمد عبد العال" إلى غرفته، وينصرف "حسب الله" إلى منزله الحر بـ "حارة علي بك الكبير".

وفيما عدا استثناءات قليلة، كان المركز يستقبل فيها بعض جنود جيش الاحتلال أو بعض بحارة السفن التي ترسو في ميناء الإسكندرية، يقودهم أدلاء

محترفون إليه، لكي يذوقوا "اللحم الوطني" فقد كان معظم زبائن البيت من العمال الفقراء، ومن الصعايدة المهاجرين. وكانوا – كمعظم مدمني الحشيش – من النوع الهادئ الخانع، الذي يفتقد لأية نوازع عدوانية ولا يثير أي ضجيج، وعلى الرغم من ذلك فقد ارتفع عدد أفراد قوة الأمن التي تقوم بحماية المركز إلى ثلاثة رجال، بعودة "عرابي حسان" من العمل في السلطة ليأخذ مجلسه أمام "دكان النص" إلى جوار "حسب الله" و"محمد عبد العال".

وذات مساء حدث ما كانوا يخشونه، فقد خرج "محمود أبو زكاك" خلف أحد الزبائن ليستوقفه أمام البيت ويطالبه بخمسة قروش، وعندما أحاط بهما الرجال الثلاثة، قال "الزكاك" إن الرجل قد دخن خمس تعميرات من الحشيش، ثم رفض أن يدفع الثمن وما كاد ينتهي من عرض شكواه على "مكتب الأمن"، حتى قال الرجل وهو ينظر إلى الثلاثة بتحد بالغ:

مش دافع.. ح تعملوا إيه يعني؟!

١٩٠٠، شارع فؤاد، قلب الحي الأفرنجي بالإسكندرية

الفصل الثالث

زمن القساوة

(٢٣)

لم يكن الرجل مجهولاً من ثلاثتهم، وقد عرفوه بمجرد اقترابهم منه، وتبينهم لملامحه. ولو أن أحدًا غيره، كان قد امتنع عن دفع ثمن ما دخنه من حشيش لتبادلوا ضربه، وحصلوا على حقهم منه عنوة. أو خلعوا عنه جلبابه، وأبقوه رهنًا لديهم إلى أن يعود بالنقود.. أما وقد اتضح لهم أن الذي فعل ذلك هو "عبد الرازق يوسف" أحد فتوات الحي – فقد عقلوا غضبهم، وقرروا – من دون مناقشة مسبقة فيما بينهم – معالجة الأمر بالحسنى.... فطلب "عرابي" – بحكم معرفته به ومسئوليته كحام للبيت – من "الزكاك" أن يعود لعمله، ويترك لهم الأمر، واصطحب الرجال الثلاثة "عبد الرازق" إلى دكان "أبو أحمد النص" الذي لم يدهش للانقلاب المفاجئ في معاملتهم للزبون المشاكس، واستجاب لطلبهم بأن يقدم له كوبًا من الكونياك بحماسة بالغة.

منذ ذلك الحين – خريف ١٩١٩ – انضم "عبد الرازق يوسف" إلى "رجال ريا وسكينة"، وأصبح لا يكاد يفترق عنهم، وتوطدت علاقته بـ "عرابي حسان" حتى تحولت إلى صداقة عميقة، وكان الأخير هو صاحب الاقتراح باستمالة "عبد الرازق" بدلا من التصدي له، ولم يكن السبب في ذلك خوفه من مواجهته، أو جبنه عن التصدي له، بل تقديره لمدى ما يمكن أن يجلبه عليهم من متاعب، إذا ما دخلوا معه في معركة، سوف تستتبع – بالقطع – سلسلة من ردود الأفعال، يمكن أن تعرقل نشاطهم.

ولم يكن "عبد الرازق" صاحب قوة يخشى بأسها، أو عصبية يكثر عددها، أو مال يصطنع به الأعوان، بل كان مجرد "عربجي" لا يملك شيئًا، حتى العربة التي

يعمل عليها، فهو يعمل – إذا عمل – أجيرًا لدى عدد من أصحاب "العربخانات" الذين يتعاقدون مع المستوردين وتجار الجملة على نقل البضائع من مخازنهم في الميناء إلى مخازنهم في المدينة، أو من هذه المخازن إلى مخازن تجار نصف الجملة..

وكان يأخذ قوته من جسارته، وانعدام حيائه واستضعافه للآخرين واستعداده لآثار الفضائح، وسجله الجنائي المزدحم بعدد كبير من الجنح والمخالفات وأحكام الحبس والغرامة، تدل على أنه لم يكن يخاف من الشرطة، أو يحرص على توقي الحبس، والحقيقة أن هذا السجل يلفت النظر بتنوع الجرائم التي يضمها، والتي بلغت ١٩ سابقة تجمع بين السرقة والضرب وبين التجمهر وإحراز الحشيش، وتختلف العقوبات التي حكم عليه بسببها بين الغرامة والحبس لمدد تتراوح بين أسبوع وثلاثة أشهر، وكان آخرها هو الحكم عليه – في ١٢ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩١٩ – بتغريمه مائة قرش لإدارته بدون إخطار لمحل لحرق الحشيش.

وعلى العكس من الثلاثة الآخرين، فإن "عبد الرازق" لم يكن من المهاجرين الصعايدة، بل كان من أهل الإسكندرية الأقحاح، وفضلاً عن ذلك فقد كان من مواليد "جنينة العيوني"، وفيها قضى طفولته وصباه، فهو من أبناء حي اللبان الأُصلاء، ولو صح تقديره لعمره عند القبض عليه بأنه في الثلاثين – وهو تقدير أقره عليه الأطباء الذين قدروا عمره بين الخامسة والعشرين والثلاثين.. وأخذ به قرار الاتهام – لكان معنى ذلك أنه ولد في عام ١٨٩٠، وبدأ نشاطه الإجرامي وهو حدث في حدود العاشرة من عمره، وربما أصغر من ذلك؛ إذ كان في الحادية عشرة من عمره حين ضبط لأول مرة في ٨ أغسطس (آب) ١٩٠١، وهو يحاول سرقة بعض أواني الطبخ – صينية وحلة – من مسكن "لطيفة بنت عبد الله" إحدى جاراته بـ "جنينة العيوني"، وقضت عليه محكمة الجنح المستأنفة بالإسكندرية بالحبس لمدة خمسة عشر يومًا.

وبعد أقل من أربع سنوات – وكان في الخامسة عشرة – بدأ الضرب والتعدي يبرز في سجله الإجرامي، وهو ما يدعونا للشك في مدى دقة تقديره لعمره؛ إذ الغالب أنه كان قد تجاوز الثلاثين بخمس سنوات عند القبض عليه، وأنه كان في العشرين من عمره، عندما برز اسمه – عام ١٩٠٥ – كفتوة، وتتالت أحكام الحبس والغرامة ضده لقيامه بالاعتداء على الأفراد ومشاركته في معارك واسعة النطاق ينضم إليه فيها آخرون، مما جعل سلطة الاتهام تضيف تهمة التجمهر إلى التهم التي يقدم بسببها إلى المحاكمة. ومع أن معظم معاركه – وجرائمه الأخرى – كانت تدور في نطاق "حي اللبان" الذي ولد ونشأ فيه، إلا أنه كان يوسع نطاق نشاطه في بعض الأحيان إلى أحياء أخرى مثل "محرم بك" والمنشية" و "كرموز". ومن بين المعارك التي اشترك فيها في عام ١٩٠٥ معركتان تدخلت فيهما الشرطة، وحوكم بسببهما، وقعت الأولى في ١١ فبراير (شباط) بناحية "حارة الفراهدة" بقسم شرطة اللبان وعوقب عليها بالحبس لمدة شهر، وجرت الثانية بجهة "الإبراهيمية" التابعة لقسم شرطة محرم بك، في ٢٠ أغسطس (آب)، وكانت أوسع نطاقًا؛ لذلك عوقب على مشاركته فيها، ومشاركته في تجمهر يضم أكثر من خمسة أفراد بالحبس لمدة ثلاثة اشهر.

وفي عام ١٩٠٧ عادت السرقة لتقترن بالضرب في سجل جرائمه؛ إذ قام – في ١٧ فبراير (شباط) ١٩٠٧ – بسرقة كتينة ذهب وضرب صاحبها، فعوقب على الجريمتين، بالحبس لمدة ثلاثة أشهر وبغرامة مائة قرش لتعديه على موظفين عموميين، أثناء تأديتهما لوظيفتهما، لعلهما من رجال الشرطة الذين قاموا بضبطه. والغالب أنه كان يتعاطى المخدرات منذ فترة تسبق ظهور تهمة إحراز الحشيش في سجل سوابقه الإجرامية سنة ١٩١٠ ففي تلك السنة قدم – لأول مرة – للمحاكمة مرتين، بعد أن ضبط معه في كل مرة درهم من الحشيش، وعوقب في المرتين بغرامة مائة قرش، وفي عام ١٩١٢ حوكم مرتين بالتهمة نفسها، وارتفعت الغرامة إلى ثلاثة جنيهات في كل مرة، بعد أن ارتفع المضبوط معه في المرتين إلى درهم

ونصف درهم من الحشيش. ومع أن أحكام السجن والغرامة التي صدرت ضده بسبب فتونته، لم تتوقف؛ إذ حكم عليه في عام ١٩١٤ بالحبس لمدة ١٥ يومًا بتهمة الضرب والسكر، وبغرامة قدرها خمسون قرشاً عام ١٩١٥ وأخرى قدرها مائة قرش عام ١٩١٩ بتهمة التعدي، وحبس مرتين في عام ١٩١٨ بتهمة التعدي، وحبس مرتين في عام ١٩١٨ لمدة شهرين في كل مرة، بالتهمة نفسها، إلا أن تهمة إحراز الحشيش قد اختفت من سجل جرائمه خلال السنوات الست السابقة على ذلك.

والظاهر أنه كان قد التزم الحذر منذ تتالت أحكام الغرامة ضده، وقد قالت فيما بعد، في سياق الدفاع عن نفسه، إن تهم إحراز الحشيش التي كانت توجه ضده، هي من اصطناع الخفراء ورجال الشرطة السريين، الذين تعودوا ابتزاز الذين يترددون على المحاشش، والتدخين على حسابهم، فإذا امتنعوا عن إعطائهم ما يطلبونه، قاموا بضبطهم، وأن ذلك هو السبب في تعدد أحكام الغرامة التي صدرت ضده، وإذا صح ما قاله – وهو غالبًا صحيح– فيمكن القول بأنه كان ينشط في مجال فتح محلات إحراق الحشيش وإدارتها طول هذه الفترة في حماية الخفراء وصغار رجال الشرطة، الذين كانوا يتواطئون معه ولا يبلغون ضده، مقابل ما كان يدفعه لهم من إتاوات... ولعل خطأ التقدير، هو الذي دفع هؤلاء الخفراء إلى الإبلاغ عنه، فأغلقت المحششة التي كان يديرها، قبل أسابيع من ظهوره المفاجئ في محششة "آل همام" و"آل النص" بـ "حارة النجاة"...

ولم يكن تاريخ "عبد الرازق يوسف" يخلو من النساء .. ولعل جانبًا من المعارك التي خاضها والقضايا التي اتهم فيها كان بسبب علاقاته بذلك النوع من النساء الذي يكثر ظهوره في حياة أمثاله، ممن كن يعرفن بـ "الصبوات" إذ كان الصراع عليهن، من مظاهر "الفتونة" التي لا تكتمل إلا بها.

وقد ذكر فيما بعد أنه عرف امرأة تدعى" نظيمة بنت محمد علي" وعشقها واتخذها رفيقة له لعدة سنوات، ووشم اسمها إلى جوار اسمه على مقدم ساعد يده اليسرى. وحدد تاريخ معرفته بها بثمانية عشر عامًا قبل القبض عليه، وهو ما يؤكد

أنه أخطأ حين قدر عمره حينذاك بثلاثين عامًا فقط؛ إذ يستحيل أن يكون قد عرف "نظيمة" ورافقها وهو غلام في الثانية عشرة من عمره.. والغالب أنه كان في السابعة عشرة، وفي عنفوان مراهقته حين عرفها، وهو ما يفسر قوله بأنه لم يحب – أو يرافق – امرأة غيرها. والحقيقة أنه لم يقاطع النساء بعد انفصالهما الذي لا نعرف له سببًا، بل تزوج على إثر ذلك من امرأة وصفها "عرابي حسان" : أنها فائقة الجمال، وأنجب منها ثلاثة أبناء، لكن أسلوبه في التعامل مع النساء الفواحش، اللواتي كن يعملن مع "ريًا" و"سكينة" قد اتسم بدرجة من الخشونة والفظاظة تصل إلى حد الرغبة في التمثيل بهن، قد تكون من بين الآثار التي تولدت عن علاقته – وهو في سن مبكرة – بامرأة كانت – بالقطع – أكبر منه سنًا ... وأوفر خبرة..

وتلفت شخصية "عبد الرازق يوسف" النظر، بسبب الدور الهام الذي قام به في مصائر بقية الشخصيات؛ إذ كان – فيما يبدو – أكبر رجال الحلقة الضيقة التي تحيط بكل من "ريًا" و"سكينة" من حيث السن والخبرة والسجل الإجرامي السابق. ومع أن "عرابي حسان" كان يسبقه في العمل كـ "قتوة" عند "آل همام"، فقد كان سجل جرائمه يقتصر على خمسة جنح ضرب وقعت بين عامي ١٩١٤ و ١٩١٩، حكم عليه بالسجن في ثلاث منها لمدة لا تزيد عن شهر في كل مرة، وبالغرامة في اثنتين، في حين خلا هذا السجل من أعمال الفتونة الأكثر عنفًا كالمشاجرات الجماعية المقرونة بالتجمهر، كما خلا من جرائم السرقة والاعتداء على الموظفين العموميين، التي يزدان بها سجل سوابق "عبد الرازق ... وتدل شواهد أخرى عديدة، على أن ظهور "عبد الرازق يوسف" ضمن حلفاء "آل همام" كان الانعطاف التاريخي الأكثر أهمية، الذي علق الجميع فيما بعد على أعواد المشانق.

ولا يعني ذلك أن "عبد الرازق" قد احتل مكان القيادة بين "آل همام" وحلفائهم، أو أصبحت له مكانة متميزة فيما بينهم؛ إذ الواقع أن توزيع السلطة داخل المؤسسة كان يستند إلى توازن فائق الحساسية، بحيث يصعب القول بأنه كان بينهم من يملك سلطة اتخاذ القرار، أو القدرة على فرض إرادته على الآخرين، فقد جاء ازدهار

العمل ليحل مشكلة الصراع بين "سكينة" و"حسب الله" الذي كف عن محاولة فرض إرادته عليها، واعترف بعلاقتها بـــ "عبد العال" الذي أصبح الآن صديقًا مقربًا إليه. ومع أن "عرابي حسان" كان ما يزال يشغل ظاهريًّا، منصبه كمـــدافع عـــن البيـــت وفتوة له، إلا أن ذلك لم يكن يعطيه مكانة أكثر من مكانة الصـــديق، خاصـــة وأن مبررات تدخله قد قلت، حتى كادت تتلاشى؛ إذ كان جلوس الرجال الأربعة معًـــا، أمام دكان "أبو أحمد النص" بصورة تكاد تكون دائمة، يتناولون الطعام أو يحتســـون الخمور، أو يمصون القصب، كافيًا لكي يضفي على البيت "هيبة" تلزم جميع الزبائن حدودهم، فلا تصبح هناك ضرورة لتدخل "عرابي" لتأديبهم أو تهديدهم..

وأدى التوزيع الدقيق للعمل إلى توزيع السلطة بين الجميع، فوقعـــت مســـئولية إدارة العمل داخل البيت على عاتق "ريًّا" و"سكينة" و"أبو زكاك" كل فيما يخصـــه، وأصبحت مراقبة الطريق للتحذير من هجوم الشرطة، مـــن مســـئوليات "أم أحمـــد النص" التي لم تكن تغادر مجلسها على عتبة منزلها إلى جوار دكان زوجها، وهـــو موقع استراتيجي، كان يتيح لها القيام بأعمال متعددة؛ إذ كانت تستطيع أن ترعـــى طفليها، وأن تطهو لهما الطعام، وأن تراقب مدخل الحارة، وتتعرف على شخصـــية من يدخلون البيت، وهي مهام كان الرجال الجالسون إلى جوارها، ينشـــغلون عـــن أداء ما يخصهم منها باحتساء الخمر، أو بالثرثرة، أو بمغادرة المكان ليجلسوا فـــي المقهى القريب...

وبنفس الدرجة من الدقة، كان البيت يدار على أسس اقتصادية سليمة، وثابتـــة، قبل بها الجميع، مما سد كثير من الثغرات التي كانت ريح الخلافات تنفذ منها فـــي مشروعات "آل همام" السابقة؛ إذ كانت النساء الثلاث تتقاسمن الأرباح الصافية التي تتبقى بعد خصم نفقات إدارة المحششة وبيت البغاء، وتحصل كل مـــنهن – فضـــلاً عن ذلك – على أجرها عن كل عمل تقوم به لصالح البيت.. فإذا سحبت زبونًـــا أو امرأة إلى البيت أو إلى المحششة، حصلت على الأجر الذي يحصل عليه من يقـــوم بنفس العمل من الغرباء. وطبقًا للاتفاقية التي قام عليها المشروع فقد ظل لكل منهن

الحق في أن تقوم بأعمال إضافية بمفردها. أو بالتعاون مع غيرها، وفي أن تحتفظ لنفسها بما تدره عليها تلك الأعمال من دخل. فقد ظلت "ريا" تحتفظ بمركز الدعارة التي كانت تشارك فيه جارتها السابقة "روما"، وواصلت "أم أحمد" عملها كـ "دلالة"، ونشطت "سكينة" في مجال إعداد الوجبات الساخنة من الطيور لزبائن البيت...

وفي هذا المناخ من النجاح والثقة، وجدت المشاكل القليلة التي نشبت بين الشركاء حلولاً سريعة... فذات عصر، ازدحمت المحششة بروادها، حتى لم يعد بها موطئٌ لقدم، مما اضطر "ريا" إلى نقل الرواد الزائدين إلى غرفة "سكينة" المخصصة لفرع النشاط الآخر، وفي أثناء ذلك وصل إلى البيت ترجمان ممن كانوا يعملون في الميناء ويتعاونون مع البيت، وبصحبته أحد بحارة الأسطول البريطاني، جاء ليمضي بعض الوقت مع إحدى الفتيات...

فعرضت عليه "ريا" ما كان متوفرًا لديها من بضاعة ساعتها، فاختار فتاة صغيرة السن تدعى "عائشة" كانت قد انضمت حديثًا إلى فريق الفتيات اللواتي يقدمهن البيت لروادة، واستأذنت لدقائق تقوم خلالها بإعداد مسكنها الحر في شارع "علي بك الكبير" لاستقبالهما، لكنها حين عادت بعد أقل من نصف ساعة لم تجدهما؛ إذ كان "أبو أحمد النص" قد استضافهما في دكانه الذي كان يحتوي على صندرة تصلح كسرير، وأغلق عليهما بابه، واعتذر لها "شعبان الترجمان" بأن "النص" قد ألح عليه إلحاحًا شديدًا حتى اضطر لقبول دعوته لاستخدام دكانه، خاصة وأن

غيابها قد طال عما كان متفقاً عليه، وكانت ما تزال تعاقب "شعبان:" حين خرج البحار وبصحبته "عائشة"، فأعطى للترجمان نصف جنيه فاحتجز منه عشرة قروش، وأعطى ريالاً لصاحب الدكان، ومثله للفتاة، ولم تترك "ريا" الأمر يمر دون أن تضع قاعدة لمثل تلك الحالات، لكنها لم تخاطب "أبو أحمد" مباشرة، بل خاطبت الفتاة بصيغة الجمع قائلة:

يا عيشة.. أنتم أخذتم ريالين ... وأنا ما أخدتش حاجة.

وأدرك "النص" أنه المخاطب بهذا التنبيه .. فرد عليها على الفور قائلا:

ليه ... هو دخل في بيتك؟!

ومع أن الخسارة لم تكن قليلة، فقد سعدت "ريا" بإجابته التي كانت تتوقعها؛ إذ أصبح من حقها منذ ذلك الحين، أن تقود الزبائن الذين يضيق بيت "حارة النجاة" عن استيعابهم، إلى بيتها الحر بـ "حارة علي بك الكبير" أو إلى بيتها الآخر في "حارة سيدي عماد"، من دون أن تترتب على ذلك أية حقوق لشريكاتها الأخريات...

وكان ظهور "عبد الرازق يوسف" في الأفق، بعد أن استقر النظام المؤسسي لـ "بيت حارة النجاة" أهم الأسباب التي دفعت الرجال الثلاثة إلى الرد على خشونته في التعامل مع "أبو زكاك" بمحاولة استيعابه، ليس خوفًا منه، بل لمجرد توقي مضايقاته الصغيرة التي قد تعكر مزاجهم. لكن انضمامه إليهم لم يحدث تغييرًا في توزيع السلطة في البيت، ليس فقط لأن هذا التوزيع كان من بين العناصر المستقرة لذلك النظام، بل كذلك لأن تلك السلطة لم تكن بطبيعتها قابلة للتقسيم؛ إذ لم يكن أحدهم يقوم بعمل تنفيذي في الإدارة، كما كان كل منهم يتقاضى نصيبًا من أرباح البيت مما تتقاضاه زوجته أو رفيقته أو مطلقته، فيما عدا "عرابي" الذي كان يحصل على مكافأة تحسب ضمن النفقات الجارية، مما جعل سلطة الرجال تبدو أقرب ما يكون إلى افتراض نظري، أو مظلة حامية، تضفي على البيت هيبة وتعطيه مكانة، ولا يمارسها أحد بذاته، لينازعه الآخرون عليها.

والحقيقة أن "عبد الرازق" لم يثر أية مشاكل في هذا الصدد، بل إنه لم يطالب بأجر كالذي كان يحصل عليه "عرابي" إذ كان كل ما يعنيه هو أن يبدو في صورة الرجل مرهوب الجانب، الذي يفرض على الآخرين احترامه، أو يضطرهم للتظاهر بالخوف منه؛ لذلك اكتفى بصحبة هذا الفريق المرموق ممن كان يعتبرهم مجادع الحي، ولم يقصر في الإعلان عن صلته بهم، وفي إرهاب من يسيء إليهم، أو يتدخل في شئونهم، أو يحاول الاعتراض على سلوكهم، لكنه لم يفعل ذلك تعففًا أو استغناء؛ إذ كان – على العكس من ذلك أكثرهم رغبة في المال وحاجة إليه. وكان الوحيد من بينهم الذي أصبحت السرقة مزاجًا خاصا لديه ... لكن حرصه على أن يبدو في صورة الفتوة المجدع، كان السبب وراء اكتفائه بالحصول على أجره عينًا لا نقدًا، ولم يكن خروجه من المحششة دون أن يدفع ثمن التعميرات الخمس التي دخنها سوى بداية استمرت بعد ذلك؛ إذ أصبح يحشش ويسكر ويضاجع فتيات البيت من دون أن يدفع شيئًا ...

وكان يحتفظ في الوقت نفسه بعلاقة معرفة وثيقة، مع شاب آخر من فتيان الحي هو "محمد خفاجة" الذي لم يكن يجمعه به شيء، سوى أن كليهما يغرم بالحياة اللذيذة: يحب النساء وقبل كل شرب الخمر، ويهوى مجالس الطرب، وفيما عدا ذلك، فقد كان كل منهما ينتمي إلى عالم مختلف.

ففضلاً عن أن "خفاجة" كان يصغره بحوالي عشر سنوات، فقد كان معدودًا كذلك من أعيان الحي؛ إذ كان تاجرًا للألبان يملك حظيرة تضم عددًا كبيرًا من رءوس الماشية، تقع في "حارة النجاة" نفسها، ويعمل بها – تحت إشرافه – عدد من العمال يعتنون بالماشية، ويشرفون على تغذيتها، وعلى حلبها، ليقوم "خفاجة" بتوزيع ألبانها – وما قد يتجمع لديه من ألبان أخرى باعها له الفلاحون القادمون من الأقسام الريفية للإسكندرية – إلى عدد من المقاهي ومحلات صنع الحلويات وبيع الجيلاتي تعاقد معها على توريد الألبان إليها.

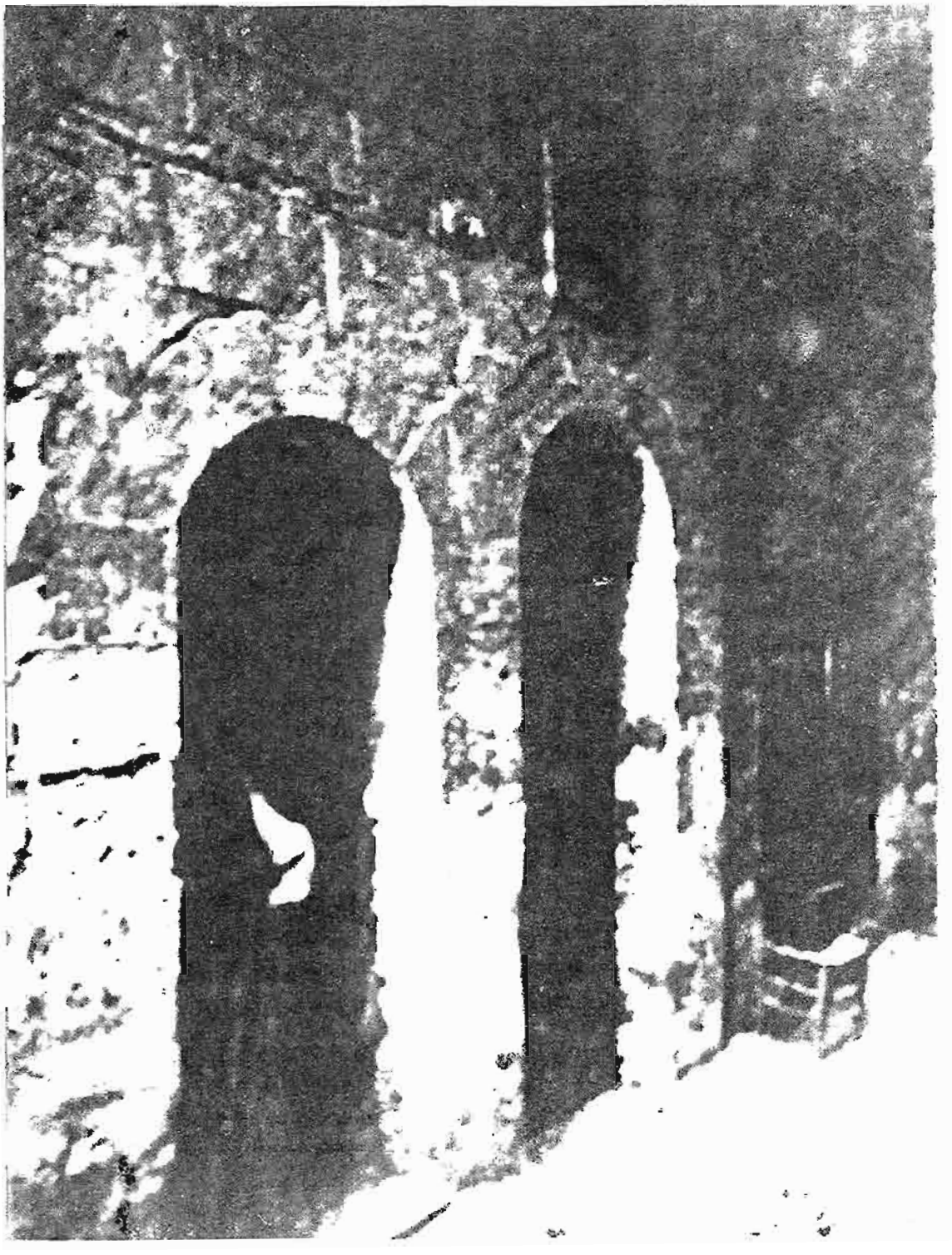

مدخل منزل شارع النجاة او مركز شرفيه متعدد الاغراض

ومع أن العلاقة بين الاثنين، كانت تبدو في الظـــاهر علاقـــة صـــداقة، إلا أن التباين بين أوضاعهما الاجتماعية لم يكن خافيًا على كل منهما، أو على المحيطـــين بهما، إذ لم تكن مكانة "عبد الرازق" – العربجي الذي يعمل أجيرًا لدى الغير تزيد عن مكانة أحد "الكلافين" الكثيرين الذين يعملون في حظيرة "خفاجة" ... وهـــو مـــا كان يدفع "عبد الرازق" إلى كثير من التصرفات الحمقاء، تنطلق من إحساسه الشديد بالنقص، وتهدف إلى تأكيد ذاته أمام صديقه، الذي كان يتلقاها بكثير من التســـامح، واثقًا من أن الكلمة الأخيرة ستكون له، بحكم أنه الذي يتحمل العبء الأكبـــر مـــن نفقات جولاتهما المشتركة بين الحانات والمباغي وجلسات الطرب، حريصًا مع ذلك – على ألا يجرح إحساس "عبد الرازق" أو أن يجابهه – صراحة – بالحقيقة التـــي كان كلاهما يعرفها تمام المعرفة، فهو ليس ندًّا ليكون صديقًا، ولكنه مجرد "تابع" أو "محسوب".

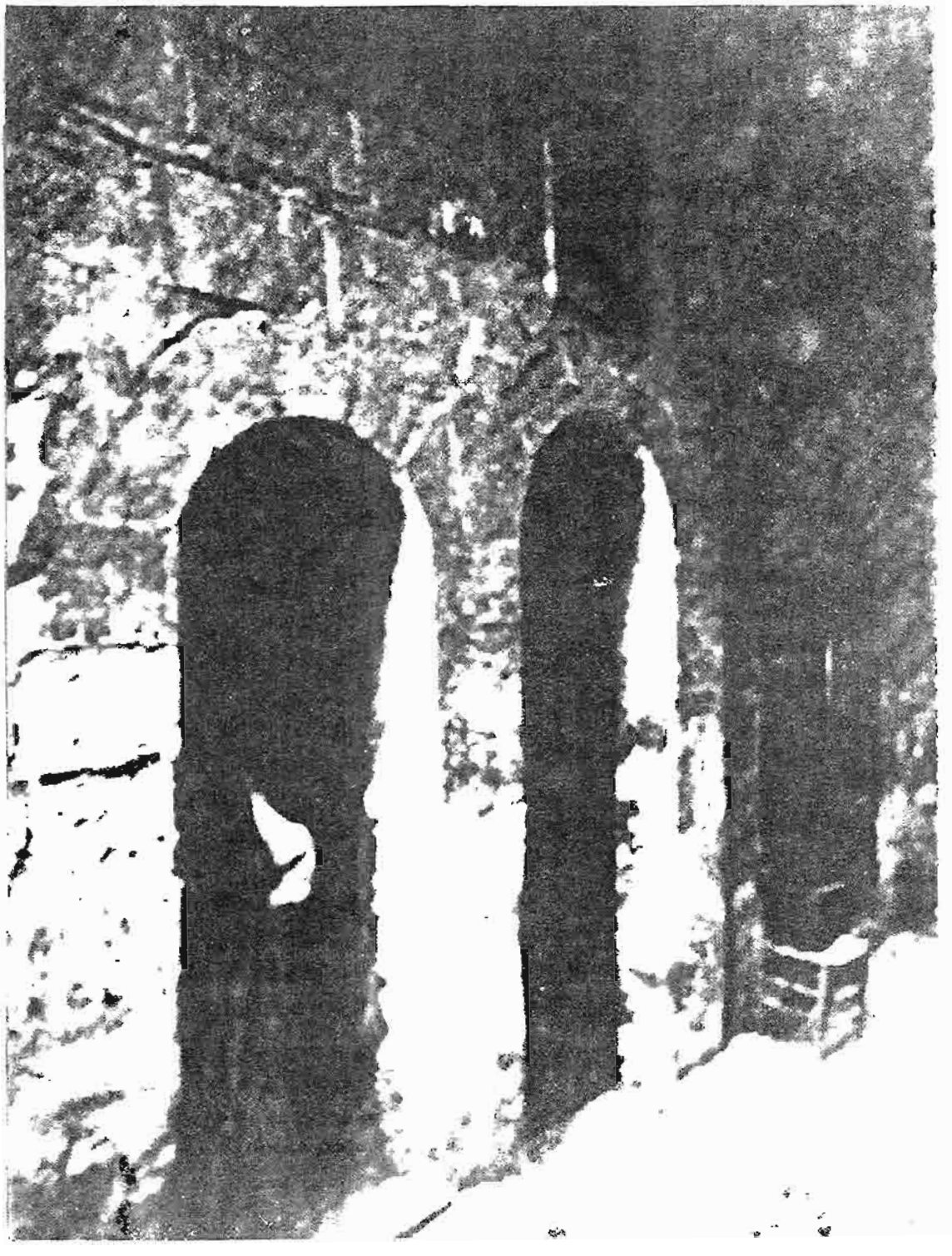

مدخل منزل شارع النجاة او مركز الترفيه متعدد الاغراض

ولم يكن "خفاجة" في حاجة ماسة إلى قوة "عبد الرازق" البدنية، أو إلى سمعته باعتباره فتوة ممن يتوقى الآخرون شره؛ إذ كان هو الآخر معدودًا من صبوات الحي، بحكم الهيبة التي يضفيها عليه شبابه وثروته وأتباعه، فضلاً عن أنه لم يكن يتردد عن خوض المعارك دفاعًا عن نفسه واستردادًا لحقه، وإن كان لا يفعل ذلك إلا عند الضرورة القصوى، وبوقار كفل له – على الرغم من حبه للنساء والخمر – احترامًا اجتماعيًّا، كشاب قوي وكريم ومتزن وعاقل وفوق ذلك كله ابن حظ.

وكانت صلته بـ "عبد الرازق" من القرائن التي اتخذها معظم الناس في "حارة النجاة" دليلاً على تواضعه؛ لذلك لم يحمله أحدهم المسئولية عما كان يرتكبه صديقه – أو محسوبه – "العربجي" من حماقات كثيرة، بل كانوا يشكونه إليه إذا ما انفلت عيار "عبد الرازق" فاعتدى على بائع متجول، أو اختطف بعض ثمار الفاكهة من بائعة مسكينة، أو اتخذ من رجل عجوز هدفًا لسخريته، فأهان شيبته، وغيرها من التصرفات الصغيرة، التي كان يندفع إليها تحت وطأة ما يحتسيه من خمر، وما يدخنه من حشيش، وما يذيبه تحت لسانه من أفيون.

وبحكم الطبيعة الخاصة للعلاقة بين "خفاجة" و "عبد الرازق" فإن صداقته له. لم تمتد لتشمل أصدقاءه الجدد من "آل همام" و"آل النص" فكان يكتفي بتحية عابرة يلقيها على من يقابله منهم، وهو في طريقه إلى حظيرته، فيحيونه بأدب تقديرًا لمكانته في الحارة ... ومع أنه كان على معرفة سابقة بـ "أم أحمد النص" وزوجها وشقيقتها "ستوتة" – بحكم جيرتهم الطويلة له – إلا أنه لم يسع لتطوير علاقته بهم، ولم يبد أية رغبة في أن يستفيد من خدمات المحششة ودكان الخمور وبيت البغاء؛ إذ كان يلتزم بتقاليد صارمة، تقضي بألا يخلط بين العمل وبين الترفيه، فالنهار للأول والليل للثاني ، وفضلا عن أنه لم يكن يدخن الحشيش، فقد كان ذوقه في الخمر وفي النساء، يتناسب مع مكانته كأحد الأعيان؛ فهو لا يشرب الخمر إلا إذا كانت "كونياك" أو "ويسكي" وفي زجاجات مغلقة – وكان "النص" يبيعها من براميل

أو زجاجات مفتوحة، تتيح له أن يقوم بغشها بالماء أو بالكحول الأحمر – ولا يُقبل – كما قالت "ريا" فيما بعد – إلا على النساء اللواتي تعلقن الحقائب في أذرعهن أي نساء العائلات المستورة، أو البغايا الأفرنجيات، أو اللواتي تتشبهن بهن من البغايا الوطنيات.

وكانت "ريا" قد نجحت في جمع شمل ما تبقى من فريق النساء اللواتي كن يعملن معها، في مرحلة الازدهار. الكبرى التي شهدها "بيت الكامب"، وأضافت إليهن فتاتين شابتين يقل عمر كل منهما عن العشرين، بعد أن لاحظت تفضيل بعض الزبائن، وخاصة البحارة الأجانب، للفتيات في هذا السن.

وكانت أولاهما "عائشة عبد المجيد" فتاة سكندرية يتيمة من أبناء الحي، تعمل مع أمها بائعتين متجولتين للبيض وعندما مرضت الأم مرضًا ألزمها الفراش وأعجزها عن العمل، انتقلت "عائشة" للعمل كخادمة لدى أسرة إيطالية مقابل أجر شهري ضئيل لا يزيد عن ريالين، لم يكن يكفي نفقاتها هي وأمها المريضة، مما اضطرها إلى ترك العمل لتعود إلى بيع البيض..

وكانت في الرابعة عشرة من عمرها حين "باظت في السكك" – كما قالت فيما بعد – لكن ما حدث لها لم يحُل دون زواجها – وهي في الخامسة عشرة – من شخص يدعى "منصور مرسي"، ما لبث أن طلقها بعد شهور، فعادت مرة أخرى لتبيع البيض، وفي دكان "زنوبة بنت عليوة" الفرارجية التي كانت تشتري منها البيض، الكائن بـ "حارة ماكوريس"، حيث كانت "سكينة" تقيم من قبل، تعرفت إليها، ثم إلى شقيقتها "ريا"، التي ما كادت تراها حتى نشطت مواهبها الغريزية لسحب النساء، فوثقت علاقتها بها، ثم بدأت تفاتحها صراحة، في أن تلتحق بفريق النساء اللواتي تقدمهن لرواد بيوت البغاء التي تديرها، لكن الفتاة التي كانت ما تزال – على الرغم من زواجها وطلاقها – طفلة، ترددت في قبول العرض، خوفًا من أسرتها، فاستعانت عليها بفتاة في مثل عمرها هي "نعمت بنت عبد الواحد" كانت قد سبقتها في التعاون مع "ريا"، نجحت في إقناعها بأن ما سوف يتحقق لها من دخل

عن هذا الطريق، سوف يبلغ أضعاف ما تربحه من بيع البيض، من دون حاجة إلى أن تدور في الشوارع وتتحمل المشقة، وأن سرها سيظل مكتوما عن الجميع، وأن كل ما هو مطلوب منها، هو أن تظل تتجول بالبيض الذي تبيعه، في الحارات المحيطة ببيت "ريا" لتستطيع أن تجدها حين يقبل أحد الزبائن، فتتسلل معه إلى البيت من دون أن يتنبه أحد إلى أنها غيرت وظيفتها ... فقبلت العرض بعد ممانعة شديدة ...

ولم يمض وقت طويل، حتى اكتشفت "عائشة" أن مخاوفها مما قد يفعله بها أهلها إذا عرفوا أنها تمارس البغاء وهي في هذه السن الصغيرة التي لا تتجاوز السادسة عشرة، بلا أساس؛ إذ كان الفقر قد طحنهم، فلم يكن لدى أحد منهم قدرة على أن يعولها، أو أن يغضب من أجل اغتيال طفولتها، فأصبحت تمضي معظم أوقاتها بـ "حارة النجاة" وكفت عن التظاهر ببيع البيض ... وجمعت بين العمل كبغي، وكخادمة، فإذا لم يطلبها أحد الرجال الذين يترددون على البيت، كلفتها "ريَّا" أو"سكينة" بشراء ما قد يحتاج إليه الرواد من أطعمة أو مشروبات أو شاركتهما في إعداد وطهي الدواجن النافقة، أو اغتصبها "عرابي" أو "عبد الرازق" حين تضغط عليهما رغبة طارئة تولدت عن إفراطهما في شرب الخمر.

ولم تكن ظروف الفتاة الثانية "عزيزة بنت عبد العزيز" تختلف كثيرًا عن ظروف "عائشة" التي كانت تصغرها بعام واحد. لكن كليهما لم تكونا من النوع الذي يمكن أن يغري شابًا مثل "محمد خفاجة" إذ كانتا تعتبران، في رأي أمثاله، من بنات الشوارع. ومع أن بيت "شارع النجاة" كان يتعاون – آنذاك – مع اثنتين من ربات البيوت، اللواتي يشغف بأمثالهن نوع "محمد خفاجة" من الرجال، هما "نبوية بنت جمعة" "وخضرة محمد اللامي" إلا أن تجاوز كل منهما للحلقة الرابعة من عمرها، كان عائقًا كبيرا يحول دون عرضهما عليه.

وكانت "ريا" ما تزال تخطط لمحاولة إغراء "محمد خفاجة" بالاستفادة من خدمات مؤسستها، حين تعرضت المؤسسة لكارثة اقتصادية جدية، لم يكن لأحد

ممن يديرونها يد فيها، فقد اشتعل الغضب ليعم كل أحياء الإسكندرية، بعد أن نشرت "دار الحماية البريطانية" بيانًا تعلن فيه، عن قرب قدوم لجنة برئاسة اللورد "ألفرد ملنر" – وزير المستعمرات البريطاني لكي تحقق فيما سماه البيان، أسباب الاضطرابات التي وقعت في مصر خلال شهري مارس وأبريل (آذار ونيسان) ١٩١٩، فإذا بهذه الاضطرابات تتكرر مرة أخرى، وبصورة أعنف، وإذا بـ "بيت حارة النجاة" يتعرض بسبب "لجنة ملنر" للكساد الذي تعرض له "بيت الكامب" بسبب صورة ١٩١٩.

(٢٦)

وكانت الثورة قد عادت للاشتعال في القاهرة والإسكندرية في أعقاب الإعلان الرسمي عن تشكيل "لجنة ملنر" إذ لم يكن لتشكيل اللجنة معنى، إلا أن المحتلين ما يزالون يصرون على التعامل مع مصر باعتبارها "محمية بريطانية" وأنهم يرفضون التفاوض مع الوفد المصري – الذي يرأسه "سعد زغلول" – ويتجاهلون أن المصريين قد وكلوه نيابة عنهم، بأن يسعى في سبيل الحصول على الاستقلال التام، وينظرون إلى الثورة باعتبارها مجرد "اضطرابات" نشأت بسبب بعض التجاوزات، وتتطلب مجرد تحقيق إداري. لا مفاوضة سياسية تدور حول إلغاء الحماية البريطانية؛ لكي تستعيد مصر شخصيتها الدولية، كدولة مستقلة، وذات سيادة.

وهكذا ظلت المظاهرات تطوف في أحياء الإسكندرية خلال الأسابيع التي أعقبت الإعلان عن تشكيل اللجنة. وكانت – في البداية – مجرد مواكب سلمية تطوف بشوارع الأحياء الوطنية ويقتصر الذين يشاركون فيها على التعبير عن آرائهم بالهتافات، وتكتفي خلالها الشرطة بمراقبة الموقف من دون تدخل، إلى أن تنفض المظاهرات من تلقاء نفسها. وكان مما ساعد على ذلك، أن موسم الصيف كان ما يزال مستمرًا، وكان "السلطان فؤاد" ما يزال يقيم بمقره الصيفي بـ "قصر المنتزه"، كما كان رئيس الوزراء "محمد سعيد باشا" – وهو من أهل الإسكندرية – يقيم بقصره بها، مما جعل السلطات المحلية في المدينة، تحرص على عدم تصعيد المواجهة مع المتظاهرين؛ لكي لا تقلق خواطرهما...

لكن الموقف ما لبث أن تدهور، حين خرجت إحدى تلك المظاهرات من مسجد "أبي العباس المرسي" عقب صلاة يوم الجمعة ٢٤ أكتوبر – تشرين الأول – ١٩١٩، تهتف بالاستقلال. وبسقوط لجنة ملنر، وبعد قليل من بدايتها لاحظت قوات الأمن في المدينة – وكانت تحت قيادة ضباط من الإنجليز – أن عدد الذين انضموا إليها قد زادوا على خمسة عشر ألفًا، فلجأت إلى القوة لتفريقها، مما اضطر المتظاهرين إلى الدفاع عن أنفسهم بقذفها بالأحجار والقلل... وعندما اتسع نطاق الاشتباك بين الطرفين، استنجدت قوات الشرطة بفصيلة من جيش الاحتلال، استخدمت الرصاص لتفريق المتظاهرين، فسقط خمسة منهم قتلى وأصيب أربعون بجراح بالغة، كما جُرح من قوات الشرطة أربعة وعشرون جنديًا وأربعة ضباط، في مقدمتهم مأمور قسم شرطة الجمرك.

وبهذا التصعيد للموقف، انتقل المتظاهرون من التعبير السلمي عن آرائهم إلى العنف؛ دفاعًا عن أنفسهم، واحتجاجًا على مصادرة حريتهم في التعبير عن هذه الآراء، فأقاموا المتاريس في الشوارع، واقتلعوا بلاطها الذي أثبت أنه سلاح دفاعي فعال، وحفروا الخنادق لعرقلة تحركات الشرطة والجيش البريطاني أثناء الليل. وردت قوات الاحتلال على ذلك بإطلاق الرصاص عشوائيًّا على المواطنين، حتى من دون أن تكون هناك تظاهرات أو اضطرابات تتطلب ذلك، ونصبوا المدافع فوق البنايات المرتفعة، ووجهوا فوهاتها إلى الشوارع، وأخذت السيارات المصفحة تجوب أحياء المدينة، وعليها المدافع الرشاشة.

وانتقلت السلطة في المدينة عمليًا إلى أيدي سلطات الاحتلال، وفشلت المحاولة التي قام بها محافظ المدينة "حسن عبد الرازق باشا" لوقف التدهور في الموقف، حين التقى بوفد من أعيان المدينة، فاشترطوا سحب قوات جيش الاحتلال من الأحياء الشعبية، كبادرة حسن نية، يمكن لهم بعدها التدخل لتهدئة الجماهير الثائرة، ومع أنه وعدهم بذلك، إلا أنه عجز عن تنفيذ وعده. وتهرب رئيس الوزراء "محمد سعيد باشا" من لقائهم لإدراكه بأن الأمر قد خرج من يده، وبأن سلطات الاحتلال

تصر على إخضاع المدينة الثائرة التي واصل أهلها احتجاجاتهم العنيفة على الرغم من عشرات الجرحى والقتلى الذين كانوا يسقطون كل يوم في المعارك غير المتكافئة بين الطرفين، بل إن جنازات الشهداء من هؤلاء تحولت إلى مواكب سياسية يسير فيها عشرات الألوف من أهل المدينة.

ومع أن الحالة في المدينة، قد هدأت نسبيًا في الأسبوعين الأولين من شهر نوفمبر – تشرين الثاني – إلا أنها عادت للتفجر مرة أخرى في النصف الثاني منه، بعد أن أصدرت دار الحماية البريطانية – مساء يوم ١٤ نوفمبر (تشرين ثاني) – بلاغًا رسميًا يبشر المصريين بالمشاركة في إدارة شئون بلادهم، فاشتعلت البلاد غضبًا وصل إلى ذروته في الإسكندرية التي غادرها "السلطان فؤاد" بعد انتهاء مصيفه بها، والمظاهرات تسير في كل أحيائها، ليصل إلى القاهرة فإذا بها تموج كذلك بمسيرات احتجاج عنيفة، صاحبت موكبه من محطة القطار في "باب الحديد" إلى مقره في قصر عابدين. ولم تتصرف إلا بعد معركة عنيفة بينها وبين قوات الشرطة – التي استعانت بقوات من جيش الاحتلال – أسفرت عن ١٣ شهيدًا و ٧٩ جريحًا.

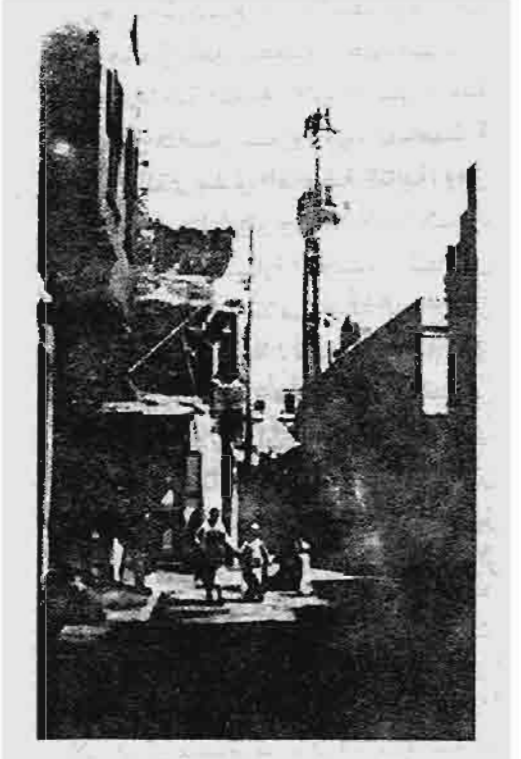
١٩٢٠: مسجد سيدى المرسي أبو العباس

وتصاعد الموقف في الإسكندرية خلال الأيام التالية، وتوالى سقوط الجرحى والشهداء، كانت جنازاتهم تتحول إلى مظاهرات أكثر عنفًا يسقط فيها مزيد من الجرحى والشهداء .. وللمرة الثانية فشل "حسن عبد الرازق باشا" في إقناع قوات جيش الاحتلال بإيقاف إطلاق النار

على المتظاهرين، مما اضطره إلى تقديم استقالته بعد أن حمل المتظاهرون جثة أحد الشهداء إلى دار المحافظة، لكن رئيس الوزراء طلب إليه البقاء لمحاولة إنقاذ ما يمكن إنقاذه، فسحبها ...

وبتصاعد المواجهة، أقام المتظاهرون المتاريس في أحياء "الجمرك" و"باب سدرة" و"سوق الطباخين" و"العمود" و"باب عمر باشا" فاقتلعوا الأشجار وأحجار الأرصفة ودعموها بعربات الكارو ليسدوا بها مداخل الحارات ومنافذ الشوارع.. ووصلت المواجهة إلى ذروتها مساء يوم الثلاثاء ١٨ نوفمبر – تشرين الثاني ١٩١٩، إذ ارتفع عدد الشهداء إلى تسعة وعدد الجرحى إلى ثلاثين، وخشيت الحامية البريطانية مما سوف يحدث في اليوم التالي، فأمر قائدها باحتلال كل أحياء المدينة وأصدر أمرًا بحظر التجوال بعد الساعة التاسعة مساء في جميع أنحائها، وأمر بإغلاق المتاجر والمحلات العامة، ونفذ الأمر بصرامة وصلت إلى حد إطلاق الرصاص على الذين خالفوه.

كما أصدر أمرًا آخر بتحديد عدد الذين يقومون بتشييع جنازات الموتى، بما لا يزيد عن مائة شخص، حتى لا تتخذ الجنازات ذريعة للتظاهر، خاصة بعد أن تبين له، أن قادة الثوار في المدينة كانوا – في بعض الأحيان – يخدعون قواته، ويحملون نعشًا فارغًا ويسيرون به، إلى أن يحتشد حولهم الناس، فإذا وصل الموكب إلى منطقة تزدحم بالجماهير، ألقوا بالنعش الفارغ، وبدءوا في ترديد الهتافات المعادية.

وظلت الأوضاع في "الإسكندرية" وفي غيرها من المدن المصرية، على امتداد الشهور الثلاثة التالية، التي قضتها "لجنة ملنر" في مصر، تتراوح بين العاصفة والهدوء الذي يسبق العاصفة التالية، وفي هذا المناخ من التوتر وعدم الاستقرار، تعرض "بيت حارة النجاة" لقلاقل اقتصادية، وكادت تنتهي حالة الرواج التي لقيها عند تأسيسه.. صحيح أنه لم يغلق أبوابه، بل واستعاد – فيما بعد – جانبًا من الرواج المفقود، إلاّ أن اطمئنان "آل همام" إليه كمصدر ثابت ومضمون للرزق ..

كان قد اعتروه كثير من الشك، دفعهم للتفكير في عمل إضافي يتعيشون منه، إلى جوار عملهم في إدارة بيوت البغاء السرية.

في تلك الأيام نشأت فكرة قتل النساء البغايا اللواتي يعملن في البيوت الخاضعة لإدارة "آل همام" لسرقة ما يعلقنه في آذانهن، وما يحيط رقابهن ومعاصمهن وأقدامهن من أقراط وقلائد وأساور وخلاخيل فضية وذهبية، ليكون ذلك هو العمل الإضافي الذي يستعينون به على موجات الركود التي كانت تصيبهم بين الحين والآخر، وتكاد تقصم ظهورهم.

وبعد أكثر من ثمانين عامًا على ذلك التاريخ، ما تزال المسؤولية عن ذلك القرار تائهة بين كل الأطراف التي شاركت في تنفيذه. خلال أحد عشر شهرًا، بين ٢٠ ديسمبر – كانون الأول – ١٩١٩، تاريخ مقتل "خضرة محمد اللامي" أولى الضحايا، و١٢ نوفمبر – تشرين الثاني – ١٩٢٠، تاريخ مقتل "فردوس بنت فضل الله" الضحية السابعة عشرة والأخيرة.

وما يدعو للدهشة، أن أربعة من هؤلاء المنفذين – هم "ريًّا" و"سكينة" و"حسب الله" و"عبد العال" – قد أدلوا فيما بعد باعترافات تضمنت أدق – وأبشع – التفاصيل عن عمليات القتل التي شاركوا فيها، ومع أن الاعتراف بالمسئولية عن اتخاذ هذا القرار التاريخي بالانتقال من المتاجرة بأجساد البغايا إلى قتلهن وسرقة حليهن، لم يكن ليضيف كثيرًا، إلى سجل الجرائم التي اعترفوا بارتكابها فعلا، والتي لم يكن لدى أي منهم ذرة من الشك في أنها ستقودهم إلى المشنقة، فقد حرص كل منهم في أقواله، على أن يتنصل من مسئولية اتخاذ هذا القرار، وأصر على أن يبدو في صورة الحَمَل الوديع الذي سيق إلى المشاركة في الجرائم على الرغم منه، وتورط فيها من دون إرادته، مما يدل على أن الحرص على سمعتهم التاريخية، وليس الخوف من العقاب، كان الدافع الرئيسي وراء استبسالهم في نفي تلك التهمة، التي تبدو بالقياس إلى ما اعترفوا به فعلاً – مجرد تحصيل حاصل.

ولا بد أن عوامل كثيرة ومعقدة، تقف وراء ذلك التطور المفاجئ في نشاط "آل همام" الإجرامي، وتبرر فقدان الذاكرة المؤقت الذي أصابهم أثناء التحقيق معهم، فلم يستطع أحد منهم، استرجاع الظروف التي اتخذوا فيها قرار البدء بقتل النساء.. إذ الغالب أن أحدًا منهم – على وجه اليقين – لم يتخذ – بمفرده – أو وهو في وعيه الكامل ذلك القرار .. إذ كان اتخاذه يتطلب قسوة نفسية لم تعرف عنهم خلال عشر سنوات اقتصر فيها نشاطهم الإجرامي على ارتكاب جرائم تافهة، أو خفيفة، لا تتطلب لارتكابها قدرة أوفر من المعتاد على المغامرة، أو جسارة ومقامرة بالنفس أعلى من المتوسط العام لما هو شائع بين الأفراد العاديين في المجتمع ، فهي – بالمصطلح القانوني – مجرد مخالفات وجنح، كبيع المأكولات والمشروبات الفاسدة أو المغشوشة، وسرقة الدكاكين وإخفاء المسروقات، وإحراز المخدرات وإدارة محلات لحرقها، يعاقب عليها بالغرامة أو بالحبس البسيط لمدد تتراوح بين أسابيع وشهور، بل إن بعضًا من تلك الجرائم التافهة، كان في جانب منه، عدوان يتوجه إلى الذات، أكثر مما يتوجه إلى الآخرين، كإدارة بيوت البغاء السري، بدليل أن كلا من "حسب الله" و "عبد العال" ظلا حتى آخر لحظة – يشعران بالعار؛ لاضطرارهما للاعتراف بأنهما كان يمارسان مهنة القوادة، لأن في الإقرار بذلك انتقاصًا من رجولتهما كصعيديين يأنفان من الاعتراف به.

وإذا كان صحيحًا – كما يقول المتخصصون في علم الجريمة – أن نمطًا معيناً من الجرائم، يمكن أن يقود المتخصصين فيه من المجرمين، إلى ارتكاب أنماط أخرى أكثر تعقيدًا وعنفاً، فمن الصحيح كذلك – كما يقولون هم أنفسهم – أن ذلك يحدث في أحوال استثنائية وتحت ضغط ظروف عامة وخاصة، إذ إن التخصص في نمط معين من الجرائم، بما يتطلبه ذلك من صفات نفسية، وخبرات سابقة، هو القاعدة العامة التي يسير عليها الخارجون على القانون. فالتخصص في السرقة غير التخصص في القتل، بل إن هذه التخصص قد يصل إلى تفريعات عديدة داخل النمط الواحد للجريمة، فالسرقة من داخل المساكن تتطلب استعدادًا وخبرة تختلف عما

تتطلبه السرقة من فوق أسطح المنـــازل، أو مـــن المحـــلات التجاريـــة، أو مـــن المواصلات العامة، أو قطع الطريق على المارة ليلا، ونـــادرًا مـــا يغـــامر أحـــد المتخصصين في فرع من هذه الفروع بارتكاب جريمة تنتمي إلى فـــرع آخـــر، إلا تحت ضغط ظروف قاهرة، تنتهي عادة بوقوعه في خطأ يؤدي إلى القبض عليه.

فماذا حدث لينتقل "آل همام" فجأة، من التخصص في الجنح الناعمة، التـــي لا تتعدى أمور المزاج والحظ والفرفشة ولا يعاقب عليهـــا القـــانون إلا بالغرامـــة أو بالغلق، إلى التخصص في الجنايات الخشنة التي تقود إلى المشنقة.

ومن أين جاءوا بكل تلك الوحشية التي لم نعرفها عنهم خلال تاريخهم السابق ؟!

الشيء المؤكد أن شيئًا محددًا لم يكن قد حدث ليقودهم – في ذلك الوقت تحديدًا – إلى ذلك الانقلاب الذي لم يكونوا في الواقع مؤهلين له لا بحكم الصفات النفسية، ولا بطبيعة الخبرة السابقة ولكنها تراكمات تلك السنوات الطويلة التي مضت منذ بدأ كل منهم تغريبته، بحثًا عن حياة أفضل مما كان يعيشها في تلك القـــرى الجنوبيـــة الفقيرة الجدباء المعلقة في بطن الجبل، حيث القيظ الشديد والذباب الكثير والأوبئـــة والطواعين، والطعام الذي يتراوح بين "البتاو" – وهو خبز جاف من دقيق الذرة – "والمش" ، وبين "البتاو" و"المخلل"، لعله – بعد طول الترحال – يذوق طعمًا، أقـــل ملوحة، وأكثر حلاوة، للحياة.

ولعل سوء حظ وطنهم، هو الذي قضى بأن يكون فـــي تلـــك الســـنوات بلـــدًا مستعمرًا، متخلفًا وفقيرًا ومدينًا بمئات الألوف من الجنيهـــات، تحكمـــه بريطانيًـــا العظمى، منذ احتلته جيوشها عام ١٨٨٢، نيابة عن دول أوروبا مجتمعـــة، وتـــدير اقتصاده وماليته، حتى يستطيع الوفاء بما اقترضه "الخديو إسماعيل" من حكوماتهـــا ومصارفها، إذ لولا ذلك لما تعرضت مصر لما جرى لها خلال ســـنوات الحـــرب العالمية الأولى من أحكام عسكرية، وأوضاع استثنائية شتتت قادة حركتها الوطنيـــة بين أنحاء العالم، وزجت بالباقين في المعتقلات والسجون، وحولتها إلـــى محميـــة

بريطانية لا تملك من أمر نفسها شيئًا، مع أنه لم يكن لها في تلك الحرب ناقة لهـا ولا جمل...

وربما كان من سوء حظهم أنهم ولـدوا جميعًـا علـى مشـارف الاحـتلال البريطاني، أو بعده بسنوات، ونشئوا في مناخ الإحباط العام الذي عاشه المصريون بعد أن تحالفت دول أوروبا، لتحطم جيشهم الوطني وتقوم بتسريحه مرتين، خـلال أربعة عقود.. فاستكنت الهزيمة في تلافيف قلـوبهم، وانشـغل الجميـع بتضـميد جراحهم، وبدا التمرد على إرادة الخواجات الذين يحكمون الدنيا – ومصر من بينها – خلط في الرأي وحماقة لا تليق بالعقلاء. ووصل التحلل إلى النخبـة المصـرية، التي انشغل كل فرد منها بنفسه، فكان منطقيًا أن ينشغل بنفسه كذلك، رجـال مثـل "حسب الله" و"عبد العال" و"عبد الرازق ونساء مثل "ريًا" و"سكينة" و"أمينـة بنـت منصور" وهم مجرد بشر من سواد الناس، لا يكتبون ولا يقـرءون ولا يحتفظـون بشهادات ميلاد، أو وثائق زواج، وليست لهم أية حيثية، تدفعهم للاعتداد بأنفسهم، أو للحفاظ على كرامتهم، وأن يعيشوا داخل قمقم أنانيتهم يبحثون عن اللذة.. ويتوقـون الألم ما استطاعوا..

والحقيقة أن الانحلال الخلقي، كان قد وصل إلى أقصى مدى، خلال سـنوات الحرب، على نحو طفت معه على سطح المجتمع – خلالها وفي أعقابها – ظـواهر اجتماعية وإجرامية لم تكن معروفة من قبل على نطاق واسع، كالتجارة في أعراض الغلمان، واستخدامهم في سرقة الأقطان من وسائل النقل التي تقوم بنقلها من المنتج إلى المحلج ومنه إلى موانئ التصدير، كالسفن والسيارات والقطارات.

ومن بين ما كانت تنشره صحف تلك الأيام، تلفت النظر أنباء العثـور علـى أطفال حديثي الولادة – بعضهم حيّ والآخر ميت – على شـواطئ التـرع وفـي الشوارع والأزقة، وأمام أبواب أقسام الشرطة، أو المستشفيات، لكثرتها من ناحيـة، ولأن معظم الأماكن التي كان يعثر فيها على هؤلاء الأطفال اللقطاء، كانت تقع في الأحياء الشعبية، مما يكشف المدى الذي وصل إليه التحلل من الضوابط الاجتماعية

التي تنظم ممارسة الجنس في ظل الفوضى الاجتماعية والاقتصادية التي نتجت عن الحرب. ولم يكن نادرًا – كما تقول صحف تلك الأيام – أن تتقدم فتيات في الرابعة عشرة، أو دون ذلك إلى قلم "حفظ الآداب" بطلب لمنحهن ترخيصًا رسميًا للعمل بالدعارة، فإذا ما أحالهن القلم إلى الطبيب لتقدير أعمارهن، تبين أنهن ما زلن عذراوات ودون السن القانونية التي تسمح بإدراجهن ضمن قوائم العاهرات، فيرفض قلم حفظ الآداب طلبهن ويأمر بتسليمهن إلى أسرهن، ويأخذ تعهدًا على هؤلاء الأهل بأن يحافظوا على بناتهم، ويمنعونهن من السير في الطرقات العامة.

مظاهرات الإسكندرية الصاخبة ضد كيرك ملتر

ومع أن مصر كانت بعيدة عن ميادين القتال الفعلية، ولم تتعرض إلاّ لبعض الآثار الجانبية لها، كان من أهمها عدد من الغارات الجوية قامت بها المناطيد – في بداية الحرب – ثم الطائرات في نهايتها .. فقد عاش أهلها – طوال أربع سنوات – يتبادلون أخبار الدماء التي تسيل أنهارًا في ميادين القتال، كما عاش مئات الآلاف من المصريين، ممن اشتغلوا في السلطة العسكرية وعملوا في الخطوط الخلفية لجيوش الحلفاء، في جو القتال الحقيقي، تتطاير من حولهم الرءوس وتسيل الدماء وترخص الحياة.. ويعاينون عن قرب، الإنسان وهو يتحول إلى وحش محاصر، لا

يجد أمامه مفرًا من الاختيار بين حياته وحياة عدوه، وقد طبع ذلك كله المصريين جميعًا بطابع من القسوة، تولد عن قسوة الحياة، واختلفت درجته باختلاف ما تعرض له كل منهم من ظروف قاسية، كما اختلف تعبيرهم عنه، باختلاف الطبائع والعادات ودرجة الوعي والثقافة.

وكانت الثورة المصرية في مارس (آذار) من ذلك العام ١٩١٩ أرقى أشكال التعبير عن تلك القسوة، وقد أدهشت البريطانيين الذين كانوا يعتقدون بأن لين الطبع، والقدرة على التحمل والعزوف عن العنف، من الصفات الثابتة التي لا تتغير في الشخصية المصرية، فأغراهم ذلك بما ارتكبوه في حق المصريين خلال سنوات الحرب، وما كادت تنتهي، حتى عادت الروح إلى المصريين فاكتشفوا أن لهم أصواتًا يستطيعون رفعها بالمطالبة وبالاحتجاج على إهمال المطالب، ومدّوا في حبال قدرتهم على التحمل إلى أن واجهت قوات الاحتلال احتجاجاتهم السلمية، بهراواتها ورصاصاتها، فلم يجدوا مفرًا من اللجوء إلى العنف، الذي مارسوه بقسوة بدت غريبة للجميع، فهاجموا القطارات ليقتلوا ضباط جيش الاحتلال وجنوده، وتربصوا لهم في الأركان المظلمة ليطلقوا عليهم رصاصاتهم، وتشكلت عشرات الجمعيات السرية، أخذت تخطط لاغتيال الموظفين الإنجليز الذين كانوا يحتكرون المناصب الإدارية العليا في الحكومة المصرية، والذين يتعاونون معهم من المصريين الذين وصفهم "سعد زغلول" بأنهم من "برادع الإنجليز".

والحقيقة أن الطريقة الفظة التي واجهت بها قوات الاحتلال ثورة المصريين. لم تترك لهم قدرة على التحمل، ولم تمارس بطريقة تتوقى رد فعلهم ليحتفظوا بلين الطبع الذي تميزوا به، ولم تحرص على أن يظل احتجاجهم في إطاره السلمي، بل تعمدت أحيانًا أن تستفزهم إلى الغضب، فتختلق الذرائع لتأديبهم. وهي مغامرة كانت نتيجتها – دائمًا– وبالا على المحتلين.

فعندما تكرر زعم قادة فصائل قوات جيش الاحتلال بالإسكندرية، بأن المتظاهرين هم الذين يبدءونها بالعدوان فتضطر لمعاملتهم بالعنف، قررت السلطات

المصرية المحلية بالمدينة، أن تشارك بنفسها في المظاهرات، للحفاظ على سلميتها، والحيلولة دون وقوع صدام دموي. وهكذا قاد الصاغ (الرائد) "كمال الطرابلسي" – أحد كبار ضباط الشرطة، والمسئول عن الأمن السياسي – مظاهرة خرجت من مسجد "أبو العباسي المرسي" – بعد صلاة يوم الجمعة ٣١ أكتوبر (تشرين أول) ١٩١٩ – وسارت منه إلى "ميدان محمد علي" ثم إلى شوارع "شريف" و"السلطان فؤاد" و"النبي دانيال"، دون أن يتجاوز المتظاهرون حدود الهتافات ضد "لجنة ملنر" على الرغم من أعدادهم الكبيرة، التي كانت قد تعدت آنذاك، ثلاثين ألفًا.

وفي "ميدان محطة الرمل" فوجئ الجميع بسيارة بريطانية مسلحة، تندفع من أحد الشوارع المتفرعة من الميدان لتقتحم جموع المتظاهرين بكل قوتها، فتدوس عليهم وتطلق عليهم الرصاص، ليسفر الاقتحام المسلح عن سقوط أربعة من القتلى، وأربعين من الجرحى من بين المتظاهرين.

وكانت أمثال تلك التصرفات، هي التي جعلت صفوف الثورة تتسع لعشرات الآلاف من الفئات الهامشية التي طحنتها ظروف الحياة القاسية، فوجدوا في قسوة المحتلين، وعدم احترامهم لأي قانون، وفي اهتزاز قبضة السلطة نتيجة لمعارك الثوار ضدها، الفرصة التي كانوا ينتظرونها، والشرارة التي تشعل نوازع العدوان المكبوتة في نفوسهم، بسبب ما عانوه من جوع وإذلال وامتهان خلال سنوات الحرب وما قبلها، واندفعوا – في ظل الفوضى التي ترتبت على الثورة – إلى التخريب والتدمير والحرق، وإلى القتل والاغتصاب.

وكان في الطليعة من هؤلاء، جيوش من الأطفال المشردين الذين لا أهل لهم، أولهم أهل لا يهتمون بأمرهم، ممن يبيتون في الشوارع ويعملون في جمع بقايا السجائر من بين أقدام الجالسين في المقاهي والبارات، أو في بيع السلع التافهة في المواصلات العامة، وينطلقون من الأحياء الشعبية في "باب سدرة" و"كرموز" و"كوم الشقافة" و"القباري" – حيث يقيمون بين خرائبها – لينضموا، بأقدامهم الحافية وأجسادهم الهزيلة التي لا تسترها سوى ملابس ممزقة، إلى المتظاهرين... فإذا ما

بدأ الصدام، تحولوا إلى رماة ماهرين للأحجار، يقذفون بها كل ما يصادفهم، من قوات الشرطة إلى مصابيح الإضاءة، ومن مركبات الترام إلى واجهات المحلات التجارية التي كانوا يتسللون إلى بعضها فينهبون كل ما تصل إليه أيديهم من بضائعها أو ينتهزون فرصة الفوضى التي تعم بعض الشوارع؛ ليتسللوا إلى بعض البيوت فيسرقون ما بها..

في هذا المناخ، الذي كان فيه مجتمع ما قبل الثورة، يتفكك ويفتقد لأي سيطرة، كان منطقيًا أن تطرح سنوات التغريبة التعيسة، كل ثمارها المرة، وأن يغير "آل همام" نمط نشاطهم الإجرامي على الرغم من كل نظريات علم الإجرام...

وهكذا بدأت فكرة قتل البغايا بملاحظة عابرة .. ثم بمعاتبة عابرة:

كانت صاحبة الملاحظة هي "ريا" التي كانت بحكم دورها – كسحابة للبيت – أوثق العاملين به، صلة بالنساء اللواتي تسحبهن إليه، ومعرفة بأسرارهن، بل وكانت – كذلك – موضع ثقتهن، يستشرنها في مشاكلهن الأسرية ويستمعن إلى نصيحتها ... ولما كانت الحاجة إلى المال. أو إلى المزيد منه، هي أقوى الدوافع التي تدفع بالنساء إلى الوقوع بين براثنها، فقد كانت على معرفة كاملة بالظروف الاقتصادية لمن تتعامل معهن من النساء، فإذا كانت فتاة فقيرة ممن تسرحن في الشوارع – مثل "عيشة" و"نعمة" و"عزيزة" أغرتهن بعمل يجنبهن مشقة التجوال في الشوارع طوال اليوم، ويوفر لهن دخلاً يكفل لهن الستر، فيجدن ما ينفقنه على إطعام أنفسهن، ومن تقمن بإعالتهم من أطفال وأمهات مات عنهم عائلهم أو سقط – قبل الأوان بين براثن المرض أو تحت مطارق الزمن، أما إذا كانت امرأة ممن يسكن في منازل الأحرار، تسعى للعمل معها؛ إشباعًا لرغبتها، فقد كانت تغريها بأن تدخر لنفسها بعض المال الذي يقيها تقلبات الزمن ... لتخلق لديها دافعًا للاستمرار في العمل، إذا ما خمدت الشهوة، أو ناوشتها مشاعر الإحساس بالذنب، فدفعتها للتفكير في التوبة ..

ولأن الخوف من المستقبل كان من بين الهواجس الثابتة لدى المشتغلات بالبغاء، اللواتي كن يدركن أنهن يبعن بضاعة قصيرة العمر، سريعة التلف، فإن التحوط لتقلبات الأيام بادخار جانب من دخلهن، كان نمطًا سلوكيًا شائعًا بينهن جميعًا، يتمثل في تحويل الفائض إلى رصيد ذهبي، على شكل مشغولات ذهبية وفضية يتحلين بها، ولا يخرجن إلى الطريق إلا بها، بل ويمارسن العمل من دون أن يخلعنها، وفي وهمهن أنها تضفي عليهن احترامًا اجتماعيًا لدى من يجهل طبيعة عملهن من الناس، وترفع من قدرهن لدى زبائنهن، إلا أنها ما لبثت أن تحولت إلى ما يشبه شارة يعلقنها في معاصمهن لتدل على مهنتهن بدلاً من أن تعمل على إخفائها، بعد أن تخلق لديهن ذوق خاص فيما يتزين به من مشغولات ذهبية، فعلى العكس من النساء الأحرار اللواتي كن تفضلن الأساور، والغوايش الرفيعة والمليئة بالزخارف، فقد كانت "الفواحش" – كما قال صائغ: "استمعت سلطات التحقيق فيما بعد إلى أقواله على سبيل الاستدلال – تفضلن المشغولات العريضة ثقيلة الوزن التي تخلو من أية زخارف، ترتفع بأثمانها عند الشراء وتنخفض به عندما يقمن ببيعه أو استبداله"..

ولعل "ريَّا" و"سكينة" كن الوحيدتين من بين العاملات في مجال البغاء .. اللتين لم تكونا تحملان تلك الشارة، على الرغم من تاريخهن العريق في العمل بالقوادة، بسبب حالة عدم الاستقرار، التي أحاطت بكل ما قامتا بتأسيسه وإدارته من بيوت للبغاء، والأهم من ذلك بسبب معارضة الرجال الذين كانوا يحوزونهن في الظهور علنًا بمظهر القوادين، فضلاً عن تعطلهم شبه الدائم، وإسرافهم المستمر الذي يبدد كل مدخراتهم، فما كادت حالة عدم الاستقرار تعود في الأسابيع الأخيرة من عام ١٩١٩، بسبب تجدد الثورة احتجاجًا على قدوم لجنة "ملنر"، حتى عادت المجاعة لتهدد "آل همام".

وذات يوم في بدايات ديسمبر – كانون الأول – ١٩١٩، كانت "ريا" تجلس في بيتها بـ "حارة النجاة" وبصحبتها "خضرة محمد اللامي" في انتظار أن تقود

الظروف زبونًا، عندما حانت منها التفاتةٌ إلى معصم "خضرة" فإذا بها تتحلى بعدد من الغوايش، وزوجين من "المباريم" الذهبية ثقيلة الوزن والعيار، مع أنها كانت قد رأت مثل تلك المشغولات في معاصم النساء اللواتي يعملن معها من قبل، ومنهن "خضرة" نفسها، إلا إنها في تلك اللحظة تحديدًا، تنبهت لأول مرة، إلى أن هؤلاء النساء قد تصيغن بسببها ومن ثمرة نشاطها، بينما لا تكاد هي تجد ثمن طعام اليوم.

ولا بد أن "ريا" قد همست بملاحظتها تلك لزوجها "حسب الله" في سياق حديث بينهما، أرادت أن تحفزه به، على أن يكف عن إسرافه، ويدخر بعضًا مما يربحانه في أيام الرخاء ليكون سندًا لهما في أيام الجفاف، وتمنت عليه فيه أن يأذن لها بأن تتقدم إلى "قلم حفظ الآداب" بطلب لافتتاح مبغى قانوني، يجنبها ما يضطرها إليه العمل السري من تستر يفقدها بعض الزبائن، ونفقات تدفعها إلى خفراء وجنود قسم شرطة اللبان، لكي تغاضوا عن نشاطها غير المشروع، وهو اقتراح لم تكن تكف عن تقديمه إليه، على الرغم من إصراره على رفضه.

ومن المؤكد أن الملاحظة قد انتقلت – عبر "حسب الله" – إلى بقية الرجال الذين كانوا يمضون نهارهم بين دكان "أبو أحمد النص" ومحششة "محمود أبو زكاك" يحتسون الخمر ويمزون بأنفاس الحشيش، فإذا غربت الشمس، اختاروا واحدة من الخمارات العديدة التي تتناثر بين الحارات الكثيرة المحيطة بالبيت، ليمضوا بها سهرتهم. والغالب أن "عرابي حسان" و"عبد الرازق يوسف" كانا أول من عرف بالملاحظة، إذ كان "محمد عبد العال" قد عاد – آنذاك – للإقامة مع شقيقه "محمود" في منزله بـ "غيط العنب" لكي يطمئن أهله على سلامته، بعد أن اضطربت الأحوال في المدينة، وصدرت قرارات حظر التجوال، وأصبح كثيرون يسقطون قتلى أو جرحى في المظاهرات، أو يقعون أسرى بين براثن قوات جيش الاحتلال، فاقتصر ظهوره بينهم على أيام متفرقة كان يمضي فيها الفترة بين العصر والعشاء، مع "سكينة" في حجرتها بمنزل "حارة النجاة" التي عادت لتصبح بيتًا للزوجية، بعد ركود الأشغال وانصراف الزبائن.

ولم تكن "سكينة" نفسها، في حالة تتيح لها الاهتمام بملاحظة "ريا" ففضلاً عن أن أحدًا من الرجال الذين كانوا يتناقلون الملاحظة فيما بينهم ككرة الثلج، لم يقل لها، أو لرفيقها شيئًا حولها، فقد كانت تعاني من آلام شديدة، بدأت حين استيقظت ذات صباح لتشعر بألم كلما داست على مشط قدمها اليسرى، ثم أخذ يتزايد في الأيام التالية، على نحو جعلها تعجز عن تحمله، وأقعدها عن الحركة بحرية، ودفعها إلى الاستناد إلى كتف شقيقتها "ريا" أو واحدة من النساء العاملات بالبيت، كلما أرادت التحرك، واضطرها إلى استدعاء أحد حلاقي الصحة، الذي أبلغها – بعد الكشف عليها أن بالقدم خُراجًا، ونصحها بتجنب المشي في الشمس، أو تقريب قدمها من الحرارة، وبوضع "لبخة" من بعض البذور، على مكان الألم حتى ينضج الخراج فيستطيع فتحه وتنظيفه.

والغالب أن "عبد الرازق يوسف" كان صاحب المبادرة بنقل المناقشة حول ملاحظة "ريا" العابرة، من مستوى التحسر على سوء الحظ وسوء التصرف، الذي قضى بأن تحمل امرأة من الفواحش مثل "خضرة" على جسدها، كل هذا الذهب، بينما لا يجد الرجال الصّبوات، ما ينفقونه على مزاجهم، إلى مستوى آخر، هو البحث في مدى أحقية "خضرة" في تملك تلك المجوهرات. ولعله كان أول من أفتى بأن لـ "حسب الله" – وبالتالي له هو نفسه – حقًا فيها، فهم أصحاب المؤسسة التي تعمل فيها "خضرة"، وهم الذين يستأجرون البيوت، ويديرونها ويحمونها ويتحملون مخاطر التعامل مع الشرطة، ويواجهون سخافات الزبائن، بل هم الذين يجلبون هؤلاء الزبائن، ولولاهم لما وجدت امرأة في خريف العمر مثل "خضرة"، رجلاً يقبل أن يضاجعها، ويدفع لها أجرًا على ذلك لتكتنزه على معصميها وحول رقبتها.. صحيح أنها – ككل البغايا اللواتي يعملن في البيت – كانت تدفع لهم من أجرها النسبة المتعارف عليها، إلا أن نجاحها في اكتناز كل هذا الذهب، يقطع بأنها كانت تكذب عليهم وتسرقهم، وتخفي جانبًا مما كانت تتقاضاه من الرجال، لتهبط بقيمة

نصيبهم، وإلا فكيف اغتنت.. وافتقروا. وحازت الذهب بينما تكاد جيوبهم في بعض الأيام تخلو من ثمن تعميرة. أو كوب نبيذ.

وبصرف النظر عن الخلل الواضح في هذا المنطق، فقد كان الأساس الذي انطلقت منه "عصابة ريا وسكينة" في ارتكاب جرائم القتل المتتابعة التي احتفظت لهما بمكانة في التاريخ، مع بعض الإضافات والتهويمات الأخرى، التي أضافوها فيما بعد، لتبرير ما كانوا يفعلونه سواء أمام أنفسهم، حين كان العلم به مقصورًا عليهم، أو أمام الآخرين، حيث انفضح أمرهم، وتم القبض عليهم، وصلت إلى ذروتها بادعائهم أنهم كانوا يقتلون النساء الفواحش بدوافع دينية وأخلاقية واجتماعية لأن بعضهن كنّ يمارسن البغاء استجابة لشهوة جنسية يعجزن عن التحكم فيها أو السيطرة عليها، وكانت أخريات يخن أزواجهن، ويفرطن في شرفهن من دون علم أسرهن، ولأنهن جميعًا كنّ يبعن أنفسهن. وهو ادعاء لا يحتاج إلى تكذيب، لكنه – مع غيره من الادعاءات التي استندوا إليها في تبرير قتلهم لكل امرأة على حدة– يكشف عن أنهم كانوا يفتقدون إلى القدر الضروري من نوازع العدوان والتوحش، التي تدفعهم للقتل بلا مبرر، أو للاعتراف حتى أمام أنفسهم – بدوافعهم الحقيقية لهذا القتل. فأخذوا يفتعلون لذلك الذرائع، بادعاء أن لهم حقا مسلوبًا يسعون لاسترداده أو هدفًا أخلاقيا ساميًا يعملون على تحقيقه، لكي يتوازنوا نفسيًا أمام أنفسهم، ويجدوا الجسارة لقتل الآخرين.

ولعل تنصل الجميع من المسئولية عن اتخاذ قرار القتل، دليل إضافي على خطأ الانطباع السائد عن هذه العصابة التعيسة التي دخلت التاريخ مشيّعة باللعنات؛ إذ لا معنى لهذا التنصل، إلاّ أنهم كانوا يشعرون بالعار الشديد مما فعلوه، ويأبى كل منهم أن يتحمل مسئوليته أمام نفسه، أو أمام التاريخ، لكن الشواهد التي تبقت لدينا عن حياتهم العاصفة، تشير بأصابع الاتهام إلى "عبد الرازق يوسف" باعتباره المسئول عن اتخاذ هذا القرار؛ ليس فقط لأن سجله الجنائي بما يحويه من سوابق إجرامية كثيرة. يفوق سجلات الآخرين، أو لأن التغير في نمط الجرائم التي كان

"آل همام" يقومون بها، قد حدث بعد شهرين من ظهوره بينهم ولكن – كذلك – لأن ما وصل إلينا من معلومات عن سلوكه تجاه النساء يكشف عن أنه كان يتعامل معهن بقسوة وفظاظة واحتقار ورغبة في امتهان كرامتهن وأنوثتهن، وعلى عكس أمثاله من "الصّبوات" الذين كانوا يحرصون على التعامل مع رفيقاتهم الدائمات أو عشيقاتهم المؤقتات بأسلوب الفرسان، فيغدقون عليهن العطايا والهدايا، فقد كان "عبد الرازق" من النوع الذي يجد متعته في اغتصاب المرأة، حتى لو كانت من النوع السهل المباح له، كنساء بيت "حارة النجاة" ويجد لذّة، في اهتضام حقوق المحترفات من النساء اللواتي يغتصبهن، حتى حين تتوفر له النقود، ولا تكتمل لذته، إلا بالحصول على أجر من المرأة، مقابل مضاجعته لها، وهي رغبة كان يعبر عنها بسرقة أي شيء تحمله المرأة، مهما كانت تفاهته.

وإذا كنا لا نملك ما يكفي من المعلومات عن الظروف الاجتماعية، التي شكلت شخصية "عبد الرازق" على تلك الصورة التي قد لا تبدو حالاتها المتقدمة غريبة على الذين يمارسون العلاج النفسي، فليس من العسير أن نتصور الآثار التي يمكن أن تتركها مسيرة حياة، كالحياة التي عاشها، على سلوك رجل تشرد منذ طفولته في الشوارع، وبدأ حياته وهو صبي بسرقة جيرانه، وقضى مراهقته في المحاش والخرائب والمعارك.

(٢٧)

بعد أسبوع واحد، كانت الملاحظة التي أبدتها "ريَّا" قد تحولت إلى خطة اقترحها "عبد الرازق" لسرقة مصوغات "خضرة محمد اللامي".

وكانت الخطة تقوم على إغراء المرأة باحتساء كمية كبيرة من الخمر حتى تفقد وعيها، وآنذاك، ينزع "عبد الرازق" أو غيره من الرجال من معصمها أحد "المباريم" – وهي أساور سميكة على هيئة ثعابين، يلتف كلٌّ منها على الآخر – أو يفك مشبك اللبّة – أي الكردان – من حول عنقها. وعلى الرغم من بساطة الخطة، وربما بسبب هذه البساطة، فقد تشكك "حسب الله" و"عبد ا لعال" في إمكانية نجاحها؛ تخوفاً من المخاطر التي يمكن أن تترتب على تنفيذها في حالة النجاح.. فقد ترفض المرأة أن تحتسي الخمر، وقد تحتسيها ولا تفقد وعيها، وقد تصرخ فتلم عليهم الناس في "حارة النجاة" فتفضحهم وتسيء سمعة البيت، الذي يعتمد – كأمثاله من البيوت – على الأمان والكتمان في اجتذاب زبائنه.. وقد يصل بها الأمر إلى إبلاغ قسم الشرطة بمحاولتهم سرقتها، فتكون النتيجة القبض عليهم والتحقيق معهم وإغلاق البيت والمحششة.

كشفت تلك الهواجس عن أن كلا من "عرابي" و "حسب الله" كانا – حتى ذلك الحين – يفتقدان للجسارة التي تدعوهما لارتكاب الجرائم الصغيرة، ولكنها لم تحل دون إصرار "عبد الرازق" على تنفيذ الخطة، ولم تهز يقينه بنجاحها؛ إذ كان يستبعد تمامًا، أن تثير امرأة من نوع "خضرة محمد اللامي" تمارس البغاء السرّي من دون علم أسرتها، أي ضجيج على أي مستوى.. أو أن تقوم بإبلاغ الشرطة ضدهم، لأن

ما يصيبها من ضرر – إذا فعلت ذلك – سيكون أفدح مما سيصيبهم؛ إذ ما هو المبرر الذي ستسوقه لزوجها المريض، ولابنها المتزوج، وابنتها المتزوجة، وأحفادها وأصهارها في "بيت الصابونجية" وجيرانها، لتفسر به سبب وجودها في بيت يدار للبغاء السرّي؟!. وما هي طبيعة العلاقة التي تربطها بأصحابه، وما الذي يدعوها لكي تسكر مع رجال ينتهزون الفرصة لكي يسرقوا مصاغها؟.

ومع أن منطق "عبد الرازق" كان قويًّا، إلا أنه أمام تردد زميليه، اضطر إلى أن يعلن استعداده بأن يقوم بالمغامرة، ويتحمل مسئوليتها وحده، ووافق على اقتراحهما، بأن ينفذ الخطة بطريقة تحفظ له ولهما خط الرجعة في حالة فشلها، بحيث يبدو وكأن الأمر كله، مزاح بينهم وبينها.

وكان لابد أولا من إذابة الجليد الذي كان يحط على العلاقات بين "عبد الرازق" و"خضرة" إذ كان دائم السخرية منها، والتنديد بتقدم سنها، ومع أنها كانت ما تزال تحتفظ بآثار جمال غارب، فقد كان يبدي دهشته لأن بعض الصعايدة الذين يترددون على البيت كانوا يختارونها دون بقية النساء، ويبشرها بأن أمثالها سيظلون أحياء بسبب كثرة "البهائم" من الرجال. الذين يتحملون مشقة مضاجعتها. ومع أن "خضرة" كانت تضيق بتعليقاته التي تجرح اعتزازها بأنوثتها، إلاّ أنها كانت تتعمد مداراته؛ توقيًّا لسخافاته من ناحية، ولكي لا تثير مشاكل تحول دون تعاملها مع البيت الذي كانت قد اطمأنت إليه كمركز لنشاطها، فكانت تكتفي بأن ترد عليه، قائلة:

كل واحد على قدّ حاله.. وكل فولة.. وليها كيّال.

منزل ريه بشارع على بك الكبير

ولم تتطلب إذابة الجليد عن العلاقات بين الاثنين مجهودًا كبيرًا من "عبد الرازق" إذ لم يكد يبدي رغبته في أن ينفرد بـ "خضرة" ويدعوها إلى تناول كوبين من النبيذ في غرفة "سكينة"، حتى اعتبرت الدعوة ردًّا لاعتبارها، واعترافًا منه بأنوثتها التي كان ينكرها، فقبلتها على الفور.. ومع أنها كانت تعرف أنه تعود ألا يدفع أجرًا للنساء اللواتي ينفرد بهن، فقد تبعته إلى الطابق الثاني من "بيت النجاة" بحماس يلفت النظر.

وبعد نصف ساعة من ذلك، فتح "عبد الرازق" باب الغرفة، وزعق على "ريا" طالبًا منها أن ترسل إليه زجاجة من "الكونياك" من دكان" النص"، وكانت تلك هي الإشارة التي صعد على إثرها "حسب الله" و"عرابي" وخلفهما "ريا" و"الكونياك"، لينعقد مجلس الأنس، على شرف "خضرة"، ويستمر أكثر من ساعتين، بدا في نهايتها أن المرأة قد فقدت وعيها نهائيًا، وكانت تلك هي اللحظة التي ينتظرها "عبد الرازق"، فانتقل من مكانه، ليجلس إلى جوارها على الكنبة، وأحاط كتفها بذراعه، وأخذ يتحسس بأصابعه زوج "المباريم" الذي كانت تضعه في معصم يدها اليسرى، وبحركة خاطفة، حاول أن ينزعه منها. وعلى الرغم من سكرها البيِّن، فإن المفاجأة لم تشل قدرتها على التصرف السريع، فاستطاعت في الوقت المناسب أن تتنبه إلى هدفه، وأن تبتعد عنه، بينما تظاهر هو بأنه كان يعابثها، ويمزح معها، وبالغ في الضحك والقهقهة.

ولم تستمر الجلسة بعد ذلك طويلا، ولم يكرر "عبد الرازق" المحاولة، فقد أشارت إليه "خضرة" أثناء انصرافهم وقالت لـ "ريا":

الراجل ده خاين.. وكان عاوز ياخد مني الأساور بالعافية.

ومع أن "ريا" هوّنت عليها قائلة: يا ختي ده بيهزر. إلاّ أن إدراك "خضرة" لما كان يراد بها، أثبت أن المرأة ليست من النوع الذي تفقده الخمر يقظته.. وقضى

على التفكير في تكرار المحاولة التي بات مؤكدًا أنها ستفشل في كل مرة؛ إذ كان نجاحها يتوقف بالدرجة الأولى على غفلة الضحية، وعلى ثقتها في الجناة.

على أن المحاولة في حدّ ذاتها، كانت قد وضعت أقدام الرجال على بداية الطريق الذي ساروا فيه بعد ذلك، وحطمت الحواجز النفسية التي كانت تحول بينهم وبين المغامرة في السير فيه، صحيح أنها فشلت، لكن من الصحيح كذلك أنها كان يمكن أن تنجح. وصحيح أن "خضرة" قد تنبهت إلى ما يراد بها، لكنها لم تصرخ ولم تثر فضيحة، ولم تنقطع عن التردد على البيت.. أو تخلع المباريم عن معصميها واللبّة من عنقها.. بل ظلت – على الرغم مما جرى – تخايلهم بما تتزين به من ذهب – وهو ما يدل على أن "عبد الرازق" كان على صواب، حين استنتج أن نوع "خضرة" من النساء اللواتي يمارسن البغاء، من دون علم أهلهن، لا يمكن أن يثير فضيحة، أو يفتح فمه بكلمة مهما جرى له، حتى لو وصل الأمر إلى حدّ القتل.

وكان خلو جيوبهم من النقود، يدفعهم إلى معاودة تقليب الأمر على وجوهه، بحثًا عن حيلة أخرى، تمكنهم من استرداد ما باتوا الآن مقتنعين تمامًا بأنه حقهم الذي سلبته "خضرة" وحولته إلى مصوغات تتخايل بها أمامهم، حين برزت فكرة "القتل" لتبدو حلا لا بديل عنه.. لأن مجهود تنفيذه لا يزيد كثيرًا عن المجهود الذي سوف يبذلونه للتحايل على انتزاع المصوغات منها، خاصة وأن افتضاح المحاولة الأولى، سيدفعها إلى مزيد من الحذر.. وفضلا عن أن حصولهم على الغنيمة الذهبية، سيكون مؤكدًا، فإن احتمال أن تفضحهم أو أن تشكوهم للشرطة، سينتفي تمامًا بموتها.

لكن الأمر لم يكن بتلك السهولة.. إذ كانت هناك مشاكل لابد من العثور على حلّ لها، وأسئلة لابد من الإجابة عليها، كان من بينها:

في أي مكان يتم القتل؟.

وكيف يمكن استدراج "خضرة" إليه من دون أن تتشكك فترفض الذهاب، ومن غير أن يعرف أحد من المحيطين بها وبهم فيتحول – فيما بعد – إلى شاهد إثبات على صلتهم بجريمة القتل؟

وماذا يفعلون بالجثة بعد تجريد صاحبتها مما تحمله من مصوغات؟.

وبماذا يجيبون إذا استدعتهم الشرطة لاستجوابهم عما يعلمونه عن ظروف اختفاء "خضرة" أو قتلها، باعتبارهم ممن يعرفونها ويخالطونها؟

وكانت الإجابات المختلفة لتلك الأسئلة، هي التي جعلتهم يستبعدون التفكير في ارتكاب الجريمة في مكان ناءٍ على حدود المدينة، أو في إحدى خرائبها؛ لأن احتمالات تدخل عوامل خارجية تحول دون التنفيذ تصبح واردة بقوة، في مثل تلك الأماكن المكشوفة، وفضلا عن أن استخدام وسائط المواصلات المتعددة للانتقال إليه، سوف يعرضهم لأنظار كثيرين مما قد يشهدون بذلك إذا تم التحقيق في الأمر، فقد كان عسيرًا عليهم العثور على مبرر منطقي، يقنع "خضرة" بمصاحبتهم إليه في التوقيت الملائم، الذي لابد وأن يكون في وقت متأخر من الليل.

وقادتهم تلك الإجابات كذلك إلى التفكير في إخفاء الجثة؛ لأن العثور عليها يحول الأمر إلى جريمة قتل، ويدفع الشرطة إلى الاهتمام بالأمر، بالتحقق من شخصية القتيلة، ومعرفة سبب وفاتها، ثم التحري عن علاقاتها وسؤال الذين تعرفهم وتتعامل معهم، وهي أمور قد تدخلهم في دائرة الاتهام أو على الأقل الشك.. بينما يفتح إخفاؤها الباب أمام أهل القتيلة؛ لكي يمنوا أنفسهم بأنها ما تزال على قيد الحياة، وأنها ربما تكون قد سافرت إلى بلدة أخرى، ويدفع الشرطة المكدودة بالأعمال للتراخي في التحقيق في الأمر، طالما أنه في الظاهر لا يشير إلى وقوع أية جريمة تتطلب منها التدخل..

وكانت ظاهرة اختفاء المصريين قد شاعت في تلك السنوات؛ نتيجة للتزايد الكبير في الهجرة من الريف إلى المدن، بحثًا عن العمل، أو هروبًا من الثأر، أو

احتجاجًا على معاملة الأهل، أو سعيًا إلى مجاورة أولياء الله الصالحين أو انجذابًا نحو أقطاب المتصوفة وسيرًا في ركابهم أو حرصًا على الإقامة في مزاراتهم.. أو نتيجة لما أحدثته الحرب من قلقلة شديدة في المجتمع دفعت عشرات الآلاف من المصريين للسفر إلى ميادين القتال والشغل في السلطة، ودفعت عشرات غيرهم للهروب من قراهم حتى لا يساقوا سخرة، وعلى غير رغبتهم، إلى تلك الميادين.. فضلا عما واكب الثورة من قطع للمواصلات العامة، أدى إلى انقطاع الصلة بين أقسام البلاد، ومن تظاهرات عنيفة، سقط فيها كثيرون من المجهولين قتلى، أو أسرى بين قبضة جنود جيش الاحتلال. وما لبثت حدّة القلق الذي كان يعتور أهل هؤلاء الغائبين أن خفت تدريجيًا، بحكم اتساع حجم الظاهرة التي كانت تقودهم للتعزي ببعضهم البعض .. ومرور الزمن الكفيل بمداواة الجراح؛ ولأن عددًا ليس قليلا منهم كان يعود بعد الغياب، أو تلقي به صدفة ليست نادرة في طريق أحد أقربائه أو معارفه، مما كان يطيل حبال الأمل في أن يعود الآخرون، مهما طال الغياب.

ومع أن عدد النساء اللواتي كن يختفين كان أقل بكثير من عدد الرجال، إلا أنه كان يثير قلقًا أوسع؛ إذ كانت مبررات اختفائهن أضيق نطاقًا، وكان غيابهن لا يشير إلاّ إلى احتمالات معدودة، على رأسها أن يكن قد قتلن، أو رحلن وراء رجل، أو هربن لكي تعيش كل منهن "على كيفها" بعيدًا عن سلطة الأسرة، وضوابط المجتمع.

وكانت بيوت البغاء العلنية والسرّية، هي أول الأماكن التي يقوم الأهل بالبحث فيها عن بناتهن ونسائهن المتغيبات، على الرغم من الهم الشديد الذي كان يثقلهم وهم يضعون هذا الاحتمال محل البحث.. أما أقسام الشرطة، فقد كان ذلك الاحتمال هو الغالب على تفكير العاملين بها إذا ما وصلهم بلاغ عن اختفاء فتاة أو امرأة؛ لذلك لم يكونوا يبذلون مجهودًا جديًّا في البحث عنها، خاصة مع كثرة هذا النوع من البيوت، وانتشاره في مختلف المدن، وكثرة التنقلات بين العاملات فيه من البغايا، بين بيت وآخر، ومدينة وأخرى..

وهكذا انتهى التفكير بالرجال الثلاثة – "عبد الرازق" و"حسب الله" و"عرابي" – إلى اختيار – حجرة "ريا" بـــ "حارة علي بك الكبير" مكانًا لقتل "خضـــرة".. إذ لـــم يكن استدراجها إلى هناك أمرًا يحتاج إلى إقناع، أو يثير فضول أحد فـــي "حـــارة النجاة"، أو في الحارة التي يقع فيها بيت "ريا" الحر.. فقد تعودت "خضرة" أن تتردد على البيت لتلتقي ببعض الزبائن حين يكون المكان المخصص لذلك في بيت "حارة النجاة" مشغولا، كما تعودت أن تتبع إجراءات الأمن المتفق عليها عند الدخول إليه؛ حتى لا يستريب أحد من الجيران في أن البيت يدار للدعارة السرية، فتلتف بملاءتها بطريقة تخفي وجهها، فلا يستطيع أحد أن يميزها أو يعرف شخصيتها، ويتبادر إلى ذهن الجميع، أنها امرأة من الأحرار جاءت لتزور قريبة لها من ســـكان المنـــزل. وفضلا عن أن الظلام الحالك كان يخيم على البيت ليلا ونهارًا، بما لا يسمح لأحـــد بأن يتعرف على الذين يترددون عليه، فقد كانت غرفة "ريا" تقع في أقصى الزاوية الجنوبية منه، وكان النوبيون الذين يستأجرون الغرف المجـــاورة لغرفتهـــا، مـــن العزاب الذين لا يعودون من أعمالهم إلاّ في وقت متـــأخر مـــن الليـــل.. وبـــذلك استكملت الغرفة كل شروط الأمان المطلوبة لتشييع "خضرة" إلى الدار الآخرة، من دون أن يعرف أحد.

ولم يكن هناك مفر وقد اختاروا الغرفة مكانًا لإتمام القتل، أن يختاروها كـــذلك مكانًا لدفن جثة الضحية؛ إذ لم يكن منطقيًّا أو عمليًّا أن يقوموا بنقلها لتدفن في مكان بعيد؛ لما ينطوي عليه ذلك من صعوبات ومخاطر، ليس أولها استحالة العثور على مكان قريب يصلح لذلك، وليس آخرها احتمال اكتشاف الأمر أثناء التنفيذ.

وكان موقع حجرة "ريا" في الطابق الأرضي أحد أهم الأسباب التـــي دفعـــتهم لتفضيلها على غرفة "سكينة" بـــ "حارة النجاة" التي كانت تقع في الطابق الأول بعد الأرضي؛ حيث لا يوجد أرض يمكن الحفر فيها وطمر الجثة تحت ترابها. وفضلا عن ذلك، فقد كانت غرفة "ريا" ككل غرف البيت وأمثاله من البيوت التي تقع فـــي أحياء الإسكندرية الشعبية" ويستأجرها المهاجرون الصعايدة والعمال ومن هم فـــي

مثل مستواهم الاجتماعي، مزودة بـ "صندرة" خشبية تقع عادة على الحائط المستعرض البعيد عن الباب، ويتم تثبيتها عليه وعلى الحائطين الطوليين المتعامدين عليه، على ارتفاع يسمح باستخدامها في عدّة أغراض: فهي كنبة للجلوس نهارًا، وسرير للنوم ليلا، بينما يستخدم الفراغ الواقع تحتها ليكون مخزنًا لأواني وأدوات ومواد الطهي، أو لتخزين الزائد عن الحاجة من الأغطية والملابس إلى أن يأتي أوان الحاجة إليها. وقد تستخدم لنوم الأطفال إذا كان المستأجر كثير العيال، ومساحة الغرفة ضيقة، أو لغير ذلك من شئون الحياة.. وكان أصحاب الأملاك في الأحياء الشعبية، يحرصون على تزويد كل حجرات بيوتهم بتلك "الصندرة" لتكون من عوامل إغراء المستأجرين بالإقبال على استئجار تلك البيوت؛ إذ كانوا يعلمون جميعًا أنهم من الفقراء الذين لا يملكون أثاثًا، ولا يستطيعون شراءه.

ولم يأتِ اختيار الغرفة التي تقيم فيها "ريا" لدفن الضحية الأولى، ثم التالية، من فراغ.. صحيح أن مصر كانت قد عرفت – منذ الحملة الفرنسية – نظام تسجيل المواليد والوفيات، والقواعد التي تنظم إنشاء الجبانات والتصريح بدفن الموتى، وتعاقب على مخالفتها، إلا أن ضعف الجهاز الإداري للدولة، فضلا عن الجهل وقوة العادة والتقاليد، وعزف الناس عن إقحام الحكومة في التدخل فيما يعتبرونه من شئونهم الخاصة، كان يدفع كثيرين إلى دفن الأعزاء من موتاهم في بيوتهم، من دون أن تعرف السلطات المعنية، أو أن يجسر أحد على الإبلاغ عنهم.. ولأن تسجيل المواليد كان يفرض على المصريين أعباء يسعون للتهرب منها، وخاصة التجنيد في الجيش، والعمل سخرة في الأشغال العامة، كتقوية جسور النيل أثناء الفيضان، فضلا عن تقييدهم في كشوف الضرائب والمكوس، فقد كانوا يتعمدون عدم إدراج أسماء مواليدهم في السجلات الرسمية، فإذا مات لهم طفل رضيع أو صغير، دفنوه في أرضية البيوت التي يسكنونها، بعد أن يقوموا بالواجبات الدينية في هذا الصدد..

كما لم يكن اختيار الرجال الثلاثة، للأرض التي تقع تحت الصـــندرة، لتكـــون مدفنًا لـــ "خضرة" مصادفة هو الآخر؛ إذ كانت أرض الغرفة، مبطنة بنـــوع مـــن البلاط المالطي، بحيث كان محتمًا عليهم، أن يقوموا بنزعه، ثم الحفر تحتـــه، ثـــم إعادة تثبيته مرَّة أخرى بعد دفن الضحية، وهي عملية كان يستحيل عليهم أن يقوموا بها بالدقة والإتقان التي تعيد البلاط إلى ما كان عليه من استواء وانتظام قبل نزعه، على نحو كان لابد وأن يلفت أنظار الذين يترددون على الغرفة، إلى وجـــود أمـــر غير طبيعي، وراء عدم انتظامه واستوائه.. من هنا كان اختيار المنطقة التي تقـــع تحت الصندرة، للحفر فيها أكثر أمانًا وأدعى إلى عدم إثارة الريب والشكوك.

١٩٢٢- لقيت مر النساء المصريات يقفن أمام كازينو بورسعيد في انتظار المشاركة في توديع أم المصريين ويرتدين

وحتى ذلك الحين، كانت خطة قتل "خضرة" قد استكملت كل أركانها.. ولم يكن قد تبقى قبل الشروع في التنفيذ، سوى سؤال واحد، بدت الإجابة عليه عسيرة جدًا.. هو: هل يشركون معهم "عبد العال" أو لا يشركونه؟.. وهل يشركونه مـــن دون أن تعلم "سكينة" أم أن ذلك مستحيل؟.

وكانت هناك عوامل متعددة، تقف وراء اهتمام الرجال الثلاثة، بمناقشة الموقف من مشاركة "عبد العال" "وسكينة" في خطة قتل "خضرة"؛ إذ لم يكن تنفيذ المشروع على وجه يحول دون افتضاحه، يتطلب – فحسب – دورًا يقوم به رجل رابع، كان من المنطقي أن يكون "عبد العال" هو المرشح لأدائه، بحكم صلته الوثيقة بهم.. بل إن هذه الصلة ذاتها كانت – كذلك – مبررًا إضافيًا لتفكيرهم في ضمه إليهم؛ إذ كان على معرفة كاملة، بكل ما يجري في البيت، وعلى صلة يومية بهم، تتيح له أن يلاحظ ويستنتج، على نحو قد يقوده لاكتشاف الأمر.. فيجدون أنفسهم في حرج شديد.. وربما في خطر شديد..

ولأن الفصل بين الموقف من إطلاع "سكينة" على السر، ومعرفة "عبد العال" به، بدا لهم مستحيلا بحكم علاقة الوسادة التي تجمعهما، والتي سوف تؤدي – بالقطع– إلى تسرب السر من أحدهما إلى الآخر، فقد أعادوا مناقشته باعتباره موقفًا واحدًا، ليتضح لهم، أن المشكلة تكمن فيها وليس فيه، وأنها مصدر الخطر الرئيسي الذي يهدد بافتضاح المشروع سواء أخفوه عنها، أو أطلعوها عليه؛ فهي التي تستطيع بدقة ملاحظتها أن تكتشف غياب "خضرة" وأن تثير علامات التعجب حوله، وهي التي تملك عقلا متشككًا – خاصة تجاه زوج شقيقتها "حسب الله" – بمقدوره أن يلفت نظر "عبد العال" إلى ما قد يفوت عليه التنبه إلى دلالته من ظواهر وأحداث.. أما الوجه الآخر من المشكلة، فكان يكمن في إدمانها للخمر، الذي جعلها تعجز عن التحكم في لسانها، وتكثر من الثرثرة – وتذيع في أوقات سكرها المتواصل – كل الخبايا.. وتفضح كل الأسرار، مما يشكل خطورة عليهم جميعًا.. سواء أخفوا عنهم سرها.. أو أطلعوها عليه.

وكانت "ريا" – التي دخلت دائرة الذين يعرفون بالمشروع بعد أيام قليلة من فشل محاولة انتزاع المصوغات من معصم "خضرة" – هي التي حسمت تردد الرجال الثلاثة؛ إذ كان من رأيها أن إطلاع كل من "عبد العال" و"سكينة" على السر، أمر لا مفر منه؛ لأنهما سيعرفان ما جرى مهما حاول الآخرون التكتم عليه..

وآنذاك فإن خطر ثرثرة "سكينة" به، وهي تحت تأثير الخمر، أو استخدامها له لابتزازهم، بل واحتمال قيامها بإبلاغ الشرطة ضدهم على سبيل الانتقام – عند أول خلاف ينشب بينها وبين أحدهم، كما فعلت من قبل حين كانت الصراعات تحتدم بينها وبين "حسب الله" حول تقسيم أرباح بيوت البغاء التي يتشاركون في إدارتها، سيكون خطرًا مؤكدًا، أما حين تكون، هي ورفيقها، شريكين في التنفيذ، فسوف تدخل بأقدامها دائرة الخطر.. وتحرص على أن تصون السر، الذي قد يقودها افتضاحه إلى أعواد المشنقة. وكان من رأيها أن يفاتحوا هم "عبد العال" بالأمر، على أن يترك الجميع توقيت إطْلاع "سكينة" عليه، ومفاتحتها فيه، لتقوم به "ريا" في الوقت الذي تراه مناسبًا.. وفي التوقيت الذي تجده أكثر ملاءمة.

ومهد "عبد العال" الأرض أمام مفاتحته في الأمر، حين ظهر فجأة في منزل "ريا" و"حسب الله" بعد غياب استمر أكثر من أسبوعين، ليعود "سكينة" التي علم من "مريم الشامية" بأنها مريضة، وتكاد تلازم الفراش، بغرفة شقيقتها؛ بسبب الخراج الذي أصابها في قدمها اليسرى.. وبعد أن اطمأن إلى أنها قد غادرت الفراش، وإن لم تشف تمامًا، اصطحبه "حسب الله" إلى خمارة "سبيرو" التي تقع على رأس الحارة، وساق إليهما الحظ الحسن اثنين من زملاء "عبد العال" في وابور حلج القطن تكفلا بدعوتهما إلى كوبين من النبيذ، ومهدا السبيل بفتح الموضوع الذي استكمل "حسب الله" المناقشة فيه مع عديله في أعقاب انصرافهما، بعد أن تبين له، مما دار بين الزملاء الثلاثة، أن الوابور الذي يعملون به، قد استغنى عن عدد كبير من العمال، وتوقف عن دفع الأجور الكاملة للباقين، بمن فيهم "عبد العال" وأن احتمال الاستغناء عنه هو الآخر، أصبح واردًا، إن لم يكن مؤكدًا.

والتقط "حسب الله "طرف الخيط، ليبدأ بالحديث عن سوء أحواله المالية هو الآخر، ثم يقارن بين ما آلت إليه حالتهما، وبين حالة "خضرة" وأمثالها من النساء الفواحش، ويسوق الدوافع الفلسفية و"الأخلاقية" التي جعلتهم يقومون بمحاولة إسكارها وانتزاع الذهب من معصمها، والفشل الذي يدفعهم للتفكير في قتلها.. وقد

ذكر "عبد العال" – في اعترافاته التي أدلى بها فيما بعد – أنه عارض الفكرة بقوة، وقال لـــ "حسب الله": "مش حرام نقتل نفس علشان شيء زي ده"؟.. "ده طمع فـــي الدنيا". وأنه رد عليه قائلا: "إذا كنت معانا ح تاخد نصـــيبك.. وإذا حصـــل خطـــر رايحين نتهموك معانا". ويضيف أنه فكر في الأمر.. ثم قال لنفسه: "مـــا دام تهمـــة بتهمة.. خليني معاهم أحسن". وهي رواية مصطنعة، تؤكد أن "عبد العال" كـــان – كما يقول المؤرخ "هيرولد" – يتمتع بتلك الموهبة الفذة التي يتصف بها كل صـــناع التاريخ، وهي روايته بصورة تختلف تمامًا عن الصورة التي وقع بها.

(٢٨)

استيقظت "خضرة محمد اللامي" في وقت مبكر من صباح يوم الأحد ٢١ ديسمبر (كانون الأول) ١٩١٩.. لتقوم بتنظيف الشقة الضيقة التي تقيم فيها بـ "شارع عبد المنعم"، القريب من مسرح الأحداث.. والتي لم يعد يشاركها السكن بها سوى ابنها الأصغر "شعبان"، بعد أن غادر زوجها الدنيا قبل أسابيع قليلة. وعندما استيقظ الابن – في وقت متأخر نسبيًّا، قدمت له الإفطار، على عكس ما كان يحدث عادة؛ إذ كان – كأمثاله من العمال والحرفيين – قد تعود أن يتناول الوجبات الثلاث في المحل الذي كان يعمل كوّاء به؛ بحكم امتداد ساعات العمل بين الصباح المبكر.. والليل المتأخر.. لكن اليوم – الأحد – كان يوم الإجازة الأسبوعية لمحلات إصلاح وغسيل وكي ورفي الطرابيش التي كان يعمل بواحد منها؛ إذ لم يكن منطقيًا أن تغلق أبوابها يوم الجمعة، وهو اليوم الذي يزداد إقبال الناس فيه على طلب خدماتها.

وكان قد انتهى من وضع الفحم المشتعل على حجر الجوزة، وبدأ يشدّ أنفاس "الاصطباحة" حين بدأت أمه الحديث، حول برنامجها في ذلك اليوم، الذي كانت قد حددته لجولة بين بعض الأسواق القريبة، تشتري خلالها ما تبقى من مفروشات وأدوات قبل الاحتفال الوشيك بزفافه، الذي جاءت وفاة أبيه لتؤجله إلى ما بعد مرور ذكرى أربعين يومًا على مغادرته الدنيا..

ولعل مرض الأب الطويل، كان السبب في نفاذ الحزن عليه بسرعة أوفر من المعتاد، فلم يرد له ذكر في الحديث بينهما، إلا عندما أخذا يستعرضان بنود

الإيرادات والمصروفات التي تتطلبها جولة الشراء، وما يتلوها من استعدادات الزفاف؛ إذ كانت الأم قد تسلمت قبل أيام خمسة عشر جنيهًا، هي كل ما كان يستحقه المرحوم لدى صاحب العمل الذي كان يعمل عنده، أنفقت منها ستة جنيهات، وأضاف "شعبان" إلى ما تبقى معها ثمانية جنيهات أخرى، أعطاها لها وهي تناوله كوب الشاي، بعد أن انتهت من ارتداء ملابس الخروج، لتستطيع أن تدرك شقيقه الآخر، "عبد المطلب" – العربجي – قبل أن يغادر منزله.. وقد ذكر "عبد المطلب": – فيما بعد – أنه أعطاها ثلاثة جنيهات، مساهمة منه في نفقات زواج أخيه، وبذلك ارتفع ما كانت تحمله معها من نقود إلى عشرين جنيهًا.. ولاحظت زوجته – واسمها أيضًا "خضرة" – أن حماتها لا تتزين إلا بزوج من "المباريم" تضعه حول معصميها، فأقرضتها الحلق الذي كانت تضعه في أذنيها، واللبة التي كانت تحيط عنقها؛ لكي تظهر بالصورة اللائقة بأم العريس أمام أهل العروس.. والجيران..

ولا أحد يعرف ماذا فعلت "خضرة" خلال الساعات الثلاث التي أعقبت خروجها من منزل ابنها الأكبر.. ربما تكون قد تجولت في بعض الأسواق، فلم تجد ما يعجبها لتشتريه، ولعلها عثرت عليه، ودفعت ثمنه كاملا أو جانبًا منه، وتركته لدى البائع حتى تعود في مساء اليوم نفسه، أو في صباح اليوم التالي فتتسلمه.. لكن المؤكد أنها عندما ظهرت – عند منتصف النهار – لتبدأ عملها في بيت "ريا" و"سكينة" بـ "حارة النجاة"، لم تكن تحمل شيئًا من المشتريات التي خرجت من منزلها في الصباح بهدف شرائها، كما أن أبناءها لم يجدوا شيئًا من تلك المشتريات في منازلهم، حينما عادوا ليفاجئُوا باختفائها.

وفضلا عن أن الجو كان شديد البرودة في ذلك اليوم من نهاية ديسمبر (كانون الأول). فقد كان المناخ المحيط بالبيت، حين وصلت "خضرة" إليه، يوحي بأن اليوم – كسابقه – سيمضي من دون عمل، فمع أن "محمود الزكاك" كان قد انتهى من إعداد المحشة لاستقبال الزبائن، إلاّ أن الوقت الذي كانوا يبدءون فيه بالتوافد

مضى من دون أن يظهر سوى عدد قليل منهم، مما جعله يتردد في إشعال مزيد من الفحم؛ توفيرًا للنفقات.. وكانت هناك امرأة من القباري، ممن يقدمهن البيت لرواده، تنتظر مثلها زبونًا يطلبها.. أما "عائشة" فقد رأت أن تستثمر وقت الانتظار في عمل يدر عليها بعض القروش؛ حتى لا تعود في نهاية اليوم خالية الوفاض، فقبلت عرض "ستوتة بنت منصور" – صاحبة دكان الطبيخ المجاور للبيت – وشقيقة أم أحمد النص – بأن تقوم بتنقية جوال صغير من العدس، مما به من شوائب، وتطوعت المرأتان بمساعدتها من دون أن تطالبا بنصيب من الأجر الذي كان أتفه من أن يقبل القسمة، بل إن "ريا" التي كانت تجلس إلى جوارهن، تناولت بعض العدس، وأخذت في تنقيته، لكنها لم تواصل العمل؛ إذ سرعان ما دب إليها الملل، فتناولت ملاءتها، والتفت بها، وغادرت الحارة إلى حارة "سيدي إسكندر" القريبة، لتزور صديقتها "روما" وتتفقد أحوال الحجرة التي كانت تشتركان في إدارتها كمركز للبغاء السري، لكن الرحلة استغرقت وقتًا أطول مما كانت تستغرقه عادة.

وحين عادت، بعد أن اكتشفت أن الوضع هناك، ليس أقل سوءًا من الوضع في "حارة النجاة"، كانت الساعة قد جاوزت الثالثة، وكانت "خضرة محمد اللامي" قد ملت من مواصلة العمل في تنقية العدس، وحبكت ملاءتها الكريشة السوداء، على جلبابها – وكان من التيل الأسود هو الآخر – استعدادًا للرحيل، وأصرت على الانصراف على الرغم من إلحاح "ريا" عليها بأن تبقى بعض الوقت لعل الحظ الحسن يقود إليها زبونا.. وكانتا ما تزالان تتجادلان، حين تحققت نبوءة "ريا" وظهر الزبون المنتظر، وكان صعيديًّا في مقتبل الشباب، أشار إلى "خضرة" فلحقت به إلى حجرة المحششة، بالطابق الأرضي من البيت، وكانت خالية في ذلك الوقت، بعد أن همست "ريَّا" في أذنها، بألا تتصرف قبل أن تعود إليها..

في لحظة ما، خلال تلك الساعات الثلاث، تم الاتفاق على تنفيذ خطة مقتل "خضرة محمد اللامي" في ذلك اليوم.

كانت الأمطار الغزيرة تغرق شوارع الإسكندرية حين بدأ رجال ريا وسكينة مشروعهم الشرير

ومع أن الجميع تعمدوا فيما بعد، وفي سياق حرصهم على التنصل من مسئولية اتخاذ قرار القتل – أن يسدلوا أستار النسيان على الجانب الأهم من الأحداث التي جرت في ذلك اليوم، إلا أن الشواهد القليلة التي وردت في أقوال المعترفين منهم، تكفي للجزم بأن تحديد ذلك اليوم موعدًا للتنفيذ، كان اقتراح "ريا" التي كانت أولى من التقى بـ "خضرة" عند وصولها إلى "حارة النجاة" ولاحظت أنها تتزين بزوج المباريم الذي تملكه، فضلا عن الحلق واللبة اللذين كشفت متابعتها لما تتزين به "خضرة" عن أنها اقترضتهما من إحدى جاراتها أو قريباتها. ولما كان احتمال نجاحها في اقتراض تلك المصوغات الإضافية مرة أخرى ضئيلا، واحتمال ظهورها بها في "حارة النجاة" أكثر ضآلة، فقد تقرر أن يتم الاستيلاء على كل ما تتزين به من مصوغات، قبل أن تعيد جانبًا منه إلى أصحابها.

وشاء سوء حظ "ريَّا" ألا تجد على مقربة منها في تلك الساعات الحاسمة أيًّا من الرجال الأربعة، التي لم يكن ممكنًا دونهم تنفيذ الخطة.. إذ كان استمرار حالة الركود، قد دفعهم إلى الانفضاض عن المنطقة المحيطة بالبيت، فتركوا مجلسهم المختار أمام دكان "أبو أحمد النص" ليبحث كل منهم عن عمل يعود عليه ببعض النقود.

والغالب أنها كانت تبحث عن أحدهم خلال الفترة التي زعمت أنها قضتها تتفقد أحوال بيت "سيدي إسكندر"، وربما تكون قد نجحت خلالها في ترك رسالة لـ "عبد الرازق" بأن يتوجه إليها بمجرد ظهوره.. وقد ذكر "حسب الله" – فيما بعد أنه لم يغادر حجرته بمنزل "علي بك الكبير" في ذلك اليوم؛ إذ لم يكن في جيبه سوى خمسة عشر قرش تعريفة، وأن "ريا" عادت في حوالي الساعة الثالثة فطلبت منه نقودًا فلم يرد عليها.. فكررت عليه قولها: أنا عايزة مصروف.. فتجاهلها تمامًا، وارتدى ملابسه وغادر المنزل. والغالب أن "ريا" طلبت إليه أن يساعدها في البحث عن بقية الرجال. فاتجه إلى خمارة "سبيرو" ليجد "عبد العال" هناك.

وحين عادت "ريا" مرة أخرى إلى "حارة النجاة" وجدت "خضرة" تغادر غرفة المحششة، وفي أعقابها الشاب الصعيدي، الذي أعطاها خمسة قروش، تقاضت "ريا" نصفها، وواصلت إلحاحها على المرأة – التي شرعت من جديد في ارتداء ملاءتها استعدادًا للانصراف – بالبقاء، لعل الريح الطيبة التي جاءت بهذا الزبون تأتي بغيره، لكن "خضرة" – التي كانت مشغولة البال باستعدادات زفاف ابنها – أصرت على الانصراف قائلة إنها أمضت سحابة نهار الأيام الأربعة السابقة، في انتظار الزبائن، فلم يأتِ منهم أحد إلا ذلك الرجل.. وأنها لن تعاند حظها.

وإزاء إصرار "خضرة" على الرحيل، وعدم ظهور "عبد الرازق" الذي كان يستحيل البدء في التنفيذ، من دون وجوده، قامت "ريا" بآخر محاولة لكي تستبقي الضحية وقتًا يكفي للعثور على الرجال، فاقترحت عليها أن تبيت معها الليلة، كما كانت تفعل من قبل، ووعدتها بأنها كفيلة بأن تعثر لها على عدد من الزبائن، يعوضها عن الركود الذي شهدته خلال الأيام الماضية ولكن "خضرة" لم تعدل عن إصرارها على الرحيل.

وفي اللحظة التي بدا فيها أن تنفيذ المشروع قد تأجل إلى أجل غير مسمى، ظهر "عبد الرازق" فجأة على باب البيت.. ليلتقي بها عند المدخل، ويسألها عن وجهتها.. وبطريقة تجمع بين الهزل والجد، اعترض على رحيلها، مؤكدًا لها أن

عليها أن تستعد لسهرة تمتد حتى الصباح؛ لأنه اختارها لتمضي الليلة معه، في "فندق جواني" بميدان الرمل.

وكان الخبر مفاجأة سارة للمرأة التي لم تصدق أن الرجل الذي تعود على السخرية منها، والهزء بها، وتجريح أنوثتها، قد اختارها دون غيرها، لكي يمضي ليلة كاملة معها، ليس في حجرة "سكينة" الكالحة، أو في حجرة المحششة التي اختلت فيها بالشاب الصعيدي منذ قليل، ولكن في الفندق الذي كانت شهرته ذائعة آنذاك في الإسكندرية، باعتباره المكان الذي تعود العشاق المحترمون أن يختلوا فيه برفيقاتهم من البغايا.

ومع أنه لم تكن قد مضت سوى عشرة أيام فقط على محاولته انتزاع الأسورة من معصمها، فضلا عن أنها كانت تعرف – كغيرها من نساء البيت – أنه لا يدفع أجرًا لمن يختلي بهن، إلا أنها قبلت على الفور، ومن دون تردد ولم تؤيد اعتراض "ريا" الشكلي بأنها أولى بالنقود التي سوف يدفعها إيجارًا للغرفة في "فندق جواني". لعلها كانت قد نسيت ما فعله معها، أو تعمدت أن تنساه.. ولعلها عللت نفسها بأنه ينوي هذه المرة أن ينفق عليها كما يليق برجل يعشق امرأة عشقًا جارفًا.

والحقيقة أن قبولها لدعوته، يظل أحد ألغاز النفس الإنسانية العصية على التفسير.. وقد أثار فضول "سليمان بك عزت" – رئيس نيابة الإسكندرية الذي كان يتولى التحقيق في القضية – فسأل "ريا" عن تفسيرها لقبول "خضرة" أن تبيت مع "عبد الرازق" بعد محاولته سرقتها قالت:

المرة من دول مهما كانت.. علشان واحدة بعشرة.. تروح في أي جهة.. وفوق كده، فـ "عبد الرازق" ولد حيلي وابن سوق!

وفي طريقهما للخروج من "حارة النجاة" سار "عبد الرازق" في المقدمة، وتبعته "خضرة" على مبعدة خطوات قليلة، وقد أخفت وجهها بملاءتها؛ حتى لا يتعرف عليها أحد ممن يعرفونها، أو يشاهدها بصحبة رجل غريب.. وما كادا يدلفان إلى

الشارع العام؛ حتى توقف "عبد الرازق" إلى أن لحقت به، فهمس في أذنها أنه سوف يسبقها إلى بيت "ريا" بـــ "حارة علي بك الكبير"، على أن تلحق به.. ولأن الظروف لم تكن تسمح لها بالتساؤل عن مبرر هذا التعديل المفاجئ في الهدف الذي يتوجهان إليه، فقد أومأت برأسها، وعبرت الشارع إلى الطوار الآخر، وسارت في طريقهـــا ببطء، من دون أن تحاول التعرف على مكانه من الطريق الملتوي الذي تعمدت أن تسير فيه؛ لتتيح له وقتًا يصل فيه قبلها إلى البيت... ومع أن جانبًـــا مـــن فرحتهـــا باللقاء، كان قد باخ بذلك الهبوط في مستوى المكان الذي سيتم فيـــه، إلا أنهـــا لـــم تتوقف حينذاك لتتساءل عن المبرر الذي يدعو "عبد الرازق" لاصطحابها إلى بيـــت "علي بك الكبير" بينما لا يوجد زحام في "بيت النجاة" – بل ولا يوجد بـــه زبـــائن بالمرة يتطلب استبدال غيره به..

وعلى الطوار الذي يواجه "حارة علي بك الكبير"، توقفت "خضرة" قليلا، لتلقي نظرة طويلة على مدخل الحارة، شملت باب البيت رقم ٣٨ الذي تسكن فيه "ريا" – وكان يقع على مبعدة ثلاثة أمتار فقط من المدخل – وتنهدت براحة حين اتضح لها أن المكان خال تمامًا من البشر، بل إن الزوجين العجوزين اللذين تعودا أن يجلســـا على عتبة منزلهما المواجه لمنزل "ريا" ليبيعا القصب وقطـــع الحلـــوى الصـــغيرة للأطفال، لم يكونا – لحسن الحظ– يجلسان في مكانهما المعتاد.. أما وقد اطمأنـــت إلى أنه لا توجد عيون يمكن أن ترصدها، أو أن تعترضها، فقد عبـــرت الطـــوار بسرعة شديدة، من دون أن ترفع عينيها عن مدخل الحارة، وفي مثل لمح البصر.. كانت قد انفلتت إلى داخل البيت.. حيث كان مستحيلا – وسط الظلام الدامس – أن يتعرف عليها أحد..

ولعلها دهشت قليلا، حين شاهدت ضوء "المسرجة" يبدو من باب غرفة "ريـــا" الذي كان مفتوحًا على غير ما كانت تتوقع، لكنها ما كادت تدلف إليها حتى اكتشفت أن الذين ينتظرونها هم أربعة رجال لا رجل واحد – كان "عبد الرازق "يجلس فوق

"الصندرة" وإلى جواره "عرابي"، بينما كان "حسب الله" و"عبد العال" يجلسان على الأرض فوق حشية من القطن. ويسندان ظهريهما إلى الحائط.

واستقبلها الرجال الأربعة بترحاب شديد، دهشت له، وسعدت به؛ إذ لم يسبق لأحدهم أن عاملها برقة، أو احتفى بها، أو رفع الكلفة بينه وبينها، حتى وهي بين أحضانه. وما لبث "عبد الرازق" أن طمأنها أنه لم يعدل عن مشروع قضائهما الليلة معًا في "أوتيل جواني"، وأضاف "عرابي" قائلا: إنهم يصرون على الاحتفال بهذه المناسبة بدعوتهما إلى عدّة كئوس من الخمر، ليصلا إلى الأوتيل وهما في حالة من النشوة تليق بهذه الليلة العظيمة.

وكان "عبد الرازق" و"خضرة" ما يزالان على مبعدة أمتار قليلة من بيت "حارة النجاة" حين طلبت "ريا" من "سكينة" – التي كانت قد انضمت إلى فريق تنقية العدس – أن تصحبها إلى "بيت علي بك الكبير".. فبدا الطلب لها غريبًا.. لكن نظرة واحدة من شقيقتها جعلها تدرك بأن هناك أمرًا ما لا تريد "ريا" أن تناقشه معها أمام الأخريات.. فعدلت عن الاعتراض بعد أن كان على طرف لسانها.. وناولت الإناء الذي كانت تنقي فيه العدس إلى "أم أحمد النص" وقامت فاستندت إلى كتف شقيقتها، وسارتا ببطء، واختارتا أقصر الطرق بين البيتين إذ كانت "سكينة" ما تزال تتحرك بصعوبة بسبب الخراج الذي أصاب قدمها.. وكانت "بديعة" – ابنة "ريا" هي الوحيدة من بين الجالسات التي اهتمت للأمر، وحاولت أن تصحبهما، لكن نظرة زاجرة من أمها، أعادتها إلى مكانها بين فريق تنقية العدس.

ولم تكونا قد غادرتا "حارة النجاة" بعد، حين بدأت "ريا" في إبلاغ شقيقتها بالمشروع الذي كانت "سكينة" آخر من عرف به، وقبل أقل من ساعتين على تنفيذ الخطة، فاستهلت حديثها بالشكوى من حالة الإفلاس التي تهددهم بألا يجدوا ثمن الطعام الذي يأكلونه، مما اضطر "حسب الله" إلى البقاء بالمنزل، بعد أن عجز عن أن يجد عملا، وخلا جيبه حتى من ثمن شراء كوب شاي، يسوغ له قضاء بعض الوقت في المقهى، وأسهبت في ذلك حتى غلب على ظن "سكينة" أنها ستطلب منها

– كالعادة – قرضًا، فبالغت هي الأخرى في الشكوى من كثرة النفقات التي اضطرت لدفعها لحلاق الصحة كي يعالج قدمها المريضة.. لكن الحديث انتقل بعد ذلك إلى "هانم" – وهو الاسم المستعار الذي كانت "خضرة" تتعامل به في عالم البغاء السري، ولم يكن أحد من "آل همام" يعرف لها اسما غيره – وطبقًا لرواية "سكينة" ذاتها. فقد قالت لها "ريا":

شوفي يا أختي المرة المومس "هانم" اللي كانت تقول لي كل مرة، إنها لا تأخذ من الراجل غير ربع ريال.. أتاريها كانت بتاخد منهم أكثر .. وتخبي الفلوس مننا. وتحوشهم من ورانا.. وتروح تشتري بيهم جوز "مباريم".

وما لم تكن "سكينة" قد اصطنعت العبارات التي ذكرت فيما بعد أنها ردت بها على تلك الملاحظة من شقيقتها على سبيل التنصل من المسئولية التاريخية عن اتخاذ قرار القتل، فإنها قد ردت عليها قائلة:

وإيه يعني يا أختي.. مش ده من شقا فخدها.. دي غلبانة وبتعرق برضه.

وجاء رد "ريا" عليها ليكشف عن أن الخطة منذ البداية، لم تكن تقتصر على قتل "خضرة" وحدها، فقد قالت لشقيقتها:

أبدًا.. كل واحدة جت عندنا في "بيت الكامب"، وعملت مصاغ، لازم نورُّوها ونزعلوها ونموتوها.. وهانم بنت الكلب دي، كانت تيجي عندنا بالأساور، وتغطيهم علشان ما نشوفهمش.

ومع أن أشعة شمس العصر، كانت ما تزال تضيء جانبًا من واجهة بيت "ريا" إلا أن الظلام كان يطبق على مدخل البيت وباحته، الذي التزمت "سكينة" الصمت وكفت عن المعارضة، أثناء عبورهما لها، وكان دخول الشقيقتين مفاجأة سارة لـ "خضرة" التي تخففت من بعض قلقها حين رأتهما.. وكانت الرغبة في طمأنتها أحد أسباب حرصهما على الحضور؛ حتى تضفيا على الجلسة طابعًا عائليًّا يزيل توترها، ويقضي على حذرها وتوجسها، ويزيل كل أثر لمحاولة "عبد الرازق"

الاستيلاء على أساورها، فضلا عن أهميته كعنصر من عناصر تأمين العملية؛ إذ كان كفيلا بأن يوهم من يسمع من الجيران إلى صوت امرأة بأنه صوت صاحبة الغرفة، أو صوت شقيقتها؛ لذلك تعمدت كل منهما أن تتحدث بصوت عال، بما يوحي للجميع بأن "آل همام" يتناولون الطعام مع بعض أصدقائهم، وتظاهرت "ريا" بأنها فوجئت بوجود "عبد الرازق" و"خضرة"، وسألته:

إنت مش قلت إنكم رايحين عند "جواني"؟.

فقال لها: ح نسكر هنا وبعدين نروح.

واختارت "سكينة" لها مجلسًا فوق صندوق للملابس كان يقع في مواجهة باب الغرفة، في الزاوية المقابلة للزير الذي كان يعلو حمالة خشبية، وتبادلت حديثًا قصيرًا مع رفيقها "عبد العال" الذي انتقل للجلوس إلى جوارها، ومدّ يده إلى جيبه فأخرج خمسة قروش، طلب من "ريا" أن تشتري بهما نبيذًا.. وأخرج "عرابي" خمسة قروش أخرى طلب منها أن تشتري بها طعامًا.. وبعد قليل عادت "ريا" بما طلبوه، وتركته أمامهم لتصعد إلى الدور الثالث من المنزل؛ لتقترض من صاحبته "أم رجب" بلطة صغيرة، كانت تحطم قطعًا من خشب الأشجار الذي تستخدمه في التدفئة..

ولم تنتبه "خضرة" إلى النظرات التي تبادلها الرجال، حين عادت "ريا" بالبلطة، فوضعتها بإهمال إلى جوار الزير؛ إذ كان مفعول الخمر، قد بدأ يتسلل إلى رأسها، فلم تدرك – كذلك – أنهم لا يكادون يشربون، وأنهم ملئُوا كوبها حتى الحافة، بينما اكتفى كل منهم بكمية قليلة، وضعها في كوبه من دون أن يشرب شيئًا. بل إن "عرابي" سكب نصيبه في كوبها قائلا إنه احتسى كمية كبيرة من الخمر قبل حضوره، وبدا لها طعم النبيذ مختلفًا عما تعودت، كما بدا أنه أقوى وأكثر تأثيرًا من الأنواع التي تحتسيها عادة، وكان الرجال يتكلمون مع بعضهم البعض، لكنها لم تكن تدرك جيدًا ما يقولونه، كما لم تلاحظ النظرات التي كانوا يتبادلونها، ولم تتوقف

طويلا أمام بعض العبارات التي بدت لها بلا معنى مما يدور بينهم من أحاديث، ولم تتنبه إلى أن "ريا" و"سكينة" قد غادرتا الغرفة وأغلقتا الباب خلفهما.

وكان آخر ما رأته وسمعته هو مشهد "عرابي" وهو ينزل من فوق "الصندرة" ليطلب إليها أن تقوم لتجلس مكانه إلى جوار "عبد الرازق"، وأخذت تترنح حتى بعد أن وقف "حسب الله" – الذي كان يجلس إلى جوارها على الأرض – ومد لها يده ليساعدها على الوقوف، وفي اللحظة التي كانت تهم فيها بالصعود إلى الصندرة، فوجئت بشيء يقبض على قدميها بقوة، وحين نظرت إلى أسفل وجدت "عبد العال" يحيط كاحلي قدميها بكفيه، وكأنهما حبل متين قيدها به، ومن مجلسه فوق الصندرة، أحاط "عبد الرازق" الذي كان يجلس خلفها صدرها بذراعيه القويتين، فشل ذراعيها عن الحركة. وللوهلة الأولى بدا لها وكأن الأمر مزاح ثقيل. فحاولت أن تستغيث، لكن كف "عرابي" التي امتدت إلى فمها وأنفها لتسدهما بمنديل مبلل بالماء سرعان ما أعجزتها عن الكلام وعن التنفس، وحتى عن مجرد تحريك رأسها بعيدًا عن المنديل؛ إذ كان" حسب الله" يشد رأسها إلى الوراء ليمنعها من ذلك..

وكان الصمت يحط على المكان.. حين سقط جسد "خضرة محمد اللامي" على أرض الغرفة، وقد فارقت الحياة..

لم يضِع الرجال الأربعة وقتًا. ولم يتبادلوا كلمة، فما كاد جسد "خضرة" يسقط على الأرض، حتى انحنى "حسب الله" عليها، ليتأكد من أن قلبها قد توقف عن الخفقان، وما كاد يتثبت من موتها، حتى مد يده لينزع زوج المباريم من معصميها، والحلق من أذنيها والخلخال من قدميها، فيلفهم في منديل أخرجه من جيبه، ويضعهم فوق رف معلق على جدار الغرفة، ثم طوى المرتبة فوق الجثة، ليخلي المكان أمام الصندرة للعمل الشاق الذي كان عليهم أن يقوموا به...

وكانت الخطوة الأولى في مراسم دفن "خضرة" هي نزع مساحة من بلاط الغرفة تحت الصندرة، يصل طولها إلى مترين وعرضها إلى متر، وقد استعانوا في

ذلك بسن البلطة التي كانت "ريا" قد اقترضتها من "أم رجب" حريصين على أن يظل البلاط سليمًا ليستطيعوا إعادته بعد الدفن إلى المكان الذي ينزع منه، وعلى أن ينقلوه إلى أحد أركان الغرفة بنظام يتيح لهم حرية الحركة أثناء العمل، وكان تفتيت الطبقة السميكة من الحصى المدكوك بالجير – التي تلي البلاط – هو أصعب مراحل الحفر؛ إذ كانوا حريصين على ألا يصدر عنهم أو عن الأدوات التي يعملون بها، صوت يدل على وجودهم، أو يثير الريبة فيما يفعلون.. وللمرة الثانية أثبت سن البلطة أنه ذو فائدة كبيرة؛ إذ ساعدهم على إنجاز تلك الخطوة بأقل قدر ممكن من الضجيج. لتنكشف – بعد ذلك – الأرض الطينية. التي استعانوا على تجريفها بأطباق من الصاج وجدوها بين الأواني المنزلية التي كانت "ريا" تخزنها تحت الصندرة.. ووضعوا التراب المتخلف عن الحفر في مقطف ما يكاد يمتلئ حتى يحمله أحدهم ليفرغه في أحد أركان الغرفة...

وكان الليل قد اقترب من منتصفه، حين عادت "ريا" و"سكينة" إلى بيت "علي بك الكبير" مرة أخرى، لتجدا العمل في إنشاء مقبرة "خضرة" قد أوشك على الانتهاء بعد ست ساعات من العمل المتواصل ... وبدا الرجال الأربعة – في ظلام الغرفة الواسعة – كالأشباح، تتفصد جباههم بالعرق، رغم برودة الجو، خاصة وأنهم كانوا قد وضعوا المسرجة تحت الصندرة؛ لكي يتوقوا تسرب الضوء إلى الخارج.. ولكي يستطيع "حسب الله" و"عرابي" – وكانا يقفان في الحفرة التي وصل عمقها ما يزيد عن متر – مواصلة العمل في تسوية أركانها من الداخل، بينما كان "عبد الرازق" يستخدم سن البلطة في تسوية حافتها الخارجية... ليقوم "عبد العال" بحمل الأتربة المتخلفة عن ذلك كله، إلى مكانها في ركن الغرفة وما كاد العمل في حفر القبر ينتهي حتى حمل الأخيران جثة "خضرة" ليناولاها إلى زميليهما اللذين وسداها التراب. وكانت "سكينة" هي آخر من رآها من مجلسها إلى جوار شقيقتها فوق الصندوق، وعلى ضوء المسرجة التي كانت تستقر على حافة القبر... وقد قالت

فيما بعد: "كانت مليانة وبيضة وحلوة – ومفيش عليها إلا لباس أحمر مخطط وفانلة بيضة منغبشة... وكانت عنيها مفتوحة ع الآخر".

ولم تستغرق إهالة التراب من جديد فوق جسد الضحية وقتًا طويلا، خاصة بعد أن شاركت المرأتان في العمل، بملء المقطف "والفقاعة" والقفة به، ونزل "حسب الله إلى الحفرة ليقوم بدكه بأقدامه حتى يستعيد تماسكه الأول... ثم اشترك مع زملائه في إعادة صف البلاط فوق سطح الحفرة، وضغطوا عليه بأجسادهم حتى يستقر ويتساوى بقدر الإمكان.. ولم يكن التخلص من كمية الأتربة القليلة – التي شغلت جثة "خضرة" مكانها في الحفرة – صعبًا.. إذ قامت "ريا" بإسقاطها من النافذة الوحيدة في غرفتها، التي كانت تطل على منور البيت...

وفي أعقاب ذلك مد "حسب الله" يده إلى الرف، ليعود بالمنديل الذي يضم مصوغات "خضرة" فيفتحه. ويحصي ما به أمام الجميع، ثم يعود فيطويه ويسلمه إلى زوجته وشقيقتها، لكي تقوما ببيعه في الصباح.

وكان الليل قد انتصف حين تسلل "عبد الرازق" و"عرابي" و"عبد العال" من المنزل واحدًا إثر الآخر.. وبعدها بدقائق غادرته "ريا" و"حسب الله" و"سكينة" إلى منزلهم في "حارة النجاة".. إذ لم يكن أحدهم يملك – حتى ذلك الحين – بلادة الحس التي تجعله ينام في غرفة واحدة. مع جثة المرأة التي قتلوها..

.....

في العاشرة من صباح اليوم التالي.. اصطحبت "ريا" شقيقتها إلى الصاغة الجديدة. ومع أن المكان لم يكن يبعد كثيرًا عن بيتها في "حارة النجاة"؛ إذ كان يقع في الشارع الموازي للشارع الذي يقع فيه قسم شرطة اللبان، ويقود إلى مقام سيدي الطشطوشي، فإن "سكينة" لم تستطع أن تتحمل الضغط على قدمها المريضة، مما اضطر الشقيقتين إلى استئجار إحدى عربات الحنطور..

ولم تكن العلاقة بين "ريا" و"علي الصائغ" – الذي غادرت وشقيقتها العربة أمام دكانه الصغير بالصاغة – قوية إلى الدرجة التي تدعوها للثقة به، أو تدفعها لاختياره – دون غيره – لكي تبيع له مصاغ "خضرة" الذي سرق من صاحبته بعد قتلها.. بل إنها لم تكن قد عرفته إلا منذ شهور قليلة، أو ترددت عليه سوى مرات معدودة، صاحبت أثناءها صديقات أو جارات لها، جئن ليشترين أو يبعن أو يبادلن علي قطع من مصاغهن.. ومع أنها لم تكن تشتري أو تبيع، فقد لفتت نظره إليها بسبب المساومة المجهدة التي كانت تنحاز فيها إلى صديقاتها، ولفت نظرها إليه بقوة، أنه كان يختبر النساء الراغبات في بيع ما لديهن من مصاغ، بشكل غير مباشر، فإذا أدرك أن ما يعرضنه للبيع، ليس ملكهن، لم يتعفف عن الشراء، بل سعى لكي يبخس ثمنه إلى الحد الأدنى، فأدركت بفراستها الفطرية، أنه الصائغ المناسب الذي يمكن أن يشتري منها مصوغات المرأة التي لم يكن اليوم الأول على رحيلها عن الدنيا قد انقضى بعد.

وكان "علي حسن نصر" – وهو اسمه الكامل – شابًا في السابعة والعشرين من عمره، ولد في "حارة البلقطرية" – التابعة لقسم شرطة الجمرك – حيث كان ما يزال يقيم في منزل متواضع من طابقين ورثه عن أبيه، واستقل بالطابق الأرضي منه، هو وزوجته وأطفاله، بينما أقامت أمه بالطابق الأول، والأخير. كما ورث عن الأب كذلك، دكان المصوغات الذي كان يعمل به، بمساعدة اثنين من الصبيان.. ولأن الدكان لم يكن كبيرًا على نحو يكفل له المعيشة الرغدة التي يحلم بها، فضلا عن موجات الركود التي كانت تحط على الصاغة، وخاصة خلال سنوات الحرب العالمية الأولى، فقد كان – ككثيرين غيره من تجار المصوغات – يتحايل بقدر الإمكان على المقررات التي أصدرتها الحكومة لتنظيم تجارة الذهب والمعادن النفيسة؛ ليقلل من قيمة الرسوم التي كان عليه أن يقتطعها من أرباحه إذا ما التزم التزامًا صارمًا بتنفيذ التعليمات الرسمية.

ولأن كثيرات من المتعاملات مع الصاغة الصغيرة، كن من البغايا؛ إذ كانت أقرب إلى مكان عملهن في نقطة المومسات بـ "كوم بكير"، وأماكن إقامتهن في حواري "حي اللبان" من الصاغة القديمة – والكبيرة – في حي المنشية، فقد كانت عمليات الشراء والمبادلة تغلب على نشاط الدكان، إذ كانت البغايا تكثرن من بيع ما تشترينه من مصوغات إذا ما حط عليهن الركود، أو مبادلته بأكبر أو أصغر منه، طبقًا لأحوال سوق البغاء المتقلبة.

ومع أن نشاط "علي الصايغ" في شراء المصوغات مجهولة المصدر، قد أوقعه في ورطة، أدت إلى الحكم عليه بالحبس – مع الشغل – لمدة ثلاثة سنوات في عام ١٩١٣، لشرائه كردانًا وخاتم ذهب، مع علمه بسرقتهما، إلا أنه لم يستطع أن يقاوم رغبته في شراء هذا النوع من المصوغات، الذي كان ينتهز الفرصة فيبخس ثمنه إلى النصف أو أقل من النصف، لكنه لم يقصر في اتخاذ إجراءات الأمن التي تحول دون وقوعه في ورطة أخرى، فكان يتخلص من تلك المصوغات المسروقة بمجرد وصولها إلى يده، بأن يبيعها إلى غيره، أو يقوم بتحطيمها ثم صهرها فتتحول إلى أشكال أخرى، فيستحيل على أصحابها التعرف عليها، أو اتخاذها دليلا على إدانته.

حفلة ختان بمركز قويسنا

وكان النظام المتبع في الصاغة، منذ عام ١٩١٣، يقضي بوجود مجموعة من الوزانين، يتخذون لهم مكانًا في أحد أركانها ويعملون تحت إشراف شيخ لهم، يقومون بوزن المصوغات التي يشتريها الزبائن، أو يعرضونها

للبيع، ويسجلون – في دفاتر رسمية معتمدة بخاتم المحافظة التي كانت بمثابة رئاستهم العليا – اسم كل من البائع والمشتري ومواصفات المصاغ، ويقدرون ثمنه طبقًا لأسعار سوق الذهب في ذلك اليوم، ثم يعطون الزبون صورة رسمية معتمدة من تلك البيانات تعرف بـ "علم خبر عن الوزن" يتعامل بها مع الصائغ في تقدير الثمن، وتعتبر سندًا للملكية مع فاتورة الشراء أو بدونها..

أما وقد رفضت "ريا" أن تزن المصاغ الذي تعرضه للبيع لدى شيخ الوزانين، وأن تحصل على "علم وزن" بثمنه الحقيقي، ووافقت على أن يزنه الصائغ على ميزانه وفي دكانه، وأن يقدر ثمنه بنفسه، من دون أن تساورها الشكوك في أنه قد يغشها في الميزان أو يبخسها حقها في تقدير الثمن، فإن "علي" لم يخدع بكلماتها المعسولة، التي حاولت بها أن توهمه بأنها تفعل ذلك ثقة منها في ذمته. بل أدرك على الفور أن الزبونة قد سرقت المصوغات التي تعرضها عليه، وأنها تخشى أن تسجل مواصفاتها في السجل الرسمي؛ حتى لا تتجه نحوها الشبهات، إذا ما أبلغت صاحبتها الشرطة عن سرقتها، فقامت بالبحث في دفاتر الوزانين عمن باع مصاغًا بنفس الوزن والمواصفات.

وهكذا وزن "علي" مصاغ "خضرة"، وقدر ثمنه بثمانية عشر جنيهًا، تكاد تكون أقل من نصف ثمنه الحقيقي؛ إذ كانت قد اشترت زوج المباريم وحده؛ طبقًا لفاتورة قدمها أبناؤها فيما بعد بما يقرب من اثنين وثلاثين من الجنيهات، ولم يكن قد مضى على شرائها له، سوى شهرين وعدّة أيام، فقد اشترته في ١٥ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩١٩، وهو ما يعني أنه كان ما يزال جديدًا، ولم يكن ثمن الذهب قد انخفض بنسبة تهبط بثمنه إلى تلك الدرجة.. ولم يدهش "علي" حين قبلت "ريَّا" تقديره، ولم تناقشه فيه، ولم تلتفت إلى كلمات الاعتراض التي همست بها في أذنها المرأة التي كانت تصحبها والتي ظلت صامتة طوال الوقت، بل مدّت كفها إليه، وتناولت منه النقود بسرعة، فوضعتها في نفس المنديل الذي كانت تحفظ فيه

المصوغات، ودستها في صدرها، ثم انصرفت مع زميلتها التي كانت تتوكأ على كتفها بسرعة لافتة للنظر.

ومع أن الاتفاق كان قد تم بينهم على أن تعود الشقيقتان بالنقود، إلى بيت "ريا" بـ "حارة علي بك الكبير" لتجدا الرجال في انتظارهما.. إلا أنهما ما كادتا تدلفان من الصاغة وتقتربان من الحنفية العمومية التي كانت بلدية الإسكندرية قد أقامتها لتوزيع المياه النقية على فقراء الإسكندرية بالمجان.. حتى فوجئتا بالرجال الأربعة يجلسون أمام "مقهى الصاوي" المواجه لها، وما إن وصلتا إلى "حنفية الصدقة" حتى أحاطوا بهما، وسألوهما همسًا عن الثمن الذي باعتا به المصاغ، وتناوله "حسب الله" من زوجته، فأحصاه، ثم أعطى "سكينة نصيبها، وقال لزوجته:

أنا ح أبقى أحاسبك بعدين.

وانصرفت الاثنتان. وعاد الرجال الأربعة إلى المقهى ليقتسموا الثمن طبقًا للقاعدة التي كانوا قد اتفقوا عليها، وهو تجزئة الغنائم إلى ستة أنصبة متساوية، دون تمييز بين رجل وامرأة، أو بين من اشترك في القتل والدفن، ومن اقتصر دوره، على مجرد سحب الضحية.

وينفرد "عبد العال" بين جميع الرواة، بالقول بأن مصاغ "خضرة" كان يقتصر على زوج المباريم، وبأنه بيع بثمن يصل إلى ثمانية وعشرين جنيهًا، كان نصيبه فيها – الذي يوازي السدس– أربعة جنيهات ونصف، ويذكر اتفاق أقوالهم جميعًا على أنها كانت تتزين كذلك بـ "حلق" وهي رواية لا يمكن الأخذ بها؛ لأن معنى ذلك أن "علي الصائغ" قد اشترى زوج المباريم بما يقترب من ثمنه الحقيقي.. لكنها قد تكون دليلا على صحة أقوال ابني "خضرة"، اللذين أصرا على أنها اقترضت من زوجة ابنها قبل خروجها في ذلك اليوم، "لبة" – أي كردانًا – لم يرد لها ذكر في إحصاء الغنائم، وقد يكون الفارق بين ثمن البيع الذي ذكره الجميع، والثمن الذي ذكره "عبد العال" هو ثمن بيع تلك "اللبة" التي تجاهلوا جميعًا وجودها.

وقد ثبت فيما بعد، أن الدقة في إحصاء الغنائم والعدل في توزيعها، لم تكن من فضائل العصابة، فعلى الرغم من أنهم كانوا قد تعاهدوا على أن يقتسموا الغنائم بالتساوي، وأن يحتفظوا حتى للغائب الذي تحول ظروفه دون المشاركة في التنفيذ، بنصيبه، إلاّ أن كل الدلائل تدل على أن المنفذين الأساسيين – وهم الرجال الأربعة – كانوا يخفون بعض الغنائم ويقتسمونها فيما بينهم من دون علم المرأتين. فقد اختفى المبلغ النقدي الذي كانت "خضرة" تحمله معها في ذلك اليوم واستبعد من القسمة العامة. وفضلا عن أن "حسب الله" كان يحصل عادة على نصيب "ريا" واعدًا إياها بأنه سوف يحاسبها، من دون أن يفعل، فإن نصيب "سكينة" من غنائم الضحية الأولى لم يزد على ثلاثة جنيهات.. ولعلها تكون قد حصلت على الفارق في صورة غنائم عينية؛ إذ كان الاتفاق بينهم قد تم على أساس اعتبار الملابس التي ترتديها الضحايا، من بين الغنائم التي تجري عليها القسمة.. وقد ذكر "عبد العال" أن "خضرة" كانت ترتدي جلبابًا من التيل الأسود، وملاءة كريشة سوداء، وثبت فيما بعد أن "سكينة" هي التي حصلت عليهما، فضلا عن الخلخال الذي كان يحيط كاحلي قدمي "خضرة"، وقد رفض الصائغ أن يشتريه، فاحتفظت به "سكينة" ثم أهدته في نوبة كرم وأريحية، كانت خلالها تحت تأثير الخمر، إلى "أمينة بنت منصور" فكاد ذلك يقودها إلى حبل المشنقة.

وربما يكون الأسلوب الذي بددت به "سكينة" نصيبها من الغنيمة، نموذجا لأسلوب الجميع في إنفاق ما كانوا يحصلون عليه من ضحاياهم التعيسات؛ إذ كان التخلص من الآلام الممضة التي تكاد تعجزها عن السير، هو أول ما سعت لتحقيقه بعد أن فشلت كل محاولاتها السابقة للعلاج بسبب عجزها عن تدبير نفقاته، فما كادت تعود إلى البيت حتى أرسلت في استدعاء حلاق الصحة، وما كاد يدرك أنها على استعداد للإنفاق على العلاج حتى استأنفه بنشاط، وأصبح يتردد عليها كل يوم ليتابع الحالة التي كانت فيما يبدو معقدة، حتى استطاعت بعد شهر كامل أن تعود للمشي على قدميها، ولم تحزن كثيرًا حين اكتشفت أن نفقات العلاج قد التهمت

الجانب الأكبر من الأجر الذي حصلت عليه، مقابل اشتراكها في قتل "خضرة" فلم يتبق منه، إلا ما يكفي لمسرات قليلة، كان من بينها أنها احتست – لأول مرة منذ فترة ليست قليلة عدّة كئوس من النبيذ غير المغشوش، وبرّت نفسها بعدة أزواج من الدجاج، الذي كانت تفضله على اللحوم والأسماك.

والحقيقة أن مقتل "خضرة محمد اللامي" قد مضى من دون أن يثير أية ضجة، أو يجلب ما يدعو للخوف أو القلق، أو ما يجبر العصابة على التوقف عن النشاط، أو يدعوها لمزيد من الحيطة عند اختيار الضحايا أو تنفيذ القتل، بل إن أبناءها لم يتنبهوا إلى أهمية أن يبلغوا الشرطة بغيابها إلا بعد مرور اثني عشر يومًا على اختفائها وقتلها؛ إذ كانوا قد تعودوا على مبيتها – في بعض الليالي – خارج المنزل، كانت تدعي بأنها تقضيها في المقابر إلى جوار الأعزاء الراحلين، أو لدى أصهارهم في بيت الصابونجية.

وعندما طال الغياب، أبلغ ابنها "عبد المطلب" قسم شرطة اللبان عن غيابها في الواحدة والنصف من بعد ظهر يوم الجمعة ٢ يناير (كانون الثاني) ١٩٢٠، فحرر الصول – المساعد – "محمد المصري " – ضابط نوبتجي القسم في ذلك اليوم – محضرًا بأقواله ذكر فيه الابن أن والدته قد غادرت منزلها في "المسكوبية" منذ اثني عشر يومًا، ولم تعد، وأنه بحث عنها كثيرًا فلم يعثر عليها. وردًا على الأسئلة التقليدية التي وجهها إليه الصول لكي يستكمل محضره طبقًا للتعليمات، قال "عبد المطلب" إنه ليس له ولا لأمه أعداء، وأنه لا يشك في أن هناك "شيء بطال" وراء غيابها، وأنه لا يعتقد أنها قد سافرت إلى أي جهة؛ إذ ليس لهم أقارب أو معارف في أي مكان غير الإسكندرية..

ويلفت النظر في هذا المحضر، أن "عبد المطلب" قد ذكر أنه أمه غادرت المنزل في يوم اختفائها إلى الجبانة لتزور الأموات، وهو سبب لم يذكره فيما بعد عند العثور على جثتها، فضلاً عن أنه لم يشر من قريب أو بعيد إلى ما كانت تتزين به من مصاغ أو تحمله من نقود، واكتفى – حين سأله الصول عن أوصافها – بذكر

ما كانت ترتديه من ملابس، مما يؤكد أنه كان خالي الذهن تمامًا عن أية شكوك في أن يكون هناك "شيء بطال" وراء اختفائها .. ولا بد أن ذلك قد أسعد الصول "محمد المصري" المكدود بالعمل، فاتبع الإجراءات الروتينية التي تعودت أقسام الشرطة أن تتبعها في البلاغات المماثلة، وأخطر محافظة الإسكندرية بصورة من المحضر؛ لكي تنشر إعلانا عن غيابها، يتضمن اسمها وسنها وأوصافها، في القسم الخاص بالغائبين من النشرة الجنائية، التي تصدرها وزارة الداخلية، وتوزع على مراكز وأقسام الشرطة في جميع أنحاء البلاد، لكي يقوم كل منها بالبحث عنها، أو الإبلاغ عن وجودها إذا عثر عليها صدفة، ونبه على "عبد المطلب" – كما دون في نهاية المحضر – بأن يحضر إلى القسم عند عودة والدته للإبلاغ عن ذلك، ثم أقفل المحضر، وعرضه على مأمور القسم، الذي أرسله – في ٨ يناير (كانون الثاني) ١٩٢٠ – إلى وكيل نيابة اللبان الجزئية وبعد أربعة أيام أعاده وكيل النيابة مرة أخرى، بعد أن أشار عليه بعبارة تقول: "يعاد للقسم مرة أخرى لاستمرار البحث والتحري عن الغائبة وإفادتنا بالنتيجة".

وبعد خمسة أسابيع أخرى – وفي ٢٣ فبراير (شباط) ١٩٢٠ – نجد على المحضر ثلاثة تأشيرات تدل على مدى الاستهتار وعدم الاعتناء الذي تعامل به الجميع مع الواقعة، الأولى بختم شيخ الحارة تقول "المذكورة لم تعد لمنزلها للآن".. والثانية بتوقيع البوليس السري – أو المخبر – "حسن خليل" تقول "بالبحث عنها لم يستدل عليها".. والثالثة بتوقيع مأمور قسم شرطة اللبان تقول "يحفظ".

وفي ذلك التاريخ.. كان عدد الذين انضموا إلى "خضرة محمد اللامي" في مقبرتها تحت الصندرة التي تنام عليها "ريا" و"حسب الله" قد ارتفع إلى خمس نساء.

(٢٩)

وقد يبدو اختيار "نظلة أبو الليل" لتكون الضحية الثانية، في قائمة القتل، باعثًا على شيء من الدهشة؛ إذ كانت على علاقة صداقة وثيقة بكل أفراد عصابة "ريا" و"سكينة" وفيما عدا "عبد الرازق" الذي لم تتعرف به إلا عندما تعرفوا عليه جميعًا قبل شهور قليلة، فقد كانت علاقتها بالآخرين تعود إلى سنوات ثلاث حين اصطحبها رفيقها "عرابي" إلى بيت "ريا" لأول مرة.. فمنذ ذلك الحين، وهي تتردد بانتظام وبشكل يكاد يوميًّا، على البيوت التي يتنقل بينها "آل همام".. وهو ما اعترفت به "ريا" التي قالت إن الفتاة كانت شديدة التعلق بها، وأنها كانت تمضي معظم أوقاتها معها، بل إنها انتقلت للإقامة معها في أحد المنازل التي كانت تسكنها لمدة شهور متصلة.. وأضافت أنها كانت تعاملها باعتبارها ابنتها، إلى الحد الذي كانت فيه تنام معها ومع زوجها "حسب الله" وابنتهما "بديعة" في حجرة واحدة في بعض الليالي!

وفضلاً عن ذلك فقد كانت "نظلة" الرفيقة المفضلة لـ "عرابي حسان" – حامي البيت وفتوته، وأهم أركان العصابة طوال سبع سنوات، لم تنقطع خلالها علاقتهما، على الرغم مما كان يشوبها أحيانًا من فتور.

ومع أن ظواهر الأمور كانت توحي بأن وفاة "إبراهيم سعيد" – الزوج الثاني لـ "نظلة" – سوف تحدث انقلابًا في علاقتهما قد ينقلها من مستوى "الرفق" إلى مستوى "الزواج الشرعي"، إلا أن بواطن هذه الأمور ذاتها، كشفت عن انقلاب مفاجئ في عواطف "عرابي" تجاهها، دفعته – طبقًا لما ذكرته "سكينة" فيما بعد – لأن "يعطي الرموز لقتل نظلة".

والغالب أن "عرابي" قد اكتشف – آنذاك – ما ظل غائبًا عنه طوال سنوات، وعرف – بالمصادفة أو بوشاية مقصودة أن "نظلة" لم تكن مخلصة له كما كان يتوهم، ولم تكن متبتلة في حبه كما كان يظن، وأنها كانت تبادله خديعة بخديعة، وخيانة بخيانة، فسمحت لنفسها – وهي رفيقته – بأن تضاجع رجالاً آخرين، سواء في الفترات التي كان يسافر فيها للشغل في السلطة، أو حين يكون بالإسكندرية، بل وكانت تفعل ذلك أحيانًا في الغرفة المجاورة، للغرفة التي كان يختلي فيها بغيرها من النساء، في "بيت الكامب" وما سبقه وما تلاه من بيوت" آل همام".

ومع أن أحدًا من "آل همام" لم تكن له مصلحة في استفزاز "عرابي" بنقل هذه المعلومات إليه، خاصة وأنهم كانوا جميعًا متورطين في تحريضها على خيانته، ومتواطئين معها على خديعته؛ لكي يربحوا من وراء ضمها إلى فريق النساء اللواتي كانوا يقدمونهن لرواد بيوتهن.. إلا أنهم قد استفادوا في الغالب من ثورة "عرابي" العنيفة عليها، حين علم بأنها قد خانته مع "عبد الرحيم الشربتلي" – منافسه القديم على قلبها – فسافرت إلى القاهرة، وأقامت لمدة ستة شهور في شقة استأجرها لها، وأخذ يتردد عليها فيها، فيقيم معها لفترات ليست قصيرة، زاعمًا أمام زوجته أنه يسافر إلى قريته في الصعيد؛ لكي يزور زوجته الأولى وأم أولاده، ويشتري الحبوب والمسلى والعسل وغيرها مما كان يتاجر فيه خلال موسم الشتاء، فلم يجد "آل همام" آنذاك بأسًا من أن يزيدوا ناره اشتعالاً فيضيفوا إلى سجل خيانة "نظلة" ما كانوا يعرفونه، بل ويدفعونها إليه من سلوك، بعد أن يصوروه على نحو يبعدهم عن المساءلة، ويخرجهم عن نطاق ثورته.

وإذا لم تكن قصة اكتشاف "عرابي" لخيانة "نظلة" – التي انفرد "حسب الله" بروايتها، ولم يؤيدها مصدر آخر – هي الدافع وراء إعطائه الرموز لقتلها، فمن المؤكد أن عواطفه نحوها كانت قد خمدت تمامًا قبل أن يعطي تلك الرموز بوقت طويل، ولأسباب مختلفة، قد تكون الخيانة الحقيقية أو المتوهمة من بينها. وقد ذكر هو نفسه أنه بدأ يفقد اهتمامه بها منذ انتقلت إليها – من زوجها المريض – العدوى،

مما أدى إلى سقوط شعرها وتغير شكلها، على نحو جعله ينفر عنها، ويقطع علاقته بها..

والحقيقة أن عواطف الصداقة والمعرفة واحترام علاقات العيش والملح، لم تكن من بين الصفات الأخلاقية التي يتمتع بها، أو يتمسك بها أفراد العصابة، بل لعلها كانت من أهم المبررات لترشيح الضحية للانضمام إلى قائمة القتل؛ ذلك أن المخطط الرئيسي للعمليات كان يشترط في الضحية، أن تكون ممن يثقن فيهم، ويأمن إليهم، ويترددن على بيوتهم، وهو ما كانت "نظلة" تتصف به، على نحو ربما يتسم بالمبالغة الشديدة، أما الأهم من ذلك فهو أنها قد استطاعت على مدى السنوات التي كانت تجمع فيها بين العمل في البغاء السري والعمل في حياكة الملابس أن تدخر ما مكنها من أن تقتني ثمانية غوايش وحلقًا وخاتمًا من الذهب، فضلاً عن خلخال ودلايتين من الفضة.

وكان ذلك كله كافيًا لكي تحتل المرتبة الثانية في قائمة القتل.

في تلك الأثناء كانت "نظلة" قد عادت لتقيم مرة أخرى في "جنينة العيوني" التي كانت قد غادرتها بعد وفاة زوجها لتقيم مع أمها في "باب سدرة". لكن الإقامة مع الأم لم تطب لها بسبب كثرة تدخلها في شئونها، واعتراضها المتواصل على غيابها الطويل خارج المنزل، فلم تمكث معها سوى أسابيع قليلة، غادرت "باب سدرة" بعدها إلى نفس المنطقة التي كانت تسكن فيها مع زوجها، وإلى منزل يواجه منزل "توتة" الذي كانت تقيم بغرفة منه قبل رحيله عن الدنيا.

ولعل ذلك كان من بين العوامل التي دفعت كثيرين للشك بأنها كانت على علاقة غرامية بـ "عبد الرحيم الشربتلي" – زوج "توتة" – وللجزم بأنها اختارت السكن في هذا المنزل لتكون قريبة منه، وفي متناول يده.. والواقع أن المنزل كان يبدو مكانًا مثاليًا يصلح للقاء العاشقين، ففضلاً عن قربه الشديد من منزل العاشق، فقد كان يكاد يخلو من المتطفلين؛ إذ كان يتكون من طابق واحد يضم ثلاث غرف

تسكن "نظلة" في إحداها، وتسكن في الثانية سيدة صعيدية غير متزوجة، كانت تخرج من المنزل في الصباح المبكر، إلى بيت بعض أقاربها، فلا تعود إليه إلا في وقت متأخر من الليل، وهو ما كانت تفعله الجارة الثالثة، أما صاحبة البيت "ستيتة أم محمد" التي كانت تقيم في غرفة فوق سطحه، فقد كانت تعمل دلالة، وتمضي ساعات اليوم في التردد بين الأسواق، وبين بيوت عميلاتها.. وهو ما يجعل تسلل "عبد الرحيم" إليه في أية ساعة من ساعات النهار والليل ممكنا، وبعيدًا عن أي مخاطرة تفضحه أمام زوجته التي كانت تلعب دورًا هامًا في حياته، بحكم أنها كانت أكثر منه ثراء. وسواء صحت هذه الشكوك أو لم تصح، فإن "توتة" لم تلاحظ على سلوك زوجها ما يدعوها إلى الاسترابة في أن هناك علاقة خفية بينه وبين غيرها، سواء خلال الفترة التي كانت "نظلة" تقيم في بيتها، أو عندما عادت لتقيم في المنزل المواجه له، بعد ترملها بشهور.. ومع أنها كانت تعرف. من زوجها – بأنه شرع في الزواج من "نظلة" بعد طلاقها من زوجها الأول، وقبل زواجه بها، فقد اعتبرت ذلك ماضيًا لا يثير الاهتمام، بعد أن فضلت "نظلة" الزواج من "إبراهيم سعيد" وفضل "عبد الرحيم" الاقتران بها.

وكانت "زينب بنت حسن" – والدة "نظلة" هي أكثر الجميع ضيقًا بإصرار ابنتها على أن تستقل عنها بمسكن خاص بعد ترملها؛ إذ كانت تعتقد أن إقامتها معها، أصون لها، وأدعى لأن تفتح أمامها باب الأمل في العثور على زوج ثالث، تعيش في كنفه، وتحت حمايته.. وتخشى أن تغريها إقامتها في بيت مستقل على أن تتمادى في سلوكها مع الرجال، على نحو يسيء إلى سمعتها، ويفقدها نهائيًا فرصة الزواج من جديد – والغالب أن "نظلة" لم تكن تشارك أمها تفاؤلها، وأنها كانت تعرف أنها استنفذت فرصتها في الزواج، خاصة بعد أن تزوجت مرتين ولم تنجب أطفالاً.. لكن الأم لم تكن تعتبر ذلك عقبة تحول دون زواجها من جديد؛ فقد يغري شبابها أرملاً أو مطلقًا لديه أولاد بالزواج منها.. وفضلاً عن أنها كانت صاحبة مهنة تكسب منها الكثير، فقد كانت كذلك صاحبة مصاغ يغري كثيرين.

١٨٤٢ احياء الإسكندرية الشعبية كما رسمها الفنانون المصاحبون للحملة الإنجليزية

وكانت الرغبة في وجود مكان مناسب، تمارس فيه مهنتها كخياطة، وتستقبل فيه زبوناتها، أحد أهم الأسباب التي دفعت "نظلة " إلى الاستقلال بمسكن خاص، كما كان الخوف على ما تحمله من مصاغ أحد أهم أسباب معارضة الأم في ذلك، فقد كانت تدرك أن ابنتها فتاة هوائية متقلبة المزاج، يسهل خداعها؛ لذلك كانت تخشى دائمًا من أن تقع بين براثن رجل يستولي على تلك المصوغات.. والحقيقة أن الأم كانت شديدة التعلق بابنتها، بالغة التعاسة؛ بسبب ما لقيته في حياتها من عثرات، دائمة القلق على ما ينتظرها بعد أن تغادر هي الدنيا وتتركها فيها وحيدة، بلا أب ولا أخ.. وبلا خال أو عم.. فكانت تحرص على أن تراها كل يوم، فإذا لم تزرها "نظلة" عرجت عليها في منزلها لتتفقد أحوالها.

وفي واحدة من تلك الزيارات كانت "زينب" تساعد ابنتها في تنظيف الحجرة التي تقيم فيها، عندما عثرت في أحد أركانها على صينية من الخشب والبلاستيك لم تكن قد رأتها قبل ذلك، فلما سألت "نظلة" عنها، قالت لها إنها صينية "ريا" وأنها

تطوعت بأن ترسلها لخواجا تعرفه، ليقوم بإصلاحها وإعادة طلائها.. ولأن الأم لم تكن تستريح لعلاقة ابنتها بـ "ريا" – التي لم تكن تجهل مهنتها – فقد قالت لابنتها:

أنا خايفة عليكي من المرة دي تخسرك!

وأرادت "نظلة" أن تسد باب المناقشة.. فقالت:

ما تخافيش.. أنا مش هبلة..

ولم يكن قد مضى على مقتل "خضرة" سوى أقل من أسبوعين، حين اكتشف الرجال أن نصيب كل منهم من ثمن بيع مصوغاتها قد نفد، وأن جيوبهم قد خلت مرة أخرى من النقود، فاستجابوا بحماس لاقتراح "عرابي" بقتل "نظلة"، واعتبروا ذلك جزاءً عادلاً تستحقه لخلاعتها، وعملاً من أعمال الجدعنة يقومون به لحساب صديقهم؛ انتقامًا من رفيقته التي خانته ونكثت بعهده.

.. وكانت الساعة قد تجاوزت العاشرة من صباح يوم الأحد ٤ يناير (كانون الثاني) ١٩٢٠، حين غادرت "سكينة" منزلها في "حارة النجاة" إلى منزل شقيقتها بـ "حارة علي بك الكبير"، ولم تكن رؤية شقيقاتها هي التي دفعتها إلى تكبد مشاق قطع المسافة بين البيتين سيرًا على الأقدام؛ إذ لم يكن قد تبقى سوى وقت قليل على انتقال "ريا" إلى "حارة النجاة" لتتابع العمل في المحششة وبيت البغاء، لكن حلاق الصحة كان قد نصحها بأن تدرب أقدامها على السير؛ لتستعيد مرونة عضلاتها، بعد أن أوشك الخراج الذي كان قد أصابها في القدم اليسرى على الاندمال.. ففضلت أن تمضي إلى بيت "ريا"، ثم تعود معها – على الأقدام كذلك – إلى "حارة النجاة".

في مدخل الحارة، وتحت فانوس غاز الاستصباح الذي يضيئها في الليل، كان "محمد عوف" يجلس أمام القفص المقلوب الذي اتخذ منه منضدة يعرض عليها بضاعته من القصب والبرتقال وقطع الحلوى، ويهش بعصاه على عدد من الأطفال كانوا يلعبون في نهر الحارة؛ حتى لا يصطدم أحدهم أثناء هروبه من مطاردة

الآخرين، بالمنضدة فيضيع مجهوده في تنسيق البضاعة.. ولأن الرجل كان طاعنًا في السن ولا يكاد يرى، فقد تجاهلته "سكينة" وهمت بدخول منزل شقيقتها، حين ظهرت فجأة زوجته "فاطمة" على باب البيت المقابل الذي تقطن فيه مع زوجها، لتحييها وتسألها عن صحتها.. وكانتا ما تزالان تتبادلان الحديث، حين خرج "حسب الله" من باب بيته، فألقى عليهما تحية مقتضبة، بطريقة جعلت "سكينة" تدرك أنه ليس في أحسن أحواله.. وأسرعت ابنته "بديعة" – التي كانت تلعب مع بقية الأطفال – خلفه، تطلب إليه أن يعطيها مليمين لكي تشتري قطعة من الحلوى من "عم عوف" فنهرها بضيق، وصاح في وجهها: امشي يا بنت الكلب.

وكانت "ريا" قد أشعلت موقد النفط، ووضعت فوقه صفيحة ملأتها إلى نصفها بالماء.. وجلست أمام طشت تغسل فيه ملابسها وملابس زوجها وابنتها، حين دخلت سكينة لتجلس على مقربة منها، فوق الحصيرة، وتمد ساقيها إلى الأمام لكي تريحهما من المشي، ثم تفك رباط الشاش الذي يحيط بالقدم المصابة، وتدفع به إلى شقيقتها لتغسله؛ لكي يكون نظيفًا حين يأتي حلاق الصحة في الغد ليعاين الجرح، ويضع عليه طبقة جديدة من مرهم الأكتيول.

ولم يكن قد مضى وقت طويل على وصول "حسب الله" إلى المقهى، حين ظهر "عبد الرازق" ثم تبعه "عرابي" وعندما مر الوقت من دون أن يظهر "عبد العال" – الذي كان ما يزال يقيم بمنزل شقيقه في "غيط العنب" – غادر الثلاثة المقهى إلى "وابور خوريمي" – حيث كان يعمل أيامها – وأرسلوا له رسالة مع أحد خفراء المحلج، بأنهم يريدونه في أمر هام.. وجاءهم الرد مع الرسول بأنه أوشك على الانتهاء من عمله، ولم يبقَ أمامه سوى عشرين بالة، سوف يقوم بتحزيمها ثم يلحق بهم على المقهى المواجه للوابور.

وكانت الساعة قد اقتربت من الواحدة ظهرًا، حين انضم إليهم "عبد العال" ليعرف بأنهم قد حددوا اليوم موعدًا لقتل "نظلة أبو الليل" واتخذوا الترتيبات لاستدراجها، وأنهم سيجدونها في بيت علي بك الكبير، عند عودتهم إليه.. وفيما

بعد، زعم "محمد عبد العال" أنه تردد في الموافقة، وحاول أن يثنيهم عن موقفهم، فغضبوا منه وأنّبوه.. بل وهددوه، وكان من بين ما قالوه له "إحنا دكينا خالص"، أي افتقرنا تمامًا، ولم يعد معنا نقود.

أما المؤكد فهو أنه قد صحبهم إلى البيت.

وعند الظهر كانت "ريا" قد انتهت من غسيلها، وقامت بنشره فوق سطح المنزل عبر السلم الخارجي، الذي يقود إليه.. وقبل أن تعود إلى غرفتها نادت على ابنتها "بديعة" – التي كانت ما تزال تلعب في الحارة – فلما لحقت بها، طلبت إليها بصوت خافت أن تذهب إلى بيت "نظلة" القريب، لتبلغها بأن تمر على أمها، ومعها الصينية التي أخذتها منها لتصلحها وتعيد طلاءها.. وأن تمر في طريق عودتها على أبيها في المقهى الذي يقع على رأس الحارة، لتبلغه بما تقوله لها "نظلة". ولم تعلق "سكينة" التي تابعت الحوار من مجلسها على الحصيرة، بشيء على ما سمعته، لكنها أدركت أن تنفيذ "الرموز" التي كان يعطيها "عرابي" لقتل "نظلة" سوف يتم في هذا اليوم، ولم يتطرق الحديث – الذي تواصل بعد ذلك بينها وبين شقيقتها – إلى الموضوع من قريب أو بعيد..

وشاء سوء الحظ، أن تختار "نظلة أبو الليل"، اليوم نفسه، لكي تغسل ملابسها، وتغمر بعض قطع القماش التي تركتها لديها زبوناتها في الماء البارد، لتنكمش فتضمن دِقة المقاسات لدى تفصيلها. وكانت تقف فوق سطح المنزل لتنشر هذه القطع، قبل أن تعود لاستئناف العمل، حين وصلت "بديعة" لتسأل عنها، فنادتها جارتها "بخيتة" ثم عادت إلى حجرتها، لتستمع إلى الحوار الذي دار بين "نظلة" وبين الطفلة – التي لم تكن تعرفها – عبر بئر السلم.. قالت "بديعة":

أمي بتقل لك هاتي الصينية وتعالي.

فردت عليها قائلة:

قولي لها أنا مش فاضية.. والصينية لسه عند الخواجة..

ولأن "بديعة" – ككل الأطفال – كانت تجد متعة خاصة في مشـــاغبة الكبـــار ومعاندتهم، فقد تصرفت من تلقاء نفسها في النص الرسمي للرسالة التي طلبت منها أمها.. وقالت لها:

إحنا ما نعرفش خواجا.. لازم تجيبي الصينية.

وضاقت "نظلة" ذرعًا بالفتاة وأمها فصاحت فيها قائلة:

ملعون أبوكي.. وأبو أمك.. وأبو الصينية كمان.

وانطلقت "بديعة" تجري وهي تشعر بسعادة بالغة لأنها استفزت "نظلة" وبسعادة أكثر؛ لأنها سوف تقوم بنقل شتائمها لأبيها الذي لم يكن يكف عن شتمها وضـــربها ويرفض أن يعطيها مليمًا لكي تشتري به حلوى أو عقلة من القصب مـــن "عـــوف" العجوز.. ومع أنها لم تجده على المقهى، فقد كانت بهجتها غـــامرة، وهـــي تنقـــل الشتائم إلى أمها، ثم تعود لتواصل لعبها في الحارة.

ومع أن تطاول "نظلة " قد استفز "ريا" بعض الشيء، إلا أنها لم تهتم بالشتائم، قدر اهتمامها بالحظ السيِّئ الذي قضى بألا تنشغل الضحية بالغسيل إلا فـــي اليـــوم المحدد للتنفيذ، وألا تعثر "بديعة" على أبيها في المقهى لتبلغه بذلك فيخطر الرجـــال بتأجيله إلى موعد أكثر ملاءمة؛ ولأنها كانت المسئولة وحدها عن سحب الضـــحايا، من دون مشاركة حتى من "سكينة" التي كانت تحصل على نصيبها – حتـــى ذلـــك الحين – ثمنًا لسكوتها، ورغبة في توريطها، فقد أخذت تقدح ذهنها بحثا عن حيلـــة أخرى تسحب بها "نظلة" إلى المنزل.

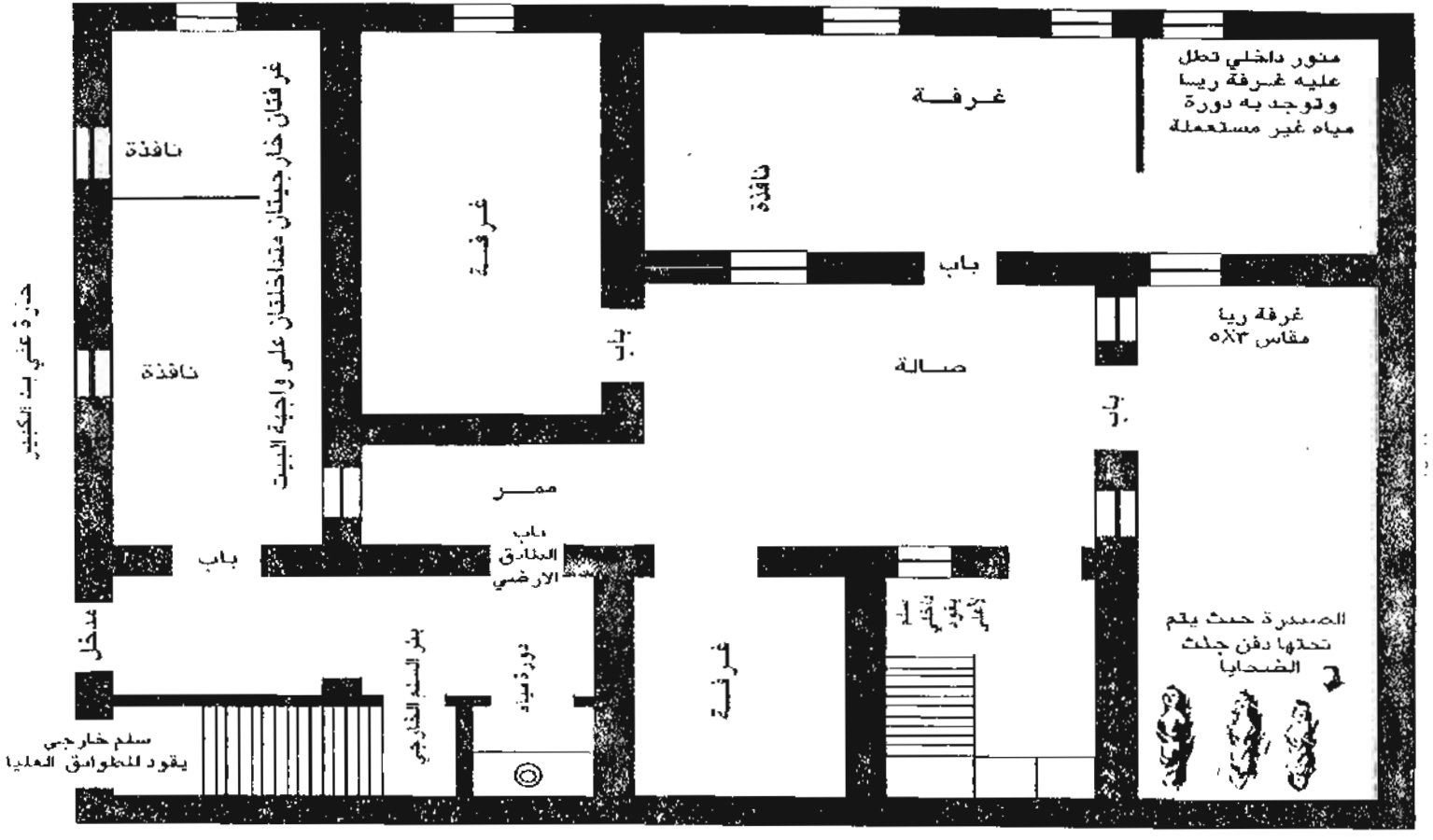

رسم تخطيطي للطابق الأرضي من المنزل رقم ٢٨ بحارة على بك الكبير الذي كانت [illegible] في إحدى حجرات الطابق الأرضي منه في ديسمبر ١٩١٨م
وفي تلك الحجرة جرت ١٢ جريمة قتل.. وتم دفن الضحايا في أرض الغرفة نفسها.. الرسم قام بإعداده أحد مهندسي بلدية الإسكندرية بناء على تكليف من النيابة العامة

ولم تكن قد توصلت إلى شيء حين فوجئت بدخول "حسب الله" و "محمد عبد العال" معًا.. وانتهزت "ريا" فرصة انشغال الأخير بالحديث مع "سكينة"، لتهمس في أذن زوجها بالموقف الذي أسفرت عنه محاولتها لاستدراج الضحية، وما كاد يسمع ذلك حتى غادر المنزل على الفور، ليعود إلى المقهى فيخطر "عرابي" و"عبد الرازق" بالأمر، فقد باتا حريصين، منذ مقتل "خضرة" على ألا يظهرا علنا في بيت "ريا" على عكس ما كانا يفعلان قبل ذلك؛ إذ كانا وجهين معروفين في الحي، باعتبارهما من فتواته، وكان الاتفاق بين الرجال الأربعة، قد انعقد على أن يتقدم "عبد العال" و"حسب الله"، ثم يتسلل الآخران، كل على حدة؛ حتى لا يلفت دخول أربعتهم المنزل معا انتباه أحد، وحتى لا يتعرف أحد على الفتوتين اللذين كانا– بحكم خبراتهما السابقة – أكثر حذرًا من الآخرين.

ويبدو أن "عرابي" كان شديد الغضب على "نظلة" واللهفة على التخلص منها .. إذ لم يستغرق الأمر منه تفكيرًا طويلاً، حسم بعده المناقشة، وقرر الاستمرار بالتنفيذ، وتعهد بأن يقوم بنفسه، باستدراج "نظلة". وعلى أثر ذلك عاد "حسب الله" إلى بيته.. وبعد قليل لحق به "عبد الرازق" الذي ما كاد يقترب من البيت، حتى تظاهر بمسح وجهه بكم جلبابه، حتى لا يراه "عوف العجوز"، مع أنه كان يعلم أن الرجل، فضلاً عن ضعف بصره، كان يغفو كثيرًا في جلسته، تحت وطأة الشيخوخة والملل.

وعلى الرغم من لهفته الشديدة على التنفيذ، فإن "عرابي" لم يغامر بالدخول إلى بيت "نظلة" وظل يرصده من بعيد حتى لاحت له فرصة للتسلل من دون أن يتنبه إليه أحد.. وفوجئت "نظلة" به يقف على باب غرفتها، فأشارت بأصبعها إلى غرفة "بخيتة"، التي كانت قد عادت إليها وأغلقت بابها عليها لتحذره من رفع صوته، وكان ذلك هو ما يتمناه، فهمس لها بسرعة، بأنه ينتظرها في بيت "ريا"، وهمست له بأنها سوف تمر عليه وهي في طريقها إلى "زنقة اليهود" – القريبة من "حارة علي

بك الكبير" – لتشتري بعض ما تحتاجه من "كُلَف" للملابس التي تقوم بتفصيلها بمجرد انتهائها مما بيدها.. وتوقيا لاحتمال أن تكون "بخيتة" قد سمعت صوت قدميه أو طرقاته على باب الغرفة، فقد رفعت صوتها، وتظاهرت بأنها تخاطب امرأة.. وقالت:

طيب يا أختي.. قولي لها إن إحنا ح نفوتوا عليها بعد شوية.

وكانت هذه العبارة التي نقلتها "بخيتة" إلى "أم نظلة"، هي التي جعلت الأم – فيما بعد – تستريب بقوة، في أن هذه المرأة هي "ريا" وتجزم بأن لها دورًا في اختفاء ابنتها.

ولا بد أن "عرابي" لم يكن واثقًا تمامًا بأن "نظلة" سوف تفي بوعدها؛ إذ ما كاد يتسلل إلى "بيت علي بك الكبير"، بعد أن اتخذ إجراءات أمن مشابهة لتلك التي اتخذها "عبد الرازق"، حتى أشار إلى "ريا" التي لحقت به في فناء البيت المظلم، وأثار ذلك فضول "سكينة"، التي تكثفت ريبتها فيما يجري من حولها، ولم يفت عليها أنها المقصودة بتلك السرية، وأن الآخرين يتعمدون أن يكتموا عنها كثيرًا من التفاصيل، فأغاظها ذلك، ودفعها لكي تلحق بهما لتقف بينهما في تحد.. ولم يجد "عرابي" مفرًا من أن يواصل حديثه، الذي فهمت منه أنه يطلب من شقيقتها أن تترصد "نظلة" وهي في طريقها إلى "سوق البصمة" في "زنقة اليهود" القريبة، خشية أن تكون قد كذبت في وعدها له.

ولم تشأ "ريا" أن تنفذ المهمة بنفسها، ودفعها خوفها من أن تكون آخر من يشاهد بصحبة "نظلة" قبل اختفائها، إلى تكليف ابنتها "بديعة" بذلك. وقد سعدت الفتاة بالمهمة، واعتبرت نجاحها في قيادة "نظلة" إلى بيتهم، رد اعتبار لها بعد سفارتها الفاشلة في الصباح، فظلت تترصدها على ناصية الحارة، إلى أن رأتها تقبل من بعيد، فاندفعت نحوها قائلة:

أمي بتقول لك "عرابي" عندنا.. وعاوز يشوفك.

وحاولت "نظلة" أن تصرفها عنها قائلة لها بأنها في طريقها لتشتري أشياء من "الزنقة" وسوف تمر عليهم في طريق عودتها إلا أن الفتاة ظلت تطاردها بعناد، وهي تكرر اسم "عرابي" على نحو اضطر "نظلة" إلى تغيير خط سيرها، والبدء بزيارة "ريا" وليس بالذهاب إلى السوق؛ تخلصا من إلحاح الفتاة التي ظلت تتابعها إلى أن دخلت من باب البيت، فعادت لتلعب مع غيرها من الأطفال.

وما كادت "نظلة" تظهر أمام باب الغرفة، حتى استقبلها الجميع بحماس لم تنتبه إلى دلالته، وكانت ترتدي تحت ملاءتها السوداء – التي خلعتها بمجرد دخولها – جلبابًا منزليًا بلا أكمام.. واعتذرت عن ذلك، وعن تأخرها في الحضور، بأنها كانت تغسل ملابسها.. ثم جلست على الحصيرة بين "عرابي" و"عبد العال" وناولتها "ريا" مسندًا لكي تقي ظهرها من رطوبة الحائط.. وتناولت منها قطعة قماش سوداء، كانت تحملها إلى "الزنقة" لكي تستبدلها بلون آخر يكون أكثر انسجامًا مع ما تقوم بحياكته من ملابس.. جرت عيون الجميع بلهفة حول معصميها لتتفقد ما تتزين به من مصوغات، وعندما تأكدوا من أنها تحيط معصمها الأيمن بأربع غوايش عريضة من الذهب، بينها اثنتان مزينتان بدلايتين، وتحيط المعصم الأيسر بثلاث أخرى، فضلاً عن الحلق الذي يتدلى من أذنيها والخلخال العريض الذي يحيط كاحليها، أدركوا أن الغنيمة تستحق ما بذل في سبيل استدراجها من مجهود.. وطاب لهم السمر معها..

وأخرج "عرابي" من جيبه نصف "ريال" مدّ يده به نحو "سكينة"، لكي تشتري لهم أُقّة من النبيذ، وطعامًا، وزجاجة "كونياك" صغيرة من أجل "نظلة"، التي لم تكن تشرب من الخمور غيره. لكنها اعتذرت عن القيام بالمهمة بسبب الإصابة التي في قدمها، فتطوعت "ريا" للقيام بها، وتناولت "نصف الريال" وملاءتها.. وقبل أن تنصرف عاد "عرابي" يذكرها بألا تنسى "الكونياك" ولم تنتبه "نظلة" – لسعادتها البالغة بحرصه على أن يطلب لها مشروبها المفضل – إلى دلالة قيامه بلف كفه المبسوطة في حركة دائرية وهو يتحدث إلى "ريا".. لكن الآخرين كانوا يعرفون ما

يقصد إليه؛ إذ كانت الإشارة من بين الرموز المتفق عليها في قاموس اللغة السرية التي يتبادلونها فيما بينهم، وكانت تشير إلى كوكتيل من الخمور الرديئة، يصنعه أصحاب الحانات الشعبية، مما يتبقى في كئوس الذين يرتادونها، وتضم مزيجًا من الويسكي والكونياك والنبيذ وعرق البلح، وتعرف بين الذين يقبلون على شرائها باسم تجاري هو "الأسكولانس"، وهي خمر قوية المفعول، تكفي كمية قليلة منها، لكي يفقد الإنسان وعيه.. وكان ذلك هو المطلوب.

وعادت "ريا" بعد قليل، ومعها – فضلاً عن زجاجتي الخمر – علبة من السردين، وما يكفي من أرغفة الخبز، أضافتها إلى كمية من السمك، كانت قد قامت بشويها بعد انتهائها من الغسيل، ووضعتها فوق الطبلية في ركن من أركان الغرفة.. ومدّ كل منهم يده فتناول رغيفًا حشاه بشيء من الطعام، وكوبًا من النبيذ ناولته إياه "ريا" التي كانت تقوم بدور "البارمان"، ليعود بهما إلى مجلسه.

أما "نظلة" فقد اختصوها بنصيب وافر من الطعام، وبزجاجة "الأسكولانس" كاملة..

وكان الوقت يمضي، وهم يتسامرون ويتضاحكون، وبدت "نظلة" في ذلك اليوم في أحسن حالاتها، ولم تمانع كثيرًا – تحت تأثير الخمر – في الإجابة عن الأسئلة التي وجهوها إليها، واندفعت تقارن بين فتوة كلٍّ من زوجيها، وبين سلوك رفقائها من الرجال، وإن كانت – رغم وطأة الخمر – قد توقفت أن تشير إلى "عرابي" الذي كان ما يزال يجلس إلى جوارها على الحصيرة، وجاءت "بديعة" من الخارج وأخذت نصيبها من الطعام، وحاولت أن تواصل الجلوس معهم، لكن "حسب الله" نهرها، وطلب إليها أن تعود إلى اللعب في الحارة، وحين عادت مرة أخرى، فازت بتأنيب أبيها، ولم تجد مزيدًا من الطعام، فتناولت كوزًا من الصفيح، وشربت من الزير ثم عادت مرة أخرى إلى الحارة.

وكان "حسب الله" يجلس على الصندوق وإلى جواره "عبد الرازق" في مواجهة "نظلة" التي وقفت آنذاك وتناولت ملاءتها استعدادًا للانصراف، وهي تعتذر بأنها تركت غسيلها منشورًا فوق سطح المنزل، ولا بد من عودتها لكي تجمعه.

ووقف "عرابي" محاولاً إثناءها عن الخروج.

وكانت "سكينة" تهم برفع كوب النبيذ الثالث إلى فمها حين فوجئت بـ "عرابي" يحيط المرأة من الخلف بساعديه القويين فيشل حركتها تمامًا، في اللحظة التي أحاط "عبد العال" ساقيها فوق الكاحلين بكفيه القويتين. كما يليق برجل يعمل "ربيطًا" في "وابور خوريمي" بينما نزل "حسب الله" بسرعة من فوق الصندوق، ليسد فمها وأنفها بمنديل مبلل بالماء، وشد "عبد الرازق" رأسها إلى الخلف ليحول بينها وبين الإفلات من المنديل الذي كان يكتم أنفاسها.

ولم تستطع "ريا" أن تتحمل المشهد، فغادرت الغرفة، أما "سكينة" فقد وقع كوب النبيذ من يدها، لينكسر، ولم تستطع أن تنهض لتغادر المكان من فرط ما أصابها من ذعر، وأتاح لها ذلك أن تحتفظ لنا بالمشهد الأخير من حياة "نظلة أبو الليل"، وقد قالت فيما بعد "كانت البنت بترغرغ زي ما يكون في بقها مية، أو بتغرق، وكانت بترتعش لأنها مش مالكة ترفص لكونها ممسوكة بأربعة رجالة.. وفضلوا ماسكينها كده لحد ما قطعت النفس".

وكان الرجال الأربعة يوسدون جثة "نظلة" فوق الحصيرة، حين بدأت "سكينة" الزحف على الأرض لتغادر الغرفة بعد أن عجزت عن أن تملك أعصابها لتقف على قدميها، ولم تتنبه – إلاّ فيما بعد – إلى أنها قد تبولت على نفسها – بشكل لاإرادي – من فرط الخوف ولم تعرف مَن مِنَ الرجال الذي فتح لها باب الغرفة ثم أغلقه خلفها، لتجد نفسها في ظلام دامس تكاثفت بين طياته مخاوفها إلى أن استمعت إلى صوت شقيقتها "ريا"، فاستطاعت أن تميز شبحها في الظلام يقف إلى جوار باب الغرفة.

وكان قد مضى وقت طويل، حين ساعدتها شقيقتها على النهوض، وصعدتا معًا إلى الطابق الثالث من المنزل لتمضيا بعض الوقت مع صاحبته.

كان أول ما فعله الرجال الأربعة، بعد سقوط "نظلة" هو تجريدها من مصوغاتها، وقد قام بذلك "حسب الله" الذي لم يجد ضرورة لنزع ملابسها عنها؛ إذ كان أثمن ما فيها، هو الملاءة "الكريشة" التي كانت قد خلعتها عند دخولها.

وكانت المقبرة – بعد المجهود الذي بذل في حفرها لدفن "خضرة" – مهيَّأة للاستخدام بشكل أقل مشقة؛ فالبلاط الذي يغطيها مصفوف دون ملاط يلصق كل واحدة منه بالأخرى، وطبقة الحصى المدكوك بالجير التي تتلوه ما تزال مفككة، وذرات التراب أسفلها أقل تماسكًا مما كانت عليه عند حفرها لأول مرة. ولما لم يكن هناك ضرورة لكي يشتركوا جميعهم في الدفن، فقد انصرف "عبد الرازق" ثم تبعه "عبد العال" ليبدأ "عرابي" مع "حسب الله" في القيام بالمهمة، فدخل أحدهما إلى تحت الصندرة، وأزاح البلاط، وقام بالحفر إلى عمق تعمد ألا يكون كبيرًا؛ حتى لا يكشف عن جثة "خضرة" التي كانت قد دفنت على عمق يزيد على متر. وساعده الآخر بنقل الأتربة في مقطف إلى ركن الغرفة، ثم تبادلا المواقع، إلى أن وصل الحفر إلى عمق نصف متر، فجلسا يستريحان قليلاً قبل أن يقوما بالخطوة الأخيرة.

في تلك اللحظة تحديدًا عرفت "بديعة" – بالصدفة المحضة– بالسر الذي كان الجميع يتكتمونه، وكانت ما تزال تلعب في الحارة أمام المنزل، حين رصدت خروج "عبد الرازق" ثم "عبد العال" .. وبعد قليل – وبسبب ما كانت قد تناولته في الغداء من سمك – شعرت بظمأ شديد.. فتركت اللعب، ودخلت إلى صالة المنزل.. ولما لم تشاهد بصيص الضوء الخافت، الذي يتسرب عادة من باب الغرفة التي تقيم فيها مع أمها وأبيها، حين يكون الباب مفتوحًا، أدركت أن الذين بداخلها قد أغلقوا الباب عليهم، وبدلاً من أن تطرقه عليهم، نازعتها رغبة صبيانية، بأن تفاجئهم وتدهشهم، فاتجهت نحو يسار الصالة، حيث يوجد المنور الداخلي الذي تقع به دورة المياه المهجورة، وتطل عليه – كذلك – إحدى نوافذ الغرفة التي يقيمون فيها، وهي

نافذة كانت أمها تغلقها بورق سميك لعدم حاجتها إليها من ناحية، ولكي تتوقى – من ناحية أخرى – تسرب الروائح الكريهة إلى الغرفة، من دورة المياه المهجورة، لكن "بديعة" كانت قد نجحت في إحداث ثقب صغير في هذا الورق المقوّى، يتيح لها حين تغادر أمها البيت وتغلق الغرفة، أن تمد يدها الصغير منه، وتفتح النافذة، وتباعد بين مصراعيها مسافة تكفي لكي تتناول إحدى القلل الموضوعة على قاعدتها الداخلية، فتشرب منها، وتعيد إغلاق النافذة، وتعود إلى اللعب مع صويحباتها.

لكن "بديعة" لم تمد يدها في هذه المرة لكي تفتح مصراع النافذة، بل وضعت عينيها أمام الثقب، فاستطاعت أن ترى ما يجري في الداخل، على ضوء المصباح الذي كان موضوعًا آنذاك تحت الصندرة، لكي لا يتسرب منه الضوء إلى الخارج.. بينما كان "عرابي" يساعد أباها على حمل جثة امرأة مفتوحة العينين عن آخرهما لم يكن لديها شك في أنها "نظلة" فيوسدانها الحفرة أسفل الصندرة، ثم يأخذان في ردم التراب المتكوم في أحد أركان الغرفة، فوق الجثة.. ويعيدان صف البلاط إلى ما كان عليه.

والحقيقة أن ما رأته بديعة لم يثر رعبها، أو يدعوها للصراخ، أو حتى لمغادرة المكان، ليس فقط لأنها لم تفهم تمامًا خطورة ما رأته، أو لأن أباها هو الذي كان يقوم به، بل لأنها كانت – كذلك – أكبر سنًا من أن يدهشها ما تراه. وكانت قد أمضت السنوات العشر التي انقضت من عمرها، تنتقل بين بيوت دار للبغاء، وتمضي أوقات فراغها في الشوارع، وكانت أمها هي التي انزعجت، حين نقلت إليها "بديعة" – في اليوم التالي – ما رأته، فحاولت أن تضللها، لكن الفتاة أصرت على أقوالها، ودللت عليها برواية مزيد من تفاصيل ما رأته، فاضطرت "ريا" إلى أن توصيها بكتمان الأمر عن كل إنسان، وبألا تتحدث مع أحد عن "نظلة" أو تعترف لأحد بأنها قد ذهبت إليها في ذلك اليوم. وهو ما كرر "حسب الله" التأكيد عليه، عندما نقلت إليه الأم الواقعة، وأضاف إلى ذلك تهديده لابنته بأن يدفنها كما دفن "نظلة" إذا باحت بما رأته لأي إنسان.

وبمجرد الانتهاء من الدفن، فتح الرجلان باب الغرفة، ونادى "حسب الله" على زوجته، فنزلت من الطابق الثالث وفي أعقابها "سكينة" لتلقيا نظرة شاملة على المكان، وتتأكدا من أن كل شيء قد عاد إلى مكانه... وما كادت "ريا" تنتهي من كنس الغرفة، وإزالة التراب المتخلف عن عملية الدفن، حتى سلمها "عرابي" المصاغ، وأحصاه لها أمام الآخرين: سبع غوايش... ودلايتان وحلق وخلخال.. ثم انصرف إلى حيث كان "عبد الرازق" و"عبد العال" ينتظرانه في "خمارة الصاوي" أمام حنفية الصدقة القريبة من الصاغة الجديدة...

وعلى الرغم من أن "سكينة" كانت ما تزال تجد صعوبة في المشي على قديمها، فقد أصرت على مصاحبة شقيقتها إلى الصاغة، بعد أن تزايدت شكوكها في أن الرجال لا يوزعون الغنائم بالعدل، ويتواطئُون مع بعضهم البعض، ومع شقيقتها "ريا" على إخفاء الثمن الحقيقي الذي يبيعون به المصاغ، خاصة مع عدم وجود علم الوزن الذي يحدد ثمن البيع، وهي شكوك كانت تناوش الرجال الذين انتدبوا "حسب الله" لكي رافق المرأتين إلى محل "علي الصايغ"؛ حتى لا تتفقا معًا على إخفاء جانب من الثمن واقتسامه فيما بينهما.

وأسفرت المساومة مع الصائغ على شرائه الغوايش السبع بأربعة عشر جنيهًا – بواقع جنيهين لكل غويشة – وعلى تثمين الخلخال بثلاثة جنيهات، والحلق بستة ريالات والدلايتين بثمانية ريالات... وبذلك وصلت القيمة النقدية للغنيمة إلى تسعة عشر جنيهًا وثمانية ريالات.. عاد بها الوفد الثلاثي إلى حنفية الصدقة؛ لينضم إليهم الثلاثة الآخرون، وبعد عملية حسابية سريعة، تم خلالها إضافة ثمن الملاءة الكريشة التي كانت ترتديها "نظلة"، التقطت "سكينة" نصيبها، وكان أربعة جنيهات، وفيما بعد قالت: "..رحت للمزين.. وأعطيته نصف ريال، وغيَّر لي ع الجرح.. واشتريت جوز فراخ بثلاثة ريال ورحت الخمارة قعدت... أشرب وانبسط وروحت ومعي ثلاثة جنيه".

(٣٠)

مضى يوم الأحد ٤ يناير (كانون الثاني) ١٩٢٠، من دون أن تمر "نظلة أبو الليل" على منزل أمها، كما تعودت أن تفعل كل يوم.. لكن الأم – "زينب حسن" – لم تسترِب في الأمر، أو تدهش له؛ إذ لم يكن نادرًا أن تنشغل الابنة في أحد الأيام بعملها، فتؤجل زيارة أمها إلى اليوم التالي، وحين غربت شمس يوم الاثنين دون أن تظهر "نظلة" في "باب سدرة" بدأ القلق يناوش الأم... لكن الظلام والمطر المنهمر، حالا بينها وبين مغادرة منزلها إلى "جنينة العيوني" لكي تطمئن على أحوالها، وتعرف سبب انقطاعها عن زيارتها لمدة يومين متتاليين.

وفي الصباح المبكر من يوم الثلاثاء ٦ يناير (كانون الثاني) ١٩٢٠، كانت "زينب" تطرق باب غرفة ابنتها... وحين تواصل الطرق من دون أن يفتح لها أحد، تزايد قلقها؛ إذ لم يكن من عادة الابنة أن تغادر المنزل في هذا الوقت المبكر من النهار.

ومع تواصل الطرق أطلت صاحبة المنزل "ستيتة أم محمد" من فوق السطح لتسأل الطارق – عبر بئر السلم – عن شخصيته، ولما عرفت أنها "زينب" رحبت بها، وسألتها باهتمام بدا لها غريبًا، عن أحوالها الصحية، ولما سألتها الأم عن "نظلة" أبدت دهشتها من السؤال، وقالت لها: هي مش عندك؟. وفي البداية ظنت "زينب" أن الابنة قد غادرت المنزل في طريقها إلى "باب سدرة" بينما كانت هي في طريقها إلى "جنينة العيوني"، إلى أن دهمتها "ستيتة" بالنبأ الفاجع: فقد غادرت "نظلة" البيت من يومين، ولم تعد إليه منذ ذلك الحين، بل وتركت غسيلها منشورًا فوق

سطحه، فجمعته صاحبة المنزل واحتفظت لها به، بعد أن تبادر إلى ذهن الجميع أن "نظلة" قد خرجت من المنزل مسرعة بسبب حادث أو مرض طارئ تعرضت لـه أمها، واستنتجوا أنها تقيم معها لترعاها.

وخلال الساعة التالية تجمعت أمام "زينب" شواهد عديدة، تدل على أن هنـاك أسبابًا تدعو للريبة وراء اختفاء ابنتها؛ إذ ما كادت تفـتح بـاب غرفـة "نظلـة" – بالمفتاح الذي أعطته لها "ستيتة" – حتى أدركت من حالتها أن الفتاة غادرتها إلـى مكان قريب، وأنه لم يكن في نيتها أن تغيب طويلاً؛ ففضلاً عن أنها وجدت الملابس التي تعودت أن تخرج بها كاملة مما كشف عن أنها خرجت بجلباب منزلـي، فقـد كانت إحدى قطع القماش التي تقوم بتفصيلها على ماكينة الخياطة، كما وجدت حلة مملوءة إلى نصفها بالمياه، فوق موقد الكيروسين الذي لم يكـن مشـتعلاً، وعلـى "البوريه" وجدت صابونة من زيت الزيتون، وإلى جوارها ضفيرة مستعارة، وهـي شواهد جعلت الأم تجزم بأن ابنتها كانت تنوي، بعد عودتهـا أن تسـتكمل عمـلاً محدودًا في تفصيل قطعة القماش، ثم تقوم – بعد ذلك– بغسل شعرها كآخر واجبات يوم الغسيل.

ووجهت البيانات التي أدلـت بهـا جارة "نظلة" أنظار أمها إلـى الاتجـاه الصحيح الذي تبحث فيه عن ابنتهـا؛ إذ روت لها "بخيتة" ما تذكره عن الحـوار الذي دار بين الفتـاة الغائبـة والطفلـة الصغيرة التي جاءت تطالبهـا بزيـارة أمها، ومعها الصينية، وقالت إن امـرأة جاءت بعد ذلك بقليل فغـادرت معهـا "نظلة" المنزل، ولم تعد منذ ذلك الحين، وهكذا ربطت "زينب" بين اختفاء ابنتها،

«مديعة» الابنة الوحيدة التي عاشت من بين ساء ريا» و«حسب الله»

وبين "الصينية" التي كانت تعلم أنها ملك "ريا" ولم يكن لديها شك في أن الطفلة الصغيرة التي حملت رسالة أمها، هي "بديعة".

وبمجرد وصولها إلى هذا الارتباط، غادرت حجرة ابنتها إلى منزل "ريا" القريب، ولم تكد تتقدم قليلاً في صالة الطابق الأرضي المظلمة، حتى شاهدت الضوء يتسرب من الغرفة التي تقيم فيها، مما يدل على أن بابها كان مفتوحًا.. إلا أنها تحرجت من الدخول عليها خشية أن يكون زوجها معها، فتوقفت على مبعدة قليلة من باب الغرفة ونادت على "ريا" التي خرجت إليها، ورحبت بها – بعد أن عرفتها من صوتها– ودعتها للدخول. لكن الأم قالت باقتضاب، وبلهجة لا تخلو من الاتهام:

أنا جاية أسألك عن "نظلة".

وأصرت "ريا" على أن تدخل "زينب" أولاً وقبل أي حديث ...

وكان "حسب الله " يجلس على الحصيرة. وإلى جواره ابنته "بديعة"، أما الضيفة، فقد جلست على الصندوق على بعد قليل من المكان الذي لم تكن حتى ذلك الحين تعرف أن ابنتها قد دفنت فيه... وواصلت "ريا" طهي "الفريك" الذي كانت تضعه فوق موقد الكيروسين.. وهي تسأل "زينب" عن الحكاية، فلما عرفتها أنكرت تمامًا أنها تعرف شيئًا عن "نظلة" ...وحين واجهتها الأم بواقعة إرسالها لابنتها "بديعة" لكي تستدعي "نظلة" لمقابلتها ومعها الصينية، نفت "ريا " الواقعة، وأقسمت أنها لم ترسل أحدًا، وأيدتها "بديعة" وقلدتها في قسمها الكاذب، ولأن "زينب" كانت على يقين من صحة هذه الواقعة تحديدًا، فقد استفزها الإنكار والقسم وزاد من ريبتها، فقالت بتحد:

أنت عليك شهود.

ولما سألتها "ريا" عنهم قالت:

النسوان الصعايدة اللي ساكنين في بيت "أم ستيتة" شافوا "بديعة" ساعة ما جت تاخد الصينية.

وامتقع وجه "ريا" حين تنبهت إلى خطورة هذه الشهادة، فارتفع صوتها وهي تقسم بقبر ابنها، بأنها لم ترسل أحدًا إلى "نظلة" في ذلك اليوم، وتؤكد بأن واقعة ذهاب" بديعة" لإحضار الصينية، قد وقعت قبل ذلك التاريخ بأكثر من عشرة أيام، وأن النسوان الصعايدة، قد خلطوا بين التواريخ، واستشهدت على صحة أقوالها بـ "بديعة" التي اندفعت تؤيد رواية أمها وتكررها من دون أن تضيف إليها شيئًا... ومع أن عبارات القسم المغلظة التي اندفعت من فم "ريا" وابنتها، قد شككت "زينب" في صحة الرواية، خاصة وأن "بخيتة" لم تكن قد رأت "بديعة" بل سمعتها فقط... إلا أن ذلك لم يهز يقينها بأنه يستحيل أن تختفي "نظلة" من دون أن تعرف "ريا" مكان اختفائها إن لم يكن لها صلة مباشرة بالاختفاء... فقامت لتغادر المكان، وهي تقول في لهجة تهديد:

إذا "نظلة" ما رجعتش... أو جرى لها حاجة.. أنا ألزمها منك.

وسألتها "ريا" باستنكار:

ملزومة مني ليه؟

فقالت الأم:

لأن أنت اللي مخايلاها.. وكل يوم والتاني تقولي لها تعالي فصّلي.. والناس كلها عارفه إنها دايمًا عندك... وأنا راح أبلغ الحكومة تشوف شغلها.

وكانت "أم نظلة" قد غادرت الغرفة بالفعل من دون أن تلقي السلام على أحد، حين قفز "حسب الله" من مجلسه، في أعقاب استماعه إلى العبارة الأخيرة، وجرى خلفها إلى أن استطاع – في ظلام الصالة – أن يمسك بطرف ملاءتها، وهو يقسم عليها بـ "غلاوة نظلة" أن تعود معه؛ لأنه يريد أن يقول لها كلمتين .. وكان توتر الأم قد وصل إلى ذروته، فسالت دموعها، وهي تعود معه إلى الغرفة متسائلة:

ح تقول إيه؟.

ولا بد أن "حسب الله" لم يكن آنذاك في حالة طبيعية، مع أن الوقت كان ما يزال في بداية النهار، ومع أنه لم يكن قد غادر البيت بعد إلى الخمارة؛ إذ ما كاد يدلف إلى الغرفة من جديد، وقد أطبق بكفه على كف المرأة، حتى طلب من "ريا" أن تشعل له شمعة، أخذ يتجول بها في أنحاء الغرفة المظلمة، وهو يسحب المرأة خلفه، قائلاً لها:

تعالى يا خالتي أم أحمد ... بصي في الأوضة.. أحسن تقولي دول مخبينها مني..

وحين وصل إلى الصندرة، توقف أمامها، ودعا الأم لكي تتفحصها، فلم تجد فوقها شيئًا، ثم انحنى ليضع الشمعة تحت الصندرة، طالبًا منها أن تدخل لتبحث عن ابنتها.. ولا بد أن الأم – التي لم تكن تعرف أن ابنتها مدفونة فعلاً تحت الصندرة – قد دهشت لما يفعله "حسب الله" ولعلها ظنت أن بعقله مسًا.. ولذلك رفضت اقتراحه قائلة:

هو انتم رايحين تخبوها مني تحت الصندرة؟!

ثم أسرعت تغادر الغرفة.

والشيء المؤكد أن "حسب الله" لم يكن ساذجًا إلى الدرجة التي يتصور فيها أن ما فعله هو الوسيلة المثلى لكي يبدد اشتباه المرأة في أن له ولزوجته يدًا في اختفاء ابنتها، ولا تفسير لسلوكه الغريب، إلا بأحد ثلاثة احتمالات:

الأول: أن يكون قد أراد أن يسخر من المرأة، وأن يهزأ بها، وأن يجيب عمليًّا على سؤالها عن مكان ابنتها فيقودها إلى القبر الذي لم يكن قد مضى على دفنها به سوى أقل من يومين. وهي حالة من القسوة النفسية تدل على مدى التدهور الذي لحق بشخصيته خلال أقل من أسبوعين فقط على بدء العمليات، وحوله إلى وحش بليد، لا يكتفي بالقتل، بل ويجده كذلك موضوعًا للسخرية.

والثاني: أن يكون قد أراد أن يثبت لنفسه، ولزوجته أن "زينب" مهما فعلت، فلن تستطيع أن تثبت عليها التهمة أو تجد دليلاً يؤكد شبهتها فيهما، طالما أنها لن تصل إلى مكان الجثة.

أما الاحتمال الثالث، فهو أن يكون قد فكر لوهلة في أن يقتل المرأة نفسها، خاصة بعد تهديدها بأن تبلغ الشرطة ضد زوجته، وبعد إشارتها إلى أن لديها شهودًا بأن "ريا" هي التي استدعتها إليها قبل اختفائها بقليل، لكنه عدل عن تنفيذ الخطة في اللحظة الأخيرة، عندما تنبه إلى أنه ليس بمقدوره أن يقوم بتنفيذها وحده دون أن يفتضح الأمر، خاصة وأن آخرين – من بينهم جيران "نظلة" – يعرفون أنها في طريقها إلى منزله.

والغالب أن "عرابي" – الذي توجهت الأم للقائه بعد أيام قليلة – كان هو الذي وضع خطة التعامل مع "أم نظلة"، وهي الخطة التي أثبتت – منذ ذلك الحين – فعاليتها، وضللت الأم عن الجناة الحقيقيين وهو على رأسهم، فطاشت خطواتها على الرغم من المعركة الباسلة التي خاضتها لكي تعثر على ابنتها الضائعة. ولم يكن "عرابي" في حاجة إلى من ينبهه إلى أن الاتهام سيوجه إليه بمجرد شيوع نبأ اختفاء "نظلة"، حتى لو لم يكن له يد في ذلك الاختفاء؛ بحكم معرفة الناس بالصلة الوثيقة التي تربطه بها، والأساطير التي تروي عنه باعتباره "قتال قتلة". وهو ما حدث بالفعل؛ إذ ما كاد النبأ يصل إلى الناس، حتى توجهت الشكوك نحوه. وأخذت النساء العاملات في نقطة المومسات بـ "كوم بكير" يتناقلن تفاصيله ويضفن إليها، ثم تهمس كل منهن في أذن الأخرى بأن "عرابي" هو الذي قتلها، وتوصيها بألا تقول شيئًا حتى لا تلقى نفس المصير.

ومع أن "عرابي" قد سعد – على نحو ما – بتلك الأقاويل، التي كانت تساهم في تدعيم صورته أمام الناس، باعتباره فتوة مرهوب الجانب، واثقًا بأن أحدًا ممن يتهامسون بها لن يجسر على إبلاغ الشرطة عنه، فضلاً عن أنه لا يعرف شيئًا لكي يشهد به ضده، إلا أنه لم يسع لتأكيدها ... وعلى العكس مما فعلت "ريا" و" حسب

الله" فقد تلقى "عرابي" الخبر حين نقلته إليه أمها، باهتمام بالغ، وأخذ يسألها عن التفاصيل، ليتأكد من أنها لم تجد شيئًا أو تعرف حقيقة يمكن أن تكون أساسًا لاشتباه جدي فيه... وليوحي لها بتعاطفه معها ... ثم وعدها بأن يبذل كل جهده في البحث عن ابنتها... وكانت كلما لقيته بعد ذلك، وقفت معه، يسألها عن أخبار "نظلة" وتسأله عن أخبارها، فيتهدج صوته، ويجفف دموعًا وهمية في عينيه، وهو يقول لها : الله يجازي اللي حرمني منها.

وكان "عرابي" – في الغالب – هو صاحب فكرة القيام بحملة همس، توجه نظر الأم، ونظر الناس إلى أن "نظلة" ربما تكون قد فرت مع رجل يهواها، وربما تكون قد انتقلت للإقامة معه في بلد آخر ... ولما كان ترويجه لهذه الإشاعة بنفسه، أمر لا يليق به، بصفته رفيقها، كما كان يتناقض مع تظاهره بالحزن لغيابها، فقد ترك هذه المهمة لـ "ريا" التي بثتها لعدد من الفتيات اللواتي يعملن معها في بيت "حارة النجاة" باعتبارها من الأقاويل التي يرددها الناس، فانتشرت إلى أن وصلت إلى "زينب" فتشبثت بها، كما يتشبث الغريق بقشة.. ولأن شكوكها كانت ما تزال

قوية في أن لـ "ريا" يد في اختفاء ابنتها، فقد ربطت بين الأمرين، خاصة بعد أن علمت أنها مصدر الأخبار التي تتحدث عن هروب الفتاة مع أحد الرجال.

ولم يكن قد مضى على اختفى "نظلة سوى أسبوع واحد، حين توجهت "زينب" – للمرة الثانية – إلى منزل "ريا" بـ "حارة علي بك الكبير". ولمّا علمت من "فاطمة" – زوجة بائع القصب عوف العجوز – أنها غادرته إلى منزلها الآخر بـ "حارة النجاة" واصلت السير إليه، لتجد "حسب الله" يجلس على درجات السلم القليلة التي تقود إلى عتبة المنزل، وإلى جواره "ريا" فسألتهما عما إذا كانا قد عرفا خبرًا جديدًا عن "نظلة" فنفيا ذلك ... وحاولت "ريا" طمأنتها بالحديث عن وقائع متداولة عن اختفاء فتيات أو نساء لأسابيع أو شهور ثم عودتهن بعد ذلك .. وهو ما قاد الأم للإفصاح عن شكوكها فقالت لها:

يكونش حد حبها .. وسلطك تروحي تجيبها له من البيت وتخبيها .. بس قولي لي إنها طيبة وبخير.

ونفت "ريا" التي أسعدها اتجاه ذهن الأم إلى هذا المسار، نفيًا تامًا كل صلة لها بغياب "نظلة" ... وعادت "زينب" تلح على سؤالها، إلى أن قطع "حسب الله" المناقشة بينهما، سائلاً الأم عما إذا كانت قد أبلغت الشرطة عن غياب ابنتها. فلما أجابت بالإيجاب، ثار في وجهها ثورة عارمة، قائلاً:

إنتوا تدلعوا ولادكم .. ويطلعوا مدلعين.. وما تعرفوش تحكموهم ... ولما يهجوا هنا أو هنا ... تعيطوا وتنوحوا .. وتتهموا في الناس ...

وفوجئت "أم نظلة" بعصبية "حسب الله" في الرد عليها، فسألته بدهشة:

وانت يا ابني اتغيَّرت كده ليه؟ ... واتاخدت كده ليه؟!

فأدرك أنه قد بالغ في التعبير عن انزعاجه، حتى كاد يجدد شكوك المرأة فيه، فقال بنبرات خافتة، وبصوت مفعم بالحزن والرثاء للذات:

لأ.. بس الواحد لسه صغار.. ورايحين تتهموه بتهمة وحشة..

وبهذه العبارات نجح "حسب الله" في ابتزاز عواطف المرأة، التي كان القلق على غياب ابنتها يضنيها، فتعاطفت معه عندما رأته أمامها ضعيفاً خائفاً، واهتاجت عواطف الأمومة في صدرها، فسحب دموعها من عينيها وهي تقول له بشهامة:

حد الله بيني وبين الظلم... أنا حتى إن شفت بنتي مذبوحة في بيتك .. أدوس عليها برجلي ولا يمكن أرمي شبابك في ضيقة..

وحتى ذلك الحين، لم تكن "زينب" قد أبلغت الشرطة عن غياب ابنتها؛ إذ كان الأمل ما يزال يراودها في أن تفاجأ ذات يوم بعودتها .. ونجحت خطة المشاركة الوجدانية التي اتبعها "عرابي"، – وأوصى "ريا" و"حسب الله" باتباعها معها – في دفعها لاستبعادهم من البلاغ الذي قدمته إلى "حضرة صاحب السعادة حكمدار بوليس الإسكندرية" وأملته على أحد الكتبة العموميين في ١٤ يناير (كانون الثاني) ١٩٢٠، وبعد عشرة أيام من غياب ابنتها ..

وعلى العكس من أبناء "خضرة محمد اللامي"، الذين لم يشيروا في بلاغهم للشرطة إلى ما كانت تتزين به أمهم من مصوغات، فقد حرصت "زينب حسن" على أن تشير في بلاغها إلى أن ابنتها كانت تتزين بـ "ثمانية غوايش ذهب وحلق ذهب وخاتم ذهب وسنة ذهب وخلخال فضة"، وعلى أن تشير صراحة إلى أنها تخاف على حياة ابنتها "أن تكون قد قتلت بيد فاعل سرق منها الذهب الموجود معها" – لكنها– كما فعل أبناء "خضرة" لم توجه الشبهات نحو أحد معين، واكتفت بالقول بأنها علمت من الجيران أن "حرمة حضرت لها وأخذتها من محلها" لتطالب – في نهاية البلاغ – بـ "صدور الأمر لمن يلزم بالتحري عن المذكورة".

واتخذ البلاغ نفس المسار الذي يأخذه أمثاله من بلاغات الغياب، فأحالته الحكمدارية – مديرية الأمن – في اليوم التالي، إلى قسم شرطة اللبان "لاتخاذ اللازم". وفي يوم الأحد ٨ يناير (كانون الثاني) ١٩٢٠ – وبعد أسبوعين كاملين من اختفاء "نظلة" – استدعى الصول – المساعد – "محمد المصري" الأم، فكررت ما

قالته في مذكرتها، من دون أن تشير في أقوالها إلى ما كانت تحمله الابنة معها من مصوغات... وقد تكون قد أشارت إلى ذلك فلم يدون الصول أقوالها، حتى لا يتحول المحضر من بلاغ عن غياب، إلى بلاغ عن جريمة قتل تزيد من عدد الجنايات التي تقع في دائرة القسم، وهو ما يدل عليه حرصه على أن يسألها السؤال التقليدي عما إذا كانت تظن أن هناك سوءًا قد أصاب ابنتها، وأن يدون نفيها لذلك ... ويعرض المحضر على مأمور القسم في اليوم التالي، أحاله "علي المصري أفندي" نفسه للتحري والبحث عنها، فاستدعى "المصري" شيخ الحارة "علي زيد" وكلفه بالمهمة، كما استدعى جارتي "نظلة" – اللتين ذكرت الأم أنها عرفت منهما بأن امرأة مرت على ابنتها واصطحبتها معها، ولم تعد بعد ذلك وسألهما عن الواقعة فأنكرتا ما قالتاه لها. وقالت "بخيتة" إنها في حالة حداد وحزن بسبب وفاة ابنتها ولا تخرج من غرفتها، ولا تعرف شيئًا .. وقالت "عزيزة" إنها غادرت المنزل في الصباح الباكر، كما تعودت أن تفعل كل يوم، وتركت "نظلة" به، وحين عادت في المساء لم تجدها، ولم تعد منذ ذلك الحين، وأحيل المحضر إلى نيابة اللبان التي أمرت بنشر صورة وأوصاف واسم "نظلة أبو الليل فتح الباب" بقسم الغائبين بالنشرة الجنائية، وحفظ التحقيق.

لكن فجيعة "زينب حسن" في اختفاء ابنتها كانت أقوى من أن تدفعها لليأس. وكانت قد تركت بيتها وانتقلت لتقيم في الغرفة التي كانت تسكنها "نظلة"؛ لتكون في انتظارها حين تعود.. أما في النهار فكانت تمضي معظم الوقت في دكان "خضرة بنت علي" بائعة البرتقال على ناصية الحارة، تنقل نظراتها الملهوفة بين مدخل الحارة، ومدخل البيت من دون أن تكف عن البكاء .. فإذا فرغت بائعة البرتقال – التي تعرفت إليها منذ انتقلت للإقامة في غرفة ابنتها، وتعاطفت مع مأساتها – من مشاغلها أخذت في تعزية الأم المكلومة، وبعث الأمل في نفسها، بأن الله سوف يسوق إليها ابنتها الغائبة ذات يوم قريب.

وبينما كانت تقول لها ذلك ذات يوم، قابلت فتاة كانت تشتري شيئًا من "خضرة" فلما عرفت أنها "أم نظلة" التي غابت بعد أن تركت غسيلها فوق السطح، قالت لها:

أعطيني اثنين جنيه وأنا أجيبها لك من "الجيزة".

ولما سألت الأم ملهوفة، عن مصدر علمها بأنها قد سافرت إلى "الجيزة" قالت الفتاة:

دي بعتت لـ "عرابي" جواب قالت له فيه إن "عبد الرحيم الشربتلي" خطفها ... وحابسها هناك.

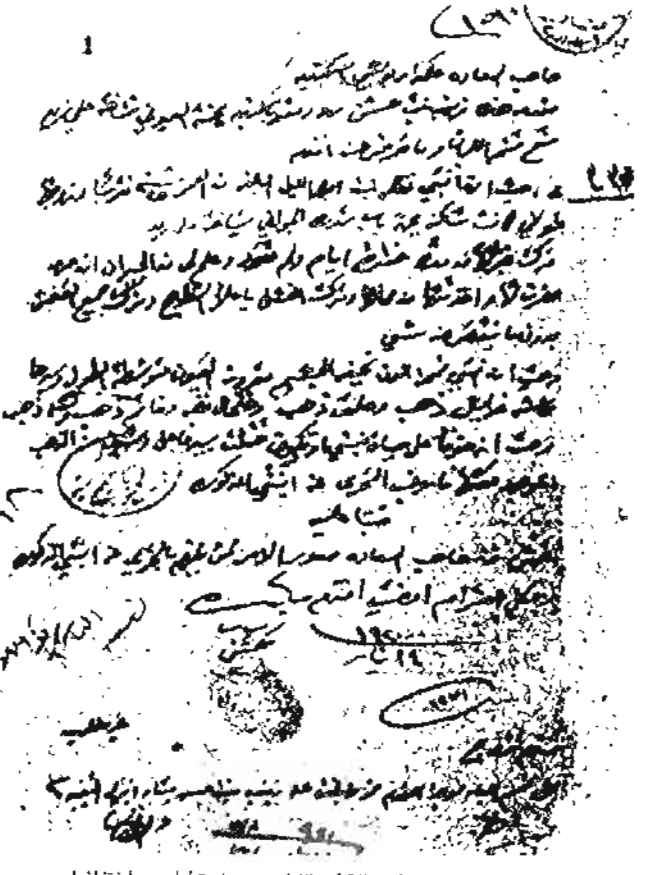

البلاغ الذى قدمته أم نظلة أبو الليل بعد عشرة أيام من اختفائها

تشبثت "أم نظلة" بأقوال الفتاة، كما يتشبث الغريق بقشة؛ إذ كانت تلك أول بادرة أمل تدل على أن ابنتها ما تزال على قيد الحياة، وتشير إلى المكان الذي تقيم فيه، فكفت عن البكاء، وسألت الفتاة – التي علمت بأن اسمها "شفيقة بنت فتيان نمر" – باهتمام ولهفة – عما تعلمه عن غياب ابنتها، وعن مصدر هذه المعلومات، وببساطة شديدة قالت "شفيقة" إن "نظلة" صديقتها وأختها، وأن كلاً منهما كانت موطن سر الأخرى، وأن خبر غيابها قد أحزنها، فأخذت تتحسس الأخبار، إلى أن عرفت من "عرابي" أنها أرسلت له خطابين، شكت له فيهما من أن "عبد الرحيم الشربتلي" طلب منها أن تلقاه في

بيت كانا يترددان عليه سويًّا في الإسكندرية، فلما ذهبت إليه، حبسها فيه لمدة يومين، وأنها لم تدر بنفسها – بعد ذلك – إلا وهي في قطار الصعيد..

ولأن القصة كانت مليئة بالثقوب. ولا تتسق مع الشواهد التي تدل على أن "نظلة" غادرت غرفتها بجلباب منزلي، وتركتها في حالة تدل على أنها اتجهت إلى مكان لا يبعد عنه سوى خطوات، فإن "زينب" لم تطمئن تمامًا إلى صحة ما سمعته، وطلبت من الفتاة أن تطلعها على الخطابين، فضربت "شفيقة" بكفها على صدرها، قائلة إن "عرابي" يضع الخطابين في محفظته، إلى جوار صورة ابنه. وأنها لا تستطيع أن تأخذهما دون علمه؛ لأنه "قتال قتلة". لكنها وعدت الأم، بأنها سوف تحتال لكي تحصل على الخطابين من "عرابي" فتطلعها عليهما، ثم تعيدهما إليه، وطلبت إليها أن تمهلها يومين لتعود إليها بهما..

ولأن القصة التي روتها "شفيقة" كانت – على الرغم من عدم منطقيتها – تتسق مع أوهام الأم التي قادتها للظن بأن ابنتها قد هربت مع رجل ما، فإنها لم تنتظر حتى تطلع على الوثائق التي وعدت "شفيقة" بإطلاعها عليها، بل غادرت على الفور دكان صديقتها "خضرة" – بائعة البرتقال – إلى بيت "عبد الرحيم الشربتلي"، في مواجهة بيت "ستيتة" الذي حلت محل ابنتها في الإقامة به، فلم تجده بالمنزل، ولا في أي مكان آخر في "الإسكندرية"، وعلمت من زوجته "توتة" – التي استقبلتها بترحاب ودعتها للدخول – أنه سافر إلى الصعيد لإحضار السمن كعادته في موسم الشتاء من كل عام، فاتخذت من هذا الاعتراف دليلاً على صحة الرواية التي سمعتها، وقامت بتصرف يدل على مدى ما كانت تعانيه من توتر عصبي أعماها عن التصرف السليم؛ إذ واجهت "توتة" بشكوكها، من دون أن تشير إلى "عرابي" أو "شفيقة"، وأكدت لها أن "كل الناس" يقولون بأن زوجها "عبد الرحيم" هو الذي أغوى "نظلة" وخطفها وهرب بها إلى الصعيد، وهددتها بإبلاغ الشرطة ضدها، إذا لم تخبرها بالبلد التي سافر إليها، واستفزت الواقعة، والطريقة التي كانت

تتكلم بها "زينب" الزوجة التي فوجئت تمامًا بالاتهام الجارح لأنوثتها الموجه إلى زوجها.. فصاحت في وجهها:

يا ستي.. إذا كان أخذها يبقى يستحق التأديب.. وعشان تستريحي.. بلده اسمها "طِما" .. روحي بلغي عنه .. وأنا مش ح أزعل – حتى لو شنقوه.

وفي مساء اليوم نفسه، مرّ عليها في غرفتها، الجاويش "أحمد حسين" – الشرطي السري الذي كلفه قلم المباحث الجنائية بمحافظة الإسكندرية بإجراء التحريات عن اختفاء "نظلة" – ليسألها عما إذا كانت قد وصلتها أنباء عن ابنتها. فلما أبغلته بما سمعته من "شفيقة"، نصحها بتأجيل البلاغ إلى أن تحصل من الفتاة على الخطابين؛ لتؤكد بهما اتهامها لـ "عبد الرحيم".

لكن الموعد الذي حددته "شفيقة" للعودة بالخطابين انقضى دون أن يظهر لها أثر.. فترصدت لها "زينب" إلى أن مرت أمام منزل "ستيتة" في طريقها إلى منزلها الذي كان يقع في الحارة نفسها.. فدعتها إلى تناول الغداء والقهوة معها، وأعطتها "نصف فرنك"، لكنها لم تظفر منها – مقابل ذلك – بالكثير، فمع أنها عادت تؤكد أن "عرابي" قد قرأ الخطابين أمامها، وأنها أخذتهما منه، وأعطتهما لمن قرأهما لها، إلا أنها اعتذرت عن تكرار المحاولة، أو الكشف عن اسم القارئ، وعن رواية الواقعة أمام الشرطة، قائلة:

"أنا مش قد "عرابي" ولا "عبد الرحيم" يا خالة "زينب" ... دول قتالين قتلة".

وفي مواجهة انسحاب "شفيقة" المفاجئ، اقترح الجاويش "أحمد حسين" على "زينب" أن تستدرجها في الحديث لتكرر – أمامه – ما قالته لها، وبذلك تحل شهادته محل شهادتها التي ترفض الإدلاء بها.

وفي ضحى اليوم التالي، وبينما كانت "شفيقة" تتبادل الحديث مع "أم نظلة" أمام دكان بائعة البرتقال، وقف المخبر "أحمد حسين" فجأة عند الدكان، وادعى بأنه يبحث عن دكان خالٍ في الحارة ليستأجره، وتظاهرت "أم نظلة" بأنه جار لها في

"باب سدرة" ولما سألها عن أخبار "نظلة" روت لها تفاصيل قصة اختفائها، وحيرتها في البحث عنها.. إلى أن وصلت إلى الفصل الأخير، فأشارت إلى "شفيقة" وقالت لها:

قولي له يا اختي ده مش غريب.. ده مننا.

فاضطرت الفتاة إلى رواية قصة الخطابين، وإن كانت قد تعمدت إغفال اسم "عرابي".

وفي أعقاب هذه المقابلة قال المخبر: "أحمد حسين" لـ "زينب: قدمي عرض حال للمحافظة.

في اليوم التالي – الأربعاء ٢٥ فبراير (شباط) ١٩٢٠ – قدمت "زينب حسن" بلاغها الثاني عن اختفاء ابنتها "نظلة أبو الليل فتح الباب ".. ويبدو أنها تصورت أن تحريره باللغة الإنجليزية، سوف يحدث تأثيرًا أبلغ مما أحدثه البلاغ الأول، بحكم أنها تتقدم به إلى قومندان بوليس الإسكندرية – وكان إنجليزيًّا – هو البكباشي "ألكسندر جوردون إنجرام" فاختارت عرضحالجيًّا يلم بالإنجليزية، كتبه لها بلغة ركيكة، ومع أنها ذكرت في البلاغ أنها علمت من سيدة تدعى "شفيقة" أن ابنتها "Is Kild from Abdel Rahim Mahmoud After Three Days" .

إلا أن الصول "محمد عبيد" – ضابط نوبتجي قسم شرطة اللبان – الذي أحيل إليه البلاغ في اليوم نفسه، فاستدعى الأم ليسألها عن أقوالها، لم يهتم بسؤالها عما ورد في البلاغ من أن "عبد الرحيم" قد قتل ابنتها بعد غيابها بثلاثة أيام، بل إنها هي نفسها لم تشر إلى ذلك، واكتفت بالقول بأن "شفيقة" قد اعترفت لها أمام المخبر "أحمد حسين" بأن "عبد الرحيم" قد أخذ ابنتها وسافر بها إلى الصعيد.

وأنكرت شفيقة في التحقيق كل شيء، وقالت "أنا لا أعرف نظلة ولا أمها، ولا أعرف عنهم شيئًا، ولا قلت لأحد منهم شيئًا". ومع أن بائعة البرتقال والمخبر قد أيدا رواية "زينب" إلا أن الصول "محمد عبيد" – الذي كان مكدودًا بالعمل، وواثقًا من

أن البنت قد هربت مع رجل، لـم يُعِـد استجواب "شفيقة" خاصة بعدما أنكر "عبد الرحيم" التهمة تمامًا، بل أعاد اسـتجواب المبلغة.. فسألها: هل بنتك الغائبة تحـب "عبد الرحيم محمود"؟ فقالت لـه: نعـم.. يحبون بعضـهما مـن زمـان.. وبهـذا الاعتراف الموحي بأن المسألة كلها "شغل نسوان" أغلق الصول "عبيـد" محضـره، وأحاله مرة أخرى إلى "نيابة اللبان".

وكان المخبـر "أحمـد حسـين" – كالصول عبيد – يعتقد أن وراء اختفـاء "نظلة" قصة حب، ولكنه – على عكس ما كانت تصر الأم – كان يعتقد بأن "عرابي حسان" – وليس "عبد الرحيم محمود" – هو الطرف الآخر في تلك القصة.. وكـان قد بدأ تحرياته بسؤال الجيران عما يعرفونه عن "نظلة"، وعلـى الـرغم مـن أن معظمهم قد تهرب من الإجابة على أسئلته، فقد عثر أخيرًا على "مزين" يقطن فـي نفس الحارة التي كانت تقيم فيها الفتاة الغائبة، وعده بأن يجمع له ما يردده النـاس من إشاعات، ثم عاد له بحصيلة ضخمة، استعان في جمعها ببائع فلافل صديق له، خلاصتها أن "نظلة" كانت سيئة السلوك، وأن "مشيها كان بطالاً" وأنها كانت رفيقـة لـ "عرابي" منذ سنوات طويلة، وأن علاقتهما ظلت قائمة إلى الوقت الذي اختفـت فيه.. وحين حاول المخبر أن يلفت نظر الأم، إلى أنها باتهامها لـ "عبـد الـرحيم محمود" تسير في الاتجاه الخطأ، وأن الاحتمال الأرجح أن تكون لـ "عرابي" يد في اختفاء ابنتها، قالت له:

أنا مقدرش أجيب سيرة "عرابي" لأنه مشهور في الحتة بأنه شقي وشـرز (أي

شرس).

ولم يفت ذلك في عضد المخبر النشيط، الذي قرر أن يدخل عرين الأسد بقدميه، حين عرف بأن "عرابي" تعود أن يجلس على أحد مقاهي "سوق السبتية" التي يتخذها الصعايدة العاملون مثله في الميناء محلاً مختارًا لجلسات سمرهم بعد انتهاء العمل.. توجه إليها ذات مساء وجلس إلى أحد المناضد، وطلب شايًا .. وحين جاء به النادل سأله عن "عرابي الصوامعي" – وهو الاسم الذي كان مشهورًا به – فأشار إلى رجل قصير القامة، يتصدر عددًا من الصعايدة يتحلقون حول منضدة قريبة. فنادى عليه، ودعاه للجلوس معه، وقدم له نفسه باسمه الحقيقي ووظيفته الحقيقية، وأطلعه على صورة "نظلة أبو الليل" التي كانت أمها قد سلمتها إلى الشرطة مع بلاغها الأول، وسأله عما إذا كان يعرفها. ولم ينكر "عرابي" معرفته بالفتاة، أو أنها كانت رفيقته، لكنه أكد بأنه قطع علاقته بها منذ مرضت وسقط شعرها وذبل جمالها، وقال له المخبر – بصراحة – إن أهل الحي جميعًا يؤكدون بأن علاقته بها لم تنقطع، وبأنه الوحيد الذي يعرف هذا المكان، وأنه من الأفضل له أن يرشد عن مكان اختفائها؛ إذ مهما فعل فلن يستطيع أن يخفي الفتاة إلى الأبد.. فلا فائدة من أن يتعب نفسه، ويتعب الحكومة، وفي مقدورها أن تتعبه.. لكن "عرابي" أصر على الإنكار.. وقال للمخبر:

دي بنت ماشية على كيفها .. ويمكن راحت عند المومسات.. أو عند مشايخ المخدمين.

وعاد المخبر إلى محافظة الإسكندرية، ليقدم تقريرًا شفهيًا بما أسفرت عنه تحرياته إلى رئيسه المباشر "الباشجاويش يوسف أبو رياح" الذي شاطره شكوكه في أن لـ "عرابي" يدًا في اختفاء "نظلة" وكلفه بأن يواصل البحث وراء ذلك الخيط. فلعله يصل إلى نتيجة.. لكن جهوده في البحث اصطدمت بإصرار "أم نظلة" على ألا تتهم "عرابي" أو تشير إلى اسمه؛ ليمكن القبض عليه، فيشجع ذلك الشهود على الإدلاء بأقوالهم. ولم تصر فحسب على اتهام "عبد الرحيم" بل وتعمدت كذلك أن

تغفل في أقوالها عما سمعته من "شفيقة"، كل إشارة إلى ادعاء الفتاة بأن "نظلة" قد أرسلت إلى "عرابي "خطابين تروي فيهما قصة اختطافها.

ولم يكن الخوف وحده هو السبب في إصرار الأم على استبعاد "ريَّا" و"حسب الله" و"عرابي" من دائرة الاشتباه؛ إذ الواقع أنها كانت قد خضعت لعملية "غسيل مخ" أوقعتها في براثن فخ متقن لخديعة النفس، وقامت على تظاهر الثلاثة أمامها بأن حزنهم على غياب "نظلة" لا يقل عن حزنها، إلى درجة البكاء أحيانًا، وعلى نشر موجة من الإشاعات المنظمة، اختارت "عبد الرحيم" لتوجه الشبهة نحوه، بحكم أن حبه للفتاة الغائبة، ورغبته في الزواج بها، كانت من المرويات التاريخية للحي.

وكانت "شفيقة بنت فتيان نمر" واحدة ممن ساهموا – دون قصد – في تضليل الأم بالقصة الوهمية التي روتها لها حول الخطابات التي بعثت بها "نظلة". والحقيقة أنها – على عكس ما زعمت في محاضر الشرطة – كانت تعرف "نظلة" معرفة وثيقة، كما كانت تعرف كذلك بقية أفراد العصابة؛ إذ كانت من بين الفتيات اللواتي يقدمن خدماتهن للمترددين على بيت "ريا" و"سكينة" في "حارة النجاة" .. وكانت معرفتها بـ "عرابي" – الذي كان يضاجعها بين الحين والآخر – وثيقة. وبحكم ذلك فقد كانت شديدة الفضول لمعرفة مصير "نظلة"، وكانت تنقل إلى "ريا" ما تسمعه في أنحاء الحي من أقاويل، تجزم بأن "عرابي" هو الذي أخفاها، أو قتلها، فتكتفي بالاستماع إليها، وإبداء الدهشة مما تسمع، وفي إحدى هذه المرات أومأت "ريا" إلى أنها سمعت الناس يذكرون – كذلك– أن الفتاة قد سافرت مع "عبد الرحيم" إلى بلده بالصعيد.. وذات يوم وكانت "شفيقة" تتجول في سوق السبتية، وجدت نفسها أمام "عرابي"، فسألته بجسارة عن "نظلة" ومع أن السؤال قد فاجأه، إلاّ أنه قال لها: دي سافرت الصعيد.. فقالت له: ابقى سلم لي عليها.. وكانت تلك هي الواقعة التي استنتجت منها وأضافت عليها كل التفاصيل التي نقلتها إلى "زينب حسن" فتشبثت بها الأم، وضللت نفسها، وضللت المخبر" أحمد حسين" الذي ما لبثت الأوامر أن صدرت له بالكف عن التحري عن "نظلة" ليتحرى عن قضية أخرى.

(٣١)

لم تحل الشكوك والأقاويل التي قرنت أسماء "ريا" و"حسب الله" و"عرابي" باختفاء "نظلة أبو الليل" بين العصابة وبين مواصلة العمليات، خاصة وأن الفريسة الثالثة كانت نموذجًا مثاليًّا لما يجب أن تكون عليه الفرائس؛ إذ كانت امرأة وحيدة من النوع الذي يوصف عادة بأنه "مقطوع من شجرة" والذي يموت في سكون من دون أن يولول عليه أحد، أو يذرف أحد دمعة في وداعه، أو يهتم أحد بالبحث عنه، أو إبلاغ الشرطة عن غيابه.

كانت "عزيزة" – وهذا هو اسمها الذي عرفت به دون إشارة إلى أب أو لقب – واحدة من النساء اللواتي اكتشفت "ريا" مواهبهن أثناء إدارتها لـ "بيت الكامب"، ولم تبذل مجهودًا في سحبها أو في تجنيدها؛ إذ كانت تحترف البغاء السري في الطرقات العامة، عندما اصطادت أحد الرجال ممن يترددون على "بيت الكامب" فجاء بها إليه، وفي مرات تالية، اقتادت هي إليه رجلا ثم آخر .. ثم ثالثًا.. واستراحت إلى "ريا" التي شجعتها على أن تقود الرجال الذين تصطادهم من الشوارع إلى البيت، على أن تخفض لها النسبة التي تحصل عليها من أجرها، فوافقت "عزيزة" على العرض، الذي كان يحقق مصلحة الطرفين، فيزيد من عدد الرجال الذين يترددون على البيت ويطلبون خدماته، ويكفل لها ممارسة العمل في جو من الألفة، يزيد من إحساسها بالأمن، ويغنيها عن التنقل مع الرجال بين بيوت سرية، لا تعرفها، ولا تطمئن على نفسها فيها..

ولم يكن قد مضى على مقتل "نظلة" سوى أقل من ثلاثة أسابيع، حين ظهرت "عزيزة" فجأة عصر يوم الثلاثاء ٢٠ فبراير (شباط) ١٩٢٠، أمام منزل "ريا" في "حارة علي بك الكبير" فلم تجد أحدًا به سوى "بديعة"، التي كانت تلعب مع عدد من الأطفال في مدخل المنزل، فأرسلتها لتعود بأمها من منزلها الآخر بـ "حارة النجاة".. واستنتجت "ريا" أن "عزيزة" قد اصطادت زبونًا اشترط عليها أن تقوده إلى مكان بعيد عن أنظار المتطفلين، وإلا لجأت وحدها أو بصحبته.. إلى "حارة النجاة".

وما كادت تلتقي بها، حتى تأكدت من صحة استنتاجها، ففتحت الغرفة، وأشعلت اللمبة، وفي انتظار عودة "عزيزة" التي انصرفت لتأتي بالرجل من مكان قريب كان ينتظرها فيه، قامت "ريا" بتسوية الفراش فوق الصندرة، وما كادت "عزيزة" تعود، ويلحق بها الرجل بعد قليل، حتى انسحبت "ريا" قائلة لهما، إنها ستذهب إلى مكان قريب، وتعود بعد ساعة، ثم أغلقت باب الحجرة عليهما .. وفي طريق عودتها إلى "حارة النجاة" كانت فكرة قتل "عزيزة" قد نضجت في رأسها، بعد أن لاحظت أنها تتزين بمصوغاتها: كردان ذهب من دور واحد، وزوج من الأساور الرفيعة على شكل ثعبان.. وحلق.. وخلخال من النحاس المطلي بالفضة.

وخلال الساعة التي قضتها "عزيزة" مع الزبون.. كانت الفكرة قد انتقلت من "ريا" إلى "حسب الله" و"عبد العال" اللذين كانا يجلسان – كالعادة – أمام دكان "أبو أحمد النص" يواصلان احتساء أكواب النبيذ.. ويلمان بالمحششة بين حين وآخر ليمزان بأنفاس الحشيش. وعلى الفور بدأ البحث عن "عرابي" و"عبد الرازق". وكانت "سكينة" هي آخر من عرف بالأمر.. ليس فقط خوفًا من انفلات لسانها؛ بل لأنها لم تكن كذلك في حالة صحية أو مزاجية تغري بالاستفادة من جهودها.. إذ كانت الرغبة في الشفاء السريع، وفي توفير نفقات العلاج، قد دفعتها إلى الاستغناء عن حلاق الصحة، فاندمل الجرح على صديد، وعادت قدمها لتؤلمها من جديد، وكانت تجلس إلى جوار "أم أحمد النص" على مدخل باب منزلها، تتبادلان الحديث، وتتابعان العمل في المحششة. حين طلبت إليها "ريا" أن تصحبها إلى بيت حارة

علي بك الكبير، فلم تسألها عن السبب، وقامت تتعكز على كتفها.. وفي الطريق علمت بأن الحكم بإعدام "عزيزة" قد صدر.

وقبل أن تدلفا من مدخل البيت.. شاهدتا "عبد العال" يجلس مع "عرابي" على المقهى الذي يقع على قمة الحارة.. ووجدتا باب الغرفة مفتوحًا، والرجل الذي كان مع "عزيزة" يستعد للانصراف، بعد أن دفع لها نصف ريال، أخذت "ريا" نصفه. وهمت "عزيزة" بالانصراف معتذرةً بأنها تريد أن تذهب غل الصاغة الصغيرة قبل أن يحل الغروب وتغلق محلات الصائغين أبوابها؛ لكي تدفع ثلاثة ريالات ادخرتها من عملها خلال اليومين السابقين إلى صائغ اتفقت على أن تشتري منه زوجًا من الغوايش، حجزه باسمها، على أن تدفع ثمنه على أقساط، ولا تتسلمه إلا بعد اكتمال الثمن. ولأن المهمة التي جاءت من أجلها الشقيقتان كانت محاولة إغواء "عزيزة" بالبقاء، إلى حين اكتمال شمل الرجال الذين سيقومون بالتنفيذ، فقد قالت لها "ريا":

"يا ختي لسه بدري.. اقعدي معانا شوية.. إحنا بقى لنا زمان ماشفناكيش".

وعادت "عزيزة" تعتذر بأنها لم تمر على الصائغ منذ فترة طويلة، وأنها تخشى أن يتبدد القسط كما تبدد غيره، فيبيع زوج الغوايش إلى غيرها، وقد لا يرد لها قيمة الأقساط التي تسلمها منها.. فلجأت "ريا" إلى استثارة طمعها بعد أن فشلت في استثارة عواطفها، وعرضت عليها أن تبقى للمبيت قائلة أنها تتوقع زحامًا من الزبائن، ووعدتها بأنها ستختصها دون غيرها من النساء اللواتي تعملن معها بأفضلهم وأكثرهم كرمًا، وأن تترك لها غرفتها لتبيت فيها مع زبائنها، وتنتقل هي – مع زوجها وابنتها – ليبيتوا بمنزلهم بـ "حارة النجاة"، ولو أن الظروف خدمتها، فأمضت الليلة مع ثلاثة أو أربعة من الزبائن، لارتفعت قيمة القسط من ثلاثة ريالات إلى أربعة، وربما إلى جنيه كامل، تستطيع أن تدفعه في الصباح..

وبهذا المنطق تغلبت "ريا" على تردد المرأة، التي عادت تخلع ملاءتها، وتجلس على الحصيرة إلى جوار المرأتين، ولاحظت "سكينة" – التي كانت تهتم اهتمامًا

خاصًا بملابس الضحايا، وكانت أول من لفت النظر إلى تثمينها وإدخالها ضمن الغنائم التي يجري تقسيمها – أنه فيما عدا الملاءة – التي لم تكن جديدة – فإن الملابس التي كانت ترتديها "عزيزة" لم تكن ذات قيمة كبيرة؛ إذ لم تكن تتعدى جلبابًا من الفوال الأسود، وحذاء قديمًا لم تكد المرأة تخلعه، حتى أخذت "سكينة" تقلب فيه لكي تثمنه، فاكتشفت أنه مليء بالرقع، وبمحاولات الإصلاح المتعددة..

وبينما كانت "ريا" تواصل أحاديثها مع "عزيزة" وتنتقل بها من موضع إلى آخر، حريصة على ألا تلفت نظرها إلى مرور الوقت، كانت "سكينة" تغادر الغرفة بين الحين والآخر، لتذهب إلى الخمارة القريبة، فتحتسي كوبًا من النبيذ، وتنصرف من دون أن تدفع ثمنه، مؤكدة لصاحب الحانة، بأنها ستكون قادرة على الدفع في الغد.

وكانت تحرص عند خروجها من المنزل على التأكد من عدم وجود "عبد الرازق" على المقهى، خشية أن يتم التنفيذ أثناء غيابها في الخمارة فلا تحصل على نصيبها من الغنائم.. وعندما شاهدته يجلس على طوار المقهى إلى جوار "عرابي" وهي في طريق عودتها للمنزل، ولم تجد "حسب الله" أو "عبد العال" توهمت أن التنفيذ قد تم، وندمت على إفراطها في الخمر الذي جعلها لا تحسن تقدير الوقت، فتمكث في الخمارة وقتا أطول مما ينبغي... وكان الظلام قد بدأ يزحف على الحارة التي خلت من المارة، وقد تحلق الأطفال – ومن بينهم "بديعة" – حول عامل البلدية الذي كان يسند السلم إلى جدران أول بيوتها ليشعل فانوس غاز الاستصباح الذي يضيئها بنوره الخافت في الليل، بينما انشغلت "فاطمة" بإعادة السلع التي تبيعها إلى داخل الحجرة التي تقيم فيها مع زوجها "عوف العجوز"....

وحين رأت "سكينة" – في ظلام صالة المنزل – الضوء يأتي من باب غرفة "ريا" اطمأنت إلى أنت التنفيذ لم يتم في غيابها ... وما كادت تدلف إلى الغرفة، حتى أدركت أنه قد بات وشيكًا؛ إذ كان "حسب الله" و"عبد العال" يجلسان على الحصيرة، وبينهما "عزيزة" ... وبيد كل منهم كوب من الخمر ... وكان واضحًا أن

"الأسكولانس" قد لطش المرأة القصيرة الرفيعة، التي كانت تتبادل الضحك مع الرجلين بصوت عال، وبصورة أكدت أنها باتت عاجزة تمامًا عن السيطرة على نفسها .. وقبل أن تستقر "سكينة" في جلستها على الصندوق إلى جوار "ريا"، دخل "عرابي" فقام الجميع للسلام عليه، فيما عدا "عبد العال" الذي ظل جالسًا في مكانه على الحصيرة، واسترد "حسب الله" يده بعد المصافحة، لتتجه بسرعة إلى صينية القلل على قاعدة النافذة فتسترد منديله الذي كان قد غمره في مياهها ....

وكان "عرابي" ما يزال يحتفظ بكف "عزيزة" التي أخذت تتطوح من السكر وهي تصافحه، حين دخل "عبد الرازق"، وقبل أن تلفظ "عزيزة " كلمة ترحيب واحدة به، جرت الأمور بسرعة لاهثة؛ إذ استدار "عرابي" ليحيطها من الخلف بذراعيه القويتين فيشل ذراعيها عن الحركة، بينما أغلق "عبد العال" كفيه، كالكلابتين على قدميها، وفعل "عبد الرازق" ذلك برأسها، وقبل أن تصرخ، كان "حسب الله" يكتم أنفاسها بمنديله المبلل بالماء....

وبعد أقل من دقيقتين... كانت "عزيزة" قد فارقت الحياة.

وكان التنفيذ هذه المرة سريعًا، ومُحكمًا، بعد أن تدرب كل واحد من الرجال الأربعة – في عمليتي قتل "خضرة" ثم "نظلة" – على إتقان دوره، واكتسب المهارة المطلوبة، للتناغم بين ما يقوم به، وما يقوم به الآخرون، بحيث تتم مباغتة الضحية، وشل حركتها، ومنعها من الاستغاثة، ثم كتم أنفاسها، في وقت واحد، وبسرعة فائقة – وجرت الأمور – بعد ذلك – بطريقة آلية، وعلى نفس النسق الذي تعودوه، جلس ثلاثة منهم يلتقطون أنفاسهم، بينما كان "حسب الله" يجرد المرأة من مصاغها، ليسلمه إلى "ريا" و"سكينة" ويحصيه لهما أمام الجميع .... ولأن الوقت كان قد تأخر، وحل الظلام وأغلقت محلات الصاغة أبوابها، فقد تقرر تأجيل البيع لليوم التالي ...

ولم يكن تأجيل دفن "عزيزة" ممكنا، أو سهلاً ... صحيح أن البلاط كان ما يزال مرصوصًا إلى جوار بعضه البعض، كما كان الحال عند دفن "نظلة"... إلا أن المقبرة كانت في حاجة إلى توسيع مساحتها، التي قدرت عند حفرها، على أساس أن تدفن كل ضحية فوق الأخرى، فلم تزد على مترين طولاً، وأقل من متر عرضًا...

فأصبحت – بعد تعدد الضحايا – في حاجة إلى الامتداد بعرضها ليمكن دفن الجثث أفقيًّا ورأسيا؛ مواجهة لاحتمالات التوسع في المستقبل ... وهي المشكلة التي طرحها "حسب الله" على الرجال الأربعة مقترحًا أن يمضوا ليلتهم في إنجاز عملية توسيع المقبرة، وكان الوحيد الذي تحفظ على اقتراحه هو "عبد الرازق" الذي أبدى استعداده لمساعدتهم في العمل، لكنه اعتذر عن المبيت خارج منزله، واقترح أن ينجز نصيبه من العمل حتى منتصف الليل، فينصرف إلى بيته، ويكمل الثلاثة الباقون العمل ... وعندما وافق الجميع على ذلك، انصرفت "ريا" و"بديعة" بصحبة "سكينة" إلى بيت حارة النجاة ... وواصل الرجال العمل الذي انتهى عند الفجر...

وفي العاشرة من صباح اليوم التالي عادت الشقيقتان إلى المنزل فوجدتا "عبد العال" نائمًا .. أما "حسب الله" فكان ما يزال يغسل وجهه... وكان "عرابي" قد تسلل من البيت في الصباح المبكر؛ حتى لا يراه أحد من الجيران وهو يغادر المنزل.

وكانت الساعة لم تصل بعد إلى الحادية عشرة، حين ظهر وبصحبته "عبد الرازق" على المقهى الذي يقع عند ناصية الحارة ... وبعد قليل انتقل الأربعة إلى "بوظة الصاوي" في الطريق إلى الصاغة الصغيرة، وما كاد "عرابي" يشاهد "ريا و "سكينة" وهما في طريقهما لبيع الغنيمة، حتى لحق بهما ليتأكد بنفسه من أنهما لا تخفيان شيئًا من الثمن الذي تبيعان به المصاغ ... لكنه تردد في اللحظة الأخيرة، وجبن عن مواصلة السير إلى دكان "علي الصائغ"، أو الظهور أمامه؛ حتى لا يشتبه فيه، فاكتفى بالوقوف في ركن لا يتيح للصائغ التعرف عليه، بينما يتيح له رؤية المرأتين، اللتين أخذتا تترددان بينه وبين الصائغ، لتحيطانه علمًا بما يعرضه

عليهما، إلى أن انتهت المساومة إلى بيع مصاغ "عزيزة" بثمانية عشر جنيهًا، عاد الثلاثة بهم إلى حنفية الصدقة، لينضم إليهم الآخرون، فيقتسموا "جثة" المرأة التي قتلوها.

ولم يكن حرص الرجال الأربعة على أن يوفدوا أحدهم ليراقب عملية البيع سوى إجراء احتياطي، يهدف إلى تحذيرهما من إخفاء جانب من الثمن؛ إذ كانوا واثقين بأن الصائغ يشتري المصوغات بثمن بخس، وبأنه ليس باستطاعتهم إجباره على زيادة ما يعرضه عليهما إلا في حدود هامش ضئيل .. وقد قالت "سكينة" فيما بعد إن "علي الصائغ" كان يخوزقنا في الثمن .. النص .. بالنص .. لأنه كان فاهم إننا بنسرق المصاغ.. وماكانش فاهم إنه مصاغ نسوان مقتولة..

(٣٢)

وكما توقعت العصابة، لم يُثِر مقتل "عزيزة".. التي وصفت بعد ذلك في قرار الاتهام بأنها "عزيزة مجهولة اللقب" – أي رد فعل، فلم يتقدم أحد بإبلاغ الشرطة عن اختفائها، ولم يضطر الصول "محمد المصري" أو زميله الصول "محمد عبيد" إلى تحرير محضر بأقوال المبلِّغ يحيله على النيابة، فتأمر بالتحري عن أسباب غيابها، وبإدراج اسمها في قسم الغائبين بالنشرة الجنائية، وبالتنبيه على المبلغ بإخطار قسم الشرطة في حالة ظهورها، ثم ينتهي الأمر – كما انتهى في حالتي "خضرة محمد اللامي" و"نظلة أبو الليل"– بحفظ التحقيق في البلاغ.

ولعل ذلك ما أغرى العصابة، لمواصلة العمل بنشاط، وبإيقاع سريع يلفت النظر، فبعد أسبوعين فقط من مقتل "عزيزة مجهولة اللقب" – وفي يوم الأربعاء ٩ فبراير (شباط) ١٩٢٠ – كانت "ريا" و"سكينة" تجلسان – كالعادة – أمام باب منزلهما بـ "حارة النجاة" تتابعان العمل في المحششة. حين توقفت "فاطمة" – زوجة "عوف العجوز" بائع القصب – في طريقها من السوق إلى منزلها المواجه لمنزل "ريا" بـ "حارة علي بك الكبير" لتخطر كبرى الشقيقتين، بأن اثنين من الصعايدة، قد سألا عنها. فلما علما بأنها في منزلها الآخر بـ "حارة النجاة" اعتذرا بأنهما لا يعرفانه، وانصرفا على الرغم من إلحاحها عليهما بالانتظار قليلاً حتى تستدعي زوجها من داخل المنزل، ليحل محلها في إدارة تجارتهما، ثم تصحبهما إلى "حارة النجاة" .. وأدركت "ريا" أن الرجلين من الزبائن القدامى الذين لا يعرفون عنوان البيت الجديد، وأن المرأة تعرض عليها خدماتها، وتطلب أجرًا مقابل القيام

بها، فطلبت إليها أن تقود كل من يأتي للسؤال عنها إلى مقرها في حـــارة النجـــاة، ووعدتها بأنها سوف تعطيها "ثمن الدخان".

ولم تكد "فاطمة" تغادر "حارة النجاة" حتى عادت إليها مـــرة أخـــرى بصـــحبة "نبوية" أول من ظهر بعد أن كلفتها "ريا" بمهمتها الجديدة.

١٩٢: شوارع الاحياء الشعبية بالإسكندرية

وكانت "سكينة" قد غادرت الحارة لتشرب كوبًا من النبيذ.

ولم تكن "نبوية" غريبة عن الشقيقتين؛ إذ كانت من أوائـــل الفتيـــات اللـــواتي ظهرن في "بيت الكامب"، ومن أصغرهن سنًا.. وقد ظلت تمارس نشاطها به، إلـــى أن بلغت سن الرشد – الثامنة عشرة – فأصبحت مؤهلة قانونيًّا للعمل فـــي مجـــال البغاء الرسمي، فاستصدرت رخصة بذلك، وانتقلت إلى "كوم بكير"، لكنها لم تنقطع عن "بيت الكامب" إلا عندما تابت وتزوجت من أحد الصيادين الفقراء، وأنجبت منه طفلاً صغيرًا.

لكن الزوج ما كاد يستدعى إلى التجنيد، حتى عجزت عن الإنفاق على نفسها، ولم تستطع الاستغناء عن الرجال، فاستجابت بسهولة – لإغواء "ناصيف أفندي" – أحد كتبة "قسم شرطة اللبان" – وأصبحت رفيقته..

وبعد فترة قصيرة من ذلك، هجرته لتعود إلى ممارسة البغاء مرة أخرى، ولكنها لم تجدد الرخصة، ولم تعد إلى "كوم بكير" إذ كان القانون يحظر على المتزوجات العمل في مجال البغاء الرسمي. فضلاً عن أنها كانت حريصة على ألا تفقد زوجها الذي انقطعت أخباره منذ تم تجنيده. وكان تجديد علاقات العمل بينها وبين الشقيقتين، هو الذي قادها إلى قضائها المحتوم في ذلك اليوم، وفضلاً عن ذلك، فقد كانت تربطها بـ "سكينة" صلة صداقة عميقة؛ إذ كانتا تسرحان سويًا في الشوارع، فتصطادان الرجال وتقودانهم إلى أحد الفنادق، التي تؤجر غرفها لراغبي المتعة.

وكان أول ما لفت نظر "ريا" وهي تستقبلها بترحاب، هو التغير الذي لحق بمظهرها، خلال الفترة التي انقضت على آخر لقاء لهما، ودل على أنها تعلمت الحكمة وعرفت مزايا الادخار.. إذ كانت ترتدي جلبابًا من الكريشة البيضاء المبرقشة باللون الأزرق، فيما عدا الأكمام التي كان اللون الأحمر يبرقش أرضيتها. وفضلاً عن ذلك فقد كانت تحيط كل معصم من معصميها بثلاث غوايش، وتحيط رقبتها بلبّة، وتعلق في أذنيها حلقًا.. ومع أن الغوايش كانت من النوع الرفيع، كما كانت اللبة (الكردان) من فرع واحد ... تتناثر فيه "كريات ذهبية متناهية في الصغر" مما دلّ على أن المصاغ لم يكن ثمينًا، فإن "ريا" ما كادت تراه، حتى اتخذت قرار القتل على الفور.

ولما لم تكن "نبوية" غريبة عن "حسب الله" أو "عرابي" – اللذين كانا يعرفانها منذ العهد الذي كانت فيه، شبه مقيمة بـ "بيت الكامب" – فقد نادت عليهما "ريا" لكي يرحبا بها، وبإيماءة خفيفة، لفتت نظرهما إلى ما تتزين به المرأة من مصاغ... ومن دون كلام، تبادل الثلاثة نظرات خاطفة، أسفرت عن تصديق الرجلين على

الحكم بإعدام "نبوية"، وعلى الفور شرعت "ريا" بالتنفيذ، فلم تدعها إلى دخول البيت، واعتذرت بأن المكان مزدحم، ودعتها إلى العودة معها إلى "حارة علي بك الكبير" لكي ترحب بها كما يليق بصديقة قديمة لم ترها منذ فترة غير قصيرة.

وكانت "سكينة" تحتسي الكوب الأخير من زجاجة النبيذ التي طلبتها، حين وجدت "ريا" تجلس على المقعد المواجه لها في "خمارة كرياكو" لتبلغها بأن "نبوية" قد جاءت لتزورهما، وأنها تلح على رؤيتها.. وأسعد الخبر "سكينة" – التي قالت فيما بعد إن البنت "كانت عزيزة عليّ قوي.. وغالية عندي ع الآخر" – فعدلت عن مواصلة السُّكر .. ودفعت للخواجة ستة قروش ثمناً لثلاثة أرباع أقة من النبيذ احتستها خلال جلستها، وانصرفت مع شقيقتها.

وفي الطريق قالت لها "ريا" إن "نبوية" ظلت تسأل عنها منذ وصولها، وحين أجابتها بأنها في الخمارة، استأذنت منها لكي تلحق بها إلى "حانة كرياكو"، لولا أنها أقنعتها بخطورة ذلك عليها؛ إذ كانت شرطة الآداب العامة، تقوم بحملات تفتيش مفاجئة على هذا النوع من الخمارات الشعبية، وتلقي القبض على من تجده بها من النساء؛ لاشتباهها في أنهن ممن يمارسن الدعارة السرية، وتحيلهن إلى استبالية – أي مستشفى – المومسات للكشف عليهن طبيًّا، والتأكد من خلوهن من الأمراض السرية...

وفي لطشة السكر أعلنت "سكينة" ترحيبها بالفكرة، وقالت إنها ستدعو صديقتها لكي تحتسي معها أقّة أخرى من النبيذ، مما اضطر "ريا" لأن تقول لها بحزم، إنها جاءت بها على الرغم من سكرها الذي يجعلها غير ذات فائدة، لكي تقوم بمهمة واحدة، هي أن تحول دون انصراف "نبوية" قبل أن يظهر بقية الرجال، و"يشوفوا شغلهم معاها".

وهكذا أدركت "سكينة" – لأول مرة – أن صديقتها العزيزة، سوف تكون الضحية الرابعة في قائمة القتل، وأنها تجلس الآن إلى جوار المقبرة التي سوف

تضمها إلى جوار "خضرة محمد اللامي" و"نظلة أبو الليل" و"عزيزة مجهولة اللقب" فأحزنها ذلك أشد الحزن، ولعلها تمنت لحظتها، لو أن الفتاة لم تلح علـــى رؤيتهـــا، ولو أن الرجال كانوا قد "شافوا شغلهم" فقتلوها من دون أن تعرف أو تشارك حتـــى لو خسرت في سبيل ذلك النصيب الذي سوف ترثه من تركتها.. ولأنها كانت تعلـــم أنه لا فائدة من اعتراضها، فقد سارت إلى جوار شقيقتها التي كانت تحمل في يدها زجاجة صغيرة، اشترتها من الخمارة، أدركت "سكينة" أنها تحتوي على "إسكولانس" فارتجف جسدها...

ولأن مشاعر الحزن كانت قد قهرتها حين دخلت الغرفة، لتجد "نبوية" تجلـــس على الحصيرة، بين "عرابي" و"حسب الله"، فقد أقبلت عليها، تحتضنها وتقبلها، وهي تقول لها:

"نبوية.. إنت جيتي يا أختي".

بنبرات يكاد البكاء يخنقها، حتى بدت أقرب إلى نـــواح الـــوداع منهـــا إلـــى الترحيب.

ولأن "نبوية" كانت قد احتست مع الرجلين بعض أكواب النبيذ فإنها لم تسترب في الأمر، ولم تتنبه إلى اللوعة التي كانت تلون صوت "سكينة" أو إلى الحرارة التي احتضنتها بها فاستقبلتها بمرح، ودعتها للجلوس بينها وبين "حسب الله" الذي أفســـح لها مكانًا بينهما، لكنه فوجئ بـــ "سكينة" تدعو الفتاة للخروج معها إلـــى الخمـــارة، لكي تدعوها إلى كأس، ولأن لديها "كلام سر" تريد أن تقوله لها.

وبسرعة خاطفة تدخلت "ريا" لتوحي بأن العرض الذي تقدمـــه شـــقيقتها هـــو مجرد مزحة، فتشير إلى زجاجة "الإسكولانس" قائلة بمـــرح مصـــطنع إن "الوليـــة السكرانة" هي اللي اشترتها خصيصًا من أجل "نبوية" وأسرع "حســـب الله" يصـــب للفتاة كأسًا، مما زعم بأنه "كونياك مفتخر" أحضرته صديقتها لها وحـــدها احتفـــاء بزيارتها، فلم تتنبه إلى أن "ريا" قد دفعت "سكينة" إلى خارج الغرفة، لكـــي تطلـــب

إليها هامسة أن تفيق من سكرها، وأن تراقب تصرفاتها حتى لا تفسد الأمر، فلم ترد عليها، ولم تعد مرة أخرى إلى الغرفة استجابة لنداء "نبوية"، وغادرت المنزل كله إلى "خمارة كورياكو" لتحتسي كوبين آخرين من النبيذ..

نحتة "بو الليل"

وأدرك الرجلان أن "سكينة" في حالة من السكر البيّن، تهدد المشروع كله بالفشل، إذا لم يسرعا بالتنفيذ، من دون انتظار لظهور "عبد الرازق" و"عبد العال" اللذين بات واضحًا أن لديهما ما يشغلهما، وإلاّ لما تأخرا كل ذلك الوقت الذي انقضى منذ تركا لكل منهما رسالة بضرورة المرور عليهما.

وكان مما شجعهما على اتخاذ قرار الانفراد بالتنفيذ، أن "نبوية" كانت فتاة قصيرة رفيعة، يسهل عليهما – دون مساعدة من الآخرين – شل مقاومة جسدها الضئيل، خاصة بعد أن لعب "الإسكولانس" برأسها، فأفقدها كل سيطرة على نفسها، وكان الكوب الأخير منه، ما يزال بيدها، حين عادت "سكينة" مرّة أخرى، لتجدها تجلس على حجر "حسب الله"، وقد فكت العصابة التي كانت تحيط بشعرها الأسود الطويل، فانسدل على كتفيها، بينما كان "عرابي" يتظاهر بالشرب من إحدى القلل، ليعود بالمنديل الذي كان مغمورًا في مياه الصينية.. فغادرت الغرفة على الفور؛ حتى لا تشهد مصرع الفتاة التي أحبتها وصادقتها وسرحت معها في الشوارع بحثًا عن الرزق.

وكان آخر ما سمعته – وهي تقف في الباحة الحالكة الظلام أمام باب الغرفة – صوتها وهي تقول لها:

"إنت فين يا "سكينة"؟.. ما تيجي يا أختي تقعدي معانا".

إذ لم تكد "نبوية" تنتهي من عبارتها، حتى أحاط "حسب الله" جسدها الضئيل، بذراعيه القويتين، ومكنه جلوسها على حجره من السيطرة على حركتها بصورة أفضل مما لو كانت واقفة، كما كان يحدث مع الضحايا الثلاث السابقات، بينما زحف "عرابي" ليجلس على قدميها وساقيها، في اللحظة ذاتها التي كان يكتم فيها أنفاسها بمنديله المبلل بالماء.

ومرة أخرى فرّت "سكينة" إلى حانة "كرياكو" لكي تغرق أحزانها على صديقتها، فلم تشاهد ما جرى بعد ذلك، بل ورفضت أن تصحب – في اليوم التالي – شقيقتها "ريا"، إلى دكان "علي الصائغ" لكي تبيعا مصوغاتها؛ احتجاجًا على الغدر بالحبيبة الغالية، فصحبها زوجها "حسب الله"، وعاد الاثنان ليقولا بأنهما قد باعاها بأربعة عشر جنيهًا، وكانت أحزان "سكينة" قد وصلت إلى الدرجة التي دفعتها لعدم التدقيق في محاسبتهم، فتقبلت من دون اعتراض قول شقيقتها وزوجها بأنهما قد اقتطعا جانبًا من الثمن لشراء أسمنت وجبس، يستخدمانه كملاط يلصقون به البلاط الذي يغطي سطح المقبرة، بعد أن ازدحمت بالجثث، وأصبح من الضروري إحكام غلقها؛ حتى لا تتسرب منها الروائح إلى أنوف الجيران، أو يلفت عدم استواء البلاط تحت الصندرة، نظر أحد ممن يترددون على الغرفة. وصدقت من دون تعليق، إدعائهما بأنهم سيحتفظون للرجلين الغائبين بنصيبيهما، على الرغم من عدم مشاركتهما في العملية؛ تنفيذًا لما اتفقوا عليه، عندما بدءوا العمل معًا.. بل ولم تعتن بسؤالهم عن العملية الحسابية التي انتهت بتقلص نصيبها من إرث صديقتها إلى جنيه ونصف الجنيه فقط.

ولعل "سكينة" كانت الإنسان الوحيد في ذلك العالم الواسع، الذي حزن على وفاة "نبوية"، فمع أنها – طبقًا لأقوال "سكينة" نفسها – كانت زوجة وأم ورفيقة سابقة لأحد كتبة" قسم شرطة اللبان"، إلا أن أحدًا من هؤلاء لم يقلق لغيابها، ولم يسع للبحث عنها، ولم يقدم لأية جهة رسمية بلاغًا باختفائها، ولا بد أن السبب

في ذلك يعود إلى أنها كانت مومسًا تائبة. فغلب على ظن الجميع، بأنها تابت عن توبتها، واستأنفت نشاطها، وهجرت الإسكندرية لتعمل في مدينة أخرى، قد تكون القاهرة... وقد تكون أسيوط.

ولا بد أن ذلك قد أسعد الصول "محمد المصري" الذي كان واثقًا بأن كل النساء اللواتي تختفين، يهربن مع رجال، أو يهاجرن إلى إحدى نقط المومسات العديدة في أنحاء القطر.

زيارة القبور، لوحة للفنان السكندري محمود سعيد

الفصل الرابع

ربات الصون والعفاف

(٣٣)

كانت الساعة تقترب من الثامنة من ليل الأربعاء ١١ فبراير (شباط) ١٩٢٠، حين غادر "سعيد" – الابن الأصغر للحاج "حسين علي وفيق" تاجر البقالة – دكان أبيه في "سوق عمود السواري"، عائدًا إلى منزل الأسرة القريب. وبعد نصف ساعة أخرى، كان الأب قد انتهى – بمساعدة ابنه الآخر "على" – من إدخال أجولة البضائع المعروضة على الرصيف، ومراجعة حساب اليوم، فأغلق دكانه، وغادر الاثنان السوق، وهما يحاذران من الخوض في البرك الصغيرة التي تملأ الشوارع من أثر الأمطار المتفرقة التي ظلت تتساقط طوال ذلك اليوم.

وكان "شارع ابن العوام" الذي يقود إلى المنزل يكاد يخلو من المارة بسبب البرد الشديد، والصمت يحط على محلج القطن الذي يقع على ناصية يتفرع عندها – من الشارع – الزقاق الضيق، الذي يقيمون في أحد منازله الثلاثة؛ لذلك بدا غريبًا وباعثًا على الدهشة، أن يشاهد "الحاج حسين" – على ضوء الفانوس ذي الضوء الخافت المعلق على باب منزله، رجلاً يقف على مبعدة أمتار قليلة من الباب، كأنه قد خرج منه، أو يشرع في الدخول إليه. وزاد من دهشته أن الرجل ما كاد يراه هو وابنه حتى بوغت وارتبك، ثم تراجع عائدًا إلى "شارع ابن العوام" – إذ كان الزقاق مسدودًا من الطرف الآخر – فأتاح ذلك للحاج "حسين" رؤيته عن قرب، وكان يرتدي جلبابًا من اللون البني الداكن، وفوقه معطف، ويضع على رأسه طربوشًا ... وكان "علي" هو الذي بادر بتفسير ارتباك الرجل، تفسيرًا يليق بخيال مراهق في الثالثة عشرة من عمره، فقال لأبيه:

الظاهر الراجل افتكرنا حرامية.

ولما لم يكن لدى الأب – آنذاك – تفسير آخر، فقد رد عليه قائلاً:

يمكن يكون خفير من بتوع المحلج.

وقبل أن يصل الاثنان إلى الشقة التي تقطن بها الأسرة، تسللت إليهما روائح الطعام الشهية، فتأكد لهما أن "سعيد" قام بالواجب، وأبلغ الأم "نبوية بنت جمعة" بقرب وصولهما، فشرعت في إعداد العشاء.. وما كادوا يدخلون حتى تحلقوا حول الطبلية، وتناولوه بشهية، بعد يوم بارد من العمل الشاق في الدكان... وعندما أوى "الحاج حسين" إلى فراشه في تلك الليلة، كان قد نسي كل شيء عن ذلك الرجل الغريب، الذي وجده يحوم حول منزله، والذي لم يلتق به مرة أخرى، إلا بعد تسعة شهور؛ ليكتشف أن اسمه هو "حسب الله سعيد مرعي".

ولم يكن صباح يوم الجمعة ١٣ فبراير (شباط) ١٩٢٠ يوحي بأن اليوم سوف يختلف عن غيره من الأيام، فقد بدأ بنفس الإيقاع الرتيب الذي تمضي به حياة "الحاج حسين" وأسرته، منذ سنوات طويلة، فاستيقظ الرجل مبكرًا. وبينما كان يحتسي شاي الصباح، استمع من دون اهتمام إلى ثرثرة زوجته التي كانت تطلب من ابنهما الصغير "سعيد" أن يترك لها حذاءه لكي تذهب به إلى من يصلحه، وهي في طريقها للاطمئنان على أحوال أبناء شقيقتها "جليلة" الذين سافرت أمهم إلى السويس، ثم وهي تشير إلى أنها سوف تطبخ لهم صينية فريك بالحمام.

وفي أعقاب ذلك غادر المنزل بصحبة ابنيه إلى "سوق العامود"؛ ليفتح الدكان ... ويستغرق في مشاكل كل يوم...

في العاشرة صباحًا، غادرت "نبوية بنت جمعة" البيت ... وكانت ترتدي جلبابًا من الحرير الأسود، مشغولاً – عند الصدر وفي الأطراف – بزخارف من الحرير الأزرق .. وفوقه ملاءة سوداء، وتغطي وجهها ببرقع تتوسطه قصبة من الذهب، تستقر فوق أرنبة أنفها... وعلى مبعدة عشرين مترًا من منزلها، تركت حذاء ابنها

"سعيد" لدى إسكافي يجلس على طوار الزقاق، لكي يقوم بإصلاحه، ثم عرجت على منزل شقيقتها المسافرة، فجلست مع أبنائها بعض الوقت، وتفقدت أحوالهم... ثم غادرتهم، لتدرك السوق قبل صلاة الجمعة.

ولم يتتبع أحد خطوات "نبوية" التالية لذلك، أما المؤكد فهو أنها ظهرت في بيت "ريا" و"سكينة" بـ "حارة النجاة" حوالي الساعة الواحدة بعد ظهر ذلك اليوم؛ حيث كان المترددون على البيت يعرفونها باسم "فهيمة" وبهذا الاسم المستعار كانت "نبوية" – التي يعرفها الناس في "كوم الشقافة"، حيث تسكن، وفي "العامود" حيث يوجد محل زوجها، كزوجة فاضلة لرجل محترم ومستور الحال، وأم لخمسة أبناء – تمارس البغاء السري منذ سنوات في البيوت التي يديرها "آل همام".

وكما هو الحال في ذلك الوقت من النهار، فقد كان العمل في المحششة يدور على قدم وساق، فما تكاد الغرفة الواسعة التي تحتلها، تخلو من الرواد حتى تمتلئ بروّاد جدد... وكان ثلاثة من الرجال يجلسون كالعادة أمام دكان "أبو أحمد النص"– هم "عرابي" و"عبد العال" و"حسب الله" – يحتسون الخمر، ويمزون بأنفاس الحشيش، ويستمتعون بدفء الشمس التي ظهرت بعد اختفاء أيام.. ويشدون المسخرة على أوهام "النص" الذي لم يكن – تحت وطأة الخمر والحشيش— يكف عن الزعم بأنه يبحث عن مكان واسع؛ لكي ينشئ فيه "عربخانة" ضخمة، تضم عددًا كبيرًا من الخيول ومن الحمير، وأسطولاً من عربات الحنطور، وعربات الكارو ويعمل فيها تحت إمرته عشرات من العربجية، يلتزمون جادة الصواب، وإلا فسوف يعلمهم الأدب؛ إذ ليس عنده، لمن يسوق العوج منهم، إلا الضرب بالجزمة القديمة.

ولم يكن حظ بيت البغاء من إقبال الزبائن، أقل من حظ المحششة في يوم الجمعة ذاك .. صحيح أنه يوم مقدس، تستحب فيه العبادة، لكن الخطائين من أصحاب المزاج كانوا ينظرون إليه باعتباره يوم الإجازة الذي يوفر لهم وقتًا لكي يمارسوا فيه خطاياهم وهم متحررين من ضغط العمل الذي يمارسونه بقية أيام

الأسبوع ... وكان قسم من الفتيات اللواتي يعملن في البيت، ومنهن "عزيزة" و"عائشة" و"سمارة" يجلسن في الحارة، إلى جوار دكان الطبيخ الذي تديره "ستوتة بنت منصور"، يستمتعن بدفء الشمس، ويثرثرن، إلى أن يرسلهن أحد سكان الحارة لشراء شيء من السوق، أو تخرج "ريا" من داخل المنزل، فتطلب إحداهن لكي تصعد مع أحد رواد المحششة إلى غرفة "سكينة" بالطابق الثاني؛ حيث المقر الرسمي لبيت البغاء، فإذا كان الزبون من أصحاب المزاج اصطحبت البنت معها قنينة من الكونياك، يحرص "النص" على أن يملأها لها من البرميل المغشوش بالماء والسبرتو الأحمر ...

ولأن "فهيمة" لم تكن من النوع الذي يتجاسر على الجلوس في الحارة؛ حتى لا يراها أحد ممن يعرفونها، فقد ظلت – كعادتها – تجلس مع "ريا" في صالة المنزل، تتسامران في ركن بعيد عن المسار الذي يتحرك فيه المترددون على المحششة... ومع ذلك فقد أغرى مظهرها المحترم والمحتشم أكثر من زبون من زبائن بيت البغاء في ذلك اليوم، فطلب الاختلاء بها .. لكنها اكتفت باثنين منهم، أكرمها كل منهما، فأرسل "ريا" لتشتري له أقة من براندي "النص" المغشوش ... وقد أسعدها هذا التكريم، لكنه لم يدفعها للتنازل عن أجرها، صحيح أن الرغبة هي التي كانت تدفعها إلى السير في هذا الطريق الشائك، فضلاً عن أنها لم تكن في حاجة ملحة إلى المال، إلا أنها كانت تصرّ على أن تحصل على أجرها من الرجال الذين يختلون بها، كأي مومس محترفة؛ إذ كانت تعتبر الأجر مقياسًا لمدى رغبة الطرف الآخر فيها.

وكان الوقت قد اقترب من العصر، وثقل رأسها من كثرة، ما شربته من براندي مغشوش ملأ معدتها الخاوية من الطعام، فاستأذنت لكي تعود إلى بيتها ... وأخذت "ريا" تلح عليها في البقاء، لعل الظروف تسوق إليها زبونًا ثالثًا، بينما تحركت "سكينة" بسرعة – بعد أن تلقت إشارة بذلك من شقيقتها – نحو باب البيت

لتعود وفي أعقابها "عبد الرازق" الذي تظاهر بأنه في طريقه إلى المحششة، ثم توقف ليُحيِّي "ريا" و"سكينة" ويتفحص "فهيمة" قبل أن يقول لـ "ريا":

أنا عاوز الست دي.

ولم تكن "فهيمة" تجهل المكانة التي يحتلها "عبد الرازق" في "حارة النجاة" وقد اعتبرت اختياره لها – وهو من صبوات الجهة – شهادة لأنوثتها التي كانت تطارد بقوة آخر فلولها الهاربة، فلم تعارض في البقاء للاختلاء به، وإن كانت قد تحفظت بأنها لا تريد أن تتأخر كثيرًا... وكان هذا الطلب هو الذي أتاح لـ "ريا" الفرصة التي تنتظرها، فاعتذرت بأن غرفة "سكينة" بالطابق الثاني، مشغولة بزبون يختلي فيها بإحدى الفتيات، ولن تخلو قبل ساعة، وبأن الزحام في المحششة قد وصل في تلك الساعة إلى ذروته، واقترحت عليها – إذا كانت تريد ألا تتأخر – أن تتسلل بصحبة "سكينة" إلى بيت أم أحمد النص" المواجه لمنزل الشقيقتين؛ حيث المكان أكثر هدوءًا، وأقل زحامًا.. وحيث توجد غرفة خالية بالطابق الأرضي.. يمكن استخدامها على الفور..

ولم يلفت خروج "سكينة" من منزلها بصحبة امرأة تتلفع بملاءتها، ليدخلا إلى المنزل المقابل – الذي يقع فيه "دكان "النص" وتسكن فيه "أم أحمد" – نظر الرجل الذي كان ما يزال يحدث الجالسين عن مشروع العربخانة، ولكنه لفت نظر زوجته، التي أدركت أن الزحام قد دفع الشقيقتين إلى الاستعانة بالغرفة الخالية في المنزل الذي كانت وكيلة عن صاحبه في تأجيره؛ لكي يختلي فيها أحد الرجال بالمرأة التي رأتها بصحبة "سكينة". ومع أنها لم تكن تشك في أنها ستتقاضى إيجار الغرفة طبقًا للقواعد التي اتفقوا عليها فيما بينهم عندما أسسوا مركز الترفيه متعدد الأغراض قبل شهور، فقد ألمحت بذلك لـ "ريا" التي عبرت الحارة، لكي تلحق بالمرأتين، وهي تحمل كوبًا من عصير القصب، اشترته من دكان "النص"، فأشارت بأصبعها إلى عينيها، كضمان لحقوقها المشروعة في الحصول على إيجار الغرفة.

وكان "عبد الرازق" هو أول من ترك مجلسه أمام دكان "النص" ليدلف من باب المنزل الملاصق له، فيعبر الصالة الواسعة، التي تفتح عليها أبواب الغرف الأربع التي يتكون منها الطابق الأرضي، وكانت ثلاثة منها مغلقة، أما الباب الرابع – الذي يقع على يمين الداخل – فكان مفتوحًا .. وحين دلف منه، وجد "فهيمة" تجلس على الصندرة، وإلى جوارها "ريا"، وفي أعقابه دخلت "سكينة" بلحاف قطني جاءت به من المنزل الآخر، لتفرشه على الصندرة؛ إذ كانت الغرفة خالية من الأثاثات والمفروشات، كما هي خالية من السكان. وعندما خلعت "فهيمة " ملاءتها وبرقعها، استطاع "عبد الرازق " أن يتفحص مفردات الغنيمة، فقد كانت المرأة، تزين أصابعها بأربعة خواتم، ومعصميها بزوج من المباريم، وعنقها بكردان، وأذنيها بقرط. وفضلاً عن قصبة البرقع الذهبية، فقد كانت تحيط أحد كاحليها بخلخال من الفضة، مزين كذلك، بجلاجل من الفضة.

وأسعدت نظرته المرأة، بقدر ما أخجلتها؛ إذ ظنته يتأمل مفاتن أنوثتها... أما هو فقد وجد أن الغنيمة تستحق الإنفاق عليها بسخاء، فسألها برقة:

نجيبوا إيه نتغدوا؟!.

فقالت: اللي تجيبوه.

فأخرج نصف ريال من جيبه، ناوله لـ "سكينة" وطلب إليها أن تشتري فسيخًا وبصلاً وكلف "ريا" بأن تشتري نصف أقة كونياك من دكان "النص". وحين عادت به، ملأ "عبد الرازق" الكوب لـ "فهيمة" واكتفى بكمية ضئيلة، معتذرًا بأنه قد شرب كثيرًا، ولأن الكونياك الذي كان يبيعه "النص" كان – طبقًا لأقوال "سكينة" – من النوع الذي يلطش بسرعة، فقد بدأ أثر السكر البين على المرأة، التي كانت تلك هي المرة الثالثة التي تحتسي منه كمية غير قليلة خلال ساعات.

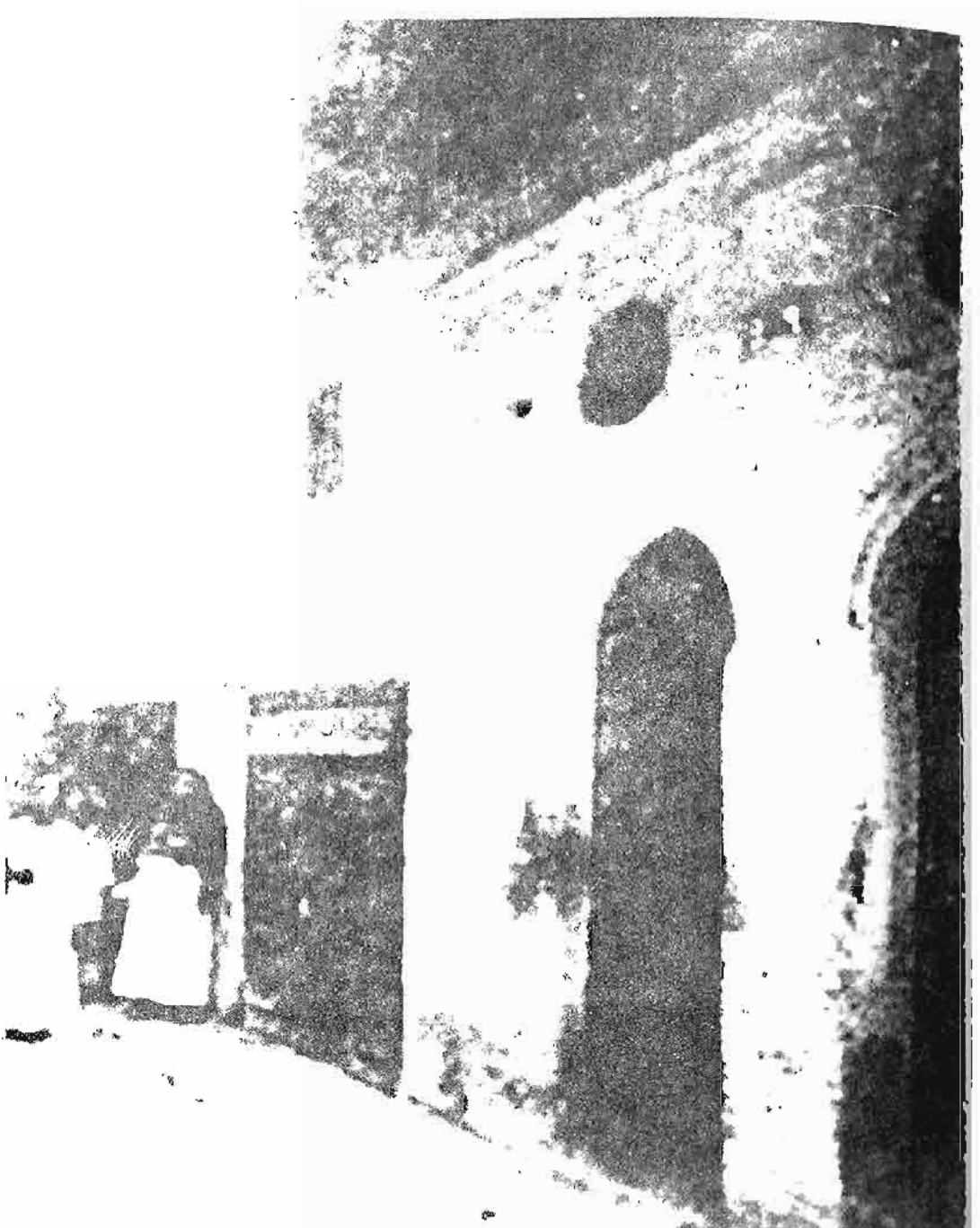

منزل أحمد م بشارع لبجاد

وكانت "سكينة" نفسها، في ذلك اليوم "متبرجلة" بسبب وفرة ما شربته من كونياك "النص" اللعين. وكان عليها بعد أن عادت بالفسيخ أن تعود لتجلس إلى جوار "أم أحمد" فتشغلها عن مراقبة باب المنزل؛ حتى لا تكتشف أن المرأة التي دخلته، لم تخرج منه، ولم يغادر الرجال الثلاثة الآخرين مجلسهم أمام دكان "النص"؛ حتى لا يلتفت إلى شيء مما يجري حوله.

وانتهز "عرابي" فرصة سانحة فدخل إلى المنزل، فوجد باب الغرفة مفتوحًا، و"عبد الرازق" يتناول الطعام مع المرأة، ويشجعها على احتساء مزيد من الكونياك، فجلس معهما بعض الوقت، تناول فيه قطعة من الفسيخ. وجاءت "ريا" فحملت صينية الطعام وانصرفت بها. وأثناء انصرافها غمزت للرجلين الآخرين، فانتهزا فرصة انشغال "النص" ببيع الخمور لبعض زبائنه وتسللا إلى المنزل؛ ليجدا المرأة ترقد على الصندرة وهي مخمورة تمامًا، وعاجزة عن إدراك ما يجري حولها. وكانت بين اليقظة والنوم، حين تقدم الرجال الأربعة، فشل أحدهم حركة قدميها، وشل الآخر حركة ذراعيها، وتكفل الثالث بتثبيت رأسها، وكتم الرابع أنفاسها بطرف اللحاف.

وعلى هذه الصورة لفظت "نبوية بنت جمعة" أنفاسها الأخيرة، ورحلت عن الدنيا، وهي تحمل على جسدها كل آثار خطاياها التي كانت ترتكبها سرًا ... وتظن أنها لن تفتضح أبدًا.

ولم يستغرق دفن "نبوية بنت جمعة"، وقتًا طويلاً... فعلى العكس من المقبرة الواقعة في غرفة "ريا" بـ "حارة علي بك الكبير" – التي أعيد تبليطها حديثًا، مما اضطرهم إلى إغلاقها مؤقتًا والبحث عن بديل لها – فإن أرضية الغرفة التي قتلت فيها الضحية الرابعة، لم تكن مغطاة بالبلاط، وهو ما يسر على الرجال الأربعة، حفر طبقة الجير والحصا التي كانت تغطيها، ثم تركوا "عبد الرازق" ليستكمل

وحده، حفر طبقة التراب في المدفن البديل، الـذي اختـاروه – كالعـادة – تحـت الصندرة.

وبعد أقل من ساعة، كان قد انتهى من كل شيء، وانضم إلى الآخـرين فـي جلستهم أمام دكان "النص" الذي لم يتنبه إلى شيء مما يجري حوله؛ إذ كان مشغولاً طوال الوقت بالحديث عن مشروع العربخانة.

لكن زوجته – التي لم تغادر مجلسها أمام البيت رقم ٨ بـ "حارة النجاة" – لم تكن قد رفعت عينيها عن باب البيت المقابل له، منذ اللحظة التي عبرته فيها "فهيمة" إلى اللحظة التي بدا فيها، وكأن جلسة الفرفشة قد انتهت؛ إذ كف الرجال الأربعـة عن حركتهم البندولية، بين البيت والدكان وعادت "ريـا" وهـي تحمـل اللحـاف والملاءة، وإلى جوارها "سكينة" تضع تحت إبطها كومة من الملابس، لم تكـن "أم أحمد" في حاجة إلى ذكاء كبير، لتدرك أنها ملابس "فهيمة" إذ كان ذيـل الجلبـاب الأسود المطرز بزخارف زرقاء، يطل من أحد جوانب الكومة، وعلى باب البيـت استوقفتهما لتسأل "سكينة" عما تحمله تحت إبطها. وتمد يدها لتتناول كومة الملابس، فتقلب فيها، ثم تسألها بمكر:

هي "فهيمة" راحت فين؟!

واندفعت "ريال" لترد نيابة عن شقيقتها التي كانت – كالعادة – في حالة سـكر بين، خشيت معه، أن ينفلت لسانها، فقالت إن "فهيمة" قد انصرفت منذ أكثـر مـن ساعة، ثم دست يدها في صدرها، لتعود بربع ريال قيمة إيجار الغرفة، وقد ظنـت أنه الهدف من سؤال المرأة عن "فهيمة" ... لكن "أم أحمد" تجاهلت يدها الممـدودة، وواصلت الحديث مبدية دهشتها؛ لأنها لم تر "فهيمة" تخرج من باب البيت.

آنذاك لم تستطع "سكينة" أن تتحكم في لسانها، ونازعتها رغبـة فـي العبـث عجزت عن مقاومتها، فقالت لها: دوري عليها تحت الصندرة. فلم تلقِ إليها بـالاً، وعادت لتقلب فيما بين يديها من ملابس، قبل أن تواصل حديثها مع "ريا" قائلة:

الملاية والبرقع دول شبه اللي كانت لابساهم "فهيمة".

ولما لم ترد عليها الأخرى... أضافت:

أنا آخدهم.. ومانيش عاوزة فلوس.

ودون أن تنتظر إجابة من إحداهما وضعت الملابس تحت إبطها، وانصرفت.

ولم يعد هناك شك لدى الشقيقتين في أن "أم أحمد النص" قد استنتجت أن "فهيمة" قد قتلت في الغرفة الخالية بالطابق الأرضي من المنزل الذي كانت وكيلة عن صاحبه الحاج "شعبان عبد الرازق" في تأجيره، وتحصيل الإيجارات ممن يسكنون به، وأنها قدرت نصيبها من الغنيمة – كشريك سابع– بما يوازي خمسة جنيهات، هي قيمة الملاءة الحرير، وقصبة البرقع، فلم تعارضا في هذا التقدير، لكن حديثًا صريحًا ومباشرًا حول ذلك، لم يدرك بينهما وبينها آنذاك، أو بعد ذاك ... وباعت "أم أحمد" الملاءة، لكنها احتفظت بالقصبة، بعد أن تبين لها أنها من النحاس المطليّ بالذهب، لتكون – بعد خلخال "خضرة محمد اللامي" التي أهدته إليها "سكينة" – الدليل الثاني، الذي عثرت عليه الشرطة لديها، فكاد يقودها إلى المشنقة.

وقد ثبت – في اليوم التالي – أن تقدير "أم أحمد" لما كانت تتزين به "فهيمة" من مصاغ، وحسبت على أساسه نصيبها من الغنيمة، كان تقديرًا دقيقًا يليق بامرأة تعمل "دلالة"، تشتري وتبيع، وتعرف تحركات الأسعار في السوق .. إذ اشتراه "علي الصائغ" بما يقرب من ثلاثين جنيهًا، دفع منها ثمانية عشر جنيهًا ثمنا لزوج الأساور، وستة ثمناً للكردان، وأربعة جنيهات ثمناً لكل من الحلق والخلخال والخاتمين... فخص كلاً منهم من الغنيمة خمسة جنيهات...

وكان اختفاء "نبوية بنت جمعة" مفاجأة مذهلة، وغير متوقعة لزوجها الحاج "حسين علي وفيق"؛ إذ ما كاد يعود من دكانه في التاسعة من مساء ذلك اليوم، فلا يجدها – كعادته كل يوم – في البيت، حتى بدأ رحلة شاقة للبحث عنها. لم تتوقف لحظة واحدة، خلال الشهور الثمانية التالية. وعلى العكس من بقية أسر ضحايا

عصابة "ريا" و"سكينة" فقد كانت "نبوية بنت جمعة" هي الضحية الوحيدة، التي أبلغت أسرتها الشرطة عن غيابها في نفس اليوم بعد أن استبعد زوجها أن تكون قد قررت المبيت في مدافن العمود إلى جوار قبر ابنتها؛ إذ كانت قد زارت القبر، يوم الخميس السابق على اختفائها، وبعد أن تأكد أنها غادرت بيت أختها قبل صلاة الجمعة، فتوجه من فوره إلى "قسم شرطة مينا البصل" ثم إلى "قسم شرطة اللبان" ليبلغ عن اختفائها، وظل يجوب الشوارع في الأنحاء المتطرفة، بصحبة شقيقه، وابنه" علي" إلى أن طلع عليهم الصباح، فتناولوا إفطارهم، وكلف الأب شقيقه بأن يفتح الدكان ويديره نيابة عنه، بينما واصل هو البحث في مختلف مستشفيات الإسكندرية.

ولم يكن القلق على حياة الزوجة الغائبة، هو الدافع الوحيد الذي جعل الحاج "حسين" يهتم، كل هذا الاهتمام بالبحث عنها؛ إذ لم تلبث شكوك أهل الزقاق، بأن وراء اختفائها رجل، أن انتقلت إليه، وبدأ يتنبه مثلهم إلى أنها كانت تهتم بزينتها اهتمامًا مبالغًا فيه، بالقياس إلى من هم في مثل سنها ... ولما لم يكن سهلاً عليه أن يصدق أن المرأة التي عاش معها ربع قرن، وأنجب منها ستة أبناء يمكن أن "ترافق" أحد الرجال، وتهرب معه، وقد يكون قد ألحقها بأحد بيوت الدعارة السرية أو العلنية، فقد أهمل تجارته، وهجر دكانه، واندفع يبحث عنها؛ لا لكي يعثر عليها، بل لكي يكتشف ما خفي عليه من أسرار حياتها معه، فلم يترك وسيلة لذلك إلا ولجأ إليها، بما في ذلك اللجوء إلى الرمالين وقرّاء الطالع.

وحين لجأ أخيرًا إلى أحد العرافين، فتح له "المندل" على يد ابنه الصغير "علي"، الذي نظر إلى كفه، وقال إنه يرى فيه امرأة ترتدي الملابس الإفرنجية، وإلى جوارها امرأة ترتدي ملابس بلدية، تشبه ما كانت ترتديه أمه، استنتج "الحاج حسين" أن امرأة قد أغوت زوجته وضمتها إلى أحد بيوت البغاء، وجزم بصحة الشكوك التي تنهشه، واندفع يبحث عنها في مختلف أحياء البغاء في الإسكندرية.

ولما كان البحث في البيوت التي تتردد عليها البغايا من بنات البلد، أكثر يسرًا فقد أخذ يتردد عليها، بما في ذلك حي "كوم بكير" القريب من المكان الذي قتلت فيه، ثم انتقل ببحثه، إلى البيوت المشابهة في "طنطا" و"المنصورة" وغيرها من محافظات الدلتا، فلما لم يجدها بها ركز اهتمامه على بيوت البغاء المشمولة بالحماية الأجنبية في الإسكندرية، حتى خيل إليه ذات ليلة من شهر يونيو (حزيران) ١٩٢٠، أنه شاهدها تدخل بيتًا من تلك البيوت، يقع في النطاق الإداري لقسم شرطة العطارين، فأصر على إبلاغ القسم، لكي يهاجم البيت.

ومع أن مهاجمة هذا النوع من بيوت البغاء كان يتطلب إجراءات معقدة، من بينها ضرورة إبلاغ قنصلية الدولة الأجنبية التي يحمل صاحب البيت جنسيتها، لكي يرسل مندوبًا عنه، يحضر إجراءات التفتيش والضبط، فقد استجاب قسم الشرطة لطلبه، وانتقلت قوة منه بقيادة أحد ضباطه، ومندوب عن القنصلية بمصاحبته إليه، ولم يسفر التفتيش – بالطبع – عن شيء.

وكان منظر الرجل الذي رآه يقف في الزقاق قبل ليلتين من اليوم الذي اختفت زوجته في صباحه، يتخايل أمام عينيه، طوال الوقت، بجلبابه ومعطفه، باعتباره القواد الذي رافق زوجته ، ثم أغراها بالهروب معه، فيدفعه إلى التردد على أقسام شرطة الإسكندرية، التي ما لبث الشك في صحة قواه العقلية، أن ناوش العاملين فيها من الضباط والجنود، فكفوا عن الاهتمام به، وكان الدكان الذي يديره في سوق العمود قد أفلس؛ بسبب إهماله له، حسين أُتيح له ذات يوم من نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢٠، أن يعرف أن الرجل ذا الجلباب والمعطف، اسمه "حسب الله سعيد"، وأن يكتشف السر وراء اختفاء زوجته، فإذا به أكثر بشاعة من كل ما تخيله.

.....

.....

خلال الأسابيع الخمسة التالية على مقتل "نبوية بنت جمعة" أعيد فتح المقبرة الأصلية، في غرفة "ريا" بـ "حارة علي بك الكبير" لدفن الضحية السادسة، وهي امرأة مجهولة الاسم واللقب؛ إذ لم يتذكرها أحد ممن رووا تاريخ العصابة، والأرجح من التواريخ التقريبية التي ذكروها، أنها قتلت في يوم الخميس ٤ مارس (آذار) ١٩٢٠، وبعد ثلاثة أسابيع من مقتل "نبوية بنت جمعة".

وكان "محمد عبد العال" هو الوحيد الذي تذكر بعض التفاصيل عما حدث في ذلك اليوم؛ إذ كان في عمله بالمحلج، حين وصلته رسالة، بأن الثلاثة الآخرين ينتظرونه على المقهى المواجه له. وحين انتهى من عمله، حوالي الساعة الرابعة، اصطحبوه إلى البيت... وفي الطريق عرف منهم أن "ريا" قد استدرجت امرأة تقطن بشارع ١٢ بحي كرموز الشعبي الفقير، وأنهم في حاجة إليه لكي "يشوفوا شغلهم" معها. وكانت الشمس قد أوشكت على المغيب، حين دخل عليها بصحبتهم، فوجدها امرأة بيضاء في حوالي الثلاثين من عمرها، متوسطة الطول والسمنة. ترتدي جلبابًا أسود، ولا تتزين إلا بزوج من الأساور في معصمها وحلق في أذنيها، وتحيط كاحلها بخلخال...

وانضم الرجال الأربعة إلى النساء الثلاث اللواتي كان واضحًا أنهن يشربن النبيذ منذ وقت ليس قصيرًا. وبعد فترة من المسامرة، حانت اللحظة المناسبة، فـ "ضربوا الرموز" فيما بينهم، وأحاطوا بها طبقًا للتقسيم الثابت للأدوار عند التنفيذ وكتموا أنفاسها، ودفنوها في طبقة تالية للطبقة التي دفنت فيها الضحية الأولى.

وفيما بعد كان إحساسهم بالخيبة ثقيلاً، حين تبين لهم أن زوج الأساور، ليس ذهبًا حقيقيًا، بل هو مطلي فقط بقشرة من الذهب، وأن أثمن ما في الغنيمة، هو الحلق والسلسلة، وقد باعوهما بثلاثة جنيهات كان نصيب "محمد عبد العال" منها خمسين قرشًا.

ولا أحد يعرف الظروف التي حالت دون إبلاغ أحد من أفراد أسرتها عن اختفائها، لتندرج في قائمة الضحايا باعتبارها "مجهولة الاسم، مجهولة اللقب"، مع أنها كانت تصطحب معها – كما ذكر الرجال الثلاثة لـ "محمد عبد العال" – ابنة لها في الثامنة من عمرها، تحايلت "ريا" حتى أقنعتها بتسريبها قبل أن تسحبها إلى البيت، ولا بد أنه كان لتلك الطفلة أب، ولا بد أنه كان لأمها أقارب آخرون. أما المؤكد فهو أن الحياة في مصر، كانت قد هانت في تلك السنوات القلقة على كثيرين ممن كانوا يعيشون في قاع المجتمع، حياة هي أقرب إلى الموت، ووجود هو أقرب إلى العدم، بحيث بدا لهم أن اختفاء ذوي رحماهم، أمر لا يستحق الاهتمام.

(٣٤)

ولم تحل ضآلة التركة التي ورثتها العصابة عن المجهولة بنت المجهولة، بينهم وبين قتل الضحية السابعة "زنوبة بنت محمد موسى" بعد ذلك التاريخ بأسبوعين فقط، مع أنها لم تكن تتزين إلا بخاتمين وحلق من الذهب.. والغالب أن القتل كان قد بدأ يصبح أحد أمزجتهم الحسية الكثيرة، كالخمر والجنس والحشيش وأكل اللحوم، وإدارة بيوت البغاء .. وأغراهم بذلك أن العمليات قد تتالت من دون أن يكتشف أحد أمرهم، أو تلحقهم شبهة في أن لهم يدًا فيها. وكانت النظرية الأمنية التي يستندون إليها في مواصلة العمل، تقوم على تحليل صحيح يقول بأن ضحاياهم من النساء ذوات الشرف المعدوم، ممن لا أسر لهن، أو تقاطعهن أسرهن فلا تهتم بأمرهن، وتتعدد الاحتمالات وراء اختفائهن وفضلاً عن ذلك، فقد كان "رجال ريا وسكينة" جماعة مغلقة، يقومون بكل الخطوات بأنفسهم، ابتداء من اختيار الضحية، إلى سحبها ثم قتلها ودفنها، وبيع مصاغها واقتسام ثمنه، فليس هناك احتمال لافتضاح أمرهم، إلا إذا قام أحدهم بإبلاغ الشرطة عن الباقين، وهو أمر مستحيل؛ لأنه سيكون أول الذين يقادون إلى المشنقة...

وكانت "حجازية " – وهو الاسم المستعار الذي عرف به القتيلة "زنوبة محمد موسى" – امرأة في الثامنة والعشرين من عمرها، وصفها زوجها "حسن زيدان" فيما بعد، بأنها كانت "قمحية اللون، سوداء الشعر، عسلية العينين، متوسطة القامة". وقد ظهرت على شاشة "آل همام" مع تأسيس مركز الترفيه متعدد الأغراض بـ "حارة النجاة". والحقيقة أنها لم تكن – كمعظم المتعاملات مع البيت – مومسًا

محترفة بالمعنى الدقيق للمصطلح، بل كانت امرأة عاشقة، ممن يقودهن العشق إلى حتفهن..

ومع أن زوجها لم يكن يكبرها سوى بعامين فقط، ومع أن زواجهما كان قد مضى عليه ما يزيد على عشرة أعوام، أنجبا خلالها أربعة أطفال، فقد تعلق قلبها بشاب في مثل عمرها هو "محمود يوسف" الذي لم يكن عمله – كصائد سمك – يختلف كثيرًا عن عمل زوجها كسائق لإحدى عربات الحنطور، لكن العشيق الصياد كان معروفًا في الملاّحة، بشجاعته وفتوّته، وبأنه صاحب كلمة مسموعة، باعتباره من صبوات الصعيد، الذين هاجروا إلى الإسكندرية ليعملوا بمختلف المهن، ومنها الصيد.

والغالب أن ابنة خالتها وصديقتها منذ الطفولة "حفصة حسن الصعيدي" هي التي يسرت لها سبل التعرف على "محمود السمَّاك"؛ إذ كانت قد تعرفت على صديق له، وسمَّاك مثله، هو "علي حسونة" ورافقته، مع أنها كانت هي الأخرى متزوجة، وذات أولاد ...

ولأن "حفصة" كانت تسكن مع زوجها في "جنينة العيوني" القريبة من "كوم بكير"، وما يحيط به من حارات تتناثر بينها بيوت البغاء، ومن بينها "حارة النجاة"، فسرعان ما اكتشف الرباعي العاشق المزايا التي يتمتع بها مركز الترفيه متعدد الأغراض، الذي أقامه "آل همام"، فأصبحوا يترددون عليه معًا، يلمون بالمحششة ويشربون خمر "النص" المغشوشة، ثم يختلي كل رجل برفيقته، وتعود كل من المرأتين إلى زوجها، فتدعي أنها كانت بصحبة الأخرى...

ولا أحد يعرف الظروف التي دعت "حجازية" لكي تظهر وحدها في "حارة النجاة" قبل غروب شمس يوم الجمعة ١٩ مارس – آذار – ١٩٢٠، دون أن تصحبها – كالعادة ابنة خالتها "حفصة" أو رفيقها السماك – لكن "عبد العال" الذي كان قد أمضى القيلولة بغرفة "سكينة"، ثم نزل عند العصر لينضم إلى "حسب الله"

أمام دكان "النص"، يقول إن الشقيقتين "ريا" و"سكينة" غادرتا المنزل عقب ذلك، ثم عادتا – بعد ساعة – وبصحبتهما "حجازية" والغالب أنهما التقتا بها صدفة، أثناء تجوالهما بأحد الأسواق، فعادتا بها.. وقد تكونان قد أغرتاها بأن رفيقها "محمود" هو الذي يطلب لقاءها في منزلهما – وهي الطريقة التي استدرجتا بها "نظلة أبو الليل" من قبل – أو أغوتاها بأن تكسب بعض المال، بقضاء بعض الوقت مع أحد الزبائن.

ولما كانت المحششة – في ذلك الوقت من اليوم – خالية من الرواد، فقد اتجهت إليها النساء الثلاث. حيث جلسن بعض الوقت بصحبة ثلاث نساء أخريات ممن يتعاملن مع البيت .. كان بينهن "عائشة" و"سمارة". وكان وجود "حجازية" وحيدة، من دون أن يصحبها رفيقها الرهيب، هو الذي استثار حماس "محمود أبو زكاك" – مدير المحششة – للترحيب بهن؛ إذ لم يكن – كما قالت "سكينة" فيما بعد – "يعتق واحدة من النساء اللواتي يترددن على البيت دون أن يحصل على نصيبه منها"، فدار بينهن بالجوزة عدة مرات، ولم تتنبه الفتاة إلى مغادرة الشقيقتين للمكان، إلا عندما بدأ رواد المحششة يتوافدون، فغادرتها إلى الصالة، لكي تستأذن منهما في الانصراف، لكنهما اقتادتاها إلى غرفة "سكينة" بالطابق الثاني، حيث وجدت "حسب الله" و"عبد العال" اللذين دعياها، إلى احتساء كوب من كونياك "النص" المغشوش، الذي أثبت أنه لا يقل قوة، أو تأثيرًا عن "الأسكولانس".

ولا أحد يعرف من الذي اتخذ قرار قتل "حجازية"، أو لأي سبب اتخذه؛ إذ لم تكن تتزين إلا بخاتمين وحلق من الذهب وخلخال من الفضة. أما زوج الأساور في معصمها، والسلسلة التي تعلقها في عنقها، فكانت من المعدن المطلي بالذهب، وفيما بعد ادّعت كل من "سكينة" و"عبد العال" أنهما لاحظا ذلك، واعترضا بقوة على قتلها لتفاهة ما سوف يعود عليهم من عملية قتلها. وبالغ "عبد العال" في تصوير اعتراضه. فذكر أنه لم يكد يفاجأ بالقرار. حتى جابه الآخرين باعتراضه، وغادر غرفة "سكينة" غاضبًا، إلى أن لحق به "عبد الرازق" في باحة الدور الأرضي من المنزل، فعاد به.

ولعل هذه المبالغة في تصوير الاعتراض، التي وصلت إلى إقحام اسم "عبد الرازق" و"عرابي" باعتبارهما ممن شاركوا في قتل "حجازية" وهو ما أنكره الجميع، بما في ذلك "سكينة" نفسها، هي التي توحي بصحة الرواية المناقضة لها، التي وردت على لسان "حسب الله" وهي تؤكد أن قرار قتل "حجازية" قد طق في دماغ "سكينة" في وقت ما، بين دخول المرأة إلى المحششة، وقتلها.. وأنه فوجئ بإصرارها على ذلك، فلما قال لها:

ودي معاها إيه؟ .. عايزة تموتيها ليه؟

قالت له:

أنا متغاظة منها.

ومع أن "ريا" و"محمد عبد العال" كانا يؤيدان رأيه أثناء المناقشة العاصفة التي دارت في غرفة "سكينة" بينما كانت المرأة ما تزال تجلس في المحششة، إلا أن كلاً منهما قد عاد فغير رأيه، أمام إصرار "سكينة" التي كانت تتحدث بعصبية، أفقدتها سيطرتها على نفسها، مما اضطر "ريا" لأن تقول:

موتوها أحسن تفضحنا.

وقال عبد العال باستسلام:

ما دام "سكينة" محكمة رأيها يالا نموتها.

ومع أن الفتاة قد قبلت الدعوة لشرب كوب من الكونياك، إلا أنها كانت تتعجل الانصراف حتى لا تتأخر على أولادها وكان تنفيذ العملية وسط الزحام الذي يملأ البيت، ومع النقص في عدد الرجال الذين يستطيعون شل حركة الضحية دون أن تصرخ أو تلفت الأنظار، بسبب غياب "عبد الرازق" و"عرابي"، مغامرة محفوفة بالمخاطر.. لكن الظروف ما لبثت أن ساعدتهم حين دخل ضباط قسم شرطة اللبان إلى الحارة، على رأس قوة من الجنود لتفتيش أحد البيوت فانتهزت "ريا" الفرصة وصاحت: كبسة. وخلال دقائق قليلة كان الجمع الذي يزحم البيت، قد انفرط: هرب

رواد المحشة وفي مقدمتهم "محمود أبو زكاك"، وهربت الفتيات اللواتي يعملن به، خشية القبض عليهن وإحالتهن إلى الكشف الطبي.. ومع أن حملة التفتيش لم تقترب من البيت، فقد كان وجودها في الحارة، مبررًا مقنعًا لكي تبقى "حجازية" بعض الوقت؛ حتى لا تعترضها أثناء انصرافها..

ولم يكن أحد من الرواد الذين هربوا في أعقاب صيحة التحذير التي أطلقتها "ريا"، قد جرؤ على العودة إلى المحشة، حين وقفت "حجازية" لتستأذن في الانصراف، فلم يلح عليها أحد في البقاء، سوى "عبد العال" الذي كان متحمسًا لتنفيذ قرار "سكينة" بإعدامها.. أما "حسب الله" الذي كان يجلس على صندوق الملابس في ركن الغرفة، فكان قد عزم على ألا يشترك في العملية، فلم يبد حماسًا لاستبقاء المرأة التي كانت قد همت بالتحرك فعلا، حين استوقفها "عبد العال" ليقول لها:

يصح يا "حجازية" لما أهزر مع "سكينة" كده، وأمسكها من هنا.. تزعل.

وتركته المرأة، يحيط رقبتها بكفيه ويضغط عليها ضغطة خفيفة وهو يمثل لها طبيعة المزاح الذي أغضب زوجته منه، وقبل أن تتنبه انقلب المزاح فجأة إلى جد، فتحول الكفان إلى كلابتين أطبقتا على رقبتها بعنف شديد.. وكان آخر ما سمعه الآخرون مما قالته هو عبارة:

اخص عليك يا "محمد".

والغالب أنها كانت حتى ذلك الحين تظن الأمر كله مزاحًا.. لكنها .. بالقوة الغريزية للبقاء أخذت تدفعه عنها، وتحاول إبعاد عنقها عن كفيه، فاصطدم رأسها أثناء ذلك بالحائط، وسال الدم منها، فلوث أرض الغرفة، ولم يغادر "حسب الله" مجلسه فوق الصندوق إلا بعد أن صاح فيه "عبد العال":

ساعدني يا بارد.

فانضم إليه، وشل حركة ذراعي المرأة التي لم تستطع مواصلة المقاومة.. فهمدت حركتها تمامًا.. ولفظت أنفاسها الأخيرة.

في تلك الليلة- وبعد أن تناقل الجميع أنباء حملة التفتيش التي قامت بها الشرطة على الحارة – لم يعد أحد من رواد المحششة إليها، بما في ذلك "محمود أبو زكاك" الذي أمضى هو الآخر ليلته على غير العادة في مكان آخر .. فأتيحت للرجلين وزوجتيهما فرصة هادئة لحفر قبر للضحية السابعة، في أرضية غرفة المحششة المدكوكة بالجير والحصى من دون تبليط، وهو ما يسر عليهم المهمة. وبعد إتمام الحفر، تعاون "حسب الله" و"عبد العال" في حمل الفتاة من المكان الذي قتلت فيه بالطابق الثاني إلى المقبرة التي هيئت لها تحت صندرة المحششة، ثم أهالوا عليها التراب، وأعادوا كل شيء إلى ما كان عليه، وانصرفت "ريا" مع زوجها إلى بيتهما بـ "حارة علي بك الكبير".. أما "عبد العال" – الذي كانت تلك أول ليلة يمضيها في بيت "سكينة" منذ انفصلا بالطلاق قبل شهور – فقد قضى شطرًا كبيرًا من الليل يكحت بسكين آثار الدماء التي سالت من رأس "حجازية"، وتركت بقعًا حمراء على أرض الغرفة، وكان – كذلك – من الحصى المدكوك والجير.

ولم يعرف "محمود أبو زكاك" حين عاد في صباح اليوم التالي، ليستأنف عمله في المحششة، أن جسد "زنوبة محمد موسى" – التي عرفها باسم "حجازية"، وكان يخطط لاقتناصها في الليلة السابقة – يثوي تحت أرض المحششة وفوقه الجوز والدفايات والماشات ومقطف الفحم وبرطمانات العسل الأسود، وعلب الدخان، وغيرها من الأدوات التي يستخدمها في عمله، ولم يلاحظ شيئًا غريبًا في نظام الغرفة؛ إذ كان قد ترك كل شيء في مكان بغير نظام حين فر مع الآخرين، ومع أنه لاحظ أن الأرض تحت الصندرة، تبدو أقل تماسكًا مما كانت عليه من قبل، إلا أنه فسر ذلك بوجود فئران بالغرفة، وعزم على مطاردتها.

وجاء ثمن بيع تركة "زنوبة" في الحدود التي توقعها "حسب الله" حين عارض في قرار قتلها، وقد ذكر "عبد العال" أنهم باعوا مصاغها بثلاثة جنيهات ونصف، اقتسموها فيما بينهم، بينما ذكرت "سكينة" أنها لم تنل من تركتها سوى ريال واحد،

ولعلها تكون قد حصلت على ثيابها؛ إذ كانت الفتاة ترتدي عند قتلها جلبابًا كحليًّا من الفوال وملاءة كريشة سوداء، وهو ما يرفع قيمة التركة إلى ما يتراوح بين ستة وسبعة جنيهات.

وعلى الرغم من تفاهة الغنيمة، فقد كانت "حجازية" هي أول ضحية تقود "آل همام" إلى أقسام الشرطة، بل وتجبرهم كذلك على المثول بين يدي النيابة العامة.

أما السبب فلأن الفتاة على عكس معظم الضحايا لم تكن مقطوعة من شجرة، فقد كان لها – فضلاً عن زوجها وأبنائها– شقيقان، أثارهما اختفاؤها المفاجئ، فأخذا يجدّان في البحث عنها، لكنهما لم يلجآ إلى الشرطة في البداية.. ربما لتقديرهما بأنها لن تبذل مجهودًا جديًا، إلا إذا قدما لها خيوطًا تستطيع أن تحدد أمامها المجال الذي تبحث فيه، والمنطقة التي تتجه إليها شبهاتها.. فأخذا يتحريان بنفسيهما عن علاقات "زنوبة" وتحركاتها. وكان منطقيًا أن يتركز البحث حول ابنة خالتهم "حفصة" باعتبارها الصديقة اللصيقة بأختهم الغائبة، التي خرجت من منزلها في يوم اختفائها، بزعم أنها ستذهب إلى زيارتها ...

ومع أن "حفصة" كانت قد أدركت منذ اللحظة الأولى، أن وراء اختفاء "زنوبة" رجلاً، إلا أنها لم تكن تستطيع أن تعترف بذلك؛ حتى لا تفتضح وقائع الجولات السرية التي كانتا تقومان بها معًا ... بصحبة رفيقيهما، أمام أفراد الأسرة، بما فيهم زوج الغائبة، والأهم من ذلك كله، زوجها هي نفسها .. فأنكرت معرفتها بأي شيء وتظاهرت بالمشاركة مع أفراد الأسرة في البحث عنها، وأخذت تخرج بصحبة "زكية" – الأخت الكبرى لـ "زنوبة" – في جولات إلى المستشفيات والأسواق وبيوت المنجمين وقارئي الرمل والفنجان لعلهم يعثرون لها على أثر من دون جدوى.

ولأن "زنوبة" كانت صديقتها التي تربت معها منذ الطفولة، فضلاً عن قرابتها لها، فإنها لم تكتف بتلك الجولات التي كانت تعرف أنها لن تقود إلى شيء، ولكنها

كانت تشارك فيها لتتوقى نظرات الشك في عيون أفراد الأسرة الذين كانوا يوقنون بأنها الوحيدة التي تعرف سر غياب الفتاة... بل سعت بمفردها لكي تتقصى الأمر، بسؤال رفيقها "علي حسونة"، الذي سأل بدوره "محمود السماك" رفيق "زنوبة" فأنكر الأخير أنه التقى بها في اليوم الذي غابت فيه، الأمر الذي جعل شبهات "حفصة" تتركز حول "ريا" و"سكينة"، وتطول كذلك "محمود السماك" الذي كان قد انهال ضربًا على الفتاة الغائبة بـ "زعزوعة" أحد أعواد القصب في آخر لقاء ضمهم ببيت "حارة النجاة".

وتحت وطأة إحساس طاغ بالفجيعة لاختفاء صديقتها، وبالذنب لأنها تضلل أسرتها، حاولت "حفصة" أن توجه أنظارهم إلى ميدان البحث الحقيقي، فاعترفت لابن خالتها "محمود" – شقيق "زنوبة" الأكبر – بأنها كانت تتجول في منطقة وسط المدينة بصحبة الفتاة الغائبة، حين التقت بهما امرأتان علمت فيما بعد أنهما الشقيقتان "ريا" و"سكينة" ، وأنها سمعتهما يطلبان إليها أن تمر عليهما بمنزلهما بـ "حارة النجاة" لحاجتهما إليها في "أشغال ضرورية" فوعدتهما بالمرور عليهما، وأنها كانت تقف أمام منزلها في "جنينة العيوني" حين شاهدت المرأتين تعبران الطريق بصحبة فتاة تشبه "زنوبة" عصر اليوم الذي اختفت فيه، واعتذرت عن عدم ذكر تلك الوقائع منذ البداية، بتوترها بسبب غياب الفتاة وبأنها استبعدت أن تكون لهاتين المرأتين المعروفتين بسوء السمعة، صلة بابنة خالتها تدفعها لزيارتهما.

وكان الذي اهتم بهذه الوقائع، وسعى لتحقيقها، هو الجنايني "محمد موسى" – شقيق "زنوبة" الأصغر – الذي أخذ يسأل أصدقاءه ومعارفه عما يعرفونه عن المرأتين، إلى أن عثر باثنين منهم أحدهما نقاش هو "إبراهيم الشكلاوي"، والآخر خضري هو "سليمان مصطفى"، يعرفان البيت، ويترددان على المحششة، فاصطحباه إليه، لكي يقدمانه إلى أصحابه، ولكي يحول وجودهما معه، دون اعتداء فتوات البيت عليه...

وأمضى الثلاثة بعض الوقت في غرفة "المحششة" وبين روادها، إلى أن جاءت "ريا" لمقابلتهم فلم تفاجأ بالسؤال، ولم تنكر معرفتها بـــ "حجازيـــة" ... وببديهـــة حاضرة، استدعت خبرتها السابقة في التعامل مع أهالي الضحايا، وخاصة الطريقة التي نصحها "عرابي" باتباعها مع "أم نظلة"، فتظاهرت بالأسف لغياب الفتـــاة، ثـــم جابهت الأخ المكلوم – في حضور أصدقائه – بالحقيقة المرة .. وقالت له إن الفتاة، لم تتردد على منزلها سوى مرتين أو ثلاثة، مع "رفيق" لها هو "محمود الســـماك"، ولم يمكثا – في كل مرة – سوى ثلاث ساعات، يمضيان جانبًا منها في المحششة. ثم يصعدان إلى الغرفة العليا، ليتناولا طعامًا كانا يحضرانه معهما، ويحتسيان مـــا يشتريانه من كونياك "النص"، ثم يعطيانها ثمن إيجار الغرفة وينصرفان، وختمـــت حديثها قائلة لهم: إذا كنت ح تشتكوا ... اشتكوا "محمود السمَّاك".

وكانت "ريا" تتوقع – وقد فضحت سر "حجازية " – أمام شقيقها وأصدقائه، أن يتبادر إلى ذهنه، أنها قد هربت مع رجل، أو هاجرت إلى مدينة أخرى لتنضم إلـــى إحدى نقط البغاء الرسمية، فلا يتقدم ببلاغ إلى الشرطة، حتى لا يفضح التحقيق في وقائعه سر الغائبة، أو أن يتصرف كما تصرفت "أم نظلة" فيتهم "محمود الســـمَّاك" باختطافها أو إخفائها ...

لكن توقعاتها خابت هذه المرة، فبعد هذه المقابلة بأيام قليلة، وفي ٩ مايو (آيار) ١٩٢٠، تقدم "محمود موسى" – الشقيق الأكبر – ببلاغ إلى قسم شرطة "كرموز" – الذي كانت الغائبة تسكن في إحدى شياخاته – عن اختفاء شـــقيقته "زنوبـــة محمـــد موسى" منذ سبعة أسابيع واتهم فيه صراحة "الحرمة ريا" بأنها هي التي أغرتها على الخروج والتوجه لـــ "المحلات البطالة" وبأن لها يدًا في اختفاء شقيقته.

وكان ذلك أول بلاغ تتلقاه الشرطة، يشير إلى أن "ريا" لها يـــد فـــي ظـــاهرة اختفاء النساء.

(٣٥)

لم يلق البلاغ الذي تقدم به "محمود محمد موسى" – شقيق الضحية السابعة – إلى "قسم شرطة كرموز"، واتهم فيه "الحرمة ريا" بأن لديها يدًا في اختفاء شقيقته "زنوبة" ما يستحقه من اهتمام. ليس فقط لأنه قدم بعد ما يقرب من شهرين على اختفائها، أو لأن أقسام الشرطة كانت قد تعودت على التعامل بعدم اكتراث مع هذا النوع من البلاغات، ولكن – كذلك – لأن "حسن زيدان " – زوج الغائبة – كان يشارك الشرطة شكوكها في أن زوجته قد هربت مع رجل آخر. ويشترك معها في عدم الاكتراث بالبحث عنها، الذي قدر أنه لن يفضي إلى شيء إلا لمزيد من الأقاويل التي تلوث سمعته وتطعن في رجولته؛ لذلك لم يتقدم بالإبلاغ عن غيابها، إلا تحت ضغط عنيف من صهره، الذي ألح عليه بأن يدعم الشكوى التي تقدم بها، بشكوى أخرى يقدمها باسمه، وبصفته زوج الغائبة، لعل ذلك يحفز الشرطة على القيام بواجبها في البحث عنها.

ومع أنه قد استجاب للإلحاح، إلا أن البلاغ الذي تقدم به في ١٧ مايو (آيار) ١٩٢٠، إلى الملازم أول "فضل أبو زيد" – الضابط بقسم شرطة كرموز – بدا أقرب ما يكون إلى تكذيب للبلاغ الذي تقدم به صهره قبل ذلك التاريخ بأسبوع.. فقد نفى في أقواله أن تكون زوجته قد غادرت المنزل بعد مشاجرة بينهما، واستبعد أن تكون قد سافرت إلى أحد من أقاربها؛ إذ لا أقارب لها في الإسكندرية أو في غيرها، سوى والدتها، التي نقل عن لسانها أقوالاً تدل على أنها كانت تحاول خداعه. والتمويه على سبب اختفاء ابنتها؛ إذ ذكرت له أنها قد دخلت "مستشفى الشاطبي" لتعالج من أحد الأمراض. لكنه لم يجدها هناك.

وأنكرت الأم الواقعة، حين سألها عنها المحقق. ولأن كلا من الزوج والأم، لم يتهم أحدًا بالمسئولية عن اختفاء "زنوبة"، ولم يشيرا – كما فعل الأخ – إلى أن "الحرمة ريا" قد أغرتها بالتردد على "المحال البطالة"، فقد اتخذ البلاغ مساره التقليدي، فتقرر تحرير "أورنيك بحث" عن الغائبة، وإحالة المحضر إلى المحافظة للنشر عن غيابها، وإلى النيابة للإحاطة، ثم حفظ مؤقتًا في ٣١ مايو (آيار) ١٩٢٠.

لكن "محمد موسى" – شقيق زنوبة الأصغر – كان قد تلقى تأكيدًا جديدًا على صحة ما لديه من معلومات؛ إذ نجح أصدقاؤه في الاتصال بـ "علي حسونة" – رفيق ابنة خالته "حفصة الصعيدي" – الذي أكد له أن الفتاة كانت تتردد على بيت "ريا" و"سكينة" بـ "حارة النجاة" بصحبة صديقه "محمد السماك" وأنه شاهده في آخر مرة، وهو يضربها بـ "زعزوعة القصب".

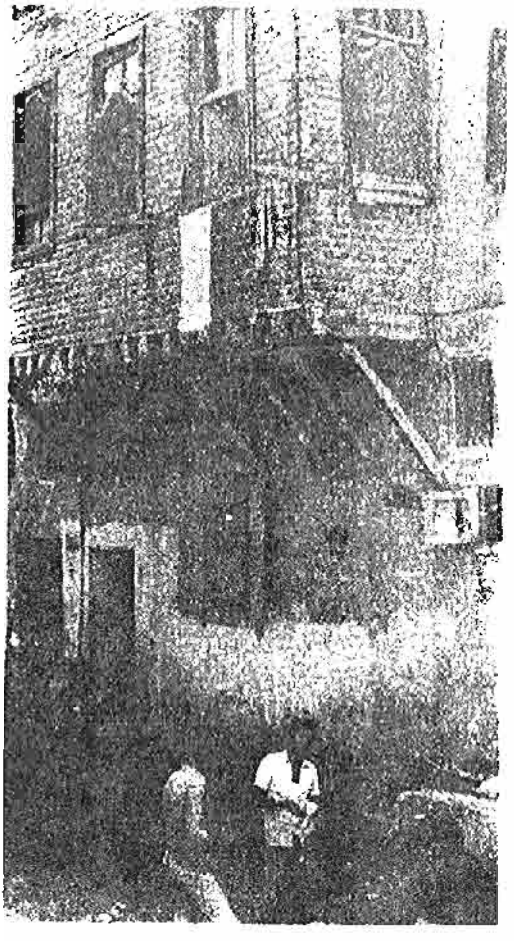

نموذج من مساكن الطبقات الوسطى في إسكندرية العشرينيات.. البيت الذي ولد فيه سيد درويش

ومع أنه رفض أن يشهد بهذه الوقائع، أمام أية جهة من جهات التحقيق، إلا أن هذه المعلومات، ما كادت تصل إلى "محمود موسى" – شقيق "زنوبة" الأكبر – حتى أسرع – في ٢١ يونيو (حزيران) ١٩٢٠، وبعد ثلاثة أسابيع من حفظ البلاغ الأول – يتقدم ببلاغ جديد وجهه هذه المرة، إلى "حضرة صاحب العزة رئيس نيابة الإسكندرية" مباشرة، وتعمد أن يضيف اسم زوج شقيقته فيه، على غير رغبته؛ لكي

يستكمل البلاغ شكله القانوني، بحكم أن الزوجة المختفية كانت تقيم مع زوجها، لا مع شقيقها، وفي البلاغ الجديد. اتهم "محمود موسى" صراحة "الحرمة سكينة شقيقة ريا" و"الحرمة ريا زوجة حسب الله" بأنهما التقتا بشقيقته في اليوم الذي غابت فيه، وكانت بصحبة ابنة خالتها في البلد لشراء لوازم منزلية – وتحايلتا عليها "بقصد أنها تذهب لمحلهما لأشغال ضرورية منزلية"، فذهبت ولم تعد، وأنه" مما يدخل في ذهن العاقل أن المذكورتين تحايلتا على إخفائها؛ لأنها كانت لابسة مصاغ له قيمة عظيمة، وربما تكون المبلّغ ضدهما قد فعلتا بها أمرًا أماتها أو قتلتاها في وقتها لتأخذا مصاغها. وختم البلاغ ملتمسًا "صدور الأمر لنيابة اللبان لاستحضارهما أمامها، لأن في كثرة الإلحاح عليهما في التحقيق ضمان وقوعهما فتظهر الحقيقة".

لكن رئيس نيابة الإسكندرية لم يُحل البلاغ على الفور إلى "نيابة اللبان" بل أحاله – ومعه "محمود موسى" نفسه– إلى قسم شرطة اللبان ليقوم بالتحقيق الابتدائي .. وهناك تعامل الجميع معه، بنفس طريقة عدم الاكتراث، وما كادوا يعرفون أنه سبق له أن تقدم ببلاغ سابق إلى قسم شرطة كرموز عن الموضوع نفسه، حتى أسرعوا يتخلصون منه، ومن بلاغه، وأحالوه إليه. وبحث العاملون في قسم شرطة كرموز عن البلاغ السابق، فلم يجدوه؛ إذ كانوا قد أحالوه على النيابة، وحين استردوه منها، كانت قد مضت ثلاثة أسابيع أخرى فلم يبدأ "الصاغ" – الرائد – علي عمر" – مأمور القسم – التحقيق فيه – إلا في يوم ١٠ يوليو (تموز) ١٩٢٠. وفي هذا التحقيق أضاف "محمود موسى" إلى المتهمتين "ريا و"سكينة" – اثنين آخرين هما "محمود يوسف" السماك، الذي كان رفيقًا لشقيقته، و"علي حسونة" زميله وصديقه، قائلاً إن "زنوبة" قد خرجت من بيتها ومن دون علم زوجها، لكي تلقى الأول، وكان الثاني بصحبته. وطلب حبسهما حتى تظهر أخته.

واستدعى "الصاغ علي عمر" الاثنين، فأنكرا تمامًا معرفتهما بالفتاة الغائبة، أو بكل من الشقيقتين "ريا" و"سكينة" ولم تمثل "ريا" – في ذلك اليوم – أمام المحقق، أما "سكينة" فقد أنكرت معرفتها بالفتاة، أو بالرجلين – لكنها كادت توقع نفسها في

مطب، حين حاولت أن توجه نظر المحقق بعيدًا عنها وعن شقيقتها، فأضافت أنها تسمع أن الفتاة الغائبة "ماشية على كيفها".. مما دفع المأمور إلى سؤالها عن مصدر معلوماتها، فقالت:

أخوها بيقول إنها كانت عند أختي "ريا".. وأختي كانت فاتحة بيت سر.. لكنها عزلت منه وتابت.

ومرة أخرى أحيل محضر تحقيق الشرطة في البلاغ إلى نيابة كرموز. ومع أن "محمود موسى" كان يستجيب لكل استدعاء ترسله له النيابة لكي يدلي بأقواله أمامها .. ويصطحب معه كل مرة شقيقه الأصغر وصديقيه اللذين حضرا لقاءه مع "ريا"؛ لكي يشهدا بما سمعاه منها، حول صلة الفتاة الغائبة بـ "محمود السماك"، فقد ظل التحقيق يتأجل، بسبب انشغال وكلاء النيابة. وأثناء انتظاره للتحقيق – في إحدى المرات التي تأجل فيها – التقى "محمود موسى" بـ "علي حسونة" الذي عاتبه على إقحام اسمه في الاتهام، مؤكدًا له أن ما قاله لشقيقه الأصغر صحيح، وأن "زنوبة" كانت رفيقة لصديقه وزميله "محمود يوسف السماك"، ولكنه لا يستطيع أن يشهد بذلك أمام النيابة؛ لأن له شباكًا لصيد السمك في الملاحة، لا يأمن عليها من التخريب إذا شهد ضد صديقه وهو صاحب نفوذ، وله عصبية بين الصعايدة من أمثاله، تستطيع أن تطرده من الملاحة، أو على الأقل تقوم بتمزيق شباك الصيد التي يلقيها في الماء، فتقطع رزقه، وتجوِّع أولاده.

وهكذا ما كاد "رياض عبد العزيز" – وكيل نيابة قسم كرموز – يبدأ التحقيق في ١٠ أغسطس (آب) ١٩٢٠ – حتى كان "محمود موسى" قد عثر على أربعة شهود، يؤيدون أقواله حول الصلة بين المتهمين الأربعة، وشقيقته الغائبة... أكد اثنان منهما أنهما سمعا "ريا" تعترف بتردد الفتاة على بيتها – وقد وصفاه بأنه يضم بيت سر ومحششة – بصحبة "محمود السماك".. وأكد الآخران بأنهما سمعا "علي حسونة" يعترف بذلك في مبنى النيابة.

لكن "ريا" كانت قد نسقت دفاعها مع "محمود السماك" وأقنعته بأن رفيقته الغادرة، قد هربت مع رجل آخر، وبأن من مصلحته ومصلحتها، أن ينكرا كل صلة لهما بها؛ حتى لا يفتحا على نفسيهما الأبواب التي تأتي منها الريح، في تحقيق لن يسفر إلا عن فضحه – وهو متزوج ورب أسرة – فأصر على إنكاره، وأصر عليه "علي حسونة" الذي كان الخوف مما قد يفعله به صعايدة الملاحة يسيطر عليه..

وفضلا عن أن "حسن زيدان" – زوج "زنوبة" – كان قد تخلى عن صهره، ورفض أن يدلي بأقواله في التحقيقات حتى لا يضطر للاعتراف في محضر رسمي بأن زوجته كانت ترافق غيره، وبذلك سحب توقيعه على البلاغ عمليًا، وأضعف من مصداقية الاتهام، فقد تكفلت "حفصة الصعيدي" – ابنة خالة "زنوبة" – بنسف كل ما تبقى له من مصداقية؛ إذ كانت شاهد الرؤية الوحيد، الذي زعم "محمود موسى" – في بلاغه – بأنها حضرت واقعة تحايل "ريا" و"سكينة" على استدراج الفتاة الغائبة إلى منزلهما، لكنها ظلت تتهرب من الإدلاء بأقوالها لمدة ستة أسابيع بعد ذلك، وحين أدلت بها يوم ١٨ أغسطس (آب) ١٩٢٠، نفت كل ما ذكره ابن خالتها في بلاغه، وقالت إنها لم تشاهد ابنة خالتها الغائبة أبدًا عند الحرمة "ريا بنت علي"، ولو كانت تعرف شيئا عن اختفائها، لما أجهدت نفسها في البحث عنها لمدة شهرين متواصلين بعد اختفائها..

وقبل أن يغلق المحقق ملف التحقيق، سأل "ريا" التي أنكرت معرفتها بالغائبة:

وإذا عادت "زنوبة" وأكدت أنها كانت تتردد على منزلك.. فماذا يكون كلامُك؟!

فقالت بلهجة الواثق من أن "زنوبة" لن تعود إلى الأبد:

ابقى اقطع رقبتي بالسكينة.

(٣٦)

لم توقف التحقيقات في اختفاء "زنوبة محمد موسى" نشاط العصابة، وإن كانت قد أدت – في الغالب – إلى جو من التوتر في العلاقات بين أفرادها، خاصة وأن العملية كانت قد تمت في غياب كل من "عبد الرازق" و"عرابي" وعلى غير إرادة "حسب الله" و"ريا" اللذين أذنا بها أمام إصرار "سكينة" على ضرورة قتل الفتاة على الرغم من تفاهة قيمة ما كانت تحمله من مصاغ، وتعدد الأشخاص الذين كانوا يعرفون بترددها على بيت "حارة النجاة"..

وكان طبيعيًا أن تحمل "ريا" شقيقتها. المسئولية عن الشبهات التي أحاطت بهم، وربطت بين اسميهما وبين غياب النساء في محاضر الشرطة والنيابة لأول مرة. منذ بدءوا نشاطهم قبل ستة شهور، ولعل هذا هو السبب في تخلف "ريا" عن حضور التحقيق الأول الذي أجراه مأمور قسم شرطة كرموز، لكنها اضطرت إلى حضور التحقيق الذي أجرِي أمام النيابة، ليس فقط لأنها لم تكن تستطيع التخلف، ولكن كذلك لكي توقف من تدهور الأمر، وتسيطر على شقيقتها حتى لا ينفلت لسانها، الذي لم تكن تستطيع التحكم فيه؛ بسبب إدمانها للخمر، بأقوال لا ضرورة لها.. وما ذكرته عن أن شقيقتها "ريا" كانت تدير بيتًا للبغاء، وهو ما صححته بعد ذلك في أقوالها أمام النيابة؛ إذ ذكرت أنها – لا شقيقتها – هي التي كانت تدير بيت البغاء، وأنها أغلقته بعد زواجها.

وكان منطقيًا أن ينظر كل من "عرابي" و"عبد الرازق" إلى انفراد "آل همام" باتخاذ وتنفيذ قرار قتل "زنوبة" وتقسيم تركتها فيما بينهم، باعتباره حماقة كبرى

فضلاً عن أنه خيانة عظمى؛ إذ كانت العملية بمجملها – وبما أحاط بها من ظروف – مغامرة غير محسوبة النتائج، لم يلتزم الذين نفذوها بأي إجراء أو احتياط من احتياطات الأمن المتفق عليها فيما بينهم، سواء في اختيارهم ضحية تتردد على بيت "حارة النجاة" دائمًا بصحبة ثلاثة آخرين، مما يوجه شبهاتهم إلى أصحاب البيت ومديريه، أو في اختيار طابق علوي مكانًا للقتل. ونقل الجثة إلى الطابق الأرضي، وهي مخاطرة كان يمكن أن تؤدي إلى فضحهم، ثم دفنها بعد ذلك في مكان مطروق، هو غرفة المحششة، مما يحمل مخاطر ظهور دلائل على وجودها، أمام أحد من السابلة ممن يترددون عليها، وفضلاً عن ذلك كله، فقد خرجوا عن الاتفاق الذي تواصوا عليه، بأن تقسم الغنائم فيما بينهم بالتساوي. فهضموا نصيبيهما، وأخفوا الأمر كله عنهما، إلى أن فضحه أهل الضحية.

ولا بد أن تلك التوترات جميعها، كانت وراء حالة الكمون التي لجأت إليها العصابة، خلال الشهرين التاليين، التي لم يقتلوا خلالها سوى امرأة واحدة، وهو إيقاع بطيء، بالقياس إلى إيقاع العمليات السابقة التي كانت تقع بمعدل عملية كل ثلاثة أسابيع، وأحيانًا كل أسبوعين.

وكانت الضحية الثامنة "فاطمة" واحدة من البغايا المرخص لهن رسميًّا بالعمل من نقطة البغاء، ومع أنها كانت تقيم في الدكان الذي تمارس فيه العمل بـ "كوم بكير"، إلا أنها تعودت أن تهبط إلى "الحارة الواسعة" التي تقع أسفله، لتمضي جانبًا من أوقات فراغها، أمام دكان صديقتها الفرارجية "زنوبة بنت عليوة" تتسامر معها، ومع ابنتها "أم إبراهيم"، أو مع غيرهما من نساء الكوم والحارات المحيطة به. وكان دكان "زنوبة الفرارجية" ملتقى كثيرات من النساء، ممن تعودن أن يشترين منها، ما كانت تبيعه من دجاج، ومن بينهن "ريا" و"سكينة"؛ إذ كانت "زنوبة" من أوائل اللواتي تعرفت عليهن "سكينة" عند وصولها إلى الإسكندرية قبل سبع سنوات ... وعن هذا الطريق تعرفت إليها "ريا" وفضلاً عن أن النساء الثلاث كن يجتمعن كثيرًا في "خمارة كرياكو" وغيرها من الخمارات؛ ليحتسين النبيذ اللواتي كن يفضلنه على

غيره من الخمور، مما خلق بينهن صداقة وثيقة، فقد كانت "زنوبة الفرارجية" هي المورد الخاص، الذي يقوم بتوريد الدجاج النافق – أو الذي على وشك النفوق – إلى صديقتها "سكينة" فتقوم بطهيه وتقدمها إلى المترددين على بيوت البغاء السرية المتعددة، التي أنشأها وأدارها "آل همام".

ولا بد أن طريا " كانت قد أدرجت اسم "فاطمة" في قائمة القتل منذ لاحظت أنها تتزين بحلق وتحيط معصميها بزوج من الأساور، اختارته – كغيرها من البغايا – من النوع العريض، والأثقل وزنًا.. فظلت تحين الفرصة التي تتيح لها سحبها إلى بيتها من دون أن يلحظ أحد، ومهدت لها "فاطمة" السبيل حين أخذت تتحدث – ذات ظهيرة – عن حاجتها لعرّاف يحسب لها نجمها، فالتقطت "ريا" طرف الخيط وزعمت لها بأن من بين جيرانها عرافًا اسمه "الحاج حسين" سبق أن قرأ طالعها وطالع غيرها، وتحققت كل نبوءاته، فوافقت الفتاة على أن تصحبها إليه، بدلاً من انتظار "زنوبة" التي كانت قد تركت دكانها لابنتها "أم إبراهيم" لتطوف على بعض زبائنها.

وفي الطريق لم تتنبه "فاطمة" إلى أنهما ما كادتا تمران أمام ثلاثة رجال كانوا يجلسون على طوار المقهى الذي يقع على رأس حارة "علي بك الكبير" حتى حركت رأسها بطريقة خاصة، فغادروه على الفور، ولم تعرف أن الكحة العالية التي صدرت عن امرأة كانت تجلس في مدخل خمارة "كرياكو" هي كحة "سكينة" ولم تلاحظ كف "ريا" وهي تشير إليها من خلف ظهرها، بأن تلحق بهما.

ولم تكد "فاطمة" تأخذ مجلسها على الحصيرة فوق أرض الغرفة المظلمة إلا من ضوء المسرجة الخافت حتى استأذنت منها "ريا" لكي تستدعي جارها العرّاف ... وبعد قليل عادت ومعها رجل قدمته لها باعتباره "سي عبد العال" زوج شقيقتها، ثم دخل في أعقابه رجلان قدمت لها الأول – وهو "عرابي" – باعتباره زوجها، أما "حسب الله" فقد قدمته لها بصفته "الحاج حسين العراف".

ولما لم يكن منطقيًا أو لائقًا، أن يحتسي أحد الخمور في حضور رجل صالح وعلى صلة بعالم الغيب مثل "الحاج حسين"، فقد كانت تلك أول مرة تتنازل فيها العصابة عن واحدة من أهم طقوس القتل، وهو احتساء الخمر – وبذلت "سكينة" – التي كانت في حالة سكر شديد، مجهودًا كبيرًا لكي تسيطر على نفسها؛ حتى لا تضحك، وهي تتابع حماس "حسب الله" لأداء الدور الذي اختير لتمثيله، وقد بدأ بسؤال الفتاة عن اسمها، واسم أمها كما يفعل المخضرمون من قراء الطالع، ومع أن عقل "فاطمة" كان – كعقول غيرها من العوام – مليئًا بكثير من الخزعبلات، إلا أنها – بحكم عملها – لم تكن غافلة عن أن من بين الذين يدعون القدرة على قراءة الطالع، كثيرين من النصابين. فأجابت على أسئلة "الحاج حسين" ثم أردفت:

إن كنت منجم صحيح قولي لي على اللي أنا عاوزاه .. أنا أحب جدع تعرف هو في أي بلد؟!

ولم يرتبك "حسب الله" من السؤال الذي كشف عن أن "فاطمة" لم تقتنع بصدق تمثيله، بل ضحى راضيًا برغبته في مواصلة التشخيص ليتخذ من الواقعة موضوعًا للتفكه في جلسات المزاج بعد ذلك .. وانتقل إلى العمل، فطلب منها أن تنام على ظهرها لكي يستطيع أن يقيس طولها، فيحسب – على أساسه – نجمها ويقرأ طالعها. وترددت الفتاة لبرهة، ثم استجابت للطلب، ووضعت رأسها على فخذ "ريا" التي كانت تجلس إلى جوارها، ومدت ساقيها على استقامتهما. لكن "حسب الله" الذي كان قد أخرج من جيبه خيطًا طويلاً، ليقيس به، اعترض قائلاً أن الطريقة التي تنام بها ستؤدي إلى عدم دقة القياس، وطلب من "ريا" أن تبتعد عن المكان، وأن تضع رأس الفتاة على الأرض، وجلس "عبد العال" عند قدمي الفتاة، ممسكًا بطرف الخيط، بينما كان "حسب الله" يمتد به إلى أن وصل إلى نهاية رأسها، وفي اللحظة التي تناول فيها المنديل المبلل من يد "ريا" أطبق به على فمها وأنفها، بينما شل "عبد العال" حركة قدميها، وتقدم "عرابي" فثبت رأسها، وبعد دقيقتين، كانت قد قرأت طالعها، وحسبت نجمها، وتعرفت على مستقبل حياتها: ماتت.

وفي اليوم التالي توجه وفد يضم "ريا و"سكينة" وبصحبتهما "حسب الله" إلى دكان "علي الصائغ" الذي اشترى منهم مصاغ "فاطمة" – حلق وزوج من الأساور– بثمانية عشر جنيهًا قسمت على خمس حصص متساوية؛ إذ لم يعترض "عرابي" هذه المرة على الخروج عن الاتفاق الذي يقضي بحفظ نصيب الغائب، ووافق على إخفاء العملية عن "عبد الرازق" الذي لم يشترك فيها، وعلى تقسيم حصته فيما بينهم.

ومع أن "فاطمة" كانت مومسًا من المرخص لهن بالعمل، ومع أن اسمها – تبعًا لذلك – كان مدونًا في كثير من السجلات الحكومية الرسمية، ومع أنها كانت تحمل رخصة بمزاولة المهنة، ذات رقم مسلسل، تزينها صورتها، وتحمل بيانات باسمها واسم أبيها ولقب أسرتها وتاريخ وموطن ميلادها، فإن أحدًا لم يهتم بالبحث عنها، أو يبلغ الشرطة عن غيابها ... وتجاهلها الجميع، حتى بعد أن اكتشفت جثتها في مقبرة "آل همام" بعد قتلها بسبعة شهور... ومع أن التوصل إلى اسم أبيها ولقب أسرتها لم يكن يتطلب إلا مجهودًا يسيرًا، فإن جهة واحدة من الجهات الكثيرة التي كانت تبحث وتتحرى لم تعن بالتحقق من شخصيتها، أو استكمال البيانات الأولية عنها، فدخلت قرار الاتهام – ثم التاريخ – باسم "فاطمة مجهولة اللقب"!

ومع أن أحدًا من مؤرخي "ملحمة آل همام" لم يحدد بدقة تاريخ مقتل "فاطمة مجهولة اللقب" إلا أنها قتلت في الغالب خلال الأسابيع الستة، التي فصلت بين مقتل "زنوبة محمد موسى"، المعروفة باسم "حجازية " – في ١٩ مارس (آذار) ١٩٢٠ وتقديم شقيقها "محمود محمد موسى" للبلاغ الأول الذي اتهم فيه (ريا) بالمسئولية عن اختفائها في ٩ مايو (آيار) ١٩٢٠، وقبل أن تنشأ حالة التوتر في العلاقات بين أفراد العصابة نتيجة للأخطاء التي وقعت في تنفيذ عملية "حجازية" والتي أعقبتها فترة كمون، توقفت خلالها عمليات القتل ما يقرب من شهرين، إلى أن قتلت الضحية التاسعة "أنيسة محمد رضوان" في ٣٠ يونيو "حزيران" ١٩٢٠.

(٣٧)

في تلك السنة ١٩٢٠ – كانت "أنيسة رضوان" في الخامسة والعشرين من عمرها، تلفت النظر بجمالها الذي كان أوفر من المعتاد؛ إذ كانت طويلة القامة، رشيقة القد، بيضاء البشرة، ذات عينين عسليتين واسعتين، تحرص على إبراز جمالهما الأخاذ بإطار من الكحل، وشعر أشقر ذهبي تتفنن في تضفيره، وتلفه أحياناً حول رأسها على شكل تاج ينعكس على ملامح وجهها الدقيقة، فيزيدها جمالاً...

وكانت في الثامنة عشرة من عمرها، حين تزوجت – عام ١٩١٤ – من ابن عمها "أحمد عزب" الذي كان يعمل تاجرًا صغيرًا للغلال والأعلاف بـ "مينا البصل"، لكن الخلاف ما لبث أن دب بين الزوجين حيث فكر الزوج بعد قليل في أن يصفي تجارته، وأن يعود إلى مسقط رأس الأسرة، بإحدى قرى "محافظة المنيا" بشمال الصعيد، بعد الركود الذي حاق بها نتيجة للحرب العالمية الأولى، فرفضت "أنيسة" – التي كانت قد ولدت في الإسكندرية وتعودت على الحياة فيها – الرحيل معه، وتصاعد الخلاف بينهما، فانتهى بطلاقها وكانت حاملاً آنذاك في ابنتها الوحيدة "هانم". ومع أن الزوج قد عاد بعد ذلك التاريخ بعام واحد إلى الإسكندرية، واستأنف فتح دكانه بعد أن انتهت مرحلة الركود، لكنه عاد وبصحبته زوجة اختارها من قريته ولم يفكر في إعادة طليقته المتمردة إلى عصمته. وبحكم صلة القرابة بينهما، فقد سعى للتفاهم مع أشقائها، الذين قبلوا عرضه، بأن يدفع لها ولابنتها نفقة شرعية، قدرت بثمانية ريالات كل شهر.

انتقلت "أنيسة" بعد طلاقها، لتقيم في منزل شقيقها الأكبر "السيد"، لكن الإقامة لم تطب لها؛ إذ ما لبثت المشاحنات أن دبت بينها وبين زوجة الأخ، فغادرتهما لتقيم مع شقيقها الثاني "عزب"، ولما كان يعمل – كشقيقه– في الميناء، ويغيب – هو الآخر – عن منزله معظم ساعات النهار، فقد فشل في السيطرة على الاحتكاكات اليومية بين شقيقته وزوجته، وعجز عن تحملها، ولما كان مستحيلاً أن تقيم "أنيسة" مع شقيقتها الكبرى "نميسة" التي كانت فضلاً عن كثرة عيالها وضيق مسكنها وتزمت زوجها، تستضيف أمهما، فقد وافق الجميع مرغمين على أن تستقل "أنيسة" بمسكن تقيم فيه مع ابنتها، واشترطوا عليها أن تقيم الأم معها. وانتهزوا الفرصة، فتخلصوا من ابن شقيق لهم، كان قد مات وتركه وحيدًا، فأضافوه إلى قائمة الحراس الذين أحاطوا بهم الابنة الجميلة المطلقة.

وما لبثت "أنيسة" أن أثبتت لأسرتها أهليتها للاستقلال الذي منحوها إياه، فابتعدت عما يثير الشبهة في سلوكها باعتبارها امرأة مطلقة تعيش وحيدة، بلا رجل يصد عنها الغواية فكفت عن الاهتمام بجمالها الذي كانت شغوفة به. ولم تعد تتزين داخل منزلها أو خارجه، بل إنها نزعت الجلاجل التي كانت تتدلى من خلخالها، فتلفت إليها أنظار الناس أثناء تجوالها في الأسواق، وحرصت على أداء الفروض الدينية. وفضلاً عن ذلك فقد سعت لكي تعمل لتعول نفسها، واستثمرت متجمد النفقة التي دفعها لها طليقها في شراء ماكينة خياطة. وخلال عامين، كانت قد انتقلت من تفصيل الملابس بالقطعة للأفراد، إلى التعامل مع عدد من الخياطين كانوا يوردون لها ما يقومون بقصه من ملابس، لتقوم بالمرحلة الأخيرة، وتضيف إليه كل ما يتطلبه من إكسسوارات...

حسب الله في قيافته الكاملة

وفي بداية عام ١٩١٩، حدث التحول الثاني الخطير في حياة "أنيسة" رضوان"، بعد أن توثقت صلتها بامرأة تكبرها بأعوام قليلة، وتمت إليها بصلة قرابة بعيدة، هي "عديلة الكحكية"، كان من نتيجتها أن تركت "أنيسة" المنزل الذي كانت تستأجره بالقرب من "عمود السواري" لتنتقل للإقامة في "ميناء البصل" وتستأجر الطابق الأرضي من المنزل الذي تملكه "عديلة" وتقيم – مع زوجها وأبنائها – في الطابق الثاني منه.. وكانت الحجة التي استندت إليها "أنيسة" في هذا الانتقال، هي قرب المسكن الجديد، من دكان ابن عمها وطليقها "أحمد عزب"، مما يتيح له فرصًا أوفر للمرور عليها وتفقد أحوالها وأحوال ابنتها ورعاية شئونهما.

لكن ذلك لم يكن السبب الوحيد، لهذا الانتقال؛ إذ كانت العلاقة بين الفتاتين قد توثقت لدرجة أصبحا معها لا يفترقان، والغالب أن ما جمع بينهما هو رغبة مشتركة في العبث وجنوح للتمتع بطيبات الحياة، ولا أحد يعرف من فيهما التي قادت الأخرى إلى هذا الطريق الشائك الذي انتهى بقتل إحداهما، وكاد يقود الأخرى إلى حبل المشنقة.

وفيما بعد قالت "عديلة" إنها كانت زوجة وأمًّا لا تغادر باب منزلها، حين انتقلت "أنيسة" للإقامة معها، ولأنها كانت مطلقة، فضلاً عن أنها كانت امرأة عاملة، فقد كانت تكثر من الخروج، وتتعامل مع كثيرين من الرجال، فأخذت تغريها بالخروج معها، وهو أمر انزعج له زوجها وكان مثارًا لخلافات متعددة بينهما. ولما رفضت طلباته المتكررة بطرد "أنيسة" من المسكن خيرها بينه وبينها، فاختارتها من دون تردد. وهي رواية كان يمكن تصديقها لو لم تكن "عديلة الكحكية" تنتمي لأسرة ليس التزمت الأخلاقي من فضائلها؛ إذ كانت واحدة من شقيقاتها تعمل راقصة في الموالد وقد تزوجت من طبال، وكانت الثانية زوجة لـ "أبي الشام" الذي يدير مقهاه للعب القمار، أما الثالثة فقد عملت سنوات مومسًا بـ "كوم بكير" قبل أن تمرض،

وتعتزل، وتقيم في "بيت الخواص" أول البيوت التي افتتحت بها "ريا بنت علي همام" نشاطها في مجال الدعارة السرية...

وعلى العكس من ذلك، فإن أقارب "أنيسة" يؤكدون أن "عديلة" هي التي أتلفت حالها. وقد قالت شقيقتها "نميسة" فيما بعد: "إنها كانت تصلي، وتصوم لحد ما سكنت مع عديلة. ما اعرفش عملوا إيه مع بعض"، وهو تحليل وافقها عليه زوجها "حافظ سلامة" الذي أكد أنه لم يكن مستريحًا منذ البداية لسكن شقيقة زوجته عند امرأة مثل "عديلة": "تخرج من الصبح ولا ترجع إلا المغرب.. وتتكحل وتمشي تتشخلع"، وأنه لاحظ بعد فترة من انتقالها للسكن معها، أن "أنيسة" قلدت صديقتها واستبدلت أحد أسنانها بسنة من الذهب، فأثاره ذلك، وهاجمها بعنف أمام زوجته، التي دافعت عن شقيقتها مما كان مثار خلاف حاد بينهما؛ إذ هو يعتقد "إن الست اللي تحط سنة ذهب. تبقى مش كويسة". وأضاف أنه عندما لاحظ ذلك، ازداد استياؤه من بقاء "أنيسة" من دون زواج، بعد ست سنوات من طلاقها، فكثف إلحاحه عليها، قائلاً لها إنه بحكم عمله، كمزين، وصاحب صالون للحلاقة، يعرف كثيرين يمكن أن يرحبوا بالزواج منها، لكن إصرارها على الرفض – كما أضاف – ازداد بعد توثق صلتها بـ "عديلة"، وكانت حجتها أنها تربح من عملها كخياطة ريالاً في اليوم، وتحصل على نفقة شهرية، رفعها طليقها إلى عشرة ريالات، وسوف تفقد ذلك كله، مقابل زواج لا تستطيع أن تضمن استمراره.

وفي ذلك اليوم من ربيع ١٩٢٠، خرجت الفتاتان من المنزل الذي تقيمان به في "مينا البصل" إلى "سوق الجمعة" لتشتري "أنيسة" بعض بكرات الخيط، والإكسسوارات للملابس التي تقوم بخياطتها، أما "عديلة" فقد اكتفت بالتجول معها بين الدكاكين، فلم تجد ما يغريها بالشراء، وكانتا على وشك الخروج من السوق، حين فوجئت "عديلة" بامرأة تناديها باسمها الذي كانت تعرف به "أم محمد"، فالتفتت إلى الخلف؛ لتجد نفسها وجهًا لوجه، أمام "ريا" التي كانت تصطحب معها ابنتها "بديعة" لتشتري لها جلبابًا من السوق...

ولم تكن "عديلة" قد التقت بها منذ غادرت المنزل الذي كانت تستأجره في مواجهة مقهى "أبو الشام" زوج شقيقها، سوى لقاءات عابرة، فأخذتا تثرثران وتتبادلان الأخبار عن الصحة والأحوال والأولاد والأزواج والأخوة. وبالمناسبة تذكرت "ريا" صديقتها "نبيهة" – أخت "عديلة" التي ماتت في مستشفى المومسات – وذرفت دمعتين كاذبتين تظاهرت بمسحهما بمنديلها، ثم سألتها وهي تتفحص المرأة الأخرى التي كانت تقف صامتة طوال الوقت:

ومين الست الحلوة اللي معاكي دي؟! وكان جمال "أنيسة" الملحوظ، قد شحذ الحاسة المهنية، لدى "ريا" التي لم تكتف بمعرفة اسمها بل أصرت على أن تعرف كل ما يمكنها من تقييم الموقف، فأخذت تواصل السؤال عن أحوالها، حتى عرفت أنها مطلقة ولها ابنة وحيدة، وتعيش وحدها مع صديقتها، فمصمصت بشفتيها أسفاً على العمى الذي أصاب الزوج الذي طلقها، والرجال الذين لم يتخاطفوها بعده... وكان الحديث ما يزال يتواصل بينهن، حين وصلوا إلى "شارع أبي الدرداء "، فألحت عليهما "ريا" بأن يصحباها إلى منزلها.. ولكن الفتاتين اعتذرتا؛ إذ كانت "أنيسة" على موعد لا تستطيع أن تخلفه، مع أحد الترزية الذين تتعامل معهم، وأمام إصرارهما على الانصراف، وصفت "ريا" موقع بيتها في "حارة النجاة" ... وقالت لهما وهي تودعهما:

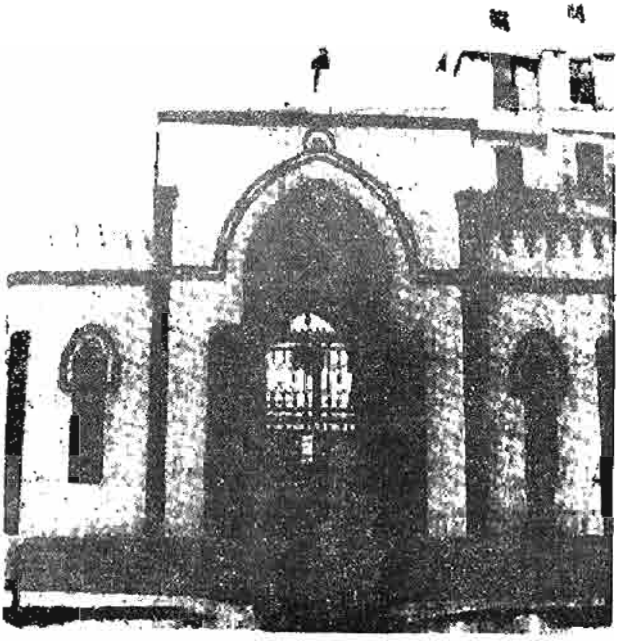

ضريح سيدى أبى الدرداء

لازم تيجوا يوم نفسحوكم ونغدوكم غدوة حلوة عندنا.

ويومها بدا لهما أن الطريق إلى "حارة النجاة" قصير جدًا، لكنهما لم تـدركا إلا فيما بعد، أن الطريق إلى النجاة نفسها، كان قد أصبح مسدودًا.

ولم يكن محتمًا، أن يسفر لقاء المصادفة الذي جمع بين "ريا" وكل من "عديلـة الكحكية" و"أنيسة رضوان" في "سوق الجمعة" عن صلة مستمرة، أو أن يؤدي إلـى انضمام الفتاتين إلى فيلق النساء اللواتي يعملن في "بيت حارة النجاة".. صحيح أنهما كانتا ترغبان بقوة في مصادقة الرجال، وتستجيبان لغزلهم، وتختليـان بهـم، بـل وتتقاضيان ثمنا لتلك الخلوات .. إلا أنهما كانتا تفعلان ذلك على سـبيل الهوايـة لا الاحتراف، وبدافع الشهوة لا الارتزاق، فلا تستجيبان لكل عابر سبيل، بل تتخيران ممن يغازلونهما من تميلان إليه، وتقدران أنه يتلاءم مـع مكانتهمـا الاجتماعيـة، وتشترطان أن يكون مكان اللقاء نظيفًا وأنيقًا وبعيدًا عن العيون المتلصصـة، كمـا كانتا تصران على أن تكونا معًا، وتفرضان على الرجل الذي يختـار إحـداهما أن يحضر معه صديقًا له، يختلي بصديقتها. ففضلاً عن أن كلا منهمـا كانـت تتخـذ الأخرى ذريعة لكي تخرج من المنزل، وتغيب عنه، من دون أن يثير ذلك اعتراض أحد من أفراد الأسرة، فقد كانتا تجدان في وجودهما معًا، حماية من مخاطر مجهولة تشعران بها كلما قامتا بواحدة من مغامراتهما المشتركة.

ومع أن "ريا" لم تترك الفرصة تمر من دون أن تحصل من "عديلة الكحكيـة" على عنوان منزلها، إلا أنها فعلت ذلك على سبيل الاحتياط؛ إذ لم يفـت عليهـا أن مستوى الفتاتين الاجتماعي أعلى بكثير من مستوى الزبائن الذين يترددون على بيت "حارة النجاة"؛ إذ كان معظمهم – كما وصفهم" أبو أحمد النص" فيما بعد – "شحاتين وجرابيع وهلافيت"، من المهاجرين الصعايدة الذين لا يقدرون على تكاليف مرافقـة امرأتين بهذا المستوى، بل وقد يفضلون عليهما واحدة من "النسوان الركش" اللواتي يتعاملن مع البيت مثل "عائشة" و"عزيزة" و"نعمة"، وغيرهن مـن بائعـات أوراق اليانصيب، والطماطم والبطاطا، وجامعات أعقاب اللفائف!

وكانت واحدة من هؤلاء اسمها "بُرج" هي السبب المباشر الذي جعل "ريا" تبذل مجهودًا استثنائيًا لاستدراج "عديلة" و"أنيسة" إلى "بيت حارة النجاة".

فبعد أسبوع من ذلك اللقاء العابر، كان "عبد الرازق" يجلس ذات غروب، في خمارة قريبة من الحارة، حين رأى "برج" تجمع بقايا لفائف السجائر من تحت أقدام الرواد، في كوز من الصفيح الصدئ، لتبيعها بعد ذلك إلى معلم يصنع منها نوعًا من الدخان الرخيص، ومع أنه كان يعرف الفتاة من قبل، ويراها كثيرًا في بيت "حارة النجاة" ومع أنه كانت – كما وصفتها "ريا" بعد ذلك – "وحشة ونتنة وما تتنظرش"، فقد كان "عبد الرازق" في حالة من السكر البين، جعلت الرغبة فيها تطق في رأسه فجأة، فسحبها من يدها، ظل يتجول بها بين الحانات والمحاشش المنتشرة في "حي اللبان"، واستسلمت له الفتاة، التي توهمت أنها وجدت – في تلك الليلة – عملاً أقل مشقة من جمع أعقاب اللفائف، وأكثر ربحًا منه.

وما كاد الليل ينتصف حتى دخل بها "حارة النجاة" وهو يسوقها أمامه بعصا طويلة، وينهال عليها بسباب مقذع، مذيعًا على من وصفهم بالقوادين والعاهرات من سكان الحارة، بصوت عال أفقدت الخمر والحشيش صاحبه كل قدرة على اختيار كلماته، برنامج ليلته، إلى أن دخل بالفتاة الدكان الخالي الذي يتوسط دكان "أبو أحمد "النص" ودكان "ستوتة بنت منصور"، وأغلقه عليهما، لتتصاعد صرخات الفتاة، وتظل تتوالى حتى الفجر من دون أن يجسر أحد من أهل الحارة على التدخل لإنقاذها مما كانت تعانيه.

وفي الصباح المبكر، فتحت "ستوتة بنت منصور" دكان الطبيخ الذي تديره، وما كادت تبدأ في إعداد شوربة العدس لمن تعودوا أن يفطروا عليها من أهل الحارة والحارات المجاورة، حين فوجئت بباب الدكان المجاور لها، يفتح لتخرج منه "برج" وخلفها "عبد الرازق" الذي استأنف ضربها بالعصا؛ لأنها طالبته بأجرها عن الليلة التي قضتها معه، وأخذ يسبها بعبارات فاحشة مؤكدًا لها أنه هو الذي يستحق أجرًا على قضائه ليلة سوداء مع فتاة نتنة الرائحة مثلها، وعلى الرغم من قسوة

الركلات والكلمات، فقد أصرت "برج" على مطلبها، وأخذت تكـــرره بآليـــة وهـــي تتمترس في الأرض وتصر على عدم الانصراف، وهو يواصل ضربها بوحشـــية، تحولت إلى جنون، ولولا أن "ستوتة" – وغيرها من رجال ونساء الحارة – فصلوا بينهما، وأقنعوا "برج" بالصمت، ووعدوها بأن يستردوا لها حقها، لماتت تحت وطأة الضرب العنيف.

وعند الضحى ظهرت "ريا" – التي كانت قد أمضت ليلتها في تفقد أحوال بيت الدعارة الثالث الذي كانت تشترك مع "الحرمة روما" في إدارته – في "حارة سيدي عماد" لتسمع شذرات من القصة على كل لسان في "حارة النجاة".. أمـــا التفاصـــيل الكاملة، فقد سمعتها من "برج" نفسها، التي اصطحبتها إليها "ستوتة بنت منصـــور"، وبيدها صحن من العدس، تبرعت لها به، ورفعت "ستوتة" ذيل الجلباب الذي كانت ترتديه الفتاة، لتشاهد "ريا" بنفسها الكدمات الزرقاء التي انتشرت في كل مكان مـــن جسد الفتاة المسكينة. وعلى الرغم من كل ما حاق بها، فقد كانت "برج " ما تـــزال تصر على أن تأخذ أجرها. ولم تدهش "ريا" لما فعله "عبد الرازق"؛ إذ لم تكن تلـــك أول مرة يتصرف فيها على هذا النحو السخيف، الذي يثير القيل والقـــال، ويســـيء إلى "سمعة" البيت.. ويربك العمل.. ولأنها لم تكن تستطيع – أو تجسر – علـــى أن تفعل له شيئًا، كما لم تكن مسرفة إلى الحد الذي يجعلها تدفع أجـــر الفتـــاة، وتحـــل المشكلة، فقد اكتفت برفع كفيها إلى السماء، داعية الله أن يقصف عمره، وأن يريها فيه يومًا ووعدت "ستوتة" بأن تنقل شكواها منه، ومطلب الفتاة، إلى "سي حسب الله" بمجرد ظهوره في الحارة.

ومع أن "حسب الله" كان يضيق عادة بهذا النمط من تصرفات "عبد الرازق"، ويرى أنها مما ينتقص من رجولة الرجال، ويعتبرها غلاسة زائدة.. ومع أنه لم يكد يستمع إلى الواقعة، حتى وعد بأن يكسر دماغه، إلا أن "ستوتة" التي كانت قد تبنت قضية "برج" وتعهدت لها – أمام الجميع – باسترداد حقها، كانت تدرك – منذ البداية– أن ما سمعته من "ريا" وزوجها، هو مجرد كلام، لن يتحول إلى فعل، وأن كليهما أعجز من أن يفرض شيئا على "عبد الرازق"، أو أن يتجاسر على مجرد مفاتحته في الموضوع، وكان هدفها من اللجوء إليهما، هو تبرير لجوئها إلى الرجل الذي كانت تعلم أنه الوحيد– بين رجال الحارة – القادر على كبح جماح "عبد الرازق" والذي يملك من النفوذ الأدبي والمادي عليه، ما يجعل الآخر ينصاع إلى أوامره، وينفذ طلباته دون لجاج.. وهو "محمد خفاجة".

وهكذا ما كاد "محمد خفاجة" يظهر في مدخل الحارة، قبل العصر بقليل، ويدلف إلى "حظيرة المواشي" التي يملكها، ليتفقد أحوالها، حتى وجد "ستوتة بنت منصور" تقف على باب الحظيرة، وتستأذنه في أن يستمع إلى شكواها من "عبد الرازق". ومع أنه لم يكن يحب الاختلاط بسكان الحارة؛ إذ كان يعتبرهم أقل من مستواه الاجتماعي، إلا أنه ما كاد يسمع أن موضوع الشكوى هو الرجل الذي كان معروفًا أنه من أصدقائه، أو بمعنى أدق من محاسيبه، فضلاً عما كان يحمله لجوء المرأة إليه من اعتراف بمكانته، حتى رحب بها واستمع إلى ما لديها، واستاء مما سمعه استياء شديدًا بدت أماراته على ملامح وجهه؛ إذ لم يكن يتصور أن الصغائر

التي تعوَّد "عبد الرازق" على ارتكابها، يمكن أن تصل إلى هذا المستوى من الانحطاط..

ولعل ذلك هو الذي دفعه إلى محاولة التحقق من صدق الرواية بنفسه، فانتقل مع "ستوتة بنت منصور" إلى البيت رقم ٩ بالحارة، ودلف لأول مرة عتبة بابه، ليجد "برج" تنام فوق حصيرة فرشتها لها "ريَّا" على الأرض بجوار باب المحششة، وهي تئنّ من آثار الضرب العنيف الذي تعرضت له، واستمع واجمًا إلى شكواها، التي برهنت على صحتها بالكشف عن جانب من الكدمات التي تنتشر على جسدها، وأضافت إليها تفاصيل مخزية عما جرى بينها وبين "عبد الرازق"، ولم تجد حرجًا أو تستشعر خجلاً في روايتها؛ إذ كان منطقها واضحًا، وبسيطًا وصريحًا، فهي لم تَسعَ إلى "عبد الرازق" ولم تفرض نفسها عليه، بل هو الذي أجبرها على أن تترك عملها، وانتزعها منه لتنام معه، وهي غير مسئولة عن عدم إعجابه بها، أو استمتاعه بجسدها، ثم إنها لم تفرط في عرضها له، إعجابًا به، أو رغبة فيه، ولكن لأنها تريد أن تأكل، أما وقد قامت بالعمل الذي كلفت به فقد أصبح من حقها أن تنال أجرها كاملاً غير منقوص.

ولم يعلق "محمد خفاجة" على القصة سوى بهمهمة لا تبين.. أخرج على أثرها "ربع ريال" وضعه في كف الفتاة، باعتباره أجرًا لها عن ليلة العمل لحساب "عبد الرازق".

ولم تكن واحدة من النساء اللواتي أحطن بفراش الفتاة، وتابعن مناقشته معها – ومنهن "ستيتة" وشقيقتها "أم أحمد" و"ريا" وعدد آخر من الفتيات العاملات بالبيت – تتوقع أن تنتهي الزيارة بهذه النهاية السارة وغير المسبوقة؛ إذ كان منتهى أملهن أن يعد "خفاجة" بمفاوضة صديقه في الأمر، وبإجباره على أن يدفع أجر "برج"، أما أن يستمتع واحد، ويدفع الآخر، فقد كان نمطًا من "الجدعنة" لم يسبق لإحداهن أن سمعت عنه. وكانت "ريا" أسعد الجميع بتلك النهاية السعيدة، التي لم تسدل – فحسب – الستار على تداعيات الفضيحة، التي جعلت سمعة البيت مضغة في أفواه سكان

الحارة، بل وأتاحت لها كذلك، أن تتعرف مباشرة على واحد من أعيان الحارة، هو "سي محمد خفاجة" الذي لم يسبق له أن بادلها حديثًا، أو طلب منها خدمة، أو تردد على بيتها، مع ما كان شائعًا عنه من أنه "صاحب مزاج" و"ابن حظ"، وأن تعاين عن قرب نموذجًا لجدعنته وكرمه وأريحيته.. فتوهجت حاستها المهنية، وقررت على الفور أن تعتبر هذا اليوم السعيد، فاتحة لعهد يرتقي فيه عملاؤها، من مستوى "الهلافيت" و"الجرابيع" و"الشحاتين" إلى مستوى "محمد خفاجة" وأمثاله من الأعيان ومياسير التجار.. وهرولت خلفه تدعو له بالفلاح والنجاح، وبأن يبارك الله في ماله وعافيته، ولا يحرم أمثالها من بره وكرمه، وحين أدركته عند باب البيت، همست له:

إني عارفة إن البنات اللي عندي دول مش من مقامك.. لكن إحنا لازم نخدموك ونشوفوا كيفك ونجيبلك مرة عال.

وابتسم "محمد خفاجة" ولم يعلق..

وكانت "ريا" تفكر – آنذاك – في "عديلة الكحكية"..

بعد يومين من ذلك. قادت صدفة مقصودة، "عديلة الكحكية" و"أنيسة رضوان" إلى "حارة النجاة". ومع أن "عديلة" كانت قد أدركت – بحكم صلاتها السابقة بـ "ريا" – ما وراء إلحاحها في دعوتهما لزيارتها في بيتها، وخمنت أن البيت يدار للدعارة السرية، إلا أنها لم تتحمس في البداية لقبول الدعوة؛ إذ كانت تخشى أن يكون الزبائن الذين يترددون على البيت من نفس المستوى الوضيع الذي كان يتردد على "ريا" حين كانت تقطن – قبل عامين – في المنزل المواجه لمقهى زوج شقيقتها "أبو الشام" بـ "مينا البصل"... لكنها عادت بعد أيام قليلة، فرأت أن تتفقده، على سبيل الاحتياط، فقد تكون "ريا" قد ارتقت بمستوى البيوت التي تديرها، وقد تحتاج هي يومًا إلى خدمات بيت ليس من مستواها..

وكانت قد صحبت "أنيسة" – عصر ذلك اليوم من أواخر أبريل (نيسان) ١٩٢٠ – إلى مركز للصيانة، يتبع "شركة سنجر" لماكينات الخياطة، لكي تصلح الماكينة التي تملكها .. وكان من حسن حظهما أن العطل كان بسيطًا، لم يستغرق إصلاحه وقتًا طويلاً، وما كادتا تخرجان من المركز إلى شارع "أبي الدرداء" الذي يقع به، وبصحبتهما عامل يحمل الماكينة، حتى اقترحت على "أنيسة" أن تعطياه قرشًا لكي يستقل الكهربة – أي الترام– إلى المنزل، على أن تلحقا به بعد أن تقوما بزيارة خاطفة إلى منزل "ريا" القريب، ثم تستقلان الترام فتصلان إلى البيت قبل وصوله؛ إذ سوف يذهب في الغالب ماشيًا، لكي يوفر القرش لنفسه..

ووافقت "أنيسة" – التي كان لديها شعور مبهم بأن "ريا" ليست مجرد دلالة كما ذكرت لها صديقتها "عديلة"، وأن بين المرأتين من الأسرار ما كانت تتوق إلى معرفته، بعد أن استنتجت أنه يتعلق بعالم الرجال الساحر – فعبرت معها إلى الطوار الآخر، وتنقلتا من حارة إلى أخرى، إلى أن وصلتا إلى ساحة "كوم بكير"، وتوقفتا أمام دكان صغير لبيع الدجاج؛ لتسألا صاحبته عن "حارة النجاة"، فإذا بهما تسمعان صوت "ريا" – التي كانت تتسامر مع صديقتها "زنوبة الفرارجية" – ترحب بهما وهي تقسم غير حانثة أنها كانت تنوي زيارتهما في اليوم التالي، ثم تقوم فتتقدمهما إلى مدخل الحارة.

ومن اللحظة الأولى التي وضعتا فيها أقدامهما على أرضها، أدركت "عديلة" أن الحارة تكاد تكون امتدادًا لحي "كوم بكير"، وأنه ليس بين سكانها واحدة من النساء الأحرار، وأن الرجال الذين يترددون عليها أو يسكنون بها، يتعاملون مع أي امرأة تظهر فيها باعتبارها بغيا.. خاصة إذا كانت تسير مع "ريا" التي كان واضحا أن الجميع في الحارة، يعرفون أنها "قوادة" ويتوقعون أن كل امرأة تسير بصحبتها جاءت لتمارس الفحشاء.

ومع أن كلا منهما كانت تحبك ملاءتها على جسدها، وهو أمر غير شائع بين البغايا، إلا أن جمال وجهيهما، وتأوُّد جسديهما الرشيقين، وفخامة الملابس التي كانتا

ترتديانها تحت الملاءتين، لفتت أنظار الرجال الذين تدافعت عبارات الغزل الداعرة من أفواههم، ومشى بعضهم خلف النساء الثلاث، يتابعون الغـزل بألفـاظ جنسـية مكشوفة. ومع أن "ريا" كانت ترد على بعضهم بعبارات تقريع غير مجدية، إلا أنها كانت ترد على الآخرين بألفاظ تنتمي إلى نفس النوع الداعر من الكلمات.. وكانـت روائح الخمر المتصاعدة من أفواه الرجال، وسحب الحشيش المتصاعدة من نوافـذ البيوت تكاد تكتم الأنفاس.

ولم تنتبه "عديلة" إلا فيما بعد، إلى أن "ريا" قد توقفـت أمـام بـاب حظيـرة للمواشي لتسأل عن شخص اسمه "سي خفاجة"... وحين اقترب الموكب من الطرف الآخر للحارة ... حيث يوجد منزل "ريا"، شاهدت "عديلة" عددًا من الرجال يجلسون أمام دكان يبيع الخمر، عرفت منهم "حسب الله" زوج "ريا" التي نادت علـى فتـاة اسمها "عائشة" كانت تجلس على عتبة البيت المجاور للدكان، وهمست لها بكلمـات لم تتبين منها سوى اسم "خفاجة"، هرولت الفتاة على أثرها في اتجاه مدخل الحارة، وسألت "عديلة" – بمزيج من الفضول والريبة – "ريا" عما كانت تهمس به للفتـاة، لكن المرأة الماكرة تجاهلت السؤال وقالت:

دي كانت بتسألني مين الستات الحلوين دول.. قلت لها إنكم قرايبي!

وفي تلك اللحظة ظهرت في مدخل الحارة، امرأة متوسـطة القامـة، ترتـدي جلبابًا أبيض، وتعصب رأسها بشملة صوفية، ذكرتها بها "ريا" قائلـة إنهـا أختهـا "سكينة" ... وقبل أن تتقدم "عديلة" لتحييها، فوجئت بها تنهال على شقيقتها بشـلال من الشتائم البذيئة، بلسان وشى بأنها قادمة لتوها من الخمارة، وفتحـت عباراتهـا شهية الرجال الذين كانوا يسيرون خلفها ويحيطون بهـا، لمزيـد مـن العبـارات والحركات الفاضحة، وصلت بتوتر "عديلة" إلى الذروة، فرفضت أن تقبـل دعـوة "ريا" للدخول إلى منزلها؛ لكي تتباحث معها في زار تعد لإقامته، واعتذرت بأنهمـا لا تستطيعان أن تتأخرا لأن العامل قد سبقهما بماكينة الخياطة، وليس بالمنزل أحـد ليتسلمها منه، ثم قالت لها معاتبة:

حد يعمل زار في حتة زي دي... أنت عملتينا زي حلاوة الموسم... وفرجت علينا الناس.

وعلق أحد الرجال الذين كانوا يحيطون بهم، على ما قالته بصوت بذئ أخرجه من أنفه، مصحوبًا بإشارة بذيئة من أصبعه، فنتشت "عديلة" ملاءتها من يد مضيفتها التي كانت ما تزال تلح عليها لدخول المنزل، وحثت السير في طريقها نحو مدخل الحارة، وإلى جوارها "ريا" التي حذرتها من الاشتباك مع أحد من الرجال الذين وصفتهم بأنهم "بلطجية وفتوات".. وكانت "أنيسة" قد سبقتهما بخطوات، حين همست "ريا" في أذن "عديلة" بأن لديها زبون من مقامها، تريد أن تقدمها إليه، وأنه سيكون في انتظارها قبل غروب اليوم التالي.

ومع أن "عديلة" لم تكف طوال الطريق، عن إبداء ضيقها بما حدث، وإظهار ندمها على أنها صحبت "أنيسة" إلى ذلك المكان المشبوه، إلا أنها غادرت المنزل بمفردها بعد عصر اليوم التالي، بزعم أنها ستذهب لزيارة بعض أقاربها، وهو ما تشككت فيه "أنيسة"؛ إذ كانا قد تعودا على الخروج معًا، لكنها لم تعترض، خاصة وأن العمل كان قد تراكم عندها، فضلاً عن أن أمها – التي كانت تقيم نصف الأسبوع لدى شقيقتها "نميسة" ونصفه الآخر معها – كانت قد عادت في ذلك اليوم.

وفي هذه المرة، حرصت "عديلة" على أن تدلف إلى حارة النجاة من مدخلها القريب من منزل "ريا" حتى لا تسير مسافة طويلة تلفت إليها أنظار المارة، كما حرصت على أن تضم طرفي الملاءة على وجهها إلا من فرجة ضئيلة تتيح لها بالكاد أن ترى الطريق.. وما كادت تدلف إلى المنزل حتى صحبتها "ريا" – التي كانت في انتظارها على بابه – إلى حجرة "سكينة" في الطابق الثاني.

وحتى ذلك الحين كانت المخاوف ما تزال تناوش "عديلة" من المستوى الذي سوف تعامل به، فقالت بلهجة تجمع بين التحذير والأمل:

أنا مش زي النسوان اللي عندك.

ومع أن روح التعالي في العبارات قد استفزت "ريا" إلا أنها تحكمت في نفسها وهي ترد عليها:

دلوقتي تشوفي.

ثم استأذنت منها، لترسل "عائشة" إلى حظيرة "محمد خفاجة" فتخطره بأن الموضوع الذي كلمته "ريا" بشأنه في الصباح قد وصل.

وبعد قليل كان "خفاجة" يقف أمام باب الحجرة، ليتفحص المرأة التي زعمت "ريا" بأنها قد استوردتها من أجله خصيصًا. وحين تأكد أنها بضاعة من نوع يختلف عن النوع الذي تورده "ريا" لزبائنها عادة، رحب بها، وجلس إلى جوارها على الصندرة وأخذ يتحدث إليها بمودة. ومع أن "عديلة" لم تكن تخلو من إحساس بالخجل والحرج، فقد تأكدت من النظرة العابرة التي ألقتها عليه ومن الطريقة التي يعاملها بها، أن المرأة لم تخدعها، وأنه بالفعل زبون يليق بها... وتدخلت "ريا" لكي تذيب ثلوج الغربة فيما بينهما، فقالت تخاطب "عديلة":

أنت مختشية منه؟... ده زي أخوك ... ومش زي غيره من الجدعان يدور يتكلم ع النسوان اللي يعرفهم.. ده يخاف ع الولية زي عنيه.. ولا عندوش كلام .. هوّا فيه منه، الله يعمر بيته.

زيا بنت علي عماد

ثم التفتت إليه، قائلة له إن "أم محمد" لم تتناول غداءها بعد ، فهز رأسه واستأذن منها أن يغيب قليلاً؛ لكي ينهي ما تبقى أمامه من عمل، ثم يعود بالطعام والشراب..

ودهش "عبد الرازق" – الذي كان يتحدث إلى "سكينة" أمام دكان "أبو أحمد النص" – حين رأى صديقه "محمد خفاجة" يخرج من بيت "ريا" ... إلا أنه أشاح بوجهه عنه؛ حتى لا يبادله التحية؛ إذ كانت عبارات التقريع العنيفة، التي وجهها إليه؛ بسبب سلوكه الأحمق مع البنت "برج" ما تزال تحز في نفسه... وبادله "خفاجة".... الذي كان قد تعود على تصرفاته الصبيانية – تجاهله بمثله، ونادي "سكينة فناولها نصف ريال، وطلب إليها أن تقوم بشراء الطعام الذي تطلبه "أم محمد" إلى أن يعود.

وما كاد عبد الرازق يعرف – من "سكينة" – سبب وجود صديقه في بيت "ريا" حتى صعد إلى الطابق الثاني ووقف على باب الغرفة، يتفحص "عديلة" لعدة ثوان، قبل أن ينسحب لتلحق به "ريا" التي أدركت أن تداعيات الأزمة بين الرجلين بسبب مشكلة "برج" توشك أن تتفاقم. ومع أنها كانت واثقة أن "عبد الرازق" لا يستطيع أن يتجاوز الحدود مع "خفاجة" إلا أنها كانت واثقة كذلك ... من أنه يستطيع أن يتجاوز كل الحدود معها. وكانت ما تزال تحاول استرضاءه، حين عاد "خفاجة" ليجدهما واقفين في ركن مظلم من الممر الذي تعلوه الغرفة، فلم يخاطبها بكلمة، ودلف إلى حيث كانت "عديلة" تنتظره وبصحبتها "سكينة" التي عادت بالطعام، ثم خرجت إلى الممر لتطلب إلى المتفاوضين خفض صوتيهما؛ حتى لا تستمع "عديلة" إلى ما يقولون، ثم عادت إلى الغرفة بعد قليل، لتخطر سي "خفاجة" بأن هناك من يريده بالخارج.

ولم يكد "خفاجة" ينضم إلى طاولة المفاوضة في الممر المظلم، حتى وجد "عبد الرازق" يمارس واحدة من ألاعيبه الصبيانية، ويعنف "ريا" لأنها لم تضعه في الحسبان، فتدعو المرأة الأخرى، التي كانت بصحبة "عديلة" أمس كما علم بذلك من

"سكينة"؛ لكي تلتقي به، وكأنه أقل من غيره، أو كأن مستواه هو مستوى جامعات أعقاب اللفائف، مصرًا على أن تصطحب "ريا" المرأة التي بالداخل، الآن وفورًا، لتعودا ومعهما تلك المرأة، مؤكدًا أنه مستعد لدفع كل النفقات من جيبه.

وأدرك "خفاجة" أن "عبد الرازق" يحاول أن يثبت لنفسه، وله، أنه ليس مجرد محسوب من محاسيبه. ولكنه ندّ له، وأنه رغم سماجة تصرفه، يتمحك به، ويسعى لكي يصالحه، فلم يتوقف أمام التفاصيل، وعرض عليه نفس الحل الذي عرضته عليه "ريا" فقبله من دون مناقشة، وعاد إلى قواعده أمام "دكان النص".

ولم تعرف "عديلة" سبب الأزمة، التي صدت شهية "خفاجة" عن تناول الطعام، مما اضطرها إلى الاعتذار عنه هي الأخرى، لتفوز به الشقيقتان، إلا بعد أن انتهت الخلوة بينهما، فقد شرح لها خلفيات المشكلة وطلب إليها أن تحاول اصطحاب صديقتها في المرة القادمة؛ لأنه وعد "عبد الرازق" بذلك، وهو صديقه، ولا يريد أن يغضبه.

وكان الطلب مفاجأة سارة لـ "عديلة" إذ أكد لها أن لقاءها مع "خفاجة" لن يكون الأخير، مما يدل على أنها قد أعجبته كما أعجبها، فضلاً عن أنه سوف يسهل عليها الخروج من المنزل بصحبة "أنيسة" التي كانت تشعر بشيء من الأسف؛ لأنها كذبت عليها، وتحمل هم اضطرارها لتكرار ذلك، فوعدته بحماس بأنها ستبذل كل ما في وسعها، لكي تحقق له ما طلب. وعندما عرفت "ريا" – بعد انصرافه – أنه أعطاها ريالاً كاملاً، طلبت إليها أن تحتفظ به لنفسها، على أن تحاسبه هي على إيجار الغرفة فيما بعد.

والحقيقة أنها كانت قد تقاضت منه نصف ريال فضلاً عن الطعام والشراب الذي دفع ثمنه. ثم تنازل عنه لها ولشقيقتها. ولكنها أرادت بهذا التظاهر بالكرم، أن تغري "عديلة" لكي تقوم بسحب "أنيسة" إلى البيت؛ لا لكي تتوقى سماجة "عبد الرازق" فحسب، ولكن – كذلك – لكي تستثمر الاثنتين، بعد أن اكتشفت أنهما

دجاجتان سوف تبيضان لها ذهبًا، وترفعان من مستوى الزبائن الذين يترددون على البيت ... ومع أن "عديلة" اعتذرت عن مفاتحة "أنيسة" في الموضوع؛ لأنها لم تخطرها بحضورها اليوم، إلا أنها أكدت لـ "ريا" أنها لو فاتحتها فيه، فلن ترفض.. وكان في ذلك ما يكفي .. ويزيد.

بعد ثلاثة أيام فقط من ذلك اليوم طرقت "ريا" باب البيت الذي تسكنه الفتاتان في "مينا البصل" وعندما فتحت لها "أم أنيسة" الباب، زعمت لها أنها جاءت لكي تقوم ست "أنيسة" بتفصيل جلباب لها، وآخر لابنتها "بديعة" التي كانت تصطحبها معها. ودهشت الأم لأن "أنيسة" كانت قد توقفت عن التفصيل بالقطعة، منذ تعاقدت مع الترزية الكبار على العمل معهم، ومع ذلك فقد قادت الضيفة إلى صالة المنزل، ثم أخطرت ابنتها بحضورها، وعادت لترتدي ملابس الخروج.

وفوجئت "أنيسة" بزيارة "ريا" التي لم تكن تتوقعها فارتبكت وعجزت عن مجرد الاعتذار لها بأنها اعتزلت العمل الذي جاءت تكلفها به، وأخذت تستمع إلى ضيفتها التي تصرفت كما هو متوقع من ربة منزل مصونة، جاءت لتفصل ملابس أسرتها لدى حائكة محترمة. وحتى صدقت "أنيسة" بالفعل أن هذا هو السبب الحقيقي لزيارة "ريا" فاستدعت "بديعة" التي كانت قد شرعت في اللعب مع ابنتها "هانم" لكي تأخذ مقاساتها.. وفي تلك اللحظة فقط، همست "أم بديعة" في أذنها بعبارات اضطربت لها، ولم تعرف كيف تجيب عليها، فنزلت إلى الطابق الأرضي لتبلغ "عديلة" التي كانت مشغولة بطهو الطعام بأن "ريا" جاءت لتصحبهما إلى بيتها.

وأدركت "عديلة" أن "ريا" قد أخطأت فجاءت مبكرة عن الموعد الذي حددته لها بعدة ساعات، ولو أنها قد التزمت به، لما التقت بـ "أم أنيسة" لكنها لم تهتز لذلك، بل تظاهرت بالدهشة من الزيارة والطلب ووعدت صديقتها بأن تلحق بها بعد أن تنتهي من عصر الطماطم، وأضافتها إلى الطعام، ووضعه على النار.. ولأنها كانت حريصة على ألا تعرف الأم بأن لها صلة بالزائرة الغامضة، فقد أخذت تتابع الموقف، إلى أن استمعت إلى صوت "أنيسة" وهي توصي أمها بألا تنسى تسليم

الملابس التي أعطتها إليها للترزي الذي تتعامل معه، ورأت الأم وهي تغادر المنزل إلى منزل ابنتها "تميسة" لكي تمضي معها بقية أيام الأسبوع، فصعدت إلى الطابق الأعلى، لترحب بـ "ريا" وتتظاهر بأنها خالية الذهن تمامًا عن الموضوع الذي جاءت من أجله، فتسأل: إيه الحكاية؟

وقالت "ريا" ببساطة:

الجدعين اللي كانوا واقفين قدّام البيت لما جيتوا الحارة.. شافوكم، وح يتجننوا عليكم.. ودول فتوات وعصايتهم طويلة.

ولم تعقب "عديلة" بشيء أما "أنيسة" التي فاجأها الخبر، فقد حاولت أن تسترجع وجوه الجدعين الذين أحاطوا بهما في ذلك اليوم. وهمت بأن تستعين بـ "ريا" على تحديد المعجبين اللذين أرسلاها، لكنها خجلت من ذلك، فاكتفت بسؤالها عما إذا كانت الدعوة تشملها، فلما تلقت تأكيدًا بذلك، نظرت إلى "عديلة" التي ردت على نظرتها بنظرة محايدة، وكأنها تفوضها في اتخاذ القرار.. وتعلن التزامها بما سوف تقرره، وبعد لحظات من التردد.. قالت "أنيسة".

بس "عديلة" لسه بتطبخ.. وأنا نشرت الغسيل وإحنا ما نقدرش نتأخر برة عشان الولاد.

وأدركت "ريا" أن الفتاة قد أقرت المبدأ وتجاوزته لتناقش في التفاصيل، فقالت بتوكيد:

برقبتي.. زي ما استلمتكم .. أسلمكم.. بس سلكوني من الجماعة دول.

وخلال ساعة واحدة، تعاونت النساء الثلاث في إنهاء أعمال المنزل، ثم غادرنه معًا، وبصحبتهم "بديعة" و"هانم" التي كانت أصغر من أن تدرك شيئًا، أو تترك وحدها في المنزل. أما "محمد" – أصغر أبناء "عديلة" – فقد كان يلعب في الشارع.

وكان الوقت بعد العصر بقليل، حين وصل الحنطور الذي يقلهن إلى "حارة النجاة" وبعد دقائق كان الخبر قد وصل إلى "محمد خفاجة" فصعد إليهما، ورحب بهما، وتظاهر بأنه يلتقي بـ "عديلة" لأول مرة. ثم اصطحب معه "سكينة" إلى أحد محلات البقالة الأوروبية فاشترى "فياسكة نبيذ" من النوع الجيد. وكمية وافرة من السجق الفاخر، وتشكيلتين من الأجبان والمخللات، وأُقة من الخبز، عادت بهم إلى المنزل، بينما أخذ يبحث عن "عبد الرازق" إلى أن وجده يجلس على مقهى قريب، فأخطره بأن الفتاتين ينتظرانهما في بيت "ريا" ودعاه إلى قضاء السهرة معه، وختم كلامه قائلاً إنه سيعود إلى الحظيرة لينهي بقية عمل اليوم، وسيكون هناك في الساعة السابعة.

ومع أن "عبد الرازق" تلقى الخبر بفتور مصطنع، لكي يوحي لصديقه بأنه ليس متكالبًا على قبول دعوته، فإنه ما كاد يختفي عن عينيه، حتى حث خطواته نحو "حارة النجاة" لكي يتفحص المرأة التي اختارها له "خفاجة"، وقد عزم على ألا يحضر السهرة، إذا وجدها أقل جمالاً من المرأة التي اختارها صديقه لنفسه، وبعد دقائق كان يقف على باب الغرفة، يجيل عينيه في النساء الأربع اللواتي كن يقمن بإعداد الطعام، إلى أن جمدت نظراته على "أنيسة" التي فوجئت بنظراته العارمة تتفحصها، فأطرقت برأسها إلى الأرض خجلا، وأنقذت "ريا" الموقف، فدعته للدخول، وقدمته للفتاتين باعتباره أحد فتوات الحتة، وقدمت له "أم محمد" و"أم هانم" باعتبارهما صديقتين لها من جهة بحري.

أما وقد اطمأن "عبد الرازق" إلى أن حظه من النساء لا يقل عن حظ صديقه، فقد عاد ينتظره أمام دكان "أبو أحمد "النص" إلى أن أنهى عمله، فصعدا معًا لتبدأ السهرة التي استمرت ساعتين، اختلطت خلالها ضحكات الرجلين الخشنة بالضجيج المتصاعد عن رواد المحششة، وضحكات الفتاتين الناعمة، بقهقهات "ريا" و"سكينة" اللتين كانتا في ذروة السعادة؛ لأن الزمان قد عاد فجاد عليهما أخيرًا بزبون يدعوهما إلى تناول الطعام والشراب معه..

وحين آن الأوان، انفضّ الجميع، وأغلقت غرفة "سكينة" على "خفاجة" و"عديلة" ولأن الوقت كان صيفاً – بداية مايو (آيار) ١٩٢٠ –فقد دعت "ريا" كلاً من "عبد الرازق" و"أنيسة" لكي يلحقا بها إلى سطح المنزل، حيث كانت قد أعدت لهما فراشاً مناسبًا.. ومع أنه همس في أذنها محتجًا على تمييز "خفاجة" عليه، واختصاصه بالغرفة دونه، إلا أنه كف عن الكلام وتبعها إلى السطح، حين لكزته في ظهره.

وكانت الساعة قد تجاوزت العاشرة، حين استوقف "خفاجة" إحدى عربات الحانطور، التي عبرت أمامهم في مدخل الحارة، واتفق مع سائقها على أن يقل المرأتين إلى منزلهما في "مينا البصل"، ودفع له أجرة وكانت العربة تهم بالتحرك حين وضع "عبد الرازق" قطعة نقود في كيف "أنيسة" قائلاً لها بصوت عال:

خدي الريال ده عشانك.

ثم نظر إلى "خفاجة" بتحد.. كأنه يقول له: هل عرفت الآن.. أنني لست من المتخصصين في جامعات أعقاب السجائر. وأن مستواي من مستواك.

لم يعلق "خفاجة" على ما فعله "عبد الرازق" ساعتها، وإن لم تخف عليه دلالته؛ لذلك عنفه فيما بعد، ووصف تصرفه بأنه "شغل عيال" لا يليق بالمتمرسين من العشاق؛ إذ كان من واجبه، طالما هو حريص كل هذا الحرص، على أن يعطي المرأة أجرها، أن يفعل ذلك في الخفاء، ومن دون هيصة أو إعلان.. وقبل أن يغادر المكان الذي اختلى بها فيه.. أما وقد قرر أخيرًا دفع أجور لمن يضاجعهن من النساء، فقد تمنى عليه – ساخرًا – أن يعامل "برج" وأمثالها من فتيات الحارة المفضلات لديه، نفس المعاملة الكريمة.

ولم يتنبه "خفاجة" – الذي لم يكن يخلو من إحساس بالتعالي على "عبد الرازق" لا يحرص على إخفائه – إلى أثر كلماته عليه .. ولم يلاحظ المكانة التي أخذت "أنيسة" تحتلها تدريجيًا في قلبه؛ إذ بدت له امرأة من نوع يختلف عن النساء اللواتي

تعوّد على معاشرتهن من قبل، ليس فقط لأنها كانت فتاة من الأحرار، وربة منـــزل من النوع الذي يوصف بأنه "درة مصونة وجوهرة مكنونة" والذي يكمـــن إغـــراؤه الجنسي في حياء طبيعي – أو مصطنع – يعطي الرجل الإحساس بالتفوق، وبأنـــه يقودهن إلى اكتشاف عالم المتعة الذي تجهلهن – أو تتظاهرن بجهل– كـــل شـــيء عنه، أو لأنها بدت له راغبة فيه، مقبلة عليه، لشخصـــه بالـــذات، ولـــيس لنوعـــه المطلق، ولكن – كذلك – لأن مصاحبتها له، كانت تعطيه الإحساس بأنه ليس أقـــل من صديقه "خفاجة" الذي تجمعه به، منذ كانا طفلين يلعبان معًا في "حارة الفراهدة" مشاعر معقدة، يختلط فيها الحب العميق، بالكراهية غير المحسوسة؛ بسبب الفوارق الاجتماعية التي كانت تفصل بينهما..

وكانت المصادفة هي التي رتبت اللقاء الثاني الذي جمع بين العشاق الأربعـــة، بعد اللقاء الأول بأيام قليلة، ليكون خاتمة ليوم عاصف بدأ في المقابر، وانتهى فـــي بيت "حارة النجاة"، على عكس الترتيب الذي انتهت إليه حياة "أنيســـة" بعـــد ذلـــك بشهرين..

وكانت أنيسة قد خرجت في صباح ذلك اليوم – الأربعـــاء ٥ مـــايو (آيـــار) ١٩٢٠ – في حشد من نساء الأسرة، يضم زوجات أشقائها، لكي يـــزرن المقـــابر بمناسبة الاحتفال بنصف شعبان. وعند العصر عادت معهن إلى بيت حماة شـــقيقها الأكبر، لتأخذ ابنتها التي كانت قد تركتها في رعايتها، فوجدت الفتاة تبكـــي، بعـــد مشاجرة بينها وبين بقية أطفال الأسرة، ولم يلبث العتاب بينها وبين حماة شقيقها، أن تحول إلى معركة واسعة النطاق، ساهمت ذكريات الأيام الســـوداء التـــي أمضـــتها "أنيسة" في بيت شقيقها عقب طلاقها، في إشعال أوراهـــا، ولـــم تخمـــد إلا عنـــدما اكتشفت، أنها فقدت كردانًا كان يحيط رقبتها، وإحدى فردتي الحلـــق مـــن أذنهـــا، فاستجابت لمشورة "عديلة" الكحكية"، وتوجهت بصحبتها إلى قسم شـــرطة اللبـــان، لتتهم – في بلاغ رسمي – حماة شقيقها بسرقة الكردان وفردة الحلق.

ولم تكد "ريا" تغادر الخمارة – القريبة من القسم – بعد أن تناولت كوبًا من النبيذ.. حتى عادت بعد دقائق لتبلغ شقيقتها بأنها رأت "عديلة" تقف في حشد من النساء داخل "قسم شرطة اللبان"، فقالت "سكينة":

لازم ضبطوها في بيت سر.

ومع أن الاحتمال كان واردًا إلا أن "ريا" أصرت على بحث الأمر بنفسها.. لكنها – على سبيل الاحتياط – لم تدخل إلى مبنى قسم الشرطة، إلا بعد أن عرفت طبيعة القضية من النساء المحتشدات أمام بابه، فلما اطمأنت أنها ليست من النوع الذي يمكن أن تلحقها بسببه شبهة، انتظرت حتى انتهت "عديلة" و"أنيسة" من الإدلاء بأقوالهما، فاستقبلتهما بترحاب، وهي تقسم أنها كانت في طريقها إليهما، حين شاهدتهما تدخلان القسم.. ثم سألتهما عن التفاصيل باهتمام، وما كادت تسمعها حتى وجهت خطابها إلى "عديلة" متسائلة في عتاب:

إزاي يا أم محمد الحاجات دي تروح وأنت معاها؟!

فقالت "عديلة":

ح نعملوا إيه.. إذا كانت مرات أخوها.. وحماته.. وقرايبهم كانوا بيعاركوا فيها؟!

ونفذت "ريا" إلى هدفها مباشرة فقالت:

دول ما يسلكش معاهم إلا واحد فتوة يفز عليهم. يجيب منهم الكردان وفردة الحلق... واحد كده زي جوزي "سي حسب الله" أو الجدعين اللي كانوا معاكم ... تعالوا نروح لهم نتكلموا معاهم ...

ولأن "أنيسة" و"عديلة" لم تكونا في حالة مزاجية تسمح لهما بقبول العرض، بعد يوم مليء بالتوتر بدأ في المقابر وانتهى في قسم الشرطة، فقد اعتذرتا عن الاستجابة للدعوة؛ لأنهما متعبتان، فضلاً عن أنهما لم تكونا بعيدتين عن أعين الحراس؛ إذ كان بصحبتهما "هانم" – ابنة "أنيسة" التي ثارت بسببها المعركة – وابن

"عديلة" الـذي لحـق بهمـا فـي قسـم الشـرطة، ولكـن "ريـا" لـم تيـأس، ولم تكف عن المحاولة فاقترحت عليهما أن تعود إحداهما بـالأولاد إلـى البيـت، لترعى شئونه، على أن تصحبها الثانية لطلب المعونـة مـن الجـدعين، واسـتفز الاقتراح "عديلة" التي أدركت دلالته الخبيثة، فقالت بغضب:

إزاي يا "أم بديعة" نبقى مع بعض.. ترجع واحدة لوحدها .. يقولـوا إيـه؟ .. مش يمكن حد من العيال يقول دي راحت مع حد؟!

وببساطة متناهية أخرجت "ريا" نصف فرنك من جيـب جلبابهـا، وأعطتـه للطفلين لكي يستقلا "الكهربة" – الترام – ويعودا إلى المنزل...

وما كادت النساء الثلاث تغادرن مبنى قسم الشرطة، حتى طلبت "عديلة" مـن "ريا" أن تتقدمهما بعدة خطوات حتى لا يراهما أحد مـن رجـال "حـارة النجـاة" بصحبتها ... فقالت المرأة بعتاب:

أنتم مستعرين مني؟! ... أني باعمل كده عشان خاطر المسكينة الغلبانة اللـي راح كردانها .. إياك حد يقدر يجيبه لها!

ومع أن "عديلة" كانت قد اقترحت ذلك، لكي تتوقى تكـرار زحـام الرجـال والألفاظ البذيئة التي أحاطت بهما، يوم دخلت الحارة لأول مرة، بصحبة "ريا" فقـد كانت – كذلك – تفكر في إبعاد المرأة عنهما، لعلهما تستطيعان التزويغ منهـا فـي الزحام، لكنها كفت عن المحاولة، عندما لاحظت أن "سكينة" تتبعهما عـن قـرب، فأدركت أن "ريا" قد اتخذت احتياطاتها، ووضعتهما بين فكي كماشة.

وعندما رأت "محمد خفاجة" يجلس على المقهى الذي يقع علـى رأس "حـارة النجاة" أدركت أن خبر وجودهما في قسم الشرطة، قد وصل إلى من يعنيهم الأمـر في حينه ... وصعدت بهما "ريا" إلى سطح المنزل حيث فرشت لهم – فـي أحـد أركانه حصيرة وفوقها حشية من القطن – معتذرة بأن غرفـة "سـكينة" مشـغولة بآخرين .. وكانت "ريا" تقول لهما...

بالكم .. دول إيديكم اليمين .. وكل واحد يخاف منهم ... لأنهم فتوات الجهة...

حين ظهر "خفاجة" على باب السطح فانضم إليهم، واستمع إلى تفاصيل الواقعة .. وقبل أن يعلق بشيء ظهر "عبد الرازق" ... فما كاد يرى صديقه حتى قطب وجهه، ولم يبادله – بعد السلام – كلمة واحدة وضحك "خفاجة" في استخفاف .. ولم يمكث "عبد الرازق" سوى ثوان قليلة، همس خلالها في أذن "ريا" بشيء وما كاد ينصرف، حتى طلبت "ريا" من "أنيسة" أن تصحبها إلى الخارج؛ لأن "سي عبد الرازق" يريدها في كلمتين وما كادتا تنصرفان، حتى اكفهر وجه "خفاجة" وقال لـ "عديلة".

أنا عارف إن "ريا" دي قوادة وبنت كلب.. قومي نروّح.

ومع "أن "عديلة" أدركت أن الأزمة بين "عبد الرازق" و"خفاجة" قد تجددت إلا أنها استجابت لطلبه، من دون أن تسأل عن التفاصيل ... وكانا يهمان بالانصراف حين عادت "ريا" فأزعجها الأمر، وأخذت تلح على "خفاجة" بالبقاء مؤكدة أنه لم يحدث ما يدعو لغضبه، وكل ما هنالك أن "عبد الرازق" أراد أن ينفرد بـ "أنيسة" في غرفة "سكينة" التي خلت الآن، فإذا كان يريد الغرفة. فهي تحت أمره، ولم يهدأ "خفاجة" إلا بعد أن انضمت "أنيسة" إلى مجلس السطح، فاصطحب معه "عبد الرازق" وغابا نصف ساعة، عادا بعده وقد تصافيا، وبعد قليل وصل طاجن السجق الذي كانا قد أوصيا بصنعه في الفرن، وجاءت "سكينة" بـ "فياسكة" النبيذ... وأعيد تقسيم الأماكن طبقًا للمقامات، ولمصادر الإنفاق، فكانت الغرفة المغلقة من نصيب "خفاجة" و"عديلة" وكان السطح المكشوف من نصيب "عبد الرازق" و"أنيسة".

وكانت الساعة قد تجاوزت التاسعة، حين تجمع الرباعي العاشق في صالة الطابق الأرضي من المنزل، وابتعدت "عديلة" خطوات عن "خفاجة" حتى ينتهي من محاسبة "ريا" ... وباقترابها من المكان الذي تقف فيه "أنيسة" مع "عبد الرازق" سمعتها تقول له بإلحاح لا يخلو من ضيق:

هات المنديل ...

وحين كررت الطلب غاضبة أكثر من مرة، اقتربت منهما، لتسأل صديقتها:

خير إيه؟..

وضايق تدخلها "عبد الرازق" فدفعها إلى الخلف قائلاً:

هو دا ذوق... خليكي مع اللي معاك.

وما كاد "خفاجة" يعرف بما حدث، حتى تجهم وجهه، وبدا الضيق على ملامحه، وأمر صديقه بصوت زاجر، أن يعيد المنديل إلى صاحبته، فاستجاب له، متظاهرًا بأنه كان يمزح مع "أنيسة"، وأنه يشك في أنها قد سحرت له على هذا المنديل؛ لذلك أراد أن يأخذه منها لكي يفك عنه السحر.

والحقيقة أن "خفاجة" كان يشعر على نحو ما بأنه مسئول عن "أنيسة"، وعن سلوك "عبد الرازق" معها بحكم أن العلاقة بينهما قد نشأت بطلب وبتمويل منه، واعتمادًا على الثقة فيه؛ لذلك غضب لأن "ريا" سحبتها من الجلسة التي كانت تضمهم فوق سطح البيت... وشك في أن تكون قد تواطأت مع "عبد الرازق" لتقديمها لأحد زبائن البيت، وأراد بتهديده بالانسحاب أن يخطر الجميع بأنه المسئول عن الفتاتين، وبأنه لن يسمح لأحد من "آل همام" وحلفائهم، بأن يخدعه ويضع فوق رأسه قرونا، ويضم امرأة تحت رعايته، وفي حمايته، إلى فريق الفتيات اللواتي يعملن في البيت، ولأنه كان يعرف أن صديقه لا يتعفف عن التصرفات الصغيرة، وأنه يجد متعة خاصة في أن يسرق من النساء اللواتي يضاجعهن أي شيء مهما كان تافهًا فقد انزعج من محاولة الاستيلاء على منديل الفتاة، فأراد باحتجاجه أن يوقف اندفاعه في هذا الطريق.

ومع أن شكوكه لم تبعد عن الصواب كثيرًا، إلا أن "أنيسة" – التي كانت قد بدأت تميل إلى "عبد الرازق" – لم تفهم واقعة المنديل على النحو الذي فهمها به؛ إذ كانت تظن – كما قالت لصديقتها "عديلة" في اليوم التالي – أنه أخذه منها ليطلع

عليه أصدقاءه من الشبان على سبيل التفاخر بعلاقته بهـا؛ لـذلك أصـرت علـى استرداده منه. ولعل "خفاجة" قد فوجئ حين اقترب منه "عبد الرازق" بعـد دقـائق قليلة من إعادته للمنديل، ليقترح عليه – باسمه وباسم "أنيسة" – أن يستكملوا السهرة في "فندق جواني"، لكن "عديلة" – اعتذرت عن قبول العرض، مما اضطر "أنيسـة" إلى الانسحاب هي الأخرى؛ إذ لم تكن تستطيع أن تتأخر وحدها في الخارج.

ومنذ ذلك الحين، أدركت "عديلة" أن "أنيسة" تخفي عنها بعض أسرارها، فقـد أخذت في اليوم التالي تندد بـ "ريا" وتعلن بأنها لن تذهب إليها مـرة أخـرى؛ إذ رفضت التدخل لاسترداد المنديل من "عبد الرازق" رغم إلحاحها عليها بـذلك، بـل ظلت تهون عليها الأمر قائلة لها: يا أختي .. ما بين الخيرين حساب.

ولأن درجة غضب "أنيسة" كانت تتجاوز حجم الواقعة التي ترويها، وتخـتلط ببعض الحيرة، فقد استنتجت "عديلة" أن هناك وقائع أخرى تخفيهـا.... لكنهـا لـم تحاول الإلحاح عليها لكي تفضي بها إليها، ولم تجد الشجاعة لكي تحذرها من "ريا" أو تروي لها ما تعرف عنها.

وما لبثت الأيام التالية أن برهنت لـ "عديلة" على أن "ريا" قـد فتحـت قنـاة اتصال جانبية للاتصال بـ "أنيسة" بعيدًا عنها .. إذ أخذت تتردد عليها في البيـت أثناء غيابها في الخارج، متذرعة بالسؤال عن الجلبابين اللذين كانت قد جاءت بهما في زيارتها الأولى ... وحين طلبت منها "عديلة" أن تعيد إليها القماش، وتعتذر بأنها لا تقوم بهذا النوع من العمل، أبدت "أنيسة" ميلاً لمجاملتها لا يتناسب مـع حملتهـا ضدها، وعزمها على مقاطعتها، وقررت أن تعطي القماش لشقيقتها "نميسة" لتقـوم بتفصيلها، على أن تنوب هي عن "ريا" في دفع أجر التفصيل.

والغالب أن "ريا" كانت قد أدركت أن "أنيسة" تتميز فضلاً عن جمالها الأخـاذ، وأنوثتها الفياضة ومظهرها المحتشم – بدرجة عالية من السذاجة ونقص الخبـرة، دفعتها لمحاولة إغوائها وسحبها للعمل، خاصة أنها لم تكن تربح من ورائها شيئًا؛ إذ

لم يكن "عبد الرازق" يدفع لها إيجارًا للسطح، باعتباره من الشركاء المتضامنين في البيت وملحقاته .. والأرجح أن "ريا" قدرت أن "خفاجة" سوف يطير من يدها، ومن بيتها، ويطير معه كرمه الحاتمي، إذا ظل يأكل من نفس الطعام ومل من "عديلة". فعرضت عليه أن تسحب إليه – كذلك – "أنيسة".

ولأن "خفاجة" كان يشعر بالملكية تجاه الفتاتين، بل وتجاه "عبد الرازق" نفسه، فقد وافق على العرض، إذا تم التنفيذ بسرية تامة ومن دون مشاكل مع "عديلة" أو مع "عبد الرازق" . لكن "أنيسة" – التي أرضى غرورها بلا شك، أن تكون موضوع اشتهاء "خفاجة" الأكثر وجاهة وسخاء، رفيق صديقتها الأكثر خبرة والأوفر أنوثة – لم تقبل العرض، ليس فقط لأنها رفضت أن تخون صديقتها ولكن – كذلك – لأنها كانت قد تعلقت بـ "عبد الرازق"، الذي لم يكف عن تحريضها على الاستقلال عن "عديلة" وعن "خفاجة" ليلتقيا بعيدًا عن عيونهما، وعن محاولاتهما المستمرة للهيمنة عليهما .. ولأنه كان مستحيلاً على "أنيسة" أن تنقل أنباء هذه المفاوضات إلى "عديلة" فقد اكتفت بموجات من الهجوم المتقطع على "ريا" لأسباب لم تكن تعني بأن تكون منطقية.

وكان إيقاع المقابلات قد تعرض لبعض الارتباك خلال الأسبوعين التاليين.. لأسباب متعددة، كان على رأسها انفضاض الشركة التي تجمع بين "آل همام" و"آل "النص"، وتوقف النشاط في "بيت حارة النجاة" بعد سبعة شهور من النشاط المتواصل.

وكانت البداية توترًا في العلاقات بين "سكينة" و"أم أحمد النص" بسبب فتاتين ممن يعملن بالبيت، أغرتهما "أم أحمد" بشراء بعض ما كانت تبيعه من ملابس وبراقع وخلاخيل، على أن تدفعا لها الثمن على أقساط .. فلما عجزتا عن الدفع، استردت ما تبقى من السلع التي باعتها لهما، ثم قررت بيع الفتاتين إلى صديقة لها كانت تدير بيتًا للبغاء الرسمي في دمنهور هي "حسنة العايقة" مقابل ما بددتاه، وما استهلكتاه من البضائع.

لكن "حسنة" لم تستطع الحصول على ترخيص للفتاتين بالعمل معها؛ إذ كانتا أقل من الثامنة عشرة، فأعادتهما إلى الإسكندرية، لتعيد "أم أحمد" بيعهما إلى عايقة أخرى. هي "باسقة" التي كانت تدير بيتًا للبغاء في حي "الهماميل"...

ولأن واحدة من هاتين الفتاتين، هي "عائشة عبد المجيد"، المقطورة الوحيدة التابعة لـ "سكينة" التي كانت تحميها وتدافع عنها. فقد استفزها سلوك "أم أحمد" الذي يخلو من الرحمة ومن العدل، فضلاً عن أنه لم يراع مصالح شركائها، وحرم "بيت حارة النجاة" من نشاط الفتاتين، فشنت عليها حملة عنيفة سرعان ما تطورت إلى مشاجرة.

ومع أن "ريا" – التي لم تهتم بالأمر – قد تدخلت لتصفية الخلاف، إلا أن التوتر الخفي ظل الطابع الغالب على العلاقة بين الاثنتين – وفي هذا الجو المتوتر تعرضت المحششة لحملة تفتيش من قسم شرطة اللبان، أسفرت عن القبض على مديرها "محمود الزكاك"، الذي اعتزل العمل بعد الحكم عليه بغرامة، وهجر منزل خالته "أم أحمد" وعاد للإقامة في منزل والدته وللعمل في دكان الجزارة...

ثم هل شهر رمضان الذي ينصرف فيه معظم الخطائين عن ممارسة خطاياهم.. ويتفرغون لأداء فريضة الصوم تكفيرًا عما ارتكبوه منها ... وتتوقف بيوت الخطيئة عن العمل، وينصرف العاملون فيها إلى طلب المغفرة عما ارتكبوه، وسيواصلون – بعد العيد – ارتكابه من آثام ... وبدأ التحقيق مع "ريا" و"سكينة" في البلاغ الخاص باختفاء "زنوبة محمد موسى"، فكان منطقيًا أن تنفض الشركة، وأن يصدر القرار بإغلاق "بيت حارة النجاة"، بعد أربعة أيام من بداية شهر رمضان ، وفي ٢٤ مايو (آيار) ١٩٢٠.

وجاء مرض "عديلة" ليكون أهم أسباب ارتباك إيقاع المقابلات بين الرباعي العاشق، وكان الطبيب قد نصحها بتقليل ما تبذله من مجهود، بل ونبهها إلى أنها في

حاجة إلى عملية جراحية عاجلة، فضلت أن تؤجلها إلى ما بعد انتهاء شهر رمضان والتزمت بيتها وهو ما شجع "أنيسة" على الخروج بمفردها.

والغالب أنها التقت – خلال تلك الفترة – بـ "عبد الرازق" مرة أو مرتين، سواء عن طريق "ريّا" أو بناء على اتفاق مسبق بينهما.

وبعد منتصف رمضان بأيام قليلة. ظهرت "ريا" مرة أخرى في بيت الفتاتين بـ "مينا البصل" لتطلب إليهما – باسم صديقيهما – مصاحبتها إلى "حارة النجاة" ... ولما اعتذرت "عديلة" بمرضها ... تظاهرت بالانزعاج الشديد، وقالت إنها لا تستطيع أن تعود إلى الحارة من دونهما ... ثم أضافت:

في عرضكم ... ولو واحدة منكم.

واستفز الاقتراح "أنيسة" التي فهمته على ضوء ما كان يجري معها من مفاوضات سرية ... فقالت:

يعني إيه واحدة منكم .. إفرضي راحت ... وجدت صاحب الثانية .. يبقى إزاي الحال؟!

ولما تيقنت "ريا" من أن "أنيسة" ما تزال عند موقفها الذي أعلنته فيما كان يجري بينهما من اتصالات جانبية، همست في أذن "عديلة" بأنها جاءت من أجلها وحدها، وبأن "محمد خفاجة" هو الذي أرسلها إليها، وهددها بالضرب إذا عادت من دونها ... وأضافت .. أن "عبد الرازق" لا يكف عن الدوران في الحارة طوال اليوم، زي المكوك فإذا جاءت "أنيسة" فسيكون من السهل العثور عليه.

ولم تعرف "أنيسة" – التي صاحبتهما – بأن الدعوة لا تشملها، إلا فيما بعد.

وكانت "عديلة" تشعر بشيء من التوتر بسبب إخفائها الأمر عن صديقتها، وعندما اقتربوا من باب الحارة، اقترحت على "ريا" أن تسبقهما بخطوات؛ حتى لا تفضحهما وتلفت نظر الرجال إليهما كما حدث في أول زيارة لهما، فردت باستهانة:

وانتوا ايش تكونوا في الناس .. ياما ناس.

كانت المفاجأة أنها قادتهما إلى منزل يواجه المنزل الذي تعودتا أن تلتقيا فيه بصاحبيهما.. وتركتهما في فنائه الداخلي، وصعدت إلى أعلى. وبعد قليل نزلت إليهما امرأة لا تعرفانها رحبت بهما ودعتهما للصعود إلى إحدى غرف الطابق الأول، وكانت "عائشة" تقوم بصنع طبق من السلاطة الخضراء ... وقالت "ريا":

السلطة دي لكم .. والأكل جاي وسألتها "عديلة:"

أنتم نقلتم هنا؟

فردت بغموض:

ده بيتنا ... وده بيتنا.

ثم أضافت مطمئنة بعد أن لاحظت قلقهما:

أنتم خايفين من إيه؟ ده هنا أحسن .. البيت التاني فيه دوشة.

وبعد قليل جاءت صينية السمك ... وزجاجة النبيذ ودخل "محمد خفاجة" وفي أعقابه المرأة التي استقبلتهما في البداية .. ثم عاد فوقف معها على باب الغرفة، وأخذا يتهامسان – وكانت المرأة تشوح بيدها في غضب. وعاد القلق يساور "عديلة" فسألت "خفاجة" الذي قال:

دي "أم أحمد " صاحبة البيت ... سيبوكم منها.

وعندما انتهوا من تناول الطعام خرجت "ريا" بالصينية وطلبت من "أنيسة" أن تخرج معها... وسألها "خفاجة" بقلق:

على فين؟

فقالت: انتوا عايزين واحدة تالتة؟ .. أنا عايزاها في كلمة.

ولم يطمئن ذلك الرد "خفاجة" الذي خرج خلفهما ثم عاد ليقول لـ "عديلة":

أنا خايف المرة دي تلبسنا قرون.

ولم يكن قلق "عديلة" بلا مبرر؛ إذ كان اللقاء محاطًا بجو من التوتر؛ ليس فقط لأنه تم في ظروف توقف النشاط، بسبب شهر رمضان، وإغلاق بيت "ريا" في "حارة النجاة"، مما اضطرها إلى استئجار غرفة "أم أحمد" التي غالت في الإيجار بدعوى أنها لا تؤجر غرفتها الخاصة التي تقيم فيها مع أولادها لمثل هذه الأغراض... ولكن كذلك لأن زوجها "أبو أحمد "النص" ثار عليها ثورة عنيفة، لأنها أجرت الغرفة للعاشقين، وتركت أحد أبنائهما ينام على سلم المنزل.

ولم تكن مخاوف "خفاجة" بعيدة عن الحقيقة؛ إذ لم يظهر "عبد الرازق" في ذلك اليوم، وعندما انتهت خلوته مع "عديلة"، وجدا "أنيسة" تجلس في منتصف السلم الذي يقود للطابق الأرضي... وقالت لهما إن "ريا" كانت تريد أن تأخذها إلى بيت آخر، ولكنها رفضت، فغضب "خفاجة" وقطب وجهه... وأثناء انصرافهم اقتربت "ريا" من "أنيسة" وهمست في أذنها:

ابقي تعالي تاني لوحدك .. أحسن "عبد الرازق" لو عرف ح يزعل قوي.

وكان التفسير الوحيد الذي توصلت إليه الفتاتان، وهما تعيدان تحليل حوادث ذلك اليوم، وخاصة ما همست به "ريا" في أذن "أنيسة" في نهايته، هو أن الخلافات قد تجددت بين "خفاجة" و"عبد الرازق" فحالت دون حضور الضلع الرابع، وكان الأمل يناوشهما في أن يعود الصفاء إلى العلاقة بين رجليهما لكي يجتمع الشمل مرة أخرى.

(٣٩)

بعد ذلك اللقاء بأقل من أسبوعين، اجتمع شمل العشاق الأربعة للمرة الأخيرة...

حدث ذلك في مساء يوم الجمعة ١٨ يونيو (حزيران) ١٩٢٠ الذي كان يوافق أول أيام عيد الفطر.

عند المغرب وصلت "ريا" إلى منزل الفتاتين بعربة حنطور يقودها زوج من الخيول البيضاء، لتقول لهما إن "خفاجة" و"عبد الرازق" قد أرسلاها لكي تدعوهما للنزهة معهما احتفالا بالعيد، وللمرة الثانية اعتذرت "عديلة الكحكية" بمرضها... وطلب من "ريا" أن تصحب معها "أنيسة" لكي تعوضها عن المرة السابقة.

ولأن "أنيسة" كانت تعلم أن الذي ينفق على لقاءاتهم المشتركة، هو "خفاجة"، ولأنها خشيت أن تذهب فلا تجد ""عبد الرازق" فقد ربطت قبولها للدعوة بقبول "عديلة" لها، وكثفت "ريا" ضغوطها على المرأة المريضة؛ حتى لا يؤدي إصرارها على الاعتذار، إلى فشل المهمة التي كلفت بها، فأكدت لهما أنها لا تدعوهما إلى جلسة في غرفة مغلقة، ولكن نزهة في أماكن مفتوحة... وأن العربة الحنطور الفخمة التي جاءت بها ستكون في خدمتهما طوال السهرة التي ستقضيانها تتنقلان بين شوارع المدينة ومقاهيها ومنتزهاتها وأن سي "خفاجة" قد خطط لهذه النزهة خصيصًا لكي يرفه عن "عديلة" عندما علم بأنها مريضة... ثم استعانت بالمخزون من مواهبها المهنية، واندفعت في حديث طويل، يحمل في ظاهره ذما وتأنيبًا، وفي باطنه مدحًا وإغراء، بدأته متشكية من أنها لا تستطيع أن تعود من دونهما، وإلا حطم الشابان البيت على رأسها، معبرة عن دهشتها من تعلقهما الشديد بالفتاتين،

وعدم صبرهما على البعد عنهما، مع أنها لا ترى فيهما ما يدعو إلى هذا الجنـــون، ومع أن الفتيات يرتمين على الشابين من كل حَدَب وصوب..

ثم أضافت أنها لا تعرف ماذا فعلت "عديلة" مع "خفاجة" حتى أصبح لا يطيـــق بعادها... ولا يكف عن الشوق إلى وصالها، مع أنه رجل ملول، يحب التغيير، ولا يلتقي عادة بأي امرأة، سوى مرة واحدة ولا تعرف ماذا فعلت "أنيسة" لـــــ "عبـــد الرازق" حتى يترك من أجلها رفيقته الجميلة الثريّة التي تضع في كل معصم مـــن معصميها دستة من الغوايش، ولعنت اليوم الذي عرفت فيه الشابين بهما، فلم تجـــنِ من ذلك سوى وجع القلب.

وكما توقعت "ريا" فقد حسمت هذه العبارات التي عابثـــت اعتـــزاز الفتـــاتين بأنوثتهما كل تردد... فغادرتا معها المنزل على الفور.

وكان "خفاجة" ينتظرهما مع "عبد الرازق" في محل لبان من الذين يورِّد لهـــم اللبن يقع بالشارع البرهامي، فما كادت العربة الحنطور تصل، حتى نزلـــت منهـــا "ريا" ليصعدا إليها. وفي الطريق استكمل "خفاجة" معدات السهرة فاشترى زجاجتين من "الويسكي" ومر على منزل مطرب كفيف هو "الشيخ أحمد" الذي اتخذ مكانه إلى جوار السائق في مقدمة العربة، التي انطلقت إلى شـــاطئ البحـــر وأمـــام مقهـــى الإسماعيلية المجاورة لمحل "بترو" توقفت ليغادرها "خفاجة" وحده ... ثم يعود بعـــد أن دبر له الجرسون مكانًا بعيدًا عن أعين المتطفلين فيقودهم إليه، وبعد قليـــل مـــن بداية السهرة، انضم إليهم ضيف آخر، هو "محمود عبد الرحيم" ومع أن الرجـــل – الذي كان يملك دكانًا للعطارة في "جنينة العيوني" – لم يكن غريبًا عن "عبد الرازق" إلا أن وجوده قد ضايقه بشدة، حتى بعد أن اعتذر له "خفاجة" بأنه قد تورط فـــدعاه على سبيل المجاملة، ففوجئ بقبوله الدعوة.

ومع تقدم السهرة، خف التوتر وذابت الأزمة في طوفان الخمر والطعام وأنغام الغناء، وكان المقهى يزدحم بمئات من الرجال والنساء جاءوا مثلهم ليحتفلوا بالعيـــد

بتعويض صومهم عن المعاصي، ونامت "هانم" ابنة "أنيسة" على مقعدين متجاورين في ركن المكان، الذي كان أشبه بغرفة خاصة بلا باب... وتبادل الجميع الأنخاب.

وكانت الساعة قد تجاوزت منتصف الليل بقليل، حين طلب إليهم صاحب المقهى أن يتفضلوا بالانصراف؛ لأن الشرطة قد نبهته إلى حلول الموعد الرسمي للإغلاق... وفوجئ "عبد الرازق" بالضيف المتطفل يصعد معهم إلى "الحنطور" وأدى صعوده إلى اختلاف ترتيب الجلوس عما كان عليه في رحلة القدوم... فقد اختص "خفاجة" نفسه بالمقعد الرئيسي، وانحشر فيه بين المرأتين... بينما جلس "عبد الرازق" إلى جوار العطار المتطفل على المقعد الفرعي المواجه له..

وفضلا عن أن الجلسة كانت غير مريحة، فقد كان ترتيبها باعثًا على ضيق "عبد الرازق" الذي نهشته الغيرة، واستفزته معاملة صديقه الذي انحشر بين المرأتين اللتين كانتا قد فقدتا وعيهما بتأثير الخمر، وشك في أنه قد أحضر صديقهما العطار المتطفل لكي يختلي بـ "أنيسة" فقرر أن ينسحب بها من السهرة.

وكان السهارَى والسكارى الذين يحتفلون مثلهم بالعيد، يملئون عربات الحنطور التي تسير أمامهم ومن خلفهم، فانتظر حتى مرت إلى جوارهم عربة خالية، فأوقفها، وأمر "أنيسة" بأن تنتقل إليها فاعترضت الفتاة.. واعترضت "عديلة".. وطلب إليه "خفاجة" الانتظار لأنهم أوشكوا على الوصول إلى هدفهم.. فقال له:

لأ يا سيدي.. هو أنا أشارك في اللي معاك.

وحمل الطفلة النائمة على كتفه وتبعته "أنيسة" إلى العربة الجديدة، التي ظلت تسير إلى جوار العربة الأولى إلى أن فقد سائق كل منهما أثر الآخر في الزحام.

وعند دكان اللبان الذي بدأت منه الرحلة، توقفت العربة التي يستقلها "خفاجة" و"عديلة" ليغادرها العطار المتطفل. وبعدها بقليل توقفت مرة أخرى ليغادرها "خفاجة" إلى دكان دخاخني يعرفه لكي يقترض منه بعض النقود. وحاولت "عديلة"

أن تغري العربجي أن يقودها إلى منزلها ... ولكن المطرب الأعمى اعترض.. ورفض السائق. وعاد "خفاجة" لتواصل العربة سيرها بحثًا عن غرفة خالية في أحد الفنادق المخصصة للقاء العشاق يمضيان بها الليلة.. لكن "عديلة" التي كانت في حالة من السكر البين، أصرت على الانصراف؛ حتى لا تعود "أنيسة" إلى المنزل قبلها، فيكشف ذلك عن غيابها.. فانتهزت فرصة مغادرة "خفاجة" للعربة ليسأل عن غرفة خالية في أحد الفنادق .. لتقفز منها وتجري في الشارع... ولما عاد ليكتشف هروبها، قاد العربة بنفسه، وأخذ يطاردها إلى أن أعادها إليها مرة أخرى..

وكانت الساعة قد بلغت الرابعة صباحًا، حين عادت العربة ثانية إلى "أوتيل جواني"، ليكرر "خفاجة" الدق على بابه. ولأن الفندق كان يزدحم بالعشاق في مثل تلك المناسبات، فقد رفض البواب أن يفتح له، أو يردّ عليه، فانهال عليه بالسباب، إلى أن أطلت عليه من إحدى نوافذ البيت المقابل امرأة نادته باسمه، وسألته عن حاجته، ودعته للدخول في بيتها ... ومع أن بيت الدعارة الذي كانت تديره "فاطمة القرعة" لم يكن غريبًا عليه؛ إذ كان قد تردد عليه من قبل عدة مرات، إلا أنه كان قد تجاهله؛ إذ لم يكن من المستوى الذي يفضل أن يحتفل فيه مع "عديلة" بالعيد، أما الآن فلم يعد أمامه مفر من قبول الدعوة التي وجهتها إليه المرأة...

وما كاد يدلف إلى الغرفة، بعد أن صرف العربجي.. والمغني الضرير واشترى ورقة بقلاوة، حتى ارتمى على الفراش ليروح في نوم عميق.

ولم يتنبه "خفاجة" و"عديلة" وهما يدلفان إلى بيت "فاطمة القرعة" إلى أن الطفلة الصغيرة التي تنام على كنبة في أحد أركان الصالة هي "هانم" ابنة "أنيسة"، ولم يعرفا أن التوائي الآخر، ينام في الغرفة المجاورة لهما؛ إذ لم يضيع "عبد الرازق" الوقت في البحث عن أوتيل مناسب ينفرد فيه بصاحبته، ولم تكن أمامه مهام كالتي شغلت "خفاجة"، فما كاد يغادر الحنطور، حتى توجه مع "أنيسة" إلى بيت "فاطمة القرعة".

وكانت "عديلة" ما تزال تفكر في إيقاظ "خفاجة" لكي تعود إلى منزلها، حين استيقظت "أنيسة" من النوم، وأيقظت "عبد الرازق"... استعدادًا للانصراف... وعندما عادت من الحمام، وشرعت في ارتداء ملابسها، اكتشفت أن كيس نقودها، الذي كانت قد وضعته تحت الوسادة، قبل أن تنام قد اختفى. وكان الكيس يحتوي على أربعة ريالات ونصف، وعلى فردة الحلق الذي ضاعت فردته الأخرى أثناء المشاجرة بينها وبين حماة شقيقتها. وقبل أن تسأل وجدته في يد "عبد الرازق" الذي أخذ يخايلها به، على سبيل المعابثة، وبعد قليل تركته له، وفي ظنها أنه سيُعيده إليها قبل افتراقهما.

وفي أثناء ركوبهما للعربة الحنطور، طلبته منه مرة أخرى، فواصل المزاح معها، ومخايلتها به، ولما ألحت أعطاها الكيس وليس به سوى ربع ريال فقط، فعادت تطالبه ببقية ما كان به من نقود.. وبفردة الحلق، وكانت ما تزال تلح عليه في ذلك حين اقتربت العربة من "حارة الفراهدة" حيث يسكن، فقفز منها فجأة، واختفى في الزحام.

وفي البداية توهمت أنه يعابثُها، ويمزح معها، وتوقعت أن يظهر بعد قليل، ومعه فوق محتويات الكيس هدية يقدمها إليها، كما يفعل العشاق.

لكن الوقت طال من دون أن يظهر له أثر.. وضاق سائق الحنطور بالانتظار.. فأمرته بمواصلة السير ... بعد أن أدركت الحقيقة المرة... فقد تقاضى منها "عبد الرازق" أجر الليالي التي قضاها معها بما في ذلك أجر الحنطور.

لم تعرف "عديلة الكحكية" بأن "أنيسة" قد أمضت الليلة في الغرفة المجاورة لها، إلا عندما ضاقت – في الصباح– بإصرار "خفاجة" على مواصلة النوم، فغادرت الغرفة؛ لتستعين بصاحبة المنزل على إيقاظه، وجرى بينهما حديث، استطردت من خلاله "فاطمة القرعة" فذكرت أن فتوة من "حارة الفراهدة" هو الذي كان يشغل الغرفة المجاورة، وأنه وصل إلى المنزل قبلهما بساعتين، وهو يحمل

على كتفه طفلة صغيرة، ويجر خلفه أمها.. فلما وصفت الأم – ردًا على سؤال من "عديلة" – أدركت أنها "أنيسة".

وما كاد "خفاجة" يستيقظ حتى أصرت على أن تمر علـــى بيـــت "ريـــا" أولا؛ لاحتمال أن تكون "أنيسة" في انتظارها هناك، متذرعة بأن إحداهما لا يمكن أن تعود إلى المنزل من دون الأخرى..

وعلى الرغم مما كان يعانيه من إجهاد من أثر السهرة الصاخبة التي انتهـــت إلى لاشيء، فقد تصرف "خفاجة" كما يتوجب على عاشـــق "جنتلمـــان" واســـتدعى حنطورًا استقله معها إلى "حارة النجاة".. وهناك عرف أن "ريا" أغلقـــت المنـــزل، وعادت للإقامة الدائمة بمنزلها الحر ووصفت لهما "أم أحمد النص" موقع المنـــزل من حارة "علي بك الكبير"...

وكانت الساعة قد بلغت التاسعة، حين دلفت "عديلة" إلى البيت لتجد "ريا" مـــا تزال نائمة إلى جوار زوجها "حسب الله" الذي لم يكد يعلم بأنها قد جاءت بصـــحبة "خفاجة" لكي تسأل عن أخبار "أنيسة" و"عبد الرازق" اللذين انفصـــلا عنهمـــا فـــي منتصف الليل، حتى تذمر، وقال لزوجته مؤنبًا:

عشان يعجبك.

وقبل أن ترد "ريا" دخل "خفاجة" الذي كان قد ضاق بالانتظار فـــي العربـــة، فازداد ارتباك "ريا"، التي اعتذرت له عن فقر أثاث الغرفة وظلامها الدامس، مدعية بأن لها شقة مؤثثة بالطابق الثاني، هجرتها بسبب حزنها على ابن لها مات بها.

ومع أنها قدمت له مقعدًا افترضته من جارة لها، إلا أنه لم يستطع أن يواصـــل الجلوس في الغرفة المقبضة وأصر على الانصراف، وحين لاحظ أن "عديلة" تميل إلى الاستجابة لإغراء "ريا" بالبقاء؛ لاحتمال أن تظهر "أنيسة" رفـــض أن يتركهـــا، وأصر على أن تنصرف معه، ليوصلها إلى منزلها، مؤكدًا لها أن الفتاة قد عـــادت في الغالب إلى البيت.

وصح ما توقعه "خفاجة" إذ كانت "أنيسة" قد عادت بالفعل إلى المنزل الذي تقيم فيه الفتاتان بـــ "مينا البصل"، لكنها كانت تبدو أقل سعادة بالســـهرة.. ولـــم تفهـــم "عديلة" سر نظرة الحسرة التي بدت في عينيها وهي تستمع إلى روايتها عن وقـــائع الرحلة التي قامت بها مع صاحبها بحثًا عنها.. أو مغزى قيامهـــا بتقليـــب ورقـــة البقلاوة التي عادت بها معها.. أو دلالة تكرارها لأسئلة ساذجة، كما لو كانت تريـــد أن تتأكد أن "خفاجة" هو الذي اشتراها لها، أو تشك في أنه استأجر لهـــا حنطـــورًا طاف بها فيه بين "حارة النجاة" و"حارة علي بك الكبير" ثم صـــحبها فيـــه إلـــى أن أوصلها إلى باب بيتها.

ولأن "عديلة" كانت قد شرعت في اتخاذ إجراءات دخولها إلى المستشفى لكـــي تجري العملية الجراحية، التي نصحها الطبيب بإجرائها، فإنها لم تتنبه إلـــى دلالـــة عبارة "الله يجازيكي يا ريا" التي كانت "أنيسة" تكررها بين الحين والآخـــر خـــلال اليومين التاليين، ولم تتوقف أمامها، إلا عصر ثالث أيام العيد، حين ورد اسم "ريـــا" في حديث عابر بينهما، فإذا بـــ "أنيسة" تنفجر قائلة في غضب:

"المرة دي أنا زعلانة منها وكارهاها.. وإذا جت هنا تاني.. أنا رايحـــة أشـــتم ريحتها".

وحين سألتها دهشة عن سبب التغير المفاجئ في مشاعرها تجاه "ريا" اعترفت لها بما حدث، وروت لها – بصوت مختنق بالدموع – واقعة استيلاء "عبد الرازق" على النقود وفردة الحلق، واعتذرت على إخفائها للأمـــر بأنهـــا أمضـــت ليلتـــين كابوسيتين لم يغمض لها فيهما جفن، بسبب إحساسها بالمهانة، وأنها خجلت من أن تعترف لها بالطريقة الفظة التي عاملها بها الرجل الذي أمضت الليلة بين أحضانه، فهرب منها، دون أن يهديها شيئًا يعبر به عن تقديره لها، ولم يترك لها من نقودهـــا سوى أجرة الحنطور الذي أقلها هي وابنتها إلى البيت.

وعلى العكس من "أنيسة" الضعيفة، المستسلمة، التي لم تجد سوى الدموع تواجه بها الموقف، فقد كانت "عديلة الكحكية" امرأة قوية، جريئة، وصاحبة تاريخ عريق في المشاجرات، وكان المعروف عنها في دوائر الأسرة، أنها امرأة "غجرية" وفضلاً عن شعورها بمدى المهانة التي تعرضت لها صديقتها وقريبتها، فقد كانت تشعر – كذلك – بالمسئولية عن علاقتها بـ "عبد الرازق"، فما كادت تسمع بما جرى حتى أقسمت أن تسترد الغنيمة من اللص حتى لو طارت في سبيل ذلك رقاب.

وكان الوقت عند الغروب، حين وصلت الاثنتان إلى بيت "ريا" بـ "حارة علي بك الكبير" لتتعرف "أنيسة" – لأول مرة – على المكان الذي سوف تموت وتدفن فيه بعد أسبوع واحد من ذلك التاريخ.. وما إن سمعت "ريا" بما حدث، حتى ضربت صدرها بكفها.. وقالت بأسف بالغ:

"يا ندامة.. الله يغلبه وينيله.. هو كده دايمًا".

ولفتت العبارة نظر "عديلة" التي قالت لها بدهشة:

"لما أنت عارفه أنه كده.. كنتِ قولي لنا .. ونوَّري علينا".

ثم استطردت تحملها المسئولية عما جرى، بحكم أنها الوسيط الذي عرفهما به، وضمنه لهما، وطلبت إليها – بلهجة حازمة – أن تقودَهما لمحل عمله، أو مكان سكنه، لكي يستعيدا منه ما سرقه.. وحاولت "ريا" أن تتخلص من المأزق الذي وضعها بين مطرقة المرأتين وسندان "عبد الرازق"، قائلة إنها لا تعرف له مكانًا.. وأن الوحيد الذي يمكن أن يقودهما إليه هو "خفاجة". لكن "عديلة" سدت أمامها سبل التهرب مرتين.. حين أصرت – أولاً– على أن تصحبهما إلى "خفاجة" لتشترك معهما في عرض الأمر عليه، وحين تنبهت – ثانيًا – إلى محاولة قامت بها "ريا" للتسلل بعيدًا عنهما.. فحاصرتها وقالت لها بلهجة تهديد صريحة:

أنا ح استبيع معاه.. هو ده ذوق رجالة.

وحسمت هذه العبارة موقف "ريا" التي أدركت أن "عديلة" قد تصعِّد الأزمة إلى ما هو أكثر من ذلك. فقررت أن تبالغ في التظاهر بمساندة حق المرأتين في استرداد المسروقات؛ حتى لا تطولها شبهاتهما، إذا ما أبلغتا قسم الشرطة عن الواقعة، وكفت عن محاولات التهرب منهما، وقادتهما على الفور إلى دكان لبان ممن يتعاملون مع حظيرة "خفاجة" كانت تعرف أنه يتردد عليه بعد انتهاء عمله.. واستأذنت منهما لكي تبحث عنه، ثم عادت بعد قليل، لتقول لهما: إنه في الطريق، وأضافت:

أنا كمان قابلت "حسب الله" وحكيت له ع اللي حصل.. ولما يشوف "عبد الرازق".. راح يرعشه.

وفي تلك اللحظة وصل "خفاجة" ليستمع إلى قصة "أنيسة" التي أضافت إليها بعض الرتوش؛ لكي تستثير حماسه.. وما كادت تختم روايتها قائلة، بأنها قد دفعت ربع الريال الذي تبقى معها لسائق الحنطور أجرًا عن المسافة التي قطعتها بصحبة "عبد الرازق"، واضطرت إلى مواصلة السير على قدميها، والبنت على كتفها، حتى وصل ضيقه إلى منتهاه.. ولكنه حمل الفتاة المسئولية عما جرى لها؛ إذ لو لم تغادر العربة الحنطور التي كانت تجمعهما معًا، لما حدث ذلك، واعتذرت "أنيسة" بأنها لحقت به حتى لا يثير ضجة.. وأضافت مسترضية:

"واشمعنى أنت ما أخدتش الأربعة جنيه اللي كانوا في جيب عديلة؟"

ومع أن الثناء قد أرضاه، إلا أن المقارنة ضايقته.. فقال لها:

أنا مش زي "عبد الرازق".. ده واحد أُجَري بيشتغل باليومية.. وأنا واحد مبسوط.

وحين عرفت منه، أن "عبد الرازق" يعمل عربجيًا في أحد الإسطبلات، طلبت منه أن يصحبهما إليه.. لكنه اعتذر عن ذلك قائلاً إن مثل هذا اللقاء لن يسفر إلا عن مشاجرة بينه وبين "عبد الرازق".. الذي سينكر – بالطبع كل شيء، وقد

يشتمهما، وهو أمر لا يستطيع السكوت عليه، وأبدى استعداده لأن يسدد لـ "أنيسة" ما سرقه منها صديقه وأن يشتري لها حلقًا بديلا.. باعتباره المسئول عن تعرفها به. وهو حل تحمست له "ريا" التي كانت ترغب بقوة في إنهاء الأزمة؛ خوفًا من تداعياتها المحتملة. لكن "أنيسة" التي كانت تعاني من الطعنة التي وجهها العاشق اللص إلى كرامتها كأنثى، رفضت بشدة.. وقالت:

وإنت تغرم ليه؟.. وريني الإسطبل وأنا أروح أتخانق معاه.

وهو حل أنزعج له "خفاجة" الذي طلب إليها أن تترك الأمر له ليتصرف فيه قائلاً: إنه لا يحبذ أية مواجهة بينها وبين رجل من نوع "عبد الرازق" لا يردعه إلا من هو أقوى – أو أغنى – منه.

وصح ما توقعه "خفاجة" إذ ما كاد يلتقي بـ "عبد الرازق" ظُهر اليوم التالي، مصادفة في الطريق، ويبلغه بشكوى "أنيسة" حتى أنكر إنكارًا تامًا، وثار ثورة عارمة لما اعتبره طعنًا في شرفه، وصاح قائلا:

دي مرة بنت كلب.. هاتها وأنا أضربها بالجزمة قدامك.

وقال "خفاجة" بتأفف:

أهو ده الكلام الفارغ اللي ما يصحش.. إذا كنت رهنت الحلق، تعالى معايا للرهوناتي وأنا أخلصه من جيبي.. لأني ماشي وياك.. ومش عايز حد يفتكر إني شريكك.. أو يبلغ عنك البوليس.

واستثار التهديد موجة جديدة من غضب "عبد الرازق" فاندفع يسب "أنيسة" بألفاظ بذيئة، قائلاً إن ادعاء امرأة من الفواحش لا يمكن أن يكون حجة عليه، وأن عليها أن "تروح مطرح ما تروح" ولم يجد "خفاجة" جدوى من مواصلة المناقشة معه، فتركه.. وانصرف.

وكان افتضاح أمر "عبد الرازق" – هذه المرة شديد الوطأة على نفسه، ليس فقط.. لأنها كانت المرة الثالثة، خلال أسابيع قليلة، التي يجد فيها نفسه، واقفًا

كالتلميذ البليد أمام صديقه؛ ليؤنبه على تصرفاته الصغيرة، ويفتخر عليه – من دون أن يقول ذلك صراحة – بأنه أشرف محتدًا وأسمى أخلاقًا، وأكثر ثراء.. ولكن – أساسًا – لأنه كان قد أوهم نفسه، بأن "أنيسة" قد عشقته لشخصه، وتعلقت به تعلقًا مرضيًا، يجعلها تقبل كل ما يفعله بها، من دون اعتراض أو احتجاج.. بل وبدأ يتصرف تجاهها باعتبارها رفيقته، وليست مجرد امرأة يلم بها بين الحين والآخر.. وأشاع ذلك في داخل الحلقة الضيقة التي كانت تعرف بعلاقتهما، ولا بد أن الفتاة قد أوحت له بذلك، بل وكذبت عليه، فأوهمته بأنها متزوجة، وكان هذا التوصيف للعلاقة هو الذي دفع "خفاجة" إلى دعوتهما معه لسهرة العيد، بعد أن ذكر له أن "أنيسة" تحبه، وأنها تنوي أن تفترق عن زوجها الذي لا تحبه لكي ترافقه.. وكان ذلك كله، من بين ما شجعه على سرقة النقود وفردة الحلق، واثقًا أن المرأة المتيمة به، لن تحتج..

والحقيقة أنه لم يكن يستطيع أن يقاوم نزوعه المستمر، لكي يضاجع البغايا من النساء، من دون أن يدفع لهن – كغيره من الرجال – أجرًا.. إذ كان يعتبر دفعه للأجر دليلاً على أنه لا يستطيع أن يمتعهن. والغالب أنه لم يكن يختلف عنهن من الناحية النفسية.. إذ كان فيه جانب من "سيكلوجية البغايا" يدفعه إلى الحرص على الحصول منهن على أجر، مقابل استمتاعهن بما كان يظن أنه فروسيته الجنسية، وكانت شهوة الحصول على الأجر، هي التي تدفعه إلى سرقة كل ما يقع بين يديه من نقودهن أو حليِّهن.. أو حتى مناديلهن..

ومع أن "أنيسة" لم تكن أول امرأة تفضح سرقاته. إلا أن اللطمة التي وجهتها إليه، كانت أكثر سخونة؛ إذ جاءت تكذيبًا صريحًا لكل ما أشاعه عن حبها له، وتعلقها الهستيري به؛ إذ لو كانت رفيقته كما ادعى، لأنفق عليها وقدم إليها الهدايا بدلاً من أن يسرقها، ولتسترت على سرقته لها، بدلاً من أن تشهّر به. أما وقد كان مستحيلاً أن يظل ما حدث طي الكتمان، بعد أن عرفته "ريا" وعرفه "خفاجة"، وعرفه الصديق الذي كان بصحبته عندما فاتحه في الموضوع، فقد وجد "عبد

الرازق" نفسه– خلال اليومين التاليين – في موقف دفاع لا يحسد عليه.. ولولا ما اشتهر عنه من شراسة ورذالة، لتحولت التلميحات المصحوبة بنظرات الاستخفاف إلى سخرية صريحة منه.

وحين ضبط نظرة سخرية تبادلها "حسب الله" مع "عرابي" أثناء جلوسهما معه في إحدى خمارات "شارع الفحام" قرر أن ينتقل من موقف الدفاع إلى موقف الهجوم.. وقال يخاطب الأول:

شفت المرة رفيقتي قالت لـ "ريا" إيه عني؟!.

ومع أن "حسب الله" كان سكرانًا، إلا أنه أدرك أن أفضل وسيلة للسخرية من "عبد الرازق" هي أن يتظاهر بأنه يجهل كل شيء عن الموضوع من الأساس فسأله:

رفيقتك مين؟

فقال:

اللي بتيجي مع الكحكية..

وعاد "حسب الله" يسأل ببرود.

دي رفيقتك؟

فقال "عبد الرازق":

أيوه رفيقتي وبتحبني موت.. لكن بنت الكلب بتقول إني أخذت منها فردة حلق وأربعة ريال.

وبلهجة لم تستطع براءتها أن تخفي ما تتضمنه من استرابة، سأله "حسب الله":

وإزاي بتحبك وتتهمك؟!.

وأدرك "عبد الرازق" من سياق الأسئلة أن "حسب الله" يستدرجه لكي يكشف التناقض في أقواله، فآثر الانسحاب من المناقشة، وتظاهر بأن الموضوع لا يهمه... ولا يشينه.. وقال:

"سيبك.. يلعن أبوها.. هوا أنا بتاع حب.. لكن أنا مش ح أفوتها لها".

والغالب أن العبارة الأخيرة، كانت موضوع مناقشة تالية بينه وبين "عرابي" الذي لم يشترك في الحديث، انتهى بالاتفاق بينهما على إدراج اسم "أنيسة" في قائمة القتل، انتقامًا منها لتشهيرها برفيقها، أسوة بما حدث مع "نظلة أبو الليل" رفيقة "عرابي" الذي كان تأديبها على خيانتها، فضلاً عن قيمة ما كانت تتزين به من مصاغ – وراء إدراج اسمها في نفس القائمة.

***

في صباح يوم الثلاثاء ٣٠ يونيو (حُزيران) ١٩٢٠ .. غادرت "عديلة الكحكية" بيتها في "مينا البصل" إلى المستشفى الأميري بالإسكندرية؛ لتجري العملية الجراحية، بعد أن حذرها الطبيب من تأجيلها أكثر من ذلك ... واصطحبتها "أنيسة" إلى المستشفى، وظلت معها إلى أن انتهت إجراءات تسجيلها وتسكينها بين نزلائه.. وقبل أن تتصرف أعطتها "عديلة" الكردان الذهبي الذي تزين به رقبتها؛ لكي تحتفظ به معها، وجنيهين لكي تنفق منهما على أولادها وترعى شئونهم.. وغادرت "أنيسة" المستشفى، على أن تعود في اليوم التالي لزيارة صديقتها المريضة.

وعصر اليوم نفسه، وبينما كانت "نميسة" – شقيقة "أنيسة" الكبرى – في زيارة لها، جاءت فتاة صغيرة، ترتدي جلبابًا تعرفت عليه "نميسة" على الفور؛ إذ كان هو ذاته الجلباب الذي قصته بنفسها، بناء على طلب من شقيقتها .. وهمست الفتاة بشيء في أذن "أنيسة"، لم تهتم بسؤالها عنه؛ إذ تصورت أن الفتاة ممن يعملن لدى الخياطين الذي تخيط لهم شقيقتها الملابس، جاءت بشأن من شئون العمل.

وفي ضحى اليوم التالي ظهرت "أنيسة" وبصحبتها ابنتها "هانم" بمنزل "صديقة" – شقيقة "عديلة" – بالقرب من جامع "سيدي قره"... وكانت ترتدي جلبابًا من القطيفة الزرقاء وجونلة حمراء ... وتزين معصميها بسبع غوايش من الذهب، فضلاً عن زوج من الأساور من معدن مطلي بالذهب.. وتحيط كاحليها بخلخال من الفضة. وتضع في أذنيها حلقًا من الذهب على شكل وردة، كانت قد اقترضته من زوجة عمّها لكي تتزين به، بعد أن ضاعت فردت حلقها في المشاجرة، وسرق "عبد الرازق" الأخرى.

وكان المرور على زوجة العم، لإعادة الحلق إليها ثم المرور على "عديلة" في المستشفى، هو العذر الذي ساقته "أنيسة"، وهي ترجو "صديقة" بأن ترعى ابنتها "هانم" إلى أن تعود لكي تأخذها في المساء، وكانت تلك أول مرة تعرف "صديقة" بأن شقيقتها مقبلة على إجراء عملية جراحية، وحز في نفسها أن تخفي عنها "عديلة" نبأ دخولها المستشفى بسبب خلاف طارئ بينهما ... وأصرت على أن تقوم بزيارتها في اليوم نفسه، فوعدتها أنيسة" بأن تمر عليها قبل العصر، لكي تصطحبها معها إلى المستشفى لتزورا المريضة العزيزة.

ومع أن دكان الحلاقة الذي يملكه الأسطى "حافظ سلامة" – زوج "نميسة" – يقع في البيت نفسه الذي تسكن به "صديقة" إلا أنه لم يشاهد شقيقة زوجته، وهي تدخل إلى البيت، أو تخرج منه؛ إذ كان مشغولاً بعمله، ولم يعرف بالأمر إلا قبل المغرب بقليل، حين نادت عليه "صديقة" من نافذة شقتها، فلما صعد إليها أبلغته بما حدث، وطلبت إليه أن يأخذ الفتاة الصغيرة معه، إلى خالتها "نميسة" لكي ترعاها، إلى أن تعود أمها، التي أخلفت وعدها، ولم تحضر في الموعد الذي حددته، خاصة وأن الفتاة كانت تبكي بشكل متواصل.

ولما عاد الصبي الذي أرسله "الأسطى حافظ" إلى بيت "أنيسة" ليقول له إنه لم يجدها به، كلفه بأن يصحب الطفلة الباكية إلى بيته، وأن يسلمها إلى زوجته "نميسة"... وعندما عاد إلى منزله في منتصف الليل، لم تكن "أنيسة" قد ظهرت بعد،

وكانت زوجته تجلس مع أمها في صالة المنزل، تقلبان جميع الاحتمالات على وجوهها...

وفي الصباح صحبهما معه إلى منزل "صديقة" – شقيقة "عديلة الكحكية" – لكي تعيدا سؤالها، باعتبارها آخر من رأى الفتاة المختفية من أفراد الأسرة، لكنهما لم تخرجا من إجاباتها على أسئلتهما بشيء جديد، فقررتا أن تقتفيا أثرها، وأن تتبعا البرنامج الذي زعمت "أنيسة" أنها ستقوم به.

لكن تتبع الأثر لم يسفر عن شيء؛ فقد نفت زوجة عمها أنها زارتها، أو أنها أعادت لها الحلق الذي اقترضته منها.. ودهم الخبر "عديلة الكحكية" التي ما كادت تسمعه حتى قالت:

هي باتت بره؟!

ومع أنها نفت أن تكون الفتاة قد ز
يسمح نظامه بذلك، فقد ظلت المرأتان تـ
"أنيسة" في العنبر الذي ترقد فيه صديقتها
ما سمعته من شقيقتها أثناء زيارتها لها،
توقفت "عديلة" أمام الجزء المتعلق بالفتا
في أذنها، فلم تشك في أنها "بديعة" – ابن
ربما تكون قد أمضت مع "عبد الرازق"
ولم تستطع أن تفضي لأم "أنيسة" وشقيقة
حين همتا بالانصراف، بأنهما ستعودان

ضريح سيدي الزهري أحمد معالم المنطقة التي كان يقطن بها عرابي

يرسلاها إليها، أو أن تأتي إحداهما في اليوم التالي لزيارتها، وإبلاغها بآخر أخبارها.

وعندما مر اليوم التالي من دون أن تظهر "أنيسة" في المستشفى، أو أن تسمع "عديلة" خبرا يطمئنها إلى عودتها، قررت أن تغادره على الفور، وأن تؤجل إجراء

العملية الجراحية إلى موعد لاحق، ولكن الطبيب عارض في ذلك، ولم يقتنع بادعائها بأنها كانت تعتمد على إحدى قريباتها في رعاية أولادها، ولكنها اختفت، مما يضطرها لمغادرة المستشفى فورًا لكي ترعاهم بنفسها.. والحقيقة أن اختفاء "أنيسة" كان قد أربكها وأقلقها، فقد كانت تشعر بالندم وبتأنيب الضمير، وتعتبر نفسها شريكة في المسئولية عن ذلك الاختفاء ... وفضلاً عن إدراكها بأن الشبهات سوف تلحق بها، باعتبارها صديقة الغائبة وموطن سرها وشريكتها في المسكن، فقد كانت تخشى أن يؤدي بحث أشقاء "أنيسة" عنها إلى الكشف عن الجانب السري من حياتهما المشتركة.

وكان أول ما فعلته عندما غادرت المستشفى، بعد ثلاثة أيام فقط من دخولها له... أن قامت بزيارة شقيقتها "صديقة" لتستمع إلى روايتها لما دار بينها وبين الفتاة، ولأن الأسطى "حافظ سلامة"، كان يعتقد أن مفتاح لغز اختفاء شقيقة زوجته مع "عديلة" وأن كل ما جرى هو خطة متفق عليها فيما بينهما، فإنها ما كادت تدلف من باب البيت، حتى لحق بها ليستجوبها استجوابًا قاسيًا، حول ظروف دخولها للمستشفى... ومبررات إخفائها للخبر عن شقيقتها، وتفسيرها للتلازم بين دخولها المستشفى واختفاء "أنيسة" ولما ضاقت بأسئلته المتشككة. صاحت في وجهه:

أنا مش خفيرة عليها.. والي أعرفه قلته.

فكف عن استجوابه لها، حتى لا يتعرض لسلاطة لسانها.. وقال لها بلهجة تهديد:

أنا رايح أبلغ الحكومة..

فردت عليه بتحد: اعمل زي ما يعجبك!

ولم تمكث "عديلة" طويلاً في بيت شقيقتها التي لم تضف إلى ما تعرفه شيئًا، وغادرته للتوجه على الفور إلى حارة "علي بك الكبير". واستقبلتها "ريا" بدهشة؛ لأنها خرجت من المستشفى بتلك السرعة، واعتذرت عن عدم زيارتها قائلة إنها

كانت قد اتفقت مع "أنيسة" على أن تمر عليها في اليوم التالي لدخولها إلى المستشفى؛ لكي تزورها، وأنها استعدت للزيارة، وذبحت أوزة سمينة، كانت تربيها، لكي تقدمها إليها، ولكن "أنيسة" لم تحضر في الميعاد، فكانت الأوزة من نصيب "حسب الله" و"بديعة".

وبتلك الضربة المحكمة، أفشلت "ريا" مهمة المرأة قبل أن تبدأ .. لكن "عديلة" لم تستسلم بسهولة؛ إذ كان لديها يقين بأن "ريا" وراء اختفاء "أنيسة"... لكن ظنونها لم تتطرق إلى حد الشك في أن تكون الفتاة قد قتلت، بل توقفت أمام احتمال واحد: أن تكون "ريا" قد باعتها إلى أحد بيوت الدعارة المرخص لها بالعمل، ولأنها كانت في موقف حرج أمام نفسها، وأمام أسرتها، فقد جابهت "ريا"بالحقيقة قائلة بأن "أنيسة" قد اختفت، وبأن لدى إخوتها شواهد على أن ابنتها "بديعة" هي التي جاءت لتأخذها من بيتها...

ولم تنكر "ريا" واقعة ذهاب ابنتها إلى بيت "أنيسة" لكي تذكرها بموعد زيارتهما المشتركة لها.. واجهت التهديد بمثله قائلة:

اللي رايح ييجي هنا احنا ح نجرسوه.. نلفوه في ملاية.

وفي مواجهة هذا التهديد المضاد، الذي أدركت "عديلة" أنه موجه إليها، وليس لغيرها، اضطرت إلى التراجع وانتقلت من الاتهام إلى الاستعطاف، وغيرت "ريا" هي الأخرى من أسلوب تعاملها معها... إذ كانت توقن بأنها الوحيدة التي تعرف صلة الفتاة الغائبة بها، فلم تواصل استفزازاتها لها حتى لا تدفعها إلى تصرف أحمق، تكشف به عن هذه الصلة، فتدخل دائرة الاتهام، وانتقلت بمهارة من تهديدها إلى التظاهر بالتعاطف معها، وبالرغبة في مساعدتها، ووجهت شبهاتها إلى "عبد الرازق" قائلة إنه ربما يكون قد استغل حب الفتاة له، فأغواها بالهرب لكي تقيم معه، واقترحت عليها أن تتوجه لمقابلة "محمد خفاجة" ليساعدها في البحث عنه، ونصحتها بأن تركز على المطالبة باسترداد الجنيهين وزوج المباريم التي أعطتهم

لـــ "أنيسة"؛ حتى لا يخفى "عبد الرازق" علمه بمكان الفتاة، إذا شعر بأن الهدف هو انتزاعها منه؛ لكي تعود إلى أسرتها..

ولم تقنع القصة "خفاجة" الذي نفى أن يكون "عبد الرازق" قد روى له شيئًا عن اتفاقه مع "أنيسة" على أن تهرب من بيتها لتقيم معه، أو أحاطه علمًا بالمكان الـــذي أسكنها فيه، وأبدى تشككه في أن يكون قد فعل شيئًا من ذلك؛ لأنه متزوج وله أبناء، وليست لديه موارد تمكنه من الإنفاق على رفيقته، واستئجار مسكن خاص لها.

وهو منطق بدا لـــ "عديلة" محبوكًا، وكشف لها عن أن "ريـــا" قـــد ضـــللتها، فحاولت توجيه شكوك "خفاجة" نحوها؛ إذ كانت توقن بأنه – على العكس منهـــا – أقدر على الضغط الفعال عليها لكي تعترف بالحقيقة، وسألتها أمامه:

هي ما جاتش عندك يا "أم بديعة"؟

لكن الطلقة طاشت، لتصيب شكوك "خفاجة" المرأتين، إذ بـــدا لـــه أنـــه مـــن المنطقي أن تكونا قد تناقشتا في هذا الأمر قبل حضورهما إليه، فلا معنى للســـؤال إلا أن القصة بمُجملها وهمية، وأنهما تمثلان عليه، وتريـــدان إحراجـــه، وابتـــزاز كرمه، فيعرض عليها تعويض "عديلة" عن خسارتها الوهمية من "جيبه"، كما فعـــل قبل أيام، حين عرض على "أنيسة" العرض نفسه..!

وفي تلك اللحظة، ظهر "حسب الله" فجأة، في دكان "عبد القادر اللبان" – الذي كانوا يجلسون أمامه– ليهش على زوجته "ريا" بعصا طويلة كانت معـــه، ويصـــيح فيها:

يا مرة يا بنت الكلب... انتي ما بقاش عليكي إلا قعدة الدكاكين؟

وضاق "خفاجة" بذلك التهجم على مجلس يتصدره، فقال له:

هي الدكاكين مش زي الخمارة؟

وتراجع "حسب الله" معتذرًا بأنه شرب كاسين وعاد إلى المنزل فلم يجـــد بـــه طعامًا، وقال له "خفاجة":

الخمرة هي اللي شارباك مش أنت اللي شاربها.

وقالت "عديلة":

إحنا في مسألة البنت اللي غايبة.

وقال "حسب الله":

إحنا مالناش دعوة بحاجة.. ولا نعرف حاجة.. قومي يا ولية عشيني.

وهكذا حقق "حسب الله" هدفه، فانفضت الجلسة التي ثار عندما علم بانعقادهـا؛ إذ كان لديه من الأسباب ما يدعوه للاعتراض بقوة على مشاركة "ريا" في جهـود البحث عن "أنيسة" وأكد المشهد الأخير منها شكوك "خفاجة" في أن الموضوع كله، هو مجرد محاولة للاحتيال عليه، وكان مما أكد له ذلك أن "عبد الرازق" – الـذي التقى به في مساء اليوم التالي – قد تظاهر بالدهشة الشديدة، لغياب الفتاة، وأنكر أن له صلة بالأمر قائلاً إنه ليس منطقيًا أن يكافئ امرأة افترت عليه واتهمته بسرقتها، بالإبقاء على علاقته بها، وباستئجار مكان لها لتقيم فيه معه.

وهو ما قاله لـ " عديلة" التي ظلت تبحث عنه إلى أن عرفت أن الحظيرة التي يعمل بها، تقع في "حارة النجاة" نفسها، ودهشت لنظرات السخرية والاستهزاء التي قابل بها أهل الحارة سؤالها عن "عبد الرازق" بصفته "معلم عربات". وكانت تلـك أول مرة تكتشف عمله الحقيقي.. ومكانته الفعلية في الحارة.. وعلى عكس ما كـان يحدث في جلسات الحظ التي كانت تجمعهما، فقد خرج إليها من باب الحظيرة، وقد خلع رداء التظاهر بالتهذب والرقي، ليتعامل معها بالطريقة التي كانت شائعة عـن أمثاله من العربجية.. وأمام النساء اللاتي احتشدن حولهما.. قال لها:

"أنيسة" مين يا أختي؟!.. ما اعرفهاش؟.

فقالت له:

إذا كنت عاوز تتجوزها.. أجوزها لك .. بس دلني عليها عشان أخذ حـاجتي منها.

فألصق طرف لسانه بسقف حلقه، وأصدر صوتًا بذيئًا وهو يقول لها:

"جواز إيه وهباب إيه؟ هو أنا خالي... أنا عندي مرة وعيال مش قادر أوكلهم.. روحي شوفي لافت على مين.. يمكن راحت تاكل لحمة".

وكما كف "خفاجة" عن الاهتمام بالموضوع بعد أن التقى بـ "ريا" التي أكدت له أن "عديلة" تكذب وأن الفتاة المختفية لم تأخذ منها شيئًا، فقد كفت "عديلة" هي الأخرى عن الاهتمام به، بعد أن أثار الأسطى "حافظ سلامة" أسرة "أنيسة" ضدها، ثم نشب الخلاف بينها وبينهم، عندما جاءوا لينقلوا أثاث ابنتهم الغائبة من الشقة التي كانت تستأجرها بمنزلها؛ إذ أصرت "عديلة" على الاحتفاظ بجزء منه مقابل الجنيهين وزوج المباريم التي أخذتهم منها، واختفت بهم، وعارضت الأسرة في ذلك.. وانتهى الخلاف بانقطاع العلاقات بين الطرفين، وفقدت أسرة "أنيسة" معونة الشاهدة الوحيدة التي كان يمكن أن تقودهم إلى معرفة مكان اختفاء ابنتهم، ولم يسفر التحقيق في البلاغ الذي تقدموا به إلى الشرطة، عن شيء.

ومع ذلك فقد ظل الجميع يأملون في أن تعود "أنيسة" ذات يوم.

وكانت "أنيسة رضوان" – آنذاك – ترقد في مقبرة "آل همام" – تحت صندرة الغرفة التي تستأجرها "ريا" ... إذ كانت قد غادرت بيت "صديقة" – ضحى يوم الأربعاء أول يوليو "تموز" ١٩٢٠ – إلى "حارة علي بك الكبير" لكي تلتقي بـ "ريا"، التي أوهمتها – في الغالب – بأن "عبد الرازق" سيكون في انتظارها؛ لكي يرد لها نقودها.. وفردة الحلق اللذين أخذهما منها؛ لكي يضمن أن تعود إليه مرة أخرى.. وأنها ستصحبها – بعد ذلك – إلى المستشفى لزيارة "عديلة".

وما كادت تدلف إلى البيت حتى لحق بها "عرابي" و"حسب الله" وجاء الإسكولانس، والطعام. وبعد قليل ظهر "عبد الرازق" وبدأ العتاب بين العاشقين، في حضور الرجال الثلاثة؛ إذ كان "عبد العال" قد سافر إلى قريته "موشا" قبل أسابيع.. وفي اللحظة المناسبة أطبقوا عليها، وكتموا أنفاسها..

وفي عصر اليوم نفسه، كانت "ريا" تقف أمام دكان "علي الصايغ" الذي اشترى مصاغها – ٦ غوايش والحلق الذي كانت قد اقترضته من زوجة عمها وزوج المباريم المطلي بقشرة الذهب الذي أخذته من "عديلة" والخلخال الفضة – بعشرين جنيهًا، قسمت على خمسة أقسام متساوية؛ إذ احتفظوا لـ "سكينة" بنصيبها من الغنيمة على الرغم من أنها لم تشترك في العملية، ولم تعلم شيئًا عنها...

***

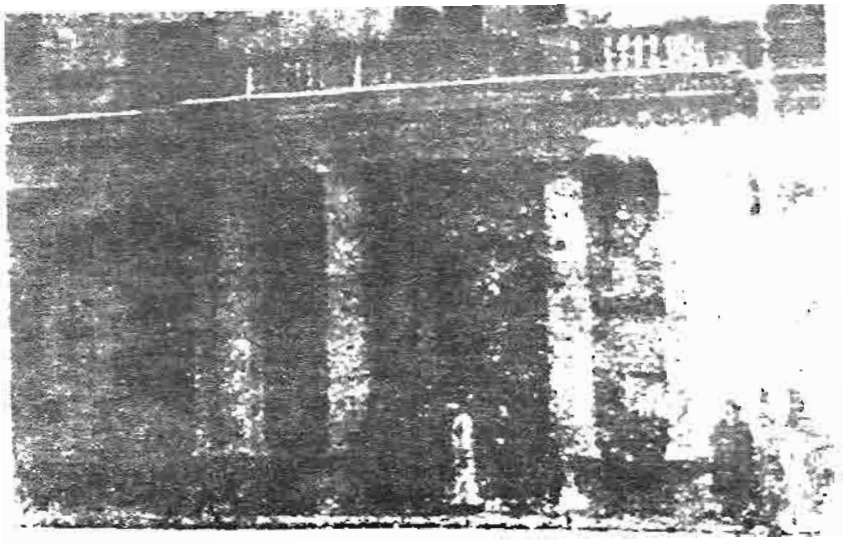

الفصل الخامس

بيت أبو المجد وبيت الجمَّال

(٤٠)

لم يكن قد مضى على سفر "محمد عبد العال" إلى قريته بأقصى الصعيد سوى أسبوعين، حين تركت "سكينة" الغرفة التي كانت تسكنها في "حارة النجاة" لتعود مرة أخرى إلى "بيت الجمال" – أو المنزل رقم ٥ بـ "حارة ماكوريس" – الذي أقامت به معه لمدة خمسة شهور، حين كانا زوجين سعيدين.

لكنها لم تعد إليه وحيدة؛ إذ لم تكن تحب الوحدة، أو تطيق البعد عن الرجال، بل اصطحبت معها إليه رفيقًا جديدًا، يصغرها – هو الآخر – بأكثر من عشر سنوات، وكان الرفيق الجديد "سلامة محمد خضر" شابًا في الثامنة والعشرين من عمره، متوسط القامة، قمحي اللون، أسود الشعر، مصابًا بحول ملحوظ في إحدى عينيه، يضفي على مظهره جهامة، ويعمل شيالاً على عربة كارو يملكها أخوه الأكبر، ويغادر منزله بـ "العطارين" – كل صباح – إلى إحدى محطات السكك الحديدية الثلاث – "سيدي جابر" و"القباري" و"محطة مصر" بـ "ميدان الرمل" – فإذا وصل أحد قطارات البضاعة يحمل الأسماك النيلية من محافظات الدلتا إلى "الإسكندرية" اشترك مع أمثاله من الشيالين في تفريغ حمولتها لينقل كل منهم جانبًا منها على عربة الكارو التي يمتلكها ويتوجه بها إلى دكان الحاج "درويش مصطفى خوجة" – تاجر الأسماك الذي يعملون لحسابه بـ "حلقة" – أو سوق – السمك، ثم يعودون بالفوارغ إلى المحطة، وينتظرون وصول القطار التالي، أو يتوجهون إلى محطة أخرى لانتظاره.

ولم يكن متوسط الأجر الذي يحصل عليه من هذا العمل، يزيد عن ريال واحد في اليوم، إلا في موسم الفيضان، الذي ترتفع فيه كميات السمك الواردة من الأقاليم،

وفضلاً عن أنه لم يكن يعمل بانتظام، فقد كان يسهم بنصف هذا الأجر في نفقات المنزل الذي يقيم فيه مع أمه وأشقائه. وكان متزوجًا وذا أولاد، مما جعل المتبقي من أجره، لا يكاد يكفي نفقاته الشخصية؛ إذ كان كأمثاله – في ذلك الحين – لا يستغني عن "الكيوف" ويجمع بين إدمان الخمر، وتدخين الحشيش، ومص فصوص الأفيون، وهو ما جعله لا يتورع عن السرقة؛ إذ لاحت له فرصة مأمونة.. ولعل حذره الطبيعي هو السبب في اقتصار سجل سوابقه على سابقتين فقط، إحداهما جُنحة سرقة، سجن بسببها شهرًا، والأخرى جنحة ضرب عوقب عليها بغرامة طفيفة.

والغالب أن "سكينة" قد تعرفت عليه في واحدة من الخمارات الثلاث التي كانت تتردد بينها، قد تكون "خمارة إيدابكونو" بـ "شارع بحري بك"، وأن إفراطها في شرب الخمر، وكرمها في دعوة المحيطين بها من رواد الخمارة، إلى شرب كأس أو تناول الطعام على حسابها، خاصة في الأيام التي كانت تستلم فيها نصيبها من ثمن بيع مصوغات إحدى الضحايا، كان أهم الأسباب التي دفعته للسعي لتوثيق علاقته بها، لكي يسكر ويأكل ويستمتع بطيبات الحياة على حسابها؛ إذ كان من ذلك النوع من العشاق الذين يجدون لذة خاصة في العيش على حساب عشيقاتهم، وخاصة إذا كن ممن يكبرونهم سنًا، ويسعين إلى التمتع بشبان يصغرونهن، قبل أن يدركهن الخريف. والأرجح أن هذه العلاقة قد بدأت مع بداية تحلل علاقة "سكينة" العاطفية بـ "محمد عبد العال"، وبعد أن تحولت في الأسابيع السابقة على سفره، إلى مجرد زمالة في عصابة لقتل البغايا، ولكنها لم تتوثق، إلا بعد سفره.

ومع أن "سكينة" كانت قد أخفت خبر طلاقها من "محمد عبد العال" عن جيرانها في "حارة ماكوريس"، فظل يتردد عليها فيها بعد طلاقهما، وإلى أن غادرتها إلى "حارة النجاة".. فإنها لم تجد حرجًا في أن تصحب معها رفيقها الجديد "سلامة" حين ذهبت لكي تستأجر من جديد غرفة في منزل "حارة ماكوريس"، من "محمد أحمد السمني" المستأجر الأصلي للطابق الأرضي من المنزل، ولم تخجل من تردده

عليها، ومبيته في معظم الليالي بغرفتها؛ إذ لم يكن ذلك مما يهم "السمني" ولم يكن جيرانها في المنزل من النوع الذي يهتم بمثل هذه الأسئلة الأخلاقية؛ إذ كانوا جميعًا، كما وصفهم– فيما بعد الشيخ "أحمد مرسي" ابن صاحبة البيت – "ناس بطالين ... وبيدخل عندهم ستين راجل .. وستين مرة في اليوم".

وكانت سمعة سكان البيت السيئة. وخاصة سكان الطابق الأرضي – وراء خلو بعض حجراته من المستأجرين لشهور، مما أعجز "السمني" – الذي كان يستأجر هذا الطابق لحسابه، ويؤجر حجراته من باطنه – عن دفع إيجاره لأصحاب المنزل، واضطره للبحث عن مستأجرين ليعرض الغرف الخالية عليهم.. وكانت "سكينة" من بين من سعى إليهم، فلم يكن منطقيًا أن يتطفل على علاقتها بـ "سلامة"، خاصة وأنها لم تشر أثناء المفاوضات، إلى المضايقات التي لقيتها قبل ذلك، من زوجته "سيدة سليمان" مما اضطرها إلى الرحيل عن المنزل .. وعن الحارة ...

والحقيقة أن "سيدة" كانت المسئولة عن التعامل مع السكان؛ إذ كان زوجها يبيت في بعض الليالي بـ "سيدي جابر" حيث يقع إسطبل "خليل باشا خياط" الذي كان "السمني" يعمل سائسًا لخيول السابق التي يقتنيها، أما هي فكانت تدير مطعمًا للرصيف يقع أمام مدخل المنزل، تبيع فيه الفلافل وتقلي الباذنجان والفلفل، فضلاً عن المياه الغازية، وقطع الشمام والبطيخ... فإذا تعطل زوجها عن العمل، تركت له إدارة تجارتهما الصغيرة، وسرحت في الشوارع لتبيع البيض.

لكنها لم تكن تقصر – في كل الأحوال – في ممارسة نفوذها على المقيمين بالبيت وكانت تنحصر في سكان الطابق الأول؛ إذ كان البقال اليوناني "يني دي بولو" – الذي يقيم مع أسرته في الطابق الثاني – قد استأجره من أصحاب المنزل مباشرة، فهي التي تحصل من كل منهم إيجار الغرفة التي يقيم فيها، وتشرف على المرافق المشتركة للطابق فتكنس صالته، وتمنع العابرين في الحارة، من استخدام دورة المياه الواقعة في فنائه الخارجي، وتثير المشاكل كلما ضبطت رجلاً يتخذ من

الرغبة في دخول دورة المياه، ذريعة للتسلل إلى إحدى غرف المنزل لكي يختلي فيها بإحدى البغايا.

ولم يكن التزمت الأخلاقي هو الذي يدفع "سيدة" إلى إثارة المشاكل مع سكان المنزل؛ إذ لم يكن الدفاع وأن من بين ما يعنيها، لكنه كان يعني أصحاب المنزل الأصليين، خاصة وقد كان من بينهم أحد قراء القرآن الكريم في المآتم والموالد، هو الشيخ "محمد عبد السلام" وأحد طلاب العلم الشريف بمعهد الإسكندرية الديني التابع للأزهر المعمور، هو ابن شقيقة "أحمد مرسي عبده"، وقد استفزهما أن تسوء سمعة المنزل الذي يشاركان في ملكيته، وأن يشاع في الحارة أنه قد تحول إلى وكر لارتكاب المعاصي والذنوب التي نهى الله – عز وجل – عنها، من ممارسة الزنا واللواط، إلى شرب الخمر وتدخين الحشيش، ومن إيواء اللصوص والنصابين، إلى إفساد أخلاق الفتيات والغلمان، فحمّلا "محمد السمني" – مستأجر الطابق الأرضي – المسئولية عن ذلك، وأخذا يتربصان به لكي يجليانه عنه، ويفسخا عقد الإيجار الذي أبرماه معه. وتحقيقًا لذلك انتهزا فرصة عجزه عن تسديد إيجار بعض الأشهر، وأقاما دعوى قضائية ضده، يطالبانه فيها بإخلاء المنزل، وتدعيمًا لتلك الدعوى أمطرا "قسم شرطة اللبان" – الذي كان البيت يقع خلفه مباشرة – وعلى مسافة لا تزيد عن خمسين مترًا من بابه الرئيسي – بوابل من البلاغات لعله يضبط واحدة من المخالفات القانونية والأخلاقية العديدة التي يرتكبها السكان، فتكون مبررًا إضافيًّا لرحيلهم.

وفضلاً عن أن العاملين بقسم الشرطة، كانوا مكدودين بأعمال كثيرة، فقد أدركوا – بعد قليل – أن كثيرًا من تلك البلاغات كيدية، فأهملوا شأنها – ولأن "أحمد مرسي عبده"، كان قد ترك دراسته بمعهد الإسكندرية الديني، فقد تفرغ لمضايقة السكان، واتخذ له محلاً مختارًا على مقعد بمقهى صغير يواجهه، تملكه امرأة تدعى "زكية جعفر" وأصبح يمضي النهار كله – بين السابعة صباحًا والسابعة

مساء – في تفقد أحوال المنزل، وسؤال الداخلين إليه – من غير سكانه – عن وجهتهم.

ومع أن الرقابة التي فرضها على المنزل كانت تسبب بعض الإزعاج لسكانه، إلا أنها لم تكن فعالة؛ إذ كان "الشيخ أحمد" المشهور في الحالة باسم "أحمد العاجز" – ضعيف البصر إلى حد يكاد معه يكون كفيفًا، فكان كثيرون من الصعايدة والهنود والخواجات يتسللون إلى المنزل من دون أن يراهم؛ إما بسبب ضعف بصره، أو في أوقات القيلولة، التي كان يصعد خلالها إلى غرفتين فوق سطح المنزل يحتفظ فيهما ببعض ملابسه وكتبه، وأوراقه.

ولم يكن سوء سمعة البيت والرقابة التي فرضها أصحابه على سكانه، هي السبب الوحيد في عزوف كثيرين من المستأجرين عن سكناه، بل كان سوء هندسة وتصميم غرف الطابق الأول من أهم تلك الأسباب، فقد كانت أربع من غرف تتصل ببعضها البعض، ومع أن الأبواب الداخلية التي تفصل بين تلك الغرف كان يمكن إغلاقها، فقد كان بينها واحدة ليس لها باب خارجي، مما كان يحتم ضمها إلى واحدة من الغرفتين الملاصقتين لها، ويفترض أن الذي يستأجرهما رب أسرة له أطفال صغار، يملك ترف تخصيص غرفة نوم لهم، داخل غرفة نومه، وهو شرط كان يصعب تحقيقه.

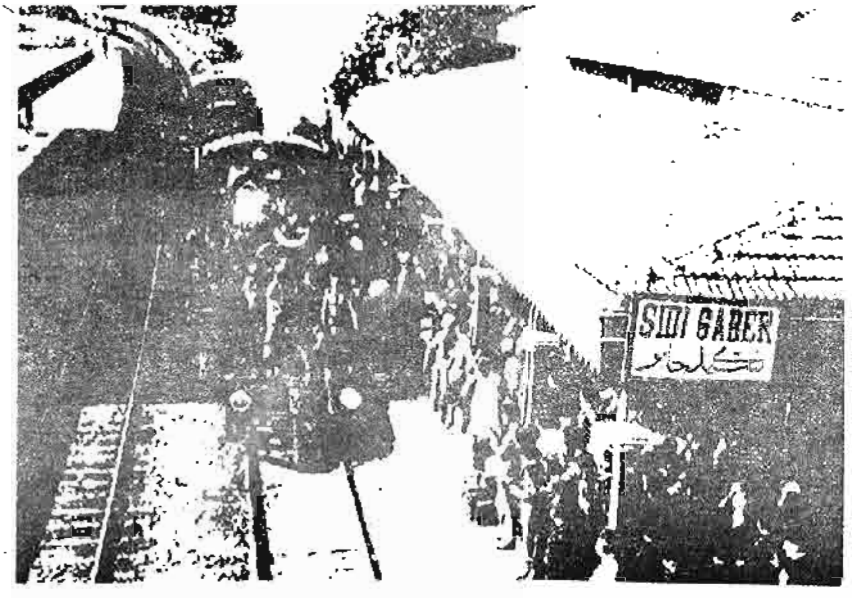

محطة سيدي جابر بحي الإسكندرية

والواقع أن سكان الطابق الأول من المنزل رقم ٥ بـ "حارة ماكوريس" كانوا تشكيلة غريبة من الهامشيين الذين يندر أن يجتمعوا في مكان واحد.

وحين عادت "سكينة" لتسكن بإحدى حجراته، كان معظم جيرانها السابقين به، قد غادروه، لكن الذين حلوا محلهم لم يكونوا أفضل أخلاقًا أو أرقى مستوى، بل كن – كذلك – من المومسات العاملات في حي "كوم بكير" اللواتي تستأجرن غرفًا إضافية؛ لكي تَقُدْن إليها الزبائن الذين يتحرّجون من الظهور في الحي .. وبعد أسابيع من عودتها إليه، كان عدد سكان الطابق، قد استقر على ثلاثة، غير "محمد السمني" وزوجته وابنه الذين كانوا يخصون أنفسهم بغرفة ذات مدخل مستقل تطل على الحارة.

وكانت "سكينة" تشغل غرفة مظلمة في أقصى الجنوب الغربي للبيت... ليس بها سوى نافذة واحدة تطل على منور مليء بالمهملات، وفي مواجهتها كان يسكن أحد بحارة السفن، هو "صالح العدني"، وهو يمني يحمل الجنسية الإنجليزية بحكم مولده في ميناء "عدن" الذي كان آنذاك محمية بريطانية – وفضلاً عن أنه كان معروفًا في دوائر الشرطة بأنه يمارس النصب على نطاق واسع، ويبيع سلعًا

مغشوشة يزعم أنه يشتريها من الموانئ التي تمر بها السفينة الإنجليزية التي كان يعمل بها "عطشجيًا" فقد اتهمه "أحمد العاجز" بعد ذلك بأنه يجلب إلى البيت عددًا كبيرًا من الغلمان.

وحل "محمد سليمان شكير" – وهو قهوجي بـ "حي كوم بكير" مشكلة الغرفتين المتداخلتين، فاستأجرهما وأنفق على طلاء حوائطهما، لكنه لم ينتقل للإقامة بهما؛ إذ كان يقيم في منزل آخر مع زوجته التي تعمل "مومسًا" بالحي. ولكنه كان قد استأجرهما لكي يخصصهما لرفيقته – وهي زميلة لزوجته – لم يكن قد تبقى على انتهاء مدة العقوبة التي تمضيها في السجن – بسبب السرقة – سوى شهر واحد. وكان "شكير" فضلاً عن عمله في مجال الدعارة صاحب سجل إجرامي حافل، يتضمن عشر سوابق، سرقة وضرب، أفضى إحداها إلى إصابة الضحية بعاهة مستديمة، وبسبب تلك السوابق أمضى في السجن أربع سنوات على فترات متقطعة.

.. وربما لذلك كله، بدا بيت الجمال في "حارة ماكوريس"– الذي عادت "سكينة" للإقامة به منذ بداية يونيو (حزيران) ١٩٢٠ – أكثر ملاءمة لكي تستأنف العصابة نشاطها فيه، بعد أن توقفت عن القتل لمدة ستة أسابيع، في أعقاب قتل الضحية التاسعة "أنيسة محمد رضوان" في أول يوليو (تموز) ١٩٢٠؛ ليس فقط لأن جيران "سكينة" كانوا ممن لا تعنيهم أمور الأخلاق، ولا تزعجهم أنباء الجرائم، أو لأنهم كانوا لا يمضون بالبيت سوى ساعات قلائل من اليوم، ولكن – كذلك – لأن المقبرة الأصلية في غرفة "ريا" بـ "حارة علي بك الكبير" كانت قد ازدحمت بالجثث على نحو اضطرهم إلى إعادة إغلاقها مؤقتًا.

(٤١)

وكانت الضحية العاشرة، هي أول استثناء من قاعدة اختيار الضحايا من بين النساء المتعاملات مع بيوت البغاء التي تديرها العصابة، أو من بين اللواتي تحترفنه في نقطة البغاء الرسمية بـ "حي كوم بكير"؛ إذ لم تكن "سليمة إبراهيم الفقي" – وهذا هو اسمها – بغيًّا، بل ولم تكن تصلح – من الناحية الشكلية – لأن تكون كذلك، فقد كانت على مشارف الستين من عمرها، ولعلها كانت قد جاوزتها: قصيرة القامة، نحيفة الجسم، قمحية اللون، مع ميل إلى الإسمرار، مربعة الوجه، تعود الناس في "حي اللبان" أن يروها دائمًا في جلباب أسود، وطرحة سوداء، ومنديل أسود تعصب به جبهتها، تنتقل حافية القدمين بين الحارات والأزقة والبيوت؛ لكي تبيع لأصحاب الدكاكين وربات البيوت كميات قليلة من البترول تكفي لاستعمال يومين أو ثلاثة، من صفيحتين يتدليان من طرفي عصا غليظة تضعها على كتفيها وتنوء بحملها.

وكانت "سليمة" تقيم وحيدة في غرفة بالطابق الأرضي بأحد منازل "حارة الغزالي"، تتخذ منها دكانًا ومسكنًا... إذ كانت قد ترملت منذ زمن طويل، مات عنها زوجها، وترك لها ابنًا وحيدًا هو "فرحات" الذي ما لبث أن مات هو الآخر وترك لها اسمه، فأصبحت تعرف بين الناس باسم "أم فرحات" ولم يكن لها في الإسكندرية، أو في الدنيا كلها سوى أحفادها الثلاثة، الذين كانوا يقيمون مع أمهم في "رأس التين"، وابنة أخ واحدة هي "فاطمة دسوقي" تقيم بالقرب منها في "باب سدرة" ... لكن العلاقات بين الأطراف الثلاثة لم تكن طيبة؛ إذ كان الابن الراحل "فرحات" يعيش – في حياته – في مسكن مستقل مع زوجته وأولاده، فلما مات –

في مايو (أيار) ١٩١٩ – أصرت أمه على أن تأخذ نصيبها في عربتي الكارو والحصانين وهما كل تركته؛ لينشأ بسببه خلاف شديد بينها وبين أرملة الابن، التي اعتبرت ذلك اعتداء على حق أولادها، خاصة وأن "أم فرحات" لم تكن في حاجة إلى ما اقتطعته من نصيب الأيتام لتعيش؛ فلديها عمل يدر عليها دخلاً، ادخرت منه، ومما ورثته عن زوجها، نقودًا اشترت منها مصاغًا كانت تتزين به.

وكما كان الظن بأن "أم فرحات" تكتنز أموالاً سائلة، غير ما ترتديه من مصوغات، شائعًا بين أهل الحارة والحارات المتجاورة، فقد كان ما تعتبره طمع أقاربها فيما تملكه، سببًا في فتور العلاقة بينها وبين أرملة ابنها، وبينها وبين ابنة أخيها "فاطمة" التي كانت تصغرها بسنوات قليلة، والتي كانت تحتاج إلى معونة عمتها بين الحين والآخر، خاصة بعد أن حكم على زوجها بالأشغال الشاقة المؤبدة، لقيامه بقتل شقيقته، لكن "أم فرحات"، التي كانت شحيحة بما تملك، لم تتحمس لأعانتها إلا بالقليل.

وكان برنامج "أم فرحات" اليومي ثابتًا لا يتغير، فهي تغادر منزلها في السابعة من صباح كل يوم، بعد أن تغلق باب غرفتها من الخارج بقفل.. ثم تتوجه إلى دكان لبيع البترول يقع في الشارع نفسه، إلى جوار "جامع الفحام" ويملكه المعلم "سالم هيكل" فتشتري منه صفيحتين، وتبدأ التوزيع بمقهى صغير يقع بالقرب من منزلها، وتتناول إفطارها، وتشرب فنجانًا من القهوة، وتدخن كرسيًّا من الدخان المعسل، وتتسامر – أثناء ذلك – مع صاحب المقهى "مرسي السيد صيام"، لكنها لا تطيل الجلسة؛ إذ كان من بين زبائنها عدد من أصحاب دكاكين كي الملابس والطرابيش والطعام ممن يحتاجون إلى ما تورده لهم في الصباح المبكر من بترول ليبدءوا عمل اليوم.

فإذا ما انتهت من توزيعه عليهم، بدأ التوزيع على البيوت التي تتعامل معها، وكان معظم أصحابها من الفقراء الذين يكتفون بملء خزان الموقد مرة كل يومين أو ثلاثة، فكانت تستخدم في ذلك قمعًا وكوزًا من الصفيح، فإذا تبقت معها بعد ذلك

كمية من البترول، جالت بها في الشوارع البعيدة تنادي عليها. وعند العصر – وبعد أن تنتهي من بيع ما تبقى في الصفيحتين، تعود مرة أخرى إلى "شارع الغزالي " فتجلس أمام دكان للكفتة يملكه أحد زبائنها، فتتناول الغداء مما يصنعه، ثم تنتقل منه إلى "مقهى مرسي" فتحتسي فنجاناً آخر من القهوة، وتدخن كرسيًّا آخر من الدخان المعسل، ثم تبدأ جولتها لتحصيل ثمن ما باعته من أصحاب الدكاكين الذين تعودوا على تسديد ثمنه في نهاية اليوم .. ومن بعض أصحاب البيوت – من زبائنها الثابتين – الذين تعودوا على التسديد مرة كل أسبوع.

وكانت "أم فرحات" تحتفظ بنقودها – كما قالت أرملة ابنها فيما بعد – "على قلبها" ... فتخفي النقود الورقية في جورب قديم تضعه بين ثدييها، وتضع النقود المعدنية في كيس من القماش، تربطه في حمالة صدرها، وتخرجه بين الحين والآخر، لتدفع لزبائنها بقية النقود أو لتضيف إليه أثمان كميات البترول القليلة التي كانت تبيعها لربات البيوت.

ولأن المكان الذي كانت تكتنز فيه نقودها، كان يعلن عن نفسه على شكل بروز ثالث في صدرها، فإنه لم يكن مجهولاً لدى أحد ممن يتعاملون معها، أو من أصدقائها، الذين تمضي سهراتها معهم، بعد أن تنتهي تمامًا من العمل، وتورد ثمن صفيحتي البترول إلى "المعلم سالم"، ثم تعود إلى "قهوة مرسي" لتقضي ساعة أو ساعتين، تثرثر مع اثنين من جيرانها، أحدهما يملك دكانا لبيع السجائر والدخان يقع أمام المنزل الذي تسكن فيه، والآخر عامل بمقهى يقيم في الطابق الثاني من نفس المنزل، قبل أن تعود إلى غرفتها فتغلق بابها عليها حتى الصباح، لتبدأ دورة حياة كل يوم...

وفضلاً عن هؤلاء فقد كان أقرباؤها القليلون، يعرفون أنها "صاحبة قرش ومبسوطة"، ولعلهم كانوا يبالغون في ظنهم إزاء حرصها على ألا تستجيب لطلباتهم في الاقتراض منها بالحماس الذي يتوقعونه... ويبدو أن علاقتها بأرملة ابنها، لم تكن طيبة حتى قبل أن يغادر الابن الدنيا، وازدادت سوءًا حين قاضتها لكي تحصل

على نصيب من إرثه، فاقتصرت الصلة بينهما على لقاءات جافة، كانت تجمع بينهما حول قبره، في المناسبات الدينية التي توجب التقاليد فيها زيارة المقابر، وكان آخرها صباح يوم عيد الفطر – ١٨ يونيو (حزيران) ١٩٢٠ – حين أخرجت "أم فرحات" كيس النقود الذي تربطه في حمالة صدرها، وأعطت لأكبر أحفادها ربع ريال، ولأخويه الصغيرين كل واحد قرشاً كعيدية، وعلى العكس من ذلك، فقد ظلت علاقتها بابنة أخيها "فاطمة دسوقي" قوية، بحكم تقاربهما في السن، فكانتا تتزاوران، وأتاح ذلك لجيران "أم فرحات" الذين كانوا يحبونها ويعتبرونها "أم البيت" الفرصة لكي يتعرفوا بابنة الأخ، ويعرفوا بيتها في "باب سدرة".

وكانت "أم فرحات" جزءًا من إيقاع حياة "ريا" و"سكينة" اليومي، منذ انتقلتا – قبل عامين – للإقامة في المنطقة المحيطة بمبنى قسم شرطة اللبان؛ إذ كانت حواري "علي بك الكبير" و"النجاة" و"ماكوريس" من بين المناطق التي توزع البترول على سكانها. وبذلك أتيح لهما أن تعرفاها، وتتعاملا معها؛ إذ كانت تمر عليهما في الصباح، مرتين أو ثلاثًا في الأسبوع لكي تملأ لكل منهما موقد البترول الذي تستخدمه في طهي الطعام... ثم تعاود المرور عليهما – بين الحين والآخر– لكي تتقاضى المتجمد عليهما من ثمنه، وكانتا تعرفان – كغيرهما من أهل الحي – أن "أم فرحات" – على الرغم من جفاء مظهرها، وقِدَم ملابسها ورائحة البترول التي تفوح منها – تكسب كثيرًا وتنفق قليلا، وقد وصفتها "سكينة" فيما بعد، بأنها كانت "مرة عجوزة وشايبة وناشفة ومش بتاعة خبص مع الرجالة.. ولكن دائمًا شايلة فلوسها على قلبها.. وعاملين لها عب... وظاهرين".. وكان القسم الأكثر ظهورًا من ثروة "أم فرحات" هو مصوغاتها التي لم تكن كثيرة أو كبيرة القيمة؛ إذ كانت تتكون من كردان رفيع، وحلق، وعدد من الغوايش البلاستيكية وخلخال من فردتين، كانت تحيط بهما كاحلي قدميها، لكنها كانت دليلاً على أن ما تحوزه من مال، أكثر مما يدل عليه مظهرها الفقير..

والغالب أن "سكينة"، التي كانت أكثر اختلاطًا بـ "أم فرحات" من الآخرين، هي التي لفتت نظر العصابة إلى أنها تصلح لكي تضاف إلى قائمة القتل، بعد أن لاحظت أن الوقت الذي تمر عليها فيه لكي تبيع لها بضاعتها – في حدود الساعة التاسعة صباحًا – يكاد يكون الوقت الوحيد الذي يكون فيه الطابق الأرضي من المنزل، خاليًا من سكانه الآخرين؛ إذ يكون "صالح العدني" قد خرج إلى عمله بالميناء، بينما تكون "سيدة" في طريقها إلى بائع البيض؛ لكي تتسلم حصتها، وتبدأ رحلتها لبيعها في الشوارع.. فلا تعود إلا في الضحى، لكي تبدأ إعداد الطعام الذي تبيعه في مطعم الرصيف .. أما "محمد سليمان شكير" فإنه لم يكن يبيت في حجرته بالمنزل، أو يظهر فيه، إلا في فترة القيلولة، ولا يمضي فيه إلا ساعتين أو ثلاثًا، قبل أن يصعد – عند المغرب – إلى "كوم بكير" لكي يستأنف عمله في المقهى الذي يديره هناك..

ومع أن "سكينة" قد زعمت فيما بعد، أن بقية أفراد العصابة، هم الذين اتخذوا قرار قتل "أم فرحات" بعد أن لاحظوا "الصُّرة اللي على قلبها"، وأنهم اختاروا منزلها مكانًا للتنفيذ، لأسباب كان من أهمها – في رأيها – أنهم أرادوا أن "يوسخوا بيتي ويشبكوني معهم عشان لا أخرج عن طوعهم" ... فإن كل الشواهد تدل على أنها لم تكن صاحبة الخطة، فقد كانت – على الأقل – على علم بها؛ إذ كان يستحيل تنفيذها في التوقيت الصحيح، من دون مشاركتها في ذلك ... وصحيح أن الحرص على توريط "سكينة" في كل عمليات القتل، كان واضحًا في سلوك "ريا" و"حسب الله" منذ البداية؛ إذ كانا يعرفان من خبراتهما القديمة معها، أنها لن تتورع عن الإبلاغ عنهما، عند أي خلاف بينها وبينهما، ما لم تكن شريكة، بل ومتورطة معهما، إلا أنه من الصحيح كذلك أن "سكينة" نفسها كان لديها دافع قوي لكي تتحمل نصيبًا أوفر من المسئولية عن العمليات، بعد أن لاحظت أن الآخرين دأبوا على إخفاء الخطط عنها، وعلى التعامل معها باعتبارها عنصرًا غير فاعل وغير مؤثر، وغير محل للثقة، ويتخذوا من ذلك كله ذريعة لهضم حقوقها، وتقليص نصيبها...

والحقيقة أن وقائع مقتل "أم فرحات" – كما روتها "سكينة" نفسها – تكشف بوضوح عن أنه كان يستحيل تنفيذ العملية من دون مشاركتها في وضع الخطة.

ففي السابعة من صباح يوم الأربعاء ١٨ أغسطس (آب) ١٩٢٠، وكعادتها كل صباح، خرجت "أم فرحات" من باب منزلها في "حارة الغزالي" وتوجهت إلى دكان "المعلم سالم هيكل"، وعادت بالصفيحتين إلى "مقهى مرسي" لتتناول إفطارها وفنجان القهوة وكرسي الدخان، ثم بدأت في توزيع البترول على المطاعم والمقاهي التي تتعامل معها إلى أن انتهت من ذلك، فبدأت التوزيع على سكان البيوت... وفي التاسعة.. إلا دقائق، دلفت إلى "حارة ماكوريس"، ولم يثر ذلك – لعاديته – انتباه أحد، إلا "عرابي" و"حسب الله" اللذين كانا يجلسان على مقهى "زكية جعفر" – في مواجهة المنزل رقم ٥ – فما كادا يريانها، حتى تركا المقهى على الفور، إلى غرفة "سكينة" في أقصى الجنوب الغربي .. وكمنا بداخلها.. وبعد دقائق عبرت" أم فرحات" المدخل الرئيسي للبيت، وصعدت إلى الطابق الأعلى عبر السلم الذي يقع في الفناء الخارجي، فملأت للساكنة اليونانية الموقد، وعلبة صغيرة من الصفيح، ثم هبطت مرة أخرى، لتقف على مدخل باب الطابق الأول، فتصيح:

إنت عاوزة جاز النهارده يا "سكينة"؟!.

ولما أجابتها بالإيجاب، تقدمت نحو غرفتها، لتفاجأ بوجود "عرابي" الذي كان يجلس فوق صندوق الملابس و"حسب الله" الذي كان يجلس تحت قدميه، يصنع قهوة على موقد صغير يعمل بالكحول .. وناولتها "سكينة" الموقد الآخر، وطلبت إليها أن تملأه إلى أن تعود إليها.. وفي ثوان كانت قد اختفت من أمامها .. وقال "حسب الله".

ما تيجي تشربي قهوة؟!

وعاتبته "أم فرحات" قائلة:

قهوتك المشروبة؟!

فقال لها:

تعالي لغاية "سكينة" ما تجيب لك الفلوس من فوق؟

وكانت المرأة قد انتهت من وضع نصف لتر من البترول في الموقد، فدخلت به إلى عمق الغرفة، وانحنت تضعه في مكانه المعهود بين الصندوق والصندرة، وما كادت ترفع قامتها حتى تبادل الرجلان النظرات، وانقضا عليها في نفس اللحظة فأطبق "حسب الله" على قدميها بكفيه، ليشل حركتها، في الوقت الذي كان فيه منديل "عرابي" المبلل بالماء، يطبق على فمها وأنفها، ولم يستغرق الأمر سوى دقيقتين؛ إذ كانت المرأة، فضلاً عن تقدم سنها، ضئيلة الجسم فلم تقاوم.. ولم تتحمل.

وهبطت "سكينة" من الطابق العلوي، بعد أن شغلت جارتها اليونانية بالبحث عن إبرة وابور الجاز التي زعمت أنها جاءت لتقترضها منها؛ لكيلا تلاحظ شيئاً مما يجري حولها.. فوجدت "ريا" تدخل من باب البيت الرئيسي... طبقًا لموعد كان متفقًا عليه؛ إذ لم تكادا تدلفان إلى الغرفة، حتى وجدتا "عرابي" يقطع الكيس الذي كانت المرأة العجوز تحتفظ فيه بثروتها، وتربطه بحمالة صدرها، وكانت رائحة الجاز تشع منه، حين أفرغوا ما فيه، واشتركوا في إحصائه، في حضور كل الأطراف المعنية، ليكتشفوا مدى المبالغة فيما كان يردده الناس من ثراء المرأة؛ إذ لم تكن مفردات ما تكتنزه فوق قلبها، تزيد على ورقتين من فئة الخمسة جنيهات، وورقتين من فئة الجنيه، وأربعة ريالات من الفضة، ثم خمسة عشر قرشًا هي مجموع قيمة عشرات القطع المعدنية الصغيرة من فئة المليم والنكلة ... فضلاً عن الحلق الذي اشتراه "علي الصائغ" بتسعة ريالات والخلخال الذي قالت "سكينة " إنه اشتراه بثمانية ريالات، ومع أن فيه – كما قالت – أُقّة فضة!!. وهكذا اتضح أن قيمة "كنز أم فرحات" – التي بالغت الأقاويل إلى حد القول بأنه يزيد على مائة جنيه – هي خمسة عشر جنيهًا، وخمسة وخمسين قرشًا، فقدت من أجلهم حياتها.

ويلفت النظر في إحصاء "سكينة" للغنيمة، أنها تجاهلت ذكر ثمن بيع الكردان الذي كانت الضحية تضعه في عنقها عند اختفائها، وأنها قدرت نصيبها بثلاثة جنيهات ونصف فقط، وهو ما لا يستقيم مع إصرارها – في مرحلة متقدمة من اعترافاتها – على اتهام رفيقها "سلامة خضر" بأنه كان شريكًا في قتل "أم عرفات" وحدها، وأنه لم يشترك في قتل غيرها مع أن علاقته بها ظلت قائمة، ومع أن الغرفة التي كان يقيم فيها، قد شهدت عمليتي قتل آخرَيْن بعد مقتل الضحية العاشرة ودفنها فيها.

وطبقًا لما ذكرته، فإن "سلامة" كان بالغرفة حين نادت عليها "أم فرحات" تسألها عما إذا كانت في حاجة إليها؛ إذ كان قد استيقظ من النوم ليجد "حسب الله" و"عرابي" فوق رأسه، فنهض ليرحب بهما، وجلس إلى جوار الثاني على الصندرة، لكنه لم يكن يعرف قبلها شيئًا عن نيتهما، وحين فوجئ بانقضاضهما على المرأة، لم يستطع أن يتدخل؛ إذ لم يكن قد تخلص بعد من آثار النوم، وظل جامدًا في مكانه، إلى أن بدأ إحصاء الكنز، فانضم إليهم وأخذ نصيبه منه... ثم اشترك معهم في حفر قبر لها في أرضية الغرفة، تحت النافذة التي تطل على المنور المهجور...

وفضلاً عن أن الواقعة تدخل في سياق زعم "سكينة" نفسها، بأنها لم تكن تعلم شيئًا عن خطة قتل "أم فرحات" وتبدو مثلها غير معقولة؛ إذ لم يكن منطقيًّا أن يقوم "عرابي" و"حسب الله" بقتل امرأة أمام "سلامة" من دون أن يضعا في اعتبارهما، أنه قد يقوم بفضحهما، أو الإبلاغ عنهما، إن لم يكن أثناء التنفيذ، ففي أعقابه، فقد تمسك "سلامة" بإصرار لا يلين عن إنكاره في كل أدوار التحقيق، لكن ذلك لا ينفي أن هناك شواهد تؤكد بأن الواقعة ليست مخترعة من الأساس، أما الحقيقة المتيقن منها، فهو أن "سلامة" كان على وشك أن يفضح سر العصابة، حين قررت في اليوم التالي، أن تقوم بعمل غير مسبوق، وأن تنفذ عمليتي قتل في يومين متتالين.

(٤٢)

في تلك السنة، كانت الضحية الحادية عشر "نبوية بنت علي" في الخامسة والأربعين من عمرها، امرأة قمحية اللون، متوسطة الجسم والقامة، مع ميل للنحافة. وكانت نموذجًا شائعًا بين جارات "سكينة" اللواتي يقمن في الأزقة المتفرعة من حارة "ماكوريس" منذ حطت رحالها بها قبل عامين، قادمة من دمنهور التي كانت تعمل مومسًا بحي البغاء بها، لتواصل نفس العمل بـ "حي كوم بكير" وتفتح مقهى به.

وكانت "سكينة" قد تعرفت إليها، خلال الفترة الأولى التي أقامت فيها بالحارة، مع زوجها – آنذاك – "محمد عبد العال"، بحكم الجيرة أولا، وبحكم الاشتراك في المهنة ثانيًا؛ إذ لجأت إليها لتستعين بخبرتها.. وعلاقاتها في إدارة المقهى، الذي افتتحته في تلك الفترة ثم اضطرت لإغلاقه بعد شهور.. وحين عادت لتقيم في الحارة، كانت تلتقي بها كثيرًا على المقهى المقابل للمنزل الذي تسكن به؛ إذ كانت صاحبته "زكية جعفر" صديقة حميمة لها.

وفي عيد الفطر – ١٨ يونيو (حزيران) ١٩٢٠ – استخارت "نبوية بنت علي" الله، وقررت أن تقدم على خطوة كانت تفكر فيها منذ زمن طويل، فتعتزل المهنة، وتتوب إلى الله عن الخطيئة، وتتزوج وتعيش في الحلال، ووجدت رجلاً طيبًا يشجعها على ذلك، ويقبل الزواج منها على الرغم من مهنتها، أملا في الجزاء الذي يثيب به الله من يشجعون الخطاة من عباده على التوبة عن خطاياهم، وكان "حسن الشناوي" – وهذا هو اسمه – يكبرها بأكثر من خمس سنوات، ويعمل فلاحًا في

حديقة للفاكهة والخضراوات، يملكها أحد الأثرياء بـ "حي القباري"، ويقيم في كشك بأحد أركانها .. فلما تزوج من "نبوية" – بعد عيد الفطر بأيام – انتقل للإقامة معها، بالغرفة التي تستأجرها بأحد الأزقة المتفرعة من "حارة ماكوريس".

ولم يقم الزوجان بأي طقوس للاحتفال بزواجهما، فيما عدا جلباب جديد، اصطحبت "نبوية" معها صديقتها "زكية" لتساعدها في اختيار لونه، فاختارتاه من قماش الفوال الأسود الخفيف، المزين بنقوش بيضاء، وزينته الخياطة التي قامت بتفصيله بزخارف من القطيفة المضلعة البيضاء عند الصدر وتحت الحزام.

ولم يغير الزواج من إيقاع حياة الزوجين؛ إذ كان "حسن الشناوي" يغادر المنزل في الصباح المبكر إلى الحديقة التي يعمل بها، فلا يعود إلا بعد العشاء .. ولأن "نبوية" – على الرغم من توبتها – لم تكن تستطيع بعد، أن تستغني عن الإيراد الذي يدره عليها المقهى المتواضع الذي كانت تديره بـ "حي كوم بكير"... فقد واصلت العمل به. وإن كانت قد أوقفت نشاطها في مجال البغاء، وألغت فترة العمل الليلية. فكانت تغلقه قبل الغروب، وتهبط إلى بيتها، لتعد لزوجها طعام العشاء ..

وكان نجاح أسلوب القتل الخاطب الذي اتبع مع "بائعة الجاز" هو الذي أغرى العصابة بأن تكرره في نفس المكان، وفي اليوم التالي مباشرة، بل إن خطته ولدت بينما كانت "ريا " و"سكينة" في طريق عودتهما من الصاغة، بعد أن باعتا مصاغ "أم فرحات"، حين ذكرت "سكينة" لشقيقتها – في حديث عابر – ولكن بعبارات موحية، بأنها قد اتفقت مع "نبوية بنت علي" على أن تمر عليها في اليوم التالي – بعد نزولها من "كوم بكير" – لكي تكسِّر لها على ظهرها وصدرها؛ بسبب إصابتها بلفحة برد.. فلم تعلق "ريا" على الخبر الذي كان محملا بإيحاءات لم تفت على ذكائها اللماح، وبرموز متفق عليها في التعامل بينها وبين شقيقتها "ريا" أما وقد فهمت "أن "سكينة" ترشح "نبوية" للقتل، فقد بدأت سلسلة من الأسئلة، بدا الهدف الظاهر منها، هو مجرد المسامرة... لكن الطرفين كانا يعلمان، أنها تدور حول قيمة

الغنيمة المتوقعة من العملية، ونسبة الأمان التي يمكن ضمانها أثناء التنفيذ .. وخاصة الوقت الذي يغادر فيه "شكير" المنزل بعد القيلولة، والوقت الذي تترك فيه "زكية جعفر" مقهاها، لتطوف بإبريق الشاي وصينية الأكواب على العاملين بالنوبة الليلة في قسم شرطة اللبان...

وقبل غروب شمس اليوم التالي – الأربعاء ١٨ أغسطس (آب) ١٩٢٠ – انتظرت "سكينة" حتى غادر "شكير" المنزل، وغادرت زكية المقهى في طريقها إلى القسم، ثم توجهت إلى بيت "نبوية" القريب، فذكرتها بالموعد، لكنها لم تنتظرها حتى تصطحبها معها، خشية أن يراهما أحد في الطريق معًا.

وكان "حسب الله" و"عرابي" يجلسان على الطوار أمام "خمارة كرياكو" في مكان أتاح لهما رؤية شاملة لمسرح العمليات .. وبعد مضي عدة دقائق على دخول "نبوية" البيت، تسللا إليه واحدًا بعد الآخر، وكانت "سكينة" تنام على بطنها، وقد عرت ظهرها، بينما وقفت "نبوية" إلى جوارها تشعل قطعة من الورق، فتضعها داخل كوب فارغ، تضغط فوهته على أماكن متفرقة من جسد مريضتها. وتتركه لفترة، حتى تحرق النار ما به من هواء، فيَستعيض عنه بهواء يشفطه من جسد المريضة، حين دفع الاثنان باب الغرفة فجأة، وتظاهرا بالدهشة لما كان يجري بها.. وغطت "نبوية" وجهها بطرف الطرحة التي كانت تضعها على رأسها، وأسدلت "سكينة" جلبابها على جسدها العاري، وقامت نصف قومة، وهي تقول موضحة:

دي بتعمل لي كاسات هوا.

واعتذر "حسب الله" – الذي كان سكرانًا – بأنه جاء يبحث عن زوجته.. وعاتب "نبوية" قائلا:

أنا شارب كاسين كونياك ونفسي في كاسين هوا.. ما تيجي تسكري لي على ضهري..

وشوحت المرأة في وجهه بكفها مهددة بإبلاغ "ريا".. فغادر الغرفة مع صديقه، بعد أن عاينا مكان التنفيذ، لكنهما كمنا إلى جوار بابها في الظلام، ولم تكن قد مرت سوى ثوان دفعاه بعدها وقبل أن تتنبه "نبوية" إلى ما يجري، كان أحد الرجلين يقبض على كاحلي قدميها، وكان الآخر يكتم أنفاسها...

ولولا أن "سكينة" لم تكن تطيق مشاهدة التنفيذ، مما اضطرها إلى الهرب من الغرفة، لافتضح الأمر أمام "سلامة" الذي كان يدلف في تلك اللحظة تحديدًا من باب البيت الرئيسي، متقدمًا عن الموعد الذي كان يظهر فيه عادة، بحوالي ساعتين، فأدركته قبل أن يتقدم في الصالة، وتمالكت نفسها لتقول له بسرعة إن أختها معها في الغرفة، وأن عليه أن ينتظرها بـ "خمارة كرياكو" وسوف تلحق به بعد أن تتخلص منها.. ولكنها لم تستطع أن تلحق به إلا بعد أن انتهى الدفن، وكان وجوده بالقرب من المكان مبررًا للتعجل بدفن "نبوية" في نفس المكان الذي دفنت به "أم فرحات" ومن دون تعمق في الحفر... اختصارًا للوقت... وكان ذلك هو الخطأ المميت الذي لولاه .. لما افتضح – بعد ذلك التاريخ بثلاثة شهور – سر عصابة رجال " ريا " و"سكينة".

ولم تكن قيمة الغنيمة التي خرجت بها العصابة من مقتل "نبوية بنت علي" يزيد كثيرًا عن قيمة الغنيمة التي خرجت بها من مقتل "أم فرحات"، فقد كانت تتزين بأربع غوايش عريضة وكردان رفيع وحلق وخاتم، كلها من الذهب، اشتراها جميعًا "علي الصايغ" بخمسة عشر جنيهًا ...

ولم يثِر اختفاء الاثنتين ضجة أكثر من المعتاد، لكنه لم يمض من دون أثر..

فقد مضت ثلاثة أيام لم تظهر فيها "أم فرحات" في "حارة الغزالي" ولم تمر على زبائنها، ولم تعد إلى "المعلم سالم" كعادتها كل يوم منذ أربع سنوات، ولما لاحظت إحدى جاراتها أن القفل الذي تغلق به الغرفة لم يغادر مكانه من الباب... قلقت على غيابها، وتوجهت على الفور إلى "باب سدة" ظنًا منها بأن المرأة ربما

تكون قد أصيبت بمرض، وفضلت أن تقيم بمنزل ابنة شقيقتها لترعاها. وعندما علمت "فاطمة دسوقي" بالأمر، اهتمت به، وقدمت بلاغًا بغيابها إلى قسم شرطة اللبان، وأضافت في أقوالها أن عمتها كانت تملك ثروة تقدر بـ "نحو مائة جنيه.. ومصاغ"، ومع أنها نفت احتمال أن تكون قد سافرت إلى الأرياف، قائلة بأنه لا أحد لها هناك، فإنها لم تشكك في أن وراء غيابها جريمة، وقالت "دي مرة مسكينة ومالهاش عدوين... وزي النسمة" ...

واستمع المساعد "الصول" "محمد عبد العليم " – الذي كان يحقق في البلاغ – إلى أقوال جيران "أم فرحات"، فلم يضيفوا كثيرًا إلى أقوال ابنة الأخ... ثم اصطحبها معه إلى غرفة الغائبة، فوجدها مغلقة بالقفل، وفتحها عنوة، وفتشها، فلم يجد بها سوى كنبة خشبية عليها مرتبة من بقايا قطع القماش وصندوق صغير فوقه بعض الأدوات المنزلية، وعددًا من صفائح البترول الفارغة... ولم يجد أي أثر للعبث بمحتويات الغرفة، أو ما يدل على أسباب الغياب، فاستحضر نجارًا، وقام بإغلاق الباب بقطعتين من الخشب، وختم عليه بالشمع الأحمر بخاتم المخبر "محمد زيان" الذي صاحبه في المهمة... وأحيلت الأوراق إلى "نيابة اللبان" التي أمرت – في ٥ سبتمبر (أيلول) ١٩٢٠ – بحفظ البلاغ إداريًّا ...

لكن الإبلاغ عن غياب "نبوية بنت علي" تأخر لمدة ثلاثة أسابيع .. وكان زوجها "حسن الشناوي" قد عاد من عمله في اليوم الذي قتلت فيه، وأخذ يدق باب الغرفة، فلما لم تفتح له الباب، غلب على ظنه أنها ستمضي الليلة لدى إحدى صديقاتها، فعاد مرة أخرى إلى "القباري" لينام في الكشك الذي خصصه صاحب الحديقة له، لكي يبيت فيه ...

وعندما تكرر الأمر في اليوم التالي، وعرف من الجيران أنها خرجت ولم تعد، أخذ يبحث عنها في "حي كوم بكير" حيث كانت تعمل، فلما لم يجدها أيقن – كما قال فيما بعد – أنها ربما تكون "قد طفشت منه، وتابت عن توبتها، وعادت مرة أخرى لتندمج في المومسات".

وكانت "سكينة" – الحادة الذكاء – هي أول من لفت نظر صديقتهما المشتركة "زكية بنت جعفر" إلى غياب "نبوية"، حين سألتها عنها في صباح اليوم التالي لمقتلها .. فلما ردت عليها قائلة بأنها لم ترها، من دون أن تضيف إلى ذلك كلمة... اطمأنت إلى أنها لم تعرف شيئًا عن الموعد الذي كان متفقًا عليه بينها وبين المرأة الغائبة .. وأنها لم تلاحظ أو تسمع شيئًا عن دخولها إلى منزلها ...

على أن ذكاءها قد خانها حين ظهرت – بعد أسبوع من ذلك – على باب منزلها وهي ترتدي الجلباب الأسود المبرقش ببقع بيضاء، فلفت ذلك نظر "زكية" التي سألتها بمكر عن المكان الذي اشترت منه قماشه، فزعمت لها بأنه جلباب قديم اشترته، منذ أكثر من سنة من مكان لا تذكره .. وحين جابهتها "زكية" بالحقيقة قائلة بأنه جلباب "نبوية" الذي تعرفه، لم تنكر ولم ترتبك، بل قالت ببساطة إنها قد بادلتها عليه.. وشككت "زكية" في صحة ذلك قائلة:

تبادلك إزاي؟ دي جديدة!!.

فقالت "سكينة" بنفس البساطة:

بكره ترجع .. ويبان الجمل والجمال!

ولولا أن شقيقة "نبوية" جاءت لزيارتها بعد أسبوعين من غيابها، لما تنبه أحد إلى ذلك الغياب؛ إذ كانت صديقتها "زكية" تتوهم أنها ربما تكون قد انتقلت للإقامة مع زوجها في مقر إقامته بالحديقة التي يعمل بها، بينما كان زوجها يظن أنها قد طفشت منه لتقيم لدى شقيقتها، أو عادت إلى دمنهور، فلما التقى الثلاثة في مقهى "زكية" اكتشفوا الحقيقة، فقدم الزوج – في ٣ سبتمبر (أيلول) ١٩٢٠، وبعد ثلاثة أسابيع من غيابها – بلاغًا إلى محافظ الإسكندرية قال في مقدمته "أحيط شريف سعادتكم أنه يوجد حرمة تدعى نبوية بنت علي ... كانت سابقًا قهوجية بدمنهور .. وحضرت للإسكندرية ومكثت بين النسوة العاهرات بصفة قهوجية أيضًا .. وقد حصل لي القسمة بزواجها، بعدما تابت عن الوعد، "ثم روى قصة اختفائها، وختم

البلاغ مطالبًا المحافظ بأن يصدر أمره بالبحث عنها "حيث لم يعلم لي إذا كانت الآن على قيد الحياة... أو فقدت الوجود".

وأحيل البلاغ كالعادة، إلى قسم شرطة اللبان .. وربما تكون أقوال الزوج، أهم الأسباب التي دفعت الشرطة المحلية إلى التعامل بالإهمال نفسه الذي تعاملت به مع غيره؛ إذ كان "حسن الشناوي" مقتنعًا تمامًا بأن "نبوية" قد هربت لتعود إلى ممارسة مهنتها في مكان لا يعرفه .. وقد ذكر في أقواله أنها كانت تكثر في الأيام السابقة على غيابها من تكرار عبارة "أنا عايزة أغير هوا" .. وحين سأله المحقق "هل تعلم أنه كان لها رفيق منذ كانت تعمل بين العاهرات؟ " قال "طبعًا .. كان لها رفيق .. ولا أعرف من هو" ... وبذلك حصر شكوك رجال الشرطة في النطاق الذي يعطيهم ذريعة للتخلص من البلاغ بحفظه؛ إذ كانوا مكدودين بأعمال لا تترك لهم وقتًا للبحث عن عاهرة تزوجت، ثم هجرت زوجها لتعود إلى رفيقها.

وهكذا مضت عمليتا قتل الضحيتين العاشرة والحادية عشرة من دون أن تثير مزيدًا من الشبهات حول العصابة، فيما عدا واقعتي التسرع في دفن "نبوية" من دون عمق في الحفر.. وظهور "سكينة" بجلبابها أمام صديقتهما المشتركة "زكية"، وهما واقعتان سيكون لهما أثر كبير فيما بعد.

وفي هذا السياق نفسه، جاءت واقعة المشادة الكلامية العنيفة بين "حسب الله" و"سلامة" التي جرت في بداية شهر سبتمبر (أيلول) ١٩٢٠ وبعد أسبوعين من مقتل بائعة الجاز .. وبسبب الخلافات حول نصيب "سلامة" في تركتها.

وطبقًا لأقوال "سكينة" فإن "سلامة" كان قد حصل على نصيب من تركة "أم فرحات" من دون أن يقوم بدور في سحبها أو قتلها أو دفنها. ولكن في مقابل كتمانه لما دار أمامه. وأنه اشترى بهذا النصيب قفطانًا من الغزل، إلا أنه عاد بعد أيام لكي يثير مشكلة حول عدالة التوزيع، مطالبًا "حسب الله" بأن يدفع له مبلغًا إضافيًا، وفضلاً عن أنها قد كذبت جانبًا من هذه الرواية حين ذكرت في موقع آخر من

أقوالها بأنها هي التي اشترت له القفطان الغزلي من نقودها، ضمن الكثير الذي كانت تنفقه على طعامه وشرابه وكيوفه، باعتباره رفيقها الذي يعيش على حسابها. فإن الجوانب الأخرى منها، تبدو غير منطقية؛ إذ لو كان "سلامة" قد رأى عملية قتل بائعة الجاز وحصل على نصيبه من تركتها، لما كان هناك مبرر لعدم مشاركته في قتل النساء التاليات اللواتي قتلتهن العصابة، خاصة وأن قوتها البشرية كانت قد نقصت بسبب سفر "محمد عبد العال" ولما كان هناك مبرر لقيام "سكينة" بإبعاده عن البيت، حين وصل إليه في اللحظة التي كان يجري فيها قتل "نبوية".

والغالب أن "سلامة" كان قد عرف شيئًا ما، وربما يكون قد استنتجه من هذيان "سكينة" وهي تحت تأثير الخمر، لكنه لم يعرف بكل تفاصيله، إذ لم تكن "سكينة" – على الرغم من إفراطها في شرب الخمر – من النوع الذي يفقد – تمامًا – كل سيطرة له على لسانه..

والأرجح أن ما عرفه كان يدور في إطار أن المسألة لا تخرج عن كونها قضية سرقة، حصل على نصيبه منها، مقابل تكتمه عليها، ثم عنّ له أن يطالب بإعادة تقييم الأنصبة، فلما فاتح "حسب الله" في الموضوع، أحاله إلى "عرابي" متذرعًا بأن حسابه معه، وحين ضاق بمماطلاتهما، احتد على "حسب الله" ذات ليلة كانا يسكران فيها معًا في إحدى خمارات العطارين، وتدخل آخرون من السكارى، الذين كانوا يحيطون بهما في المناقشة التي تحولت بسرعة إلى مشاجرة بين "حسب الله" وبينهم.

وكانت الساعة قد تجاوزت العاشرة ليلا، حين وقفت إحدى عربات الحنطور أمام بيت "ريا" بـ "حارة علي بك الكبير" لينزل منها "سلامة" وهو يحمل "حسب الله" على كتفه، ليقول لها:

خدي جوزك كانوا ح يموتوه في العطارين.

وكان النوبيون الذين يشاركونهما السكن في الطابق الأرضي من البيت، يقيمون في تلك الليلة "حضرة ذكر"، وشاهد كل الذين كانوا قد احتشدوا للمشاركة فيه "حسب الله" وهو يدخل محمولاً على كتف "سلامة". لكنه ما كاد يستقر في غرفته، حتى أفاق من سكره، ليلح على "سلامة" بالبقاء معه قليلا. لكي يشرب معه كأسًا آخر، تقديرًا منه لشهامته، ودفاعه عنه ضد المتطفلين الذين تدخلوا في المناقشة بينهما، وأرادوا الاعتداء عليه، فقبل "سلامة" الدعوة، وبعد قليل من عودة "بديعة" بزجاجة الكونياك، التي أرسلها أبوها لشرائها. استأنف الرجلان العتاب، وما لبثت العاصفة أن اشتعلت من جديد فارتفعت أصواتهما حتى علت على أصوات الذاكرين العالية. وفقد "سلامة" السيطرة على نفسه، ففلتت منه عبارات كان من حسن الحظ أن أحدًا لم يتبينها، وإلا لافتضح كل شيء.

وكان "حسب الله" يحاول كتم فمه، لكي لا يواصل الكلام، حين أطل أحد الجيران محاولاً أن يصلح ذات الأمر بينهما، وفي تلك اللحظة فقط، تنبه الاثنان إلى خطورة ما كان يتلفظان به، وأثارهما تدخل الرجل، وظنا أنه ربما يكون قد سمع شيئًا وأرادا أن يوهماه بأنهما كان يمزحان معًا، فانهالا عليه ضربًا. وحين تدخل الآخرون للفصل فيما بينهم، طاحا فيهم، وتعالت صرخات النساء.

وبعد قليل كان خفراء الليل يقودون الجميع إلى قسم شرطة اللبان.

أما وقد طارت السكرة، وجاءت الفكرة، فقد اتفق الاثنان أثناء انتظارهما للإدلاء بأقوالهما على قصة روياها بعد ذلك في محضر التحقيق؛ إذ زعم "سلامة محمد خضر" أن اسمه هو "محمد عبد العال" وأنه عديل "حسب الله" وأن زوجته "سكينة" قد غضبت منه، وتركت بيت الزوجية إلى منزل شقيقتها "ريا" وأنه ذهب لكي يستعيدها، فاحتدمت المناقشة بينه وبين زوج شقيقتها، وتطورت إلى مشادة، تدخل فيها الجيران، فوقع اشتباك بين الجميع، أسفر عن اعتداء الجيران عليه، وعلى عديله.

وأيده " حسب الله" في زعمه أن اسمه هو "محمد عبد العال" وأنه زوج شقيقة زوجته، وصادق على بقية تفاصيل القصة. ولأن الذين أصيبوا في المشاجرة، كانوا من الجيران، فقد أسرعت "سكينة" إلى شيخ الحارة، تطلب منه أن يضمن "زوجها" وزوج شقيقتها، لكي يفرج عنهما، إلى أن تقدم القضية للمحكمة. وعندما اكتشف الشيخ أن الرجل الذي طلبت منه أن يضمنه ليس زوجها، ولكنه رفيقها، جابهها بذلك، فتوسلت إليه، ألا يذكر تلك الحقيقة، حتى لا تقحم في القضية، فتحال إلى مستشفى المومسات؛ لكي يكشف عليها طبيًّا، لضمان خلوها من الأمراض السرية. وغمزته بنصف ريال قائلة له:

استر عليّ .. الله يستر عليك.

وستر عليها شيخ الحارة...

وبعد أيام حكمت محكمة اللبان الجزئية بتغريم كل من "سلامة" و"حسب الله" خمسين قرشًا، بتهمة الاعتداء على الجيران، فاضطرت "سكينة" – التي كانت مفلسة آنذاك – إلى اقتراض المبلغ من "الخواجا كرياكو" لكي تدفع نصيب "سلامة" من الغرامة، ورهنت لديه مقابل ذلك "وابور الجاز" الذي كانت تملكه.

ولما عجزت عن دفع القرض في الأجل المحدد انتقلت ملكية الوابور إلى الخمارة.

ولم يتبق من ذيول ذلك كله، سوى أمر واحد كانت له خطورته البالغة فيما بعد، هي الأوراق الرسمية التي تضم بصمة "سلامة" بصفته زوجًا لـ " سكينة". ومن بينها محاضر الشرطة. وصحيفة الحالة الجنائية التي استخرجت له باعتبار أن اسمه هو "محمد عبد العال". وتستعيض عن الصورة الفوتوغرافية له، التي لم تكن تستخدم آنذاك في مثل هذه الصحائف، بتسجيل الوشم الذي وجد منه على ظاهر كفه اليسرى ما يختلف تمامًا عما كان معروفًا عن "محمد عبد العال" الحقيقي، الذي كان ظاهر كف يده اليسرى يخلو من أي وشم.

(٤٣)

وكان البحث عن "أم فرحات" قد كف أو كاد، حين أخذ الجميع في الحارات المحيطة بقسم شرطة اللبان، يتبادلون خبرًا مثيرًا. هو العثور على جثتها في مكان لا يبعد عن مسكنها إلا بعدَّة مئات من الأمتار هو الخرابة التي تتوسط شارع "الواسطي" وتصل بين شارعي "الفراهدة" و"أبي الدرداء".

وكانت الخرابة في الأصل منزلاً صغيرًا انهار وعجز أصحابه عن إعادة بنائه، فاكتفوا بإزالة أنقاضه، وسوروا الأرض بألواح من صفائح الزنك؛ حتى لا يستولي عليها أحد. لكن وجود تلك الأسوار، أغرى بقية سكان الشارع وأصحاب الورش، والدكاكين بالمنطقة، على إزالة جزء منها، ولم يمضِ وقت طويل حتى أصبحت الأرض الخالية تقوم بوظيفتي مقلب لقمامة ومخلفات ما يحيط بها من ورش ودكاكين وبيوت. ومرحاض عمومي للمترددين عليهم، وللعابرين بكل الشوارع التي تحيط بها. وكان الاستعمال الأخير. هو الذي أغرى "حمامة" – وهو غلام صغير في الثانية عشرة من عمره يعمل صبيًّا في ورشة نجارة تقع بالشارع – بأن يدلف إليها. وهو في طريقه إلى عمله – في السابعة من صباح يوم السبت ١١ سبتمبر (أيلول) ١٩٢٠ – لكي يزيل ضرورة لم يستطع الصبر عليها.

ولم تثر الرائحة الكريهة التي كانت تتصاعد من الخرابة دهشته، ولم يلتفت في البداية إلى أنها قد تكثفت أكثر مما تعود في المرات السابقة التي كان يلم بها فيها. وكان يجلس القرفصاء وأمامه طشت غسيل قديم من الصاج الصدئ حين خيل إليه أن الرائحة النتنة التي يشمها تتصاعد من أمامه، فرفعه بقطعة من الخشب وجدها

تحت قدميه، ليفاجأ بأنه أمام بقايا رأس آدمية، وبينما هو يتأمل فيها بذهول، دخلت إلى الخرابة، من مدخلها المطل على شارع "أبي الدرداء" فتاتان تقودان سربًا من المعيز، دخلتا به إليها لكي يقتات من نفايات الخضراوات التي يلقيها السكان، ولأنهما كانتا أكبر منه، فقد أدركتا على الفور بأنهم أمام جثة بشرية. أو بالتحديد أمام جثة امرأة؛ إذ كانت الجمجمة تلتصق بشعر طويل أشارتا إلى أجزاء أخرى من اللحم الملتصق بهيكلها العظمي.

وعندما عاد "حمامة" – بعد دقائق قليلة – بـ "محمد إسماعيل" – شرطي الدرك بشارع الدرداء – لم يجد الفتاتين اللتين آثرتا في الغالب ألا تُقحما نفسيهما في الموضوع. وفي التاسعة والنصف صباحًا وصل اليوزباشي – النقيب – "إبراهيم حمدي" – نائب مأمور "قسم شرطة اللبان" – إلى الخرابة، ليجد زحامًا من البشر يملؤها، وطبقًا لما دونه بعد ذلك في محضره، فقد وجد الجثة عبارة عن "بقايا هيكل عظمي لجثة امرأة، بدليل وجود شعر طويل بعظام الجمجمة وجميع أعضاء الجسم منفصلة عن بعضها. ولم يكن بالعظام شيء من اللحم سوى القليل جدًا. رغم أن بعض أجزاء الجسم مفقودة. والجثة موضوعة في ورق أصفر من النوع المعد للف البقول. وبجانبها طرحة شاش سوداء وعراقة – أي حمالة صدر – تيل أصفر مقلمة بأسود. وفردة شراب سوداء مقلمة بأبيض، وأخرى بني. والأعضاء مطوية على بعضها، وغير ظاهر من الجسم شيء بالمرة يمكن الاستدلال منه على شيء لتآكل اللحم".

وخلال الساعات الأربع، التي فصلت بين اكتشاف الجثة. ووصول "رياض عبد العزيز". وكيل نيابة اللبان – إلى مكان العثور عليها، كان الخبر قد انتشر بسرعة البرق، في كل الحارات والأزقة الضيقة المتداخلة، الملتصقة ببعضها البعض، التي تحيط بمبنى "قسم شرطة اللبان" فأثار اهتمامًا واسعًا بين الناس، ودفع كثيرين منهم، وخاصة هؤلاء الذين اختفى أقارب لهم، إلى الاحتشاد حول الخرابة، التي ظلت الجثة بمكانها، حتى عاينها مأمور "قسم شرطة اللبان" الصاغ– الرائد –

"كمال نامي" ثم عاينها وكيل النيابة الذي اصطحب معه الدكتور "فهيم عبد السيد" – مفتش الصحة – لكي يوقع الكشف الطبي الظاهري عليها، وقد أيد المفتش الاستنتاج القائل بأن الجثة لامرأة، إلا أنه طلب نقلها إلى المستشفى لتشريحها، لمحاولة معرفة المدة التي مضت على وفاتها، وتحديد سبب الوفاة. هل هو جنائي أم طبيعي، وكشف سبب تمزق الجثة، هل هو بسبب التعفن الرِّمي. أم أن الحيوانات المنتشرة بالخرابة هي التي نهشتها.

وكان الطبيب ما يزال يتحدث مع ضباط الشرطة ووكيل النيابة. حين اخترقت امرأة في الحلقة الخامسة من عمرها، صف الجنود الذين كانوا يحاصرون المكان وقبل أن ينتبه أحد إليها كانت تقف أمام الجثة، وما إن ألقت نظرة عليها، حتى ولولت صارخة بصوت عال:

عمتي "أم فرحات" يا دهوتي.

كانت المرأة، هي "فاطمة دسوقي" التي سمعت – أثناء تجوالها بالسوق – الناس يتداولون خبر العثور على جثة لامرأة مجهولة بخرابة بـ "شارع الواسطي" – فأسرعت إلى هناك، كما فعل غيرها من أهالي الغائبات، لكي تراها عن قرب، آملة ألا تكون لعمتها التي كانت شديدة الارتياب بأن وراء غيابها جريمة، وبأنها لا يمكن أن تختفي بتلك الطريقة، إلا إذا كانت قد قتلت. فما كادت تصل إلى مكان الجثة، حتى تحولت هذه الريب إلى يقين، فرأت ما أمامها بعيون شكوكها لا بعيون الحقيقة.. وأطلقت صرختها التي سرعان ما تحولت إلى خبر أخذ الناس يتبادلونه، بأن الجثة التي وجدت في الخرابة هي "جثة بائعة الجاز"..

وحين سألها المحقق في اليوم التالين عن الشواهد التي تجعلها تجزم بأن الجثة لعمتها، مع أن ما تبقى منها لم يكن يزيد على كمية من الشعر الملصق بجمجمة زالت كل ملامحها، قالت إنها تعرفت عليها من ملابسها، وأن منديل الرأس البني والصديرية هي لعمتها، وأن فردة الجورب البنية التي كانت ملقاة إلى جوار الجثة،

هي نفسها التي كانت عمتها تحتفظ فيها بالنقود الورقية، وتضعها داخل كيس من القماش الأبيض تعلقه في حمالة صدرها، وأنها رأتها وهي تخرجها من مكانها ذلك، لكي تعطي أحفادها العيدية، أثناء زيارتهم للمقابر يوم عيد الفطر.. وحين عرض عليها المحقق، منديل الرأس والطرحة شمتهما وأضافت دليلاً آخر على صحة ادّعائها، قائلة إن رائحة البترول تنشع منهما...

اليوزباشي إبراهيم حمدي نائب مأمور قسم شرطة اللبان

أما وقد جزمت "فاطمة الدسوقي" بأن الجثة لعمتها، فقد كان منطقيًّا أن يسألها المحقق إذا كانت تشتبه في أنها قتلت، وكان طبيعيًّا أن تجيبه بالإيجاب... لكن الغريب، أنها استطردت لتتهم الرجال الثلاثة الذين تعودت "أم فرحات" على أن تمضي سهرتها معهم، بعد انتهاء يوم العمل، بأنهم الذين قتلوها.. وكانت أدلتها على ذلك أقاويل متناثرة، أسندت بعضها إلى عمتها الغائبة، وأسندت البعض الآخر إلى مصادر مجهولة من نساء الحارة، والحارات المجاورة.. وقرأتها بعقل مستريب ومنحاز؛ إذ كانت تسمع من "أم فرحات " – قبل اختفائها – أن هؤلاء الثلاثة، هم "الذين يأخذون بالهم منها" ويتابعون حركتها، وأنها أمضت سهرتها معهم – "في مقهى مرسي" – في الليلة التي غابت فيها، وأنها سمعت أن زوجة أحدهم قد هربت من منزله، بعد اختفاء عمتها .. وأنها حين ذهبت لتسأل عنها، قالت لها إحدى جاراتها" روحي دوري على جثتها ... وادفنيها"..

ولم يكن المحقق في حاجة إلى مجهود كبير؛ لكي يكتشف أن تعرف "فاطمة دسوقي" على الجثة، واتهامها لأصدقاء "أم فرحات" الثلاثة لا يقوم على دلائل حقيقية، فقد كذبت أم الأحفاد ادعاءها، بأن جدتهم الغائبة، قد أعطتهم العيدية من كيس معلق في صدرها، وقالت إنها أخرجت تلك النقود من جيبها، ونفت تمامًا أن تكون قد سمعت من "أم فرحات"، أو من غيرها شيئًا، يدعوها للاشتباه في الرجال الثلاثة الذين تتهمهم "فاطمة"، التي عجزت عن أن تقدم شاهدًا واحدًا ممن زعمت أنها تنقل عنهم اتهامها .. ونفى المشتبه فيهم التهمة بقوة، وبأدلة عصيّة على التكذيب..

واتسع نطاق التحقيق ليستمع المحقق – فضلاً عن جيران "أم فرحات" – إلى أقوال بائع الكفتة الذي كانت تتناول طعامها عنده، والمعلم "سالم هيكل" – الذي كان يورد لها البترول – وعددًا آخر من زبائنها، فلم يضيفوا جديدًا، وإن كان المحقق قد لاحظ أنهم جميعًا، قد ذكروا بأنها كانت تضع دائمًا في عنقها كردانًا من فرع واحد، مما جعله يشتبه في أن اتهام "فاطمة دسوقي" غير القائم على أية أسانيد أو أدلة، هو مجرد محاولة لإبعاد الشبهة عن نفسها، خاصة بعد أن لاحظ أنها هي الأخرى تزين عنقها بكردان من نفس الطراز، وبعد أن علم منها أن زوجها محكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة، لقتله شقيقته، وهكذا أمرها بأن تخلع الكردان، وحجزها في غرفة بعيدة، وعرضه على بقية الشهود، وكان من حسن حظها أن معظمهم قد ذكر أن كردان "أم فرحات" كانت تتناثر به صفائح ذهبية مضلعة على شكل عملة برونزية، كانت متداولة آنذاك، هي "النكلة" بينما كان الكردان المعروض عليهم يخلو من أية إضافات.

وحين قامت الهيصة التي أعقبت العثور على الجثة في الخرابة لم تتحرك "سكينة" من مكان في "خمارة كرياكو" ولم تذهب كما ذهب غيرها لكي تشاهدها أو تتقصى أخبارها، وقد اعترفت فيما بعد بأنها ضحكت في كمها حين سمعت الناس يجزمون بأنها جثة بائعة الجاز، وفي خيال السكر، فكرت في أن تعود لتطمئن على

أن جثة "أم فرحات" ما تزال تثوي تحت نافذة غرفتها؛ إذ ربما تكون المرأة قد ضاقت بالحر والظلام فغادرت القبر لكي تشم الهواء، واختارت أن تدفن نفسها في الخرابة..

وكما كانت متيقنة بأن الجثة ليست لبائعة الجاز فقد كانت متيقنة بأنها ضحية جديدة، من ضحايا العصابة قتلت – دون علمها أو مشاركتها – بمنزل شقيقتها بـ "حارة علي بك الكبير".

ولم يكن الاستنتاج الذي توصلت إليه "سكينة" يبعد كثيرًا عن الحقيقة؛ إذ كانت العصابة قد قتلت بالفعل الضحية الثانية عشرة، وهي امرأة من النوع الذي عرف بين أفراد العصابة، وفي الأوراق القضائية بأنه "مجهول اللقب". أما اسمها الأول فكان "خديجة". وكانت البداية لقاء عابرًا بين "ريا" و"أم أحمد النص" التي قالت لها بأن "عبد الله الكوبجي" قد ظهر بعد فترة طويلة من الغياب، أمضاها في الشغل بالسلطة العسكرية البريطانية، وأن آثار النعمة تظهر بوضوح على ملابسه وطريقة إنفاقه، واقترحت أن تسعيا لاستدراجه، لكي تكسبا من ورائه بعض النقود، خاصة وأنه سألها عنها، واهتم بأن يعرف ما إذا كانت ما تزال تمارس نشاطها في مجال البغاء السري أم أنها كفت عن ذلك.

ولأن "ريا" كانت تعرف "الكوبجي" – وهو نجار في الخامسة والعشرين من عمره – منذ العهد الذي كان يتردد فيه – مع صديقه "عرابي" – على بيت "الكامب"، فقد تحمست لاقتراح "أم أحمد" وفوضتها في أن تدعوه إلى منزلها بـ "حارة علي بك الكبير" لكي تحتفل بعودته من الشغل في السلطة، و"تشوف مزاجه" وتقدم له امرأة من نوع خاص لن ينساه، كبادرة لتعاون وثيق سوف يضطرد بعد ذلك.

وفي الموعد المحدد اصطحبته "أم أحمد النص" إلى البيت– الذي لم يكن قد تردد عليه قبل ذلك – ليجد "ريا" تنتظره ومعها المرأة الموعودة. وكانت "سكينة"

تجلس في الخمارة مع رفيقها "سلامة" واثنين من أصدقائها، حين شاهدت شقيقتها تعبر الطريق، وهي تحمل بعض الأطعمة وفياسكة من النبيذ، فآثار ذلك ريبتها، وشكت في أن يكون هناك تخطيط لعملية قتل جديدة، سيجري تنفيذها من وراء ظهرها لكي يقتسم الآخرون نصيبها، فأسرعت إلى منزل "ريا" لكي تتفقد الأحوال.. وحين وجدت "الكوبجي" و"أم أحمد" و"خديجة" – التي كانت تعرف أنها ممن يمارسن البغاء السري في "سوق الجمعة" – ولم تجد واحدًا من أعضاء فرقة التنفيذ، أدركت أنه لا أساس لشكوكها، واكتفت بأن تناولت معهم كأسًا، قبل أن تعود إلى أصدقائها في "خمارة كرياكو".

ولم تعلم "سكينة" – إلا فيما بعد – أن ما كانت تشك فيه قد وقع، وأن "الكوبجي" ما كاد ينصرف، بعد أن اختلى بالمرأة، حتى أقنعتها "ريا" بالبقاء لأن لديها زبونًا آخر يريدها، وبعد قليل توافد أعضاء فرقة التنفيذ الثلاثة. وكان "حسب الله" هو أول من ظهر منهم، وتبعه "عبد الرازق" ثم "عرابي".

وقبل الغروب. بقليل كانت "خديجة مجهولة اللقب" قد انتقلت متسربلة بخطاياها إلى رحاب الله، لتترك لفرقة التنفيذ مشكلة معقدة؛ إذ ما كادوا يعيدون خلع البلاط الذي يغطي سطح المقبرة، حتى اكتشفوا أنها قد امتلأت عن آخرها بالجثث، فلم يعد بها مكان يصلح لدفن الجثة الجديدة، وفوجئوا بأن عليهم أن يحفروا ملحقًا لها، وهو أمر كان يصعب تنفيذه ومغامرة غير مأمونة العواقب لم يجسروا على القيام بها، حتى لا يتنبه جيران "ريا" – الذين أزف موعد عودتهم من أعمالهم – إلى الأصوات الغريبة التي سوف تصدر عن محاولة خلع قسم آخر لم يسبق خلعه من البلاط، ثم محاولة إزالة طبقة الجير المدكوكة بالحصى التي تتلوه. وبعد دراسة سريعة للموقف، أخرجوا إحدى الجثث القديمة، المدفونة في القبر، ووضعوها في جوال ربطوه بالحبال، ودفنوا جثة الضحية الجديدة في المكان الذي كانت تشغله.

ومع أن "سكينة" لم تعلم بتنفيذ عملية قتل "خديجة مجهولة اللقب" فقد دعيت للمشاركة في حل المشكلة التي ترتبت على دفنها، ولكن من دون أن يحيطها أحد

علمًا بشيء مما يجري حتى لا تطالب بنصيبها من تركتها. وكانت ما تزال تواصل السمر مع أصدقائها في الخمارة، حين عادت إليها "ريا" عند الغروب لتسألها عن "عزيزة"، فلما علمت أن الفتاة تختلي بأحد الرجال في غرفة شقيقتها بـ "حارة ماكوريس" طلبت منها أن ترسلها إليها بمجرد عودتها، لكي تساعدها في التخلص من جوال من "لحم الإنجليز" اشترته، ثم تبين أنه فاسد.

ومع أن "عزيزة" كانت مجهدة بعد يوم من العمل الشاق، فإنها لم تكن تستطيع أن ترفض طلبًا لـ "سكينة" التي كانت قد تبنتها في أعقاب إغلاق بيت "حارة النجاة" فأخذتها لتعمل لديها بصفة "مقطورة" تقدمها للرجال، وتحصل على أجرها كاملا، مقابل إطعامها وإيوائها. فما كادت تعود إلى الخمارة، وتعطي المعلمة ربع الريال الذي أخذته من الرجل؛ حتى كلفتها بالمهمة الجديدة، فتحاملت على نفسها، وتوجهت إلى بيت "ريا" بحارة "علي بك الكبير".

وفي أحد أركان الغرفة، وجدت "عائشة" جوالاً محكم الغلق، تتصاعد منه رائحة عفونة لا تطاق. قالت لها "ريا" إنه يحتوي على كمية من لحوم الخيل التي يبيعها الجيش الإنجليزي بـ "سيدي بشر" بأسعار مخفضة، لكي يساعد المصريين على مواجهة ارتفاع أسعار اللحوم، وأنها اكتشفت بعد شرائه، أن الفساد قد دب إليه بأسرع مما كانت تتوقع، وتريد – لذلك – أن تتخلص منه، بإلقائه في مكان بعيد عن البيت. ومع أن رائحة العفونة الزاعقة، كانت توحي بأن اللحم قد فسد منذ زمن طويل، إلا أن "عزيزة" لم تناقش في الأمر. وساعدها "حسب الله" على رفع الجوال إلى أن استقر على رأسها، وقد دهشت قليلاً لإصراره على أن يصحبها لكي يدلها على المكان الأكثر ملاءمة للتخلص منه.. ولكنها لم تعلق، وهكذا سار أمامها، وهي خلفه تكاد تنوء من ثقل ما تحمله.. ومن الرائحة النتنة التي كادت تكتم أنفاسها... وكان الجو حارًا. والشوارع مزدحمة بالناس، في تلك الفترة التي يعود فيها الجميع من أعمالهم، ولكن الفضول لم يدفع أحدًا منهم لكي يسألها عما تحمل، حتى هؤلاء

الذين اقتربوا منها فزكمت أنوفهم الرائحة التي تتصاعد من الجوال الـذي تحملـه، اكتفوا بحث الخطو بعيدًا عن مصدرها...

ومع أنهما عبرا بأماكن كثيرة خيل لـ "عزيزة" أنها تصلح للتخلص من حملها الثقيل .. الكريه الرائحة.. إلا أن "حسب الله" واصل السير بخطوات بطيئة تتـواءم مع إيقاع خطوتها، حريصا على ألا تطول المسافة بينهما، فتفقد أثـره، أو تتلاشـى فيتحمل مسئولية الجريمة التي تحملها فوق رأسها؛ إذ ما وقع حادث مفاجئ، وربما لهذا السبب تجنب السير في الأزقة والحواري الضـيقة؛ حتـى لا تتركـز أنظـار الفضوليين وأنوفهم على الجريمة التي تسير خلفه، وظل يتقـدمهما فـي الشـوارع الواسعة المزدحمة، إلى أن وصلا إلى منطقة خلوية في أطراف "شارع أبي الدرداء" كانت مخصصة لرعي الخراف والماعز، وكان الطريق خاليًا تمامًا من المارة، حين توقف "حسب الله" وأشار إلى الخرابة التي تقود إلى "شارع الفراهدة" – عبر "شارع الواسطي" – فعبرت "عزيزة" السياج المصنوع من صفائح الزنك، وألقت بجـوال" لحم الإنجليز" في أقرب مكان صادفها.. ثم خرجت وهي تتنفس بعمق، لكي تزيـل آثار الروائح الكريهة التي ظلت تجثم على أنفاسها طوال الرحلة...

وكانت آخر المفاجآت التي أدهشت "عزيزة" في تلك المهمة الغامضـة، هـي حالة الكرم غير المسبوقة، التي دفعت "حسب الله" لكي يعطيها قطعة نقود فضية من فئة "ربع الريال" لكي تعود إلى المنزل بـ "عربة حنطور" ... ومـع أنهـا كانـت مجهدة من أثر الرحلة الشاقة، فقد آثرت أن تحتفظ بالنقود لتأكل بها، واصلت السير بأقدام منهكة في الطريق، إلى أن شاهدت عربجيًا عجوزًا من جيرانها، يقود عربته في الطريق إلى "شارع ماكوريس"، قبل أن يصحبها معه بلا مقابل .. مـن بـاب الشفقة.

ومع أن الجثة التي عثر عليها في خرابة "شارع الواسطي" لم تكن بالقطع جثة "أم فرحات" بائعة الجاز، إلا أن أحدًا لم يستطع – آنذاك أو بعـد ذاك – أن يحـدد شخصية صاحبتها، أو التاريخ الدقيق لقتلها، أو لنقلها من مقبرتها إلى المكان الـذي

عثر عليها فيه، وفيما بعد قالت "ريا" في تحقيقات النيابة إن الجثة لواحدة من النساء السبع الأوائل، اللواتي دفن في مقبرة مسكنها بـ "حارة علي بك الكبير" وحددت تاريخ نقلها إلى الخرابة باليوم الذي قتلت فيه "أنيسة رضوان" – ٢ يوليو (تموز) ١٩٢٠ – إذ لم تجد فرقة التنفيذ مكانًا بالمقبرة لدفنها، فاضطروا لإخراج جثة فتاة صعيدية، لم تتذكر إذا كان اسمها "خديجة" أو "آمنة" لإخلاء مكان لها.. وهي رواية مضطربة يستحيل تصديقها؛ إذ لو صحت لكان معنى ذلك أن الجثة ظلت ملقاة بالخرابة لمدة تزيد على سبعين يومًا، منذ مقتل "أنيسة" في بداية يوليو (تموز) إلى العثور عليها في ١١ سبتمبر (أيلول) ١٩٢٠، من دون أن يكتشف أحد وجودها ... وهو أمر غير منطقي؛ إذ الأرجح أن الجثة قد اكتشفت بعد أيام قليلة من إلقائها بالخرابة، وأن أول المكتشفين، هو الذي أخرجها من الجوال الذي كانت به. وذعر حين تبين له أنها جثة بشرية، وأعاد تغطيتها بطشت الصاج الصدئ التي عثر عليها "حمامة" تحته، وفر هاربًا خوفًا من المسئولية...

وكان يمكن الجزم بأن العكس هو الصحيح، وبأن الجثة هي جثة "أنيسة رضوان"، وأنها أخرجت من مدفنها بعد أكثر من شهرين على مقتلها لكي تخلي مكانًا لجثة الضحية الثانية عشرة، – وهي "خديجة" – عندما قتلت في الأسبوع الأول من سبتمبر (أيلول)، استنادًا إلى تقرير الطبيب الشرعي، الذي قدر عمر صاحبة الجثة بأكثر من ثلاثين عامًا، وتاريخ وفاتها بما يزيد على شهرين، فهي صفات تنطبق على "أنيسة"، لولا شيء واحد هو أن الشعر الذي وجده الطبيب ملتصقًا بجمجمة الجثة التي عثر عليها بالخرابة كان أسودًا، بينما كانت "أنيسة" شقراء ذهبية الشعر.

والواقع أن "سكينة" كانت على حق، حين أعادت تجميع الشواهد التي تتالت في الأسبوع الأول من سبتمبر (أيلول) منذ اللحظة التي رأت فيها فتاة سوق الجمعة في منزل شقيقتها بصحبة "عبد الله الكوبجي"، والتفاصيل التي سمعتها من "عزيزة" حول المهمة الغامضة التي قامت بها لحساب "ريا" و"حسب الله" في مساء اليوم نفسه، ثم

العثور – بعد ذلك بأيام – على الجثة في الخرابة، واستنتجت من ذلك كله، أن فتاة سوق الجمعة، قد قتلت بعد انصراف "الكوبجي" وأن بقية أفراد العصابة قد أخفوا عنها الخبر؛ ليهتضموا نصيبها، ويقتسموه فيما بينهم، وجابهت "ريا" بما استنتجته، فأصرت على القول بأن ما أرسلت "عزيزة" لإلقائه في الخرابة هو "لحم إنجليز" وأنه لا علاقة لها بالجثة التي عثر عليها بها، ونفت تمامًا أن تكون العصابة قد قامت بأية عمليات من وراء ظهرها، لكن "سكينة" لم تصدق تأكيداتها، واتهمتها بالخيانة، وعادت العلاقات للتوتر من جديد بين الاثنتين.

(٤٤)

كانت "زنوبة بنت عليوة" طفلة في السادسة من عمرها، حين رحلت مع أسرتها من مسقط رأسها في "ديروط الشرف"– إحدى مدن محافظة أسيوط – في واحدة من موجات الهجرة المتعاقبة التي حملت الجنوبيين نحو الشمال بحثًا عن فرص العمل، أو فرارًا من القحط أو "الوباء"، إلى أن انتهت بهم التغريبة إلى الإسكندرية؛ حيث أقاموا وتوطنوا.. ولأن أباها كان تاجرًا متعدد الزوجات، كثير العيال، فقد كان الفارق بين عمرها وعمر أخواتها وأشقائها شاسعًا.. وحين وصلت إلى العشرين من عمرها، كان أبوها قد مات، وتركها في كفالة اثنين من إخوتها الذكور، يكبرانها بأكثر من ثلاثين سنة، ولكل منهما زوجات وأولاد... ينوء بأعبائهم.. لذلك زوَّجاها لأول من تقدم لخطبتها؛ لكي يتخففا من الأعباء الإضافية. وكان الزوج – "علي الحيثي" – من أهل "ديروط الشريف" الذين قادتهم تغريبة تالية إلى الإسكندرية؛ حيث عمل مع أكبر أخويها في تجارة الطيور.. ثم استقل عنه بعد الزواج الذي لم يستمر سوى سنوات قليلة، مات الزوج في أعقابها، وترك لها طفلة واحدة، هي "أم إبراهيم"، وترك لها – كذلك – دكانه الصغير وزبائنه...

ولم يعارض أحد من إخوتها، حين نزلت إلى السوق لتتاجر في الطيور، ليس فقط لأنها كانت تساعد زوجها في تجارته، ولكن أساسًا لأن أيا منهما، لم يكن يملك ثمن تلك المعارضة، ولم تكن ظروفه تسمح بإعالتها هي وطفلتها.

في تلك السنة – ١٩٢٠ – كانت "زنوبة بنت عليوة" أرملة في الأربعين من عمرها، ذات وجه مستطيل يميل إلى السمرة، ينتهي بذقن مدببة، متوسطة الطول،

تحتفظ – على الرغم من تقدمها نحو الكهولة – برشاقتها وبالتفاف قوامها؛ ربما لأنها لم تتزوج بعد وفاة زوجها، ولم تنجب غير ابنتها الوحيدة، وربما لأنها كانت تدور كالنحلة طوال النهار، بجلبابها الأسود، توزع بضاعتها على زبائنها اللواتي كنَّ ينتشرن في دائرة واسعة من المدينة، ممن تعرفت بهن خلال عملها الطويل، فوثقن بها، ووثقت بهن، واشتهرت بينهن بحسن الأخلاق وبالأمانة، وبأرْيَحية دفعتها دائمًا إلى الصبر على من لا تستطيع الدفع منهن إلى حين ميسرة، وإلى التطوع بتقديم مساعدات لهن، لا تدخل في نطاق عملها؛ استجلابًا لمحبتهن، واحتفاظًا بمودتهن، فتتوسط بينهن في مبادلة ما تستغنين عنه من ملابس ومصوغات وأدوات منزلية، أو ترهنها لهن.. وكان المقام قد استقر بها في دكان يقع في ميدان صغير يتوسط "الحارة الواسعة" وتصب فيه عدد من الحارات والأزِقَّة الأخرى، وعلى الرغم من أن الدكان لم يكن شديد الاتساع، فقد اتخذت منه مسكنًا لها، ولابنتها "أم إبراهيم" وفصلت بين مقدمته التي كانت تصف فيها أقفاص الدجاج، وخلفيته التي كانتا تنامان فيه وتحتفظان بأدوات معيشتهما المشتركة، بستارة من الخيش...

وكانت "زنوبة الفرارجية" من أوائل النساء اللواتي تعرفت إليهن "سكينة" – بعد قليل من وصولها إلى الإسكندرية في عام ١٩١٣ – في أحد الأسواق التي كانت تتردد عليها، حين كانت تعمل مثلها، بائعة متجولة... وخلال السنوات السبع التالية، كانت المصادفات تكثر من الجمع بينهما، في سوق أو في خمارة أو في حي سكني واحد ... إذ كانتا تتحركان في مساحة محددة من المدينة تضم الأحياء التي يتركز فيها أمثالهما من المهاجرين الصعايدة، مثل "كرموز" و"باب سدة" و"اللبان" ... ومع أن "زنوبة" لم تكن – كما قالت "سكينة" فيما بعد – "تخبص مع الرجالة أو تكشف ذيلها لهم"، فإنها لم تكن– كذلك – شديدة التزمت في مسألة الأخلاق؛ لذلك نظرت إلى "سكينة" وإلى "ريا" – التي لم تكن تجهل بالطبع المهنة التي تتعيشان منها – باعتبارهما ممن تجريان على أكل عيشهما ... ولم تعترض حين اتخذتا من دكانها أحد المراكز الذي تسحبان منه النساء للعمل في بيوت البغاء اللواتي تديرانها، ولم

تضنّ عليهما بالمعلومات التي قد تساعدهما في إنجاز مهمتهما، باعتبارهما صديقتين حميمتين لها، وجارتين لصيقتين بها، ولكن في الحدود التي لا تسمح للناس بالخلط بين عملها، وعملهما؛ إذ كانت تضع في اعتبارها دائمًا مستقبل ابنتها التي كانت شديدة الحب لها، والحرص على مستقبلها ... وكانت تفعل ذلك كله، من دون مقابل، اللهم إذا اعتبرنا تطوع الاثنتين – وخاصة "سكينة" – بشراء ما ينفق أو يوشك على النفوق من دجاجاتها، بثمن بخس لتقدمانه إلى المترددين على بيوت البغاء التي تديرانها، ردًا لجمائلها الكثيرة عليهن.

ولم يكن هناك كثيرون – في الحي الذي تسكن به – يعرفون أن "زنوبة الفرارجية" صاحبة قرش، وأنها ادخرت من تجارتها على مدى عشرين عامًا، عدة عشرات من الجنيهات كانت تحتفظ بها، لكي تنفقها على زواج ابنتها، حين يأتي ذلك اليوم السعيد، الذي كان يقلقها بعض الشيء أنه قد تأخر .. إذ كانت – على الرغم من كرمها وأريحيتها– تتفق بحساب، ومع أنها كانت تحب شرب الخمر، وخاصة الكونياك، وتلتقي مع "سكينة" وشقيقتها عادة، في إحدى الخمارات العديدة القريبة من الحارة الواسعة، فقد كانت تشرب باعتدال يجعلها من هذه الناحية، أقرب إلى "ريا" منها إلى شقيقتها التي لم تكن تفيق من السكر.

والحقيقة أنها لم تكن تميل إلى التظاهر بالثراء، ولم تشغف ككثيرات من نساء طبقتها بتحويل مدخراتها إلى ذهب تتفاخر به، فاقتصر ما تتزين به من مصوغات ذهبية، على حلق رفيع وكردان من دور واحد، بينما كانت الغوايش التسع التي تضعها حول معصميها من الفضة، أما الخلخال الذي كان يحيط كاحليها فكان من النحاس المطلي بالفضة، لا يزيد ثمنه على خمسة وعشرين قرشًا، طبقًا لأقوال "سكينة" التي كانت بصحبتها عندما اشترته.

المصور كمال ناعي مأمور قسم شرطة اللبان

ومع ذلك، فقد كانت حريصة على نظافة مظهرها، تمارس مهنتها وهي ترتدي عادة جلبابًا من القطيفة السوداء وتحرص على أن تنتعل في قدميها ما يقيها من حر الأسفلت وأوحال الطريق .. وعندما عرضت عليها "سكينة" – في ذلك اليوم الذي اشترتا فيه الخلخال – أن تشتري منها "شبشبًا" من نوع كان يعرف آنذاك بـ "التونسي"، ساومتها على ثمنه مساومة مجهدة، ثم اشترته منها بخمسة وعشرين قرشًا، وأرسلته إلى دكان لإصلاح الأحذية، قام بخياطة ما كان بوجهه من رتوق، وأضاف إليه رقعة صغيرة من الجلد، تخالف لونه الأصلي، فأصبحت تلك "اللوزة" علامة مميزة له، أثارت تحقيقات موسعة فيما بعد.

على أن معاملات "زنوبة الفرارجية" مع زبائنها، لم تكن كلها على هذا المستوى المتدني، ولعلها كانت تتعمد أن تقتصر عليه في تعاملها مع أهل حارتها والحارات المجاورة؛ حتى لا يطمعوا فيها، أو يحسدوها... أما في غيرها من الأحياء التي كانت لها فيها زبائن من المستوى الأكثر ثراء ورقيًا، فقد كانت كثيرات من زبوناتها يعرفن أنها صاحبة قرش، بل ويستعن بمدخراتها على مواجهة بعض ما يعترضهن من أزمات طارئة؛ نتيجة لمشاكل مع أزواجهن أو لرغبتهن في شراء أشياء لا يوافق هؤلاء الأزواج على شرائها، أو لغير ذلك من الأسباب.

ومع أن "فرهودة بنت الحديني"، لم تكن من السيدات الأحرار، أو من بنات الناس المحترمين؛ إذ كانت بغيًّا محترفة، فقد كانت بغيًّا محترفة، فقد كانت على رأس القسم المستور من زبائنها... وكانت الدنيا قد ضحكت لها، حين عشقها تاجر يهودي من أصل مغربي، هو الخواجة "إبراهام دهان" واتخذها رفيقة له، فاعتزلت المهنة، وأقامت مع ابنتها "ناهد" – وكانت شابة في العشرين من عمرها – في منزل

استأجره لهما بالإبراهيمية، ومع أن "الخواجة دهان" كان يقيم مع أسرته في منـــزل آخر، فقد كان يتخذ من مسكن رفيقته مكاناً لقضاء سهراته، سواء اقتصرت السهرة عليها، أو انضم إليها بعض أصدقائه مع رفيقاتهم، وكان منزل "فرهودة" مـــن بـــين المنازل التي تورد لها "زنوبة" الدجاج، وقد تعودت أن تمر عليها مرة على الأقـــل في الأسبوع، لتعرض بضاعتها، أو لتسترد ثمن ما قد تكون قد باعته لها بالأجـــل؛ بسبب نفاد المرتب الشهري الذي كان الخواجا يدفعه لها ولا يزيـــد عليـــه إلا فـــي أحوال طارئة... ولأن "فرهودة" كانت تثق بأمانتها وبقدرتها على شراء السلع الجيدة بأثمان غير مغالَى فيها، فقد كانت تكلفها أحياناً بشراء بعض ما قد يتطلبه البيت من خزين، كالعدس والسكر والعسل والسمن، أو تتطلبه الولائم التي يقيمها الخواجـــة – في المناسبات – لأصدقائه، كاللحوم والديوك الرومية...

وبتطور العلاقات بين الاثنين إلى صداقة، أصبحت "فرهودة" تستعين بمدخرات صديقتها الفرارجية، لتواجه بعض الأزمات المالية؛ إذ كانت تضطر أحياناً إلى رهن قطع من مصاغها مقابل قرض تحصل عليه من أحد محال الرهونـــات، فـــإذا مـــا اقترب موعد سداد الرهن دون أن تكون معها سيولة نقدية، تكفي لسداده، وخشـــيت أن تنتقل ملكية المصاغ إلى صاحب المحل، لجأت إلى "زنوبة"، وأرسلتها مع ابنتها "ناهد" إلى "الرهوناتي"، فتقوم بتسديد القرض، وتحتفظ بالمصاغ معها، إلى الوقـــت الذي تتسلم فيه "فرهودة" مرتبها الشهري من الخواجة، فترد إليها نقودها، وتســـتعيد مصاغها، وقد تكررت هذه العملية عدة مرات، وكان موضوعها فـــي كـــل مـــرة، غويشتين ذهبيتين من النوع العريض الذي تفضله البغايا عادة، تتدلى منهما جنيهات ذهبية.

وحين هل شهر أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٢٠، كانت الغويشتان فـــي حيـــازة "زنوبة" التي فكت رهنهما بنقودها في منتصف الشهر السابق.

في صباح يوم الأحد ٣ أكتـــوبر (تشـــرين أول) ١٩٢٠، لاحظـــت "زنوبـــة الفرارجية" أن علامات المرض التي ظهرت في اليوم السابق على دجـــاجتين ممـــا

تحتفظ به في دكانها، قد تفاقمت واشتدت .. وأيقنت من خبرتها – أنها إذا لم تدركهما بالسكين، فسوف تنفقان، ولكن بعد أن تنقلا العدوى إلى غيرهما.. فذبحتهما ونظفتهما وتركتهما لابنتها "أم إبراهيم" لكي تسلقهما؛ حتى لا يدب إليهما الفساد سريعًا.

وكانت في طريقها إلى الحمام القريب، حين شاهدت "سكينة" تجلس – كالعادة – على مدخل "خمارة كرياكو" ... فعرضت عليها شراءهما. ولم تكن "سكينة" في حاجة إلى إيضاح لتعرف أن الدجاج المذبوح الذي تعرضه "زنوبة" للبيع، يكون عادة من النوع المريض، الذي أدركته السكين قبل أن ينفق، وأحيانًا بعد أن يكون قد مات بالفعل.. ومع ذلك فقد وافقت على شرائهما بلا تردد؛ إذ كانت تعرف – كذلك – أن "زنوبة" تبيع هذا النوع من الدجاج بثمن أقل بكثير، وبتسهيلات كثيرة في الدفع...

وبعد ساعتين أمضتهما "زنوبة" في الحمام، وتنقلت خلالهما بين مغطس الماء الساخن الذي يتصاعد منه البخار، ويد المدلكة القوية التي رممت عضلاتها المجهدة من كثرة السير والوقوف، خرجت وهي تشعر بنشاط شديد، دفعها للتفكير في أن تتوجه إلى "الإبراهيمية": لكي ترد إلى "فرهودة" غويشتيها، وتسترد نقودها، خاصة وأن الشهر ما يزال في بدايته، قبل أن تتعرض المرأة لأزمة مالية أخرى، أو تنفق المرتب الذي أعطاه لها الخواجة في شئون أخرى، فتؤجل الدفع إلى الشهر القادم.

وكانت الساعة تقترب من الثانية، حين عادت إلى الدكان لتجد ابنتها تجلس على الطوار المقابل له، مع "عائشة عبد المجيد" مقطورة "سكينة": التي كانت قد امتنعت عن التعامل معها قبل أيام؛ احتجاجًا على تمييزها في المعاملة بينها وبين زميلتها "عزيزة" في فرص العمل. وانضمت إلى عدد من الفتيات يقمن بشيء وبيع كيزان الذرة الخضراء، ويتخذن من الطوار المقابل لدكان الفرارجية مركزًا لهن ...

وكانت "زنوبة" تختفي في القسم الخاص بإقامتها من الدكان، حين ظهرت "سكينة" في الطرف الآخر من الميدان الصغير ... ولاحظ الجميع – وقالت هي فيما بعد – أنها كانت في حالة تدل على أنها قد "سكرت سكرة جامدة"، وما لبث العتاب الذي بدأته – بصوت حنون هادئ – مع "عائشة" بسبب ما سمته "قلة الأصل وانعدام الوفاء" اللذين دفعاها للانسحاب من العمل – والإقامة – معها، أن تحول إلى زعيق، ارتفع فيه صوتها ليذكر الفتاة، بما فعلته من أجلها، وبالحرب الضروس التي خاضتها، لكي تخلصها من براثن "أم أحمد النص" حين باعتها إلى "حسنة العايقة" في "دمنهور"، ثم أعادت بيعها إلى "باسقة" عايقة الهماميل – لولا أنها تحملت عنها – وعن زميلتها "عزيزة" – ما كانت "أم أحمد" تداينهما به ... وقالت الفتاة:

أنا ما أجيش و"عزيزة" عندك .. وأنا غرضي نروح كرخانة كويسة نشتغلوا فيها، عشان أقدر أوكل أمي.

وفي تلك اللحظة ظهرت "زنوبة" على باب الدكان، بعد أن أنهت استعداداتها للخروج، وكانت ترتدي جلبابها القطيفة الأسود، وتنتعل الشبشب التونسي الذي اشترته من "سكينة"، وقد أضافت غويشتي "فرهودة" إلى ما كان يحيط معصميها من غوايش فضية، وتحيط جسدها بملاءة تركت قمتها تنزلق على كتفيها على سبيل العياقة، وبظهورها، تغير مجرى الحديث؛ إذ أمرت ابنتها بأن تحضر الدجاجتين وقالت وهي تمد يدها لها بهما:

أنتي مش ح تعطيني فلوس من اللي عليكي يا "سكينة"؟

تجاهلت "سكينة" السؤال، كما تجاهلت يد "أم إبراهيم" الممدودة بالدجاجتين، وأخرجت مفتاح غرفتها من جيب جلبابها، وأعطته إلى "عائشة"، وبلهجة آمرة، طلبت إليها أن تتجه بالدجاجتين إلى غرفتها، وتقترض موقد "الخوجاية" التي تقطن بالدور الأعلى من المنزل، وتقوم باستكمال طهيهما عليه، إلى أن تعود إليها.. فتناولت الفتاة المفتاح من دون أية معارضة.

وعادت "زنوبة " تكرر سؤالها، فقالت "سكينة".

تعالي نروحوا لكرياكو .. إذا كان يسلفني نص ريال .. نعطوه لك.

ومع أن "سكينة" كانت من عملاء الخمارة الدائمين، وكانت تنفق فيها ما يصل – في بعض الأيام – إلى ريالين وأحيانًا ثلاثة، ثمنا لما تحتسيه من خمر، وما تدعو إليه أصدقاءها، فقد رفض "كرياكو" أن يقرضها ما طلبته، وحين أشارت إلى "وابو الجاز" الذي انتقل إلى ملكيته بأقل من نصف ثمنه، أبدى استعداده لكي يعيده إليها، إذا أعادت له نصف الجنيه الذي دفعه لها رهنًا له، وحسم المناقشة قائلاً إنه لن يقرضها نقودًا، وإن كان لا يمانع في أن يقرضها بضع كئوس من الخمر .. وهكذا أضافت "سكينة" إلى "سكرتها الجامدة" كاسين آخرين من الكونياك، وقدمت مثلهما إلى "زنوبة" التي لم تنتبه إلى أن مضيفتها قد غمزت لـ "كرياكو"، فصب لها الكونياك من زجاجة أخرى غير التي ملأ منها كوب "سكينة"، ولأنها لم تكن تفرط في الشراب، فقد بدا لها غريبًا أن قوة تأثير كوبي الكونياك، تفوق بمراحل ما تعودته، ولم تعرف أن ما احتسته لم يكن كونياكًا بل كان "سكلانس"، إلا عندما وجدت نفسها في حالة من السكر دفعتها للانصراف قائلة إنها تريد أن تذهب إلى "الإبراهيمية" لتستطيع العودة قبل الغروب .. وكان الوقت عصرًا، عندما خرجتا من الخمارة، وهما تتخبطان، وقالت "سكينة":

يا شيخة بلا "إبراهيمية" بلا "فرهودة" بلا بتاع .. مش بتقولي "ريا" عندها ليكي نص جنيه النهاردة الأحد ... و"حسب الله" هناك ... تعالي نروح لها .. نهزءوها يمكن يعطوك فلوس.

ولأن "زنوبة" كانت في حالة "سكلانسية" متقدمة، فقد سارت معها من دون اعتراض، وأغرى تقاربهما في طول القامة وسحبة الوجه، بعض السائرين بمغازلتهما باعتبارهما شقيقتين ... وكادت "سكينة" – في خبال السكر – تشتبك مع أحدهم في مشاجرة، لولا أن أحد جيرانها تدخل لفض الاشتباك بينهما.. وحين

وصلتا إلى بيت "ريا" في "حارة علي بك الكبير"، وجدتا جلسة المسامرة منعقدة .. وكانت "ريا" تجلس على الأرض في أحد أركان الغرفة، وأمامها "وابور الجاز" تشوي عليه سمكا، تقدمه إلى الرجال الثلاثة "حسب الله" و"عرابي" و"عبد الرازق" الذين تحلقوا حول طبلية خشبية، وأمامهم أطباق الطعام، وقاموا جميعًا ليرحبوا بالمرأتين وأفسحوا لـ "زنوبة" مكانًا بينهم ... وأثناء ذلك فرت "ريا" من الغرفة، لكي لا تطالبها "زنوبة" بما تراكم عليها من ديون، وتركت لـ "سكينة" مهمة قلي الباذنجان التي كانت قد شرعت فيها، ولم يكن قد تبقى مما أمامهم من خمور سوى كأس واحد، قدموه إلى "زنوبة" التي حاولت أن ترفضه، ولكنها لم تستطع أمام إصرارهم .. وحينذاك فقط، تنبهت إلى فرار "ريا" وأدركت سببه، فصاحت تناديها، قائلة وهي تضحك ....

تعالي ما تخافيش .. ما يصحش ناكلوا أكلكم ونطالبوكو بالفلوس .. وأنا حتى مش ح نروحوا "الإبراهيمية" خلاص ...

وعادت "ريا" إلى الغرفة، لتحتضن "زنوبة" بامتنان، وجلستا متجاورتين، بينما واصلت "سكينة" قلي الباذنجان وكان الجميع سكارى وفي حالة من السعادة بالمودة التي سرت في جو الغرفة، كنسمة صيف منعشة، وتعالت الضحكات والقهقهات.. وكانوا ما يزالون يواصلون سمرهم ويتناولون طعامهم، حين عنَّ لـ "زنوبة" أن تقوم بحركة صغيرة غير محسوبة، دفعت حياتها ثمنًا لها قبل أن ينفض حفل السمر .. فقد شمرت أكمام جلبابها الأسود، ولم يعرف أحد السبب الذي دفعها إلى ذلك؛ ربما لأنها خشيت أن يمس طرف الكم حافة أحد أطباق الطعام، وربما لأن الجو كان حارًا، بينما كانت الجلسة طرية، وربما لأنها تحت وطأة السكر فكرت في أن تتعايق أمام الرجال وهو التفسير الذي قالته "سكينة" فيما بعد، أما المؤكد فهو أنها بما فعلته، كشفت أمام عيون الجميع عن غويشتي "فرهودة" العريضتين اللتين تتدلى منهما الجنيهات الذهبية.

بحاستهم المهنية – كقتلة – تنبهوا على الفور إلى الحقيقة المذهلة التي تكشفت أمامهم فجأة: إن مصاغ الفرارجية لا يقتصر على الحلق واللبة الرفيعين، أو الغوايش الفضية التسع وخلخال النحاس المطلي بالفضة.. الذي لا يزيد ثمنه عن خمسة وعشرين قرشاً، فقد أضيفت إليه غويشتا "فرهودة" اللتان لو لم يستولوا عليهما الآن، فسوف تعودان إلى صاحبتهما، فتضيع منهم – إلى الأبد – فرصة الحصول عليهما... ولو لم تكن "سكينة" قد سكرت سكرة جامدة، لتنبهت إلى أن جو الجلسة قد اختلف، وإلى أن مكانة "زنوبة" قد تغيرت منذ اللحظة التي شمرت فيها كُمَّيها فتحولت من صديقة حميمة إلى زبونة مرشحة للقتل، ولوجدت تفسيرًا آخر لخروج "عبد الرازق" من الغرفة غير ذريعة أنه سيفك حصرته التي تعلل بها، ولارتابت في لحاق "عرابي" به إلى دورة المياه التي تقع بالفناء الخارجي للمنزل .. ثم في عودته ليعطيها ربع ريال، لكي تشتري نصف أُقّة من النبيذ، ولترددت في بول المهمة، التي تحمست لأدائها، تحت وطأة الرغبة في تثبيت سكرها، والحفاظ على مستوى النشوة في رأسها.

وفي طريقها للخروج رأت "عبد الرازق" يتهامس مع "حسب الله" في ركن الفناء ... ولكن "بديعة" التي كانت تلعب أمام باب البيت، ظهرت أمامها فجأة، فتشتت ذهنها، ولم تستطع أن تستنتج مما رأته شيئًا يقعدها عن المضي في سبيلها ...

أما الذي شغلها بمجرد خروجها إلى الطريق، فهو الاختيار بين شراء النبيذ من "خمارة كرياكو" القريبة، فتضيف بذلك إلى مآثرها الكثيرة على خمارته، مأثرة جديدة، لعله يذكرها فتدفعه إلى إعانتها في أيام الإفلاس، وبين شرائه من "خمارة رجب"، التي تبيع صنفاً جيدًا غير مخلوط من النبيذ، على الرغم من أن السير إليها قد يتطلب عشر دقائق إضافية، وكان الخوف من أن يصادر "كرياكو" ربع الريال، ويعتبره قسطًا مما يدينها به، هو الذي حسم اختيارها فحثت السير نحو "رجب".

وحين عادت كانت أربعون دقيقة قد مرت ... وكانت "بديعة" ما تزال تلعب في الحارة.

وما كادت تدلف إلى صالة البيت، حتى فوجئت بصوت وابور الجاز يتصاعد من وسطها .. وباقترابها منه، أدهشها أن تجد "ريا" تجلس أمامه وتضع فوقه إناء مليئًا بالماء القراح، وكانت تهم بالتقدم نحو باب الغرفة المغلق، حين شدتها شقيقتها من ذيل جلبابها فأجلستها إلى جوارها.

وعلى وهج الضوء الضئيل المتسرب من الموقد المشتعل، تبادلت المرأتان نظرات أدركت بعدها "سكينة" أن المهمة التي أرسلوها إليها كانت وهمية، وأن الهدف الحقيقي منها كان أبعادها عن المكان حتى يقتلوا صديقتها "زنوبة بنت عليوة"، فدقت بكفها على صدرها وقالت:

يا مصيبتي.

حركت "ريا" سبابتها أمام شفتيها بشكل عصبي وهي تشير لها بالصمت حتى لا تفضح ما كان يجري في الغرفة آنذاك. وهدأت "سكينة" فجأة، وشردت ببصرها في الضوء الخافت الذي تسرب من الموقد مصحوبًا بأزيزه العالي ... ولأول مرة تتنبه إلى أن الهدف من إشعال الموقد، هو التغطية على الأصوات التي قد تخرج من الغرفة... وبعد قليل شعرت بظمأ شديد إلى الشراب، فرفعت الزجاجة التي اشترتها إلى فمها وتجرعت كمية كبيرة منها ... وفي الظلام مدت "ريا" يدها فانتزعت الزجاجة منها، لترفعها هي الأخرى إلى فمها وتأخذ منها جرعة كبيرة... وحين نفثت الخمر حرارتها في رأسها، اشتعلت من جديد بالغضب، وبصوت خفيض حاولت أن تتحكم في طبقته، همست لشقيقتها:

إزاي أكون أنا اللي جايباها من دكانها، وبنتها تعرف.. والناس في الخمارة وفي الحارة كلهم شافونا ماشيين سوا .. وتعملوا فيها كده؟ ... ما انتظرتوش ليه

لحد ما تيجي عندكم لوحدها وتعملوا فيها ما بدا لكم؟ .. إيه؟ .. عاوزين تثبتوا التهمة عليّ .. طيب أنا ح أطربقها على دماغ الكل .. وأقول كل حاجة..

وبهدوء وحكمة .. قالت "ريا":

خلاص ... السهم نفذ .. وإذا اتكلمت على "زنوبة". رايحين يبانوا التانيين .. وتبقى فضيحتنا بجلاجل .. وساعتها ح يطلعوا اللي مدفونين عندك .. كلنا ح نتعك فيها ... ومحدش ح يقدر يقول ماليش دعوة.

ولأن الكلام كان منطقيًّا، فقد ابتلعت "سكينة" غضبها. والتزمت الصمت، إلى أن فتح الرجال الباب بعد أكثر من ساعة أخرى، احتست خلالها ما تبقى في الزجاجة.

وحين دخلت إلى الغرفة، كان كل شيء فيها قد عاد إلى مكانه، فيما عدا آثار التراب المتخلف عن الحفر، التي كانت تتكوم في أحد الأركان.

وحدود القبر الذي دفنت فيه "زنوبة" إلى جوار الصندوق، في المكان الذي كانت المرتبة توضع فيه، تحددها آثار إعادة صف البلاط ولصقه بالجبس.

وسلمهما "عرابي" الغنيمة، وعدها لهما بحضور الآخرين، ثم انصرف الرجال .. وتعاونت مع شقيقتها في نقل التراب وإلقائه في المنور، وفي استكمال مهمة إعادة كل شيء إلى ما كان عليه.

في اليوم التالي حمل وفد يضم الشقيقتين ومعهما "حسب الله"، مصوغات "زنوبة بنت عليوة" إلى الصاغة الصغيرة. وبعد مساومة لم تطل، اشتراها "علي نصر" – صائغ العصابة الخاص – بأربعة وعشرين جنيهًا.

وبعد أربعة أيام، وعلى الرغم من أن "سكينة" كانت ما تزال موضعًا لشبهات الذين يعرفون أن "زنوبة" قد غادرت دكانها بصحبتها، فإن إحساسها بالفجيعة للطريقة الغادرة التي قتلت بها صديقتها، لم يكن قد زايلها بعد .. وفي ذلك اليوم، قالت لشقيقتها التي كانت تعد لها فنجانًا من القهوة:

"إنتوا خاينين قد كده؟!. حتى اللي بتاكل معانا عيش وملح بقى لهـا سـنين؟!. يعني أنا لو كان معايا حسبة عشرة.. اتناشر جنيه .. توالسي عليّ إنت وجوزك... وتقتلوني".

وعقبت "ريا" قائلة إنها فوجئت مثلها بما حدث، وأنها كانت تجلس فـي ركـن الغرفة تواصل قلي الفلفل، حين شرعت "زنوبة" في القيام لكي تنتقل إلى جوارهـا وتساعدها، فانقض الرجال عليها وأرقدوها على الأرض، وأضافت:

بنت الكلب كانت جامدة عليهم ... وقوية .. وبقت ترفص وتفلفص .. وكانـت ح تفضح الدنيا .. فأنا ما قدرتش أطيق كده .. أخذت الوابور بتاعي وخرجت بـره الأودة..

وبعد لحظة صمت أضافت:

ليلة امبارح .. لقيت البلاط اللي دفنوها تحت قب وانشال .. وانخلع .. صحيت "حسب الله" م النوم، شال البلاط من تاني .. وجاب تراب كبسه فوق الجثة برجليه.. ومع كده.. كل ما أحط إيدي ع البلاط .. أحس بصهد طالع منه..

وبعد لحظة صمت .. قامت "سكينة" إلى المكان الـذي دفنـت فيـه "زنوبـة" وتحسسته بكفها، فإذا بحرارة شديدة تتصاعد منه.

.....

.....

عندما غربت شمس يوم الأحد ٣ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٢٠، ومرت خمس ساعات من دون أن تعود "زنوبة بنت عليوة" إلى دكانها، بدأ القلق يناوش ابنتها "أم إبراهيم"، التي كانت ما تزال تجلس على الطوار المواجـه للـدكان مـع بعـض صويحباتها. وعندما انقضت ساعة أخرى، أشارت عليها "عائشة عبـد المجيـد" – التي كانت قد انضمت إليهن بعد أن قامت بطهي الـدجاجتين – أن تـذهبا لسـؤال "سكينة" عنها، فأغلقت الدكان وصحبتها إلى خمارة "كرياكو" لتجداها تتوسط ثلاثـة

رجال، من بينهم رفيقها "سلامة". وأبدت "سكينة" دهشتها الشديدة لعدم عودة زنوبة، وقالت إنها لم تمكث معها سوى نصف ساعة، ريثما احتستا عدة كئوس من الكونياك، ثم صحبتها إلى محطة الترام، وأعطتها نصف ريال مما تدين به لها، وانتظرت حتى استقلت "زنوبة" الكهربة في طريقها إلى "الإبراهيمية" لكي تحصل ما لها من نقود في ذمة "فرهودة"، ثم عادت مرة أخرى إلى الخمارة، فلم تغادرها...

ومع أن الليل كان قد دخل، وبلغت الساعة الثامنة، فقد اصطحبت "أم ابراهيم" صديقتها "عائشة" معها، واستقلتا "الكهربة" إلى الإبراهيمية. لكنها لم تستطع أن تتعرف في الظلام على بيت "فرهودة" الذي لم تكن قد ترددت عليه قبل ذلك بصحبة أمها، سوى مرات قليلة، وفي النهار .. فعادت مرة أخرى إلى الحارة الواسعة، وقبلت دعوة إحدى جاراتها للمبيت في حجرتها؛ حتى لا تمضي الليلة بمفردها في الدكان.

وفي الصباح، نجحت فيما فشلت فيه ليلا، فوصلت إلى بيت "فرهودة" . لكنها لم تجد به سوى ابنتها "ناهد" التي نفت أن تكون "زنوبة" قد مرت على أمها بالأمس، وقالت لها إنهما كانتا تتوقعان زيارتها لهما اليوم الاثنين؛ لكي يصفيا الحساب فيما بينهما .. ومع أن الأمل كان ضعيفًا في أن يكون لدى "فرهودة" معلومات تخالف ما ذكرته ابنتها، فقد انصرفت "أم إبراهيم" إلى حيث زارت منجمة كانت تتردد عليها مع أمها في حارة قريبة، وأعطتها أثرًا من ملابس أمها، وقالت لها المنجمة بعد أن بخّرت على الأثر وقرأت عليه بعض التعاويذ:

أمك منحاشة.

وحين عادت مرة أخرى إلى "الإبراهيمية"، التقت بـ "فرهودة" وهي تهم بركوب الترام، فلم تجد لديها جديدًا غير ما قالته ابنتها، ونصحتها – بعد أن أعطتها جانبًا من مستحقات أمها – بأن تبلغ "القرقول" – أي قسم الشرطة – عن غيابها.. معتذرةً بانشغالها عن مصاحبتها إليه.

وهكذا عادت "أم إبراهيم" من "الإبراهيمية" إلى "قسم شرطة اللبّان"؛ لتبلغ – في العاشرة من مساء يوم الاثنين ٤ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٢٠ – عن غياب أمها. وفي إجابتها على الأسئلة التقليدية التي وجهها إليها الصول (المساعد) "محمد عبد العليم"، اكتفت بوصف ملامح أمها، وما كانت ترتديه من ملابس وتتزين به من مصوغات عندما رأتها لآخر مرّة. وذكرت أن الأم كانت تحتفظ معها – فضلاً عن المصوغات – بثلاثين جنيهًا" من أوراق البنكنوت، وأضافت أنها بحثت عنها لدى "فرهودة" التي خرجت لكي تمر عليها، وفي عموم المدينة فلم تجدها، وأنه لا أقارب لها في الإسكندرية غير أخوين عجوزين لا يعلمان شيئًا عن غيابها، وأنها لم تكن تعرف أحدًا من أقاربها الآخرين في "ديروط الشريف" وليس هناك أي مبرر، أو أدنى احتمال لأن تكون قد سافرت إلى هناك.... ومع ذلك فقد نفت أنها تشتبه في أن تكون هناك جريمة وراء غيابها، والغريب أن اسم "سكينة" لم يرد في أقوالها باعتبارها آخر من رآها قبل اختفائها..

والحقيقة أن "سكينة" كانت قد تلاعبت بعواطف الفتاة صغيرة السن، قليلة الخبرة، التي كانت أمها هي كل حياتها، فلم تشك "أم إبراهيم " – ولو للحظة واحدة – في صداقة "سكينة" لأمها، وتعاطفها معها هي نفسها؛ إذ كانت تحرص – كلما رأتها – على أن تسألها عن أخبار الصديقة الغائبة، وتبدي أساها لحالها، وتدعو الله أن يرد غربتها ويعيدها سالمة إلى ابنتها وأحبائها .. ولم يبدُ عليها أيّ وجل، حين علمت أن الفتاة قد أبلغت الشرطة عن غياب أمها، بل أثنت على هذه الخطوة، وقالت لها بشهامة:

لما تيجي تحطي كلامك ... اطلبيني وأنا اشهد إني ركبتها "الكهربة".

وبلغت "أم إبراهيم" الطعم، فقدمت بلاغًا آخر – بعد ثلاثة أيام – إلى "وكيل نيابة اللبان"، روت فيه الواقعة مع اختلافات يسيرة مع بلاغها الأول – فقد رفعت كمية أوراق البنكنوت التي كانت تحملها أمها إلى أربعين جنيهًا بدلاً من ثلاثين. وعلى عكس البلاغ السابق، فقد ربط البلاغ الجديد بين ما كانت الأم تحمله من

نقود، وبين غيابها، وعبرت فيه الابنة عن خشيتها من أن يكون "حصل لها شيء في الطريق". ومع أنها طلبت في نهاية البلاغ الاستماع إلى أقوال "الحرمة سكينة" صديقة والدتها التي أركبتها الترامواي لأجل التوجه إلى الإبراهيمية" و"الحرمة فرهودة بنت الحديني".. المقيمة مع الخواجة "إبراهام دهان" الإسرائيلي التي توجهت إليها لتخليص فلوسها منها"، إلا أنها لم تثر أي شك فيهما، وقالت إنها تطلب الاستماع إلى أقوالهما "على سبيل الاستدلال فقط؛ للوقوف على محل وجود والدتي إذا أمكن ذلك، وإني مرتاحة الضمير من جهتهما؛ فقط لكوني بنت بكر، حديثة السن، ولا ملجأ لي.. ولا جاه بعد الله سوى عزتكم".

ولم تتنبه "أم إبراهيم" إلى أنها بالطريقة التي أملت بها البلاغ الجديد، على العرضحالجي – أو الكاتب العمومي – الذي صاغه لها، قد أغرت – كغيرها من الضحايا السابقين– العاملين في "قسم شرطة اللبان" بإهماله، والتخفف من عبء العمل الذي يتطلبه؛ إذ ما كاد وكيل النيابة يحيله إلى قسم الشرطة، حتى تسلمه الصول (المساعد) "محمد عبد العليم" الذي وجد تناقضًا بين ما ورد به، وما سبق للمبلغة أن قالته له من قبل، فضلاً عن أنها كانت قد سردت فيه أقوال الحرمتين اللتين تطلب الاستماع إلى شهادتهما "على سبيل الاستدلال"، من دون أن توجه إليهما – أو إلى إحداهما – اتهامًا واضحًا بأن لهما يدًا في اختفاء أمها.

فلم يجد مبررًا لكي يستدعيهما لأخذ أقوالهما، وأرفق البلاغ الجديد، بالتحقيق الذي سبق له أن أجراه.

وما لبثت "أم إبراهيم" أن قدمت – بعد أربعة أيام أخرى وفي ١١ أكتوبر (تشرين أول) ١٩٢٠ – إلى حكمدار بوليس الإسكندرية، بلاغها الثالث، خلال أسبوع واحد، وقد أسقطت منه مطلب الاستماع إلى شهادة "سكينة" و"فرهودة"، ورفعت قيمة أوراق البنكنوت التي زعمت أن أمها كانت تحملها معها إلى خمسين جنيها، وعدلت طلباتها إلى "البحث عنها بمعرفة رجال البوليس، وعمل نشرة؛ إذ لربما عمل فيها أحدٌ مكيدة". ولأن ذلك هو ما كانت الشرطة قد قامت به بالفعل، فقد

أرفق البلاغ الثالث، بالبلاغين السابقين عليه، ليسير الجميع في المسار التقليدي الذي تعودت الشرطة أن تتعامل به مع بلاغات الغياب.

ولم يكن قد انقضى على غياب "زنوبة بنت عليوة" سوى عشرة أيام، حين نشب الصراع بين الأحياء من أسرتها، على ما تبقى من تركتها، فأعطوا المسئولين بالشرطة مبررًا إضافيًّا للضيق بالموضوع كله.

ففي ١٣ أكتوبر (تشرين الثاني) ١٩٢٠، قدم "حسن عليوة"– شقيقها الأكبر وهو بائع حرير في الثانية والسبعين من عمره – بلاغًا إلى وكيل نيابة اللبان، أشار فيه إلى اختفاء شقيقته التي وصفها بأنها كانت "مستورة جدًا" وأضاف بأنه علم من بعض أهالي "الحارة الواسعة" حيث يقع دكانها – بأن ابنتها "أم إبراهيم" قامت – في صباح ذلك اليوم نفسه – بفتح دكان والدتها المغلق منذ غيابها، واستولت على ما كان به من نقود ... في حين أنها تعلم أن للغائبة ورثة آخرين غيرها، من بينهم هو نفسه.

ولما لم يهتم أحد بهذا البلاغ الذي أرفقته النيابة – على سبيل الخطأ – بالبلاغات السابقة عن غياب "زنوبة الفرارجية"، عاد "حسين عليوة" – بعد أسبوعين ليقدم في ٣٠ أكتوبر (تشرين أول) ١٩٢٠، بلاغًا ثانيًا أكثر تحديدًا وتفصيلا، اتهم فيه أخاه غير الشقيق، "الحاج عبد الله علي حمد" – وهو بائع طيور في السبعين من عمره – بأنه الذي أوعز إلى "أم إبراهيم" بكسر باب الدكان، وبأنها "اغتالت منه مبلغ ١٣٠ جنيهًا أوراقًا نقدية. وزوجًا من الغوايش الذهبية يقدر ثمنه بمبلغ ١٦٠ قرشًا ... فضلاً عن الملابس والمنقولات". وختم بلاغه قائلاً: "وحيث إن شقيقتي أطلعتني على جميع ما تركته بالدكان من نقود وخلافه، ومن حيث إنه ليس لها وارث خلافي وابنتها المذكورة، فبناء عليه، ألتمس صدور الأمر باستحضار البنت البكر أم إبراهيم والحاج عبد الله علي حمد وإجراء التحقيق اللازم".

وكان الصول (المساعد) "محمد عبد العليم " – الذي أحيلت إليه الشكوى – باعتباره محرر محضر غياب "زنوبة الفرارجية" – هو الذي لفت نظر رؤسائه إلى أنه ليست هناك علاقة بين موضوعها، وبين محضر الغياب، فأحيلت إلى الملازم ثان "أحمد نصار" – أحد ضباط قسم شرطة اللبان – الذي استدعى "حسن عليوة" ليستمع إلى شكواه، كما استدعى المشكو في حقها، وما كاد يشرع في أخذ أقواله؛ حتى أدرك أن أولاد الحلال قد تدخلوا بين ورثة "زنوبة بنت عليوة"، ولاموا شقيقها لاهتمامه بما سوف يرثه عنها، أكثر من اهتمامه بغيابها، ولطمعه – وهو الذي تجاوز السبعين – في أن يقاسم البنت المسكينة فيما تركته لها أمها، مما جعله ينكر تمامًا كل ما جاء على لسانه بالشكوى، وينفي أنه يعلم شيئًا عن ثروة شقيقته، ويحمل العرضحالجي الذي أملى عليه الشكوى المسئولية عن تحريف ما جاء بها على لسانه، ويسحب اتهامه لأخيه، ولابنة شقيقته، ويقول بخجل:

"أنا كان غرضي إذا كانت أختي زنوبة تركت شيئًا، ابنتها أم إبراهيم لا تتصرف فيه الآن، حتى يظهر شيء بخصوص والدتها".

وصححت الفتاة من – أقوالها – ما ورد بشكوى خالها من معلومات خاطئة، فقالت إنها لم تدخل الدكان ولم تبت به منذ غياب أمها. ثم اضطرت، بعد اتساخ ملابسها، إلى فتحه بالمفاتح الذي تركته معها الأم؛ لكي تغيرها بأخرى نظيفة، وأعادت إغلاقه، إلى أن أرسل لها صاحب العقار الذي يقع به الدكان إنذارًا قضائيًا بإخلائه، وإلا اضطر للحجز عليه إداريًّا؛ وفاء لإيجار شهرين سابقين لم تكن الأم قد سددتهما قبل غيابها، فأعادت فتحه، ونقلت محتوياته إلى الدكان الذي يعمل به خالها "عبد الله علي حمد" – وهو أخ غير شقيق لوالدتها – وسلمت مفتاح الدكان إلى صاحب العقار. وأضافت أنها وجدت من بين المحتويات محفظة جلدية بها أوراق بنكنوت يبلغ مجموعها خمسة وثلاثين جنيهًا، وعملات فضية تبلغ قيمتها ثلاثة جنيهات ونصف، وغويشة ذهب واحدة بفص أحمر، فلما أرادت أن تسلم ذلك كله إلى خالها "عبد الله"، ليحتفظ به عنده إلى أن تظهر والدتها، لم يقبل أن يتسلم منها

شيئًا إلا أمام شهود، بل إنه عرض عليها أن يكتب لها إيصالاً بقيمة ما تسلمه منها لكنها اكتفت بالشهود؛ إذ هو خالها الذي يرعاها، وتقيم – منذ غياب أمها – في بيته.. وهو الذي يقوم بالإنفاق عليها ...

وبذلك انتهى التحقيق في الشكوى التي نظرت إليها النيابة باعتبارها بلاغًا في قضية مدنية لا صلة لها بمحضر الغياب، فحفظته في ٥ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢٠ ولم يستفد أحد من تقديمها سوى "سكينة"، التي تَكَشَّف في ذلك اليوم، دليل جديد على أن لها صلةً باختفاء "زنوبة الفرارجية".

وكانت "سكينة" قد كررت الخطأ الذي وقعت فيه، عندما ارتدت الجلباب الذي كانت "نبوية القهوجية" ترتديه يوم مقتلها، وظهرت به – بعد أسبوع من اختفائها، أمام صديقتهما المشتركة "زكية القهوجية" فانتعلت الشبشب التونسي الذي كانت "زنوبة الفرارجية" تنتعله يوم اختفائها وظهرت به في "خمارة سبيرو".

وكانت مقطورتها "عائشة عبد المجيد" هي التي تعرفت عليه، من الرقعة الجلدية – أو "اللوزة" – التي رمم بها صانع الأحذية مقدمته، فسربت الخبر إلى "أم إبراهيم" التي أرسلتها في اليوم التالي لتستدعي "سكينة" لمقابلتها. والتقى الثلاثة بالقرب من "قره قول " – قسم شرطة اللبان وفي البداية، أنكرت "سكينة" أنها تحوز شيئًا من متعلقات الغائبة، لكنها تراجعت عندما عرفت أن لدى "أم إبراهيم" شهودًا كثيرين رأوا التونسي في قدميها، فقالت:

"أيوه عندي واشتريته من أمك.. قدَّام ناس.

وبعد جدال طويل احتدت فيه أصواتهما، ونفت خلاله ابنة "زنوبة" علمها بأن أمها قد أعادت التونسي إلى صاحبته الأصلية قائلة: إنها كانت قد اشترته لها، ولو كانت قد تصرفت فيه لأبلغتها، وأصرت خلاله "سكينة" على زعمها، قالت الفتاة:

تحلفي ع "البخاري" و"سيدي عماد" بأنك اشترتيه من أمي؟.

أنا ما نحلفوش وأنا سكرانه وعليّ الحُرمانية؟.

وواصلت "أم إبراهيم" تحديها فقالت:

تعالي الصبح وأنا أدفع نص فرنك في "سيدي عماد" .. واحلفي.

وردت المرأة على التحدي بمثله قائلة:

ح أحلف .. وأقلب الحلفان على عنيكي.

وخافت "أم إبراهيم" من أن ينقلب القسم عليها، فيكشف عن عدم ثقتها في صحة ما بلغها من أنباء .. وقالت:

تحلفي ع التونسي وعلى ثمن الفراخ.

وبذكاء هداها إلى محاولة التخلص من أخطر التهمتين، والاعتراف بالتهمة الأخرى، ردت "سكينة":

أحلف على التونسي بس... وأما الفراخ، فأمك أخذت من ثمنهم نص ريال بس، وليها في ذمتي نص ريال كمان...

وأخرجت من جيبها نص ريال، وناولته للفتاة التي لم تكن تتوقع أن تخرج من المواجهة بشيء، فنسيت أن أمها كانت تنتعل التونسي، حين خرجت مع "سكينة" في اليوم الذي غابت فيه، وأنه ليس منطقيًّا أن تخلعه من قدميها، وتعيده إليها. ثم تتوجه إلى الإبراهيمية" حافية، وكانت قد ضاقت بكثرة ما تقدمت به من شكاوي وبلاغات وبعدم جدواها، فأخذت نصف الريال، واعتبرت الموضوع منتهيًّا...

(٤٥)

انقطع "محمد عبد العال" عن التردد على "بيت حارة النجاة" في الأسبوعين السابقين على إغلاقه؛ إذ كان قد أصيب في قدمه، أثناء عمله في تخريم أكياس القطن، فاعتكف ببيت أخيه في "غيط العنب".

ولما تحسنت أحوال قدمه، قرر أن ينفذ الوعد الذي قطعه على نفسه، أمام أمه. فيسافر إلى قريته بالصعيد لكي يمضي بها شهور الصيف التي تقل فيها أمام أمثاله من المشتغلين بالقطن، فرص العمل بالإسكندرية، وتتوقف فيها المحالج عن العمل في انتظار جمع المحصول الجديد. وكان قد تعود على ذلك، منذ وصوله إلى المدينة في عام ١٩١١، إلى أن تعرف إلى "سكينة" فانقطع عن السفر إلى قريته، وأصبح يمضي الصيف إلى جوارها، فأقلق ذلك أمه، التي جاءت إلى الإسكندرية خصيصًا في سبتمبر (أيلول) ١٩١٩، لكي تتفقد أحواله، ولم تغادرها، إلا بعد أن أجبرته على تطليق "سكينة". وبعد أن أقسم أمامَها على المصحف الشريف، بأنه سيعود إلى القرية بمجرد انتهاء موسم القطن؛ لكي يتزوج ممن تختارها له من فتيات القرية، لكي تطمئن إلى أنه قد استقام، وصلح حاله.

ولم تكن "سكينة" تعرف شيئًا عن ذلك الاتفاق حين تمنت عليه – بعد ثلاثة أسابيع من طلاقهما – أن يعود للإقامة معها من دون زواج، ولم تعرف أن "عبد العال" كان يرسل – خلال الشهور الستة التي سبقت سفره – جانبًا من النصيب الذي يحصل عليه من ثمن مصوغات النساء الثماني اللواتي شارك في قلتهن، إلى "موشا" بحوالات بريدية باسم أمه، لكي تدخر له مهر الفتاة التي تنوي تزويجها له، حتى بلغ مجموع ما أرسله إليها خمسة جنيهات.

وعندما وصل إلى قريته في منتصف رمضان – أوائل يونيو (حزيران) ١٩٢٠ – لم يكن يحمل معه سوى ملابسه المستعملة، الجلباب الكشمير....

سكينة تعصب رأسها باللاثة

وسروالين من البفتة أحدهما أبيض والآخر أزرق .. وفانلة واحدة من القطن، وثلاثة من القمصان... وأربع صديريات من الغزل. ومع أن "سكينة" قالت – فيما بعد – أنه كان قد ادّخر عددًا من الجنيهات أخذها معه عند سفره، إلا أن أمّه نفت ذلك، وقالت إنه وصل إلى القرية، وليس معه من النقود "ولا عشرين فضة"، أما هو فقال إنه كان يحتفظ معه بجنيه آخر، غير الجنيهات الخمسة التي أرسلها إلى أمه بالبريد.

ولم يكن "محمد عبد العال" يعرف شيئًا عن "نور بنت عبد الفتاح سويفي"، العروس التي اختارتها له أمه، ولم تكن الفتاة تعرف عنه شيئًا. وقد قالت فيما بعد إنها لم ترَه إلا بعد أن زفت إليه. وبررت ذلك بأن منزل أسرتها يقع في أطراف القرية، بعيدًا عن منزله، ولم يتم الزواج إلا بعد أكثر من شهر ونصف الشهر على وصول العريس، ففضلاً عن أنه كان عليه أن ينتظر انتهاء شهر الصيام، فقد كان عليه كذلك أن يعاود علاج قدمه التي اكتشف وجود ورم في ظاهرها، قال له حلاق الصحة إنه نتج عن رطوبة أدت إلى احتباس المياه فيها، ولما كان قد اتفق مع والد العروس على أن يكون المهر تسعة جنيهات، منها جنيهان مؤخر للصداق تدفع عند حلول أحد الأجلين، ولم يكن قد ادخر سوى خمسة فقط، فقد تبرعت له أمه "ليلى بنت عيد" بالفارق بين ما ادخره وبين مقدم الصداق الذي دفعه في مجلس العقد وهو سبعة جنيهات.

ولم تجد "نور" التي انتقلت إلى بيت زوجها في أغسطس (آب) ١٩٢٠، اختلافًا بينه وبين بيت أبيها؛ إذ كان مبنيًا مثله بالطوب – أي بالطين المضاف إليه قطع من الأحجار غير المتساوية – ولم يكن يحتوي سوى على غرفة واحدة، مزودة بمصطبة من الطين تستخدم للنوم، أقامت فيها مع زوجها الذي كانت تصغره بحوالي عشرة سنوات؛ إذ كانت في السابعة عشرة من عمرها– بينما انتقلت حماتها للإقامة في الباحة المواجهة للغرفة؛ حيث يوجد "الكانون" الذي يطهون عليه الطعام، والفرن الذي ينضجون فيه الخبز، ومصطبة أخرى، اتخذت منها سريرًا لها. ولم

يكن بالبيت – قبل انتقالها إليه – سوى غطاء من صوف الغنم، أخذته الأم لنفسها، بعد أن نقلت "نور" جهاز عرسها إلى البيت، وكان يتكون من مرتبة ولحاف .. ووسادة من القطن .. ولا شيء آخر...

ولأن "محمد عبد العال" لم يمض مع زوجته، سوى شهر واحد، لحق في نهايته بأبيه وعمه وشقيقه، إلى ما كان الجنوبيون يسمونه آنذاك بـ "البحرة"، – أي الاتجاه شمالاً إلى الإسكندرية – فإنها لم تتعرف إليه، بل إنها لم تستطع – فيما بعد أن تتذكر ملابسه. التي كانت تقوم بغسلها، إلا بصعوبة. ولا شك في أنه قد سافر تاركًا وراءه علامات استفهام ظلت تلح على عقلها الصغير، من دون أن تجد لها إجابة، كان في مقدمتها سؤال عن ذلك الإطار الزجاجي الذي أصر زوجها على أن يعلقه على حائط غرفتهما، ويضم صورة له وهو يجلس على مقعد، وإلى جواره امرأة ترتدي فستان زفاف. وتحمل باقة ورد.

وكان متوقعًا أن يتوجه "محمد عبد العال" – بمجرد وصوله إلى الإسكندرية في أحد أيام النصف الأول من سبتمبر (أيلول) ١٩٢٠ – إلى منزل مطلقته "سكينة" ، التي لم يجد حرجًا في أن يعلق صورة زفافه إليها على حائط الغرفة التي قضى بها شهر العسل مع زوجته الجديدة. لكنه أجل ذلك؛ إذ كان عليه أن يسلم الزيارة التي حملته أمه، أمانة تسليمها إلى شقيقه، وهي قفة من الخبز ومقطفًا يحتوي على كشك وبلح وملوخية. ثم كان عليه بعد ذلك أن يطمئن إلى إمكانية أن يعود – مع بداية الموسم – للالتحاق بعمله في مكبس القطن الذي كان يعمل به قبل سفره.

وبعد خمسة أيام من عودته، كان في طريقه إلى محطة القطارات الرئيسية لكي يتسلم صفيحة من السمن، كان قد اتفق مع والد زوجته على أن يشحنها في القطار باسمه؛ لكي يبيعها ويستفيد من فارق السعر وبينما هو يعبر من "باب سدرة"، وجد نفسه وجهًا لوجه أمام "حسب الله" فكانت أحضان، وقبلات وكان سلام، وكان عتاب. ودعاه عديله السابق إلى بوظة قريبة لكي يشربا قرعتين ويواصلا الحديث.

وبنظرة واحدة أدرك "عبد العال" أن أحوال "حسب الله" المالية، قد تحسنت بشكل بدا له مذهلا، وقد قال فيما بعد "شفته ما شاء الله. لابس زي واحد كان عنده بيت ملك وباعه. دبل ذهب في صوابعه. وخاتم بمحبس. وجلابية سكروتة وبنش وبالطو وطربوش. وفي رجليه جزمة تفصيل. حاجة هيئة خالص..".

فلما سأله عن مصدر ذلك كله قال له "حسب الله":

والله أنا كنت نزلت القمار لعبت فكسبت.

ثم أضاف دون أن يسأله أحد:

أنا رايح أتجوز إن شاء الله بعد جمعتين تلاتة. تبقى تيجي عندي تشرب قهوة.

ولم تكن تفاصيل الخبر التي استطرد "حسب الله" يرويها باستمتاع – أقل إثارة من عنوانه؛ فقد رأى العروس – وهي فتاة يتيمة في التاسعة عشرة – تسير في أحد شوارع "باب سدرة". وكانت نظافتها البادية، هي أول ما لفت نظره إليها، قبل أن يجذبه جمالها وشبابها. فسار خلفها إلى أن وصلت إلى حيث تسكن مع أمها في زقاق خلف "جامع سلطان"، ومنذ ذلك الحين اتخذ من إحدى الخمارات التي تقع في الطريق إليه، مركزًا للمراقبة، ينطلق منه في أثرها كلما خرجت لتتسوق أو لتزور إحدى قريباتها. فلما أبت أن تستجيب لمغازلاته – على الرغم من المطاردة التي استغرقت شهرًا – أيقن من متانة أخلاقها، وتقدم بالفعل ليطلب يدها من خالها، لولا أن أمها ماتت بعد أسبوعين من إتمام الخطبة، مما اضطره لتأجيل الزواج عدة أسابيع.

وختم "حسب الله" حكايته، راجيًا من "محمد عبد العال" أن يتكتم على الخبر، وألا ينقله إلى "سكينة" حتى لا ينتقل منها إلى زوجته "ريا"، التي ما يزال ينتظر فرصة ملائمة لكي يخبرها به، تجنبا لوجع الدماغ قبل الأوان.

وفي جو الألفة والمصارحة الذي شاع بين الرجلين، وبمعونة فعالة من قرعتي البوظة، اعترف "محمد عبد العال" بأنه قد تزوج هو الآخر من إحدى فتيات قريته،

وأبلغه "حسب الله" بأن "سكينة" قد اتخذت من "سلامة" رفيقًا لها بعد سفره، وأنها تنفق عليه نفقات طائلة، وتكاد تقيم إقامة دائمة في "خمارة سبيرو" التي تمضي فيها معظم ساعات اليوم، وتتناول فيها وجبات الطعام الثلاث، مع ثلاثة رجال آخرين، ترافق اثنين منهم، بالإضافة إلى "سلامة". فحسم "عبد العال" أمره، وقرر أن يقطع علاقته بها نهائيًّا. واتفق الرجلان في نهاية الجلسة على أن يلتقيا بعيدًا عن الشقيقتين، وشدد كل منهما على الآخر بأن يكتم سره. ووعد "حسب الله" عديله السابق، بأنه سيحترم رغبته، ويخفي خبر وجوده في الإسكندرية عن "سكينة".

ولم يكن "عبد العال" وحده، هو الذي أدهشه ذلك الانقلاب في هيئة "حسب الله". إذ كان التغير في مظهره ملحوظًا، وباعثًا – كذلك – على ذهول، وفضول جيرانه من سكان "حارة علي بك الكبير" الذين فوجئوا بالتطور الغريب الذي لحق به. وفيما بعد قال "عوف العجوز" – بائع حلوى الأطفال الذي يسكن في المنزل المواجه لمسكنه – إنه كان "في الأول يلبس لبس الناس الفقرا اللي زي حالاتنا. يعني جلابية.. وطاقية.. وحتة مداس في رجليه. لكن بعدين اتقيّف ولبس جزمة أستك. وجلابية غزلي. واشترى بالطو. وطربوش". وأضافت زوجته – التي كانت تشاركه في إدارة تجارته على الرصيف المقابل – إن مظهر الثراء الذي بدا به "حسب الله" خلال صيف ١٩٢٠، قد أثار الأقاويل عنه بين سكان الحارة، إلى أن أشاعت "ريا" بينهم، أن زوجها قد عين خفيرًا في أحد البنوك، وأن ارتداءه للجلابيب الغزلي والسكاروتة والبالطو والطربوش هو من متطلبات الوظيفة التي يتقاضى عنها أجرًا طيّبًا.

ولا شك في أن رغبة "حسب الله" في أن يتظاهر بالثراء والاحترام أمام أصهاره الجدد لكي يلقى القبول لديهم، لم تكن السبب الوحيد في اعتنائه البالغ بمظهره، الذي أثار الأقاويل حول مصدر ثرائه؛ إذ كان منذ البداية جائعًا إلى الاحترام الاجتماعي، راغبًا بقوة في التمتع بطيبات الحياة، وشبقًا إلى الحياة النظيفة المريحة، وربما لهذا السبب كانت نظافة الفتاة التي كان بسبيله للزواج منها، هي

أول ما لفت نظره إليها؛ إذ كانت "زنوبة بنت أحمد هلال" – وهذا هو اسمها – قد عملت لمدة ثلاث سنوات سابقة "لوانجية" – أي خادمة حمام – لدى إحدى السيدات الفرنسيات اللواتي يقمن بالإسكندرية. فاكتسبت من مخالطتها لها، عادات إفرنجية، كان من بينها اعتناؤها – رغم فقرها – بمظهرها، فضلاً عن رقتها وخفوت صوتها...

والحقيقة أن "حسب الله" كان قد ضاق ذرعًا بحياته مع "ريا" التي استمرت حتى ذلك الحين، ما يزيد على عشر سنوات، فشلت في أن تنجب له خلالها ولدًا ذكرًا. على الرغم من حملها المتكرر الذي كان ينتهي بالإجهاض، أو بنزول الجنين ميتًا، فضلاً عن أن عبء فارق العمر بينهما كان قد بدا يثقل كاهله؛ إذ كانت قد تجاوزت الأربعين، وبدأت أنوثتها تغيض، بينما كان هو في ذروة فتوته، ولم يبلغ الثلاثين بعد، وفضلاً عن هذا فقد كان يعتقد – كغيره من العوام – أن مضاجعة النساء المتقدمات في السن تسرع بالشيخوخة إلى الرجال.

ولأن "ريا" كانت تدرك مدى الخلل في علاقتهما الزوجية بسبب فارق السن، فإنها لم تكن تضيّق عليه أو تحاسبه على علاقاته المتعددة بغيرها من النساء، سواء كن من البغايا اللواتي يعملن في البيوت التي تديرها، أو من غيرهن. وقد ذكرت فيما بعد أنها كانت تعرف طوال الوقت أنه "كان يحب دي ويرافق دي. وكانت الناس تيجي تقول لي. فكنت أقول لهم: بخاطره... هوا في حاله. وأنا في حالي".

ولم يكن "حسب الله" يحرص على التستر على تلك العلاقات التي ما لبثت أن أصبحت من تقاليد زواجهما، حتى إنه لم يكون يتورع عن استئذان شقيقتها "سكينة" في استخدام غرفتها للاختلاء بإحدى النساء.. بل إن "ريا" نفسها قالت – فيما بعد – إنها استأجرت الحجرة التي يقيمان بها بـ "حارة علي بك الكبير" خصيصًا من أجله "بحيث إذا استنظف واحدة. أو شاف واحدة حلوة عندي ياخدها فيها".

ولم يكن يقلقها من تلك العلاقات سوى إسرافه – أحيانا – في تبديد دخل الأسرة الذي كانت تحققه بجهدها وبنشاطها المتواصل في إدارة "بيوت البغاء" فيصادره لنفسه، ويبدده على مزاجه. وقد ذكرت بمرارة أنها دقت عليه ذات ليلة باب "كرخانة" – أي بيت للبغاء – كان يمضي بها ليلته، لتطالبه بنقود تطعم بها طفلتهما "بديعة" فخرج إليها ثائرًا وضربها وطردها.

وكان احتجاجه الدائم على زيادة ما تضيفه إلى الطعام من توابل حريفة، كالشطة والفلفل الأسود – الذي يتحول عادة إلى مشاجرة، حتى في الأيام التي كان الطعام فيها يخلو من أيهما، سوى تعبير عن ضيق شديد بحياته معها، ورغبة في الانفلات من أسرها، كانت تحول دون عوامل معقدة، كانت "بديعة" أهونها شأنا. أما أكثرها خطورة فكانت الجثث التي تثوي تحت الصندرة التي ينامان عليها كل ليلة. ولا بد أنه احتاج إلى حسابات طويلة ومعقدة، قبل أن يتخذ قراره بالزواج من غيرها، ويستبعد احتمال أن تدفع الغيرة "ريا" إلى الإبلاغ عنه وقيادته إلى المشنقة عقابًا له على تخليه عنها.

والحقيقة أن "حسب الله" لم يرض يومًا عن مهنة زوجته، ولم يوافق إلا مضطرًا على مواصلتها لعمل الذي نظر إليه دائمًا باعتباره مما لا يليق بكرامة رجل صعيدي مثله، فضلاً عن أنه يحبط آماله في أن يصبح وجيهًا.. مرهوب الجانب، يحترمه الناس، ويوقرونه، ويعملون له ألف حساب. وعلى العكس من إحساسه الداخلي العميق بالعار من الصفة التي عرف بها هو وزوجته بين جيرانهما باعتبارهما من "الكرخانجية" فقد ناوشه إحساس بالفخر والكبرياء، عندما بدأت عمليات قتل النساء والاستيلاء على مصوغاتهن؛ إذ بدا له أنها المهنة التي تليق بالرجال الشجعان الذين يملكون قلبًا صلبًا، وجرأة لا تهاب الموت.

(٤٦)

وحتى ذلك الحين، وعلى الرغم من الزيادة المفاجئة في دخله، التي تحققت نتيجة تعدد عمليات قتل النساء، وبدت آثارها على مظهره، فإن "حسب الله" كان ما يزال عاجزًا عن اتخاذ قرار يجبر به زوجته على اعتزال مهنتها، ليس فقط لأنها كانت مصدر الدخل الذي تنفق منه على البيت، بعد أن خصص المصدر الآخر للإنفاق على مظهره ومزاجه، بل لأن "الكرخانة" كانت – كذلك – المصدر الذي ترد منه الضحايا اللاتي يقومون بقتلهن.

وهكذا كان عليه أن يتحمل عار تلك الصفة التي لصقت به، في الوقت الذي كان يتوهم فيه أنه قد صعد خطوة في مدارج الرقي الاجتماعي، وأن يتعرض لمضايقات جيرانه الذين كان مستحيلا أن يظلوا جاهلين لطبيعة النشاط الذي يجري في الحجرة التي يقيم فيها مع زوجته، والتي يتردد عليها رجال غرباء ونساء مشبوهات في أوقات متفرقة من اليوم. وخاصة بعد إغلاق بيت "حارة النجاة" وانتقال النشاط الرئيسي إلى بيت "ريا" الحر، في حارة "علي بك الكبير".

ومع أن الجيران القدماء – وكان معظمهم من النوبيين الذين ينغلقون على أنفسهم ولا يتدخلون في شئون غيرهم – قد آثروا السلامة، والتزموا الصمت، إلا أن بعض الذين حلوا محلهم في السكن بالبيت.. بدءوا يحتجون على ما يجري فيه، وكان أعلاهم صوتًا، هو "عبد المحسن بخيت" السقاء الذي كان يسكن في أحد الأزقة المتفرعة عن الحارة قبل أن يتشاجر مع زوجته، فيترك لها مسكن الزوجية، ويشاء سوء حظ "ريا" و"حسب الله" أن ينتقل لكي يسكن وحيدًا في إحدى حجرات

الطابق الأرضي، بالمنزل رقم ٣٨ بـــ "حارة علي بك الكبير"، ليصبح بذلك جـــارًا لهما.

وبعد أيام قليلة، كان قد أدرك أن الغرفة المجاورة لمسكنه هي "كرخانـــة" وأن النساء اللواتي يتسللن إليها من الفواحش، وأن الرجال الصعايدة الـــذين يتســـكعون حول "عوف العجوز" ينتظرون فرصة سانحة للتسلل خلفهن، فســـاءه ذلـــك، وبـــدأ بالاحتجاج لدى "ريا" و"حسب الله" لافتًا نظرهما إلى أن ما يجري في حجرتهما، لا يجوز في بيت يسكنه أحرار... فأهملا أمره، وعاملاه باســـتخفاف، وطلـــب إليـــه "حسب الله" ألا يتدخل فيما لا يعنيه، مما اضطره إلى التربص بهما، فكـــان يظهـــر أحيانًا في أوقات غير متوقعة؛ ليثير ضجة تنتهي بـــإخراج رجـــل وامـــرأة مـــن غرفتهما.. أو يجلس – في أحيان أخرى – على مقهى قريب، لينقض على الرجال الذين يتسكعون أمام البيت. في انتظار خروج من ســـبقهم، لكـــي يتســـللوا إليـــه، فيطردهم وشجعه بقية الجيران – بتأييدهم الخفي– على مواصلة مضايقاته، خاصـــة وأن "حسب الله" عزف عن الاشتباك معه لكي لا يثير ضجة حول نفسه.

وهكذا تصاعد "محسن السقا" – وهو الاسم الذي كان مشهورًا به – بمضايقاته، وكمن في أحد الأيام بصالة البيت المظلمة، لرجل صعيدي، كـــان يختلـــي بإحـــدى النساء في غرفة "ريا" .. وما كاد يخرج منها حتى انهال عليه ضـــربًا... وصـــمم على أن يقوده هو والمرأة التي كانت بصحبته إلى قسم الشرطة، ولولا أن الجيران الذين احتشدوا من حولهم، أقنعوه بأن الله أمر بالستر، وبأن المذنب الـــذي يســـتحق التأديب هم أصحاب المكان الذين يهيئون سبل الخطيئة، لا الذين يمارســـونها، لمـــا تركهما.

وفي عصر اليوم نفسه طلبت "ريا" من "عرابي حسان" – الذي كـــان يجلـــس كعادته بمقهى "محمد سلامة" على رأس الحارة – أن يتدخل لإيقاف هذا التصـــعيد الذي سوف ينتهي بانفضاض الزبائن عن البيت، فلم يكد "محسن السقا" يمر بعد قليل أمام المقهى، حتى استدعاه "عرابي" إليه، وقال له بلهجة حاسمة:

"ريا" و "حسب الله" دول قرايبي... وأنت مالكش دعوة بيهم... تشوف رجالة.. تشوف نسوان.. مالكش صالح أحسن بعدين أزعلك.

وبعد ساعتين – وعند غروب شمس اليوم نفسه – جاء رسول يطلب "محسن السقا" للقاء عاجل مع "عبد الرازق" الذي كان ينتظره في إحدى خمارات "شارع الفحام".. وما كاد يدخل إلى الخمارة ويرى "حسب الله" إلى جواره، حتى تعامل معه باحتقار وأبى أن يسلم عليه، ورفض أن يجلس معه لولا إصرار "عبد الرازق" الذي سأله باستنكار:

أنت مزعل "حسب الله" ومراته ليه؟.

فقال "محسن":

"دي ممشية البيت سر.. وكل يوم أطلّع من عندها مرة وراجل .. وده بيت أحرار وجوزها ساكت وراضي.."

وقال "حسب الله":

دي مطلقة وما ليش عليها حكم...

وقال "عبد الرازق" بحسم:

وانت مالك .. هو انت حكومة؟! إوعى تتعرض لها.. إنت مش عارف أن أنا فتوة الحتة؟!

وزلزل التهديد الثاني الذي تلقاه "محسن" خلال أقل من ساعتين، أعصابه، ولكن الغضب كان يفترسه فتوجه على الفور إلى منزل شيخ الحارة، الذي استمع إلى شكواه، ثم قال له بلهجة أبوية ناصحة:

الحتة عارفة وساكتة.. واهو كل حاجة تحت عنيها .. مالك انت ومال كده .. تجيب لنفسك وجع الدماغ ليه؟!

ولعلها مصادفة لا تخلو من القصد، أن "محسن السقا" قد تصالح مع زوجته في اليوم التالي، وعاد للإقامة معها بـ "درب الناصر" القريب.

حسب الله سعيد

وأثناء الاحتفال بجلاء "محسن السقا" الذي أقامه "آل همام" في خمارة "كرياكو"، ودعوا إليه حلفاءهم، وفي زهو الإحساس بالانتصار – الوهمي – وكأثر من آثار الخمر التي كان قد أفرط في احتسائها – تحدث "حسب الله" عن الخطة التي زعم بأنه قد اشترك في وضعها مع "محمد عبد العال" لتأديب المعتدي الأثيم، لولا أن تدخل "عرابي" و"عبد الرازق"– الحميد قد أجبره على الانسحاب من دون حاجة إلى إهدار الدماء.

وهكذا عرفت "سكينة" – التي شاركت في الحفل – أن زوجها السابق، ورفيقها الدائم قد عاد إلى "الإسكندرية" ، ومع أن "حسب الله" لم يضف إلى ما قاله شيئًا. سوى بعض التفاصيل عن لقائه العابر به، إلا أن الخبر بقدر ما أسعدها، كان قد استفزها، فلم تعلق عليه، ولم تشارك الآخرين في سؤاله عن تفاصيله؛ إذ كانت تشك في أنه تعمد أن يذيع الخبر بهذه الطريقة، ليجرحها، وليعلن أمام الجميع أن رفيقها لا يهتم بها، ولا يكترث لرؤياها.. بدليل أنه عاد من السفر منذ أسبوعين، ولم يفكر حتى بأن يخطرها بعودته.

ومع أن شكوك "سكينة" لم تكن تخلو من بعض المبالغة، إلا أنها كانت تنطلق من تاريخ طويل من الصراع بينها وبين "حسب الله" لعل أهم أسبابه، أنهما كانا شخصيتين متماثلتين، ممن يدفعهما التماثل إلى التنافر لا إلى التجاذب. والحقيقة أنها كانت تكاد تكون صورة منه، في استهانتها بالعقبات، وعدم تقديرها للعواقب، واستهتارها، وشرهها للتمتع بطيبات الحياة، بما في ذلك الإفراط في شرب الخمر، والتكالب على الجنس الآخر، والإقبال على الطعام الجيد والملابس الأنيقة، والرغبة في التظاهر. وربما لذلك بدت عليها خلال – تلك الفترة – نفس الأعراض التي بدت عليه، ولفتت إليها الأنظار، التي التفتت إليه...

وكان التجوال بين الخمارات، قد انتهى بها – آنذاك – إلى "خمارة سبيرو" بـ "شارع البرهامي"... وكان من بين الأسباب التي قادتها إليها، أن "خمارة إيدابكو" بـ "شارع بحري بك" – التي كانت تتردد عليها قبل ذلك – كانت تتعرض بين الحين والآخر، لهجمات من الشرطة، تنتهي بالقبض على كل النساء اللواتي يجلسن بها، وأحالتهن إلى الكشف الطبي للاطمئنان إلى خلوهن من الأمراض السرية، فضلاً عن أن الخمر الذي كان يقدمه "كرياكو" بدا لها أقل تأثيرًا مما تريد.

لكن العامل الحاسم في انتقالها إلى "خمارة سبيرو" كان إغراء وجود "فهمي الطباخ" الذي كان أحد معالمها الثابتة والمميزة.

ولم يكن "فهمي" من العاملين بالخمارة، لكن صاحبها، أدرك أن وجوده، سوف يجذب إليها كثيرين من الزبائن الذين لا يستطيبون شرب الخمر، من دون أن يتناولوا معها طعامًا ساخنًا ودسمًا. فسمح له بأن يستخدم مرافق المكان، مقابل إيجار بسيط، على أن يقوم بطهي بعض الأطعمة، كالأسماك أو اللحوم أو الطيور المشوية أو المقلية؛ طبقًا لرغبات الزبائن، الذين كان بعضهم يحضر معه المواد الأولية، بينما يكلف آخرون "فهمي" بشرائها لهم.

وكان "فهمي" هو الذي استدرج "سكينة" للانتقال إلى "خمارة سبيرو" وحرص على أن يضيف ذلك الفضل إلى قائمة أفضاله في جلب الزبائن إلى الخمارة؛ لكي يؤكد مكانته عند مديرها القبرصي "قسطنطين بكسس" فلا يفكر في الاستغناء عنه، أو استبداله بغيره، فذكر له أنها كانت من زبائن "خمارة كرياكو" ولكنه أقنعها بالانتقال إلى خمارته، عندما لاحظ أنها من النوع الذي يشرب البحر.

وما لبثت الأيام التالية أن أثبتت للخواجة صدق أقواله؛ إذ برزت "سكينة" كواحدة من وجهاء زبائن "خمارة سبيرو" وأصبح مجلسها يضم – غير "فهمي الطباخ" – اثنين آخرين من أصدقائه ومن زبائن الخمارة، وكان أولهما – وهو

"شعبان إبراهيم" عربجي حمار، وفتوة في الثلاثين من عمره، أما الثاني – "خميس سليم" – فكان منجدًا يصغره بعدة سنوات.

وطبقًا لما قاله "المستر بكسس" – فيما بعد – فقد كانت "سكينة" تظهر في الخمارة – عند ظهر كل يوم – وهي ترتدي جلبابًا من الحرير، وتعصب رأسها بـ "لاثة" أو "شملة من الحرير" وتزين عنقها بـ "لبة" رفيعة من الذهب وأصابعها بخاتم أو خاتمين من الذهب وتضع في معصمها ساعة، وتمضي في الخمارة معظم ساعات النهار من الظهر، وحتى موعد الإغلاق في منتصف الليل، ولا تقتصر على نوع واحد من الخمور؛ فهي تشرب البيرة والكونياك والنبيذ وعرق البلح والبراندي، وتنتقل من نوع إلى آخر، وتشرب من كل نوع كميات كبيرة، تصل أحيانًا إلى خمسة عشر كوبًا من النبيذ في الساعة، وأربعين كأسًا من الكونياك، وثلاث زجاجات من البيرة.

فإذا ما حان وقت الغذاء انصرفت إلى دكان "عديلة أم مرسي" – تاجرة الطيور – بـ "سوق الجمعة" التي انتقلت للتعامل معها بعد مقتل "زنوبة" الفرارجية – لتعود بعد قليل ومعها زوج من الدجاج أو أقة من اللحم أو من السمك، تسلمه لـ "فهمي" ليقوم بطهيه، ويتحلق الأربعة حول مائدة الطعام والشراب، فإذا ما تبقى من الطعام شيء لفه لها "فهمي" في ورقة، لتأخذه معها عند انصرافها، ومنذ ظهورها في الخمارة كف جلساؤها الثلاثة عن دفع ثمن ما يشربون؛ إذ كانت تصر على أن تتحمل ثمن كل الطلبات التي تقدم على المائدة التي تتصدرها، وهو يتراوح بين ثلاثين وخمسين قرشًا في اليوم، غير ثمن المأكولات الذي كان يصل إلى ما يقرب من ذلك المبلغ.

رسم تخطيطي للمنزل رقم ٥ حارة ماكريس... وكان يقع خلف قسم شرطة الناس. ولا يبعد بابه الرئيسي أكثر من خمسين مترا... وقد خصصت به سكنية مرتين. الأولى بين مايو وأكتوبر ١٩١٩، وقد تزوجت خلالها، ثم طلقت. من «محمد عبد العال»... ثم غادرته لتعود اليه بعد غيابة أشهر فتقيم في نفس الغرفة التي تقع في الجنوب الغربي منه بين يونيو وأكتوبر ١٩٢٠م. وخلال تلك الفترة تحولت حجرتها إلى مقبرة ثالثة لمصابة. دفنت بها ثلاث من النساء. ويلاحظ من الرسم أن «سكينة» كانت تتمتع بالسكن في الطابق الرئيسي وحدها. لأن محمد سليمان متخير له يكن يقيم بالمنزل... وكذلك صالح السمني... أما «السمني» وزوجته، فكان يستخدمان باب غرفتهما المطل على الصحن الخارجي.

ومع أن علاقتها بـ "سلامة"، كانت ما تزال قائمة، وكان ينضم في بعض الأحيان إلى مجلسها في "خمارة سبيرو" إلا أنها لم تكن تمانع – في بعض الليالي التي يغيب فيها عنها – عن الانصراف من الخمارة مع "شعبان العربجي" إلى أحد الفنادق التي تؤجر غرفها للعشاق، لتمضي معه فيها عدة ساعات، أما "خميس المنجد" فكانت تبيت معه في بعض الليالي بدكانه الذي يتخذ منه مسكناً؛ إذ كان كلاهما يرفضان الذهاب معها إلى منزلها؛ احترامًا لعلاقتها بـ "سلامة"، وحرصًا على عدم الدخول في مشاكل معه.

وكان لا بد وأن يلفت ذلك الإسراف في الإنفاق، أنظار كثيرين من رواد الخمارة، بما في ذلك أصدقاؤها الذين استغلوا كرمها أسوأ استغلال، خاصة وأنه لم يكن لها عمل معروف، غير تأجير غرفتها للعشاق بين الحين والآخر، وهو عمل لا يمكن أن يدر عليها كل هذا الدخل، فلم يجدوا له مبررًا إلا أنها لا تتعب في الحصول على تلك النقود، واستنتجوا أنها تسرقها. وحين لفت ذلك الإسراف نظر الخواجة "بكسس" فسأل "فهمي" عن المصدر الذي تحصل منه "سكينة" على النقود التي تبددها على الخمر.. قال له:

دي حرامية.. بتنط في التراموای.. وتنشل فلوس من الركاب.

وعلى العكس من "حسب الله" الذي كان حريصًا على عدم التفريط في مظاهر ثرائه، مما جعل الأقاويل المستريبة في مصدر هذا الثراء، تستمر من حوله، فإن الإشاعات عن مصدر ثراء "سكينة" كانت تتصاعد أحياناً، وتخفت في أحيان أخرى؛ بسبب ما كانت تتعرض له من نكسات مالية؛ نتيجة لإسرافها في الإنفاق على شرب الخمر، مما كان يضطرها إلى رهن بعض أدوات منزلها، أو ساعتها أو ما تتحلى به من مصاغ، بل إن أحوالها المالية كانت تتدهور أحياناً إلى الحد الذي يضطرها إلى رهن بعض جلابيبها الحريرية.. مقابل قروض صغيرة، لكنها كانت تكفي لإشباع شهوتها التي لا تنطفئ لشرب الخمر..

ومع أنها كانت تنجح – في بعض الأحيان – في تسديد القرض، وفوائده الباهظة، واسترداد الأشياء المرهونة، إلا أن كثيرًا من مظاهر ثرائها، التي كانت تتباهى بها، انتقلت إلى ملكية "خريستو مورجان" – صاحب محل الرهونات اليوناني في "باب الكراستة" – الذي تعودت أن تتعامل معه.. فلم تكن تأسف على ذلك، أو تتردد عن شراء غيرها، بمجرد حصولها على نصيبها من تركة الضحية التالية..

وكانت ما تزال تحتفظ بتلك المظاهر، حين نجحت أخيرًا في الوصول إلى "وابور القطن" الذي انتقل "محمد عبد العال" للعمل به بـ "القباري"، بعد بحث استغرق عدة أيام، وعاونها فيه عدد من زملائه القدامَى، ممن كانوا يعملون معه – قبل سفره – في "وابور خوريمي" الذي كان قد أغلق أبوابه.. ولعلها مجرد مصادفة، أنها وصلت إلى الوابور في عصر نفس اليوم الذي قبضت الشرطة في فجره على رفيقها الجديد "سلامة محمد خضر" بتهمة السرقة، فانطوت بذلك صفحة علاقتها معه..

وكانت حرارة الجو الشديدة، في تلك الليلة من أوائل أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٢٠، هي المبرر الذي تذرع به "سلامة" لكي يقترح على "سكينة" أن يتركا الغرفة، وينام في الفناء غير المسقوف للبيت. حيث تعودت أن تنام مقطورتها "عزيزة عبد العزيز"، فقبلت الاقتراح على الرغم من ضيقها بالروائح النفاذة التي كانت تتصاعد من دورة المياه التي تقع به، وهيأت لهما فراشًا في المكان الذي تنام فيه "عزيزة" بينما انتقلت الأخيرة إلى الركن القريب من دورة المياه.

وكانت الاثنتان تغطان في النوم، عندما قام "سلامة" – بعد الفجر بقليل – ليتناول عمودًا من الحديد، كان يخفيه أسفل السلم الذي يقود إلى الدور الثاني، وفتح باب الفناء وغادر المنزل.. ومع أنه كان يتحرك بحذر، خشية أن يوقظهما، فإن الصرير الذي أحدثه فتح الباب، أيقظ "عزيزة" التي توهمت أن لديه عملاً يتطلب خروجه في هذا الوقت المبكر، فأعادت إغلاق الباب من الداخل.

وكانت ما تزال في "دورة المياه" حين سمعت صوت أقدام تجري في الحارة، ثم تتوقف أمام الباب، ليدقه صاحبها، بطريقة دلت على أنه يبحث عن ملجأ يختفي فيه ممن يطاردونه، وما لبثت أن سمعت "سلامة" وهو يقول بصوت لاهث يحاول قدر الإمكان أن يجعله خافتًا: افتحي يا "سكينة" وعندما استجابت "عزيزة" لندائه، دخل وأغلق الباب خلفه، ووضع أصبعه على فمه، مشيرًا لها بالصمت، وبأن تعود إلى فراشها، ثم ألقى بالعمود الحديدي الذي كان بيده في بئر السلم، واندس إلى جوار "سكينة"، التي كانت ما تزال تغط في النوم.

وبعد لحظات قليلة، وعلى إثر الدقات العنيفة التي تتالت على نافذة الغرفة المطلة على الحارة، والتي يسكنها "محمد السمني" وزوجته "سيدة سليمان"، استيقظ الجميع. وكان الطارق هو "قاسم حسن" – نقيب الخفراء – الذي سأل عن سكان البيت، وأبلغهم بأن لصًا كان يحاول كسر القفل الذي يغلق به "الخواجة عزوزي" باب دكانه الواقع في الزقاق المجاور، بعمود من الحديد، فرأته بائعة جاز تسكن في البيت المجاور، وأبلغت الخفير الذي ظل يطارده إلى أن رآه يدخل هذا البيت. ومع أن "سلامة" حاول أن يتظاهر بأنه قد استيقظ لتوه من النوم، وخرج لشيخ الخفراء وهو بملابسه الداخلية، فقد تعرفت عليه بائعة الجاز، وتعرف عليه الخفير، الذي عثر على أداة الجريمة في بئر السلم، فاقتاده نقيب الخفراء إلى قسم الشرطة.

في ظهر اليوم التالي، فوجئ "محمد عبد العال"، حين وجد أن المرأة التي تقف على باب المحلج الذي يعمل به بـ "القباري" ليست زوجة شقيقه كما أبلغه بذلك زميله الذي حمل إليه رسالتها.. لكنها "سكينة"، التي بدت له، لأناقتها امرأة أخرى غير التي يعرفها.. وحين لحق بها إلى المقهى القريب، بعد أن انتهى من عمله، قالت له معاتبة:

هو مش عيش وملح؟... إزاي تيجي من السفر ولا تجيش تسلم عليّ؟!

وقال "عبد العال" وهو يلقي بنظرة فاحصة على جلبابها الحريري، ويستعرض بتأن المصاغ الذي كانت تزين به رقبتها وأصابعها:

أنا لا عاوز أسلم عليكم .. ولا أشوف وشكم.

ومع أن "سكينة" كانت تتخوف من أن يكون "حسب الله" قد نقل إليه جانبًا من أسرارها، فقد تظاهرت بالبراءة، وضربت على صدرها بكفها، وقالت بدلال:

الشر برة وبعيد.. إيه اللي حصل؟!.

وقال "عبد العال" وهو يقارن في ذهنه بين ما تتزين به، وما كان يتزين به "حسب الله":

إنتوا ناس عضيتم في الرمة قوي.. وبقيتم أصحاب صيغة وأغنيا.. وأنا مش بتاع كده.

ولم يطل الحوار بين الاثنين أكثر من دقائق قليلة، حاول كل منهما خلالها أن يكتشف مدى ما يعرفه الآخر من أسراره منذ افتراقهما.. وبعد قليل من بدء الجلسة، اعتذر "عبد العال" عن مواصلتها بأن لديه موعدًا مع بعض أقاربه، ولما ألحت عليه في لقاء آخر، وعدها على أن يلتقيا في مساء اليوم التالي بمقهى "مريم الشامية" القريب من منزلها.. لكنها لم تأت في الموعد؛ إذ كانت قد استدعيت إلى "قسم شرطة اللبان" لكي تدلي بأقوالها في محضر تحقيق النيابة مع "سلامة" في تهمة الشروع في سرقة دكان "الخواجة عزوزي".

وبعد انتظار لم يطل، استمع خلاله إلى تفاصيل كثيرة، عن علاقة "سكينة" بـ "سلامة" كان رواد المقهى يتداولونها، استأذن "عبد العال" من "مريم الشامية" في الانصراف، وطلب إليها أن تبلغ "سكينة" بأنه حضر في الموعد، فوجدها مشغولة بما هو أهم لديها منه. وحاولت المرأة أن تثنيه عن عزمه لكنه رفض، وانصرف وقد عزم على ألا يعاود الاتصال بها..

ومع أن شيوع خبر علاقتها بـ "سلامة" الذي أخذ رواد المقهى يتداولونه، كان قد جرح اعتزازه برجولته؛ إذ كان يتوهم أنها لا تستطيع الاستغناء عنه، ولا تقدر على استبدال غيره به، إلا أنه أقنع نفسه بأن الأمر لا يدعو للابتئاس، فهي لم تعد – منذ زمن بعيد – زوجته، وهي لم تعد – كذلك – رفيقته، بل لعلها – بما فعلته – تعطيه ذريعة لكي يخفي عنها خبر زواجه، ولكي يقطع صلته بها، وهو ما ألمح به لصديقتها "مريم الشامية" عند انصرافه..

لكن "سكينة" لم تكف عن محاولاتها لاسترداده، فبعد أسبوعين من ذلك التاريخ، كانت في طريقها من الملاحة – حيث اشترت كمية من السمك – إلى منزلها، حين توقفت أمام باب المحلج الذي يعمل به، وأرسلت إليه مقطورتها "عزيزة" لكي تستدعيه للقائها في المقهى القريب منه. وحين لحق بها قالت له:

خبر إيه.. ماجتش ليه؟

ولما أعاد على مسامعها الرسالة التي تركها لها مع "مريم الشامية" قالت:

ده "سلامة" قال في التحقيق إني مراته.. وإنه ساكن معايا.. وطلبني زي شاهدة.. رحت "ألقره قول" صدقت على كلامه، ورجعت قالوا لي إنك مشيت.

فقال ببرود:

ربنا يهنيكوا ببعض.

وقالت بحرارة:

ده محبوس.. وأنا مفيش بيني وبينه مودة.. ولا عادش لي غرض فيه.

فقال بنفس البرود: لا مودة ولا غير مودة.. إنتي مش على ذمتي.

وقالت بنفس الحرارة: والعيش والملح لازم تبات عندي الليلة دي.

ولأن كلا منهما كان يشعر بضعف شديد تجاه الآخر، فإن "عبد العال" لم يستطع أن يواصل المقاومة.. وفي الليلة نفسها ظهر في "خمارة سبيرو" حيث

أمضى السهرة مع "سكينة" وأصدقائها الذين عرفوه – كما عرفه المستر "بكسس". صاحب الخمارة – باعتباره زوجها..

ولم تثر عودته للتردد على بيت "سكينة" – في "حارة ماكوريس" – دهشة أو اعتراض أحد من سكان الحارة؛ إذ كان الجميع يعرفونه بصفته زوجًا لها، منذ العهد الذي كان يقيم فيه معها، بالبيت نفسه..

لكن الاعتراض انصب على تردد "سلامة" عليها.. وكان قد غادر السجن – بعد ثلاثة أسابيع قضاها رهن الحبس الاحتياطي بعد أن برأته المحكمة من تهمة الشروع في السرقة، بسبب الضغوط والإجراءات التي تعرض لها شهود الواقعة، وأسفرت عن تغيير أقوالهم لصالحه– وظل لعدة أيام يتردد على "سكينة" في أوقات غير التي يتردد عليها فيها "محمد عبد العال"، وهو الأمر الذي غضب له جارها "محمد سليمان شكير"، وذات عصر – وبينما كان في طريقه من قهوته في "كوم بكير" إلى المنزل – رآهما يجلسان معًا على مدخل دكان نجار يعرفه فاتجه إليهما.. وقال لـ "سكينة" بصراحة:

دلوقتي إنتي متجوزة.. و"سلامة" بيخش عندك.. فلازم تختاري واحد من الاثنين .. يا "سلامة" يا "محمد"؟.

فردت عليه من دون تفكير:

أنا ما نستغنوش عن جوزي.

وحسم "شكير" الموضوع، فقال: لـ "سلامة":

يبقى إنت مافيش لزوم لدخولك عندها.

وكانت المناقشة بمجملها، مفاجأة مذهلة لـ "سلامة" الذي لم يفتح فمه بكلمة؛ إذ لم تكن الظروف تسمح له باللجاج أو بإثارة المشاكل، أو حتى بمجرد المناقشة.. خاصة وأن النيابة كانت قد استأنفت الحكم ببراءته، وكان ما يزال في حاجة إلى شهادة "عزيزة عبد العزيز" وسيدة بنت سليمان" فضلاً عن "سكينة" التي كانت قد

ضمنت له – كذلك – شهادة المرأتين، فوافق على التسوية من دون مناقشة، ولم يعد إلى البيت، ولو حتى ليأخذ قفطانه الذي تركته له في "قهوة شكير"، فمر في اليوم التالي وأخذه، وانقطع منذ ذلك الحين عن التردد على الحارة، أو الظهور في الخمارة، ولم يتلقَ بأحد من "آل همام" إلى أن ضمهم السجن جميعًا بعد أسابيع قليلة.

(٤٧)

كان دكان شيخة المخدمين "فاطمة بنت عبد ربه" من المعالم المعروفة في "الشارع البرهامي"؛ إذ كان يحتشد في معظم ساعات النهار بعشرات من الفتيات والنساء اللواتي ترغبن في الالتحاق بالعمل كخادمات في البيوت، وبكثيرين ممن يبحثون عن خادمة تساعد في أعمال المنزل ورعاية الأطفال والتسوق.

وكانت "فاطمة العورة" – وهو الاسم الذي عرفت به بسبب فقدها لعينها اليمنى على إثر حادث وقع لها في طفولتها – ملح احترام وثقة زبائنها، الذين كانوا يقدرون لها دقتها في عملها، وحسن اختيارها لمن ترشحن للعمل طبقًا لحاجة كل أسرة.. كما كانت كذلك موضع تقدير العاملين في "محافظة الإسكندرية"، التي تكثر من التردد عليها؛ لكي تنهي أعمالها وتستخرج التراخيص لمن تلحقهن بالعمل كخادمات في البيوت؛ إذ كانت فضلاً عن التزامها الصارم بالقوانين واللوائح التي تنظم مهنتها، سخية اليد مع الذين يساعدونها في إنجاز أعمالها..

ومع أن العمل في الدكان كان يتواصل من الصباح حتى المساء، إلا أنها كانت تغيب عنه في كثير من الأحيان، وتتركه لمساعدتها "أم السعد" ريثما تذهب إلى مبنى المحافظة، أو أحد أقسام الشرطة لإنهاء بعض الأوراق، أو تصحب إحدى الخادمات لكي تسلمها العمل، وتعرفها إلى "أسيادها" الجدد..

وفي أحيان ليست نادرة، كانت تظهر في "حارة علي بك الكبير" حيث يقع "دكان النجارة" الذي يملكه زوجها "محمد أحمد رمضان"، فتمضي معه بعض الوقت، أو تناقش معه بعض الأمور ثم تمضي إلى حال سبيلها.

وكان "رمضان النجار" هو آخر أزواجها، بعد عدة زيجات فاشلة، انتهت من دون أن تترك ذيولا؛ إذ كانت "فاطمة العورة" عقيمًا لا تنجب.. ولعل ذلك هو ما شجع "رمضان" على أن يتزوجها، على الرغم من تقدم عمريهما؛ إذ كان في الخمسين من عمره، وكانت في الخامسة والأربعين عندما تم الزواج قبل سبع سنوات.

ولأنه لم يكن في حاجة إلى مزيد من الذرية، إذ كان متزوجًا من غيرها وأبًا لعدة أبناء كبار، فإنه لم ينظر إلى عقمها باعتباره عيبًا كما فعل أزواجها السابقون، بل اعتبره ميزة من ميزاتها الكثيرة، فبسببه احتفظت برشاقة جسدها الذي خلا من الترهل الذي يترتب على كثرة الحمل والولادة، خاصة وأنها كانت طويلة القامة، وكان وجهها – ذو اللون القمحي الفاتح – ما يزال يحتفظ بجانب كبير من ملاحة الصبا، على الرغم من فقدها لإحدى عينيها. وفضلاً عن ذلك كله، فقد كانت تحرص على الاعتناء بزينتها داخل المنزل وخارجه، فترتدي ملابس ذات ألوان زاهية، وتخرج عادة وهي ترتدي ملابس ثمينة تضفي عليها مهابة واحترامًا لدى زبائنها وأمام الجهات الرسمية الكثيرة التي كانت تتعامل معها، فتلف جسدها بملاءة فاخرة من قماش الكريشة، ترتدي تحتها جلبابًا من الفول الملون، وتنتعل صندلا.

أما أهم ميزاتها – في نظر زوجها – فهو الدخل الثابت الذي كانت تحققه من مهنتها، والذي ادّخرت جانبًا منه على مدى السنوات، في صورة مشغولات ذهبية كانت تحرص على أن تتزين بها أثناء عملها، استكمالاً للهيبة واستجلابًا لاحترام الشخصيات التي كانت تتعامل معها، والتي لم تكن تنظر إليها باعتبارها مجرد مخدمة كغيرها ممن يمارسون تلك المهنة، بل بصفتها سيدة ثرية من أولاد الناس الطيبين تتسلى بالعمل في هذا المجال.

والحقيقة أن مصاغ "فاطمة العورة"، كان من الكثرة بصورة أذهلت "سكينة" حين رأتها تتزين به في دكان زوجها الذي لم يكن يبعد عن بيت شقيقتها طريا" بـ "حارة علي بك الكبير" بأكثر من ثلاثين مترًا.. فعجزت عن إحصائه، واكتفت

بوصفه بأنه "حاجة مهولة" إذ كانت الغوايش الذهبية تمتد في إحدى يديها من معصم الكف.. إلى ثنية المرفق..

وكان "رمضان النجار" قد استعان بمدخرات زوجته في توسيع دكان النجارة المتواضع الذي كان يملكه عند زواجه منها، حتى أصبح، خلال سنوات قليلة – ورشة صغيرة، يعمل معها فيها عدد من الصنايعية، استقر به، وبها المقام أخيرًا على رأس "حارة علي بك الكبير".

ولأنه لم يكن – رغم حسه العملي الزائد – من ذلك النوع من الرجال الذين يستمرون الحياة على حساب زوجاتهم، فقد أعاد إلى زوجته كل ما اقترضه منها، بعد أن أدت التوسعات إلى زيادة أرباح الورشة، وهو موقف أدى إلى تثبيت أركان زواجهما، بعد أن اكتشفت "شيخة المخدّمين" مدى تعففه عن الرغبة في الاستيلاء على أموالها، فلم تردد في مساعدته كلما احتاج إلى نقود لتمويل العمل، خاصة وأنه لم يكن لها أقارب غيره، سوى ابنة أخت وحيدة، كانت تقيم بعيدًا عن الإسكندرية.

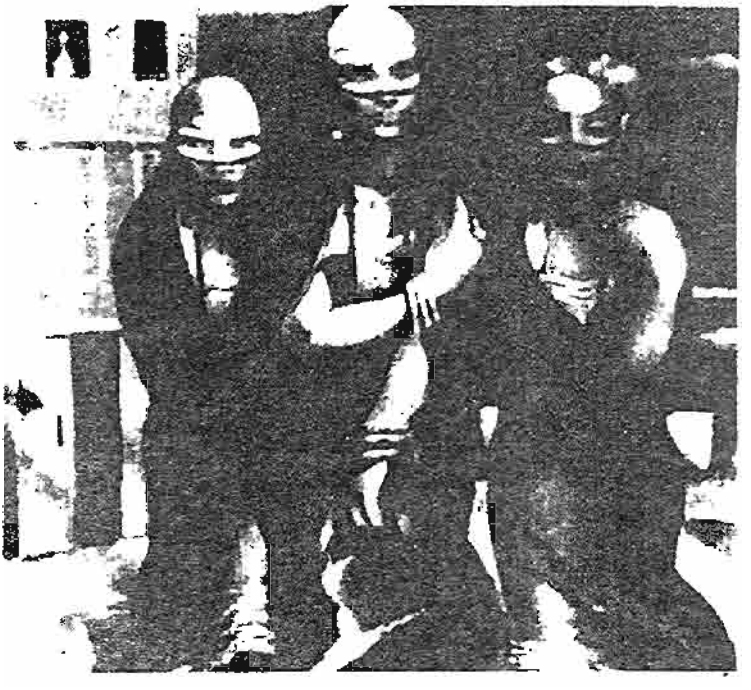

بنات بحرى: لوحة للفنان السكندرى محمود سعيد

والحقيقة أن "محمد أحمد رمضان" لم يكن يخلو من ميـزات أخـرى كثيـرة، دفعت زوجته إلى الحرص على زواجهما، على الرغم من أنه بُني على أسس عملية محضة.. إذ كان نجارًا ماهرًا، يحب عمله، ويسعى لإنجاحه، وكان فضلاً عن هـذا يعرف القراءة والكتابة، ويكثر من قراءة الكتب والصحف والمجلات، مما كون لـه ثقافة خاصة، ربما أثارت سخرية المتعمقين في شئون الفكر، لكنها أكسبته نوعًا من الاحترام الاجتماعي، ورفعت من مكانته بين العوام والأميين فـي المحـيط الـذي يتحرك داخله؛ إذ كانوا يلجئون إليه لكي يكتب لهم بعض الخطابات، أو يقرأ عليهم أخبار الصحف، ويجدون في حديثه جدة وطرافة، ويثقـون بآرائـه فـي المسـائل السياسية التي كانت مثار اهتمام واسع آنذاك؛ بسبب تصاعد الحركة الوطنية..

وهكذا شهد دكان "رمضان النجار" في تلك الأيام من أكتوبر (تشـرين الأول) ١٩٢٠، مناقشات واسعة، حول مشروع المعاهدة، الذي عرضه "اللورد ملنر" على "الوفد المصري" بعد محادثات طويلة جرت بين الطرفين فـي "بـاريس".. وهـو مشروع اختلف أعضاء الوفد فيما بينهم حول الموقف منه، فأرسلوا إلى "القـاهرة" أربعة منهم – هم "محمد محمود باشا" و"عبد اللطيف المكباتي بك" و"أحمـد لطفـي السيد بك" و"علي ماهر بك" – لكي يشتركوا مع ثلاثة آخرين من أعضـائه كـانوا بمصر – هم "مصطفى النحاس بك" و"ويصا واصف بك" و"حافظ عفيفي بك" – في عرض المشروع على الأمة، وإدارة حوار حول صواب قبوله أو رفضـه. وكـان "رمضان النجار" هو محور تلك المناقشات، والمصدر الموثوق به، لكل ما يتداولـه المجتمعون من آراء وأفكار ومعلومات..

والواقع أنه كان يجد متعة في تلك الجلسات التي كانت ترفع من مكانتـه بـين جيرانه في حارة "علي بك الكبير". لكن ثقته المبالغ فيها بنفسه، كانت مـن أسـباب نفور جاره "حسب الله" منه، ففضلاً عن أنه لم يكن يستطيع أن يجاريه فيمـا كـان يسميه "فلسفته الفارغة" فقد ناوشه إحساس خفي، وقوي، بأن الرجل يتعالى عليـه،

بمهنته الشريفة، وبثراء زوجته وبلسانه الذرب، وباحترام الناس له، مع أنه كان يعتقد أنه مجرد نجار تافه الشأن، يعيش على أموال زوجته.

وعلى العكس من "ريا" التي كانت حريصة على أن تحتفظ بعلاقات مودة بكل جيرانها، فكانت تلجأ إلى "رمضان النجار" بين الحين والآخر، في شأن من شئون مهنته، فيكلف أحد صبيانه، بأن يصنع لها رفا تعلقه على الحائط، أو يصلح لها قبقابًا أو بابا، ويتساهل معها في الأجر، وقد يتنازل عنه، فإن "حسب الله" كان يقتصر على إلقاء السلام عليه، كلما مر على ورشته في طريقه إلى منزله.. فيرد الرجل السلام بفتور؛ إذ كان يبادله الاحتقار، وينظر إليه باستهانة، بسبب مهنته، التي كان يقبل – مع بعض التجاوز – أن تمارسها امرأة مثل "ريا" أما أن يتعيش من ورائها رجل طويل وعريض مثل "حسب الله" فهو أمر لم يكن يستطيع إلا أن يزدريه.

وكان الازدراء المتبادل بين الرجلين وراء اهتمام "رمضان" المبالغ فيه، بالانقلاب الذي حدث في مظهر "حسب الله" إذ أخذ يتابع تطوراته، ويلفت نظر الجالسين معه في الدكان إلى تنوع الجلابيب التي أصبح يرتديها، وإلى المعطف والطربوش وخواتم الذهب والحذاء الذي حل محل المداس في قدميه، وأخيرًا إلى الكتينة الذهبية، التي تدلت من جيبه، ويثير الشبهات والمناقشات حول مصدر ذلك كله..

ولا بد أن شيئًا من ذلك قد وصل إلى "حسب الله"، أو أنه كان قد استنتجه من نظرات الاستخفاف التي كان النجار يتعمد أن يوجهها إليه. والواقع أنه لم يكن في حاجة إلى مبرر، لكي يرفع من درجة تعاليه على من كان يعرفهم في سنوات فقره وذله؛ إذ كان هذا التعالي، جزءًا من عملية التعويض النفسي التي دفعته للاهتمام بمظهره، وكان هؤلاء تحديدًا هم الذين تعمد أن يخطرهم بأن زمن الفقر قد انتهى، وبأنه قد انتقل إلى طبقة أخرى، أعلى وأعز وأكثر احترامًا من طبقتهم، وأن

تبسطهم في التعامل معه، باعتباره صديقًا أو ندًّا لم يعد مقبولا، وأن عليهم أن يعاملوه بما يليق بمكانته الجديدة، وإلا فلن يتعامل معهم..

بقوية بعث جمعة.. الصحبة الرائعة

ونتيجة لذلك، أصبح "حسب الله" يتعمد أن ينتقل إلى الطوار الآخر، كلما اقترب من دكان النجار؛ لكي يتجنب إلقاء السلام عليه، وعلى الجالسين معه. وهي حركة لم يفت مغزاها على "رمضان"؛ إذ كان الطوار الذي يفتح عليه باب دكانه، هو الطريق الطبيعي إلى بيت "حسب الله" الذي كان يقع في نفس الصف، فضلاً عن أن عرض الحارة – الذي لا يتجاوز المترين– لم يكن ليحول بينه وبين تحيته.. ومع أنه صبر على ذلك التصرف الذي لم يجد له مبررًا إلا رغبة جاره في إعلان احتقاره له، إلا أنه لم يستطع أن يواصل هذا الصبر، حين أصبح "حسب الله" يمر من أمام باب الدكان مباشرة، فلا يلقي عليه السلام، ووجد في ذلك استفزاز، دفعه لأن يترصد له يومًا، فما كان يمر عليه، حتى قال له بسخرية:

"اللي أعطاك يعطينا يا "حسب الله أفندي".. يا عم السلام ده صدقة.. إرميه واحنا ندوك ثمنه.. واللا ما عدناش قد المقام؟.. الله يرحم أيام اللبدة والمداس.."

واستفزت سخريته، التي تعالت في أعقابها قهقهات الجالسين معه – "حسب الله أفندي" الذي قال له بتعالٍ:

يعني ح اسلم ع البرنس يا خي .. إيش تكون بين الناس عشان استعنى بك واسلم عليك.. مش نجار ومراتك مخدِّمة؟!

ولأن سلاطة اللسان لم تكن تنقص "رمضان" فقد رد على الفور قائلا:

وايش تكون انت بين الناس؟.. مش كرخانجي؟.. ومراتك معرَّصة "قوادة" ؟!.

وهكذا تبعثرت كرامة "حسب الله أفندي" على الطوار، ولولا تدخل المحيطين بهما، من الجالسين في الدكان، والعابرين ورواد الدكاكين المجاورة، ليحولوا دون اشتباكهما، لتحول الأمر إلى معركة عنيفة.

ومع أن "حسب الله" استجاب لإلحاحهم، وقبل حكمهم بأن يسترضي كل منهما الآخر، ويعتذر له، باعتبار أن الخطأ متبادل ومشترك بينهما؛ لأنه كان أعجز من أن يخوض المعركة، فقد عاد إلى بيته وهو يتميز غيظًا وغضبًا بسبب الإهانة التي وجهها إليه النجار أمام الناس، وهو في أوج إحساسه بالعظمة، فأفسد مشروعه لوضع حواجز بينهم وبينه، ولانتزاع اعتراف منهم بتميزه عليهم.

ومع أن "ريا" كانت أول من عرف منه بما حدث، إلا أنها لم تسمع نص ما قاله "رمضان" إلا من الجيران، الذين أخذوا يتداولون الواقعة فيما بينهم.. فتلقتها ببساطة واعتبرتها مجرد سوء أدب من النجار، ودعت زوجها إلى التغاضي عما جرى، حرصًا على العلاقات الطيبة بينهم وبين جيرانهم، التي لا غنى لهم عنها إذا أرادوا أن يواصلوا العمل بعيدًا عن التدخلات والمنغصات.. وحتى لا يستفزوا "رمضان" فيثير من حولهم فضائح أخرى، بينما لم تكن أصداء الفضيحة التي أثارها "محمد السقا" قد خفتت بعد.. وهو موقف أشعل غضب "حسب الله" الذي كان ينظر لما فعله النجار باعتباره أذى لحق بشرفه الرفيع، لا تغسله إلا الدماء. فوجه عدوانه نحوها؛ إذ لولا مهنتها المحتقرة، لما جرؤ نجار تافه الشأن على التطاول عليه..

وكانت "سكينة" هي التي نظرت للأمر من وجهة نظر "حسب الله" وشجعته على البحث عن وسيلة لتأديب النجار، وانضم إليهما في ذلك "عرابي"، وبعد مناقشة طويلة، استبعد الثلاثة، فكرة تأديبه عن طريق العراك معه؛ بسبب ردود فعلها السيئة على نشاط البيت وعلى ما يجري فيه، ولا بد أن "سكينة" كانت تضع في اعتبارها ذلك القدر المهول من الغوايش التي كانت تمتد من معصم "فاطمة شيخة

المخدمين" إلى ثنية مرفقها، حين اقترحت أن يجري تأديب زوجها، عن طريقها، واقترح "حسب الله" اقتراحًا يليق برجل من نوعه، لا يملك قدرة حقيقية على المواجهة، ورأى أن الوسيلة الوحيدة للثأر من إهانة "رمضان" له، هي استباحة جسد زوجته، واغتصابها، لكي يكسر عينه، ويبرهن له على أن القوادة زوجة الكرخانجي، أشرف منه، ومن زوجته؛ إذ لا يجرؤ أحد على استباحة جسدها.

والغالب أن المشروع كان يهدف منذ البداية، إلى ضرب عصفورين بحجر واحد، وأن التخطيط لاستدراج "فاطمة العورة" لم يكن يهدف فقط إلى كسر عين زوجها، بل كان يهدف كذلك إلى قتلها والاستيلاء على مصوغاتها.. لعل الهدف الثاني، قد تحول إلى هدف وحيد قبل أن ينتهي وضع الملامح الأخيرة للخطة، التي أصبحت جاهزة للتنفيذ في الأسبوع نفسه الذي جرت فيه الملاسنة بين "حسب الله" و"رمضان".

وكان منطقيًا أن يستبعد المخططون بيت "ريا" بـ "حارة علي بك الكبير" كمكان للتنفيذ لأسباب تتعلق بالملاءمة.. إذ كان من غير المعقول أن تتم عملية "كسر العين" في منزل "ريا" وعلى فراشها، على الرغم من أنها لم تبدِ اعتراضًا على ذلك، كما لم يكن معقولاً أن يستدرجوا "فاطمة" ليقتلوها في منزل يقع على مبعدة ثلاثين مترًا فقط من دكان زوجها الذي لم يكن يفارقه طوال اليوم.. إذ كان احتمال مرورها على الدكان، قبل وصولها إلى البيت.. لتصطحب زوجها إلى جلسة المصالحة التي اتفقوا على أن يتخذوها ذريعة لاستدراجها – احتمالاً واردًا بل يكاد يكون مؤكدًا.

وحين غادر "محمد أحمد رمضان" منزله في السادسة والنصف من صباح يوم الأربعاء ٢٠ أكتوبر (تشرين أول) ١٩٢٠، لم يكن يعرف أن تلك هي اللحظة الأخيرة التي يرى فيها زوجته بعد سبع سنوات عاشها معها.. فقد جرت الأمور كما تعودت أن تجري كل صباح. وكان يرتدي ملابسه، حين وجد في جيب المعطف الذي تعود أن يرتديه أثناء العمل، أربعة وخمسين جنيهًا كان قد تسلمها من أحد

الزبائن في الليلة السابقة، فأعطاها لها؛ لكي تحتفظ له بها، واكتفى بما كان معه من نقود أخرى، قدر أنها قد تكفي لتسيير العمل، ثم انصرف إلى ورشته.

وبعد أكثر من ساعتين على خروجه كانت زوجته قد استكملت استعدادها للتوجه إلى دكانها، وغادرت البيت وهي ترتدي جلبابها الفوال البني، تحت ملاءتها الكريشة، وتنتعل صندلاً أحمر، وتزين يدها اليمنى بزوج من الأساور وست غويشات ذهبية، ويدها اليسرى باثنتي عشرة غويشة.

وكانت الساعة قد تجاوزت الثانية عشرة صباحًا، حين غادرت "سكينة" الخمارة، إلى منزل شقيقتها "ريا" بينما كان "حسب الله" ما يزال في فراشه، وقد قال فيما بعد أنه استيقظ على مشاجرة حادة بين الشقيقتين حول نقود كانت "سكينة" قد أقرضتها لشقيقتها وجاءت لتستردها منها لكي تسدد ما عليها من ديون للخمارة، فاعتذرت "ريا" بأنها لا تملك قرشًا واحدًا. وأضاف بأن المناقشة فيما بينهما تطورت إلى أن انتهت باقتراح "سكينة" بأن يقوموا بتنفيذ عملية "شيخة المخدمين" على الفور.. وأنه فوجئ بدخول "عرابي" الذي اصطحبه معه إلى المقهى، إلى أن تقوم المرأتان بسحب "فاطمة العورة" إلى بيت "سكينة" الذي اختير لتنفيذ العملية به.

وبعد قليل من خروجهما، غادرت "سكينة" منزل شقيقتها إلى الشارع "البرهامي".. وتطبيقًا لإجراءات الأمن التي كان عليها أن تتخذها لكي لا تلحق بها الشبهات بعد ذلك، فإنها لم تدخل مباشرة إلى دكان شيخة المخدمين، بل وقفت على الطوار المواجه له فترة قصيرة، أتاحت لها أن تأخذ فكرة عامة عما يجري به، ثم عبرت أمامه بسرعة خاطفة مرتين، أتاحتا لها أن تلم ببعض التفاصيل الدقيقة، التي حالت الرؤية عن بعد، بينها وبين الإلمام بها.

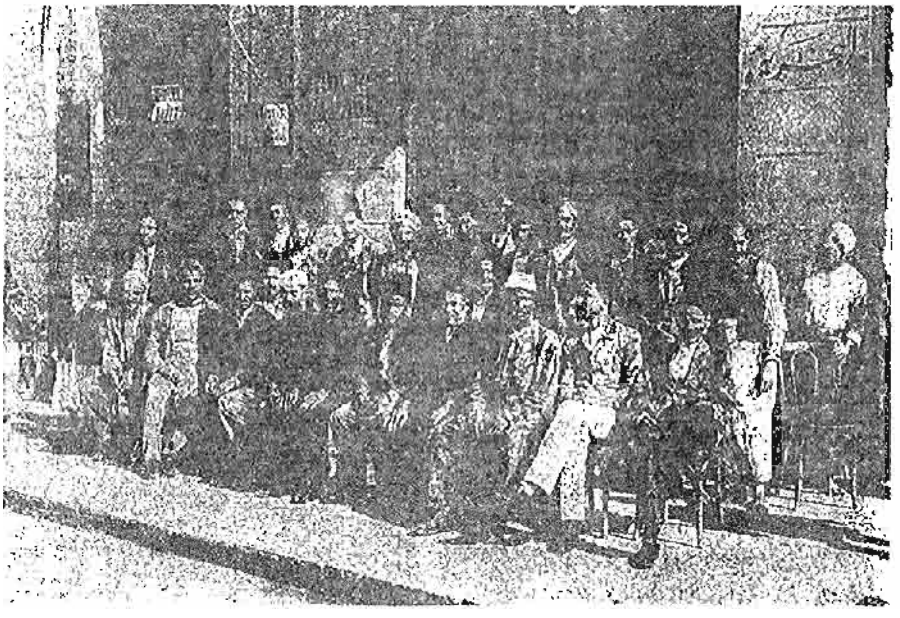

عمال البحر على المقهى الذي تعودوا الجلوس عليه بالقرب من الميناء

وكانت النتيجة على وجه الإجمال طيبة؛ إذ كانت "فاطمة العورة" تجلس أمام مكتبها وهي تدخن النرجيلة خلف الحاجز الزجاجي الذي يفصل بين المكتب الذي تعودت أن تلتقي فيه بالمحترمين من زبائنها من أرباب الأسر.. وبين المكان المخصص لطالبات العمل من الخادمات، وكانت المشكلة الوحيدة، هي خشية "سكينة" من أن يتعرف عليها أحد سواء بين النساء اللواتي احتشدن في المكتب بحثًا عن عمل، أو بين الذين قد يرون المرأة معها وهما في الطريق من الدكان إلى بيتها.. فعادت مرة أخرى إلى بيت شقيقتها.. وبعد تقدير سريع للموقف، صعدت "ريا" إلى الطابق الثاني من المنزل، حيث تسكن صديقتها "أم رجب" فاقترضت منها برقعًا.

ولأن "سكينة" كانت تظهر عادة سافرة، ولا تستخدم الملاءة إلا نادرًا، فإن أحدًا لم يتعرف عليها، حين غادرت بيت شقيقتها وهي تلف بملاءة "ريا" وتغطي وجهها ببرقع "أم رجب".. ولم يلفت دخولها إلى دكان "فاطمة العورة" بصحبة ابنة شقيقتها

"بديعة" نظر واحدة من النساء المحتشدات في الدكان؛ إذ كانت كثيرات منهن يصطحبن معهن أطفالهن، لتبحثن لهم عن عمل.. لكنها وصلت بعد دقائق قليلة من مغادرة شيخة المخدمين. إلى منزلها، لكي تتناول غداءها، وتعد طعام العشاء لزوجها، وهي الوجبة الوحيدة التي كانا يتناولانها معًا.. وبعد نصف ساعة من الانتظار، غادرت "سكينة" الدكان لتعود مرة أخرى إلى منزل"ريا" التي ثارت في وجهها وقالت لها:

إنت يا بنت الكلب ما تعرفيش تجيبي حاجة.. سيبي "بديعة" والبرقع وروحي بيتك وأنا أروح أجيبها وأحصلك.."

تنكرت "ريا" بالملاءة وأخفت وجهها بالبرقع، واصطحبت معها ابنتها "بديعة" إلى بيت شيخة المخدمين بالشارع البرهامي نفسه، فاستقبلتها المرأة بترحاب، وصنعت لها فنجانًا من القهوة، واستمعت إلى شكواها من الطريقة الفظة التي تعامل بها الأسطى "رمضان" مع زوجها، ولم تمانع في الاستجابة إلى طلبها بأن تشارك في جلسة صلح تمهيدية تعقد في منزل شقيقتها "سكينة" ويحضرها "حسب الله" لتستمع إلى روايته لما جرى، ثم تحكم – بعد ذلك – بما تراه ملائمًا لحفظ علاقات المودة بين الجيران.

وكانت الساعة قد جاوزت الثالثة والنصف، حين وصلتا معا إلى بيت "سكينة" بـ "حارة ماكوريس". ودهشت "سيدة سليمان" التي كانت تقف آنذاك بنافذة غرفتها المطل على الحارة، حين رأت "ريا" على غير عادتها تخفي وجهها ببرقع.. وأثار فضولها الذي كان حادًا وحاضرًا في كل وقت، مظهر المرأة العوراء التي كانت بصحبتها؛ إذ بدت لها أكثر أناقة واحترامًا من النساء اللواتي تتعامل معهن الشقيقتان عادة..

والواقع أن "فاطمة العورة" لم تقصر في تأكيد تميزها؛ إذ ما كادت تدخل حجرة "سكينة" حتى قالت بتأفف:

دي ضلمة قوي..

وتحملت "ريا" نبرة التعالي التي ساقت بها المرأة ملاحظتها بصبر. أما "حسب الله" فإنه ما كاد ينتهي من مصفحتها حتى خلع لوحي الخشب اللذين تتكون منهما الصندرة، ووضعهما في ركن الغرفة، فاتسعت بذلك لمرتبة إضافية من القطن، فرشت في المكان الذي كانت تشغله الصندرة، لتجلس عليها المرأتان، في مواجهة "عرابي" و"حسب الله" اللذين استندا بظهريهما إلى الحائط المقابل.

ولم يستغرق العتاب سوى وقت قليل، وقد بدأه "عرابي" بخطبة تمهيدية تافهة حول مكانة الجيرة وحقوق الجيران، مدح فيها الطرفين بما ليس فيهما، وشهد – زورًا – بما يعرفه عن عواطف المودة الصافية التي يكنها صديقه المحترم "حسب الله"، وزوجته المصون "ريا"، للست "فاطمة" وزوجها الأسطى "رمضان"، ثم ترك الحديث لـ "حسب الله" الذي أكد شهادة "عرابي" عما يحمله وزوجته من مودة لآل رمضان، ثم روى الواقعة من وجهة نظره، وحين جاء دور "فاطمة العورة" للتعليق على ما سمعته، بادلت الجميع عواطفهم الكاذبة بمثلها، لكنها لم تقصر في تصحيح الوقائع الناقصة التي رواها مضيفها. ودافعت عن زوجها قائلة بأن ما نسبه إليه كان رد فعل، لا فعلا، ودفاعًا لا هجومًا، وأن "حسب الله" هو الذي بدأ بتعيير سي "رمضان" بمهنته، وبمهنتها هي زوجته، مع أنه لا عيب إلا العيب .. وليس في اشتغالها كمخدمة ما يشينها، أو يخدش شرفها.

وقبل أن تواصل الحديث، فتقول ما يعكر جو الجلسة، انتقل "حسب الله" ليجلس بينها وبين زوجته، وقال لها بصوت مشحون بالعاطفة:

– خلاص ... ما دام جيتي هنا .. يبقى حكمك ماشي.. حتى لو حكمت إني أذبح "بديعة" بنتي .. حا ادبحها لك.. ولازم تتغدي معانا ...

ولم تجسر المرأة على الاعتذار عن قبول الدعوة التي شفعها "حسب الله" بقسم مغلظ بالطلاق.. وبناء على طلبه خرجت "سكينة" إلى مدخل البيت، ونادت "بديعة"

التي كانت تلعب في الحارة، وناولتها كوبًا زجاجيًا وثلاثة قروش طلبت منها أن تشتري بها سمنًا من بقال قريب .. بينما اتجهت "إلى "خمارة كرياكو" لتعود بعد قليل وفي يدها زجاجة من النبيذ وطلبت من "سيدة" التي كانت ما تزال تقف في النافذة – أن تبيعها بيضًا بربع ريال، فأعطتها ست بيضات، ثم أضافت إليها واحدة، بعد أن ذكرتها "سكينة" بأنها جارتها ... وكانت "ريا" قد أشعلت الموقد، وفتحت علبة "بولوبيف" وجدتها بحجرة شقيقتها... وساهم النبيذ والطعام في تلطيف جو الجلسة، التي كانت قد انتقلت للنقاش حول إمكانية تشغيل "بديعة" خادمة في أحد البيوت المحترمة...

وكان إصرار "سيدة" على البقاء بنافذة غرفتها المطلة على الحارة، حيث تستطيع أن تراقب مدخل البيت، قد أثار بعض القلق في صفوفهم، مما دفع "ريا" لمغادرة الغرفة؛ لكي تتابع الموقف .. فلما وجدتها ما تزال تقف ببرج المراقبة، تظاهرت بأنها جاءت لتشتري منها مزيدًا من البيض، وبعد قليل من عودتها، قامت "سيدة" بتصرف دل على عجزها عن التحكم في فضولها لمعرفة ما يجري في غرفة "سكينة"؛ إذ فتحت باب غرفتها الذي يقود إلى الصالة الداخلية، والذي لم تكن تستخدمه عادة، وعبرتها إلى المنور الداخلي، وكانت النظرتان العابرتان اللتان ألقتهما في ذهابها وعودتها، كافيتين لكي ترى المرأة وتعرف أنها عوراء، ولكي ترى رجلاً قصيرًا يميل إلى الامتلاء، ويرتدي جلبابًا أزرق، لم تعرف إلا فيما بعد، أنه "عرابي حسان" ...

وبسبب الظلام الذي كان يطبق على الصالة، فإن أحدًا لم يرها سوى "سكينة" التي كانت – بحكم جيرتها لها – تعرف مدى بشاعة فضولها .. فألمحت بذلك إلى شقيقتها، التي تنبهت إلى أن شيخة المخدمين توشك على الاستئذان، وفي محاولة لاستبقائها بعض الوقت، طلبت من شقيقتها أن تشتري نصف أقة أخرى من النبيذ.. وحذرتها بلهجة خاصة أن تتأخر، أو تقف مع "سيدة"، لكي تتسامر معها كعادتها،

فأدركت "سكينة" أن الوقت قد حان، وأن من المفيد أن تقوم بما نهتها عنه شقيقتها، فتشاغل "سيدة"؛ حتى لا تكرر عبورها إلى صالة المنزل أثناء التنفيذ.

وهي مهمة قامت بها باستمتاع، فخرجت إلى الحارة، ووقفت تحت النافذة التي كانت تطل منها "سيدة" واستدرجتها إلى الحديث في موضوع كانت تعلم أنه سيلهيها عن كل ما حولها، وهو تفاصيل المعركة القضائية التي كانت تدور منذ شهور بين أصحاب المنزل، وزوجها "محمد أحمد السمني"، باعتباره مستأجر الطابق الأرضي، وكانت المعركة قد وصلت إلى ذروتها، قبل ثلاثة أيام، بصدور حكم يقضي بفسخ عقد الإيجار وبطرد "السمني" لعدم تسديده القيمة الإيجارية لمدة ستة شهور، وبالحجز على منقولاته مقابل الإيجار المتراكم عليه. ومع أن السكان الذين كانوا يستأجرون غرف الطابق من الباطن، ومن بينهم "سكينة" نفسها كانوا قد رفضوا التضامن مع "السمني" أو مشاركته في دفع رسوم الاستشكال في الحكم، فقد بدأت "سكينة" الحديث مع "سيدة" بالإعلان عن استعدادها لدفع نصيبها من تلك الرسوم، إذا شرحت لها المسألة...

فظلت "سيدة" تواصل الشرح إلى أن خرجت "ريا"... ثم تبعها – بعد أكثر من نصف ساعة – "عرابي"، فأدركت "سكينة" أن "شيخة المخدمين" قد غادرت الدنيا، وأن مهمتها في إلهاء "سيدة" عن المراقبة قد انتهت.

وكانت تبحث عن ذريعة تنسحب بها من المناقشة، حين أطلت من إحدى نوافذ الطابق الأول للمنزل المقابل، إحدى الجارات، لتطلب من "سيدة" أن تصعد إليها بعشر بيضات.. فانتهزت "سكينة" الفرصة، وهربت إلى "خمارة كرياكو"، فلم تعرف إلا فيما بعد أن "سيدة" أبت إلا أن تشبع فضولها فحملت البيض، وتعمدت أن تخرج – للمرة الثانية – من باب غرفتها الذي يقود إلى الصالة الخارجية؛ لكي تتأكد مما كان يجري في غرفة "سكينة"، فلما وجدت بابها مغلقًا، تسللت إلى المنور المهجور، وقربت وجهها من زجاج نافذتها التي تطل عليه.. ومع أن العتمة كانت تلف كل شيء داخل الغرفة فقد رأت "المرأة العوراء"، ترقد على ظهرها فوق مرتبة "سكينة"

القطنية، وهي لا ترتدي سوى ملابسها الداخلية. أما "حسب الله" الذي لم يكن يرتدي هو الآخر غير ملابسه الداخلية – فكان يجلس عند قدميها، ويهم بالانحناء عليها فيما توهمت أنه يهم بمضاجعتها فذعرت مما رأته وأسرعت إلى البيت المقابل فأعطت جارتها البيض الذي طلبته... ووقفت تتسامر معها، من دون أن ترفع عينيها عن باب المنزل الذي تسكن فيه، في انتظار أن تخرج المرأة العوراء، فتلقي عليها نظرة أخرى، لعلها تتعرف على شخصيتها، بعد أن اطلعت على سرها...

ولم تدهش حين عادت "سكينة" بعد قليل لتجلس على مقهى "زكية جعفر" المواجه للمنزل .. من دون أن تفكر في دخول حجرتها.. ولم تغادر المقهى إلا حين ظهر "حسب الله" على باب المنزل، فاتجهت إليه... وكانا يتهامسان حين وجدا "سيدة" تقف بينهما، لتسأل "سكينة" بريبة شديدة:

الحرمة اللي كانت جوه راحت فين يا "سكينة" ؟!

ومع أن السؤال قد فاجأهما، إلا أن "حسب الله" تمالك نفسه بسرعة... وقال لها بصوت حاول أن يجعله طبيعيًّا:

دي خرجت من بدري مع "ريا".

لكنها تجاهلته... وعادت لتخاطب "سكينة" قائلة:

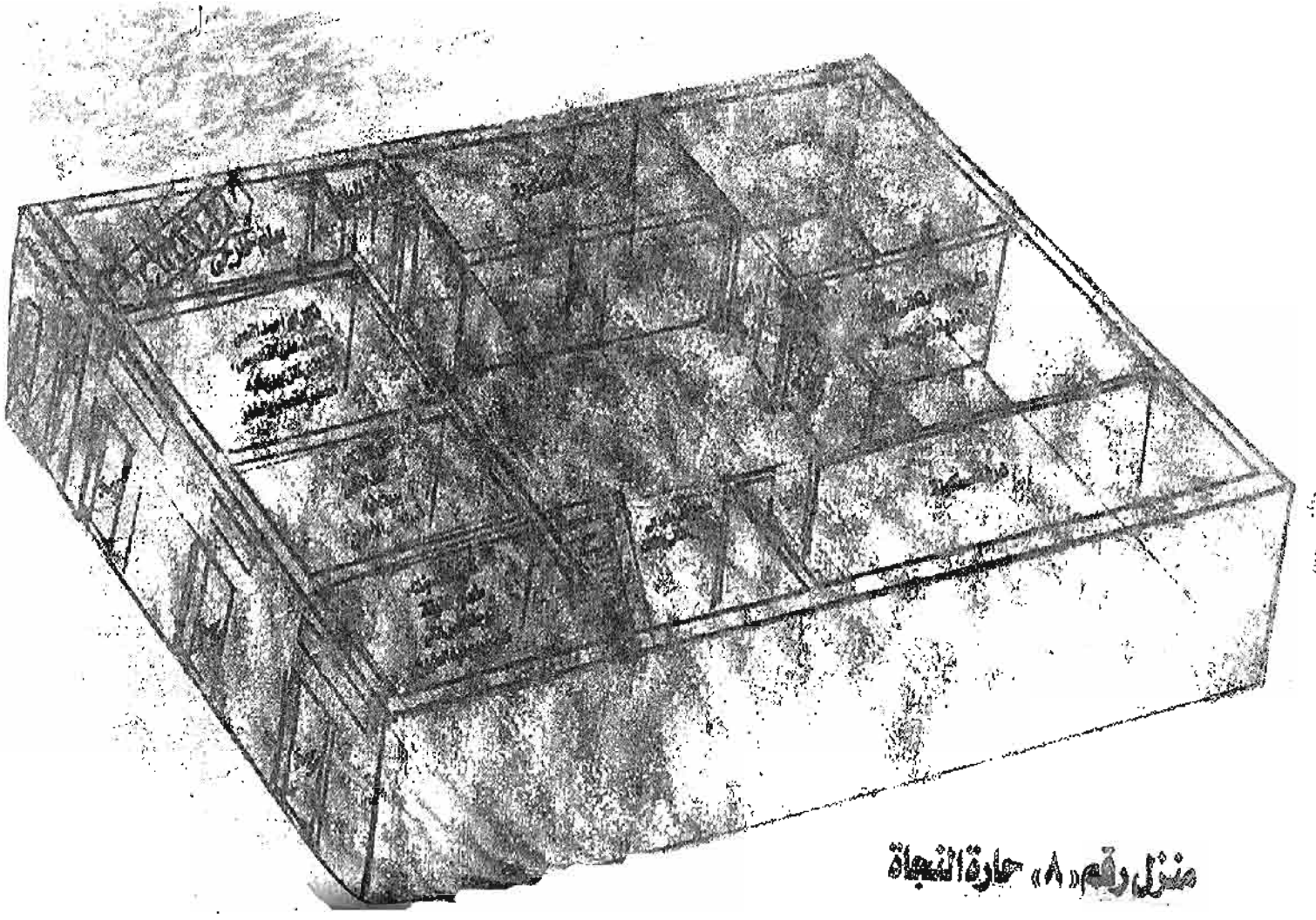

منزل رقم «٨» حارة النجاة

منزل أم أحمد بحارة النجاة حيث قطف سيرية بنت جمعة

أنا شفت "ريا" وهي خارجة... ما كانتش معاها حد.

وفي محاولة أخيرة للتمويه.. قالت "سكينة":

لازم خرجت ساعة ما رحت بالبيض لمرات "حسن أفندي".

لكن "سيدة" أصرت على أنها لم ترفع عينيها عن باب منزلها، طوال الوقت الذي قضته تتسامر مع جارتها ... وأنها لم تر المرأة تغادر المنزل.. ثم سحبت "سكينة" خطوات، وقالت لها بصوت متوتر، لم تستطع أن تتحكم فيه، فسمعه "حسب الله".

أنا شفت كل حاجة.

وكان الدم قد انسحب من وجه "سكينة" – على الرغم من حالة الجسارة المؤقتة التي كانت الخمر تنفثها في عروقها حين اقترب منها "حسب الله" ليساعدها في مواجهة الموقف، ويسأل "سيدة" بسذاجة متعمدة عما رأته، ولولا بقية من صحو، دفعتهما للتظاهر بالجدية الشديدة، لقهقه الاثنان تعليقًا على ما قالته المرأة التي واجهتها بأنها رأت "حسب الله" وهو ينام مع المرأة، مما دل على أنها، وأنها أخطأت تفسير المشهد الوحيد الذي رأته من واقعة شيخة المخدمين... وكان من حسن حظهما أن النظرة التي ألقتها على ما يجري داخل الغرفة المعتمة، كانت خاطفة، أوحت لها بأن "حسب الله" يرتكب الفحشاء مع المرأة العوراء، فخجلت من مواصلة التلصص عليهما، وغادرت المكان بسرعة، ولو أنها دققت النظر لرأت القبر المفتوح الذي كان "عرابي" قد شارك – قبل انصرافه – في حفره، تحت النافذة التي كانت تختلس النظر من خلف زجاجها، ولو أنها كانت قد أطالت الوقوف خلفها قليلًا، لعرفت أن "حسب الله" كان يوشك على حمل جثة المرأة التي كانت ميتة آنذاك، لكي يوسدها قبرها، ولرأته وهو يهيل عليها التراب، ثم يدكه بقدميه، ويعيد صف البلاط فوق، ثم يفتح النافذة التي كانت تقف وراءها، لكي يلقي بما تخلف عن عملية الدفن من أتربة بالمنور المهجور..

أما وقد اكتشف "حسب الله" أن شكوك المرأة، قد أخذت مسارًا بعيدًا عما كان يخشاه، فقد أحاط كتفيها بذراعه، وسار بها إلى داخل المنزل، وهو يقول هامسًا:

أنا ح نقولوا لك على اللي حصل ... وأنت كلك نظر .. الست دي رفيقتي ومتجوزة واحد صاحبي ... وليها كيف مني .. وأنا ما نحبوش إن أي حد يعرف شيء عن ده ... وع العموم أنا أخذت منها عشرة جنيه .. لك منهم اثنين جني...

ولم تصدق "سيدة" عينيها، حين وضع "حسب الله" يده في جيب صديريته، وأخرجها وبها جنيهان، ناولهما لها، فتلقفتهما بفرح، وأسرعت تدسهما في صدرها، خشية أن يغير رأيه فيستردهما منها.. وحين عادت تكرر القول بأنها لم تشاهد المرأة العوراء وهي تغادر المنزل، قالت ذلك بصوت افتقد لكثير من ثقته، وبنبرة تخلو من التهديد، وكانت "سكينة" هي التي ردت عليها قائلة:

دي شربت كتير.. وطرشت وأخذتها "ريا" تروحها...

أيدتها "ريا" التي كانت قد عادت آنذاك من بيتها في "حارة علي بك الكبير"، بعد أن أخفت به ملابس شيخة المخدمين، بل ودخلت إلى غرفة "سكينة" فساعدتها في كنس ما تبقى من أتربة، نتيجة للحفر، وألقته أمام باب الغرفة، قائلة إنه التراب الذي استخدم في تغطية قيء المرأة. وطلبت من "سيدة" أن تلقيه في المنور، وكانت زوجة "السمني" في حالة نشوة بالثروة الهائلة التي هبطت عليها، ووفرت لها رسوم الاستشكال في تنفيذ الحكم الذي يقضي بطردها من المسكن، أعمتها عن التفكير في أي شيء آخر، وأسقطت كل شكوكها، مما جعلها تتطوع بحماس لكي تكنس صالة المنزل، وتلقي بما تخلف عن دفن شيخة المخدمين إلى الشارع...

وفيما بعد، اختلفت التقديرات حول إحصاء الغنيمة التي حصلت عليها العصابة من عملية قتل شيخة المخدمين، إذ ذكر زوجها في البلاغ الذي قدمه إلى مدير مديرية الإسكندرية – في ٢٣ أكتوبر (تشرين أول) ١٩٢٠ ... وبعد ثلاثة أيام من غيابها – أنها كانت تحمل مصاغًا يتكون من ١٨ غويشة وزوجين من المباريم

(الأساور) ولبة (كردان رفيع) وحلق قدر ثمنها جميعًا، بمائة جنيه، فضلاً عن ٥٤ جنيهًا من أوراق النقد .. وهو تقدير يقترب من تقدير "سكينة" التي أضافت أن بقية شركائها، قد أخفوا عنها معظم مفردات الغنيمة، ولم يظهروا لها منها سوى ١٦ غويشة وزوج المباريم، وقد اشتراهم "علي الصائغ" بثلاثين جنيهًا، كان نصيبها منهم هو خمسة جنيهات فقط... وأن بقية الغوايش واللبة والحلق وأوراق النقد لم يظهر لها أثر عند التقسيم.

ومع أن مبالغة أقارب الضحايا في تقدير قيمة ما كنّ يتزيّن به من مصاغ، أو يحملنه من نقود عند غيابهن، ظاهرة تكاد تكون عامة في الشكاوى التي كانوا يرفعونها إلى السلطات؛ سواء بسبب عدم معرفتهم لمفرداتها الدقيقة أو لتوهمهم بأن تلك المبالغة قد تحفز السلطات للاهتمام بتلك الشكاوى، أو لرغبتهم في الاحتفاظ بحقوقهم في إرثهن، أو في طلب التعويض عن وفاتهن، إلا أن ذلك لا ينفي أن "سكينة" – وهي الوحيدة من أفراد العصابة التي اهتمت في اعترافاتها بإحصاء الغنائم – ربما تكون قد تعمدت أن تقلل من القيمة الحقيقية لنصيبها من غنيمة شيخة المخدمين؛ إذ لو صحت روايتها بأن الذين شاركوا في العملية كانوا أربعة فقط، وبأن المصاغ قد بيع بثلاثين جنيهًا، لارتفع نصيبها إلى سبعة جنيهات ونصف، أما وقد هبط هذا النصيب إلى خمسة جنيهات، فلا معنى لذلك إلا أن أفراد العصابة الستة – بما فيهم "عبد الرازق يوسف" و "محمد عبد العال" – قد اشتركوا في التنفيذ، أو على الأقل احتفظ المنفذون للغائب منهم بنصيبه. ولا تفسير لكرم "حسب الله" المبالغ فيه مع "سيدة"، إلا أن غنيمة "شيخة المخدمين" كانت تضم فضلا عن المصاغ نقودًا ورقية، كما ذكر زوجها. وهو ما تؤكده شواهد أخرى من بينها أن "حسب الله" قد اشترى في اليوم التالي لقتل "شيخة المخدمين " – وهو ٢١ أكتوبر (تشرين أول) ١٩٢٠ – حلق "ذهب غوازي" يبلغ ثمنه ٣٨٧ قرشًا، وخاتمًا ودبلة فضة وحجر ياقوت يبلغ ثمنهم ٥٣٥ قرشًا، كما أرسل حوالة بريدية بمبلغ جنيهين إلى شقيقه "حسين سعيد مرعي" على عنوانه بقرية "دراو" مركز أسوان.. وقد

ضبطت فواتير شراء تلك الأشياء في محفظة نقوده عند القبض عليه، فكشفت عن أنه أنفق في ذلك اليوم وحده ما يزيد على أحد عشر جنيهًا.

ومن بين تلك الشواهد كذلك، أن "سكينة" عادت لتستأنف جلساتها في "خمارة سبيرو"، بعد انقطاع استمر لعدة أيام، وانضم "محمد عبد العال" إلى أصدقائها الذين وصفت علاقتها بهم بأنها "صحبة خمامير"، وعادت مظاهر الإسراف في إنفاقها على الجميع للبروز من جديد.

والأرجح أن العصابة كانت قد بدأت آنذاك، تكتشف مزايا هؤلاء الضحايا اللواتي يحملن "على قلوبهن" نقودًا ورقية... صحيح أن المصوغات الذهبية لم تكن قد فقدت قدرتها على إغوائهم باعتبارها الدليل الظاهر الوحيد الذي يمكن الاطمئنان منه، إلى أن الغنيمة تستحق المغامرة، بارتكاب جريمة قتل .. إلا أن احتفاظ الضحية بنقود معها، أصبح أكثر إغواء حتى لو ظل في إطار الاحتمال غير المؤكد؛ إذ كان يجنبهم مغامرة عرض المصوغات للبيع، ثم إنها كانت – فضلاً عن خطورتها – تباع بنصف ثمنها .. وتمكن "علي الصائغ" من الحصول على نصيب من الغنيمة، يكاد يساوي مجموع أنصبة المشتركين في التنفيذ بينما كانت النقود الورقية تخلو من أية مخاطرة في تصريفها.. وتخلص لهم وحدهم من دون شريك؛ ولذلك لم تكن مصادفة أن مظاهر الإنفاق السفيه على الوجاهة الاجتماعية، لم تظهر على أفراد العصابة إلا منذ أضيفت ثلاث من النساء اللواتي يكتنزن نقودهن على قلوبهن، إلى قائمة القتل، هن "أم فرحات" بائعة الجاز، ثم "زنوبة" الفرارجية، ثم "فاطمة العورة" شيخة المخدمين.

ولا بد أن انخفاض عدد الأفراد الذين يقومون بالتنفيذ كان من بين العوامل التي رفعت متوسط النصيب الذي يحصل عليه كل واحد من الذين اقتصر التنفيذ عليهم، فقد اختفى اسم "عبد الرازق" – أو كاد – من بين أسماء فرقة التنفيذ منذ مقتل رفيقته "أنيسة محمد رضوان" في أول يوليو (تموز) ١٩٢٠، ومع أن "آل همام" أصروا – فيما بعد – على اتهامه بالمشاركة في قتل الضحايا الخمس، اللواتي

قتلن خلال الشهور الأربعة التالية، فإن تضارب أقوالهم، يوحي بعدم صحتها، ويشي بأن وراء إصرارهم عليها، رغبة في الثأر من "عبد الرازق" باعتباره صاحب مشروع القتل منذ البداية.

والغالب أن التحقيق الواسع الذي قامت به "عديلة الكحكية" بحثًا عن صديقتها المختفية "أنيسة" كان قد أثار حول العصابة، شبهات وأقاويل، أسفرت عن فتور صلتهم بـ "عبد الرازق"، فلم يشترك في كل – أو في معظم – العمليات التالية.

وكان منطقيًا كذلك ألا يشترط "عبد العال" في العمليات التي نفذت بين سفره إلى قريته في أوائل يونيو (حزيران) وعودته في أوائل سبتمبر (أيلول ١٩٢٠، وأن يؤدي الفتور الذي حط على علاقته بـ "سكينة" إلى عدم دعوته للمشاركة في عملية قتل "زنوبة الفرارجية" التي نفذت في ٣ أكتوبر (تشرين أول ١٩٢٠، وما يلفت النظر أنه لم يشارك كذلك في تنفيذ عملية قتل شيخة المخدمين، مع أن الصفاء كان قد عاد إلا علاقته بـ "سكينة" ومع أنه كان قد عاد إلى التردد عليها في منزلها... ويبدو أن الظروف التي حتمت دفن "فاطمة العورة" في الحجرة التي كانا ينامان فيها، كانت وراء حرص "سكينة" على إخفاء الأمر عنه؛ حتى لا ينفر من البقاء في الغرفة، أو الإقامة معها فيها.

***

في الرابعة والنصف عصرًا، وقبل قليل من مقتل شيخة المخدمين، وصلت مساعدتها "أم السعد" إلى دكان زوجها على رأس حارة "علي بك الكبير" لتسأله عنها، قائلة: إنها غادرت دكانها في الواحدة ظهرًا على أن تعود بعد ساعة، ولما تأخرت سألت عنها في المنزل فعلمت أنها غادرته منذ أكثر من ساعة. ولم يقلق الخبر "محمد أحمد رمضان"، إلا عندما غربت الشمس ولم تظهر زوجته في أي مكان، فبدأ البحث عنها.

وبعد ثلاثة أيام – وفي ٢٣ أكتوبر (تشرين أول) ١٩٢٠– تقدم ببلاغه الأول عن اختفائها إلى مدير مديرية الإسكندرية، ومع أنه حرص على أن يسجل فيه، كل ما كانت تتزين به من مصاغ مهول، وعلى الإشارة إلى أن لها أعداء كثيرين يمكن أن يفترسوها طمعًا في النقود والمصاغ الذي معها، إلا أنه عندما أدلى بأقواله التفصيلية أمام اليوزباشي "إبراهيم حمدي" – معاون قسم شرطة اللبان الذي أحيلت إليه الشكوى لتحقيقها – لم يشر إلى أحد من هؤلاء الأعداء، وانصب اهتمامه كله، على التأكيد بأن النقود التي كانت معها هي نقوده، وأنه أعطاها لها "بصفة أمانة"، وأنه هو الذي اشترى لها المصاغ الذي كانت تتزين به من نقوده.

ومع أنه كان يقصد – في الغالب – أن يسجل في وثيقة رسمية حقه في أن ينفرد بميراث زوجته، إلا أن إصراره ذاك جعل المحقق يتصور أنه يتهمها بأنها سرقته وهربت بنقوده، فاتخذ من ذلك الظن ذريعة للتعامل مع بلاغ غياب "فاطمة عبد ربه" بنفس الطريقة التقليدية، فجرى النشر عنها في قسم الغائبات بالنشرة الجنائية، وأحيل البلاغ إلى النيابة التي أعادته لقسم الشرطة لعمل التحريات الدقيقة لمعرفة أقارب الغائبة والاستعلام منهم عنها، مع التحري عن أسباب الغياب. ....

وفي ٨ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢٠، أعاد قسم الشرطة سؤال زوجها، الذي أكد بأن زوجته لم تعد.

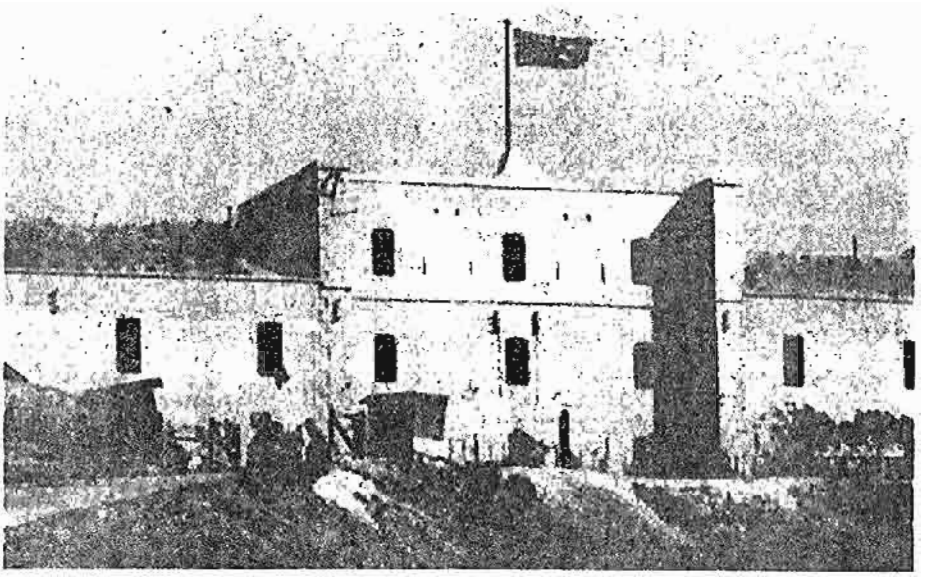

العلم البريطاني يرفرف على طابية كوم الدكة

وفي اليوم التالي، أحيل البلاغ إلى الجاويش "أحمد البرقي"– البوليس السري بقسم شرطة اللبان – لإجراء البحث عنها، فلم يقم بأي مجهود في هذا الصدد، بل استدعى زوجها، وذكر له بأنه رآها – في الوقت الذي سبق غيابها مباشرة – تمر أمام باب قسم شرطة اللبان وبصحبتها امرأة رفيعة طويلة القامة، تخفي وجهها ببرقع، وسأله عما إذا كانت زوجته تعرف امرأة بهذه الأوصاف، ولما كان مستحيلاً أن يتعرف الزوج على اسم المرأة اعتمادًا على هذه الأوصاف العامة التي ذكرها الجاويش، فقد اعتذر بأن زوجته تتعامل – بحكم مهنتها – مع مئات من النساء لا يعرف معظمهن.. ومع ذلك فقد وعد الجاويش بأن يبحث الأمر، وأن يعود إليه بالنتيجة.

لكن "رمضان" النجار لم يبحث ولم يعد.

فكما اتجهت شبهات الشرطة إلى أن سبب الغياب هو خلافات زوجية، انتهت بأن هجرة شيخة المخدمين زوجها، بعد أن أخذت معها نقوده والمصاغ الذي زعم

بأنه اشتراه لها.. فقد اتجهت ظنون الزوج إلى الاتجاه نفسه الذي كانت تتجه إليه – عادة – ظنون أزواج الضحايا من الغائبات.. فتلبسته شكوك قوية بأنها هجرته مع رجل أغواها بذلك، أو لكي تمارس البغاء، على إثر تلميحات وأقاويل بدأت تتردد على ألسنة الناس، فانشغل بالبحث عنها في المكان الخطأ، وأخذ يتردد على أحياء البغايا بالإسكندرية والمدن القريبة منها، وأصابته حالة كالتي أصابت الحاج "حسين علي وفيق" حين غابت زوجته "نبوية بنت جمعة"، فلم يعد يطيق البقاء في المنزل، وأصبح يغادره إلى دكانه في الخامسة من صباح كل يوم... وقل حماسه للعمل، وانفضت المجالس التي كان يعقدها في الدكان للمناقشة في السياسة.

ولعل "ريا" – الماهرة في الدعاية وفي تنظيم حملات الهمس – كانت المصدر الذي أشاع خبر هرب شيخة المخدمين مع رجل آخر، لتضرب بذلك ثلاثة عصافير بحجر واحد، فتنتقم من تشهير "رمضان النجار" بها وبزوجها، وتشغله عن الربط بين مشاجرته مع "حسب الله" وغياب زوجته، وعن الربط بين أوصافها، وأوصاف المرأة المجهولة، التي شاهدها الجاويش "أحمد البرقي "مع شيخة المخدمين قبل اختفائها مباشرة... إذ لم تكن هذه المرأة سوى "ريا" نفسها.

وقد حققت حملة الهمس كل أهدافها.. فتسلطت فكرة هروب المرأة المختفية مع رجل آخر، على ذهن زوجها، فلم تتطرق شكوكه نحو "ريا" التي تظاهرت – فضلاً عن ذلك – بتعاطفها معه، وحرصت على أن تتردد على دكانه؛ لتطمئن عما أسفرت عنه جهوده في البحث، وعن المدى الذي وصلت إليه شكوك الجاويش، ولتبعث الثقة في نفسه بأن زوجته ما تزال على قيد الحياة، وبأنها لا بد أن تعود في يوم قريب .. وحين طلب إليها – ذات مرة – أن تساعده في البحث عنها، قالت له بحرارة:

من عنيا الجوز.

والغالب أن "سكينة" – التي انفردت فيما بعد باتهام "شيخة المخدمين" بأنها كانت "تروح مع الرجالة" – قد ساهمت بمجهود وافر في حملة الهمس، التي كانت من أساليب العصابة الدائمة؛ لإبعاد الشكوك عنها... وكانت الشائعات التي تتهم النساء بممارسة الفحشاء، تجد – عادة – آذانا مستعدة لتصديقها، وألسنة جاهزة لترديدها في ذلك المجتمع الذي يتكون من البغايا والعاملين بالبغاء، ممن تنوشهم الرغبة في تلويث الآخرين، كوسيلة للتخلص من إحساسهم بالنقص ... وبالذنب...

ومع أن "عملية شيخة المخدمين" كانت من العمليات النظيفة التي قامت بها العصابة؛ إذ لم تثر حولهم أية شكوك، فقد تكاثفت مخاوف "سكينة" من البقاء في غرفتها، بعد أن ارتفع عدد الموتى اللواتي دفن في أرضيتها إلى ثلاث، ولعل إفراطها في شرب الخمر كان وراء البروز المفاجئ لتلك المخاوف، ولعل أشباح الموتى قد شوشت على استمتاعها بلقاءاتها الحميمة مع "محمد عبد العال" – إذ كانت تتم فوق قبورهن – فقللت من نشوتها.

أما المؤكد فهو أنها أصرت – بعد يومين من مقتل "شيخة المخدمين " – على أن تستبدل بغرفتها الغرفة المواجهة لها، التي يستأجرها "صالح العدني" – عطشجي البواخر بالميناء على الرغم من أن إيجارها الشهري كان يزيد خمسة قروش على الإيجار الذي كانت تدفعه لغرفتها – وهو ريال – لوجود نافذة بها تطل على الحارة .. ووافق "صالح" ولم تعترض "سيدة" على الاتفاق.

لكن إقامة "سكينة" في الغرفة الجديدة، لم تستمر طويلا، فبعد ثلاثة أيام من انتقالها إليها – وفي ٢٥ أكتوبر (تشرين أول) ١٩٢٠ – رفضت المحكمة الاستشكال الذي أقامه "محمد أحمد السمني" – المستأجر الأصلي للطابق الأرضي من المنزل رقم ٥ بـ "حارة ماكوريس" – في تنفيذ الحكم الصادر بطرده، وبالحجز على منقولاته، وبذلك أصبح تطبيق الحكم مؤكدًا.. مما اضطره، هو وبقية المستأجرين الذين يؤجرون غرف الطابق من باطنه إلى تهريب منقولاتهم، خارج البيت؛ خوفًا من توقيع الحجز الإداري عليها ...

وفي هذا الظرف العسير، أثبتت "صحبة الخمامير" فائدتها، فقد قام "خميس المنجد" و"شعبان العربجي" بمساعدة "سكينة" على إخراج منقولاتها من الغرفة؛ حيث أودعتها – بوساطة من "فهمي الطباخ" – في ركن من أركان مخزن "خمارة سبيرو"، ومع أن الخواجة "بكسس" لم يعترض صراحة، إلا أن امتعاضه البادي، انتهى بتطوع "شعبان" لتخزين المنقولات في دكانه...

وواصل السكان ... وبينهم "سكينة" – إقامتهم بالمنزل، في انتظار المحاولة الأخيرة، التي كان "السمني" يقوم بها للبحث عن ذريعة قانونية لعرقلة تنفيذ الحكم ... إلى أن بوغت الجميع في ٣٠ أكتوبر (تشرين أول) ١٩٢٠ – وبعد عشرة أيام من قتل شيخة المخدمين، بأحد موظفي المحكمة – وبصحبته عدد من جنود قسم شرطة اللبان، ينقض عليهم، ويقوم بطردهم من المنزل تنفيذاً للحكم.

ولما كان البقال اليوناني "يني دي بولو" مستأجر الطابق الثاني من المنزل، قد غادره في منتصف الشهر، وانتقل للإقامة في منزل آخر، فقد أغلق المنزل رقم ٥ بـ "حارة ماكوريس" أبوابه. على جثث الضحايا الثلاث اللواتي دفن فيه.. وساد الظن بأن الجناة قد أفلتوا من العقاب إلى الأبد.

(٤٨)

لم يكن "بيت أبي المجد" الذي انتقلت "سكينة" للإقامة به، يبعد كثيرًا عن البيت الذي طردت منه؛ إذ كان يقع في الحارة نفسها وفي الصف المقابل له. وكان مثله يتكون من طابقين تقيم صاحبة المنزل "نظلة أبو المجد" في إحدى شقق الطابق الثاني مع زوجها وأولادها، وتؤجر الثانية لأسرة أفرنجية. ولم تكن الغرفة التي استأجرتها "سكينة" بالطابق الأرضي، تختلف عن غرفتها التي طردت منها، إلا في موقعها؛ إذ كانت تقع تحت السلم الذي يقود إلى الطابق الثاني. فأضاف ذلك إلى مساحتها ملحقًا ذا سقف منحدر يتطابق مع الأرض، ويصنع "حنية" على شكل مثلث، استخدمتها "سكينة" كمخزن وضعت به جانبًا من منقولاتها.

ولم يكن جيران "سكينة" الجدد يختلفون كثيرًا عن جيرانها القدامى؛ إذ كن أربعًا من البغايا تقطن كل واحدة منهن في غرفة مستقلة من الغرف الخمس التي يتكون منها الطابق .. بل وكانت إحداهن – وهي "بطة محمد العزب" – قد شاركتها لفترة .. السكن في "بيت السمني".

ولم تكن "بطة" هي الوحيدة بين ساكنات الطابق الأرضي التي تعمل موسمًا بـ "كوم بكير"، وتتخذ من غرفتها بـ "بيت أبو المجد" مقرًا لسكنها الخاص – أو الحر – إذ كانت "سنية" و"بهية" تزاملانها في العمل بالنقطة، وتستأجران غرفًا إلى جوارها بالمنزل نفسه، تحتفظان فيها بأثاثاتهما ومفروشاتهما المتواضعة؛ حتى لا يُبليها سوء الاستخدام، إذا ما أبقيتاها في الدكاكين التي تمارسان فيها مهنتهما..

وكانت ثلاثتهن يمضين سحابة النهار وشطرا كبيرًا من الليل بدكاكينهن.. ولا يعدن إلى "بيت أبي المجد" إلا عند منتصف الليل....

وفي بداية تلك السنة كان المطاف قد استقر بالساكنة الرابعة "فـــردوس بنـــت فضل عبد الله" بالإسكندرية...

وكانت أمها جارية سودانية، خطفها النخاسون في طفولتها، وجاءوا بها إلـــى مصر، ولأنها لم تكن تعرف لها أبًا أو لأسرتها لقبًا فقد اســـتبدلت بهمـــا جنســـيتها وأصبحت تعرف باسم "خديجة السودانية". وبعد قليل من وصولها إلى مصر، صدر قانون يلغي الرق ويعاقب على الاحتفاظ بالرقيق، فأعتقها أســـيادها. ولأن "شـــهادة العتق" التي حصلت عليهـــا منهم، لم تكن تقبل التـــداول في الأسواق، أو تصلح لكي توفر لها طعامًا أو مـــأوى، فقد ظلت – كغيرهـــا مـــن الرقيق – تقيم مع أســـيادها، إلى أن تزوجت مـــن شـــاب مصري من أصول شركسية هو "فضل عبد الله"، هجرها بعد قليل من حملها في ابنتها الوحيـــــدة "فـــــردوس"... فخسرت بذلك حق العـــودة إلى بيت أسيادها، الذين كانوا قد ناءوا بثقل مئونتها، ولـــم

فردوس بنت فضل الله/ نقلا عن الصورة الفوتوغرافية المودعة بملف الشمسة

يجدوا فائدة كبيرة في عودتها وعلى كتفها طفلة رضيعة، واضطرت إلى النزول إلى سوق العمل لتعول نفسها وابنتها.. إلى أن انتهى المطاف بالاثنتين إلى نقطة المومسات بمدينة طنطا.

وعلى الرغم من ذلك، فقد وضعت الأقدار في طريقهما رجلين ممن يؤمنون بأن تمهيد سبل التوبة أمام البغايا هو أفضل الأعمال للتقرب إلى الله، فتزوجت الأم من خفير يعمل بمخازن شركة قطارات الدلتا... وتزوجت الابنة من عامل لدى أحد محلات بيع المصوغات .. ما لبث أن انتقل بها إلى القاهرة ليبحث عن عمل أفضل لكنه لم يجده، فاضطرت "فردوس" إلى العمل كخادمة في البيوت؛ لكي تساهم في نفقات المنزل.

وبعد شهور من المشاحنات الزوجية طلقها الزوج، ففضلت الاستمرار في عملها بالقاهرة عن العودة إلى "طنطا" لتكون عالة على زوج أمها، وبعد شهور أخرى عدلت عن توبتها، وتركت الخدمة في البيوت، وعادت إلى الالتحاق بسلك البغاء من جديد.

وفي إحدى عمليات التبادل التي كانت تتم بين مديري بيوت البغاء، انتقلت "فردوس" من القاهرة إلى الإسكندرية لتعمل في بيت كانت تديره "عايقة" – أي قوادة – يونانية، وجدت في سمرتها الرائقة – التي كانت مزيجًا من لون بشرة أمها الأبنوسي ولون بشرة أبيها الشاهقة البياض – تنويعًا على كوكبة البغايا اللواتي يعملن ببيتها، قد يغري رواده – ومعظمهم من جنود جيش الاحتلال الذين يفضلون السمراوات – بالتردد عليه. ولم تلبث الأيام أن أثبتت صدق فراسة العايقة اليونانية؛ إذ جذبت "فردوس" بقامتها الطويلة، وجسدها الرشيق، وسمرتها الجذابة، وأناقتها البادية، اهتمام كثيرين من الجنود الإنجليز الذين كانوا يترددون على بيتها بـ "شارع مارسيليا" .. وبعد شهرين فقط من التحاقها بالعمل، اختارها أحدُهم رفيقة دائمة له، فغادرت البيت لكي تقيم معه ....

وكان "الكابورال وليم جولدن" شابًا إنجليزيًا في الثالثة والعشرين من عمره. وكان كغيره – من جنود جيش الاحتلال البريطاني في مصر – يشعر بالحنين إلى وطنه الذي غادره منذ أكثر من ثلاث سنوات – تنقل خلالها بين كثير من البلاد والمدن، إلى أن استقر به المقام في الإسكندرية. ولأنه لم يكن متزوجًا، فقد كان إحساسه بالوحدة في الغربة شديد الوطأة على نفسه، فما كاد يتعرف إلى "فردوس" – التي كانت تكبره بأكثر من خمس سنوات – حتى اندفع نحوها بعواطف مراهقة، ظامئة للحب وللرفقة، تجمع بين الرغبة المشبوبة والحب الرومانتيكي، فأصر على أن تتفرغ له وحده، ووعدها بأن يوفر لها دخلاً يعوضها عن اعتزال مهنتها، واستأجر لها غرفة في "شارع أنسطاسي" لتقيم بها. ومع أن كان يقيم بمنزل آخر، إلا أنه لم يكن يتردد عليه إلا نادرًا، فما يكاد ينهي عمله، حتى يتوجه إلى المنزل الذي تقيم رفيقته فيه، ليمضي معظم أوقاته معها.

ولم يكن "الكابورال وليم جولدن" يحمل على ذراعه من علامات الرتب العسكرية، سوى شريطين يدلان على تواضع مكانته داخل جيش الاحتلال، لكنه كان يعمل في وظيفة من النوع الذي لا يحول تواضع مكانتها دون حصول الذين يشغلونها على دخل كبير غير منظور، يزيد كثيرًا على الأجر الرسمي الذي يتقاضونه؛ إذ كان يعمل أمينًا للمخازن بإدارة تموين جيش الاحتلال بالإسكندرية، وهي وظيفة كانت تتيح له أن يشتري – بأسعار مخفضة – كثيرًا من السلع التي يستوردها الجيش من الخارج لتوزيعها على جنوده وأسرهم، ومنها الملابس والأطعمة المحفوظة، فضلاً عما كان يحصل عليه من "إكراميات" من التجار المحليين – مصرين وأجانب– الذين كانوا يوردون السلع المصرية لمخازن الجيش ... وقد مكنه هذا من أن ينفق على رفيقته بسخاء؛ تعبيرًا عن عواطفه المشبوبة تجاهها.

وخلال شهور قليلة، كانت "فردوس" تتزين بمشغولات ذهبية يقترب ثمنها من مائة جنيه، اشتراها لها بنفسه، أو اشترتها بنقود حصلت عليها منه، تشمل زوجًا من

الأساور المجدولة – التي تعرف بـ "المباريم" – وخمس من الغوايش الرفيعة، وسلسلة يتدلى منها قلب، وستة خواتم، كان أحدها أول ما أهداه إليها، صديقها الكابورال، الذي طلب إلى الصائغ أن ينقش على سطحه الحرفين اللاتينيين الأولين من اسمه واسمها (F.G) بشكل يتدخلان فيه، رمزًا لحب خالد بلا فراق، وارتباط دائم بلا انفصال...

ومع أن متوسط الأجر الشهري الذي كانت "فرودس" تحصل عليه من "الكابورال جولدنج" كان يتراوح بين خمسة عشر وعشرين جنيهًا، فضلاً عما كان يهديه لها، أو ينفقه عليها، فإنها لم تدخر كثيرًا من النقود بخلاف تلك التي حولها إلى ذهب، والواقع أنها كانت جائعة لكل مسرات الحياة؛ لذلك كانت تسرف في الإنفاق على نفسها، وعلى أمها، التي كانت شديدة الحب لها، والتعلق بها، فكانت ترسل إليها في "طنطا" جانبًا من دخلها، بل واشترت لها – كذلك – زوجًا من "المباريم" يصل ثمنه إلى خمسة وعشرين جنيهًا.

وفضلاً عن أنها كانت منذ البداية، حريصة على أناقتها. فقد أغرتها حالة الرخاء، بالتوسع في الاهتمام بها، فجمعت في ملابسها بين الأزياء الأوروبية؛ كالبلوزة والجونلة والمعطف، وبين الأزياء الوطنية كالجلابيب – التي كانت تستخدمها أحيانًا كبلوزات – والملاءة اللف ... مع ميل غالب؛ لأن تبدو في صورة ربات البيوت المصونات كان يدفعها إلى وضع الياشمك الأسود – وهو برقع من حرير شفاف – عند خروجها للتسوق وحدها، أو مع إحدى صديقاتها .. فإذا خرجت مع "الكابورال" إلى إحدى دور السينما، في يوم إجازته الأسبوعية. حرصت على أن ترتدي الملابس الأوروبية.

والحقيقة أن "فردوس" قد التزمت بعلاقتها بالخواجة، فلم تكن تخرج من البيت، أو تغادر المدينة، من دون إذنه، وخلال الفترة التي عاشتها معه، وتجاوزت ثمانية أشهر، لم تغادر الإسكندرية سوى أربع مرات، قضت في كل منها أسبوعًا بالقاهرة لتزور صديقات لها.

والغالب أنها قد صدت – ولكن من دون خشونة – كثيرين ممن جذبهم إليها جمالها المميز، كان من بينهم "سيد عبد الرحمن"، وهو شاب في العشرين من عمره، كان يشترك مع شقيقه الأكبر في إدارة محل لغسل الملابس بالبخار وكيها، يقع أسفل المنزل الذي تقيم فيه مع الخواجة في "شارع أنسطاسي". فتعرف عليها، وحاول أن يوثق صلته بها... ولكنها لم تشجعه على تجاوز الحدود معها، ولم ترفض – كذلك – مجاملاته الكثيرة التي أغرقها بها؛ إذ كان عسيرًا عليها، كأنثى، أن تفرط في أحد المعجبين بها، حتى لو لم تكن تريده... وكان آخر ما كلفته به قبل أن تنتقل – في أول أكتوبر (تشرين) ١٩٢٠ – من الغرفة التي تسكنها فوق دكانه، إلى "بيت أبو المجد" بـ "حارة ماكوريس" – هو صباغة ورفى معطفها الصوفي، ومع أن المهمة لم تكن تدخل في اختصاص الدكان، فقد تحمس لها، وأرسل المعطف إلى صاحب مصبغة ممن يتعامل معهم..

وكانت "فردوس" هي أكثر اللواتي لفتن نظر "سكينة" من جيرانها الجدد.. ليس فقط لأنها الوحيدة بينهن، التي لم تكن تعرفها من قبل؛ بسبب حداثة انتقالها للإقامة في الحارة، أو لأنها كانت الوحيدة التي تمضي بالبيت معظم ساعات اليوم، بينما تكون الأخريات في عملهن بـ "كوم بكير"، ولكن – قبل ذلك وأهم منه – بسبب مظاهر الثراء النسبي التي كانت تبدو عليها، والمصاغ الكثير الذي كانت تتزين به...

والغالب أن فكرة إضافة اسم "فردوس" إلى قائمة القتل، قد قفزت إلى رأس "سكينة" منذ اللحظة الأولى التي وطأت فيها قدماها "بيت أبو المجد"، وربما منذ انتقلت الفتاة ورفيقها الإنجليزي إلى الحارة. ولعلها قد حادثت في ذلك رفيقها "محمد عبد العال" الذي كان قد انتقل للإقامة معها في مسكنها الجديد فأقرها على ترشيحها.. لكن التنفيذ كان يتطلب مرور بعض الوقت، الذي يسمح بتوثيق الصلة بين الاثنتين، ويخلق الذريعة المناسبة التي تشجع الفتاة على القيام بزيارة لبيت "ريا" بـ "حارة علي بك الكبير".

وفضلاً عن ذلك فإن الحاجة إلى سرعة التنفيذ لم تكن ملحة؛ إذ لم يكن كنز شيخة المخدمين قد نفد بعد، بل إن الظروف، كانت قد ساقت إليهم الضحية الخامسة عشرة، بعد أيام قليلة من مقتل شيخة المخدمين، وهي بائعة متجولة، التقى بها "عرابي" في "سوق السبتية"، وساومها على قضاء وقت معها.. فلما وافقت اقتادها إلى "حارة علي بك الكبير". وكانت تحمل معها – في سلة – بضاعتها من الفلفل الأخضر، وتتعجل أداء عملها الإضافي؛ لكي تعود إلى السوق فتبيعها، لكن "عرابي" لكي يحول دون انصرافها اشتراه منها، واستمهلها حتى يهيّئ المناخ لجلسة الحظ، فأتاح بذلك لـ "ريا" الوقت الضروري لجمع فرقة التنفيذ فجاء "حسب الله" ثم "عبد الرازق" – وعادت "سكينة" بالنبيذ وبزجاجة "السكولانس" الصغيرة، فأخذوا يشربون ويمزون بالفلفل والملح إلى أن حان أوان التنفيذ، فغادرت الشقيقتان الغرفة، وعادت بعد ساعة لتجدا المرأة قد دفنت، ولتتسلما تركة بائعة الفلفل الراحلة، التي لم تكن تزيد على خمس غوايش وحلق ذهب، وخلخال من الفضة.

لكن ذلك – على أي حال – لم يوقف الخطوات التمهيدية الضرورية لاستدراج "فردوس" إلى "بيت الهلاك"، فنشطت "سكينة" لتوثيق صلتها بالفتاة، واعتمدت في ذلك على معرفتهما المشتركة بكثيرات ممن كن يعملن بـ "نقطة المومسات" بمدينة "طنطا"، بحكم أن كلاً منهما بدأت حياتها العملية بها... وكان من بينهن صديقة مشتركة لهما هي "جميلة فرج" التي كانت زميلة لـ "فردوس" بنقطة طنطا، ولما انتقلت للعمل بـ "نقطة كوم بكير" تعرفت إلى "سكينة" بـ "خمارة كرياكو"، وتحول هذا التعارف إلى صداقة حميمة، لعبت دورًا في توثيق صلات "سكينة" مع "فردوس". ولم تكتف "سكينة" بذلك، بل سعت إلى اكتساب ثقة الفتاة، وحرصت على أن تصاحبها إلى الأسواق، لتشتري بعض احتياجاتها...

وأخذت "ريا" – التي انتقلت إليها الفكرة فتحمست لها – تكثر من التردد على مسكن شقيقتها، وتختلق الذرائع لكي تتحدث إلى "فردوس"، فتغمرها بدلائل المودة، وتدفع الحديث– في كل مرة – نحو الموضوعات التي كانت – بحكم خبراتها

السابقة – تعلم أنها قد تغريها بالتردد على بيتها في "حارة علي بك الكبير"، ومن بينها قصة المنجم الماهر، المكشوف عنه الحجاب، الذي يقرأ الطالع ويتنبأ بالمستقبل، ويظهر الخبء، وقصة "المطرح" – أو الحجرة الواسعة. ذات الشرفة التي تطل على الحارة، وتدخل منها الشمس، التي تقع في الطابق الثاني من المنزل الذي تسكن فيه، ويوشك سكانها أن ينتقلوا منها إلى غيرها.. وقصة الأقمشة الممتازة التي اشترتها جارة لها، ولم تخطها بعد، وتريد أن تبيعها بثمن رخيص، وهي كلها قصص وهمية – لكن "ريًّا" – العليمة بسيكولوجية هؤلاء النساء القلقات، الخائفات من الحاضر ومن المستقبل، الباحثات عن مظاهر تعلي من مكانتهن الاجتماعية، وعن نبوءات تدفعهن إلى التفاؤل بالغد، كانت واثقة من أنها تشكل إغراء لا تستطيع الفتاة مقاومته، مما يسهل عليها مهمة سحبها إلى "المقتلة" في الوقت المناسب.

وكانت "خديجة السودانية" هي التي حددت موعد تنفيذ قرار قتل ابنتها "فردوس" حين قررت أن تستجيب للرسائل المتوالية التي كانت ابنتها ترسلها إليها، فتزورها في الإسكندرية، فردت عليها بخطاب تحدد لها فيه موعد وصولها.. لكنها وصلت إلى محطة قطارات الإسكندرية – في الثامنة من مساء يوم الأربعاء ١٠ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢٠ – فلم تجدها بانتظارها بالمحطة.. ولما كانت لا تستطيع التعرف على عنوان ابنتها التي لم يسبق لها التردد عليه، في ظلام الليل.. فقد أمضت الليلة لدى زميلة لها من "عايقات طنطا" كانت قد انتقلت إلى الإسكندرية لتدير منزلاً للبغاء في شارع قريب من المحطة..

وفي الثامنة من صباح اليوم التالي – الخميس ١١ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢٠ – وبعد ساعة من انصراف "الكابورال وليم جولدنج" إلى عمله في الميناء، كانت "فردوس"، تجلس أمام طشت الغسيل بصالة بيت أبو المجد، حين فوجئت بأمها تدخل عليها فتركت ما بيدها، وقامت لتستقبلها بترحاب. وكشف العتاب بين

الاثنتين، عن أن الابنة لم تتسلم بعد الخطاب الذي حددت فيه الأم موعد وصـــولها إلى المحطة.

ولأن "فردوس" كانت سعيدة بوصول أمها التي لم ترهـــا منـــذ أن اســـتقرت بالإسكندرية قبل ثمانية أشهر، فقد قررت أن تؤجل غسيل ما تبقى من الملابس لكي تتفرغ للحديث معها.. لكن الأم رفضت الفكرة، بل وتطوعت لمساعدتها ... وكانت الاثنتان تواصلان غسل الملابس وتبادل الأخبار، حين استيقظت جارات "فـــردوس" الثلاث، العاملات بـــ "كوم بكير"، فقدمتهن – واحدة بعد الأخـــرى – إلـــى أمهـــا، فرحاتٍ بها، وهنأتها بسلامة الوصول، وطلبت إليهن "خديجة" أن يـــبلغن زميلـــتهن "جميلة فرج" بوصولها، وبأنها تحمل معها رسالة إليهـــا، عليهـــا أن تـــأتي لكـــي تتسلمها ...

وعند الظهر، وصلت "جميلة فرج" لكي تزور "خديجـــة الســـودانية" وتتســـلم صفيحة صغيرة من السمن، أرسلتها إليها أمها من "طنطا"...

وكانتا تتبادلان الأخبار حين استيقظت "سكينة" مـــن النـــوم، فانضـــمت إلـــى المهنئات بوصول الأم، واستأنفت النساء الثلاث الحديث الذي قطعنه بدخولها، وكان يدور حول آلام روماتيزمية تعاود المرأة العجوز بين الحين والآخر في معصميها، وخاصة إذا غمرت يديها في المياه لفترة طويلة، واقترحت "جميلة" عليها أن تلـــف حولهما خيطًا من الصوف، واستخرجت بالفعل خيطين طويلين من غطاء صـــوفي وجدته على سرير "فردوس" لفت واحدًا منهما كل معصم.. وبسبب ذلـــك خلعـــت "خدريجة" زوج الأساور من معصميها، وناولته إلى ابنتها لكي تضيفه إلى ما تتزين به، على أن تسترده منها عند سفرها بعد أيام، وكانت هذه الواقعة – التـــي جـــرت على مشهد من "سكينة" – هي التي حتمت أن يتم قتل "فردوس" خلال الفترة التـــي ستمضيها أمها بالإسكندرية، وقبل أن تسترد الأم زوج الأساور الإضافي وتســـافر به.

وما لبث حضور الأم أن فتح أبوابًا إضافية للإغراء، أمام "سكينة"؛ إذ ما كادت "جميلة" تنصرف حتى اصطحبتها "فردوس" إلى دكان صائغ قريب، أعطته قصبتين فضيتين، من قصبات البراقع، أحداهما لها، والأخرى لأمها طلبت إليه أن يطليهما بالذهب، وأعطته كذلك، الخاتم المضلع، الذي كان الخواجة قد نقش على سطحه الحرفين اللاتينيين الأولين من اسمه واسم "فردوس"؛ لكي يقوم بتنظيفه وتلميعه..

وعند العصر، حملت "سكينة" تقديرها للموقف إلى بيت "ريا" حيث عرضته عليها، وعلى "حسب الله" فأقرّاها عليه، واتفقا معها في الرأي على ضرورة تنفيذ العملية في أسرع وقت، وقبل أن تسافر الأم فتنقص الغلة، واختار الثلاثة اليوم التالي – الجمعة – موعدًا أوليًّا لذلك، في ضوء توقع "سكينة" بأن تعود الأم إلى طنطا يوم السبت، وبذلك تنقص الغنيمة بمقدار الثلث.

ولم يكن تطبيق القرار سهلا؛ إذ كان يتطلب سرعة الاتصال بإفراد فرقة التنفيذ، ليرابطوا – طوال اليوم التالي – في مركزهم المعتاد، على المقهى الذي يقع في مدخل "حارة علي بك الكبير"، إلى أن تسنح أمام إحدى الشقيقتين الفرصة الملائمة – والبعيدة عن الشبهات – لاستدراج "فردوس" إلى المنزل، فإذا دلفت إليه، تبعوها ليقوموا بدورهم في الخطة... وهي مهمة لم يكن "حسب الله" يستطيع أن يشترك فيها؛ إذ كانت الليلة، هي ليلة زفافه إلى زوجته الثانية "زنوبة بنت أحمد أبو هلال" التي كان قد عقد قرانه عليها – في ٣١ أكتوبر (تشرين أول) ١٩٢٠.

وكان النصيب المزدوج الذي حصل عليه "حسب الله" من غنيمة شيخة المخدمين، هو الذي مكنه من تحديد ميعاد عقد القران، فاتفق مع خال العروس، على أن يدفع له عشرة جنيهات مقدم صداق لها.. وقبل أن يحل الموعد المتفق عليه بينهما لعقد القران، فاتح "ريا" في الموضوع، مؤكدًا لها أن زواجه بغيرها لن يؤثر على مكانتها في قلبه، أو مركزها في حياته، ومع أن الخبر قد أتعس "ريا" التي توقعت أن يكون بداية النهاية لعلاقتها به، إلا أنها كانت قد وطنت نفسها – منذ زمن طويل – على قبول الوضع الذي تشاركها فيه امرأة أخرى، أكثر شبابًا منها،

وأصغر عمرًا منه، وهو ما مكنها من التظاهر بقبول الأمر، والاكتفاء بما قطعه "حسب الله" على نفسه من تعهدات بأن يقوم بواجبه تجاهها، باعتبارها زوجته الأولى وأم ابنته .. خاصة بعد أن برهن لها على عزمه على تنفيذ تلك التعهدات، فاشترى لها – لأول مرة – حلق غوازي، كما اشترى لزوجته الجديدة خاتمًا بمحبس.

ولأن رصيده النقدي كان قد تأثر بما دفعه ثمنا لهاتين الهديتين، فقد اضطر – في اليوم السابق على عقد القران – للاعتذار لأصهاره الجدد، عن عدم قدرته على تدبير مقدم الصداق الذي وعد به، ومع أن خال العروس، الذي كان يتفاوض معه، قد وافق – بعد ممانعة قليلة – على تخفيض المقدم إلى سبعة جنيها ــ حرصا منه على تزويج الفتاة، التي كانت يتيمة الأبوين، فإن "حسب الله" لم يدفع في مجلس العقد، سوى ستة جنيهات فقط...

وعندما حل الغروب من دون أن يظهر أحد من أفراد فرقة التنفيذ، اضطر "حسب الله" إلى الانصراف إلى حفل زفافه بعد أن اتفق مع "ريا" على أن ترسل له ابنتهما "بديعة" في أي وقت من نهار اليوم التالي تظهر فيه أية دلائل على أن هناك أملاً في تنفيذ الخطة.. وعلى عكس ما كانت "سكينة" تتوقع، فقد ظهر الكابورال "وليم جولدنج" في "بيت أبو المجد" وأمضى ليلته به، وتركت له "فردوس" السرير الوحيد في الغرفة، ونامت إلى جوار أمها على الأرض.

أما الذي لم يظهر، فهو "محمد عبد العال" الذي لم يمض ليلته في حجرتها، كما تعود منذ انتقلت للإقامة في البيت..

وحتى الساعة العاشرة من صباح اليوم التالي، لم تكن قد ظهرت أية دلائل جدية على إمكانية تنفيذ الخطة، فقد غادر "الكابورال وليم" المنزل إلى عمله مبكرًا، وتبعته الفتيات الثلاث اللواتي يعملن في "كوم بكير"، بينما انشغلت "فردوس" وأمها

في تنظيف الغرفة، وإعادة ترتيبها، وانهمكتا في ذلك على نحو يوحي بأنها قررت البقاء في البيت وعدم مغادرته طوال اليوم.

وبعد العاشرة بقليل، رأتها "سكينة" – التي كانت تراقب الموقف من مجلسها على الطوار المقابل لـ "خمارة كرياكو" – تغادر البيت إلى مدخل الحارة لتستوقف بائع سمك كان يدفع أمامه بضاعته على عربة يد صغيرة... فلحقت بها، وساعدتها في انتقاء ما تريده، وفي مساومة البائع الذي أصر على رفض الثمن الذي عرضتاه، فصرفته "سكينة" واقترحت على "فردوس" أن تصاحبها إلى الملاحة، لشراء سمك أكثر طزاجة وأقل ثمنًا... لكن الفتاة– التي لم تكن تهمها النقود كثيرًا – فضلت الانتظار إلى أن يمر بائع آخر على تحمل مشاق الذهاب إلى الملاحة البعيدة...

وفي تلك اللحظة مرت على الطوار الآخر" قنوع بنت عبد الموجود" – بائعة البطاطا وخادمة "فردوس" السابقة – فنادت عليها، وكلفتها بأن تمر – أثناء تجولها لبيع بضاعتها– على دكان "سيد عبد الرحمن" – المكوجي بـ "شارع أنسطاسي" – لتتسلم منه المعطف الذي كانت قد تركته له، عندما انتقلت من مسكنها الذي يعلو دكانه – قبل شهر ونصف – لكي يصبغه ويرفوه...

وكانت "سكينة" تعاون "فردوس" وأمها في تنظيف السمك، حين عادت "قنوع" بعد قليل، ولكنها لم تكن تحمل معها شيئًا سوى رسالة شفهية من "سيد عبد الرحمن" يطلب إلى "فردوس" أن تقابله الساعة الواحدة ظهرًا بـ "خمارة علي الفرنساوي" القريبة من دكانه؛ لكي يذهبا معًا، ويتسلما المعطف من المكان الذي أودعه به.

وما أن سمعت "سكينة" الرسالة، حتى اعتبرتها إشارة للتحرك السريع، فاستأذنت من "فردوس" وأمها، فنورته بأنها في حاجة لكي "توزن دماغها" بكأسين في الخمارة لتتوجه على الفور إلى بيت شقيقتها "ريا" بـ "حارة علي بك الكبير".. وبعد مداولة قصيرة مع "ريا"، صحبت "سكينة" معها ابنة شقيقتها "بديعة" إلى المنزل

رقم ٨ بـــ "حارة العمري" – خلف جامع سلطان – حيث استأجر "حسب الله" غرفة لكي تكون مسكناً له، ولزوجته الجديدة..

وطرقت الفتاة باب الغرفة التي يقطنها أبوها بالبدروم، فما كاد يراهـــا، حتـــى أدرك أن البشائر التي كان ينتظرها لا بد وقد ظهرت، فاستأذن من أصهاره، الذين جاءوا يهنئونه بـــ "يوم الصباحية" وخرج مع ابنته ليجد "سكينة" في انتظاره. وبعـــد مناوشة صغيرة، اعتذرت له فيها عن إقلاق راحته وهو عريس لم يمضِ من شـــهر العسل سوى ساعات... أبلغته بما لديها من أخبار.. ولما عـــرف منهـــا أن "ريـــا" توجهت للبحث عن "عرابي" وأن "عبد العال" لم يبت بالمنزل .. قادها إلى محطـــة الترام المتجه نحو "القباري" حيث يقع المحلج الذي يعمل به "عبد العال". لكنه تراجع عن مصاحبتها في اللحظة الأخيرة، وفضل أن يعود – وبصـــحبته ابنتـــه – لكـــي ينتظرهما بـــ "حارة علي بك الكبير".

وكانت الساعة قد جاوزت الحادية عشرة صباحًا، حين فوجئ" عبد العال" بأحد زملائه، العاملين معه في المحلج، يقول له:

فيه حرمة عند البوابة بتقول لك بنت عمك في الخطر.

وكانت "سكينة" – كما تقول – هي التي تقف عند البوابة، ولم يكن في حاجـــة. لكي يسألها تفسيرًا للرسالة الغامضة؛ إذ فهم – على الفور – معناها، فطلب إليها أن تعود لمتابعة الموقف، على أن يلحق بها. واستأذن من المعلم، وغادر المحلج إلـــى حارة "علي بك الكبير" ليعرف تفاصيل خطة قتل "فردوس" من "حسب الله"، الـــذي برر له العجلة في التنفيذ قائلا:

"دي معاها جوز مباريم بتوع أمها... ولو فـــات النهـــاردة.. أمهـــا ح تاخـــده وتسافر.."

وكانت "سكينة" قد عادت إلى "بيت أبي المجد"، وظلت تتردد بينه وبين "خمارة كرياكو"، وفي آخر مرة دعتها "فردوس" إلى تناول الغداء معها ومع أمهـا، وإزاء إلحاحها تناولت قطعة من السمك ولقمة سألتها:

أنت مش ح تروحي تجيبي البالطو بتاعك؟.

وفي الثانية عشرة والنصف ظهرت "فردوس" على باب "بيت أبي المجد" وهي في قمة أناقتها؛ إذ كانت ترتدي جلبابًا من الكريب الأسود مزينًا بزهـور بيضـاء، استخدمته كبلوزة، وارتدت فوقه فانلة بيضاء من الصوف الإنجليزي كان الكابورال قد أهداها إليها، وتحته جونلة سوداء مزخرفة ببقع بيضاء وتنتعل حذاء أسود فـوق جورب حريري، وتغطي وجهها بـ "يشمك" أسود شفاف، وتلف جسدها كله بملاءة من الحرير، وتزين معصميها بزوجين من الأسـاور، وأذنهـا بحلـق وأصـبعها بخاتمين، وتعلق في رقبتها السلسلة الذهبية التي يتدلى منها القلب... ، ظلت تقـف على الباب قليلا، ثم تذكرت أنها نسيت أن تأخذ نقودًا معها، فعادت إلـى غرفتهـا، وفتحت أحد أدراج الزينة وأخذت منه ثلاثة جنيهات كانت به، ثم عـادت – مـرة أخرى– إلى الباب، لتجد "قنوع" قد جاءت في الموعد الذي حددته لهـا، فصـحبتها معها إلى خمارة "علي الفرنساوي".

والحقيقة أن "فردوس" كانت حريصة على ألا تلتقي بـ "سيد عبـد الـرحمن" على انفراد؛ حتى لا يغريه ذلك باستئناف مغازلاته لها، وكانت قـد أدركـت مـن الرسالة التي تلقتها منه، أنه يربط بين إعادته للمعطف، وبين لقائه بهـا، فغـامرت بقبول اللقاء لأنها لم تكن تستطيع أن تستغني عن المعطف أكثر من ذلـك، خاصـة بعد أن دخل الشتاء، ومع أنها كانت قد تعمدت أن تأخذ "قنوع" معها؛ لتكون حاجزًا يحول بينه وبين التمادي في أطماعه، فإنها لم تكن واثقة أن الفتاة التـي لا تتعـدى الثالثة عشرة. تصلح للقيام بهذه المهمة.. فما كادت تغادر الحـارة، وتـدلف إلـى الشارع البرهامي، فتشاهد "سكينة" تقف على الطوار الآخر حتـى أشـارت إليهـا، وعبرت نحوها، وختمت شرحها للمشكلة التي تواجهها قائلة:

في عرضك تيجي معايا.

ومع أن "سكينة" – كانت تقف في ذلك المكان؛ استعدادًا لاقتفاء أثر "فردوس" – وانتهاز الفرصة لاستدراجها إلى بيت "ريا"، فقد ترددت في قبول العرض؛ لتنافيه مع ضرورات الأمن التي توجب عليها ألا تكون آخر من يشاهد مع الضحية قبل اختفائها ... لكنها عادت فوافقت، بعد أن قدرت أن رفضها لنجدة الفتاة، سوف يصعِّب عليها محاولات استدراجها بعد ذلك... فسارت إلى جوارها، إلى أن اقتربتا من الخمارة فأرسلتا "قنوع" لكي تتأكد من أن "سيد" في انتظارهما؛ حتى لا تظهرا في الخمارة من دون رجل، فتتعرضا لسخافات السكارى... وعرَّجتا على دكان محل طلاء الذهب، الذي تركتا له الخاتم والقصبة في اليوم السابق، فوعدهما بأن ينتهي منهما قبل الغروب...

ومع أن "سيد عبد الرحمن" – الذي كان قد اختار مكانًا خاصًا بعيدًا عن عيون المتطفلين لينفرد فيه بـ "فردوس" – قد فوجئ بالحراسة التي جاءت بها معها، فقد استقبلهما بترحاب.. وألحَّ على "سكينة" – التي كان يتعرف عليها لأول مرة – بأن تقبل دعوته لها لاحتساء كأس من الخمر التي تفضلها، لكنها اعتذرت بأنها شربت بما فيه الكفاية، وطلبت زجاجة كازوزة، وهو ما طلبته أيضًا "قنوع". وفضلت "فردوس" أن تشرب كوبًا من "الكينا"، أما هو فقد طلب كأسًا من "الزبيب".

وكانت "فردوس" سعيدة بالمناورة التي أفسدت بها ترتيبات "سيد" للانفراد بها، لكنها لم تضن على الشاب المتيم ببعض ما كان يرجوه فتركت النصف الأعلى من ملاءتها يتدلى بإهمال متعمد على ظهر المقعد الذي كانت تجلس عليه، وشدت اليشمك إلى ما تحت ذقنها، فبدت سافرة الوجه... وما كادت "قنوع" تنتهي من احتساء زجاجة الكازوزة حتى أخرجت "فردوس" من جيبها قروشًا أعطتها لها، وطلبت منها أن تشتري أقة من البطاطا، وتعطيها لأمها بالمنزل .. وحاول "سيد" أن يبرر إصراره على لقائها، فقال إنه فقد الإيصال الذي سلم به المعطف لأحد الفروع

القريبة لشركة الصباغة الفرنسية، فاضطر لإخطار الفرع بعدم تسليمه لأحد سواه، وأبدى استعداده، لأن يذهب معها – بعد أن ينتهيا من الشراب – لإحضاره.

وكان كأس الزبيب قد أصبح أربعة، وكأس الكينا قد أصبح ثلاثة، من دون أن يفكر أحد منهما في مغادرة المكان ... وقلقت "سكينة" التي خشيت أن يستبطئها المنفذون فينصرفوا، فأخذت تستحثهما على القيام، فاعتذر "سيد" بأن الفرع لن يفتح أبوابه قبل الساعة الثالثة، وأضاف:

إذا كنت مستعجلة .. اتفضلي بالسلامة.. وأنا ح أوصلها..

فأدركت أنه يريد أن يتخلص منها .. ولم تعلق "فردوس"، التي كانت آثار الكينا قد بدأت تظهر على تصرفاتها، فمدت يدها، وتناولت كف "سيد"، وأخذت تداعبه، ثم خلعت من أحد أصابعه خاتمًا ومحبسًا نقلتهما إلى أحد أصابعها، وأخذت تتأمل فيهما، ثم قالت:

أنا ح أخذ الخاتم ده لغاية ما تجيب لي البالطو.

وقال "سيد" الذي أدرك أن "فردوس" تريد أن تحتفظ بهما كضمان لعودة البالطو:

إذا كان كده... بلاش البالطو النهارده.. وخلينا قاعدين مع بعض...

وعادت "سكينة" تستحث "فردوس" للقيام، فقال لها:

روحي انت .. هي مش مروحة.

فقالت بلهجة تجمع بين الهزل والجد:

اسمع .. المره دي جات معايا.. ولازم تروح معايا... وإلا بعدين الخمرة بتاعتي تطلع في نافوخي ما يحصلكشي طيب.

وقبل الثالثة بدقائق، وأمام إصرار "سكينة"، استدعى "سيد" صاحب الخمارة، لكي يدفع له حسابه. وبينما كانت "فردوس" تعيد اليشمك إلى مكانه، وتضبط ملاءتها، قالت لها "سكينة" إنها ستنتظرهما في الخارج، وتعمدت أن يراها "علي

الفرنساوي" وهي تغادر المكان قبلهما... وبذلك حصلت على دليل بأنها لم تكن آخر من شوهد مع "فردوس" التي خرجت مع "سيد" بعد دقيقتين.

وعندما وصل ثلاثتهم إلى فرع الشركة الفرنسية للصباغة، وجدوه مغلقًا وعرفوا بأنه لن يفتح قبل الخامسة. ولأن "سيد" كان قد تجاوز فترة راحته، وجار على جانب من فترة راحة أخيه، فقد تواعد مع "فردوس" على أن يلتقيا أمام باب الفرع في الخامسة، وعرج على دكانه القريب.

ولم يتطلب إقناع "فردوس" بالتوجه إلى بيت "ريا" مجهودًا أوفر مما اعتادته "سكينة"، فما كادت تنفرد بالفتاة، حتى ذكرتها بوعودها لشقيقتها بأن تمر عليها؛ لكي يقرأ لها جارها المنجم طالعها، واقترحت عليها بأن تصحبها إلى هناك، فلما ترددت الفتاة، قائلة بأنها تأخرت على أمها، طمأنتها "سكينة" بأن الأمر لن يستغرق سوى دقائق، وأضافت:

إذا ما كانش معاكي فلوس.... أنا سدادة.

فأصابت الرمية الهدف الذي قصدته، وعز على "فردوس" أن تفسر الأخرى ترددها بالفقر أو بالبخل... فقالت بدفعة:

الفلوس كتير... حتى لو طلب نص ريال.. أنا أعطيه له..

وكانت الساعة قد بلغت الثالثة والنصف عندما عبرت الفتاتان باب بيت "ريا" بـ "حارة علي بك الكبير" ...وفوجئت "فردوس" بوجود رجل غريب في الغرفة مع "محمد عبد العال" – الذي كانت تعرف أنه زوج "سكينة" – لكن "ريا" التي استقبلتها بترحاب، قدمته إليها باعتباره زوجها.. وأفسح الرجلان لها مكانًا بينهما على الحصير الذي كان يجلسان فوقه، وأكرماها بوضع مسند من القطن خلف ظهرها ليحميها من رطوبة الحائط.

وتعثر الحديث في البداية، وبدا واضحًا أن الفتاة لم تسترح لوجود رجال آخرين غير المنجم الذي دعيت للقياه، فقد رفضت بإصرار كل عروض "ريا" بأن

تصنع لها كوبًا من الشاي، معتذرة بأنها لا تستطيع أن تتأخر، ومتسائلة – بإلحاح لا يخلو من ريبة – عن المنجم الذي جاءت من أجله .. بل وهمت بالانصراف بعد دقائق قليلة من دخولها، مقترحة تأجيل اللقاء إلى موعد آخر، لولا أن استمهلتها "سكينة" حتى تصعد إلى الطابق الثاني فتعود بالرجل..

وما كادت تغادر الغرفة، و"ريا" في إثرها، حتى انقض "حسب الله" على "فردوس" فكتم أنفاسها بمنديله المبلل بالماء، ثم ترك هذه المهمة لـ "محمد عبد العال" وتفرغ هو للضغط على رقبتها بالوشمك الحريري، وظل الاثنان يواصلان الضغط حتى فقدت الفتاة الوعي ... ثم فقدت الحياة...

وكانت "سكينة" تطل من الطابق الثاني على فناء المنزل، حيث كانت تقف شقيقتها التي أشارت إليها بأن التنفيذ قد بدأ، حين ظهر "عرابي" فجأة عند المدخل، لكن "ريا" أدركته قبل أن يتقدم، وهمست في أذنه بكلمات جعلته يعود من حيث أتى.. ولأن الذرائع التي يمكن أن تدفع "عرابي" – المتشدد في الحرص على إجراءات الأمن – للتراجع كانت كثيرة، فإن "سكينة" لم تعن بأن تسأل شقيقتها عما قالته له، لكنه لم يكن الحقيقة على أية حال؛ إذ لم يظهر "عرابي" عند تقسيم التركة، ولم تشر "ريا" إلى معرفته بالعملية، ولم تطالب بالاحتفاظ له بنصيب من غنائمها.

وحين عادت الشقيقتان إلى غرفة التنفيذ كان "حسب الله" قد انتهى من خلع مصاغ "فردوس" فأحصاه، وسلمه إليهما، لتخرجا به على الفور، إلى دكان "علي الصائغ". بينما أخذ الرجلان يبحثان عن مكان في المقبرة يصلح لدفن الضحية السادسة عشرة... وحين أزاح "حسب الله" التراب عن سطح قسم منها، فكشف عن جثتين، لاحظ "عبد العال" أن إحداهما جديدة، فلما سأله عنها .. قال له:

دي واحدة جبناها وأنت مسافر..

ثم أخرجها ووضعها في مقطف، وأعاد ترتيب أوضاع الجثة الأخرى، إلى أن استطاع أن يخلي مكانًا أتاح له دفن جثة "فردوس" بين أقدام هاتين الجثتين.

وقبل الغروب بقليل، انتهت عملية الدفن، وعادت الشقيقتان من الصاغة، لتقولا بأن الصائغ قد قدر ثمن مصاغ "فردوس" بخمسة وأربعين جنيهًا، ولما اعترضت "سكينة" على تقديره الذي يبخسهما حقهما، اعتذر بأنه لا يملك نقودًا سائلة تمكنه من الدفع، وأعطاهما جنيهًا واحدًا كعربون للصفقة، وطلب إليهما أن تمرا عليه في الصباح، لمواصلة التفاوض وإتمام الاتفاق النهائي..

واقترحت "سكينة" أن يقيموا فيما بينهم مزادًا على ملابس "فردوس" على أن يدفع المشتري، أنصبة الباقين من الثمن الذي يرسو به المزاد عليه، وقسمت الملابس إلى ثلاثة أقسام، ضم الأول منها الجلبات والجونلة والجورب والحذاء والمنديل، وقد رسا مزاده على "حسب الله"، الذي اشتراه بخمسين قرشًا، دفع نصفها لـ "سكينة" وزوجها. واقتصر القسم الثاني على الفانلة الصوفية البيضاء، وقد رسا مزادها على "عبد العال" بخمسة وعشرين قرشًا، دفع نصفها لـ "حسب الله" وزوجته.. أما الملاءة الحريرية فقدر رسا مزادها – بثلاثة جنيهات – على "سكينة"، التي وعدت بأن تدفع خمسة وسبعين قرشًا لكل واحد من الثلاثة الآخرين، بمجرد أن تتسلم نصيبها من ثمن المصاغ...

ولما لم يكن من الحصافة أن تعود "سكينة" إلى "بيت أبي المجد" ومعها ملابس "فردوس"، فقد ترك الجميع الملابس أمانة لدى "ريا". وعاد "حسب الله" في أعقاب ذلك إلى مسكنه الجديد، ليستأنف شهر العسل مع عروسه الشابة.

وكانت "خديجة السودانية" تجلس فوق حصيرة فرشتها أمام باب غرفة ابنتها، التي انقطعت عنها أخبارها منذ عادت البنت" قنوع" إليها بالبطاطا قبل أكثر من ثلاث ساعات، حين أقبلت "سكينة" من الخارج، بعد الغروب بقليل، فسألتها عنها بلهفة، لكنها ردت عليها باقتضاب، وبلهجة تشي بضيقها بالمناقشة:

أنا سبتها مع المكوجي في الخمارة... وكانوا رايحين يجيبوا البالطو.

وبعد قليل غادرت الغرفة إلى "خمارة سبيرو" حيث كان "عبد العال" ينتظرها.

وفي السابعة مساء، جاء الكابورال "وليم جولدنج" فلم يجد "فردوس" وأدهشه ذلك؛ إذ كانت دائمًا حريصة على أن تكون في استقباله عند عودته من عمله... وظل ينتظرها لمدة تزيد على ساعة، غادر بعدها البيت إلى مقر إقامته الآخر ليبيت به.

وكان القلق قد افترس الأم التي كانت واثقة أن الخطر الشديد. هو الشيء الوحيد الذي يمكن أن يشغل ابنتها عنها في مثل هذه الظروف، فوقفت على عتبة البيت تبحث عمن يعينها، إلى أن مرت "جميلة فرج" – مواطنتها الطنطاوية – التي ما كادت تعلم بالخبر حتى تحمست لمساعدتها، وأخذت تبحث عن "سكينة" فلم تجدها، ولكنها التقت بـ "ريا" أمام مبنى قسم الشرطة، فسألتها عنها، وعن "فردوس". وخلال الساعات التالية تناقل رواة الأخبار في الحارة والحارات والأزقة المتفرعة عنها والمتاخمة لها، رواية تقول بأن "فردوس" خرجت مع "سكينة" في أعقاب صلاة الجمعة، فلم تعد منذ ذلك الحين.

وكانت جارات "فردوس" في "بيت أبي المجد" من العاملات بـ "كوم بكير" من بين اللواتي سمعن الخبر ورددنه... وفي منتصف الليل عادت "سكينة" لبيتها، لكن الأم– التي كانت ما تزال تجلس في الظلام أمام غرفة ابنتها– لم تجسر على تكرار سؤالها؛ إذ كان زوجها "محمد عبد العال" معها ...

وحرصت "بطة" – التي عادت من عملها في "كوم بكير" في أعقاب ذلك – على أن تمر على الأم، وتحاول طمأنتها بأن الفتاة ستعود قبل الصباح.

وحين استيقظت في صباح اليوم التالي – السبت – ولم تجد نبوءتها قد تحققت طرقت باب غرفة "سكينة" لكي تسألها عن الفتاة، وتستثير عطفها على أمها التي أمضت الليل ساهرة تبكي، فطالعتها "سكينة" بعيون مثقلة بآثار الخمر، ولم تضف – في إجاباتها الباردة على أسئلتها – جديدًا إلى روايتها المعتمدة،

وعندما اقترحت عليها "بطة" أن تصحب "خديجة" إلى دكان "سيد عبد الرحمن" لتسألنه عن الفتاة الغائبة، اعتذرت بأنها لا تعرف مكانه.

ولم يحل مناخ الأقاويل الذي كان يحيط بـ "سكينة" بينها وبين القيام بما كان محتمًا عليها أن تقوم به في ذلك اليوم – السبت ١٣ نوفمبر (تشرين ثان) ١٩٢٠ – ففي العاشرة صباحًا كانت تقف مع شقيقتها أمام دكان "علي الصائغ"، الذي بدأ المساومة، بتكرار العرض الذي قدمه لهما في مساء اليوم السابق، لكنهما أصرتا على الرفض، مما اضطره إلى زيادة الثمن إلى خمسين جنيهًا، فتجاهلت "سكينة" – التي كانت تتولى المفاوضة – العرض الجديد، وأخذت تقلب في البضاعة التي يعرضها في دكانه، إلى أن اختارت لبة رفيعة يبلغ ثمنها سبعة جنيهات ونصف، وحلقًا يبلغ ثمنه ثلاثة جنيها، وقلبًا من الفضة بريالين، ثم مدت يدها إليه مطالبة بالجنيهات الخمسين، وحين حاول أن يخصم ثمن ما اشترته من مصوغات، رفضت بشدة، وأصرت على أن تأخذ النقود بالإضافة إلى ما اختارته من البضاعة.... وظاهرتها "ريا" على موقفها إلى حد التهديد باسترداد المصاغ... وبينما هم يتناقشون دخل "حسب الله" و"عبد العال" الدكان، ولأن الصائغ كان قد باع بالفعل أحد زوجي الأساور بثمانية وخمسين جنيها، ولم يكن باستطاعته أن يسترده، فقد وافق على شروط البائعين واشترى مصاغ "فردوس بثمن نقدي وعيني بلغ مجموعه الكلي اثنين وستين جنيهًا، وقنع من الغنيمة، بزوج الأساور الآخر الذي احتفظ به لتكسيره وصهره، وإعادة صياغته.

وعند ظهر ذلك اليوم، عادت "سكينة" وحدها إلى دكان طلاء المصوغات، الذي أودعت لديه "فردوس" قصبتي البرقع، والخاتم المضلع الذي يحمل على أحد وجوهه الحرفين الأولين من اسمها واسم الخواجة فطالبته بهما.. ولما كان صاحب الدكان قد رآها مرتين بصحبة "فردوس" فقد اختلط عليه الأمر، ولم يعرف من منهما صاحبة الأشياء المودعة لديه، فقد سلمها إلى "سكينة" التي دفعت له أجره، وعادت إلى حجرتها فأخفت الخاتم بظهر أحد مساند القش، الموضوعة على كنبة

بغرفتها وحرصت – منذ ذلك الحين – على ألا تظهر في "بيت أبي المجد" إلا بشكل خاطف لكي تتوقى الأسئلة الباكية في عيون "أم فردوس" التي تكثف إحساسها بالوحدة ... والغربة.

وكانت "فاطمة البربرية" – وهي عايقة سودانية الأصل في الخمسين من عمرها، تدير عدة دكاكين للدعارة بـ "كوم بكير" – هي التي أنقذت جارتها ومواطنتها "خديجة السودانية" من الإحساس بالضياع، ومدت لها يد العون، فلم تكتف بتعزيتها عن غياب "فردوس" – التي كانت بحكم الجيرة والزمالة، تعرفها وتحبها – بل وصحبتها – طول يوم الأحد ١٤ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢٠ – في جولة على المستشفيات وأقسام الشرطة؛ لتبحثا عن الفتاة الغائبة ... ولما لم يعثرا لها على أثر، صحبت الأم إلى "قسم شرطة اللبان" لكي تبلغ عن اختفاء ابنتها ...

وفي السابعة من مساء ذلك اليوم، بدأ اليوزباشي – النقيب– "إبراهيم حمدي" – نائب مأمور قسم شرطة اللبان – التحقيق في بلاغ اختفاء "فردوس بنت فضل عبد الله"، فاستمع إلى أقوال أمها، التي روت واقعة خروج ابنتها مع خادمتها "قنوع"، ووصفت ما كانت ترتديه وتتزين به، وأكدت أنها لم تخرج غاضبة، وأنه ليس لديها أي دافع لكي تهجر المنزل ونفت كل احتمال لأن تكون قد سافرت خارج الإسكندرية، ولم تشر إلى "سكينة" التي ورد اسمها واسم "سيد عبد الرحمن" على لسان "قنوع".

ولما استدعاهما المحقق أصر كل منهما على القول بأنه ترك "فردوس" مع الآخر، واستشهدت "سكينة" على صحة روايتها بـ "علي الفرنساوي"، بينما لم يستطع "سيد" أن يجد شاهدًا يؤيد روايته بأن "سكينة" قد صحبتها إلى المصبغة، وأنه ترك الفتاة – بعد ذلك معها، وعاد إلى دكانه ... ومع أن صاحب البار أيّد أقوال "سكينة" بأنها غادرت المكان أولا، وقبل أن يغادره "سيد " و"فردوس" بدقيقتين، إلا أنه لم يستطع أن يحسم التضارب بين أقوالهما حول ما حدث بعد ذلك قائلا إنه لا يعرف ما إذا كان ثلاثتهم قد التقوا بعد ذلك في الخارج أم لا.

ولم تضف أقوال الكابورال "وليم جولدنج" كثيرًا إلى التحقيق... إلا أنه أبدى اهتمامًا بالبحث عن "فردوس"، وأعلن استعداده لدفع الرسوم المطلوبة لنشر صورتها بالصحف.. وختم اليوزباشي "إبراهيم حمدي" التحقيق، بنفس العبارات الديوانية الباردة التي انتهى به غيره، فكتب "كلفنا البوليس السري .. بالبحث عن الغائبة، وأمرنا بالنشر عنها .. وصار تحصيل مبلغ ثلاثين قرش صاغ من خليلها لنشر الصورة كرغبته، وقفل المحضر على ذلك في تاريخه وساعته، لحين ظهور نتيجة البحث".

ولم تكن "سكينة" تعلم حين غادرت قسم الشرطة في تلك الليلة، أن نتيجة البحث كانت قد ظهرت عصر اليوم نفسه، وأن الأوان كان قد حان لفتح كل المحاضر – وكل المقابر – المقفلة.

***

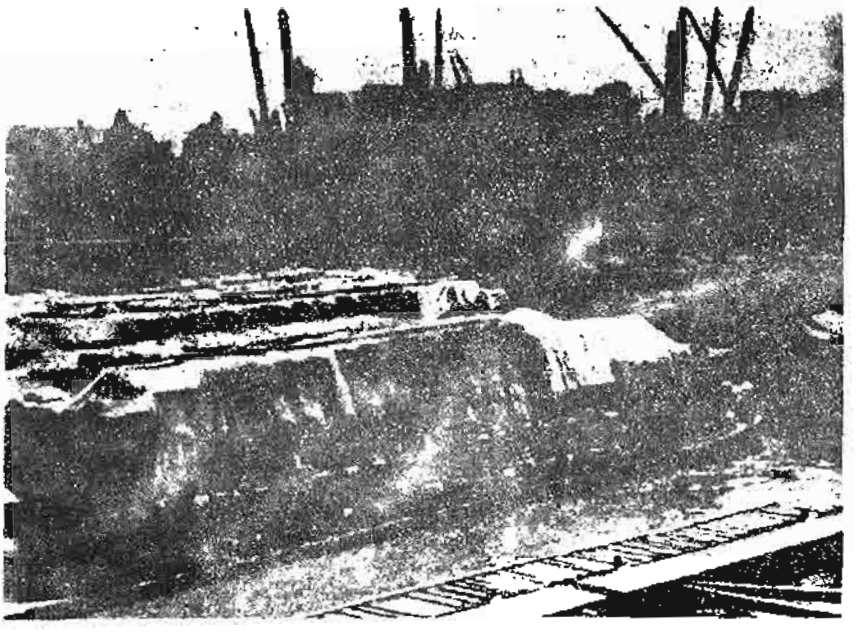

السمن النباتية تحمل الاقطان عبر ترعة المحمودية من عواصم الجنوب إلى الاسكندرية وهي التي سجدت الصحابة على الهجرة على متنها إلى الاسكندرية

الفصل السادس

مرويات آل همام

(٤٩)

مع أن المنزل رقم ٥ بـــ "حارة ماكوريس" – المعروف بين الناس باسم "بيت الجمال" نسبة إلى الأسرة التي تملكه – كان قد أصبح خاليًا من السكان، منذ طـــرد "سكينة" وجيرانها منه في ٣٠ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٢٠، فإن ذلك لم يغير شيئًا من عادات "أحمد مرسي عبده" الذي ظل يرابط أمام بابه طوال ساعات النهـــار – ليس فقط لأنه كان عاطلا عن العمل، بحكم الضعف الشديد في بصره، ولكن لأنـــه كان يعتبر نفسه مندوبًا مفوضًا عن "آل الجمال" في إدارته؛ إذ كانت جدته لأمه، قد أوقفت البيت على أولادها من الإناث، وعليه هو نفسه، وعينت أمه ناظرة على هذا الوقف، فأصبح صاحب النصيب الأكبر من دخله.

وبهذه الصفة وضع لافتة تدل على أن المنزل، معروض للإيجار وكلف أحـــد السماسرة بالبحث عن أسرة محترمة يفضل أن تكون أفرنجية، بعد أن اســـتقر رأي الأسرة على ألا تكرر التجربة المريرة السابقة، بتأجيره لمـــن يحولـــه إلـــى وكـــر للفواحش والقوادين واللصوص.. واتخذ مندوب "آل الجمال" من قهوة "زكية جعفر" المواجهة له مكانًا يراقب منه الموقف ويستقبل الراغبين في تفقد المنزل، ويرد على استفساراتهم، ويعرض عليهم شروطه.

وكان سكان الطابق الأرضي من البيت – الذين أكرهوا على مغادرتـــه – قـــد تركوه لأماكن ليست بعيدة عنه، وفيما عدا "محمد السمني"، الذي سافر إلى القـــاهرة قبل أيام من تنفيذ حكم الطرد، ليعمل سائسًا لخيـــول الخواجـــة "ميخـــالي بنـــاني" بالمطرية، وابنه "أحمد" الذي وجد عملا على باخرة تجاريـــة ســـافرت بـــه إلـــى "مارسيليا"، فقد توزع الباقون على الحارات القريبة، فانتقلت "سيدة سليمان" – زوجة

السمني – إلى منزل أختها "مباركة" خلف مقام "سيدي عماد" القريب، وعاد "محمد سليمان شكير" إلى منزله الأصلي بـ "جنينة العيوني" وانتقل "صالح العدني" للإقامة بفندق بـ "شارع أنسطاسي" – وكانت "سكينة" هي الوحيدة من بين سكان الطابق الأرضي التي ظلت تقيم بـ "حارة ماكوريس" نفسها، فانتقلت من المنزل رقم ٥ إلى المنزل رقم ٦، ومن "بيت الجمال" إلى "بيت أبي المجد" المواجه له، والملاصق للمقهى الذي كان "أحمد العاجز" يتخذ منه مركزًا للمراقبة فكانت تعابثه في غدوها ورواحها، وتطلب منه أن يؤجر لها الطابق الأرضي بدلا من أن يترك المنزل خاليًا تمرح فيه العفاريت..

ومع أنه لم يكن يأخذ كلامها مأخذ الجد، إلا أنه كان حريصًا كذلك، على ألا يترك البيت خاليًا من السكان ليلا؛ خشية أن يتسلل إليه "عفريت" يقيم فيه، أو أن ترتكب به خطيئة، أو تسرق نوافذه أو أبوابه الداخلية.. وبدلا من أن يستأجر خفيرًا خصوصيًّا لحراسته، أو يعطي رشوة لخفير الدرك المعين رسميًا لحراسة المنطقة لكي يشمله برعاية خاصة، رأى أن يوفر نقوده، وأن يحصل – فوق ذلك – على ثواب من الله، فعرض على الشيخ "محمد البربري" – وهو متسول عجوز في السبعين من عمره لا مأوى له – أن يبيت في المنزل – فأصبح الرجل يعود من سرحته مغرب كل يوم، ليتسلم مفتاح المنزل. ولا يغادره في الصباح، إلا حين ينادي عليه "أحمد العاجز" من مكانه على مقهى "زكية جعفر" في بداية نوبة الحراسة النهارية، فيعيد إليه المفتاح، ويغادر الحارة ليتسوّل من المارة.

ولأن "الشيخ محمد" كان أضعف من أن يقاوم أي سطو محتمل فقد قبل "أحمد مرسي" – بعد يومين– أن يؤجرا إحدى غرف المنزل لصياد اسمه "حميدو" لكنه رفض أن يحرر له عقد إيجار، واشترط عليه أن يغادرها في الوقت الذي يصل فيه المستأجر الجديد.

والواقع أن "بيت الجمال" لم يكن يخلو من مزايا الكثيرة. وكان عيبه الأساسي هو سكان الطابق الأرضي الذين لم تكن سمعتهم تشجع أحدًا على جيرتهم، وهكذا لم

يظل خاليًا سوى خمسة أيام فقط، بعد طردهم منه، ففي الرابع من نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢٠ جاء أحد السماسرة بخواجة إيطالي تفقد المنزل، فأعجبه، وقرر أن يستأجره بطابقيه ليقيم فيه مع أسرته.

ولدهشة "أحمد العاجز" فإن الخواجة لم يتوقف طويلا عندما حدد له إيجار المنزل بثلاثة جنيهات شهريًّا، وهو ما يوازي ضعف القيمة التي كان السكان السابقون يدفعونها، فقبل على الفور ومن دون مناقشة، مع أنه كان قد بالغ في مطالبة ليترك هامشا للمساومة. ولكن فرحته انقلبت إلى إحباط عندما اشترط الخواجة مقابل ذلك أن يقوم أصحاب المنزل بإدخال الصنابير إلى المطابخ والحمامات ودورات المياه؛ إذ هو لا يستطيع أن يشرب من أزيار الفخار، أو أن يعيش في منزل تتصاعد منه الروائح الكريهة بسبب ذلك.

وفي المفاوضات التي جرت خلال الأيام التالية، وقام بها خاله الشيخ "محمد عبد السلام الجمال" مع المسئولين في البلدية، اشترطوا لإدخال المياه إلى البيت، أن يتم إيصال بئر الفضلات به بشبكة المجاري العمومية، وأسفرت المقايسة التي قامت بها "كومبانية – أي: شركة – المياه" للعملية بشقيها، عن أنها سوف تتكلف أربعة وعشرين جنيهًا، على أن يقوم المالك – على نفقته – بالكشف عن مكان البئر التي يتم فيها التصريف .. وكادت التكلفة الباهظة تثني أصحاب البيت عن قبول المشروع، لولا أن الخواجة عرض عليهم أن يتحمل نصفها، وقبل أن يدفع من جيبه نصيبهم على أن يخصمه من الإيجار. ولأن الفوائد الجملة التي تعود على "آل الجمال" من مشروع سيمول من الزيادة غير المتوقعة في الإيجار، لم تكن خافية عليهم، فقد وقعت "زينب محمد الجمال" – والدة "أحمد العاجز" وناظرة الوقف – على عقد الإيجار – .. ودفع الخواجة النقود وانصرف على أن يعود في أول ديسمر (كانون الأول) ١٩٢٠ ، ليقيم في البيت...

ولأن كشف مسار المواسير التي تقود إلى بئر التصريف، كان الخطوة الأولى في الإصلاح، كما كان من بين التزامات المالك، فقد قرر الشيخ "محمد عبد السلام

الجمال" توفيرًا للنفقات أن يكلف ابن شقيقته "أحمد مرسي عبده" بهذه المهمة. ولم يحل دون ذلك علمه بأن الشاب يكاد يكون كفيفًا؛ إذ لم تكن العملية تتطلب قدرة كبيرة على الإبصار، بقدر ما كانت تتطلب قدرة بدنية متوسطة، وهو ما كان يتوفر لدى الشاب الذي كان في السابعة والعشرين من عمره. وقد تحمس لأدائها، كما هو متوقع من إنسان يرغب بقوة في البرهنة للآخرين أنه ليس عاجزًا كما يصفونه.. لكن الخال – مع ذلك – لم يتركه من دون مساعدة أو إشراف.

وكانت الساعة قد تجاوزت الثانية عشرة من بعد ظهر يوم الأحد ١٤ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢٠، حين ظهر الشيخ "عبد السلام" في المنزل رقم ٥ بـ "حارة ماكوريس"؛ حيث صعد إلى الدور الثاني، وتفقد دورة المياه، وتتبع مسار المواسير الهابطة منها. إلى أن اكتشف أنها تمر بأرضية الغرفة التي تقع أسفلها مباشرة، فاقتاد ابن أخته – الذي كان ينتظره بالطابق الأرضي – إلى تلك الغرفة، وحدد له مكانًا بحذاء الحائط تحت النافذة، طلب إليه أن يحفر فيه بعرض بلاطتين، وبطول الغرفة. وإلى العمق الذي يشعر معه بأن المواسير قد تكشفت. وحتى يسهل عليه الأمر تناول منه الفأس الصغيرة، التي كان قد أحضرها معه واستخدم حافتها المدببة، في خلع أول البلاطات، وقد دهش قليلا حين لم يتطلب ذلك مجهودًا، مما شجعه على مواصلة العمل، حتى خلع ثماني بلاطات، ثم ترك الفأس لابن شقيقته، وغادر المكان..

ولم يشرع "أحمد العاجز" في العمل إلا في الثالثة، وبعد أن تناول غداءه وصلى العصر.. ولكنه عمل بهمَّة لمدة تزيد على ساعة، نجح خلالها في أن يزيل طبقة الجير المدكوك بالحصى، بطول مترين. ولم يتطلب ذلك منه مجهودًا؛ إذ لم تكن الأرض بالصلابة التي توقعها. وبظهور طبقة التراب التي تلي ذلك، بدأ في تعميق الحفر، وكان يضع المتخلف عنه في مقطف من الخوص المجدول، فإذا امتلأ قام بتفريغه في أحد أركان الغرفة، ثم عاد به ليملأه من جديد، وكان يواصل العمل حين دخل "حميدو" الذي قال له:

خلٍّ عنه.

ثم دخل إلى غرفته المواجهة للغرفة، التي كان "العاجز" يحفر فيها ليستريح قليلا.. وواصل هو العمل، وأخذت الرائحة النتنة تفوح من التراب وتتصاعد تدريجيًّا كلما تعمق في الحفر، لكنه تحمّل بصبر.

وفي إحدى ضربات الفأس خيل إليه أنه سمع صوت اصطدامها بجسم صلب.. وحين حاول أن يستردها احتاج إلى قوة غير عادية لكي يجذبها إليه.. ولما قرب سلاحها من عينيه، ليحاول رؤية ما حدث فوجئ برائحة نتنة لم يستطع أن يتحملها فتبادر إلى ذهنه أن الضربة قد كسرت إحدى مواسير المجاري، وأن ذلك هو مصدر الرائحة الكريهة التي تصاعدت على أثرها.. فانحنى في موضع الحفر، وأخذ يتحسسه بأصابعه محاولا أن يكتشف الأمر إلى أن غاصت في لحم طري، ثم اصطدمت بجسم صلب، شده فلم يستجِب له فظل يحاول معه حتى انخلع، ولما قربه من عينيه شك في أنه ذراع إنسان فلم يصدق نفسه.. ونادى على "حميدو" الذي ما كاد يراه حتى أكد له أن ظنونه صحيحة، وأن ما يمسك به، هو بالفعل ذراع إنسان، وتناول الفأس وأزاح جانبًا آخر من التراب، فإذا بهما أمام هيكل عظمي لجثة لم يكن هناك شك في أنها جثة امرأة.

لم يعرف "أحمد العاجز"، إلا فيما بعد، أن الفأس كانت قد انغرست في ذراع "نبوية بنت علي" قهوجية "كوم بكير" التي استدعتها "سكينة" منذ ثلاثة شهور لكي تقوم بعلاجها من نزلة برد أصابتها بـ "التكسير" لها على ظهرها بـ "كاسات الهواء" فدخلت المنزل ولم تخرج منه. ولم يهتم لحظتها إلا بشيء واحد؛ هو أن يعيد إهالة جانب من التراب فوق الجثة، وأن يطلب من "حميدو" أن يكتم الأمر عن كل إنسان، إلى أن يبلغه إلى خاله، ليقرر ما يراه بشأنه.. ولم يكن "حميدو" بحاجة إلى توصية؛ إذ كان لديه فيما يبدو ما يدعوه لأن ينأى بنفسه عن الدخول في مزيد من المشاكل مع الشرطة، فلم يبدِ فحسب حماسًا لتنفيذ ما طلب منه "أحمد العاجز"،

بل ورجاه كذلك أن يغفل ذكر اسمه في كل ما يتعلق بهذا الأمر، وما كاد الاثنان يغادران المنزل، حتى اختفى "حميدو" عن الأنظار ولم يظهر منذ ذلك الحين.

وظل "أحمد العاجز" يقف على ناصية الحارة في انتظار أن يمر خاله الذي كان قد وعده بأن يعود إليه قبل الغروب؛ لكي يتفقد ما أنجزه من عمل.. ولأن اليوم كان الثاني من شهر ربيع الأول، الذي تبدأ فيه الاحتفالات بالمولد النبوي الشريف، فإنه ما كاد يسمع آذان العشاء من مسجد "سيدي عماد" القريب، حتى أدرك أن خاله – الذي كان يعمل قارئًا للقرآن الكريم ومنشدًا للتواشيح الدينية – قد انشغل بعمله في تلك الأيام التي يزداد فيها الطلب على أمثاله، فأغلق البيت وترك مفتاحه للشيخ "محمد البربري" الذي كان قد عاد من سرحته للتسول في شوارع المدينة، ولكنه لم يقل له شيئًا، خاصة وأنه كان ينام في إحدى الغرفتين المطلتين على واجهة البيت، بعيدًا عن الغرفة التي عثر فيها على الجثة.

وهكذا غادر "أحمد العاجز" مكانه على ناصية الحارة، بالقرب من الباب الرئيسي لقسم شرطة اللبان في اللحظة التي كانت "سكينة" تدلف فيها من باب القسم؛ لكي تدلي بأقوالها في التحقيق الذي كان اليوزباشي – الرائد – "إبراهيم حمدي" – نائب مأمور القسم – يجريه في قضية اختفاء "فردوس" فعاد إلى منزله ليروي حكايته المثيرة لأمه التي لم تصدقه، وقالت – أنت أعمى .. هو إيه اللي راح يجيب لك عظم ولحم بني آدم في التراب جوه الأوضة؟!.

فلما أكد لها أن "حميدو" – وهو قوي الإبصار – قد جزم بذلك قالت له:

أزعق على خالك من على القهة.

وكانت الساعة قد تجاوزت التاسعة حين ظهر الخال ليستمع إلى القصة، فلا يصدقها، ولا يجد تفسيرًا لها إلا الشك في قدرة ابن أخته على تمييز ما يشاهده.

وكان صبر "أحمد العاجز" على تحمل الإهانات قد نفد، فقال لهما بتحدٍ:

تعالوا شوفوا بنفسكم.

في السابعة من صباح اليوم التالي – الاثنين ١٥ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢٠، وصل الشيخ "محمد عبد السلام الجمال" وبصحبته شقيقته "زينب محمد الجمال" وابنها "أحمد مرسي عبده" إلى البيت الذي يملكونه بـ "حارة ماكوريس".. ولأن الشيخ "محمد البربري" لم يكن يتوقع وصول أحد من أصحاب المنزل في هذا الوقت المبكر فقد غادره وأغلقه خلفه قبل وصولهم بدقائق، وتوجه إلى "مسجد سيدي عماد" القريب، لكي يصلي الصبح.. فاضطروا للانتظار بعض الوقت، إلى أن عاد من المسجد، ففتح لهم الباب، ودخل معهم إلى الغرفة. وما كاد "أحمد العاجز" يكشف عن جانب من التراب، حتى تأكد الجميع من صدقه، ولم يتحملوا الوقوف طويلا أمام القبر، المفتوح الذي تفوح منه الروائح الكريهة، فهرولوا إلى الخارج، وما أن لحق بهم، بعد أن أهال التراب من جديد على الجثة، حتى سأل خاله:

تشور بإيه يا خالي؟

واستفز السؤال الشيخ "عبد السلام" الذي كان المشهد قد زلزل أعصابه، فانفجر في وجهه قائلا:

يلعن أبو البعيد، على اللي جابوه.. هي دي عايزة شورة؟.. القسم جنبك.. تعالي نبلغ..

ولم يكن أحد من الضباط العاملين بقسم شرطة اللبان، قد وصل بعد إلى مكتبه في ذلك الوقت المبكر من الصباح؛ إذ كان نائب المأمور اليوزباشي – الرائد – إبراهيم حمدي " قد توجه من منزله إلى القنصلية البريطانية ليدلي بشهادته في قضية تتعلق بمتهم من رعاياها المشمولين بالامتيازات الأجنبية، بينما كان الملازم ثان "عبد الغفار أحمد" – ملاحظ القسم – قد خرج على حصانه في مقدمة رأس فرقة من الجنود السواري، ليقوم بتشريفة الصباح. ولما كان القائم بعمل الضابط النوبتجي هو "الهيد كونستابل جون فيلبس"، فقد تلقى البلاغ الذي اقتصر على واقعة

عثور "أحمد مرسي عبده" على "ذراع بني آدم.. ولحوم ظاهرة من الأتربة، أثناء حفره داخل أودة بالمنزل ملكه للكشف عن موقع المجرور". وكانت الساعة قد بلغت الثامنة والنصف حين انتهى من تدوين البلاغ، وعاد الملازم "عبد الغفار أفندي" من التشريفة، فسلمه الكونستابل المحضر، وأبلغ المحافظة تليفونيًّا بالواقعة.

وما كاد الملازم ثان "عبد الغفار أفندي أحمد" ينتهي من قراءة البلاغ حتى اصطحب المبلغين الثلاثة إلى المنزل لمعاينته؛ حيث قادوه إلى المكان الذي عثر فيه على الجثة. وللمرة الثالثة واستجابة لطلب ملاحظ الشرطة، كشف "أحمد العاجز" عن جانب من التراب، رأى فيه الضابط عظامًا وأشلاء من جثة بشرية فاكتفى بذلك، وغادر المنزل بعد أن عين الجندي "عبد العاطي إبراهيم" حارسًا عليه، وأمره بعدم السماح لأحد بالدخول أو الخروج منه.

وبعودته ثانية إلى القسم، اتصل الملازم "عبد الغفار أفندي" تليفونيا بالقنصلية البريطانية، وأبلغ نائب المأمور اليوزباشي (النقيب) "إبراهيم حمدي" – الذي كان ما يزال ينتظر دوره للإدلاء بشهادته – بما انتهت إليه المعاينة، فكلفه بالشروع في التحقيق، الذي بدأ في التاسعة وعشر دقائق.. وانتهى بعد أربع ساعات.

ونفى المتسوّل العجوز الشيخ "محمد البربري" معرفته بشيء، وقال:

أنا راجل غلبان.. وكنت بوابًا عند صالح أفندي.. ومن مرضي تركت الخدمة ودايز على باب الله.. وساكن في البيت.. حسنة لوجه الله".

ولم تفد أقواله التحقيق في شيء إلا تأكيده بأن أحدًا لم يكن يتردد على المنزل، خلال الأسبوعين اللذين أقامهما به، بعد إخلائه، سواه هو و"حميدو"، وعلى العكس من ذلك فإن أقوال" أحمد مرسي عبده" و"الشيخ محمد عبد السلام" قدمت صورة كابوسية لحياة السكان الأربعة الذين كانوا يقيمون به إلى أن طردوا منه لأنهم – على حد تبريراتهما – كانوا يجمعون اللصوص والقوادين والمومسات ويديرون البيت للبغاء السريّ.

ولم تكن الصورة جديدة على "عبد الغفار أفندي" الذي كان– كغيره من العاملين بقسم شرطة اللبان – يعرف معظمهم، بحكم ترددهم الدائم على القسم لتقديم البلاغات الكيدية ضد بعضهم البعض أو لاتهامهم في قضايا مشاجرات ونصب وسكر وعربدة. ومع أنه لم يستبعد شبهة أن تكون الجريمة قد ارتكبت بعد إخلاء المنزل، فقد ركز أسئلته حول السكان الذين أخلوه منذ أسبوعين، وخاصة من كان منهم يسكن في الغرفة التي وجدت فيها الجثة، وهي "سكينة بنت علي همام" التي ذكر "أحمد العاجز" بأنها متزوجة.. "ولكنها دايرة على كيفها، وجوزها سايبها" وقال خاله إنه سمع من الجيران أنها كانت "تحضر مومسات في المنزل مع أنفار هنود، وهي نفسها كانت من بين الذين يدخلون معهم".

وبينما كانت معلومات الخال سماعية، وغير محددة المصدر فقد كانت معلومات ابن شقيقته أكثر تحديدًا؛ إذ ذكر أسماء السكان، وحدد من بين المومسات المترددات عليهم أسماء "بطة العزب" ووالدتها "أسماء المصري" ومع أنه لم يستطع أن يستنتج اسم صاحبة الجثة، فقد قطع بأنه لا تفسير لوجودها في المكان الذي عثر عليها فيه إلا أن تكون "سكينة" و"السمني" و"شكير" عملوا فيها شيء بطال.. وموتوها.. ودفنوها.

ولابد أن العثور على الجثة في غرفة "سكينة" قد أنعش ذاكرة الملازم "عبد الغفار أفندي" أو غيره من العاملين بالقسم، مثل الصول – المساعد – "محمد عبد العليم" الذين تذكروا فجأة اسم "سكينة" قد ورد في تحقيقين أُجْريا حول غياب نساء، لم يكن قد مضى على أقدمهن سوى ستة أسابيع، وهو محضر غياب "زنوبة الفرارجية". بينما لم يكن قد مضى على التحقيق معها في الثاني – وهو محضر غياب "فردوس بنت فضل الله" – سوى ساعات قليلة. وفي الحالتين كانت "سكينة " آخر من شوهد مع المرأتين قبل اختفائهما مباشرة، فدون "عبد الغفار أفندي" ذلك في محضره، وسأل صاحبي البيت عما إذا كان أحدهما قد شاهد "زنوبة" أو "فردوس" من بين المترددات على المنزل. فلما نفيا معرفتهما بهما، اكتفى بذلك القدر من

أقوالهما، وأمر باستدعاء سكان الطابق الأرضي الأربعة، الذين وردت أسماؤهم في تلك الأقوال.

وكان من سوء حظ "محمد سليمان شكير" – الذي لم تكن قد مرت على عودته من القاهرة سوى ساعة واحدة – أنه كان في طريقه إلى مقهاه بـ "كوم بكير" حين سمع الناس يتحدثون عن اكتشاف جثة مدفونة بأرض الغرفة التي كانت تقيم بها "سكينة" جارته السابقة بـ "بيت الجمال" فانضم إلى الحشود التي أحاطت بالبيت تستطلع الخبر، إلى أن رآه أحد المخبرين الذين يعرفونه، فكان أول من قبض عليه. وحقق معه من السكان. وبينما اهتم "عبد الغفار أفندي" بسؤاله عن صلة "سكينة" بكل من "زنوبة الفرارجية" و"فردوس"، وهو ما لم يكن يعرف عنه شيئًا.. اهتم "شكير" بالتأكيد على صلته الواهية بالبيت الذي لم يسكن به سوى أقل من شهرين، لم يكن يمكث فيه خلالهما أكثر من نصف ساعة في اليوم.

وقطع وصول "محمد كامل أبو ستيت" – وكيل نيابة المنشية – إلى قسم شرطة اللبان، استجواب الشرطة لـ "شكير" إذ لم يكد يصل، حتى أوقف "عبد الغفار أفندي" تحقيقه، وأغلق محضره، وسلمه إليه بصفته وكيل النائب العام المنتدب للتحقيق في الواقعة، وانتقل هو وبعض زملائه بصحبته إلى "بيت الجمال" ليعيد المعاينة.

وكان أول ما لاحظه وكيل النيابة هو أن الغرفة التي عثر بها على الرفات، كانت مظلمة، ولا يمكن رؤية ما بها، مع أن الساعة لم تكن قد وصلت إلى الواحدة ظهرًا.. فأمر باستحضار لمبة نمرة عشرة مما تضاء بالبترول وبتدبير عمال يواصلون الحفر، إلى المدى الذي وجده كافيًا لتمييز الجثة التي تأكد له أنها جثة امرأة؛ إذ كان شعرها الطويل لا يزال ملتصقًا بجلد الجمجمة، وقد أضاف اليوزباشي إبراهيم حمدي" – الذي قام بمناظرتها بعد نقلها إلى المستشفى– أنها كما قال في محضره "هيكل عظمي كامل لامرأة، وخط الشيب شعرها، ترتدي فانلة حريمي بيضاء". وقبل أن يغادر "أبو ستيت بك" البيت، كلف الملازم "أحمد عبد الله"

– أحد ضباط البوليس السريّ الذين أوفدتهم المحافظة للمعاونة في إجراء التحريات – بالإشراف على مواصلة البحث لاحتمال وجود جثث أخرى. كما كلف الملازم ثاني "عبد الغفار أحمد" بتفتيش الغرفتين العلويتين المغلقتين فوق سطح المنزل، بعد الحصول على مفاتيحها من صاحب البيت "أحمد العاجز" الذي كان ما يزال محجوزًا بقسم الشرطة. وبعودته مرة أخرى إلى قسم، وجد نائب المأمور قد عاد بعد انتهاء جلسة المحكمة القنصلية، فكلفه بإحضار جميع سكان المنزل وملاكه لجلسة التحقيق الذي قرر استئنافه في المساء...

ولا بد "أن "سكينة" قد عرفت بخبر افتضاح أمر المقبرة، كما عرف به كل سكان الحارة، والحارات المجاورة، منذ اللحظة الأولى التي اندفع فيها الشيخ "محمد عبد السلام" من باب المنزل، وهو يسب ويلعن، ويعلن للناس خبر الجثة التي عثر عليها في أرض الغرفة التي كانت تسكنها، ما لم تكن قد عرفت به في الليلة السابقة على ذلك، وفي أعقاب انتهائها من الإدلاء بأقوالها في محضر اختفاء "فردوس"، لكنها – بالقطع – لم تكن من بين الزحام الذي قاده الفضول والفراغ للاحتشاد أمام "بيت الجمال" في انتظار أخبار جديدة عن القتيلة والقتلة، وإلا لما كان "شكير" أول الذين جرى التحقيق معهم من سكان المنزل في محضر الشرطة.

والحقيقة أن الغموض ما يزال يحيط بالمكان الذي أمضت به "سكينة" الفترة بين خروجها من قسم الشرطة في مساء يوم الأحد ١٤ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢٠... وظهورها فيه في مساء اليوم التالي..

لكن شواهد كثيرة – تتالت بعد ذلك – ترجح بأنها أمضته في مشاورات مع شركائها – وأقاربها الثلاثة الرئيسيين .. الذين لابد وأنهم قد شعروا ببعض القلق؛ نتيجة لتكاثف الشبهات حولها، في قضية اختفاء "فردوس"، تحول إلى انزعاج بالغ، لنبش المقبرة الفرعية التي كانت تحتوي على جثث ثلاث من ضحاياهم. والغالب أن هذه المشاورات قد جرت بعيدًا عن "حارة علي بك الكبير"؛ إذ لم يكن الأمر في

حاجة إلى ذكاء كبير، ليدرك الجميع أن بيت "ريا" هو أول الأماكن التي سوف تفكر الشرطة في البحث فيها عن "سكينة" إذا طلبتها فلم تجدها في بيتها ...

أما المؤكد فهو أن كيفية التصرف في حالة اكتشاف أمرهم، والقبض عليهم، كانت قد نوقشت فيما بينهم مرات عديدة، وفي مناسبات مختلفة، وخاصة حين كانت الأقاويل تثور من حولهم في أعقاب اختفاء إحدى النساء، وتشير إليهم بأصابع الاتهام، كما حدث في حالات اختفاء "نظلة أبي الليل" التي قامت أمها بتحقيق واسع معهم ومن حولهم، و"أنيسة رضوان" التي أثارت صديقتها "عديلة الكحكية" كثيرًا من الغبار في أعقاب اختفائها، و"نبوية القهوجية" التي ثارت شكوك صديقتها "زكية جعفر" في "سكينة" حين رأتها ترتدي جلبابها. أو حين كانت الشبهات تصل إلى حد استدعاء إحدى الشقيقتين أو كليهما للاستماع إلى أقوالهما أمام الشرطة أو النيابة، وهو ما حدث مرتين فقط، الأولى في تحقيق بلاغ اختفاء "زنوبة محمد موسى" – المشهورة باسم "حجازية" – والثانية في تحقيق قضية اختفاء "فردوس" ...

ومع أنهم كانوا أمِّيين، إلا أن خبرتهم بالتحقيقات الجنائية لم تكن منقطعة تمامًا؛ إذ كانوا جميعًا – فيما عداء "محمد عبد العال" – قد حوكموا أو حقق معهم في قضايا مختلفة تشمل السرقة والضرب وإحراز المخدرات وإدارة بيوت للدعارة. وفضلا عن أنهم كانوا – بحكم المهنة – يتابعون أنباء الجرائم والقضايا ويسمعون تفاصيلها ممن يتصلون به من كتبة المحامين والعاملين في الشرطة، فقد أمضى الرجال منهم جانبًا من سنوات الحرب، يشتغلون في السلطة العسكرية البريطانية سافروا خلالها إلى بلاد بعيدة، وخضعوا للنظام القانوني الصارم.. الذي تطبقه الجيوش، خاصة في أوقات الحرب. وقد أتاح لهم ذلك كله، أن يتعرفوا بشكل مشوش – على القاعدة القانونية التي تقول بأن الاعتراف هو سيد الأدلة، وأن المتهم الذي يعترف يغرق نفسه بنفسه، فلا تجدي أية محاولة لإنقاذه، أما الذي ينكر – مهما كانت الأدلة التي تساق ضده – فباستطاعة محام متمكن أن يحصل له على

البراءة، أو على الأقل ينقذه من حبل المشنقة. وكانت تلك المناقشات قد انتهت بهم إلى التعاهد بألا يشي من ينكشف أمره منهم بالآخرين، أو يعترف على نفسه أو عليهم، وأن يتمسك بالإنكار التام، وأن يشيع الاتهام بين كثيرين – غيرهم– بحيث لا يثبت على أحد بالتحديد لتصبح التهمة شائعة، ويحصل الجميع على البراءة لعدم كفاية الأدلة....

والغالب أن الثقة المبالغ فيها في تلك المعلومات القانونية المشوشة، وفي مدى قدرة كل منهم على التمسك بالعهد الذي قطعه على نفسه، والتفاؤل الساذج بالنتائج الطيبة التي أسفرت عنها التحقيقات السابقة، كانت من بين أسباب القرار الذي اتخذه اجتماع قمة "آل همام" الذي استمر طوال ذلك اليوم بأن تسلم "سكينة" نفسها، خاصة وأن هربها كان سيثبت التهمة ضدها، على أن يتم – قبل ذلك – التخلص من بقايا تركة آخر الضحايا.

وهكذا وضعت "ريا" ملابس "فردوس" التي كانت ما تزال تحتفظ بها لديها، في "بقجة" وأرسلتها مع ابنتها "بديعة" إلى جارتها وصديقتها "أم رجب" التي تسكن في الطابق الثاني من المنزل نفسه.. وطلبت إليها الاحتفاظ بها لديها.. أما اللبة والحلق الذهبيان والقلب المصنوع من الفضة، الذين حصلت عليهم "سكينة" مقابل نصيبها من تركة "فردوس" فقد أودعتهم– في الغالب – لدى صديقتها "مريم الشامية"، ومزقت فواتير الشراء التي كانت قد حصلت عليها من علي الصائغ.

وبعد الخامسة بقليل.. وصلت "سكينة" إلى منزل بـ "حارة ماكوريس" .. لتجد في انتظارها على بابه شرطيًّا اقتادها إلى مبنى قسم شرطة اللبان الذي اختاره وكيل النيابة، مكانا لإجراء تحقيقه بدلا من سراي النيابة، ليكون قريبًا من الموقع الذي استنتج أنه يضم كل أبطال المأساة.

(٥٠)

ولأن اكتشاف جثة مجهولة ثانية في دائرة قسم شرطة اللبان، بعد شهرين فقط من العثور على الجثة الأولى، بخرابة شارع الواسطي، كان قد أزعج ضباط القسم؛ إذ كان مستحيلا عليهم أن يزعموا – أمام رؤسائهم بـ "حكمدارية بوليس الإسكندرية" – بأنها ربما تكون قد قتلت في دائرة عمل قسم آخر، ثم ألقيت في المكان الذي عثر عليها فيه، كما فعلوا عند اكتشاف الجثة الأولى، فقد نشطوا لمحاولة حل لغز جثة "بيت الجمال"....

وخلال الساعات الأربع التي أعقبت انصراف وكيل نيابة المنشية، كانت أوامره كلها قد نفذت: فقام الملازم ثان "عبد الغفار أحمد" بتفتيش الغرفتين العلويتين المغلقتين فوق سطح المنزل، فلم يجد بإحداهما سوى حصيرة ولحاف ومخدة. ولم يجد بالثانية سوى بعض المخلفات، وعثر الصول "الشحات محمد" – الذي كان يتابع عملية الحفر لاحتمال العثور على جثث أخرى – على صرة وجدها معلقة على مسمار بجدار الغرفة، وبتفتيشها وجد بها ملابس رجالية قديمة، وخمسة كتب في الفقه والشريعة والقانون، من بينها "شرح الأربعين حديث النووية" و"الرسالة القشيرية" و"الطرق القانونية في أشغال المحاكم الشرعية"، قالت "سكينة" – فيما بعد – أنها كتب جارها الشيخ "محمد السمني" ... بينما قام عدد من المخبرين السريين بإحضار جميع سكان المنزل وملاكه.

وهكذا لم تكد "سكينة" تدخل غرفة الحريم بـ "تخشيبة قسم شرطة اللبان" – حيث المكان المحدد لحجز المتهمين والمشتبه فيهم – حتى وجدت فيها أربع نساء

أخريات من جاراتها السابقات في "بيت أبو المجد"، هن "سيدة سليمان" – زوجة "محمد أحمد السمني" – و"بطة محمد العزب" وأمها وشقيقتها، اللواتي كن يقمن في المنزل، خلال الشهور السبعة التي تركته فيها لتقيم في "بيت الصابونجية" ثم في "بيت حارة النجاة" ... وكان من دلائل نشاط الشرطة، أنها نجحت – كذلك – في تجميع السكان الذين كانوا قد انتقلوا للإقامة في أماكن بعيدة نسبيًّا عن "حارة ماكوريس"؛ إذ كانت الحجرة المقابلة من التخشيبة – المخصصة للرجال – تضم "محمد سليمان شكير" – أول من احتجز من السكان – وبعد قليل سيق إليها "صالح العدني" – الذي ضبط بالفندق الذي انتقل للإقامة به بـ "شارع أنسطاسي" – و"سلامة محمد الكبت" الذي ما كاد يصل إلى منزله بالعطارين، بعد انتهاء يوم العمل، حتى وجد رجال الشرطة بانتظاره.

وكانت الساعة قد بلغت الخامسة والنصف حين استأنف "محمد كامل أبو ستيت" التحقيق، بعد أن أرسل إخطارًا تلغرافيًا بالواقعة إلى سعادة النائب العمومي – "محمد إبراهيم باشا" – بالقاهرة، ليكتشف في بدايته أن الحماس قد دفع معاونيه لإساءة تفسير أوامره؛ إذ تقدم إليه اليوزباشي (النقيب) "إبراهيم حمدي" – الذي كان مكلفًا بالإشراف على مواصلة الحفر – ليقول له، بأنه لم يعثر على بقايا أجسام أخرى بالمنزل، غير الجثة التي عثر عليها أولا، وأنه أرسلها إلى الاسبتالية الأميرية للاستعراف عليها، وطلب إبقائها تحت تصرف النيابة. ولم يتنبه المحقق آنذاك إلا لخطأ واحد وقع فيه نائب المأمور – والقائم بعمله لغيابه في إجازة – وهو أنه أرسل الجثة من دون أن يقوم بإثبات حالتها، ووصف ما كان عليها من ملابس، ظنًا منه أن وكيل النيابة قد فعل ذلك، فكلفه بأن يستدرك الخطأ في اليوم التالي.

وجاء حبس المشتبه فيهم في مكان واحد؛ ليكون الخطأ الكبير الثاني الذي وقع فيه ضابط القسم، في دفقة الحماس الأولى؛ إذ أتاح ذلك لـ "سكينة" أن تؤثر على الآخرين، إن لم يكن بطريقة مباشرة. فبأسلوب غير مباشر، وهو ما بدت آثاره على

أقوالهم فيما بعد؛ إذ سعى كل منهم لدفع التهمة عن نفسه، من دون أن يحاول ذكر معلومات قد تسيء إلى موقف الآخرين...

وفيما عدا تكرار ملامح الصورة الكابوسية للحياة داخل المنزل، فإن "أحمد مرسي عبده" – وخاله الشيخ "محمد عبد السلام" – لم يضيفا إلى ما قالاه في محضر الشرطة، سوى تحديد تواريخ حركة السكن في غرفة الطابق الأرضي وخاصة الغرفة التي عثر فيها على الجثة وكشفت أقوالهما عن أن "سكينة" هي التي كانت تستأجرها منذ أبريل (نيسان) ١٩١٩، إلى آخر أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٢٠، فيما عدا سبعة أشهر بين أكتوبر (تشرين أول) ١٩١٩ وآخر مايو (أيار) ١٩٢٠، لكنهما أخطآ في تحديد اسم الساكن الذي حل محلها خلال فترة الانقطاع؛ إذ ذكرا بأنها "بطة" التي نفت ذلك وقالت أنها كانت تسكن – مع أمها وأختها – في الحجرتين الشرقيتين الخشبيتين – وأن التي حلت محل "سكينة" في الفترة التي غادرت فيها الغرفة، هي مومس أخرى اسمها "مريم"، أقامت بها لمدة أربعة أشهر، ثم نقلت إلى المستشفى فظلت تعالج به لمدة ثلاثة أشهر، كانت الغرفة خلالها مغلقة على منقولاتها، إلى أن غادرت هي المنزل، بينما "مريم" ما تزال في المستشفى، فأخذت معها تلك المنقولات، وبذلك خلت الغرفة، وعادت "سكينة"، فاستأجرتها مرة أخرى... ،هي رواية أيدتها "سيدة سليمان" التي كانت أكثر معرفة من أصحاب البيت بحركة السكن في الغرفة، بحكم أن السكان كانوا يستأجرون غرفهم من باطنها...

وبعد دقائق من دخول "سكينة" إلى التخشيبة، نجح الصول– المساعد – "الشحات محمد" في الحصول على أول معلومات تشير إليها بأصابع الاتهام... وكانت "زكية جعفر"– صاحبة المقهى الذي يقع أمام "بيت الجمال – هي مصدر تلك المعلومات؛ إذ روت له قصة اختفاء صديقتها وجارتها القهوجية "نبوية بنت علي"، وظهور "سكينة" وهي ترتدي جلبابها بعد أسبوع من اختفائها.

والغالب أنها كانت – كذلك–المصدر الذي دلّ الصول "الشحات" على محل رهونات "خريستو مورجان" بـ "باب الكراستة" فعثر به على ساعة يد ذهبية صغيرة، وجلباب أسود مزين ببقع بيضاء، كانت "سكينة" قد رهنتهما لديه، فعاد بهما، وبدفتر الأشياء المرهونة، وقدم ذلك كله إلى المحقق، الذي أمر على الفور بتفتيش غرفة "سكينة" بحثًا عن جلباب "نبوية القهوجية" وكل ما يشتبه في أن له صلة بالتحقيق.

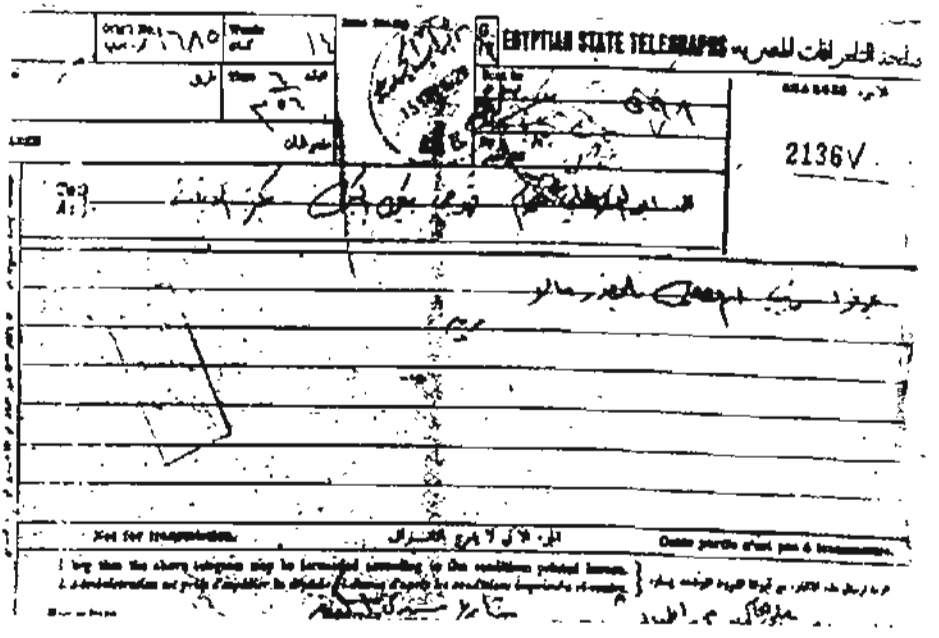

التلغراف الذي أرسلته «رياء إلى أخيها «أبو العلا» بكفر الزيات تطلب سفر أمها إليها فورا في أعقاب القبض على «سكينة»

وأسفر التفتيش عن العثور على ستة جلابيب نسائية ملونة، يغلب عليها اللونان الأبيض والأحمر وثلاثة مناديل للرأس، وضفائر شعر مستعار، وبعض ملابس للرجال كان من بينها صديري شاهي، وبنطلون كاكي أصفر قديم. ولم يتنبه اليوزباشي "إبراهيم حمدي" – الذي كلف بإجراء ذلك التفتيش – إلى أهمية البحث داخل المساند المحشوة بالقش، وإلا لوجد الخاتم الذي أهداه الكابورال "وليم جولدنج"

إلى "فردوس" ونقش عليه الحرفين اللاتينيين الأولين من اسمه واسمها، والذي كانت "سكينة" قد أخفته داخل أحد تلك المساند. لكنه ركز بحثه على الجلابيب، فما كاد يعثر عليها حتى أعاد إغلاق باب الغرفة بمفتاحها، وختم عليها بالشمع الأحمر. وكان من حظ "سكينة" – كذلك – أن نائب المأمور ما كاد يخرج من "بيت أبو المجد" حتى فكر في أن يختم بالشمع الأحمر على الباب الرئيسي لـ "بيت الجمال" المواجه له، وبذلك توقفت الحفريات في الغرفة التي عثر فيها على الجثة، لمدة يومين آخرين.

لكن "ريا" – التي توقعت أن تظهر في "حارة ماكوريس"، ولم تحم كعادتها في مثل تلك الأحوال، حول مبنى قسم الشرطة – ما كادت تعرف من الجيران بأمر تفتيش غرف شقيقتها وختمها بالشمع الأحمر، حتى أدركت أن الوضع هذه المرة يختلف عن المرات السابقة، التي كانت الشرطة تكتفي فيها بسماع أقوالها أو أقوال شقيقتها، من دون تفتيش أو تشميع – ولأنها كانت قليلة الثقة في قدرة "سكينة" على الصمود، فقد بدأت – منذ ذلك الحين – تستعد لما اعتبرته مصيرها المحتوم، وكان قلقها البالغ على ابنتها الوحيدة، هو الذي دفعها للتفكير في استدعاء أمها لكي تقوم برعاية "بديعة" في حالة القبض عليها.

وقبل السابعة بدقائق، كانت تقف في مكتب بريد "الباب الجديد" حيث أرسلت برقية إلى شقيقها "أبو العلا همام" – القهوجي بملك البك بكفر الزيات – تقول له فيها "عرفوا زينب أم مصطفى بالحضور حالا". وقعتها باسمها. ويبدو أنها خشيت أن تكون البرقية دليلا يقود الشرطة إلى مكان إقامتها الحالي بـ "حارة علي بك الكبير" فتعمدت أن تذكر عنوانها السابق بـ "حارة النجاة".

وحتى ذلك الحين لم يكن التحقيق قد أسفر عن شيء ذي بال، فيما عدا ما ورد على لسان "بطة" التي ذكرت أنها طلبت من "سكينة" – في صباح اليوم التالي لاختفاء "فردوس"– أن تقودها إلى دكان المكوجي "سيد عبد الرحمن"؛ لكي تسألاه عنها، فزعمت بأنها لا تعرفه، ثم علمت بعد ذلك من "قنوع" – خادمة "فردوس" –

أنها تعرفه جيدًا. وبعودة اليوزباشي "إبراهيم حمدي" إلى القسم ومعه المضبوطات التي عثر عليها في غرفة "سكينة" استدعى المحقق "زكية جعفر" واستمع منها إلى قصة اختفاء صديقتها "نبوية القهوجية"، التي أضافت إليها معلومة جديدة هامة؛ إذ ذكرت – لأول مرة – أنها رأت "نبوية" قبل اختفائها بيوم تجلس مع "سكينة" على عتبة باب "بيت الجمال"، وأن الأخيرة سألتها عنها في اليوم التالي لاختفائها، ثم ظهرت وهي ترتدي جلبابها بعد ذلك بنحو أسبوع أو عشرة أيام، ووصفت الجلباب بدقة، وتعرفت عليه حين عرض عليها المحقق الجلابيب التي عثر عليها بغرفة "سكينة"...

وتذكر نائب المأمور – الذي كان يتابع التحقيق – البلاغ الذي كان "حسن الشناوي" – زوج "نبوية القهوجية" – قد تقدم به إلى القسم عن غيابها، فاستخرجه وقدمه إلى المحقق الذي أرفقه بالمحضر...

وهكذا تكثف الشبهات حول "سكينة" التي أصبحت الأوراق الرسمية – بعد شهادة "زكية" – تضم ثلاثة بلاغات تشير إلى أنها كانت آخر من شوهد مع ثلاث من النساء المختفيات – "زنوبة الفرارجية" و"فردوس" و"نبوية" – لكنها مع ذلك صمدت أمام أسئلة المحقق، وكشفت إجاباتها عن ذكاء طبيعي، وخبرة فطرية بالتحقيقات الجنائية؛ ولأنها كانت واثقة بأن أحدًا – سواها – لا يعرف شيئًا تفصيليًا ومحددًا، عن ظروف دفن الجثة التي عثر عليها في أرضية الغرفة، فقد ركزت جهدها كله، على تبديد تلك الشبهات، أو تعميمها بإشاعة التهمة بين الجميع، بحيث لا تثبت على أحد بعينه.. فكانت تجيب باختصار وعلى قدر السؤال، ولا تستفيض في إجابتها فتتطرق إلى ذكر أسماء أو وقائع لم ترد به. ولم تحاول أن تكذب أقوال الشهود الآخرين، بل درجة على الاعتراف بها. مع تأويلها على نحو يبدو منطقيًا، ويوحي بأنها وقائع تقبل أكثر من تفسير...

وفي هذا السياق نفت أن تكون إقامتها في البيت قد اقتصرت على الغرفة التي عثر فيها على الجثة، مؤكدة بأنها تنقلت خلال الفترتين اللتين سكنت فيهما به بين

غرف الطابق الأرضي جميعها، وأن آخرين غيرها من السّكان، كانوا يستأجرون الغرفة نفسها، أثناء إقامتها في البيت، أو بعد خروجها منه، ذكرت من بينهم "أم جابر" و"بطة" و"مريم" و"صالح". وحين سئلت عن المصدر الذي تتعيش منه، لم تكذب ما جاء بأقوال "أحمد العاجز" من أنها تدير الغرفة للدعارة السرية، بل قالت:

"ساعات أبيع شوية بطاطس.. أو يوسف أفندي وساعات واحد بييجي مع واحدة، يستأجرون الأودة.. ساعة أو نص ساعة .. أو حتى ليلة.. ويعطوني قرشين".

ومنذ بداية التحقيق كانت الفكرة الثابتة في دوائر الشرطة والنيابة، تنطلق من يقين – يستند إلى خبرات سابقة – بأن "سكينة"، على الرغم من تكاثف الشبهات حولها، ليست هي القاتلة، ولكنها قد تكون شريكة القاتل، أو لمجموعة من القتلة. ففضلا عن أن ارتكاب النساء لجرائم القتل لم يكن شائعًا آنذاك، كما هو شائع اليوم، فإن الحالة التي وجدت عليها الجثة، كانت تجزم بأن الجريمة ليست من ارتكاب فرد واحد، ناهيك عن أن يكون امرأة، لا تستطيع أن تقوم وحدها بكل الخطوات التي يتطلبها تنفيذها بالشكل الذي تشير إليه كل الدلائل، فتقتل الضحية من دون أن يشعر بها أحد، وتحفر لها قبرًا بهذا العمق، ثم تحمل الجثة لتوسدها به، وتهيل عليها التراب، وتعيد تبليط أرض الغرفة.

ولم تكن العصابة في حاجة إلى ذكاء كبير لكي تستنتج الاتجاه الذي ستتجه نحوه شكوك المحققين، ولأن "سكينة" كانت تعلم ذلك، فقد فهمت منذ البداية الهدف الذي يرمي إليه المحقق بأسئلته. وتوقعت تمامًا الإشارة إلى أن هناك رجالا كانوا يقيمون معها بالغرفة، ليس خوفًا عليهم فقط، بل خوفًا على نفسها أساسًا.. وحرصت على أن تقدم نفسها في البداية باعتبارها "كانت متزوجة.. والآن مطلقة"، وحين جوبهت بأقوال الشهود، بأن زوجها كان يتردد عليها في المنزل نفسه، خلطت بين التواريخ، لتؤكد بأن ذلك حدث في فترة إقامتها الأولى وقبل طلاقهما. لكنها – على سبيل الاحتياط – اعترفت بأنه كان يزورها بين الحين والآخر؛ ليمضي معها ساعة

أو نصف ساعة. ولم تشر إلى "سلامة" إلا بعد أن سألها المحقق عنه، فقالت بأنها "لافت عليه"، بعد سفر طليقها، وكان يزورها أحياناً بالمنزل ...

أما وهي تدرك الهدف الذي يسعى إليه المحقق من سؤاله لها عن الرجال الآخرين الذين يصطحبون نساء إلى غرفتها ويبيتون معهن فيها، فقد أجابته الإجابة التي تحقق لها هدفها في توسع نطاق المشتبه فيهم وإشاعة التهمة فيما بينهم، فذكرت أن من بينهم اثنين من جيرانها، هما "شكير" و"أحمد السمني" – ابن المستأجر الأصلي للطابق الأرضي – وهو ما دهش له المحقق، الذي جابهها بأن كلا منهما يستأجر غرفة بالمنزل، تغنيه عن استئجار غرفتها لهذا الغرض. ففسرت ما نسبته إليهما بأسباب تبدو منطقية، قائلة إن "شكير" كان يخشى من أن تضبطه شقيقة رفيقته المسجونة، وبأن "السمني الابن"، لم يكن يستطيع أن يصطحب امرأة إلى الغرفة التي يقيم فيها مع أمه، وبالتالي فقد اضطر لاستئجار غرفتها، ولأن تركيز الاتهام في أحدهما، أو غيرهما لم يكن من بين أهدافها، فإنها حين سئلت عما إذا كانت قد لاحظت تغييرًا في الغرفة حين عادت في الصباح لاستلامها منهما نفت ذلك.

وبتلك الطريقة الماكرة في الدفاع، أجابت "سكينة" عن الأسئلة التي وجهها إليها المحقق، حول صلتها بالنساء الثلاث الغائبات، فحين سئلت عن "زنوبة الفرارجية" لم تنف معرفتها بها، وقالت باختصار شديد:

"دي راحت الإبراهيمية.. وما رجعتش تاني".

أما "فردوس " فقد ذكرت – بخبث شديد – أنها تركتها مع "رفيقها" المكوجي في الخمارة ... ولما بدأ المحقق يسألها عن "نبوية القهوجية" أدركت أن "زكية" قد باحت له بشكوكها، لكنها لم تفاجأ، ولم تفقد سيطرتها على نفسها، وعلى غير عادتها، أخذت تستطرد في إجاباتها على أسئلته لتعترف بما ورد في أقوال "زكية" من وقائع، قيل إن يجابهها بها، وتحاول تأويلها على نحو يبعد عنها الشبهة،

فاعترفت – من دون سؤال مباشر – بأنها جلست مع "زكية" مرة على باب "بيت الجمال" الذي كانت تسكن به، لمدة نصف ساعة. لكنها قدمت تاريخ الواقعة بحث يتلو اختفاء "نبوية" بشهر على الأقل. وقالت بأن علاقتها بها كانت طيبة، حتى إنهما كانتا تأكلان معا – في المقهى لا في البيت – وأحيانًا تتبادلان الجلابيب، وبادرت بالاعتراف بأنها أخذت من "نبوية" جلبابًا أسود مزينًا بدوائر بيضاء، وأعطتها بدلا منه جلبابًا لبنيًا من جلابيبها، وحين عرض عليها المحقق الجلباب الذي ضبط في غرفتها، قالت بلهجة الواثق من براءته:

صحيح ... دي جلابية "نبوية" اللي بادلتني عليها..

وكان مما ساعد "سكينة" على تنفيذ خطتها أن الجميع، التزموا موقف الدفاع عن أنفسهم، ولم يحاول أحد منهم ذكر ما يعرفه عن سلوك الآخرين؛ حتى لا يشجعهم ذلك على فضح بعض ما يرغب في ستره من أسراره، وهو المنهج الذي اتبعه "شكير"، الذي كان أول من استدعى محاميًا – هو "مصطفى أمير أفندي" – ليحضر معه التحقيق أمام النيابة، حيث أعاد تأكيد أقواله في تحقيق الشرطة، ونفى تمامًا أن يكون قد استأجر غرفة "سكينة" في بعض الليالي لينفرد فيها بنساء.

ومع أن "سلامة" قد أقر بأنه يعرف "سكينة" وبأنها كانت رفيقته، إلا أنه أصر على القول بأنه لم يكن يتردد عليها في "بيت الجمال" وتلاعب في تاريخ بدء ونهاية علاقته بها، فذكر بأنه قطع تلك العلاقة، منذ أربعة أشهر – وهي الفترة التي وقعت فيها الجرائم – لكي يلتفت لمعاشه.

وأنكرت "سيدة سليمان" علمها بشيء مما كان يجري بالمنزل قائلة بأنها كانت تخرج منذ الصباح الباكر لتبيع البيض ولا تعود إلا ليلا، كما دفعت كل شبهة في أن يكون لزوجها أو ابنها أية صلة بالمنزل أو علم بما يجري فيه، قائلة إن الأول كان يبيت بالإسطبل الذي يعمل به بـ "سيدي جابر" قبل أن يسافر إلى القاهرة ليعمل

بها، وأن الثاني كان يبيت في منزل خالته، قبل أن يسافر إلى "مارسيليا" على ظهر الباخرة التي وجد عملا بين طاقمها.

ولم تخرج أقوال "صالح العدني" عن هذا الإطار؛ إذ ذكر أنه كان يمضي معظم أوقات النهار والليل في عمله، ولا يعرف شيئًا عما يجري بالمنزل.

واتفق الجميع على أنهم لا يعرفون شيئًا عن الجثة التي عثر عليها في غرفة "سكينة"، وعلى أنهم لم يشتموا رائحة كريهة تتصاعد منها. وبرروا ذلك، بأن الروائح النفاذة التي كانت تتصاعد من دورة المياه الواقعة في فناء المنزل غير المسقوف، والتي كانت أقرب إلى دورة مياه عمومية، كانت تغطي على غيرها من الروائح النفاذة التي كانت تتصاعد من دورة المياه الواقعة في فناء المنزل غير المسقوف، والتي كانت أقرب إلى دورة مياه عمومية، كانت تغطي على غيرها من الروائح.

لكن أقوالهم لم تخلُ – مع ذلك – من تناقض...

وكان منطقيًا أن تكون "سكينة" هي القاسم المشترك الأعظم في المواجهات التي أجراها المحقق لحسم التناقض بين أقوالها وأقوال الآخرين.

فواجهها بـ "زكية جعفر" التي أكدت بأن "سكينة" زعمت في البداية بأن الجلباب لها، وأنها اشترته منذ عام، ولم تعترف بأنه جلباب "نبوية" أو تؤلف قصة البدل، إلا عندما جابهتها بما تعرفه.. لكن "سكينة" نفت ذلك، وقالت إنه لم يكن لديها أي مبرر لكي تدعي ذلك.

وفي المواجهة التي جرت بينها وبين "شكير" أصرت على أنه استأجر منها الغرفة ليلتين مقابل عشرين قرشًا عن الليلة الأولى وثلاثين عن الليلة الثانية. وتمسك هو بتكذيب الواقعة، وحسم اللجاج حول الأمر، فسألها أمام المحقق عما إذا كانت المرأتان اللتان تدعي بأنه اصطحبهما في هاتين الليلتين، قد غادرتا الغرفة في كل مرة أم لا؟. فأمسكت بالعصا من المنتصف، وقالت بأنها عادت في المرة الأولى

مبكرة، فأيقظتهما من النوم وغادرت المرأة البيت أمامها، ولكنها حين عادت في المرة الثانية لم تجد أحدًا في الغرفة، وإن كانت لم تلاحظ أي تغيير فيها يدعو للريبة.

وبسبب حرصها على توسيع دائرة الرجال المشتبه فيهم، فقد أصرت – في المواجهة التي جرت بينها وبين "سيدة سليمان" – على التأكيد بأن زوجها – "محمد السمني" وابنها– "أحمد السمني" – كانا يبيتان في المنزل كل ليلة...

لكن ذلك لم يكن كافيًا لتبديد الشبهات القوية التي أحاطت بـ "سكينة"، ودفعت اليوزباشي "إبراهيم حمدي" لكي يعيد – في منتصف تلك الليلة – فتح محضر التحقيق الذي كان قد أجراه في اليوم السابق، حول اختفاء "فردوس" لكي يختتمه بهذه العبارات.

"اليوم وجدت رفات جثة حرمة يظهر أنها للمدعوة نبوية القهوجية – المتغيبة منذ بضعة أسابيع – مدفونة بأرضية أودة، كانت تسكنها الحرمة سكينة، وظهر أن أغلب النساء الغائبات من دائرة القسم كن يظهرن قبل اختفائهن مع هذه الحرمة. وحيث تبين من هذا التحقيق، ومن اعترافها، أن فردوس شوهدت معها في آخر لحظة قبل اختفائها، وعليها من المصاغ ما تزيد قيمته عن مائة جنيه تقريبا، فقد تبادر إلى ذهننا أن اختفاء "فردوس" جنائي، والشبهة تحوم حول "سكينة"؛ لذلك عرضنا هذا المحضر على حضرة وكيل النيابة الجاري تحقيق قضية وجود هذه الرفات، وسلمنا حضرته التحقيق".

وكان إرفاق محضر تحقيق الشرطة في غياب "فردوس"، بتحقيقات القضية، هو آخر ما فعله "محمد كامل أبو ستيت" في تلك الليلة، بعد تسع ساعات من التحقيق المتواصل انتهت في الثانية صباحًا، بقرار بالقبض على الدفعة الأولى من المتهمين، وكانت تضم خمسة هم "سكينة" و"سيدة" و"صالح" و"شكير" و"سلامة"، وبتكليف الشرطة بأن تواصل التحريات عن الحادث، وأن تنبه على أربعة آخرين بالمثول

أمام المحقق في اليوم التالي هم: " محمد عبد العال" – زوج "سكينة" – والخواجة "خريستو مورجان " – الذي رهنت عنده "سكينة" الساعة والجلباب – و"محمد السمني" وابنه "أحمد السمني".

ولأن "محمد السمني" وابنه، كانا قد اختفيا منذ ذلك الحين، ولم يظهرا إلا بعد انتهاء التحقيق، فضلاً عن أن الشرطة لم تكن قد توصلت بعد إلى معرفة محل إقامة "محمد عبد العال". فقد كان الخواجة "خريستومورجان" هو الوحيد بين هؤلاء الأربعة، الذي مَثُلَ بين يدي المحقق، الذي استأنف التحقيق في الواحدة من بعد ظهر اليوم التالي – الثلاثاء ١٦ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢٠ – بسراي النيابة بالمنشية – وقد ذكر في أقواله بأن "سكينة" تعودت أن ترهن لديه بعض ملابسها ومنقولاتها، ثم تعود لتسدد ما اقترضته وتسترد ما رهنته بعد قليل، وأنها رهنت لديه الجلباب والمنديل الأسود الحرير، منذ أكثر من شهر. أما الساعة الذهبية، فقد رهنتها لديه من ثلاثة أيام فقط، مقابل خمسة وثمانين قرشاً..

وكان المحقق قد طلب في صباح اليوم نفسه – وبعد مراجعة التحقيق الذي أجراه في الليلة السابقة – استدعاء "بطة" لإعادة استجوابها، و"سيد عبد الرحمن" لأخذ أقواله. وقد حضرا وبصحبة كل منهما محام.

واعترفت "بطة" بأنها كانت تحتفظ معها بمفتاح الغرفة أثناء غياب "مريم" بالمستشفى، لكنها أنكرت صلتها بالجثة التي عثر عليها فيها، وكرر "سيد عبد الرحمن" أقواله في محضر الشرطة، ونفى أن تكون له صلة حميمة بـ "فردوس" وقال بأنها أخذت الخاتم من إصبعه رهناً للمعطف، وظناً منها بأنه ربما يكون قد باعه.

وواجهه المحقق بـ "سكينة" التي أصرت على أنها تركت "فردوس" معه، وعلى أن الفتاة أخذت منه الخاتم "محبة".. بينما طلب محاميه – الأستاذ محمد حسيب – سؤال المومستين "حكمت" و"حميدة" اللتين تقيمان وتعملان بنقطة

المومسات بـــ "شارع وجه البركة" بـــ "حي الأزبكية" بالقاهرة، قائلا بأنهما قريبتان لـــ "فردوس" وصديقتان لها، وبأنها تعودت أن تسافر إلى القاهرة بين الحين والآخر لكي تلتقي بهما وتمضي معهما بعض الأيام، وبأن احتمال سفرها لزيارتهمـــا قـــائم وينبغي التثبت منه. واستجاب المحقق لطلبه. وأرسل – في نفس اليوم – يستعلم عن الأمر، وبعد ثلاثة أسابيع – جرت خلالها في النهر مياه كثيرة – جـــاء الـــرد مـــن مأمور قسم شرطة "قنطرة الدكة" ليقول بأنه:

"سأل كل مومس تدعى حميدة وكل مومس تدعى حكمت فـــي شـــارع وجـــه البركة، عن حرمة تدعى فردوس لها قرابة بهم.. فلم يتعرف عليها أحد".

ولأن الشرطة، لم تكن قد توصلت – بعدُ – إلى معلومات جديدة، فقـــد أنهـــى المحقق جلسة التحقيق الثالثة بعد نصف ساعة من بدايتها، وأصدر أمـــرًا بـــالقبض على الدفعة الثانية من المتهمين التي ضمت "بطة" و"سيد عبد الرحمن" ليرتفع عـــدد المقبوض عليهم إلى سبعة..

(٥١)

اضطر "حسب الله" – منذ استدعاء "سكينة" للتحقيق في قضية اختفاء "فردوس"، عصر يوم الأحد ١٤ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢٠ – لقطع إجازة شهر العسل؛ لكي يتابع الموقف الذي أخذ يتعقد منذ ذلك الحين. وكانت ابنته "بديعة" هي التي ذهبت إليه في منزل زوجته الجديدة" زنوبة بنت هلال" لتستدعيه لحضور القمة الرباعية، التي عقدت في أعقاب شيوع أنباء اكتشاف مقبرة "بيت الجمال".

ومع أن التوقف عن مواصلة الحفر – بعد العثور على الجثة الأولى – وتشميع البيت بالشمع الأحمر – دفع الثلاثة إلى شيء من التفاؤل بأن التحقيق قد لا يتسع فيصل إليهم. إلا أنهم – أخذًا بالأحوط – واصلوا التشاور فيما بينهم، بعد تسليم "سكينة" نفسها، لدراسة كل احتمالات الموقف..

ولأن أفكارًا مثل التخلص من الجثث التي تثوي في المقبرة الرئيسية بإلقائها في إحدى الخرابات البعيدة، كما حدث مع الجثة التي ألقيت في خرابة "شارع الواسطي" كانت مستحيلة التنفيذ في جو مسمم بالريب والشكوك، استيقظت فيه الشرطة، من نومها العميق، لترهف آذانها وتتشمم بأنوفها، بحثًا عن روائح كريهة، فقد دارت المشاورات الثنائية – وأحيانًا الثلاثية – بين "حسب الله" وكل من "محمد عبد العال" و"ريا" حول إجراءات الأمن الإضافية التي يتوجب عليهم أن يقوموا بها للحيلولة دون كشف أمرهم.

وكان أول ما اتفقوا عليه هو تفتيش غرفة المقبرة الرئيسية تفتيشًا دقيقًا للتخلص من كل أثر قد يدفع الشرطة للشك في أمرهم. وتعطير جوها للتغلب على رائحة قد

تدعو للحفر في أرضها. وإبعاد ملابس "فردوس" – التي كانت "ريا" قد أودعتها لدى جارتها "أم رجب " – عن المنزل كله.

وتنفيذاً لذلك غادر "حسب الله" مسكن زوجته الجديدة، في الخامسة من صباح يوم الثلاثاء ١٦ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢٠ إلى مسكن "ريا" حيث قام بتفقد المقبرة تحت الصندرة، بعين وأنف شرطية، كشفت له عن تخلخل بعض البلاطات التي تغطيها وانخفاض مستوى بعضها عما يجاوره فأعاد خلعها وتثبيتها بالجبس، محاولا – بقدر الإمكان – أن يحتفظ لسطح المقبرة باستوائه، وأن يلغي التباين بين مستواه ومستوى بقية أرض الغرفة؛ لتبدو في وضع طبيعي لا يثير ريبة أحد وكانت الساعة قد اقتربت من السادسة والنصف حين أنهى مهمته من دون أن يظهر "محمد عبد العال" الذي كان قد وعده بالحضور لمساعدته. وحتى يتوقى أية مفاجأة فقد فضل أن ينتظر بالخارج، فارتدى معطفه ووضع "القادوم" الذي كانوا يحفرون به المقبرة، مع ملابس "فردوس" في صرة حملها تحت إبطه، وغادر المنزل ليقف على بعد قليل من بابه، ينتظر وصول صديقه، وهو يتفحص مدخل الحارة القريب.

وكان يجول ببصره في أنحائها حتى لا يؤخذ على غرة، حين تنبه فجأة إلى أن أبواب دكان النجارة الذي يملكه "محمد أحمد رمضان" – زوج شيخة المخدمين – مفتوحة على مصاريعها، والرجل يجلس صامتاً في مدخله.. فلم يستطع أن يتجاهله؛ إذ لم تكن تفصله عنه سوى أمتار قليلة.. وكانا شبه وحيدين في الحارة التي لم يكن أحد من سكانها قد استيقظ بعد، فحياه بتحية الصباح، ورد الرجل التحية، وبدا وكأن "حسب الله" يبرر له وقفته أمام باب بيته، أو يبحث عن أي كلام يتبادله مع، حين سأله:

مجسم
للحجره
التى
كانت
تقيم
فيها
«سكينه»
بحارة
ماكوربس

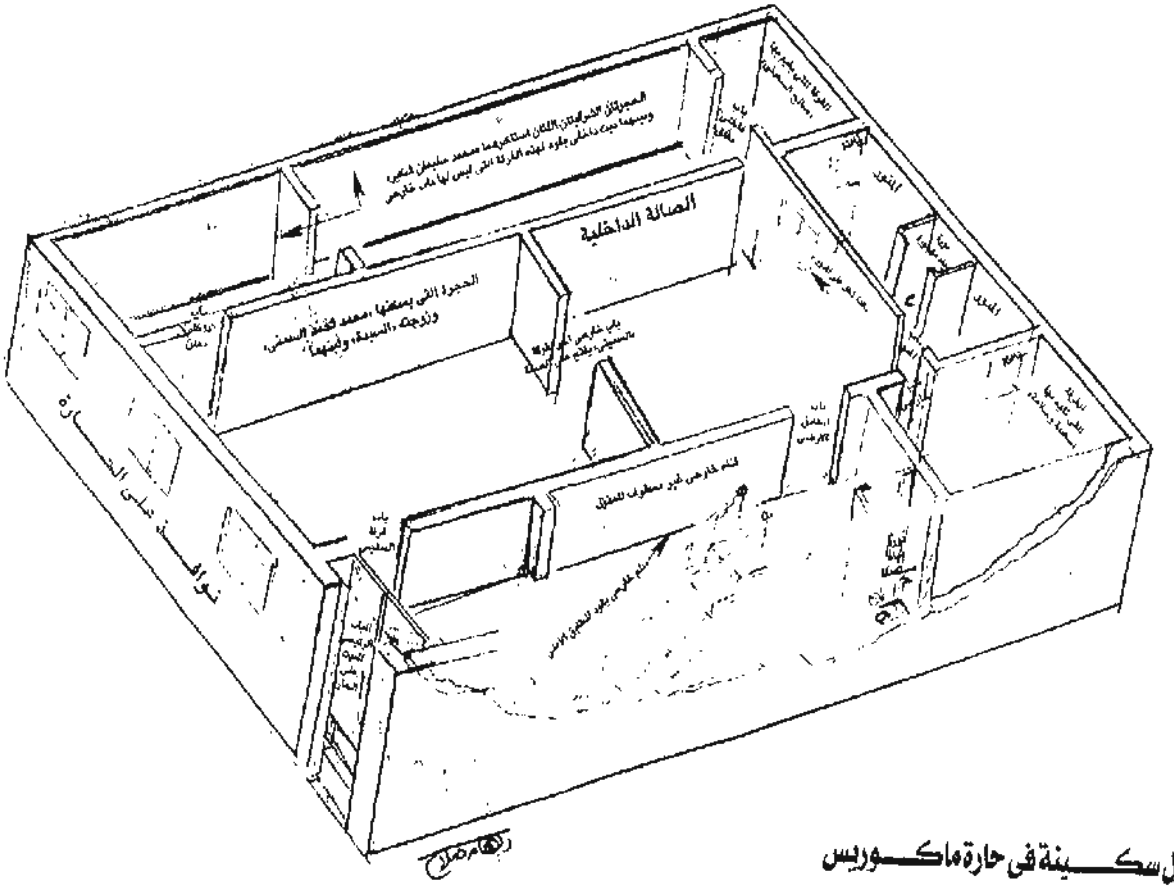

منزل سكينة فى حارة ماكوربس

هي "الكهربة" مشيت واللا لسه؟!.

ومع أن صوت عجلات الترام الذي يسير بالشارع الرئيسي قد تناهى إلى أسماعهما آنذاك، فقد أجاب "رمضان":

مشيت من نص ساعة.

وشجع السؤال النجار على التفكير في مبادلته الحديث. وكاد يهم بسؤاله عن الجثة التي عثر عليها بأرضية الغرفة التي كانت تسكن فيها شقيقة زوجته، وأن يروي له المغامرة التي قام بها، حين أذن له نائب المأمور – عصر اليوم السابق – بدخول الحجرة، ومعاينة الجثة – ضمن عدد آخر من أهالي الغائبات – لعلها تكون زوجته. وكيف حمد الله لأنه اكتشف – من طول قامتها – أنها ليست شيخة المخدمين. وقبل أن يشرع في الحديث، ظهر "محمد عبد العال" على باب الحارة، وبدا أنه الرجل الذي كان "حسب الله" ينتظر وصوله بالترام؛ إذ اتجه نحوه وصحبه عائدين إلى المنزل.. وبعد ربع الساعة خرجا معًا، وكان "حسب الله" ما يزال يحمل صرة الملابس تحت إبطه، ودهش النجار حين لاحظ أن يدا أسطوانية من الخشب – تبدو كما لو كانت يد "قادوم" – تبرز منها..

وبعد قليل كان الاثنان يهبطان السلالم القليلة التي تقود إلى البدروم الذي يقيم "حسب الله" بإحدى حجراته.. وفوجئت "زنوبة" بأن زوجها يصحب معه رجلا غريبًا قدمه لها قائلا:

ده اسمه "محمد عبد العال".. وإذا جه وأنا غايب .. خليه يدخل ولا تتغطيش عليه..

ثم جلس الاثنان على كنبة بالغرفة. وفتح "حسب الله" الصرة، فأخرج منها فانلة "فردوس" البيضاء – التي كان مزادها قد رسى على "محمد عبد العال" – فسلمها له. ثم أعاد ربطها من جديد، وقال لزوجته:

"شيلي الحاجات دي بره البيت.. وإذا جه "محمد عبد العال" يطلبهم.. اعطـــيهم له".

وحين لاحظ علامات الدهشة على وجهها، روى لها قصة ملفقة عـــن خـــلاف بين "عبد العال" وزوجته، اضطره لأخذ ملابسها وفاء لقرض يدينها به، فشكته إلى الشرطة وصدقت "زنوبة" القصة.. وخرجت بصرة الملابس.. فأودعتها لدى إحدى جاراتها..

ولم تمكث "ريا" طويلا بحجرتها، بعد أن غادرها الرجلان، بل أسرعت تقـــوم بدورها المحدد في خطة الأمن. فقامت بإلقاء كمية من الماء تحت الصـــندرة لكـــي تساعد على تماسك الجبس، وأشعلت بعض أعواد البخور؛ لكي تتغلب على رائحـــة العفونة التي بدأت تتكثف في جو الغرفة، بعد مرور أربعة أيام على دفن "فردوس".

وما كادت تنتهي من ذلك حتى غادرتها وأغلقت بابها، واختفت من البيت ومن الحارة كلها؛ لكي تتوقى استقبال جاراتها التي توقعت أن يقمن بزيارتها متظاهرات بالرغبة في الاطمئنان على أحوال "سكينة"، لكي يشبعن فضولهن في معرفة مزيـــد من الأخبار، تتفحص عيونهن محتويات الغرفة، وتشم أنوفهن ما بها من روائح قـــد تدعوهن للريبة أو للثرثرة فتصل همساتهن إلى آذان رجال الشرطة السريين الـــذين انتشروا في أنحاء الحي يجمعون الأخبار..

والأرجح أن لقاء أو أكثر قد حدث خلال ذلك اليوم، تبادل خلاله ثلاثـــتهم مـــا وصل إلى آذانهم من أنباء التحقيق الذي جرى مع "سكينة" وأخذ الناس يتداولونها – نقلا عمن استمع المحقق إلى أقوالهم في الليلة السابقة، ولم يجد ضـــرورة للقـــبض عليهم – مختلطة بتكهناتهم عن صاحبة الجثة التي عرضت علـــى بعـــض أقـــارب الغائبات فجزمت "أم إبراهيم بنت علي الحيثي" بأنها لأمها "زنوبة الفرارجية" بينمـــا لم تستطع "زكية جعفر" أن تجزم بأنها جثة صديقتها "نبوية القهوجية".

والغالب أن "تقدير الموقف"، الذي قام به رجال ريا وسكينة في ذلك الوقت العصيب، قد انتهى إلى أن "محمد عبد العال" – بسبب غيابه عن مسرح الحوادث وعيون الشهود، خلال الشهور الخمسة السابقة – سيكون أبعدهم عن شبهات الشرطة، وأن "ريا" ستكون أقربهم إلى تلك الشبهات. بينما يقف "حسب الله" في المنتصف من حيث احتمال الاشتباه فيه، ولأن موقفه كان يرتبط – أساسًا – بموقف "ريا" فقد حاول طوال اليوم أن يلقنها ويلقن ابنته "بديعة" خطة الدفاع التي أوهمها بأن من مصلحتها أن تتبعها، في حالة اكتشاف ما تحويه المقبرة الرئيسية من جثث. وهي تقوم على إنكار كل صلة لها، أو له بالأمر، والزعم بأنهما مطلقين، وبأنه لا يقيم بالمنزل، أو يتردد عليه. وبذلك تبدد الشكوك من حولها؛ إذ يصعب على المحقق أن يصدق أن امرأة وحيدة، يمكن أن تقتل كل هؤلاء النساء. وترك لها "حسب الله" خارج نطاق هذا السيناريو حرية التصرف بعد ذلك في إلصاق التهم بآخرين، تختارهم طبقًا للظروف ممن يحيطون بها.. ولم يستثن من هؤلاء حتى "سكينة" و"محمد عبد العال".

وفيما بعد اعترفت "بديعة" بأنها منذ اطلعت على أسرار ما يجري في المنزل، كانت تتلقى تحذيرات من أبيها الذي كان يقول لها – بين الحين والآخر.

"اوعي تقولي حاجة .. وإن حدّ سألك قولي ما شفتش حاجة.. ولا أعرف شيء.. وإلا أدبحك وأعمل فيك زيهم.."

أما بعد اكتشاف الجثة في بيت "سكينة" فقد قال لها:

إذا حد سألك.. قولي إن اللي عمل كده "عرابي" أو "أحمد الجدر" و"عديلة الكحكية" وجوز خالتك وما تقوليش عليّ أو على أمك.

والغالب أن "حسب الله" الذي كان يحتفظ بذكريات سيئة حول البلاغات التي سبق أن قدمتها "سكينة" إلى أقسام الشرطة، ضده، وضد زوجته، كان قليل الثقة – بشكل عام – في أنها تحمل مشاعر ودودة تجاهه. ولعله كان يتوقع أن تعترف

عليهما في أي لحظة، إن لم يكن على سبيل الكيد، فنتيجة لما قد تتعرض لـــه مـــن ضغوط، أو بسبب حرمانها من الخمر التي كانت قد أدمنتها.. وقد نقل تقديره ذلـــك للموقف إلى "ريا" – التي كانت أكثر الجميع إحساسًا بمدى الخطر الذي يهدد حريتها وحياتها وما تبقى من استقرار أسرتها، بل ويقترب بأعناقهم من حبـــل المشـــنقة.. وبتلك الحالة من التوتر العصبي الشديد، استقبلت شكوك "حسب الله" فـــي "ســـكينة" كحقيقة لا تقبل المراجعة.. وكقدر لا فكاك منه.

والحقيقة أن "سكينة" كانت قد توقت – حتى ذلك الحين – أية إشارة إلى اســـم "ريا" أو "حسب الله". كما كان مستحيلا أن تعترف عليهمـــا إلا إذا اعترفـــت علـــى نفسها.. ولم يكن الشك في صلة "ريا" بالجثة التي عثر عليها في بيت شقيقتها يتطلب ذلك الاعتراف؛ إذ دفع اكتشاف الجثة كثيرين وكثيرات ممن يعرفونهما، إلى تـــذكر عدد من الوقائع التي اكتسبت دلالة جديدة في ضوء ما استجد من تطورات، بل إن كثيرين من أهالي الغائبات قد تنبهوا في ضوئه إلى احتمال لم يسبق لهم البحث فيه كسبب لاختفائهن.

ولابد أن بعضًا من تلك المناقشات والتكهنات قد تسرب – بقصد أو مـــن دون قصد – إلى الأُمباشي "أحمد البرقي" الذي كان قد كلف – كغيره من أفراد الشـــرطة السرية العاملين بقسم اللبان والمنتدبين لمعاونتهم من حكمدارية شرطة الإسكندرية – بإجراء التحريات حول مصير النساء اللواتي تقدم أقاربهن ببلاغات عـــن غيـــابهن لتحديد صاحبة الجثة التي عثر عليها بغرفة "سكينة" ولمعرفة مصير الأُخريات.

وكان البحث في ظروف اختفاء "نظلة أبو الليل" هو الذي قاده إلى الغرفة التي تستأجرها "ريا" ليعيد مناقشتها فيما أدلت به من أقوال حول ظروف اختفاء الفتـــاة، فلم يجدها بها. وأدهشته رائحة البخور التي كانت تتسرب من ثقوب في نافـــذتها.. فظل يترصَّدها إلى أن عادت فدخل خلفها ليجدها تعيد تبخير الغرفة، ولما عرفـــت أنه من رجال الشرطة السرية، ارتبكت.. ولما سألها عن "نظلة أبو الليل" أيقنت بأن أمرها قد انكشف، وبأن "سكينة" قد اعترفت عليها.. فبدأت في إدارة الأسطوانة التي

كانت قد حفظتها، وقالت إنها لا تعرف شيئًا، وأن بعض الرجال كانوا يستأجرون منها الغرفة، ويصطحبون إليها نساء يختفين بعد ذلك.

وكانت الساعة قد بلغت الخامسة من مساء ذلك اليوم – الثلاثاء ١٦ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢٠ – وصل الخبر إلى اليوزباشي "إبراهيم حمدي" فأرسل الصول – المساعد – "محمد عبد العليم" إلى منزل "ريا" حتى ينتهي من عمل عاجل بين يديه.. ثم لحق به – قبل السادسة بقليل– فوجدها تعترف له بأن من بين هؤلاء الرجال "عرابي" و"أحمد الجدر" فأمر بالقبض عليهما.. ثم دخل الغرفة وجال ببصره فيها..

وسألها:

فين "نظلة" يا "ريا"؟.

ولدهشته البالغة.. ردت قائلة:

عندك تحت الصندرة.

(٥٢)

والغالب أن اليوزباشي "إبراهيم حمدي" لم يصدق – لأول وهلة – ما قالته "ريا" ولعله ظنها تسخر منه، أو تتحداه. لكنه ما كاد ينحني ليلقي نظرة على ما يقع أسفل الصندرة، حتى شم رائحة عفونة، تغلبت على رائحة البخور الزكية التي كانت تتصاعد في أنحاء الغرفة. ولاحظ على الفور، أن البلاط الذي يغطي أرض المكان، ينشع برطوبة تدل على أنه سقى حديثًا بالماء، وأن به آثارًا واضحة لتراكيب حديثة، تدل على أنه قد خلع وأعيد تثبيته بمواد لاصقة غير المواد التي استخدمت في لصق بقية البلاط الذي يغطي أرض الغرفة، فأمر بنزع خشب الصندرة. وبإخراج ما كان تحتها من أدوات منزلية. وشرع في خلع عدد من البلاطات. وفضلا عن أن نزعها لم يتطلب مجهودًا، فإنها ما كادت تغادر مكانها حتى تكثفت رائحة العفونة. وما كاد نائب المأمور ينبش في التراب أسفلها، بقطعة من الخشب، حتى ظهر جزء من جلباب، أعقبه ظهور جثة..

وخلال نصف الساعة التالية، كان الخبر قد طار إلى المحافظة. والحكمدارية، فازدحمت باحة البيت بعدد من كبار ضباط الشرطة في الإسكندرية، وجاء "المستر وايت" – رئيس قلم الضبط – على رأس مجموعة من مفتشي الضبط، ومفتشي الإدارة السرية؛ ليستطلعوا الأمر بأنفسهم.. وكانت الغرفة قد أخليت من كل ما بها، بينما يواصل عددٌ من جنود الشرطة الحفر بحضور "ريا" التي كانت تجلس واجمة أمام بابها، تحاول أن تجمع أفكارها المشوشة لكي تستعيد خطة الدفاع.

وبعد أن انتهى "المستر وايت" ومرافقوه من معاينة البيت، نصحوا بنقل المتهمة إلى قسم الشرطة، ليبدأ التحقيق معها، على أن يتواصل الحفر في أرض الغرفة أثناء ذلك.. فاصطحبها اليوزباشي "إبراهيم حمدي" معه. وعندما وصل إلى مكتبه اتصل هاتفيًا بوكيل نيابة اللبان، وأبلغه بالأمر، ونبهه إلى صلة الأخوة التي تجمع الحرمة "سكينة" التي عثرت الشرطة – في اليوم السابق على جثة امرأة في أرض غرفة كانت تسكنها، فأحالتها إلى وكيل نيابة المنشية الذي يحقق معها – وبين الحرمة "ريا" صاحبة الغرفة التي عثر بها على المقبرة الجديدة. فكلفه وكيل النيابة بأن يستكمل إجراءاته، ويشرع في تحقيقاته، إلى أن يصل إليه.

وكان الملازم ثان "أحمد عبد الفتاح" هو الذي كلف بالإشراف على متابعة الحفر، الذي كان يقوم به عدد من جنود القسم. لكنهم لم يتحملوا رائحة التعفن الرِّمي التي كانت تشيع في جو المكان، واعتذروا – بعد قليل – عن مواصلة العمل، فتوقف الحفر، إلى أن قبل أربعة من العمال العاطلين الذين يقومون بأعمال موسمية لحساب المجلس البلدي، مواصلته نظير أجر، فكلفهم بذلك.

وبعد قليل أخرجوا جثة عارية لامرأة ضخمة الجسم لا يغطيها سوى قميص بحمَّالة على الكتفين، ووجدوا تحتها جمجمة قديمة وعظامًا لا تزال بها آثار لحم بشري متحلل.. كما كشفوا التراب عن جثة امرأة ثالثة ترقد على جانبها، فضل الملازم "عبد الغفار" تركها كما هي؛ حتى لا تتبعثر، ثم عاد إلى القسم ليخطر نائب المأمور – الذي كان يستمع إلى أقوال "ريا" – بأنه لم يستطع أن يواصل الحفر لاشتداد الرائحة وحلول الظلام، وأنه فضل أن يؤجله إلى الصباح، وترك المنزل في حراسة قوة من الجنود برئاسة الجاويش "إبراهيم نصر"..

وفي أثناء ذلك، كان الملازم ثان "أحمد عبد الله" – من قوة بوليس سري المحافظة – قد صحب معه الصول "الشحات محمد" والباشجاويش "يوسف أبو رماح" والأُمباشي "أحمد البرقي"، لتنفيذ الأمر الذي أصدره له نائب المأمور بالقبض على كل من "عرابي حسان" و"أحمد الجدر"، اللذين اعترفت "ريا" بأنهما كانا

يصحبان النساء إلى غرفتها، ثم يخرجان من دونهن. والغالب أن رجال الشرطة كانوا قد توصلوا – في هذا الوقت المبكر من التحقيق، واستنادًا إلى خبراتهم السابقة، وبعد مراجعة ما لديهم من بلاغات عن النساء المختفيات – إلى افتراض بأن جرائم قتل النساء تتم بهدف السرقة. وانطلاقًا من هذا الافتراض، اهتم الضابط ومعاونوه بالتفتيش على المشغولات الذهبية، وعن كل ما يدل على ثراء المتهمين، فعثروا في بيت "عرابي" على كتينة ذهبية يتدلى منها جنيه من الذهب، وساعة معدنية، ولم يجدوا في منزل "الجدر" ما يفيد التحقيق فاصطحبوهما معهم، وعادوا بهما إلى القسم..

وكانت الساعة قد اقتربت من الثامنة، عندما وصل "محمد بك حافظ " – وكيل نيابة اللبان – إلى مبنى القسم، ليجد عددًا كبيرًا من سكان الحي، يحيطون به، وعندما سأل عن سبب احتشادهم، عرف من الضباط أن معظمهم من المتطفلين الذين دفعهم الفضول إلى محاولة معرفة ما حدث، وكان من بينهم بعض جيران المتهمة وأقاربها، وبعض أقارب الغائبات.. فأمرهم بالتحفظ على من قد يتطلب التحقيق الاستماع إلى أقوالهم، وإبعاد الباقين عن المبنى.

بالاستعانة بشيخ الحارة عثر المخبرون بين الزحام، على "زينب أم مصطفى" – والدة "ريا" و"سكينة" – التي كانت قد وصلت إلى محطة قطارات الإسكندرية قادمة من "كفر الزيات". فلما لم تجد أحدًا في انتظارها، توجهت إلى حارة "علي بك الكبير" وهناك عرفت من الجيران، بما حدث لابنتها، فصحبت حفيدتها "بديعة" إلى مبنى القسم، في محاولة لاستطلاع الأمر. وكان من بين الذين تم التحفظ عليهم – كذلك – "خديجة السودانية"، التي حملها قلبها الواجف إلى هناك، لعلها تعرف شيئًا عن مصير ابنتها "فردوس"، آملة ألا تسمع ما يسيئها فيها.. وما كادت تمثل أمام وكيل النيابة، حتى أمر بأن تعرض عليها الجثث الثلاث التي تم الكشف عنها حتى ذلك الحين.

وبدأ وكيل النيابة تحقيقه بالاستماع إلى الطبعة الأولى من أقوال "ريا" التي ظلت على امتداد الأيام العشرين التالية، تصدر منها طبعات جديدة، تحذف منها بعض الوقائع وتضيف إليها وقائع أخرى، وأشخاصًا آخرين، يتناسب عددهم طرديًا مع الجثث التي يتم العثور عليها في المقبرة، ومع ما كانت تواجه به من أقوال الشهود والمتهمين حتى تضخم ملف التحقيق معها، وازدحم بأقوال متناقضة تمثل في مجملها، نموذجًا للخيال الركيك، وافتقاد المنطق، تتفق طبعاتها المتعددة في شيء هو انعدام صلتها بالحقيقة..

ولأنها كانت تدلي بأقوالها – في تحقيق الشرطة الذي أجراه معها اليوزباشي "إبراهيم حمدي" – حين وصل الملازم "عبد الغفار" ليخطره بأنه عثر على ثلاث جثث فقط. فقد قصرت الطبعة الأولى من أقوالها أمام النيابة، على تبرير دفن هذه الجثث الثلاث تحت صندرتها.. في سياق قدمت فيه نفسها باعتبارها امرأة ضعيفة مكسورة الجناح خضعت لسطوة إنسان شرير اسمه "عرابي حسان" قدمته للتحقيق بصفته "جدع صعيدي وعامل فتوة وكل الجهة تخاف منه"، تعرفت إليه، وإلى صديقه "أحمد الجدر" منذ ثلاث سنوات؛ إذ كان من بين جيرانها، في حي "المسكوبية" الذي كانت تقيم به، وكان "عرابي" يمر عليها – آنذاك – ويقول لها: "اوعي تخافي.. إذا حد زعلك أنا أزعله.. أنا عرابي الصوامعي".

ثم استطردت قائلة إنها كانت تسير بـ "الشارع الإبراهيمي" – ذات ظهيرة منذ سبعة شهور – فقابلت "عرابي" وبصحبته رفيقته "نظلة أبو الليل".. فقال لها "يا بت يا ريا.. أنا عاوز أروح بيتك مع نظلة"، فلما اعتذرت له قائلة "أنا جوزي بيزعل لما يشوفك عندي" رد عليها بفظاظة "ملعون أبوك وملعون أبو جوزك" فلم تستطع أن تواصل اعتراضها. وما كاد يستقر في غرفتها مع رفيقته، حتى قال لها "خدي نصف الريال ده وهاتي لنا أكل .. وغيبي شوية"، وعندما عادت بالطعام – بعد ساعتين – وجدته ينتظرها في مكان قريب من البيت فأعطاها مفتاح الغرفة. ولما سألته عن "نظلة" قال لها: جتها القرف... دي مستعجلة.. ومشيت على طول.. وبعد

ثمانية أيام من ذلك.. بدأت تشم رائحة كريهة، تنبعث من تحت الصندرة. فلما استشارت صاحبة المنزل، نصحتها بأن تبخر الغرفة بالمستكة، فظلت تفعل ذلك لمدة يومين إلى أن انقطعت الرائحة.

وبعد أربعة شهور أخرى، قابلها "عرابي" للمرة الثانية مصادفة. وكان بصحبته هذه المرة صديقه "أحمد الجدر" فطلب إليها أن تعود إلى البيت لتنتظر حضوره، فقالت له: يا عرابي مرة على مرة.. جوزي يطلقني.. وبعدين مين يربي بنتي؟! فقال لها: والله يا بنت الكلب إن ما كنت تطاوعيني على فكري.. أخزق عنيكي.. فاستسلمت لإرادته، وسبقتهما إلى المنزل. وبعد قليل فوجئت بفتاة تدخل عليها عرفت أن اسمها "فاطمة" وأنها ابنة خالة "أحمد الجدر"، ثم تبعها الرجلان، فلما احتجت على ذلك صارخة فيهم: "إيه الخايلة الكدابة دي.. هو بيتي كرخانة؟" أمسكها "عرابي" من ذراعها فثناه، وخبطها في الحائط، وقال لها: لو قلت لأ.. أنا أحط صباعي في عينك" رضخت لأمره، وتركت لهم الغرفة وخرجت لكي تشتري لهم الطعام، وعادت لتجد الرجلين يقفان أمام باب البيت، فلما سألتهما عن المرأة قال لها "عرابي": دي فضلت ترتعش.. وتقول البيت وسخ وضلمة ويخوف.. فطردناها..

أما الحادثة الثالثة فقد وقعت منذ أسبوعين فقط، عندما عادت من الخارج فوجدت ابنتها الصغيرة تبكي فلما سألتها عن السبب، علمت منها أن "عرابي" قد ظهر فجأة وضربها، واقتحم الغرفة لينام فيها. فلما دخلت عليه محتجة بأن غرفتها ليست لوكاندة، قال لها: والله العظيم يا بنت الكلب.. لازم أخرب بيتك.. ثم طردها، وأغلق الباب على نفسه، بينما نامت هي وابنتها في فناء المنزل، ولما استيقظت عند العصر، وجدته قد غادر الغرفة، ولم تعرف ماذا كان يفعل بها، أو من زاره خلال الساعات الثلاث التي أمضاها بها..

وأضافت "ريا" أن زوجها كان قد هددها بالطلاق، إذا رأى "عرابي" يدخل البيت مرة أخرى. ولأنها لم تستطع أن تمنعه من التردد عليها، فقد اضطرت

لاستئجار غرفة أخرى بـ "باب سدرة" لكي تسكن بها مع زوجها، وكانت تمضي بها معظم ساعات النهار، فلا تعود إلى الغرفة التي عثر فيها على الجثث، إلا عند الليل لتنام.. ومع ذلك فقد طلقها زوجها- منذ ثلاثة شهور - عندما لاحظ أن "عرابي" ما يزال يتردد عليها..

وكانت القصة - فيما تصورت "ريا" - كافية لكي تحقق أركان دفاعها، ولكي تقدم تفسيرًا ظننته منطقيًّا لوجود الجثث الثلاث، التي توهمت فيما يبدو أن البحث سيتوقف عندها: فهي امرأة ضعيفة لا حول لها ولا قوة، تعيش وحيدة بلا رجل، بعد أن طلقها زوجها. تسلط عليها اثنان من الفتوات، كانا يصحبان النساء إلى غرفتها، ويبعدانها عنها، ثم تعود في كل مرة من هذه المرات الثلاث، فلا تجد المرأة، ولا تعرف شيئًا عن مصيرها.

ولأن المحور الرئيسي لدفاعها - كان يقوم - في تلك المرحلة - على التنصل من مسئوليتها، هي وجميع "آل همام" من وجود الجثث، فإنها لم تكتف بالتركيز على أنها لم تكن تقيم بغرفتها بـ "حارة علي بك الكبير" على الرغم من احتفاظها بها، مما يوحي بأن الغرفة كانت تتخذ - في غيابها ومن دون علمها - مكانًا لتلك الجرائم، أو بالتشديد على تطليق زوجها لها، أو بالذكاء في اختيار "عرابي" استثمارًا للشبهات التي أحاطت به منذ اختفاء رفيقته، أو اصطناع شريك له، هو "أحمد الجدر" الذي تربطه به صلة صداقة فضلا عن عملهما معًا بين حمالي الجمرك، بل وحرصت كذلك - على إخفاء الأسماء الحقيقية لصاحبات الجثث الثلاث؛ حتى لا يكتشف المحقق، صلتها - أو أحد من أقاربها- بهن. وفيما عدا "نظلة" - التي ذكرت اسمها من باب تأكيد اتهامها لـ "عرابي" - فقد منحت الضحية الثانية اسمًا حركيًا. ولأنها كانت تعرف أن صاحبة الجثة الثالثة هي "فردوس" فقد تعمدت أن تتجاهل ذكر أي شيء عنها، فيما عدا التاريخ الذي يحتمل أن تكون قد دفنت فيه، بل إنها لم تجزم بأن أحدًا قد دخل الغرفة مع "عرابي" في ذلك اليوم، وبالتالي فهي لا تستطيع أن تصف صاحبة الجثة، أو تعرف اسمها.. أما السبب فلأن ظهور جثة

"فردوس" في منزل "ريا" بعد الشبهات التي حامت حول دور "سكينة" في إخفائها كان كفيلا بتدمير خطة الدفاع من أساسها..

لكن أسئلة المحقق، ما لبثت أن كشفت كثيرًا من الثقوب غير المنطقية، في السيناريو الذي ظنته "ريا" محبوكًا، وكان أول ما لاحظه وكيل النيابة وسألها عنه هو التناقض بين أقوالها أمامه وبين ما قالته – قبل ساعة واحدة – في محضر تحقيق الشرطة.. إذ كانت قد بررت صلتها بـ "عرابي" بأنه كان صديقًا لأخيها "أبي العلا" وبأنها تعرفت عليه عن هذا الطريق . وكانت شكوكها المتسلطة بأن اكتشاف أمرها، جاء نتيجة لاعتراف شقيقتها عليها، وخيفتها من التعرف على جثة "فردوس" وراء محاولتها – في تحقيق الشرطة – لخلق صلة مستقلة بين "سكينة" وبين "عرابي"، بحيث إذا وجهت باعترافها عليها، أقحمتها معه في الاتهام.. فزعمت بأنها عندما ضاقت بضغوط "عرابي" عليها توجهت إلى شقيقتها وقالت لها: مش تبعدي عني "عرابي" يا "سكينة". وأن الأخرى ردت عليها قائلة: ده ولد مؤذي وأحسن طريقة تعزلي من البيت.. والغالب أنها – حين لم تواجه بأية أقوال لـ "سكينة" ضدها – تنبهت إلى أنها بالغت في شكوكها، فأغفلت – في أقوالها أمام النيابة – ذكر الواقعتين.. وحين ذكرها المحقق بهما، أدركت أنه يريد أن يتخذ منهما دليلا على أن هناك صلة تربط بين "عرابي" وبين أولاد همام الثلاثة، وأنها توشك أن تثبت التهمة على نفسها وعلى شقيقتها وشقيقها.. ومع أنها لم تنكر ما قالته، إلا أنها خففت من أثره قائلة بأن علاقتها بـ "عرابي" هي علاقة سكك.. وبأن معرفته بشقيقيها كانت عابرة.

ولعل "ريا" لم تكن تتصور أن كل كلمة مما قالته، ستكون محل استجواب فبوغتت بسيل الأسئلة التفصيلية التي أخذ المحقق يوجهها إليها، فكانت تجيب عليها بالنفي أو بالإيجاب، ثم تكتشف – على ضوء السؤال التالي – أن الإجابة غير موفقة، فتعود لتصححها، لتوقعها الإجابة الجديدة في مأزق آخر، تضطر معه للكذب، الذي يقودها إلى مزيد من الكذب. فقد سئلت عن مبرر تصاعد البخور من

حجرتها طوال اليوم الذي قبض عليها في مسائه، فأنكرت أنها فعلت ذلك. وقالت إنها لم تكن تقيم في الغرفة منذ القبض على أختها "سكينة" بعد أن سمعت "كلامًا من الناس في السكك بأن أختها قد اعترفت عليها" مما دفع المحقق إلى سؤالها عما يدعوها للخوف طالما أنها لا صلة لها بالقضية التي اتهمت فيها أختها..

وحين سئلت عن حلق من الذهب ضبط لديها، ادّعت أن زوجها اشتراه لها منذ شهر واحد بثلاثة جنيهات ونصف، ثم تذكرت حكاية طلاقها الذي تم منذ ثلاثة شهور، فعادت لتؤكد أنها اشترته من صائغ زعمت أنها لا تعرف اسمه، وأن الفاتورة التي تدل على ذلك قد فقدت منها. وأنكرت معرفتها بأحد من أهل "نظلة" ثم نسيت ذلك، وعادت لتقول – في معرض تثبيت التهمة ضد "عرابي" – بأنها سمعت "أم نظلة" تحمله مسئولية اختفاء ابنتها مما اضطرها إلى تكذيب ما قالته من قبل والإقرار بأنها تعرف "أم نظلة".

وعلى الرغم مما نالته روايتها من ضربات في الصميم، فإنها لم تعدل عن خطوطها الأساسية. وأصرت على أنها مطلقة وعلى أن "عرابي" و"الجدر" هما المسئولان وحدهما عن الجثث التي وجدت في غرفتها. وأنها لم تشترك معهما، ولم تتقاض منهما ثمنًا لهذا الاستغلال السيّئ لغرفتها. واعتذرت بضعف ذاكرتها عما ورد بها من تضارب وتناقض. وكانت تكذب بجسارة ومن دون خجل، فإذا ووجهت بأكاذيبها قالت: أنا عقلي مش دفتر.. ولما سئلت عن تفسيرها للمصادفة الغريبة التي قضت بالعثور على جثث النساء في غرفتها وغرفة شقيقتها قالت: ربنا هو العالم..

واكتفى المحقق بذلك القدر من أقوال "ريا"، وأمر بإخراجها من غرفة التحقيق وكلف الملازم "أحمد عبد الله" بإحضار زوجها "حسب الله سعيد" ثم استدعى "بديعة" ليحاول التثبت من صحة الوقائع التي ذكرت أمها بأنها كانت طرفًا فيها. لكن الفتاة – بسبب صغر سنها – أساءت تفسير الأوامر التي أعطتها لها أمها بالإنكار التام، فكان أول ما أنكرته هو أقوال الأم نفسها، فقد نفت أنها تعرف "عرابي" أو "أحمد

الجدر" ونفت أن يكون الأول قد ضربها منذ خمسة عشر يومًا، كما ذكرت أمها، قائلة أن الذي ضربها هو أبوها..

واتخذ "عرابي" – الذي استجوبه المحقق بعد ذلك – خط الإنكار التام الذي التزم به منذ تلك اللحظة، وإلى أن التف حبل المشنقة حول عنقه، فهو لا يعرف "ريا" أو "سكينة" أو "نظلة أبو الليل" بل وهو لا يسكن بـ "المسكوبية"، مما اضطر المحقق إلى استدعاء "ريا" لكي يعرضها عليه، فتظاهر بالتحديق فيها، ثم قال إنه تذكر الآن، أن المرأة الماثلة أمامه، كانت تسكن في زقاق مواز للزقاق الذي يسكن فيه، وأنها لم تمض به سوى أحد عشر يومًا، طردها الجيران بعده؛ لسوء سلوكها.

فصححت "ريا" روايته قائلة: إنها أقامت بذلك الزقاق أربعة أشهر. وتشجعت "بديعة" بما قالته أمها، فأشارت نحوه قائلة: أنا عارفه ده. لكن "عرابي" تمسك بما تبقى من أقواله، فنفى معرفته بـ "نظلة" أو أمها وأوحى بأن علاقته بـ "أحمد الجدر" لا تسمح لهما بالاشتراك معًا في ارتكاب الجرائم، لأنها فترت منذ ستة شهور.. وكذب إدعاءها بأنه ضرب ابنتها واقتحم غرفتها وأمضى بها فترة القيلولة ذات يوم من أسبوعين، قائلا إنه كان – آنذاك – محبوسًا على ذمة الاتهام في جريمة سرقة، ولم يفرج عنه – بعد الحكم ببراءته – إلا من أسبوع واحد فقط...

وفي تلك اللحظة، حدثت أولى مفاجآت تلك الليلة الطويلة، فقد عادت "خديجة السودانية" من غرفة "ريا" بعد أن تعرفت على الجثة التي عثر عليها وهي ترقد على أحد جانبيها، وأكدت للضابط الذي صحبها، بأنها جثة ابنتها "فردوس". واضطربت "ريا" حين استدعاها المحقق ليواجهها بذلك.. إذ كانت ما تزال تمني نفسها بأن تكون معالم الجثة قد تغيرت... ولعلها توهمت للحظة أن باستطاعتها أن تعيد الكرة إلى ملعب "عرابي" وتؤكد ذلك الجزء من روايتها الذي دلل على كذبه، بأن تقدم تاريخ قتل صاحبة الجثة، إلى الموعد الحقيقي الذي قتلت فيه، وهو يوم الجمعة السابق مباشرة، الذي لا يستطيع "عرابي" أن يدعي فيه أنه كان ما يزال مسجونًا.

فاندفعت دون تروٍ تقول بأنه قد زارها في ذلك اليوم، وبصحبته "الجدر" وفتاة طويلة القامة سمراء اللون، ترتدي جلبابًا أبيض وبرقعًا أبيض وتتلفح بملاءة، وأنهما أرسلاها لتحضر طعامًا .. وعندما سألها المحقق عما إذا كانت تلك هي المرة التي عادت فيها من الخارج فوجدت ابنتها تبكي قالت: "لا.. المرة دي كانت قبل حادث فردوس" وحين تنبهت إلى أن اندفاعها في محاولة إثبات التهمة على "عرابي" كاد يقودها إلى إثباتها على شقيقتها، وعلى نفسها، تراجعت بغير انتظام، فنفت أن الفتاة اسمها "فردوس" بل ونفت أن يكون أحد قد زارها في يوم الجمعة ذاك، ولابد أن المحقق قد احتاج إلى قدرة هائلة لكي يتحكم في أعصابه حين قالت له بوقاحة: أنا ما قلتش الكلام ده.

(٥٣)

وكان التحقيق ما يزال يجري مع "ريا" في مبنى قسم شرطة اللبان، من دون أن يعرف "حسب الله" شيئًا مما وقع؛ إذ كان قد قام بآخر زيارة له لبيته بـ "حارة علي بك الكبير" عصر اليوم نفسه، لكي يلقي نظرة عامة على الغرفة ويتثبت من أنها تخلو من كل ما يدعو للاشتباه فيها. والأهم من ذلك، لكي يبحث عن الختم الذي يوقع به وكان قد فقد منه، ويأخذ بقية ملابسه، ليتخذ من عدم وجود شيء يتعلق به بالغرفة التي تقيم بها "ريا" دليلا على أنه قد طلقها، ولم يعد يتردد عليها، وليس مسئولا عن كل ما يتعلق بها...

ولم تكن "ريا" – آنذاك – في الغرفة؛ إذ كانت قد توجهت إلى محطة السكة الحديد لتنتظر حضور أمها من "كفر الزيات". ولم يمكث "حسب الله" طويلا في الغرفة، فقد مر عليه "عبد العال"، وبعد قليل من خروجهما من المنزل دخله الأُمباشي "أحمد البرقي".

وكانت الساعة قد اقتربت من العاشرة، حين عاد "عبد العال" – الذي كان يعلم بأن الشرطة تبحث عنه بعد القبض على "سكينة" وجيرانها والمترددين عليها – إلى المسكن الذي يقيم فيه "حسب الله" مع زوجته الجديدة، لكي يمضي الليل به، بعد أن قدر كلاهما أن البيت – الذي لا تعرف الشرطة عنوانه – هو المكان الأكثر ملاءمة لكي يختفي فيه عن أعين مطارديه. وكان "حسب الله" يتناول العشاء مع زوجته، فدعاه لمشاركتهما فيه. وبعد انتهائه استسلم ثلاثتهم للنوم.. بعد يوم شاق من القلق

والتوتر، فنام الرجلان متجاورين على السرير، ونامت الزوجة على كنبة في ركن الغرفة.

وكما توقعا، فقد وجد الملازم "أحمد عبد الله" صعوبة في الوصول إلى المسكن، اعتمادًا على العنوان العام وغير المحدد، الذي ذكرته "ريا" في محضر تحقيق الشرطة، فعاد إلى القسم، واستأذن المحقق في اصطحابها معه، لتدله عليه.

وبعد منتصف الليل بقليل، استيقظ "حسب الله" من النوم، على طرقات ضابط الشرطة، الذي دهش حين وجد معه شخصًا آخر، سأله عن اسمه فعرف أنه "محمد عبد العال" الذي طلب "محمد كامل أبو ستيت بك" وكيل نيابة المنشية – في الليلة السابقة – استحضاره لأخذ أقواله في التحقيق الذي كان يجري مع "سكينة"، فقبض على الاثنين، واصطحب معه "زنوبة بنت هلال " – زوجة "حسب الله" الجديدة – على سبيل الاحتياط.

وأثناء ذلك، كان المحقق يستجوب "أحمد الجدر" الذي ذكر بأنه يعرف "ريا" منذ كانت جارة له قبل سنوات، ويعرف "عرابي" لأنهما ينتميان إلى محافظة واحدة هي "أسيوط" فضلا عن أنهما جاران في السكن بـ "المسكوبية". لكنه نفى– بعبارات موجزة وقاطعة – كل ما نسبته إليه "ريا".

وما كاد "محمد بك حافظ" ينتهي من استجوابه له، حتى وصل الملازم "أحمد عبد الله" إلى مبنى القسم، ومعه "حسب الله" الذي كان لفرط سذاجته، قد جاء إلى القسم وهو في قمة قيافته، فارتدى أحد جلابيبه الغزلية، ومعطفه الجديد. ولم ينس لاثته ومناديله الحريرية، ظنًا منه أن ذلك سيعلي من مكانته أمام المحقق الذي لم يفُت عليه، التناقض الواضح بين أناقة مظهره، وبين اعتراف "ريا" بأن زوجها مجرد "فاعل يشيل الحجارة في البنايات"، فقام بتفتيشه بنفسه، ليعثر على بقية شواهد جنون العظمة الذي تسلط عليه: ساعة فضية وكتينة ذهب بدلاية ذهب ومحفظة من الجلد الشامواه بها ثلاثة جنيهات ونصف، فضلا عن مجموعة من الأوراق بينها

وثيقة زواجه من زوجته الجديدة، على صداق قدره سبعة جنيهات، وحوالة بريدية تدل على أنه أرسل جنيهين إلى شقيقه "حسين سعيد مرعي" على عنوانه بـ "دراو". والأهم من ذلك أنه وجد معه ثلاثة فواتير تدل على شرائه مصوغات، واحدة منها تعود إلى ٢١ سبتمبر (أيلول) ١٩٢٠، عن شراء لبة ذهب ودلاية بثلاثة عشر جنيهًا، بينما تحتل الأخريان تاريخ اليوم نفسه الذي أرسل فيه الحوالة إلى شقيقته وهو ٢١ أكتوبر (تشرين أول) ١٩٢٠ – اليوم التالي لاختفاء شيخة المخدمين – إحداهما بخمسة جنيهات عن شراء خاتم ودبلة فضة وحجر ياقوت والأخرى عن شراء حلق غوازي بثلاثة جنيهات ونصف ...

وأسفر تفتيش "محمد عبد العال" عن العثور معه على ساعة فضية، ومحفظة جلدية بها جنيه واحد وعدة قروش فضلا عن إيصالات تدل على أنه أرسل – إلى بلدته "موشا"– حوالات بريدية قيمتها أربعة جنيهات باسم صهره "عبد الفتاح سويفي" على مرتين .. الأولى في ١٨ سبتمبر (أيلول) ١٩٢٠، والثانية في ١٥ أكتوبر (تشرين أول) ١٩٢٠.

وفضل المحقق أن يؤجل استجواب الاثنين لحين تفتيش منزليهما.. وعاد لاستكمال البحث في النقطة التي كانت تشغله، وهي التثبت من صحة زعم "ريال" بأنها قد طلقت من زوجها؛ إذ كان واثقا من أنه ادّعاء كاذب، اصطنعته دفاعاً عن نفسها وعن زوجها.. فأمر باستدعاء جيرانهما في المنزل رقم ٣٨ بـ "حارة علي بك الكبير" والمنازل المجاورة له.

وكانت "أم رجب" – صديقة "ريا" الحميمة – هي أول الجارات اللواتي استمع المحقق إلى شهاداتهن حول هذا الموضوع. وقد قالت بوضوح إن "ريا" متزوجة وليست مطلقة، وأن "جوزها معاها"، لكن "ريا" – التي كانت تحضر التحقيق – قالت لها بصوت عال وأمام المحقق: لأ .. هو مش معايا. فاضطربت "أم رجب"، وغيرت شهادتها على الفور لتعود فتقول بأنها لا تعرف شيئًا عن ذلك الأمر.

وأدرك المحقق أنه سيواجه مصاعب في تبديد الغموض الذي يحيط بتلك النقطة الحاسمة في مجرى التحقيق، وأنه سيتعامل مع نساء من الفئات الشعبية، ممن ينظرن إلى قول الحقيقة أمام السلطات العامة، باعتباره لوناً من ألوان "الفتنة" التي ينهى عنها الدين، وينظر إليها المجتمع باحتقار، فضلا عن أن من بينهن كثيرات تفضلن ألا تُقحمن أنفسهن فيما لا يعنيهن. ومع أنه حرص على إخراج "ريا" من غرفة التحقيق قبل أن يستمع إلى الشاهدة الثانية "أم حسن" – وهي نوبية تسكن بغرفة بالطابق الثاني من المنزل – فقد أنكرت معرفتها بأحد من جيرانها أو علمها بشيء مما يجري بالمنزل، وبررت ذلك بأن زوجها يغلق عليها باب غرفتهما بالمفتاح قبل أن يغادر البيت في الصباح إلى عمله...

مع أن الشاهدة الثالثة "أم حسين" – صاحبة المنزل – قد ذكرت أنها "تسمع" أن "ريا" متزوجة من شخص يسمى "حسب الله ".. وأنه ما يزال يقيم معها في المنزل، فإن ذلك لم يكن كافيًا للبرهنة على كذب الادعاء، خاصة بعد أن اعترفت "أم حسين" بأن معلوماتها سماعية، وبأنها لا تغادر مسكنها بالطابق الثالث من المنزل؛ بسبب تقدم سنها ومرضها ...

وعاد جنود الشرطة الذين أرسلهم وكيل النيابة إلى المنزل ليستدعوا بقية جيران "ريا" ليقولوا بأنهم لم يجدوا أحدًا منهم، وبأنهم غادروه جميعًا هربًا من الروائح الكريهة التي كانت تتصاعد من الجثث... وعاد الملازم" أحمد عبد الله" ليعلن له بأن تفتيش بيت "حسب الله" الجديد، لم يسفر عن العثور على شيء يدل على تورطه مع "ريا" في الأمر، ومع ذلك فلم ييأس المحقق، واستدعى "حسب الله" وبدأ استجوابه له بسؤاله عن النقطة التي كانت تشغله، فنفى بجسارة أن "ريا" ما تزال على ذمته، وقال بأنه طلقها منذ سبعة شهور على الأقل، وأنه لم يسكن معها على الإطلاق في المنزل الواقع بـ "حارة علي بك الكبير"، وبرر ذلك بأنه لاحظ كثيرين من الرجال كانوا يترددون على المنزل لكي يشربوا الخمر، وأن الناس أصبحوا ينظرون إليه باعتباره "كرخانة"، فلم يقبل ذلك على رجولته.. وحين ووجه

بأن زوجته تقيم في ذلك المنزل منذ أكثر من عام ونصف العام، قال إنه هجرها منذ ذلك التاريخ، إلا أن الطلاق – الذي نفى أنه استخرج قسيمة به – لم يقع إلا منذ سبعة شهور .. وحين جُوبِه بزعم زوجته بأن الطلاق قد وقع منذ ثلاثة شهور فقط، قال: هي غلطانة..

وكانت تلك هي اللحظة التي اختارها وكيل النيابة "محمد بك حافظ" لكي يتناول من بين الأوراق التي عثر عليها في محفظة "حسب الله"، فاتورة "حلق الغوازي" الذي لم يكن قد مضى على شرائه سوى ثلاثة أسابيع فقط، والتي كانت تحمل اسم الصائغ "علي محمد"، ليلوح بها في وجهه ويسأله:

هل اشتريت حلق لزوجتك "ريا"؟!..

وما كاد "حسب الله" يرى الفاتورة.. ويسمع السؤال حتى سقط مغشيًا عليه.

ولم يكن لما حدث معنى، إلا أن "حسب الله" قد تنبه – بعد فوات الأوان – إلى أنه، رغم ما بذله من مجهود لتأمين نفسه، والتخلص من أي دليل قد يثير الشبهة حوله – قد نسي، فاحتفظ في جيبه، بدليل يهدم أساس دفاعه، ويكذب ادعاءه وادعاء "ريا" بأنهما مطلقان.

ومع أن "محمد حافظ بك" قد أوقف التحقيق في أعقاب سقوطه مغشيًّا عليه، وأرسل يستدعي له الإسعاف، فقد أفاق بعد دقائق من دون حاجة إلى معونة طبية.. وأبدى استعداده لمواصلة الاستجواب، مما دفع المحقق للشك في أنه كان يتظاهر بالإغماء لكي يفكر في وسيلة يخرج بها من المأزق.. فلما توهم أنه عثر عليها أجاب قائلا:

إزاي أكون مطلق "ريا" من سبع شهور واشتري لها حلق من شهر؟

وعندما رد له المحقق السؤال، أنكر تمامًا أنه الذي اشترى الحلق، قائلا: إنه لم يره، ولا يعرف "علي محمد" الصائغ الذي باعه. وأن "ريا" هي التي اشترت الحلق لنفسها بنفسها.. وبرر وجود الفاتورة معه، بأن "ريا" جاءته لتأخذ منه النفقة

الشرعية التي اتفقا – بعد طلاقهما – على أن يعطيها لها، لكي تنفق منها على ابنتهما، فوجد معها الفاتورة، فأخذها منها ليعرف ثمنه، وعرضها على عابر سبيل قرأها له.

لكن الرواية الجديدة، لم تصمد أمام سيل الأسئلة التي لاحقه بها وكيل النيابة. عن مبرر تدوين اسمه على الفاتورة بصفته المشتري، وعن تفسيره لصدورها في ذات التاريخ الذي اشترى فيه لنفسه ولزوجته الجديدة خاتمًا ودبلة ومحبسًا، من نفس الصائغ "علي محمد" الذي ينكر معرفته به. فلم يجد ما يرد به على هذا السيل من الأسئلة سوى الإحالة على المصادفة: فقد تصادف أن ذهبت "ريا" في نفس اليوم الذي اشترى فيه، إلى نفس الصائغ الذي اشترى منه، لتشتري الحلق وتستخرج الفاتورة باسمه، وتصادف أن رأى الفاتورة معها. فاحتفظ بها.

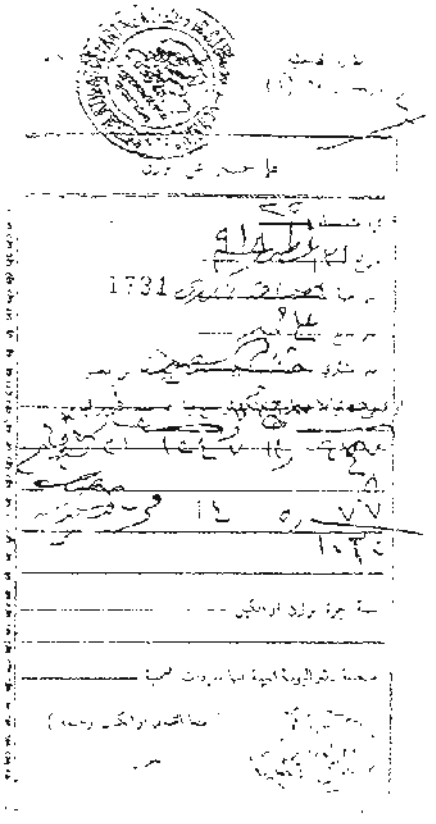

ودعمت "ريا" هذه الرواية. عندما استدعاها المحقق ليسألها عنها، فأدخلت تعديلات على أقوالها الأولى، وأضافت إليها تفصيلات أخرى؛ لكي تتواءم مع رواية "حسب الله" – التي يبدو أنها قد علمت بها منه أثناء انتظارهما معًا للتحقيق– فذكرت بأن زوجها أعطاها نفقتها – وهي جنيه – ودفعت هي بقية

الثمن – وهو جنيهان ونصف – من نقودها وأنها اشترت الحلق بنفسها واستخرجت الفاتورة باسمه بناء على طلبه. ثم أعطتها له لكي يحتفظ بها في مكان حرصت على أن تقول: إنه "محفظته" لكيلا تضيع منها.

ولم يكن التباين بين الروايتين قائمًا فقط، والاتفاق على ترتيب الأقوال مفضوحًا فحسب، بل وتذكر الملازم ثان "عبد الغفار محمد" – الذي كان يحضر التحقيق – كذلك، دليلا جديدًا على كذب واقعة الطلاق، وهو محضر تحقيق الشرطة في المشاجرة، التي جرت بين "حسب الله" و"سلامة" وتدخل فيها جيرانه النوبيون؛ إذ كانت "ريا" و"سكينة" من بين الذين حضروا إلى قسم الشرطة في تلك الليلة. وقد تخلص "حسب الله" من الدليل الجديد قائلا إنها حضرت من أجله، وعلى الرغم من طلاقهما وقالت: "هوا برضه أبو عيالي.."

وعلى العكس من "ريا" التي سعت لدعم دفاع "حسب الله" فأيدت روايته عن طلاقهما، وساعدته على إعادة بناء أركانه التي كادت تتهاوى بعد أن عثر المحقق في جيبه على دليل يكفي لتقويضها، فقد تخلى هو عنها بنذالة منقطعة النظير، ورفض أن يؤيد الركن الأساسي في دفاعها، وأنكر تمامًا أنه قابل عندها شخصين باسم "عرابي حسان" و"أحمد الجدر"، أو أنه طلب منها الابتعاد عنهما، أو هددها بالطلاق إذا رآهما في زيارتها، ثم نفذ تهديده.

وعندما عرض المحقق عليه الاثنين، قال إنه لا يعرفهما، ولم تسبق له رؤيتهما.. وقد أدهش ذلك "ريا" التي أكدت أن زوجها يعرف الاثنين، ورآهما عندها، وأنهما – وخاصة الأول – سبب الخلافات التي انتهت بطلاقهما.. ولعلها ظنت أن المحقق يحاول الإيقاع بينهما، أو أن "حسب الله" قد نسي ما اتفقا عليه، فطالبت بمواجهتها به، لعله يتنبه حين يراها – إلى أهمية تأييده لهذه الواقعة؛ لأن تكذيبه لها، يهدم أركان دفاعها عن نفسها. لكنها فوجئت أثناء المواجهة بإصراره على أنه لا يعرف الرجلين، ولم يرهما عندها، أو يختلف معها بسببهما.

ويبدو أن ذلك، كان من بين العوامل التي شككتها في صواب خطة إبعاده عن دائرة الاشتباه تمامًا.. ونبهتها إلى حقيقة خطيرة، وهي أنه يسخرها لكي تهيّئ له سبلَ الإفلات من المسئولية، ولا يعنيه أن يبذل نفس المجهود لكي يساعدها بنفس الدرجة. بل إنه – على الرغم من اتفاقهما المسبق – قد اتخذ لنفسه خطة للدفاع تتناقض مع الخطة التي اتخذتها. قدرت إن إفلاته وحده سينتهي بتحملها المسئولية وحدها.. فبدأت – منذ تلك اللحظة – تفكر في مصلحتها وحدها، لكنها لم تكن تستطيع أن تفصم التحالف بينهما نهائيًّا واكتفت بأن قبضت يدها جزئيًا عن مساعدته على الإفلات من مصائد التحقيق، وخاصة إذا ما تعلق الأمر بوقائع تتناقض مع خطتها للدفاع عن نفسها، فأصرت على ألا تعدل أقوالها، لكي تتواءم مع أقواله، في واقعة، اعتبرها جوهرية، وأقام عليها أساس دفاعه، وظنها تبعده تمامًا عن دائرة الاتهام، بل مجرد الاشتباه، وهي زعمه بأنه لم يسكن يومًا واحدًا مع "ريا" في الغرفة التي عثر فيها على الجثث، وأنه هجرها منذ قررت الانتقال من "المسكوبية" إلى "حارة علي بك الكبير" قبل عام ونصف العام، ثم طلقها منذ سبعة أشهر، وهو ما رفضت "ريا" أن تصادقه عليه؛ إذ كان يتناقض مع أساس دفاعها، ويخرج عن نص اتفاقية الدفاع المشترك التي أبرماها معًا، ولا يحقق سوى مصلحة "حسب الله" وحده، فأصرت على أنه أقام معها في تلك الغرفة، ما يزيد عن عام، وأنه لم يطلقها إلا منذ ثلاثة شهور وليس سبعة، وحين واجه المحقق بينهما، تمسك كل منهما بروايته، وقال "حسب الله": يمكن هي ما تعرفش تحسب.

والحقيقة أن "حسب الله" هو الذي لم يكن يعرف كيف يحسب، وإلا لما تمسك بروايته التي كانت من الغباء الإصرار عليها، بينما هناك عشرات من سكان الحارة والبيت يمكن أن يشهدوا على كذبها – ولما حرص على أن يمثل أمام المحقق وهو في قمة قيافته، أثار ريبته فيه، فكان منطقيًّا أن يتخذ من مظاهر الثراء التي وجد أدلتها فوق جسده، وعثر عليها في محفظته، محورًا ثانيًا – بعد مسألة الطلاق – يدير حوله الجزء الثاني من استجوابه له؛ ففي خلال شهرين فقط اشترى "حسب

الله" – الذي يعمل فاعلا في البنايات يشيل التراب والأتربة ويتقاضى يومية لا تزيد عن سبعة عشر قرشًا – معطفا يبلغ ثمنه – طبقًا لتقديره هو نفسه – سبعة جنيهات. ودفع مثلها مهرًا لزوجته الجديدة. وعثر في جيبه على ساعة فضية. وفي محفظته على فواتير تدل على شرائه لكتينة ودلاية وخاتم ودبله لنفسه، وحلق لزوجته الأولى ومحبس للزوجة الثانية، فضلا عن النقود السائلة، وقد قدر وكيل النيابة قيمة ذلك كله، بستين جنيهًا، زعم "حسب الله" – في إجابته على سؤال المحقق – أنه ادخرها من يوميته بواقع عشرة قروش في اليوم، وعلى امتداد ثمانية شهور.

وبعملية حسابية بسيطة، أثبت له المحقق، أنه لا يستطيع أن يوفر خلال تلك الفترة أكثر من واحد وعشرين جنيهًا، وهي أقل من نصف ثمن الأشياء التي اشتراها، فكيف ينفق ستين جنيهًا خلال شهرين على أشياء كمالية، ومن أين له هذا؟..

وأجاب "حسب الله" ببلادة: من شغلي.. ومن ربنا..

(٥٤)

وكانت الساعة قد بلغت الثانية بعد منتصف الليل، حيث وصل الملازم ثان "عبد الغفار محمد" بصحبة "محمد عبد العال" إلى المنزل الذي يقيم فيه – مع شقيقه وزوجته – فقام بتفتيشه ليعثر في أحد أدراج "البوريه" على كمبيالة تتعهد بمقتضاها "سكينة بنت علي همام" – التي بصمت عليها بخاتمها – بدفع مبلغ سبعمائة قرش صاغ عملة ميري، لشخص لم يذكر اسمه، وفي تاريخ لم يتفقا على تحديده.. وعثر في درج آخر على أول دليل يشير إلى الصلة بين "آل همام" والجريمة: فانلة "فردوس" الصوفية البيضاء التي خرجت وهي ترتديها فوق الجلباب الأسود، ولم تعد منذ ذلك الحين.

ولأن "محمد عبد العال" كان يتوقع ذلك، منذ اللحظة التي تحرك فيها مع "عبد الغفار أفندي" ليرشده عن المنزل الذي يقيم فيه، فقد انتهز فرصة انشغال الضابط ومعاونيه بالتفتيش، وهمس في أذن زوجة أخيه، بما ينبغي عليها أن تقوله هي وزوجها، إذا استدعاهما المحقق لسماع أقوالهما..

وما كاد "محمد بك حافظ" – الذي كان ما يزال يواصل تحقيقه مع "حسب الله" يرى الفانلة – بين المضبوطات التي أسفر عنها تفتيش منزل "محمد عبد العال" – حتى أدرك على الفور أنها فانلة "فردوس" التي وصفتها أمها، كما وصفها آخرون من الشهود الذين أدلوا بأقوالهم أمامه، فاستدعى والدتها "خديجة السودانية" التي كانت ما تزال بالقسم – وعرضها عليها، وبمجرد أن رأتها، قالت من دون تردد

إنها الفانلة التي كانت ابنتها ترتديها عند خروجها مع "سكينة" في يوم الجمعة السابق..

وبالعثور على هذا الدليل، اتخذت العلاقة بين "حسب الله"– الذي وجدت جثة "فردوس" مدفونة في منزله – و"محمد عبد العال" – الذي وجدت فانلتها لديه – أهمية قصوى في مجرى التحقيق.. فشرع وكيل النيابة في استجوابهما حول ظروف التقائهما في ذلك اليوم.

ولم تكن خطة دفاع "عبد العال" التي انطلق منها في إجاباته على أسئلة المحقق، تختلف كثيرًا عن خطة دفاع "حسب الله"؛ فهي تقوم مثلها على وقائع بعضها صحيح، يتلاعب في تواريخ حدوثها؛ لكي يبعد نفسه عن أية صلة بالبيوت التي عثر فيها على الجثة، أو بالنساء اللواتي يقمن فيها؛ فقد كان زوجًا لـ "سكينة" ثم طلقها منذ ثلاث سنوات. وفي تلك الفترة عرف "ريا" و"حسب الله" بحكم صلتهما بالمرأة التي كانت زوجته. ثم انقطعت العلاقة بينه وبينهم جميعًا، خاصة وأنه كان قد سافر إلى قريته وأمضى بها الشهور الخمسة الأخيرة، ولم يعد إلى الإسكندرية إلا منذ شهر واحد، إلى أن التقى مصادفة، منذ ساعات قليلة، بعديله السابق "حسب الله" على أحد المقاهي، فدعاه لكي يتناول فنجانًا من القهوة في بيته وبمناسبة زواجه، فصحبه إلى هناك، وتأخر الوقت بهما، ففضل أن يمضي الليل عنده.

وعندما سئل عن مصدر الفانلة الصوفية البيضاء التي ضبطت لديه، قال إنه اشتراها منذ خمسة شهور، عندما غادر القطار في محطة أسيوط، ونزل إلى شوارعها ليبحث عن مواصلة تحمله إلى قريته القريبة منها؛ إذ التقى مصادفة ببائع جوال، يدفع أمامه عربة يضع فوقها ملابس مستعملة، مما يباع في كانتينات معسكرات الجيش الإنجليزي، ويسرح بها في شوارع المدينة، فاشترى منه الفانلة، وبطانية وقميصًا ودفع ثمانين قرشًا ثمنًا لها جميعًا، وعلم بعد ذلك أن البائع اسمه "يوسف محمد".

ومع أن روايته بدت له محبوكة، إلا أن المحقق عثر على ثغرات كثيرة فيها، صحيح أن "محمد حافظ بك" لم يتنبه إلى أن من بين المضبوطات التي عثر عليها في حافظة نقود "عبد العال"، وثيقة تكذب ادعاءه بأنه قد عاد إلى الإسكندرية منذ شهر واحد، وهي الحوالة البريدية التي أرسلها إلى صهره في ١٨ سبتمبر (أيلول) ١٩٢٠، والتي تؤكد بأن عودته كانت منذ شهرين على الأقل، إلا أنه استفاد من هذه الحوالات، بنفس الطريقة التي استفاد بها من العثور على فواتير شراء المصوغات في حافظة "حسب الله"، فسأله عن مصدر الجنيهات الأربعة التي أرسلها إلى صهره، بينما لم يعمل – منذ عودته – إلا عدة أيام، تقاضى عنها – كما قال– جنيهًا واحدًا.. ولما رد على ذلك – بأنه كان قد أحضر معه من قريته، صفيحتين من عسل النحل، باعهما بجنيهين ونصف، نبهه المحق إلى أن مجمل ما كسبه من نقود يظل مع ذلك أقل مما أرسله، حتى بفرض أنه لم ينفق مليمًا واحدًا منها على نفسه.

ومع أنه كان قد اتفق مع "حسب الله" على ما يقولانه تبريرًا لوجودهما معًا عند القبض عليهما، فإن أقوالهما في هذا الصدد، لم تتطابق؛ إذ كان لدى كل منهما دوافع لا يعرفها الآخر، حتمت عليه الخروج عن النص، وكان "حسب الله" متوترًا منذ واجهه المحقق بفاتورة الحلق، واستجوبه حول مظاهر ثرائه، فاندفع – بعناد لا يخلو من غباء – وراء رغبته الأنانية في إبعاد نفسه عن كل الشبهات، وأنكر كل شيء، فهو لا يعرف "نظلة" أو "فردوس" أو حتى "سكينة"، ثم تنبه لسخافة ادعائه الأخير، فقال وكأنه يرد على نفسه: لأ... "سكينة" دي أخت "ريا".

والحقيقة أن أنانية "حسب الله" المفرطة، ورغبته في إنقاذ نفسه حتى لو غرق الجميع، كانت هي التي أفسدت خطط ترتيب الأقوال التي اتفق عليها معهم، ودفعتهم إلى معاملته بالمثل وأدت في النهاية إلى انهيار دفاعهم.

أما وقد علم – عند مثوله أمام المحقق – أن جثة "فردوس" من بين الجثث التي عثر عليها، فقد كان حريصًا على أن يؤكد بأنه لم يغادر مسكنه منذ زف إلى زوجته الجديدة، قبل اختفاء "فردوس" بيوم ليبتعد بذلك عن كل شبهة بأنه اشترك في

قتلها. وهو ما فرض عليه، إدخال تعديل على الرواية التي كان قد اتفق عليها مع "عبد العال" تبريرًا لوجودهما معًا ساعة القبض عليهما.. فقال إنه هو الذي زاره من دون دعوة؛ لكي يبلغه بأن هناك فرصة عمل تصلح له في محلج القباري الذي يشتغل فيه. لكن "عبد العال" الذي كان حريصًا على التأكيد بأنه قطع صلته بزوجته السابقة وكل أقاربها، تمسك بأنهما التقيا صدفة على المقهى. مما اضطر "حسب الله" – عند مواجهته بذلك – إلى إدخال تعديل على أقواله، لكي يوفق بين الروايتين، فقال إنه رآه صدفة يجلس في أحد المقاهي القريبة من مسكنه، فدعاه إلى زيارته.

ولأن "زنوبة بنت هلال" – زوجة "حسب الله" – لم تحط علما بذلك التعديل، فقد تمسكت بالنص الذي كان قد اتفق عليه معها، فأنكرت أن زوجها قد غادر البيت، أو أن الرجلين قد جاءا معًا من الخارج، وقالت بأنها كانت تتعشى مع زوجها حين طرق الباب ودخل "محمد عبد العال" الذي لم تكن قد رأته قبل ذلك.

ولم تكن حصيلة الجلسة الأولى من التحقيق قليلة، فقد استمع المحقق – على امتداد عشر ساعات – إلى أقوال أثنى عشر شخصًا، بينهم أربعة سيصبحون بعد قليل من المتهمين هم – "ريا" و"حسب الله" و"عبد العال" و"عرابي" – وثلاثة من أقاربهم – هم "بديعة" ابنة "ريا"، و"زينب أم مصطفى" أمها، و"زنوبة بنت هلال" زوجة "حسب الله" الجديدة – وواحدة من أهالي الضحايا – هي "خديجة السودانية" والدة "فردوس" – وأربعة من جيران "ريا".

وفضلا عن أن المحقق، كان قد نجح في خلخلة دفاع المتهمين، وفضح كثير من التناقضات في أقوالهم، وكشف عن اصطناعها. فقد عثر – كذلك – على أدلة وقرائن، لا تدعو فحسب للاسترابة فيهم، كمظاهر الثراء التي بدت على "حسب الله" و"عبد العال"، بل وتؤكد أن لبعضهم صلةً مباشرة بالجثث؛ كالعثور على فانلة "فردوس" في بيت "عبد العال".

ومع أن تلك الحصيلة لم تكن كافية لحسم الأمر، أو لتحديد مراكز المتهمين بشكل دقيق، فقد كانت مبررًا لكي يتخذ "محمد بك حافظ"، قرارًا بالقبض على خمسة من المتهمين – هم "ريا" و"حسب الله" و"عبد العال" و"عرابي" و"أحمد الجدر"– وحبس كل منهم، حبسًا انفراديًّا لمدة أربعة أيام على ذمة التحقيق. وبإضافة هؤلاء إلى السبعة الذين قرر "محمد كامل أبو ستيت" القبض عليهم في أعقاب التحقيق مع "سكينة" ارتفع عدد المقبوض عليهم، إلى اثني عشر متهمًا، بينهم أربع نساء.

(٥٥)

كانت الساعة، قد بلغت السادسة من صباح يوم الأربعاء ١٧ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢٠، عندما انتهى "محمد بك حافظ" من جلسة التحقيق الأولى، واصطحب اليوزباشي "إبراهيم حمدي" – نائب المأمور – إلى حجرة "ريا" فعاين الجثث التي كان قد كشف عنها حتى ذلك الحين.. وأمر قبل أن ينصرف بنقل الجثث التي تم العثور عليها إلى المستشفى لفحصها وعرضها على أهالي الغائبات، وبمواصلة عملية الحفر التي كانت قد توقفت في الليلة السابقة بسبب حلول الظلام واشتداد الرائحة.

وفضلا عن أن الظلام الحالك، كان – كالعادة – يطبق على غرفة "ريا"، فقد اعتذر الجنود الذين قاموا بالحفر في الليلة السابقة عن مواصلة العمل؛ بسبب عجزهم عن تحمل الروائح الكريهة. ولمواجهة ذلك أمر نائب المأمور باستحضار عدد من الفوانيس الكبيرة، لإضاءة مسرح العمليات، وباستئجار سبعة من العاطلين، لم يوافقوا على العمل إلا بعد أن زود الشيخ "محمد عمر" – شيخ حارة كوم بكير والمشرف المباشر على الحفر – بزجاجة صغيرة من محلول النُشادر؛ ليضع نقاطًا منها، بين الحين والآخر، على مناديلهم، التي حولوها إلى كمامات، أحاطوا بها أنوفهم، ليخففوا من أثر الرائحة.

وفي التاسعة والنصف، وبعد قليل من بداية الحفر، داس أحد العمال الذين كانوا يقومون بنقل الأتربة المتخلفة عنه إلى خارج المنزل، على جسم معدني على عتبة باب غرفة "ريا"، فانحنى على الأرض، وأخذ يتحسس بأصابعه طبقة من

الأتربة التي تتسرب منه ومن زملائه أثناء العمل، إلى أن وجد خاتمًا نحاسيًّا مربوطًا بفتلة، فسلمه إلى شيخ الحارة الذي احتفظ به، إلى أن جاء اليوزباشي "إبراهيم حمدي" ليشرف على نقل الجثث الثلاث الأولى إلى المستشفى الأميري، فقدمه إليه، وكانت دهشة نائب المأمور شديدة، حين قرأه فوجده باسم "حسب الله سعيد مرعي".

ولم يكن هناك شك لدى الذين شاهدوا هذه الجثث الثلاث، ممن يعرفون "فردوس" أو رأوا صورتها الفوتوغرافية في أن الحديثة منها هي جثتها. فضلا عن أن أمها كانت قد تعرفت عليها بعد قليل من إخراجها، فقد ظلت تحتفظ بجانب من ملامحها حتى بعد أن نقلت إلى المستشفى. وأكدت الممرضات اللواتي تعملن في غرفة التشريح ذلك، عندما عرض عليهن المحقق صورتها الفوتوغرافية. إلا أن هيئتها كانت قد تغيرت تمامًا عندما قام الدكتور "وهبة نظمي" بالكشف عليها، بعد ساعات من وصولها إلى المشرحة، وقد وجدها – كما جاء في تقريره. جثة لامرأة متوسطة العمر، في حالة تعفن رمي متقدم، ترتدي فانلة بيضاء ولباسًا أبيض، ذات شعر قصير أسود ومتجعد يدل على أنها أيضًا كانت سوداء اللون أو حبشية، مفتوحة الفم.. وقد انزوى لسانها إلى داخله، ووجد أحد أسنانها – وهو القاطع الجانبي الأيمن – مكسوًا بالذهب. يحيط بعنقها برقع من شاش حرير أسود. ووجد على ظهر جلد اليد اليمنى – الذي لم يكن قد تحلل بعد– وشم بشكل ترس وحوله عدة نقاط، قالت أمها – فيما بعد – إنها كانت قد دقته على كفها علاجًا لآلام كانت تعاودها بين الحين والآخر؛ بسبب وقوعها عليها، ووجد الطبيب آثار طعام مهضوم في معدتها، قام بأخذ عينة منه، وأرسلها إلى معامل وزارة الصحة لتحليلها، بحثًا عن آثار سموم أو مخدرات أو مسكرات. وجزم بأنها قتلت بعد ثلاث ساعات من تناول الطعام، وقبل خمسة أو ستة أيام من تاريخ الفحص، وهي شواهد تتفق مع ظروف اختفاء "فردوس".

وكانت الجثة الثانية عبارة عن هيكل عظمي أكثره مغطى بأنسجة رخوة وجافة، وخاصة عند الصدر والبطن، وهي لامرأة ذات شعر طويل، يكسو الذهب القاطع الأيمن من أسنان فكها العلوي. كما لاحظ الطبيب وجود تسوس في الضرس الأخير من هذا الفك، وقدر الزمن الذي مضى على وفاتها بأكثر من ستة أشهر. وقد تعرفت عليها "زينب بنت حسن" – "والدة نظلة أبو الليل" – وقالت إنها لابنتها التي كانت قد خلعت إحدى أسنان الفك العلوي واستبدلتها بأخرى ذهبية كما كانت تعاني من آلام مستمرة في ضرس بنفس الفك..

في الواحدة ظهرًا، عاد اليوزباشي "إبراهيم حمدي" من المستشفى إلى حارة "علي بك الكبير" ليجد الملازم ثاني "عبد الغفار أحمد" – الذي كان مكلفًا بالإشراف على الحفر – يقف أمام باب البيت، بعد أن عجز عن تحمل الرائحة.

وأثناء استماعه إلى تقرير موجز منه، أعلن الحفارون الذين كانوا يواصلون العمل في غرفة "ريا" تحت ملاحظة الجاويش "إبراهيم نصير"، عن ظهور جثة رابعة، فأصدر إليهم نائب المأمور تعليمات بالعمل ببطء وبحرص لإخلاء ما عليها وما يحيط بها من أتربة؛ حتى لا تتفتت – وبعد أكثر من ساعة أخرى، اتضح للجميع أنهم أمام طبقة أخرى من المقبرة، تضم سبع جثث.. وكان الجاويش "إبراهيم نصير" يتابع إخلاء التراب المحيط بثلاث منها، بينها اثنتان متشابكتان، حين برز من بينه طرف ورقة بيضاء مقوّاة، التقطها ليكتشف أنها صورة فوتوغرافية لامرأة جالسة تقف إلى جوارها طفلة صغيرة، تلتصق بها – فضلا عن الأتربة– بعض قطع من أنسجة الضحايا المتحللة، فقدمها للملازم ثان "عبد الغفار محمد" الذي قام بغسلها بالماء، فإذا بالصورة تجمع بين "ريا" وابنتها "بديعة".

وكان "كامل بك عزيز" – رئيس نيابة الإسكندرية – يراجع التحقيق الذي أجراه "محمد كامل أبو ستيت" – وكيل نيابة المنشية – في واقعة العثور على رفات جثة مدفونة في أرض الغرفة التي كانت تسكنها الحرمة "سكينة بنت علي"، والتحقيق الذي أجراه "محمد بك حافظ– وكيل نيابة اللبان" في واقعة العثور على

ثلاث جثث في أرضية الغرفة التي تسكنها شقيقتها الحرمة "ريا بنت علي"، حين دق جرس الهاتف، ليجد على الطرف الآخر، اليوزباشي "إبراهيم حمدي"، الذي أبلغه بنبأ العثور على سبع جثث أخرى، في طابق يلي الطابق الذي عثر فيه على الجثث الثلاث الأولى بمقبرة "حارة علي بك الكبير"، واستأذنه في أن ينقلها إلى المستشفى كما فعل بالجثث الثلاث الأولى، ولكن رئيس النيابة اعترض وكلفه بإبقائها في مكانها، وعدم نقلها من موضعها، لحين حضوره لمشاهدتها.

ولم يعد لدى رئيس النيابة شك في أنه أمام عصابة واحدة، تقوم بقتل النساء ودفنهن، وتضم أشخاصًا على صلة وثيقة بالشقيقتين.. فقرر دمج التحقيقين في قضية واحدة، يتولى بنفسه تحقيقها، وكان هذا هو المعنى الذي هاتف به معاونيه اللذين قاما بالتحقيق الأولي، وطلب منهما في نهاية حديثه أن يكونا في انتظاره بمقر قسم شرطة اللبان في الرابعة من بعد ظهر اليوم نفسه؛ لكي يتدارس معهما خطة التحقيق.

وحين وصل رئيس نيابة الإسكندرية، إلى ديوان القسم في الموعد المحدد، علم أن "محمد بك ح نيابة اللبان قد اعتذر عن الحضور لحاجته الشديدة إلى النوم، بعد ليلة مجهدة أمضاها في التحقيق مع "ريا". فاصطحب معه وكيل نيابة المنشية "محمد كامل أبو ستيت"، ومأمور القسم الصاغ" محمد كمال نامي" – الذي كان قد قطع إجازته وعاد إلى مباشرة عمله بعد لفت رؤساؤه في الحكمدارية نظره إلى ذلك – وتوجه الثلاثة إلى غرفة "ريا"، التي كان الحفر قد توقف فيها، بعد أن وصل إلى عمق يقترب من المتر.

ووجد "كامل بك عزيز" خمسًا من الجثث السبع، قد صفت إلى جوار بعضها البعض في أحد أركان الغرفة، بينهم جثتان تتشابك سيقانهما، بينما كانت الجثة السادسة، على بعد قليل منها، وعليها ملابس بيضاء، أما الجثة السابعة، فكان الحفارون قد أخرجوها إلى فناء المنزل. ولم يكن هناك شك في أن الجثث جميعها لنساء؛ إذ كانت شعورهن الطويلة، هي الشيء المشترك بينهن جميعًا.

منزل « ٩ » حارة النجاة

وانتقل الجميع – بعد ذلك – إلى "بيت الجمال" بـ "حارة ماكوريس" الذي كان بابه مغلقًا ومختومًا بالشمع الأحمر، في أعقاب القبض على "سكينة" مساء يوم الاثنين ١٦ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢٠ – فأمر رئيس النيابة بإزالة الأختام، وبعد أن تفقد الغرفة، أمر – كذلك – بمواصلة الحفر فيها، بل وبحفر بقية غرف الطابق الأرضي؛ لاحتمال العثور على جثث أخرى في إحداها. وكانوا في طريق عودتهم إلى قسم الشرطة، حين جاء الصول (المساعد) "الشحات" محمد" يهمس في أذن مأمور القسم بأنه علم من تحرياته، بأن الحرمة "سكينة" وأختها "ريا" كانتا تسكنان في حجرتان بالمنزل رقم ٨ بـ "حارة النجاة". وبعد مداولة قصيرة، اصطحب المأمور معه نائبه وتوجها إلى المنزل، وبعد أن سأل بعض الجيران، وتعرف من خلال أقوالهم على الغرفة التي كانت "ريا" تستأجرها، وتُستخدم كمحشة، دخلها، واستأذن من سكانها، وأمرها بنقل محتوياتها إلى خارج البيت، ثم أحضر عددًا من العمال، وكلّفهم بمواصلة الحفر تحت الصندرة بعد أن أدرك – بحاسته الشرطية – أن العصابة لديها من المبررات ما يدفعها لدفن ضحاياهم في مثل هذا المكان، وتركهم يعملون تحت إشراف نائبه اليوزباشي" إبراهيم حمدي"..

وكان يتحدث مع رئيس النيابة، حول مجريات التحقيق؛ حيث عاد نائب المأمور إلى ديوان القسم – بعد ساعة – ليقول بأن الحفارين قد عثروا – في أرضية غرفة المحشة على جثتين لامرأتين أُخرتين.

وبهذا أضيفت غرفة المحشة – بالطابق الأرضي من المنزل رقم ٩ بـ "حارة النجاة" – إلى الأماكن التي أمر رئيس النيابة "بمواصلة الحفر فيها بكل عناية ودقة، وتحت إشراف ضباط البوليس، وبمنع الدخول إليها أثناء الحفر، أو تغيير شيء من معالم الجثث التي يتم العثور عليها إلى أن يصل من القاهرة – الطبيب الشرعي الأول – الذي أرسل إليه برقية يطلب فيها منه الحضور إلى الإسكندرية في أول قطار، فيقوم بفحصها في أماكن الكشف عنها.

وفي تلك الأثناء وصل "محمد بك حافظ " – وكيل نيابة اللبان – إلى ديوان القسم، ليجد في انتظاره سبعة شهود، كان قد طلب استدعاءهم ليستكمل البحث في حقيقة ادعاء "ريا" و"حسب الله" بأنهما مطلقان، فضلا عن رئيس النيابة "كامل بك عزيز" الذي اجتمع به على انفراد بمجرد وصوله، واستعرض معه التحقيقات التي أجراها في الليلة السابقة، ثم رأى أن يتركه ليك يستوفي النقاط التي ما تزال غامضة في تحقيقه، ويستمع إلى الشهود الذين طلبهم لهذه الغاية، على أن يتسلم منه التحقيق في قضية "ريا" في اليوم التالي؛ ليضمه إلى التحقيق في قضية "سكينة" – الذي كان قد تسلمه بالفعل– فيتولى تحقيقهما معًا...

ومع أن الشرطة كانت قد نجحت في العثور على أربعة من جيران "ريا" في بيت "أم حسين" بـ "حارة علي بك الكبير" – ممن كانوا قد هربوا من المنزل فرارًا من رائحة التعفن – إلا أن أقوالهم، لم تفد المحقق بشيء؛ إذ كانوا من ذلك النمط الشائع بين الفئات الشعبية الذين يعزفون عن إقحام أنفسهم في الأمور التي تكون الشرطة طرفًا فيها؛ حتى لا يطولهم من ذلك رذاذ يسيء إليهم. ومع أن شبهات الشرطة التي طالت جيران "سكينة" لم تكن قد طالت جيران "ريا" إلا أن القبض على الأوّلين، قد ألقى بظله القوي على أقوال الجيران الأربعة، فدفعهم الخوف إلى إنكار علمهم بشيء؛ فهم يخرجون من البيت في الصباح المبكر، ويعودون إليه في المساء المتأخر، فلا يلتقون بأحد من الجيران. وهم لا يعرفون بعضهم البعض، ولا يعرفون "ريا" أو "حسب الله". وغاية ما يعرفه أكثرهم علمًا بأحوال البيت، هو أن هناك امرأة تسكن بالغرفة الداخلية من الطابق الأرضي، لا يعرفون اسمها أو شيئًا عن أحوالها.

ولم تبدد شهادة الصائغ "علي محمد" – الذي لم تكن حقيقة علاقته بالعصابة قد تكشفت بعد – إلا القليل من الغموض الذي كان ما يزال يحيط بطبيعة العلاقة بين "ريا" و"حسب الله"؛ إذ اعتذر بأنه يبيع ويشتري كثيرًا، فلا يستطيع أن يتذكر أسماء أو وجوه الذين يتعامل معهم، بما في ذلك "حسب الله" – الذي عرضه عليه المحقق

فقال إنه لا يعرفه – ولكن طالما أنه يحمل فواتير صادرة عن محله، فلا بد وأنه اشترى منه. وأضاف أن الفواتير لا يمكن أن تصدر باسم أحد آخر غير المشتري، ونفى أن تكون "ريا" – التي عرضت عليه فنفى معرفته بها – قد اشترت حلق الغوازي، واستصدرت الفاتورة باسم آخر غير اسمها، وطالما أن الفاتورة باسم "حسب الله" فلا بد وأنه هو الذي اشترى الحلق بنفسه، ودفع ثمنه.

ولكن اثنين من الجيران هما "عوف" العجوز وزوجته "فاطمة" – اللذين يتخذان من الرصيف المقابل لمنزل "أم حسين" محلا لبيع القصب وحلويات الأطفال – خرجا عن القاعدة التي اتبعها الباقون، فشهدا بأن العلاقة الزوجية بين "حسب الله" و"ريا" ما تزال قائمة، وبأنهما يقيمان معًا في الغرفة منذ سكنا به. ووصف "عوف" العجوز، ادّعاء "حسب الله" بأنه لم يسكن بالبيت، أو يتردد عليه يومًا، بأنه كذب في كذب. وقال إنه كان يلقي عليه تحية الصباح والمساء في خروجه وعودته طوال الشهور السابقة، وأنه لم ينقطع عن التردد على البيت إلا منذ يومين فقط.. كما كذب ادّعاء "محمد عبد العال" بأنه لا يعرف بيت "ريا" أو يتردد عليه، وقال إنه يعرفه بصفته زوجًا لـ "سكينة" شقيقة "ريا" وأنه رآه كثيرًا يدخل المنزل سواء بصحبة زوجته أو عديله.

ومع أن الزوجين العجوزين، قد نفيا معرفتهما بـ "عرابي" و"أحمد الجدر" أو رؤيتهما لهما يدخلان البيت سواء وحدهما أو بصحبة نساء، إلا أنهما كشفا الستار عن حقيقة هامة، خلخلت ركنًا أساسيًا من أركان دفاع المتهمين الثلاثة؛ إذ ذكر "عوف" العجوز أنه رأى "محمد عبد العال" وهو يدخل منزل "ريا" منذ ثلاثة أيام فقط – أي في يوم الاثنين الذي ضبطت "سكينة" في مسائه – وأيدته زوجته، التي أضافت أن "عبد العال" مرّ في اليوم التالي – كذلك – وسألها عن "حسب الله" ثم دخل إلى المنزل، وغاب قليلا وخرج الاثنان بعد ذلك معًا.

وهكذا اضطر "عبد العال" – بعد مواجهته بهما – إلى إدخال تعديل طفيف على أقواله؛ لكي تتسق مع أقوالهما. فاعترف بأن "حسب الله" كان يقيم مع "ريا" في

بيت "أم حسين"، وبأنه كان يتردد عليه فيه، إلى أن سافر إلى قريته قبل خمسة شهور، وبأنه بعد عودته إلى الإسكندرية – الذي تلاعب للمرة الثانية في تاريخها فجعلها منذ عشرة أيام فقط، قد مر عليه بهذا البيت مرتين، إحداهما في يوم الأحد، فالتقى به وهو في طريقه إلى الخروج، وغادر البيت معًا، والثانية في يوم الثلاثاء – وقبل ساعات من القبض على "ريا" – فلم يجده هناك. وفي تبريره لسبب هاتين الزيارتين، قال بأن "حسب الله" كان قد دعاه ليزوره في بيت زوجته الجديدة، وضرب له موعدًا على مقهى قريب من "باب سدرة" ولما تأخر عن الموعد المتفق عليه ظن أنه قد يجده في منزل زوجته الأولى، فلما لم يجده عاد إلى المقهى، فوجده في انتظاره ليصحبه إلى منزل "زنوبة".

وأدركت "ريا" الضرورة التي دفعت "عبد العال" لتغيير أقواله. ولم تجد فائدة من وراء إنكار وقائع كانت تعلم أن "عوف" العجوز وزوجته، ليسا الشاهدين الوحيدين عليها، فاضطرت إلى الإقرار بجانب من الحقيقة، واعترفت بأن زوجها – على الرغم من طلاقهما – كان يتردد عليها في بيت "أم حسين" بشكل شبه منتظم، بل إنه يتناول طعامه عندها، ولكن لا يبيت بالمنزل؛ إذ كان يبيت في منزل "زنوبة" حتى قبل زواجه منها. وأقرت بأنه قد زارها في يوم الأحد السابق؛ لكي يطمئن على ابنته، وأنه أعطاها خمسة قروش، وأن جارتها وصديقتها "أم رجب" رأته عندها يومذاك..

لكن "حسب الله" – الذي كان أقل مرونة، وأقل ذكاء – لم يتنبه مثلهما إلى أهمية تعديل أقواله لتستقيم مع أقوال الشهود، وتنسجم مع أقوال شركائه، وأصرّ على أنه لم يدخل في حياته بيت "أم حسين". ولجأ إلى أسلوب ساذج لتفنيد أقوال الآخرين، باتهام الشهود بالتحامل عليه، فقال بأن عَوفًا العجوز وزوجته قد انحازا إلى "ريَّا" عندما اختلف معها وطلقها. واتهم "عبد العال" بأنه مغتاظ منه؛ بسبب خلاف قديم بينهما.

مما اضطر المحقق لمواجهته بدليل آخر على أنه ما يزال يتردد على البيت.. هو العثور على الختم الخاص به في غرفة "ريا". فلم يجد ما يبرر به ذلك، إلا الزعم بأنها قد احتجزت الختم لديها مع ملابسه على سبيل الكيد له بعد أن طلقها منذ سبعة شهور. ولما سئل عن الختم الذي بصم به على وثيقة زواجه من "زنوبة" قبل أقل من ثلاثة أسابيع، ارتبك وتخبط، وألف قصة غير محبوكة، خلاصتها أنه التقى بـ "ريا" عند "وابور النور" – القريب من المنزل – واسترد منها الختم بدعوى أنه يريده لأمور تتعلق بعمله، ثم أعاده إليها بعد أن بصم به على وثيقة الزواج، فقال له المحقق الذي كان يعلم أنه يكذب:

وما رأيُك إذا حضرت "ريا" الآن.. وكذبتك؟

فرد على الفور:

تبقى متغاظة مني عشان طلقتها واتجوزت عليها.

وحدث ما توقعه المحقق؛ إذ ما كاد يواجه كلا منهما بالآخر، حتى كذبت "ريا" قصة احتجازها للختم، التي بدت لها سخيفة وغير قابلة للتصديق، فقالت له بلهجة لا تخلو من سخرية:

أحوش ختمك ليه .. هو أنا ح اختمك ع الأبعادية؟.

وحاولت أن توحي إليه من طرف خفي بأن هناك شهودًا آخرين قد رأوه عندها يوم الأحد، وأن من الحماقة أن ينكر ذلك.. فقالت له:

"أنت كنت عندي يوم الأحد ساعة "أم رجب" ما سلمت عليك".

فاستجاب لإيحائها، واعترف بأنه قد زارها بالفعل في ذلك اليوم، ويبدو أنه عاد فشك في أن "ريا" تتواطأ عليه، لكي يعترف بما يسيء إلى موقفه؛ إذ ما كاد المحقق يسأله عن سبب تلك الزيارة، حتى تراجع على الفور، وأنكر الواقعة، حتى بعد أن نبهه المحقق إلى أن "أم رجب" قد رأته، بل قال:

"لما تشهد "أم رجب" إني زرتها .. يبقى أمري لله.. ومطرح مـــا تـــودوني .. ودوني".

ولم يترك له المحقق فرصة لكي يشعر بالنجاة، بل قال لـــه ملخصًـــا موقفـــه التعيس:

مفيش فايدة من الكذب يا "حسب الله" ... "عوف" وزوجته و"عبد العال" شهدوا بأنك ما تزال تقيم مع "ريا" وختمك وجد بمنزلها، واشتريت لها حلق باســـمك مـــن شهر.. وهذه كلها دلائل تشير بصفة قاطعة إلى أنك مقيم معها في منزلها فالأفضل أن تقول الحقيقة.

ورد "حسب الله" بعناد:

ما عنديش كلام خلاف اللي قلته.

(٥٦)

ولأن ثقة كل منهم بالآخرين لم تكن تقوم على تقديره لما يتمتعون به من أخلاق حميدة، بل على إدراكه بأن أحدًا منهم لا يستطيع أن يكشف سرهم المشترك؛ إذ سيكون أول المتضررين من ذلك الكشف، فإن السر ما كاد يفتضح بالمصادفة حتى انهدم أساس تلك الثقة، واختل "ميزان الرعب" الذي كانت تقوم عليه، وقدر كل منهم أن كل واحد من الآخرين، سيسعى لكي يبحث لنفسه عن منفذ يمهد له سبيل الهرب من أدلة الاتهام التي تطبق على عنقه... وصحيح أن "حسب الله" كان أكثر الجميع خوفًا وأنانية وشكا، وأسبقهم إلى محاولة إنقاذ نفسه على حسابهم جميعًا، إلا أنه لم يكن الوحيد الذي بدأ في هذا الوقت المبكر، يشك في دوافع الآخرين؛ إذ ما لبثت هذه الشكوك أن انتقلت إليهم واحدًا بعد الآخر ...

ولا بد أن ضباط الشرطة الذين كانوا يشتركون في جمع الأدلة، وعلى رأسهم الصاغ – الرائد – "محمد كمال نامي" – مأمور قسم شرطة اللبان – قد أدركوا منذ تكشفت أمامه الخطوط العامة للجرائم، أنهم أمام عصابة محدودة العدد، ومغلقة على نفسها، وأن المنفذ الوحيد أمامهم للكشف عن أعضائها، ومعرفة أسرارها، هما الشقيقتان "ريا" و"سكينة"، فاستغلوا موقفهما القانوني الصعب باعتبارهما الوحيدتين بين أفراد العصابة اللتين عثرت الشرطة حتى ذلك الحين، على دلائل كافية لإدانتهما، وكثفوا ضغوطهم النفسية عليهما، لتشكيك كل منهما في الأخرى، والتلويح لهما بأنهم واثقون بأن كلا منهما، يستحيل أن تكون قد قَتلت ودفنت بنفسها، وأن الذين قاموا بذلك لا بد وأن يكونوا عدة رجال، وبأن اعترافهما على شركائهما الآخرين من الرجال سوف يحدد نطاق مسئوليتهما ويخفف عنهما العقاب، وأنه ليس

من العدل أن تتحملا وحدهما عقوبة عمل كان دورهما فيه هامشيًا.. لأراكهما نفسيا ودفعهما دفعًا للإفصاح عما تعرفانه عن أفراد العصابة وأسماء الضحايا.. وظروف عمليات القتل.

ولأن "ريا" كانت – من الناحية النفسية – أكثر هشاشة من "سكينة"، كما كانت رغبتها في النجاة من حبل المشنقة أقوى، إن لم يكن من أجل نفسها، فمن أجل ابنتها، فضلا عن أن موقفها القانوني، كان أسوأ من موقف شقيقتها بعد العثور على عشر جثث في أرضية غرفتها، فقد وجد فيها رجال الشرطة تربة صالحة لكي تنبت فيها بذور الشك، والغالب أنهم كانوا مصدر الشائعة التي زعمت بأن "سكينة" قد اعترفت عليها، مما جعلها تندفع فتعترف لهم بأمر المقبرة التي تقع تحت صندرتها.

ومن المؤكد أنهم قد ساقوا إليها خبر افتضاح أمر المقبرة التي عثروا عليها في غرفة المحششة – وكانت تستأجرها باسمها – على نحو دفعها للشك من جديد في أن شقيقتها "سكينة" أو شريكتها السابقة "أم أحمد النص" هما اللتان قادتا الشرطة إلى الكشف الجديد، وأنهما تعملان على تكثيف أدلة الاتهام ضدها، فقررت أن تقحمهما في الاتهام، وأن ترد إليهما الصاع صاعين...

وهكذا ما كاد "محمد بك حافظ " – وكيل نيابة اللبان – يواجه "ريا" في تلك الليلة بخبر العثور، على سبع جثث أخرى، في طبقة ثانية م المقبرة التي كشف عنها في غرفتها بمنزل "أم حسين" بـ "حارة علي بك الكبير"، ويسألها – لمجرد استيفاء التحقيق – تفسيرًا لوجودها، حتى بدأت تبث الطبعة الثانية من اعترافاتها، التي لم تختلف – من حيث المنهج – عن الطبعة الأولى – فهي – وزوجها – ليسا مسئولين عن وجود الجثث في غرفتهما، ولكن المسئولين عن ذلك هم نساء أخريات، ورجال آخرون ...

وانطلاقًا من ذلك، ذكرت بأنها كانت قد اشتركت – منذ شهور – مع شقيقتها "سكينة" ومع حرمة تدعى "أم أحمد النص" – زوجة "محمد علي القدوسي" الشهير

بـــ "أبو أحمد النص" – في إدارة بيت للبغاء ومحششة، بمنزل يقع بـــ "حارة النجاة" وكانت تمضي معظم أوقات النهار في ذلك البيت... ولا تعود إلى منزلها الحر بـــ "حارة علي بك الكبير" إلا في وقت متأخر من الليل .. وخلال تلك الفتـــرة، كانـــت شقيقتها "سكينة" وشريكتها "أم أحمد النص" تستعيران منها مفتاح منزلها الحر، لكي تصطحبا إليه بعض الفتيات يختلين فيه ببعض الرجال ثم يختفـــين بعـــد ذلـــك، ولا يظهر لهن أثر... وفي هذا السياق رصدت واقعتين:

الواقعة الأولى: حدثت منذ خمسة شهور – أي فـــي حـــوالي شـــهر يونيـــو (حزيران) ١٩٢٠ – إذ اصطحبته "سكينة" و"أم أحمد" فتاة من المومسات اللواتي كن يعملن بـــ "بيت حارة النجاة" تدعى "خديجة" كانت تتزين بستة غوايش من الـــذهب وحلق من المعدن المطلي بالذهب، إلى بيت "ريا" الحر؛ لكي تختلي فيه بنجار يدعى "عبد الله الكوبجي". وبعد عدة ساعات، عاد الثلاثة من دون "خديجة" ولمـــا ســـألتهم عنها قالوا بأنها انصرفت إلى منزلها. ولأن الفتاة كانت قد تعودت على التردد بشكل منتظم ويومي، على "بيت حارة النجاة"، فقد استرابت في اختفائها منذ ذلك اليـــوم، فألحت في سؤالهم عنها إلى أن قالوا لها إنها ربما تكون قد وجدت عملا في بيـــت آخر.

الواقعة الثانية: حدثت بعد ذلك التاريخ بشهرين – أي حوالي شهر أغســـطس (آب) ١٩٢٠ – إذ كانت تمر بـــ "خمارة جورجي" ذات ضحى، فوجدت "عبـــد الله الكوبجي" يجلس بالخمارة، فدعاها إلى احتساء كأس من الكونيـــاك علـــى حســـابه. وبينما هي تجلس معه، دخلت "عائشة عبد المجيد" – مقطورة شـــقيقتها "ســـكينة" – وبصحبتها مومس من المتعاملات مع البيت، اسمها "هانم" – كانت تتـــزين بخـــاتم وحلق ودبلة من الذهب وخلخال من الفضة – وبعد قليل، أبدى "الكـــوبجي" رغبتـــه بأن ينفرد بـــ "هانم" في حجرة "ريا" بـــ "حارة علي بك الكبير". فأعطت المفتاح لـــ "عائشة" وكلفتها بأن تصطحبهما إلى هناك، على أن تقوم بغسيل ملابسها وملابـــس ابنتها "بديعة" أثناء الفترة التي يختلي فيها "الكوبجي" بـــ "خديجة". وبعـــد ســـاعات،

ضاقت بانتظارهم في الخمارة، فتوجهت إلى المنزل، فالتقت في الطريق بـ "عائشة" التي أعطتها المفتاح، ومنذ ذلك الحين لم تظهر "هانم" ولما سألت عنها "عائشة" قالت لها إن زوجها قد صالحها ... وعادت إليه.. واعتزلت المهنة.

ويبدو أن خيال "ريا" لم يسعفها لتأليف مزيد من الوقائع لتبرير وجود بقية الجثث في غرفتها، فتوقفت عن الحديث فجأة، مما جعل المحقق يسألها:

وجدت بمنزلك عشر جثث.. بينما لم تقولي لنا – أمس واليوم – إلا عن أسماء صاحبات خمس جثث.. فمن هن صاحبات الجثث الخمس الأخرى؟

وحتى لا تترك "ريا" أمام المحقق فرصة لتفسير أقوالها على غير ما قصدته منها، قالت:

"أنا لا أعرف غير دول .. يجوز أختي "سكينة" أخذت ناس وراحت بيهم البيت من غير ما أعرف."

ثم استطردت – من دون سؤال – في رواية الواقعة الثالثة التي أرادت منها أن تكثف الاتهام ضد "أم أحمد النص" فقالت إنه حدث منذ شهر واحد – أي في أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٢٠ – أن شخصًا زعمت أن اسمه "إبراهيم" أحضر فتاة تدعى "أنيسة" وأراد أن يختلي بها في الغرفة المخصصة لذلك بمنزلها بـ "حارة النجاة". ولأن الغرفة كانت مشغولة بزبائن آخرين، فقد عرضت عليه "أم أحمد" أن يستأجر غرفتها بالمنزل المقابل له، وذهبت معهما، وغاب الثلاثة وقتًا طويلا، عادت بعده "أم أحمد النص" وحدها.. ولم تخرج "أنيسة" من المنزل، بل واختفت تمامًا منذ ذلك الحين ....

ولم تكن الوقائع الثلاث صحيحة، ولكنها لم تكن – كذلك– مختلفة بالكامل .. إذ كانت كل واحدة منها، تتركب من مجموعة من الوقائع التفصيلية التي حدثت بالفعل، انتزعت "ريا" كلا منها، من سياقها ومن زمنها، وأضافتها إلى غيرها، لتتركب منها واقعة جديدة، كاذبة من الأساس:

فقد حدث فعلا أن اصطحبت "أم أحمد" ذات يوم "عبد الله الكوبجي" إلى بيت "ريا" الحر؛ لكي يختلي هناك بامرأة. ولكنها انصرفت بعد أن قادتهما إلى البيت، وانصرف هو بعد الخلوة، وترك المرأة مع "ريا" التي احتالت عليها لتبقى معها بعض الوقت إلى أن جاء بقية أفراد العصابة فقتلوها.

وحدث فعلا أنه ذهب مرة أخرى إلى البيت بصحبة "عائشة عبد المجيد" ليختلي هناك بفتاة صغيرة اسمها "هانم"، ثبت فيما بعد أنها ما تزال على قيد الحياة، لكن "ريا" اختارت اسمها لتمنحه لإحدى الجثث التي عثر عليها في مقبرتها. وأضافت إلى واقعة قيام "عائشة" بغسل ملابسها، التي حدثت في يوم آخر، لم يذهب فيه "الكوبجي" ولم تقتل العصابة فيه أحدًا؛ لتضفي عليه مصداقية، ولتجد شاهدا يشهد على صحتها، هي جارتها وصديقتها "أم رجب" التي رأت "عائشة" ذات يوم وهي تغسل الملابس في فناء المنزل.

صورة

وصحيح أن "أنيسة" قد دخلت بيت "أم أحمد النص"، واختلت فيه برجل، ولكن الرجل لم يكن اسمه "إبراهيم" بل "عبد الرازق يوسف" – أحد أركان العصابة – ثم إنها خرجت حية في ذلك اليوم لتقتل بعد ذلك في بيت "ريا". أما التي دخلت بيت "أم أحمد" ولم تخرج، قبل ذلك التاريخ بأربعة أشهر، فكانت "زنوبة بنت جمعة" زوجة الحاج "حسين علي وفيق الزيات" بـ "سوق العامود".

ولا بد أن المحقق قد أعجب بقدرة "ريا" الفذة – وهي امرأة أمية وبلا خبرة – على أن تخلط مجموعة من الحقائق لكي تصنع منها أكذوبة.. ولأنه كان قد بدأ يكتشف أسلوبها في الدفاع، فإنه لم يناقشها في أكاذيبها الثلاث، التي كانت مليئة بالتناقض، بل توقف عند خطوطها العامة، واستدعى "حسب الله" لكي يسأله عن معلوماته عن بيت "حارة النجاة".

ولأنه لم يكن يقيم في هذا البيت، ولعله لم يكن يعرف بعد بخبر الجثة التي عثر عليها قبل ساعتين فقط في أرضية غرفة المحششة، فقد اعترف ببساطة أنت "سكينة" و"محمد عبد العال" هما أول من سكن بذلك البيت في غرفة كانا يستأجرانها من باطن "أم أحمد النص"، وأن "ريا" قد لحقت بهما بعد ذلك، أما هو فلم يكن يتردد عليه، إلا لكي يدخل المحششة التي كان يديرها "محمود أبو زكاك".. اعترض "عبد العال" الذي جرى الاستجواب بحضوره قائلا:

لأ .. أنا ما كنتش ساكن هناك..

ولأن "حسب الله" كان ما يزال يذكر اعتراف "عبد العال" عليه، وتأكيده بأنه كان يسكن مع "ريا" في بيت "أم حسين" فقد رد عليه قائلا بعصبية وتشفٍ:

لأ... أنت كنت ساكن هناك ...

وفي ختام التحقيق – الذي استمر خمس ساعات وانتهى بعد منتصف الليل بنصف ساعة – أمر المحقق بضبط وإحضار ستة أشخاص، هم: "أم أحمد النص" وزوجها "أبو أحمد النص" و"عبد الله الكوبجي"، وقد نص الأمر بالنسبة لثلاثتهم – كذلك – على حفر أرضية المنازل التي يسكنون بها، أما الثلاثة الآخرون فهم: "محمود الزكاك" و"عائشة" و"إبراهيم". وقد نص الأمر بالنسبة للجميع على تفتيشهم تفتيشاً دقيقاً، وضبط ما يوجد بها من ملابس ومصوغات ونقود.

وفي الساعة الأولى من صباح يوم الخميس ١٨ نوفمبر (تشرين ثان) ١٩٢٠، نجح اليوزباشي "إبراهيم حمدي" في الاستدلال على منازل الأربعة الأول، وقام بتفتيشها تفتيشاً دقيقاً، ولما لم يجد بها ما يفيد التحقيق، اكتفى بإلقاء القبض عليهم وساقهم إلى ديوان القسم، أما الاثنان الآخران – "عائشة" و"إبراهيم" – فإنه لم يستطع التوصل إليهما؛ إذ لم تكن "ريا" قد ذكرت لقبيهما أو عنوانيهما .. فأجل تنفيذ قرار ضبطهما، وتنفيذ قرار الحفر في المنازل الثلاثة إلى الصباح.

(٥٧)

في الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس ١٨ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢٠، وصل "كامل بك عزيز" – وكيل النيابة الأول والقائم بأعمال رئيس نيابة الإسكندرية – إلى مكتبه بسراي النيابة.. وكان أول ما فعله، أن اتصل هاتفيًا بمكتب الطبيب الشرعي الأول الدكتور "سيدني سميث" بالقاهرة؛ لكي يستفسر منه عن موعد حضوره لفحص الاثنتي عشرة جثة التي كان قد تم المكشف عنها حتى ذلك الحين. لكنه لم يجده في مكتبه، فتحدث إلى نائبه المصري الدكتور "عبد الحميد عمار" الذي أبلغه أن ظروف العمل بمصلحة الطب الشرعي، لا تسمح لهما بالسفر قبل يوم السبت، وأنه يفضل أن تنقل الجثث إلى المستشفى الحكومي على أن يتم ذلك بحرص يبقي عليها بحالتها لحظة الكشف عنها.

وعندما لفت رئيس النيابة نظره إلى أن معظم أجزاء تلك الجثث منفصلة عن بعضها البعض، وأنه لا يستطيع أن يضمن نقلها بحالتها، ترك له الدكتور "عمار" حرية تقدير الموقف، على أن تبقي الجثث التي لا يمكن ضمان نقلها سليمة في أماكنها الحالية.

وفضل "كامل بك عزيز" ألا ينفرد وحده بتقدير الموقف، وأن يستعين في ذلك برأي متخصص، فاتصل هاتفيًا بحكيمباشي بوليس الإسكندرية – بصفته رئيس الإدارة الطبية التابعة للشرطة – وشرح له الأمر، وطلب إليه أن يصحبه في جولة بين البيوت التي عثر فيها على الجثث لكي يعاينها معه، ويشير عليه بما يمكن نقله منها، وما لا بد من إبقائه في مكانه حتى لا تتغير معالمه.

وعندما وصل رئيس النيابة إلى ديوان قسم شرطة اللبان في الحادية عشرة وجد الحكيمباشي في انتظاره، فضلا عن أربعة آخرين كان قد قرر أن يصطحبهم معه لمعاينة البيوت الأربعة هم: "محمد حافظ" – وكيل النيابة الذي كان يحقق في قضية "ريا" – و"عبد الجليل سعد" – المهندس بالبلدية –ومصور فوتوغرافي يعمل بمحل "عزيز ودوريس" – أكبر محلات التصوير بالإسكندرية – والصاغ "محمد كمال نامي" مأمور قسم شرطة اللبان...

ولأن بيت "أبو المجد " – رقم ٥ بـ "شارع ماكوريس "– كان أقرب تلك البيوت إلى قسم الشرطة، فقد بدءوا جولتهم به. وكان عدد من العمال قد استأنفوا منذ قليل الحفر بالغرفة التي كانت "سكينة" تقيم بها، بينما شرع آخرون في حفر أرضيات بقية غرف الطابق الأرضي. وصح ما توقعه "كامل بك عزيز" عندما أمر – في مساء اليوم السابق – بفض الأختام عن البيت، ومواصلة الحفر به؛ لاحتمال العثور على جثث أخرى؛ إذ كان ما يزال يتجول ببقية الغرف بصحبة المهندس الذي كلفه برسم تخطيط للطابق كله، يوضح به مكان العثور على الجثث، عندما أبلغه الجاويش "إبراهيم نصير" – الذي كان يتابع الحفر في غرفة "سكينة" – بالعثور على جثة ثانية في مكان قريب من المكان الذي عثر فيه على الجثة الأولى، وعلى عمق ربع متر، فانتقل معه، إلى الغرفة، وظل يتابع الحفر إلى أن اتضحت معالم الجثة، فتأكد أنها جثة امرأة .. ليس عليها من الملابس سوى قميص داخلي أبيض ولباس زفير مقلم باللونين الأحمر والرصاصي.

وعلى الرغم من انتفاخ وجهها، فقد كانت ملامحها لا تزال واضحة، وقد تعرف عليها الجاويش "إبراهيم نصير"، وقال إنها جثة شيخة المخدمين "فاطمة بنت عبد ربه"، التي اختفت منذ أربعة أسابيع. وأضاف – ردًا على سؤال من رئيس النيابة – أنه يعرفها جيدًا لكثرة ترددها على مكاتب المحافظة لاستخراج الرخص للخادمات التي تتولى إلحاقهن بالعمل..

وأرسل المأمور شرطيًّا ليستدعي "محمد أحمد رمضان" – زوج "فاطمة بنت عبد ربه" – من دكان النجارة الذي يديره بـ "حارة علي بك الكبير"، فما كاد النجار يرى الجثة، حتى تعرف عليها، وأقر بأنها جثة زوجته المختفية، وانهار باكيًا إلى جوارها إلى أن أخرجه رجال الشرطة من المكان بصعوبة. لكن ملامح الجثة كانت قد انمحت تمامًا عندما فحصها الطبيب الشرعي بعد ذلك بيومين؛ إذ كانت قد تحللت، فتحولت العضلات والأنسجة الرخوة إلى مادة عجينية حمراء، وتكون دهن شمعي على الأنسجة السطحية، ولم يعد لها من صفات شيخة المخدمين، سوى ملابسها، وعمرها الذي قدره الطبيب بأكثر من خمسين عامًا.. وتاريخ وفاتها الذي قدره بأقل من شهرين.. ولأن حكيمباشي الشرطة، أوصى بعدم نقل الجثة حتى لا تتغير معالمها، فقد أمر رئيس النيابة بإبقائها في مكانها، وطلب من المصور الفوتوغرافي التقاط صورة لها..

ومن "حارة ماكوريس" انتقل رئيس النيابة، إلى "حارة النجاة" ليدخل مع مرافقيه، الطابق الأرضي من المنزل رقم٩، الذي شرع الحفارون في العمل بأرضيات غرفه الثلاث، وبعد أن تفقد العمل بها، وكلف المهندس برسم تخطيط لها، دخل إلى "غرفة المحششة"، فوجد أن الحفر قد شمل كل أرضها، وقد تكومت في أحد أركانها جمجمة يلتصق بها شعر قصير أسود متجعد، وتحيط به مجموعة من العظام، قال الحفارون إنها كانت مدفونة تحت الصندرة.. وكان عليها بقايا من قميص داخلي أبيض. وقال الصاغ – الرائد – "محمد كمال نامي" لرئيس النيابة إن تفكك عظام الجثة، هو الذي أوحى لنائبه اليوزباشي "إبراهيم حمدي" – مساء اليوم السابق – بأنها جثتان، لكنهم لم يعثروا – بعد الانتهاء من حفر بقية أرض الغرفة – إلا على جمجمة واحدة.

ولأن الجثث كانت قد تفككت بالفعل، ولم تعد هناك فائدة من إبقائها في مكانها، فقد استجاب رئيس النيابة لمشورة الحكيمباشي وأمر بنقلها إلى المستشفى بعد تصويرها.. وفيما بعد أكد تقرير الطبيب الشرعي، أن العظام لجثة واحدة، لامرأة

متوسطة الطول تبلغ من العمر أكثر من ٣٠ سنة، زالت أجزاء جسمها الرخوة تمامًا، ولم تبقَ منه سوى عظام نظيفة وجافة وهشة، واستنتج من ذلك، أنها واحدة من أوائل النساء المقتولات؛ إذ دفنت قبل حوالي سبعة شهور، وهو استنتاج أكدته اعترافات أفراد العصابة فيما بعد؛ إذ كانت الجثة هي جثة "زنوبة محمد موسى"الشهيرة بـ "حجازية" وهي الوحيدة التي دفنت في أرضية غرفة المحششة، بعد قتلها في ١٩ مارس (آذار) ١٩٢٠.

وكانت غرفة الطابق الأرضي بالمنزل المواجه – رقم ٨ بـ "حارة النجاة" – هي أحدث الأماكن التي بدئ في الحفر بها، في صباح ذلك اليوم، بعد أن اعترفت "ريا" – في الليلة السابقة – بأن "أم أحمد النص" قد اصطحبت إليه "أنيسة" ولم تخرج منه، ولم تظهر بعد ذلك.. ولا بد أن الشرطة كانت قد نجحت خلال الليل في دفع "ريا" لتحديد الغرفة التي دخلتها "أنيسة" مع الرجل المجهول الذي أعطته اسمًا حركيًا هو "إبراهيم"؛ إذ لم يكد رئيس النيابة يدخل إلى تلك الغرفة، حتى شاهد ساقًا من جسم آدمي تظهر في مكان الحفر.. فأمر باستمرار الحفر، وكلف المصور بالتقاط صورتها.

وبعد ساعتين انتهى الكشف عن الجثة، ليتضح – كما جاء في تقرير الطبيب الشرعي – أنها جثة امرأة متوسطة القامة، ترتدي لباسًا وقميصًا داخليًا أصفر اللون ومطرزًا بخرز أحمر، ولها شعر كستنائي قصير، ذات أسنان عريضة، صفحت إحداها بالذهب، زالت جميع أعضائها فيما عدا أنسجة البطن التي كانت بحالة متوسطة. لكن الشواهد الأخرى، وخاصة عدم نمو ضرس العقل.. وتسوس أحد أضراسها في الفك السفلي، كانت كافية لكي يتعرف عليها الحاج "علي وفيق الزيات"، على جثة زوجته الغائبة "نبوية بنت جمعة..

ومع أن الحفر كان ما يزال يجري في المقبرة الرئيسية بالمنزل رقم ٣٨ بـ "حارة علي بك الكبير"، فإنه لم يكن قد تكشف عن جديد، بعد الجثث العشر التي عثر عليها بها خلال اليومين السابقين.. فاستجاب رئيس النيابة إلى مشورة

حكيمباشي الشرطة بعدم نقلها إلى المستشفى حتى لا تتفتت، وأمر بالإبقاء عليها في مكانها. وكان في طريقه إلى الانصراف، عندما اقترب منه الصاغ – الرائد – "محمد كمال نامي" ليبلغه بأنه قد علم من شيخ الحارة، بأن "ريا" كانت تسكن خلال العامين السابقين بعدّة منازل بـ "حي كرموز"، واستأذنه في أن يجري الحفر بها؛ لاحتمال العثور على جثث أخرى.. فأذن له بذلك .. على أن يحصل أولا على موافقة سكانها الحاليين.. وما كاد يعود إلى ديوان القسم في الخامسة من مساء ذلك اليوم؛ حتى وجد أمامه محضرًا من الملازم ثان "عبد الغفار محمد" يقول فيه إنه أجرى الحفر في منزل بـ "حارة زاوية القطن" كانت "ريا" تستأجر غرفتين بالطابق الأرضي منه، فعثر في أرضية إحداهما على عظام قديمة، اكتشف أنها عظام إنسان.

وللمرة الثانية، أجل رئيس النيابة – "كامل بك عزيز" – إلى اليوم التالي، تنفيذ قراره باستلام محاضر التحقيق في قضية "ريا" من وكيل نيابة اللبان – "محمد بك حافظ" – وأذن له بمواصلة التحقيق لاستيفاء النقاط التي ما تزال غامضة فيه، والاستماع إلى أقوال المتهمين الأربعة، الذين كان قد أمر بضبطهم وتفتيش منازلهم في الليلة السابقة، ومواجهتهم بالتهمة. وبالاستماع – كذلك – إلى أقوال اثنين من أقارب اثنتين من الغائبات كان قد تم التعرف على جثتيهما، وهما "نظلة أبو الليل" و"فردوس بنت فضل الله".

وفي أقوالها – أمام المحقق – أكدت "زينب بنت حسن علي" – والدة "نظلة أبو الليل" – وجود صلة وثيقة بين ابنتها الغائبة، وبين كل من "ريا" و"حسب الله" اللذين كانا ينكران – حتى ذلك الحين – كل صلة لهما بالفتاة وأمها .. كما أكدت كذلك، أن "حسب الله" يعرف "عرابي"، بل هو صديق له، وهو الأمر الذي كان "حسب الله" ما يزال يصر على إنكاره. وأضافت أن العلاقة بين ابنتها وبين "ريا" وزوجها، قد نشأت وتوثقت منذ زمن؛ إذ كانت "نظلة" تعمل حائكة للثياب، وتتردد كثيرًا على بيت "ريا" لكي تحيك لها ثيابها وثياب زوجها وابنتها. وكشفت – لأول مرة في

محضر رسمي – عن أنهما كانا أول هدف اتجهت إليه شكوكها حين فوجئت باختفاء ابنتها، بعد أن علمت من إحدى جارات "نظلة" أن ابنتها "بديعة" قد حملت إلى الفتاة الغائبة رسالة من أمها خرجت على أثر تلقيها لها بملابس المنزل، ولم تظهر منذ ذلك الحين، فتوجهت إلى منزلهما بـ "حارة علي بك الكبير" وهددتهما بإبلاغ الشرطة عنهما، لكنها خدعتاها، وتظاهرتا بالتعاطف معها ووجها شبهاتهما نحو "عبد الرحيم الشربتلي"، وهو ما فعله – كذلك "عرابي" الذي سرب إليها خبرًا كاذبًا، بأنه تلقى خطابًا من "نظلة" تقول فيه إن "عبد الرحيم" قد خطفها وسافر بها إلى قريته "أم دومة" مركز "طهطا".

وعندما واجه المحقق بينها وبين "حسب الله" تمسك – بغباء – بإنكاره، مؤكدًا أنه لا يعرف المرأة أو ابنتها؛ إذ كانت الرواية تضرب أركان دفاعه في الصميم، فهي لا تكشف فحسب، عن أنه كان يعرف "نظلة" و"عرابي" بل وعن أنه كان – كذلك – يكذب عندما ادعى أنه هجر "ريا" بعد أن انتقلت من "باب سدرة" لتقيم في "حارة علي بك الكبير" وأنه لم يسكن معها يومًا واحدًا في البيت الذي عثر فيه على الجثث...

لكن "ريا" – التي أثبتت أثناء التحقيق أنها أكثر مرونة وذكاء منه – لم تجد فائدة في إنكار الوقائع التي يستطيع آخرون أن يشهدوا بصحتها، فأدخلت تعديلا طفيفًا على أقوالها؛ لكي تتواءم مع ما قالته "أم نظلة". فلم تقر – فحسب– بأنها وزوجها كانا يعرفان الفتاة معرفة وثيقة، بل وصورت– كذلك – عواطفها نحوها، في صورة تجعلها أقرب إلى علاقة أم بابنتها، فقالت بأن "نظلة" كانت تتردد على بيتهما، بل وتقيم فيه أحيانًا شهورًا متواصلة، وأنها كانت تعاملها، كما تعامل ابنتها "بديعة"، حتى إنها كانت في أحيان كثيرة، تنام في الغرفة نفسها، معها ومع زوجها وابنتها. وأضافت أنها هي التي قامت بشراء المصوغات التي كانت الفتاة تزين بها معصميها وأذنيها وكاحليها. كما أقرت، كذلك بأنها أرسلت ابنتها "بديعة" إلى "نظلة" لكي تسترد منها صينية من البلاستيك، كانت تركتها عندها، لكي ترسلها إلى من

يصلحها. لكنها حرصت على أن تؤكد بأن صلتها الوثيقة بالفتاة، تعود إلى الفترة التي كانت فيها جارة لها بـ "باب سدرة" وقبل انتقالها للإقامة في "حارة علي بك الكبير"، وبأنها أرسلت ابنتها لتسترد منها الصينية قبل اختفائها بأربعة شهور، وليس في اليوم الذي اختفت فيه.

ولم يجد "حسب الله" – الذي عرف بهذا التعديل – ما يدعوه لمواصلة إنكار معرفته بـ "نظلة" فما كاد المحقق يعيد سؤاله عنها، حتى قال: أنا أسمع أن واحدة اسمها "نظلة" تحب "عبد الرحيم" و"عرابي". وعندما أعاد المحقق عرض الأم عليه تعرف عليها.. وأضاف أنه كان قد سافر لكي يعمل في خدمة السلطة العسكرية البريطانية في "ليمنوس" ولما عاد، وجد زوجته قد استأجرت البيت الذي عرف باسم "الكامب" وكانت "نظلة" تتردد عليه بصحبة رفقائها، فلما انتقلا للإقامة في "باب سدرة" كانت تكثر – كذلك – من التردد عليهما.. لكنه أنكر أن الأم قد سألته عن ابنتها بعد اختفائها، ولما سأله المحقق عن مبرر إنكاره لمعرفته بـ "نظلة" وبأمها، على الرغم من عرضها عليه.. قال بغباء:

أنا ما كنتش واخد بالي منها.. والدنيا مليانة بنات ونسوان اسمهم "نظلة"!

وانتقل المحقق – بعد ذلك – إلى "الكابورال وليم جولدنج"– رفيق "فردوس" – فاستمع إلى أقواله عن علاقته بها، ثم عرض عليه الفانلة الصوفية البيضاء التي ضبطت بمنزل "محمد عبد العال" فتعرف عليها، وقال إنها إحدى فانلتين كان قد اشتراهما لها خلال الأسابيع الثلاثة الأخيرة. وعندما واجه المحقق "عبد العال" بأن هذا هو الشاهد الثاني الذي يتعرف على الفانلة – بعد "أم فردوس" – أصر على القول بأنه قد اشتراها من بائع متجول بأسيوط، قال إن اسمه "مرسي محمد". فلما واجهه المحقق بأنه ذكر قبل ذلك بأن اسمه "يوسف محمد"، أكد أن ذلك هو اسمه الحقيقي.

واكتفى "محمد بك حافظ" بمواجهة خمسة من المتهمين الجدد – هم "أمينة منصور" وزوجها "محمد علي القادوسي"– المشهورين باسم "أم أحمد النص" و"أبو أحمد النص" – و"محمود أبو زكاك" و"عبد الله الكوبجي" وعائشة عبد المجيد" .. بالتهمة التي نسبتها "ريا" لكل منهم، وهي الاشتراك في قتل امرأة أو أكثر من النساء اللواتي عثر على جثثهن في المقبرة الرئيسية، فلما أنكروها لم يناقش أحدًا منهم في إنكاره، أو يواجهه بتفاصيل الوقائع التي وردت في اعترافات "ريا" أو بغيرها من الأدلة؛ حتى لا يستطرد في تحقيق كان يعلم أن مسئوليته سوف تنتقل إلى غيره بعد ساعات.. وكانت "عائشة عبد المجيد" هي الوحيد التي دافعت عن نفسها قائلة: إن "هانم" – التي تتهمها "ريا" بالاشتراك مع "عبد الله الكوبجي" في قتلها، ما تزال على قيد الحياة، وختمت دفاعها قائلة:

أنا ما عملتش حاجة.. و"سكينة" أخت "ريا" هي اللي أخذت "زنوبة" بتاعة الفراخ من دكانها قدامي، ومن يومها ما رجعتش.

ولأن "ريا" كانت تتبع خطة دفاعية تقوم على إشاعة التهمة بين أكبر عدد ممكن من المتهمين، وإقحام كل الذين يحتمل أن يشهدوا ضدها – وضد زوجها – في الاتهام، فإنها لم تتنبه إلى الطريقة الآلية التي كان "محمد بك حافظ" يجري بها تحقيقه في تلك الليلة، ولم تعطف على رغبته في الانتهاء منه بأي شكل لكي يسلمه إلى رئيسه في اليوم التالي. فما كاد يسألها عن أسماء بقية الضحايا اللواتي عثر على جثثهن في أرضية غرفتها، وظروف زيارة كل منهن لها.. حتى اندفعت في إعادة بث الطبعة الثانية من أكاذيبها التي يصعب تتبعها أو فهمها، بسبب إصرارها على تجهيل أسماء الأبطال، والخلط بين الأماكن والأزمنة، فهناك فتاة بيضاء على عينها اليسرى نقطة، أي: سحابة صغيرة، وأخرى قمحية، ولكن النقطة على عينها اليمنى، وثالثة سمراء، ذات نقطة على عينها اليمنى أيضًا، وكفها صغيرة "قد العدسايا" وقد جاءت كل منهن بصحبة "الجدر" أو "عرابي" أو بصحبتهما معًا،

فضلا عن "خديجة" التي ذهبت إلى البيت بصحبة "أم أحمد النص" و"سكينة" و"عائشة عبد المجيد" و"هانم" التي ذهبت إليه بصحبة "عائشة" و"الكوبجي".

وكان المحقق يحاول توزيع النقط على عيون الضحايا الذين وردت أسماؤهن في الطبعتين الأولى والثانية من اعترافات "ريا" حين فوجئ بها، تنتقل من دون تمهيد إلى بث الطبعة الثالثة من أكاذيبها، وتضيف إلى المتهمين اثنين آخرين.. فذكرت أن من بين الجثث الموجودة في مقبرتها، جثة فتاة زعمت أن اسمها "أمينة" حضرت بصحبة عربجي كارو اسمه "عبد الرازق" وامرأة اسمها "عديلة الكحكية".

ولما طلب إليها المحقق – الذي كان قد ضاق في الغالب بأكاذيبها التي يصعب فهمها أو مناقشتها – تفصيلات عن تلك الواقعة، ذكرت أنها – ذات يوم منذ ثلاثة شهور – عادت من الخارج، فوجدتن الثلاثة يجلسون في فناء المنزل على بساط أحضرته لهم جارتها "أم رجب" بعد أن أوهمتها "عديلة" بأنها زوجة "أبو العلا" شقيق "ريا" وما كادت تفتح لهم باب الغرفة، حتى قالت لها "عديلة":

إحنا عاوزين نتغدى سمك يا حظ.

وأعطاها "عبد الرازق" ريالا لتشتري السمك، وشدد عليها بشرائه من الملاحة التي تقع على مبعدة ساعة من البيت.. فلما عادت، لم تجد سوى "عديلة" التي قالت لها إن "عبد الرازق" أصحب "أمينة" إلى منزل "سنية" – شقيقة "عديلة" – ثم تركت لها مفتاح الغرفة وانصرفت..

ولم تكن الطبعة الجديدة سوى إعادة صياغة لنفس الواقعة التي بثتها "ريا" في الطبعة الثانية من اعترافاتها، حول مقتل "أنيسة" بعد إدخال تعديلات جوهرية عليها، انتقلت بمقتضاها جثة الفتاة، من بيت "أم أحمد النص" إلى بيت "لريا" – وهو ما يتفق مع الواقع – وبدلا من إخفاء اسم "عبد الرازق" التي أعطت له في الطبعة السابقة اسمًا مستعارًا هو "إبراهيم". اخفت الاسم الحقيقي للضحية وأعطتها اسمًا مستعارًا هو "أمينة".

ومع أن تفاصيل القصة كانت لا تخلو من الاضطراب والتناقض، إلا أن المحقق، لم يناقشها فيها، واكتفى بأن عرض عليها شخصًا اسمه "إبراهيم" قبضت عليه الشرطة، باعتباره أنه الشخص الذي ذكرت "ريا" – في الليلة السابقة – أنه دخل مع "أنيسة" في بيت "أم أحمد النص" وخرج من دونها. فقالت إنها لا تعرفه، وأن الشخص الذي قالت عنه "إبراهيم" هو نفسه "عبد الرازق" عربجي الكارو الذي أشارت إليه في الطبعة الثالثة من أقوالها، فأخلى وكيل النيابة سبيله، وختم محضره – بعد ثماني ساعات من التحقيق المتواصل – في الثانية والنصف من صباح يوم الجمعة ١٩ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢٠، بقرار بحبس خمسة متهمين آخرين، أربعة أيام هم: "أم أحمد النص" وزوجة "محمد علي القادوسي" وابن شقيقتها "محمود أبو زكاك" و"عائشة عبد المجيد" و"عبد الله الكوبجي". وبهذا ارتفع عدد المحبوسين على ذمة التحقيق إلى سبعة عشر شخصًا.. كما أمر – كذلك – بضبط وإحضار "عبد الرازق يوسف" و"عديلة الكحكية".

وكان قرار القبض على "عبد الرازق يوسف" وتفتيش منزله، قد نفذ قبل خمس ساعات من صدوره، وبمجرد أن ذكرت "ريا" اسمه في الطبعة الثالثة من اعترافاتها؛ إذ كلف الصاغ – الرائد – "محمد كمال نامي" – مأمور قسم اللبان – الملازم ثان "أحمد عبد الله" – الضابط بالإدارة السرية بالمحافظة بذلك. فاصطحب معه عددًا من أفراد الشرطة السرية، إلى حيث يسكن في "بيت الحرمة الرحالة" بـ "حارة النجع الجديدة"، وقام بتفتيشه فلم يجد شيئًا يفيد التحقيق. ومع أنه كان محبوسًا في تخشيبة القسم منذ التاسعة والنصف إلا أن المحقق لم ير ضرورة للاستماع إلى أقواله في نفس الليلة.

والغالب أن "عديلة الكحكية" قد فوجئت بالقبض عليها، على الرغم مما بذلته من محاولات لتظل بمنأى عن هذه الفضيحة.. فمع أنها كانت قد عرفت، كما عرف جميع الناس في الإسكندرية بخبر العثور على الجثث في بيتي "حارة النجاة" التي كانت تتردد عليهما بصحبة "أنيسة" فتأكدت –أخيرًا – أن صديقتها الغائبة قد لقيت

حتفها، إلا أنها لم تفكر في إبلاغ أسرة الفتاة، أو الشرطة بما تعرفه.. ولم تجسر على الاقتراب من المكان الذي كانت تجري فيه الحفريات، لعلها تتعرف على جثة "أنيسة" بين الضحايا المجهولات اللواتي عثر عليهن فيما كانت تطلق عليه الصحف آنذاك وصف "بيوت الهلاك"، بل إنها على العكس من ذلك، تعمدت أن تنفي كل استنتاج قد يرد إلى ذهن من يعرفون بأمر غياب الفتاة بوجود صلة بين هذا الغياب وبين ما كان يتداوله الناس عن أسماء صاحبات الجثث التي عثر عليها في تلك البيوت، ومن بينهن صديقة مشتركة لهما هي "ندى بنت محمد عوض" التي التقت بـ "عديلة" في تلك الأثناء، وسألتها عما يشاع عن أن "أنيسة" ربما تكون من بين النساء اللواتي قتلتهن عصابة "ريا" و"سكينة" فنفت ذلك بشدة، وقالت لها: ما تصدقيش الكلام ده.. دي بخير.. واتجوزت واحد في الصعيد، وسافرت معاه..

وعلى عكس ما كان يحدث عادة، فإن العاملين بقسم شرطة اللبان، لم يتخذوا من يوم العطلة الأُسبوعية (الجمعة) مبررًا لكي يؤجلوا تحرياتهم في القضية؛ إذ كانوا يشعرون بوطأة نظرات الاتهام بالتقصير التي تركزت عليهم.. ولم يكن القبض على "عديلة الكحكية" أو الإشراف على مواصلة الحفر في كل غرف الطوابق الأرضية، من المنازل الأربعة التي عثر فيها على الجثث، هو المظهر الوحيد لنشاطهم في ذلك اليوم.. في العاشرة من صباحه، اتصل الصاغ "محمد كمال نامي" – مأمور القسم – هاتفيًّا برئيس النيابة في منزله، وأبلغه بأنه علم من تحرياته، بأن طريا" كانت تسكن في منزلين آخرين بجهة "سوق الغنم" التابعة إدارة بـ "قسم شرطة كرموز" واستأذنه بأن يقوم بالحفر في أرضية تلك الغرف لاحتمال العثور على جثث أخرى، فأذن له بذلك على أن يستأذن أولا من السكان الذين يشغلونها الآن.

ونشط المأمور لتنفيذ المهمة، فانتقل على الفور إلى ديوان "قسم شرطة كرموز" وأرسل يستدعي "عبد الله حسين". شيخ حارة سوق الغنم – الذي أكد المعلومات، وقال بأنه يعلم بأن "ريا" كانت تسكن مع زوجها "حسب الله" بتلك المنطقة فاتصل

المأمور هاتفيًا بالملازم ثانٍ "عبد الغفار أحمد" وطلب إليه أن يحضر "ريا" من تخشيبة القسم، ويلحق به إلى مبنى قسم كرموز.. فلما وصلت إلى هناك، طلب إليها أن تدلهم على موقعي المنزلين، وقد قادتهم أولا إلى المنزل رقم ٤٦ بـ "شارع جامع الحاج محمد ناصر" بـ "باب سدرة" وهو يتكون من طابقين قالت "ريا" إنها كانت تسكن في حجرتين مظلمتين من الحجرات الأربع التي يتكون منها الطابق الأرضي. وكلف المأمور الملازم "عبد الغفار" بالإشراف على عملية الحفر، التي لم تسفر عن العثور على شيء.. وانتقل الجميع بعد ذلك، إلى المنزل رقم ٢٠٩ بـ "شارع الإسناوي" – القريب من "باب عمر باشا" على مبعدة ٣٠٠ متر من المنزل الأول – حيث كانت "ريا" تقيم في شقة من ثلاث غرف وصالة. وكشف الحفر في أرضية إحداها عن مجرور مهجور مبني بالحجر، عثر الحفارون فيه على عظام قديمة، قال الصاغ "نامي" في محضره إنه "تبين له أنها عظام آدمية".

وفي أثناء ذلك كان "محمد بك حافظ" قد توجه إلى بيت رئيس النيابة، فسلمه محاضر جلسات التحقيق التي أجراها خلال الأيام الثلاثة السابقة في قضية "ريا"، وتناقش فيها معه. وبمجرد انصرافه عكف "كامل بك عزيز" على دراسة ملف القضية كوحدة واحدة، فلم يكتف بقراءة التحقيقات الجديدة، بل وأعاد كذلك قراءة محاضر التحقيقات التي كان "محمد كامل أبو ستيت" وكيل نيابة المنشية قد أجراها مع "سكينة" ووضع خطة جديدة للتحقيق.

وفي الساعة الخامسة من بعد ظهر ذلك اليوم. الجمعة ١٩ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢٠ – وصل إلى ديوان قسم شرطة اللبان، فاجتمع بالمأمور، وتسلم منه المحضر الذي كان قد حرره عن العظام البشرية التي عثر عليها في "شارع الإسناوي"، ووافق على وجهة نظره، بنقلها هي والعظام التي عثر عليها في اليوم السابق بمنزل "حارة زاوية القطن"، إلى المستشفى لكي يقوم الطبيب الشرعي بفحصها هناك.. ثم سلمه قائمة بأسماء الشهود الذين قرر أن يبدأ التحقيق – في اليوم التالي – بالاستماع إلى أقوالهم.

لم يكن "كامل بك عزيز" قد قطع شوطًا طويلا في تحقيقه– الذي افتتحه في التاسعة والنصف من صباح يوم السبت ٢٠ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢٠ – حين وصل من القاهرة الطبيب الشرعي الأول الدكتور "سيدني سميث" ومساعده المصري الدكتور "عبد الحميد عمار" فاضطر إلى تأجيل التحقيق إلى مساء اليوم نفسه، وانتقل هو ومأمور القسم وعدد من ضباطه وجنوده معهما في جولة على المنازل الأربعة التي عثر على الجثث بإحدى الغرف المجاورة لتلك الغرف قد انتهى من دون العثور على مقابر جديدة.

وكان "بيت الجمال" بـ "حارة ماكوريس" هو أول البيوت التي تفقدها الطبيبان الشرعيان، حيث فحصا جثة "فاطمة شيخة المخدمين".. التي كانت ما تزال في مكانها من الحفرة التي كشف عنها فيها.. وأمرا بنقلها إلى المستشفى.. واتجه الموكب بعد ذلك إلى بيت "أم أحمد النص" بـ "حارة النجاة" المواجه له، حيث فحص الطبيبان جثة "نبوية بنت جمعة" وأمرا بنقلها إلى المستشفى، وألقيا نظرة عابرة على "بيت المحششة" المواجه له؛ إذ كانت الجثة التي عثر عليها به، قد نقلت إلى المستشفى – قبل يومين – تنفيذًا لتوصية حكيمباشي الشرطة.. وانتهت الجولة بالمقبرة الرئيسية بـ "بيت ريا" حيث كانت الجثث السبع التي تضمها الطبقة الثانية من المقبرة ما تزال بمكانها .. وبعد أن قام الطبيبان بفحصها فحصًا ظاهريًا، أشرفا على نقلها إلى المستشفى.

وأثناء نقل آخرها من مكانها بالحفرة اكتشفوا وجود جثة أخرى تحتها.. وبذلك ارتفع عدد الجثث التي عثر عليها بغرفة "ريا" إلى إحدى عشرة جثة.

وفي المستشفى حضر "كامل بك عزيز" عمليات الفحص الإضافية التي أجريت على الجثث. وكان الانطباع الأول الذي كوّنه الطبيبان هو أن معظمها في حالة تعفّن رمّي متقدم، يصعب معه التعرف عليها. وقد نصحا رئيس النيابة، بعدم الاعتماد على أقارب الضحايا في التعرف على جثثهن؛ إذ يستحيل أن يميزوا بينها وهي في هذه الحالة. واقترحا عليه بدلا من ذلك، الاعتماد على شواهد أخرى مثل

طول القامة، وشكل الأسنان. وخاصة المصفح منها بالذهب أو البارز إلى الأمام أو المصاب بأمراض كالتسوس، والتعفن – ولون وطبيعة الشعر، وما عثر على الجثث من ملابس.. ووعدا بأن يضمنا تقريرهما ما قد يجدانه من تلك الشـــواهد.. وقامـــا بقص شعور الجثث وبخلع ما كان عليها من بقايا الملابس. وأشرف رئيس النيابـــة بنفسه على وضع شعر وملابس كل جثة في حرز خاص؛ حتى لا تختلط بغيرهـــا، وسلمها إلى الصاغ "محمد كمال نامي" وكلفه بأن يشرف بنفسه على غسل الملابس من الأتربة؛ تمهيدًا لتنظيم عملية عرضها على أقارب الضحايا.. وهي مهمة انتدب لأدائها أحد مساعديه من وكلاء النيابة، وهو "علي أفندي بدوي".

(٥٨)

وفي مساء اليوم نفسه بدأ "كامل بك عزيز" تحقيقه الذي استمر لمدة أربعة أيام فقط، كان يعقد خلالها جلستين في اليوم، واحدة في الصباح وأخرى في المساء. وقد استغرقت هذه الجلسات الثماني ما يقرب من ثلاثين ساعة، فضلا عن خمس جلسات أخرى، استغرقت ما يقرب عن عشرين ساعة، عقدها مساعدة "علي بك بدوي" الذي كلفه – فضلا عن عرض ملابس الضحايا وشعورهن على أقاربهن بالاستماع إلى أقوال ضباط وصف ضباط وجنود الشرطة الذين قاموا بعمليات الضبط والتفتيش أو تولوا الإشراف على الحفر، وبتحقيق بعض الوقائع التفصيلية التي يثيرها المتهمون دفاعًا عن أنفسهم. كما استعان خلال تلك الفترة – كذلك – باثنين آخرين من وكلاء النيابة هما "محمد كامل أبو ستيت" – الذي قام بالتحقيقات الأولية مع "سكينة" – و"إبراهيم يحيى" الذي كلفه بإعادة تفتيش منازل المتهمين الرئيسيين.

ومنذ البداية كان واضحًا أن "كامل بك عزيز" قد رسم لنفسه خطة تقوم على الانتقال بالتحقيق من المستوى الأفقي الذي كان يسير فيه حتى ذلك الحين إلى المستوى الرأسي، بالتوقف عند واقعية أساسية منه، والتعمق في تحقيقها لاستكشاف كل الظروف المحيطة بها. وقد اختار واقعة اختفاء "فردوس بنت فضل الله"، ليس فقط لأنها كانت آخر الضحايا، التي لم يمض على اختفائها سوى أسبوع واحد، والتي ما تزال ملابسات ذلك الاختفاء في أذهان الشهود؛ أو لأنها كانت الضحية الوحيدة، التي يمكن الجزم بأن الشهود لم يخطئوا حين تعرفوا على جثتها لحظة العثور عليها في الطبقة الأولى من مقبرة "ريا" بل لأنها كانت – فضلا عن ذلك كله

– همزة الوصل بين شطري القضية بحكم أن الشبهات كانت تحيط بـــ "ســكينة" باعتبارها آخر من شوهد معها قبل اختفائها، بينما عثر على جثتها في غرفة "ريا".

وتنفيذًا لتلك الخطة، أعاد "كامل عزيز" التحقيق إلى نقطة البداية، طارحًا كــل الفروض والاحتمالات والشكوك للبحث من جديد، بما في ذلك ما قد يبدو مســتقرًا ويقينيًّا ولا يحتمل أي لبس. فبدأ بمحاولة للبرهنة – أولا وقبل أي شيء آخر – على أن "فردوس" قد قتلت، وعلى أن الجثة التي عثر عليها في غرفة "ريا" هــي جثتهــا وليست جثة امرأة أخرى. فلم يكتف بتعرف أمها على الجثة فور الكشف عنها، بــل عرض صورتها الفوتوغرافية على رفيقها الإنجليزي، ثم على "علي الفرنساوي" – صاحب الخمارة التي كانت تجلس عليها قبل اختفائها مباشــرة – وعلــى "ســكينة" و"سيد عبد الرحمن" – اللذين كانا يجلسان معها – فــأقر الجميــع بــأن الصــورة صورتها ثم عرضها – كذلك – على ممرضات غرفة التشريح بالمستشفى الأميري اللواتي استقبلن الجثة حيث نقلت إليها، فأكدن بأن ملامــح الجثــة – التــي كانــت ما تزال ظاهرة آنذاك – هي لصاحبة الصورة.. وعرض الملابس التي دفنت بها – وهي لباس وفانلة داخلية وعراقة (أي: حمالة صدر) بعد غسلها وكيها – على الأم، فأكدت بأنها ملابس ابنتها، ودللت على ذلك بإحضار نسخ أخرى من تلك القطــع، كانت بدولاب ملابس "فردوس" فتبين للمحقق أنها من نفس نــوع القمــاش ولونــه وطريقة تفصيله. وسأل الذين يعرفونها عن ملامح معينة بها، تبين بعــد ذلــك أن الطبيب الشرعي قد وجدها في بقايا الجثة، ومن بينها شــعرها المجعــد القصــير، والوشم على ظاهر كفها اليمنى والسنة الذهبية في الجانب الأيمن من فكها الأعلى. وقد شهد بوجود تلك العلامات بها، فضلا عن أمها، رفيقها الإنجليــزي الكــابورال "وليم جولدنج"، وختم تحقيقه لتلك النقطة بالاستماع إلى شهادة الدكتور "وهبه نظمي" – وهو الطبيب الذي فحص الجثة عند نقلها إلى المستشفى – الذي لــم يســتبعد أن تكون صاحبتها قد توفيت في نفس اليوم الذي اختفت فيه "فردوس".

وجاء تحديد شكل ونوع الملابس التي خرجت بها "فردوس" في يوم اختفائها؛ ليكون النقطة الثانية التي ركز عليها المحقق. فلم يعتمد على أقوال الأم، التي كانت – على وجه الإجمال – دقيقة، بل سأل كذلك كل الذين رأوها خلال الفترة القصيرة التي فصلت بين مغادرتها للمنزل واختفائها، ومنهم خادمتها "قنوع" و"علي الفرنساوي" – صاحب الخمارة– والكواء "سيد عبد الرحمن" بل و"سكينة" نفسها. كما سأل أيضًا رفيقها الإنجليزي، الذي يعرف ملابسها، وخاصة "الفانلة البيضاء" التي اشتراها لها، وعثر عليها في منزل "محمد عبد العال"، وقد أعاد الكابورال التعرف عليها حين عرضت عليه، كما تعرفت عليها الأم، التي برهنت على صحة أقوالها، بإحضار نسخة ثانية من نفس طراز الفانلة، كان الخواجة قد أهداها – كذلك – إلى "فردوس". وقد أثبتت "سكينة" حصافتها وذكاءها؛ إذ لم يكد المحقق يعرض عليها تلك الفانلة، حتى أدركت على الفور بأنها قد ضبطت لدى "محمد عبد العال" أو "ريا" وقدرت أن إنكار معرفتها بها، مع وجود شهود آخرين يستطيعون التعرف عليها، لا جدوى من ورائه إلا التشكيك في صدق الجانب الأكثر أهمية من أقوالها، فأقرت من دون تردد – بأنها الفانلة التي خرجت بها "فردوس" معها.

وأضاف الكابورال" "وليم جو ولدنج" إضافة كيفية إلى محاولات التحقق من النقطة الثالثة وهي عدد ونوع المصوغات التي كانت "فردوس" تتزين بها عندما خرجت بصحة "قنوع" و"سكينة" فمع أنه لم يشاهدها آنذاك، إلا أنه انفرد بالإشارة إلى الخاتم ذي الأضلاع الستة الذي أهداه لها في بداية علاقتهما ونقش عليه الحرفين اللاتينيين الأولين من اسمه واسمها "F.G" ولم تكن الأم قد وجدته بين مخلفات ابنتها، مما خلّف الظن بأنه كان بين المصوغات التي تزينت بها عند خروجها.

ولا بد أن العثور على جثة "فردوس". كغيرها من الضحايا الأخريات – وهي لا ترتدي سوى ملابسها الداخلية وحدها، مع أنها خرجت بملابسَ غالية الثمن، فضلا عن ضبط فانلتها الصوفية لدى "محمد عبد العال" كان من بين ما لفت نظر

المحقق. وجعله يستنتج أن أفراد العصابة كانوا يستولون – فضلا عن المصوغات – على ملابس الضحايا، فيبيعونها. وهو ما قاده لمراجعة محاضر ضبطهم وتفتيشهم؛ أملا أن تكون الشرطة قد ضبطت قطعًا أخرى من ملابس "فردوس". غير الفانلة – لدى أحدهم؛ ليكتشف أن من بين المتهمين اثنان حبستهما النيابة، من دون أن تصدر قرارًا. قبل ذلك أو بعده – بتفتيش منازلهم:

أولهم هي "ريا" التي قامت الشرطة بإخراج محتويات غرفتها إلى فناء المنزل، لتحفر أرضها من دون أن تفتش ما كان بها من منقولات ومفروشات وأوراق .. وكان من بين ما لفت نظره إلى ذلك، التضارب بين أقوال ضباط الشرطة وصف الضباط والحفارين – الذين أدلوا بها أمام مساعده "علي بدوي" – حول المكان الذي عثر فيه على ختم "حسب الله" إذ لم يجزم أحدهم بأنه قد عثر عليه بين الجثث، بينما أصرت "ريا" على أن الختم كان في صندوق على رف معلق على حائط بالغرفة.

وكان المتهم الثاني الذي لم يفتش أحد منزله هو "سيد عبد الرحمن" مع أنه أحد اثنين تحيط بهما شبهات قوية في قضية اختفاء "فردوس".

بل وبدا غريبًا أن التفتيش الذي أجرى في منزل متهمين آخرين، من بينها المسكن الذي يقيم به "حسب الله" مع زوجته الجديدة، لم يسفر عن ضبط أي نوع من الملابس، وخاصة النسائية منها، مع أهمية ذلك للتحقيق.

وكانت "سيدة سليمان" زوجة "محمد السمني" – المستأجر الأصلي للطابق الأرضي بـ "بيت الجمال" – قد طلبت فجأة– مساء السبت ٢٠ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢٠ – الإدلاء بمعلومات جديدة، فكلف رئيس النيابة معاونة "محمد كامل أبو ستيت" – الذي كان يتابع التحقيق إلى جواره – بالاستماع إلى تلك الأقوال، بحكم أنها من بين المتهمين في قضية "سكينة" التي قام بتحقيقاتها الأولية .. وقد روت له واقعتين:

حدثت الأولى منذ شهر ونصف، عندما عادت ذات غروب من جولتها لبيع البيض، فوجدت "زنوبة الفرارجية" تجلس مع "سكينة" في غرفتها، ومعهما مجموعة رجال هم مطلقها "محمد عبد العال" ورفيقها "سلامة خضر" وزوج شقيقتها "حسب الله"، واثنان من أصدقائها، تعودا أن يترددا عليها، هما "خميس" وهو منجد و"شعبان" وهو سائس، وكان الجميع يحتسون الخمر، فتركتهم وذهبت إلى حجرتها لتنام.. ثم استيقظت عند الفجر على صوت صرخة. وعثرت في عصر اليوم التالي على خرق ملوثة بالدماء في المنور الذي تطل عليه نافذة غرفة "سكينة".

وحدثت الواقعة الثانية بعد أسبوعين من ذلك؛ إذ عادت من سرحتها عند الغروب أيضًا، فوجدت مع "سكينة" امرأة عوراء لا تعرفها، ورجلان – هما "حسب الله" و"شعبان" المنجد – وبعد قليل غادرت "سكينة" الغرفة، وأغلقت بابها على المرأة العوراء والرجلين، ولما سألتها "سيدة" عن ضيوفها أجابتها بأنهم انصرفوا، فيما عدا زوج شقيقتها الذي يرتاح قليلا في الغرفة، ولأنها لم تكن قد رأت أحدًا يخرج من المنزل، فقد دفعها الفضول للتلصص على ما يجري في الغرفة، عبر نافذتها المطلة على المنور، فرأت "حسب الله" وهو "مجموع" مع المرأة العوراء.

وعند الفجر سمعت صوت صرخة وفي عصر اليوم التالي دخلت غرفة "سكينة" لتشرب من الزير فلاحظت وجود دماء على المرتبة التي تنام عليها. وأضافت أن "سكينة" قد أنكرت في المرتين أن هناك من يصرخ في غرفتها، وفسرت وجود الدماء بأن "عليها الحُرمانية"..

ومع أن القصة – التي خلطت فيها "سيدة" بعض الوقائع الصحيحة بشيء من الخيال الركيك – كانت مليئة بالتناقض، إلا أن أحدًا لم يناقشها فيها؛ إذ كان التركيز كله منصبًا – آنذاك – على حل مسألة "فردوس".

وبهذا لم تسفر تلك الأقوال إلا عن صدور أمر بالقبض على "خميس" و"شعبان" – ليرتفع عدد المقبوض عليهم على ذمة القضية، بعد القبض كذلك على "عديلة

الكحكية" و"عبد الرازق يوسف"، إلى واحد وعشرين متهمًا بينهم سبع نساء لكنها – مع ما سبقها – دفعت "كامل بك عزيز" لإصدار أوامره بإعادة تفتيش منازل المتهمين جميعًا، للبحث – بدقة– عن الملابس وخاصة النسائية والملوثة بالدماء، فضلا عن المصوغات. وأصدر – كذلك – أوامره لاثنين من وكلاء النيابة بإعادة معاينة المنازل التي عثر فيها على الجثث..

وهكذا عاد ضباط الشرطة بتلال من الملابس النسائية جاء القسم الأكبر منها من منزل "سيد عبد الرحمن" ومن المسكن الذي يقيم فيه "حسب الله" مع زوجته الجديدة، لم يكن من بينها قطعة واحدة من ملابس "فردوس"؛ إذ كانت كلها ملابس لزوجات أشقاء "سيد عبد الرحمن" أو زوجة "حسب الله"، وجاءت معظم الملابس والمفروشات الملوثة بالدم من مسكني "ريا" و"سكينة"، وثبت فيما بعد من تقرير الطبيب الشرعي أن التفسير الذي ذكرته "سكينة" لوجود هذه البقع عليها، صحيح، وأن الدماء عليها هي من آثار الحيض.. كما عادوا بقطع من المصوغات، عرضت على "أم فردوس" فلم تتعرف فيها على شيء من مصوغاتها..

وعلى الرغم من ذلك، فإن المحقق، لم يخرج من تلك الحملة خالي الوفاض؛ إذ لفت نظره، من بين الأوراق التي كانت مبعثرة في الفناء المواجه لغرفة "ريا" وعادت بها الحملة، ورقة صغيرة عبارة عن "علم خبر عن وزن مصوغات" تدل على أن "حسب الله" قد اشترى – في أغسطس (آب) ١٩١٨ – مصوغات من الصائغ "علي محمد".

ولأن أوراقًا من هذا النوع، تحمل اسم نفس الصائغ، كانت قد ضبطت في حافظة نقود "حسب الله" عند تفتيشه على أثر القبض عليه.. مما يدل على أن العلاقة بين العصابة وبين الصائغ قديمة، فقد أصدر "كامل بك عزيز" أمره إلى مأمور القسم الصاغ – الرائد– "محمد كمال نامي" بأن يقوم بتفتيش دكان الصائغ ومنزله للبحث عما به من مصوغات مستعملة. وبهذا عاد صائغ العصابة الخصوصي – وهو الوحيد من المتهمين في القضية الذي كان ما يزال مطلق السراح – ليدخل من

جديد في دائرة الاشتباه، لكنه لم يستقر بها طويلا. فمع أن التفتيش كان قد أسفر عن عثور المأمور على كمية كبيرة من المصوغات المستعملة، إلا أن والدة "فردوس" وخليلها الإنجليزي لم يجدا بين تلك المصوغات، شيئًا مما كانت تتزين به في اليوم الذي اختفت فيه – وقد تبيَّن فيما بعد، أن "علي محمد" قد قام بتكسير وصهر ما كان قد تبقى لديه من مصاغ "فردوس" عقب الإعلان عن العثور على جثتها في مقبرة "حارة علي بك الكبير".

ولم يسفر تفتيش منازل بقية المتهمين عن العثور على شيء من مصوغات "فردوس" أو على قطع أخرى من ملابسها، وعندما عرض المحقق المحبس الذي عثر عليه لدى "زنوبة" – زوجة "حسب الله" الجديدة – على "سيد عبد الرحمن" وسأله عما إذا كان هو المحبس الذي أخذته "فردوس" من إصبعه، أثناء جلوسهما معًا في الخمارة، قال إنه يشبهه، لكن قياسه له، كشف عن أنه أوسع قليلا من حجم إصبعه..

وبتحقيق هذه النقاط الثلاث ركز المحقق اهتمامه على وقائع الساعات القليلة التي سبقت اختفاء "فردوس" لينتهي من ذلك كله إلى أنها قد اختفت بعد الساعة الثالثة من عصر يوم الجمعة ١٢ نوفمبر (تشرين ثان) ١٩٢٠، وقتلت خلال الساعات القليلة التي تلت ذلك، وليحصر شبهته في خمسة أشخاص، رتبهم ترتيبًا تنازليًا، طبقًا لما كان لديه من أدلة مادية ضد كل منهم: فاحتلت "ريا" و"حسب الله" المرتبة الأولى، باعتبارهما ساكنا الغرفة التي عثر على جثة الفتاة في أرضيتها، وتلاهما "محمد عبد العال" الذي ضبطت في منزله قطعة من ملابسها، وأخيرًا "سنية" و"سيد عبد الرحمن" اللذين كانا آخر من شوهدت "فردوس" معهما..

وانتقل المحقق من ذلك، إلى محاولة إثبات الصلة بين الخمسة المشتبه فيهم، فأعاد الاستماع إلى أقوال الشهود الذين أكدوا أن العلاقة الزوجية بين "ريَّا" و"حسب الله" ما تزال قائمة. وأن الصلة بين "سكينة" و"محمد عبد العال" ما تزال قائمة كذلك على الرغم من طلاقهما. وعرض "سيد عبد الرحمن" على الأربعة، فلم يتعرف

عليه أحد منهم سوى "سكينة" التي قالت بأنها لم تلتقِ به سوى في اليوم الذي اختفت فيه "فردوس"، وقد أيدها في ذلك، وأضاف أنه لا يعرف الثلاثة الآخرين..

ومع أن "فاطمة بنت محمد علي" – زوجة عوف العجوز– كانت تجلس في موقعها تحت فانوس الإضاءة، أمام منزل "ريًّا" في اللحظة التي دخلت فيها "فردوس" إلى المنزل بصحبة "سكينة" – كما اعترفت "ريا" بذلك فيما بعد – إلا أنها لم تتعرف على صورة الفتاة عندما عرضها عليها المحقق، سائلا إياها عما إذا كانت قد رأتها تدخل المنزل، عصر اليوم الذي قتلت فيه، كما لم تستطع أن تتذكر ما إذا كانت قد رأت "حسب الله" أو "محمد عبد العال" وهما يدخلانه في ذلك الوقت، قائلة بأنها تعودت على رؤيتهما وهما يدخلان البيت ويخرجان منه، مما يجعلها عاجزة عن الجزم بذلك.. بينما اعتذر زوجها بأنه يترك لها تجارته عند الظهر، ويدخل إلى منزله لينام؛ بسبب شيخوخته ومرضه، وبالتالي فإنه لم يكن يجلس في موقعه أمام باب منزل "ريا" في الوقت الذي دخلت فيه "فردوس" إليه، فلا يستطيع أن يشهد بأنه رآها وهي تدخل، ولا يستطيع أن يجزم بأن كلا من "حسب الله" و"محمد عبد العال" قد ظهرا بمنزل "ريا" في ذلك الوقت"..

أما وقد عجز المحقق عن العثور على شهود يشهدون بوجود الضحية، أو أحد من الخمسة المشتبه فيهم على مسرح الجريمة في لحظة وقوعها، فقد كان منطقيًّا، أن يطلب من كل منهم أن يحدد المكان الذي كان به في اللحظة التي قتلت فيها "فردوس". وفي هذا السياق بدا "حسب الله" أحسن الجميع حظًّا؛ إذ وجد مكانًا بعيدًا عن مسرح الجريمة، يستطيع أن يجد مبررًا منطقيًا لإدعائه بأنه لم يغادره طوال ذلك اليوم، وهي الغرفة التي استأجرها ليقيم فيها مع زوجته الجديدة. والتي بدا معقولا ألا يغادرها طوال اليوم التالي لزفافه .. بينما بدا موقف "ريا" هو أكثر المواقف سوءًا، خاصة حين وجدت التحقيق يتركز حول الجثة الوحيدة التي أمكن – عن غير طريقها – التعرف على اسم صاحبتها..

ولأن مسرح الجريمة، كان هو ذاته الغرفة التي تسكنها ولا تستطيع أن تتنصل من إقامتها بها، فقد كان عليها أن تجد مكانًا تثبت وجودها به لحظة وقوعها، وأن تجد – فضلا عن ذلك – مبررًا لاختيار غرفتها من دون غيرها لإتمامها بها.. أما وقد فاجأها المحقق بسؤالها عما فعلته طوال يوم الجمعة الذي قتلت "فردوس" وبالذات بين عصره ومغربه، فإنها لم تجد مخرجًا من هذا المأزق إلا بالعودة للتأليف الفوري الذي يمليه خيال ركيك يتوهم أن المحقق سيصدق ما تقوله من دون محاولة التثبت منه، فادّعت أنها ما كادت تغادر المنزل مع ابنتها – في التاسعة من صباح ذلك اليوم – حتى قابلت رجلا لا تعرفه، عرض عليها أن تقوم بغسل ملابسه، فتوجهت معه إلى حنفية الصدقة القريبة من بنك "خوريمي" وقامت بالمهمة التي كلفها بها مقابل أربعة قروش، ثم عادت عند الظهر إلى غرفتها فلم تلبث بها، إلا ريثما تناولت طعام الغداء، ثم أغلقت بابها، وغادرتها مع ابنتها إلى خمارة "إيدا بكونو" فأمضت الوقت بين العصر والمغرب، مع صديقة لها تعمل خادمة بها، هي "زينب بنت إبراهيم".

ولم تصمد هذه الرواية طويلا بل انهارت فور إتمام بثها؛ إذ ما كاد المحقق يستمع إليها حتى أرسل في استدعاء "زينب" التي أكدت أنها تعرف "ريا" وشقيقتها "سكينة" بحكم ترددهما على الخمارة التي تعمل بها، لكنها نفت أن تكون قد رأتها أو جلست معها كل تلك الساعات يوم الجمعة السابق مباشرة. وقالت بأنها لم ترَها هي أو شقيقتها منذ أربعة أسابيع، وحين واجه المحقق بينهما، أصرت "ريا" على أقوالها، وحاولت أن توحي لـ "زينب" من طرف خفي بأن تؤيدها. لكن المرأة تجاهلت إشاراتها وقالت لها أمام المحقق:

وأنا ح أنكر ليه؟.. لو كنتي جيتي.. كنت أقول...

وللمرة الثانية – منذ بداية التحقيق – كذبت "بديعة" أمها، ليس فقط لأن "ريا" كانت قد أوصتها بأن تنكر كل شيء، فعجزت – بسبب صغر سنها – عن أن تميز بين ما يستحق الإنكار، وما يستوجب التأييد، واعتمدت خط إنكار كل شيء، بما في

ذلك أقوال الأم نفسها.. ولكن لأنها اعتبرت كذلك القول بأن أمها تقوم بغسل ملابس الآخرين، في الميادين العامة وعند حنفية الصدقة، ومقابل أجر – إهانة للأم، فقالت لرئيس النيابة عندما واجهها بالواقعة:

لا يا فندي.. أمي مش بتغسل هدوم حد.

وحتى تلك اللحظة، لم يكن التحقيق قد حسم التضارب بين رواية "سكينة" التي قالت بأنها تركت "فردوس" مع "سيد عبد الرحمن" بالخمارة، وعادت إلى منزلها. وبين روايته التي تقول بأنها كانت تنتظرهما خارج الخمارة، وصحبتهما إلى المصبغة، ثم انصرفت مع "فردوس" وعاد هو إلى دكانه.. ومع أن العثور على جثة الفتاة في غرفة "ريا" كان كفيلا بتركيز الشبهات حول "سكينة"، فإن المحقق لم يكن قد استبعد بعد احتمال أن يكون "سيد عبد الرحمن" يعرف "ريا"، أو أن يكون هو الذي قاد الفتاة إلى منزلها – بعلم "سكينة" أو من دون علمها أو مشاركتها – فكان عليه أن يثبت صدق قوله بأنه ترك الفتاة مع "سكينة"، وأن يبرهن على صدق ادعائه بأنه كان في دكانه في الوقت الذي ارتكبت فيه الجريمة. وقد استشهد على صحة الواقعة الأولى بترجمان يعرفه، ذكر أنه قابله وهو في طريقه إلى المصبغة بصحبة "سكينة" و"فردوس"، فتبادل معه التحية، واستشهد على الواقعة الثانية بأصحاب الدكاكين المجاورة لدكانه، لكن الترجمان الذي استشهد به خذله وقال إنه لا يذكر بأنه قد قابله في ذلك اليوم. ومع أن أصحاب تلك الدكاكين قد أكدوا بأنه تعوّد أن يمضي الفترة بين عصر كل يوم ومغربه في دكانه، إلا أن أحدًا منهم لم يستطع أن يجزم بأنه رآه في ذلك اليوم تحديدًا.

ولم تكن "سكينة" أسعد حظًا منه أو من "ريا" إذ لم تكن تتوقع أن يسألها المحقق عما فعلته بعد أن تركت "فردوس" مع "سيد عبد الرحمن"، خاصة بعد أن شهدت أم الفتاة الغائبة بأنها لم تعد إلا عند الغروب، ولم تمكث في غرفتها سوى دقائق غادرتها بعدها، فلم تعد إليها مرة أخرى إلا عند منتصف الليل، مما اضطرها لتأليف قصة مضطربة من النوع الذي يمليه خيال "آل همام" الركيك... وفي إيحاء

خفي بأنه كان لدى الشاب والفتاة برامج خاصة بهما دفعتها للتخلص منها، قالت إنها غادرت الخمارة بعد أن لاحظت أنهما لا يريدان الانصراف، لتعود إلى غرفتها فتتناول طعام الغذاء، ثم تصعد إلى الطابق الثاني فتمضي بعض الوقت مع "نظلة أبو المجد" – صاحبة المنزل – التي أرسلتها لكي تشتري لها أُقّة بطاطة، وبعد أن عادت لها بها غادرت البيت إلى خمارة "سبيرو" فظلت بها إلى المغرب، وعلى أثر ذلك عادت إلى غرفتها فنامت إلى صباح اليوم التالي.

وهي رواية سرعان ما تبددت – كالعادة – فور انتهاء بثها، فقد كذبت صاحبة المنزل ادعاءها بأنها قد صعدت إلى مسكنها في ذلك الوقت أو في أي يوم آخر، كما نفت الإدعاء بأنها كلفتها بشراء بطاطة .. ولم يستطع "قسطنطين بكسس"– مدير خمارة "سبيرو" – أن يجزم بأنه قد رآها في تلك الليلة. وعلى عكس ما قدرت، فقد كثفت شهادته الشبهات ضدها؛ إذ كشفت عن الطريقة السفيهة التي كانت تبدد بها النقود على طلب الخمر وشراء الطعام لها ولأصدقائها، وعندما سألها المحقق عن مصدر ما كانت تنفقه قالت:

"هو ربنا يخلق بني آدم وينساه؟!"

وكان "عبد العال" قد بنى دفاعه على الادعاء بأنه غادر الإسكندرية إلى قريته، عقب طلاقه من "سكينة" قبل أربعة عشر شهرًا، ولم يعد إليها إلا منذ خمسة وعشرين يومًا؛ لكي يصبح بذلك بعيدًا عن مسرح الجرائم التي وقعت خلال تلك الفترة، فيما عدا جريمة مقتل "فردوس" التي لم يستطع أن ينكر وجوده بالمدينة وقت وقوعها، فضلا عن أنه كان عليه أن يجد تفسيرًا للعثور على فانلتها في منزله.

والغالب أنه كان قد اتفق مع شقيقه – أثناء تفتيش المنزل– على الادعاء بأنه اشترى الفانلة من "سوق الجمعة" بالإسكندرية في العام الماضي، وقبل سفره إلى قريته، وأخذها معه، ثم عاد بها عند عودته.. لكنه اضطر إلى تغيير هذه القصة عند سؤاله في التحقيقات، بعد أن تنبّه إلى أن المحقق سيطالبه بتحديد اسم البائع التي

اشتراها منه، وقد يستطيع التوصل إلى دلائل يثبت بها كذبه، فاستبدلها – من دون أن يخطر شقيقه – بقصة بائع أسيوط الجوال الذي اشترى منه الفانلة وقميصًا وبطانية – كلها من الملابس والمفروشات المستعملة في الجيش الإنجليزي – منذ خمسة شهور..

وهكذا وقع التناقض بين أقواله وأقوال شقيقه الذي تمسك بالرواية المتفق عليها فيما بينهما. ووقع التناقض بين أقوالهما وأقوال "نظلة بنت حسن" – زوجة الأخ – التي ذكرت أن شقيق زوجها لم يغب في قريته سوى ثلاثة أشهر فقط، عاد بعدها إلى الإسكندرية منذ شهرين ونصف الشهر .. وأضافت أنها لم ترَ الفانلة إلا منذ خمسة أيام فقط. وأن "عبد العال" قد عاد بها من الخارج، وقال لها إنه اشتراها من "سوق الأحد"، فلما لاحظت أن أحد أكمامها، وجزء من ظهرها مبلل بالماء، سألته عن السبب، فقال لها إنه كان يعرضها على زميل له فوقعت منه وتلوثت بالأتربة، مما اضطره إلى شطف الأماكن التي تلوثت بالماء. وأضافت أنها أعادت غسلها، واحتفظت بها في درج "البوريه" إلى أن عثرت الشرطة عليها عند تفتيش المنزل.

وكان طبيعيًا أن تستفز تلك الأقوال "محمد عبد العال"؛ إذ كانت تهدم أركان دفاعه، فما كاد المحقق يواجهه بها، حتى شن هجومًا ضاريًا على زوجة شقيقه، وقال للمحقق:

دي كذابة... وعيانة بدماغها.. وكلامها مايمشيش عليّ.

وإزاء إصرار "محمد عبد العال" على روايته، لم يجد "كامل بك عزيز" مفرًا من تحقيق دفاعه، بالبحث عن البائع الجوال الذي يدعي أنه اشترى منه الفانلة، والبحث عن البطانية التي يقول إنه اشتراها من نفس البائع. وبعد أن حصل منه على البيانات التي تسهل هذا البحث أرسل برقيتين إلى مدينة أسيوط؛ الأولى إلى مأمور شرطة البندر – المسئول عن الأمن في المدينة ذاتها – وقد أرسلها في ٢١ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢٠ – يطلب فيها "البحث عن يوسف محمد المقيم بسيدي

جلال، أو بجهة أخرى بالبندر، وهو بياع سرّيح عمره ٣٠ سنة، متوسط الطـــول، رفيع، قمحي اللون، له شارب أسود يقال إنه يبيع فانلات وخلافها. وإرســـاله مـــع مخصوص، وإرسال جميع ما عنده من الفانلات الصوف" أمّا البرقية الثانيـــة التـــي أرسلت في اليوم التالي – فكانت موجهة إلى مأمور شرطة المركز – المسئول عن الأمن في القرى التابعة له – وقد طلب إليه فيها، أن يأمر فورًا "بقيام أحد حضرات الضباط لمنزل ليلة بنت عيد – والدة محمد عبد العال المتهم فـــي قضـــية اختفـــاء النسوة بالإسكندرية – ومنزل زوجته نور عبد الفتاح سويفي، بناحية قرية موشـــا، لضبط ما قد يوجد بالمنزلين من الملابس والبطاطين والمصوغات، وإرسال الأشياء المذكورة والحرمتين مع مخصوص إلى نيابة الإسكندرية"...

كامل عزيز

ولأن "يوسف محمد" كان شخصية وهمية، ابتكرها خيال "محمد عبد العال" فقد عجزت شرطة "أسيوط" عن العثور عليه. ولأن قصة البطانية التي اشتراها مع الفانلة، كانت هي الأخـــرى قصـــة وهمية، فإن تفتيش منزل "أم عبد العال" ومنزل صهره – الذي كانت زوجته قد انتقلت للإقامة فيه بعد سفر زوجهـــا – لم يسفر إلا عن العثور علـــى غطـــاء رخيص من صوف الأغنام مما يغـــزل وينسج على مغازل وأنـــوال يدويـــة، ويشيع استخدامه في الصعيد.. فضـــلا عن كمية من الملابس التي زفت بهـــا "نور" إلى زوجها قبل أقل من شهرين، وصورة زفاف "محمد عبد العال" إلـــى

"سكينة" .. ومع أن مظاهر الفقر التي واجهت اليوزباشي "محمد صادق كمال" – معاون شرطة مركز "أسيوط" الذي قام بالتفتيش – كانت كافية لكي يقتنع بأن السؤال عما تحوزه الحرمتين من مصوغات، أمر مضحك، فإنه حين لم يجد شيئًا منها، أمر بحفر أرض المنزلين، ظنًا منه أنهما قد أخفتا مظاهر الثراء، وأدلة الاتهام، في باطن الأرض فلما لم يجدا شيئًا، أمر بترحيل الحرمتين مع مخصوص إلى "الإسكندرية"...

وبهذا انهار دفاع "محمد عبد العال"، كما انهارت دفاعات الأربعة الآخرين المشتبه فيهم، حتى البريء منهم وهو "سيد عبد الرحمن".

لكن ذلك لم يكن يكفي من وجهة نظر المحقق لإثبات التهمة ضدهم في قضية مقتل "فردوس"، بل كان يكفي فحسب .. لتكثيف تلك الشبهات ضدهم. والحقيقة أن الأسلوب الذي اتبعه "كامل عزيز" في تحقيقاته، كان قد نجح في نقل سلطات التحقيق إلى موقف الفعل بدلا من موقف رد الفعل الذي كان سائدًا في التحقيقات التي جرت قبل ذلك. فقد أنقذه التركيز على "قضية فردوس" من مرويات "ريا" التي أعطت جميع الضحايا اسمًا حركيًّا واحدًا هو "فاطمة" وأخذت تميز بينهن بالنقاط البيضاء على عيونهن. وبذلك وضعها – لأول مرة منذ بداية التحقيق – في موقف الدفاع، كما نجح – كذلك– في كشف كثير من تناقض الأقوال والمصالح بين المتهمين، وخاصة الشقيقتين "ريا" و"سكينة" اللتين لم تجد كل منهما مفرًا من الدفاع عن نفسها، حتى لو أدى ذلك إلى توجيه الشبهات نحو الأخرى، أو الاعتراف بأمور كانت تعلم أنها سوف تسيء إلى موقفها القانوني.

والغالب أن "ريا" كانت ترى أنها قد تحملت فوق ما تطيق من المسئولية بالجثث الإحدى عشرة التي عثر عليها في حجرتها؛ لذلك وجدت من العدل أن تحمل "سكينة" مسئولية عملية "فردوس" خاصة، وأنها كانت أكثر النقاط سوءًا في موقفها القانوني.. فما كاد المحقق يسألها تفسيرًا لوجود جثة الفتاة مدفونة في غرفتها، حتى قالت له:

اسأل "سكينة" عليها .. لأنها اللي جابتها.

ثم أضافت ردًا على أسئلته، بأنها لا تعرف الفتاة ولم تكن موجودة في غرفتها حين اصطحبتها "سكينة" إليها، ولكنها سمعت كل الناس تقول بأن "فردوس" خرجت مع "سكينة" ثم اختفت بعد ذلك .. وحين حاصرها المحقق بأسئلته لينتزع منها اعترافًا صريحًا بأن "سكينة" هي التي سحبت الفتاة إلى حجرتها، تراجعت فجأة، مكتفية بما أثارته في نفسه من شكوك ضد شقيقها، وعندما واجهها بأقوالها.. قالت له بوقاحة:

يا بيه حرام عليك... بقى بذمتك أنا قلت الكلام ده؟!.

ويبدو أن ذلك هو ما دفع "سكينة" لأن ترد عليها التحية بأحسن منها؛ إذ جزمت بأن شقيقتها تعرف "فردوس" بحكم تردد "ريا" عليها كل يوم في "بيت أبو المجد" وأنهما تعودتا أن تتبادلا الأحاديث كلما التقتا، ولما ذكر لها المحقق أن "ريا" تنكر تمامًا، كل معرفة أو صلة لها بالفتاة، تساءلت باستنكار بالغ: ما تعرفهاش إزاي؟

ومع أن الخيوط التي استطاع "كامل عزيز" التوصل إليها، لم تكن تكفي لحسم القضية التي كانت ما تزال مفتوحة على مصراعيها إلا أنها كانت قد جعلتها أكثر تحديدًا، خاصة بعد أن وصل تقرير الطبيب الشرعي، الذي حدد المجال الزمني لوقوع الجرائم بين يناير (كانون الثاني) ونوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢٠، وحدد أعمار معظم الضحايا، اللواتي كان قد عثر على جثتهن حتى ذلك الحين بين العشرين والثلاثين. وأكد أن العظام التي عثر عليها في المنازل السابقة التي كانت تسكن بها "ريا" ليست عظامًا بشرية، ولكنها عظام حيوانًا.

وكان حرصه على إعادة تفتيش البيوت الأربعة التي عثر بها على الجثث، بمعرفة مساعدين له من وكلاء النيابة – هو الذي قاد إلى الكشف عن الجثة الثالثة والأخيرة في أرضية الغرفة التي كانت تسكنها "سكينة" بـ "بيت الجمال" رقم ٥ حارة ماكوريس.

وكان "إبراهيم يحيى" – أحد هؤلاء المساعدين – يقوم بإعادة تفتيش الغرفة، حين لاحظ بروز قطع من القماش الأسود، من بين الأتربة، فشك في الأمر، وأمر العمال بمواصلة الحفر فإذا به أمام جثة، كاملة هي جثة "سليمة إبراهيم الفقي" – أو "أم فرحات " – بائعة الجاز التي كانت أول الضحايا اللائي قتلن في غرفة "سكينة"... وآخر من عثر على جثته ممن دفن بها. وكانت جثة "أم فرحات"، التي عاشت وماتت من دون أن تلتقي وجهًا لوجه بأحد الباشاوات، أسعد حظًا من صاحبتها، فقد كشف عنها في اللحظة التي دلف فيها حضرت صاحب السعادة "محمد إبراهيم باشا" – النائب العمومي – إلى ديوان قسم شرطة اللبان؛ لكي يشرف بنفسه على التحقيق، فانتقل بصحبة "كامل بك عزيز" – وكيل أول نيابة الإسكندرية والقائم بعمل رئيس نيابتها، ومحقق القضية – إلى حجرة سكينة بـ "حارة ماكوريس" وعاين بنفسه جثة "أم فرحات"، ثم انتقل بعد ذلك إلى بقية البيوت، قبل أن يعود مرة أخرى إلى ديوان القسم ليراجع التحقيق مع المحقق ومساعديه.

ولا بد أن سوء تفاهم ما، قد حدث أثناء تلك المراجعة، بين النائب العام ووكيله الأول، انتهى باعتكاف "كامل بك عزيز"، وعدم عودته لاستئناف التحقيق في الموعد الذي كان قد حدده لذلك، وهو الثالثة والنصف من عصر نفس اليوم.

وبعد ساعة اتصل به "محمود صادق يونس" – رئيس نيابة الإسكندرية – بالمنزل، فاعتذر له بأنه مجهد ولا يستطيع مواصلة التحقيق. وعلى الفور انتدب النائب العام "سليمان بك عزت" – وكيل أول نيابة القاهرة – الذي جاء بصحبته؛ لإتمام تحقيق القضية.

وهكذا حدثت المفاجأة الدراماتيكية.. ولكن على جبهة النيابة .. وليس على جبهة المتهمين.

***

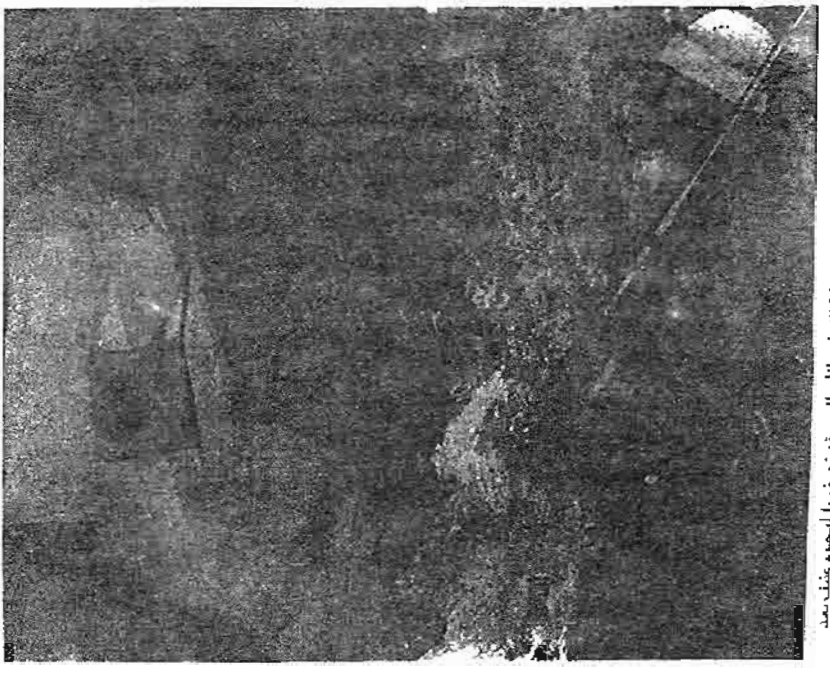

... من حمراء الدرك الذين يقومون بـ حماية الأرواح والأموال .. وقد تعرضوا لهجوم عنيف بعد الكشف عن الجرائم واكتشاف أن بعضهم كان متواطئاً

الفصل السابع

انهيار خط الإنكار التام

(٥٩)

بانتقال قضية "ريا وسكينة" إلى يد "سليمان بك عـزت" – وكيـل أول نيابـة القاهرة – استقرت القضية في يد الرجل الذي سيُعيد تحقيقها منـذ البدايـة وحتـى النهاية، والذي سينجح في فك طلاسمها، فيدفع المتهمين إلى الاعتراف بجـرائمهم، ويسعى لإثبات التهمة على الذين أصروا على الإنكار منهم، ويترافع ضد الجميـع في جلسات المعارضة في قرارات الحبس، ثم يصدر تدريجيًا قرارات الإفراج عن المحبوسين ممن اتضح أنه لا صلة لهم بالجرائم، ويوقع على قرار الاتهـام الـذي شمل أسماء المتهمين الحقيقيين، ويترافع ضدهم أمام قاضي الإحالة، ثم أمام محكمة جنايات الإسكندرية، إلى أن يصدر الحكم بإعدام ستة منهم.

ولأن القضية – التي تعرف في الأوراق القضائية بالقضية رقم ٤٣ جنايـات اللبان لسنة ١٩٢٠ – كانت تجمع بين الوضوح التام، بحكم سهولة استنتاج أسـماء المتهمين فيها، والغموض التام بحكم صعوبة إقامة الدليل عليهم. فقد كان مسـتحيلا أن ينفرد "سليمان عزت" بتحقيقها؛ ولذلك احتفظ بتقسيم العمل الذي قام بـه سـلفه "كامل بك عزيز" فأحال الوقائع التفصيلية على نفس المعاونين الأكفاء الذين كـانوا يساعدون سلفه، وفي مقدمتهم الأساتذة "علي بدوي" و"إبراهيم يحيى" و"حسن فريـد" وكلفهم بعرض شعور الضحايا وما عثر على جثتهن من ملابس، فضلا عما ضبط في منازل المتهمين والمشتبه فيهم من ملابس ومصوغات على أسر الضحايا، لعلهم يتعرفون على الجثث أو على شيء من متعلقات أصحابها، وبتحقيق ما قد يسـوقه المتهمون من دفاع عن أنفسهم، واختص نفسه بالتحقيق في الوقائع الرئيسة، ومـع المتهمين الرئيسيين..

والحقيقة أنه لم يكد يبدأ التحقيق، حتى أدرك مدى العناء الذي سيواجهه في التعامل مع متهمين من النوع الذي ليس لديه ما يدافع به عن نفسه، سوى سلسلة من الأكاذيب غير المحبوكة التي يفرض عليه واجبه أن يقوم بتحقيقها على الرغم من ثقته في كذبها. وكان قد اطلع بسرعة أقوال "ريا" التي أدلت بها خلال الأسبوع الأول من التحقيق، قبل أن يستدعيها – في الرابعة والنصف من عصر الثلاثاء ٢٣ نوفمبر (تشرين ثانٍ) ١٩٢٠ – ليفتح تحقيقه للقضية بإعادة استجوابها، فإذا بها تكرر نفس الأكاذيب التي ظلت تسوقها منذ بداية التحقيق، فتواصل لعبة تجهيل أسماء الضحايا – فيما عدا "نظلة" – باستخدام أسمائهم الأولى، وبمنح الاسم الواحد لأكثر من ضحية، وتركز اتهامها في كل من "عرابي" و"الجدر" و"الكوبجي" و"عبد الرازق".

ولم يكن الجديد في جلسة التحقيق الأولى هو مرويات "ريا" المكررة، بل أسئلة المحقق، الذي توقف عند الثغرات المنطقية في تلك المرويات، وخاصة ادعاؤها بأنها كانت تترك الغرفة لأحد الرجال الثلاثة لينفرد بها مع امرأة. ثم تعود فلا تجدهما، مع أن المنطقي – كما قال لها المحقق – أن تظل قريبة منهم، لتلبي طلباتهم، ولتحصل في نهاية المدة، على إيجار الغرفة، واستنتاجها بأن القتل كان يتم خلال تلك الفترة، مع أنها لم ترَ بعينيها مثلاً، ولم تجد بالغرفة في كل مرة أثرًا يدل على حدوثه، بل ولم تكن – طبقًا لرواياتها – تدخل إلى الغرفة عقب انصرافهم، بل كانت تتجه إلى منزل شقيقتها "سكينة" بعض الوقت، ثم تعود لتفرش حصيرة تنام عليها في الفناء.. وهي ثغرات حاولت "ريا" أن تبررها بمرويات جديدة، لم يكن منطقها أقل اختلالاً، وعندما حاصرها المحقق بالأسئلة، لم تجد وسيلة تهرب بها، إلا بتشتيت انتباهه عنها، بالتركيز على اتهام "عديلة الكحكية" التي وصفتها بأنها "واحدة من النسوان الماشيين" وادعت بأنها صاحبة الفكرة في تأسيس بيت "حارة النجاة"، وأنها كانت ترتب مواعيد لرجال يدخلون مع نساء، ثم يخرجون وحدهم، ولما أبدت لها ملاحظة حول ذلك قالت لها "عديلة":

اسكتي يا مرة ... اوعي تجيبي سيرة كلام من ده.. لأن "عرابي" و"عبد الرازق" قتالين قتلة.. وبعدين يموتوكي زيهم..!

وعند هذا الحد، أدرك المحقق أن "ريا" قد عادت – مرة ثانية – لتقود التحقيق إلى مسارات فرعية، تحقق لها هدفها في ملء صفحاته بالأكاذيب والترثرات، وفي إشاعة المسئولية بين كثيرين؛ بحيث لا تستقر على أحد بذاته فقرر التوقف عن الاستمرار فيه، وأجله إلى صباح اليوم التالي، بعد أن يعيد قراءة ملف القضية، ويطلع على محاضر التحقيقات السابقة، سواء تلك التي أجرتها الشرطة، أو التي أجراها وكلاء النيابة السابقون. وقد كشفت له تلك القراءة، عن خطة الدفاع التي يتبعها المتهمون، وفضحت ما بها من ثغرات ومكنته من وضع خطة مضادة، تضع قيادة التحقيق – بمقتضاها – بين يديه، وتقوده إلى اكتشاف الحقيقة...

وهكذا استأنف "سليمان عزت" التحقيق في صباح اليوم التالي، بإعادة فتح ملف "سكينة" الذي كان شبه مغلق منذ قبض على "ريا" على إثر الكشف عن المقبرة الرئيسية في غرفتها. وكان مما شجعه على ذلك، الأقوال الإضافية التي أدلت بها "سيدة سليمان" – زوجة "محمد السمني" – مساء يوم السبت ٢٠ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢٠، والتي لم يكن أحد قد ناقشها فيها؛ بسبب الكشف المتوالي عن المقابر الأربعة، وانشغال المحققين بالاستماع إلى الطبعات المختلفة من أقوال "ريا" ... وبالقبض على من تتهمهم بالمسئولية عن قتل ودفن ما عثر عليه بتلك المقابر من جثث...

وكان اختيار "سليمان بك عزت" لأقوال "سيدة سليمان" لتكون البداية الفعلية لتحقيقاته – اختيارًا صحيحًا من الناحية الفنية؛ إذ كانت أول شاهد رؤية في القضية تقول بأنها رأت بعينيها اثنتين من الضحايا – هما "زنوبة الفرارجية" و"فاطمة العورة" – تجلسان في غرفة جارتها "سكينة" مع فريق من الرجال، ثم سمعت بعد ذلك صوت صرخات عند الفجر، وعثرت على خرق ملوثة بالدماء في الغرفة وإلى جوارها.

وكانت المخاوف قد بدأت تحاصر "سيدة سليمان" منذ اللحظة التي اقتيدت فيها إلى قسم الشرطة، بعد الكشف عن الجثة الأولى؛ إذ أدركت على الفور أن "حسب الله" لم يكن يضاجع المرأة العوراء – كما توهمت حين أطلت عليهما، يومذاك من المنور عبر نافذة غرفة "سكينة" – بل كان يستعد لدفنها .. ولأنها كانت قد حصلت على جنيهين مقابل كتمان ما رأته، فقد دفعها الخوف من افتضاح الأمر، والخشية من إقحام اسمها في الاتهام، إلى الإدلاء بأقوالها الأولى التي نأت فيها بنفسها عن البيت تمامًا، فزعمت بأنها كانت تغادره في الصباح، لتبيع بضاعتها من البيض، فلا تعود إليه، إلا بعد الغروب، بل وأكدت بأنها لم ترَ امرأة غريبة تدخل غرفة "سكينة"، مع أن "سكينة" نفسها، كانت قد اعترفت بأنها تؤجر غرفتها للعشاق.

وقد استثمر الصاغ "كمال نامي" – مأمور قسم شرطة اللبان – هذه المخاوف، التي ازدادت وطأتها عليها، بعد صدور قرار النيابة بحبسها على ذمة التحقيق في تخشيبة القسم، وعمل على تنميتها فلفت نظرها إلى أن مسئوليتها القانونية ستكون أفدح من مسئولية المجرمين الحقيقيين، بحكم أن زوجها هو المستأجر الأصلي للطابق الذي عثر على ثلاث جثث بأرضية إحدى غرفه.. ونبهها إلى إشارات "سكينة" الخبيثة في أقوالها أمام المحقق، إلى أن ابنها "أحمد السمني" كان من بين الذين استأجروا منها الغرفة، فأثار بذلك مخاوفها على نفسها، وعلى ابنها، ودفعها إلى محاولة القفز من السفينة الغارقة، وما كادت تعترف له بما شاهدته وسمعته، حتى قادها إلى المحقق لتدلي أمامه بأقوالها، التي لم يكن أحد قد ناقشها فيها، منذ أدلت بها مساء يوم السبت، حتى استدعاها "سليمان بك عزت" لهذا الغرض صباح يوم الأربعاء..

ولم تضف "سيدة سليمان" إلى تلك الأقوال، عندما أكدتها من جديد على مسامع المحقق، سوى بعض التفصيلات القليلة التي لم تغير من جوهرها، فوجهت بذلك ضربة عنيفة إلى دفاعات "سكينة" التي كانت تظنها حصينة؛ إذ لم تشهد – فحسب – بأنها رأت اثنتين من الضحايا في زيارتها، مما يكذب ادعاء "سكينة" بأنها لا تعرف

أسماء الضحايا أو أوصافهن، بل حددت – كذلك – أسماء ستة من الرجال قالت إنهم يترددون عليها، وأنها رأتهم يجالسون الضحيتين في غرفتها.. كان على رأسهم زوج شقيقتها "حسب الله" وزوجها "محمد عبد العال" فضلا عن رفيقها "سلامة" وأصدقائها الثلاثة الذين تعودت أن تزين بهم مجلسها في "خمارة سبيرو"، فهدمت بذلك ادعاء "سكينة" بأنها امرأة وحيدة، لا رجلَ لها، وكشفت عن أن لديها مددًا من الرجال يستطيع أن يقتل ويحفر ويدفن...

وكانت "سكينة" – حتى ذلك الحين – تصر على أن مطلقها "محمد عبد العال"، لم يتردد عليها أثناء إقامتها بـ "بيت الجمال" إذ سافر إلى قريته قبل أن تنتقل إليه من "حارة النجاة"، ولم يعد إلى الإسكندرية إلا بعد انتقالها منه لتقيم بـ "بيت أبو المجد" المواجه له. فجاءت أقوال "سيدة" لتكذب هذا الإدعاء، ولتكشف عن أن "عبد العال" قد أقام معها، بذلك البيت لمدة شهرين، قبل طردها منه، فهدمت بذلك ركنًا أساسيًا من أركان دفاعهما المشترك.. وهو ما استفز "سكينة" التي لم يكد المحقق يواجهها بأقوال "سيدة" حتى ثارت ثورة عارمة في وجهها، وفرشت لها الملاءة أمام المحقق، وقالت لها:

وطليقي وجوز أختي ما لهم .. تجيبي سيرتهم ليه؟.. تحبي نجيبوا لك جوزك.. وابنك .. ونحكوا على المستخبي؟. مش انت اللي قفلت باب أودتك على "خضرة" والجدع اللي جابته م الخمارة.. وقاسمتيها في النص ريال اللي أعطاه لها.. وبالأمارة كان خمسة تعريفه؟

ولم يجد المحقق وسيلة للحيلولة دون اشتباك المرأتين في عراك بدني أمامه، إلا بإبعاد "سيدة" عن غرفة التحقيق، لينفرد بـ "سكينة" فيستجوبها عن الواقعتين اللتين وردتا في أقوال جارتها. وكما كان متوقعا فقد أنكرتهما تمامًا، ونفت أن تكون "زنوبة الفرارجية" قد دخلت إلى حجرتها، أو تناولت بها طعامًا، قائلة بأن "سيدة" لم تكن في حاجة لأن تسألها عن "زنوبة" إذ هي تعرفها بحكم الجيرة، وبحكم عملهما في نفس المجال، فإحداهما فرارجية والثانية بائعة بيض. وأضافت أنها كانت تقلي

سمكًا ذات يوم في فناء المنزل، عندما دخل عليها صديقها "خميس المنجد"، فدعته لتناول الغداء معها ومع مطلقها "محمد عبد العال".

وفي أثناء ذلك عادت "سيدة" من الخارج، فدعتها للانضمام إليهم، ولم يكن هناك أحد آخر من الرجال أو من النساء. وعادت لتركز على ادّعائها بأنها ليست الوحيدة التي سكنت بالغرفة، فقد أقام بها قبلها "أم جابر" و"بطة" و"صالح" وأنها لم تسكن بها سوى عشرة أيام فقط.. ولتركز شبهات المحقق حول "محمد سليمان شكير" و"أحمد السمني" باعتبارهما الوحيدين الذين استأجر كلٌّ منهما الغرفة ليلة، واصطحب إليها امرأة لم ترَها وهي تغادرها..

ولم تكتف "سكينة" – هذه المرة – بتكثيف الشبهات حول "أحمد السمني"، بل وسعت كذلك لإثارة الشبهات حول "سيدة" نفسها، ولتلويث سمعتها، فادعت بأنها كانت تدير غرفتها للدعارة السرية، وبأنها كانت شريكة لها في إيراد الغرفتين، وفضلًا عن ذلك فقد كانت "سيدة" – كما زعمت – تدير منزلا خاصًا بها لهذا الغرض في "محطة الرمل"..

وأنكر "محمد سليمان شكير" – للمرة الثانية – ادّعاء "سكينة" واصفًا إياه بأنه "كلام كذب من أوله لآخره". ودلل على ذلك بأنه لم يكن في حاجة لاستئجار غرفتها، ولديه غرفة بنفس المنزل. وفسر اتهامها له قائلا بأنها تحاول إنقاذ نفسها من الورطة التي وقعت فيها، وبأنها اغتاظت منه؛ لأنه شهد بأن مطلقها "محمد عبد العال" ما يزال يقيم معها. بينما تزلزلت "سيدة" حين ووجهت بأقوال "سكينة" عنها، ليس فقط لتشهيرها بأخلاقها، ولكن كذلك لما أثارته حول ابنها من شبهات، وما كاد المحقق يواجه بينهما حتى قالت لها:

أنت خباصة.. خباصة.. وعاوزه تجرجري ابني ومفيش حاجة من دي حصلت.

فقالت "سكينة" باستهانة:

خباصة.. خباصة.. هو ابنك بيشتغل في إيه؟

ولم يكن المحقق في حاجة إلى من يبرهن له، على كذب ادعاءات "سكينة" أو يكشف له عن الخطة الدفاعية التي تقف وراء تلك الادعاءات؛ إذ لم يكن سعيها لاتهام "شكير" و"السمني الابن" سوى تنويعة على نفس اللحن الذي دفع شقيقتها لاتهام "عرابي" و"الجدر" و"الكوبجي" و"عبد الرازق".. وكان تشهيرها بـ "سيدة" واتهامها بأنها شريكة لها، صورة طبق الأصل مما فعلته "ريا" التي نسبت إلى "عديلة الكحكية" نفس الاتهامات، فالهدف في الحالتين واحد، هو استغلال رعبهما – كسيدتين من الأحرار – من الاتهامات الأخلاقية، وإرهابهما لكيلا تشهدا بما تعرفانه من حقائق. فلم يتردد في مواجهتها بأنه كشف خطتها، وقال لها:

"يظهر أنك تريدين أن توجهي الشبهة ضد السمني الصغير؛ لأن أمه شهدت بوجود نسوة عندك مع رجال، وبأنها سمعت صراخاً آخر الليل، كما شهدت بأن "شكير" يعرف بدخول نسوة عندك.. فأردتِ أن تتهميهما كما اتهماكِ".

وجاء اكتشاف الجثة الثالثة في غرفة "سكينة" ليهدم جانبًا آخر من دفاعها، فقد فوجئت تمامًا حين قال لها المحقق على أثر ذلك: "إذا سلمنا بأن الجثتين اللتين عثر عليهما في غرفتك لامرأتين جاءت إحداهما بصحبة "شكير" والأخرى بصحة "السمني الصغير" .. فمن الذي جاء بالمرأة الثالثة؟!. وكانت تلك المرة الأولى منذ بداية التحقيق، التي يرتج فيها عليها، فتعجز عن العثور على إجابة، وتلتزم الصمت التام للحظات، سألت المحقق بعدها:

وجدتم واحدة جديدة؟

فلما أجابها بالإيجاب، قالت بعد لحظة صمت:

يعلم ربنا!!

وكان المحقق قد لاحظ – عند مراجعته لملف القضية – أن أحدًا من زملائه السابقين لم يقم بعرض الجثث التي يتم العثور عليها، على سكان الغرف التي عثر عليها فيها، فقرر أن يستكمل هذا النقص في التحقيق، فيعرض على "سكينة" الجثة الجديدة التي كشف عنها ظهر اليوم نفسه في غرفتها، لكي يكثف من الأثر النفسي للمفاجأة، ويرى – كما قال في محضره – "ما يكون من أمرها عند هذه المواجهة" – ومع أنها كانت قد حصنت نفسها للأمر. فلم يبد في عينيها أي أثر وهي تتأمل – على ضوء مصباحين قويين – جثة "أم فرحات" – بائعة الجاز التي تتوسد الحفرة – بنظرة جامدة، إلا أن لونها قد شحب تمامًا. وحين وضع المحقق أذنه على صدرها، لاحظ أن قلبها يدق بقوة، ولأن وجه "أم فرحات" كان مغطى بنسيج لم يستطع المحقق أن يتبين ما إذا كان من أثر ذوبان جلد الوجه، أو نتيجة لالتصاق غطاء شفاف للرأس به، فقد سألها عن ذلك فأجابت:

ده شاش.

ثم تنبهت لتسرعها في الإجابة، عندما سألها عما يدفعها للجزم بذلك، فادعت أنها سمعت الجندي الذي كان يحمل المصباح. يقول ذلك، فرددت ما قاله...وأضافت مدافعة عن نفسها:

دي محفور لها غويط... ومش معقول أقدر أحفر كل ده.

وفي سياق دفاعها عن نفسها وعن ابنها، اضطرت "سيدة سليمان" لاستدعاء أشخاص آخرين، ولذكر حوادث أخرى لم تكن قد أشارت إليها في أقوالها الأولية، كان من أهمهم "عائشة عبد المجيد" – مقطورة "سكينة" التي كانت تقيم معها في المنزل – وقد وصفتها بأنها موطن سر معلمتها، وأكثر الناس معرفة بنشاطها في مجال الدعارة السرية. وكانت الفتاة قد حبست على ذمة التحقيق منذ ذكرت "ريا" في الطبعة الثانية من اعترافات، بأنها هي التي صحبت إحدى البغايا إلى حجرتها بـ "حارة علي بك الكبير" لكي تختلي فيه بـ "عبد الله الكوبجي"، ولم تظهر منذ

ذلك الحين، ومع أن هدف "ريا" الرئيسي من هذا الادعاء كان محاولة دفعها لكي تؤيد روايتها الكاذبة في اتهام "الكوبجي"، وعلى سبيل الاحتياط، إرهابها لكي لا تدلي بمعلومات عما كانت تعرفه عن الشقيقتين، فإن الرسالة لم تكن قد وصلت إلى "عائشة" التي دفعها الخوف من إقحامها في الاتهام للمواجهة، وليس للتراجع. فما كاد المحقق يستدعيها ليسألها عن طبيعة علاقتها بالشقيقتين، حتى ركزت على واقعتين كانت لديها شكوك قوية بأن وراء كل منهما جريمة ارتكبتاها.

الأولى: هي واقعة اختفاء "أنيسة رضوان"، أحد أضلاع الرباعي العاشق الذي كان يضم رفيقها "عبد الرازق" وصديقتها "عديلة الكحكية" وقد أضاء ما روته من تفاصيل عن تلك العلاقة الغموض المتعمد الذي ساقتها بها "ريا"، فضلاً عن أن تلك كانت أول مرة يرد فيها ذكر اسم "محمد خفاجة" في التحقيق.

والثانية: هي واقعة اختفاء "زنوبة الفرارجية" التي رأت "سكينة" وهي تأخذها من دكانها لتختفي منذ ذلك الحين، ثم رأت الشبشب الذي كانت ترتديه عند غيابها في أقدامها، بعد اختفاء الفرارجية بأسابيع قليلة.

وكانت أقوال "عائشة" هي التي دفعت "سليمان بك عزت" إلى الانتقال بالتحقيق مرة أخرى من المستوى الأفقي إلى المستوى الرأسي، فقرر أن يتوقف عند واقعة اختفاء "أنيسة" ليتعمق في تحقيقها لعله يستكشف الظروف المحيطة بالأمر، وقد بدأ هذا الانتقال بالاستماع إلى أقوال "عديلة الكحكية"، التي لم يكن أحد قد استمع إلى أقوالها بعد.

سليمان داود رئيس نيابة القاهرة أثناء حمل المرحاة الذهبية من قصبة ريا وسكينة

وككل امرأة من المحصنات، تمارس في السر ما تخجل من معرفة الناس بـــه، فقد حرصت "عديلة" في الطبعة الأولى من أقوالها، على إخفاء كل ما قد يسيء إلى سمعتها، فتجاهلت الإشارة إلى علاقتها الخاصة بـــ "محمد خفاجة" وأخفت كل مـــا يتعلق باللقاءات التي كانت تجمع بين الرباعي العاشق. وبعد إيماءة سريعة إلى مـــا صورته بأنه مصادفة جمعت بينها هي وصديقتها "أنيسة" و"ريا" تحدثت عن تـــردد "ريا" عليهما بالمنزل؛ لكي تخيط "أنيسة" جلبابين لها ولابنتها ونشأت بين المرأتين، نتيجة لذلك، علاقة خاصة لم تكن تعرف تفاصيلها حتى فوجئت بعـــد يـــومين مـــن دخولها المستشفى بخبر غيابها، فغادرتها لتشارك في البحث عنها، إلى أن علمت أن طفلة صغيرة حملت إليها رسالة في الليلة التي اختفت في صباحها، فاستنتجت مـــن ذلك بأنها ابنة "ريا" فتوجهت إلى بيتها لتسألها عنها، وبعد أن هددتها "ريا" بفضحها دلتها على عربجي اسمه "عبد الرازق " قالت لها: إنه عشيق "أنيسة" وربما تكون قد هربت معه، فلما التقت به، نفى لها ذلك، وقال لها إنه متـــزوج ولديـــه أولاد، ولا يعرف صديقتها ولم يسبق له أن رآها...

وكان منطقيًا أن يجري المحقق مواجهات عديدة، بينها وبين "عائشة" ثم بينهـــا وبين "ريا"، ليتكشف من ذلك كله، الوجه الآخر للحقيقة، وتضطر "ريا" لأول مـــرة، منذ أقحمت "عديلة" في الاتهام، إلى الكشف عن طبيعة العلاقة التي كانت تجمع بين أضلاع الرباعي العاشق، وإذاعة سر سهرة العيد التي انتهت بسرقة "عبد الـــرازق" لكيس نقود "أنيسة" وفردة حلقها، والزيارة التي قامت بها "عديلة" لبيت "ريـــا" لكـــي تتوسط في استرداد تلك المسروقات وعلى الرغم من تأييد "عائشة" لأقوال "ريا" في هذا الصدد، فقد أصرت "عديلة" على روايتها، وأنكرت هذا الجانب من الواقعـــة؛ إذ لم تكن قد قررت بعد فضح نفسها، والاعتراف بعلاقتها بـــ "محمد خفاجة".

وكان من حسن حظها أن المحقق قد استمع لأقوال أقارب "أنيسة" الذين أكـــدوا بأن الفتاة، اختفت في اليوم التالي لدخول "عديلة" إلى المستشفى، وهو ما كذب اتهام

"ريا" بأنها التي سحبتها إلى المنزل الذي قتلت فيه، والذي كانت تصر – حتى ذلك الحين – على أنه منزل "أم أحمد النص"، وخفف من وطأة الشبهات التي كانت تحيط بها، لكنه لم يكن كافيًا بعد لتبرئة ساحتها.

وكان من سوء حظ "ريا" أن المحقق قرر أن يستمع إلى أقوال "هانم" – ابنة "أنيسة" الصغيرة – على سبيل الاستدلال، وبعبارات متعثرة وغير مترابطة، قالت الفتاة التي لم يكن عمرها يتجاوز السادسة، أنها تعرف "بديعة" التي كانت أمها تصحبها، عند زيارتها لهم، فتكلفها "عديلة الكحكية" بالنزول إلى تحت السرير لإحضار السكر؛ لتصنع القهوة، وتقدمها إلى "ريا" ثم تدعوهما إلى تناول الطعام. وبذلك كذبت ادعاء "ريا" بأنها تعرفت إلى "عديلة" عن طريق "عبد الرازق" وليس العكس.

وجاء الأوان لاستجواب "عبد الرازق" الذي لم يكن أحد قد استمع لأقواله بعد، على الرغم من مرور ما يزيد على عشرة أيام على القبض عليه.

وقد ملأ صفحات التحقيق بأكاذيب من الدرجة العاشرة، لم يعن بأن يضمنها أي ذرة من المنطق، فزعم بأنه لا يعرف "ريا" ولم يرها في حياته سوى مرة واحدة، حين دخل – ذات يوم – إلى المحششة، التي كان يديرها "محمود أبو زكاك" فوجدها تجلس في فناء المنزل مع عدة نساء يساعدنها في نتف ريش عدد من الأوز في طشت من الصاج، وسمعهم ينادونها باسمها. ولم أكتشف أن الأوز ميت لعن آباءهن، لأنهن يأكلن الفطيس. وبرر اتهام "ريا" له بأنها ربما تحنق عليه منذ ذلك الحين.

وحين عرضت عليه "عديلة" قال إنه لا يعرفها، ولكنه رآها تجلس حول طشت الفطيس في ذلك اليوم. ثم تذكر فجأة أنه رأى "ريا" مرة أخرى وهي تجلس في خمارة مع اثنين من الصعايدة، وسمع أحدهما يحدثها عن بلاغ قدم ضدها بتهمة إخفاء امرأة... فلما سأله المحقق عما يقصده من رواية هذه الواقعة قال ببلادة:

مش عارف، والبني آدم منا الكلمة تطلع من حنكه.. تتكتب على جبينه!

وعندما انتقل "سليمان عزت" – بعد ذلك – إلى التحقيق بالعمق في قضية مقتل "نظلة" أصر "عرابي" على إنكار كل شيء، فهو لا يعرف "نظلة" أو أمها، أو "ريا"، أو "حسب الله"، وكرر تبريره لاتهام "ريا" له، بنفس الذريعة التافهة التي قالها في بداية التحقيق، وهي أنها تحنق عليه، منذ كانت جارة له، واكتشف أنها تدير منزلها للدعارة السرية، وفضح أمرها بين الجيران، وسلط عليها الأطفال الذين ظلوا يشهرون بها إلى أن غادرت المنطقة. وهو تبرير لم يصمد أمام الحقائق التي كشف عنها التحقيق، خاصة بعد أن عدلت "أم نظلة" عن تحفظها في الحديث عنه، الذي كان مصدره في الغالب الخوف من بأسه، والرغبة في ستر عرض ابنتها الراحلة، فأفاضت في ذكر ما تعرفه عن صلته بالفتاة، واعترفت بأنه كان الجهة الثانية التي توجهت إليها للسؤال عنها بعد "ريا" وزوجها "حسب الله"، وفي مواجهة إصراره على الإنكار، قال له المحقق:

يستحيل أن تكون "ريا" هي التي تقتل وتدفن بنفسها.. ولا بد أن يكون معها رجال يقومون بالقتل والدفن...

رد عليه قائلا:

يا بيه دي معاها جوزها.. وهو راجل لا مؤاخذه زي التور..

ولما طالبه بأن يجد مبررًا آخر – أكثر منطقية – لاتهام "ريا" له ... قال:

دي مره بطالة ... وشهادتها لا تمشي عليّ.. لأنها بهدلت أولاد الناس. ربنا يخلص الخالص.. ويشبك المشبوك..

ومع تقدم التحقيق ضاقت حلقات الحصار حول "ريا" التي كانت حتى ذلك الحين – تتحمل مع شقيقتها – المسئولية الرئيسية عما عثر عليه في غرفتيهما من جثث. فأخذت تتخبط في أقوالها، وتنكر كل يوم ما قالته بالأمس، ثم تعود لإنكاره طبقًا للظروف والأحوال، لكن دفاعها مع ذلك احتفظ بنقاط ارتكاز ثابتة، تقوم على

التضحية بحلفاء آل همام، وتعليق فأس المسئولية عن ارتكاب الجرائم في أعناقهم، في سبيل إنقاذ أعناق الأسرة من حبل المشنقة. فإذا ضاقت الحلقة من حولها ضحت بـ "سكينة" وزوجها، في سبيل إنقاذ أسرتها الضيقة التي تقتصر عليها وعلى "حسب الله".

وتطبيقًا لذلك، أصرت – حتى آخر لحظة وعلى الرغم من الشواهد القوية – على إخفاء اسم "فردوس" وإنكار معرفتها بها، أو بظروف العثور على جثتها في أرضية غرفتها، وهو ما أدركه المحقق الذي قال لها بصراحة:

أنت تنكرين كل ما يتعلق بـ "فردوس" لأن أختك هي التي أخذتها من منزلها، ولأن فانلتها وجدت مع زوج أختك، ولأن ختم زوجك وجد مع جثتها، فالمسئولية عن قتلها تتركز فيكم أنتم الأربعة، بعكس الآخرين اللواتي يسهل عليك اتهام آخرين بقتلهن.

لكن الالتزام بهذا المبدأ، لم يحل بينها وبين اتهام "سكينة" اتهامًا صريحًا بالاشتراك مع "عبد الله الكوبجي" و"أم أحمد النص" في قتل إحدى الفتيات، حين لم تجد مفرًا من ذلك..

وجاء اتهام كل امرأة تشهد ضدها، أو ضد زوجها بأنها تعمل في الدعارة، أو تشارك في القتل، أو بالأمرين معًا، إرهابًا لهن وطعنًا في مصداقية شهادتهن، ليكون نقطة الارتكاز الثانية التي اعتمد عليها دفاع "ريا"، وقد وجهت الاتهام الأول إلى "أم نظلة" التي وصفتها بأنها "تعمل في نفس الكار" فهي مثلها "سحابة" وإن كانت "لا تشتغل إلا على النسوان اللاتي يمسكن الشنط"، ووجهت الاتهامين معًا لـ "عديلة الكحكية" التي أصرت على أنها كانت شريكة لها في إدارة بيت "حارة النجاة" وبأنها اشتركت مع "عبد الرازق" في قتل "أنيسة" وهو ما لم يفت على ذكاء المحقق الذي قال لها:

من الغريب أن كل من يكون في أقواله دليل عليك، أو على زوجك تجعلين منه شريكًا لك في صناعتك.. أو في جرائمك..

وعلى الرغم من تلك الثوابت – وربما بسببها – فإن محاولات "ريا" للفرار من الحصار، قد حولت أقوالها إلى كومة من الأكاذيب غير المتقنة، جاءت في مجملها ضد مصلحتها هي نفسها. وهو ما ركز عليه المحقق الذي ظل يكشف أمامها ما تحفل به مروياتها من ثغرات تجعلها غير منطقية مما يضعف دفاعها، ويزيد من وطأة مسئوليتها مؤكدًا لها بأن كل ما قالته بفرض صحته – ليس دليلا كافيًا على أن "عرابي" و"الجدر" و"الكوبجي" و"عبد الرازق" كانوا يقتلون النساء؛ إذ لم تقل إنها رأت أحدًا منهم وهو يقوم بذلك، أو بغيره وهو ما أزعجها واضطرها إلى إضافة تفاصيل أخرى، بهدف تكثيف الاتهام ضدهم وإبعاده عنها، فاعترفت بأنها رأت آثار حفر في أرضية الغرفة، وبأنها تأكدت – بعد الحادثة الثالثة، أنهم كانوا يقتلون النساء، ولكنها اضطرت للاستسلام إلى إرادتهم؛ بسبب خوفها منهم، وبالذات "عرابي" الذي تعود أن يسبها ويضربها ويضرب ابنتها، فوقعت معظم حوادث القتل التالية ولكن من دون موافقتها، بل واعترفت – كذلك بأنها رأت عملية دفن "أنيسة" التي زعمت أن "عبد الرازق" و"عرابي" قد قاما بها.

واستفاد المحقق من رغبتها في إبعاد شبح الاتهام عن نفسها، فحصل منها على اعتراف آخر بأنها استنتجت من شواهد عديدة، أن القتل كان يتم بهدف سرقة مصوغات الضحايا. وأنها رأت "عبد الرازق" وهو ينزع الغوايش من معصم "أنيسة". ومع أنها نفت أن تكون قد اشتركت في القتل أو الدفن، أو قامت ببيع مصوغات الضحايا، فقد اعترفت بأن القتلة كانوا يعطونها نصف جنيه في اليوم التالي لتنفيذ كل عملية..

شيء واحد فشل فيه المحقق، هو انتزاع اعتراف منها، حول دور "حسب الله" في جرائم القتل؛ إذ أصرت على تبرئته على الرغم من شكواها المرة من خيانته لها

وتخليه عنها وعن ابنتها "بديعة"، إلى الدرجة التي كان يتركهما أحياناً دون طعـــام ليمضي أوقاته وينفق نقوده في الكرخانات.

وبعد خمسة أيام من التحقيق المتواصل، بدا في نهايتها، كأن ذلك هو كل مـــا يستطيع "سليمان عزت" أن يخرج به من تحقيقاته، وأن إقامة الدليل ضد المتهمين قد أصبحت أمرًا ميئوسًا منه، وقعت المفاجأة التي لم يكن يتوقعها أحد، وتكلمت "بديعة" لتهتك كل الأسرار، وتقود أمها وأباها وخالتها وزوج خالتها واثنين آخرين إلى حبل المشنقة.

(٦٠)

ولا أحد يعرف – على وجه التحديد – العوامل التي دفعت "بديعة" لأن تـــزيح الستار عن بعض ما تعرفه من أسرار، وهي التي أصرت، في كل أقوالها السابقة، على إنكار معرفتها بأي شيء، وعلى تكذيب كل الوقائع التي سئلت عنها، حتى تلك التي كان الاعتراف بها في مصلحة أمها..

وكان رئيس النيابة قد أمر بنقلها إلى "الملجأ العباسي"، بعد يومين من القـــبض عليها؛ إذ لم يكن لها أقارب آخرون بالإسكندرية، بعد حبس أمها وأبيها وخالتها. ولم يكن منطقيًّا أن تأمر النيابة بنقلها إلى "سجن الحضرة للنساء" الذي نقلت إليه أمهـــا ضمن المتهمات السبع المحبوسات على ذمة القضية؛ ليس فقط لأنها لم تكن – مـــن الناحية القانونية – متهمة في القضية، بل لأن القانون كان – كذلك – يحظر حـــبس الأحداث في الأماكن المخصصة لحبس الكبار.

والغالب أن رجال الشرطة، كانوا قد تنبهوا منذ بداية التحقيقات إلى أهمية مـــا قد تكون "بديعة" قد رأته أو سمعته بحكم إقامتها مع أفراد العصابة، واختلاطها بهم. وكان ذلك وراء قرار التحفظ عليها في نفس الليلة التي قبض فيها على أمها، حيث أودعت معها بحجرة النساء بتخشيبة قسم شرطة اللبان. ولأن "ريا" كانت تتوقع مـــا سوف تتعرض له الطفلة من استجوابات، فقد خشيت أن تعجز عن استيعاب ما قـــد تلقنها به من أقوال تؤيد خطتها في الدفاع، خاصة وأنها هي نفســـها، كانـــت تقـــوم بتعديل هذه الأقوال طبقًا لتطورات التحقيق، فاكتفـــت – خـــلال اليـــومين اللـــذين

أمضتهما معها في التخشيبة – بتكرار وصاياها السابقة لها، بأن تدّعي عدم معرفتها بشيء، وأن تنكر كل ما قد تواجَه به من وقائع أو أقوال.

وبانتقال "بديعة" للإقامة بـ "الملجأ العباسي" بعيدًا عن تأثير أمها، استطاع رجال الشرطة التأثير عليها في الاتجاه المضاد، واستعانوا على فك عقدة لسانها، بما ذكره المتهمون والشهود الآخرون من وقائع كانت طرفًا فيها، وفي مقدمتهم أمها التي دفعها الخوف على "بديعة" – ومنها – إلى تكرار ذكر اسمها فيما كانت تدلي به من أقوال، بالتأكيد المستمر على أنهما كانتا معًا، بعيدتين عن مسرح الجرائم حين وقوعها. كما دفعتها الرغبة في إثبات الاتهام ضد "عرابي" إلى التركيز على واقعة ضربه لابنتها، فضلا عما ذكرته "أم نظلة" من أن "بديعة" كانت رسول أمها إلى "نظلة" في اليوم الذي اختفت فيه، وما ذكرته "عديلة الكحكية" من أن الفتاة نفسها، كانت رسول أمها إلى "أنيسة" مساء اليوم السابق على اختفائها...

ومع أن "بديعة" لم تكن تتجاوز العاشرة من عمرها، إلا أن مداركها وخبراتها، كانت أكبر بكثير من عمرها، وهو ما شهدت به خالتها "سكينة" التي قالت بأن ابنة شقيقتها مع "أنها بنت صغيرة، لكنها شيطانة وواعية وعارفة كل حاجة". والحقيقة أن صورة "بديعة" كما تتخلق أمامنا عبر تحقيقات القضية، تبدو شخصية شديدة التعقيد، وباعثة على الحيرة، وهو المتوقع من طفلة ولدت وتربت في بيوت تدار للدعارة وتعاطي المخدرات، ويتردد عليها، كما قالت "سكينة" الفتوة والفلاح والصعيدي والنصراني والصياد، لا تختلف كثيرا عن الخمارات التي كانت تتردد عليها مع أمها، أو عن الحواري والأزقة التي أمضت فيها معظم سنوات عمرها، تلعب مع أترابها، وتقذف المارة بالحجارة أو تتسوّل منهم برتقالة، أو عقلة من القصب، ثم تعود في الليل، لتنام في حضن أمها...

وكما كانت وفاة شقيق "حسب الله" الأكبر، هي التي دفعته للزواج من أرملته "ريا" لكي يقوم بواجبه في تربية ابن أخيه الراحل، فقد كان ميلاد "بديعة" في مقدمة الدوافع التي حالت دون انفصام العلاقة الزوجية بين أبيها وأمها، بعد أن لحق ابن

الأخ بأبيه. وكان استمرارها على قيد الحياة، هو الذي جعل "حسب الله" – الشهواني، ذا النوازع الجنسية العارمة – يصبر على البقاء مع امرأة تكبره بخمسة عشر عامًا، مصابة بعيب خلقي ينتهي بها إلى الإجهاض قبل أن يكتمل نمو الجنين. وهو الذي جعل "ريا" تصبر على عيوبه الواضحة: كسله عن العمل، وتعاليه عليها، وميله للمظاهر، وخياناته المتكررة لها، التي كان يمارسها بشكل علني، حتى مع مقطوراتها من البغايا وفي غرفة شقيقتها "سكينة".

ومع أن "بديعة" كانت ما تزال تحتفظ من طفولتها ببعض البراءة، وشيء من السذاجة، إلا أن المناخ الذي تربت في ظله كان قد اغتال الجانب الأكبر من هذه وتلك؛ إذ لم تكن – فحسب – نبتة برية، لم يتعهدها أحد بالرعاية، بل وكان الكبار المحيطون بها، قد دربوها – كذلك – على الكذب والكراهية وعلى الخوف والشر. وكان "سليمان بك عزت" يستمع – ضمن تحقيقه الموسع في قضية مقتل "نظلة أبو الليل" – إلى أقوال "عرابي" الذي كان ما يزال يواصل إنكار معرفته بالفتاة أو بأمها أو بـ "ريا" نفسها، إلى أن ضاق المحقق ذرعًا بإنكاره، فاستند إلى ما كان يعرفه عن أقوال "بديعة" الجديدة أمام الشرطة، وسأله فجأة عما إذا كان يعرفها، فلما أنكر "عرابي" كالعادة، تحداه قائلا:

وما رأيك إذا جاءت بديعة الآن وذكرت لك حوادث تؤيد أقوال أمها بأنك كنت تتردد على البيت؟!.

فرد الآخر قائلا باستهزاء:

ابعت هاتها .. وأديني موجود.

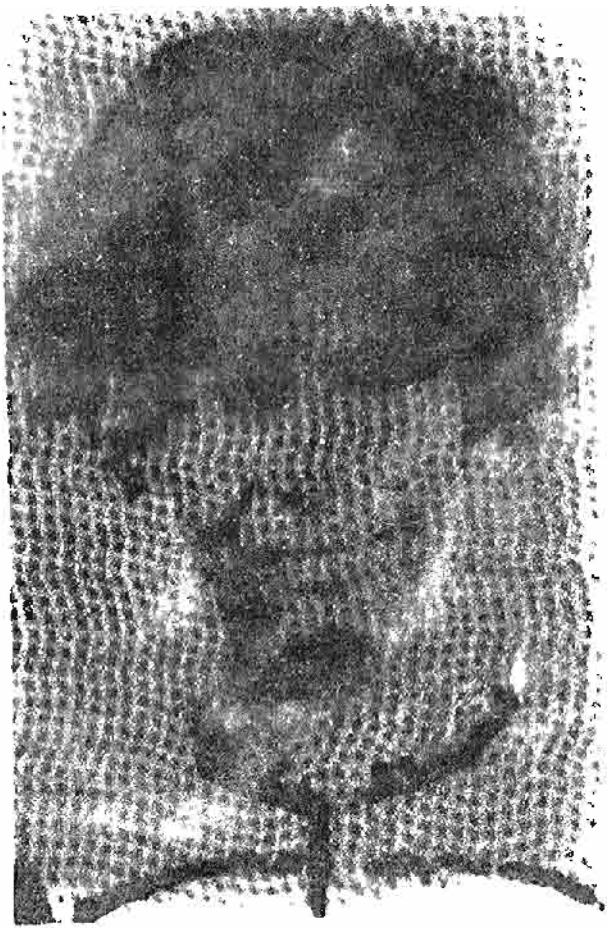

بديعة: اعترافاتها في أثناء جلسات التحقيق

وهكذا مثلت طبعة الملجأ العباسي من "بديعة" أمام المحقق ظهر يوم الأحد ٢٨ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢٠، وبعد حوالي أسبوعين من بدء التحقيقات، التي كانت قد وصلت لطريق مسدود، لتفتح أول طاقة في جدار الأكاذيب يطل منها الجميع، على حقيقة ما كان يجري في بيوت الهلاك التي كانت أمها وخالتها تقومان بإدارتها ....

وخلال الجلسات الثلاث التي استمع فيها المحقق إلى أقوالها، تكشف الجانب الآخر من مأساة "بديعة" التي كانت تبدو ظاهريًّا، كالقطة الأليفة، لا تتميز عمن هم في مثل سنها من الأطفال، فإذا بالجانب الآخر من شخصيتها، يتخلق عبر أقوالها في التحقيق، لتبدو على حقيقتها: طفلة مذعورة خائفة، تعاني من أحاسيس عميقة بالترك والوحدة، لا يخفف اهتمام أمها المحدود بها، من آلامها النفسية المضنية لعدم اهتمام الآخرين – وخاصة أبيها – بها، وبخلهم عليها بكل ما تحتاج إليه طفلة في مثل عمرها، من عواطف الحب والرعاية والاهتمام، إلى الملابس والطعام والاحترام، والأرجح أن رجال الشرطة قد تسللوا إليها عبر هذه الثغرة في شخصيتها. وأن مشاعر الأبوة والعطف التي أحاطوها بها أثناء إقامتها في الملجأ. كانت هي التي فكّت عقدة لسانها. والحقيقة أنها لم تترك لأحد فرصة لكي يستنتج مبرر اعترافها؛ إذ كان لديها دافع – غير واع – لتقديم هذا المبرر في ثنايا أقوالها .. إذ ما كاد المحقق يبدأ استجوابه لها، حتى قالت له:

أنا خايفة..

فلما سألها:

خايفة من إيه؟

قالت:

أنا خايفة من أمي، وجوز أمي – تعني أباها – و"سكينة" وأهلي كلهم، لأنهم كل ما يقعدوا يأكلوا، يدولي لقمة حاف، ولما أطلب غموس يضربوني ويشتموني ويقولوا لي: اطلعي بره يا بنت الشرموطة... فأخاف وأجر نفسي زي الكلبة، وأخرج على الحارة، أتفرج على الزار، وألعب مع العيال... وبالليل... يقفلوا علي الباب بالمفتاح، والدنيا ضلمة فأخاف وأخري على روحي .. ومرة لما فتحوا عليّ الباب الصبح، كنت رايحة أهرب .. وأروح أتشعلق في الوابور .. وأسافر "كفر الزيات"... عند خالي .. لكن ما عرفتش...

... أني ما نحبوش حد من أهلي غير أمي؛ لأنها بتصرف علي... أبويا لما أبص عليهم من الشباك وهما بياكلوا ويغمسوا يطلع لي الخزرانة من الشباك ويهزها... اطلع أجري وأجر روحي زي الكلبة وأشخ تاني على نفسي. ولما أطلب منه عشرين فضة أشتري بها حاجة يلعن أبويا..

و"سكينة" دايمًا سكرانة. وكنت ساعات أخش بيتها أزعق عليها، أرمي باب أودتها بالطوب وأطلع أجري.. ولما أطلب منها حتة سمك، أغمس بها، ولا قرش تقول لي: سيبينا في حالنا.. هو احنا لاقيين نفطر ... وتخبي الفلوس من أمي عشان ما تسلفهاش .. وكنت عاوزة أشتري "مدورة" ألبسها على رأسي زي بقية البنات، ما حدش منهم رضي يشتريها لي .. حتى "سكينة" كانت عاوزة تديني "المدورة" بتاعة واحدة من النسوان اللي قتلوهم... لكن أني ما رضيتش.. وفضلت بالمدورة القديمة المقطعة اللي على رأسي.. لأني خفت حد يشوف المدورة الجديدة، يعرف إنها بتاعة واحدة من النسوان المقتولين أروح في داهية...

أمي كانت دايمًا تقول لي: سيبك منهم... دول قشلانين وميتين ع القرش... ولما تعوزي حاجة قولي لي واحنا نجيبوها لك من تحت الأرض، وتشتري لي بقرش أو بقرشين برتقال .. وساعات كانت تقول: إحنا رايحين نسافروا أنا وانتي ونسيبهم... بس ما سافرناش..

أم أحمد النص؟ ... دي صاحبة أمي وحبيبتها وكنا نقولوا لها: يا خالتي... وكنت أقعد في دكان الطبيخ اللي فاتحاه أختها "ستوتة"، يفوت واحد يشتري منها تقول له: هات قرش للبنت الغلبانة دي تاخد ليها بيه صحن طبيخ. وتعطيني الصحن، أروح به على أمي، وناكلوه مع بعض.

وكان الإصرار على إقصاء "بديعة" عن مجالس الكبار، وخاصة تلك التي تمتد فيها موائد الطعام الشهيّ كطقس من طقوس القتل، هو الذي دفعها لتحدي هؤلاء الكبار، والتحايل عليهم، بالتظاهر بالخروج إلى الشارع، لتعود فتتسلل إلى المنور، وتتلصص على ما يجري بينهم عبر نافذة الغرفة المطلة عليه... وهو ما أتاح لها أن ترى مشاهد عديدة من عمليات مقتل خمس من الضحايا... هن "نظلة أبو الليل" و"نبوية بنت علي" – قهوجية "كوم بكير" – و"زنوبة الفرارجية" و"فاطمة العورة" – شيخة المخدمين – و"فردوس بنت فضل الله" ...

وكانت تحتفظ في ذاكرتها بتفاصيل كثيرة عن بعض تلك العمليات، ومنها عملية مقتل "نظلة" التي ذكرت أهم ما وقع يوم مقتلها منذ اللحظة التي أرسلتها فيها أمها – عند الظهر – لتحضر منها الصينية، ولتدعوها للحضور للقاء "عرابي"، إلى أن أطلت بعد المغرب من نافذة المنور فرأت الرجال وهم يحفرون لها القبر تحت الصندرة. وعملية مقتل "فردوس" التي رأتها وهي تدخل عند العصر مع "سكينة" وظلت تتابع ما يجري في الغرفة، إلى أن رأت أباها وهو يدعك معصميها بقطعة من الصابون حتى تمكن من خلع ما كانت تتزين به من غوايش وأساور، بينما كان "محمد عبد العال" – زوج خالتها – يقوم بحفر الأرض تحت الصندرة، وعملية مقتل "فاطمة العورة" – شيخة المخدمين – التي اقتصر ما رأته من تفاصيلها على

المشهد الافتتاحي، وهو الذي صحبت فيه "سكينة" – التي تنكرت يومها بالملاءة والبرقع – إلى دكان الضحية، ثم إلى منزلها إلى أن عادت معها إلى "بيت الجمال" حيث تقيم "سكينة"، بينما لم تذكر شيئًا من تفاصيل بقية العمليات الخمس غير أسماء الضحايا...

ولم يكن ما روته "بديعة" من وقائع هو كل ما تعرفه، كما أنها لم تكن صادقة تمامًا فيما اعترفت به من وقائع. والغالب أنها لم تكن قد نسيت بعد، تلقينات أمها وأبيها؛ لذلك جاءت روايتها خليطًا من الوقائع الصحيحة التي رأتها بعينيها، والوقائع المتخيلة التي استنتجتها – بعقلها الطفل – مما رأته أو سمعته... والوقائع المكذوبة التي لقنها لها أبواها... وكان حرصها على أن تبرئ أمها من المشاركة في الجرائم، هو الذي دفعها إلى شطب دورها في كل العمليات ونسبته – أحيانا – إلى "عديلة الكحكية"، التي زعمت بأنها كانت ممن يقومون بالقتل والدفن، وبأنها رأتها داخل غرفة العمليات بمنزل أمها أو منزل خالتها، في ثلاث من العمليات الخمس هي "نظلة" و"شيخة المخدمين" و"فردوس".

وفي أحيان أخرى كانت "بديعة" تنسب الدور الذي قامت به أمها إلى خالتها، وهو ما فعلته عندما ادعت أن التي صحبتها إلى بيت شيخة المخدمين، هي "سكينة" ثم ثبت – بعد ذلك – أنها ذهبت بصحبة أمها، التي قامت باستدراج المرأة إلى "بيت الجمال" لتقتل فيه. وقد حرصت دائمًا على التأكيد بأن أمها لا شأن لها بالأمر، ولم تشترك في قتل أية امرأة، ولم تكن توجد على مسرح الجريمة أثناء ارتكابها، وقالت "أمي كل ما تشوفهم جايبين حدّ م النسوان عشان يقتلوه.. وشها يصفر .. وتخاف .. وتطلع تجري برة البيت".

وكان حرص "بديعة" على تبرئة أمها، وتأثرها بمروياتها، هو المصدر الرئيسي لما حفلت به أقوالها من ثغرات. كان من بينها – كذلك – إصرارها على اتهام "أحمد الجدر" بالمشاركة في الجرائم، وادعاؤها بأن "زنوبة الفرارجية" – التي عثر على جثتها في غرفة "ريا" – قتلت في غرفة "سكينة" وزعمها بأنها لا تعرف

"عبد الرازق" أو "أنيسة". وعلى الرغم من ذلك، فقد ظلت أقوالها على جانب كبير من الأهمية، ليس فقط بحكم طفولتها وصلة الدم التي تربطها بمن اعترفت عليهم، أو لأنها كانت – بعد "سيدة سليمان" – ثانية شهود الرؤية في القضية، وهي كلها عوامل أعطت أقوالها درجة عالية من المصداقية دعمت أدلة الاتهام ضد أربعة من المتهمين هم "حسب الله " و"محمد عبد العال" و"عرابي" و"سكينة"؛ بل لأنها أضافت في تلك الأقوال واقعتين جديدتين تمامًا على التحقيق:

الأولى: تتعلق بالوسيلة التي كانت تتبعها العصابة في تخدير الضحايا؛ إذ قالت بأنهم كانوا يقدمون للضحية كوبًا من النبيذ يضعون لها فيه شيئًا كانوا يسمونه "سطل". وكان "حسب الله" – طبقًا لأقوال "بديعة" هو المنوط به تجهيزُ هذا الكوب، فيملؤه بالنبيذ، ثم يغادر به الغرفة. وتحت منحنى السلالم التي تقود إلى الدور الأعلى، يخرج من جيبه السُطل الذي كان – عادة – على صورتين.. إحداهما جامدة، قاتمة اللون تلف في ورق سلوفان، من نوع كان يتعاطاه "حسب الله" نفسه يوميًا، يقضم منه بأسنانه قطعة صغيرة جدًا يضيفها إلى الكوب، والأخرى على صورة سائلة تضمه زجاجة صغيرة، يصب منها قطرات في الكوب، ثم يعود إلى الضحية، فما تكاد تحتسي منه رشفة أو رشفتين، حتى تدوخ وتتبرز على نفسها، فيقوم الرجال بخنقها.

وقد شغلت قصة السُطَل المحقق، خاصة بعد أن نفاها جميع المتهمين، حتى بعد أن اعترفوا بكل شيء، وأصروا على أنهم كانوا يكتفون في معظم الحالات بما قد تكون الضحايا قد احتسينه من خمور، وأضافت "سكينة" بأنهم كانوا يحرصون على أن يقدموا لهن كئوسًا من كوكتيل رخيص يتكون من خمور متعددة يتم تجميعها من القطرات القليلة التي يتركها السكارَى في قاع كئوسهم، يعرف باسم "السيكولانس" .. ومع ذلك فقد أصرت "بديعة" على قصة السُطَل. والغالب أن السطل الذي كان على صورة جامدة، كان قطعًا من الأفيون أو المنزول – وهو خليط يجمع بين الأفيون والحشيش وعدة نباتات مخدرة أخرى – الذي كان "حسب

الله" يدمن تعاطيها، على نحو كان يؤدي كما قالت "بديعة" إلى عودته كل ليلة محمولا على أكتاف الندامى الذين يمضي معهم سهراته في المحاشش والخمارات، أما صورة السائلة فقد ظلت لغزًا إلى أن كشف عنه "حسب الله" بعد انتهاء التحقيق والمحاكمة، وقبل تنفيذ حكم الإعدام فيه؛ إذ اعترف بأنه كان يبحث عن مخدر قوي، يكفل لهم تنفيذ عمليات القتل دون أن تصدر عن الضحايا أصوات تثير انتباه الجيران، فزعم لصديق له من الصعايدة، بأنه على علاقة بامرأة اشترى لها مصوغات كثيرة، ثم خانته ورافقت غيره، وأنه يبحث عن مشروب قوي، يقدمه لها، فتفقد وعيها، ويستطيع استرداد هداياه منها. فأحضر له زجاجة من "عَرَق الخيل" ونصحه بأن يمزج قطرات منها بكوب من الكونياك، فينتج عنه كوكتيل قوي التأثير، لا يتحمله حتى العتاة من مدمني الخمر. ولما فعل ذلك، وجد أمامه سائلا ثقيلا، تتصاعد منه رغاوي وكأنما أذيب فيه صابون، كانوا يقدمون منه للضحايا.. ولم تكن واحدة منهن تتحمل أكثر من كأسين أو ثلاثة..

وكانت الواقعة الجديدة الثانية التي كشفت أقوال "بديعة" غموضها، هي اسم الصائغ الذي كانت العصابة تبيع له مصوغات الضحايا. ومع أن "علي الصائغ" كان قد مثل – حتى ذلك الحين– أمام المحقق مرتين، مرة بعد العثور على "علم خبر عن وزن مصوغات" صادر عنه، في حافظة "حسب الله" عند القبض عليه، وأخرى بعد العثور على علم آخر بنفس المواصفات بين الأوراق التي عثر عليها في حجرة "ريا"، بل وكان دكانه قد فتش وتم التحفظ على كل ما كان به من مصوغات مستعملة، إلا أن جميع المحققين كانوا يتعاملون معه حتى ذلك الحين، باعتباره شاهدًا، يستطيع أن يؤكد قيام العلاقة الزوجية بين "ريا" و"حسب الله" إذا تذكر الظروف التي باع لهما فيها حلق الغوازي الذي ضبط عند الزوجة، وضبطت فاتورته في حافظة نقود الزوج، مع أنهما يزعمان بأنهما مطلقان.

لكنه لم يتذكرهما ونفى معرفته بهما عندما عرضا عليه، ولم يتعرف أحد من أقارب الضحايا على شيء من المصوغات المستعملة التي ضبطت في دكانه. وعلى

كثرة الرجال الذين أقحمتهم "ريا" في الاتهام .. فقد تجاهلت اسمه. وزعمت أنها لا تعرفه؛ إذ لم تكن تستطيع أن تعترف عليه، إلا إذا اعترفت بدورها.. فضلا عن أنها كانت تدرك مدى الضرر القانوني الذي يستطيع أن يلحقه بموقفها، فيما لو قرر الاعتراف على نفسه وعليها.

وجاءت أقوال "بديعة" لتنقل الصائغ "علي محمد" من قائمة الشهود إلى جدول المتهمين؛ إذ ذكرت أن "سكينة" كانت تتسلم مصوغات الضحايا من أبيها "حسب الله"، فتتوجه بها عقب القتل مباشرة، أو في صباح اليوم التالي، إلى دكان "علي الصائغ" لتبيعها له، وقالت إنها عرفت ذلك؛ لأنها كانت تحرص في كل مرة، على أن تتبعها دون أن تدري.. ومع أنها تعمدت أن تغفل ذكر اسم أمها – التي كانت تشارك "سكينة" في القيام بتلك المهمة – فقد وصفت موقع الدكان وصفًا دقيقًا، ونقلت عن الآخرين ما كانوا يتداولونه من أحاديث حول الثمن البخس الذي كان "علي محمد" يشتري به تلك المصوغات.

ولم تكن مشكلة الطبعة الأولى من أقاويل "بديعة" تكمن فقط في التناقض بين بعض تفاصيلها والبعض الآخر، وبينها وبين الحقائق الأخرى التي كانت قد تجمعت بين يدي المحقق حتى ذلك الحين، بل كانت تكمن كذلك في عجزه عن إتمام المواجهة بينها وبين بقية المتهمين الذين شهدت ضدهم. وهي عقبة كان من الصعب التغلب عليها، خاصة وأن الفتاة ظلت تتهرب من الإجابة على أسئلة المحقق، أو تجيب بكلمات مرسلة لا صلة لها بالسؤال، على نحو كان يصعب تكراره، ولولا صبره الطويل عليها، وما غمرها به من مشاعر الود والتفهم لما اعترفت بشيء.

وكان أول الخيوط التي أمسك بها من أقوالها التي كانت تتدافع على لسانها دون انتظام، هو قولها بأنها فكرت في الهرب إلى خالها في "كفر الزيات" إذ أدرك أنها لا بد وقد رأت شيئًا أخافها ودفعها إلى الرغبة في الهرب، فلما سألها عنه، قالت:

شفت ريحة نتنة.. وشفت منام فيه قط كبير بيبص لي، فخفت.

لكنه لم يقنع بهذه الإجابة التي كانت واضحة الاصطناع، فعاد يواصل إلحاحه عليها، وهي تتلفت طوال الوقت حولها، لتركز بصرها على باب غرفة التحقيق بخوف بالغ؛ خشية أن يسمعها أحد، مما دفعه إلى المبالغة في طمأنتها مؤكدًا لها بأن أحدًا لن يسمع أو يعرف بما سوف تقوله له، ومع ذلك ظلت تردد بأنها رأت "حاجة سودة متغطية" وأبت أن تضيف إلى ذلك شيئًا، إلى أن كفّ المحقق عن محاولة دفعها لوصف ما رأته، أو تجسيد الرمز الذي استخدمته، وتعامل معها على أساس أن هذا الرمز متفق عليه فيما بينهما، فسألها عن الأشخاص الذين كانوا موجودين إلى جوار تلك "الحاجة" وعما كانوا يفعلون.. وبذلك حصل منها على كل المعلومات بل واعترفت في سياق ذلك بأن تلك "الحاجة" كانت جثة "نظلة أبو الليل".. لكنها أكدت أنها لا تستطيع تعيد حرفًا واحدًا مما قالته له في مواجهة أبيها، وخالتها وزوج خالتها و"عرابي" و"الجدر" وقالت للمحقق حين سألها عن مدى استعدادها لذلك:

"لأ.. أنا أخاف منهم؛ لأن أبويا قال لي: اوعي تقري بشيء.. وإلا أقتلك زيهم."

ولا شك في أن المحقق قد قدر مدى الرعب الذي يمكن أن تسببه تلك المواجهة للفتاة الصغيرة المتخمة بمخاوفَ لا حد لها.. ولعله قد خشي – كذلك – أن تسفر المواجهة عن تأثير أقاربها عليها، أو إخافتهم لها، فتتراجع عن كل ما اعترفت به.. فاستغنى عن تلك المواجهة على الرغم من أنها كانت من الشروط الفنية للتحقيق.. واستبدل بها نقل أقوال الفتاة إلى من يعنيهم أمرها من المتهمين، بدلا من استدعائها لتواجههم بشخصها.

وكانت "سكينة" هي أول المتهمين الذين واجههم بما قالته "بديعة"، فما كادت تعرف بأن ابنة شقيقتها قد شهدت بأنها رأتها تدخل بيت "حارة علي بك الكبير"

بصحبة "فردوس"، حتى قدرت خطورة هذه الأقوال، التي كانت أول دليل على أنها – وليس "سيد عبد الرحمن" – التي قادت الفتاة إلى المكان الذي عثر فيه على جثتها، وعلى اشتراكها في قتلها، فصاحت في غضب:

العيِّلة تشهد ع الواحدة تودّيها في داهية.

ولم تكن مخاوف "بديعة" أمرًا جديدًا على المحقق، الذي كان يعاني – منذ بداية تحقيقه في قضيتي "نظلة " و"فردوس"– من حالة الذعر الشاملة التي تلبست معظم الشهود، بما في ذلك أقارب الضحايا أنفسهم – فدفعتهم لإنكار كل ما يعرفونه من معلومات حتى الشائع منها، الذي يصعب تصديق عدم معرفتهم له. فقد أنكرت "أم رجب" – جارة "ريا"– معرفتها بشيء مما كان يجري بالبيت، أو رؤيتها لنساء يترددن عليه، مما استفز المحقق الذي صاح في وجهها:

بقى لك سنة في البيت ومش عارفة إنه كرخانة؟!!

وكان صيت "عرابي" – كفتوة وقاتل قتلة– أهم العقبات التي حالت دون حصول المحقق على معلومات تثبت صلة العشق التي كانت تربطه بـ "نظلة" والتي ظل يذكرها طوال الوقت حتى بعد أن اعترفت بها أمها التي اضطرت إلى الإقرار بوجود تلك العلاقة، بعد أن أخفتها وموهت عليها في المرحلة الأولى من التحقيق. فقد تهربت "توتو" – زوجة "عبد الرحيم الشربتلي" – من الإجابة على سؤاله بهذا الشأن، مع أن الاثنين كانا من جيرانها، ومع أن الفتاة كانت تسكن بمنزلها، ومع أن زوجها هي نفسها كان متهمًا بخطف "نظلة" وقتلها، وفي تبريرها لذلك قالت للمحقق:

ربنا يستر على الولايا.. ودول ناس أقويا.. وأنا ولية وعندي ولايا وعديمة الرجال.. ربنا لا يغلب لكم ولية..

ولم تعترف بالحقيقة إلا عندما صاح المحقق في وجهها لافتا نظرها إلى أن الحكومة لا تستطيع أن تعاقب هؤلاء الأقويا على ما يرتكبونه من جرائم، طالما يتواطأ الجميع على إخفاء الحقائق عنها ويجبنون عن الشهادة ضدهم..

وتكرر هذا الموقف بنفس تفاصيله، مع زوجين عجوزين من الجيران، كانت "أم نظلة" قد ذكرت بأنهما رأياها وهي تسأل "عرابي" عن ابنتها عقب غيابها، وسمعاه وهو يشاركها الأسف، بل ويبكي معها بالدموع؛ لاختفاء الفتاة، فلما استدعيا للشهادة أنكر الزوج معرفته بـ "عرابي" فاضطر المحقق إلى مواجهته بـ "أم نظلة" التي قالت له:

إزاي ما تعرفش "عرابي" وهو جارك من سنين.. ومعروف في كل الحتة.. ومفيش بين بيتك وبينه إلا أربعة أمتار؟!

فأيد أقوالها، وبرر إنكاره في البداية قائلا:

أنا خفت أحسن "عرابي" يخرج من السجن ويضربني وأنا راجل مسكين.. وده راجل شضلي.. واللي يعمل عمايل زي دي ما يرحمش اللي زيي.

وعلى العكس من أقوال مثل هؤلاء الشهود. فقد كانت أقوال بعض المتهمين، ذات فائدة كبيرة للتحقيق، صحيح أنهم كانوا جميعًا – حتى ذلك الحين – ينكرون كل صلة لهم بالجرائم، إلا أن التناقض بين مواقفهم القانونية، كان يدفع كلا منهم، إلى محاولة إلقاء مسئولية الجرائم على الآخرين. وهكذا استفاد المحقق من هذا التناقض الذي كان ينعكس – أحيانًا – في وصلات من الردح والتشليق تتبادلها المتهمات أمامه، أثناء المواجهات التي كان يجريها بينهن. ولأن ريا كانت تدرك بأن هناك كثيرين يمكن أن يشهدوا على صلتها بـ "أنيسة"، منهم "عديلة الكحكية" و"محمد خفاجة"، فقد استغلت عدم تعرف أحد على جثة الفتاة التي استخرجت من أرضية غرفتها بـ "حارة علي بك الكبير"، وقررت – ضمن خطتها الدفاعية القائمة على التلاعب في المكان والزمان وعلى إشاعة التهمة بين كثيرين – أن تحمّل "أم

أحمد النص" المسئولية عن مقتل "أنيسة"، فادعت أن جثة "نبوية بنت جمعة" التي عثر عليها بمنزل زوجة "النص"، هي جثة "أنيسة"، وقالت بأن "عبد الرازق يوسف" قد استأجر الغرفة من صاحبتها، ودخل بالفتاة إليها وخرج من دونها، ألمحت إلى أن ذلك قد حدث بتواطؤ واتفاق مع "أم أحمد النص" التي أنكرت التهمة استنادًا إلى أنها درة مصونة وجوهرة مكنونة، وربة بيت من صاحبات الشرف والعفاف، لا يمكن أن تؤجر منزلها لمثل تلك الأعمال القذرة التي تمارسها "ريا" وشقيقتها، إذ هي – والعياذ بالله – ليست مثلهما قوّادة.. ولا يمكن أن تكون.

وما كادت "ريا" تسمع منها هذا الادعاء، خلال المواجهة التي أجراها المحقق بينهما، حتى استفزها تعالي "أم أحمد النص" وتفاخرها عليها بأنها امرأة حرة، وليست قوادة أو كرخانجية، ففرشت لها الملاءة، وذكرتها بتاريخها الأسود في هذا المجال. ألست أنت يا "أم أحمد" التي بعت البنت "عائشة" ... والبنت "سمارة" إلى "حسنة العايقة" في "دمنهور" ثم عدت فبعتهما إلى "باسقة العايقة" في "الهماميل"؟ .. ألم يكن زوجك يؤجر صندرة دكانه للجنود الإنجليز يختلون فيها بالنساء؟ .. ألم يكن ابن أختك يدير المحششة؟ .. وكيف تنكرين أن "عبد الرازق" قد اصطحب "أنيسة" واستأجر منك الحجرة ليختلي فيها بها، ثم خرج أمامك ولم تخرج هي؟ .. ألم تأخذيه يومها أمام البنت "عائشة" على صدرك، وقلت له: الأودة تحت أمرك بس ورّينا الإنسانية.. فأعطاك سيجارة... ووزع مثلها على كل المحيطات بكما ومن بينهن "عائشة"؟!

ومع أن "ريا" توقت خلال تلك المواجهة العاصفة، أن تذكر اسم "محمد خفاجة" الذي لم تكن قد أشارت إليه في أقوالها السابقة حول موضوع "أنيسة" إلا بشكل عابر تمامًا، فإن "عائشة" – التي استدعاها المحقق ليواجهها بـ "أم أحمد"– قد كررت الإشارة على الاسم، ثم جاءت "سكينة" لتضعه – لأول مرة– في دائرة الضوء، على الرغم من علمها بأن استدعاءه سوف يضر بموقف شقيقتها.

والغالب أنها فعلت ذلك عامدة، بعد أن واجهها المحقق بشهادة "بديعة" بأنها التي اصطحبت "فردوس" إلى منزل "ريا"، كما واجهها – لأول مرة – باتهام "ريا" لها بأنها قد صحبت "عبد الله الكوبجي" وفتاة تدعى "خديجة" و"أم أحمد النص" إلى حجرة شقيقتها بـ "حارة علي بك الكبير" ثم اختفت الفتاة منذ ذلك الحين.

ومع أنها تعاملت مع ما قاله لها المحقق بحذر وذكاء، فطلبت منه أن يستدعي "ريا" لكي تقول هذا الكلام في وجهها، إلا أن أثر ما سمعته قد بدا على أقوالها التالية في نفس جلسة التحقيق؛ إذ ما كادت تعرف بأن "أم أحمد" تدعي أن بيتها حر وشريف، وتنكر كل علاقة لها بها أو بشقيقتها، حتى اندفعت تتحدث بإفاضة عن نشأة العلاقة بين شقيقتها، وبين كل من "عديلة" و"أنيسة"، التي تطورت إلى علاقة عشق بين الأولى و"محمد خفاجة" والثانية و"عبد الرازق".

وهكذا تنبه المحقق لأول مرة، إلى أن هناك شبحًا هائمًا بين أوراق التحقيق يتكرر ذكره على استحياء، على ألسنة المتهمين، اسمه "محمد خفاجة"، لم يعن أحد حتى ذلك الحين، بأن يستمع على أقواله، فقرر أن يستدعيه للإدلاء بها، ولم يكن يعرف آنذاك أنه سيغير – بأقواله – مجرى التحقيق، ولن يفك فقط عقدة لسان "عديلة الكحكية" .. بل وسيفكّ كذلك عقدة لسان "ريا".

(٦١)

كانت الساعة قد بلغت التاسعة من صباح يوم الثلاثاء ٣٠ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢٠، حين وصل "سليمان بك عزت" إلى ديوان قسم شرطة اللبان، فوجد في انتظاره خمسة من الشهود، ممن كانوا طرفًا في علاقة مع الرباعي العاشق، كان قد أمر باستدعائهم؛ ليستكمل ملامح العلاقة بين أضلاعه، قبل أن يستدعي "محمد خفاجة" – الضلع الغائب والغامض منه – ليستمع إلى أقواله...

وما كاد يجلس خلف مكتب مأمور القسم، الذي كان قد تنازل له عنه ليجري فيه تحقيقاته. وينتهي من إملاء ديباجة المحضر على كاتب التحقيق؛ حتى دخل الصاغ "محمد كمال نامي" ليخطره بأن قسم شرطة العطارين قد تلقى بلاغًا بأن امرأة تسمى "فرح بنت عبد الواحد" لديها معلومات هامة في القضية، فقبض عليها وأرسلها هي والمرشد الذي أبلغ عنها على قسم شرطة اللبان، وأن مركز شرطة كفر الزيات قد تلقى بلاغًا من مرشد آخر، عن وقائع تتعلق بعضو في العصابة لم يتم القبض عليه هي "زينب بنت مصطفى" والدة "ريا" و"سكينة"، فقبض عليها، أرسلها مع المرشد الذي أبلغ عنها للاستماع إلى أقوالهما...

وبعد مناقشة سريعة مع المرشدين والمتهمين، أدرك المحقق أنه ليس هناك في الأمر جديد يدعوه لإهمال الشهود الذين كانوا في انتظاره، أو للخروج عن الخطة التي كان قد رسمها لتحقيقه في ذلك اليوم، فأحال البلاغ الأول إلى الملازم ثان "عبد الغفار أحمد" – ملاحظ القسم – وأحال الثاني للصاغ "نامي" نفسه؛ لكي يحققا فيهما؛ حتى يتفرغ هو لحل لغز "محمد خفاجة" الشيح الهائم بين أوراق القضية...

وكانت الواقعتان عينتين نموذجيتين للحالة السيكولوجية العامة التي أحاطت بالكشف عن جرائم "ريا وسكينة" التي لم يكن للمصريين – في تلك الأيام – حديث سواها.. فمع أن التحقيق كان سريًّا، بعد أن منع رئيس النيابة المحامين عن المتهمين من حضور جلساته، إلا أن مراسلي الصحف بالإسكندرية، كانوا يحصلون على أهم أخباره من ضباط الشرطة وكتبة النيابة والشهود. وخاصة أهالي الضحايا، فينشرونها في صحفهم، فضلا عن أن وزارة الداخلية، كانت تصدر – كل عدة أيام – بيانًا موجزًا عن أهم تطوراته.

لكن ذلك كله لم يكن كافيًا لإشباع تلك الحالة من الفضول العام، والعارم، التي أثارتها جرائم "ريا" و"سكينة" في نفوس المصريين لغرابتها ووحشيتها وخروجها عن النمط العام الذي كان شائعًا آنذاك للجرائم، وخاصة التي ترتكبها النساء، فكان لا بد وأن يغطي الخيال الشعبي تلك الفجوات التي لم يكن قد كشف عنها التحقيق حتى ذلك الحين، بوقائع يؤلفها المؤرخ الشعبي المجهول، ويقوم بنشرها؛ لتتواتر بين الناس، فيضيف كل منهم إليها من خياله تفاصيل أخرى يذيعها. وهو يعلم أنها كاذبة أو وهو يتوهم أنها صادقة، لكنها تشبع لديه شيئًا ما، قد يكون الرغبة في إثارة اهتمام الآخرين به، حين يجدونه يعرف مالا يعرفونه من الأسرار والخفايا، أو الرغبة في التوحد مع أحد طرفي الجريمة، بتقمص دور المجرمين– كما كان "فؤاد الشامي" يفعل – أو يتقمص دور الضحايا – كما كانت "لطيفة الزيات" تفعل – أو لمجرد العثور على تبرير لما يتعرض له من اضطهاد وقهر، وهو ما فعلته "فرح بنت عبد الواحد".

وكانت "فرح" امرأة ريفية في العقد السادس من عمرها .. هاجرت مع زوجها من قريتهما في محافظة الغربية إلى الإسكندرية؛ بحثًا عن حياة أكثر بهجة وفرحًا من تلك التي كانا يعيشانها في قريتهما الصغيرة.

لكن الرياح جاءت بما لا تشتهي السفن، فاضطرت للنزول إلى سوق العمل، لكي تخدم في البيوت، وبسبب تقدم سنها، وربما عدم كفاءتها، فقد عجزت عن

الحصول على عمل ثابت كخادمة مقيمة، يكفل لها مرتبًا مجزيًا... وظلت تقوم بأعمال متقطعة من النوع الشاق الذي لا يستطيع الخدم الدائمون إنجازه دون معونة خارجية: تكنس البيوت المهجورة، وتخبز وتغسل الملابس، وتغربل خزينها من القمح والسمسم والدقيق ... وتتعرض أثناء ذلك لتعالي سيدات البيوت التي لم تكن تتعامل معهن مباشرة، بل عبر وسيطات من الخادمات المقيمات، يشرفن على عملها، ويعاملنها بقسوة تفوق قسوة السيدة التي يتقمصن دورها، ويسعين للانتقاص من أجرها لحسابهن، أو لكي يبرهن لسيداتهن على إخلاصهن لهن، وحرصهن على أموالهن، والغالب أنها كانت تحلم بأن يرضى عنها زمانها فتجد عملا دائمًا كطباخة مقيمة تتقاضى أجرًا نقديًا ثابتًا، وتتناول – بحكم المهنة – طعامًا فاخرًا من النوع الذي يتناوله السادة...

وكان الحديث يدور في ترام الرمل بين عدد من الركاب عن جرائم "ريا" و"سكينة" والجميع يتبارون في استعراض ما يعرفونه من معلومات قرءوها في الصحف، أو سمعوها من قريب لهم يحرصون على وصفه بأنه "مستوظف كبير في المحافظة"، وهي تستمع إليهم صامتة. وأمام نظرات الإعجاب التي كان الركاب يحيطون بها المتحدثين، لم تملك "فرح بنت عبد الواحد" – الجائعة لاحترام الآخرين وتقديرهم– نفسها، فارتفع صوتها لتروي لهم قصة، لا بد وأنها قد دهشت لها هي نفسها؛ إذ قالت إنها كانت تعمل طباخة في قصر أحد الباشوات بـ "شارع منشه" وتتقاضى أجرًا زعمت أنه كان يصل إلى عشرة جنيهات في الشهر. وبعد فترة شعرت بأن الأجر لا يتناسب مع ما تبذله من مجهود في تجويد عملها، ولا يتوازي مع إعجاب الباشا وضيوفه من الباشوات والذوات والخواجات بطريقة طهوها حتى إن الكثيرين منهم أخذوا يعرضون عليها العمل في قصورهم بأجر يصل على ضعف ما كانت تتقاضاه، فبدأت تلح على الهانم في رفع أجرها. ولما لم تف بوعودها الكثيرة لها بالاستجابة لطلبها، ضاقت بهذا التسويف، فرفعت صوتها ذات

يوم تحتج وتهدد بترك العمل، فلما سمعت الهانم، أرسلت إليها وصيفتها الخاصة، فاصطحبتها معها إلى الطابق الثالث من القصر الذي لم تكن قد دخلته..

وبعد جولة طويلة بين ممراته، قادتها إلى غرفة مظلمة كانت تحتفظ بمفتاحها معها، فما كادت تدخل إليها حتى وجدت نفسها أمام حفرة عميقة، أشارت إليها الوصيفة قائلة: عارفة دي غيه؟... دي تربة بندفن فيها اللي يقول عاوز علاوة ونردم عليه.

فغادرت القصر دون عودة...

ولعل كثيرين من ركاب ترام الرمل الذين استمعوا على القصة لم يصدقوها لعدم منطقيتها؛ فالمدافن التي تؤسس في البيوت، لا تقام في الطوابق العليا التي لا عمق لها يمكن الحفر – والدفن – فيه. ولعل بعضهم قد أدرك أن حكاية الدفن هي مجرد ذريعة تعللت بها المرأة؛ لكي تتحدث عن نفسها، فتتباهى أمامهم بأنها طباخة محترمة تتقاضى عشرة جنيهات في الشهر، ويتنافس الباشاوات على الاستمتاع بطعامها، وتملك شجاعة الاحتجاج على إهمال مطلبها برفع أجرها، فتنفس – بذلك – عن أحلامها المجهضة، وعن إحساسها الداخلي العميق بالعجز عن مواجهة ما تلقاه من هوان في البيوت التي تخدم فيها...

لكن شابًا في الثامنة عشرة من عمره، يعمل مخزنجيًا في أحد محالج القطن، لم يكد يستمع على القصة حتى صدقها. ولعله ظن أنه يستطيع أن يكسب بعض المال لو أنه أبلغ الشرطة بما سمعه منها، فما كادت "فرح بنت عبد الواحد" تنتهي من رواية قصتها، حتى بدد سعادتها بنظرات الإعجاب التي أحاطت بها، حين اقترح عليها أن تبلغ الحكومة بما لديها من معلومات، لعل هناك علاقة بين المدفن الذي رأته في "قصر شارع منشه" وبين المدافن التي كشفت عنها الشرطة في بيوت "ريا " و"سكينة" أو أن تذكر له عنوان البيت واسم صاحبه لكي يقوم هو بالإبلاغ عنها، إذا كان هناك ما يخيفها في الأمر.

ولحظتها فقط تنبهت "فرح" للمأزق الذي قادتها إليه رغبتها في التفاخر، وحبها للاستعراض، فتراجعت بخطوات غير منتظمة قائلة إنها لا تخاف شيئًا، وأنها سوف تقوم – بإذن الله – بالإبلاغ بنفسها.. ثم انسحبت من المناقشة والتزمت الصمت التام فيما تبقى من الطريق، إلى أن وصل الترام إلى "محطة الرمل" فنزلت منه، لكنها لم تكد تسير خطوات على رصيف المحطة حتى فوجئت بالشاب يطلب إليها أن تصحبه إلى قسم الشرطة لكي تبلغه بما لديها، فلما حاولت التنصل منه، قائلة بأنها ستفعل ذلك في وقت لاحق، ظل يحاصرها، إلى أن تحول الأمر إلى مشادة بينهما، تدخل فيها أحد جنود الشرطة، واصطحبهما معا إلى قسم شرطة العطارين..

وهكذا وجدت" فرح" نفسها في موقف لا تحسد عليه؛ إذ كان عليها – عندما مثلت أمام الملازم "عبد الغفار أحمد" بصفته ضابط مباحث قسم شرطة اللبان، الذي حولها إليه قسم شرطة العطارين – أن تكذب بنفسها أول مؤلفاتها الروائية، وأن تستنكر كل وقائعها، وأن تحول قصيدة المدح التي قالتها لنفسها إلى قصيدة هجاء، فتعترف بأنها امرأة فقيرة ومسكينة، لم يسبق لها أن دخلت بيوت باشاوات، أو عملت طباخة بها أو بغيرها.. ولكنها مجرد خادمة تعمل بالمياومة وبلقمتها، وليس بشكل دائم أو بأجر نقدي، وأن الشاب الذي أبلغ عنها كان يطاردها بصحبة شابين آخرين، أخذوا يغازلونها حتى ضاقت ببذاءتهم فاشتبكت معهم، فجاء الشرطي وقبض عليها وعليه.

ولم يصدق الملازم "عبد الغفار" ما قالته؛ إذ لم تكن صغيرة أو جميلة لتغري أحدًا بمطاردتها، وعندما عرض الأمر على رئيس النيابة، كلفه باصطحابها إلى "شارع منشه" وعرضها على أصحاب القصور به. وهكذا اتسع نطاق الفضيحة، فدخلت "فرح" الشارع الذي كان مرفأ أشواقها في موكب من رجال الشرطة، ظل لمدة ثلاثة أيام يعرضها على أصحاب الفيلات والقصور، وحتى على أصحاب البيوت المتوسطة والفقيرة، والدكاكين الصغيرة، وكان من حسن حظها أن أحدًا منهم لم يتعرف عليها، فأطلق المحقق سراحها، لتكف منذ ذلك الحين، وربما إلى

آخر عمرها، عن حلمها المستحيل بأن تعمل طباخة في أحد قصور "شارع منشـــه" وأن ترفع صوتها بالاحتجاج في وجه أسيادها...!

وكان حلم "حسن الفار" – نجار الطبالي الفاشل بمدينة "كفر الزيـــات" – بـــأن يعين مخبرًا في الشرطة، هو الذي قاد "زينب بنت مصطفى" – والدة "ريا" و"سكينة" – إلى المثول مرة أخرى أمام المحقق..

والحقيقة أنه لم يكن – منذ البداية – سعيدًا بمهنته؛ إذ كان يعتقد أنها لا تليق به كرجل متعلم.. صحيح أنه كان قد غادر المدرسة الابتدائية، بعد عامين من التحاقـــه بها، لكنه كان يعرف القراءة والكتابة، وهي ميزة لا تتـــوفر لأحـــد مـــن زملائـــه النجارين الذين كان يحتقرهم ويتعالى عليهم وعلى أمثالهم من الحرفيين، فـــاعتزل المهنة، وأخذ يمطر المسئولين في محافظة الغربية – التي تتبعها مدينة كفر الزيات – بطلبات التوظف، حريصًا على أن يؤكد في كل منها، أنه من المتعلمـــين الـــذين يعرفون القراءة والكتابة. والغالب أن ما يتمتع به المخبر من هيبة ومكانة اجتماعية بسبب عمله في جهاز الشرطة، واختلاطه برجـــال وزارة الداخليـــة، ذوي النفـــوذ المادي والمعنوي الواسع، وخاصة في تلك المدن الصغيرة التي تبدو أقـــرب إلـــى القرى، كان هو الذي شكل حلمه، بأن يأتي الزمن السعيد الذي يصبح فيـــه مخبـــرًا محترمًا يعمل له الناس ألف حساب، فيخافون منه، وينافقونه، فيشبع بـــذلك رغبتـــه الدفينة في أن يسيطر عليهم، ويذلهم، ويقطع ألسنتهم التي كانت تهزأ مـــن بطالتـــه وتعاليه وتفاخره الكاذب بأنه متعلم..

وكانت "زينب بنت مصطفى" – والدة "ريا " و"سكينة" – قد عادت إلى "كفـــر الزيات" لتواصل عملها في المقهى الصغير الذي كانت تديره بمعونة ابنها الأكبـــر "أبو العلا"، بعد يومين قضتها في الإسكندرية عقب القبض علـــى ابنتيهـــا وعلـــى زوجيهما، أدركت بعدهما أنه لا جدوى من إقامتها في المدينة، وابنتاها في السجن، لا تستطيع أن تفعل لهما شيئًا. وفضلا عن أنها لم تكن تستطيع تحمل نفقـــات تلـــك الإقامة، فقد تعرضت – بعد ساعات من وصولها – لموقف صعب، عندما التقطهـــا

شيخ الحارة، من بين الزحام الذي كان يحيط بمبنى قسم شرطة اللبان، لتمثل أمام المحقق، الذي أخذ يستجوبها عن صلتها بابنتيها، وعن نص التلغراف الذي أرسلته إليها ابنتها "ريا" عقب القبض على شقيقتها "سكينة"، وما كاد يخلي سبيلها – في نفس الليلة – حتى غادرت الإسكندرية في اليوم التالي، إلى "كفر الزيات" حتى تتوقى المزيد من شبهات المحققين.

وما لبث أن أصبحت محط أنظار الناس في المدينة الصغيرة، بعد أن ذاع بينهم أنها أم المجرمتين الرهيبتين اللتين تتحدث عنهما الألسنة والمجالس والصحف. وكان أكثرهم اهتمامًا بالأمر، وبالمرأة، هو "حسن الفار" الذي أخذ يتابع أخبار القضية في الصحف، ليغرق في أحلام يقظة تصور له أنه استطاع أن يحل لغز "ريا" و"سكينة" الذي يحير الشرطة والنيابة والحكومة ويهتم به الناس في كل أنحاء البلاد، فتنشر الصحف اسمه ورسمه، ويستقبله سعادة الباشا مدير مديرية الغربية، أو ربما صاحب المعالي ناظر الداخلية، وقد يستقبله عظمة السلطان "أحمد فؤاد" ذات نفسه، في قصر عابدين ليشكر له مجهوده في خدمة الوطن والعرش، وقد ينعم عليه بوسام، أما المؤكد فإنه سوف يعينه مخبرًا في مركز شرطة كفر الزيات....

وهكذا سافر إلى مدينة "طنطا" – عاصمة مديرية الغربية– ذات يوم؛ لكي يشتري خصيصًا صورتي "ريا" و"سكينة" التي أخذت المطابع في الإسكندرية والقاهرة وعواصم المحافظات، تطبع عشرات الألوف من نسختها وتحتها اسمها بالعربية والفرنسية، ثم أشعار وأزجال تفضح أعمالهما، وتندد بهما وتصفهما بأشنع الأوصاف وتبيعها بخمسة مليمات للنسخة الواحدة.

وأثناء تجواله بشوارع المدينة، التقى مصادفة، بـ "عثمان فوزي" وهو أحد أهالي "كفر الزيات" الذين فتح الله عليهم، فعين مخبرًا بحكمدارية شرطة مديرية الغربية، فدعاه إلى فنجان قهوة على حسابه، لكي يشبع فضوله لمعرفة أخبار الجرائم وأحوال الحكمدارية، ويوثق علاقته به، باعتباره الواسطة التي كان يعوّل عليها في تحقيق أمله بالعمل كمخبر.

وفي مساء اليوم نفسه، كان "حسن الفار" يعرض صورة "ريا و"سكينة" على رواد مقهى "علي الجندي" الذي تعود التردد عليه، ويستعرض أمامهم آخر أخبار التحقيق التي أسر له بها أصدقاؤه من ضباط قلم المباحث السرية، وكما حدث في ترام الرمل، فقد أخذ الجميع يتبادلون ذكر ما يعرفونه من معلومات، عن "ريا" و"سكينة" باعتبارهما نجمي الموسم، ولأن "علي الجندي" – صاحب المقهى – كان يعمل بنفس المهنة التي تعمل بها والدتهما "زينب بنت مصطفى"، فقد أخذ يتباهى بما يعرفه عنها. فكان مما قاله أنها كانت تكثر من السفر إلى الإسكندرية خلال الشهور القليلة السابقة، وتعود في كل مرة، بقفف ضخمة مليئة بالملابس النسائية المستعملة، فتعطيها للخواجة "عبده حليتو" الترزي الذي تستأجر منه المقهى، ليقوم ببيعها لحسابها في دكانه. وأن من بين ما عادت به قبل افتضاح أمر ابنتيها جلبابًا وطرحة، باعهما الخواجة لامرأة تعمل حارسة على حظيرة الخنازير التي يملكها بخمسين قرشًا.

وفي صباح اليوم التالي، وبفضل غريزة "حسن الفار" الشرطية النشطة، كانت المعلومات أمام المخبر "عثمان فوزي" الذي نقلها إلى مفتش مباحث المديرية، فاهتم بها، وحرص على أن يسمعها بنفسه من المرشد الموهوب، ويناقشه فيها. وفي عصر اليوم نفسه، ألقى القبض على "زينب بنت مصطفى"، وقضت ليلتها في مركز شرطة "كفر الزيات"، وفي الفجر تم ترحيلها – تحت الحراسة – على "الإسكندرية" بصحبة "الفار" الذي روى قصته – بالتفصيل الممل – للصاغ "كمال نامي"، وختمها قائلا إنه سبق أن ساعد شرطة "كفر الزيات" على التوصل إلى الجناة في كثير من الجرائم الغامضة، كان آخرها جريمة سرقة مواشي وقعت منذ أسابيع، وأنه سيواصل مجهوده في قضية "ريا" و"سكينة" وأضاف:

أنا ح أعس ع الحكاية دي .. وإذا وصلت لشيء ح أبلغه لسعادتك ... أو للداخلية في مصر ....

وعلى العكس من قصة "فرح بنت عبد الواحد"، التي لم يكن لها صلة بأحد من المتهمين، فقد اهتم رئيس النيابة بأقوال "حسن الفار"، وكلف الصاغ "كمال نامي" بأن يصحبه هو و"زينب بنت مصطفى" إلى "كفر الزيات" ليقوم بتفتيش مقهى ومسكن المرأة وابنها ... ودكان "عبده حليتو" بحثًا عن قفف الملابس النسائية المستعملة.

ولم يجد المأمور شيئًا مما يبحث عنه في مقهى "زينب"، سوى جلباب نسائي أسود، وآخر رجالي ممزق .. ولم يجد لها أو لابنها مسكنًا؛ إذ كانا يبيتان في المقهى .. ومع أن دكان الخواجة "عبده حليتو" – الملاصق للمقهى – كان مليئًا بالملابس المستعملة، إلا إنه لم يجد من بينها ملابس نسائية؛ إذ كان معظمها ملابس أطفال يجري تفصيلها، فضلا عن كمية من الملابس والأحذية العسكرية، مما يباع بالجملة من مرتجعات الجيشين المصري والإنجليزي.

وبعد تحقيق استمر طوال اليوم، اكتشف الصاغ "كمال نامي" أن البلاغ يقوم على استنتاج توصل إليه عقل متخم بالريب والشكوك، انطلق من افتراض مسبق باستحالة أن يكون أحدٌ من "آل همام" بعيدًا عن الاشتراك في الجرائم... وبالذات أم "ريا" و"سكينة" وشقيقهما، فقاده انحيازه إلى قراءة خاطئة لشواهد عادية؛ إذ كان الخواجة "عبده حليتو" مهاجرًا شاميًا ترك مسقط رأسه في مدينة "حِمص" السورية، قبل الحرب بعشر سنوات ليستقر في "كفر الزيات"، فيفتح دكانًا للخياطة وهي مهنته الأصلية. وأثناء الحرب بدأ يتوسع في أنشطته التجارية فدخل في عمليات شراء الملابس المستعملة من باعة الروبابكيا ومن سوق الكانتو، ثم من مخلفات الجيش ليعيد بيعها بعد إصلاحها وصبغها ونشط – على نطاق ضيق– في مجال الإقراض بفائدة، ثم شارك أحد أهالي المدينة في إنشاء حظيرة لتربية الخنازير..

22

المبا في ٢٧ نوفمبر ١٩٤٠

حضرة صاحب العزة نائب العموم

مقدمه الشيخ عبد الرحيم من حملة القرآن الشريف

حيث اني اوجدت خبر عن عصر الجنايات التي وجدت

باسكندرية وبلغنا نيابة اسكندرية تفصيلا

ولا يكون بيني وبين الناس دي نظر الله دفائن

التي بيني وبينهم انه لم يكن بيني وبينهم دفائن

فلتمس التحقيق واواجههم موجهتا لانني اعلم

بالمنازل التي كانت فيها هذه الجنس وشبهت

بناء عن لسانهم واستشهد بالله واكميل باني

لم اظلم احد منهم لاني من حملة القرآن الشريف

عنواني وضحته لنيابة اسكندرية

ملحوظة نرجوا تفتيش منزل

احمد الصباغ لانه يوجد فيه سكاكين الذين كانوا

يفعلون بها هذا الفعل وهذه شبهتي رمت في

هذا الرجل نظرا للبيدات الذين يحضرون من

اسكندرية الى العباسية وبعض رجال آخرين

فالمرجى ان يحفظ في دوسيه القضية ويضم على الجميع

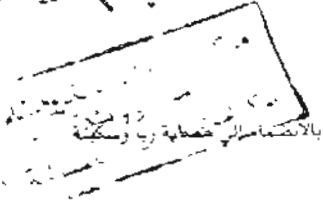

نماذج من الملاحظات الكيدية والوهمية التي نهالت على البناية العامة تتهم آخرين بالانضمام الى عصابة ريا وسكينة

وكانت المقهى هي آخر مشروعاته، ولما لم تكن هذه المشروعات تدر عليه دخلا يوازي ما يتحمله من عبء في إدارتها، فقد قرر أن يتفرغ لتجارة الخنازير، وترك إدارة دكان الخياطة لأحد صبيانه مقابل نسبة من الربح، أما المقهى فقد أجرها من الباطن لـ "أبو العلا همام " – الذي كان يعمل صبيًا بها – مقابل إيجار يومي قدره عشرة قروش، فضلا عن حقه في أن يتناول مشروباته بلا مقابل ...

وكان الربط بين ما نشرته الصحف حول قيام المتهمين في قضية "ريا" و"سكينة" بالاستيلاء على ملابس الضحايا لبيعها أو استعمالها، وبين علاقة أمهما بالخواجة "عبده حليتو"– تاجر الملابس المستعملة – هو الذي أنتج تلك القصة المكذوبة التي تنازل "علي الجندي" عن حقوق تأليفها، ونفى كل صلة لها بها. وأنكر أن يكون قد شاهد "زينب" وهي تعود من الإسكندرية بقفف من الملابس النسائية المستعملة، كما نفاها كذلك الخواجة "حليتو" الذي أضاف بأن الجلباب والطرحة اللذين باعهما لحارسة الحظيرة، كانا ضمن صفقة من الملابس القديمة اشتراهما من سوق الكانتو بالقاهرة.

ولم يكن "أبو العلا همام" في حاجة للتدليل على كذب البلاغ؛ إذ كان فقره ظاهرًا وليس في حاجة على مزيد من الأدلة وعندما واجهه المحقق بقصة قفف الملابس التي جاءت بها أمه، قال بصوت ذليل:

كان بان علينا يا أفندي.. آني ما احتكمش إلا على جلابيتين مقطعين زي ما انت شايف، وأمي ما عندهاش غير الجلابية اللي لابساها، والجلابية اللي لقيتوها في القهوة، شحتناهم من تاجر قماش اسمه الحاج صالح بيطلعهم زكاة ماله.

وهكذا تأكد للصاغ "كمال نامي" أن زميله معاون شرطة مركز "كفر الزيات" كان على حق عندما وصف "حسن الفار" بأنه شخص لا صناعة له، ولا عمل يتعيش منه، يحترف الخبص والنميمة وإزعاج السلطات، فأغلق محضره، وعاد به

ومعه "زينب بنت مصطفى" إلى الإسكندرية، ليعرضهما على رئيس النيابة الذي أمر بحفظ التحقيق، وبالإفراج عن المرأة..

والحقيقة أن "حسن الفار" و"فرح بنت عبد الواحد" لم يكونا الوحيدين اللذين احترفا الخبص والنميمة وإزعاج السلطات في تلك الأيام التي لم يكن للناس حديث فيها إلا عن جرائم "ريا" و"سكينة" فقد استغل كثيرون اهتمام الشرطة بالتحقيق، واستعدادها للجري وراء كل خيط قد يقودها للقبض على مزيد من المتهمين أو يفيدها في إثبات التهمة ضد المشتبه فيهم، فأمطروا سلطات التحقيق بوابل من الشكاوى الكيدية والبلاغات مجهولة المصدر يعبرون بها عن شكوكهم التي لا تقوم على أي أساس، أو يثأرون بها من خصومهم، أو يرسلونها لمجرد العبث والسخرية، وفي أحيان أخرى للتنفيس عما يعانونه من اهتزازات عصبية ونفسية.

وكان من أول تلك البلاغات، بلاغ يؤكد اتهام "محمد سليمان شكير" – جار "سكينة" في "بيت الجمال" – بالاشتراك في الجرائم. وقد وصل إلى المحقق، بعد ثلاثة أيام فقط من القبض عليه. والغالب أن محرر البلاغ قد استغل اسم "شكير" لكي يوحي بصحة اتهامه لشخص آخر يدعى "مصطفى الكحكي"، يعمل حمالا بالجمرك، وصفه بأنه "من ضمن المجرمين الذين ارتكبوا الحوادث التي حصلت في قسم اللبان" وطلب "سرعة القبض عليه والتحقيق معه، وسوف يدل على الآخرين ومن ضمنهم محمد شكير"..

وبعد ثلاثة أيام أخرى تلقى مأمور الضبط بحكمدارية شرطة الإسكندرية بلاغاً بتوقيع "مفهوم" أحاطه فيه علمًا بأن "من يدعى محمود الجرم الساكن بجهة الحارة الواسعة بحدود قسم اللبان هو من جمعية ريا وسكينة، وكان دايمًا يلازم منزلها هو ومحمد شكير".

واكتفى محررو بعض البلاغات الأخرى بإثارة الشبهات حول آخرين، من دون أن يجزموا بأن لهم صلة مباشرة، بالجرائم ومن بينها بلاغ وصف كاتبه نفسه

بأنه "ثقة"، لفت فيه نظر الحكمدار إلى "أحد البيوت السرية التي يكثر تردد الرجال عليها" قائلا إنه واثق بأن "هذا المنزل الذي تديره عايقة تدعى أم بكر بحارة البلقطرية – لا يخلو من عمل مثل هذه الجرائم ".. وهو الاتجاه الذي أخذ به بلاغ آخر وقعه صاحبه باسم "عبدكم الخائف" أثار الشكوك حول امرأة تدعى "شمس بنت الحاج نافع" قال: "إنها كانت على صلة متينة بمن تدعى ريا صاحبة الجناية الشهيرة، التي كانت تتردد عليها حتى شهر مضى". وبرر شكوكه بأن "شمس" مع أنها لا تملك شيئًا بالمرة، فإنها "تلبس ملابس ثمينة لا تقدر على شرائها، وتأكل أكلاً نظيفًا وثمينًا جدًا ... وخلاف ذلك يوجد عندها مصاغ ثمين".

ولم يكن البلاغ الذي أرسله "الشيخ عبد الرحيم" – من مدينة "المنيا" يختلف كثيرًا عن قصة "فرح بنت عبد الواحد". ولعل الدوافع التي قادته لإملائه لا تختلف كثيرًا عن الدوافع التي دفعتها لتأليف قصتها الوهمية. ولما كان من غير المنطقي أن يقع رجل وصف نفسه في ديباجة البلاغ بأنه "من حملة القرآن الشريف" في كل تلك الأخطاء الإملائية التي يحفل بها، فالغالب أن الشيخ "عبد الرحيم" كان مقرئًا كفيف البصر من قراء القرآن الكريم في المقابر والبيوت، وأنه أملى البلاغ على أحد جيرانه، لكي يوحي له – ويشيع عن نفسه من خلاله – أنه على صلة وثيقة بكبار المسئولين في الحكومة، وأنه صاحب الفضل في اكتشاف جرائم "ريا" و"سكينة". فوجه خطابه إلى النائب العام مباشرة، مقدمًا نفسه له بأنه هو الذي أبلغ نيابة الإسكندرية من قبل بكل التفصيلات عن المنازل التي عثر فيها على الجثث، وعن أسماء أفراد العصابة، محذرًا النائب العام من تصديق ادعائهم بأن هناك ضغائن بينه وبينهم، مؤكدًا أنه لم يظلم أحدًا منهم، ومبديًا استعداده لمواجهتهم، بما سمعه على لسانهم من وقائع واعترافات. ثم طلب من النائب العام أن يأمر بتفتيش منزل شخص يدعى "أحمد الصباح" قال إنه كان يستقبل في منزله بالمنيا ضيوفًا من الرجال والنساء كانوا يأتون لزيارته من "الإسكندرية" مؤكدًا له أن التفتيش سوف يسفر عن السكاكين التي كانت تستخدم في ذبح النساء، وبعد أن نصح النائب العام

بضم بلاغه الجديد إلى دوسيه القضية، مؤكدًا بأن لديه معلومات أخرى لن يدلي بها إلا أثناء المحاكمة، ثم ختم خطابه بقوله إن أفراد العصابة قد عرضوا عليه أمس مبلغ خمسين جنيهًا ليتراجع عن أقواله ضدهم، ولكنه رفض قبولها لأن ما يريده هو ظهور الحق.

ومع أن النائب العام، أحال خطاب "الشيخ عبد الرحيم" إلى رئيس نيابة الإسكندرية "للتصرف ودوام موافاتنا بما يسفر عنه التحقيق" فقد أدرك "سليمان بك عزت" أنه ليس أكثر من مجموعة من الأكاذيب أملاها رجل مقهور تحت وطأة العجز والفقر، ينفس عن إحساسه بالهوان بالتفاخر بأمجاد لم تقع.

ولأن حرب التشويش وتشتيت الانتباه، واستنزاف القوى، التي شنها المتهمون – وفي مقدمتهم "ريا" – ضد المحقق، كانت في ذروتها آنذاك، فإنه آثر ألا يهدر طاقته في تحقيق تلك البلاغات المجهولة التي انهالت عليه، ولم يقبض على أحد ممن وردت أسماؤهم بها، وأحالها إلى الشرطة لكي تتحرَّى عن مدى صحتها... ليتفرغ للبحث عن لغز "محمد خفاجة".

(٦٢)

كانت صفحات التحقيق قد ازدحمت – خلال أسبوعين متواصلين – بتلال من الأكاذيب، حتى كاد المحقق يختنق تحتها.. حين مثل "محمد خفاجة" أمامه، ليكون أول شاهد لا ينكر الوقائع الواضحة التي يستحيل إنكارها ليستبدلها بوقائع رديئة السبك ركيكة المنطق...

ولعله كان الوحيد من بين المشتبه فيهم الذي لم يكن لدى المحقق وقائع كثيرة يستجوبه بشأنها.

فمع أن اسمه كان قد تردد على لسان "ريا" و"سكينة" و"عائشة" في معرض الإشارة إلى إنه رفيق "عديلة الكحكية"، إلا أن أحدًا من المتهمين الآخرين لم يكن قد أشار إليه، بل ونفت "عديلة الكحكية" نفسها كل معرفة لها به، وحصر "عبد الرازق" صلته به في نطاق معرفته لاسمه فقط.. ولم تكتف "أم أحمد النص" بإنكار كل علاقة لها به، بل وحاولت أن تنبهه إلى ذلك قبل الإدلاء بأقواله، لتدفعه للإنكار هو الآخر، فما كاد يدلف من باب القسم حتى أطلت عليه من نافذة الغرفة التي كانت محتجزة بها، ووضعت سبابتها اليمنى على شفتيها وهزتها عدة مرات، في إشارة واضحة له، بأنها لم تتكلم، وبأن عليه أن يحذو حذوها وينكر كل شيء.

وفضلا عن أن "محمد خفاجة" – بحكم ثرائه ومكانته – كان شديد الثقة بنفسه والاعتداد بها. فقد استنتج بذكائه وخبرته، أن طبيعة صلته بالمتهمين في القضية، التي يعرفها كثيرون سوف تنكشف مهما حاول إنكارها. ولما لم يكن لديه ما يدعوه

للخوف من الإقرار بهذه الصلة، فقد أدرك أن الاعتراف بها سيدعو المحقق للثقة به، ويبدد ما قد يثيره الإنكار من شكوكه فيه، واسترابته في موقفه ..

وهكذا لم يكد "محمد خفاجة" يمثل أمام المحقق – ضحى يوم الأربعاء أول ديسمبر (كانون الأول)١٩٢٠ – ليسأله عن صلته بالمتهمين، حتى أفاض في رواية تفاصيل علاقته بهم، منذ اللحظة التي جاءته "ستوتة بنت منصور"، تشكو إليه صديقه – أو محسوبه – "عبد الرازق يوسف"، الذي أمضى ليلته مع البنت "برج"، إحدى الفتيات العاملات بالبيت الذي كانت "ريا" تديره للدعارة السرية في "حارة النجاة"؛ حيث توجد حظيرة المواشي التي يملكها، ثم ألقى بها في الشارع من دون أن يعطيها أجرها، إلى اليوم الذي جاءت فيه "عديلة الكحكية، بصحبة "ريا" لكي تروي له قصة اختفاء "أنيسة" وتطلب إليه التدخل لدى رفيقها "عبد الرازق" لشكها في أنه هو الذي حرضها على الهروب معه.

وبذلك سدت رواية "خفاجة" كثيرًا من الثغرات المنطقية في مرويات الآخرين، وخاصة "ريا" التي اضطرت إلى الإقرار بأنها هي التي عرَّفت كلا من "خفاجة" و"عبد الرازق" بـ "عديلة" و"أنيسة"، من دون أن تسحب اتهامها لـ "الكحكية" بأنها كانت تشارك في عمليات القتل. وفضلاً عن أن أقوال "خفاجة" قد أكدت صلة "عرابي" و"الجدر" بـ "آل همام" – وهو ما كانا ينكرانه حتى ذلك الحين – فقد وضعت ثلاثة من المتهمين في مأزق حرج..

كان أولهم هو "عبد الرازق يوسف" الذي أصر في المواجهة بينه وبين صديقه، على تكذيب كل ما قاله عن علاقته بـ "أنيسة"، وأنكر كل الوقائع التي تتعلق بها، بما في ذلك واقعة نزهة يوم العيد التي أكد بأنها اقتصرت عليهما دون أن يكون معهما نساء..

وهو ما فعلته "عديلة الكحكية" التي أصرت على أنها لا تعرفه ولم تكن رفيقة له، ولم يسبق لها أن رأته أو تنزهت معه.

أما الثالثة وهي "أم أحمد النص" فقد استنكرت – بشدة – ادعاءه بأنه استأجر منها غرفتها ليمارس فيها الفحشاء.

ولم يكن "خفاجة" في حاجة على شهود على صحة ما ذكره عن واقعة تردده على بيتي "آل همام" و"آل النص" بـ "حارة النجاة" بعد أن اعترفت بها كل من "ريا" و"سكينة" و"عائشة" لذلك ركز جهوده في التدليل على صحة ما ذكره عن وقائع سهرة العيد وما تلاها، فطلب الاستماع إلى أقوال كل الذين عرفوا باستعداده لتلك السهرة، أو شاركوه فيها، أو كانوا طرفًا في الوقائع التي ترتبت عليها وخاصة المفاوضات التي جرت بينه وبين "عبد الرازق" بعد أن اتهمته "أنيسة" بسرقة فردة حلقها وكيس نقودها .. ومن بينهم صديقيه "محمد هليل" – الدخاخني الذي بدأت الرحلة من أمام دكانه – و"محمود عبد الرحيم" – العطار الذي شاركهم جانبًا من السهرة في المقهى – و"فاطمة القرعة" – العايقة التي أمضى الأربعة ما تبقى من الليلة في المنزل الذي تؤجر غرفة للعشاق – فأيد الرجلان روايته في أجزائها الأساسية، لكن الأول منهما لم يكن قد رأى المرأتين؛ إذ كانتا تختفيان داخل الحنطور، بينما زعم الثاني أن الفرصة لم تتح له لكي يتعرف على وجهيهما مع أنه أمضى معهما – في المقهى ثم في النزهة التي أعقبتها – وقتا طويلا. والغالب أنه قد فعل ذلك أيمانًا منه، بأن الستر على الولايا وعدم فضحهن هو من الواجبات الدينية والأخلاقية التي لا يجوز له الخروج عنها...

وكان المطرب الضرير الشيخ "أحمد إبراهيم" – الشهير بالشيخ "أحمد العاجز" – هو الذي حسم الخلاف لصالح رواية "محمد خفاجة"، وجعل المحقق يستغنى عن شهادة "فاطمة القرعة"، فقد روى التفاصيل الكاملة لما وقع في سهرة العيد، التي بدأت من أمام دكان "محمد هليل" في السابعة، وانتهت أمام بيت "فاطمة القرعة" في الرابعة من فجر اليوم التالي..

وذكر أن السهرة كانت تضم "عبد الرازق" و"محمود عبد الرحيم" – اللذين يعرفهما من قبل – واثنتين من السيدات كانت إحداهما تصطحب معها ابنتها،

وأضاف أنه لا يعرفهما، ولم يسمع أحدًا من الرجال يناديهما بأسمائهما، لكنه يستطيع التعرف عليهما من صوتيهما إلا سمعه مرة أخرى، إلا تعود أن يعرف الناس من أصواتهم حتى لو لم يكن قد استمع إليهم سوى مرة واحدة.

وآثار تأكيده فضول المحقق الذي لم يجد أمامه وسيلة للتثبت من صحة أقواله، إلا القيام بعرض أصوات المتهمين عليه، فأمر باستدعاء مجموعة من الرجال من بينهم "عبد الرازق"، وأمر كل منهم بأن يتحدث على مسمع من المطرب الضرير، فتعرف على أصوات من يعرفهم منهم، ومن بينهم "عبد الرازق"، الذي تلبسته نوبة غباء، فمع أنه كان قد اعترف من قبل بأنه قد شارك في سهرة العيد، إلا أنه ثار ثورة عارمة عندما تعرف الشيخ "أحمد العاجز" على صوته، فاندفع يهاجم "محمد خفاجة" ويحاول تشكيك المحقق فيه، مؤكدًا بأنه صديق "ريا" الصدوق، وأنه يمضي معظم وقته معها في الخمارات وفي دور البغاء ...

وفي القسم الثاني من "الاستعراف الصوتي" وضع المحقق "عديلة الكحكية" بين فريق من النساء، وطلب إلى كل منهن، أن تسمع "الشيخ أحمد" صوتها، فكان يشيح بيده كلما سمع واحدة منهم، إلى أن سألته "عديلة":

انت تعرفني يا أخويا؟.. أنا كنت معاك ليلة العيد يا عم؟.

فقال على الفور:

هي دي..

ثم استطرد يذكر "عديلة" بما دار بينهما في العربة، عندما حاولت أن تغريه بأن يأمر سائق الحنطور بالعودة بها إلى بيتها، عندما غادر "محمد خفاجة" العربة أمام "أوتيل جواني" ليحاول استئجار غرفة يمضيان بها ما تبقى من ساعات الليل، وهي تستمع إليه صامتة.. وعقب المحقق قائلا:

الأعمى عرفك من صوتك، والإنكار ما فيش منه فايدة.. اتكلمي أحسن لك..

فأزاحت الستار لأول مرّة، عن جانب من مبررات التزامها الصمت ورفضها للدفاع عن نفسها أو تفنيد التهمة التي وجهتها إليها "ريا" – وأيدتها ابنتها "بديعة" – بأنها كانت شريكة في كل عمليات القتل. وقالت في صوت مشحون بالبكاء:

عاوزني أتكلم عشان تودوني مستشفى المومسات؟!.

وبعد لحظة صمت قالت للمحقق:

احنا رايحين نقولوا لك كل اللي حصل من الأول للآخر..

وكان ذلك ما فعلته "عديلة الكحكية" التي لم تعترف بالحقيقة كاملة. إلا ظهر يوم السبت ٤ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٢٠، بعد عشرة أيام من القبض عليها في أعقاب اتهام "ريا" لها. فروت قصة الصداقة المميتة التي جمعت بينها وبين قريبتها المطلقة "أنيسة رضوان" والتي توثقت بعد أن استأجرت الفتاة غرفة في المنزل الذي تملكه، وازدادت وثوقًا بعد أن طلقت "عديلة" هي الأخرى، فكانتا تكثران من الخروج معًا، إلى أن التقتا مصادفة في "سوق الجمعة" بـ "ريا" – التي كانت تعرفها منذ كانت جارة لشقيقتها الراحلة – فدعتهما لزيارتها في منزلها بـ "حارة النجاة" حيث تعرفت إلى "خفاجة" أولا، ثم اصطحبت معها "أنيسة" في الزيارة التالية لتتعرف على "عبد الرازق".

واستطردت "عديلة" تروي – بالتفصيل – وقائع اللقاءات التي جمعت بين الرباعي العاشق، خلال الأسابيع العشرة التي استغرقتها العلاقة بين أطرافه، والتي وصلت إلى ذروتها في سهرة العيد التعيسة التي انتهت بسرقة "عبد الرازق" للحلق وكيس النقود، وما قامت به من جهود لاستردادهما من العاشق اللص، إلى أن اختفت "أنيسة" – في اليوم التالي من دخولها المستشفى – مما اضطرها لتأجيل العملية الجراحية التي كانت تعتزم إجراءها، ومغادرة المستشفى لكي تبحث عنها لدى الذين اتجهت شكوكها بأن لهم صلة بهذا الاختفاء، فقابلت "ريا" التي هددتها بأن تفضحها و"تلفها في ملاية"، ثم اصطحبتها إلى "محمد خفاجة" الذي لم يبدِ حماسًا

للبحث عن الفتاة الغائبة، وعندما عثرت أخيرًا على "عبد الرازق" نهرها أمام أهل الحارة، مما جعلها تتوقف عن البحث.

وعندما سألها المحقق في ختام أقوالها عن مبرر إخفائها لكل تلك الوقائع، قالت بصوت كسير:

أنا في الأول كنت مش عاوزة نتكلموا .. لأني فرّطت في عرضي، ورحت بيوت وسخة مع ناس واطيين فاختشيت.. وخفت تودوني مستشفى المومسات.

ولأن اعترافات "عديلة الكحكية" قد تطابقت مع أقوال بقية الشهود في واقعة مقتل "أنيسة رضوان" فقد مال المحقق لتصديقها، خاصة بعد أن وصله خطاب رسمي من المستشفى الأميري يفيد بأنها دخلته يوم ٣٠ يونيو (حزيران) ١٩٢٠، وهو ما ينفي أي احتمال لوجود علاقة بينها وبين مقتل "أنيسة" التي اختفت في اليوم التالي. لكنه أراد قبل أن يصفي موقفها نهائيًا في القضية، أن يتحقق من صحة الاتهامات التي نسبتها إليها "ريا" بأنها اشتركت في قتل امرأتين أُخريين غير "أنيسة" وأيدتها في ذلك ابنتها "بديعة". فبدأ استدعاء الأخيرة من "الملجأ العباسي"، وواجهها – في صباح اليوم التالي – بإجماع الشهود على أن "عديلة" لم تكن تظهر إلا بصحبة "خفاجة" و"عبد الرازق" و"أنيسة" وسألها عن الحقيقة، فعدلت عن جانب من أقوالها السابقة، وقالت إن الذين كانوا يقتلون النساء هم ثلاثة فقط: أبوها وخالتها "سكينة" وزوج خالتها "محمد عبد العال". وبعد أن أكدت من جديد أن أمها لم تعرف بالقتل أو تشترك فيه، وأن الأب كان يتعمد إبعادها عن المنزل كلما جاءوا بامرأة لقتلها، نفت كل ما ذكرته في أقوالها السابقة عن اشتراك "عديلة الكحكية" و"عرابي" و"الجدر" في القتل. وبررت اتهامها لهم بأن أباها هو الذي نصحها بذلك عقب اكتشاف الجثة الأولى في منزل "سكينة". وأقسمت بـ "تربة أخوها" وبـ "مقام سيدي عماد" بأن ما تقوله – هذه المرة – هو الحقيقة..

ولأن تبرئة "عديلة الكحكية" لم تكن أمرًا سهلاً على "ريا"، التي كانت – فيما يبدو – تكنُّ لها كراهية عميقة؛ لأسباب تتجاوز خطتها للدفاع عن نفسها، فإن المحقق – الذي كان قد أدرك ذلك – لم يسألها عن الأمر مباشرة؛ حتى لا تقوده إلى متاهة من أكاذيبها التي لا تنفد، بل بدأ بسؤالها عن تاريخ علاقتها بـ "عديلة"، فاندفعت تؤرخ لسيرتها الشائنة، منذ تعرفت بها خلال الفترة التي كانت تسكن فيها إلى جوار شقيقتها، مشيرة إلى خلاعتها وتهتكها وشرهها للرجال والمال.

والغالب أن حالة الكراهية المحمومة التي كانت تتلبسها كلما ذكر اسم الفتاة أمامها، قد أنستها ما كانت قد ذكرته من قبل عن اشتراكها في القتل، كما أن حرصها على نفي واقعة قتل "أنيسة" في بيتها بـ "حارة علي بك الكبير"، قد دفعتها في إجاباتها على أسئلة المحقق التالية؛ لأن تتوقى ذكر كل ما يتعلق بتردد "أنيسة" على ذلك البيت، وقد بدت لها الأسئلة – التي صيغت بمهارة وتتابعت في سياق مقصود سلفًا – بعيدة الصلة عن الموضوع، مثل تواريخ سكنها في بيت حارة "علي بك الكبير". وكيفية وصول "عديلة" إليه يوم جاءت بصحبة "أنيسة" لتطلب إليها التدخل لاسترداد فردة الحلق وكيس النقود، وهل كانت تلك هي المرة الأولى التي ترددتا فيها على هذا البيت؟ ومتى كانت المرّة الثانية؟

ولم تتنبه إلى ما يقصد إليه المحقق إلا عندما فاجأها بقوله:

معنى كلامك إن "عديلة" لم تزرك في المنزل الذي عثر فيه على الجثث إلا مرتين.. الأولى مع "أنيسة" والثانية لتسألك عنها بعد اختفائها.. فكيف تقولين – إذن – إنها كانت تحضر في كل حادثة قتل تقع ببيتك!

وأسقط في يد "ريا" التي تذكرت – آنذاك فقط – مروياتها السابقة عن اشتراك "عديلة" في عمليات القتل، فاستدركت قائلة:

لا هيّ برضه كانت بتيجي..

وعادت لتكرر ما قالته من قبل، ثم لتعدل عنه وتنقح فيه، بعد أن تتنبه إلى تناقضه مع أقوالها في نفس الجلسة، أو لاقترابه من المحظور الثاني التي كانت تحرص على ألا تقع فيه، وهو الاعتراف بتردد "أنيسة" على بيتها.. وظلت تتخبط في أقوالها حتى حين فاجأها المحقق بأن ابنتها "بديعة" قد اعترفت بأن "عديلة" لم تكن تشارك في القتل، بل وواجه فيما بينهما لأول مرّة منذ بدأ التحقيق، ومع أن مشاعر "ريا" الأمومية، كانت تدفعها في كل مرّة تواجه فيها بأقوال منسوبة على "بديعة" لأن تقول:

دي صغار وما تعرفش حاجة.

فإنها لم تتحمل – فيما يبدو – تطوع الفتاة للشهادة في صف عدوتها اللدودة، التي ظلت على امتداد الأسبوعين السابقين تحاول إثبات التهمة ضدها، فصاحت: دي كدابة.

ولما لم يكن المحقق في حاجة على مزيد من الأدلة على أنها اتهمت "عديلة الكحكية" بالمشاركة في القتل، على سبيل الكيد، فقد اكتفى بما تحفل به أقوالها من تناقض، وأصدر قراره بالإفراج عن "عديلة" لتكون ثاني الذين يفرج عنهم ممن سبق حبسهم على ذمة القضية، بعد "بطة محمد العزب" التي أفرج عنها، في الثاني من ديسمبر (كانون الأول) ١٩٢٠، بعد أن تأكد له من تقرير الطب الشرعي، أن الجثث الثلاث التي عثر عليها في أرضية الغرفة التي كانت تقيم بها "سكينة" قد دفنت جميعها، بعد أن غادرت "بطة" بيت الجمال لتقيم في بيت "أبو المجد" المواجه له...

وكان "عبد الرازق" هو أول الذين فكت أقوال "عديلة الكحكية" عقدة لسانه؛ إذ لم يكد المحقق يصدر قراره بالإفراج عنها، حتى طلب مقابلته، ليعلن له أن سيقول له الحقيقة... ويبدو أنه أدرك لخطتها – في نوبة ذكاء طارئة – أن إنكاره لكل الوقائع التي اعترف بها الجميع، لا جدوى منه إلا تشكيك المحقق فيه، واسترابته

في موقفه.. فحاول – في أقواله الجديدة – أن يوائم بين موقفه، وما كان التحقيق قد أسفر عنه من حقائق ثابتة، وأن يتخذ من ذلك وسيلة لتوجيه الشكوك نحو صديقه "محمد خفاجة" باعتباره المسئول عن اختفاء "أنيسة".

وأقر لأول مرة بأنه يعرف كلا من "ريا" و"خفاجة" و"عديلة"، وأنه عرف "أنيسة" عن طريقهم، ومع أنه حذف كثيرًا من التفاصيل عن علاقته بها لتظل في إطار العلاقة السطحية العابرة، فإنه لم ينكر واقعة نزهة ليلة العيد، ولم يحذف منها إلا خاتمتها.

وأضاف أنه فوجئ عندما أبلغه "خفاجة" – بعد العيد بيومين – بأن "أنيسة" تتهمه بسرقة حلقها وكيس نقودها، فعز عليه أن يتهم بتلك التهمة الشائنة، فالرجل الذي ينفق ثلاثة جنيهات على مزاجه في ليلة واحدة كما فعل في سهرة العيد، لا يطمع في فردة حلق وريالين، ولو كان يريد أن يسرق لسرق الغوايش التي كانت تتزين بها. وأضاف أنه قرر منذ ذلك الحين أن يقطع صلته بها. وبعد أربعة أيام، وأثناء عبوره مصادفة بـ "حارة النجاة" رأته "عديلة" التي كانت تقف مع "أم أحمد النص" أمام منزلها، فنادت عليه، وسألته عن "خفاجة" الذي جاءت لتطلب منه مساعدتها في البحث عن "أنيسة" التي اختفت، وكانت تلك أول مرة يعرف باختفاء الفتاة.

ونفى "عبد الرازق" تمامًا أن يكون قد التقى بـ "أنيسة" على انفراد. ومن دون وجود "خفاجة" و"عديلة" قائلاً إن "خفاجة" هو الذي كان يرتب كل اللقاءات، ويصدر أوامره بشأنها إلى "ريا"، ثم يبلغه بها، وأنه لم يكن يتصل بـ "أنيسة" أو يلتقي بها إلا معه ومن خلاله، واستغل إصرار "ريا" على أن "أنيسة" هي صاحبة الجثة التي عثر عليها في بيت "أم أحمد" في التدليل على براءته؛ إذ لو كان هو الذي قتلها، لأخذها إلى بيت "ريا" الذي يعرفه، بدلاً من استدراجها إلى بيت غريب.

وفي تبريره لاتهام "ريا" له. بالمشاركة في قتل النساء الأخريات قال "عبد الرازق":

لأني كنت مشهور زمان بالفتونة والشقاوة.. ولأن البلوى ضبطت عندها.. فلازم توزعها على معارفها.

ثم انتقل من توجيه شبهات المحقق نحو "خفاجة" – الذي حرص على أن يؤكد بأن صلته بـ "ريا" كانت وثيقة، وبأنه كان يراهما دائمًا معًا – على توجيهها نحو "حسب الله" الذي كان سجينًا معه في زنزانة واحدة، تضم معهما – كذلك – "أحمد الجدر" – فتطوع، من دون سؤال من المحقق ليقول بأن زوجة "حسب الله" الجديد" تعودت أن تنادي عليه من الشارع الذي تطل عليه نافذة الزنزانة، فيتبادلان الحديث بصوت عال، وأنه سمعه منذ يومين يطلب إليها أن تذهب إلى شخص سماه لها، وذكر لها أنه مدين له بسبعة جنيهات، لكي يقوم بـ "شد واحد أفوكاتو" وتعطيه المبلغ، مقابل دفاعه عنه في المحكمة.. وبعد انصرافها دارت مناقشة بين ثلاثتهم سأله "أحمد الجدر" خلالها عن مصدر حصوله على تلك النقود، فلما ادعى أنه ادخرها من أجره، قال له:

إنت بتقول إن يوميتك ١٧ قرشًا .. دول ح تصرف منهم ع الأكل والشرب والجواز وتشتري منهم دبل دهب وكتاين فضة.. وتوفر منهم كمان...

وأضاف "عبد الرازق" أن المناقشة فيما بينهم تصاعدت حتى كادت تتحول إلى مشادة.

ولأن الواقعة كانت شاهدًا جديدًا على ثراء "حسب الله" غير معروف المصدر، فقد استدعى المحقق "أحمد الجدر" الذي أيدها مع اختلاف قليل في التفاصيل، كشف عن أن التعليق الذي نسبه إليه "عبد الرازق" لم يصدر عنه، وأن الأخير وضعه على لسانه ليكون بمثابة مذكرة تفسيرية لواقعة الجنيهات السبعة، تنبه المحقق إلى دلالتها وتركز شكوكه في "حسب الله".

وفي العاشرة من صباح الاثنين ٦ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٢٠ – واصل المحقق الاستماع إلى أقوال "الجدر" لتصفية موقفه في القضية، بعد أن نفت "بديعة" كل ما وجهته إليه أمها من اتهامات، وقد تمسك بأقواله السابقة وأصر على أنه لم يعرف "ريا" إلا خلال الفترة القصيرة التي سكنت فيها إلى جواره في "المسكوبية" وبرر اتهامها له بأنه كان يشترك مع "عرابي" في استدراج النساء إلى منزلها ليقوموا بقتلهم، بنقمتها عليه، ورغبتها في الثأر منه؛ بسبب تحريضه أطفال المسكوبية على التشهير بها وتجريسها باعتبارها كرخانجية تدير بيتًا للدعارة، بين بيوت الأحرار مما اضطرها إلى مغادرة المنطقة، ولم يرَها منذ ذلك الحين، أو يتردد على بيتها، أو يصحب إليه نساء، أو يقتلهن أمامها، وبعد أن أفاض في تفنيد لا منطقية أقوالها، علق على ادعائها بأنهما كانا يهددانها حتى لا تفشي سرهما قائلا:

القاتل ما يديش سره لامرأة.. فإزاي أدي سري لواحدة كرخانجية زي دي.

واستدعى المحقق "ريا" ليواجه فيما بينهما .. وما كاد يقول لها "أحمد الجدر" ينكر ما تتهمينه به...

حتى ردت عليه قائلة: اخرجه بره.. وأنا أقول لك الحق.

وأمر المحقق على الفور، بإخراج "أحمد الجدر" من غرفة التحقيق.

(٦٣)

لا أحد يعرف – على وجه التحديد – الظروف التي دفعت "ريا" لأن تقرر فجأة، وبعد ثلاثة أسابيع متصلة من الإنكار وإرباك التحقيق أن تدلي بالحقيقة، لكن أوراق التحقيق تكشف عن أن حالتها النفسية، كانت قد بدأت في التدهور السريع خلال الأسبوع الأخير، وأنها عادت إلى الحالة النفسية المضطربة التي كادت تدفعها للاعتراف بكل شيء لحظة القبض عليها، بسبب شكها في أن شقيقتها "سكينة" هي التي أبلغت عنها.

وقد ظلت "ريا" – منذ ذلك الحين – صامدة في خط الدفاع الثابت الذي اتخذته، حريصة على التضحية بالجميع، من أجل إنقاذ رقاب "آل همام"، وعلى التضحية برقاب "آل همام" من أجل إنقاذ "حسب الله"، وهو ما عبرت عنه ابنتها "بديعة" حين قالت للمحقق:

أمي عاوزة تطلع أبويا بأي شكل.. حتى لو ماتت هيه.

ولم يكن هذا الخط في الدفاع بعيدًا عن إدراك ضباط الشرطة الذين كانوا يتولون جمع الأدلة ضد المتهمين. ولا بد أنهم لم يكفوا عن محاولة إحداث ثغرة به، تدفع "ريا" للعدول عن موقفها، وكثفوا هذه المحاولات بعد أن أثبتت نجاحها مع "بديعة"، ودفعتها للخروج عن النص الذي تلقنته.. بل إن "سليمان بك عزت" – رئيس نيابة القاهرة الذي كان يتولى تحقيق القضية – لم يملك نفسه أمام إصرار "ريا" على إبعاد "حسب الله" عن كل شبهة، فحاول – في إحدى جلسات التحقيق – أن يحرضها عليه وأبدى لها دهشته من إصرارها على الدفاع عنه بعد أن طلقها

وهجرها إلى غيرها، لكنها رفضت – آنذاك – أن تبلع الطعم، وقالت له: أنا ما بدافعش عن حد...

والغالب أن "ريا" كان قد أدركت بعد تشعب التحقيق، وتوسعه، أن الذين رسموا لها خطة الدفاع– وفي مقدمتهم "حسب الله" – قد خدعوها، وأوهموها بأن المحققين سيأخذون اتهاماتها للآخرين قضية مسلم بها، وسيصدقون كل ما تنسبه إليهم. وحين فوجئت بأن كل كلمة تقولها تخضع للسؤال والفحص وتناقش مع كل الشهود الذين كانوا يكذبونها عادة، بدأت ثقتها في صواب هذه الخطة تتزعزع، وشكها في أنها تحقق مصالح الذين أقنعوها بها وحدهم، يتصاعد، ومخاوفها من أن تتحمل وحدها المسئولية عن الجثث التي عثر عليها في مسكنها تتفاقم...

وكانت تلك هي الفرصة التي انتهزها الصاغ "كمال نامي" واليوزباشي "إبراهيم حمدي" لكي يكثفوا لديها الرغبة في إنقاذ نفسها بالاعتراف على شركائها؛ انطلاقًا من أن هذا الاعتراف لن يسيء إلى موقفها القانوني في القضية بل سوف يحسنه، فالمحققون – وبالتالي القضاة – يعلمون أن الذي قام بالقتل وبالدفن، هم رجال، ويثقون بأنها لم تقم بالقتل بنفسها، وبأن دورها قد اقتصر على سحب النساء وبيع المصوغات، وهي كلها تهم بسيطة لن تعاقب عليها إلا بالحبس لعدة سنوات، وربما شهور، بينما قد يقودها إصرارها على إخفاء أسماء شركائها إلى حبل المشنقة.

وقد بدأت بشائر التغيير في موقف "ريا" في يوم الأحد ٥ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٢٠، حين كذبت اعتراف ابنتها "بديعة" بأن "حسب الله" كان من بين الذين يشتركون في القتل.. فلما سألها المحقق عن المبرر الذي يدفع طفلة صغيرة لاتهام أبيها كذبًا.. قالت:

أبوها مش نافعها .. دا راجل زي عدمه .. ولا حد خلاني مشيت في الهم ده .. إلا هو..

ورحب المحقق بهذا التطوير في الحديث الذي دل على أنها تنوي رفع الحماية عن "حسب الله"، فطلب إليها أن تفسر ما تقصده، لكنها – فيما يبدو – ترددت فجأة، فغيرت مجرى الحديث وتهربت من الإجابة.. وقالت:

لو كنت فتحت لي "كرخانة" زي ما كانت فاتحة في الأول، كانت الفلوس تبقى في جيبي كتير، وما كانش حصل ده كله، لكن هو اللي فضل يقول لي: خدي لك بيت واقعدي فيه.. فكنت أقعد معه، وبعد شوية ما لاقيش في البيت أكل .. أروح افتح لي بيت سر.

وكانت وقائع العذاب الذي لقيته في حياتها الزوجية مع "حسب الله"، هي النقطة التي استهلت بها "ريا" – في اليوم التالي – الجزء الأول من اعترافاتها، منذ هرب من "كفر الزيات"، بعد القبض على شركائه في عصابة السرقة وتركها لتسجن بتهمة إخفاء ما عثر عليه ببيتهما من مسروقات العصابة لتصل إلى الإسكندرية، وهي – كما قالت – "كالقطة العمياء"، لا تستطيع أن تفتح عينيها في رجل، فتجد شقيقتها "سكينة" تدير منزلها للبغاء السري، وتضطر لمشاركتها في نشاطها بسبب كسل "حسب الله" وتعطله الدائم عن العمل، فلم يعترض على ذلك واكتفى بمراقبة ما يجري، والاستيلاء على ما كانت تربحه من إدارة بيوت الدعارة لكي ينفقها على مزاجه، وعلى من كان يرافقهن من النساء ...

وبعد تلك الفذلكة التاريخية التي لم تطل، انتقلت" ريا" فجأة للحديث عن جرائم القتل التي وقعت في بيتها، لكنها – فيما يبدو – كانت تجد صعوبة بالغة في الاعتراف بالحقيقة... لذلك ظلت تدور حول الموضوع، من دون أن تقتحمه مباشرة. وتركها المحقق تسترسل من دون مقاطعة، وبلا تعليق أو استفهام أو مناقشة، إلى أن داخت، ولعلها تكون قد خجلت من محاولاتها الساذجة للتمويه عليه، فبدأت اعترافها

ولأول مرة، منذ بدأت "ريا" تبث مروياتها، اعترفت بأن "حسب الله" لم يطلقها عمليًا أو رسميا.. ولكنه ذكر لها فقط – في أعقاب مشاجرة بينهما – أنها طالق منه، دون أن يوثق هذا الطلاق، أو أن يترتب عليه أي تغيير في حياتهما المشتركة، فقد ظل – بعدها – يقيم معها، ويمضي لياليه في مسكنها بـ "حارة علي بك الكبير" حيث كانت توجد كل ملابسه، بل إنها لم تكن تعلم – حتى اليوم الذي قتلت فيه "فردوس" – بأنه قد عقد قرانه على غيرها.

ولم تكتف "ريا" بهذا الاعتراف الصريح الذي هدم أساس دفاع "حسب الله" القائم على عدم مسئوليته عن الجثث التي عثر عليها في مسكن الزوجية، بل واعترفت كذلك– وهذا هو الأهم – بأنه كان أحد أربعة رجال يشاركون في القتل والدفن مع "عبد العال" و"عرابي" و"عبد الرازق"..

صحيح أنها حرصت على أن تؤكد بأنها لم تشاهد بعينها عمليات القتل التي اتهمته بالمشاركة فيها، لكن الشواهد التي ذكرتها كانت تؤكد التهمة التي حرصت على أن تنسبها إليه بعبارات صريحة لا تحتمل أي لبس. ولم يكن إنكارها لرؤية العمليات، سوى محاولة ساذجة لكي تنأى بنفسها عن الاتهام، بعد أن قررت التضحية بالجميع في سبيل إنقاذ نفسها، فاحتفظت لنفسها بالدور الذي خصصته لها منذ بداية مروياتها؛ دور المرأة الساذجة البريئة التي يستغل الرجال الأشرار ضعفها، وطيبة قلبها، فيصطحبون النساء إلى غرفتها، ويقتلونهن ويدفنونهن فيها من دون مشاركتها أو حتى علمها. أما التي كانت تعلم وتشارك فهي شقيقتها "سكينة" التي اتهمتها لأول مرة، بصراحة ووضوح، ومن دون أن تترك أي فرصة للتأويل، بأنها كانت تقوم بدور المنظم لعمليات القتل؛ إذ كانت تطلب منها في كل مرة – مفتاح غرفتها بـ "حارة علي بك الكبير"، بدعوى أنها في حاجة على موقد النفط لتطبخ عليه، فإذا ما مرت على البيت– ودائمًا ما كانت تمر – وجدت الرجال الأربعة، وبصحبتهم – غير "سكينة" – امرأة لا تعرفها، يتحلقون حول مائدة عامرة بالطعام والشراب، وما أن تدخل عليهم، حتى يبعدونها عن المكان بأي ذريعة، وفي

صباح اليوم التالي، تخرج لها "سكينة" من جيب جلبابها عددًا من الغوايش والأساور وتطلب إليها أن تصحبها إلى دكان "علي الصائغ" لكي تبيعاها، وما تكادان تغادران الدكان، حتى تجدا الرجال الأربعة، أو بعضهم في انتظارهما فيقتسمون ثمن المصوغات المباعة فيما بينهم، ويعطونها نصيبها الذي لم يكن يزيد في كل مرة عن عدة ريالات.

وعلى عكس مروياتها السابقة، التي كانت تتسم بالتفصيلات المملة، فقد غلبت العمومية والتركيز على اعترافات "ريا" الحقيقية الأولى، التي لم تستطرد إلى رواية التفاصيل، أو تميز بين كل واقعة والأخرى، فيما عدا عملية قتل "فردوس" – التي استثنتها من هذا الاختصار المخل – إذ اعترفت بأن "سكينة" هي التي استدرجتها إلى منزلها، وبأنها اشتركت – كذلك مع "حسب الله" و"عبد العال" في قتلها، أما هي، فقد زعمت بأن شقيقتها قد أعطتها ربع ريال وطلبت إليها أن تذهب إلى الخمارة. وعندما عادت – بعد ساعتين – وجدتها تنتظرها على باب البيت، وعرفت منها أن الرجلين ما يزالان يقومان بعملية دفن "فردوس" التي قاومتهما بضراوة، حتى كاد أمرهما يفتضح. ثم صحبتها إلى دكان "علي الصائغ" الذي أخذ منهما مصوغات الفتاة، وأعطاهما جنيهًا واحدًا، وطلب إليهما أن تعودا في اليوم التالي لإتمام الصفقة.

وكان قرار "ريا" بأن تضحي بالجميع، بما في ذلك شقيقتها "سكينة"، في سبيل إنقاذ رأسها من المشنقة وراء اعترافها بالتفاصيل الكاملة لعملية قتل "فردوس" التي ظلت تنكر كل شيء عنها، بما في ذلك معرفتها بالفتاة، منذ بداية التحقيق.. وفضلاً عن اعترافها بأن الفانلة المضبوطة لدى "محمد عبد العال" هي فانلة "فردوس"، فقد كشفت لأول مرة عن المكان الذي اختفت فيه بقية ملابس الضحية الأخيرة، فزعمت بأن "حسب الله" قد عاد في الساعة العاشرة من مساء نفس اليوم الذي قتلت فيه "فردوس" ومعه فتاة صغيرة، عرفت فيما بعد أنها ضرتها "زنوبة" وامرأة أخرى طويلة القامة، وقال لها إنهما ستشتريان الملابس وسلمها لهما..

وكانت معرفة "زنوبة" بالمكان الذي أخفيت فيه بقية ملابس "فردوس" هي الحقيقة الوحيدة في تلك القصة المكذوبة وغير المنطقية. التي أدرك منها المحقق أن "ريا" تريد منها أن تكيد لضرتها فتقحمها في الاتهام، وهو ما تحقق له، عندما استدعى "زنوبة" فاعترفت – بعد تردد – بالحقيقة. منذ اللحظة التي دخل فيها عليها "حسب الله" صباح يوم الأحد– وبعد يومين من مقتل "فردوس" – وبصحبته "محمد عبد العال" الذي كان يحمل في يده صرة ملابس. أحصاها زوجها أمامها وأمرها بأن تحتفظ بها في صندوق ملابسها، ثم طلب منها عصر اليوم التالي، أن تحتفظ بها خارج البيت زاعمًا أنها موضوع نزاع بين "عبد العال" وزوجته، فاحتفظت بها لدى إحدى جاراتها، ثم رهنتها لديها مقابل ريال، كانت في حاجة إليه لتطعم نفسها، بعد القبض على "حسب الله".

واصطحبت "زنوبة" أحد ضباط الشرطة إلى منزل الجارة، ليعود بالملابس التي ما كادت" أم فردوس" تراها حتى عرفت فيها الملابس التي خرجت بها ابنتها..

ولم تكن "زنوبة" هي الوحيدة التي حاولت "ريا" أن تكيد لها بعد أن قررت أن تعترف بالحقيقة. فقد أصرت على أن تكرر اتهامها لـ "عديلة الكحكية" بالمشاركة في القتل. وعندما ذكّرها المحقق، بأنها أقرت من قبل بأن "عديلة" لم تتردد على البيت الذي اكتشفت فيه الجثث، سوى مرتين فقط. مرة بصحبة "أنيسة" والأخرى لتسأل عنها، قالت بحقد لم تحاول إخفاءه:

دي داخلة خارجة في البيت.. وعارفه كل حاجة.. اشمعنى سبتوها.

وهو تعبير عن كراهية شديدة قد توحي بتصديق أقوال "سكينة" التي ذكرت – في مجال التدليل على تهتك "عديلة" – أنها اختلت مرة بـ "أبو أحمد النص" وأخرى بـ "حسب الله" أثناء غياب "ريا" عن بيت "حارة النجاة"..

وعلى العكس من "الكوبجي" و"الجدر" اللذين لم تستطع "ريا" أن تجزم ببراءتهما، بدعوى أنها كانت تراهما أحيانًا، وهما يجالسان الرجال الأربعة الذين

كانوا يقومون بالقتل، فقد جزمت ببراءة "سيد عبد الرحمن" ونفت أن يكون قد اشترك في قتل "فردوس" وقالت:

"أني ما نظلموش حد.. هو صاحب "فردوس".. وكان معاها في الخمارة.. لكن لم يدخل عندي أبدًا في البيت."

وكان ذلك كافيًا – في نظر المحقق – لكي يأمر بالإفراج عنه فورًا عن "سيد عبد الرحمن".. بعد أسبوعين تعيسين قضاهما محبوسًا على ذمة التحقيق..

ولأن "سليمان بك عزت" كان يدرك – من خبرته في التعامل مع "ريا" – أن أقوالها الإجمالي هي أقصى ما تستطيع أن تعترف به في هذه المرحلة من التحقيق، وأن محاولة استدراجها لكي تروي التفاصيل ستدفعها لإغراقه بسيل جديد من أكاذيبها الركيكة، وقد تنتهي به لإنكار ما اعترفت به قبل لحظات، فقد توقف عن مناقشتها في تلك الأقوال، ليستدعي شقيقتها "سكينة" فيواجهها بما ذكرته عنها في اعترافها، وخاصة ما يتعلق منه بدورها في استدراج "فردوس".

ولا بد أن "سكينة" كانت تعرف – قبل مثولها أمام المحقق– بما اعترفت به شقيقتها .. والغالب أنها كانت قد وصلت مثلها – وربما قبلها – إلى نفس النتيجة، وأدركت أنه لا فائدة من الإنكار، ولا جدوى من تأليف قصص كاذبة، لا يصدق عليها أحد، واقتنعت بالمنطق الذي كان المحققون يحاولون إقناعها به منذ بداية التحقيق، وهو أن تعترف بدورها لكي تتحدد مسئوليتها وتنال عقوبتها على ما قامت به من أفعال بسيطة مهدت لإتمام الجريمة، بدلاً من أن تتحمل أوزار الآخرين، وتعاقب على ما ارتكبوه، بحكم العثور على الجثث في غرفتها، التي ثبت الآن – من تقارير الطبيب الشرعي – أنها دفنت بها خلال الفترة التي كانت تشغلها فيها.

والحقيقة أن مشهد المواجهة بين "ريا" و"سكينة" الذي جرى في صباح يوم الثلاثاء ٧ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٢٠ – يلفت النظر بدلالته على العلاقة بين الشقيقتين، كما يشير – كذلك – على أن علاقة كل منهما بالرجل الذي تحبه،

ورغبتها في حمايته، كان من بين أهم العوامل التي دفعت كلا منهما إلى اتباع خط الإنكار التام، طوال الأسابيع الثلاثة الأولى من التحقيق، ولعل المحقق قد دهش حين استقبلت "سكينة" اعتراف شقيقتها عليها، من دون أي غضب، كما لو كانت تتوقعه أو تعرفه، ودون أن تنكر – صراحة – ما نسبته إليها أختها، بل نظرت إليها قائلة:

يا أختي أنا كنت سكرانة.. ودائمًا سكرانة.

ثم التفتت إلى المحقق لتقول له:

أختي أكبر مني.. ودائمًا فايقة وتفهم أكتر مني.. وكلامي زي كلامها.. واللي تقوله هي ماشي.

ولم تفُت دلالة هذه العبارات على "ريا" التي أدركت منها، أن شقيقتها قررت أن تتخذ موقف التأييد السلبي لما تعترف به هي، مما يعطيها ميزة التراجع عن أقوالها حينما تريد، ويحملها وحدها "المسئولية التاريخية" عن الاعتراف فضلاً عن ادعائها بأنها كانت دائمًا في حالة سكر بيّن يعفيها من المسئولية، فاستفزها مكر "سكينة" ودفعها لأن تتقمص شخصية المحقق، فتبدأ باستجوابها تفصيليًا عن الوقائع التي ذكرتها عنها في غيابها. فسألتها:

نهار ما أخذت المفتاح مني.. وقلت إنك رايحة تجيبي الوابور من بيت "علي بك الكبير" .. فاكراه؟

فأجابت "سكينة":

فاكراه.. ورجعت لك بالمفتاح بعد دقيقة.

وتجاهلت "ريا" نفي "سكينة" الصريح للواقعة، وعادت تسألها:

أنا يومها مش جيت لقيتكم أنت و"حسب الله" و"عبد العال" و"عبد الرازق" و"عرابي" ومعاكم مَرَة.. قتلوها الرجالة وادونا المصاغ بعناه بتمانتاشر جنيه.. وأنا أخذت ثلاثة ريال بس.

وتناست "سكينة" إنكارها، وردت على السؤال بسؤال يحمل اعترافًا ضمنيًا بصحة الواقعة، فقالت:

وأنا مش خدت يومها ريالين بس؟.

فقالت "ريا":

طيب . ما تقولي.. انت خايفة على "عبد العال"؟ .. أنا قلت على جوزي.. قولي على جوزك.

فقالت "سكينة":

ما هم كلهم كانوا مع بعض.. وكانوا دائمًا على القهوة، ومعاهم "عرابي" وإذا كان جوزي يغيب يروح جوزك يجيبه من على القهوة.. أُمّال يعني "حسب الله" كان بيجيب فلوس منين يشتري بها الكتاين والدبل والخواتم والبنشات اللي بيلبسها.. وكان بيتفنجر ويسكر منين؟

وردت "ريا":

يا أختي ما أنا قلت .. هوا أنا ناكرة؟. ونهار "فردوس" مش إنتي دخلت بها وأعطيتيني ربع ريال أسكر بيه.. والرجال قتلوها.. وجوزك خد الفانلة.

فأكملت "سكينة":

وضبطوها عند أخوه.. هوا أنا ناكرة؟.

وعند ذلك تدخل المحقق، ليوقف الحوار بينهما، ويطلب إلى "سكينة" أن توضح له معنى ما تقول.. فقالت:

أني راح نقولوا كل حاجة.

(٦٤)

أما الذي يلفت النظر في اعترافات "سكينة" فكان هو ذاته الذي لفت النظر في اعترافات "ريا" فقد حرصت كل منهما أن تستهل اعترافاتها الموسعة، بتلك الفذلكة التاريخية، عن ظروف نشأتهما.. وما لم يكن المحقق هو الذي طلب منهما ذلك، خضوعًا لإغراء فني – لم يستطع أن يقاومه – في أن يعرف الظروف التي تخلق منها نموذجهما الإنساني.. أو لمجرد استكمال التحقيق بالتعرف على التاريخ الإجرامي السابق لكل منهما، فلا شك أن ابنتي "علي همام" كانتا تمتلكان حسًا تاريخيًا، دفعهما لذلك الحرص على أن تؤصلا مأساتهما، وتمتدا بجذورها إلى ما هو أبعد من تلك اللحظة التي ظهرتا فيها على مسرح الحياة، لتصبحا نموذجًا للشر المجرد. وحتى لو كان المحقق هو الذي طلب إليهما ذلك، فإن السيرة الذاتية الشفهية التي أرخت بها كل منهما لحياتها، تدل على قدرة غير عادية على التأريخ. وموهبة فطرية في اختيار المهم والدال من وقائعه وأحداثه، وحرص بالغ على أن تترافعا أمام محكمة التاريخ، فتدفعا عن نفسيهما حكمه الجائر ضدهما..

وبهذا الفهم استهلت "سكينة" اعترافها بفذلكة تاريخية مختصرة، عن مرارة الحياة التي عاشتها، منذ دفع بها الفقر والجوع على الطرقات، لكي تبيع البيض والدجاج والخضراوات، وتتعرض لإغواء الرجال، وهي ما تزال طفلة غريرة، إلى أن تزوجت رجلاً لم تكن تحبه. ولم تطل عشرتها معه، ولم تعش ابنتها منه، حدث ذلك كله قبل أن تدخل "في الوعد والمكتوب" فتصبح "مومسًا"، ولأنها تؤمن بأن كل شيء مقدر ومكتوب على الجبين منذ الأزل وإلى الأزل، فإنها لم تقاوم الإغواء الذي تعرضت له بعد طلاقها، و"دخلت في الوعد" على سبيل الهواية أولاً في كفر

الزيات، ثم على سبيل الاحتراف بعد ذلك في طنطا.. وبعد شهور كانت تدخل إستبالية المومسات لتعالج من مرض سري.. وفيها التقت بالوعد والمكتوب الذي يحمل اسم "أحمد رجب" فأحبها، وأغواها بالتوبة وتزوجها، وهرب بها إلى الإسكندرية.

لكنه كان رجلاً ضعيفًا، مكسور الجناح، في زمن كانت مصر فيه، وطنًا ضعيفًا وبلا جناح. وعندما عجز عن إعالتها وإعالة نفسه، تركها وحيدة في "الإسكندرية" وسافر ليعمل مع السلطة العسكرية البريطانية على ضفتي قناة السويس، يمهد الطرق ويشق الترع ويحفر الخنادق ويقيم قضبان السكك الحديدية، ويعمل ممرضًا في فيلق الخدمات الطبية.. وحين عاد بعد شهور من الغيبة، وجدها قد عادت – أثناء غيبته – إلى وعدها الأول، فكشفت ذيل جلبابها لكل عابر سبيل لكي تجد ما تطعم به نفسها.. فلم يغضب ولم يطلقها ولم يقرر البقاء إلى جوارها ليحميها من كلاب السكك، بل أقام معها أيامًا قليلة، ترك لها على أثرها نقودًا، وعاد هو الآخر إلى وعده المكتوب على جبينه في جيش الحلفاء..

ولم تختلف الفصول التالية من سيرتها الذاتية عن هذا الفصل الأول من حياتها، التي سارت على نفس المنوال من دون أن يكون لها فيما جرى رأي أو اختيار.. فقد كانت "ريا" وعدًا، وكان "حسب الله" مكتوبًا، لم تستطع أن تهرب منهما، حين هربا من كفر الزيات، ليلحقا بها في "الإسكندرية"، ومعهما أولادهما الصغار، وخلفهما الشرطة، تطارد "حسب الله" اللص التافه الذي كان يسرق أكواز السكر، وأقراص الحلاوة الطحينية وعلب البولوبيف ليأكلها.. وبعد أسابيع يصل إلى "الإسكندرية" ما كان قد تبقى بـ "كفر الزيات" من وعد "آل همام" المكتوب على جبينها – أمها "زينب" وشقيقها "أبو العلا" – ليقع على كاهلها عبء إطعام الجميع في زمن شح فيه القوت، وتعطلت الأشغال، ولم تعد هناك فرصة عمل إلا لمن تستسلم للوعد مثلها، فتبيع جسدها أو أجساد الأخريات..

وكما كان "حسب الله" مصدرًا لتعاسة "ريا" باعتباره – كما قالت – رجلاً كعدمه، فقد كان – كذلك – مصدرًا لتعاسة "سكينة" باعتباره رجل الأسرة الذي يملك سلطة أدبية عليها، مارسها ضدها بطريقة ذاقت منها الأمرين، فعانت من تنطعه وتبطله وبلادته وشراهته واستمرائه العيش على حسابها، وإنكاره للجميل الذي وصل إلى حد تحريض شقيقها على مشاركته في السطو على ملابسها ونقودها، وخسته التي كانت تدفعه لطردها، كلما نجح أحد مشروعاتهما المشتركة، لينفرد وحده بأرباحه، حتى ليبدو وكأن "حسب الله"، كان شر ما في الوعد المكتوب على جبين الشقيقتين.

وكان قتل النساء بعضًا من الوعد المكتوب على جبين "سكينة" منذ الأزل وإلى الأزل، فهي لم تختره، ولم تقرره، ولم تشترك فيه بإرادتها، لكنها دفعت إليه دفعًا، فلم تقاومه، إيمانًا منها بأن "المكتوب على الجبين لازم تشوفه العين". أما البداية فكانت في ساعة غبراءَ من يوم أسود، دعتها فيها شقيقتها "ريا" لمصاحبتها إلى بيتها في حارة "علي بك الكبير" لتخطرها في الطريق بأن "خضرة محمد اللامي" قد خدعتهما وأخفت عنهما حقيقة الأجر الذي كانت تحصل عليه من الرجال، عندما كانت تعمل عندها في بيت الكامب، وأنها ظلت – على امتداد سنوات – تختلس لنفسها الجانب الأكبر من نسبة النصف التي تستحقانها إلى أن اشترت زوجا من المباريم، وأن الحكم قد صدر بإعدامها والاستيلاء على مصاغها لكي تستردا حقهما المشروع والمهضوم.. وحين وصلتا إلى البيت، كان القضاء قد نفذ، وتكومت جثة "خضرة" تحت الصندرة، بينما كان الرجال الأربعة يقومون بحفر قبرها..

وبهذا المنهج القدري في التأريخ الذي يفسر كل ظواهره باعتبارها وعدًا ومكتوبًا لا دخل لإرادة الإنسان فيه، وبالتالي فلا مسئولية عليه، استطردت "سكينة" تروي – بالتفصيل – كل ما تعرفه عن عمليات قتل عشر من الضحايا، بينهن ستة قتلن ودفن في حجرة شقيقتها "ريا" بـ "حارة علي بك الكبير" والثلاثة اللواتي قتلن ودفن في مسكنها بـ "حارة ماكوريس" و"حجازية" التي قتلت في بيت "حارة النجاة"

وعثر على جثتها في غرفة المحششة. وعندما لفت المحقق نظرها، إلى أن هناك خمس جثث أخرى لم تذكر شيئًا عن ظروف قتلهن، بينهن أربع في بيت "ريا" وواحدة في بيت "أم أحمد النص". قالت إنها لا تعرف شيئًا عن صاحبات تلك الجثث، وقد تكون لنساء قتلن في غيابها ومن دون علمها، وفي الفترات التي كانت تخاصم فيها شقيقتها وتكف عن التردد على بيتها.. ودللت على ذلك بواقعة جوال لحمة الإنجليز الذي حملته مقطورتها "عزيزة عبد العزيز" من بيت "ريا"، وألقته في خرابة "شارع الواسطى" ثم تبين في اليوم التالي أنه جثة امرأة، مما جعلها تستنتج أنها إحدى الجثث القديمة التي كانت مدفونة في بيت شقيقتها، أخرجت من القبر لتحل محلها جثة لامرأة قتلت في نفس اليوم، ولم تجد العصابة في المقبرة مكانا لدفنها. وهو ما عاتبت بسببه شقيقتها لإخفائها الأمر عنها، وتواطئها مع بقية أفراد العصابة على هضم نصيبها ولكن "ريا" أصرت على أن الجوال لم يكن يحتوي إلا على "لحمة إنجليزي".

والحقيقة أن اعترافات "سكينة" كانت تتسم بدرجة من الدقة تدل على قوة ذاكرتها، وتؤكد ما ذهب إليه رفيقها "سلامة" من أنها لم تكن تغيب عن الوعي مهما أفرطت في شرب الخمر؛ إذ استطاع المحقق بمجهود قليل أن ينشط ذاكرتها لتعترف بظروف مقتل الضحية الحادية عشرة، وهي "فاطمة" مومس "كوم بكير" التي التقت بها "ريا" أمام دكان "زنوبة الفرارجية" واستدرجتها إلى منزلها بدعوى أن "حسب الله" سيقرأ لها الطالع، ومع أنها – كما قالت – كانت في ذلك اليوم "سكرانة سكرة جامدة".. فقد تذكرت تفاصيل الواقعة.. ومفردات ما كانت تتزين به الفتاة من مصاغ.

ولم تكن واقعة "جثة شارع الواسطي" هي اللغز الوحيد من ألغاز التحقيق التي أماطت اعترافات "سكينة" الأولى اللثام عنه، ففضلاً عن أن التفاصيل التي أدلت بها حول أسماء صاحبات الجثث، قد أزاحت جانبًا كبيرًا من الارتباك الذي أوقعته "ريا" بالتحقيق" نتيجة لإصرارها على تجهيل تلك الأسماء أو استبدالها بغيرها، فقد

صححت وقائع كثيرة، كانت تحتاج إلى تصويب، من بينها اعترافها بأن "زنوبة الفرارجية" قد قتلت في بيت شقيقتها وليس في بيتها، على عكس ما جاء بأقوال ابنة شقيقتها "بديعة" وجارتها "سيدة سليمان"، وهو ما أتاح للمحقق الفرصة لتدقيق الواقعة، فاستدعى "سيدة سليمان" وواجهها بما قالته "سكينة"، فصححت أقوالها السابقة، ونفت كل ما ذكرته من قبل حول رؤيتها لـ "زنوبة" وسماعها لصرخات في الليل، وحصرت شهادتها في واقعة المرأة العوراء التي عادت عند العصر لتجدها تجلس في غرفة "سكينة" بين "حسب الله" ورجل آخر وصفته بأنه "أبيض وقصير وممتلئ الجسم"، وعندما غادر البيت دون أن تغادره المرأة أو "حسب الله" دفعها الفضول للتلصص على ما يجري بغرفة "سكينة" عبر نافذتها المطلة على المنور، فرأت "حسب الله" ينحني على المرأة في وضع دعاها للشك في أنه يرتكب معها الفحشاء ولما واجهت "سكينة" بذلك وبأن المرأة لم تخرج من غرفتها شككها "حسب الله" فيما رأته، وأعطاها جنيهين، لكي تتكتم على ما رأته، لأن المرأة زوجة صديق له..

وكان من بين ما تطوعت "سكينة" للاعتراف به، من دون أن يسألها أحد، اعترافها بأنها قد توجهت في اليوم التالي لمقتل "فردوس" إلى الصائغ حيث كانت بصحبة الفتاة، حين أودعت لديه الخاتم الذي أهداه لها رفيقها الإنجليزي وقصبتين من قصبات البراقع لكي يطلبها لها، فدفعت له ثمن الطلاء واستردتها منه، واحتفظت بها لنفسها، وأخفتها في مسند قش في حجرتها. وأبدت استعدادها لإرشاد المحقق إلى المكان الذي أخفتها فيه، وحين نسي المحقق الأمر؛ بسبب انشغاله بمحاولة الحصول على اعترافات مماثلة من بقية المتهمين، أصرت على تذكيره به، وروت الواقعة للصاغ "كمال نامي" الذي استأذن المحقق، قبل أن يكلف اليوزباشي "إبراهيم حمدي" بمصاحبتها إلى غرفتها ليعثر – بإرشادها – على آخر ما كان مختفيًا من تركة "فردوس".

وعلى نحو ما فقد بدا من الاعترافات التي أدلت بها "سكينة" في تلك الجلسة، وفي جلسات تالية، من التحقيق، وكأن هناك هاتفًا خفيًا أو دافعًا داخليًا قويًا يدفعها للاعتراف بكل شيء قد يكون رغبة دفينة تسلطت عليها في تلك اللحظة الفاصلة من حياتها، بأن تتطهر بالاعتراف، وتتخلص من عبء أسرار كانت تجثم على أنفاسها حتى لتكاد تخنقها. والغالب أنها نظرت على اعترافها، باعتباره – ككل شيء في حياتها – مجرد وعد ومكتوب على الجبين هو الآخر، فاستسلمت لأقدارها من دون مقاومة، وبلا خوف من العاقبة، التي أدركت – آنذاك – أنها الجزاء المكتوب عليها منذ البداية.

ولا بد أنها كانت تتأمل في محبسها تلك السلسة من مصادفات القدر التي بدأت بفضح ما ظل مستورًا من جرائمهم على امتداد عام كامل، بواسطة "أحمد العاجز" – ابن صاحبة "بيت الجمال" – الذي لا يرى أبعد من كف يده، بل وكان يمكن ألا يكتشف شيئًا لو أنهم كانوا قد دفنوا جثة "نبوية القهوجية" تحت الصندرة، وليس بجوار دورة المياه، وانتهت بنجاح عاجز آخر – يحمل نفس الاسم – هو "الشيخ أحمد" المغني الضرير في اكتشاف صوت "عديلة الكحكية" لتعترف الفتاة، بما جعل مواصلة "ريا" للإنكار عبثًا لا طائل من ورائه.. وجعلها هي نفسها تدرك أن الله الذي أمهلهم، لم يهملهم.

ولو لم يكن شيء من ذلك هو ما دفع "سكينة" للإدلاء باعترافاتها – التي حرصت على أن تكون صادقة ودقيقة، وكأنها مؤرخ منصف حريص على تحري الحقيقة، وتوزيع المسئولية بالعدل والقسطاس – لما حدث ذلك الانقلاب في حالتها النفسية، الذي لاحظه ضباط الشرطة، ونقلته عنهم صحيفة "وادي النيل" فقالت إنها "ساقت اعترافها وهي هادئة تمامًا، ومطمئنة، ومن دون أن تظهر عليها أية علامات للخوف أو التردد، وأنها ما كادت تنتهي منه، حتى استردت روحها المرحة، وأصبحت أكثر ميلاً إلى الضحك وإلقاء النكات والهزل، وتفتحت شهيتها فجأة

للطعام، فأصبحت تأكل بشراهة متناهية رغيفين من الخبز وطبقًا من الفول وعدة أقراص من الطعمية، فضلاً عن الزيتون المخلل".

وكان حرصها على العدل، هو الذي دفعها لأن تحصر المسئولية عن عمليات القتل والدفن في الرجال الأربعة – "حسب الله" و"عبد العال" و"عرابي" و"عبد الرازق" – من دون غيرهم، وجعلها حريصة على أن تذكر – على سبيل التحديد – العمليات التي اشترك فيها كل منهم، فضلاً عن "سلامة" الذي ذكرت أنه حضر بالمصادفة – ومن دون أن يشارك، في عملية مقتل "أم فرحات" بائعة الجاز وحصل على نصيب من ثمن بيع مصاغها، لكنه لم يحضر ولم يشترك – قبل ذلك أو بعده – في أية عملية أخرى.

كما كان هذا الحرص هو الذي دفعها لتبرئة معظم الذين اتهمتهم هي أو شقيقتها، أو أثارت حولهم شكوكًا أخرى، وعلى رأسهم "عديلة الكحكية" التي نفت كل ما نسبته إليها "ريا" من وقائع كاذبة، وإن كانت لم تستطع أن تبرر سبب تحامل شقيقتها عليها، كما دفعتها لتبرئة جيرانها الأربعة من سكان بيت الجمال فتراجعت عن اتهاماتها لهم، وقالت بأنها فعلت ذلك بسبب خوفها، وأن شهادة "سيدة سليمان" ضدها، وذكرها لأسماء "عبد العال" و"خميس" و"فهمي" و"شعبان المنجد" – جلسائها الثلاثة في خمارة سبيرو – هو الذي دفعها لاتهام ابنها "أحمد السمني"، وللزعم بأنها كانت شريكة لها، في حين أنه لا صلة لها، أو للندامى الثلاثة بالموضوع.. وقد نفت – في إجابتها على سؤال من المحقق – أن تكون صداقتها بهم، وراء تبرئتها لهم، قائلة بأنها لو أرادت أن تبرئ أحدًا، لبرّأت زوجها أو برأت رفيقها "سلامة"، كما نفت أن تكون قد تعمدت تخفيف المسئولية عن "سلامة"؛ بسبب حبها له، وقالت: أنا لغاية الآن.. ما أزال أحب "محمد عبد العال".

ولأن الإنسان يستحيل أن يكون موضوعيًّا مع نفسه، فقد كان منطقيًا أن تحاول "سكينة" – في اعترافها – التخفيف من مسئوليتها عما جرى، سواء بإبراز الحقائق

التي تبرهن على ذلك، أو بإخفاء المعلومات التي تدل على عكسه، وفي أحيان قليلة، باصطناع وقائع لم تحدث..

وفي هذا السياق حرصت على أن تؤكد بأنها لم تشترك في المداولات التي انتهت بوضع خطة قتل النساء لسرقة حليهن، ولم تعلم بها إلا من "ريا" وقبل دقائق من قتل "خضرة محمد اللامي" أولى الضحايا. وأضافت أنها اعترضت على الأسباب التي ساقتها شقيقتها لتبرير مشروعية قتل المرأة، بدعوى استرداد حقوقهما التي استحلتها "خضرة" لنفسها، واكتنزتها على قلبها، في صورة مصوغات، بل ودافعت عن "خضرة" قائلة إنها امرأة "غلبانة" وأن ما ادخرته هو من "عرق فخذيها" وأضافت تقول: إن أحدًا لم يأخذ بالاعتراض؛ إذ ما كادتا تصلان إلى المنزل، حتى وجدتا التنفيذ قد تم، وزعمت أنها لم تكف عن مواصلة الاعتراض في كل عملية تالية، لينتهي إلى نفس النتيجة؛ إذ كان بقية أفراد العصابة يتعمدون إخفاء موعد التنفيذ عنها، ويفاجئونها به بغتة، ليفقد اعتراضها جدواه، ويأتي بعد فوات الأوان.

وحتى في المرات التي كانت كل الشواهد تجزم بأنها المسئولة مباشرة عن سحب النساء إلى المقتلة – كما هو الحال مع "زنوبة الفرارجية" – فقد تنصلت "سكينة" من المسئولية عن ذلك لتلقيها على عاتق بقية أفراد العصابة، فمع أنها أقرت بأنها التي اقترحت على "زنوبة الفرارجية" أن تصحبها إلى بيت "علي بك الكبير" لكي تحصّل من "ريا" بعض النقود التي كانت تدينها بها، إلا أنها حرصت على التأكيد بأنها لم تكن تتصور أن يقتلها الرجال، بحكم الصداقة العميقة والقديمة التي تربطها بـ "آل همام".

وحين حدث ذلك، فوجئت به واحتجت عليه، خاصة وأنه يثير الشبهات من حولها، بعد أن رآها الناس بصحبة "زنوبة" قبل اختفائها.. وأضافت أن ذلك تكرر مع اثنتين من الضحايا الثلاث اللواتي عثر على جثتهن في أرضية غرفتها هما "نبوية القهوجية" و"أم فرحات" بائعة الجاز؛ إذ اقتحم أفراد العصابة غرفتها وقتلوا كلا منهما، قبل أن تجد فرصة لتعترض على ما يفعلونه أو لتحول دونه.

ولم يكن القتل – كما قالت – هو الهدف من استدراج الضحية الثالثة – "فاطمة العورة" شيخة المخدمين – بل مجرد "كسر عينيها" وإذلالها انتقامًا مما وجهه زوجها "رمضان" النجار لـ "حسب الله" من إهانات.. ومع ذلك فقد فشلت محاولتها لاستدراجها فقامت "ريا" بالمهمة..

أما "فردوس" فقد أكدت "سكينة" أنها بريئة من دمها لأن الفتاة هي التي سعت بنفسها إلى مصيرها، وهي التي اقترحت أن تذهب إلى بيت "علي بك الكبير" لكي تزور العراف الذي سمعت من "ريا" عن مهارته، وقد حاولت أن تثنيها عن الفكرة؛ حتى لا تتحمل المسئولية عن غيابها خاصة وأن كثيرين كانوا يعرفون بأنها صحبتها عند خروجها من البيت، لكن "فردوس" أصرت على أن تذهب، فاضطرت لموافقتها بعد أن عجزت عن العثور على سبب وجيه لإثنائها عن عزمها أو للاعتذار عن مرافقتها.

وكان منطقيًا في هذا السياق ذاته أن تستطرد "سكينة" لتروي أدق التفاصيل عن العمليات التي اعتبرت نفسها غير مشاركة فيها أو مسئولة عنها. وأن تتوقف طويلاً لتصف مشاعر الحزن التي أمضتها حين كانت تفاجأ بأن من بين الضحايا صديقات مقربات لها، وأن تلجأ إلى الاختصار المخل، في سرد وقائع العمليات التي ثبت فيما بعد أنها شاركت فيها، أو كانت المسئولة الرئيسية عنها، إلى الحد الذي تجاهلت فيه تماما الإشارة إلى كل ما يتعلق بالجثة التي عثر عليها بغرفة المحششة، إلى أن ذكرها المحقق فاعترفت بأنها جثة "حجازية" وادعت أنها دهشت حين علمت بأن "حسب الله" و"عبد العال" قد قتلاها، واعترضت على ذلك؛ لأن الفتاة لم تكن تتزين بمصاغ له قيمة، إلا أن السيف كان– كالعادة – قد سبق العزل.. وقد تبين فيما بعد – من اعترافات الرجلين – أن "سكينة" هي التي اتخذت قرار قتل "حجازية" وأصرت على تنفيذه على الرغم من معارضتهم ولنفس السبب الذي انتحلته لنفسها، أما السبب الحقيقي لإصرارها على قتل الفتاة مما اضطرهما إلى الاستجابة لها؛ حتى لا تثير فضيحة، فهو أنها كانت "مغتاظة منها".

ولم تخرج محاولة "سكينة" للتنصل من المسئولية عن سياق المنهج الذي أرخت به لسيرتها الذاتية، ذلك أنها لم تختر شيئًا في حياتها، ولم تفعل شيئا بإرادتها، فمنذ البداية وحتى النهاية، كانت تخضع للوعد المكتوب على جبينها، وتنساق إلى إرادات خفية أو ظاهرة، تدفعها لكي تفعل ما فعلت، أما الأشرار حقًا فهم بقية أفراد العصابة، الذين تعمدوا أن يستدرجوها لكي تشهد بنفسها عملية قتل أولى الضحايا لكي يورطوها معهم، ويجبروها على أن تكون شريكة لهم، ويلزموها الصمت على ما يفعلونه، إلى درجة التهديد بقتلها إذا رفضت هذه المشاركة، وهو ما زعمت أن "عرابي" و"عبد الرازق" قد قالاه لها صراحة؛ إذ ما كادت تدخل غرفة شقيقتها في ذلك النهار الأسود، لتجد جثة "خضرة" تحت الصندرة، حتى قالا لها:

"انت شايفه أهو.. إن اتكلمت ح نعملوا فيك زيها.. ولا من شاف .. ولا من دري."

وهكذا ألقت بها يد القدر في الخطيئة، وظلت تدفعها على الرغم من كل محاولاتها للتراجع أو الفرار، فضاعت هباء اعتراضاتها على ما كان يجري، ووجدت دائمًا من يبرره لها باعتباره قضاء لا مفر منه، ولا فائدة من التراجع عنه، وذات يوم دعتها أختها "ريا" لشهود مقتل ضحية جديدة، وكانت كالعادة سكرانة، فقالت لها في الطريق:

كل شيء وله آخر يا "ريا"..

فردت عليها قائلة:

"هو احنا بنروح نجيبهم ولاد الكلب؟.. ما همه اللي بيتحدفوا علينا زي الدبان.. والصيغة اللي معاهم دي من عرقنا.. واحنا مش بنعملوا حاجة.. الرجالة اللي بتعمل.. وقتل واحدة زي قتل عشرين، والفاس خلاص وقعت في الراس.. وإذا وقعنا ح تكوني معانا.. ح تسيبي حقك لمين؟.."

وكان هذا المنطق الذي كررته "ريا" وكرره الآخرون، هو الذي دفعها – كما زعمت – للاستمرار معهم على الرغم منها، بل وقادها للحرص على أن توجد في مسرح العمليات أو بعض المصوغات؛ لكي يقتسموا نصيبها فيما بينهم.

لكن هذه المحاولة المشروعة للدفاع عن النفس، لم تقلل من الأهمية القصوى لأقوال "سكينة" التي كانت أول اعترافات تفصيلية وحقيقية يدلي بها أحد المتهمين في القضية، لتزيل ركام الأكاذيب والتشويشات والتمويهات التي ملأت صفحاته، وتصفي مراكز كثيرين من المشتبه فيهم، وتصلح أساسًا لإعادة التحقيق منذ البداية، وحصره في نطاقه المحدود والمحدد..

وكان لا بد وأن يحصل المحق على إقرار من "ريا" بصحة ما اعترفت به شقيقتها عليها، وعلى الآخرين، فاستدعاها في صباح اليوم التالي – الأربعاء ٨ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٢٠ – وواجهها بـ "سكينة" التي قالت لها:

أنا قلت كل حاجة يا أختي.. والأحسن تقولي الحق زي ما قلته.

فقالت "ريا":

أنا كما قلت.

وهنا تدخل المحقق ليلفت نظر "ريا" إلى أن ما قالته كان عامًا وغير محدد، ويكاد يخلو من التفاصيل الكثيرة التي ذكرتها "سكينة" ولأن "ريا" كانت هي الأخرى حريصة على تحميل "سكينة" المسئولية التاريخية عن الاعترافات التفصيلية، اكتفاء بالمسئولية عن الاعتراف العام، فقد تمسكت بموقفها السلبي، وطلبت أن تستمع أولاً إلى أقوال شقيقتها، فاستجاب المحق لطلبها، وأذن لـ "سكينة" بأن تكرر على مسمع من شقيقتها روايتها عن مقتل الضحايا واحدة بعد أخرى، منذ "خضرة محمد اللامي" وحتى "فردوس بنت فضل الله"، وكانت "ريا" تصدق على كل منها على حدة قائلة:

مضبوط كده.. هو ده اللي حصل.

(٦٥)

وكان "محمد عبد العال" هو الضلع الثالث من رباعي "آل همام" الذي استدعاه المحقق ليواجهه بالاعتراف المشترك، الذي أدلت به الشقيقتان..

وكانت "ريا " و"سكينة" لا تزالان في غرفة التحقيق حين دلف إليها. وقبل أن يواصل إنكاره، دهمه المحقق بخبر اعترافهما بكل شيء.. ولخص له موقفه القانوني؛ لكي يبين له عبث مواصلته للإنكار، فقد ضبطت لديه فانلة صوفية، أكد كل الشهود بأنها الفانلة التي كانت ترتديها "فردوس" قبل اختفائها، وثبت – كذلك – أنه كذب في ادعائه بأنه قد اشتراها من بائع جوال بمدينة أسيوط؛ إذ لم تعثر شرطة أسيوط على بائع بالصفات والاسم الذي ذكره.. وفضلاً عن أن "سكينة" قد شهدت في البداية بأن الفانلة هي فانلة "فردوس" فقد اعترفت – وصادقتها "ريا" على ذلك – بأنه اشترك في قتلها ورسا عليه مزاد شراء فانلتها، أما وقد ثبتت التهمة عليه، فمن واجبه أن يعترف بالحقيقة؛ حتى لا يظلم أحدًا معه.

وكما فعل الآخرون، فقد بدأ "عبد العال" اعترافه بفذلكة تاريخية، عن الظروف التي قادته للتعرف على "آل همام"، بعد أن لاحظ – ذات ليلة من عام ١٩١٣ – أن صديقه "محمد سداد" يتردد على البيت الذي كانت الشقيقتان تديرانه للدعارة السرية في نفس الحي الذي كان يسكن به، فظل يبحث ويتقصى، إلى أن عرف أنه يرافق "سكينة" وظل يخطط على أن نجح في طرده من البيت ليحل محله في قلب "سكينة" وفراشها. وروى ما ترتب على ذلك من مشاكل وصراعات بسبب اعتراض "حسب الله" على علاقة "سكينة" به، ظنًا منه أنه يحرضها على التمرد عليه، ويدفعها

للمطالبة بنصيبها من دخل البيوت السرية التي كانت تديرها مع شقيقتها، مما اضطرهما للزواج حتى يوقفا تدخله في شئونهما وتهجمه عليهما، لكن أمه اعترضت على هذا الزواج، وأجبرته على تطليق "سكينة" التي لم تهتم بالأمر، وأصرت – لي الاحتفاظ بعلاقتها به، حتى ولو كانت غير شرعية..

وانتقل "عبد العال" – بعد تلك الفذلكة – إلى الاعتراف بوقائع القتل التي اشترك فيها، فحددها – من حيث العدد – بسبع عمليات فقط، وقعت – من حيث الزمن – خلال أقل من عام، وبدأت بمقتل "خضرة محمد اللامي" – في ديسمبر (كانون أول) ١٩١٩ – وانتهت بمقتل "فردوس بنت فضل عبد الله" – في ١٢ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢٠ – وفسر عدم مشاركته في قتل بقية الضحايا، بسفره إلى قريته، الذي فصل بين مقتل الضحايا الست الأول، ومقتل الضحية الأخيرة، واستغرق أربعة شهور ونصف الشهر، بين ٥ مايو (آيار) و٢٠ سبتمبر (أيلول) ١٩٢٠. وبذلك لم يشترك في قتل كل الضحايا اللواتي قتلن خلال تلك الفترة ومن بينهن "أنيسة رضوان" والنساء الثلاث اللواتي قتلن في بيت "سكينة".

وكان "محمد عبد العال" أول من أضاف إلى التحقيق – ومنه إلى التاريخ – أول تفاصيل عن كيفية تنفيذ عمليات القتل والدفن، ليكذب كل ما أشيع – قبل ذلك وبعده – عن أن العصابة كانت تذبح النساء أو تخنقهن، عندما تطابقت أقواله مع تقارير الأطباء الشرعيين الذين جزموا بأن القتل كان يتم بواسطة "كتم النفس" وليس بأي وسيلة أخرى..

وكان – كذلك – أول من كشف عن طريقة تقسيم العمل بين أفراد العصابة الأربعة، قائلاً أن دوره – في معظم العمليات – كان شل قدمي الضحية، بينما يتولى آخر شل ذراعيها، ويقوم الثالث بتثبيت رأسها، ليتمكن الأخير من كتم أنفاسها بمنديل مبلل بالماء.

وكما كانت "سكينة" صاحبة الفضل في تحديد أسماء عشر من الضحايا، ونسبة كل منهن إلى مكان دفنها، وفي الكشف عن أن "حجازية" هي صاحبة الجثة التي عثر عليها مدفونة في غرفة المحشة، فقد كان "عبد العال" هو صاحب الفضل في تأكيد ما ذكرته، وفي تحديد اسم صاحبة الجثة التي عثر عليها في غرفة بالطابق الأرضي، بالمنزل الذي كانت تسكنه "أم أحمد النص" بـ "حارة النجاة" وهي الجثة التي كانت "ريا" حتى ذلك الحين تصر على أنها جثة "أنيسة رضوان" فجاءت البيانات التي ذكرها عنها "عبد العال" في اعترافه، من حيث عمرها وتاريخ قتلها ومفردات مصاغها لتؤكد أنها ليست "أنيسة" التي قتلت أثناء غيابه في قريته؛ إذ كانت أكبر سنًا وأكثر امتلاء، والأهم من ذلك أنها كانت – كما سمعهم "عبد العال" يقولون – من "كوم الشقافة"، كما كان من بين مصاغها خاتم رجالي، نقش عليه اسم رجل.

وكان لا بد وأن يتوقف المحقق أمام هذه الأوصاف التي تطابقت مع ما ذكره الحاج "حسين علي وفيق" – الزيات بـ "كوم الشقافة" – عن أوصاف زوجته "نبوية بنت جمعة" ربة المنزل المصونة، التي خرجت من منزلها في صباح يوم الجمعة ١٣ فبراير (شباط) ١٩٢٠، وهي تتزين بمصاغ كان من بينه خاتمه المنقوش باسمه، ولم تعد منذ ذلك الحين.. خاصة وأن الرجل كان قد دلل على أن تلك الجثة بالذات، هي جثة زوجته؛ إذ ما كاد "علي أفندي بدوي"، – مساعد المحقق المكلف باستكمال التحقيق – يعرض عليه بقايا الملابس التي عثر عليها فوقها – وهي قطعة ممزقة من قماش أحمر مبطن بالبفتة وأخرى من قماش بنفسجي – حتى انهار باكيًا ومؤكدًا بأن الأولى هي قطعة من لباس المرأة الغائبة، ثم انصرف ليعود بعد قليل مع شقيقة زوجته، التي ما كادت ترى القطعة الحمراء حتى ولولت صارخة، تنعى أختها، وقالت للمحقق إن الحاج "حسين" قد أصاب –حين قال بأنها من ملابس زوجته، لكنه – بسبب عدم خبرته بملابس النساء – أخطأ في تحديد نوعها؛ إذ هي قطعة من "عراقة" – أي حمالة صدر – كانت قد فصلتها وخاطتها لشقيقتها، وأن

القطعة البنفسجية هي ما تبقى من السروال الذي كانت ترتديه، ودلت على ذلك بإحضار نسخة أخرى من عرّاقة، قالت إنها كانت قد فصلتها لنفسها من بقايا القماش الذي أحضرته شقيقتها، فتبين للمحقق أنهما من نفس القماش ونفس الألوان ونفس طريقة التفصيل.

ولم يكد الحاج "حسين" يتمالك نفسه. ليكف عن البكاء على زوجته التي لم يتأكد من موتها إلا في تلك اللحظة، حتى طلب من المحقق أن يعرض عليه المتهمين جميعًا.. ولما سأله عن السبب روى له قصة الرجل الصعيدي الغامض الذي رآه. عند عودته من دكانه – قبل ليلتين من الصباح الذي غابت فيه زوجته – يتجول بشكل مريب في الزقاق الذي يقع به منزله، وكان يرتدي معطفًا وبنشًا، قائلاً إنه ظنه ليلتها أحد خفراء شونة القطن التي تقع على رأس الزقاق، لكن الشكوك ظلت تناوشه – منذ غابت زوجته – بأنها كانت على صلة بهذا الرجل، وأنه الذي أغواها على الهروب من زوجها وأولادها؛ إذ المعروف – كما قال – أن كيدهن عظيم، أما وقد عثر على جثتها فهو يطالب بعرض المتهمين عليه، فقد يكون من بينهم.

واستجاب المحقق لرغبته، واصطحبه إلى تخشيبة قسم شرطة اللبان، ودخل معه على غرفة كانت تضم ثلاثة من المتهمين – هم "عبد العال" و"عرابي" و"سيد عبد الرحمن " – فلم يتعرف على أحد منهم. لكنه لم يكد يدخل إلى الغرفة الأخرى التي كانت تضم "الجدر" و"عبد الرازق" و"حسب الله" حتى قفز ليطبق بيديه على عنق الأخير، وهو يصيح في غضب هائل:

هو ده.. والله ما حد جايب عمرك غيري.. وقدام الحكومة كمان.

ولأن العثور على هذه الجثة بالمنزل رقم ٨ بـ "حارة النجاة" – الذي كانت "أم أحمد النص" تعمل وكيلة لمالكة وتقوم بتأجير غرفة من الباطن – كان من بين شواهد الاتهام القوية ضدها، وضد زوجها، خاصة بعد إصرار "ريا" على أنها رأت

المرأة، وهي تدخل دون أن تخرج فقد حرص المحقق على أن يسأل "عبد العال" حول تلك النقطة تحديدًا. فاستبعد في إجابته أن يكون "النص" – الذي كان يجلس داخل دكانه – قد لاحظ أن المرأة قد دخلت دون أن تخرج.. ولكنه لم يستبعد ذلك على "أم أحمد النص" – التي كانت تجلس في الشارع وتراقب مدخل البيت..

وكان كل ما يتعلق بهذه الواقعة غائبًا عن ذاكرة "سكينة" عندما استدعاها المحقق ليواجهها بـ "عبد العال" بشأنها.. فلم تتذكر شيئًا عنها، حتى بعد أن حاول "عبد العال" تنشيط ذاكرتها قائلاً: "يوم ما أكلتم الفسيخ"؛ إذ اعتذرت بأنها كانت في ذلك اليوم "سكرانة سكرة جامدة". ولكن "ريا" كانت تحتفظ في ذاكرتها بكل التفاصيل فتذكرت اسم المرأة، وأوصافها ومفردات ما كانت تتزين به من مصوغات، وروت تاريخ علاقتها بها ووقائع ما حدث يوم مقتلها، وجزمت في النهاية بأن "أم أحمد النص" قد شاهدت المرأة وهي تدخل دون أن تخرج، وقد نشط ما ذكرته من تفاصيل ذاكرة "سكينة" التي أضافت إليها، وأيَّدتها خاصة اتهامها لـ "أم أحمد النص" بالتواطؤ معهم والتستر على الجريمة. وفي المواجهة التي أجراها المحقق بين ثلاثتهم وبين "أم أحمد" التي أصرت على إنكار معرفتها بأي شيء، عادت "ريا" لتقول:

الحق أحسن .. وربنا قال ولا نظلم أحدًا.

واستطردت تقول: إن الغرفة التي قتلت فيها "نبوية بنت جمعة" كانت مؤجرة لشخص اسمه "العطار" وأن "سكينة" استأجرتها منه بنصف "ريال" حين أعجب عبد الرازق" بـ "نبوية بنت جمعة" وطلب أن يختلي بها، وأثناء ذلك نشأت فكرة قتل "نبوية" ونفذت دون أن يعلم "العطار" بذلك، أو تعلم به "أم أحمد النص" أو زوجها.

أما وقد اعترفت "ريا" بأن الجثة التي عثر عليها في حجرة "العطار" بمنزل "أم أحمد النص" ليست جثة "أنيسة" فقد كان منطقيًا أن تقوم بإزالة الارتباك والتشوش الذي أحدثته في التحقيق، وأن تحدد الظروف التي قتلت فيها الفتاة، فاعترفت – لأول مرة – بأن "عبد الرازق" و"عرابي" هما اللذان استدرجا "أنيسة" إلى بيتها في "حارة علي بك الكبير" في اليوم التالي لدخول "عديلة الكحكية" إلى المستشفى، لينضم إليهم "حسب الله" ويقوم الثلاثة بقتلها ودفنها.. وسلموها مصاغها – ست غوايش وحلق وخلخال – فباعتها إلى "علي الصائغ" بعشرين جنيهًا، قسمت على خمس حصص متساوية، حصلت "سكينة " على إحداها، على الرغم من أنها لم تحضر قتل الفتاة، ولم تعلم عنه شيئًا..

ومع أن "ريا" لم تقل ذلك صراحة فإن اعترافها المتأخر كشف عن أن الانتقام من "عديلة الكحكية" والكيد لها، كان وراء إصرارها على القول بأن "أنيسة" هي صاحبة الجثة التي عثر عليها في بيت "أم أحمد النص" لتستفيد من شهادة الشهود الذين رأوا الفتاتين وهما تدخلان إلى هذا البيت، في إثارة الشبهات حول "عديلة" واتهامها بالتواطؤ على قتل "أنيسة".. أما وقد أفلتت "الكحكية" من قفص الاتهام.. وأفرج عنها المحقق وتكشفت كل الحقائق فقد أصابتها نوبة طارئة من الإنصاف دفعتها لتبرئة الجميع، فعدلت عن اتهامها لكل من "الكوبجي" و"الجدر" وقالت إنهما لم يشتركا في القتل، ولم يعلما به، وأن الأول منهما كان يتردد فقط على منزلها لكي يختلي بالنساء.. وأضافت:

إحنا ما يصحش نتمسح في أولاد الناس.. و"عديلة" لا حضرت قتل "أنيسة" ولا غيرها.

وكما فعلت "سكينة" فقد عزّ على "عبد العال" أن يكون موضوعيًا مع نفسه، وأن يعترف بالحقيقة من دون أن يدس في ثناياها ما ظنه يصلح لأن يكون ظروف

مخففة، تفيد المحامي الذي سيتولى الدفاع عنه في المطالبة بإنقاذ رأسه من المشنقة، وهكذا اختار لنفسه في اعترافه دور الواعظ الخائب، الذي انتحلته "سكينة" لنفسها، فهو لم يكف عن محاولة إثناء الأشرار عن الوقوع في الإثم، لكنهم غلبوه على أمره، واضطروه إلى مشاركتهم في هذا الإثم. فهو لم يكن صاحب فكرة قتل النساء، ولم يشترك في التخطيط الذي سبق تنفيذها، بل ولم يعلم بالأمر كله، إلا حين فاتحه "حسب الله" بذلك قبل لحظات من تنفيذ أولى العمليات، فاعترض عليه قائلاً "مش حرام نقتل نفس عشان شيء زي ده". لكن أحدًا لم يأخذ باعتراضه الذي تكرر في كل العمليات التالية..

ولأنه كان الوحيد من بينهم الذي يعمل بانتظام، فقد كان يفاجأ بهم في كل مرة، ينتظرونه أمام باب المحلج، الذي يعمل به، ليطلبوا إليه مصاحبتهم إلى المقتلة، فيرفض ويصر على الرفض؛ لأنه يعمل وليس في حاجة إلى المال الحرام، الذي تغله تلك العمليات.. فإذا ما قال لهم: "يا جدعان ما تيجوا تشتغلوا معي وتأكلوا من الرزق المقسوم لأن مشيكم في الحكاية دي يقصر عمركم" اعتذروا بأنهم لم يتعودوا على العمل، ولا يتقنون غير ذلك العمل.. فإذا ما غلبوه على أمره، واقتادوه إلى مسرح العمليات، وجد دائمًا ما يثير اعتراضه على قتل الضحية المختارة، خاصة حين يتضح له، أنها أم وصاحبة أولاد، ولا قيمة لما تتزين به من مصوغات، تدفعهم لتحمل مسئولية إزهاق روحها أمام رب العزة جل جلاله.

وطبقًا لمزاعمه، فقد وصل به الغضب يوم مقتل "حجازية"– وهي آخر عملية اشترك فيها قبل سفره إلى قريته– إلى ذروة غير مسبوقة، فما كادت "ريا" تبلغه بأن الرأي قد استقر على قتل الفتاة، التي لم تكن تتحلى بشيء له قيمة يدعوهم لتحمل وزر قتلها أمام الله، حتى ثار في وجهها قائلاً لها:

يا ناس حرام عليكم.. توبوا لكم يوم.. حتى الخاتمين اللي البت شارياهم ولسه ما فرحتش بيهم عاوزين تاخدوهم وتموتوها.. إنتوا إيه مش بني آدمين؟!.

ثم غادر البيت مصممًا على عدم العودة، لكن "حسب الله" و"عبد الرازق" لحقا به، في محاولة لإثنائه عن موقفه، فقال لهم:

"أنا راجل باشتغل وأخاف الله رب العالمين.. وحيث إنكم مقطوعين لشيء زي ده، وبتغضبوا ربنا.. أنا مش عاوز لا أقعد معاكم..ولا أمشي معاكم في شـــيء زي ده."

لكنه اضطر – للمرة السابعة – للعدول عن موقفه، وابتلاع احتجاجه، ولـــنفس السبب الذي كان يضطره للمشاركة في الإثم الذي يرفضه، ففي المرة الأولى قال له "حسب الله" بلهجة تجمع بين الإغراء والتهديد:

إذا اشتركت معانا رايح تاخد نصيبك.. وإذا ما اشتركتش وحصل لنـــا خطـــر رايحين نتهموك ونجرجروك معانا.

أما في المرة الأخيرة فقد هدده "حسب الله" بأنهم سوف يهجمون على "حجازية" بطريقة تدفعها للاستغاثة، فيحتشد الناس ويقودونهم إلى قسم الشـــرطة، فيعترفـــون على أنفسهم وعليه، فانصاع لما أرادوه على الرغم منه.

وكان أول الذين استفادوا من اعتراف "عبد العال" – الذي صدق به على أقوال "ريا" و"سكينة" – هم أربعة من المحبوسين احتياطيًا على ذمة التحقيق، أفرج عـــنهم المحقق فور استماعه إلى الاعتراف هم "محمد سليمان شكير" و"صـــالح العجمـــي" و"سيدة سليمان" و"محمد أحمد الجدر"- أما هو، فلم يستفد – آنذاك أو بعـــد ذاك – من دور الواعظ الخائب الذي اصطنعه لنفسه، فقد بدت الشخصية باهتة كما ينبغـــي لدور رسمه كاتب دراما مبتدئ وركيك الخيال، وفضلاً عن ذلك، فإن أحـــدًا مـــن المتهمين الآخرين لم يصدق على أقواله في هذا الصدد، بل – على العكس من ذلك – تقدم "حسب الله" لينافسه عليه، ويحاول انتزاعه منه. مدعيًا أنه هو، وليس غيـــره الذي كان يقوم بدور الواعظ الخائب، والذي أُكرِه على أن يكون قاتلاً رغم أنفه.

(٦٦)

ولا بد أن خبرة المحقق بسيكولوجية المتهمين الرئيسيين كانت على رأس العوامل التي جعلته يحتفظ لـ "حسب الله" بالمرتبة الرابعة بين المعترفين؛ إذ كان يعرف أنه لا يملك ذرة من الشجاعة الأدبية، وأنه أجبن رجال "ريا وسكينة" وأكثرهم أنانية وحبًا لنفسه، ورغبة في إنقاذها على حساب كل شيء وكل قيمة، وهي صفات تجعل اعترافه بما فعل أمرًا مستحيلا..

وكان "حسب الله" حتى ذلك الحين، ما يزال يلتزم خط الإنكار التام. وعندما عرض عليه المحقق ملابس "فردوس" التي أحضرتها زوجته الجديدة من المكان الذي كانت قد أخفته فيه، أصر على أنه لم يرَ تلك الملابس من قبل ولا يعرف صاحبتها، مما اضطر المحقق لمواجهته بـ "زنوبة" التي قالت بأنه هو الذي طلب إليها الاحتفاظ بالملابس في البيت، ثم طلب إليها نقلها منه في اليوم التالي، ثم واجهه بـ "ريا" و"سكينة" اللتين أكدتا بأنه اشترك في قتل "فردوس" وأخذ الملابس ليخفيها بمعرفته. فعاد المحقق ليلفت نظره إلى أدلة الاتهام التي تجمعت ضده، قائلاً له:

إن الأدلة التي قامت ضدك، كافية لثبوت التهمة عليك؛ إذ أن زوجتك "ريا" وأختها "سكينة" وزوجها "محمد عبد العال" اعترفوا عليك، كما أن زوجتك الجديدة، التي ليس لك معها إلا شهر واحد، قررت أمامك بأنك أنت الذي أحضرت الملابس مع "محمد عبد العال" .. وشهدت "عزيزة" بأنك "شيّلتها" الجثة التي ألقت بها في

خرابة "شارع الواسطي" ولا يعقل أن تدفن في منزلك عشر جثث ولا تعلم بها، والغرض أن نعرف من هم شركاؤك في هذه الجريمة؛ لكي لا يظلم أحد!

واستفز ذلك "حسب الله" فقال للمحقق متحديًا:

أنا قتلت.. قتلت.. واكتب كده.. وهات "ريا" و"سكينة" يقولوا كده.. وأنا أصادق على كلامهم.

وفي هدوء رد عليه المحقق قائلا:

ليس الغرض أن تصادق على كلامهم، بل الغرض أن تقول من نفسك كل ما رأيته وفعلته. وما حصل أمامك وبمعرفتك حتى نطابق أقوالك على أقوال من اعترفوا قبلك فتظهر لنا الحقيقة..

لكن "حسب الله" الذي كان في الغالب يريد أن يعرف الوقائع التي تخصه في اعترافات الشقيقتين ليعترف في حدودها، أصر على استدعائهما لكي تذكراه بأسماء القتلى من النساء اللواتي لا يعرف معظمهن وهو ما رفضه المحقق الذي قال له بحسم:

لا حاجة لتذكيرك.. ولا لكونك تذكر أسماء النسوان إذا كنت لا تعرفهم.. والغرض أن تحكي ما حصل منك لكي نعرف شركاءك.

وهكذا بدأ "حسب الله" اعترافاته.

وكما كان متوقعًا، فقد جاءت أقواله أقرب إلى أن تكون مذكرة دفاع خائبة، تهتم بالبحث عن الذرائع التافهة وغير المنطقية، وتوشي بعجز صاحبها عن تحمل مسئولية ما فعل، منها إلى اعتراف يسرد الوقائع ويتسم صاحبه بشجاعة أدبية تدفعه لتحمل نصيبه من المسئولية عما فعل، حتى لو سعى للتخفيف منه.. فمع أنه لم ينكر وقوع جرائم القتل على النحو الذي جاء في اعترافات الثلاثة الآخرين إلا أن اهتمامه الرئيسي – وربما الوحيد – انصب على إثبات التهمة ضدهم، ونفيها عن نفسه، بإبراز الضغوط الشديدة، التي زعم بأنهم مارسوها عليه، حتى أكرهوه على

الاشتراك معهم في ارتكاب الجرائم، على الرغم من المحاولات المضنية والمتواصلة، التي ادّعى أنه قام بها لإثنائهم عن مواصلة الوقوع في الحرام..

ولا شك في أن "حسب الله" كان يتمتع بتلك المواهب الفذة التي جزم المؤرخ "هيرولد" بأن كل صناع التاريخ يتمتعون بها، وهي روايتهم لوقائعه بطريقة تختلف تمامًا عما حدث بالفعل؛ لذلك جاءت الفذلكة التاريخية التي قدَّم بها لاعترافه، لترسم لشخصيته ملامح تختلف تمامًا عن الصورة التي رسمتها له أقوال الشقيقتين "ريا" و"سكينة".

فهو يرى نفسه رجل طيب وشريف وصاحب واجب، تزوج من أرملة شقيقه لكي يربي ابنه اليتيم، وظل يعمل بجد واجتهاد، دفعاه لمغادرة "كفر الزيات" بعد أن سدت أمامه سبل الرزق فيها، إلى الإسكندرية، بحثًا عن عمل يكفل له رعاية أسرته، وليس هربًا من مطاردة الشرطة التي كانت تجد في أثره، بسبب سرقته للمساكن والدكاكين. وهو رجل وفيّ لم يترك زوجته تتحمل عنه عقوبة السجن، بل أرسل في استدعائها لكي تلحق به، وتكون في رعايته.. أما المجرم الزنيم المسئول عن التدهور الذي أصاب الأسرة فهي "سكينة" التي بادلها "حسب الله" مشاعر الكراهية العنيفة التي تكنها له، ولم يقصِّر في إثبات التهمة عليها، كما تحمست لإثباتها ضده، وكما بدا "حسب الله" في أقوالها كما لو كان قضاء الأسرة الذي قادها على مصيرها التعس، فقد بدت "سكينة" في أقواله وعد "آل همام" المكتوب على جبينهم، فبسبب إسرافها، وليس بسبب إسرافه هو، وكسله وعزوفه عن العمل وإدمانه للكيوف، انهارت المعيشة المشتركة بينهما واضطر للإقامة مع زوجته وابنته في مسكن مستقل، وللإنفاق – كذلك – على حماته وصهره اللذين لحقا بهما إلى "الإسكندرية"، وبسبب تهتكها، وضعفها أمام رغبتها في الرجال – ومن بينهم "محمد سداد" ثم "عبد العال" – وجريها وراءهم على الرغم من أنها كانت متزوجة، اضطر للدخول في معارك ضارية غضبًا لشرف الأسرة وليس رغبة في إبقائها

أسيرة لهيمنته وحرصًا على سمعة العائلة التي مرغتها في الوحل وليس دفاعًا عما كان ينهبه من عرقها.

ولأن منهج "حسب الله" في التأريخ لسيرته الذاتية، وما يرتبط بها من تواريخ الآخرين كان يقتضي إبدال الأدوار، فضلاً عن إبدال الوقائع، فقد خلع شخصيته الحقيقية على "ريا" وتقمص دورها: دور الرجل الطيب المسكين، الذي تتسلط عليه امرأتان قويتان، حديديتا الإرادة، فما كاد يعود من العمل في السلطة العسكرية البريطانية، وقد كسب ما يكفي أسرته، حتى اكتشف أن "سكينة" قد أفسدت "ريا" وأغرتها على العمل معها في مجال تنظيم الدعارة السرية، وما كاد يعترض على ذلك قائلاً لها:

إن كنت عاوزة كل يوم نصف ريال أو أكتر.. أعطيه لك، لكن بلاش الشيء البطال ده.

حتى قالت له بشراسة:

مش شغلك.. إذا كان يرضيك كده.. كان بها.. وإلا أعرف شغلك.

ومع أنه لم يذكر مبررات معقولة لخنوعه لهذا الوضع، الذي يزري بكرامته كرجل وكصعيدي، إلا القول بأن الشقيقتين من النوع المزاجي المتسلط الذي يتميز بأن "عقله على كيفه" و"رأيه من كيفه" وكان ذلك في تقديره مبررًا لكي يكف بعد تلك المرة عن الاحتجاج على تحول زوجته من ربة بيت مصونة، إلى "كرخانجية" مشهورة، مكتفيًا ككل زوج يؤمن بالحرية المطلقة للمرأة بتسجيل اعتراضه على ذلك النوع من النشاط الاستثماري، واعتبره شأنًا خاصًا من شئون زوجته لا دخل له به، ورفض – بإباء وشمم – أن يحصل على شيء من عائده، واشترط عليها – كما يليق برجل يقف الصقر على شاربَيه – أن تمارسه بعيدًا عن مسكن الزوجية.

اليوزباشي إبراهيم حمدي . نائب قسم اللبان – الذي قام بالمجهود الرئيسي في الايقاع بين رجال ريا وسكينة ودفعهم للاعتراف

وبهذا التصوير المقلوب لأدوار الشخصيات الرئيسية التي صنعت "سيرة آل همام" استطرد "حسب الله" يروي قصة "تورطه" في "مشاهدة" الجرائم التي ارتكبوها، بحكم علاقة القرابة التي تربطه بالشقيقتين اللتين اشتركتا في وضع مشروع القتل، وخططه التفصيلية، وقامتا بتنفيذه من شركائهما الثلاث – "عبد العال" و"عرابي" و"عبد الرازق" – أما هو، فإنه لم يشترك في وضع الخطة، ولم يعرف بها إلا قبل التنفيذ، وما كاد يسمع بها – من "عبد العال" – حتى اعترض عليه قائلاً له:

لأ يا "محمد" .. تعال نروح في الجمرك نشتغل أحسن من الحاجات دي.. دي حاجات فالصو وحرام.. الواحد راح يتحمل روح علشان إيه؟.. إحنا رايحين ناخد من وراها البيت الملك..

وما كاد "عبد العال" يرد عليه قائلا:

"قال على رأي المثل.. احييني النهارده.. وموتني بكره.. تعال يا شيخ سيبك".

حتى تبعه إلى الغرفة ليجد المرأة – التي عرف أن اسمها "هانم" – وتبين بعد ذلك أن اسمها الحقيقي هو "خضرة اللامي" تجلس مع "ريا" و"سكينة" وليكتشف أن الآخر قد دعاه لكي يتفرج عليه وهو يقوم بالقتل، الذي نفذه "عبد العال" وحده فهو الذي أرسل "سكينة" لتشتري الخمر، وهو الذي قدمه إلى المرأة، وأخذ يسامرها إلى أن غافلها وقفز وحده ليحيط عنقها بكفيه، وهو الذي أرسل "سكينة" لكي تحضر فأسًا صغيرة يحفر لها به قبرًا.. وفيما عدا مساهمته الخيرية التطوعية في نقل الأتربة من داخل الحجرة إلى خارجها، فإن "حسب الله" لم يمد يده لشيء، لا إلى الشراب، ولا إلى المرأة، ولا إلى مصاغها الذي لم يعرف مفرداته، ولم يمد يده إلى ثمنه، الذي عادت به "سكينة" – ودائمًا "سكينة" – بعد أن قامت مع "ريا" ببيعه، ولم يعرف قيمة الثمن الذي قسم إلى نصفين، أخذ "عبد العال" أحدهما باعتباره نصيبه، ونصيب

"سكينة" وأخذت "ريا" النصف الثاني باعتباره نصيبها ونصيبه، أما هو فقد كان حزيناً جدًا، كما ينبغي لرجل فاضل وساذج وطيب، فقال لهم:

حرام عليكم..

فرد عليه "عبد العال" قائلا:

حرام أكلناه.. حلال أكلناه.

وعلى هذا النحو الكوميدي الذي يبعث على الضحك لا على التصديق، روى المؤرخ النزيه "حسب الله سعيد مرعي" وقائع مقتل ثماني نساء، ويبدو أنه خضع لفكرة تسلطت عليه بأن اعترافه بالجرائم التي وقعت في مسكنه بـ "حارة علي بك الكبير" يترتب عليه مسئولية أكثر من تلك التي تترتب عليه إذا اعترف بالجرائم التي ارتكبت في بيوت الآخرين، لذلك اختصر عدد النساء اللاتي شاهد مقتلهن في مسكنه إلى ثلاث فقط. هن "هانم" – أو "خضرة اللامي" – و"نظلة" و"أنيسة" بينما اعترف بمشاهدته، بل ومساعدته، في مقتل النساء الثلاث اللواتي عثر على جثثهن في منزل "سكينة" فضلاً عن "نبوية بنت جمعة" التي قتلت ودفنت في بيت "أم أحمد النص"، و"حجازية" التي دفنت في غرفة المحششة. وهي الواقعة الوحيدة التي أفاض في ذكر تفاصيلها لكي يشبع نوازع الثأر التي تناوشه تجاه "سكينة" مؤكدًا بأنها هي التي اتخذت قرار القتل وأصرت على تنفيذه، على الرغم من معارضتهم جميعًا له؛ بسبب تفاهة قيمة ما كانت تتزين به الفتاة من مصاغ.

وفي الحوادث الثماني – التي اعترف بها – كان اختيار الضحية ووضع خطة قتلها يتم بعيدًا عنه، ومن دون علمه، وباتفاق بين الرجال الثلاثة الآخرين والمرأتين اللتين كانتا تقومان عادة بسحب الضحية وبيع المصوغات – وبالطبع فقد كان نشاط "سكينة" في هذا المجال أكثر وفرة، أما هو فكان يستدعي في كل مرة قبل دقائق من التنفيذ، أو بعده بدقائق فيدخل ليجدهم يخنقونها بالفعل، أو ليجد الاستعداد لدفنها قائمًا على قدم وساق، فيحزن ويعاتب، ولكنه لا يغضب أو يحتج أو يثور، ويقول لهم:

"يا جماعة عيب .. ما يصحش كده.. هي دي وكالة من غير بواب.. ما تشوفوا لكم محل غير بيتي تعملوا فيه الحاجات دي".

فيرد عليه "عرابي":

ابقى عزّل منه.

ويقول له "عبد الرازق":

وانت خايف من مين؟ احنا مع بعض.. ولا حدش مننا.. ح يقول ع التاني.

ويقول "عبد العال".

اللي ح يتكلم ح نموتوه زيها.

فيسكت ويستسلم – ويوم قتل بائعة الجاز دعته "ريا" لكي يصحبها إلى بيت "سكينة" حيث كان مقررًا أن تنفذ العملية، فقال لها:

"انتم ربنا مش ح يهديكم وتعتقوني من الكلام ده؟"

فقالت له:

"إن ما كنت ح تروح، "سكينة" ح تزعق وتفضح الدنيا."

فخاف وصحبها إلى هناك – أما في يوم مقتل "أنيسة" فقد فتح عينيه في الصباح ليجد "عرابي" و"عبد الرازق" في غرفته، وبعد قليل نادته "ريا" فلما خرج إليها همست في أذنه:

ده عاوز "أنيسة"؟

فثار في وجهها قائلاً بأنه ليس قوادًا حتى يقوم بتلك المهمة، ثم أضاف:

إذا كنت عايزه تجيبيها له روحي هاتيها له بره..

فقالت له:

إن ما كنتش رايحه أجيبها له .. هم عارفين في أرضية الأودة إيه..

فلم يستطع أن يواصل الكلام.

وكما حرص "حسب الله" على التنصل من المسئولية عن مشروع القتل وتطبيقاته العملية، فقد حرص على القول بأنه لم يكن يعلم شيئًا عن مصاغ الضحايا، وبأنه لم يتقاض قرشًا واحدًا لنفسه من ثمن بيعه، مؤكدًا – على عكس الحقيقة التي اعترف بها الثلاثة الآخرون – بأن "ريا" هي التي كانت تستولي على نصيبهما، بعد أن عزفت نفسه العفيفة الزاهدة عن هذا المال الحرام، لكنه ككل مؤرخ يتظاهر بالموضوعية لم ينكر أنه ربما يكون قد احتاج إلى نقود، في فترة تعطله عن العمل، فاقترض منها جنيهًا أو أكثر، مرة أو مرتين وقد تكون أعطته بعضًا من تلك النقود دون أن يعرف مصدرها الحقيقي.

ولا بد أن "حسب الله " قد أدرك، بعد أن عاد إلى سجنه، أن الذرائع التي ذكرها لا تكفي لتخفيف العقوبة عنه، خاصة حين استدعاه المحقق – بعد ثلاثة أسابيع من اعترافه – ليناقشه فيها، مبديًا دهشته لأنه استنام لتلك التهديدات التافهة، مع أنه كان يستطيع أن يبلغ الشرطة، عن القتلة بعد الحادثة الأولى التي ادعى أنه لم يشترك فيها، كما كان يستطيع أن يقطع صلته بهم، وأن ينتقل من مسكنه إلى مسكن آخر، أو من الإسكندرية على غيرها من المدن، إذا كان جادًا في رفضه للقتل، واعتراضه عليه، فعاد ليكرر زعمه بأنهم – بعد العملية الأولى – كانوا يهددونه بالإبلاغ عنه، وأن "عرابي" قال له:

الشيء، أهو عندك في بيتك.. وفي رقبتك.

ولم يجد مفرًا – في النهاية – من تعليق فأس المسئولية في رقبة "ريا" قائلاً بأنه كان على الرغم من طلاقه لها، واعتراضه على سلوكها، حريصًا على إرضائها، حتى إنها كانت "تغصبني أروح معاها.. وتأخذني بالعافية.. وتجيبهم يشيلوني شيل يودوني مطرح ما بيقتلوا"!

ثم أجهش في بكاء طويل..

ولولا ذلك المنهج الذرائعي الذي لم يفد "حسب الله" بشيء، ولم ينقذ رقبته من حبل المشنقة، لكان اعترافه أهم المصادر الموثوق بها عند التاريخ لسيرة "آل همام" إذ كان – مع "ريا" أو قبلها – أكثر أفراد العصابة معرفة بالظروف التي نشأت فيها فكرة القتل، وبالمناقشات التي انتهت بوضع مشروع "آل همام" التاريخي لقتل البغايا وبالتفاصيل الدقيقة لتنفيذ كل عملية، بما في ذلك الأسماء الحقيقية للضحايا، والأدوار التي قام بها كل فرد من أفراد العصابة أثناء التنفيذ.

لكن عجزه عن تحمل المسئولية التاريخية عن أعماله. لم يدفعه فحسب إلى إنكار صلته بسبع من عمليات القتل التي وقعت بمنزله، بل وكادت تدفعه إلى التراجع عن اعترافه. والتوقف عنه بعد الواقعتين الأوليين معتذرًا بضعف الذاكرة. مطالبا المحقق بأن يستدعي "ريا" أو "سكينة" لكي تنشط ذاكرته، وخاصة فيما يتعلق بأسماء الضحايا، لولا أن المحقق ناب عنهما في ذلك الأمر، وأخذ يسرد له أماكن العثور على الجثث، بدلاً من أسماء صاحباتها، مما شجعه على الاستطراد في رواية "وقائعه" أو بمعنى أدق، مواصلة سرد "ذرائعه".

أما وقد اعتمد "حسب الله " هذا المنهج الذرائعي في التاريخ لسيرته الذاتية. فقد كان طبيعيا أن ينكر كل واقعة تكذب الصورة التي رسمها لنفسه، باعتباره عنصرًا خاملاً، لا يقوم بأي "نشاط في عمليات القتل، ولكن الآخرين يجدون متعة خاصة في إجباره على مشاهدتهم وهم يقتلون.. وفي هذا السياق أصر على إنكار واقعة وقوفه بالقرب من بيت "نبوية بنت جمعة" في الليلة السابقة على الليلة التي اختفت في صباحها، على الرغم من تعرف زوجها عليها، أثناء العرض القانوني الذي أجراه "علي أفندي يدوي" مساعد المحقق، لأن إقراره بذلك، اعتراف بأنه يقوم بدور في "سحب" الضحايا إلى المقتلة، وهو من الأدوار "النشطة" التي لا تتناسب مع عنصر خامل مثله.

كما أصر على إنكار صلته بالجثة التي عثر عليها في خرابة "شارع الواسطي" على الرغم من تأكيد كل من "ريا" و"سكينة" بأنه الذي قام بتحميل "عزيزة عبد

العزيز" الجوال الذي يضم الجثة، بعد أن أوهمها بأنه يحتوي على لحم فاسد من لحم الإنجليز، ثم صحبها إلى أن قامت – بإرشاده وتحت إشرافه – بإلقائه في الخرابة .. لإدراكه بأن الإقرار بها سيقود المحقق إلى البحث عن المناطق النشطة من سلوكه.. فيسقط قناع العنصر الخامل الذي اختفى وراءه..

وفي هذا السياق نفسه، أنكر كل صلة له بمقتل "فردوس" مؤكدًا بأن الذي قتلها هو "محمد عبد العال" وحده؛ لأن مغادرته لأحضان زوجته الجديدة، في صباح ليلة زفافهما، ليقتل امرأة أخرى، تصرف لا يمكن أن يصدر عن عنصر خامل، تعود الآخرون أن يستغلوا سذاجته فيستدرجونه إلى المسرح لكي يشاهد عروضهم الدموية.

ولأن زوجته الجديدة، كانت قد عادت قبل لحظات بملابس "فردوس" التي كانت تخفيها – بناء على أمره – لدى إحدى جاراتها، فقد استفز إنكاره المحقق فطلب إليه تفسيرًا لوصول الملابس إلى منزله، ثم تهريبها منه، فزعم بأن "محمد عبد العال" هو الذي أحضرها معه وتركها "أمانة" عنده، لكنه لم يستطع أن يبرر الأمر الذي أصدره لزوجته بإخفائها خارج المنزل.. وحين واجهه المحقق باعتراف "ريا" و"سكينة" بأنه شارك في قتل الفتاة، قال له بتحد "هاتيهم هنا يقولوا لي عشان يبقى كلامهم ماشي علي".

ومع أنهما قالتا له ذلك في وجهه فقد تمسك بإنكاره.. وهو ما دفع المحقق لسؤاله تفصيليا عما فعله في يوم الجمعة ١٢ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢٠، الذي قتلت فيه "فردوس" فأصر على أنه لم يغادر منزله إلا في الساعة السادسة من مساء ذلك اليوم إلى مقهى قريب ليحتسي فيه فنجانًا من القهوة ويدخن نرجيلة، عاد بعدها إلى البيت.

ومع أن زوجته كانت قد ذكرت للصاغ "محمد كمال نامي"– مأمور قسم الشرطة – بأن فتاة صغيرة، عرفت فيما بعد بأنها ابنته "بديعة"، جاءت إليه قبل

صلاة الجمعة، فخرج معها، ولم يعد إلا في المساء، إلا أنها لم تكد تمثل أمام المحقق حتى أنكرت ذلك، وصادقت على ادعاء "حسب الله" بأنه لم يغادر البيت إلا عند الغروب، وبعد فترة طويلة من تناولهما لطعام الغداء، وهو ما جعل المحقق يستنتج بأنهما قد رتبا أقوالهما بحيث يثبت "حسب الله" أنه كان في منزله في الوقت الذي قتلت فيه "فردوس".. ودفعه إلى سؤال كل منهما على حدة، عن مفردات الطعام الذي تناولاه في الوجبات الثلاث في ذلك اليوم، فتضاربت أقوالهما، مما أكد – مع غيره من الشواهد – أن ما ذكرته الزوجة للصاغ "محمد كمال نامي" هو ما حدث بالفعل.

ومع أن اعترافات "حسب الله" لم تضفْ شيئًا من المناطق المعتمة في التحقيق، فقد كانت كافية لتأكيد الخطوط العامة لاعترافات الثلاثة الآخرين.. وبذلك تحقق – بعد عشرين يومًا من التحقيق المتواصل – أول إنجاز ملموس في قضية عصابة "ريا" و"سكينة" التي كان استمرارها في ارتكاب جرائمهما لمدة عام كامل واكتشافها بالصدفة، ثم التأخر في الإعلان عن نتيجة التحقيق مثار تعليقات عنيفة من الصحف وفي دوائر الرأي العام... وهو ما دفع "سليمان بك عزت" لإيقاف التحقيق لمدة أربعة أيام، سافر خلالها إلى القاهرة، ليعرض نتيجة ما كان قد توصل إليه حتى ذلك الحين، على النائب العام "محمد باشا إبراهيم" ويتدارس معه الخطوات التالية من التحقيق.. وليحصل منه على قرار بأن تتحمل النيابة العامة، نفقات القيام بدعم جدران البيوت الأربعة التي عثر فيها على الجثث؛ حتى لا تتداعى نتيجة للحفر، بعد أن رفض المجلس البلدي بالإسكندرية تحمل تلك النفقات، مما أدى إلى توقف الحفر، مع أهميته البالغة – في رأي المحقق لاكتشاف العدد الحقيقي للضحايا، الذي لم تحسمه اعترافات المتهمين الأربعة.

وكان "بيت الجمال" بـ "حارة ماكوريس" – هو أول البيوت التي اتخذت فيها احتياطات هندسة تحول دون تداعيه.. وما كاد العمال يستأنفون الحفر في الغرفة التي كانت تقيم فيها "سكينة" حتى عثروا على عظام آدمية، جاء في تقرير المحقق

أنها "عبارة عن عظام ساق كاملة وعظم حوض كامل وعظام أخرى".. وقد أمر بوضعها في صفيحة، قام بلحمها وأرسلها إلى الطبيب الشرعي بالقاهرة، طالبًا منه "معرفة ما إذا كانت هذه العظام من بقايا الجثث الثلاث التي وجدت بالحجرة نفسها من قبل، أم هي لجثة أخرى منفصلة عن تلك الجثث"، وبعد أقل من أسبوع وصله رد الطبيب الشرعي، الذي قسم تلك العظام إلى ثلاث أقسام، يتكون الأول من الساق السفلي اليمنى وشظية الساق اليسرى وعظمة الحوض، وعظمة عجز وقطع من العمود الفقري، وهي كلها العظام المفقودة من جثة "نبوية القهوجية".. ويتكون القسم الثاني من عظمة زند، هي العظمة الناقصة من جثة "فاطمة العورة" شيخة المخدمين.. أما القسم الثالث، فقد تبين أنه عظام حيوانات مختلفة النوع..

وبعد عشرة أيام من العثور على هذه العظام، وفي يوم الجمعة ٢٤ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٢٠. عثر العمال الذين كانوا قد استأنفوا الحفر في بيت "ريا" بـ "حارة علي بك الكبير" على جثة جديدة، على عمق يصل إلى أكثر من متر ليرتفع بذلك عدد الجثث التي عثر عليها في الحجرة التي يسكنها "حسب الله" و"ريا" إلى إحدى عشر جثة، وليرتفع العدد الإجمالي للضحايا اللواتي عثر على جثثهن إلى ستة عشرة جثة. وكانت الجثة الجديدة – وهي الأخيرة – لامرأة قدر تقرير الطب الشرعي عمرها بما لا يزيد عن ٤٥ عامًا، وتاريخ دفنها بما لا يتجاوز عامًا واحدًا، عثر عليها ملقاة على ظهرها بغير انتظام، وقد انثنت الساقان على الفخذين، بينما نفر الساعدان بعيدًا على الجنبين وترك الفم مفتوحًا، وهو ما يدل على أنها ماتت وهي تجلس القرفصاء، وتركت على حالتها تلك، من دون دفن لعدة ساعات، تخشب خلالها جسدها على الوضع الذي قتلت فيه، وفي مقدمة شعرها الأسود – الذي دعمته بضفيرة صناعية مكونة من ثلاثة أفرع بطول يصل إلى ٤٠ سم – آثار شيب صُبغ بالحناء – وكانت ترتدي جلبابًا من القماش الأسود، وقميصًا داخليًا من قماش أبيض خفيف تزينه خطوط صفراء رفيعة، وبعنقها عقد من المرجان الأحمر، ولم يعثر الطبيب الشرعي على أية آثار تدل على استخدام العنف؛ إذ كان العظم

اللامي سليمًا مما يدل على أن الخنق لم يكن الوسيلة التي قتلت بها، كما خلت الجمجمة من أية آثار للكسر أو الرضوض..

وقبل أن تنقل الجثة إلى المستشفى، استدعى المحقق الشقيقتين "ريا" و"سكينة" من السجن، واصطحبهما على التوالي – إلى المكان الذي عثر عليها فيه، وعرضها عليهما.. فقالت "ريا" بلا اهتمام:

أهي واحدة والسلام.. يعني أنا عقلي دفتر..

وقالت "سكينة" – التي لاحظ المحقق أنها بدت أثناء نظرها للجثة أكثر خوفًا من "ريا" – أنها لا تستطيع أن تميزها بعد ضياع معالم وجهها – وهو ما قاله – كذلك– كل من "حسب الله" و"عبد العال".

لكن "ريا" اعترفت في اليوم التالي – وأيدتها في ذلك "سكينة" – بأن الجثة هي جثة "خضرة محمد اللامي"، أولى الضحايا، التي قتلت في ٢٠ ديسمبر (كانون الأول) ١٩١٩، وأعادت رواية قصة قتلها، فأزاحت – لأول مرة – الستار عن الظروف التي نشأ فيها مشروع القتل، ومنحت "عبد الرازق" شرف وضع اللبنة الأولى فيه، وختمت هذه الإضافة التاريخية الثمينة بدموع غزيرة ذرفتها وهي تقول:

أنا كل ما أجي أحوشهم يضربوني.. ومرة "عبد الرازق" تف في وشي وقال لي: يا مرة يا بنت الكلب أنت ح تفضلي تزني لغاية ما تودينا في داهية.. ويوم حادثة "عزيزة" اتصدرت لهم وقلت لهم: حرام دي بنت مسكينة وزبونة المحل.. ضربني "حسب الله" بالجزمة في بطني.. كنت حبلة في أربعين يوم.. سقطت وفضل الدم ينزل على ثلاث شهور..!

ولعل اعتراف الشقيقتين بالاسم الحقيقي لصاحبة الجثة الأخيرة، كان أحد تداعيات المفاجأة المذهلة التي وجداها في انتظارهما عندما اقتادهما المحقق ليعرضها عليهما.. إذ ما كاد العمال يعثرون على الجثة صباح يوم الجمعة حتى

تحمسوا لمواصلة الحفر في المنطقة المجاورة للمكان الذي عثروا عليها فيه.. وفي ظنهم أنه سيعثرون على جثث أخرى.. وكانوا قد تعمقوا في الحفر إلى عمق ٦٠ سم عن المستوى الذي عثروا فيه على الجثة، حين وجدوا أنفسهم فجأة أمام فوهة بئر بها مياه غزيرة على بعد نحو مترين من أرض الغرفة بعد حفرها، وقد تبين للمحقق أن المنزل كله، والمنازل المجاورة له قد أقيمت فوق صهاريج قديمة مما كان يستخدم عند إنشاء الإسكندرية لتخزين مياه الأمطار في موسم الشتاء؛ ليستخدمها سكان المدينة في الشرب، وأن حوائط تلك المنازل جميعها قد أقيمت فوق العقد والجدران التي بنيت بها الصهاريج..

وقال مندوب جريدة "الأخبار" القاهرية، تعليقًا على هذا الخبر "ولو أن ريا وشركاءها كانوا يعرفون بأمر الصهريج.. لو أنهم قد تعمقوا في الحفر لمسافة نصف متر أخرى حتى يصلوا إليه، لوجدوا مكانًا يدفنون جثث ضحاياهم، من دون أن يعثر عليها أحد .. ولبقيت جرائمهم مستورة عن العيون إلى الأبد".

(٦٧)

وباعتراف أربعة من المتهمين الرئيسيين، وطبقًا للخطة التي كان قد اتفق عليها مع النائب العام، انتقل المحقق، ليحاول – بمساندة نشطة من "آل همام" – إثبات التهمة ضد المتهمين الرئيسيين الثلاثة الآخرين، الذين التزموا خط الإنكار التام منذ بداية التحقيق، وهم "عرابي" و"عبد الرازق" و"سلامة".

وكان "عرابي" – حتى ذلك الحين – هو أكثر الجميع تشددًا في الالتزام بخط الإنكار التام انطلاقًا من إيمانه بأن الاعتراف هو سيد الأدلة، ويليه "عبد الرازق".. وقد برر "حسب الله" إصرارهما على الإنكار قائلاً بأنهم كانوا جميعًا قد اتفقوا على ذلك منذ البداية للعمليات، وبأن "عرابي" و"عبد الرازق" كانا لا يكفان عن التأكيد على هذا الاتفاق في أعقاب كل عملية، ويعلنان بأنهما – في حالة افتضاح الأمر– لن يعترفا على نفسيهما، أو على الآخرين، حتى لو ضربا بالرصاص، ويحذران الباقين من ذلك بقولهما أن الاعتراف لا يضر سوى صاحبه، وأن المحاكم لا تأخذ باعتراف متهم.. على آخر.

وككل معلومات "آل همام" القانونية فقد كان ذلك نصف حقيقة، صحيح أن المحاكم كانت، وما تزال حتى الآن، لا تأخذ باعتراف متهم على آخر؛ لاحتمال أن يكون صادرًا عن رغبة في الانتقام، أو في التنصل من المسئولية بإلقائها على عاتق آخرين، أما نصف الحقيقة الآخر، الذي جهله – أو تجاهله – "عرابي" و"عبد الرازق" فهو أن المحاكم تأخذ بهذا الاعتراف، إذا ما تأيد بأدلة وقرائن أخرى.

وكان المحقق قد شغل – منذ بداية التحقيق – بالبحث عن هذه الأدلة والقرائن ضد كل المتهمين، عندما كانوا جميعًا يلتزمون خط الإنكار التام، ثم ركز بحثه في الأدلة التي تثبت الصلة بين المتهمين المنكرين والمتهمين المعترفين، وتدل – كذلك – على صلتهم بالضحايا أو ببعضهن، بعد أن أصر الرجال الثلاثة "عرابي" و"عبد الرازق" و"سلامة" على إنكار كل صلة لهم بـ "ريا" أو "سكينة" أو زوجيهما، أو أحد من ضحاياهم.

وعلى العكس من "عبد الرازق"، الذي اضطر بعد إدلاء "محمد خفاجة" و"عديلة الكحكية" بأقوالهما، إلى التراجع عن إنكاره، والاعتراف بصلته بـ "أنيسة"، وبتردده على بيت "ريا" للالتقاء بها، فإن "عرابي" ظل يتمسك بالإنكار التام، فكل ما يعرفه عن "ريا" هو أنها المرأة التي اعترض على إدارتها لبيت للدعارة السرية إلى جوار بيته، فظل يضايقها إلى أن أجبرها على الرحيل من الحي، لكنه لا يعرف أحدًا من الآخرين، ولم تكن له علاقة من أي نوع بـ "نظلة أبو الليل".. وعندما واجهه المحقق باعتراف الأربعة عليه، قال:

أنا مظلوم.. منهم لله – وإذا كنت خنقت حد .. ربنا يخنقني زي ما خنقتهم..

وقد أثبتت إجراءات الأمن المشددة التي كان "عرابي" يتخذها عند تنفيذ العمليات – بتعمده التخفي أثناء تردده على بيت "ريا" – فاعليتها، كما تكفلت سمعته كفتوة يشاع بين الناس أن له أتباع ومشاديد، بإرهاب الآخرين الذين كانت لديهم معلومات مؤكدة عن صلته بـ "آل همام" وعن علاقته بـ"نظلة أبو الليل"، فامتنعوا عن الإدلاء بها أمام المحقق، بما في ذلك "أبو أحمد النص" الذي أنكر تمامًا معرفته بـ "عرابي" و"عبد الرازق" أو ترددهما على دكانه بـ "حارة النجاة". مما دفع "حسب الله" لأن يقول له أمام المحقق:

إنت تعرفهم كويس قوي.. لكن إنت لسه خايف منهم لأنهم فتوات، وكانوا بيخشوا دكانك يمصوا قصب ويسكروا ويحششوا ببلاش ويضربوك فوق البيعة..

بقى مش فاكر اليوم اللي دخل فيه "عبد الرازق" عليك، وقلب لك الدفاية، ومراتك كانت بتقول لك: خده يا "نص" بالرقة.. ده فتوة الحتة.

وكانت "سيدة سليمان" – جارة "سكينة" وزوجة "محمد السمني" – أول الذين شهدوا ضد "عرابي" في واقعة أخرى غير واقعة "نظلة أبو الليل"؛ إذ ذكرت – في أقوالها النهائية– بأنها رأت رجلاً أبيض الوجه، قصير القامة، ممتلئ الجسم يرتدي جلبابًا أزرق، يجلس مع "حسب الله" في غرفة "سكينة" وبينهما المرأة العوراء – التي عرفت فيما بعد بأنها "فاطمة عبد ربه" شيخة المخدمين – وأكدت بأنها تستطيع أن تتعرف عليه إذا رأته مرة أخرى.. وعندما عرض عليها المحقق "عرابي" بين ثمانية أشخاص يماثلونه في طول القامة والهيئة استخرجته من بينهم على الفور. ومع ذلك فقد أنكر الواقعة وكعادته مع كل من يشهدون بما يدينه نسب شهادة "سيدة" ضده، إلى ضغائن قديمة بينهما، وزعم بأنه كان قد تشاجر معها مرة، حول ثمن عدة بيضات أراد أن يشتريها منها، فزغدها وزغدته..

ولأن "حسب الله " كان مشغولاً بذرائعه، فإنه لم يفد المحقق بشيء عندما استدعاه ليسأل عن كيفية نشوء وتطور علاقته بـ "عرابي".. فمع أنه لم يقصر في تأكيد صلته بالجرائم، وفي سرد الضغوط التي كان يمارسها عليه ليجبره على مشاهدتهم وهم يقومون بتنفيذها، إلا أنه لم يستطيع أن يدل المحقق على واقعة واحدة جمعت بينهما، يمكن العثور على شاهد يشهد بأنه رآهما معًا، ويثبت أن هناك صلة ما، بين "عرابي" و"آل همام".

وما كاد المحقق يبلغ " محمد عبد العال"، بأن "عرابي" ينكر معرفته به، حتى تحمس لمساعدته في إثبات الصلة بينهما، وقال إن لديه شهودًا على أنه كان صديقًا له، وأضاف أنه كان يسكن بمنزل بـ "شارع عبد المنعم" أمام "قهوة الصوامعة" تملكه أرملة عجوز تسمى الحاجة "عويشة لاشين" وتسكن فيه مع ابنين لها يعملان بالجزارة.. وأن "عرابي" كان يتردد عليه كثيرًا في هذا البيت خلال الشهور الثلاثة التي أقام فيها مع "سكينة" فيلتقي بصاحبة البيت وابنيها.. بل إنه طلب من أحدهما

أن يعلمه المحادثة الإنجليزي، ليستعين بها في التفاهم مع العاملين بالبواخر الأجنبية الذين يتعامل معهم بحكم عمله كحمال في الميناء، وأنه اشتبك مرَّة أخرى في عراك مع جار لهم، وصرخ في وجهه:

أنا لو مسكت خشبة ح أجرّي الشارع كله.

ويومها تعاون "عبد العال" مع الابن الآخر في فض الاشتباك بينهما..

ويبدو أن "عرابي" لم يكن – حتى ذلك الحين – يتوقع أن يتجاوز "عبد العال" حد الاعتراف على نفسه، وعليه ليتحول إلى مساعد للمحقق، يعاونه في إثبات التهمة ضده.. فلم يكتف– حين واجهه المحقق بالواقعة – بإنكارها، بل وألقى في وجهه بواحدة من محفوظاته المضحكة، الذي كان يتوهم أنها تتضمن زبدة الحكمة وخلاصة الفلسفة، والتي لم تكن لها– في الغالب – صلة بالأسئلة التي توجه إليه، فقال:

"عبد العال" ده مزور... والحق يعلو ولا يعلى عليه.

وعلى إثر ذلك قام بمحاولة لرد التحية لـ "محمد عبد العال" بأحسن منها، ساعيًا لتثبيت الاتهام ضده من ناحية، والتشكيك في دوافعه لاتهامه من ناحية أخرى، فقال للمحقق:

أنا متخانق مع "محمد عبد العال" في السجن، وخليه يطلع بره وأنا أقول لك..

فلما نفذ له المحقق ما طلبه، قال "عرابي للمحقق: إن "محمود" – شقيق "عبد العال" الأصغر – كان يحادث أخاه بصوت عال من خارج السجن. ولأن "عرابي" يقيم معه في زنزانة واحدة، فقد استمع إلى حوار الشقيقين، فعلم منه أن "عبد العال" يدخر ٤٥ جنيهًا لدى عمه، وسمعه يكلف شقيقه بأن يستردها منه وأن يخصص منها عشرة جنيهات لتوكيل محام يقوم بحضور التحقيق معه، وقد أثار ذلك فضوله، فسأله "عبد العال":

"انت جايب الفلوس كلها دي منين"..

فرد عليه:

"وانت مالك يا بارد".

ونشبت – على إثر ذلك – مشادة بينهما.

ولم تكن الواقعة جديدة على المحقق؛ إذ كانت تكاد تتشابه مع الواقعة التي نسبها "عبد الرازق" إلى "حسب الله" حين وجه باعتراف عليه، فزعم – كذلك – بأنه سمعه يكلف زوجته الجديدة، باسترداد نقود أودعها لدى عمه، لتشد له محاميًا يحضر التحقيق معه. وهو تشابه أدرك منه المحقق أن إحدى الواقعتين – أو كلتيهما – مؤلفة، وأن المذكرين من أفراد العصابة يستخدمون معلومات أو شكوكًا قديمة، لديهم لتأكيد التهمة ضد المعترفين، وإثارة الشكوك حول أقاربهم، ليرهبوهم، ويحولوا بينهم وبين مساعدة المحقق على إثبات التهمة ضدهم..

حسب الله بكامل قيافته يقف في حوش قسم شرطة اللبان

لكن المحقق لم يبلع الطعم وقال لـ "عرابي":

هذا أمر غير مهم.. لأن "عبد العال" اعترف بأنه كان يقتل النساء معك ومع آخرين.. ويأخذ المصاغ ويبيعه.. ثم إنه لغاية الآن لم يوكل عنه محاميًا.. ولو كان هناك محام لحضر أمامنا..

وكان من حسن حظ "عرابي" أن الشهود الذين استشهد بهم "عبد العال" كانوا من النوع المسالم الحريص – على درجة الجبن – على ألا يطوله رذاذ من الشبهات التي كانت تحيط بكل من يرد اسمه في التحقيق؛ لذلك لم تنفِ الأرملة

العجوز الواقعة فحسب، بل وأنكرت أن يكون "عبد العال" قد سكن في منزلها في أي وقت من الأوقات. وقالت: ولا حدَّ من ريحتهم.. ومع أن الابنين قد أقرا بأن "عبد العال" كان يسكن بمنزلهما، وبأنهما يعرفان "عرابي"، إلا أنهما نفيا بأن هناك صداقة تجمع بين الاثنين وأنكرا تردد "عرابي" على منزلهما، ولا بد أن صوته وهو يهدد بأن في استطاعته أن يسوق الحارة كلها أمامه بعصا من الخشب، كان وراء إصرارهما على إنكار كل الوقائع التي ساقها "عبد العال" لكي ينشط بها ذاكرتهما، مما جعله يقول بتسليم:

كل واحد يعرف أنه يشهد في قضية "ريا" و"سكينة" يخاف وينكر كل حاجة.

لكن "عبد العال" – مع ذلك – لم ييأس، فاستشهد بزميل له، اسمه "محمد الكيال" كان يعمل معه في "وابور خوريمي" قال إنه كان يرى "عرابي" عندما كان يتردد عليه في مكان عمله، وأنهما زاراه مرة معًا أثناء إقامته في بيت "عويشة". ومع أن "الكيال" لم ينكر زمالته لـ "عبد العال" في العمل، أو معرفته بـ "عرابي" بل واعترف بأنه كان يتردد مع زملاء له على "بيت الكامب" – الذي كانت تديره الشقيقتان "ريا" و"سكينة" – فيسكرون ويهيِّصون مع النسوان، فقد أنكر أن يكون قد رأى "عرابي" في "بيت الكامب" أو في "بيت الحاجة عويشة"، ولم يتذكر أية واقعة تدل على وجود صلة بينه وبين "عبد العال" الذي استمات في محاولة تنشيط ذاكرته برواية وقائع عديدة جمعت بين ثلاثتهم على نحو أحرج "الكيال" فاضطر – بعد مداورة طويلة – للاعتراف بأنه كان في طريقه ذات يوم لمقابلة شقيقه في أحد المقاهي، فالتقى بـ "عرابي" صدفة في الطريق، وعلم منه أنه في طريقه إلى نفس المقهى، ليقابل صديقًا له، وعندما وصلا إلى المقهى، عرف أن هذا الصديق هو "محمد عبد العال" زميله في "الوابور".

ولأن الواقعة – كما حرص "لبة" على أن يؤكِّد – كانت تعود إلى ثلاث سنوات مضت، فقد سعى المحقق لبحث عن آخرين يشهدون بامتداد هذه العلاقة إلى الفترة التي وقعت فيها جرائم القتل، وكانت "سكينة" هي التي تذكرت واقعة يعود تاريخها

إلى ما بعد مقتل "أنيسة" بأيام، هي المشاجرة التي وقعت بين "حسب الله" و"محسن السقا" وتدخل "عبد الرازق" لكي يصلح بينهما، فأبلغتها للمحقق، ولأن معلومات "سكينة" حول الواقعة كانت مشوهة، وإلى حد ما غير دقيقة، فقد استدعى المحقق "حسب الله" لكي يسأله عنها، فحاول أن يموِّه عليه؛ إذ كان يدرك أن للواقعة جانبًا يثبت التهمة ضده، ويدل على أنه – على عكس ادعائه – كان يقيم مع "ريا" طوال الوقت في "بيت علي بك الكبير". ولكنه اضطر أخيرًا للاعتراف بها، بعد أن أدخل عليها تعديلاً ساذجًا، يتواءم مع ما اعتبره مصلحته، فذكر أنه كان في زيارة لـ "مطلقته ريا" لكي يعطي ابنته نقودًا. فنشبت بينهما ملاسنة، تدخل فيها "محسن" فانقلبت إلى اشتباك بالأيدي بينه وبين "السقا" الذي توعده باستئجار "عبد أسود" ليقوم بتأديبه، وهو ما أدى لتدخل "عبد الرازق" ليوقف "محسن" عند حده.

وهكذا مثل "محسن السقا" أمام المحقق؛ ليكون نموذجًا نادرًا للشاهد القوي الواثق من نفسه، الذي لا يخشى أحدًا.. وليروي قصة الشهرين اللذين سكن خلالهما في حجرة بالطابق الثاني من بيت "أم حسين" بـ "حارة علي بك الكبير"– بين منتصف يونيو (حزيران) ومنتصف أغسطس (آب) ١٩٢٠ – حيث اكتشف بعد قليل بأن "ريا" تدير الغرفة التي تسكنها مع زوجها "حسب الله" بالطابق الأرضي، للدعارة السرية، فاحتج على ذلك، وحين لم يهتم الزوج المحترم باحتجاجه، قرر أن يأخذ الأمر على عاتقه، وسعى لتطفيش الزبائن بالعمل على ضبطهم متلبسين بممارسة الفحشاء، وهو ما انتهى بمشاجرة بينه وبين "حسب الله" فوجئ على إثرها بـ "عرابي حسان"، – الذي قال بأنه يعرفه– يستدعيه إلى المقهى ليقول له بأن "ريا" و"حسب الله" من أقاربه، ويحذره من التدخل في شئونهما، أو مضايقة ضيوفهما، وإلا فسوف "يزعله".

وبعد ساعتين، أرسل له "عبد الرازق" رسولاً يستدعيه للقائه في خمارة قريبة، ليكرر تعنيفه له على تدخله في شئون الزوجين، ويحذره – أمام "حسب الله" الذي كان يجلس معه – قائلاً له:

إنت مش عارف إن أنا فتوة الحتة.

ولا بد أن أقوال "محسن السقا" قد أسعدت المحقق؛ لأنها أصابت في مقتل – عدة عصافير – بحجر واحد، ولم تؤكد فحسب الصلة بين "عرابي" – بل و"عبد الرازق" أيضًا – وبين "حسب الله" بل وأكدت كذلك الصلة بين الاثنين وبينهما وبين بقية "آل همام"، بل وكشفت كذلك عن الدور الحقيقي الذي كان يقومان به، باعتبارهما فتوتي "آل همام"، وحاميي نشاطهم غير المشروع، فضلاً عن إثباتها لقيام العلاقة الزوجية بين "حسب الله" و"ريا"..

ولأن المصائب لا تأتي فرادَى، فإن المحقق ما كاد ينتهي من العثور على شاهد يثبت العلاقة بين "عرابي" و"آل همام" حتى وجد شاهدين آخرين يؤكدان الصلة بينه وبين "نظلة أبو الليل"، ويعود الفضل في العثور على هذين الشاهدين، إلى "زينب بنت حسن" – والدة "نظلة" – التي أشارت في أقوالها إلى أن حكمدارية شرطة الإسكندرية كانت قد كلفت مخبرًا سريًا يدعى "محمد حسين" بالتحري عن غياب ابنتها في أعقاب الشكوى التي تقدمت بها إليها، فاستدعاه المحقق ليستمع على نتيجة تحرياته التي جاءت مفاجأة كاملة له؛ إذ ذكر أنه ما كاد يبدأ في جمع المعلومات عن علاقات "نظلة" حتى اصطدم باسم "عرابي" الذي كان شائعًا بين جميع الجيران بأنه رفيقها.. بينما كانت الأم تصر على اتهم "عبد الرحيم الشربتلي" باختطافها. ولما واجهها بذلك اعتذرت بأنها لا تستطيع أن تتهم "عرابي" خوفًا من بطشه، وأكد المخبر أن "عرابي" لم ينكر علاقته بـ "نظلة" – حين التقى به في المقهى الذي تعود الجلوس به، وعرفه بنفسه وبوظيفته وبمهمته وأطلعه على صورتها الفوتوغرافية – ولكنه زعم بأنه قطع صلته بها قبل عامين.

واستطرد المخبر يقول إن فتاة تدعى "شفيقة بنت فتيان نمر" قالت لـ "أم نظلة" بأن ابنتها ما تزال على قيد الحياة، ودللت على ذلك بأن "نظلة" أرسلت خطابًا لـ "عرابي" تخطره فيه بأن "عبد الرحيم الشربتلي" قد اختطفها ويخفيها في إحدى قرى الجيزة.. فلما نقلت إليه الأم الخبر، طلب إليها أن تستوقف الفتاة عند دكان "خضرة"

بائعة البرتقال – حيث تعودت "أم نظلة" أن تجلس – وأن تستدرجها في الحديث لتعيد رواية الواقعة على مسمع منه، وهو ما حدث بالفعل، لكن الفتاة استرابت في أسئلته وفي الطريقة التي تدخل بها في الحديث باعتباره من أقرباء الأم، فلم تسترسل في رواية مزيد من التفاصيل، ثم اعتذرت عن استمرار المناقشة وانصرفت..

وأنكرت "شفيقة" – في البداية – الواقعة، ولما واجهها المحقق بالمخبر و"أم نظلة" وبائعة البرتقال، ولفت نظرها إلى أن شهادتها تكفي لإدانتها بتهمة التستر على جريمة – بترويجها لواقعة هروب "نظلة" مع "عبد الرحيم" لتتجه نحوه الشبهات ويفلت "عرابي" بجريمته – عدلت عن إنكارها، قائلة إن قصة الخطاب الذي أرسلته "نظلة" إلى "عرابي" من تأليفها.. وأنها اختلقتها بهدف استغلال قلق الأم على ابنتها والاستيلاء على عدة جنيهات منها مقابل تسليمها ذلك الخطاب الوهمي..

ولكن القصة الجديدة لم تصمد إلا لمدة يوم واحد، عرض المحقق "شفيقة" بعده على "ريا" التي تعرفت عليها بمجرد أن رأتها، وقالت إنها من البغايا اللاتي كن يتعاملن مع "بيت الكامب" وأنها تعرف "عرابي" وتعلم أنه رفيق "نظلة" منذ ذلك الحين.. وأنها كانت تتردد كذلك على بيت "حارة النجاة"، حيث تعرفت على "عبد الرازق".. وهو ما أيدته "سكينة" التي أضافت أن "شفيقة" اختلت بكل من الرجلين أكثر من مرة.. ثم التفتت إليها "ريا" قائلة:

إزاي ما تعرفيهمش يا "شفيقة".. إذا كنت قايلة لي بعظمة لسانك: "عرابي" قتل "نظلة" يا خالتي "ريا".

ولم تجد "شفيقة"– بعد أن استحكمت حلقات الحصار من حولها – مفرًا من الاعتراف بالحقيقة، وبررت أكاذيبها السابقة بخوفها من أن يخرج "عرابي" من السجن فيقتلها.. وأقرت بكل ما ذكره الشهود، وأبدت استعدادها لأن تقول ذلك كله

لـ "عرابي" في وجهه؛ لأن ذلك هو الحق.. ولأنها لم تعد تخاف شيئًا أو تخشى أحدًا.

وهكذا كان على "عرابي" أن يواجه في يومين متتاليين شاهدين يختلفان عن ذلك النمط الخائف المرتجف الذي يخشى سطوته ويخاف من هالة الرعب التي تحيط به، فيجبن عن الإدلاء بأية معلومات عنه، فما كاد يرى المخبر "محمد حسين" في غرفة التحقيق.. حتى ارتج عليه، فأقر بأنه يعرفه، وبأنه التقى به في المقهى لكي يسأله عن "نظلة". ثم عدل بسرعة عن ذلك، ليقول بأن المخبر كان يسأل شخصًا آخر يجلس إلى جواره، لكنه لا يذكر الموضوع الذي كانا يتكلمان فيه، وأنكر أنه اعترف للمخبر بأن "نظلة" كانت رفيقته.. وأضاف:

هي الواحدة اللي ماشية على كيفها يبقى لها رفيق مخصوص..!

وعلى الرغم مما جرى، فقد أسعده أن المحقق لم يواجهه بـ "شفيقة" التي رآها تقف على باب غرفة التحقيق، فاستنتج أنها لم تشهد ضده، واطمأن على أن هيبته ما تزال قادرة على إلزام كثيرين حد الأدب والصمت.. لكنه فوجئ في اليوم التالي، بوجود "شفيقة" – مع "ريا" و"سكينة" في غرفة التحقيق. والغالب أن "سليمان بك عزت" – محقق القضية – كان يتمتع بحس فني، جعله يحتفظ في محضره بالنص الكامل لعدد من المشاهد الدرامية التي دارت أمامه من بينها مشهد المواجهة بين "شفيقة فتيان" و"عرابي حسان" الذي جاء فضلاً عن أهميته في إثبات التهمة على "عرابي" من الناحية القانونية ودلالته على طبيعة شخصيات أبطال المأساة من الناحية الإنسانية، أقرب – من الناحية الفنية – إلى مشهد متقن من مسرحية تنتمي إلى عالم الكوميديا السوداء.

ولا بد أن "عرابي" لم يكن يتوقع ذلك الانقلاب المفاجئ في شخصية "شفيقة بنت فتيان نمر" التي يعرفها فتاة ذليلة كسيرة، تبيع جسدها لتعيش، فإذا لم تجد من يشتريه باعت البصل والفجل.. ولم يترك له المحقق فرصة لكي يستنتج من ملامح

الوجوه ونظرات العيون، شيئًا مما سوف يجري أمامه؛ إذ لم يكد يدخل الغرفة، حتى أشار لها عليه، وقال كما لو كان يخرج نصًا مسرحيًا مرتجلا:

عاوزة تقولي إيه يا "شفيقة"؟

وهكذا وجد "عرابي" نفسه، أمام طبعة أخرى من "شفيقة" التي يعرفها.. طبعة قوية وجريئة إلى حد الطيش.. تتدافع الكلمات من فمها بلا توقف، وبنبرات قوية لا ترتعش ولا تتلجلج وكأنها تثأر من سنوات القهر والتجبر والإذلال، وتعلن للدنيا كلها سعادتها باسترداد إنسانيتها وبقدرتها على أن تقول الحق – خاطبته قائلة:

إنت "عرابي" .. وأنا أعرفك لأنك نمت معي ثلاث مرات.. وأول مرة كنت داخلة بيت "ريا" لقيتك قاعد على كرسي وفي إيدك خيزرانة، فلما شفتك غطيت وشي بالطرحة فضربتني وسحبتني من إيدي ودخلت بي الأوضة.. ونمت معي على الكنبة.. والمرة الثانية كنت داخل بالليل قابلتني خارجة جرجرتني ورجعت بي، والثالثة زي اللي قبلها بس بالنهار.. وأنت رفيق "نظلة" وكنت بتيجي معاها كتير عند "ريا".. ولما غابت قابلتك في "سوق السبتية" قلت لك: "أم نظلة" بتدور عليها. قلت لي: دي في الصعيد وجاني منها جواب. وزلزلت هذه المانشتات السريعة والمركزة، التي أكدت كل التُّهم المنسوبة إلى "عرابي" أعصابه، وأخرجته عن البرود التقليدي الذي كان يرد به – عادة – على أسئلة المحقق، ويواجه به غيرها من الشهود. وكان رد فعله على المفاجأة غريبًا، إن اندفع يضحك، ثم تجاهل الرد عليها، وقال للمحقق في ارتباك وهو يشير على "ريا" و"سكينة":

دي مقطورة عندهم.. وشهادتها ما تجوزشي عليّ.. وأنا ما أنامش مع واحدة زي دي.. واسألها الكلام ده حصل إمتى؟!

وردت "شفيقة":

من تسع شهور.

وللمرة الثانية تجاهلها تمامًا، وقال للمحقق:

تبقى كذابة؛ لأني كنت في الوقت ده باشتغل مع الجيش الإنجليزي في "بيروت" ورجعت من ست شهور بس، واسألوا القلفاط اللي سفرني واسمه "محمود سليمان".

وعندما سأله المحقق عما إذا كان لديه أوراق رسمية تدل على تاريخ سفره وعودته قال:

لما فتشوا بيتي ضبطوا عندي شهادة من الجيش الإنجليزي في "بيروت" بمدة شغلي وبأن سيري وسلوكي حميد.

فأمر المحقق بالبحث عن هذه الشهادة بين المضبوطات.

ولأن "عرابي" كان يعلم أنه يكذب، وأنه لا وجود لمثل هذه الشهادة. التي لم تظهر ولم يقدمها الدفاع أثناء المحاكمة، فقد كف عن التركيز على هذه النقطة في دفاعه. وعاد إلى طريقته المفضلة في تجريح الشهود، وخاصة إذا كانوا من نوع "شفيقة".. إذ كان هو "وعبد الرازق" يعتقدان أنهما – بحكم كونهما رجالاً – أفضل من أي امرأة، مهما كانت مكانتها وأن المحقق لا يجوز له أن يُكذبهما ويصدق امرأة، فإذا كانت هذه المرأة "كرخانجية" فمن واجب وكيل النيابة أن يتجاهل تمامًا أقوالها الساقطة مثلها؛ إذ إن مجرد مواجهتهما بهذه الأقوال، هو إهانة – أما وقد وصل الأمر إلى الحد الذي ملكت فيه "شفيقة" وقاحة مواجهته والتلويح في وجهه، فضلاً عن خطورة ما شهدت به ضده، فإنه لم يجد مفرًّا من التعامل معها بخشونة، لإرهابها، ودفعها للعدول عن أقوالها.. فقال لها بازدراء أمام المحقق:

أنا أنام مع واحدة زيك.. ليه عميت؟!

وعلى عكس ما كان يتوقع، فقد استفز تكراره العبارة "شفيقة" فانبرت للدفاع عن أنوثتها، وقال له بتحد:

لأ.. نمت معي.. وصاحبك "عبد الرازق" نام معي مرة واحدة.. وكنت قاعدة في الدور الثاني في البيت اللي كانت فيه المحششة، أنظف وزة ذبحتها "ريا" لأن

الليلة كانت موسم نص شعبان.. فدخل وشدني ودخل معي الأوضة.. وخـــرج مـــن غير ما يديني ولا مليم.

وكما يحدث حين تستفز النملة فيلاً فتدفعه لارتكاب حماقة لا يتوقعها منه أحد، فقد اندفع "عرابي" وراء رغبته في تجريح "شفيقة" ففقد حذره.. وقال لها:

"عبد الرازق" ينام معاك أنت.. ده متجوّز ست مليحة.. وزي القمر.

ولم يتنبه الفيل إلى الخطأ الذي أوقعته فيه رغبته في سحق النملة إلا حين اتخذ المحقق من هذه العبارة، دليلاً على أن "عرابي" يعرف "عبد الرازق" – على الرغم من إصرار كل منهما على إنكار صلته بالآخر – معرفة جيدة وعائليـــة، وحـــاول "عرابي" أن يبعد عن ذهن المحقق هذا الاستنتاج، قائلاً: إنه كان ينزل من العربـــة التي أقلته من السجن إلى مكان التحقيق بـــ "قسم شرطة اللبان" حين شـــاهد امـــرأة جميلة تنادي على "عبد الرازق" فاستنتج أنها زوجته، ولكن المحقق لم يقتنع بـــذلك؛ إذ لم يكن "عبد الرازق" من بين الذين استدعاهم للتحقيق في هذا اليـــوم؛ لتنتظـــره زوجته أمام باب القسم، كما أنها لم تكن بحاجة لكي تنادي عليه؛ إذ كان باستطاعتها أن تنتظر حتى ينزل الجميع فتعرف إذا كان زوجها من بينهم أم لا، وحتى لو كـــان ذلك هو ما حدث فليس فيه ما يدعو "عرابي" للجزم بأنها زوجة "عبد الرازق" إلا إذا كان يعرفها؛ إذ لماذا لا تكون أمه أو أخته؟!

وفي مواجهة هذا السيل من الأسئلة، اضطر "عرابي" لتوقف عـــن محاولاتـــه لتجريح أنوثة "شفيقة" بعد أن فشلت في إلزامها موقف الدفاع، بـــل جعلتهـــا تشـــدد الهجوم، وأخذ يهرش رأسه بحثًا عن ثغرات منطقة في أقوالها، تشكك المحقق فـــي شهادتها فسألـه:

إذا كانت "شفيقة" تعرفني ما قالتش كده إمبارح ليه؟

ومع أنه لم يواجه إليها السؤال، فقد أجابت عليه قائلة:

أنا كنت خايفة منك.. ومن رجالتك.

ولأول مرة منذ بدأت المواجهة بين "الفيل" و"النملة" خاطبها "عرابي" مباشرة، بطريقة دلت على أن الفيل تعب وداخ من المواجهة، وأصيب بحالة من الغباء وبلادة الذهن، ودفعته لتهديدها بعبارات صريحة قائلاً لها أمام المحقق:

أُمّال ..أنا ورايا رجالة.. هو إنت فاهمة إني ماورابيش رجالة.

وعلى عكس ما كان يتوقع الفيل، لم تخف النملة من تهديداته الصريحة، بل قالت له بقوة:

أنا دلوقتي لا خايفة منك.. ولا من رجالتك ولا من "عبد الرازق" ولا من رجالته وأحط صوابعي في عينيك وعينيه أخزقهم لكم.

ومع أنها كانت تقف بعيدة عنه، فقد تراجع أمام يدها الممدودة بإصبعيها المشرعتين لتخزيق عينيه، كما تراجع عن مواصلة تهديداته، وعاد ليبحث عن دليل يثبت أنها لا تعرفه فسألها:

طيب إذا كنت تعرفيني صحيح، أنا ساكن فين؟

ولدهشته الشديدة أجابت على السؤال بأنه يسكن في "سوق السبتية" ومع أن الإجابة كانت صحيحة، إلا أنه تظاهر بالفرح وطلب الاستماع إلى شهادة الأُومباشي – الرقيب أول– "أحمد البرقي" – البوليس السري الذي شارك في القبض عليه وفي تفتيش بيته، فإذا بـ "البرقي" يؤيد أقوال النملة ويضيف موضحًا أن "عرابي" يقيم مع صهره "محمود العوام" وأن بيته يقع أمام "سوق السبتية" ولا يفصله عنه سوى شارع واحد.. وانتهزت "شفيقة" الفرصة فواصلت هجومها على الفيل، وقالت للمحقق:

تعال يا "بيه" وأنا أوريك بيته.. وبالأمارة جنب البيت واحدة بتبيع سمك.

ولم يجد "عرابي" وسيلة للخروج من هذا المطب، إلا بالوقوع في مطب آخر، فقال:

صحيح حماتي بتبيع سمك جنب البيت.. أصل البنت دي دايرة.. ولازم تكـــون تعرف بيتي؛ لأنها طوال النهار تلف في الشوارع تبيع بصل وفجل..

وقالت "شفيقة":

أنا صحيح أبيع بصل وفجل.

وهكذا أراد الفيل أن يكذب النملة. فإذا بالمحقق يمسك بتلابيبه متخذاً مما قالـــه دليلاً على أنه يعرف "شفيقة" وإلا فكيف عرف أنها تبيع البصل والفجل، بينما أصر هو على منطقه المقلوب، قائلا:

ما دام تعرف بيتي لازم تكون بتبيع بصل وفجل؟..

فقال له المحقق ساخرًا وحانقًا:

وليه ما تكونش بتبيع جرجير وكرات؟!.

وبسبب إصرار "الفيل" على ألا ينسحب من المواجهة مع "النملة" قبل أن يسجل عليها انتصارًا ساحقًا، فقد اندفع "عرابي" بحماقة يحاول أن يفســـر للمحقـــق ســـبب تعرف "شفيقة" على منزله فقال:

جايز لما كانت "ريا" ساكنة عندنا في الحتة.. كانت "شـــفيقة" بتـــروح عنـــدها فشافتني..

ولم يتركه المحقق يستمتع بالتفسير الذي توهم أنه سينقذه مـــن ورطتـــه، بـــل أسرع يلفت نظره إلى أنه – كالعادة – قد أوقع نفسه في مطب جديد، فقال له:

إذن هي تعرفك من هذا التاريخ وتعرف أنك كنت تتردد على بيت "ريا"..

وقال "عرابي" كأنما يحدث نفسه:

الولية "أم نظلة" دي ولية معرصة (قوادة) وتقدر كل يوم تجيب أربعة يشـــهدوا ضدي.. إمبارح واحد.. والنهارده واحدة.

ولما لفت المحقق نظره إلى أن شاهد الأمس مخبر سري بالشرطة قال:

ده كان يبيع فانلات مسروقة من الجيش الإنجليزي.. وأنا سلطت عليه واحد بوليس ضبط عنده فانلات وكانت دموعه نازلة.. وترجى البوليس ساب له الفانلات ومشى..

ثم التفت إلى "ريا" وقال لها:

بذمة النبي أنا قتلت؟..

ورددت "ريا" على السؤال بآخر فسألته:

بذمة النبي إنت ماجيتش مع "نظلة" في بيت "علي بك الكبير" وفي "بيت الكامب" قبل كده.. و"شفيقة" كانت بتشوفكم مع بعض هنا.. وهنا؟.

ويبدو أن "ريا" التي لم تكن قد ساهمت حتى ذلك الحين بمجهود في المساعدة على إثبات التهمة ضد "عرابي" قررت في تلك اللحظة أن تنضم إلى فريق "آل همام لمساعدة العدالة" فلفتت نظر المحقق إلى أن "عبد المعبود" – وهو خفير نظامي كان "قسم شرطة اللبان" قد عينه لحراسة المنطقة التي يقع فيها "بيت الكامب" واتخذ من مكان يواجهه مركزًا لدركه– كان يشاهد "عرابي" وهو يصحب "نظلة" كل ليلة إلى البيت..

ولأن "عرابي" كان يعرف أن الاسم الحقيقي للخفير هو "عبد الموجود" وليس "عبد المعبود" فقد رحب بالمواجهة وقال بتحدٍ:

إذا جه "عبد المعبود" وقال إنه كان بيشوفني داخل هناك.. يبقى اللي تقولوه عليّ جايز..

ومع أن "عبد الموجود عبد الرحيم" كان – من الناحية الرسمية – أحد العاملين في الشرطة، الذين يفترض فيهم العمل على مقاومة الجريمة وإقرار الأمن ومساعدة العدالة، فقد تصرف منذ البداية بمكر ريفي، دل على أن لديه ما يدعوه لعدم إقحام نفسه في الأمر.. إذ كان ما يزال يقوم بالعمل في نفس المكان الذي كان يقع فيه "بيت الكامب" ومع ذلك فقد تظاهر بالغباء – عندما استدعاه المحقق ليسأله عن

الواقعة – وتهرب من الإدلاء بأقواله عما يعرفه بشأنها واستفاد من الالتباس الـــذي وقعت فيه "ريا" في تضليل المحقق فدله على زميل له، يحمل اسم "عبـــد المعبـــود" كان قد ترك الخدمة، وعاد إلى قريته بالصعيد.

خفراء الدرك الذين كانوا يحفظون الأمن في المدن..

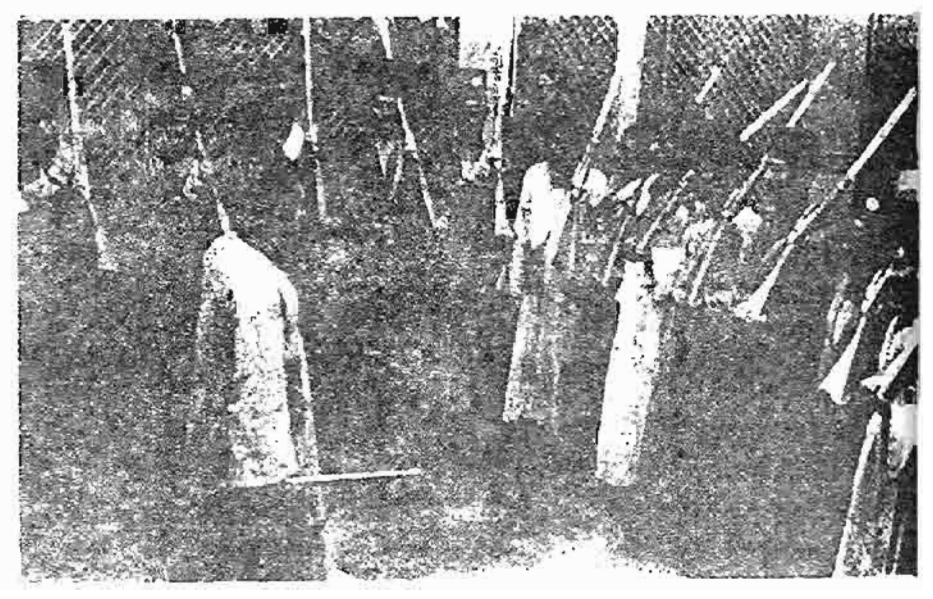

وتطلب الأمر عدة أيام حتى أمكن إزالة هذا اللبس، وحين مثل "عبد الموجود" أخيرًا أمام المحقق، أجاب على أسئلته بطريقة دلت على أن "عرابي" كان لديه مـــا يبرر ثقته في أنه لن يشهد ضده، وفضلاً عن أنه لم يجد مـــا يبـــرر بـــه تضـــليله للمحقق، بإنكاره أنه الخفير المقصود، فقد كان واضحًا أنه لُقِّن أقوالاً لا تتناقض مع ما قالته "ريا" ولا تثبت – مع ذلك– شيئًا ضد "عرابي"؛ إذ ذكر أنـــه أمضـــى فـــي النقطة التي كان يقع بها "بيت الكامب" أربعة شهور ثم تركها وعاد إليها، وكان يرى – خلال الفترة الأولى – كثيرين من الصعايدة والعربجية وجنود الإنجليز يترددون على البيت، وأن بعض هؤلاء الصعايدة يأتون كل ليلة، ويقفون تحت البيت وينادون على صديق لهم اسمه "عرابي" لكنه لم ير هذا الشخص ولم يلتق به، ولا يعرف من هو على وجه التحديد، كما لا يعرف أحدًا من النساء اللواتي كـــن يتـــرددن علـــى البيت.. ولم يسمع اسم "نظلة" على لسان أحد.

فأدرك المحقق أن الخفير – ككثيرين من العاملين في المستوى الأدنى من جهاز الشرطة آنذاك – أضعف وأفقر من أن يؤدي واجبات وظيفته بأمانة ونزاهة، وهو ما أكدته أقوال "ريا" و"سكينة" حين واجه بينهما وبينه؛ إذ لم تجزما فقط بأنه يعرف أن "عرابي" و"نظلة" رفيقان، وأنه أكل وشرب معهما في المنزل، بل وأضافتا أن لديهما شهودًا على أن "عبد الموجود" كان يعمل – في أوقات العمل الرسمية – بوظيفة مساعد فتوة للبيت، فيقوم بطرد الزبائن المشاغبين، وحمل السكارى الذين تغلبهم الخمر فيثيرون الضجيج إلى خارجه، نظير أجر نقدي كان يتقاضاه منهما، ويتقاسمه مع رئيسه "عبد العال" – نقيب الخفراء – فضلاً عن العطايا العينية من الطعام.. وأحيانًا النساء.

وأرسل المحقق يستدعي هؤلاء الشهود، وكان منطقيًا ألا يكونوا أكثر شجاعة من خفير الدرك ورجل الأمن الذي خاف من "عرابي" وجبن عن الشهادة ضده – فضلاً عن أنهم كانوا متورطين بالفعل في علاقات غير قانونية بـ "آل همام" و"عرابي" – ومع أنهم أقروا بمعرفتهم بالخفير، إلا أنهم أنكروا معرفتهم بالعمل الإضافي الذي كان يقوم به في "بيت الكامب" أو بالعلاقة الخاصة التي كانت تربطه بـ "عرابي". ولم يجد المحقق فائدة من مناقشتهم في هذا الإنكار، ولم يلجأ لفريق "آل همام للمساعدة القضائية" لكي يطلب إليهم مزيدًا من الشهود؛ إذ كان قد حصل بالفعل على ثمانية شهود، أكدوا أن "عرابي" كان على صلة وثيقة بـ "آل همام" وجزموا بأنه كان رفيقًا لـ "نظلة أبو الليل"، هم "سيدة سليمان" – التي شهدت بأنها رأته في بيت "سكينة" يوم مقتل "فاطمة شيخة المخدمين"، و"أم نظلة" التي شهدت بصلته بابنتها، وبسؤالها له عنها بعد غيابها في حضور اثنين آخرين من جيرانها صادقاها على أقوالها – فضلاً عن "توتة" – زوجة عبد الرحيم الشربتلي – والمخبر "أحمد حسين" "وشفيقة بنت فتيان نمر" وخضرة بائعة البرتقال.. وهي قرائن وجدها كافية لإثبات صحة الأقوال التي أدلى بها المتهمون الأربعة المعترفون بشأن اشتراكه معهم في جرائم القتل.

وعلى العكس من "عرابي" الذي تمسك حتى النهاية بخط الإنكار التام بما في ذلك إنكار معرفته بكل الشهود، وتكذيب كل أقوالهم، فقد غير "عبد الرازق" من أسلوب دفاعه عن نفسه، منذ أدلى "خفاجة" بأقواله، فأصبح يعترف بما لا يدينه من تلك الأقوال، ويعمل على تأويلها بحيث لا تثبت عليه اتهامًا، ويطعن – على سبيل الاحتياط – في ذمة الشاهد، ويصطنع وقائع توحي بأن بينهما ضغائن.. وهو ما فعله عندما واجهه المحقق بواقعة إنذاره لـ "محسن السقا" بأن "يزعله" إذا لم يكف عن مضايقة "حسب الله" فبدأ بـ "التشكيك" في شهادة "أحمد عدس" – الرسول الذي صحب "محسن" لكي يلتقي بهما في الخمارة – قائلا:

الرجل ده ممشي القهوة حشيش.. وأنا ضربته علشان كده هو بيشهد علي.

وزعم بأنه تضارب مع "محسن" لسبب آخر، لا صلة له "ريا" أو "حسب الله" إذ كان قد اعتدى على أحد أبناء الحي الذي استجار به، فاضطر لتأديب "محسن" – وهو ما علق عليه المحقق قائلاً له:

وما شأنك أنت حتى إذا كان واحد فاتح قهوة حشيش تروح تضربه.. مما يدل على أنك عامل "فتوة" وتتدخل فيما لا يعنيك.

وما لبثت إجابات "عبد الرازق" على أسئلة المحقق – التي انهالت على رأسه كالمطارق – أن قادته لرواية تفاصيل، كذبت أقوالاً سابقة له، وأكدت أنه كان بالفعل "فتوة". ففي محاولة للبرهنة على تحامل "احمد عدس" عليه، ذكر أنه دخل مرة المقهى الذي كان يديره لتدخين الحشيش، وبعد أن دخن خمس تعميرات، غالطه في الحساب، فاشتبك معه في ملاسنة، سرعان ما تحولت إلى مضاربة، انتهت بتحطيم كل ما كان بالمكان من أدوات التحشيش، وهرب بقية الرواد دون أن يسددوا لـ "عدس" ثمن ما دخنوه.. وفي تعليله للأسباب التي تدعو "ريا" و"سكينة" لاتهامه بالمشاركة في ارتكاب جرائم القتل قال:

لأن أنا رزيل.. ومن رزالتي اتهموني.. ولما يدخل زبون عندهم مع واحدة من النسوان ينفّعهم، لكن أني كنا بنعطّوا عليهم، وناخدوا المرة من الزبون، وندخلوا معاها ونطلع وما نعطيهمش ولا مليم.

وهكذا لم تؤت خطة دفاع "عبد الرازق" الجديدة ثمارها المطلوبة؛ بسبب عجزه عن السيطرة على كل دلالاتها. وعلى عكس ما كان يقدر، فإن المحقق لم يجد فيما ذكره من مزاعم دليلاً يقنعه بتحامل الشهود عليه، بل وجد فيه قرائن على صحة كل ما نسبوه ونسبه إليه غيرهم من وقائع، تؤكد أنه كان يقوم بدور "الفتوة" الذي يفرض نفسه بالقوة والبلطجة على الناس، وأنه بدأ علاقته بـ "آل همام" بالعدوان عليهم، ثم تحول إلى شريك لهم، وتخصص في حمايتهم وإرهاب كل من يتدخل في شئون تجارتهم.. بل إنه لم يكف عن أعمال "الفتونة" حتى بعد القبض عليه؛ إذ ما كاد "محسن السقا" يدلي بشهادته ضده، حتى اتصل به عدد من أقارب "عبد الرازق" وهددوه بالانتقام منه، إذا لم يعدل عن شهادته – وطمأنه المحقق، وطلب إليه أن يبلغ قسم الشرطة إذا تعرض له أحد منهم.

ولم يكن المحقق – بعد ذلك كله – في حاجة إلى المزيد من الأدلة والقرائن، التي تدل على صحة ما نسبه المتهمون الأربعة المعترفون إلى "عبد الرازق".. لكنه وجد من واجبه أن يزيل الالتباس الذي أحدثته "بديعة" حين حددت – في آخر أقوال أدلت بها أمامه – الذين كانوا يقومون بالقتل، بأبيها وزوج خالتها فقط، ونفت أن يكون "عبد الرازق" أو "عرابي" قد اشتركا معهما في قتل أي امرأة، فاستدعاها من الملجأ، وناقشها في التناقض بين ما جاء في أقوالها، وما جاء في اعترافات بقية "آل همام" بشأن هذه النقطة، فترددت قليلاً ثم قالت:

وحياة ربنا "عرابي" و"عبد الرازق" كانوا معاهم..

.....

.....

وكان منطقيًا أن تقوم "سكينة" بالجهد الرئيسي في مساعدة المحقق للحصول على أدلة وقرائن تثبت صحة اعترافها واعتراف الآخرين بمشاركة "سلامة محمد خضر" في عملية قتل "أم فرحات" – بائعة الجاز.. بحكم علاقتها الخاصة به، وبحكم أنها كانت أول من اتهمه بذلك، ثم أيدتها "ريا" و"حسب الله" الذي استكمل روايتها للواقعة مؤكدًا أن دور "سلامة" لم يقتصر على مشاهدة الهجوم المباغت الذي شنه هو و"عرابي" على بائعة الجاز، بل اشترك كذلك في القتل وفي الدفن، وحصل على نصيبه من الغنيمة.

بينما قال "عبد العال" إنه لم يشترك في العملية التي تمت أثناء وجوده في قريته، وبالتالي فهو لا يستطيع تأييد أو نفي ما نسبه الآخرون إلى "سلامة".

وحتى ذلك الحين، كان "سلامة" هو الوحيد من بين سكان "بيت الجمال" والمترددين عليه، الذي ما يزال رهن الحبس الاحتياطي مع أن أحدًا ممن تداولوا التحقيق في القضية، لم يكن قد استدعاه ليناقشه في أقواله الأولى التي أدلى بها أمام "محمد كامل أبو ستيت" مساء يوم ١٥ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢٠، وبعد ساعات من اكتشاف الجثة الأولى".

وكان قد مضى عليه شهر كامل في محبسه، حين استدعاه المحقق ليواجهه باعتراف ثلاثة من "آل همام" بأنه قد شارك في قتل بائعة الجاز، فلم ينكر الواقعة فحسب، بل وأنكر كذلك ما كان قد أقر به في أقواله الأولى، وذكر بأنه لا يعرف "سكينة" من الأساس، ولم يسبق له التردد على "بيت الجمال" أو المبيت به.. وهي حقيقة شهد بها كثيرون، اكتفى المحقق بالأقوال التي أدلى بها بعضهم في المراحل الأولى من التحقيق، واستدعى آخرين منهم ليعيد الاستماع إلى أقوالهم، كان من بينهم "كرياكو ياكومو" – صاحب الخمارة القبرصي– الذي أكد بأن "سلامة" كان يتردد على خمارته مع "سكينة" وأنه رآهما أكثر من مرة وهما يسيران معًا في الشارع، كما أخبرته – ذات مرّة – أنها اشترت له صندلاً وقفطانًا.. و"سيدة سليمان" التي شهدت بأنه "كان دايمًا قايم نايم في البيت".

ولم يجد "سلامة" ما يبرر به أقوالها إلا بسرد قصة رديئة السبك ظنها تكفي للتدليل على أن هناك ضغائن بينهم، دفعتها للشهادة ضده، ونقلها في الغالب عن شريكه في الزنزانة، "عرابي" الذي سبق له أن استخدم أصلها للتشكيك في شهادة "سيدة" ضده، فقال بأنه كان قد اشترى منها ثلاث بيضات ثم تبين له أن اثنتين منهما فاسدة، فقلب لها سلة البيض ثم ترك لها نصف ريال ثمناً له ومضى.

وفي مواجهة هذه الرواية الساذجة وأمثالها، نشطت "سكينة" – التي يبدو أنها كانت تشعر باستفزاز بالغ من إنكار "سلامة" لعلاقته بها – لإثبات أنه كان رفيقها الذي كان يعيش على حسابها وينفق من جيبها.. وللتدليل على أن العلاقة بينهما كانت حميمة إلى الدرجة التي اصطحبها معه أكثر من مرة إلى منزل أسرته، فتعرفت على إخوته الثلاثة، وسردت أسماءهم في مواجهته، وقالت إنه اصطحب أحدهم مرة إلى منزلها الذي يدعي أنه لم يدخله، فتناول العشاء معهما، ووصفت البيت الذي يقيم فيه مع أسرته قائلة إنه دعاها لزيارتها لتلتقي بأمه التي وصفتها.

لكنه أصر – مع ذلك – على إنكار معرفته بـ "سكينة" .. فتصاعد استفزازها منه إلى الذروة، وقالت للمحقق:

ولو أنه عيب.. لكن راح نقول لك على علامة فيه عشان تصدق إنه كان رفيقي.

وذكرت أن هناك آثار التئام جرح قديم في مكان حساس من جسده، وصفته بدقة بالغة.

وسأله المحقق: الجرح ده في جسمك.

فقال باستهزاء:

أيوه ده جرح من زمان.

وكان "سلامة" هو الوحيد بين المتهمين الثلاثة المنكرين الذي توفرت لدى المحقق، فضلاً عن شهادات الشهود، مستندات رسمية تثبت علاقته بـ "سكينة"

وصلته بـــ "آل همام" هي أوراق التحقيق في قضية المشاجرة، التي بدأت بمشـــادة بينه وبين "حسب الله" بسبب خلاف بينهما في حساب نصيب "سلامة" في تركـــة "أم فرحات" بائعة الجاز، ثم تحولت إلى مشاجرة بينهما من جانب وبين النـــوبيين مـــن جيران "حسب الله" الذين تدخلوا لفض الاشتباك بينهما من الجانب الآخـــر. وكانـــت "سكينة" هي التي أرشدت المحقق إلى أن هذه المشاجرة قد انتهت بتحقيق أجرِي في قسم شرطة اللبان نفسه، وأن "سلامة" قد انتحل في هذا المحضر اسم زوجها "محمد عبد العال" – الذي كان غائبًا في قريته آنذاك – ليتواءم ذلك مع ادعائه في المحضر بأنه ذهب إلى منزل "حسب الله" ليصالح زوجته الغضبى، ولكن عديله – أي "حسب الله" – لم يوافق فنشبت بينهما ملاسنةٌ تدخل فيها النوبيون بشكل غير حميد، فتحولت إلى مشاجرة بينهما وبينهم.

وعندما حاول "سلامة" أن يفلت من هذا الدليل القوي، مدعيًا بـــأن المشـــاجرة وقعت بينه وبين "حسب الله" – الذي لا يعرفه – في الطريق العام ســـدت "ســـكينة" أمامه سبل الإفلات، فاستشهدت بشيخ الحارة الذي تذكر الواقعة، وقال بأن "ســـكينة" طلبت إليه أن يضمن زوجها ليمكن الإفراج عنه، فاستجاب لرجائها، وعندما عرض عليه المحقق الاثنين، أشار إلى "سلامة" وقال إنه هو الزوج الذي ضمنه.

ومع أن المحقق كان قد لاحظ عند قراءته لمحضر التحقيق في المشـــاجرة، أن الصفات التي ذكرتها "ورقة التشبيه" عن "زوج سكينة" أقرب إلى صفات "ســـلامة" منها إلى صفات "محمد عبد العال" إلا أنه آثر أن يحسم الأمر بتقرير فني، فطلـــب من مصلحة تحقيق الشخصية، مضاهاة بصمة الإبهام التي وقع بها "زوج سكينة" في محضر المشاجرة ببصمة كل من "محمد عبد العال" و"ســـلامة محمـــد خضـــر".. وجاءت النتيجة بعد أيام لتضع النقط على الحروف، وتجزم بأن الذي انتحـــل اســـم "محمد عبد العال" وادّعى أنه زوج "سكينة" وتشاجر مع "حسب الله" هـــو "ســـلامة محمد خضر".

ولم تكتف "سكينة" بذلك، بل نبهت المحقق – كذلك – إلى المحاولة التي قام بها "سلامة" لكسر دكان "الخواجة عزعوزي" ودلته على حشد من الشهود ضم "سيدة سليمان" و"عزيزة عبد العزيز" ونقيب الخفراء "قاسم حسن" شهدوا جميعًا بأن "سلامة" هرب بعد فشل المحاولة إلى "بيت الجمال" وقبض عليه فيه، وهو ما أكده محضر التحقيق في الواقعة، الذي قرر فيه "سلامة" بأنه يسكن في المنزل رقم ٥ بـ "حارة ماكوريس" طرف "سيدة سليمان".

.....

.....

وكان "علي محمد" – صائغ العصابة – هو الوحيد الذي وفر على المحقق مجهود إثبات الصلة بينه وبين "آل همام"؛ إذ لم يكد يواجهه باعترافاتهم حتى عدل عن إنكاره، واعترف بأنهم كانوا من زبائنه، ولكنه نفى معرفته بمصدر حصولهم على المصوغات التي كانوا يبيعونها له، أو علمه بأنهم كانوا يقتلون صاحباتها، وطبقًا لأقواله، فقد كان "حسب الله" أول من عرفه منهم، عندما اشترى منه دبلة ذهبية ثقيلة يصل ثمنها إلى أربعة جنيهات... ثم عاد بعد أيام ليطلب إليه إصلاحها، قائلاً إنها – على الرغم من ثقلها – لم تتحمل كثرة مشاجراته.. وعن طريقه عرف الثلاثة الآخرين – "ريا" و"سكينة" و"عبد العال" – فأخذوا يترددن على دكانه، يبيعون ويشترون .. وأضاف أن الشقيقتين هما اللتان كانتا تعرضان عليه شراء المصوغات، وتزعمان بأنها مصوغات أمهما أو جدتهما، وبعد مساومة مجهدة في الثمن، تتسلمانه، وبعد انصرافهما يأتي الرجلان فيسألانه عن مفردات المصاغ الذي اشتراه من زوجتيهما، وعن الثمن الذي دفعه فيه، وهي عملية تكررت – حسب قوله – أربع أو خمس مرات فقط.

وعلى الرغم من حرص الصائغ على التأكيد بأنه كان يقوم بعمل تجاري مشروع، إلا أنه فشل في تبرير تجاهله لكثير من العوامل التي كان لا بد وأن تدعوه للشك في مصدر المصوغات؛ إذ كان المظهر العام للمرأتين – كما قال له المحقق

– يدل على تواضع مستواهما الاجتماعي، وعلى فقرهما، وعلى استحالة أن تكونا قد ورثتا شيئًا عن أمهما أو جدتهما وكانت المصوغات نفسها ذات مقاسات مختلفة مما يدل أنها ملك لنساء متعددات، وفضلاً عن أنه كان يستجيب لرغبتهما في وزن المصوغات بميزان دكانه، وليس لدى الوزانين الرسميين للصاغة، فقد كان يشتريها منهما بثمن بخس يصل إلى نصف ثمنها الحقيقي، وهي كلها دلائل تدل على أنه كان يعلم بأن المصوغات ليست ملكهما، وأنهما حصلتا عليها عن طريق غير مشروع.

وكان من بين الأقوال التي أساءت لموقفه في التحقيق، اعترافه بأنه قام بتكسير زوج المباريم الثاني الذي بقي لديه من مصاغ "فردوس" بعد شرائه له بأربعة أيام، وفي أعقاب اكتشاف الجثة الأولى في بيت "سكينة" وإنكار معرفته بأحد من "آل همام" عندما استجوب لأول مرة في أعقاب العثور على فاتورة باسمه في حافظة نقود "حسب الله" عند تفتيشه فور القبض عليه وفي تبريره لذلك قال:

"أنا أول ما جابوني القسم وشفت "ريا" و"سكينة" وسمعت أنهم قاتلين دستة نسوان مصاريني اتحاشت في وسطي.. وارتعبت فأنكرت."

وهكذا وقع صائغ العصابة، الذي كان آخر من قبض عليه من المتهمين؛ إذ لم يصدر القرار بحبسه احتياطيًا على ذمة التحقيق إلا في يوم الجمعة ١٠ ديسمبر (كانون أول) ١٩٢٠.. وبعد ثلاثة أيام من اعترافات "ريا" و"سكينة" وبعد ثلاثة أسابيع، كان خلالها يعامل باعتباره شاهدًا على جريمة.. وليس متهمًا بارتكابها.

(٦٨)

ولعل المحقق لم يكن يتصور، حين شرع في تصفية موقف "محمد علي القادوسي" وزوجته "أمينة بنت منصور" – المعروفين بـ "أبو أحمد النص" و"أم أحمد النص" – مدى الصعوبات التي سوف يواجهها في غربلة ما كان يحيط بهما من شبهات.

وكان الانطباع الأول الذي تكون لدى "سليمان بك عزت"– عندما تسلم التحقيق من سلفه، وطالع أوراقه – هو أن موقف "آل النص" – وخصوصًا الزوجة – لا يكاد يختلف عن موقف الذين اتهمتهم "ريا" في الطبعات الأولى من أقوالها، مثل "عديلة الكحكية" و"أحمد الجدر" و"عبد الله الكوبجي" مع فارق واحد، هو العثور على الجثة التي كانت "ريا" تزعم في البداية بأنها جثة" أنيسة" بغرفة بالطابق الأرضي من المنزل الذي يسكنه "آل النص" وتنوب الزوجة عن مالكته في تأجير غرفة..

وكان من حسن حظ "أم أحمد النص" أن الشبهات التي أحاطت بها أخذت تتبدد تدريجيًّا بعد أسبوع واحد من القبض عليها هي وزوجها، فعدلت "ريا" عن اتهامها، بأنها كانت تصطحب بعض الفتيات إلى حجرتها بـ "حارة علي بك الكبير" ليلتقين برجال، ثم يختفين بعد ذلك، وتعرف الحاج "حسين علي وفيق" على الملابس التي عثر عليها فوق الجثة، وقال بأنها لزوجته "نبوية بنت جمعة"، واتهم "حسب الله" بأنه كان "يخايلها" إلى أن أغواها على الهرب.

ولكن بقاء "آل النص" ضمن قائمة المشتبه فيهم ظل رهينًا بالحالة المزاجية لابنتي علي همام، على نحو يكشف عن أن العلاقة بين النساء الثلاث، كانت تتسم

بدرجة عالية من التعقيد، فقد كانت "سكينة" أسبق الشقيقتين إلى التعرف إلى "أمينة بنت منصور"، حين كانتا تسكنان معًا في "بيت الصابونجية" فنشأت بينهما رابطة مهنية سرعان ما تحولت إلى صداقة قوية، فقد كانت كل منهما مطلقة تعيش وحيدة على الرغم من أن الرجل الذي تهواه لم يكن بعيدًا عنها.

وكانت "سكينة" تحتفظ بدرجة من الإعجاب الخفي بـ "أم أحمد النص"، وقد وصفتها – في أقوالها أمام المحقق – بأنها "مرة ناعمة.. تقدر تسحب أجدع مرة في البلد لأن أصلها دلالة، ولما تشوفها في بيتها.. لابسة ومتخططة وفاردة شعرها يتهيأ لك أنها بنت بنوت عندها أربعتاشر سنة.. ولما يخش عليها حد لا تقف ولا تهتم.. وتسلم وهي قاعدة زي السنيورة".

وما لبث ظهور "ريا" على ساحة العلاقة بين الصديقتين، أن عكر صفو هذه الصداقة؛ إذ استطاعت بروحها العملية ومواهبها الاستثمارية– أن تخاطب الطابع الغالب على شخصية "أم أحمد" وأن تجتذبها إليها، فتوثقت العلاقة بينهما، وتحولت إلى صداقة حميمة، جعلت "بديعة" تصف زوجة "النص" بأنها "صاحبة أمي الروح بالروح.. ومخاوياها بالعيش والملح"، وكانت خيانة "أم أحمد" لصديقتها "سكينة" – التي كانت تغار من أختها – هي السبب الخفي وراء تحرش "سكينة" المتواصل بها، الذي انتهى بشجار حاد بينهما، أدى– مع عوامل أخرى – إلى فضّ الشراكة بين "آل همام" و"آل النص".. وإغلاق "بيت حارة النجاة" قبل ستة شهور من افتضاح أمر العصابة.

ولا بد أن شيئًا ما، قد حدث بين "ريا" و"أم أحمد النص" خلال هذه الشهور الستة، دفعها لمحاولة توريط "أختها بالعيش والملح" في القضية، بإرشاد الشرطة إلى الجثة المدفونة في منزلها، والإيحاء بأن "أم أحمد" شاركت في قتلها ودفنها.. بينما أظهرت "سكينة" وفاء نادرًا، ولم تحاول توريط صديقتها، بل وأصدرت بحقها "إعلان براءة" في الجلسة الأولى من اعترافاتها، لكنها عدلت عن هذا الموقف في جلسة تالية من جلسات التحقيق، ضمتها هي وزوجها وشقيقتها لتحقيق واقعة مقتل

"نبوية بنت جمعة" فأيدت ادعاء "ريا" بأن "أم أحمد النص" كانت تجلس أمام باب البيت، ورأت المرأة وهي تدخل، ولم ترها وهي تخرج منه. وكررت نص العبارة التي قالتها في هذا الشأن، فجزمت أن "أم أحمد عرفت طبعًا أن المرأة قتلت".. لكن المحقق لم يكد يستدعي "أم أحمد" لتواجه الشقيقتين، حتى عدلت "ريا" فجأة عن كل ما اتهمتهما به، وأعلنت براءتهما منه، فلم تعترض "سكينة" على الإعلان.

وكان من سوء حظ "أم أحمد النص" أن إعلان البراءة، قد صدر – يوم الخميس ٩ ديسمبر (كانون أول) ١٩٢٠ – متأخرًا عن موعده أسبوعًا كاملا، وبعد أن عثر مساعد المحقق – بالصدفة المحضة – على دليل آخر – غير أقوال "ريا" – يثير الشبهات حول صلتها بالعصابة – وكان "علي أفندي بدوي" – وكيل النيابة المكلف بإجراء التحقيقات التكميلية – يقوم – يوم الخميس ٢ ديسمبر (كانون أول) ١٩٢٠ – بعرض ما ضبط لدى المتهمين من ملابس ومصوغات على أهالي الضحايا لعلهم يتعرفون على شيء منه، حين تعرف "حسن الشناوي" – زوج "نبوية القهوجية" – على خلخال من النحاس ضبط في الحجرة التي تسكنها "أم أحمد النص" وقال بأنه يشتبه في أن هذا الخلخال هو خلخال زوجته، ومع أن البحث انتهى إلى أنه خلخال "عائشة عبد المجيد" الذي أخذته منها "أم أحمد" حين قررت بيعها إلى "حسنة العايقة" في "دمنهور" فإن المحقق تنبه فجأة، إلى أن "أم أحمد" تحيط كاحليها بخلخال فضي، فطلب إليها أن تخلعه، فعارضت في ذلك على نحو أثار ريبته، ثم خلعته بعد تردد شديد، وعلى نحو دعاه للشك في أن وراءه سرًا وبعرضه على "حسن الشناوي" نفى أنه لزوجته، وقالت "أم أحمد" – ردًا على سؤال المحقق حول مصدره – إنه خلخال قديم جدًا، كان والدها الراحل اشتراه لها وهي طفلة صغيرة.. وهو ما زاد من ريبة المحقق الذي لاحظ أن الخلخال حديث، فأمر بضمه إلى بقية مضبوطات "أم أحمد" وأرسل يستدعي أهالي الضحايا، ليعرضه عليهم، فإذا باثنين من أبناء "خضرة محمد اللامي" – أولى الضحايا – يتعرفان عليه، ويقولان بأنه

لوالدتهما، وبأنهما تعودا أن يشاهداه في قدميها منذ طفولتهما، ويجزمان بأنها كانت تتزين به، في اليوم الذي خرجت فيه بلا عودة.

وذعرت "أم أحمد" عندما واجهها المحقق بأقوالهما، وقالت له: لأ وحياتك.. ده من مالي.. ولما أعاد سؤالها عن مصدره، حاولت أن تتهرب من الإجابة، وقالت له:

هو اللي عنده حاجة يقولوا له أنت جايبها منين؟.

فكرر عليها السؤال بلهجة زاجرة، أنستها إجابتها السابقة عليه، وقالت:

أنا اشتريته من أربع سنين من صايغ شامي له دكان في أول الصاغة الصغيرة في ظهر الجامع.

ويبدو أنها توهمت أنها تستطيع أن تنجوَ بكذبتها إذا حشدت فيها أكبر قدر من التفاصيل، فأضافت: إنها اشترت الخلخال بستة ريالات ونصف، وأنها دفعت للصائغ جنيهًا من ثمنه، ولم تتسلم منه سوى فردة واحدة من الخلخال، ثم عادت في اليوم التالي.. فسددت له بقية الثمن، وتسلمت الفردة الأخرى، من دون أن تحصل منه على فاتورة الشراء.. وذكرت أن الخوف والارتباك والمفاجأة، كانت وراء زعمها بأن والدها هو الذي اشترى لها الخلخال.

وحين طلب إليها المحقق أن تدله على شهود يعرفون بأن الخلخال ملك لها طالما أنها لا تحمل فاتورة تدل على شرائها له، ذكرت له اسم جارة لها، قالت بأنها اصطحبتها معها في ذلك اليوم، لتستعين بخبرتها أثناء الشراء، وأن هذه الجارة، هي التي دفعت للصائغ مقدم الثمن من جيبها، بل وكانت معها عندما عادا في اليوم التالي لتسديد القسط الثاني والأخير منه، واستشهدت بجارة أخرى، ذكرت أنها رأت الخلخال في قدميها، حين اشترته قبل أربع سنوات..

لكن الجارتين اللتين استشهدت بهما كذبتاها، ونفت الأولى واقعة مصاحبتها لها عند الشراء.. وحين حاولت "أم أحمد" أن تستحثها للمصادقة على روايتها، قالت لها أمام المحقق:

"أنا ما اشهدش زور.. حرام ما حصلش.."

ونفت الثانية أن تكون قد رأت الخلخال في قدميها في الوقت الذي تدعيه. وتخلى عنها الصائغ الذي ادّعت أنها اشترت منه الخلخال، قائلا أنه يتعامل مع مئات من النساء كل يوم، ولا يستطيع أن يتذكر واقعة شراء يعود تاريخها إلى أربع سنوات مضت.. كما لا يستطيع أن يميز ما إذا كان هذا الخلخال قد بيع من دكانه، أو من دكان غيره، لتشابه كل الخلاخيل الفضية، بحكم أن هناك صائغين فقط تخصصا في صناعتها، وفي توريدها إلى دكاكين كل الصياغ في الإسكندرية.. ونفى ادعاء "أم أحمد" بأنه باع لها الخلخال من دون فاتورة شراء، قائلا إن ذلك مستحيل؛ لأن المشتري يصر دائمًا على وزن ما يشتريه من مصوغات فضية وذهبية لدى الوزانين الرسميين؛ لكي يطمئن إلى أن الصائغ لن يغشه في الميزان، وبالتالي في الثمن، وأن الورقة التي يحصل عليها من هؤلاء الوزانين، تقوم مقام الفاتورة. ولما كررت "أم أحمد" ادعاءها بأنه لم يعطها فاتورة، قال لها: أنت كذابة.

وبعد يومين من الاستماع إلى أقوال الشهود، انتقلت التحقيقات حول خلخال "خضرة محمد اللامي" من المحضر الفرعي إلى المحضر الرئيسي، ومن وكيل النيابة "علي أفندي بدوي" إلى رئيسها "سليمان بك عزت" الذي احتفظ بها إلى المرحلة النهائية للتحقيق، خاصة بعد أن أشار "محمد عبد العال" – أثناء اعترافه – إلى أن مصاغ "خضرة" كان يتكون من زوج من الأساور وخلخال من الفضة.

وفي اليوم التالي لإعلان براءة "أم أحمد" .. استدعى المحقق الشقيقتين، وعرض عليهما الخلخال فتمسكتا بالإعلان، وأنكرتا معرفتهما بالخلخال أو بصاحبته حتى بعد أن نبه المحقق "ريا" إلى أن ابني "خضرة" قد تعرفا عليه وقالا بأنه لأمهما.

ونفت "سكينة" أن تكون قد أعطت "أم أحمد" خلاخيل على سبيل البيع أو الهدية.. وحين استدعى "أم أحمد" ليواجهها بالواقعة، أصرت على أقوالها وأعادت تنسيقها لتزيل ما بينها من تضارب، فذكرت أنها باعت الخلخال الذي اشتراه لها أبوها، وأضافت إلى ثمنه، واشترت الخلخال المضبوط، وبررت عدم تأييد جارتيها لروايتها بخوفهما ورهبتهما من الموقف، وادعت أن الصائغ لم يكذبها قائلة بأنه لم يتذكر الواقعة فحسب.

وحاول زوجها "محمد علي القدوسي" أن يخرجها من عثرتها، فشهد بأنها قد اشترت هذا الخلخال بعد عودتها من القاهرة؛ حيث أمضت عدة شهور تعمل خادمة في بيت أحد اليهود، وأضاف بأنها – بحكم عملها كدلالة – تشتري وتبيع أشياء من هذا النوع، بناء على طلب زبوناتها المتعاملات معها ومعظمهن من البغايا.. ودلل على ذلك بأن شرطيًا يعمل بـ "قسم شرطة المنشية" كان قد كلفها بشراء خلخال ليهديه لرفيقته، وأن فاتورة الشراء كانت بحافظة نقوده عند القبض عليه، ويمكن الرجوع إليها للتأكد من ذلك.

واختفت قصة الخلخال من أوراق التحقيق لمدة تزيد على أسبوعين، ساد الظن خلالها بأن المحقق قد فقد اهتمامه بها، خاصة، وقد كانت هناك دلائل كثيرة بين أوراق التحقيق، تدل على أن أقارب الضحايا، يخطئون في التعرف على ما عثر عليه فوق جثثهن من ملابس؛ لعدم معرفتهم الدقيقة لها، كما يخطئون – لنفس السبب – فيتعرفون على أشياء مما ضبط لدى المتهمين، ويجزمون بأنها تخص أقاربهم ثم يكتشف المحقق بعد ذلك، دلائل مادية تدل على عدم دقتهم، وعلى أن أوهامهم تضللهم..

وجاء اكتشاف آخر جثة – في يوم ٢٥ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٢٠ – ليثير اهتمام المحقق بقصة الخلخال من جديد؛ إذ ما كادت "ريا" تعترف – بعد يومين – بأنها جثة "خضرة محمد اللامي" حتى تشكك المحقق تمامًا في صحة أقوال ابنيها حول الخلخال؛ إذ كانا قد تعرفا – قبل شهر كامل– على ملابس إحدى الجثث العشر

الأولى وشعر صاحبتها، وجزما بأنها جثة أمهما. لكن "ريا" فاجأته؛ حيث ختمت هذا الجزء الجديد من اعترافها، بقولها إنها ذهبت مع شقيقتها – صباح اليوم التالي لمقتل "خضرة" – لتبيعا مصاغها، فباعتا زوج الأساور، أما الخلخال، فقد تركته مع "سكينة" التي أعطته بعد ذلك لـ "أم أحمد النص".

وأضافت "سكينة" أنها كانت قد اقترضت القادوم الذي حفر به الرجال قبر "خضرة" من "أم أحمد" فلما ذهبت به إليها بعد عودتها من الصاغة، رأت الخلخال معها، فأخذته منها وتفحصته قليلا، ثم أحاطت به كاحلها وقالت لها: ده فالصو، فأكدت لها "سكينة" أنه من الفضة.. وسألتها: ح تدفعي فيه كام ريال؟.. فقالت لها مازحة: أنت ح تأخدي مني فلوس.

ومع أن "سكينة" أكدت بأن "أم أحمد" لم تكن تعرف – آنذاك – بأن صاحبة الخلخال قد قتلت، فقد جزمت بأنها عرفت هذه الحقيقة، أو على الأقل استنتجتها بعد ذلك التاريخ بأقل من شهرين، حين دخلت "نبوية بنت جمعة" بيتها من الرجال، ولم تخرج منه، ولما سألت عنها "سكينة" قالت لها: أهي عندك تحت الصندرة، فتجاهلت ذلك كله، ومدت يدها فأخذت ملاءة المرأة، وبرقعها الذي ضبط لديها.

ودهش المحقق حين أيدت "ريا" كل ذلك، فلما سألها عن "إعلان البراءة" الذي أصدرته قبل أسبوعين بحق "أم أحمد" قالت:

أنا قلت الكلام ده؛ لأنها وطت على رجلي باستها.. وقالت لي: أنا عندي ولدين ابريني.. وربنا يساعدك على براءتك علشان بنتك.. فصعبت عليّ.

وما كادت "ريا" تسحب إعلان البراءة الذي أصدرته بحق "أم أحمد" حتى تبعتها "سكينة" فعادت لتؤكد بأن زوجة "النص" قد تواطأت على إخفاء عملية مقتل "نبوية بنت جمعة" في منزلها وأنها حصلت على برقع الضحية وملاءتها ثمناً لسكوتها، بل وتعرفت "سكينة" – كذلك – على أحد البراقع التي ضبطت بمنزل "أم أحمد" مؤكدة

أنه برقع "نبوية" وأنها لا بد وقد باعت الملاءة، أو بادلت عليها. وعندما واجه المحقق بين النساء الثلاث قالت "أم أحمد" للشقيقتين:

ابروني في عرضكم.. أنا ما أخدتش منكم حاجة.

فردت عليها "ريا":

إنت مش بنت أكابر عشان ندّعوا عليكي بالزور.

وقالت "سكينة":

انت مش ح تبرينا عشان نشهدوا عليكي كذب.. واشمعنى ما اتهمتش "سيدة" جارتي.. هي صحيح أخذت اثنين جنيه من "حسب الله" يوم "فاطمة العورة" لكن ما شافتش حاجة.. أما إنتي فأخذت وأنت شايفة وفاهمة أخذت ليه.

وللمرة الثانية حاولت زوجة "النص"، أن تعتمد على شهامة إحدى جاراتها من البغايا الساكنات في "حارة النجاة" فادعت أن البرقع لها، وأنها رهنته لديها، لكن الجارة تخلت عنها ونفت أن يكون بينها وبين "أم أحمد" معاملات من أي نوع وختمت شهادتها قائلة:

أحلف بـ "سورة براءة" وبالمصحف الشريف أني ما رهنت عندك شيئًا.

وكان من حسن حظ "أم أحمد" أن زوج "نبوية بنت جمعة" لم يتعرف على البرقع حين عرض عليه. وقالت شقيقة القتيلة، بأنها لا تعرف شيئًا عنه. وبذلك لم يعد البرقع يصلح لأن يكون دليلا على صحة الاتهام الذي وجهته إليها الشقيقتان بشأنه، لكن الأمر لم يكن – كذلك – فيما يتعلق بخلخال "خضرة محمد اللامي" الذي ضبط في قدميها، وتعرف عليه أبناء القتيلة وأكدوا بأنه الخلخال الذي كانت تتزين به أمّهم في اليوم الذي خرجت فيه بلا عودة.

وهكذا بات محتمًا على "أمينة بنت منصور" أن تتخبط كالطير الذبيح وهي تحاول العثور على شاهد يؤكد ادّعاءها بأن الخلخال خلخالها، وليس خلخال "خضرة". أما وقد تخلت عنها جاراتها وصديقاتها، فقد حاولت أن تستعين بشقيقاتها،

لكنهن تخلين عنها، ورفضن أن يؤيدن تفسيراتها المتضاربة لسبب حيازتها لهذا الخلخال.. وأكدن جميعًا بأنهن قد قطعن كل علاقة بينهن وبينها؛ بسبب "مشيها البطال" وسمعتها السيئة، وما ترتكبه من مساخر، وتديره من محاشش وبيوت دعارة.

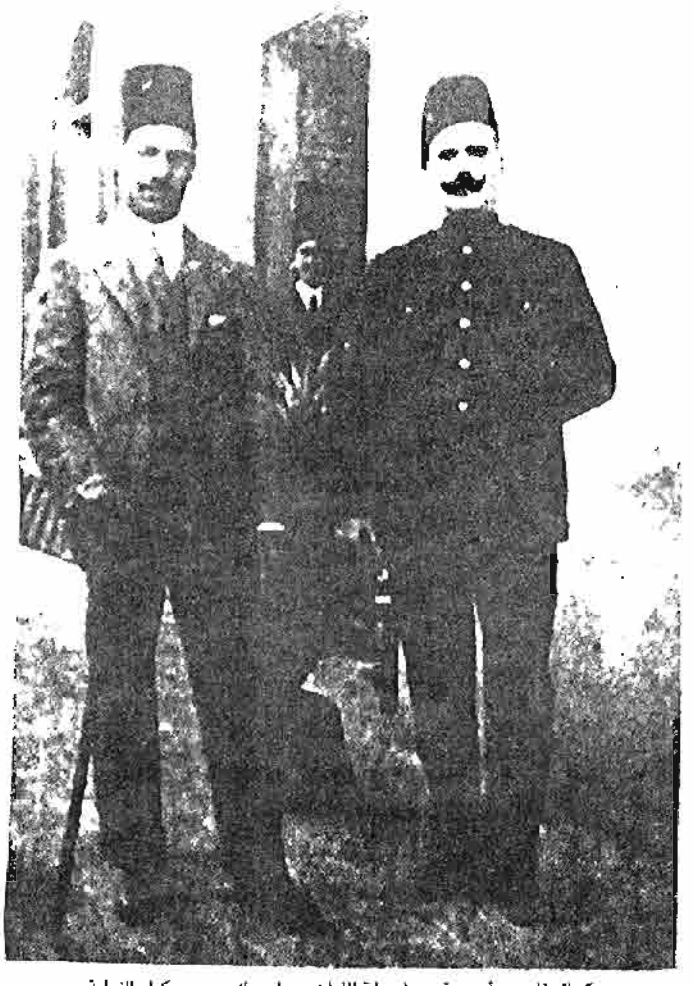

كمال نامي مأمور قسم شرطة اللبان، وعلى بك بدوى وكيل النيابة

ويبدو أن استغاثات "أمينة بنت منصور" المتواصلة، قد طرقت – أخيرًا – أبواب قلوب إخوتها الذكور، خاصة بعد أن نشرت الصحف أنباء تؤكد أن الدليل الوحيد على اتهامها هو الخلخال المضبوط في قدميها، فضغطوا على شقيقاتهن فوافقن – أخيرًا – على التواطؤ معها، وعلى تأييد رواية ساذجة ألفتها، تقول بأن الخلخال هو ملك لابنة واحدة منهن، وأن الفتاة قد بادلت خالتها عليه، بخلخال آخر، بل وحاولن الحصول على فاتورة مصطنعة تدل على شراء الخلخال باسم ابنة الأخت.. فذهب وفد منهن إلى الصائغ الذي يتعاملن معه، وحاولن إيهامه بأنه قد باع للفتاة خلخالا، ثم ضاعت فاتورته منها، وطلبن منه أن يستخرج لهن صورة منها، لكن الصائغ– كغيره من

باعة المشغولات الذهبية في الإسكندرية التزم جانب الحذر، واعتذر بأنه لا يستطيع أن يستجيب لطلبهن قبل أن يعود إلى دفاتره ليتأكد – أولا – أن الفاتورة مسجلة بها، وأضاف أن حكمدارية الشرطة قد جمعت كل دفاتر الصياغ في المدينة؛ لكي تستخرج منها قائمة بمشتريات ومبيعات أفراد عصابة "ريا" و"سكينة" من المشغولات الذهبية والفضيَّة، وبالتالي فلا بد من الانتظار حتى تعود الدفاتر إليه، أو طلب صورة من حكمدارية الشرطة، التي تحوز الدفاتر..

وفي اليوم المحدد لاستئناف التحقيق مع "أم أحمد" وجدت شقيقاتها ينتظرنها – لأول مرة منذ حبسها – في باحة قسم شرطة اللبان، وقد جئن معهن بإفطار تناولنه سويًّا، وتداولن أثناء ذلك في التنسيق بين أقوالهن حول الواقعة الجديدة. لكن الرياح أتت بما لا تشتهي السفن؛ إذ كان المحقق قد أرسل يستدعي "ريا" و"سكينة" لكي يعرض عليهما "شقيقة بنت فتيان نمر" – التي كانت ما تزال تنكر معرفتها بـ "عرابي" – ومع أنهما توقعتا أن تتجاهلهما "أم أحمد النص" بسبب تراجعها عن إعلان البراءة، فقد خيبت المرأة توقعاتهما، وتصرفت كما يليق بـ "دلالة" لا تريد أن تخسر أحدًا، ولا تيأس من استجلاب ودّ الآخرين، فلم تكتفِ بالسلام عليهما، بل وأعطتهما ما كان قد تبقى من الفطائر التي جاءت بها شقيقاتها، ودعتهما لاحتساء كوبين من الشاي على حسابها، لعل ذلك يخجلهما فتكفان عن سعيهما لإثبات التهمة ضدها..

وحين مثلت أمام المحقق، فأعاد سؤاله حول الخلخال الذي ذكرت "سكينة" بأنه خلخال "خضرة" وبأنها أعطته لها في اليوم التالي لمقتل صاحبته، أنكرت "أم أحمد" ذلك، وبدأت على الفور تبث الطبعة الجديدة من أقوالها التي ظنتها عصيّة على التكذيب، فقالت: إنه خلخال ابنة أختها، وأنها بادلتها عليه بخلخال آخر كانت تملكه. ومع أن المحقق عبر لها عن دهشته لأنها لم تقل ذلك منذ بداية التحقيق، فقد أرسل يستدعي "سكينة" لكي يواجهها بها.

وما كادت ابنة "علي همام" تسمع الادعاء الجديد حتى استنتجت بذكائها اللماح موضوع الاجتماع الطارئ الذي عقدته "أم أحمد" مع شقيقاتها قبل دخولها على المحقق، ولم تضع أي اعتبار لكوب الشاي وقطعة الفطير، وأبلغت المحقق بما شاهدته.. وبعد دقائق كان أحد الجنود يدفع أمامه شقيقات "أمين" اللواتي فوجئن بطلبهن للإدلاء بأقوالهن قبل أن يحفظن نص الشهادة، ولم يستطعن أن يبررن وجودهن في ديوان قسم الشرطة في ذلك اليوم.. وعندما باغتهن المحقق بالسؤال عن قصة الخلخال، تناقضت رواية

كل منهن مع رواية الأخرى، أو مع رواية "أم أحمد" نفسها، وما لبث الصائغ الذي ذكرن اسمه أن روى المحاولة التي بذلنها للحصول على فاتورة مصطنعة تثبت شراء الخلخال باسم ابنة الأخت، وبذلك انكشف الملعوب كاملاً أمام المحقق الذي قال لهن في ختام التحقيق:

يظهر أنكم قريتم الجرائد وافتكرتم أن الدليل الوحيد على "أمينة" هو الخلخال.. فاتفقتم على تلفيق هذه الرواية.. لكن كلامكم كله مش ماشي مع بعضه..

.....

.....

ومع أن موقف "أبو أحمد النص" في التحقيق، كان أفضل من موقف زوجته؛ إذ لم يتهمه أحد بالحصول على شيء من متعلقات الضحايا مقابل الصمت على جرائم القتل، بل وجزم المعترفون الأربعة من "آل همام" بأنه لم يتنبه إلى شيء مما جرى يوم مقتل "نبوية بنت جمعة"، فقد كان عليه أن يدفع ثمن حالة الريبة التي شاعت بين كل الذين يتعاملون مع المتهمين في قضية "ريا" و"سكينة" فدفعتهم إلى إعادة تفسير كل سلوكهم، السابق على ضوء ما تكشف من جرائمهم، وأن يدفع كذلك – ثمن رغبته العارمة في التفاخر؛ لكي يتغلب على إحساسه العميق بالفشل.

وهكذا ما كاد "محمد علي القدوسي" يدخل السجن؛ حتى تذكر صاحب مخبز من جيرانه يدعى "علي فهمي" أنه كان يحاول إغراءه خلال الأسبوعين السابقين بالتردد على محششته وحده بعد منتصف الليل – فأعاد تفسير الواقعة، على ضوء اكتشاف جثتين، واحدة في المنزل الذي يقع فيه دكان "النص" وتسكن فيه مطلقته، والثانية في المحششة التي كانا يديرانها.. وجزم بأن "النص" كان يخطط لاستدراجه إلى المحششة؛ لقتله والاستيلاء على نقوده وما كان يتزين به من مصوغات ذهبية.

وأذاع استنتاجه ذلك بين أقاربه وأصدقائه وجيرانه؛ حتى وصلت الواقعة إلى أحد محرري جريدة "الأهالي" – وهي جريدة يومية كانت تصدر بالإسكندرية آنذاك – فنشرتها في يوم الأربعاء ١٥ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٢٠.

ولفت نشر الواقعة بالصحف نظر الصاغ "محمد كمال نامي"– مأمور قسم شرطة اللبان – الذي كان يقوم بإجراء التحريات عن جرائم "ريا" و"سكينة" فاستدعى صاحب المخبز وسأله عن تفاصيلها، وناقشه فيها، ثم أقنعه بأهمية أن يدلي بأقواله بشأنها أمام رئيس النيابة "سليمان بك عزت".

وكان "علي فهمي" رجلا في الأربعين من عمره، ونموذجًا لنمط اجتماعي يبرز عادة في أعقاب الحروب. فمنذ كان في الخامسة عشرة من عمره وهو يعمل مع أبيه في المخبز الصغير الذي كان يملكه في شارع "سيدي إسكندر" في قلب حي البغاء.. فاندفع منذ مطلع مراهقته يصادق البغايا، وينفق عليهن كل ما يكسبه، ويتردد مع أصدقائه على الخمارات والمحاشش، إلى أن مات أبوه على مشارف الحرب، وورث عنه المخبز، فشعر بالمسئولية، وأخذ يهتم بعمله، وقلّص من نشاطه على "جبهة الخبص".

وما لبثت سنوات الحرب أن أثبتت أنها كانت – بالنسبة له ولأمثاله – سنوات عز ورخاء. فقد قل ما كانت البلاد تستورده من أوروبا من الغلال، فارتفعت أسعارها في الأسواق إلى أرقام فلكية، حتى وصل سعر أردب القمح إلى خمسة

جنيهات، وهي ثمن قنطار القطن قبل الحرب. وارتفع سعر أقة الدقيق إلى ثمانية قروش واستفاد الطاحنون وأصحاب المخابز من الأزمة، فأخذوا يخلطون الدقيق بالنخالة ثم بالذرة والشعير والفول والأرز، وأخيرًا أصبحوا يخلطونه بالبطاطا..

وهكذا ما كادت سنوات الحرب تنتهي حتى ارتفع رأسمال "علي فهمي" إلى ثلاثة آلاف جنيه، وارتفع متوسط ما يربحه إلى مائة جنيه، وهو ما أغراه بالعودة تدريجيًّا لاستئناف نشاطه في مجال "الخبص" مع تغيير يتناسب مع مكانته الجديدة فاتجه إلى أحياء البغاء الراقية في "المنشية" و"العطارين" وحرص دائمًا على أن يرتدي ملابس أنيقة، ويتزين بمصوغات كثيرة، فاشترى ساعة وكتينة وخاتمًا من الذهب، وآخر من الماس، وحرص على ألا يفرط فيما يتزين به من الذهب، فلم يبعه أو يرهنه، حتى في المرات القليلة التي تعرض فيها لأزمات مالية؛ إذ كان لشغفه الشديد بالنساء، يعتقد أن تزينه بالذهب، إعلان عن ثرائه، يساعده على مشاغلتهن، وييسر عليه سبل اقتناصهن.

الكونستابل الإنجليزي ليز الذي أشرف على هدم بيوت آل همام

ولم تفت دلائل الثروة التي يتمتع بها "علي فهمي" على "أبو أحمد النص" الذي تعرف عليه، وتعامل معه، منذ انتقل للسكن بـ "حارة النجاة"، التي يقع الفرن على ناصيتها. وعندما هجر "النص" مهنته الأصلية كـ "عربجي" وفتح دكانه، بدأ يستورد الخبز الذي يبيعه به من الفرن. وعندما توسع فافتتح المحششة بدأ يلح على "علي فهمي" بأن يشرفه بزيارة مؤكدًا له أن لديه أفخر أصناف الحشيش. فاستجاب الرجل لإلحاحه، ولكنه فضل أن تكون زياراته في وقت متأخر من الليل، بعد أن

ينفض سيل الرواد؛ حفاظًا على مكانته الاجتماعية، وحتى تقتصر الجلسة عليه، وعلى أصدقائه الحميمين.

ومع أن المكان بدا له مقبضًا وقذرًا وسيِّئ التهوية، على نحو لا يشجع على مواصلة التردد عليه، فقد كان "علي فهمي" سخيًا مع "النص" وأعطاه بقشيشًا يصل إلى نصف ثمن الحشيش الذي دخنه، وهو ما دفعه لمواصلة الإلحاح عليه لكي يستمر في زياراته الكريمة للمحششة، فاستجاب له عدة مرات.

ولما طال انقطاعه استأنف "النص" إلحاحه، ولكن مع تغيير طفيف في نغمته، فكان يقول له:

يا أخي أنت بطلت تيجي عندنا ليه ؟.. إحنا بيجينا نسوان كويسة.. بس تعال انت بعد نص الليل لوحدك.. واحنا نبسطوك..

ولأن المكان كان مقبضًا وعاطلا عن الزينة التي تعود أن تحيط به منذ عرف "الخبص" في بيوت الدعارة التي يديرها الأجانب، فإن "علي فهمي" لم يستجب للدعوة، ولم يسترب فيها، ولم يتوقف طويلا أمام إصرار "النص" بأن يأتي وحده، من دون أن يصطحب أحد من أصدقائه، وفسر إلحاحه برغبة في خدمته، وطمعه في كرمه.. إلى أن انفضح المستور، وظهرت الجثث وبدأت الإشاعات تتردد بين الناس حول أساليب العصابة في اقتناص ضحاياها، فأيقن أن دعوة الرجل لم تكن بريئة، وأن إصراره على أن يكون وحده دون أحد من أصدقائه كان في محاولة لاستدراجه؛ تمهيدًا لقتله والاستيلاء على ما يتزين به من مصوغات..

وكان يمكن أن يهمل المحقق الواقعة التي استمع إلى تفاصيلها من صاحبها، خاصة بعد أن نفى "علي فهمي" – ردًا على سؤال منه – أن يكون قد التقى – أثناء تردده على المحششة – بأحد من المتهمين الستة الرئيسيين الذين كانوا يقومون بالقتل؛ ولأن التحقيق كان قد أوشك على الانتهاء وثبت منه أن العصابة كانت تختار ضحاياها من النساء لا من الرجال؛ ولأن أحدًا من المتهمين المعترفين لم يكن قد

اتهم "النص" بالمشاركة في القتل، الذي لا يستطيع أن يقوم به وحده؛ بسبب قصر قامته وضآلة حجمه وهو ما دفع الناس لتسميته بـ "النص".. لكن عقد النقص التي كانت تقود "النص" إلى التباهي والاستعراض الكاذب، دفعته إلى تصرف أحمق، أكد استنتاج صاحب المخبز بأن له صلة بعملية القتل، وأدخله لأول مرة – منذ القبض عليه – في دائرة الشك.

ولأن المحقق لم ينظر بجدية إلى بلاغ صاحب المخبز؛ فإنه لم يجد ضرورة لسرعة استدعاء "النص" من السجن، لكي يواجهه بأقواله، وأجّل ذلك إلى يوم الأحد ١٩ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٢٠، الذي كان محددًا من قبل لنظر معارضته في أمر النيابة بحبسه احتياطيًا، أمام قاضي محكمة اللبان الجزئية.. وما كادت الجلسة تنتهي بموافقة القاضي على مدّ حبسه لمدة أربعة عشر يومًا أخرى، حتى طلب رئيس النيابة من الشرطة، اقتياده إلى ديوان قسم شرطة اللبان؛ لكي يحقق معه في البلاغ، وليواجهه بصاحبه، ولأن المسافة بين المكانين لم تكن كبيرة، فقد اصطحبه الشرطي المكلف بحراسته إلى القسم سيرًا على الأقدام.. وما كادا يصلان إلى "البياصة" على مبعدة قليلة من "حارة علي بك الكبير" حتى التف حولهما الأطفال يصيحون "النص أهو.. النص أهو" وتوقف "النص" أمام "قهوة الحُصري"، وأرسل ابنه الصغير الذي لحق به عقب مغادرته المحكمة – لكي يشتري له عدة أقراص من الطعمية وبعض أرغفة الخبز لكي يتناول إفطاره..

وأثناء ذلك غادر أحد جيرانه، مكانه من المقهى، وتوجه نحوه ليسأله – على سبيل المجاملة والفضول – عن أحواله. ولا بد أن "النص" كان آنذاك في ذروة إحساسه بالعظمة؛ بسبب ما حققته له القضية من شهرة مدوية، جعلته محطَّ الأنظار، ودفعت كثيرين ممن كانوا يتصغّرون شأنه للاهتمام به، وللسعي إليه، والاحتشاد حوله، فما كاد الرجل يسأله:

إزيك يا "نص"؟.. عملت إيه في المحكمة.

حتى قال له بغموض متعمد، يوحي بأنه يعرف الكثير:

أنا لسه مصمم ع الإنكار.. إذا كانوا سابوا الرءوس الكبيرة بتاعة العصـــابة.. أنا كما مش راح نقولوا حاجة عشان نطلعوا نربوا العيال..

ولم يكن "النص" – حين قال ذلك – يعرف السبب الذي جعل رئيس النيابة يعيد استدعاءه للتحقيق معه، أما وقد عرفه، فقد بذل مجهودًا كبيرًا لمحاولة إثنـــاء "ســـي علي" – صاحب المخبز عن شهادته ضده، مؤكدًا أن المحشة كانت قد أُغلِقت لعدة أسابيع، بعد أن هاجمتها الشرطة، ثم أعيد افتتاحها، فأراد أن يلفت نظر "سي علـــي" – باعتباره من زبائنها – إلى أنها قد استأنفت نشاطها. ونفى أن يكون قد ذكر لـــه شيئًا عن النساء؛ إذ كانت "ريا" و"سكينة" قد غادرتا "حارة النجاة" في تلـــك الفتـــرة، فكفت البغايا عن التردد على البيت المواجه لبيته، ولم يعد هناك مجال للحديث عن النساء. ولكن صاحب المخبز أصر على روايته، وشهد أصدقاء له، بأنهم ســـمعوها منه، في أعقاب اكتشاف الجثث بمنزلي حارة النجاة، وأنه كان يحمد الله الذي ألهمه رفض دعوة "النص" وإلا لدفن إلى جوار "حجازية" في أرضية غرفة المحشة.

وحين فشل "النص" في استجلاب عطف صاحب المخبز عليه، ندد بـــه أمـــام المحقق، وزعم بأن هناك ضغائن قديمة بينهما؛ لأنه كان على رأس الذين هاجموا – قبل ثلاثة أعوام– المخبز الذي يملكه، حين أخفى الدقيق الذي يحصـــل عليـــه مـــن مصلحة التموين لكي يتلاعب في سعر الخبز..

وكان لا يزال يواصل الدفاع عن نفسه أمام رئيس النيابة حين دخـــل "أحمـــد العاجز" – عصر اليوم نفسه – إلى "قهوة الحصري" حيث تعود أن يمضـــي وقتـــه بها، فوجد الرواد يتحدثون عن التصريحات الخطيرة التي أدلى بها "الـــنص" فـــي الصباح، ويتناقلون قصة محاولته استدراج صاحب المخبز، التـــي كانـــت جريـــدة "الأهالي" قد نشرتها قبل ثلاثة أيام.

ولأن معظم رواد المقهى، كانوا من العربجية، فقد كان كثيرون منهم، يعرفون "النص" باعتباره زميلا سابقًا لهم في المهنة، أو جليسًا سابقًا في المقهى نفسه، فاتخذوه موضوعًا لسمرهم، وتحدث واحد منهم عن الصعايدة الغامضين الذين اجتمعوا مع "النص" يومًا، وتهامسوا معه، ثم علت أصواتهم واشتبكوا معه في مشادة لا يعرف أحد – على وجه الدقة – سببها، انتهت بتحطيم عدد من الأكواب والفناجين.. وحين احتج صاحب المقهى، أخرج أحدهم من جيبه خمسة جنيهات كاملة، وترك له نصف جنيه منها ثمناً لعدة أكواب لا يتجاوز ثمنها قروشًا قليلة.

وتحدث آخرون عن إعلانه في إحدى جلساته بالمقهى قبل القبض عليه بأسابيع قليلة، بأنه سيشتري عربتي حنطور، وستة خيول ويستأجر اثنين من العربجية لكي يعملا عليهما، وأن النقود التي تكفي لشراء ذلك، بل ولشراء "رشمة" ذهب للخيول الستة، جاهزة الآن في محفظته.. وقال عربجي يدعى "حنا يعقوب حكيم" أنه كان يبيت في نفس المنزل الذي يقيم به "النص" وزوجته، وشاء حظه العاثر أن يرى بعينيه اللتين سيأكلهما الدود، المرأة التي قتلت في البيت، ورأى الذين قاموا بقتلها، ولكنه يخشى أن يتكلم بما يعرف؛ حتى لا "تمطرقه" العصابة.

ولم يكن للناس حديث في تلك الأيام سوى وقائع "ريا" و"سكينة" فكانوا يعيدون رواية ما تنشره الصحف منها، ويتبادلون ما يعرفونه عن أفراد العصابة، وخاصة في مقاهي حي اللبان التي جرت الأحداث على مسرحه، فإذا نفد مخزونهم من الروايات، وفقدت ما بها من إثارة، أضافوا إليها من خيالهم ما يجعلها أكثر تشويقًا، وما يشد إليها آذان السامعين.

وشاء سوء حظ "أحمد النص" أن يكون "أحمد العاجز" من بين الذين استمعوا إلى مسامرة رواد مقهى "الحصري" في ذلك اليوم، فكان منطقيًا أن يكون الوحيد من بينهم الذي أخذ الكلام مأخذ الجد، ووجد فيه فرصة نادرة لكي يستكمل دوره التاريخي باعتباره صاحب أول حفرية أسفرت عن اكتشاف أول ضحية من ضحايا "ريا" و"سكينة" خاصة وأن الأضواء كانت قد خفتت من حوله، بعد أن توالى

اكتشاف الجثث، فحاول أن يستدرج "حنا" لكي يروي له تفاصيل مشهد القتل الذي رآه، لكن الرجل كان قد تنبه إلى أنه قد تكلم أكثر مما ينبغي، فتهرب من الإجابة على أسئلته.

وفي اليوم التالي كان "أحمد العاجز" يعيد رواية كل ما سمعه في المقهى أمام رئيس النيابة الذي سجل أقواله في محضر التحقيق، ثم أرسل يستدعي صاحب المقهى الذي أعاد رواية الوقائع على النحو الذي يليق بمحضر تحقيق جنائي، فجردها من المبالغات والأكاذيب، ونفى أنه سمع الكلام الذي نقل عن لسان "النص" وهو في طريقه من المحكمة إلى القسم. وأضاف أن "النص" معروف في المقهى بنفخته الكاذبة، وبأنه كان يغطي فقره بادعاء الثراء، وفسر ادعاءه بأنه سيشتري عربتين وستة أحصنة، بالمغيرة من زميله "حنا يعقوب" الذي كان قد باع آنذاك عربة قديمة وحصاناً عجوزًا تمهيدًا لاستبدالهما بآخرين أكثر جدة وشبابًا..

وهو ما أيده "حنا" الذي قال بأن "النص" كان يحسده؛ لأنه كان لا يزال يعمل بنجاح بالمهنة التي فشل فيها واعتزلها، ويقول له كلما رآه:

إمتى نشوفك مفلس وتقعد قعدتنا.

ونفى "حنا" تمامًا أن يكون قد سكن في بيته، أو رأى واقعة مقتل المرأة التي عثر على جثتها فيه، لكنه أضاف واقعة تشبه الواقعة التي رواها صاحب المخبز، فقال بأن "النص" أخذ يتقرب إليه، في الفترة التي باع فيها حصانه وعربته، ويحاول استدراجه إلى بيته، وأنه كان يقول له بينما هما يلعبان الطاولة في المقهى.

يا أخي نفعنا بحاجة.. إنت كده زي القرع.. عروقه دايمًا بره..

فقرر أن يجامله بزيارة المحششة، واصطحب صديقًا له، وذهبا إليه، وكانت الساعة لم تتجاوز الثامنة، فاعتذر لهما بأنه أطفأ النار.. وفي اليوم التالي قابله في مدخل الحارة، ومع أن الساعة كانت قد اقتربت من منتصف الليل، فإنه ما كاد يتأكد

أنه وحده، حتى ألح عليه في زيارة المحششة، مبديًا استعداده لكـــي يشـــعل النـــار خصيصًا من أجله.. ولكن شيئًا خفيًا ألهمه أن يرفض الدعوة.

وهكذا أحاطت علامة استفهام كبيرة بالدوافع التي تقف وراء محاولة "الـــنص" استدراج الرجال الأثرياء إلى المحششة منفردين بعد منتصف الليل.. ما لبثـــت أن قادته إلى قفص الاتهام.

(٦٩)

وأخيرًا – وبعد شهرين.. من التحقيق المتواصل – صدر في ١٣ يناير (كانون الثاني) ١٩٢١، قرار الاتهام في قضية الجناية نمرة ٤٣ لسنة ١٩٢٠ قسم شرطة اللبان؛ ليشمل عشرة متهمين فقط من بين أكثر من عشرين متهمًا، قبض عليهم وحبسوا على ذمة التحقيق، وليوجه تهمتي القتل العمد مع سبق الإصرار والسرقة، إلى سبعة منهم هم "ريا" علي همام" و"سكينة علي همام" و"حسب الله سعيد مرعي" و"محمد عبد العال" و"عرابي حسان" و"عبد الرازق يوسف" و"سلامة محمد الكبت" وتهمة الاشتراك بالقتل عن طريق التسهيل والمساعدة، إلى "أمينة بنت منصور" وزوجها "محمد علي القادوسي" – الشهيرين بـ "أبو أحمد وأم أحمد النص" – وأخيرًا تهمة إخفاء مصوغات مسروقة مع العلم بذلك إلى المتهم العاشر "علي محمد حسن" صائغ العصابة.

وأرفق رئيس النيابة بتقرير الاتهام قائمة بأسماء ٣٤ من شهود الإثبات، تضم كل الذين استطاع المحقق أن يجد في أقوالهم دليلا أو قرينة على واحد أو أكثر من المتهمين، بينهم سبعة شهود من أقارب وأصدقاء الضحايا وواحدة فقط من أهالي المتهمين، هي "زنوبة بنت أحمد هلال" – زوجة "حسب الله" – التي شهدت ضده وضد "عبد العال".

ومع أن المتهمين الأربعة الرئيسيين كانوا قد اعترفوا بارتكاب الجرائم، فقد اتخذ المحقق احتياطاته لاحتمال أن يتراجعوا عن اعترافاتهم أثناء المحاكمة، فاحتفظ بأسماء ستة شهود ضد كل من "حسب الله" و"سكينة" وشاهد ضد "عبد العال" وثلاثة

شهود ضد "ريا"، بينما كان نصيب المتهمين المنكرين من الشهود أوفر؛ إذ كان هناك عشرة شهود ضد "عرابي" وستة ضد "عبد الرازق" وأربعة ضد "سلامة" وأربعة ضد "أبو أحمد النص".

والغالب أن المحقق، قد وقع تحت ضغط من رؤسائه، لكي يحيل القضية بحالتها إلى المحكمة لإغلاق ملف "ريا" و"سكينة" بعد أن فاحت روائح زكمت كثيرًا من الأنوف، وفتحت ملفات أخرى كثيرة حول كفاءة جهاز الشرطة، ومدى انتشار الرشوة والفساد والإهمال والتسيب بين العاملين فيه، وحتى تتوقف حالة الرعب التي ملأت أنحاء البلاد في أعقاب العثور على الجثث، ولعله هو نفسه كان قد سئم من مواصلة التحقيق في قضية اضطرته لنبش القبور وللاقتراب من روائح نتنة لحياة نتنة وممات نتن، فوافق على أن يطوي الملف من دون أن يستكمل تحقيق بعض النقاط الهامة به.

وكان من بين هذه النقاط أنه لم يحاول تدقيق أسماء الضحايا، بل وتعامل معهن بإهمال لا يخلو من الازدراء وباعتبارهن مجرد دليل في قضية، من دون أن تكون لهن أهمية في حد ذاتهن، فسرد قرار الاتهام الأسماء الأولى لخمس منهم مقرونة بصفة "مجهولة اللقب" استنادًا إلى اعترافات "ريا" و"سكينة" عنهن.

وصحيح أن معظم الضحايا كن من المهاجرات الفقيرات الهاربات من أهاليهن. واللواتي لا يعرف أحد لهن أسرة، أو بلدًا، وأن بعض أُسر الضحايا اللواتي عرفت أسماؤهن الكاملة، قد تنصلت منهن بعد اكتشاف جثثهن؛ اتقاء للفضيحة وازدراء لميتتهن الخالية من أي شرف أو كرامة، ولكن من الصحيح كذلك أنه كان باستطاعة المحقق، بمجهود إضافي أن يتوصل إلى معلومات تكشف عن أسمائهن الحقيقية؛ فسواء كان الموت في الكرخانة، أو كان في ساحات القتل فإن إثباته قانونًا هو واجب على السلطات النظامية.

ولعل الرغبة في إنهاء التحقيق، والتسرع في ذلك، هي التي أدت إلى وقوع خطأ مادي فاحش في صياغة قرار الاتهام لم ينتبه إليه أحد في كافة مراحل التقاضي التالية، فقد أحصى القرار عدد الضحايا بسبع عشرة ضحية، وهو رقم صحيح، تؤكده تقارير الطب الشرعي، التي جزمت بالعثور على اثنتي عشرة جثة في منزل "ريا" وثلاث في منزل "سكينة" وواحدة في كل من غرفة "المحششة" ومنزل "أم أحمد".. لكن القرار أخطأ حين اعتبر "زنوبة" و"حجازية" اسمين لامرأتين مختلفتين، مع أن الثابت في التحقيق، هو أن "حجازية" هو اسم الشهرة لـ"زنوبة"، أما الضحية السابعة عشرة، التي لم يرد اسمها في قرار الاتهام، فهي امرأة مجهولة الاسم ومجهولة اللقب قالت "ريا" في اعترافاتها: "إن "عرابي" جاء بها ذات صباح من "سوق السبتية" وكانت تحمل معها مقطفًا مليئًا بالفلفل الأخضر، التهمه الرجال أثناء احتسائهم الخمر، قبل أن ينقضوا على المرأة فيقتلوها.."

وإذا كان يمكن تبرير هذا الخطأ بالسهو، فإن إهمال إدراج اسم "بديعة حسب الله" ضمن قائمة الشهود، لم يكن – بالقطع– سهوًا، وعلى عكس الخطأ الأول، فقد تنبه محامو الدفاع عن "عرابي" و"عبد الرازق" إلى الخطأ الثاني، واتخذوا منه – فيما بعد – ذريعة للطعن أمام محكمة النقض على الحكم الذي صدر في القضية.

والغالب أن المحقق قد استبعد اسم "بديعة" من قائمة شهود الإثبات لخشيته من أن تغير الفتاة أقوالها أمام المحكمة كما فعلت، أكثر من مرة، أثناء التحقيقات.. خاصة حين تشاهد أمها وأباها في قفص الاتهام.. وتجد نفسها وجهًا لوجه أمامهما، وهو ما كان المحقق حريصًا على توقيه؛ حتى لا يؤثر ذلك على الفتاة فيدفعها للعدول عن شهادتها، ولعله قدر أن اعتراف بقية "آل همام" بما ورد في أقوال "بديعة" يعطيه الحق في استبعادها من القائمة، وهو تقدير كان يمكن أن يكون صحيحًا لولا أن شهادة الفتاة قد شملت اثنين من المتهمين المنكرين – هما "عبد الرازق" و"عرابي" – فضلا عن أنه تجاهل الاحتمال الذي كان قائمًا بقوة، بأن يعود المتهمون المعترفون إلى إنكار اعترافاتهم أمام المحكمة.

وجاء إهمال التحقيق في قائمة حركة تداول المتهمين للمصوغات وقائمة الحوالات المالية التي أرسلوها – بالبريد– من الإسكندرية، إلى أقاربهم بمختلف بلاد القطر؛ ليكون الخطأ الثالث والكبير، الذي ترتب على الرغبة في التعجيل بإغلاق ملف القضية.

وكان "سليمان بك عزت"، قد أمر – بمجرد إحالة التحقيق في القضية إليه – بالتحفظ على دفاتر وزّاني المصوغات المتداولة في الصاغتين الكبرى والصغرى بالإسكندرية – وكلف فريقًا من موظفي المحافظة بالبحث فيها عن أسماء المتهمين، واستخراج بيان بما قام كل منهم ببيعه أو شرائه من المصوغات، يشمل نوع المصاغ ووزنه وثمنه وتاريخ بيع المتهم أو شرائه له، خلال الفترة الواقعة بين بداية عام ١٩١٨ وحتى اكتشاف الجرائم والقبض على المتهمين في النصف الثاني من نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢٠، ليضاهي بين بيانات البيع وبين ما لديه من بيانات عن أوصاف ما كانت تتزين به الضحايا من مصوغات، وليكتشف من بيانات الشراء حجم ثراء المتهمين.. وهو ما دفعه – كذلك – لكي يطلب من مصلحة "البوستة" بيانًا بالحوالات المالية، التي قام المتهمون بتصديرها من مكاتب البريد بالإسكندرية، إلى مختلف بلاد القطر، يشمل – فضلا عن اسم المرسل وتاريخ الإرسال – قيمة النقود، واسم المرسل إليه وبلده.

ولعل المحقق، لم يكن يقدر مدى صعوبة المهمة، التي تطلبت – لتنفيذ شقها الأول – فحص ثلاثة آلاف دفتر من دفاتر وزاني المصوغات ومراجعة ما يزيد على ٣٢٢ ألف اسم ما بين بائع ومشتر، وانتهت – بعد ذلك كله – إلى قائمة طويلة، يصعب الأخذ بها كدليل اتهام؛ إذ كان العمل بالصاغة يجري على اعتبار "علم الخبر" عن وزن المصوغات من المستندات التي يطلبها المشتري أو البائع لإثبات حقه، فهي تحرر على مسئوليته واستنادًا إلى البيانات التي يدلي بها للوزن، ومن دون أن يتحقق أحد من صحتها؛ ونتيجة لذلك، فإن القائمة لم تشمل – فحسب – أسماء المتهمين، بل وشملت كذلك الأسماء القريبة من أسمائهم، أو المشابهة لها؛

لاحتمال أن يكون الوزان قد أخطأ في سماع الاسم – أو في كتابته – تحت ضغط العمل، أو أن يكون الخطأ قد وقع من طالب المستند نفسه، وهكذا ورد اسم "سكينة" مرة باسم "سكينة بنت علي" وأخرى "سكينة أم علي" وثالثة "سكينة بنت همام"، من دون أي دليل إضافي يمكن الاستناد إليه للجزم بأن المتهمة، هي المقصودة بأحد الأسماء الثلاثة، أو بها جميعًا..

ولأن وثائق إثبات الشخصية، لم يكن معمولا بها آنذاك، فقد فقدت قائمة الحوالات البريدية – هي الأخرى – جانبًا كبيرًا من أهميتها كدليل للاتهام؛ بسبب تشابه الأسماء.. إذ وصل عدد الحوالات المصدر باسم "محمد عبد العال" إلى ٩٠ حوالة، خلال عامين أرسلها بأسماء أشخاص يقيمون في بلاد مختلفة، لا يوجد في أوراق القضية، ما يدل على معرفته بأحد منهم، أو تعامله مع تلك البلاد التي تجاوزت قيمة بعض الحوالات المرسلة إلى بعضها المائة جنيه، مما قطع بأن مرسلها لا يمكن أن يكون "محمد عبد العال" – الشغال في وابور خوريمي – حتى لو كان عضوًا في فريق "رجال ريا وسكينة" وأنه في الغالب، تاجر يحمل نفس الاسم.

وأحال المحقق قائمة تداول المصوغات إلى مساعده "علي أفندي بدوي" وكلفه بعرض المتهمين الذين وردت أسماؤهم أو أسماء مشابهة لأسمائهم على تجار المصوغات لتدقيق بيانات القائمة، مع تكليف هؤلاء التجار بإحضار المصوغات التي باعها المتهمون لهم، إذا كانت ما تزال لديهم، لتدقيق بيانات القائمة على أهالي المجني عليهن.

لكن مساعد المحقق لم يواصل تنفيذ المهمة، بسبب العوائق التي قامت أمامه، فقد نفت "سكينة" مثلا أن تكون قد اشترت أو باعت شيئًا من المصوغات التي وردت في القائمة قرين اسمها.. واعتذر تجار المصوغات بأنهم يتعاملون مع مئات النساء كل يوم فلا يستطيعون تمييز وجه "سكينة" بين وجوههن، وبأنهم يقومون

بصهر ما يشترونه من مصوغات مستعملة لإعادة صياغتها، فلا يستطيعون رد ما باعته لهم، حتى لو جزموا بأنهم قد اشتروه منها.

وفي مواجهة تلك الصعوبات، اكتفى المحقق باعتراف أفراد العصابة، بأنهم كانوا يبيعون معظم مصوغات الضحايا للصائغ "علي محمد"، وكف عن محاولة تدقيق البيانات الواردة في قائمة حركة تداول المتهمين للمصوغات، لكنه اعتبر تلك القائمة من بين أدلة الاتهام، كما اعتبر قائمة الحوالات البريدية من بين تلك الأدلة، على الرغم من أن "محمد عبد العال" – مثلا – نفى كل ما ورد بها من بيانات قرين اسمه، مؤكدًا بأنه لم يرسل سوى حوالتين فقط إلى بلدته "موشا" باسم صِهْره "عبد الفتاح سويفي"، ولم يرد بالقائمة سوى واحدة منهما فقط، مما أثار الشكوك حول مدى دقتها..

وإذا كان من الإنصاف للمحقق، أن نعترف بأنه بذل مجهودًا فوق الطاقة لتحديد المسئولية عن جرائم قتل كان يستحيل الكشف عن غموضها. من دون أن يعترف كل واحد ممن كانوا يقومون بارتكابها بدوره. وتعامل مع شهود يقعدهم الخوف من بأس المتهمين عن الإدلاء بما يعرفونه من حقائق. وتحت ضغط رأي عام ساوره إحساس بعدم الأمن، حين تبين له أن القتلة كانوا يمارسون جرائمهم على مبعدة قليلة من قسم الشرطة، وأنهم ظلوا يمارسونها على امتداد عام كامل من دون أن يكتشف أحد أمرهم، فمن الإنصاف للحقيقة أن نقول بأن التحقيق قد دار في جو من التحامل على المتهمين، كشف عن أن المحقق لم يكن بعيدًا عن التأثر بحالة السخط التي سادت بين الرأي العام ضد المتهمين، وأنه لم يستطع – في كثير من الأحيان – أن يتخلص من إزدرائه لنمط الحياة غير الأخلاقية التي كانوا يعيشونها؛ ليحتفظ للتحقيق بحيدته وموضوعيته.

وفضلا عن أن كثرة المحققين الذين تداولوا تحقيق القضية، قد أحدثت ارتباكات كثيرة في مجراه، فقد اتسمت الإجراءات بكثير من الأخطاء الفنية، كان من أبرزها إجراء التحقيق – في معظم الأحيان – بشكل جماعي وبحضور كل

المتهمين، أو معظمهم، وهو ما أتاح لكل منهم فرصًا ثمينة لترتيب "أكاذيبهم" بحيث تتواءم مع أكاذيب الآخرين، أو تفندها طبقًا لمصلحته، كان من نتيجتها إرباك المحقق، الذي لم يتنبه إلى هذا الخطأ الفني إلا متأخرًا، فبدأ يستجوب كلا منهم على حدة، ولولا ذلك لما توصل إلى كشف أكاذيبهم، ولما استطاع دفع المتهمين الأربعة الرئيسيين إلى الاعتراف بالحقيقة، أو بجانب منها.

***

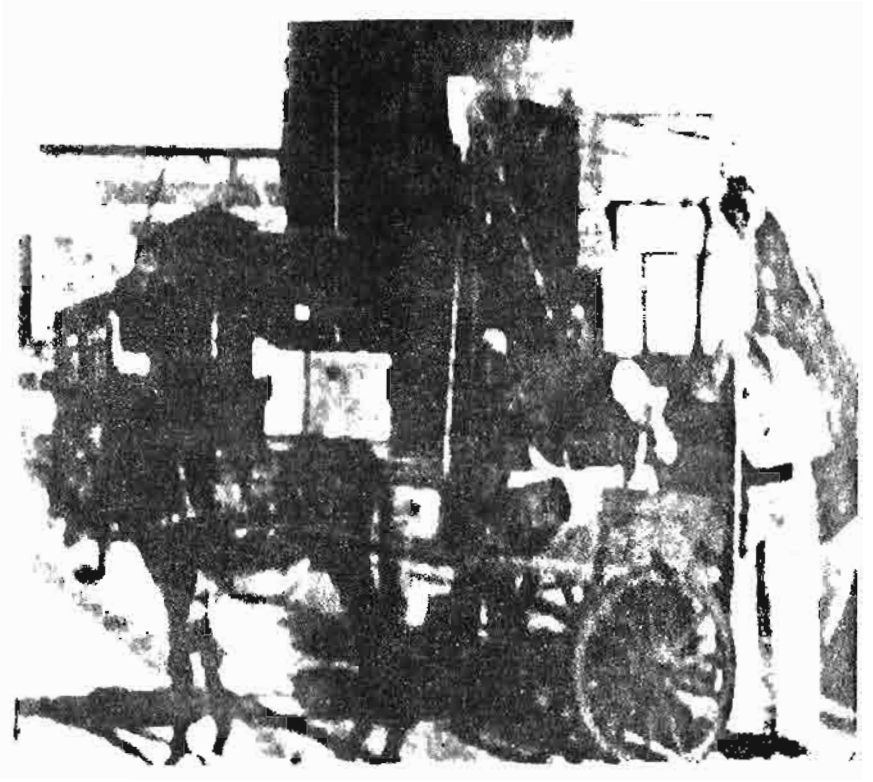

باعة السحب ينادون على حجر ريا وسكينة

الفصل الثامن

نفوس ميتة

(٧٠)

ولعله كان عسيرًا على "سليمان بك عزت" أن ينسلخ تمامًا عن التأثر بنظرة الرأي العام إلى ما ارتكبته عصابة "ريًّا" و"سكينة" من جرائم، وصفها بعد ذلك في مرافعته أمام محكمة الجنايات بأنها "أول جرائم من نوعها تُعرض على القضاء". وأضاف "إن الجمهور ما كاد يعلم بها حتى استفظع شناعتها، وتمنى لو أنه قام بتمزيق الجناة إربًا.. إربًا.. قبل مثولهم أمام القضاء".

ولم يكن رئيس النيابة يبالغ، لكنه كان يسرد حقيقة يعرفها الجميع وسجلتها أنباء الصحف وتعليقاتها التي عكست – خلال الأيام الأولى لاكتشاف الجرائم – مدى صدمة الناس بفظاعتها، حتى إنهم – كما ذكرت جريدة "الأخبار" – كانوا يزدحمون بالعشرات والمئات، حول مخفر البلدية حيث كان المتهمون يُحبسون خلال الفترة الأولى من التحقيق، وهم يودُّون لو تيسَّر لهم أن ينفذوا فيهم العقوبة بأيديهم.

وكان ذلك هو ما دفع جريدة "وادي النيل" – اليومية السكندرية – لنشر صورتي "ريًّا" و"سكينة" بعد أن لاحظت أن الجمهور يحسب كل امرأة اسميهما مزودًا باللعنات والشتائم، متمنيًا لو أنه ظفر بهما ليمثِّل بهما كما مثلتا بالضحايا" فاستصوبت "وادي النيل" – لذلك – نشر صورتيهما حتى يتعرف الجمهور على الهدف الذي يتوجه إليه بلعناته.

وكانت الرغبة في تفحّص صورتي "ريًّا" و"سكينة" وراء قيام عدد من مطابع الإسكندرية وغيرها من مدن الأقاليم، بطبع الصورتين وعليهما اسماهما بالعربية

والإفرنجية وأشعار وأزجال تفضح أعمالهما، وتصفهما بأشنع الأوصاف، وقالت "اللطائف المصورة" أن باعة الجرائد يسعون لترويج بضاعتهم، بالنداء على هذه الصور والأزجال، التي بيع منها ألوف النسخ.

ومع أن تعليقات الصحف على جرائم عصابة "ريًّا" و"سكينة" لم تكن تتطابق – بالضرورة – مع نظرة الرأي العام إلى تلك الجرائم، فقد كشف تصاعد اهتمامها بنشر وقائع التحقيق، عن تصاعد مماثل في اهتمام الناس به، كما غذى – كذلك – هذا الاهتمام .. إذ بدأ النشر عن الواقعة بخبر من سطرين، عن "عثور شخص على جثة في مجرى"، نشرته معظم الصحف من دون عنوان في ذيل العمود الذي تخصصه لنشر أخبار الإسكندرية والأقاليم – ثم ظل يتوسع تدريجيًا إلى أن خصصت معظم الصحف مساحة ثابتة في رأس إحدى صفحاتها المهمة لأخبار التحقيق، أخذت تنشرها– في الغالب – بعنوان ثابت، يعكس موقفها من القضية والمتهمين فيها.

بل إن "الأهرام" لم تملك نفسها، إزاء شناعة الجرائم، فخرجت عن تقليدها الراسخ، في نشر الأخبار بصياغة – وعناوين – محايدة، وبدأت تنشر أنباء القضية تحت عنوان ثابت هو "مجزرة نساء اللبان" ثم غيرته – بعد أسبوعين – إلى "قضية اغتيال النسوة" حين اتضح من تقارير الطب الشرعي أن القتل لم يكن يتم بواسطة الذبح. ووصفت بيت "ريا" بأنه "المغارة السوداء" وجزمت بأن النساء اللواتي كن يؤخذن إلى تلك المغارة، "لم يكن يذهبن إلى زيارة اجتماعية، بل للانغماس في أشنع المفاسد".

ومنذ اليوم الرابع لاكتشاف الجرائم، بدأت "وادي النيل" – وهي إحدى جريدتين يوميتين كانتا تصدران في الإسكندرية آنذاك – في نشر أخبارها تحت عنوان "بيوت الهلاك" في إشارة إلى أن بيوت الدعارة، والفسق التي كانت مسرحًا لجرائم "ريَّا" و"سكينة" هي بيوت للموت. وقالت في تفسير ذلك: "إن الذي يعتدي على الشرف، وهو حياة معنوية، ليس بعيدًا عليه أن يعتدي على الحياة؛ لأن كلتا الجنايتين

صادرتان من قلب تحجر، فلم يتجمل بالمروءة التي تمنعه من الفساد الأدبي، ولم تسقه عاطفةٌ مرحمة تحجزه عن قتل النفس التي حرم الله إلا بالحق.. وقد يحق أن تكون حوادث القتل التي وقعت في قسم اللبان ذات موعظة للذين يتورطون في شرور العبث بالأعراض، فقد حدثت تلك الجنايات في شر البيوت.. فكانت ظلمات بعضها فوق بعض، ولهذا يجوز لنا أن نسمي بيوت الفسق.. ببيوت الهلاك".

أخبار الاسكندرية
الاسكندرية في ١٧ أكتوبر – (راسل الأهرام الخصوصي) وصل الينا أمس من أخبار البوليس نبأ جريمة اذا شاع وذاع يدعى مرتكبها أحد هذه الكلمة بمصر جرى امام منزله في قسم اللبان فوجد في الطريق جثة شخص مقتول وقد غطيت جثته بالتراب وأبلغت الحادثة الى النيابة فشرعت في التحقيق وقد وصلتنا البرقية امس كل ما كان لدينا من الاخبار بل هذا الخبر ثم الحقناه بالبرقية ونحن لا نرى في

ولم تقتصر حالة الانزعاج الأخلاقي مما جرى في "بيوت الهلاك" على كتّاب صحيفة "وادي النيل" وحدهم، بل كانت قاسمًا مشتركًا في تعليقات كل كتاب الصحف الأخرى، وبدرجات متفاوتة من الحدة؛ إذ كانت جرائم "ريًّا" و"سكينة" واحدًا من أهم وأول الشواهد التي نبهت المصريين إلى مدى ما تركته الحرب العالمية من آثار سلبية بشعة على الأخلاق العامة.

صحيح أنهم كانوا يعاينون كل يوم مظاهر التحلل الذي أصاب تلك الأخلاق في انتشار الخمارات وبؤر تدخين المخدرات، وخاصة الأنواع الوافدة منها – كالكوكايين والهيروين– والزيادة المضطردة في عدد الذين يدمنون ألعاب القمار بأشكالها المتعددة، بما في ذلك المراهنات على سباق الخيل وعلى صيد الحمام، وفي عدد بؤر الدعارة السرية والرسمية التي اجتذبت للعمل فيها كثيرات من بنات الأسر المستورة، لكن الكشف عما كان يجري في "بيوت الهلاك" جاء ليكون بمثابة تجسيد للمدى الذي وصل إليه هذا التدهور، كان طبيعيًا أن يثير حالة من الذعر الأخلاقي بين الجميع، في مجتمع كان – ولا يزال– محافظًا.

ومع أن ما جرى في "بيوت الهلاك" كان المصدر الرئيسي لحالة الانزعاج الأخلاقي التي سرت في المجتمع، إلا أنه لم يكن مصدرها الوحيد.

فقبل افتضاح أمر عصابة "ريَّا" و"سكينة" بعدة شهور، اكتشفت الشرطة سلسلة من جرائم قتل المومسات وسرقة حليهن، وقعت في مدينة "طنطا"، وارتكبها رجل يدعى "محمود علام"، قدم إلى محكمة جنايات طنطا، فحكمت بإعدامه.. لكن السلطات أوقفت تنفيذ حكم الإعدام، بعد أن أبدى "علام" استعداده للإدلاء بمعلومات جديدة، سرعان ما قادت إلى ساحة التحقيق، أحد عشر ممن اعترف عليهم باعتبارهم شركاء له في استغواء النساء وقتلهن، مؤكدًا أن جرائم القتل كانت تنفذ في ثلاثة منازل أرشد عنها، وأن ما كانت تحوزه الضحايا من نقود، أو تتزين به من مصوغات وملابس، كان يوزع على كل المشتركين في الجريمة، مع تخصيص حصة للمنزل.

وأقسم "علام" أنه لم يكن يشترك – بنفسه – في القتل، وأن دوره كان يقتصر على إغواء النساء بالتظاهر بأنه من أعيان الريف الأثرياء، ثم استدراجهن إلى حيث يقوم غيره بقتلهن، واعترف بأنه كان يقلد السفاح الفرنسي الشهير "لاندرو" فيقوم بحرق جثث بعضهن في فرن بمنزله فيما عدا الرأس، فكان يتخلص منه بدفنه أو إلقائه في ترعة الجعفرية؛ حيث كان يلقي أحيانًا بجثث بعض الضحايا، ممن يصعب عليه حرقها.

ولأن استئناف التحقيق في جرائم "لاندرو المصري" قد تواكب مع الكشف عن جرائم "ريَّا" و"سكينة" والتحقيق فيها، فقد كان طبيعيًا أن تربط تعليقات الصحف بينهما، وأن تتخذ منهما معًا مؤشرًا خطيرًا على "انحطاط الأخلاق العامة".

لكن هذه النظرة الأخلاقية الاجتماعية، لم تنظر إلى سلوك الجناة في القضيتين باعتباره أثرًا من آثار تلك الموجة الانحلالية، التي جاءت بها ظروف الحرب. ولم تنظر إلى اللواتي قتلن في "بيوت الهلاك" باعتبارهن بعض ضحايا تلك الظروف،

بل اعتبرتهن كائنات لا صلة لها بالجنس البشري.. فوصفت "الأهرام" الأختين "ريَّا" و"سكينة" بـــ "الشقيقتين المتوحشتين". وحكمت "وادي النيل" بأن أطراف المجزرة – الجناة والمجني عليهن – قد "انسلخوا عن الطبائع الإنســانية بجملتهــا وتقمصــتهم أرواح شيطانية أو وحشية، لا تخضع لوازع من الوازعات التي توقف الإنسان عند حده". وأضافت "إن النفوس في تلك البؤر الخبيثة لم تستشعر الرحمة ولم تهب عليها نسمة من نسمات الحنان الإنساني في يوم من الأيام".

ومع أن محرر "وادي النيل" قد نظر باستخفاف إلى أمر الضحايا، قــائلا: "إن قتل عشرات أو مئات من النساء، ممن تعاف النفس أخلاقهن، لا يؤثر في أمة". إلا أنه توقف عند الجانب الآخر من المسألة، وهو "قيام عصابة من القتلة مقام الحــاكم المتسلط، وسط مدن آهلة بالسكان، وفي بلاد يعيش أهلها في ظل السلم الذي ينشره البوليس واعتبر ذلك من الأمور التي لا بد من بحثها للوصول إلى جــذورها، وإلا كان العمل يجري بالحظ".

ذكرى أباظة

وهكذا فتحت قضية "ريَّا" و"سكينة" ملف كفاءة جهاز الأمن في القيام بواجباته. ولم تصمد طــويلا المحاولات التي بذلتها دوائــر الشــرطة – بعــد الكشف عن أوّل جثة – للإيحاء بأن مجهوداتها هي التي أسفرت عن هذه النتيجة – بل وطالب محرر "الإكسبريس" كتاب الصحف الذين يكتبــون عــن جرائم "ريَّا" و"سكينة" أن "يختصروا في مــديحهم لرجال البوليس الذين يلحون عليهم في نشر آيات هذا المديح والإطراء، فلا ينســب أحد منهم الفضل في اكتشاف هذه الجرائم لفلان وفلان، بل ليقل إن الفضــل فــي اكتشافها للصدفة".

وردت "المقطم" على ادعاء رجال الشرطة بأنهم الذين كشــفوا ســرّ الجــرائم قائلة: "إنه بفرض صحته لا يعني شيئًا، ذلك أن البوليس ينشأ لتدارك الخطــر قبــل

وقوعه؛ إذ لو كان وجوده لضبط الجرائم بعد وقوعها، لاستغنت الحكومات عن بوليسها النظامي".

وكان طبيعيًا أن يتوقف الجميع، أمام دلالة وقوع الجرائم على مبعدة أمتار قليلة من أحد مراكز الشرطة، ثم الكشف عنها بالصدفة، وهي الحقيقة التي لفتت أنظار الرأي العام بقوة، فاتخذ منها دليلا – كما ذكرت "الأخبار" – على "قلة يقظة البوليس"، وعلى "تقصيره". كما قالت "الأهرام" – التي أضافت "أنه – أي: البوليس – أظهر ضعفًا مدهشًا بقدر ما أظهرت ريا وسكينة قوة وثباتًا غريبين في ارتكاب الجرائم منذ شهور من وراء ظهر البوليس مع أنه متعارف عليه أن المرأة لا تقدر على كتمان السر طويلا".

وشارك "فكري أباظة" الجمهور في تساؤله الاستنكاري قائلا: أين سيف الحكومة المسلول على رقاب المجرمين السفاكين؟.. أين عين العدالة اليقظة التي يجب ألا تنام؟.. أين حارس الأرواح والأجسام؟

ولأن الشرطة المصرية – وخاصة منذ الاحتلال – وحتى ذلك الحين – كانت تخضع لسيطرة بريطانية مباشرة، كما كانت الصحف لا تزال – منذ بداية الحرب – تخضع للرقابة العسكرية البريطانية، فإن الصحف لم تكن حرة تمامًا في الإجابة على تساؤلات "فكري أباظة". ولكنها لم تعدم الوسيلة التي تشير بها إلى أسباب الخلل في قدرة الشرطة على ضبط الأمن العام، كما تبين من عجزها عن اكتشاف جرائم "طنطا" والإسكندرية، فرصدت "وادي النيل" من بينها "قلة عدد رجال البوليس، وإثقال كاهلهم بالأعمال وعدم تأهيلهم للقيام بوظائف الإرشاد الاجتماعي وعدم كفاءتهم بحيث يرهبون المجرمين ويشعرونهم أنهم يعرفون من أعمالهم، أكثر مما يعرفون عن أنفسهم، كما هو شأن الشرطة في البلاد الأوروبية، ولجوء بعضهم إلى الشدة في معاملة المجرمين، بما يخرج عن الحد، مما يفرض ضرورة تقييد ضباط البوليس بقيود أخلاقية تقرب من الارتقاء الاجتماعي".

ثم توقفت الصحف عند نقطتين فنيتين تتعلقان بمدى كفاءة جهاز الشرطة لأداء عمله الأولى هي طريقة أدائه لدوره في حفظ الآداب العامة، بعد أن تبيّن أن أغلبية النساء المقتولات من الساقطات؛ إذ لاحظت "وادي النيل" أن الشرطة لا تمارس دورها في هذا المجال في إطار تنظيم موحد، ففي حين أنشأت حكمدارية شرطة الإسكندرية، قسمًا متخصصًا يعرف باسم "قلم حفظ الآداب" فقد ظلت مراقبة دور البغاء في غيرها من المحافظات من اختصاص أقسام أخرى من الشرطة، وفي الحالتين ثبت أن هناك تقصيرًا في متابعتهن؛ "إذ كان ينبغي على الشرطة أن تلاحظ غياب المحترفات منهن عن الكشف الطبي الذي يوقع عليهن دوريًّا لضمان عدم إصابتهن بأمراض سرية، وأن تبذل مجهودًا للكشف عن أسباب غيابهن ليس خوفًا عليهن، بل قيامًا بواجبها الذي يقضي بالمحافظة على الصحة العامة من الفساد.. وعلى الآداب العامة من طروء الخلل عليها".

ورصدت "وادي النيل" أن معظم الضحايا في جرائم "طنطا" و"الإسكندرية" من النساء المتعاملات مع بيوت البِغاء السرية، واستنتجت من ذلك أن البوليس لا يقوم بدوره في مراقبة تلك البيوت. ونقل مراسل "المقطم" السكندري، عن أحد الخفراء قوله: "إن البيوت السرية منتشرة حتى في أحسن أحياء المدينة". وجزمت "وادي النيل" بأن عدد تلك البيوت يفوق عدد البيوت العلنية ويزيد عنها في خطورته على الأمن. وانتقد مواطن اسمه "محمد عبد القادر القط" في رسالة نشرتها له جريدة "الإكسبريس"، البوليس السري وقلم حفظ الآداب لأنه "لا يزال غافلا أو متغافلا عن البيوت السرية ومحلات حرق الحشيش في حي العطارين"، وأضاف في لهجة مبطنة بالتقريع: "إذا كان رجال البوليس عاجزين عن معرفة هذه البيوت، فإن الأهالي – وأنا منهم – على استعداد لإرشادهم إليها".

وفسرت "وادي النيل" إهمال الشرطة في ضبط تلك البيوت، بالتضارب في الاختصاصات، وقالت إن الشكاوَى من وجود البيوت السرية بين بيوت الأحرار، تقدم إلى أقسام الشرطة التي تعتذر بأنها لا تستطيع ضبطها قبل عرض الشكوى

على بوليس حفظ الآداب، فإذا أحيلت إليه، سارت الإجراءات على مهل، حتى تقف دون الغاية التي ينشدها الأهالي". وطالبت بإعطاء أقسام الشرطة في الإسكندرية، سلطة مساوية لشرطة حفظ الآداب في ضبط تلك البيوت – بينما طالبت "المقطم" بـ "تأليف" فرق مخصصة من شرطيين وطنيين يقظين، تتلقى شكاوى المواطنين منها، تتخذ إجراءات فورية لإغلاقها"، ونقلت "وادي النيل" عن أحد الشاكين قوله مهددًا "لقد عولنا على اتخاذ التدابير بأنفسنا مراعاة لشرفنا وشرف أسرنا ومحافظة على أنفسنا وذوينا، وسوف نعمل على إقفال المنازل السرية، حتى لو أدى الأمر إلى استخدام القوة، وحينئذ يكون هناك مجال لتدخل البوليس المسئول".

وقبل أن تصل الأمور إلى هذا المدى، استجابت محافظة الإسكندرية لإلحاح الرأي العام، فأصدرت أوامرها إلى أقسام الشرطة، باتخاذ التدابير اللازمة الشديدة ضد البيوت السرية ومهاجمتها في أي وقت، والعمل على إغلاقها وإخراج أهلها منها وكتابة المحاضر ضد من لم يخضع ولم يعدل عن طريق الفساد. وتعليقًا على ذلك قالت: "وادي النيل" إنها ترجو "أن تتحقق هذه التعليمات وتُنفذ؛ إذ العبرة بتطبيق الأنظمة والقوانين، لا بإصدارها ثم إغماض الجفن عنها".

وجاءت الطريقة التي تعودت الشرطة أن تتعامل بها مع البلاغات التي تقدم إليها عن غياب أو فقد أحد المواطنين لتكون النقطة الفنية الثانية التي توقفت أمامها الصحف؛ لتندد بما وصفه رئيس النيابة نفسه فيما بعد بأنه "الطريقة العقيمة" التي تعودت الإدارة أن تتبعها في البحث والتحرِّي عن الغائبين.

وكانت "الأهرام" قد ذكرت أن عدد النساء المفقودات من أحياء الإسكندرية منذ شهر مايو (آيار) ١٩٢٠، حتى الكشف عن جرائم عصابة "ريَّا" و"سكينة" في نوفمبر (تشرين الثاني من نفس السنة، قد وصل إلى ٤٣ امرأة وفتاة، وأن العثور على ١٧ جثة في مغاور القتل التي كانت تديرها الشقيقتان، يعني أن هناك ٢٦ ضحية أخرى لم يعثر على جثثهن. ومع أن "الأهرام" عادت، بعد أيام فصححت الخبر قائلة إن الرقم الذي نشرته، يغطي الفترة التي تبدأ بشهر مايو (آيار) ١٩١٩،

إلى حين ضبط العصابة، وأضافت: "ولا شك أن بعض هؤلاء الأشخاص رجعوا إلى منازلهم أو أُعيدوا إليها ولا سيَّما الأطفال؛ لذلك لا يعرف حتى الآن تمامًا عدد المفقودات من النساء في منطقة الإسكندرية".

لكن نقص العدد أو زيادته لم يقلل من حالة القلق، التي تلبست الرأي العام ولم يحل بين الصحف وبين الحكم بأن هناك تقصيرًا في عمل الشرطة، وهو ما جزمت به "وادي النيل" التي قالت: "إن كثرة عدد الغائبات تدل على نقص في البحث؛ إذ ليس من المنطقي أن كل النساء المفقودات قد اختفين في أماكن لا يصل إليها أحد؛ إذ كان من الممكن التوصل إلى نتيجة فعلية، إذا ما اهتمت إدارة الأمن العام بوزارة الداخلية بأمر المتغيبين والمتغيبات في جميع البلاد، وبحثت بطريقة مختلفة عن الطريقة العقيمة التي يتبعها البوليس.

جورج فليبيدس

وسرعان ما اعترفت وزارة الداخلية بأن هناك نقصًا في التحري والبحث عن الغائبين، فقررت أن تنشئ قلمًا جديدًا في إدارة الأمن العام يسمى "قلم المباحث الجنائية"، على أن يعين به ضابطان برتبة اليوزباشي (النقيب) وأربعة من صف الضباط برتبة صول (مساعد) و١٦ من رجال البوليس السريّ.

وأرسلت محافظة الإسكندرية تعليمات جديدة إلى رجال البوليس للسير عليها في التعامل مع بلاغات الغياب، تنص على أن يتولى قسم الشرطة الذي يتلقى بلاغًا من هذا النوع، التحقيق بدقة، ثم يحيله إلى قلم السوابق للبحث عما إذا كان

لديه معلومات مدونة عن هذا الغائب ثم يعود المحضر إلى القسم مرة ثانية فيرسله إلى النيابة.

وكان من بين الإجراءات – الأخرى – التي اتخذتها شرطة الإسكندرية – ورصدتها الصحف – شروعها في الاهتمام بمسألة أرباب السوابق والمتشردين والقوادين ووضع بيان شامل للبيوت السرية في المدينة.

لكن نقد الصحف لجهاز الأمن، لم يتوقف عند توجيه تهم التقصير وعدم الكفاءة وسوى التنظيم، بل تجاوز ذلك إلى الاتهام بتواطؤ بعض عناصره مع المجرمين، وهي تهمة لم تكن صحيحة تمامًا، كما لم تكن كاذبة تمامًا؛ إذ كان فساد جهاز الشرطة، وانتشار الرشوة بين أفراده، من الظواهر التي شاعت خلال سنوات الحرب؛ فبسبب خضوع مصر لقانون الأحكام العرفية آنذاك، تتالت القرارات الإدارية التي تضع قيودًا على أسعار السلع، وتحدد مواعيد للسهر في الحانات، وتمنح الشرطة سلطة اعتقال المشتبه فيهم من المشتغلين بالسياسة، ومعتادي الإجرام، ومن بينهم المتجرون بالأعراض، وبسبب الأزمة الاقتصادية، بدأ بعض رجال الشرطة يتربحون من وظائفهم، فيطلبون من عتاة المجرمين رشاوَى مقابل التغاضي عن تنفيذ القوانين أو التستر على الجرائم، فإذا ما رفضوا الدفع تعنتوا في معاملتهم.

وكان ذلك ما فعله "جورج فليبيدس" – مأمور ضبط محافظة القاهرة ورئيس المكتب السياسي – وهو يوناني الأصل، تجنس بالجنسية المصرية، وتولى رئاسة المكتب السياسي بوزارة الداخلية منذ تأسيسه عام ١٩١٠، فازداد نفوذه؛ بسبب الدور الذي لعبه في الإيقاع بالعناصر الوطنية. وما كادت الحرب تنشب حتى استغل هذا النفوذ في الإثراء عن طريق الحصول على الرشاوَى والإتاوات من المعتقلين السياسيين وتجار الرقيق الأبيض، بل وضباط الشرطة الراغبين في الترقية، والساعين للعودة للخدمة بعد فصلهم حتى إنه أوصى باعتقال ابن "إبراهيم الغربي" – زعيم طائفة المخنثين وصاحب عدد كبير من بيوت البغاء بحي الأزكبية– ثم

كلف أحد مساعديه باستدعاء الأب، حيث هدده صراحة باعتقاله، إذا لم يدفع له مائتي جنيه- فلما رفض "الغربي" الدفع اعتقله هو وعددًا من أنصاره، ليعود "فيليبيدس" فيطلب من زوجته دفع ثلاثمائة جنيه، مقابل الإفراج عن الاثنين، فاضطرت للإذعان ودفعت له الرشوة التي طلبها، ولكنه عجز عن استصدار قرار الإفراج، وأعاد لها المبلغ، بعد أن احتجز لنفسه عشرين جنيهًا.

وما لبثت رائحة "جورج فيليبيدس" أن فاحت؛ بسبب صراع بينه وبين زملائه، فقبض عليه في ربيع ١٩١٦. وكشف التحقيق معه عن أنه تقاضى رشاوَى مقابل الإفراج عن عدد من المعتقلين السياسيين والمتجرين بالأعراض، وإعادة بعض ضباط الشرطة الذين فصلوا لخروجهم عن قواعد الانضباط، إلى أعمالهم، وقدم للمحاكمة مع ستة من شركائه بينهم مساعد حكمدار شرطة العاصمة، واثنين من مأموري أقسام الشرطة بها، فأصدرت حكمًا بحبسه خمسة أعوام وفصله هو وشركائه من الخدمة.

وفي أثناء محاكمة "فيليبيدس بك" – في يونيو (حُزيران) ١٩١٧ – أذيعت لأول مرة تفاصيل رسمية عن سبب إقالة "إسماعيل صدقي باشا" – وزير الأوقاف في وزارة "حسين رشدي باشا" الثانية، بعد ستة شهور فقط من توليه الوزارة.. وكانت الشائعات التي انطلقت في كل أنحاء البلاد، قبل عامين تقول بأن الوزير دق أقيل بعد أن هاجم رجال الشرطة العائمات التي تقف على الشاطئ الغربي للنيل ناحية إمبابة للتحقق من صحة البلاغات التي وصلتهم بوقوع أمور منافية للآداب العامة بها، فوجدوا "إسماعيل صدقي باشا" في حالة مريبة مع سيدة شابة، وقيل بأنهما كانا عاريين..

ولما كان مستحيلا عليهم القبض على الوزير، فقد اكتفوا باعتقال السيدة التي رفضت الكشف عن اسمها، مما دفعهم للظن بأنها من البغايا المحترفات. وفي قسم شرطة عابدين – الذي اقتيدت إليه للتحقيق معها – اضطرت للإعلان عن اسمها، فلما تبين للشرطة أنها ابنة "يحيى إبراهيم باشا" – أحد رجال الدولة – وقد تولى

رئاسة الوزارة بعد ذلك – أفرجوا عنها، ولكنها انتحرت في اليوم التالي.. وكان "إسماعيل صدقي" من بين الذين شاركوا في تشييع جنازتها..

واستفز ما حدث السلطان "حسين كامل"– الذي كان معروفًا بتشدده في مسائل الأخلاق – فاستدعى إليه الوزير وسبه سبابًا مقذعًا. وأشيع أنه ركله، وطلب إليه أن يقدم استقالته. وقد ورد بها عبارة لفتت النظر عند نشرها بعد تقديمها بأسبوع، يقول فيها "عرفت بأنني لست حائزًا للرعاية التي تعودتها من عظمة السلطان، وقد حاولت نفي المزاعم الفاسدة التي وجهت إليّ فلم أمكن من ذلك". وهي عبارة علق عليها "سعد زغلول" في مذكراته قائلا إن وصف "صدقي" لما وجه إليه بأنه "مزاعم فاسدة" لا يعدو إلا أن يكون "تبجيحًا واستخفافًا بالرأي العام؛ لأن المقرر في أذهان الكافة أن هذه المزاعم أقل من الحقيقة".

وأشيع بين الناس – كما يضيف "سعد زغلول" في مذكراته – أن "إسماعيل صدقي" هدد بأن يبلغ السلطان خبر العلاقة التي تجمع بين وزير الحقانية – العدل – "عبد الخالق ثروت باشا" وسيدة متزوجة، وأنه سعى لتعيين زوجها في منصب كبير، إذا لم يتدخل رئيس الوزراء "رشدي باشا" لإقناع السلطان بعدم قبول استقالت. ولكن السلطان رفض كل الضغوط والوساطات وقبل استقالة "صدقي" وعين "إبراهيم فتحي باشا" في المكان الذي خلا باستقالته. لكن ذلك – كما يقول "سعد زغلول" – لم يلق ارتياحًا من الناس الذين قالوا: "إن ابتذال إبراهيم فتحي في الأولاد .. لا يقل عن تهتك صدقي في النساء .. وأن السلطان أراد أن يكحل عين المريض .. فأعماها"!

وبعد هذا التاريخ بعامين، وأثناء محاكمة "فيليبيدس" قال مساعد الحكمدار – المتهم معه في القضية – إنه سمع منه أن هناك أمور غير شريفة تحدث في العائمة التي يملكها "صدقي باشا"، لكنه لم يذكر له تفاصيل .. وأنكر "صدقي" – الذي كان من شهود الإثبات في القضية – واقعة وجوده مع السيدة التي انتحرت. وذكر أنه كان مع اثنين من زملائه الوزراء – هما "إسماعيل سري باشا" و"عبد الخالق ثروت

باشا" في عائمته حين اتصلت به سيدة طالبة لقاءه لكي ترجوه في إعادة ابن لها لوظيفته. وما كادت تدخل حيث فوجئ بهجوم الشرطة على العائمة، واتهم "فيليبيدس" بأنه دبر هذا الهجوم لأسباب سياسية..

ولم تكن "قضية فيليبيدس" – بما كشفت عنه من فساد مالي وخلقي يضرب بجذوره في جهاز الدولة من قمة رأسه إلى قدميه – قد غادرت الذاكرة بعد، حين قادت اعترافات "محمود علام" – أو "لاندرو المصري" خمسة من رجال الشرطة، إلى قفص الاتهام، بتهمة الاشتراك معه في قتل النساء وحرق جثثهن، فتجدد الحديث عن تواطؤ جهاز الأمن مع عصابات اغتيال النساء، وأن بعض العاملين به، كانوا يشتركون في إدارة بيوت الهلاك، وكتب مراسل "وادي النيل" في العاصمة يقول بأنه علم من مصدر ثقة، أن جندي المراسلة الذي يعمل مع حكمدار شرطة الغربية، له صلة بالمتهمين في قضية طنطا، وأن سيارة من سيارات مصلحة الري، كانت تستخدم لنقل الجثث، ووعد بنشر التفاصيل في اليوم التالي.

محمد توفيق سميع باشا وزير الداخلية — محمد حمدي باشا محافظ الإسكندرية

ومع أنه لم يفعل، إلا أن أحد المتهمين في القضية ذاتها، اعترف لمسجون في قضية نصب وتزوير التقى به في السجن مصادفة أن عصابة "محمود علام" كانت تضم بين أفرادها عددًا من رجال الشرطة، وتحتمي بآخرين وأن جندي المراسلة الذي كان يعمل مع حكمدار شرطة طنطا كان هو الذي يحمل جثث القتلى ويدفنها. وأضاف قائلا: "إن "ريا وسكينة" كانتا تعتمدان على شرطي بالبوليس السري، هو

الصول – المساعد – "الشحات أفندي محمد" وأنه لم يكن يشترك في القتل فحسب، بل وكان يضفي حمايته على العصابة، ويتقاضى النصيب الأكبر من غنائمها، وأنه أثرى من وراء ذلك، فاشترى أربع عمارات بالإسكندرية، وقد حمته الشقيقتان فلم تذكرا اسمه في اعترافاتهما تقديرًا منهما لما أداه لهما من خدمات."

وسرعان ما انتقلت هذه الوقائع إلى محضر التحقيق في قضية "ريًّا" و"سكينة" وتبين أنها من نوع الأقوال المرسلة التي لا يوجد دليل عليها، لكن ذلك لم يوقف سريان الإشاعات التي أكدت صحة الواقعة، بل ووصل إلى حد القول بأن "الشحات أفندي" قد قبض عليه. وقالت "الأهرام" – في معرض تكذيبها للشائعة – إنها "تدل على شيء واحد لا يمكن نكرانه، هي أن الجمهور يتهم البوليس السري بالتقصير في هذه المسألة"، ويقول كثيرون – قولا لا يرتكز على أي أساس – إن بعض عماله كانوا يعرفون ما يجري في بيوت ريا ويغضون النظر لقاء منافع يحصلون عليها من أجل ذلك الإغضاء".

وكان محرر صحيفة "الإكسبريس"، أكثر صراحة وقسوة في نقده لسلوك رجال الشرطة العاملين في الأقسام؛ سواء كانوا من المأمورين أو الضباط، فقد أشار إلى أن الروايات عن السلوك غير المشرف لبعضهم تملأ أنحاء البلاد؛ بسبب تطرفهم في السلوك المزري بشرفهم العسكري. ودلل على ذلك بوقوف بعضهم وهم بملابسهم العسكرية أمام محطة ترام الرمل لمغازلة السيدات، ومثول آخرين منهم أمام محكمة الجنايات يحاكمون على جنايات ارتكبوها منها الرشوة والاختلاس والتزوير وتمزيق أثواب العفة والفضيلة، وصدور أحكام من مجلس تأديب الشرطة بحبس أحد الضباط ثلاثة شهور لضبطه وهو بالملابس الرسمية، سكرانَ في غرزة حشيش، وفصل أحد الكونستابلات الأجانب لأنه – وهو من بوليس حفظ الآداب – كان يتستر على امرأة وطنية، تدير منزلا للبغاء لعلاقة بينهما، فلما انقطعت تلك العلاقة، استغل سلطته في مضايقتها مما اضطرها لشكواه إلى رؤسائه.

ولفت محرر "الإكسبريس" النظر إلى أن هؤلاء الضباط لا يساوون بين المواطنين الذين يترددون على أقسام الشرطة أمام القانون، فيهينون بعضهم بلا مبرر، ويكرمون آخرين إلى حد التعظيم، وخاصة النساء؛ "لأن الجنس اللطيف محترم ومبجل في أقسام الشرطة مهما أذنب أو خالف" وأضاف: "إن العاملين بالشرطة يعلمون جيدًا ما يجري في جهات الدعارة والفجور، ويعرفون الأشرار الذين لا مورد رزق لهم، ولا عملَ معروفًا وشريفًا، والذين ينتشرون في تلك الجهات، ومنهم زوجا "ريًّا" و"سكينة". ومن غير المتصور ألا يكون أحد منهم قد لاحظ أنهما ينفقان عن سعة، مع أنه لا عمل لهما يربحان منه".

وفي تفسيره لسبب اختلال الأمن العام، لم يقبل محرر "الإكسبريس" الاعتذار بالحرب لتبرير تلك الحالة، كما لم يأخذ شكوى البوليس من قلة عدد أفراده، مع اتساع نطاق العمران على علاّتها.. بل ركز على أن هناك "بيئة شرطية فاسدة" تتطلب تغييرات جذرية في تنظيم هيئة الشرطة، وفي اختيار أفرادها، ودلل على ذلك بأن الشبان الذين يتخرجون في مدرسة البوليس – التي وصفها بأنها لا تعدو أن تكون مدرسة تحضيرية، أعجز من أن تعدّ شرطيًّا لائقًا للعمل – ما يكادون يندمجون في سلك الشرطة ويحتكون بالمرتشين وغير المستقيمين من رؤسائهم، حتى يتحولوا إلى صورة أخرى منهم.

ولذلك طالب بتغيير شامل في نظم الشرطة، يبدأ ببتر العناصر الفاسدة، وانتخاب شبان أكفاء عن طريق خبراء فنيين من رجال بوليس لندن المشهورين بتدريباتهم ومهارتهم، وإرسال بعثات منهم إلى "سكوتلاندريارد" لكي يتعلموا ويدرسوا..

ولم تحل مطالبة محرر "الإكسبريس" بالاستعانة بالخبرة الأجنبية، وخاصة البريطانية، في إصلاح أحوال الشرطة بينها وبين نشر رسالة لأحد قرائها، يعترض فيها على التفكير في ترشيح وكيل أجنبي لحكمدار شرطة الإسكندرية، قائلا: "إذا كانت رئاسة البوليس في العاصمة والإسكندرية قد خصصت للسادة الإنجليز

لأسباب سياسية وعسكرية أو نظامية قضت بذلك، فهل من العدل أن يستأثر السادة الإنجليز أيضًا بوكالة الحكمدارية.

ثم تساءل: "لماذا لا تكون هذه الوكالة لأحد الضباط المصريين ليعاون رئيسه الإنجليزي في أعماله الكثيرة؟ .. إن خبرته بحالة بلاده ومعارفه الشخصية وكفاءاته الذاتية، كل هذه تؤهله في المستقبل للاستقلال بإدارة شئون الضبط والربط بلا وصاية، ما دامت إنجلترا تدعي أنها ما احتلت مصر، إلا لتعليم وتدريب المصريين على القيام بشئون حكومتهم وبلادهم".

وحين تحقق جانب من هذا المطلب، فصدر التنظيم الجديد لـ "حكمدارية شرطة الإسكندرية" ليقضي بتعيين ثلاثة من مفتشي الشرطة المصريين، يشرف كل منهم على قسمين من أقسام الشرطة بالمدينة، ويرجع في شئون وظيفته إلى مساعد للحكمدار، الذي يرجع إلى وكيل الحكمدار، وصفته "الإكسبريس" بأنه إصلاح مزعوم، واعترضت عليه لأنه "يجعل بين مأمور القسم، ورئيسه – وهو الحكمدار – أربع درجات".

وتساءلت "لماذا كل هذا وما الفائدة من تعدد الوظائف والاختصاصات ما دام الجندي المنوط به حفظ النظام وتنفيذ القانون في الشارع والحارة، والخفير الموكل به حفظ الأمن بالليل هما.. هما المشكو من جهلهما وأخلاقهما وسلوكهما، وكان واجبًا بدلا من إنشاء هذه الوظائف أن تزاد رواتب هؤلاء الجنود والحراس ويستبدلون بشبان متعلمين أكفاء".

وتوقف محرر "الإكسبريس" أمام ظاهرة اختلال العدل في توزيع مرتبات العاملين في جهاز الشرطة بين المصريين والمصريين، وبين المصريين والأجانب. فقارن بين المرتبات التي يحصل عليها القابعون في سفح الهرم الشرطي، من الجنود والخفراء، الذين يعملون إحدى عشرة ساعة في اليوم، يطوفون حول الدور والمخازن، ويلبون استغاثات أصحابها ويتعرضون لأخطار المجرمين والأشقياء

والسكارى والمعربدين، ولا يزيد ما يتقاضاه الواحد منهم عن خمسين قرشًا في الشهر، وبين المرتبات التي يتقاضاها الجالسون في منتصف هذا الهرم من ضباط الشرطة المصريين، ولم يكن معظمهم يتجاوز رتبة الصاغ (الرائد) أو وظيفة مأمور القسم، ولا يزيد ما يتقاضاه عن ستة عشر جنيهًا في الشهر، بينما يجلس ضباط الشرطة الأجانب – وخاصة البريطانيين– على قمة الهرم، تقتصر عليهم رتب البكباشي (المقدم) والقائمقام (العقيد) والأميرالاي (العميد) واللواء، ويحتكرون وظائف الحكمدار ووكيله ومساعده والمفتش ووكيله، ويتقاضون مرتبات تصل إلى مائة وخمسين جنيهًا في الشهر.

وعلقت جريدة "الإكسبريس" على ذلك قائلة: إن مرتبات الجنود والخفراء لا توازي ربع ما يستحقونه، وما يحتاجونه، ولا تكفيهم خبزًا وزيتونًا. وربط بين ذلك وبين اختلال الأمن العام؛ إذ إن هذه المرتبات الضعيفة هي التي تضطرهم "لبسط أكفهم للناس" فهم "يعيشون على البقشيش ويتصيدون الفرنكات والشلنات من القهاوي والحانات ومن المتضاربين والمتشاجرين بل، ويقاسمون المجرمين غنائمهم ويتسترون عليهم ويشهدون في صفهم".

وأشار إلى أن مرتبات الضباط المصريين تجعلهم "مهضومي الحق لعدم مساواتهم بالضباط الأجانب". وحكم بأنه "لا عدالة في الدنيا تقبل أن يكون مرتب الكونستابل الأجنبي في البوليس المصري – وهو مرءوس للضابط المصري – أرقى من راتب الضابط رئيسه"..

وكان ضعف مرتبات العاملين في الشرطة من الظواهر التي لفتت نظر الصحف – حتى قبل الكشف عن جرائم "ريًّا" و"سكينة" والتي اعتبرتها من بين أهم أسباب اختلال الأمن العام. فقالت "الإكسبريس" في مقال لها "إذا رأيت ضابطًا من ضباط البوليس بردائه العسكري وحذائه اللامع وطربوشه اللطيف، ونجومه الزاهية، وشريطه الأحمر أو جاكتته الكاكي وهو يمشي في الطريق، لرثيت لحاله إذا علمت أنه يعيش بمرتب زهيد.. فالملازم ثاني لا يتقاضى سوى ستة جنيهات في

الشهر، تزيد إلى سبعة إذا رقي للرتبة التالية، فإن أصبح معاونًا يحمل رتبة اليوزباشي (النقيب) – ارتفع المرتب إلى عشرة جنيهات، فإذا أصبح مأمورًا، برتبة صاغ (رائدًا) وصل مرتبه إلى ١٨ جنيهًا والرتب التي تزيد عن ذلك عددها قليل في البوليس المصري؛ لأن أكثرها للإنجليز "السعداء".. ثم تساءلت في استنكار: "كيف تكفي ستة جنيهات شابًا يمثل الحكومة في مركز الضبط والربط، يحتاج إلى كساء نظيف وإلى منزل صحي وإلى غذاء حسن، هذا إذا كان بلا زوج ولا أولاد.. أما إذا كان متزوجًا فمستحيل أن يشتغل في وظيفته بكرامة، ومستحيل أن يحافظ على استقامته بهذا المرتب الزهيد".

البكباشي (المقدم) طه علام

يحيى إبراهيم باشا

وما لبثت قضية مرتبات ضباط الشرطة أن برزت بقوة، وفرضت نفسها عليهم وعلى الرأي العام، عندما صدر – في ٢٠ أكتوبر (تشرين) ١٩٢٠ – مرسوم سلطاني برفع مرتبات الضباط، وصف الضباط والعساكر البرية والبحرية في الجيش المصري، ليصل مرتب الملازم ثاني إلى ١٢ جنيهًا شهريًا، ترتفع إلى ١٤ جنيهًا إذا رقي إلى رتبة الملازم أول وإلى ٢٠ جنيهًا حين يحصل على رتبة اليوزباشي (النقيب) وإلى ٤١ جنيهًا لرتبة الصاغ (الرائد) و٤٥ جنيهًا لرتبة البكباشي (المقدم) ثم إلى ٧٣ جنيهًا و٧٥ لرتبتي القائمقام (العقيد) والأميرالاي (العميد)، ومائة جنيه عند وصوله إلى رتبة اللواء.. وما كاد المرسوم ينشر حتى لاحظ ضباط الشرطة أن مرتباتهم لا تتجاوز – في الغالب – نصف مرتبات الدرجات المناظرة لدرجاتهم في الجيش،

فبدأت بين صفوفهم، حركة شبه منظمة للمطالبة بإنصافهم، أخذت في البداية شكل سيل من الشكاوى البرقية أرسلها بعضهم إلى الصحف، فنشرتها، ونشرت دعوتهم لزملائهم، بأن يعززوا مطالبهم بشكاوى يرسلونها إلى المسئولين، فاستجاب الجميع، وانهالت الشكاوَى على رئيس الوزراء ووزير الداخلية "توفيق نسيم باشا" ووزير المالية "محمود فخري باشا" ومستشار الداخلية الإنجليزي المستر "جلبرت كليتون"، ومدير قسم المستخدمين والمحاسبة بالوزارة..

وبعد أيام اتخذت الحركة شكلا أكثر تنظيمًا، فعقد العاملين بالشرطة عدة اجتماعات ناقشوا فيها مطالبهم. واستقر الرأي بينهم على انتداب وفود يمثل كلٌ منها أحد فروع الوزارة، لكي يرفع إلى المسئولين مطالبهم. وتدل كل الشواهد على أن هذا التحرك قد شمل جميع العاملين المصريين في جهاز الشرطة على اختلاف درجاتهم، من بلوك الخفر إلى الحكمداريين، ومن المخبرين السريين، إلى مأموري مراكز الشرطة في الأقاليم الذين انتدبوا وفدًا يمثلهم يضم بين أعضائه اثنين من الحكمداريين يمثل أحدهما الوجه البحري، ويمثل الثاني الوجه القبلي، لمقابلة الأميرالاي – العميد – "ويزبك" – والمدير الإنجليزي لقسم الخفر والنظام بوزارة الداخلية – حيث سلموه مذكرة بمطالبهم – وهو ما فعله ضباط شرطة الإسكندرية الذين انتدبوا وفدًا منهم لمقابلة حكمدارها الإنجليزي، وضباط شرطة القاهرة الذين قدم وفد منهم مذكرة بمطالبهم لحكمدارها اللواء "رسل باشا". بينما رفع رجال فرقة البوليس السري في الحكمدارية عريضة إلى رئيسهم شكوا فيها من عدم مساواتهم في الراتب والترقية برجال البوليس النظامي، مع أنهم يخضعون لنفس النظام، أما جنود بلوك الخفر – الذين كانوا يختارون من بين المقترعين للخدمة العسكرية – فقد فوضوا قائدهم البكباشي – المقدم – "طه أفندي علام" لرفع مطالبهم بمساواة مرتباتهم بمرتبات صف ضباط وجنود الجيش، باعتبارهم من أفراده، وسائرين على نظامه، على الرغم من انتدابهم للعمل في الشرطة..

ولم تبخل الصحف بمساندتها على رجال الشرطة، فتوجهت "الأخبار" بالرجاء إلى الحكومة بـــ "أن تعجل بإنصافهم؛ لأنهم يطلبون حقًا من حقـــوقهم المشـــروعة" ولأن "عِظَم المسئولية الملقاة عليهم، وكثرة المشقات التي يتحملونها تبرر إنصافهم". ودعت "المقطم" الحكومة، إلى النظر بجدية إلى شكواهم؛ إذ لا يصح فـــي شـــرعة الإنصاف أن تقيم حارسًا على أعز ما عندك، وأثمن ما تملك، وتشترط عليه السهر والعناية والنشاط والنزاهة وتنتقده إلى قصر، وتعاقبه إذا أهمل ثم تبخل عليـــه بمـــا يكفيه لمعاشه ومعاش عائلته في الدرجة التي هو فيها في الهيئة الاجتماعيـــة"، بـــل وطالب مراسلها السَّكندري، بأن يشمل الإصلاح والإنصاف طائفة أخـــرى تســـاعد البوليس في أعماله، هي "طائفة مشايخ الحارات". وقال "إن نفرًا منهم قد كتب إليه، يشكون سوء حالهم، ويلتمسون من الحكومة أن تبرّ بوعدها فتقـــرر لهـــم رواتـــب شهرية لتزويدهم نشاطًا واستقامة".

ولا بد أن السلطات العامة قد نظرت بعين القلق إلى حركة ضباط الشـــرطة؛ بسبب اتساعها وتنظيمها، فلم تستطع أن تتجاهلها في الظروف الحساسة التي كانت تجتازها مصر آنذاك – فما كاد وفد ضباط شرطة الأقاليم يخطـــر وزارة الداخليـــة بموعد وصوله إلى القاهرة، حتى أسرع الأميرالاي "ويز بك" – رئيس قسم النظـــام والخفر – بالسفر إلى الإسكندرية ليلتقي برئيس الوزراء ووزير الداخليـــة "محمـــد توفيق نسيم باشا" حيث تباحث معه في الموضوع، ثم عاد في اليوم التالي ليكون في استقبالهم في الموعد الذي حدده، فأحسن وِفادتهم، وبالغ في إكرامهم. وأكد لهـــم أن "نسيم باشا" مهتم بأمرهم كل الاهتمام. ونقل إليهم عن لسانه قولـــه بـــأن مرتبـــاتهم ستعدل بحيث لا تقل عن مرتبات إخوانهم في الجيش، وأن هذا التعديل ســـيتم فـــي أقرب فرصة.

ولكن الأمر يتطلب بعض الصبر؛ لأن رفع مرتباتهم- وهم يعملون في هيئـــة مدنية – سوف يدفع الموظفين الملكيين إلى المطالبة بالمعاملة بالمثل، وهـــو مـــا لا

تتحمله ميزانية الدولة، ومع ذلك فإن الحكومة لن تعدم الوسيلة التي تمكنها من مساواة مرتباتهم بزملائهم في الجيش من دون أن تفتح على نفسها هذا الباب.

وكان ذلك هو نفس الكلام الذي نقله حكمدار القاهرة والإسكندرية عن لسان رئيس الوزراء إلى الوفود الأخرى التي تمثل شرطة المدينتين، مما كشف عن أن الحكومة، آثرت أن تتعامل مع حركة ضباط الشرطة باللين. وألا تواجه ما كان يمكن اعتباره في ظروف أخرى تمردًا منهم، بالشدة الواجبة. وقد حاول مأمور مراكز الشرطة في الأقاليم، أن يستفيدوا من رفع مرتبات ضباط الجيش، الذين كان معظمهم يعمل به، قبل نقلهم للعمل بالبوليس، فاقترحوا إعادتهم إلى عملهم الأصلي ثم إعادة انتدابهم للعمل بالبوليس..

ولكن الحكومة تحفظت على الاقتراح للسبب نفسه، وهو ما احتجت عليه "المقطم" التي قالت: "إن الاعتذار بالخوف من وقوع التفاوت بين مرتبات العاملين بالشرطة ورواتب أمثالهم من الموظفين الملكيين، حجة لا يقبلها إلا الذين يعبدون حروف القانون، ويضربون بروحه عرض الحائط، فالذي سن القانون يستطيع تعديله، وما خلق الناس ليكونوا عبيد القانون، وإنما وضعت القوانين لإراحة الناس".

وتنفيذًا للوعد الذي قطعته الحكومة على نفسها، شكلت لجنة للنظر في تعديل الدرجات ومرتبات العاملين المدنيين بالدولة، ومن بينهم العاملون بالشرطة، كان أول ما أنجزته هو الموافقة على رفع مرتبات صف وضباط بلوك الخفر ليتساووا مع نظرائهم في الجيش.

وما لبث اكتشاف جرائم قتل النساء في "طنطا و"الإسكندرية" أن قلل من تعاطف الرأي العام مع مطلب رجال الشرطة برفع مرتباتهم ليركز على التنديد بتقصيرهم في القيام بواجبات أعمالهم. لكنه عاد بعد قليل ليجد في قلة هذه المرتبات، أحد مبررات هذا التقصير، فعادت الصحف تلح على الحكومة في تنفيذ وعدها، وطالبت "المقطم" بمنح ضباط البوليس "إعانة يحسنون بها رواتبهم، ريثما

تتم لجنة تعديل الدرجات أعمالها"، واستأنفت الوفود التي تمثل ضباط الشرطة نشاطها للالتقاء بالمسئولين والإلحاح عليهم في سرعة إنجاز التعديل.

وكشف أحد ضباط الشرطة في رسالة أرسلها إلى "الإكسبريس" ووقعها باسم "ف.ع"، الستار عن وجود لجنة سرية باسم "لجنة الضباط" ترسل – بالبريد – منشورات إلى ضباط الشرطة تحثهم فيها على التمسك بمطالبهم والتحرك من أجل تنفيذها – كان آخرها منشور وزّع في بداية نوفمبر (تشرين ثانٍ) ١٩٢١ – يرسم خطة متدرجة للإضراب عن العمل – تبدأ بحملة برقيات يرسلها ضباط الشرطة إلى وزير الداخلية – وكانت الوزارة قد تغيرت وحلَّ "عدلي يكن" محل "توفيق نسيم" في رئاستها، بينما حل "عبد الخالق ثروت" محله في وزارة الداخلية – وإلى مستشار الوزارة الإنجليزي– المستر "جلبرت كلايتون" – في اليوم الحادي عشر من الشهر، يستعجلون فيها تحسين حالتهم. وبعد عشرة أيام أخرى، يرسلون تلغرافاً ثانيًا بأن حالتهم قد ساءت، ويهددون فيه بأن ذلك قد "يدفعهم الوقوف وقفة تأباها نفوسهم، ولا ترضاها حكومتهم"، فإذا لم يتم شيء حتى آخر الشهر توقف الضابط عن قبض مرتبه إذا كان يستطيع الاستغناء عنه، فإذا لم يجد ذلك نفعًا – قرّ القرار على الإضراب العام".

ولا بد أن الذين أصدروا المنشور، كانوا فريقًا من ضباط الشرطة الذين تأثروا بمناخ ثورة ١٩١٩ الذي لم يكن قد تبدد أثره، وخاصة إضراب موظفي الحكومة في أبريل (نيسان) ١٩١٩، ولكنهم فيما يبدو لم يجدوا استجابة لطريقتهم التي وصفها الضابط "ف.ع" بأنها "خطيرة ومستهجنة".

وفيما عدا الحديث عن التمييز بين مكانة ومرتبات الموظفين الأجانب العاملين في الشرطة ونظرائهم المصريين، فقد بدت الصحف، وهي تتحدث عن بقية الجوانب المتعلقة بنقص كفاءة، بل وفساد، جهاز الأمن، وكأنها تمشي على الشوك؛ إذ كان الاعتراف بتلك الحقيقة يعطي للمحتلين البريطانيين حجة يستخدمونها للتدليل على عدم كفاءة المصريين لحكم أنفسهم بأنفسهم، وهو ما دفع معظم الصحف إلى

فتح ملف الإصلاح الاجتماعي باعتباره العمل الوقائي الذي يحول دون تكرار تلك الجرائم، بل وركز بعضها على هذا المطلب دون غيره.

فربط مقال لـ "وادي النيل" بين "الجهل" وجرائم "ريَّا" و"سكينة" فقال إنه "لو كان للعلم سيطرة على النفوس، وللتهذيب نفوذ على الأخلاق، لما وصلت بنا الحال إلى ما نرى.. حتى لكأنّ مصر تتخبط في ظلمات الجاهلية الأولى". وانتقد سياسة التعليم قائلا: "إن العلم الذي تنشره المدارس ليس هو الذي يهذب النفوس ويمنع ارتكاب الذنوب؛ لأنه خالٍ من غرس العقائد الدينية الصحيحة المحترمة في القلوب".

ولفت أحد قرائها النظر إلى أن عصابة "ريَّا" و"سكينة" كانت تستدرج بعض ضحاياها إلى "بيوت الهلاك" بحجة قراءة البخت والزار. وأشار إلى منشور كان الأزهر قد أصدره قبل عامين ينهى به عن هذه المخازي، قبل أن يضيف: "إن العرافين لا يزالون – على الرغم من ذلك – يملئون القطر، وحفلات الزار تقام على مرأى ومسمع من رجال البوليس" مطالبًا بضرورة "ضرب المنجمين والمشعوذين ومنع الزار".

وكان من بين مظاهر التحلل الاجتماعي والأخلاقي التي طالب محرر "وادي النيل" بالتصدي لها "جلوس النساء الساقطات في الشوارع وعلى مشارب المقاهي يتناولن المغيبات علانية، ويرشقن المارة بألفاظ الفُحْش، مما يثير كوامن الشرور الأدبية وغيرها، ويجر إلى حوادث اعتداء بسبب المزاحمات النسائية". وطالب – كذلك – بالتصدي لـ "ما تعرضه السينما من تمثيل للفظائع المنكرة كالتفنن في اصطياد النساء وإحداث الجرائم، فتكون هذه المناظر دروسًا إجرامية لهم بدلا من أن يتعظوا بما تحويه من العبر". بينما أشارت "اللطائف المصورة" إلى مئات الأطفال المشردين في الشوارع، دون ملجأ يرعاهم، وقالت: إن كل واحد منهم سيكون يومًا "ريَّا" و"سكينة" أو "حسب الله" أو "عبد العال".

واعتبرت "اللطائف المصورة" الأمة كلها وليس الحكومة وحدها – مسئولة عن جرائم "ريًا" و"سكينة" و"علام"، وخصصت صفحتها الأولى لكاريكاتير يصور الحكومة وهي تسحب من "بحر الجرائم الذي لا قرار له "شبكة تضم عددًا من المجرمين الذين اصطادتهم من أفراد عصابتي قتل البغايا في طنطا والإسكندرية، بينما لا يزال البحر مليئًا بعشرات غيرهم.

وفي تعليقها على الرسم قالت: "إن اجتهاد الحكومة لاصطياد المجرمين لا يكفي ما دام السواد الأعظم من الأمة لا يمد إليها يد المساعدة". ودعت الأمة بأن تقوم قومة واحدة لتدرأ عنها الأخطار التي تهدد أبناءها ومستقبلها في أمورها الاجتماعية وشئونها الأخلاقية والعمرانية، كما هبت أخيرًا للدفاع عن مصالحها السياسية" – ودعت – كذلك – إلى "تعليم طبقات الأمة الفقيرة تعليمًا أوليًا، وجمع الفقراء المشردين في ملجأ يعلمهم الصنائع الصغيرة، وإبعاد النساء الشريرات عن المدن، فلا يقمن بين العائلات وتقييدهن بقيود شديدة كالأصفاد تغل بها الأعناق، وفرض المراقبة الشديدة على دور التمثيل الهزلي ومحال السينما توغراف ومصادرة المطبوعات البذيئة والصور الدنيئة". واقترحت لتنفيذ هذه المهام

العدد الخاص الذي أصدرته مجلة "اللطائف المصورة" عن جرائم ريا وسكينة

إنشاء وزارة باسم "وزارة الآداب" أو جمعية كبيرة "لاستنباط السلاح الفعال لمحاربة أمراضنا الاجتماعية".

وكان طبيعيًا أن تستثمر الجمعيات القليلة التي تنشط في مجال الخدمة الاجتماعية جرائم "ريًّا" و"سكينة" لتذكير الرأي العام بأنها في حاجة إلى الدعم المادي لكي تقوم بدورها. فنشرت "جمعية مقاومة الإتجار بالرقيق الأبيض" بيانًا مفصلاً عما أنجزته في مجال رعاية البغايا التائبات، وفي توفير المأوى للمهاجرات الفقيرات لحمايتهن من السقوط. وناشدت ذوي القلوب الرحيمة التبرعَ لها؛ لكي تستطيع إنشاء ملجأ لها بالإسكندرية، بعد أن ضاق ملجأ القاهرة بمن فيه.

وكان طبيعيًّا – كذلك – أن تحفِّز هذه الجرائم "نجيب شقرا" – المحامي اللبناني الأصل وصاحب مجلة "الاستقلال"– إلى التفكير في إنشاء جمعية باسم "جيش الخلاص" على مثال الجمعية التي أسسها – بالاسم نفسه – في إنجلترا المبشِّر الإنجيلي "وليم بوث" عام ١٨٧٦، واستمرت بعد ذلك بقيادة زوجته ثم ابنه، للدعوة للأخلاق الحميدة فوجه – على صفحات "المقطم" – نداء لأنصار الفضيلة وأشار في مقدمته إلى أن سلسلة جرائم طنطا والإسكندرية هي "مجرد حلقة صغيرة من سلسلة الرذائل التي انتشرت في العالم كله.. كثمرة من ثمار الإلحاد والانصراف للشهوات".

ودعا "شقرا" كل من في صدره عاطفة دينية شريفة لتشكيل "جيش من رجال الفضل على مثال جيش الخلاص في إنجلترا، يقسم إلى فرق تتولى إحداها محاربة الدعارة والزنا والبغاء، والثانية لمحاربة الخمور والمسكرات، وتهاجم الثالثة الميسر، وتتصدى الرابعة لدور الخلاعة والملاهي، فتقاوم التهتك والخلاعة في الملابس والمغازلة والتعرض للنساء في الطرق العمومية، وسادسة تراقب غرس التعليم الديني الصحيح في أذهان الفتيات والفتيان، على أن يكون لكل جيش قائد وفرق، وأقسام وضباط"، وناشد "أئمة الدين الكرام من جميع الأديان والمذاهب، وكل من صفت نفسه من أدران الانغماس في اللذات البهيمية، ولا تزال في صدره

عاطفة الدين الشريفة، إلى اجتماع عام لوضع الحجر الأساسي لهذا البناء الشريف، الذي يمكن أن يبني استقلال مصر الحقيقي".

ولا يبدو أن دعوة "نجيب شقرا" قد لقيت استجابة أو ترحيبًا؛ إذ لم تكن الدعوة لتأسيس جيش مصري، سواء كان رسميًا لمحاربة الأعداء.. أو شعبيًا لمحاربة الرذيلة، مما يمكن قبوله في تلك السنوات، حتى بعد اكتشاف جرائم "ريًّا" و"سكينة" و"علام".

(٧١)

ما تزال الصورة الأسطورية لشخصيتي "ريَّا" و"سكينة" التي سمعها جيل "لطيفة الزيات" والأجيال التي تلته في طفولتهم، قائمة حتى الآن؛ ربما لأن أحدًا لم يحاول أن يبددها؛ استنادا إلى الحقيقة التاريخية، وربما لأن أحدًا لا يريد أن يعرف هذه الحقيقة؛ حتى لا يهتز يقينه، بأنهما كانتا رمزًا للشر المجرد، أو تسوق هذه الحقيقة إليه ما يمكن اعتباره، ظرفًا مخففًا، يبرر خيانتهما لعلاقة العيش والملح التي يقدسها المصريون..

وكانت مسرحية "ريَّا" و"سكينة" التي كتبها "بديع خيري" – واشترك معه في كتابتها وأخرجها، وقام ببطولتها "نجيب الريحاني" أمام "بديعة مصابني" – هي أول عمل درامي يُقدَّم عن شخصيتهما؛ فقد عرضت لأول مرة على مسرح "برينتانيا" في فبراير (شباط) ١٩٢٢، أي بعد حوالي شهرين من إعدامهما. كما كانت المحاولة الوحيدة آنذاك، لتفسير جرائمهما، استنادًا إلى دوافع شخصية، تحولت إلى دوافع أخلاقية عامة لدى زعيم هذه العصابة، وهو شخصية متخيلة أطلق عليها المؤلفان اسم "مرزوق" اشتقاه في الغالب من اسم "عبد الرازق يوسف"، أحد أفراد العصابة...

ولا بد أن الاهتمام الجماهيري الواسع، بجرائم "ريَّا" و"سكينة" كان وراء تفكير "نجيب الريحاني" – الذي كان آنذاك صاحب فرقة مسرحية تقدم بنجاح كبير، ومنذ سبع سنوات سابقة، الكوميديا الاستعراضية الغنائية – في استثمار هذا الاهتمام لتقديم عمل مضمون الرواج من الناحية التجارية، خاصة إذا ما لعب على وتر

النزعة الأخلاقية المحافظة لدى الجمهور، فأدان الضحايا لتبذلهن الأخلاقي، بنفس الدرجة التي يدين بها القتلة.

أما المبرر الذي يعلنه "الريحاني" في مذكراته – وتؤكده شواهد أخرى – فهو أنه كان لديه دائمًا رغبة في إثبات موهبته كممثل تراجيدي، وأنه اختار أن يقدم مسرحية عن هذه الحوادث الدرامية؛ إشباعًا لرغبته الدفينة في تقديم هذا النوع من الأدوار، التي كان الجمهور – بل والنقاد – ينظر إليها – آنذاك – باعتبارها الدليل على تمكن الممثل وموهبته..

ومع أن الوقائع الحقيقية، لقضية "ريًّا" و"سكينة" كانت ما تزال حاضرة في الذهن بقوة، عندما قدم "الريحاني" مسرحيته، فإن أحداثها لا صلة لها بتلك الوقائع، فيما عدا بعض المشابهات التي تلجأ إليها معظم الأعمال الدرامية التي تعتمد على وقائع حقيقية للإيهام بواقعيتها..

فقد اختار المؤلفان، ثلاثًا من الشخصيات الحقيقية لأفراد العصابة، هم "ريًّا" و"سكينة" و"حسب الله"، وأضافا إليهم شخصيتين متخيلتين هما "درغام"، الذي تقتصر مهمته في العصابة على الوقوف عند الباب الخارجي للمراقبة أثناء تنفيذها لعملية خنق الضحايا، وتنهشه مشاعر الذنب لما يقومون به، مختلطة بالخوف من العاقبة، و"مرزوق" وهو بطل المسرحية ومحور أحداثها، وقد قام بدوره "نجيب الريحاني" واختارا من بين الضحايا الحقيقيين، آخرهم وهي "فردوس"، لكي يقدما لنا – في فصل واحد – الساعات الأخيرة من حياتها..

وتدور الأحداث – طبقًا للنص المطبوع الذي عثر عليه ونشره المؤرخ المسرحي "سمير عوض" – في بهو بمنزل العصابة. وتبدأ بأصوات غناء مرتفع يأتي من خارج المسرح، نفهم من تعليق "درغام" – الذي كان يقف في البهو وحيدًا لمراقبة الحالة – أنها اصطنعت للتغطية على أصوات استغاثة امرأة يجري قتلها في الداخل.

ثم يدخل "حسب الله" فيدور بينه وبين "درغام" حديث، نفهم منه أن تلك هي الضحية الخامسة عشرة للعصابة. وأن "مرزوق" يمارس عادته في تعذيب الفريسة قبل قتلها، وأنه هو الذي وجه العصابة إلى القتل بدلاً من الاكتفاء بسرقة حليهن، كما كانت تفعل من قبل. فهو يجد متعة خاصة في القتل ببطء، وعلى مهل: ينشب أسنانه وأظافره في عنق الضحية، ويشدد قبضته ويرخيها على رقبتها ليتلذذ بمشهد تعذيبه لها، قبل أن يذبحها في النهاية..

ويدخل "مرزوق" وعيناه تقدحان شررًا، ويلفت "درغام" نظر "حسب الله" هامسًا، إلى أن الموت يلمع في عينيه.. ويعامله الاثنان بخوف واحترام، باعتباره زعيم العصابة.. ويتمنى عليه "درغام" أن يبحث عن وسيلة أخرى لقتل الضحايا، بدلاً من أسلوب القتل البطيء الذي يعذب الضحية، ويعذب كذلك الذين يشهدون طقوس القتل.. مطالبًا إياه ببعض الرحمة..

ويثور "مرزوق" ويعلن أنه لن تأخذه شفقة بأية امرأة؛ لأن أحدًا لم يرحمه؛ فقد كان شابًا مستقيمًا، يعود إلى منزله بعد العشاء، ويعيش مع زوجته التي أحبها ومع ابنته الجميلة "فردوس" التي كانت كل آماله وسعادته في الدنيا- ولكنه عاد إلى منزله يومًا، ليجد هذه الزوجة تخونه مع رجل آخر في فراش الزوجية – وعندما هم بالدفاع عن عرضه، تصدت له المرأة الخائنة، وتعاونت مع عشيقها على ضربه، فأغشي عليه، وأفاق ليجدهما قد هربا وأخذا معهما ابنته.

ومن يومها عرف الطريق إلى الخمر والحشيش، اللذين زادا من همِّه، فأقسم أن يثأر من كل النساء الخائنات اللواتي يخدعن أزواجهن، ويبعن أعراضهن، وألا يكتفي بأن يقتل من تقع بين براثنه منهن، قبل أن يعذبها كما عذبته زوجته، فهو يقاوم المدنية الكاذبة والخيانة.. والنفاق..

ويخرج "مرزوق" لتدخل "سكينة" – التي نفهم أنها كانت تشترك مع "مرزوق" في عملية القتل – فتؤنب "درغام" لأنه ارتجف حين فاجأته بظهورها، وتسخر من

جبنه الزائد، ومن مخاوفه التي لا أساس لها، معبرة عن استهانتها بكل شيء بالدنيا والآخرة.. وبالشرطة والحكومة.. وتعطي "حسب الله" غوايش الضحية التي تم قتلها وتطلب إليه أن يدرك الصائغ قبل أن يغلق محله، وأن يعود بثمنها.. وعندما يتساءل "حسب الله" بتشكك، ولكن بحذر، عما إذا كان ذلك هو كل ما كانت الضحية تتزين به من مصاغ، تقرعه بشدة لاسترابته في ذمتها، فيتراجع بخنوع، ويستمع إلى أوامرها، التي تكشف لنا عن مكانته المتدهورة في العصابة، وتؤكد أن "سكينة" هي الشخصية الثانية، بعد "مرزوق" فهي تأمر "حسب الله" – الذي يبدو أقرب إلى الخادم منه إلى عضو العصابة – بأن يشتري لها بطيخة و"كام درهم حشيش" وبعض البخور لأنها لم تعد تتحمل رائحة تحلل الجثث المدفونة في المنزل..

لكن "حسب الله "ما يكاد يخرج، حتى يعود مرة أخرى، ليخطرها بأن "ريًّا" قد عادت ومعها الفتاة التي كانت قد تحدثت عنها البارحة، وينصرف ثانية لتنفيذ ما كلفته به..

وتدخل "ريا" وبصحبتها فردوس "بديعة مصابني" – التي جاءت لتلتقي مع أحد "البكوات" في موعد غرامي؛ بناء على ترتيب سابق.. لكن صدرها ينقبض بسبب الجو الذي يحيط بها، فتحاول الانصراف على أن تعود فيما بعد – إلا أن "ريا" و"سكينة" تحاصرانها، وتغلقان الأبواب، وتقومان بتجريدها من حليها وملابسها. ويدخل "مرزوق" فيطلب من بقية أفراد العصابة الخروج، ويهجم على الضحية ويبدأ في خنقها، وهو يعلنها بحيثيات الحكم بإعدامها: فهي زانية، جاءت لتبيع شرف زوجها بعد أن خدعته كما فعلت زوجة "مرزوق" معه في الماضي البعيد، وعندما تتوسل إليه متشفعة بالنبي يقول لها: نبي مين؟ محمد؟ موسى؟ داود؟ عيسى؟.. أنهي في دول يا منجوسة قال لك تكوني زانية؟ عليك منهم ميت لعنة.. دوقي الطعنة (ثم يطعنها ويقول) مجوس.. رافضة.. دروز.. فراعنة.. متبريين م اللي عملتيه!..

وتعرض عليه "فردوس" أن تترك له ولأفراد العصابة مصوغاتها، ولكنه يرفضه مؤكدًا أن الحلي ليست هدفه، وأن حياتها تكفيه، وأنه لو عرض عليه مال

الدنيا جميعه، لما عوضه عن عرضه، وأن المصاغ، هو هدف بقية أفراد العصابة؛ لأنهم لصوص.. ولكنه أشرف من ذلك..

ويترك مرزوق الضحية، لبقية أفراد العصابة، ليكملوا عملية القتل، وتصحبها "ريًّا" و"سكينة" و"حسب الله" إلى داخل المنزل، ويعود "درغام" لمعاتبة "مرزوق" مذكرًا إياه، بأن له ابنة، ويسأله: ألا تخاف يومًا يسلط فيه عليك الله، من يخلص ذنب اللواتي تقتلهن من النساء في ابنتك؟ ويدور بين الاثنين حوار نعلم منه أن ابنة "مرزوق" قد غادرته مع أمها الخائنة وهي في الثانية من عمرها وأنه لو التقاها لما عرفها؛ إذ لا توجد علامة يمكن أن يتعرف بها عليها، إلا حجاب من الفضة، كانت والدته قد أهدته لحفيدتها عند مولدها، ولا بد أنها قد تخلصت منه، بعد كل تلك السنوات، كما هو المتوقع من فتاة ربتها أم فاجرة في بيوت الفواجر، ولا بد أنها قد تحولت الآن من وردة غضة، وملاك بريء إلى شجرة شوك يمرغ عرضه في التراب، وإلى شيطان يضل العباد..

وتتصاعد صرخات "فردوس" من الداخل وهي تطلب الرحمة من "ريًّا" و"سكينة" اللتان تقومان بخنقها.. ويتلذذ "مرزوق" بصرخات الاستغاثة، ويصفها بأنها أحلى نغم سمعته آذانه.. ويتجاوب معها فيزعق على "ريا" بأن تعذب الفتاة، وتبرك على قلبها، وتغزها في عينيها، وتؤذيها وتقطع بالسكين لحمها، ويدخل "حسب الله" ليطلب إليه أن يتقي الله، مضيفًا أن العملية غير مربحة، وأن ما تتحلى به الفتاة من مصوغات ليس ثمينًا؛ إذ هي لا تزيد عن ست غوايش وحجاب من الفضة..

ويتوقف "مرزوق" ذاهلاً أمام إشارة "حسب الله" إلى الحجاب الفضة، ويطلب بلهفة أن يراه، ليتأكد بمجرد رؤيته له أن الفتاة التي يجري خنقها، وقد خفت صوتها وأصبحت في النزع الأخير، هي ابنته، وحين يعلن هذه الحقيقة صارخًا في "ريًّا" و"سكينة" أن ترفعا أيديهما عن "روحه" ويهم بالدخول لإنقاذ الفتاة يتوهم "حسب الله" و"درغام" أنه يريد الدخول ليزيد من عذاب الفتاة، فيمنعانه، وحين يتخلص منهما أخيرًا، تكون الفتاة قد ماتت، فيعود بجثتها وينهار مغشيًا عليه.

ولم تقتصر المشابهة الشكلية بين أحداث مسرحية "نجيب الريحاني"، وبين الوقائع التاريخية، على الشخصيات الحقيقية الأربع "ريَّا" و"سكينة" و"حسب الله" و"فردوس" – بل امتدت كذلك إلى المنطق الذي بنيت عليه أحداثها؛ إذ استند إلى دفاع "حسب الله" الأخير عن نفسه، الذي لم يقل به في مختلف أطوار التحقيق والمحاكمة، ولم يذعه إلا وهو تحت أعواد المشنقة وكأنه يقدم دفاعًا أمام الرأي العام، أو تفسيرًا يريد أن يسجله في مدونات التاريخ، حين قال تعليقًا على منطوق الحكم الذي تلي عليه قبل التنفيذ أنه لو كان قد عاش عامًا آخر؛ لقطع دابر العواهر من المدينة؛ لأنهن يستغفلن أزواجهن، ويبحن أعراضهن بقروش قليلة، واحتجَّ على شنقه لمجرد أنه قتل "شوية عواهر".

وكان هذا هو المنطق الذي رسمت على أساسه شخصية "مرزوق" ليبدو في صورة القاتل الذي تدفعه إلى القتل دوافع نفسية تولدت عن ظروفه الشخصية؛ فقد خانته زوجته، على الرغم من حبه لها إلى حد العبادة، ومن استقامته وأخلاقه الطيبة، وتواطأت مع عشيقها للاعتداء عليه، وخطفت ابنته منه، ثم تحولت إلى دوافع أخلاقية عامة، فقرر أن يقتل بهدف تطهير الكون من النساء الخائنات اللواتي يخنَّ أزواجهن، يغدرن بهم، ويخدعنهم..

ولأن "الريحاني" كان متشككًا في نجاح المسرحية، فقد حرص على أن يقدمها من فصل واحد، كان يعرض عادة مع مسرحية أخرى من النوع الكوميدي الاستعراضي الذي يفضله جمهوره. ومع أنه يقول – في مذكراته – إن المسرحية قد نجحت نجاحًا باهرًا، فإن كثيرًا من الشواهد تدل على العكس – ليس فقط لأن قياس مدى الإقبال الجماهيري على مشاهدة مسرحية ما، يتطلب أن تعرض وحدها، أو لأنه قد اعترف بأن نزواته لأداء الأدوار التراجيدية، كانت تنتهي دائمًا بانصراف الجمهور عنه من دون أن يستثني من ذلك، هذه المسرحية بالذات، ولكن – كذلك – لأن الشواهد التي ذكرها على هذا النجاح، تدل على العكس؛ إذ كانت أصوات البكاء وصرخات المطالبة بالتوقف عن قتل الضحية، تتصاعد من مقاعد

المتفرجين، بل ووصل الحال، بأحد المتفرجين، إلى حد أطلق فيه الرصاص نحوه، طالبًا منه أن يتوقف عن قتل البطلة، وهو ما يؤكد أن الجمهور، قد تعاطف مع الضحايا، ولم يتعاطف مع القتلة، ولم يقتنع بأن هناك دوافع شخصية، أو مبررات أخلاقية عامة، لما ارتكبوه من جرائم، بعد أن استقر في يقينه، تلك الصورة الأسطورية التي تتحدى وقائع التاريخ، وتنظر إلى ريا وسكينة ورجالهما، باعتبارهم رمزًا للشر المجرد، الذي لا دافع له، ولا عذر يمكن أن يبرره أو يعتبر ظرفًا مخففًا، في الموازين التاريخية للمؤرخين الفولكوريين.

ولعل عجز مسرحية "ريَّا" و"سكينة" – طبعة الريحاني لسنة ١٩٢٢ – في اجتذاب إقبال الجمهور، أو تعاطفه، كانت الدافع وراء عودة "صلاح أبو سيف" لاستلهام الصورة الأسطورية لهما في الفيلم الذي أخرجه بنفس الاسم، وعرض لأول مرة في ٢٢ فبراير (شباط) ١٩٥٣، ليصورهما بالصورة نفسها، التي انطبعت في أذهان الذين عاصروهما: مجرد رمز للشر المجرد الذي لا يبرر، وليس هناك عذر له.

ومع أن الفيلم يشير إلى أنه قد ستند إلى تحقيق صحفي كتبه الأستاذ "لطفي عثمان" – وكان أيامها محررًا قضائيًا لجريدة "الأهرام" – فإنه يكاد يكون منقطع الصلة بالحقيقة التاريخية – التي سجلتها الصحف المعاصرة للأحداث، بما في ذلك ما نشر في صحيفة "الأهرام" ذاتها، بصرف النظر عن عدم دقتها.. ومع أن الروائي الكبير "نجيب محفوظ" قد اشترك في كتابة السيناريو مع المخرج، فإن الفيلم يكاد يكون خروجًا عن السياق العام لرؤية الاثنين اللذين عرفا بالاهتمام بأثر الدوافع الاجتماعية على سلوك الأفراد، على النحو الذي يتضح في أعمال المرحلة الواقعية في أدب "نجيب محفوظ"، التي كتبت كلها، ونشرت – فيما عدا الثلاثية – قبل مشاركته في كتابة هذا السيناريو، كما يتضح – كذلك – في أعمال المرحلة الواقعية في سينما "صلاح أبو سيف"، التي بدأها بفيلم" الأسطى حسن"، وقد عرض قبل ثلاث سنوات من عرض فيلم "ريَّا" و"سكينة" .

ويبدأ الفيلم بسيدة تدخل مبنى قسم الشرطة اللبان بمدينة الإسكندرية، وهي تولول صارخة بأن ابنتها "بسيمة" قد اختفت، ويثير ذلك حوارًا بين العاملين بالقسم، وبين المواطنين نفهم منه، ومن مانشتات الصحف التي تتالى على الشاشة، أن هذه هي المرأة رقم ٢٦ التي تختفي في مدينة الإسكندرية، خلال شهر ونصف الشهر، مما أثار الرعب بين السكان، فانهالت الصحف تقريبا على حفظة الأمن، وتوالت الضغوط على قسم شرطة اللبان، للبحث عن أسباب اختفاء الفتيات..

ويبدأ الملازم "أحمد يسري" – الذي قام بدوره ممثل مصري الأول أيامها "أنور وجدي" – معاون مباحث القسم المنقول إليه حديثًا، التحقيق في حادث اختفاء "بسيمة" فيعلم من سؤال أسرتها أنها غادرت مشغل الخياطة الذي تعمل به، لتدرك ميعادًا مع اثنتين من صديقاتها هن "سعاد" (سميرة أحمد) التي تقول للضابط أنها انصرفت مع صديقتها الأخرى دلال (برلنتي عبد الحميد) لأنهما كانتا على موعد مع سيدتين لا تعرفهما؛ لكي تصحبهما إلى صائغ تعرفنه، يمكن أن يستبدل لهما بمصوغاتهما القديمة أخرى جديدة، على أن تدفعا له الفارق في الثمن، على أقساط.

وبعد تردد قصير تعترف "دلال" بأنها تركت "بسيمة" مع المرأتين، بعد أن أشار إليها "أمين مرعي" (شكري سرحان)– الكاتب الذي يعمل مع أبيها المعلم القللي الجزار بالسلخانة – فتوجهت للقائه.. ويؤيد "أمين" روايتها، ويضيف أنه على علاقة عاطفية بالفتاة وينوي أن يتقدم لخطبتها لولا خشيته من شراسة الأب..

ويتجه اهتمام الضابط نحو الصاغة بحثًا عن المرأتين المجهولتين، ويقوده البحث للقبض على لص يبيع مصاغ "بسيمة"، يزعم أنه عثر عليه في الطريق، ثم يضطر للاعتراف، حين يعرف أنه لإحدى النساء المختفيات يعترف بأنه سرقه من دكان "فرغلي" الفرارجي.. فيقرر "أحمد يسري" مهاجمة الدكان. لكن "فرغلي" يهرب إلى منطقة المقابر، وأثناء اشتباكه مع الضباط، يطلق أحد رجال الشرطة عليه الرصاص، فيسقط قتيلاً، وبذلك ينقطع الخيط مرة أخرى.

أما وقد اكتشفت المعلومات عن أن الفرارجي القتيل، كان يمضي أوقاته في خمارة "سنارة" فإن الضابط "أحمد يسري" يقرر أن يتنكر في شخصية فتوة من أبناء البلد، يحمل اسم "دحروج" ويتردد على الخمارة التي غلب على ظنه أن أفراد العصابة يترددون عليها.. ويساهم "حسنين" – أحد المخبرين السريين العاملين في القسم – في إشاعة الاعتقاد لدى الجميع بأن "دحروج" شخصية حقيقية لمجرم وصاحب سوابق، فيعامله بشراسة، ويهدده أمامهم، بإعادته إلى السجن الذي خرج منه، إذا لم يرتدع، وخاصة وأنه ما يزال تحت رقابة الشرطة..

الإعلانات التي نشرتها الصحف عن فيلم "ريا وسكينة"

ويظهر "أمين مرعي" في الخمارة؛ ليلقي بشباكه حول الراقصة البدوية "وردة" بعد أن لاحظ أفراد العصابة ما تتحلى به من مصاغ، ويواعدها همسًا على الالتقاء بها بعد انتهاء رقصتها – وفي المكان الذي ضرب لها فيه الموعد، تجد في انتظارها امرأتين، هما "ريا" – نجمة إبراهيم – و"سكينة" – زوزو حمدي الحكيم" – تقودانها إلى منزلهما، خلف قسم شرطة اللبان؛ حيث تتعرف إلى زوج الأولى "حسب الله" (رياض القصبجي) – وزوج الثانية "عبد العال"– (سعيد خليل) – وإلى عدد آخر من أفراد العصابة.

وفي انتظار وصول "أمين" الذي تأخر

لعذر طارئ تقدم إليها "ريا" كوبا من النبيذ دست لها فيه مخدرًا، وتدعوها للرقص، وما أن يدور رأسها حتى يهجم عليها أفراد العصابة، فيكتمون أنفاسها، ويقومون بدفنها في حجرة مخصصة لذلك في المنزل..

ويفلت "أمين فرج" من الشبهات التي أحاطت به بعد إبلاغ أسرة "وردة" عن اختفائها قائلاً: إنه غادر الخمارة ليسافر في الليلة ذاتها إلى دمنهور، بصحبة المعلم القللي؛ لكي يتعاقدا على صفقة مواشي، ويؤيد "القللي" روايته، ويضيف أنه هو الذي ألح عليه للسفر فورًا..

ويقرر الضابط "أحمد يسري" تطوير شخصية "دحروج" على نحو يغري العصابة بضمه إليها. فما يكاد المخبر "حسنين" يعاود التحرش به، حتى يتابعه إلى مكان مهجور، ويتظاهر بأنه قد قتله، ويراه أحد أفراد العصابة، وهو "الأعور" (فريد شوقي) الذي كان قد تعقبه، حين رأى أمارات الشر على وجهه وهو يخرج ثائرًا وراء المخبر، فيساعده على الإفلات من مطاردة الشرطة، ويقترح عليه أن يتنكر في شخصية بائع سجائر متجول اسمه "الشيخ جلال" ويستأجر له غرفة في لوكاندة السلام..

ويعرض "الأعور" على العصابة، ضم "دحروج" – أو الشيخ جلال – إليها؛ لكي يحل محل "فرغلي الفرارجي"، في القيام بدور المراسلة، الذي يحمل مصوغات الضحايا، إلى الصائغ الذي يقوم ببيعها لحساب العصابة، ويوافق الجميع، وتقرر "ريا" التي تتولى القيادة أن يقتصر اتصال "الشيخ جلال" على "الأعور" وحده، فلا يتعرف على أحد سواه من أفراد العصابة.

ويكون تسليم مصوغات الراقصة وردة، إلى الصائغ "عريضة" هو أول مهمة يكلف "الأعور" بها " الشيخ جلال" – أو الضابط "أحمد يسري" – الذي يصدر أوامره إلى معاونيه بأن يقوموا بهجوم شامل على الصاغة، أثناء تسليمه المصوغات؛ حتى لا يشك أحد في أن "عويضة" هو الهدف، ليمكن القبض عليه

لمعرفة شركائه. ولكن الخطة تفشل؛ إذ ما تكاد الشرطة تقبض على "عويضة" حتى يعاجله "الأعور" الذي كان يراقب العملية، برصاصة تقضي عليه لينقطع الخيط من جديد..

ويتكرر الأمر حين يكلف "الأعور" "الشيخ جلال" بالتواجد في زنقة الستات – أو سوق الخيط – وإخطاره إذا ما رأى أحدًا من رجال الشرطة – وعلى الرغم من وجود المخبرين في كل مكان من السوق، تنجح "ريَّا" و"سكينة" في إغراء إحدى السيدات المترددات عليه، بمصاحبتهما إلى منزلهما؛ لكي تعرضا عليها ما لديهما من أقمشة جيدة ونادرة، ويحول الحصار الذي فرضته العصابة على "الشيخ جلال" بينه وبين إصدار أوامره إلى معاونيه بمتابعة النساء الثلاث.. فتساق المرأة إلى بيت العصابة، لتقوم بخنقها والاستيلاء على مصوغاتها، وأثناء دفنهم لها تستيقظ "نفيسة" – ابنة "ريا" – فتشاهد ما يجري وتصرخ فزعة، وتعنف "حسب الله " زوجها– لأنه أهمل في إعطاء الفتاة – الدواء المنوِّم – الذي تعود أن يقدمه لها؛ حتى لا تعرف شيئًا مما يجري في البيت..

ويثير اختفاء الضحية الجديدة – التي وصفتها الصحف بأنها سيدة من أسرة كبيرة – الحملة من جديد على الشرطة، لتقصيرها في معرفة مصير السيدات المختفيات.. ويطلب "أحمد يسري" الذي كان لا يزال متنكرًا في شخصية "الشيخ جلال" من معاونيه القبض على من تأكد له أنه من أعضاء العصابة، أو اشتبه في عضويته بها، وفي مقدمتهم "الأعور" الذي يهرب من الشرطة، ويتوجه إلى "الشيخ جلال" في الحجرة التي يقيم بها في لوكاندة السلام؛ لكي يختفي عنده، ولكن الشرطة تنجح – بإرشاد "أحمد يسري" – في القبض عليه، بعد أن فضح تنكر الضابط ...

ويدفع القبض على هؤلاء العصابة إلى محاولة سد النقص في قوتها البشرية، فتقرر ترقية "الشيخ جلال" من مجرد مراسلة إلى عضو أصيل، ويسعى "حسب الله" للتعرف إليه، ويفاتحه في الأمر، ويكلفه بأن يتوجه في اليوم التالي إلى حدائق النزهة، فإذا ما وجد ثلاث سيدات يصف له اثنتين منهن، فعليه أن يتبعهن إلى

المنزل الذي سيدخلن فيه، ثم يطرق بابه ليجد "حسب الله" في انتظاره.. ويكلف الضابط معاونيه بإعداد كمين في حدائق النزهة، لمتابعة الموكب، ومهاجمة المنزل الذي يصل إليه، والذي استنتج أنه وكر العصابة...

وفي اليوم التالي، تحدث مفاجأة تؤدي إلى ارتباك الخطة، فقد تقدم "أمين فرج" إلى "المعلم القللي" طالبًا يد ابنته "دلال"، فيرفض المعلم، ويفصله من العمل. وردًا على ذلك يقرر "أمين" استدراج الفتاة إلى منزل العصابة لقتلها والاستيلاء على مصوغاتها، ويتوجه "حسب الله" إلى "الشيخ جلال" ليبلغه بالتغيير الذي أدخل على الخطة، ويطلب إليه أن يصحبه إلى منزل العصابة؛ لأنها عثرت على فريسة بديلة عن فتاة النزهة، فيضطر للاستجابة له، والخروج معه، وينقطع الاتصال بينه وبين معاونيه الذين كانوا ينتظرونه في المكان المتفق عليه.

ويذهل "أحمد يسري" عندما يكتشف أن وكر العصابة الذي كان يبحث عنه، يقع في ظهر مبنى قسم شرطة اللبان، وعلى بعد أمتار قليلة من مكتبه. وفي داخل الوكر يتعرف على بقية أعضاء العصابة التي أصبح عضوًا فيها، ويتطوع بأن يتولى نيابة عن "حسب الله" مساعدة ابنته "نفيسة" لكي تأوي إلى فراشها. ويتبادل الحديث مع الطفلة، فتروي له وقائع قتل النساء التي شاهدت بعضها، وتدله على مكان غرفة الدفن.

وفي أثناء ذلك تصل "دلال" بصحبة "أمين" الذي يقدم إليها أفراد العصابة، باعتبارهم أسرته. وتكتشف "ريا" أن الفتاة قد أخطرت صديقتها "سعاد" بنيتها على الهرب مع "أمين". فتعنفه، وتكلفه بأن يستدرج "سعاد" حتى لا تشهد ضده، وينجح "أمين" في خديعة الفتاة فتخرج معه، بعد أن تزعم لأمها بأنها في طريقها لزيارة إحدى جاراتها، لكن الأم تصر على أن تصطحب معها شقيقها الصغير..

وعندما تهم العصابة بالوثوب على الفتاتين والطفل لقتلهم يكشف "الشيخ جلال" عن شخصيته الحقيقية، ويشهر مسدسه في وجوههم، وتدور بينه وبين الرجال

الثلاثة معركة، كما تشتبك الفتاتان مع "ريَّا" و"سكينة" في معركة أخرى، وينجح الطفل الصغير في التسلل من البيت، ليعود وبصحبته "المعلم القللي" وأتباعه من العاملين في السلخانة؛ حيث يحاصرون المنزل، ويمنعون من الهروب بقية أفراد العصابة إلى أن تصل قوات الشرطة، فتقبض عليهم، بالتعاون مع الجماهير، ليساقوا إلى المشنقة.

وعلى العكس من مسرحية "نجيب الريحاني" و"بديع خيري"، التي حاولت أن تصطنع دافعًا ذاتيًا وأخلاقيًا، لدى "مرزوق" – أو عبد الرازق يوسف – باعتباره كان ضحية لخيانة زوجته له، مما دفعه لكي ينذر نفسه لتخليص البلاد والعباد من شر النساء الخائنات فإن فيلم "صلاح أبو سيف"، لم يعنَ بأن يفسر مأساة رجال ريا وسكينة، أو يبحث عن الدوافع التي تقف وراء سلوكها الإجرامي البشع، وانطلق من التسليم بأنهم كانوا أشرارًا بالفطرة، لتبدأ أحداثه بالذعر الذي أشاعته ظاهرة اختفاء النساء، ولتدور كلها حول مغامرات ضابط الشرطة "أحمد يسري" للقبض على العصابة، إلى أن تنتهي أحداثه بالقبض عليهم واقتيادهم إلى حبل المشنقة.

ولأن الصدفة – وليست الشرطة – هي التي كشفت عن جرائم رجال ريا وسكينة، فإن سيناريو الفيلم، لم يكتفِ بما أضافه من وقائع متخيلة، استهدفت تمجيد الدور الوهمي الذي قامت به الشرطة، بل وحذف كذلك شخصيات رئيسية مثل شخصية "عرابي" و"عبد الرازق" ليستبدلهما بشخصية "أمين مرعي" و"الأعور" ليشكلا مع "ريا" القطب الرئيسي الآخر في المواجهة مع ضابط الشرطة، فالأول هو الشاب الدون جوان الذي يجتذب النساء بوسامته ويخدعهن بوعد الزواج، والثاني هو منسق أنشطة العصابة، وضابط الاتصال بين أفرادها وبينهم وبين الصائغ الذي يبيعون له المصوغات.

وفي حين بهت دور كل من "سكينة" و"عبد العال" و"حسب الله" في الأحداث، وبدت شخصياتهم غير محددة المعالم، ولا ضرورة لوجودها أصلاً، إلا لمجرد الإيهام بتاريخية الأحداث.. فقد بالغ السيناريو في دور "ريا" لتصبح – على عكس

الحقائق التاريخية – زعيمة العصابة، التي يعنو الجميع لإرادتها، فهي التي ترأس مجلس إدارتها، وهي التي تتابع خطة الأمن، وهي التي تعنف الرجال على تقصيرهم وغفلتهم إلى الحدّ الذي تصفعهم فيه، وتبصق في وجوههم.

ومع أن فيلم "صلاح أبو سيف" حرص على أن يقدم بعض ملامح المكان الذي وقعت فيه الأحداث، فتعاون المخرج مع مصمم الديكور "ولي الدين سامح" على إعادة تخليق بعضها، إلا أنه – بسبب اتخاذه لمغامرات ضابط الشرطة محورًا لأحداثه وفي سياق تهميش دور العصابة ذاتها – اختصر الأماكن المتعددة التي كانت تقيم فيها العصابة، وترتكب فيها جرائمها، إلى مكان واحد، هو المنزل الذي كانت "سكينة" تقيم به، بـ "شارع ماكوريس" خلف قسم شرطة اللبان، وأحاله إلى مقر للعصابة، تستأجره كله، وتقيم في طابقيه، وتستخدم سطحه في محاولة الهرب، وبدورمَه مدفنًا للضحايا، على عكس الحقائق التاريخية، التي تقول بأن "سكينة" وحدها هي التي كانت تقيم في حجرة من هذا المنزل، بينما كانت "ريا" وزوجها "حسب الله" يقيمان في حجرة أخرى من منزل آخر يقع في حارة علي بك الكبير، هي الحجرة التي وقعت فيها معظم الجرائم، ودفنت في أرضيتها معظم الجثث.

أما الذي غاب تمامًا عن سيناريو فيلم "صلاح أبو سيف" فهو زمن الأحداث، صحيح أنه حرص على أن تكون ملابس الشخصيات مناظرة لما كان شائعًا في أحياء الإسكندرية الشعبية في بدايات القرن العشرين، وأنه وضع صورة السلطان فؤاد في المكاتب الحكومية، وصورة الزعيم التركي "كمال أتاتورك"، في منزل "سعاد" – وكان المصريون يحيطونه آنذاك بمشاعر إعجاب جارفة؛ بسبب قيادته للمقاومة التركية للغزو الأجنبي – ولكنه تجاهل تمامًا أن الأحداث كانت تقع في ذروة ثورة ١٩١٩ فاختفت صورة سعد زغلول، ولم يجر أي حوار بين أبطال الفيلم، يشير إلى الأحداث السياسية المواكبة لها، على نحو بدت فيه، وكأنها انسلخت عن الزمن التي جرت فيه، وجعل الإشارات إلى الأماكن لا قيمة لها، إلا خدمة

التناقض بين الشرطة والقتلة، الذين كانوا يرتكبون جرائمهم في منزل يقع خلف أحد مقارها.

وكان ذلك هو ما دفع النقاد للنظر إلى المعالجة التي قدمها "صلاح أبو سيف" لسيرة رجال ريا وسكينة باعتبارها "معالجة أمريكية"، تركت – كما قال القاصّ والروائي "سعد مكاوي" في مقال كتبه عن الفيلم عند عرضه، صلب العمل الفني وراء ظهرها لتأتي بـ "أنور وجدي" وتلبس بدلة ضابط بوليس وخلائق المهرِّجين، وتدفع به إلى الشاشة ليصول فوقها ويجوّل".

ويرى المخرج السينمائي "سمير سيف" في دراسته "أفلام الحركة في السينما المصرية"، أن التكوين الدرامي لفيلم "ريا وسكينة" قد تأثر بنموذج فيلم رجال العصابات الشائع في السينما الأمريكية، فاستخدم حيلة شائعة في هذا النمط من الأفلام، هي حيلة الضابط المتخفي الذي يندسّ وسط العصابة للإيقاع بها، ونقل عنها شخصية "الأعور" الذي يضع عصابة سوداء على عينيه، وهي شخصية غير معروفة في المجتمع المصري، وفضلاً عن أن استخدام الأسلحة النارية في الأماكن المسكونة والسواتر، واستخدام المقاعد في المواجهة بين أفراد العصابة ورجال الشرطة، من ملامح هذا النوع من الأفلام، فإن النهاية القائمة على القطع المتوازي بين معركة الضابط مع أربعة من أفراد العصابة وذهاب الطفل لإحضار نجدة من السلخانة، تكاد تكون ملمحًا أساسيًا في فيلم الحركة الأمريكي.

وهكذا خفت التعليق الاجتماعي في الفيلم، مما دفع الناقد "هاشم النحاس" إلى اعتباره منتميًا إلى المذهب الطبيعي الذي يمثل المستوى الأولي من مستويات الاتجاه الواقعي؛ حيث يبدو الشرير مجرمًا بطبعه، بينما رصد "سعد الدين توفيق" أن الفيلم له يقدم تفسيرًا نفسيًا أو اجتماعيًا للظاهرة الإجرامية.. وقال "سعد مكاوي" إنه ظل طوال مشاهدته للفيلم يحاول التعرف على حقيقة "عبد العال" أو "حسب الله" أو "سكينة".. وتساءل" من هو حسب الله؟ .. ما هي الظروف البيئية التي بزغ منها إلى شهرة الجريمة المدوية، وكيف غدا أحد أبناء البلد خانق نساء وحافر قبور

الضحايا.. وريا؟.. ما هي حكايتها؟.. كيف تحولت امرأة أمية من نساء الشعب إلى قاتلة محترفة باردة الأعصاب ميتة الروح؟.. ما الذي أمات روحها؟ .. أي مجتمع هذا الذي نجمت منه تلك الأشواك الآدمية المروعة.. من أي مستنقع خرجت؟.. وما الذي كان من أمر شبابها حتى غدت وحشاً من الوحوش؟.. ما هو السرّ الحقيقي للجماعة البشرية التسعة التي عاشت في بيت خلف قسم بوليس اللبان؟".. وختم مقاله قائلاً: "إن الجريمة حين تكون موضوعًا للفن، فلا بد أن يعرض لصلتها الدقيقة بيئتها في إطار الحالة الاجتماعية التي حملتها كالجنين ولفظتها: أي حياة الجموع".

ولا يبدو أن الأسئلة التي طرحها النقاد، قد شغلت منتج الفيلم "بطرس زربانللي" بقدر ما شغله النجاح التجاري الذي حققه، باعتباره واحدًا من أفلام الحركة المتقنة. ولولا ذلك، لما قدم، بعد عامين، فيلمًا آخر عن شخصيتي "ريا" و"سكينة" ليكرر فيه نفس الأخطاء، بل ربما ما هو أسوأ منها، هو فيلم "إسماعيل ياسين يقابل ريا وسكينة" ليكون ثاني الأفلام التي تحمل في عنوانها اسم نجم الكوميديا الصاعد آنذاك "إسماعيل ياسين" والتي تتالت حتى بلغت ١٤ فيلمًا. وهي سلسلة، استلهمت، كذلك الأفلام الأمريكية التي حملت في عناوينها أسماء كوميديانات هوليوود الكبار، ورصدت المفارقات الساخرة التي تقع حين تتعرض شخصياتهم الهزلية، لموقف يتسم بالصرامة أو المخاطرة أو يثير الرعب، ومن بينها "لوريل وهاردي في الجيش" و"بود أبوت ولوكاستو يقابلان فرانكشتين".

نموذج للإعلانات التي ستنشرها الصحف عن فيلم «إسماعيل ياسين يقابل ريا وسكينة»

وتبدأ أحداث فيلم "إسماعيل ياسين يقابل ريا وسكينة" الذي كتبه "أبو السعود الإبياري" وأخرجه "حمادة عبد الوهاب" وعرض في مارس "آذار" ١٩٥٥ بالمشهد نفسه الذي بدأ به فيلم "صلاح أبو سيف" حيث تدخل سيدة إلى مبنى قسم شرطة اللبان، وهي تولول معلنة اختفاء ابنتها، وشكها في أن تكون العصابة التي تخطف النساء قد قتلتها.. فيطمئنها المسئولون في الشرطة بأنهم سوف يبذلون جهدهم للبحث عنها.

وما تكاد السيدة تستدير حتى نعرف أنها "ريا" التي جاءت بصحبة شقيقتها "سكينة" وزوجيهما "حسب الله" و"عبد العال" لتقديم البلاغ بهدف إبعاد الشبهة عنها، وبمجرد مغادرة العصابة لقسم الشرطة، تقرر إيفاد "عبد العال" و"الأعور" لاستدعاء الضحية التالية، وهي راقصة في إحدى المقاهي، كانوا قد اتفقوا معها على إحياء عرس وهمي.

في المقهى تنهي الراقصة "سنية عجمية" عملها وتستأذن من صاحبته في الانصراف، لأن لديها عملاً آخر في أحد الأفراح لكن المعلمة تشك فيها، فتكلف المونولوجست السكير (فلفل) – "إسماعيل ياسين" – بأن يتابعها للتأكد من أنها لا تنصرف لكي تعمل في مقهى آخر.

ويخرج "عبد العال" و"الأعور" من المقهى بصحبة الراقصة، ويتوجهان في عربة حنطور إلى منزل العصابة، ويتابعهم "فلفل" جالسًا على المقعد الخلفي للعربة، ويتسلل خلفهم إلى المنزل؛ حيث يرى بعينه "حسب الله" و"عبد العال" وهما يضيفان المخدر إلى الشراب الذي سوف يقدمانه للراقصة، ويستمع إليهما وهما يرتبان

لخنقها وسرقة مصوغاتها، فيتسلل من المنزل إلى قسم شرطة اللبان القريب، حيث يبلغ الشاويش القائم بالعمل بأن هناك جريمة قتل يجري تنفيذها في المنزل المجاور.

ومع أن رجل الشرطة تشكك في البلاغ، خاصة بعد أن شم رائحة الخمر تتصاعد من فمه، إلا أنه يصحبه إلى المنزل ليجد أصحابه، الذين كانوا قد قتلوا الراقصة بالفعل يتظاهرون بتقبل العزاء في ابنتهم المختفية، فيقرر إيداعه في سجن القسم، بتهمة السكر والبلاغ الكاذب وإزعاج السلطات في الوقت الذي تقرر فيه العصابة بزعامة "ريا" – أقوى شخصياتها وأكثرهم سيطرة على أعضائها – قتله بعد أن اكتشف سرها، وتكلف "الأعور" بمتابعته لتنفيذ القرار.

وما يكاد "فلفل" يغادر مبنى قسم الشرطة في صباح اليوم التالي حتى يبدأ "الأعور" (نظيم شعراوي) في مطاردته، محاولاً قتله أكثر من مرة، لكن الحظ الحسن يخدمه فيتمكن من الإفلات منه كل مرة، بينما يشك المحيطون به – وفي مقدمتهم خطيبته "ناو ناو" (ثريا حلمي) – أن ما يرويه عن محاولات الرجل "الأعور" لاغتياله، هي مجرد هلاوس بسبب إدمانه للخمر.

وفي أثناء زيارة له، قام بها "عبد الفتاح القصري" – لص المنازل الذي كان قد تعرف إليه أثناء سجنهما معًا في تخشيبة قسم شرطة اللبان – يعثر اللص على منظار مكبر يستخدمه في التلصص عبر شرفة المنزل على جيران "فلفل" فيشاهد "ريًا" و"سكينة" وهما يتفقدان ثروتهما من مصوغات الضحايا، فيقرر التسلل إلى منزلهما لسرقتها، ويعرض على "فلفل" مشاركته، ولكنه يرفض داعيًا إياه إلى التوبة والاعتماد على الرزق الحلال.

وفي مواجهة فشله المتكرر في قتل المونولوجست السكير ينضم "حسب الله" إلى "الأعور" في مطاردة "فلفل" وينتهزان فرصة مشاجرة جرت في المقهى بين اثنين من السكارى فيفصل أحدهما الكهرباء، ويقذفه الآخر بسكين تخطئه وتصيب أحد الرواد، فتقضي عليه ويتهم "فلفل" بقتله، مما يضطره إلى الهرب، ليتلقفه "حسب

الله" ويعرض عليه أن يقوم بإخفائه من الشرطة، ويقوده إلى منزل العصابة، حيث تجري أكثر من محاولة لقتله لكنه يستطيع الإفلات منها، بمساعدة اللص "عبد الفتاح القصري" الذي كان قد تسلل إلى المنزل ليسرق المصوغات.. ويعود "فلفل" إلى منزل خطيبته "ناو ناو" ويتناول دواء منومًا ليغط في نوم عميق.

وفي أثناء نومه تزور "ريًّا" و"سكينة" منزل خطيبته، وتزعم الأولى أنها أمه، وتدعي الثانية أنها خالته، وتنجحان في خديعة "ناو ناو" وأمها، فتوافقان على نقله إلى منزل الأم وتصاحبانه إليه، بعد أن زعمت الأم المزيفة بأنها سوف تقيم به زارًا، يشفيه من الهلاوس التي يعاني منها، ليفاجأ الجميع عند وصولهم بأنهم في وكر العصابة، وليسوا في بيت أسرة "فلفل".

وينجح "فلفل" مرة أخرى في الهرب، ويحاول استدعاء قوات الشرطة لكي تنقذ خطيبته وأمها اللتين كانتا لا تزالان في قبضة العصابة، لكن رجال الشرطة الذين كانوا يتعاملون معه باعتباره سكيرًا يتخيل أشياء لا تحدث، يأمرون بحبسه في تخشيبة القسم، وهناك يلتقي مرة أخرى بصديقه اللص "عبد الفتاح القصري" الذي كان قد حاول الإبلاغ عن العصابة، فقبضت عليه الشرطة باعتباره من معتادي السرقة.. ومرة أخرى ينجحان في الهروب، ويتوجهان إلى منزل العصابة، بعد أن خطفا بندقية أحد رجال الشرطة، التي طاردتهما لاستردادها، وبهذه الحيلة يدفعانها لاقتحام منزل العصابة خلفهما. فتكتشف الحقيقة وتقوم بالقبض على أعضائها بعد اشتباكات هزلية، بينما يتزوج "فلفل" – الذي يقرر الإقلاع عن الخمر – من "ناو ناو"، ويقرر اللص التوبة عن السرقة.

ولأن الرغبة في استثمار النجاح التجاري لفيلم "صلاح أبو سيف" كانت الدافع الوحيد لتقديم فيلم "إسماعيل ياسين يقابل ريا وسكينة"، فقد حرص صنَّاعه على الاحتفاظ بأدوار أفراد العصابة في الفيلم الأول لنفس طاقم الممثلين، كمحاولة لاجتذاب الجمهور، فمثلت "نجمة إبراهيم" و"زوزو حمدي الحكيم" دوري "ريَّا" و"سكينة" ومثل "رياض القصبجي" و"سعيد خليل" دوري "حسب الله" و"عبد العال"،

كما احتفظوا– كذلك – بشخصية "الأعور" المتخيلة، وقام بأدائهـا الممثـل "نظـيم شعراوي" بدلاً من "فريد شوقي" الذي كان قد تحول خلال هذين العامين إلـى نجـم سينمائي. وفضلاً عن الاحتفاظ لهذه الشخصيات بملابسها وإكسسوارها، فقد احـتفظ الفيلم كذلك، ببعض ديكورات الفيلم الأول، وخاصة بَهْو منزل العصابة.

وفيما عدا حلول "إسماعيل ياسين" محل "أنور وجدي" في بطولة الفيلم – بحكم التناول الكوميدي للموضوع – فإن الطابع العام للفيلمين واحد؛ فهما يقومان علـى المطاردة بين ضابط الشرطة "أحمد يسري" والعصـابة فـي الفـيلم الأول، وبـين العصابة والمونولوجست "فلفل" – الذي اكتشف سرها صدفة – في الثاني، ويعتمـد التشويق في كل منهما على فشل محاولات الضابط المتكررة للقبض على العصابة، وفشل محاولات العصابة المتكررة للقضاء على "فلفل".

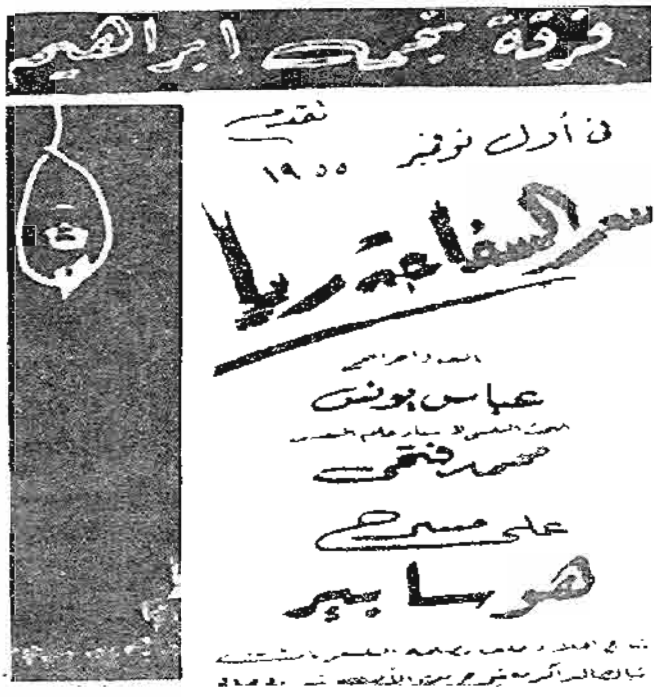

إعلان مسرحية «سر الساعة ريا»

وكان طبيعيًـا أن يقـع الفيلم الثاني فيما وقع فيه الفيلم الأول من أخطـاء، فـيهمش دور الشخصـيات الحقيقيـة لصالح الشخصيات المتخيلة، وأن يبـدو الربـاعي "ريَّـا" و"سـكينة" و"عبـد العـال" و"حسب الله" كما لـو كـانوا فريقًا من الكومبارس المتكلم، لا تكاد ملامح شخصية كـل منهم تتميز عن ملامح الآخر، وأن يبتعد مثله عن الحقـائق التاريخية التي تتعلق بالواقعة، مكررًا التصور نفسه الذي قدمه فيلم "صلاح أبو سيف"، فـ "ريـا" هـي زعيمـة

العصابة والمتصرف في شئونها، والشقيقتان تقومان بكل العمل، فتستدرجان الضحايا وتقتلانهن، بينما يقتصر دور الرجال على حفر القبر ودفن الضحايا اللواتي يتجاهل الفيلم كل صلة لهن بأفراد العصابة.

وليس هناك ما يدعو للحديث عن رؤية الفيلم؛ إذ إن الذين صنعوه لم يهتموا بأن تكون لهم رؤية، بل إن الموعظة الأخلاقية السطحية التي حرص صناعه على إنهائه بها، بإعلان لص المنازل توبته عن السرقة وإعلان فلفل إقلاعه عن شرب الخمر، بدت غير مبررة ولا صلة لها بالأحداث، ولا يبدو أن الفيلم قد حقق حتى الهدف التجاري من صنعه؛ بسبب تفكك سياقه وعدم منطقية أحداثه.. فضلاً عن خفوت الفكاهة فيه إلى الحد الأدنى.

لكن الأسئلة التي طرحها فيلم "صلاح أبو سيف" لم تمض من دون تأثير .. ففي نوفمبر "تشرين ثانٍ" من العام نفسه، ١٩٥٥، شكلت "نجمة إبراهيم" – التي لعبت في الفيلمين دور "ريا" أمام "أنور وجدي" و"إسماعيل ياسين" – فرقة لكي تقدم مسرحية "سر السفاحة ريا" التي كتبها وأخرجها زوجها "عباس يونس" ولم يستمر عرضها سوى أسابيع قليلة.

ومن سوء الحظ أننا لم نستطع أن نعثر على نص المسرحية، ولم نجد في الصحف المعاصرة لعرضها ما يكفي لإعادة تركيب أحداثها، أو حتى لمعرفة كل أبطالها.

على أن القليل الذي عثرنا عليه، يكشف عن أنها كانت عملاً تجريبيًا، لعله كان الأكثر جدية، وعمقًا في تناول الواقعة، فإعلانات المسرحية، تشير إلى أن النص الذي كتبه "عباس يونس" قد استند إلى بحث نفسي، كتبه الدكتور "محمد فتحي" أحد أكبر علماء النفس في ذلك الحين.

ويكشف مقال كتبه "ألفريد فرج" – الكاتب المسرحي الشهير بعد ذلك، والذي عرضت مسرحيته الأولى "سقوط فرعون" في الموسم ذاته – عن بعض مشاهد

المسرحية التي ربما تفيد في تصور الجو الذي دارت فيه أحداثها، فهو يقول: "إنك لترى مثلاً أبا "ريا" وهو يساوم رجلاً ليتزوجها مقابل مائة جنيه في مشهد مستقل، ثم تراه في مشهد آخر وهو يؤنب الرجل بعد أن أعطاه المائة جنيه ثم لم يتزوج بابنته فيغلظ له الرجل في القول، ثم ترى الأب في بيته بعد ذلك في مشهد ثالث يموت كمدا وغيظًا وحسرة على ابنته "ريا" الدميمة".

ويرى "ألفريد فرج" في مقاله – الذي نشرته مجلة "التحرير" في ١٦ نوفمبر "تشرين ثان ١٩٥٥ – أن مسرحية "سر السفاحة ريا" هي "أقرب إلى السيرة منها إلى الدراما"، فالمشاهد فيها "تنتقل بسرعة، وفي تتابع من الصعيد إلى كفر الزيات إلى الإسكندرية خلال فترة عشرين عامًا"، ويضيف أن "سر (السفاحة) ريا" الذي تعرض له المسرحية، يكمن في "دمامتها وفقرها وفشلها في الحياة لأنها دميمة وفقيرة.. وهذا الفشل مما يملأ قلبها بالحقد على الحسناوات واللعوبات وبالكراهية والعطش إلى العدوان عليهن".

وفي نقده للمسرحية من الناحية الفنية أشار "ألفريد فرج" إلى أنها "ليست مسرحية نفسية كما أراد لها المؤلف أن تكون.. لأن الكشف عما تبطنه نفس "ريا" لم تقم به مجموعة الممثلين ولم يدل عليه تطور الحوادث.. وإنما قاله الميكروفون بصوته الرخيم"، في تفصيله لذلك قال: "إن البطل في المسرحية هو الراوي في الميكرفون والستار مسدلة، الذي أخذ يسرد الأحداث، ويربط فيما بينها" وهو ما يجعل الأصل فيها "ليس الموقف المسرحي.. ولكنه الميكروفون.. والمشهد المسرحي يقدم للمتفرج صورًا من الحدوتة تقديمًا مؤثرًا..

لافتة تحمل اسم شارع « حمد يوسف فجر » ماكوريس سابقاً

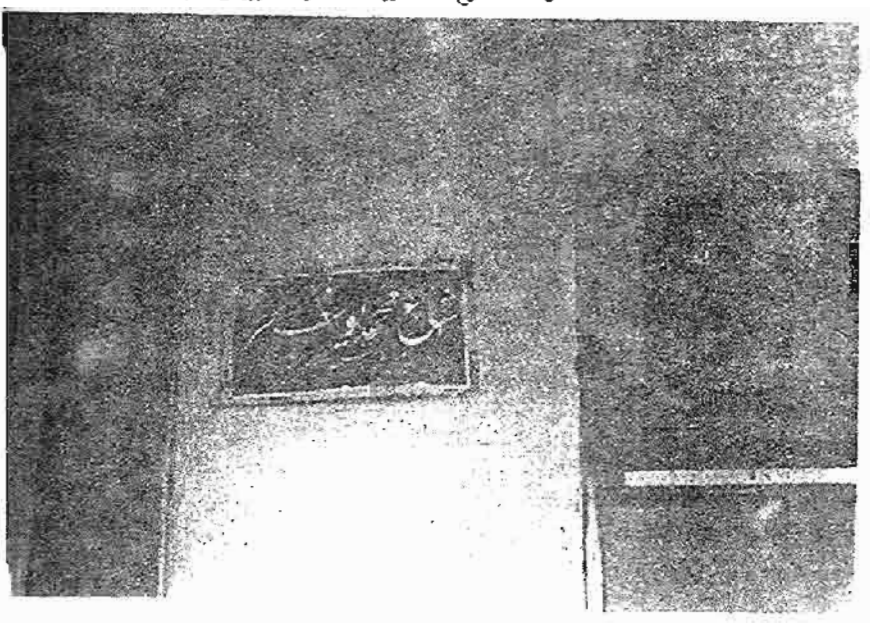

وانتهى "ألفريد فرج" إلى أن "سرّ السفاحة ريا" ليست مسرحية ولكنها "نمط آخر من الفن أشبه بالسيرة أو الرواية". ومع إقراره بأن هذا النمط من الفن "ليس معيبًا في حد ذاته؛ إذ لا يستطيع أحد أن يرغم فنانًا على أن يلتزم بالأسلوب التقليدي للفن" إلا أنه اعتبر أن "التجديد" في شكل المسرحية كان مفاجأة للجمهور خيب أمله "فقد ذهب الناس ليشاهدوا مسرحية كالمسرحيات التي أَلِفوا مشاهدتها فصدمتهم تجربة "عباس يونس" التي تقدم لأول مرة". وهو ما أدى – كما أضاف – إلى انصرف الجمهور عنها – وأضاف أن شكل المسرحية القائم على السرد، يجعلها أقرب إلى "الموال الشعبي والملحمة الشعبية وخيال الضل وصندوق الدنيا" وحكم بأنها "لو عرضت في الريف، لكان من المحتمل أن تنجح"، ولكن عرضها في القاهرة جعل الجمهور يعرض عنها إعراضًا قاسيًا ظالمًا".

أما المؤكد فهو أن العثور على نص مسرحية "سر السفاحة ريا" ليس مهما فقط لاستكمال تقييم الرؤية الفنية لحالة "ريًّا" و"سكينة" بل هو مهم – كذلك – لاستكمال فهم تطور المسرح العربي؛ إذ يبدو من الإشارات التي قدمها "ألفريد فرج" في مقاله

– ومن بينها الإشارة إلى أن الأحداث تجري بين الصعيد وكفر الزيات والإسكندرية – أنها كانت أشبه بمسرحية تسجيلية على النحو الذي جربه "ألفريد فرج" نفسه بعد ذلك في مسرحيته الوثائقية "النار والزيتون" التي عرضت في العام ١٩٦٩، فضلاً عن احتمال أن تكون أول تجربة للأسلوب الذي اتبعه "توفيق الحكيم" بعد ذلك فيما أطلق عليه "مسرواية"؛ أي: النص الذي يجمع بين الرواية والمسرحية.

على أن الإشارات القليلة التي وصلتنا عن النص، فضلاً عن استعانة مؤلفه ببحث لأحد علماء النفس، يكشف عن أنه قد فسر نزوع "ريا" الإجرامي بعقدة نفسية تولدت من قبحها ودمامتها ونفور الرجال منها، وهو ما دفعها للحقد على النساء الجميلات وسعيها لقتلهن؛ بسبب الشعور بالنقص الذي تملكها تجاههم، وهو يقترب من التفسير الذي قدمته مسرحية "نجيب الريحاني" و"بديع خيري" التي بررت إجرام "مرزوق" "بخيانة زوجته له، وهربها منه مع عشيقها، مما أفقده الثقة بالنساء ودفعه للحكم بخيانتهن وبالتالي استحقاقهن للقتل.. وفي الحالتين فإن التفسير يستبعد تمامًا الدوافع الاجتماعية، كالفقر والبطالة وما أحدثته سنوات الحرب الأولى من شروخ في المنظومة الخلقية الفردية والجماعية، وخاصة لدى الفئات الدنيا من المصريين.

ويبدو أن الفشل التجاري الذريع الذي حققه فيلم "إسماعيل ياسين يقابل ريا وسكينة" ومسرحية "سر السفاحة ريا" كان وراء غياب الشخصيتين عن خشبة المسرح وشاشة السينما طوال الأعوام الثلاثين التالية، إلى أن عادت الدراما المصرية لتناولهما مرة رابعة، في عرض يجمع بين الكوميديا الغنائية ومحاولة التفسير النفسي للسلوك الإجرامي "لآل همام"، وهو العرض المسرحي "ريا وسكينة" الذي قدمه فرقة الفنانين المتحدين – عام ١٩٨٢ – وقامت ببطولته "شادية" و"سهير البابلي" وكتبه "بهجت قمر" وأخرجه "حسين كمال".

ويلخص المشهد الافتتاحي الاستعراضي الذي كتبه الشاعر "عبد الوهاب محمد" الرؤية التي يقدمها النص في عبارة "ريا وسكينة/ اثنين من المشاهير/ لهم ضحايا كثير/ لكن محدش قال/ هما ضحية مين؟ وهو سؤال يوحي بأن المسرحية محاولة

ثالثة – بعد مسرحية "بديع خيري" و"نجيب الريحاني" ومسرحية "عباس يونس" – لكشف الدوافع الاجتماعية والنفسية التي قادت ابنتي "علي همام" لارتكاب جرائمهما.. تجمع بين الكوميديا والتراجيديا.. وبين مسرحية "نجيب الريحاني" وفيلم "إسماعيل ياسين".

مع فتح الستار، نجد أنفسنا في "كراكون – أو قسم شرطة– اللبان" ذات صباح من أحد أيام العشرينيات خلال حكم "الملك فؤاد" التي تتصدر صورته الحائط الذي يقع خلف مكتب الضابط النوبتجي، وهو الأومباشي "عبد العال الجرجاوي عوف عبد العال" الذي نقل للعمل بالكراكون قبل أربعة شهور، وهو الآن، الذي يدير القسم بعد قيام رؤسائه وزملائه بإجازاتهم الصيفية.

اعلان مسرحية "ريا وسكينة" الفرقة المتحدين

وما يكاد "عبد العال" – أحمد بدير – يدخل إلى مكتبه، حتى تدخل "سكينة" وهي أرملة شابة في الثلاثين من عمرها تعمل دلالة وتسكن في الدور الأرضي من المنزل المجاور للقسم. وهي تحمل له كوب شاي الصباح، كما تعودت أن تفعل منذ انتدب للعمل في القسم، في إطار خطة رسمتها لاقتناصه كزوج، بعد أن علمت أنه أعزب، تلك الخطة التي تشمل – فضلاً عن الغزل العلني – إغراقه بأطباق الطعام، وبأكواب الشاي والقهوة والمثلجات، لكن "عبد العال" لم ينتبه إلى هدفها؛ إذ لم يكن يظن أنه يمكن أن يكون مطمعًا لامرأة في جمالها، وهو شاب صعيدي ساذج على الفطرة.

وما تكاد "سكينة" تخرج حتى تدخل "أم بدوي" سميحة توفيق صاحبة المنزل رقم ٥ بحارة علي بك الكبير، الذي تستأجر "سكينة" وشقيقتها "ريا" شقة في الطابق

الأرضي منه، لتتقدم بشكوى ضدهما، لكثرة تردد الرجال عليهما، مما يسيء إلى سمعة البيت وتضيف بأن هناك عازف بيانولا متجول، لا يكف عن الوقوف تحت نافذتهما ليتغزل فيهما.. ويستدعي "عبد العال" المشكو في حقها ويدهش حين يعرف أنها "سكينة" التي تنفي الاتهام، قائلة: إنها وشقيقتها تعملان بالدلالة، وأن الرجال الذين يترددون عليهما، هم تجار يوردون لهما الأقمشة والإكسسوارات النسائية اللتان تقومان بتوزيعها على النساء في البيوت.

وتنتقل الأحداث إلى مسكن الشقيقتين، حيث تتواصل الاحتكاكات بين "ريا" (شادية) وبين "أم بدوي" بسبب عازف البيانولا المتجول "حسب الله" (عبد المنعم مدبولي) الذي يهواها، ويرغب في الزواج منها، لكنها تصر على الرفض؛ بسبب ذكريات سيئة تعود إلى فترة طفولتها، فقد أغوت "خالة أمونة" ابنة عم أمها – أباهما، وتآمرت معه على قتل الأم، مما جعلتها تفقد الثقة بالرجال.. وكانت الأم، قد أُصيبت بحمى، فتطوعت "أمونة" لكي ترعاها أثناء مرضها واستيقظت "ريا" ذات ليلة لتشاهد ابنة العم وهي تبلل منديلاً بالماء، وبدلاً من أن تضعه على جبهة المرأة المحمومة، وضعته على فمها، فكتمت أنفاسها، وماتت.

ومع أن "ريا" الصغيرة، أبلغت الأب بما شاهدته، إلا أنه رفض تصديقها، وشهد لصالح المرأة، ولم تفهم موقف الاثنين إلا عندما تزوج الأب، ابنة عم زوجته المتوفاة بعد أربعين يومًا من رحيلها، لتعيش – هي وشقيقتها "سكينة" – معهما، حياة شقية، تفاقمت تعاستهما بعد وفاة الأب؛ إذ أصرت "خالة أمونة" على تزويج "سكينة" من رجل في السبعين، ودفعت بـ "ريا" لكي تعمل خادمة في قصر أحد الأمراء، وهو ما دفعهما للهرب منها قبل خمس سنوات.

وتدخل "خالة أمونة" فتستقبلانها بفتور، ولكنها تعاتبهما على هربهما منها، مؤكدة أنها ظلت طوال السنين الخمس الماضية تبحث عنهما، حتى عرفت عنوانهما، وانتظرت حتى باعت المحصول وجاءت للإسكندرية لكي تشتري بعض المصوغات، ولكي تلتقي بهما، فهي تحمل لهما نبأ سارًا؛ إذ فوضها عمدة القرية في

أن تختار له عروسًا، فرشحت له إحداهما، وأنها جاءت لتصحبهما معها، لتعرضهما عليه، ليختار منهما العروس، وترفض الاثنتان، وتذكرانها بما ارتكبته في حقهما من جرائم، من قتلها لأمهما، إلى تعذيبها لهما، وتزويجها "سكينة" على غير إرادتها من عجوز في عمر جدّها، وعندما تفشل زوجة الأب في إقناعهما بالسفر معها، تهددهما بأن تدل أقاربهما في القرية إلى مكان وجودهما، وبأنهما تقيمان علاقات غير شريفة بالرجال، وآنذاك فسوف ينهال الرصاص عليهما.

ومع تصاعد التهديدات، تقرر "ريا" التخلص منها بالطريقة ذاتها، التي تخلصت بها "أمونة" من أمهما، فتبلل منديلاً بالماء، وتكتم أنفاسها، حتى تموت.. وكانت لا تزال تتناقش مع شقيقتها حول وسيلة التخلص من الجثة، حتى تصاعد عزف" حسب الله" على البيانولا، فتستدعيه "ريا" وتغريه باستعدادها للزواج منه، مشترطة أن تكون العصمة بيدها، ثم تطلب إليه بعد عقد قرانهما، أن يحمل الجثة لدفنها في البدروم، وعندما يتردد، تهدده "سكينة" باتهامه بأنه الذي خنق زوجة الأب؛ بسبب رفضها الموافقة على زواجه من "ريا" فيضطر إلى مساعدتهما ويهبط بالجثة إلى بدروم المنزل.

وتدخل صاحبة المنزل" أم بدوي" وبصحبتها الأومباشي "عبد العال" الذي جاء ليستكمل تحقيقه في البلاغ الذي تقدمت به المرأة ضدهما، بعد أن أبلغته بأنهما تستضيفان رجلاً، وتعلن "ريا" أن الرجل هو زوجها "حسبو" الذي يصعد في تلك اللحظة قادمًا من البدروم وهو يحمل مصوغات "الخالة أمونة" وتدّعي "ريا" أنها الشبكة التي قدمها لها زوجها. وينصرف الأومباشي "عبد العال" بينما تتشكك "أم بدوي" في أن صعلوكًا مثل "حسبو" يمكن أن يقدم لزوجته شبكة بهذه القيمة، وتصر على تفتيش البدروم؛ لكي تتأكد من أن السكان لم يعثروا في أرضيته على كنز كانت قد سمعت في طفولتها أن أحد أجدادها قد دفنه به، وأمام إصرارها، تقرر العصابة أن تكتم أنفاسها بالطريقة ذاتها، وأن تدفنها في البدروم وتستولي على مصوغاتها.

فإذا كان المشهد الثالث فنحن في "زنقة الستات" – السوق الشعبية للأقمشة والإكسسوارات النسائية بالإسكندرية – حيث يشيع الحديث بين المترددات عليه حول وجود عصابة تستدرج النساء وتقتلهن، وأن عدد النساء المختفيات قد ارتفع إلى خمسة، وتظهر "ألفت" وهي فتاة في الثامنة عشر، مع والدها "البرنس شريف بك" في إطار جولتهما بالسوق لكي تختار الفتاة، بعض لوازم عرسها الوشيك، ويتوقفان أمام محل صديق للأب من تجار الزنقة، فتواصل الفتاة جولتها بينما يجلس الأب مع صديقه "جميل عكاوي" ونفهم من الحوار الذي دار بينهما، أن "البرنس شريف" كان قد أغرم وهو في مقبل شبابه، بخادمة كانت تعمل في منزل أسرته، وأنجب منها طفلة، ولكن والدته رفضت فكرة زواجه بها، وطردتها من المنزل، بعد أن أوهمتها أن الطفلة التي أنجبتها قد ماتت، وأجبرته على الزواج من امرأة أخرى، سافر معها ومع الطفلة إلى باريس، حيث غاب لسنوات.. وعندما ماتت زوجته حاول أن يبحث عن أم الطفلة التي لا يزال يحبها، ولكن محاولاته فشلت، أما الطفلة فهي نفسها "ألفت" التي تستعد الآن للزواج.

وتظهر "ريَّا" و"سكينة" في الزنقة فهي المجال الذي تصطادان منه النساء اللواتي يمتلكن مصوغات ذات قيمة، لقتلهن، وتدفنانهن في البدروم، بعد أن أصبحتا بسبب ذلك تعيشان في حياة رغدة.. وتنجحان في استدراج إحدى السيدات من الزنقة حيث تقودانها إلى المنزل وتقومان بخنقها، بينما يقوم "حسب الله" بدفنها.

وفي أثناء قيامه بذلك، يدخل الأوباشي "عبد العال" فجأة، لكي يطلب معاينة المنزل، تطبيقًا لتعليمات الأمن التي تقضي بتنبيه السكان إلى أن في البلد عصابة تقتل النساء، وبعد أن يفعل، يطلب إليهم أن يحصنوا النوافذ بأسياخ حديدية؛ لكي يتقوا هجوم تلك العصابة، خاصة وأنهما سيدتان تمتلكان مصوغات يمكن أن تغري العصابة باتخاذهما هدفًا لها، وتقترح "ريا" على شقيقتها "سكينة" أن تستدرج "عبد العال" لكي يتزوج منها، كما فعلت هي مع "حسب الله" لكي يكون هذا الزواج ساترًا يبعد عنهما شكوك الشرطة.. وهو ما يحدث بالفعل.

وبعد أيام من الزواج، تكلف "سكينة" زوجها بأن يبيع ما تجمع لديهما من مصوغات الضحايا، متذرعة بأن زوجة أبيها مريضة، وتحتاج إلى النقود ويعجب "عبد العال" بتضحيتها من أجل زوجة أبيها فيقبل القيام بالمهمة، في الوقت الذي تعلن فيه الشرطة أنها قد أصدرت تعليمات لمحلات بيع الذهب بمواصفات مصوغات العصابة، وعندما يعود "عبد العال" من دون أن يبيع المصوغات، تتصور الشقيقتان و"حسب الله" أنه فضح أمرهم، ثم يتضح أنه قد عاد، بعد أن تبادل إلى ذهنه أن "سكينة" تريد أن تبيع المصوغات لكي تنفق عليه وعلى المنزل.

وفي زنقة الستات التي تعود إليها الأحداث بعد مرور أسابيع، يواصل "البرنس" وابنته "ألفت" التجول بين المحلات لاستكمال شراء ما تحتاج إليه من أقمشة لجهاز عرسها الوشيك، في الوقت الذي يتحدث فيه الجميع عن زيادة عدد الضحايا إلى ٣٠ امرأة، وتتعرف "سكينة" المتنكرة باسم "قشطة"، إلى "ألفت" وتغريها بأن تصحبها إلى منزلها لكي تعرض عليها أقمشة نادرة غير معروضة للبيع في السوق.. لكن الأب الذي يدركهما قبل الانصراف، يعترض لشكه في أن تكون "سكينة" عضو بالعصابة لولا تدخل صديقه "جميل عكاوي" التاجر بالزنقة، الذي يفض الاشتباك بين الطرفين، ويستضيف الأب، ويدور بينهما حديث نفهم منه أن "ألفت" هي ابنة "ريا" خادمة القصر التي طردت منه، بعد أن أفهمتها أم "الأمير" شريف" أنها ولدت ميتة، وأن زوجته قد تبنتها وقبلت أن تنسبها إليها.

وبظهور "ريا" في "الزنقة" تلتقي بشقيقتها وتنجحان فيما فشلت "سكينة" في القيام به وحدها، فتتمكنان من استدراج "ألفت" إلى منزلهما، لكي تعرضا عليها ما لن تستطيع أن تعثر عليه في الأسواق من أقمشة.. وما تكاد الفتاة تبدأ في تفقد البضاعة، حتى يقدم إليها "حسب الله" شرابًا مخدرًا، وقبل أن يقوم الثلاثة بدفنها، يدق الباب فيسرعون بإخفائها ويدخل "عبد العال" ليخطرهم بأنه كان في جولة تفتيشية في الزنقة وسمع باختفاء فتاة شابة والتقى بأبيها، واستمع إلى أقواله، ويضيف أنه توصل لاستنتاجات تجعله يرجح أن العصابة التي تخطف النساء

وتقتلهن تتكون من امرأتين شقيقتين، يتعاونان في إغراء الضحية، ويقتسمان الأدوار فيما بينهما، وأن هناك رجلاً، لا بد أنه زوج أحدهما، يساعدهما على قتل الضحية ودفن جثتها.

شريهان وبيوس شلبي في ملابس ريا وسكينة

وتستشعر "ريا" خطورة استنتاجات "عبد العال" التي تجعله قاب قوسين أو أدنى من التوصل إلى الحقيقة فتهم بكتم أنفاسه، ولكن "سكينة" التي تحبه تعارض في ذلك، وما يكاد "عبد العال" يغادر البيت إلى قسم الشرطة، حتى ينشب صراع عنيف بين "ريا" و"حسب الله" من جانب، و"سكينة" من الجانب الآخر حول اتخاذ قرار بقتل "عبد العال" ويحسم "حسب الله" الصراع لصالح قرار قتل "عبد العال" ويعلنهما بأنه سوف يهبط إلى البدروم، لكي يحفر قبرين، أحدهما لـ "ألفت" ابنة "البرنس"، والثاني لـ "عبد العال".

وما يكاد ينصرف حتى يدور حوار صاخب بين الشقيقتين تقطعه عودة "عبد العال" ومعه والد الفتاة المختفية قائلاً: إنه قرر استضافته حتى يقدم له فنجان من القهوة، وما يكاد يلتقي بـ "ريًا" حتى تعرفه على الفور، فإذا به "شريف" ابن "البرنس"، الذي أغواها وحملت منه، ثم طردتها أمه من القصر، وبعد حوار قصير بينهما يعترف لها بأن ابنتهما لم تولد ميتة كما أوهمتها أمه، وتعرف أنها هي ذاتها الفتاة التي استدرجتها من الزنقة فتنادي "سكينة" من الداخل لتخطرها بالخبر، لتفاجأ أنها قد قتلتها، لتتعالى صرخة الاثنتين وتتهاوى "ريا" على الأرض، بعد أن اكتشفت أنها قتلت ابنتها ويسدل الستار عن الأحداث.

ولا يبدو أن صناع المسرحية، قد اهتموا أدنى اهتمام بالحقائق التاريخية، التي تكاد تغيب عن أحداثها، على نحو يوحي بأن النص كان محاولة لإعادة صياغة المسرحيات والأفلام التي قدمت من قبل عن الحدث من دون أدنى اهتمام بالعودة إلى المعلومات التاريخية، فقد تحول "عبد العال" من أحد أفراد العصابة، إلى أحد رجال الشرطة، مع بقائه زوجًا لـ "سكينة"، واقتصر دور "حسب الله" – الذي انضم إلى العصابة بعد أن هددته باتهامه بالمشاركة في قتل زوجة الأب" وأغرته بالزواج من "ريا" التي يحبها – على دفن الجثث، أما الذي يستدرج الضحايا ويقتلهن فهي "ريا" وأحيانًا "سكينة" بينما لا يفعل الرجال شيئًا.. إلخ.

من حيث الرؤية تبدو مسرحية "الفنانين المتحدين" أقرب إلى المسرحية التي كتبها "بديع خيري" و"نجيب الريحاني" وهي لا تختلف كثيرًا عن الرؤية التي قدمتها مسرحية "نجمة إبراهيم" و"عباس يونس" وكما كان الدافع لزعيم العصابة في مسرحية "الريحاني" هو خيانة زوجته له، وكما كان دافع "ريا" في مسرحية "سر السفاحة" هو التنفيس عن غيرتها من النساء الجميلات، فإن دافع "ريا" التي وضعت مشروع القتل، كان الانتقام من زوجة أبيها، التي قتلت أمها، وتسببت في تعاستها هي وشقيقتها، فتكونت لديها عقدة تجاه النساء بسبب ما فعلته بهما امرأة أبيهما.

وفي حين يبدو أن هناك صلة بين خيانة زوجة "مرزوق" له وبين قتله للنساء البغايا اللواتي يخنّ أزواجهن ويبعن أجسادهن، على النحو الذي قدمته مسرحية "الريحاني" ويتضح أن هناك صلة بين قبح "ريا" وانصراف الرجال عنها، وبين تحمسها لقتل النساء الجميلات اللواتي يقبل عليهن الرجال في مسرحية نجمة إبراهيم، فإن الصلة بين اضطهاد زوجة الأب لهما، وبين قتلهما للنساء، لا تبدو واضحة على الإطلاق في مسرحية الفنانين المتحدين..

والحقيقة أن مسرحية فرقة "الفنانين المتحدين"، فالمحور الدرامي الذي تقوم عليه كل منهما يكاد يكون واحدًا، فالأحداث في مسرحية "الريحاني" تنتهي بأن يقوم

"مرزوق" بقتل ابنته التي هربت بها زوجته الخائنة، وتنتهي في المسرحية الثانية بأن تستدرج "ريا" ابنتها التي هرب بها أبوها، إلى حيث تقتلها خالتها "سكينة".

وكان نجاح التناول الكوميدي لقضية "ريًّا" و"سكينة" الذي قدمته مسرحية "الفنانين المتحدين"، هو الذي أغرى أفلام "جمال الليثي" بتقديم تناول سينمائي كوميدي آخر للقضية في فيلم "ريًّا" و"سكينة" الذي ألفه "أحمد فؤاد" و"شريف المنياوي" وقام ببطولته "يونس شلبي" و"شريهان" و"حسن عابدين" وأخرجه "أحمد فؤاد" وعرض عام ١٩٨٣.

وبطل الفيلم "عزوز" – "يونس شلبي" – ممثل مغمور يحلم بأن يحقق مجدًا في فن التمثيل، بينما تعمل خطيبته "فلة" – (شريهان) – خادمة في منزل حكمدار الشرطة الذي كان مشغولاً آنذاك بمطاردة عصابة "ريا" و"سكينة" وهو ما يغري "عزوز" بالتنكر في زي "سكينة" بينما تتنكر خطيبته في زي "ريا" ليقوما باستدراج النساء والاستيلاء على مصوغاتهن من دون قتلهن؛ لكي يدخرا نفقات إنشاء مسرح خاص، يمارس "عزوز" على خشبته موهبته التمثيلية المحبطة.

ويتعرض الاثنان أثناء ذلك لمآزق متعددة، مع رجال الشرطة، ومع الحكمدار، ومع ضحاياهما، يفترض أنها تبعث على الضحك، وهي مآزق تتصاعد حين يلتقيا بضحية شرسة، لا يعجزان عن سرقتها فقط، بل وتستولي منهما على ما سبق لهما أن جمعاه من مصوغات ضحاياهما.. وتصل الأحداث إلى ذروتها حين يلتقيان "بـ "ريا" و"سكينة" الحقيقيّتين وتقعان في أسرهما، لكنهما يستطيعان الهرب في آخر لحظة، ليدلا الشرطة عليهما، وبذلك يفوزا بالجائزة المقررة للقبض عليهما وهي خمسة آلاف جنيه، فيجدا التمويل اللازم لتأسيس المسرح الذي يحلمان به.

ذلك فيلم لم يشغل صناعة أنفسهم بأن يكون له رؤية، اكتفاء بالمواعظ الأخلاقية التي كانت "فلة" توجهها إلى خطيبها "عزوز" معترضة على تحمسه لفكرة اللجوء إلى السرقة لكي يمول مشروع المسرح الذي يحلم ببنائه، داعيًا إياه لكي يجد

ويجتهد ليحقق حلمه، وهي مواعظ تذكرنا بالنصائح التي كان يوجهها المونولوجست "فلفل" إلى صديقه لص المساكن "عبد الفتاح القصري"، في فيلم "إسماعيل يس يقابل ريا وسكينة" ولم يكن غريبًا أن ينتهي الفيلم بإقلاع "عزوز" عن السرقة كما تاب عنها "عبد الفتاح القصري" تأكيدًا بأن فيلم عام ١٩٨٣ هو نفسه فيلم ١٩٥٥، وبأن مرور السنوات لم يدفع صناع الفيلم، للتفكير لحظة واحدة، في السبب الذي حال بين "ريَّا" و"سكينة" وبين الانصياع لمواعظ أخلاقية مماثلة، لا بد أنها قد ناوشتهما أو سيقت إليهما..

تلك ظاهرة شائعة في كل الأعمال الفنية التي تناولت شخصيتي "ريَّا" و"سكينة" ذلك لأن أحدًا لم يحاول أن يتفهم الدوافع الحقيقية التي قادتهما إلى ما فعلتاه؛ اكتفاءً بتلك الصورة العامة التي تخلو من التفاصيل ومن الملامح، التي دخلتا بها التاريخ والفن باعتبارهما رمزًا للشرّ المجرد.

وهكذا يبدو وكأن الجميع ظلوا على امتداد العقود الثمانية التي انقضت منذ اكتشاف جرائم رجال "ريَّا" و"سكينة" ينطلقون من نظرة ثابتة لا تجد أي مبرر لما ارتكبوه من جرائم، فهم "مجرمون بالفطرة" أو "بحكم تكوينهم الطبيعي".

تلك نظرة لم تكن بعيدة عن الاتجاه العام في نظريات علم نفس الجريمة، التي كانت لا تزال حديثة آنذاك، وخاصة نظرية العالم الإيطالي "لمبروزو"، وهي نظرية كانت تذهب إلى أن أنماط السلوك والصفات النفسية تولد مع الإنسان، ولا يكتسبها من بيئته، وأن للمجرمين – كما للعباقرة – سمات جسدية ونفسية، يمكن من خلالها تمييز كل منهما عن الآخر.

وكان ذلك هو ما توقف أمامه "عباس محمود العقاد" في مقال نشرته له "الأهرام" في ٣٠ نوفمبر "تشرين الثاني" ١٩٢٠، أي بعد أسبوعين من الكشف عن جرائم" رجال ريا وسكينة" التي وصفها بأنها "جرائم لم تسمع مصر ما هو أبشع منها".

وفي هذا المقال يتأمل "العقاد" صور أركان العصابة الأربعة. التي كانت تطبع بكميات كبيرة، لتعابث رغبة الناس في التعرف عليهم؛ استنادًا إلى نظرية "لمبروزو"، ويتوقف أمام ظاهرة إقبال الناس على شراء صور أركان العصابة الأربعة، كما يتهافتون على شراء صور العظماء مؤكدًا أن ذلك لم يحدث إعجابًا بهم ولكن "لكي يروا كيف تكون تلك الوجوه التي تخفي وراءها قلوبًا تعبث فيها شياطين الجرائم وتستقر فيها الجرائم في هاوية عميقة من الشرور".

وفيما يمكن اعتباره تحفظًا على بعض جوانب نظرية "لمبروزو" حذر "العقاد" الناس من الظن بأنهم سوف يجدون لوجوه المجرمين أشكالاً خاصة" فقد يقترف المجرم أشنع الكبائر.. ومع ذلك لا نجد في صورته ما يبعث على الرعب أو الهلع"؛ إذ يكفي – كما أضاف – "أن تكون نفس هذا المجرم ميتة، يمر بها الناظر فينقبض لمرآه كما ينقبض لمرأى العظام النخرة والجثث المشوهة٣.

٢٠٠٢: نقطة أمن السبع بنات التى أقيمت على جزء من مبنى قسم شرطة الليان

وفي تطبيق ذلك على صور أركان العصابة الأربعة، قال العقاد: "إنها لا تشف

عن طمع قوي أو غيظ سريع أو حيوية ضالة، وإنما تشف عن بلادة الموت وخمود العقل". وأشار إلى أن عدم تميز أشكال المجرمين عن أشكال غيرهم ربما جعل كثيرين لا يلتفتون إلى ما ارتكبوا من جرائم.. وخاصة صورتي الرجلين – "حسب الله" و"عبد العال" – ذلك أن بلادة الهر – كما أضاف – تظهر على وجهي المرأتين أكثر مما تظهر على وجهي زوجيهما، وأثر الإدمان فيهما أقبح وأبلغ، لم يشك فيه "العقاد" فهو أن "بلادة الحس ظاهرة على وجوههم جميعًا ظهورًا لا يتخطاه النظر أحيانًا إلا لأن البلادة من طبيعتها أن لا تلفت الأنظار.

أما وقد اعتبرهم الجميع أصحاب "نفوس ميتة" فقد كان طبيعيًا ألا يهتم أحد بالتأريخ لسيرتهم الاجتماعية والسياسية، أو يعني حتى بالتعامل معهم بصدق.. أو يعول.. وأن يصدر العدل الذي يلبس الطرابيش الحكم ضدهم، قبل المداولة.

***

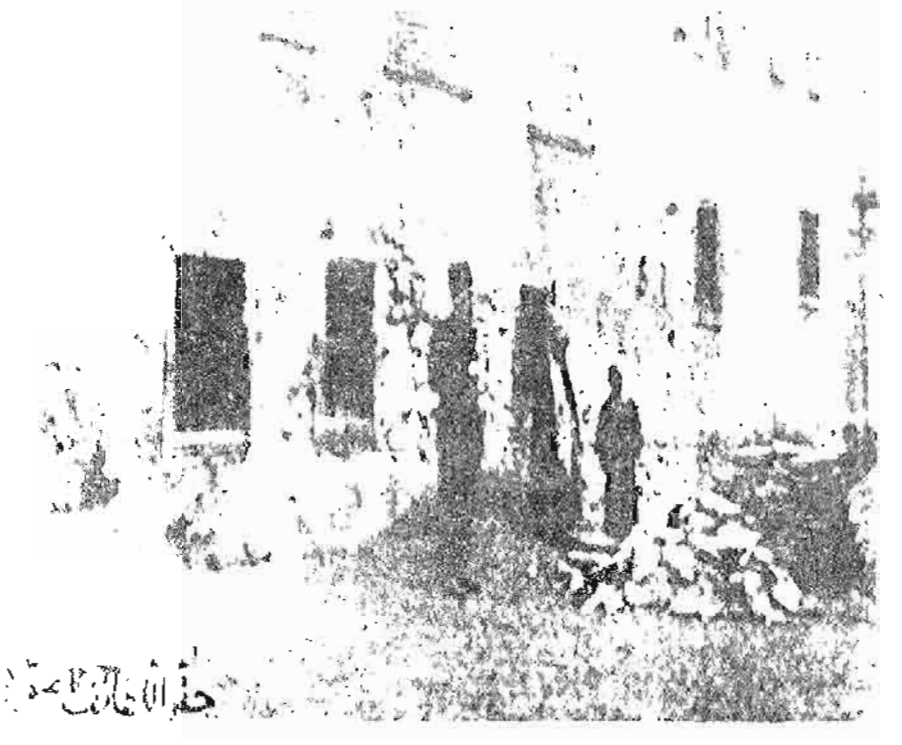

الفصل التاسع

العدل يلبس الطرابيش

(٧٢)

وحدث ما توقعه "سليمان بك عزت" ودفعه لإغفال ذكر اسم "بديعة حسب الله" ضمن قائمة الشهود؛ إذ لم يكد المتهمون العشرة في قضية "ريا وسكينة" يمثلون أمام "كامل بك شكري" – قاضي الإحالة بمحكمة الإسكندرية الأهلية – يوم الأحد ٥ فبراير (شباط) ١٩٢١، وبعد ثلاثة أسابيع فقط من صدور قرار الاتهام، حتى أنكر الرجال السبعة – أمام القاضي – كل التهم الموجهة إليهم، بما في ذلك "حسب الله" و"محمد عبد العال" اللذين نفيا كل ما ورد في الاعترافات المطولة التي أدليا بها أمامه على امتداد أيام متواصلة، والتي بذل مجهودًا مضنيًا في تحقيق ما ورد بها من وقائع، قبل أن يواجههما بها فيعترفا.

وكانت الجلسة قد بدأت باستماع القاضي لأقوال "ريا" ثم أقوال "سكينة" فاعترفتا بأن الرجال الأربعة، هم الذين كانوا يختارون الضحايا ويستدرجونهن، ويقومون بقتلهن ثم يدفنونهن – وقصرت كلٌ منهما دورها على "العلم" فقط بجرائم القتل، وتنفيذ أوامر زوجيهما ببيع مصوغات الضحايا. وعلى العكس من "سكينة" التي اكتفت بتجاهل دورها في سحب الضحايا. فقد اتهمت "ريا" القتلة الأربعة، بأنهم هددوها بأن تلقى مصير الضحايا، إذا فتحت فمها بكلمة.

وأنكر "حسب الله" التهمة ببساطة، فلما واجهه القاضي بأنه أدلى – أمام النيابة – باعترافات مفصلة استمرت عدة أيام واستغرقت عددًا كبيرًا من صفحات التحقيق، قال:

دول قلعوني عريان والكلبشات – القيود الحديدية – كانت في رجليه.. وجوعوني.

ولما واجهه القاضي بالعثور على "ختمه" بين الجثث، أنكر الواقعة، وقال إن الختم كان في جيبه، وأن المخبر السري "الشحات أفندي" أخذه منه عند تفتيشه له لحظة القبض عليه.. ونفى ما جاء بأقوال ابنته "بديعة" عن اشتراكه في القتل، وقال "دي بنت صغيرة.. وهم اللي أغروها". وفسر شهادة زوجته "ريا" ضده بغيظها منه؛ لأنه طلقها وتزوج من غيرها، بعد أن أفسدتها أختها "سكينة" وجرجرتها معها في أمور المسخرة.

والغالب أن "حسب الله" ظل حتى آخر لحظة يتوهم أنه لا يزال – بعد كل ما جرى – يملك رصيدًا من الحب في قلب "ريا" لذلك حاول أن يدفعها لتأييد روايته التي عاد لترديدها، بأنه لم يكن يقيم معها في المنزل الذي عثر فيه على الجثث، فطلب من القاضي أن يواجهه بها.

لكنها تجاهلت النظر إليه، في قفص الاتهام الذي يضمهما مع بقية المتهمين، كما تجاهلت موضوع الطلاق. وخاطبت القاضي مؤكدة بأن "حسب الله" اشترك مع الرجال الثلاثة في قتل جميع الضحايا. ونفت ادعاءه بأن أحدًا قد ضربه أثناء إدلائه باعترافاته أمام النيابة، وذكرت أنها سمعت فقط من أناس لم تسمهم بأنه ضرب في "القره قول". وحاول "حسب الله" أن يستفيد من أقوالها تلك، فقال:

هما ضربوني في "القره قول" علشان لما أروح أمام النيابة، أعترف.. وواحد جاويش طويل اسمه إبراهيم ضربني بالقلم.

واتخذ "محمد عبد العال" الموقف نفسه، فأنكر أمام القاضي اعترافاته، وزعم بأن رجال الشرطة هم الذين أملوها عليه. وطعن في شهادة "بديعة" قائلاً: إن "بتوع القرة قول اللي ما يخافوش ربنا هما اللي قالوا لها تقول كده".. وبرر اتهام الشقيقتين

له، بتشاجره معهما. واتهم "سكينة" بأنها هي التي أخفت فائلة "فردوس" في منـــزل أخيه "علشان تجيب رجلي لأني مطلقها".. وثارت "سكينة" في وجهه وقالت له:

"هو إحنا كنا بنتنطوا ع الأرض تطلع جتت نسوان.. أمال مين اللي قـــتلهم؟. انت دافن سبعة منهم."

ورد عبد العال قائلاً للقاضي:

كلام النسوان ما يمشيش عليّ.

وردت عليه "سكينة":

والنبي تفضها سيرة.. انتوا بعتوا ملاية "فردوس" وقســـمتوها علـــيكم.. وأنـــا طلعت باطة.

وكان طبيعيًا أن يتمسك "عرابي" و"عبد الرازق" بإنكارهما، خاصـــة بعـــد أن عدّل كل من "حسب الله" و"عبد العال" عن اعترافاتهما، التي كانت تشملهما، وركز كل منهما في إجاباته على أسئلة قاضي الإحالة على الطعن فـــي شـــهادتي "ريـــا" و"سكينة" ضدهما، وفسراهما بأنهما وليدتا خصومة نشأت بين كـــل منهمـــا وبـــين الشقيقتين في ظروف ولأسباب مختلفة، ولم يستطع "عرابي" أن يتحكم في أعصابه، عندما واجه القاضي بينه وبين "ريَّا" و"سكينة" فأكدتا اتهامهما له بالمشـــاركة فـــي القتل، فصاح فيهما:

مضبوط.. أصل إحنا بناكل لحم إنجليزي من بتاع الخيل زي حالتكم.

وهي عبارة ليس لها هدف إلا تجريح الشقيقتين وتعييرهما بمسلك كان "عرابي" يراه دليلاً على أنهما من مستوى اجتماعي أدنى منه بكثير. ولكن القاضي اتخذ من العبارة دليلاً على معرفته بالشقيقتين اللتين كان ينكر صلته بهما.

وأصرت "أم أحمد النص" على إنكارها. وبررت شهادة الشقيقتين ضدها، بأنها قد طردتهما من "حارة النجاة" فأصبحتا خصمين لها، وطعن زوجها "محمـــد علـــي القادوسي" على شهادة صاحب المخبز ضده ووصفه بأنه "خباص وكذاب". وتـــوقى

"سلامة" – بذكاء – استفزاز "سكينة"، فمع أنه أنكر أنه كان رفيقها، أو تردد على منزلها، أو اشترك في قتل بائعة الجاز، إلا أنه نفى علمه بدوافعها لاتهامه. وكرر الصائغ "علي محمد" دفاعه الذي يقوم على أنه لم يكن يعلم بمصدر المصوغات التي كان يبيعها له المتهمون، وأكد أنه لم يلاحظ ما يدفعه للشك في أنها مسروقة، وأن ظواهر الحال كانت تدل على أنها ملك لهم، وأنه كان يشتريها منهم طبقًا للثمن السائد في الصاغة يوم البيع.

ومن بين المتهمين العشرة، لم يوكل سوى ثلاثة فقط محامين للدفاع عنهم أمام قاضي الإحالة. فترافع "عثمان نور الدين" المحامي عن "عرابي" وترافع "شفيق حلابه" عن "عبد الرازق". وبسبب التشابه بين موقف الاثنين في التحقيقات، فقد ركز الدفاع عنهما على أن المتهمين الحقيقيين الذين قاموا بارتكاب القتل، هم "ريَّا" و"سكينة" وزوجاهما. وقال إن "حسب الله" و"عبد العال" رجلان قويان لم يكونا في حاجة إلى معونة أحد لكي يشترك معهما في قتل النساء ليقاسم "آل همام" أرباح العملية، خاصة وأن زوجتيهما هما اللتان تسحبان الضحايا.

وأضاف الدفاع: إن سعي "ريَّا" و"سكينة" لإقحام كل من "عرابي" و"عبد الرازق" كان على سبيل الكيد والرغبة في الانتقام، وظنًا منهما بأن ذلك قد يخفف العقاب عنهما وعن زوجيهما.. ودلل على ذلك بالشبهات التي ألقتها "سكينة" على المكوجي في واقعة مقتل "فردوس" والاتهامات الكاذبة التي وجهتها "ريا" في بداية التحقيق إلى "أحمد الجدر" و"عبد الله الكوبجي" ثم تبين بعد ذلك براءة الجميع.

وطالب الدفاع عن "عرابي" و"عبد الرازق" بالحكم بأنه لا وجه لإقامة الدعوى ضد كل منهما، وإخراجهما من قرار الاتهام قبل إحالة القضية إلى محكمة الجنايات.

وانفرد "علي محمد" صائغ العصابة بتوكيل اثنين من المحامين وطالب أولهما – وهو "إسماعيل بك حمزة" – بإخلائه من التهمة مؤكدًا على أنه كان يشتري

المصوغات بحسن نية وبثمنها الحقيقي، مدللاً على ذلك بما ورد في اعترافات المتهمين حول نصيب كل منهم من ثمن بيعها. وختم مرافعته بالمطالبة بالإفراج عن الصائغ بكفالة مالية إذا رأى القاضي أن هناك داعيًا لمحاكمته. مع استعداده لدفع الكفالة.. وهو ما أكد عليه المحامي الثاني، وهو "عبد الرحمن أفندي الرافعي" – المؤرخ الشهير بعد ذلك – الذي أضاف إلى ما قاله زميله إن كلا من "ريَّا" و"سكينة" كانتا تعملان في مجال البغاء، وأنه من المعروف أن البغايا تكثرن من شراء وبيع المصوغات، وهو أمر يعلمه جميع الصياغ، فلا يستريبون في مصدر المصوغات إذا كانت البائعة من تلك الفئة، ولا يلفت نظرهم التناقض بين مظهرها الفقير وقيمة ما تعرضه للبيع من مصوغات؛ لأن كثيرات منهن يقترن على أنفسهن، ويكتنزن أرباحهن على شكل مصوغات.

ولم يستجب قاضي الإحالة إلى طلبات المحامين الأربعة، ولم يحذف أحدًا من قرار الاتهام، وأصدر أمره بإحالة المتهمين العشرة إلى محكمة جنايات الإسكندرية دور مارس (آذار) ١٩٢١، ولم يستجب – كذلك – لطلب الدفاع عن "علي الصائغ" بالإفراج عنه على ذمة القضية، لكنه أفرج عن "محمد علي القادوسي" – الشهير بـ "النص" – الذي لم يكن له محام.. والذي لم يطلب ذلك.

(٧٣)

لم تبدأ محكمة جنايات الإسكندرية في نظر القضية لا بعد شهرين من الموعد الذي حدده قاضي الإحالة. وكانت المحكمة قد عقدت جلستها الأولَى، يوم الأربعاء ١٦ مارس (آذار) ١٩٢١، برئاسة "أحمد عرفان بك" وعضوية اثنين من مستشاري محكمة الاستئناف الأهلية، هما "مستر هل" و"واصف سميكة بك"، وعندما تبين لها عدم حضور أحد من المتهمين، أو الشهود لعدمك إعلانهم أجلت نظر القضية إلى يوم السبت ٩ أبريل (نيسان) ١٩٢١. وفي تلك الجلسة حل "أحمد موسى باشا" محل "عرفان بك" في رئاستها بعد أن تفرغ الأخير لغيرها من القضايا. وقررت المحكمة تأجيل القضية – للمرة الثانية – لمدة شهر؛ لعدم حضور أحد من المتهمين وغياب أكثر من نصف الشهود.

وكان "محمد أحمد رمضان" – زوج شيخة المخدّمين – هو الوحيد من شهود القضية الذي حضر جميع هذه الجلسات على الرغم من عدم إعلانه رسميًا بالحضور؛ إذ كان يعرف مواعيد الجلسات من الصحف، وكان قد عاد لممارسة عمله في دكان النجارة الذي يملكه بالمنزل رقم ٢٠ بـ "حارة علي بك الكبير" – المجاور للمنزل الذي كانت تسكنه "ريا" – ولأنه كاد يكون الوحيد بين أُسَر الضحايا الذي اقتصرت مأساته على مقتل زوجته، من دون أن يكون ذلك مصحوبًا بفضيحة أخلاقية تدفعه للخجل أو التواري عن الناس بعد أن ثبت من التحقيق أن شيخة المخدِّمين قتلت على سبيل الانتقام منه، فقد كان – منذ البداية – أكثر من الجميع اهتمامًا بالتحقيق الذي تجريه النيابة في القضية، وبلغ به الحماس أنه كان يتطوع

للاتصال تليفونيًا بمندوبي الصحف بالإسكندرية لإبلاغهم ما يصل إلى علمه من أخبار نشاط الشرطة في البحث عن الضحايا.. والقبض على المتهمين.

وبحكم اطلاعه المستمر على الصحف، فقد استنتج أن من حقه المطالبة بتعويض مالي عن مقتل زوجته، وعما كانت تتزين به من مصاغ وتحمله من نقود عند قتلها. وتأكد له ذلك عندما استشار بعض معارفه من وكلاء المحامين، وتنفيذاً لنصيحتهم، أسرع يستخرج إعلان وراثة من محكمة الإسكندرية الكلية الشرعية، يفيد وفاة زوجته وانحصار إرثها فيه، وفي ابنة شقيقتها "بخيتة إبراهيم" من غير شريك، ولا وارث لها سواهما.

وعلى الفور أقام دعوى أمام القضاء المدني يطلب فيها الحكم على المتهمين العشرة في القضية بالتضامن مع وزارة الداخلية المصرية، بأن يدفعوا له تعويضًا قدره ٣٠٠ جنيه عن مقتل زوجته، فضلاً عن مائة وخمسين جنيهًا أخرى قيمة ما كانت تتزين به من مصوغات. ويطلب – كذلك – إعفاءه من رسوم التقاضي، وانتداب محام للدفاع عنه لفقره. فطلب مندوب المحكمة إيقاف نظر دعوى التعويض إلى حين الانتهاء من الفصل في الدعوى الجنائية؛ إذ لم يكن قد ثبت حتى ذلك الحين أن مقتل الزوجة كان بسبب إهمال الشرطة، في أداء واجبها، لكنّ المحكمة استجابت لطلب "رمضان النجار" فأعفته من رسوم التقاضي، وانتدبت له محاميًا للدفاع عنه، هو "محمد أفندي حسيب"، الذي أسرع يعلن "عبد الخالق باشا ثروت" بالمثول أمام محكمة جنايات الإسكندرية بصفته وزيرًا للداخلية ورئيسًا أعلى للبوليس الذي ثبت من التحقيق في "قضية ريا وسكينة" إهماله وعدم يقظته، مما شجع وقوى عزائم أفراد العصابة على التمادي في جرائم القتل، التي كانت زوجة موكلِّه – رمضان النجار – ضحية لها. مما يجعل وزارة الداخلية بصفتها المكلفة بالمحافظة على الأرواح والأموال والأمن العام مسئولة مدنيًّا بالتضامن مع المتهمين عن تعويضه عما لحق به من ضرر؛ بسبب التراخي وعدم اليقظة.

وكان على المحكمة – خلال فترة التأجيل أن تنظم أمر الدفاع عن المتهمين، بعد أن لاحظت أن ثلاثة منهم فقط هم "عرابي" و"عبد الرازق" و"علي الصائغ" هم الذين وكلوا عنهم محامين حضروا معهم أمام قاضي الإحالة، بينما لم يبد السبعة الآخرون، أو أحد أقاربهم أو أصدقائهم، أي اهتمام بأمر الدفاع عنهم، ربما بسبب الفقر أو اليأس.. فقررت المحكمة صوناً لحقهم في الدفاع، وبعد دراسة القضية انتداب محام واحد – هو "أحمد أفندي المدني" – للدفاع عن كل من "ريًا" و"سكينة" لعدم وجود تناقض بين مصلحتيهما في القضية– ولنفس السبب انتدبت – أيضًا – محاميًا واحدًا هو "أحمد أفندي حلمي" – للدفاع عن كل من "حسب الله سعيد" و"محمد عبد العال" بينما انتدبت محاميًا لكل واحد من الثلاثة الآخرين فاختير "فريد أفندي جرجس" للدفاع عن "سلامة" و"أحمد مرسي بدر" للدفاع عن "أمينة بنت منصور" و"مصطفى الخادم بك" للدفاع عن "محمد علي القادوسي"، بينما احتفظ الثلاثة الآخرون بنفس المحامين الموكلين الذين حضروا معهم أمام قاضي الإحالة.

سعد سليمان بك: رئيس الحزب الوطني بالإسكندرية

وعلى الرغم من أن انتداب محام الدفاع عن متهم في قضية، من العمليات التي تتحكم فيها الصدفة؛ إذ يتم اختيار من يحل عليه الدور، من قائمة تضم أسماء المحامين الذين يحق لهم الترافع أمام درجة التقاضي التي تحال إليها القضية، طبقًا لأقدمية اكتسابهم لعضوية النقابة، فإن هذه الصدفة جمعت في هيئة الدفاع عن المتهمين في هذه القضية – سواء في ذلك المنتدبين أو الموكلين عن المتهمين أو عن المدعي بالحق المدني – عددًا من أبرز المحامين أو ممن لمعوا بعد ذلك في الحياة العامة؛ إذ كان من بينهم

أربعة يحملون – آنذاك – لقب البكوية – كما كان من بينهم اثنان أصبحا فيما بعد من الوزراء ، هما "أحمد أفندي مرسي بدر"، الذي تولى وزارة العدل، ثم المعارف خلال عام ١٩٤٩.

والمؤرخ الشهير "عبد الرحمن الرافعي" – الذي تولى وزارة التموين لعدة شهور في السنة ذاتها – وكان من بينهم "محمد بك أبو شادي" – وكيل نقابة المحامين الذي أصبح نقيبًا لهم بعد سنوات – وقد وكله "رمضان" النجار عنه، بالإضافة للمحامي الذي انتدبته له المحكمة – و"سعيد بك طليمات" أحد أشهر محامي الإسكندرية ووكيل "الحزب الوطني" بها.. أما أكثرهم مدعاة للتوقف عند اسمه، فهو "أحمد أفندي المدني" الذي عبر هو نفسه في مرافعته عن دهشته لاختياره دون غيره للدفاع عن "ريًّا" و"سكينة" إذ كان الدفاع في القضايا السياسية والعمالية، هو المعروف عنه، ففضلاً عن أنه كان من نُشطاء لجنة الحزب الوطني بالإسكندرية، فقد كان أيامها مشغولاً في مناقشة برنامج الحزب الشيوعي المصري الأول، الذي أصبح بعد ذلك بشهور أمينًا لصندوقه ثم سكرتيرًا عامًا له.

وفي يوم الأحد ٩ مايو (آيار) ١٩٢١ وقبل يومين من بدء المحاكمة. وصل إلى الإسكندرية "سليمان بك عزت" – رئيس النيابة الذي حقق القضية – لكي يلقي نظرة أخرى على التحقيقات التي كانت قد مضت أربعة شهور على إنهائه لها، ولكي يعد – كذلك – مرافعته ضد المتهمين.

وعلى الرغم من الاهتمام البالغ، الذي أحاط به الرأي العام القضية وربما بسببه، فقد كان واضحًا منذ البداية أن هناك اتفاقًا بين كل الأطراف المؤثرة في الدعوى على الانتهاء من نظرها بأسرع وقت ممكن على العكس ما كان – ولا يزال – شائعًا في مثل هذا النوع من القضايا الجنائية الكبرى، التي يتعدد فيها عدد المتهمين، وعدد المجني عليهم.. ويتضخم فيها ملف القضية، الذي وصل عدد صفحاته إلى أكثر من ألف وخمسمائة صفحة، وهو الاتفاق الذي كشف عنه مراسل "الأهرام" الخصوصي في الإسكندرية الذي ذكر قبل بدء المحاكمة، أنه "تقرر أن

يستغرق نظر القضية ثلاث أيام فقط، تستمع المحكمة في اليوم الأول منها إلى أقوال الشهود – وعددهم ٣٦ شاهدًا – وتستمع في اليوم الثاني إلى مرافعة النيابة والدفاع عن المتهمين والمدعي بالحق المدني، ثم تصدر حكمها في اليوم الثالث".

وهو قرار استند في الغالب على تقدير المحكمة بأن إدانة المتهمين ثابتة، ولا تحتاج إلى جدل طويل، وعلى إدراكها بأنهم – وهم أصحاب المصلحة في إطالة أمد نظر القضية – يجهلون الألاعيب القانونية التي تمكنهم من البقاء أحياء عدة شهور، قبل أن يقفوا تحت أعواد المشنقة. وتأكدها من أن هيئة الدفاع عنهم، التي تتقن تلك الألاعيب، وتستطيع أن تؤجل الحكم في القضية لسنوات، بتقديم الدفوع، ورد المحكمة والطعن على تقارير الخبراء وطلب مناقشتهم أو استبدالهم بغيرهم لا مصلحة لها في ذلك، بل لعل لها مصلحة في الإسراع بإنهاء القضية؛ إذ كان معظم أعضائها منتدبين يتقاضون أجورًا رمزية تافهة تقدرها لهم المحكمة.

ولأن حكمدارية شرطة الإسكندرية كانت تتوقع إقبالاً شديدًا من الناس على شهود المحاكمة، فقد طلبت أن يكون حضورها مقصورًا على الذين يحملون تصريحات بذلك من المحكمة ممن تتطلب الضرورة وجودهم كالشهود والمحامين والصحفيين وأقارب المتهمين والضحايا؛ لكي تستطيع أن تضمن نظام الجلسة، وتحول دون ازدحام قاعة المحكمة بالمتطفلين وهواة مشاهدة عجائب الطبيعة، والراغبين في التفرج على من وصفهم مراسل "الأهرام" السكندري بأنهم "العصابة الوحشية الشريرة". ولم تكتفِ الشرطة بذلك، بل قامت بوضع حواجز خشبية أمام الباب الرئيسي للمحكمة، وفي مدخل الطرقات التي تقود إلى قاعة الجلسة لكي تستطيع التحكم في حركة المترددين عليها، فلا يسمح إلا لمن يحملون تصريحات رسمية من المحكمة بدخولها.

ومع أن اليوم المحدد لبدء المحاكمة – الثلاثاء ١٠ مايو (أيار) ١٩٢١ – كان يوافق اليوم الثاني من شهر رمضان، الذي لا يبدأ العمل فيه قبل العاشرة، فقد قررت المحكمة أن تعقد الجلسة كالمعتاد في الساعة التاسعة صباحًا؛ لكي تستطيع

أن تنهي المحاكمة في خلال الأيام الثلاثة التي حددتها، ولكي تبدأ عملها قبل ازدحام مبنى المحكمة بالمتقاضين الآخرين – بل وحرصت قوات الشرطة علـــى أن تنقـــل المتهمين العشرة، من "سجن الحضرة" حيث كانوا يقيمون، في وقـــت مبكـــر مـــن الصباح، وقبل أن تدب الحركة في الشوارع المحيطة بالمحكمة.

لكن السيارة التي تقلهم ما كادت تصل – في السابعة صباحًا – إلـــى "ســـراي زغيب" – التي تتخذ منها المحكمة مقرًا لها – حتى فوجئت قوة الحراسة بمئات من الناس يقفون حولها، وكأن الأرض قد انشقت عنهم فجأة.. وأخذوا يتـــدافعون بقـــوة حتى اقتلعوا الحواجز الخشبية، وتطلَّب الأمر بعض الوقت حتى استطاعت الشرطة أن تعيد النظام، وأن تقود المتهمين إلى المكان المحدد لاحتجازهم إلى أن يحل موعد انعقاد الجلسة.

(٧٤)

قبل التاسعة بقليل، اقتيد "محمد علي القادوسي" – وهو المتهم الوحيد الذي أفرج عنه قاضي الإحالة – إلى المكان الذي احتجز فيه زملاؤه.. وانتهت كل الترتيبات الضرورية لبدء المحاكمة: حضر ٣١ من شهود الإثبات، ولم يتغيب منهم سوى ثلاثة فقط، هم الكابورال "وليم جولدنج" – رفيق "فردوس" الإنجليزي – والكابورال "عبد الموجود عبد الرحيم" خفير النقطة التي كان يقع بها "بيت الكامب" – و"أحمد أفندي نصار" – ملاحظ بوليس قسم شرطة اللبان – وقد أجلسوا جميعًا في قاعة مجاورة للقاعة التي سوف تجري فيها المحاكمة، ومنفصلة عن القاعة التي جلس فيها شهود النفي الذين حضروا، على الرغم من أن اليوم لم يكن محددًا للاستماع إلى أقوالهم..

وفي التاسعة تمامًا، نقل المتهمون العشرة من غرفة الحجز إلى قفص الاتهام ليجلسوا به طبقًا لترتيب أسمائهم في قرار الإحالة، ووقف خلف كل منهم حارس من جنود الشرطة.. وقال مندوب "الأهرام" أن منظرهم "كان يدل على عدم التهيب.. وكان أكثرهم تهيبًا هو الصائغ "علي محمد".. أما "ريًا" و"سكينة" فكانا بحالة عادية جدًا، وإن كانت "سكينة" أكثر من شقيقتها حركة، وأقل اكتراثًا.

ومع اقتراب دخول هيئة المحكمة استدعى الحاجب المحامين العشرة – الموكلين والمنتدبين عن المتهمين وعن المدعي بالحق المدني – من غرفة المحامين، إلى قاعة الجلسة، التي لم يعد فيها موطأ لقدم، بعد أن ازدحمت بالصحفيين وبأهالي وأصدقاء المتهمين وكثيرين من المحامين وضباط الشرطة

الذين استغلوا صلتهم بالدوائر القضائية، في الحصول على تصريحات لمتابعة المحاكمة على سبيل الفضول المهني.

وفي التاسعة والربع، خرج الحاجب من باب غرفة المداولة، وصاح وهو يضع يده على مقبضه: محكمة. فكفَّ كل الذين كانوا في القاعة وفي قفص الاتهام عن الحديث.. وأطفئُوا لفائفهم المشتعلة، ووقفوا وكأن على رءوسهم الطير.. وعندما اطمأن الحاجب إلى أن كل شيء على ما يرام، فتح الباب لتدخل هيئة المحكمة يتقدَّمها رئيسها المستشار "أحمد مرسي باشا" يتبعه عضو اليمين "المستر هل" ثم عضو اليسار "واصف سميكة بك" – وكان ثلاثتهم من مستشاري محكمة الاستئناف الأهلية – وأخيرًا "سليمان بك عزت" رئيس النيابة.

وبمجرد أن استقر الجميع في أماكنهم خلف المنضدة، أشار رئيس المحكمة إلى الواقفين في القاعة، فجلسوا في هدوء.

ونادى كاتب الجلسة. "علي أفندي فهمي" – على المتهمين العشرة؛ لتتثبت المحكمة من حضورهم جميعًا – وسأل الرئيس كل واحد منهم عن اسمه ولقبه وعمره وصنعته ومحل إقامته واسم المحامي الذي سوف يترافع عنه، فأكدوا البيانات الواردة في قرار الاتهام. وأثبت كل محام حضوره عن المتهم الذي وكَّل أو انتدب للدفاع عنه – ثم تلا الكاتب الأمر الذي أصدره قاضي الإحالة بتقديمهم إلى محكمة الجنايات، وطلب رئيس النيابة معاقبتهم بالمواد القانونية الواردة فيه.

وكان أول المتحدثين هو "محمد أفندي حسيب" – المحامي المنتدب عن المدعي بالحق المدني" محمد أحمد رمضان" – زوج شيخة المخدمين "فاطمة بنت عبد ربه" – فقدم لرئيس المحكمة إعلان الدعوى المدنية ضد المتهمين جميعًا وضد وزارة الداخلية، فأمر "موسى باشا" بضمها إلى الأوراق، وطلب "فؤاد أفندي عريضة" – محامي وزارة الداخلية – تسجيل اعتراضه على ذلك، قائلاً إن لديه دفعًا فرعيًا يحتفظ لنفسه بالحق في إبدائه عند المرافعة.

وباستثناء "ريَّا" و"سكينة" اللتين اعترفتا بالتهمة – عندما واجههما بها رئيس المحكمة – وأقرتا بصحة الاعترافات التي صدرت عنهما، مؤكدتين بأن دورهما كان يقتصر على إحضار الأكل والخمر، وحضور عملية القتل، دون أن تباشرا القتل بنفسيهما، فقد أنكر الثمانية الآخرون التهمة، وأصر "حسب الله" و"عبد العال" على بطلان ما صدر عنهما من اعترافات..

وخلال أقل من خمس ساعات استمعت المحكمة إلى ٣١ من شهود الإثبات، بمتوسط يقل عن عشر دقائق للشاهد الواحد، بما في ذلك الوقت الذي يستغرقه استدعاؤه وانصرافه، ولم يتجاوز هذا المتوسط سوى عدد قليل من الشهود كان من بينهم "سيدة سليمان" و"أم نظلة" و"عديلة الكحكية" و"خديجة السودانية" أم فردوس – وكان منطقيًّا أن يكرر شهود الإثبات في أقوالهم نفس الوقائع التي شهدوا بها في تحقيقات النيابة، والتي أرادت منها أن تؤكد للمحكمة صحة اعترافات المتهمين الأربعة الرئيسيين، وتثبت الصلة بين المتهمين بعضهم البعض، وبينهم وبين الضحايا..

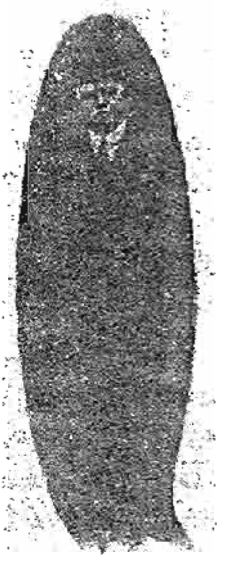

وهكذا تتالت أقوال الشهود تؤكد أن "حسب الله" كان يعيش مع "ريا" حتى قبل أيام قليلة من افتضاح أمر العصابة – وأن "محمد عبد العال" كان يعيش مع "سكينة" حتى سافر إلى قريته في شهر مايو (أيار) ليحل محله "سلامة". وأن "عرابي" و"عبد الرازق" كانا يعرفان "آل همام" معرفة وثيقة، ويقومان بحماية البيوت السرية التي كانوا يديرونها، ويترددان عليها بصحبة رفيقتيها "نظلة" و"أنيسة"..

ولم تحدث مفاجآت غير متوقعة، أثناء إدلاء الشهود بأقوالهم باستثناء واقعتين، الأولى – والأقل أهمية – عندما أخطأ الشاهد السادس "محمد مُحمد خليفة" – زميل "عبد العال" في العمل بـ "وابور خوريمي" – في التمييز بين الشقيقتين "ريَّا"

و"سكينة" ومنح كل منهما اسم الأخرى، على الرغم من ادَّعائه بأنه يعرفهما معرفة جيدة، وهو ما ألقى ببعض الظلال على الجزء الأهم من شهادته، التي دارت حول الصلة بين "عرابي" و"عبد العال".

أما المفاجأة الثانية، والأكثر أهمية، فتمثلت في عدول الشقيقين "شعبان الطرابيشي" و"عبد المطلب" – العربجي – ابني "خضرة محمد اللامي" أولى ضحايا العصابة عن أقوالهما في التحقيق؛ إذ لم يتعرف أحدٌ منهما على الخلخال الذين ضبط في قدمي "أمينة بنت منصور"، وقالت "سكينة" أنه خلخال أمهما، وأنها أعطته لـ "أم أحمد النص" التي عرفت بعد ذلك أن صاحبته قد قتلت، وقد اعتذر أولهما – للمحكمة – بأنه لا يعرف الخلخال من الأساس – واعتذر الثاني بأنه لا يستطيع الجزم بأن الخلخال كان لأمهما..

وبذلك انهار ركنٌ رئيسٌ من أركان التهمة الموجودة إلى "أمينة بنت منصور"، والتي كيفتها النيابة في قرار الاتهام بأنها "الاشتراك مع الفاعلين الأصليين بالاتفاق والتسهيل في ارتكاب جرائم القتل". ولم تعد في حاجة إلى البحث عن شهود غير عدول، يشهدون زورًا – أمام المحكمة – بأنهم كانوا بصحبتها عندما اشترت الخلخال، أو بأنهم باعوه لها. وانتفت حاجتها إلى معونة شقيقاتها وبناتهن اللواتي رفضن – على الرغم من توسلاتها لهن – أن يتطوعن لإنقاذها، بعد أن تطوع لذلك أبناء المجني عليها.

ويصعب تصديق أن هذا التطوع قد تم بمبادرة من ابني "خضرة محمد اللامي" ودون تدخل من الأستاذ "أحمد مرسي بدر" المحامي الموكل عن "أم أحمد النص" الذي أدرك في الغالب أن أسهل الحلول لهدم الاتهام الذي وجهته "سكينة" لموكلته – وبالتالي إنقاذها منه – هو أن ينكر "أولاد خضرة" صلة الخلخال المضبوط في قدميها بأمهم. ولعله وجه أقارب "أمينة" إلى محاولة التفاهم معهما باستثارة عطفهما على موكلته، التي لم يثبت أنها اشتركت في قتل أمهما، أو بإغرائهما بتعويض مالي رمزي عن فقدها.. ولا بد أن هذا التفاهم كان قد انتهى إلى اتفاق بين الطرفين قبل

بدء المحاكمة، دفع المحامي للتنازل عن حقه في استدعاء شهود نفي يشهدون لصالح موكلته.

وقد يبدو لافتًا للنظر أن المحامي المنتدب للدفاع عن "عرابي حسان" –وهو "عثمان أفندي نور الدين" – لم يصر على تسجيل واقعة عجز الشاهد السادس "محمد خليفة" عن التمييز بين "ريًا" و"سكينة" في محضر الجلسة، على الرغم من أهميتها للدفاع عن موكله، ولم يشر إليها – بعد ذلك – في مرافعته عنه. بل إن محضر الجلسة قد أغفل ذكرها تمامًا، بينما ذكرها مندوب "الأهرام" في تغطيته لوقائعها.

كما يلفت النظر – كذلك – أن رئيس النيابة "سليمان بك عزت" لم يحاول مناقشة ابني "خضرة محمد اللامي" في عجزهما عن التعرف على خلخال أمهما، مع أنهما كانا قد تعرفا عليه أكثر من مرة أمامه وأمام مساعديه أثناء التحقيق.

والحقيقة أن المقارنة بين المحاضر الرسمية لجلسات المحاكمة، وبين ما نشرته "الأهرام" – وغيرها من الصحف– عن وقائعها لا يكشف – فحسب – عن عدم دقة تلك المحاضر، وعن الإهمال في تدوينها، بل يدل – كذلك – على أن هذا الإهمال، لم يكن سوى أحد مظاهر نظرة الاحتقار والاستخفاف التي كان الجميع – بما في ذلك هيئة المحكمة وممثل الاتهام، بل وهيئة الدفاع – ينظرون بها إلى المتهمين– ويكشف عن أنهم كانوا جميعًا يتعاملون معهم انطلاقًا من فكرة مسبقة وراسخة بأنهم مُدانون. وربما لهذا السبب، عزف معظم المحامين عن أداء واجبهم، فلم يمارسوا حقهم في مناقشة شهود الإثبات..

وعلى عكس المعتاد في المحاكمات الجنائية، التي يلجأ المحامون فيها عادة إلى "عصر" هؤلاء الشهود، واستدراجهم للإدلاء بأقوال توحي أو تدل على تحاملهم ضد المتهمين، أو تتناقض مع بعضها البعض، أو تكشف عن أنهم "شهود سماع" وليسوا "شهود رؤية" مما ينتهي بتشكيك المحكمة في صدقهم فإن "شفيق أفندي حلاّبه"– المحامي المنتدب عن "عبد الرازق يوسف". كان الوحيد – بين المحامين العشرة عن

المتهمين في قضية "ريَّا" و"سكينة" – الذي وجه سؤالين، لشاهد واحد – بين ٣١ شاهد إثبات استمعت إليهم المحكمة – هو "محمد خفاجة" اللبان، أراد منهما أن يثبت للمحكمة أن موكله "عبد الرازق" لم يكن يعرف "أنيسة" وأن "ريَّا" هي التي قدمتها إليه، وأن ينفي الصلة بين "عبد الرازق" وبين تردد الفتاة على "بيت ريا" التي عثر على جثتها فيه..

وكان "محمد أفندي حسيب" – محامي المدعي بالحق المدني "رمضان النجار" – هو المحامي الثاني الذي أثبت أنه قرأ ملف القضية، واستخرج منه، ما ظنه يفيد موكله، حين تصدى لمناقشة الشاهد "محسن السقا" واستدرجه ليعيد رواية الحوار الذي دار بينه وبين شيخ الحارة، حين ذهب إليه يشكو من قيام "ريا" بإدارة بيت للدعارة السريَّة بين بيوت الأحرار وما تعرض له من تهديد "عبد الرازق" و"عرابي"، فنصحه بعدم التعرض لهم، وقال له: الحكومة عارفة وساكتة – وأنت مالكش صالح، ليثبت المحامي بذلك تواطؤ رجال الشرطة مع المتهمين..

أما وقد استمع الدفاع إلى أقوال شهود الإثبات من دون تعليق، فقد كان طَبَعيًّا أن يلتزم المتهمون الصمت، وألا يحاول أحد منهم مناقشة هؤلاء الشهود، باستثناء "سكينة" التي دفعها توترها، وقادتها نوازعها الاستعراضية، للدخول في ملاسنات كلامية مع الشهود، تهدف إلى تجريح النساء منهن، وقد بدأت بتكرار اتهامها لجارتها "سيدة سليمان" – الشاهدة الأولى – بأن "كل الخبص اللي كان بيجري في البيت كان بعلمها"، وهو ما أغرى "ريا" بمشاركتها في الهجوم على الشاهدة الثانية "أم نظلة"، فعيرتاها بأنها كانت قوّادة، وبأنها كانت تعلم بتردد ابنتها على منزلهما لممارسة الدعارة، وقد ردت عليهما المرأة، مما رفع من حدة المناقشة التي كادت تتحول إلى شجار بين النساء الثلاث في ساحة المحكمة، لولا تدخل "أحمد موسى باشا" الذي أمر الشقيقتين بالتزام الصمت.. وأمر الشاهدة بالانصراف.. لكن الموقف ما لبث أن عاد إلى الاشتعال، عندما وجهت "سكينة" نفس تهمة العمل بالدعارة إلى الشاهدة الثالثة "توتة" – زوجة "عبد الرحيم الشربتلي".

وعلى العكس من تدَخلات الشقيقتين التي لم تكن ذات فائدة تذكر في الدفاع عنهما بعد أن أقرّتا – أمام المحكمة – بالتهمة، واعتمدتا اعترافاتهما في تحقيقات النيابة، والتي لم يكن الهدف منها – في الغالب – سوى الانتقام من الشهود، فقد حاول "حسب الله" أن يوظف المرتين اللتين ناقش فيهما شاهدين من شهود الإثبات، لصالح الدفاع عنه، وهو ما فات على محاميه.. فعلق على شهادة "أحمد عدس" بأنه اصطحب "محسن السقا" إلى الخمارة التي كان "حسب الله" يجلس فيها مع "عبد الرازق"، قائلاً:

الشاهد ده كان فاتح قهوة حشيش جنب بيت "ريَّا".. وكان يستنفع منها .. وهي اللي جاياه يشهد عليّ..

وعلق على شهادة "عزيزة بنت عبد العزيز" التي حملت الجثة التي ألقيت في خرابة شارع الواسطي قائلاً:

هوه ده معقول؟ أروح معاها ليه؟ مش كان أحسن لي أنقل الشوال بنفسي وأوفر الربع ريال؟..

ولأن الجميع كان في عجلة للانتهاء من نظر القضية التي لم تكن وقائعها مما يستريح الإنسان للاستماع إليه، أو المناقشة حوله في شهر الصيام، فما كادت الساعة تصل إلى الواحدة والنصف، حتى انتهت المحكمة من الاستماع إلى أقوال كل شهود الإثبات ما عدا الثلاثة الذين تغيَّبوا – وهم "الكابورال" وليم جولدنج والخفير "عبد الموجود عبد الرحيم" والضابط "أحمد نصار" – ولم يتردد الجميع في التعبير عن حماسهم للالتزام بالوقت المحدد للفراغ من المحاكمة، فوقف رئيس النيابة "سليمان بك عزت"؛ ليعلن تنازله عن حقه في الاستماع إلى أقوالهم؛ لتوفير الوقت اللازم لإعادة إعلانهم بالحضور، ولكي يتاح للمحكمة أن تنتقل – في اليوم التالي – إلى الاستماع لشهود النفي.

ولم يتمسك أحد من المحامين بحقه في الاستماع إلى أقوال كل شهود الإثبات، أو بحقه في مناقشتهم وتفنيد أقوالهم، بما في ذلك محامي "عرابي حسان" الذي كان يستطيع – بمجهود قليل في المناقشة – أن يستغل عزوف الخفير "عبد الموجود" عن الشهادة ضد ابن بلده، ليحوِّله من شاهد إثبات إلى شاهد نفي.

ولم يكتف المحامون بالعزوف عن مناقشة شهود الإثبات، أو بالتنازل عن حقهم في إعادة إعلان من تغيب منهم، بل وتنازلوا كذلك – وبمنتهى الأريحية – عن معظم شهود النفي– وكان دفاع اثنين من المتهمين فقط – هما "عرابي حسان" و"عبد الرازق يوسف" – هو الذي استأذن المحكمة في إعلان شهود نفي، فأذنت لهما بذلك.

وعندما انعقدت الجلسة الثانية – في التاسعة والربع من صباح اليوم التالي – وتبين أن ثلاثة فقط من شهود النفي الخمسة الذين طلبهم دفاع "عبد الرازق"، هم الذين حضروا بينما تغيب الشاهدان الآخران، وكل شهود "عرابي" الأربعة، تنازل الدفاع – ببساطة – عمن لم يحضروا من شهود النفي.

والحقيقة أن أقوال شهود النفي الثلاثة، الذين ناقشتهم الدفاع، لم تكن ذات فائدة تذكر .. وكان من بينهم واحدة من جارات "أنيسة" رأت واقعة المشاجرة التي جرت بينها وبين حماة أخيها، وانتهت بضياع إحدى فردتي الحلق الذي كانت تتزين به.. وكان واضحًا. كما ذكر مندوب "الأهرام" في تغطيته للجلسة – أن الدفاع يريد أن يوحي بأن فردة الحلق قد سرقت من "أنيسة" قبل تعرفها بـ "عبد الرازق"، وأنه لم يسرق منها شيئًا، وبالتالي فإنها لم تشهر به ليكون ذلك مبررًا يدفعه لقتلها. ولأن واقعة السرقة المنسوبة لـ "عبد الرازق" كانت تتعلق بفردة الحلق الثانية وليست الأولى التي لم يذكرها أحد من شهود الإثبات، فإن رئيس النيابة لم يجد مبررًا لمناقشة الشاهدة، وهو ما فعله مع شاهدين آخرين، وهما من أصحاب عربات الكارو الذين عمل معهم "عبد الرازق"؛ إذ كانت شهادتهما له بالاستقامة وحسن السير والسلوك، أثناء عمله معهما تنصَبّ على الماضي، لا على الحاضر، بعد أن

أقرّ بأنه ترك العمل لديهما، مع بداية سنوات الحـــرب، وانتقـــل للعمـــل بالســـلطة العسكرية..

ورأى رئيس المحكمة أن يستغل الوقت الذي توفّر لها – بسبب غيـــاب بقيـــة شهود النفي – في إعادة استجواب "آل همام" لعل أحد منهم يقدم دليلاً أو شاهدًا ينفي التهمة عنه، لكن أحدًا منهم لم يضف جديدًا إلى ما قاله في اليوم السابق، فيما عـــدا "سكينة" التي اتهمت "أم أحمد النص" بأنها "أُسّ كل المصائب، وأنها أول من أوحى لـــ "عبد الرازق" بأن يسكر "هانم" ليستولي على زوج المباريم الذي كانت تتـــزين به، فلما فشلت المحاولة، فكر الرجال في مشروع القتل."

وفيما عدا "عبد العال" الذي استدرك ما فاته في أقواله السابقة، فاتهم الصـــاغ (الرائد) "محمد كمال نامي" – مأمور قسم شرطة اللبان – بضربه ومنـــع الطعـــام عنه؛ لكي يعترف على نفسه وعلى غيره، واستشهد على ذلك بـــ "عرابي" قائلاً إنه عذب في حضوره، فكشف بذلك عن تحالف جديد تم بين الاثنين، ستكون له آثـــاره البالغة فيما بعد..

(٧٥)

وفي أعقاب ذلك، بدأ "سليمان بك عزت" – رئيس النيابة – مرافعته ضد المتهمين، فاستهلها بالتدليل على مدى فظاعة وشذوذ الجرائم التي ارتكبوها، باعتبارها أكثر الجرائم التي نظرها القضاء المصري – حتى ذلك الحين – وحشية وجنونًا، على كثرة ما عرض عليه من جرائم وحشية– وفي تعليله للحكم بتفرد هذه الجرائم، ذكر لذلك خمسة أسباب..

الأول: أن الضحايا كنّ من النساء الضعيفات البائسات اللواتي يبعن أجسادهن ويدخرن جانبًا من الدخل الذي يعود عليهن من هذا العمل على شكل مصوغات، فجاءت العصابة لتسلبهن ما ادخرنه ليتغلبن به على تقلبات الزمن، من دون أن تسيء واحدة منهن لفرد من أفرادها، أو تكون في الموقع الذي يتيح لها أن تسيء إليهم، أو تملك من القوة ما يمكنها من الدفاع عن نفسها.. إذ كان الفقر والضعف الذي يصل إلى حد الذل، وانعدام الأهل والنصير هي المزايا التي رشحتهن للقتل.

الثاني: أن الضحايا كنَّ – على العكس من ذلك – من المتعاملات مع أفراد العصابة، وممن أقمن معهم علاقاتٍ عمل وصداقة، وصلت أحيانًا إلى حدّ الحب والعشق، فاستغلوا ثقتهن فيهم، واطمئنانهن إليهم – للغدر بهن.

الثالث: أن المتهمين لم يكتفوا بقتل واحدة أو اثنين، بل قتلوا سبعة عشر امرءًا، وتفرغوا – طوال عام كامل – لهذا العمل، ولم يسعَ أحد منهم للبحث عن عمل يتعيَّش منه، حتى بدا وكأنهم قد احترفوه، ولم يعودوا يستطيعون القيام بسواه..

الرابع: أن المتهمين في حوادث القتل يجدون عادة مبررًا أو دافعًا لما فعلوه؛ كالأخذ بالثأر أو الغيرة، أو غسل العار أو الانتقام أو حتى السرقة – يتذرعون به لطلب الرأفة بهم، فيما عدا الجرائم التي ارتكبتها هذه العصابة، التي يعزّ فيها وجود ذرائع من هذا القبيل.

الخامس: أن الطريقة التي اتبعتها العصابة في قتل ضحاياهم بكتم أنفاسهن، قد تبدو أقل قسوة من غيرها من طرق القتل، إلا أن الوسيلة التي اتبعوها في إخفاء الجثث تكشف عن غلظة قلوبهم، وتبلّد أحاسيسهم؛ إذ كانوا يدفنون الجثث في المكان الذي يعيشون فيه، فيأكلون ويشربون ويتضاجعون، بل ويحششون ويسكرون ويتسامرون ويزنون فوق الجثث، وكأن ذلك كله شيءٌ عادي.. وبذلك تجاوزوا حدود الطبيعة البشرية إلى التصرفات البربرية التي لا حد لشرّها..

واستطرد "سليمان بك عزت" يقول إن هذه الطبيعة المتفردة لجرائم العصابة، التي خرجت بها عن إطار النزعات البشرية، كانت وراء غضب واشمئزاز الرأي العام، فلم تدفع الناس فحسب للإلحاح على طلب الحكم على المتهمين في القضية بأقصى العقاب، بل وتمنى كثيرون منهم أن يقوموا بتمزيقهم بأيديهم، قبل أن يصلوا إلى ساحة القضاء.

وانتقل رئيس النيابة من ذلك لاستعراض التاريخ الإجرامي لـ "آل همام" منذ نزحوا من "بني سويف" إلى "كفر الزيات" ثم إلى "الإسكندرية" ليحترفوا إدارة بيوت البغاء ويتعرفوا على "محمد عبد العال" ثم على "عرابي" الذي وضع نشاطهم الآثم تحت حمايته، ثم انتقلوا إلى "حارة النجاة" ليتوسع نشاطهم الآثم، بمشاركة" أم أحمد النص" وزوجها "محمد علي القادوسي" لهم، وتتدعم قوتهم بانضمام "عبد الرازق" إليهم، ليصبح للعصابة فتوتان بدلاً من واحد.. ثم استعرض بداية التفكير في اغتيال النسوة الساقطات، وتطوّر العمليات واحدة بعد أخرى، قبل أن ينتقل لتحليل موقف كل متهم على حدة أثناء التحقيق. وما كاد ينتهي من شرح

الطريقة التي مكنته حصار أكاذيب "ريا" حتى دفعها للاعتراف الذي كان طرف الخيط الذي قاد بعد ذلك إلى اعتراف بقية المتهمين، حتى صاح "حسب الله" قائلاً:

حرام عليك.. دمنا في رقبتك.

فرد عليه رئيس النيابة قائلاً بحسم:

نعم دمك في رقبتي.. وأنا أشهد أنك كاذب فيما تدعيه من سوء المعاملة.. وأشهد أنك اعترفت أمامي بإرادتك ودون أي ضغط.. وأنا بعد ٢٢ سنة من العمل بالنيابة.. لا أخالف النظام والواجب من أجلك.

والتزم المتهمون الصمت التام، بينما كان رئيس النيابة يسرد الأدلة ضد كل متهم، ولم يعلِّق أحد سوى "أم أحمد النص" التي ما كادت تسمع الأدلة ضدها، حتى قالت:

مظلومة..

فردت عليها "سكينة" قائلة بعنف:

مظلومة إيه؟ وانت أُسّ المصايب كلها.

وقدم رئيس النيابة لطلباته، بإبداء ملاحظة حول القول بأن القضاء المصري قد استقر على عدم الحكم بإعدام النساء، فقال: إن قانون العقوبات لا يفرق بين المرأة والرجل، واستدل على ذلك بالنص على تأجيل تنفيذ الحكم بالإعدام على المرأة الحامل إلى أن تضع حملها، وأضاف أن عدم صدور أحكام بالإعدام ضد النساء قبل ذلك كان يعود إلى سببين:

الأول: أن معظم جنايات القتل التي يرتكبها النساء، كانت من النوع الذي تنطوي وقائعه على مبررات للرأفة، كأن تكون المرأة قد قتلت ضرتها، أو دست السم لشخص يؤذيها، وهي حالة غير متوفرة في قضية "ريَّا" و"سكينة" التي تكاد تخلو من أي مبرر للرأفة.

والثاني: لأن الإعدام كان ينفذ قبل ذلك علنا في الميادين العامة، مما كان يدفع القضاة لتوقي الحكم بالإعدام على النساء رأفة بهن، وحرصًا على عدم تنفيذه فيهن علنًا، أما وقد أصبح الإعدام ينفذ داخل السجون، فلم يعد هناك مبرر لاستثنائهن من الحكم بالإعدام.

ثم انتقل من ذلك، إلى المطالبة بالحكم بإعدام سبعة من المتهمين هم: "ريا" و"سكينة" و"حسب الله سعيد" و"محمد عبد العال" و"عرابي حسان" و"عبد الرازق يوسف" و"سلامة محمد"، وبالأشغال الشاقة المؤبدة على "أمينة بنت منصور" وزوجها "محمد علي القادوسي" وبحبس الصائغ "علي محمد" مع الشغل لمدة ست سنوات.

محمد ابو شادي.. محامي رمضان النجار

ومع أن "محمد بك أبو شادي" – أحد المحامين عن المدعي بالحق المدني "رمضان النجار" – أيّد طلب النيابة، بإعدام "ريّا" و"سكينة" قائلاً: إن عدم صدور أحكام بالإعدام ضد النساء – فيما عدا حكم واحد صدر في بداية إنشاء المحاكم الأهلية عام ١٨٨٣ – أدى إلى تشجيع النساء على ارتكاب جرائم القتل، إلا أن ذلك لم يحل دون مساندة رئيس النيابة لمطلب محامي الحكومة – "توفيق أفندي عريضة" – برفض دعوى التعويض من حيث الشكل؛ لعدم اختصاص محكمة الجنايات ينظر الطلب الذي يدخل في نطاق عمل المحاكم المدنية، ولأن "رمضان" لم يطلب ذلك التعويض منذ بداية التحقيق، ولم يطلبه أمام قاضي الإحالة.

وبعد مناوشة قانونية استغرقت بعض الوقت، أمر رئيس المحكمة بضم الدفع إلى الموضوع، وطلب من الدفاع عن الطرفين التحدث فيهما معًا.. فركز الدفاع عن

"رمضان النجار" على حجم الخسارة المادية التي وقعت به نتيجة لفقد زوجته، التي كانت تعمل شيخة للمخدمين، وتربح من صناعتها عدة جنيهات كل شهر، والتي كانت تحمل معها عند قتلها أكثر من خمسين جنيهًا أعطاهم لها فضلاً عن الخسارة الأدبية والعاطفية التي لحقت به لفقده شريكة حياته، التي كانت تعينه على احتمال مصاعب الحياة.

ثم دلل على إهمال وزارة الداخلية قائلاً: إن شياخة العيوني التي وقعت فيها جرائم القتل، منطقة ذات سمعة معروفة لكل أهالي الإسكندرية، بأنها محطة للخارجين على القانون، ومركز لارتكاب العديد من الجرائم، من بيوت الدعارة غير القانونية إلى المحاشش والخمارات غير المرخص بها، وأنه كان يستحيل على المتهمين ارتكاب جرائمهم، لو كان رجال الشرطة يقومون بواجبهم وينفذون القانون في هذه المنطقة وما يشابهها.. واتخذ من الطريقة التي تعامل بها رجال الشرطة مع البلاغات التي تقدم بها إليهم، أقارب الضحايا عن غيابهن، دليلاً على الإهمال الجسيم، وأضاف: "إن هذا الإهمال هو الذي أدى إلى تمادي المتهمين في ارتكاب الجرائم.. وهو الذي تسبب في مقتل شيخة المخدمين.. ولولا الصدفة التي كشفت عن جرائمهم.. لاغتيلت أرواح كثيرة".

ولأن الجمهور – كما قال مندوب "الأهرام" – كان يشارك محامي المدعي بالحق المدني، رأيه في أن "إهمال البوليس كان عظيمًا"، فقد بدا محامي الحكومة غير مقنع، وهو يحاول أن يؤكد العكس، مدللاً على ذلك بأن النيابة لم تتهم أحدًا من رجال الشرطة بالاشتراك في القتل أو بالتواطؤ مع المتهمين، وبأن ما اتخذته جهات الإدارة من إجراءات، بشأن ما تلقته من بلاغات حول غياب الضحايا، هو ما ينص عليه قانون تحقيق الجنايات بلا زيادة ولا نقصان، ثم يختم دفاعه مطالبًا يرفض دعوى التعويض قبل وزارة الداخلية..

ولم يكن لدى معظم المحامين عن المتهمين ما يقولونه، بل وحرص أكثر من واحد منهم على أن يعتذر – في مطلع مرافعته عن دفاعه عنهم..

وكان "أحمد أفندي المدني" – محامي "ريَّا" و"سكينة" هو أكثرهم حرجًا على الصعيدين السياسي والقانوني.. إذ عز عليه – وهو أحد الوجوه اللامعة في لجنة الحزب الوطني بالإسكندرية والمحامي العمّالي الشهير – أن يبدو أمام الرأي العام، وكأنه يبرر لابنتي "علي همام" ما ارتكبتاه من فظائع – ثم إنه لم يجد من الناحية القانونية المحضة – ما يقوله.. لذلك توقف عند أقوال شهود الإثبات ليلاحظ بأن أحد منهم، لم يقل بأنه قد رآهما وهما تشتركان في القتل وبيع المصوغات، وحتى في هذا الإطار فقد كانتا مسوقتين تحت تأثير زوجيهما وتأثير الرجال الأشداء الذين يحيطون بهما ويضغطون عليهما ويهددونهما بنفس المصير.. وهي عوامل تدعو لتخفيف العقوبة عنهما، خاصة وأن حكم الإعدام قد أصبح من العقوبات الممقوتة في البلاد المتقدمة، وأن الفضل في كشف الستار عن المجرمين يعود إلى اعترافاتهما المفصلة، التي لولاها لما توصل التحقيق إليهم، وأن الأجدر بالمحكمة أن تستعمل الرأفة مع المتهمتين.. ثم ختم مرافعته قائلاً:

"إنني أعلم أن الجمهور ساخط على "ريَّا" و"سكينة" وقد تعجبت من انتدابي للدفاع عنهما.. وقبلته مرغمًا.. طوعًا لواجبي وطوعًا لأمر القانون".

وبدأ "أحمد أفندي حلمي" مرافعته بالتنويه إلى أنه انتُدب للدفاع عن "حسب الله سعيد" و"محمد عبد العال" انطلاقًا من أن مصلحتهما واحدة، أما وقد تبين له – بعد الإطلاع على التحقيقات – أن الأمر ليس كذلك، فسوف يقصر دفاعه على الأول – وقد بدأه بهجوم شديد على ممثل الاتهام، فانتقد إشارته إلى موقف الرأي العام من المتهمين قائلاً:

إن تحامل الناس على متهم لا يمنع المحكمة من تقدير الأدلة المقدمة إليها ضده، بعيدًا عن تشنيع الجمهور وعن تحريض النيابة..

وانتقد إصرار المحقق على إجراء التحقيق في سريَّة، ومن دون حضور الدفاع عن المتهمين، مما حال دون وزن الاعترافات التي جاءت على لسان بعضهم،

وتقدير الظروف التي أحاطت بهم أثناء الإدلاء بتلك الاعترافات التي افترض أنها انتزعت بالإكراه، وبذلك استبعد اعتراف "حسب الله". وانتقل لتفنيد أدلة الاتهام الأخرى ضده، فالختم الخاص به الذي عثر عليه بين الجثث، كان قد تركه أمانة لدى مطلقته، ومحبس "فردوس" الذي عثر عليه مع ليس دليلاً؛ إذ لا يبعد أن تكون "فردوس" قد باعته لصائغ واشتراه هو منه كما قال. أما اعتراف "ريَّا" و"سكينة" عليه فهو لا ينهض دليلاً ضده؛ إذ لا يؤخذ باعتراف متهم على متهم إلا إذا تعزز بأقوال – أو بأحوال – أخرى..

وبعكس ما كانت البداية قوية، فقد ختم محامي "حسب الله" دفاعه عنه بمفاجأة جاءت متناقضة مع بدايتها، وكشفت عن أنه لم يكن يصدق كلمة مما ساقه في مرافعته، إذ قال:

عندما وقعت هذه الجرائم الشنيعة وشرفتني المحكمة بانتدابي للدفاع فيها عن هذا المتهم، أخذت على نفسي أن أطلب الكشف على عقول هؤلاء المتهمين بما فيهم "حسب الله"؛ لأن ارتكابهم لهذه الجرائم الوحشية، يدل على خلل مؤكد في قواهم العقلية، ينبغي التثبت منه، قبل الحكم بمسئوليته عن ارتكابها.. وقد قدمت فعلاً طلبًا بذلك لحضرة رئيس النيابة، الذي اعتذر بأن القضية قد خرجت من يده، وأن المحكمة هي صاحبة الرأي في ذلك، وهو ما يدعوني لأن التمس من عدالتكم إحالة "حسب الله سعيد" إلى مستشفى الأمراض العقلية، لتفحص قواه، وتحدد درجة مسئوليته عن أفعاله، قبل صدور الحكم..

وعلى العكس من الهجوم على النيابة العامة الذي استهل به محامي "حسب الله" دفاعه عنه، فإن "جميل أفندي حبيب"– المحامي المنتدب عن "محمد عبد العال" – بدأ مرافعته بالهجوم على موكله، فكذّب ادّعاءَه أمام قاضي الإحالة، وأمام المحكمة بأن اعترافه في محضر التحقيقات قد انتزع منه بالإغراء والترغيب، أو بالإرهاب والتعذيب، وقال إنه لا يطعن على الاعتراف، بل يطالب المحكمة بأن تأخذ "عبد العال" به، وأن تحاسبه على أساس كل ما ورد به، وأضاف:

إن الأخذ بهذا الاعتراف – الذي نقر بصحته ونطالب بالأخذ به برمته وعلى علاقته – لا يفضي إلى اتهام موكله بالقتل مع سبق الإصرار، وهي تهمة عقوبتها الإعدام الذي تسعى الدول المتحضرة لإلغائه من قوانينها؛ لأن التكييف الصحيح للتهمة هو "تسهيل" القتل وليس "ارتكابه" إذ لم يكن دور "عبد العال" – طبقًا لاعترافه، ولاعترافات بقية المتهمين– يتعدى الإمساك بأقدام المجني عليهن، ليقوم غيره بكتم أنفاسهن، وهو ما يقضي بتغيير تكييف التهمة، إلى تسهيل الجريمة، وهي تهمة عقوبتها الأشغال الشاقة المؤبدة، وليس الإعدام..

وسهل إنكار "عرابي حسان" لكل التهم التي وجهت إليه من بداية التحقيق وحتى نهايته، على محاميه مهمة الدفاع عنه، فاستهل محاميه "عثمان أفندي نور الدين"، مرافعته بتنبيه المحكمة إلى أن التهمة الموجهة إلى موكله، يقضي فيها إما بالإعدام، أو بالبراءة، وليس هناك احتمال ثالث، وهو ما يتطلب وزن أدلة الاتهام قبل كل متهم للاطمئنان إلى أنها تكفي لإدانته بصورة لا تقبل الشك الذي يفسر لصالح المتهم،

ثم استعرض أقوال شهود الإثبات ضد موكله، مؤكدًا بأنها – بفرض صحتها – لا تكفي لإقناع المحكمة بإدانة "عرابي" وهي مستريحة الضمير، وهو ما ينطبق على ما ورد بشأنه في اعترافات "آل همام" لتناقض الطبعات المختلفة لاعترافات كل منهم، وتناقض صورته الأخيرة، مع الصورة النهائية لاعترافات شركائه، وختم مرافعته بطلب البراءة.. ورفض دعوى التعويض ضده..

وفي الثانية والنصف، وبعد انتهاء الدفاع عن "عرابي" من مرافعته– أعلن رئيس المحكمة تأجيل الجلسة إلى اليوم التالي.. ونبه على المحامين الخمسة الذين لم يترافعوا بعد بالاستعداد، وبعدم التخلف؛ لأن المحكمة قررت الانتهاء من نظر القضية في تلك الجلسة.

(٧٦)

وكانت آثار الإجهاد ظاهرة على وجوه المتهمين العشرة، وهم يدلفون في التاسعة من صباح اليوم الأخير للمحاكمة إلى قفص الاتهام.. على نحو دلّ بوضوح على أنهم قضوا ليلة مجهدة بلا نوم، يفكرون في المجهول الذي ينتظرهم بين شفتي القاضي.

وعلى عكس ما كان يحدث في اليومين السابقين، فقد جلسوا جميعًا واجمين، يحيون أقاربهم بعقل غائب وذهن شارد، فيما عدا "سكينة" التي عبرت عن توترها وإجهادها العصبي بكثرة الحركة والكلام بصوت عالٍ، وحين قال لها أحد الحاضرين معاتبًا: هس.

قالت له بصوت عال:

هس على إيه؟ .. الواحدة رايحة المشنقة.. خلونا نتكلموا على كيفنا..

ولا بد أن "ريَّا" كان لديها أسبابٌ تدعوها للاعتقاد بأن رئيس النيابة لن يطالب – في مرافعته أمام المحكمة – بإعدامها، ولعله كان قد ألمح لها بذلك ليشجعها على الاعتراف، فما كادت تراه يتقدم نحو كاتب الجلسة ليطمئن على تمام إجراءات انعقادها، حتى قالت له معلقة على مرافعته:

برضُه كده؟!..

ثم انهمرت دموعها لأول مرة منذ بدأت المحاكمة. واستثار بكاؤها "عبد الرازق" الذي فقد سيطرته على نفسه، وغلبه البكاء وأخفى وجهه بين كفيه؛ حتى لا

يرى أقاربه – الذين كانوا يتابعون الجلسات– دموعه، لكن اهتزاز جسده، وارتفاع صوت نشيجه فضح ما أراد أن يستره.

وكالغريق الذي يتعلق بالقشة، فقد توهّم "عبد الرازق" أن المجهود الكبير الذي بذلته أسرته لإحضار شاهدي النفي اللذين تخلفا عن حضور جلسة الأمس – يمثل دعمًا قويًا لدفاعه، ومع أن محاميه – "شفيق أفندي حلابه" – لم يكن يشاركه مبالغته في أهمية أقوالهما؛ إذ كانا قد أدليا بها من قبل في تحقيقات النيابة، فضلاً عن أنه كان قد تنازل أمام المحكمة في جلسة الأمس عن شهادتهما، إلا أنه استجاب لإلحاحه واستأذن المحكمة في استدعائهما، فأذنت له. ولم تضف أقوال الاثنين جديدًا؛ إذ كانا كزملائهم الثلاثة الذين استمعت إليهم المحكمة في اليوم السابق، يعملان في توكيل إحدى شركات الشحن والتفريغ في ميناء الإسكندرية.. وقد شهدا بأن "عبد الرازق" كان يعمل تحت إشرافهما بوظيفة ملاحظ على "عربجية الكارو" طوال الفترة بين أول يوليو (تموز) و١٨ نوفمبر (تشرين ثاني ١٩٢٠) وأن عمله كان يتواصل بين السابعة صباحًا والثامنة مساء، وكان يتقاضى عنه أجرًا يوميًا يصل إلى ثلاثين قرشًا، وأضافا – ردًا على أسئلة الدفاع – بأنهما لم يلاحظا أنه كان يتغيب عن العمل خلال تلك الفترة – ولكنهما استدركا – ردًا على سؤال آخر من رئيس النيابة – أنهما لا يستطيعان الجزم بأنه لم يكن يغادر مكان العمل أو ينقطع عنه في بعض الأيام.. وقد علق رئيس النيابة على شهادتهما قائلاً: إن جرائم القتل بدأت قبل التاريخ الذي ذكره الشاهدان بسبعة شهور، فضلاً عن أنهما لم ينفيا احتمال تسلله من العمل خلال الفترة التي كان يعمل بها بانتظام معهما.

وانطلق محامي "عبد الرازق" في دفاعه عنه من افتراض أساسي، هو أن كل الشواهد التي تحفل بها أوراق القضية تحصر الاتهام في "ريَّا" و"سكينة" وزوجيهما: فالمكان الذي عثر فيه على الجثث يخصهم والعلاقات بينهم وبين الضحايا قديمة ووثيقة، وعددهم – رجالاً ونساء – يكفي للقيام بكل خطوات الجريمة من السحب

إلى القتل ومن الدفن إلى تصريف المسروقات، وعلى ذلك فلا يجوز إقحام متهم آخر معهم، إلا إذا قامت على ذلك أدلة يقينه حاسمة.

ثم أخذ يستعرض الأدلة التي ساقتها النيابة على اشتراك موكله في الجريمة، فقال إن الدليل الأول – وهو ما ورد بشأنه في اعترافات "آل همام" – لا يمكن الأخذ به.. إذ لم تذكر "ريا" اسمه إلا في الطبعة الثالثة بعد العثور على جثة "فهيمة" في بيت "أم أحمد" وتناقضت – بعد ذلك – اعترافات الأربعة بشأنه، فلم يتفقوا جميعًا على أسماء الضحايا التي اشترك في قتلهم، ولم يرد اسمه على لسان أحد من الشهود في ست حوادث على الأقل.

وتوقفت أمام الضلع الخامس في مربع "آل همام" وهي "بديعة" ابنة "حسب الله" و"ريا" فقال:

هذه البنت شهدت بأنها رأت عمليات قتل أربع من الضحايا، وذكرت أسماء الذين رأتهم يقومون بالقتل أو بالدفن.. ولم يكن اسم "عبد الرازق" من بين الأسماء التي ذكرتها .. ولم تشِر إليه إلا بعد اختلط بها البوليس السري". وأبدى دهشته لأن النيابة لم تدرِج اسم "بديعة" من بين الشهود وطالب المحكمة بأن تأمر باستدعاء الفتاة للاستماع لأقوالها، التي قد تكون شهادة إثبات على المتهمين الأربعة الأولين، لكنها تعتبر شهادة نفي قاطعة بالنسبة لموكله.

واعترض رئيس النيابة على الطلب قائلاً: إنه من الفظاعة أن نأتي بطفلة صغيرة لتشهد على أمّها وأبيها.. ففوض الدفاع الأمر للمحكمة.

ثم انتقل إلى الدليل الثاني، وهو إنكار "عبد الرازق" – في البداية – تردده على بيت "حارة النجاة" أو معرفته بأصحابه، وإنكاره معرفته بـ "أنيسة" أو رؤيته لها.. ثم اعترافه بذلك، فقال:

إنه لا يجوز مؤاخذة المتهم على سلوك غريزيّ، ظن أنه يخليه من المسئولية؛ إذ لا يعدو ذلك أن يكون سوء دفاع منه، وقد عدل عنه عندما استقر نفسيًّا،

واعترف بعلاقته بالمتهمين والضحية، وهي علاقة لا يوجد ما يحول دون تصديق تصويره لها، ولا يوجد ما يدل على أنها قد تطرقت إلى المشاركة في القتل؛ إذ لم يكن كل الذين يعرفون "ريَّا" و"سكينة" أو يترددون على منزلهما بالضرورة أعضاء بالعصابة.. ولو كان هو الذي خطط لقتل "أنيسة"، أو كان عضوًا بالعصابة، لفعل ذلك عند أول لقاء جمع بينهما، ولو أراد قتلها انتقامًا مما يقال عن تشهيرها به، لفعل ذلك وحده، ومن دون مشاركة من أحد، طالما أنه – كما يدعون – فتوة الحتة.

عبد الرحمن رضا بك

وفي رده على دليل الاتهام الثالث، قال "حلابه أفندي": إن الثابت من قائمة تداول المتهمين للمصوغات، أن "عبد الرازق" لم يشتر مصوغات منذ أغسطس (آب) ١٩١٩، أي قبل بدء جرائم القتل بثلاثة شهور على الأقل. وختم مرافعته قائلاً: إن "عبد الرازق" رجل طيب من أصل طيب ووالده عالم، وأخوه ذو ثروة، وفي غير احتياج، ولهذا تكون الأدلة غير كافية، والتمس الحكم ببراءته، ورفض الدعوى المدنية قبله.

وقال "زكي راغب" المحامي عن "أمينة بنت منصور" إنه بحث في أوراق القضية عن مبرر لتوجيه تهمة الاشتراك في القتل بالاتفاق والمساعدة – لموكلته، فلم يجد شيئًا يدل على أنه كان هناك اتفاق أو مساعدة، بما في ذلك اعترافات المتهمتين الرئيسيتين، وهي الأساس الوحيد لتوجيه التهم لـ "أم أحمد"؛ إذ لم تقطع "ريا" ولم تجزم "سكينة" بأن "أم أحمد" كانت تعلم بأن المرأة التي دخلت حجرة في منزلها قد قتلت، ولم يدر بينها وبين إحداهما حديث صريح حول ذلك، وكل ما قالتاه في هذا الصدد هو استنتاج منهما، بأن موكلته لا بد وقد خمّنت بأن المرأة قد قتلت. وفضلاً عن المتهمة

لم تكن تقيم في الغرفة التي وقع فيها القتل، فإن الضحية لم تنتقل إليها بتخطيط مسبق أو باتفاق بينها وبين المجرمين، ولكن لأن غرفة المحششة وملحقاتها كانت مشغولة في ذلك اليوم.

وأضاف: إن البرقع الذي ضبط عند "أمينة بنت منصور" وزعمت "سكينة" أمام المحكمة – أنه برقع "فهيمة" سبق أن تعرفت عليه "أم فردوس" وقالت إنه برقع ابنتها.. والملاءة التي ادعت أنها أعطتها لـ "أم أحمد" لم يعثر عليها لدى أحد، وختم "زكي راغب" مرافعته مطالبًا بالبراءة لموكلته، ويرفض الدعوى المدنية قبلها..

وسلم "فريد أفندي إبراهيم" – المحامي عن "سلامة محمد خضر الشهير بـ "الكبت" – في بداية مرافعته، بصحة كل الوقائع التي كشف عنها التحقيق بشأنه، قائلاً: إن صحتها، ليست دليلاً على صحة التهمة الموجهة إليه بالاشتراك في مقتل بائعة الجاز.. فقد كان يقيم مع "سكينة" بالفعل، وانتحل شخصية زوجها الغائب "عبد العال" في حضر تحقيق الشرطة– ثم أمام النيابة والمحكمة – في قضية الخناقة مع النوبيين الذين يجاورون "ريا" و"حسب الله" في المسكن.. وكان ينام في منزل "حارة ماكوريس" عندما ضبط في قضية كسر دكان "الخواجة عزوزي" التي برئ منها .. ولكن ذلك كله لا علاقة له باتهام النيابة له بالاشتراك في قتل بائعة الجاز.. التي انفردت "سكينة" باتهامه بالاشتراك فيها، ولم يؤيدها في ذلك سوى "حسب الله".

وفضلاً عن أن اعترافات "سكينة" قد تعززت بأدلة أخرى في كل الوقائع، إلا في هذه الواقعة بالذات، فإن الواقعة كما روتها لا تدل على اشتراك "سلامة" في القتل؛ إذ كان – طبقًا لادّعائها – نائمًا في الغرفة، حين دخلت بائعة الجاز، وورائها كل من "حسب الله" و"عبد العال" اللذين انقضا عليها مما دفع "سلامة" للنهوض من نومه فزعًا، ليفاجأ بما يجري أمامه، وهو ما لا يمكن اعتباره اشتراكًا، حتى لو صح بأنه قد أخذ نقودًا مقابل صمته، ولو كان الأمر قد وقع كما صوَّرته "سكينة" لما استبعدت العصابة "سلامة" من المشاركة في العمليات التالية، وخاصة عملية "نبوية

القهوجية" التي نفذت في اليوم التالي مباشرة لمقتل بائعة الجاز، ولما طلبت إليه "سكينة" عدم دخول المنزل، في اللحظة التي كان يتم فيها التنفيذ.. وختم "فريد أفندي إبراهيم" مرافعته بالتماس الحكم ببراءة "سلامة".. ورفض الدعوة المدنية ضده..

ولم يكن لدى "عبد الحميد أفندي يوسف" – المحامي عن "محمد علي القادوسي" – الكثير ليقوله؛ إذ لم يكن لإفراج قاضي الإحالة عنه معنى إلا اقتناعه بضعف الأدلة على صحة التهمة الموجهة إليه، وهو ما ركز عليه الدفاع عنه الذي دلل على أن صلته بالمتهمين لم تكن تتعدى بيع الخمور والطعام لهم، وعلى أن صلته بمطلقته وأم أولاده "أمينة بنت منصور" كانت واهية؛ بحيث لا يجوز أن تلحقه الشبهات التي لحقت بها، فضلاً عن أنه كان يقيم في دكانه، ولا صلة له بالغرفة التي عثر فيها على الجثة؛ ولذلك طالب ببراءته ورفض الدعوى المدنية ضده.

وركز "إسماعيل بك حمزة" المحامي عن الصائغ "علي محمد" مرافعته عنه، على بالقول بأنه كان يشتري المصوغات من "ريَّا" و"سكينة" بحسن نية، ومن دون أن يعلم بأنها مسروقة، واعتمادًا على أن النساء من نوعهن يكتنزن مدخراتهم – عادة – على شكل مصوغات، ويكثرن من البيع والشراء فضلاً عن أن زوجيهما اللذين كانا يصحبانهما، كانا يبدوان على جانب من الثراء..

ولفت الدفاع عن الصائغ نظر المحكمة إلى تضارب أقوال المتهمين المعترفين في تحديد النصيب النقدي الذي خصَّ كل فرد من المشتركين في القتل من ثمن بيع مصوغات كل ضحية على حدة، وإلى اتهام "سكينة" لبقية شركائها بأنهم كانوا يهضمون حقها، ويخفون عنها قطعًا من مصوغات الضحايا، واستنتج من ذلك أن الصائغ كان يشتري ما يعرض عليه بثمنه الحقيقي السائد في الصاغة يوم الشراء، وأن المتهمين هم الذين كانوا يسرقون بعضهم البعض، وأن هذا هو السبب في شيوع الظن بأنه كان يشتري المصوغات بثمن أقل من ثمنها لعلمه بأنها مسروقة، وختم مرافعته بطلب براءة موكله، وبرفض الدعوى المدنية ضده.

وكانت الساعة قد اقتربت من الواحدة ظهرًا، حين انتهت المرافعات في القضية، ورفع رئيس المحكمة الجلسة للاستراحة، وانسحبت هيئتها إلى غرفة المداولة. وبعد أقل من نصف ساعة، عادت المحكمة للانعقاد مرة أخرى، وأذن رئيسها لمصوري الصحف، بالتقاط صورة لهيئة المحكمة وللمتهمين. ووسط سكون شامل فتح ملفًا أمامه، وقرأ منه:

قررت المحكمة إرسال أوراق هذه القضية إلى حضرة صاحب الفضيلة مفتي ثغر الإسكندرية لإبداء رأيه طبقًا للمادة ٤٩ من قانون تشكيل محاكم الجنايات، وحددت لصدور الحكم في الدعوى يوم الاثنين الموافق ١٦ مايو الحالي..

وما كادت هيئة المحكمة تغادر القاعة حتى ارتفع اللغط بين المتهمين وأقاربهم، يتساءلون عن معنى القرار الذي أصدرته، وتهرب معظم المحامين من الإجابة على السؤال، واكتفوا بالقول بأن الحكم في القضية قد تأجل إلى يوم الاثنين التالي.

لكن الإجابة عما يتساءلون عنه، كانت تنتظرهم في سجن الحضرة على لسان المخضرمين من زملائهم المسجونين، ذوي الخبرة بالمصطلحات القانونية وبالإجراءات القضائية، الذين أكدوا لهم أنه لا معنى للقرار، إلا أن المحكمة سوف تقضي بإعدام كل الذين طالبت النيابة بإعدامهم، أو بعضهم.. لذلك أرسلت تطلب رأي المفتي في استحقاقهم للقصاص طبقًا للشريعة الإسلامية، ولأن القرار لم يطلب رأي المفتي في متهم بعينه من المتهمين السبعة المطلوب شنقهم، فقد سادهم القلق خلال الأيام الأربعة التي فصلت بين إحالة الأوراق إليه. وبين يوم صدور الحكم.

ولم يكن لدى "آل همام" شك في أن الحكم بالإعدام سوف يشملهم جميعًا.

ولم يكن لدى "سلامة الكبت" شكّ في أن حكمًا بالإعدام لن يصدر ضده.. وإن كان احتمال الحكم عليه بالسجن واردًا.

وكان التكهن بنوع الحكم الذي سوف يصدر ضد "عرابي" و"عبد الرازق" من رابع المستحيلات.. ولا بد أن مناقشاتٍ واسعة حول تلك الاحتمالات، قد دارت بين الرجال الأربعة المرشحين للشنق، انتهت إلى عهود ومواثيق بدت آثارها فيما بعد.

وفي اليوم نفسه، كان ملف القضية – الذي يقترب عدد صفحاته من ألف وخمسمائة صفحة – ينتقل من مبنى محكمة الجنايات إلى مبنى المحكمة الشرعية التي كان فضيلة الشيخ "محمد علي" يجمع بين رئاستها، وبين منصبه كمفتي المدينة، ومعه خطاب يشير إلى الموعد الذي حدد للنطق بالحكم. ولأن تفحص أدلة الاتهام ضد كل منهم على حده، لم يكن من مهمة المفتي فضلاً عن أن الأيام الثلاثة التي فضلت بين إحالة الملف للمفتي والموعد المحدد للنطق للحكم لم تكن تكفي غلا لمجرد تصفح الأوراق فإن الملف ما لبث أن عاد إلى محكمة الجنايات قبل ساعات من النطق بالحكم، مرفقًا بخطاب لا يتضمن سوى القاعدة الأصولية التي تقول إنه "متى ثبت شرعًا القتل العمد الموجب للقصاص.. يقتص من القاتل".

(٧٧)

على الرغم من الإجراءات الاستثنائية التي اتخذتها قوات الأمن تحسبًا للزحام الشديد الذي توقعت أن تشهده جلسة النطق بالحكم، فقد فاق الزحام كل توقع، وامتلأت القاعة بعشرات من أقارب المتَّهمين وجيرانهم، وبلدياتهم من الصعايدة الذين جاءوا يتضامنون معهم، وفي الثامنة والنصف اكتمل وصول هيئة المحكمة، التي عقدت اجتماعًا أخيرًا لمراجعة منطوق الأحكام وحيثيات الحكم.

وفي التاسعة والربع، دخل المتهمون قاعة الجلسة، فأوقف الرجال السبعة داخل القفص، واقتيدت النسوة الثلاث – "ريَّا" و"سكينة" و"أمينة منصور" – إلى الناحية الأخرى من القاعة بين منصة المحكمة .. ومنصة النيابة..

وما كادت هيئة المحكمة تدخل – حتى اختل النظام داخل القاعة، واقترب كثيرون من المنصّة – خاصة الصحفيون والمحامون – ليستطيعوا الاستماع إلى حيثيات الحكم.

وما لبث صوت "أحمد موسى باشا" الهادئ الرصين أن ارتفع يتلو حيثيات الحكم، فسيطر على القاعة بجرسه الهادئ العميق، والتزم الجميع الصمت حتى هؤلاء الذين لم يستطيعوا فهم دلالة ما كانت تحفل به الحيثيات من مصطلحات قانونية..

واستعرضت حيثيات الحكم – التي تقع في ١٥ صفحة من قطع الفلُوسكاب – وقائع القضية كما استخلصتها المحكمة من أقوال الشهود في تحقيقات النيابة وأمام المحكمة، ثم توقفت أمام أدلة الاتهام التي اقتنعت بها ضد كل منهم على حدة،

فأخذت بالاعترافات التي أدلى بها "آل همام"، ورفضت الاعتداد بادعاء "حسب الله" بأن اعترافه قد تكرر منه مرارًا في التحقيقات، واحتوى على وقائع مطولة وظروف مختلفة، لا يمكن ذكرها إلا إذا كان الاعتراف صادر منه بمحْض إرادته، ولكن – كذلك – لأن هناك خمسة أدلة تؤكد ما ورد في هذا الاعتراف هي:

ملازمته لزوجته في البيوت التي وقعت فيها الجرائم ملازمة لا تجعلها تتداخل فيها إلا باشتراكه معها وقيامه بالأعمال العنيفة التي لا تقوى عليها النساء.

شهادة "سيدة سليمان" بأنها رأته مع شيخة المخدِّمين في بيت "سكينة" في اليوم الذي اختفت فيه.

وجود ختمه بين الجثث.

وقيامه بإلقاء إحدى الجثث في خرابة شارع الواسطي.

فضلاً عن ضبط ملابس "فردوس" في منزل زوجته الجديدة.

ورفضت المحكمة – الاعتداد بادّعاء "عبد العال" بأنه اعترف لأن رجال البوليس قد أغروه وأرهبوه، لنفس السبب الذي رفضت به ادّعاء "حسب الله"، فضلاً عن الأدلة الأخرى التي تؤيده، ومنها:

ضبط فانلة "فردوس" لديه.

وملازمته لزوجته "سكينة" وأختها وزوجها.

وإقرار الصائغ بأنه كان من بين الذين يحضرون إليه لبيع مصوغات الضحايا.

وشهادة زوجة "حسب الله" الجديدة، بأنه جاء إليها مع زوجها، ومعهما ما ضبط لديها من ملابس ثبت أنها مما كانت ترتديه آخر الضحايا.

وبعد أن أضافت المحكمة إلى ما سبق دليلين عامين يخصان المتهمين الأربعة من "آل همام".

أولهما: ما أثبتته التقارير الطبية من أن جثث الضحايا قد دفنت في البيوت التي عثر عليها فيها، خلال فترة إقامتهم بها.

وثانيهما: أنهم اشتروا مصوغات ما كانوا يستطيعون شراءها إلا من ثمن ما سرقوه من حليّ الضحايا.

خلصت من ذلك كله إلى القول بأنها لم تقتنع فحسب باعتراف "سكينة" بأنها اشتركت في قتل عشرة، وباعتراف "ريا" و"عبد العال" بأن كلاً منهما اشترك في قتل ست منهن، وباعتراف "حسب الله" بأنه اشترك في قتل ثمانية، بل وتستنتج من وقائع الدعوى بأن المتهمين الأربعة قد قتلوا – كذلك بقية النسوة السبع عشرة الواردة أسماؤهم في أمر الإحالة.

وواصل "أحمد موسى باشا" قراءة حيثيات الحكم بإدانة "عرابي حسان"؛ استنادًا إلى رؤية "سيدة سليمان" له يوم مقتل شيخة المخدمين، وإلى صلته بصديقته "نظلة" التي شهد كثيرون بأنه كان خليلها.

وإدانة "عبد الرازق" استنادًا إلى صلته بـ "أنيسة" وسرقته لقرطها، واعتزامه الانتقام منها لفضحها له.

وفضلا عما ثبت من شهادة الشهود من أن الاثنين كانا يختلطان بـ "ريَّا" و"سكينة" في بحر المدة التي ارتكبت فيها الجرائم، وكانا يحميان نشاطهما، فقد ثبت كذلك أنهما اشتريا، خلال المدة نفسها، مصوغات بمبالغ لا يمكنُهما الحصول عليها من المكاسب التي كانت تأتيهما بالوسائل المباحة.. وهو ما حمل المحكمة "على الاعتقاد بصحة اعترافات المتهمين الأربعة، بشأن اشتراكهما معهم في قتل السبع عشرةَ امرأة".

خلصت المحكمة من ذلك إلى أن كل من "حسب الله سعيد" و"محمد عبد العال" و"عرابيّ حسان" و"عبد الرازق يوسف" يستحقون عقاب الفاعل الأصلي.. لقيامهم بسفك دماء سبعة عشر امرأة عمدًا مع سبق الإصرار، واستباحتهم لأموالهن

وتبديدهم لها في المنكرات وارتكابهم لآثام لم يسبق لها مثيل في القسوة والفظاعة منذ عهد تأسيس المحاكم للأن.

وإلى أن كلا من "ريًا" و"سكينة" يستحقان عقوبة الاشتراك في ارتكاب تلك الجرائم بطريق الاتفاق والمساعدة في الأعمال المسهلة لارتكابها، بأن أحضرتا المجني عليهن إلى محلاتهما وأسكرتاهن لتمكين الفاعلين الأصليين من خنقهن بدون أدنى مقاومة، فوقعت جرائم القتل بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة..

وكان ما فهمه المتهمون الستة من حيثيات الحكم على قلته– كافيًا؛ لأن يتيقنوا بأن الحكم عليهم سيصدر بالإعدام وذوي الأمل الذي ناوشهم في أن تكون المحكمة قد وجدت مبررًا للرأفة بهم، حين انتقل رئيسها على – الفور – لقراءة حيثيات الحكم بالنسبة للمتهمين الثلاثة التاليين – وهم "سلامة" و"أم أحمد" و"محمد علي القادوسي" – التي لم تستغرق سوى سطور قليلة انتهت إلى أن الأدلة التي وصلت إليها التحقيقات لا تكفي لإثبات التهمة الموجودة إليهم ثبوتًا كافيًا، بعكس المتهم العاشر والأخير "علي محمد" الذي اقتنعت المحكمة بإدانته بتهمة شراء مصوغات مسروقة مع علمه بسرقتها.

وبعد أن استعرضت الحيثيات وقائع دعوى التعويض، اختتم أحمد موسى تلاوته قائلا:

"فلهذه الأسباب حكمت المحكمة حضوريًّا على كلٍ من "ريًا" و"سكينة" ابنتي "علي همام"، و"حسب الله سعيد" و"محمد عبد العال" و"عرابي حسان" و"عبد الرازق يوسف" بعقوبة الإعدام، وبإلزامهم بأن يدفعوا بطريق التضامن لـ "محمد أحمد رمضان" مبلغ مائة وخمسين جنيهًا على سبيل التعويض مع مصاريف الدعوى المدنية. ورفضت ما عدا ذلك من طلبات المدعي المدني قبلهم.

وبالحكم على "علي محمد حسن" – الصائغ – بالحبس لمدة خمس سنوات.

وببراءة كل من "سلامة محمد خضر الكبت" والحرمة "أمينة بنت منصور" الشهيرة بـ "أم أحمد" وزوجها "محمد علي القادوسي" الشهير بـ "النص" مما أسند إليهم في هذه الدعوة ورفض الدعوة المدنية الموجهة قبلهم وقبل "علي محمد حسن" الصائغ.

وبعدم قبول الدعوى المقامة من "محمد أحمد رمضان" ضد الحكومة.

ورفض طلب توقيع الكشف الطبي على "حسب الله سعيد".

اشتد الضجيج في قاعة المحكمة، حتى قبل أن ينتهي رئيسها من تلاوة الأحكام، واختلطت زغاريد قريبات الذين حكم ببراءتهم، بولولات قريبات الذين حكم بإعدامهم، ورفعت "أمينة منصور" يديها للسماء شكرًا لله الذي أنقذها من حبل المشنقة، فنظرت إليها "سكينة" التي كانت تقف إلى جوارها نظرة قاسية، بينما جلست "ريا" على أرض القاعة تبكي..

وكان رئيس المحكمة ما يزال يطوي أوراقه استعدادًا لمغادرة المكان، حين ارتفع صوت "عبد العال" من قفص الاتهام يقول:

يا سعادة الباشا.. أنا عندي كلام سرّ عاوزين نقولوه لسعادتك..

وأشار رئيس المحكمة – قبل أن يدلف إلى غرفة المداولة– لقائد الحرس فأخرج "عبد العال" من القفص، وصعد به الدرجات القليلة التي تقود إلى المنصّة، وما كاد يصل إلى آخرها، حتى التفت إلى قفص الاتهام – وضم كفيه معًا فوق رأسه ملوحًا بها لكل من "عرابي" و"عبد الرازق" اللذين ظلا يتابعانه باهتمام إلى أن اختفى وراء باب غرفة المداولة. وذهل "أحمد موسى باشا" حين قال له "عبد العال":

أنا عاوز نبروا نفسينا.. ونقابلوا ربنا واحنا نضاف.. عشان كده عاوز نقول لسعادتك إن "عرابي" و"عبد الرازق" مالهمش يد في شيء من اللي حصل.. ولا قتلوا .. ولا شافوا قتل.

لم يدهش "أحمد موسى باشا" لما سمعه من "محمد عبد العال"؛ فقد كانت أوراق التحقيق حافلة باتهامات الإدانة، وبإعلانات البراءة يصدرها "آل همام" على التعاقب بحق شركائهم. ومع ذلك فقد انتظر حتى انتهى "محمد عبد العال" من كلامه. ثم أحاله إلى "سليمان بك عزت" – رئيس النيابة– الذي لفت نظره – كما قال مندوب "الأهرام" – إلى أن الفرصة الوحيدة للإدلاء بهذه الأقوال، كانت متاحة له أثناء التحقيق أمام النيابة، ثم أمام قاضي الإحالة، وأخيرًا أمام جلسات المحكمة؛ حيث كان إيضاح الحقيقة يقدر بقدره.. أما الآن – وبعد صدور الحكم بالقضية، فقد فلتت الفرصة، ولم تعد هناك وسيلة لتعديل الحكم إلا بالطعن عليه أمام محكمة النقض..

(٧٨)

وكانت العلاقة بين "رجال ريا وسكينة" قد تعرضت لحالة من التوتر الشديد، منذ أذاعت "بديعة" – في أقوالها أمام النيابة – تعليمات أبيها لها، ولأمها بأن تنسبا مسئولية وجود الجثث في بيت "علي بك الكبير" إلى "عرابي" و"عبد العال" فكشفت بذلك عن أن مبادرة "ريا" باتهام "عرابي" بمجرد القبض عليها، كانت تنفيذًا لهذا الاتفاق، ثم تحول هذا التوتر إلى خصام شديد منذ اعترف "عبد العال" ثم "حسب الله" على نفسيهما وعلى الآخرين..

لكن الثلوج التي تراكمت على العلاقة بينهم، أخذت تذوب يومًا بعد آخر، منذ عدل كل من "حسب الله" و"عبد العال" عن اعترافه أمام قاضي الإحالة، وتمسكًا بهذا العدول أثناء المحاكمة، مما خلق لدى "عرابي" و"عبد الرازق" أملا في أن يفلتا من العقاب، بحكم أن اعترافات "آل همام" كانت الدليل الأساسي ضدهما. وجاءت إحالة أوراق القضية إلى المفتي، بما تحمله من مؤشرات، لتدفع الجميع إلى إعادة تقدير للموقف؛ انطلاقًا من أن المحكمة ستأخذ – في الغالب – كلا من "حسب الله" و"عبد العال" باعترافاتهما، وباعتراف "ريا" و"سكينة" عليهما، وبالقرائن الأخرى المتوفرة ضدهما، فتحكم عليهما بالإعدام. أما وقد انقطع الأمل في إنقاذهما من حبل المشنقة، فمن واجبهما أن يسعيا لإنقاذ الاثنين الآخرين؛ ليس فقط لأنهما مسئولان عن الورطة التي وقع فيها الجميع، بل لأنه من الظلم أن يضيع أربعة رجال مقابل حفنة من النساء الخاطئات؛ ولأن ذلك هو ما يليق برجولة الرجال، وبتقاليد الفتونة..

ولا أحد يدري هل كانت الشهامة وحدها وراء تحمس "محمد عبد العال" لإعلان براءة "عرابي" و"عبد الرازق" فور النطق بالحكم، أم أن الاتفاق بينه وبينهما، كان يشمل – كذلك– تعويض مالي يدفع لأهله. أما الذي يلفت النظر فهو أن "حسب الله" لم يتخذ نفس هذا الموقف الذي كان يسدّ أمامه آخر أبواب الأمل هو الطعن على الحكم أمام محكمة النقض؛ إذ كان تكذيبه لاعترافه على "عرابي" و"عبد الرازق" يعني تأكيد هذا الاعتراف على نفسه..

وما لبث "عبد العال" أن عدل عن شهامته بعد أيام قليلة، فاشترك مع جميع المحكوم عليهم في القضية، في تقديم نقض على الحكم.. ولم يكن لدى أحد منهم أمل في قبول النقض، ومع ذلك فقد قدموه لمجرد استنفاد فرصة يمنحها لهم القانون، وتؤدي إلى تأجيل تنفيذ حكم الإعدام.. وقد بدا ذلك واضحًا حين لم يقدم الدفاع عن خمسة منهم – هم "ريًّا" و"سكينة" و"حسب الله" و"عبد العال" و"عرابي" – أسبابًا للطعن في المواعيد التي يحددها القانون. وهو ما كان يعني رفضه من حيث الشكل.

وكان "عبد الرازق" هو الوحيد من بين المحكوم عليهم بالإعدام – الذي قدم محاميه مذكرة طعن فيها على الحكم لسببين:

الأول: أنه عند مرافعته عنه أمام المحكمة طلب سماع شهادة "بديعة" ابنة "ريا" و"حسب الله" باعتبارها من شهود الرؤية.. ولأن شهادتها، وإن كانت شهادة إثبات ضد أقاربها إلا أنها في الواقع شهادة نفي قاطعة بالنسبة للمتهم "عبد الرازق يوسف" إذ قررت أنها لم تره يرتكب الجرائم، أو يشارك في ارتكابها.. ولكن المحكمة لم تبت في هذا الطلب..

والثاني: أن "عبد العال" أقر صراحة عقب النطق بالحكم بأن "عبد الرازق" بريء مما أسند إليه، وأنه لم يعترف عليه أمام النيابة إلا بإيعاز من رجال الشرطة؛ وليخفف عن نفسه مسئولية الجرم بتعدد الفاعلين.. وهو ما أكدته – كما أضافت

مذكرة الطعن – عريضة قدمتها المتهمون الأربعة الأولين لحضرة مأمور السجن، موقعًا عليها ببصمة أصابعهم، يعترفون فيها صراحة بارتكابهم الجرائم المذكورة، دون أن يكون لـ "عبد الرازق يوسف" اشتراك أو يد فيها، وقد أحيلت هذه العريضة إلى نيابة الإسكندرية للتحقيق فيها..

وكان الصائغ "علي محمد" هو المحكوم عليه الثاني، الذي قدم محاميه عريضة بأسباب طعنه على الحكم، وقد بناها على خطأ المحكمة في تطبيق القانون؛ إذ اعتبرت أنه كان يعلم في كل مرة من المرات التي اشترى فيها المصوغات بأنها مسروقة مع أنه لا يوجد في أوراق القضية ما يدل على هذا التعدد في العلم، مما يفرض معاقبته بعقوبة العلم مرة واحدة، ويخفف الحكم الذي صدر ضده من السجن لمدة ست سنوات إلى الحبس لمدة أقصاها ثلاث.

وعلى العكس من "ريَّا" و"سكينة" اللتين تقبلتا فيما يبدو الحكم بإعدامهما بتسليم العاجز عن مواجهة الأقدار، فقد شن الرجال الأربعة حرب العرائض لمحاولة إنقاذ أعناقهم، والغالب أن العريضة التي ذكر محامي "عبد الرازق" أن "آل همام" قد نفوا فيها التهم التي وجهوها لموكله، وبصموا عليها بأصابعهم، لم تكتب ولم توقع– وأنها لم تكن سوى أكذوبة سربها أحدهم لـ "عبد الرازق" فصدقها ونقلها إلى محاميه؛ إذ إننا لم نجد عريضة بهذه الصيغة بين أوراق القضية، أما العرائض الموجودة بالفعل، فهي تكشف عن حالة التوتر الشديد التي كانت يعاني منها المتهمون في خلال الشهور السبعة التي فصلت بين صدور الحكم ونظر الطعن فيه.

ففي يوم واحد وهو الخميس ١٦ يونيو (حزيران) ١٩٢١ تلقت إدارة السجن أربع عرائض قدمها رجال "ريَّا" و"سكينة" كرر كل من "عرابي" و"عبد الرازق" في عريضتيهما الدفاع الخائب الذي قاله أثناء التحقيق والمحاكمة، وطالب "حسب الله" في عريضته بتسليم الجنيهات الثلاثة والساعة الفضيّة، والكتينة الذهب – وقد حرص على أن يؤكد بأن ثمنها ثلاث عشر جنيهًا – والمحفظة، التي كانت جميعها معه عند القبض عليه، إلى والدته "حواء بنت حسن مرعي".

كامل بك عزيز

وكانت عريضة "محمد عبد العال" هي أكثر العرائض إثارة؛ إذ ذكر فيها أن لديه معلوماتٍ عن متهم جديد، لم يقبض عليه ولم يحقق معه، اشترك في قتل النساء.

ولأن واقعة اعتراف "محمود علام" – سفاح النساء بطنطا– على شركاء جدد له، بعد الحكم عليه بالإعدام، لم تكن قد غادرت الذاكرة بعد، فقد أثارت العريضة اهتمام النائب العام، كما أثارت كذلك اهتمام "كامل بك عزيز" – رئيس نيابة الإسكندرية السابق، وأوّل الذين حققوا في القضية، وكان قد نُقِل إلى نيابة أسيوط – فكتب رسالة إلى النائب العام، يلفت فيها نظره إلى أهمية البلاغ الذي يحتمل أن يسفر التحقيق فيه عن القبض على عدد جديد من أفراد العصابة ويتطوع – بحكم معرفته السابقة بشخصيات المتهمين، وبوقائع القضية – للقيام بذلك التحقيق، خاصة وأنه كان يمضي إجازته السنوية آنذاك بالإسكندرية. وعندما وافق النائب العام على ذلك.. انتقل "كامل عزيز" إلى سجن الحضرة؛ ليستمع إلى أقوال "محمد عبد العال".

وكان الشريك الجديد الذي حاول "عبد العال" إقحامه في القضية هو "حسين سعيد مرعي" – شقيق "حسب الله" الأكبر– ولم تكن لديه دلائل ضده، سوى مرويّات قال إنه سمع بعضها من جارة "ريا" ثم من "ريّا" نفسها، تؤكد أن "الشقيقين مرعي" قد اشتركا في قتل امرأة، قبل أن تبدأ العصابة نشاطها.. وقد كذبه جميع الذين استشهد بهم من الجيران، وما كادت "ريا" تسمع الواقعة من المحقق، حتى نظرت إلى "عبد العال" وقالت له:

حرام توقع في حق الناس.. مش بزيادة اللي جرى لنا.

ولما سألها المحقق عن تقديرها للسبب الذي دفعه لاصطناع الواقعة، قالت في عبارة موحيَّة:

بده يلم ناس من بره.

فكشفت بذلك عن أن "عبد العال" يسعى لفتح التحقيق في القضية من جديد، مما يؤدي إلى تأجيل تنفيذ حكم الإعدام إلى أطول مدة ممكنة، حتى ينتهي التحقيق في الواقعة الجديدة.

ولم يكن الطلب الذي قدمه "حسب الله" باسترداد ما ضبط معه عند القبض عليه، بعيدًا عن محاولة إنقاذ ما يمكن إنقاذه من عرض الدنيا الفانية التي أيقن أنه على وشك أن يغادرها.. لكن "رمضان" النجار، وقف له بالمرصاد للحيلولة بينه وبين أن يورث أمه، ما ورثه – دون وجه حق – عن ضحاياه.

ولم يكن "رمضان" راضيًا عن الحكم تمام الرضا؛ إذ رفضت المحكمة – من حيث الشكل – دعواه بطلب تعويض من وزارة الداخلية، بعد أن ثبت لها أنه ليس بين المتهمين أحد من مستخدمي الحكومة، ورأت أن هذا الشق من الدعوى، هو "بمثابة دعوى مسئولية سياسية تتعلق بوجه عام بما يجب على الحكومة اتخاذه من الاحتياطات لاستتباب الأمن في البلاد، وملاقاة وقوع الجرائم فيها، وهو بذلك يخرج عن اختصاص المحكمة. ولكنها قبلت الشق الثاني من الدعوى، واعتبرت المتهمين مسئولين عن حرمانه من زوجته التي كانت تشركه في مكاسبها، وحكمت عليهم بأن يدفعوا له تعويضًا قدرته بمائة وخمسين جنيهًا.. فلم يهبط الحكم بالتعويض الذي طلبه – وهو ٤٥٠ جنيها– إلى الثلث فحسب بل وأحاله – كذلك – إلى جيوب المتهمين الخاوية، بدلا من خزينة الحكومة العامرة.

ولكن عدم رضائه عن الحكم لم يحل بينه وبين السعي الحثيث لتنفيذه. وما كاد يتخذ الخطوة الأولى، وهي إعلان المحكوم عليهم في القضية بالجانب الذي يخصُّه

من الحكم، حتى أوعز "محمد عبد العال" إلى والدته بأن تطلب استرداد ما ضبطته الشرطة من ملابسها وملابس زوجته الجديدة، عند تفتيش منزله بقرية "موشا". وأسرع "حسب الله" يطلب تسليم مضبوطاته إلى أمه، بما في ذلك المحبس الذهب الذي ضبط في يد زوجته الجديدة، "زنوبة بنت هلال" إذ كانت الزوجة قد تقدمت بطلب إلى رئيس المحكمة تطلب فيه استرداد عقد زواجها من "حسب الله" الذي كان يحتفظ به، لرغبتها في أن تتزوج بآخر يستر عليها. ولكن "رمضان" النجار، أسرع يقطع عليهم الطريق.. وطلب من النيابة الحجز على كل المضبوطات التي كانت معهم، أو ضبطت في منازلهم، والمودعة بخزينة المحكمة، وتسليمها له؛ وفاء بالمبلغ المحكوم به له..

١٩٥٦: نماذج من الأساطير التى نشرتها الصحف

وحدث ما كان متوقعًا؛ إذ لم يسفر الطعن على الحكم بالنقض إلا عن فائدتين: الأولى: هي تأجيل تنفيذ حكم الإعدام لمدة تزيد على سبعة شهور.. والثانية: هي رحلة قام بها المتهمون السبعة يوم السبت ٢٩ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٢١، من "سجن الحضرة" بالإسكندرية إلى سجن الاستئناف "بالقاهرة"، حيث أمضوا ليلتهم.

وفي الساعة السابعة من صباح اليوم التالي غادروا السجن إلى مبنى محكمة الاستئناف المجاور له، ليمثلوا أمام محكمة النقض والإبرام التي انعقدت برئاسة "عبد الرحمن رضا باشا" وعضوية "المسيو سودان" و"أبو بكر يحيى باشا" و"المستر هل" و"أحمد زكي أبو السعود باشا" المستشارين بمحكمة الاستئناف الأهلية – ومثل النيابة "أحمد محمد خشبة بك"، وكيل نيابة الاستئناف – وقد أصبح فيما بعد وزيرًا لأكثر من مرة – ولم يحضر من

المحامين سوى أربعة فقط، مثّل واحد منهم هو "عثمان نور الدين" – اثنين من المتهمين– هما "عبد الرازق يوسف" و"عرابي حسان" – بينما دافع عن الثاني – وهو الصائغ "علي محمد" – اثنان من المحامين هما "إسماعيل حمزة " و"مصطفى الخادم" .. وكان الرابع هو "محمد أبو شادي بك" المحامي عن المدعي بالحق المدني.. "محمد أحمد رمضان".

وقد بدأت الجلسة بمرافعة ممثل النيابة الذي طلب الحكم بعدم قبول الطعن المقدم من "ريًا" و"سكينة" و"حسب الله" و"عبد العال" و"عرابي" من حيث الشكل؛ لأنهم لم يقدموا أسبابًا لطعنهم، وبرفض الطعن المقدم من "عبد الرازق" من حيث الموضوع؛ إذ لم يثبت في محاضر جلسات المحاكمة، أن الدفاع عنه قد طلب سماع شهادة "بديعة" خاصة أنه كان باستطاعته أن يعلنها بنفسه، وأن يستدعيها للشهادة، باعتبارها شاهد نفي، لكنه لم يفعل.

وكان باعثًا على الدهشة أن ممثل النيابة قد نفى – ردًا على سؤال من رئيس المحكمة – أن تكون النيابة قد أجرت أي تحقيق، في مسألة عدول "عبد العال" عن اعترافه عقب النطق بالحكم أو تلقت العريضة التي يقول الدفاع إن "آل همام" قد أعلنوا فيها براءة "عبد الرازق"، ووقعوا عليها ببصمات أصابعهم وقدموها إلى إدارة سجن الحضرة؛ إذ لا علم لها بشيء من ذلك كله. كما طلب رفض الطعن المقدم من الصائغ "علي محمد" قائلا بأن الحكم الذي أصدرته محكمة الجنايات، يتضمن أسبابًا كافية للعقوبة التي وقعت عليه.

ودعم "محمد بك أبو شادي" – محامي المدعي بالحق المدني – دفاع النيابة قائلا: إن عدول أحد المتهمين عن اعترافه، هو أقل ما يمكن توقعه من المحكوم عليهم في قضية "ريًا" و"سكينة" وأن هذا العدول – بفرض حدوثه – هو مجرد محاولة من المتهمين لتعويق تنفيذ الحكم، ولمجاملة بعضهم البعض على حساب العدالة.. ورد الدفاع عن "عبد الرازق" على ما قاله رئيس النيابة، فأكد أنه قد طلب أثناء مرافعته الاستماع إلى شهادة "بديعة" وأن محضر الجلسة قد تضمن الفقرة

الأولى مما قاله في هذا الصدد – ولكنه – بسبب السهو – خلا من الجزء الأخير، والأهم منه، وهو مطالبته باستدعائها للشهادة. ودلل على ذلك بفقرة من تغطية جريدة "وادي النيل" لوقائع الجلسة في اليوم التالي، جاءت بها إشارة صريحة إلى ذلك. وردّ على الاعتراض الثاني قائلا إنه لم يكن باستطاعته استدعاء "بديعة" للشهادة؛ لأنه لا يعرف لها محل إقامة؛ إذ أمرت النيابة، منذ بداية التحقيق، بإيداعها في أحد الملاجئ غير المعروفة اسمها أو عنوانها.

وأضاف: أن من حق موكله الثاني "عرابي حسان" – الذي لم يقدم أسبابًا لطعنه – أن يستفيد من الأسباب التي قدمها "عبد الرازق".. وختم مرافعته مطالبًا بقبول النقض شكلا وموضوعًا، وإلغاء الحكم، وإحالة القضية على دائرة أخرى من دوائر محكم الجنايات للفصل فيها من جديد..

ولكن المحكمة رفضت قبول نقض "عبد الرازق" والصائغ من حيث المضمون.

وبعد أسبوع واحد من رفض النقض، الذي كان يعني اقتراب أو أن تنفيذ حكم الإعدام، وصل توتر من أصبحوا يوصفون في الأوراق الرسمية بـ "رجال ريا وسكينة" إلى ذروته، فتقدموا إلى مأمور "سجن الحضرة" يطلبون منه إبلاغ وكيل النيابة برغبتهم في الإدلاء بأقوال جديدة، وهددوا بإثارة الشغب في السجن إذا لم ترسل إليهم النيابة من يستمع إلى أقوالهم..

وفي الرابعة من بعد ظهر اليوم نفسه – الاثنين ٧ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢١ – انتقل "زكي خير الأبوتجي" – وكيل النيابة – إلى "سجن الحضرة" للاستماع إلى تلك الأقوال، التي لم يكن فيها جديد، سوى تكرار دفاعهم الخائب عن أنفسهم، الذي سبق لهم أن ذكروه في المحكمة، وكان "عبد العال" هو الوحيد الذي عاد ليكرر محاولته لتبرئة "عرابي" و"عبد الرازق" مدعيًا بأنه قال للصاغ – الرائد – "كمال نامي" – مأمور قسم شرطة اللبان – أثناء التحقيقات إنهما مظلومان، فبصق في وجهه، وطلب الاستماع إلى شهادة المأمور، والمخبر "أحمد البرقي" الذي

كان حاضرًا حين قال له ذلك. كما طلب الاستماع إلى شهادة زملائه في "وابور القباري"، حول واقعة استدعاء "سكينة" له، يوم قتل "فردوس" مُدلاً بذلك على عدم اشتراك "عرابي" و"عبد الرازق" في قتلها؛ إذ لو كانا موجودين، لما كانت هناك حاجة لاستدعائه..

الضحية الأخيرة فردوس بنت فضل عبد الله

أما "حسب الله" – الذي كان الأمل ما يزال يناوشه في الإفلات من حبل المشنقة – فقد عاد لتكرار زعمه بأنه طلق "ريا" منذ سنة ١٩١٣، وأن رفضه إعادتها إلى عصمته، وزواجه من أخرى، كان وراء اتهامها له. وطالب بالكشف في دفتر الطلاق للتأكد من هذه الحقيقة..

وكرر "عرابي" و"عبد الرازق" موقفهما الثابت منذ بداية التحقيق، فنفيا اشتراكهما في الجرائم.. أو علمهما بها..

ولم يشارك "حسب الله" في محاولة إنقاذ "عرابي" و"عبد الرازق" إلا في الأسبوع الذي تقرر فيه تنفيذ الإعدام، وبعد أن كتب النائب العام – في ١٣ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٢١ – إلى وزارة الداخلية باتخاذ إجراءات التنفيذ، وهو خبر لا بد، وأنه قد وصل إلى إدارة السجن، وتسرب منها إلى من يعنيهم الأمر.. فما كاد "حسب الله" يعلم به، حتى كتب – في ١٧ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٢١ – طلبًا إلى مأمور سجن الحضرة صاغه بالطريقة التي يعرف أنها تثير فضول النيابة، ذاكرًا

أن لديه "أقوالاً سرية بخصوص قضيته وقضية أخرى، وأنه لا يستطيع إبداءها لمأمور السجن ويرغب في عرضها على سعادة رئيس النيابة الكلية شخصيًّا".

ولأن سلطات الشرطة والتحقيق، كان لديها فيما يبدو، إحساس عميق، بأن ما تكشف من جرائم عصابة "ريًّا" و"سكينة" ليس هو كل الحقيقة، فقد استجاب "كامل عزيز" وكيل النيابة، الذي حقق القضية منذ البداية، إلى الطلب بسرعة غير معهودة. وتوجه في اليوم التالي – الأحد ١٨ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٢١ – إلى السجن؛ ليستمع إلى أقوال "حسب الله" الذي أعلن لأول مرة براءة "عرابي" و"عبد الرازق" مؤكدًا أنهما لم يشتركا في القتل – وعندما سأله عن المبرر الذي دفعه للاعتراف عليهما، أنكر بجسارة أن يكون قد فعل ذلك مؤكدًا أن الذين اعترفوا عليهما، هم "ريًّا" و"سكينة" و"عبد العال" فقط، وانتهز الفرصة ليحاول التخفيف من مسئوليته، فاستطرد يقول إن الثلاثة، هم أصل المسألة كلها، وأنهم هم الذين ورطوه، فاشترك معهم في القتل مرة واثنين وثلاثة، وأنه حاول إثناءهم عن الاستمرار في ذلك فلم يقبلوا.

ولم يهتم المحقق بمناقشته في ادعاءاته، خاصة بعد أن انتقل فجأة للحديث عن قصة الرجل الذي نصحه باستخدام "كوكتيل" من النبيذ وعرق الخيل لتخدير الضحايا. ولما سأله المحقق عما إذا كان يريد أن يتهمه بمشاركتهم في الجرائم، تراجع على الفور، وذكر أن الرجل لا يعلم شيئًا، وأنه كان قد سأله فقط عن الوسيلة التي يستطيع بها أن يسكر امرأة، أخذت منه نقودًا؛ ليستردها منها، فدله على تلك الطريقة، التي لم يجربها هو نفسه، ولا يعرف مدى تأثيرها..

ومع أن "حسب الله" كان الوحيد الذي طلب الإدلاء بأقواله، فقد استجاب "كامل بك عزيز" لرغبة بقية أفراد في الالتقاء به واستمع إلى ما أرادوا قوله. وسجله لهم في محضره: فكشف "محمد عبد العال" عن مبرر اعترافه، وعدوله عن الاعتراف على "عرابي" و"عبد الرازق" قائلا إن مأمور قسم اللبان، قد أوعز إليه بأن يعترف عليهما؛ لكي يكون ذلك سببًا في أن يعترفا على نفسيهما، فلما لم يعترفا، أراد

العدول عن أقواله – وطلب من المأمور أن يدخله على وكيل النيابة، ولكنه صفعه، وحال بينه وبين ذلك، وبذلك أكد– من دون أن يقصد – أن ما ورد في اعترافه بشأنهما، كان صحيحًا، وأنه عدل عنه، بعد أن صمد الاثنان، وأصرا على الإنكار في كل مراحل التحقيق.

وكشفت كل من "ريًّا" و"سكينة" عن أن "حسب الله" و"عبد العال" قد اتفقا على محاولة إنقاذ "عرابي" و"عبد الرازق" من حبل المشنقة بالزعم بأنهما مظلومان، أما الحقيقة، فهي ما سبق أن قالتاه في التحقيق، وهي أنهما كانا شريكين في ارتكاب الجرائم.

وعندما طوى "كامل عزيز" آخر أوراق التحقيق في القضية، في الساعة الواحدة من بعد ظهر ذلك اليوم، كان العد التنازلي لتنفيذ الحكم قد بدأ، ولم يكن قد بقي من أعمار رجال "ريًّا" و"سكينة" سوى أقل من أربعة أيام.

(٧٩)

لم تكد شمس يوم الأربعاء – ٢١ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٢١ تشرق، حتى رفعت الراية السوداء على سارية "سجن الحضرة"، إعلاناً بأن حكما بالإعدام سيتم تنفيذه..

وقبل السابعة بقليل، بدأ أعضاء هيئة تنفيذ حكم الإعدام، يتوافدون على السجن – وكان تشكيل الهيئة استثنائيا، كما ينبغي لجريمة استثنائية، فلم يقتصر على سلطات السجن المحلية، بل ضم – كذلك – حضرة صاحب السعادة "محمد حداية باشا" – محافظ الإسكندرية – والأميرالاي "جرانت بك" حكمدار البوليس (مدير الأمن)، و"مورلي بك" محافظ السجون (مدير المصلحة) والمسيو "جواني" رئيس البوليس السري، وطبيب البوليس "الدكتور نجار"، فضلا عن سلطات السجن، وكانت تضم القائمقام (العقيد "عبد الفتاح صالح"، مأمور السجن، وضباطه وطبيبه "الدكتور عبد الله عزت"، ومندوبو الصحف اليومية: العربية والإفرنجية بالإسكندرية.

وفي السابعة والنصف، اصطفت هيئة التنفيذ أمام غرفة الإعدام، وجاء حراس السجن بـ "ريا" .. وقال مندوب "الأهرام" إنها كانت ترتدي ملابس الإعدام الحمراء، وعلى رأسها طاقية بيضاء، تسير بأقدام ثابتة، إلا أنها كانت ممتقعة اللون، خائرة القوى، وقد استمعت بصمت إلى حكم الإعدام الذي تلاه عليها مأمور السجن، ثم سألها المحافظ، إذا كانت تحتاج إلى شيء، فقالت إنها تريد أن ترى

ابنتها "بديعة"، فالتفت إلى المأمور الذي قال، بأن ابنتها قد زارتها قبل يومين.. فقالت:

يعني ما شوفش بنتي؟!.

ثم أدخلت إلى غرفة الإعدام..

وطبقا للبيانات التي وردت في أورنيك السجون رقم ١٦٩، الذي يتضمن تقرير الطبيب عن المسجونين المنفذ عليهم حكمٌ بالإعدام شنقًا، فقد كان وزنها عند دخول السجن ٤٢ كيلو جرامًا، ارتفع عند تنفيذ الحكم إلى خمسين كيلو جرامًا ونصف، خلال ما يقرب من عام. وكانت حالتها الصحية جيدة عند دخولها، أما قبل التنفيذ فقد كانت باهتة لون الوجه، وخائرة القوى، وكانت آخر عبارة قالتها هي:

أودعتك يا بديعة يا بنتي بيد الله.

ثم نطقت بالشهادتين..

واستمر نبضها دقيقتين.

وظلت معلقة لمدة نصف ساعة..

وبعد الثامنة بقليل، اقتيدت "سكينة" إلى ساحة التنفيذ.. وقال مندوب "الأهرام" إنها أكثرت من الحركة والكلام بينما كان المأمور يقرأ عليها نص الحكم، وكانت تتمتم بعبارات تعلق بها على ما تسمعه، فعندما ذكر الحكم أنها قتلت ١٧ امرأة، قالت:

هو أنا قتلتهم بإيدي؟!

ثم قالت بتحدٍ:

أيوه قتلت واستغفلت بوليس اللبان.. والشنق ما يهمنيش.. أنا جدعة..

وعندما دخلت إلى غرفة المشنقة، قالت للجلاد وهو يوثق يديها خلف ظهرها:

هو أنا رايحة أهرب وألا أمنع الشنق بأيدي.. حاسب .. أنا صـــحيح وليـــة.. ولكن جدعة.. والموت حق..

ولما كانت تحت الحبال قالت:

سامحونا .. يمكن عبنا فيكم..

ثم تلت الشهادتين.

وأضاف مندوب الأهرام "وكانت من أشجع الأشخاص الـــذي يقفـــون موقـــف الإعدام.. ومن أثبتهم جناناً"..

وقال تقرير الدكتور "عبد الله عزت" طبيب السجن الذي حرره على الأورنيك رقم ١٦٩، أن "سكينة بنت علي همام"، دخلت السجن ووزنها ٤٧ كيلـــو جرامًـــا، ارتفعت إلى ٥٣ قبل التنفيذ، وأنها دخلت وهي بصحة جيدة، ولم تكن تعـــاني مـــن شيء إلا من جرب في أنحاء جسدها. وكانت عند التنفيذ جريئة ورابطـــة الجـــأش، وأن آخر عبارة فاهت بها هي:

أنا جدعة وح أتشنق محل الجدعان، وقتلت ١٧ وغفلت الحكومة.

ثم نطقت بالشهادتين.

واستمر نبضها أربع دقائق.

وظلت معلقة لمدة نصف ساعة..

وفي حوالي التاسعة، جاءوا بـــ "حسب الله سعيد".. وكان رابط الجـــأش هـــو الآخر، لكنه علق على منطوق الحكم بإعدامه قائلا:

بتقولوا إني قتلت ١٧.. الحقيقة هما ١٥ بس.. ولو عـــاوزين أعـــدهم واحـــدة واحدة.. واسميهم.. ولو كنت عشت سنة واحدة كمان، لكنت قطعـــت لكـــم دابـــر العواهر، وحرمتهم يمشوا في الشوارع.. دول بيستغفلوا رجالتهم، ويبيعوا أعراضهم بربع ريال.. تشنقونا عشان شوية عواهر.. وعندما دخل إلى غرفة الإعـــدام، قـــال للشنَّاق:

شوف شغلك كويس.. شد واربط زي ما انت عاوز .. كله موت..

وقال مندوب الأهرام: "وكانت ألفاظه عن العواهر وبيع العرض خشنة لا تكتب.. وقد ظل يكررها ويتكلم بصوت عال صريح إلى أن هوى في حفرة الإعدام، وكان آخر ما قاله طعنا في مأمور قسم اللبان.. وقد ذكرته سكينة أيضًا في كلامها".

وذكر الأورنيك ١٦٩، أنه كان بصحة جيدة عندما دخل السجن، فيما عدا سجحات سطحية بالظهر، وكان وزنه ٧٠ كيلو جرامًا، ارتفعت إلى ٧٢ قبل التنفيذ، وأنه كان جريئًا جدًا ورابط الجأش، أما آخر ما قاله، فهو اعترافه بأنه قتل خمس عشرة امرأة، وليس سبع عشرة.

وقد استمر نبضه لمدة ثلاثة دقائق، وظل معلقًا لمدة نصف ساعة.

وفي اليوم التالي – الخميس ٢٢ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٢١ – نفذ حكم الإعدام فيمن تبقى من "رجال ريا وسكينة".

وكان أول الذين أعدموا في هذا اليوم، هو "عبد الرازق يوسف".. الذي قاوم الحراس أثناء اقتيادهم له إلى ساحة التنفيذ، ثم إلى غرفة الإعدام، مما اضطرهم إلى سحبه بالقوة على الأرض، ثم إلى تكبيل يديه بالحديد وراء ظهره، وظل أثناء تلاوة الحكم يتأوه ويصرخ معلنًا أنه بريء، ويستشهد على ذلك بـ "عبد العال"..

وقال التقرير الطبي، أنه كان يزن ٧٨ كيلو جرامًا عند دخول السجن ارتفعت إلى ٨١ كيلو عند التنفيذ. وكان بذلك أثقل رجال ريا وسكينة وزنًا، وكانت حالته الصحية جيدة، ما عدا أثر حك بالإليتين. وكان باهت لون الوجه وخائر القوى عند التنفيذ.. وآخر ما نطق به، هو "مظلوم" ثم نطق بالشهادتين.

واستمر نبضه لمدة ثلاث دقائق.

وظل معلقًا لمدة نصف ساعة..

وفي الثامنة جاءوا بـ "محمد عبد العال".. وكان – طبقًا لما ذكره مندوب الأهرام – رابط الجأش صلب العود.. ولما تُلي عليه الحكم قال:

"صلِّ ع النبي.. أنا قتلت سبعة مش سبعتاشر.."

وكان الثاني بعد "ريا" الذي زاد وزنه زيادة ملحوظة في السجن؛ إذ ارتفع من ٦٧ إلى ٧٤ كيلو جرامًا.. وقال الأورنيك رقم ١٦٩ إنه كان عند التنفيذ جريئًا جدًا ورابط الجأش وبحالته الطبيعية، وكان آخر ما قاله قبل أن ينطق بالشهادتين:

كتف .. شد حيلك..

واستمر نبضه خمس دقائق.

وظل معلقًا لمدة نصف ساعة.

وفي الثامنة و ٤٠ دقيقة، جيء بالأخير "عرابي حسان" وقد أكثر – كما ذكر مندوب "الأهرام" – من التبرؤ من الجرم، وقال إنه سيلقى ربه طاهر اليدين.. وكان – طبقًا لما ورد في الأورنيك ١٦٩ الخاص به – خائر القوى، وكان آخر ما طلبه، شربة ماء، وآخر ما قاله قبل أن ينطق الشهادتين هو:

مظلوم.

واستمر نبضه لمدة دقيقتين.

وظل معلقًا على حبل المشنقة لمدة نصف ساعة.

وجاءت نتيجة تشريح الجثث متطابقة بالنسبة للستة الذين أُعدموا.. فيما عدا استثناءات طفيفة:

من الناحية الظاهرية، قال التقرير عن كل منهم: "احتقان بالوجه وغدد بالحدقتين، وحز بشكل حبل المشنقة بأعلى حول العنق، وسجحات منتظمة بأسفل الفك الأسفل من الجهة اليسرى، وورم بأسفل الأذن من الجهة اليمنى".

وكان "عبد الرازق" هو الوحيد، الذي كشف الفحص الظاهري لجثته عن وجود "سجحات أرضية حديثة بمقدمة الركبتين وخلف المرفقين، وخلف الألية اليمنى من الجهة الوحشية؛ نتيجة احتكاك الأجزاء المذكورة بأجسام صُلبة راضة، وهو ما نتج – في الغالب – عن سحبه على الأرض، للتغلب على حالة الرعب التي أصابته، ودفعته لرفض السير معهم في الطريق إلى ساحة الإعدام..

أما نتيجة شق العنق، فقد كشفت – كما جاء بتقرير الصفة التشريحية عن كل منهم – عن وجود "نزيف دموي أسود اللون، مع تمزق بالعضل الحلمي القصبي من الجهتين، وتمزق ببعض الأوردة، وانفصال الحنجرة عن العظم اللامي مع كسر كامل بالعمود الفقري العظمي بين العظمتين الأولى والثانية، وانفصال تام بالنخاع الشوكي في مقابلة الكسر المذكور".

وفيما عدا المرأتين – "ريَّا" و"سكينة" – و"حسب الله" فقد لاحظ تقرير الطبيب الشرعي وجود مَني بقضيب كل واحد من الرجال الثلاثة الآخرين: "عبد العال" و"عرابي" و"عبد الرازق".

في اليوم الأول لتنفيذ أحكام الإعدام، أحاطت بالسجن، مجموعة من نساء منطقة "جنينة العيوني" بحي اللبان، يهتفن ويزغردن.. وكانت أحداهن تغنّي: "خمارة يا أم بابين.. وديتي السكارى فين" والباقيات يرددن المطلع خلفها.. وعندما خرج المحافظ بعد انتهاء التنفيذ هتفن: عاش اللي شنق "ريا" .. عاش اللي شنق "سكينة".

أما في اليوم الثاني، فقد احتشد أمام باب السجن في الساعات الأولى من الصباح، وأثناء تنفيذ الحكم، عدد كبير من النسوة، من أقارب "عبد الرازق" و"عرابي" و"عبد العال" وكن يصرخن ، ويولولن، ويلطمن خدودهم في جنون..

(٨٠)

لم يغلق إعدام "ريًا" و"سكينة" ورجالهما الأربعة، ملف القضية الذي ظل مفتوحًا بعد ذلك، ما يقرب من عشر سنوات.

وكما يحدث عادة، فسرعان ما نسي أهل الضحايا اللواتي اغتالهن العصابة، ميتتهم الفاجعة، وكفكف أهل المشنوقين الست دموع الأسى التي ذرفوها عليهم – وانشغل الجميع بالبحث عن أعراض الدنيا الفانية، والسعي من أجل الحصول على تركاتهم، والبرهنة على أنهم من ورثتهم الشرعيين.

وكانت سلطات التحقيق قد توسعت في بدايته، في القبض على المشتبه فيهم، حتى وصل عددهم يوم ١٦ نوفمبر (تشرين ثاني) ١٩٢٠، إلى ثلاثين شخصا، بينهم عشرة نساء، ولأنها كانت تعرف أن سرقة ما كانت ترتديه الضحايا من ملابس ومصوغات، كان الهدف من القتل، فقد عادت حملات التفتيش والقبض بكميات كبيرة من الملابس – والإكسسوارات والمصوغات النسائية، وصل عددها في ذروة التحقيق إلى ٥٦ قطعة – وبلغ ثمنها – طبقًا لمحضر الجرد والتثمين الذي حرره شيخ صاغة المنشية إلى ١١٩ جنيهًا و١١٥ مليمًا.

وكما كانت "بطة محمد العزب" – جارة "سكينة" السابقة في منزل "آل أبو المجد" – هي أول الذين تم القبض عليهم، بعد اكتشاف الجثة الأولى في أرضية الغرفة التي كانت تسكنها "سكينة" فقد كانت أول الذين أفرجت عنهم النيابة، عندما تخلفت ملامح القضية، وبدأ "آل همام" اعترافاتهم، وقد أفرج عنها في ٢ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٢٠، وبعد أقل من أسبوعين، وتسلمت ملابسها ومصوغاتِها.

وبعدها بثلاثة أيام، أفرج عن "عديلة الكحكية" بعد أن سحبت "ريَّا" و"سكينة" اتهامهما لها بالمشاركة في قتل النساء، وتسلمت مصاغها الذي كان يتكون من ٧ غوايش وحلق طارة وكردان ذهب وخلخال فضة، قدّر شيخ الصياغ ثمنها جميعًا بأربعة وعشرين جنيهًا ومائة مليم.

وفي اليوم التالي – ٦ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٢٠ – أُفرِج عن المكوجي "سيد عبد الرحمن" بعد أن تبين أنه كان قد ترك "فردوس" بالفعل مع "سكينة" وكانت زوجة شقيقة قد استردت ملابسها التي تحفظت عليها الشرطة قبل الإفراج عنه بأسبوع، وبعد أن أكدت "أم فردوس" أنها ليست ملابس ابنتها. ثم استردت زوجة الأخ، بعد الإفراج عنه "لبة" كانت تعلقها في رقبتها أثناء التفتيش، فتحفظت عليها الشرطة؛ لاحتمال أن تكون من بين مصوغات الضحايا.. ولم يبقَ للمكوجي المسكين من مضبوطاته، سوى سرواله الداخلي، الذي وجدت عليه بقع حمراء، ذكر أنها من آثار احتسائه النبيذ، وقد ظل ضمن أحراز القضية، ولم يحاول – فيما بعد– المطالبة به.

وبعد ثلاثة أيام أخرى، وفي ٩ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٢٠ – أفرجت النيابة عن بقية جيران "سكينة" في منزل "أبو المجد"، وهم "محمد سليمان شكير" و"السيدة بنت سليمان" و"صالح العدني" ولم تكن قد ضبطت عندهم شيئًا.. أما "أحمد الجدر" الذي أفرج عنه في اليوم نفسه، فقد استردت أسرته ما ضبط لديها من ملابس ومصوغات، وكانت تخص أمه وزوجته..

وكان "عبده حليتو" – ترزي كفر الزيات – هو أقل الذين قبض عليهم – ولم يشملهم قرار الاتهام في القضية – اهتمامًا باسترداد مضبوطاته؛ إذ لم يطالب بها، إلا في ٢١ فبراير (شباط) ١٩٢١، فأمرت النيابة بردّها إليه، وكانت تتكون من كمية كبيرة من الملابس، فضلا عن ملابس زوجته ومصوغاتها، وكانت تتكون من زوج من الأساور، وزوج من الغوايش، بلغ ثمنها – طبقًا لتقدير شيخ الصياغ – ثلاثة وثلاثون جنيهًا و ١٥ قرشًا.

وأثبتت "ستوتة بنت علي" – شقيقة "نبوية بنت علي" قهوجية كوم بكير – أنها أكثر أهالي الضحايا عملية وواقعية؛ إذ ما كادت تتأكد من وفاة شقيقتها، حتى أسرعت باتخاذ إجراءات استخراج إعلام وراثة، يثبت أنها وزوج شقيقتها المتوفاة "حسن الشناوي" هما الوارثان الوحيدان لها بدون شريك. واستنادًا إلى ذلك تقدمت للنيابة العامة في ٩ يناير (كانون الثاني) ١٩٢١، بعريضة ذكرت فيها أن الدكان الذي كانت تقيم فيه شقيقتها المتوفاة، ما يزال مغلقًا منذ قررت النيابة ذلك عقب اكتشاف جثة في خرابة شارع الواسطي.. وتعبر عن خشيتها من أن يتراكم الإيجار، فيقوم ملاك الدكان ببيع محتوياته بالمزاد العلني، للحصول على متجمد الإيجار، وتطالب بفض الأختام التي وضعتها النيابة على أبوابه، وتسليمها المنقولات التي يحتويها..

وبعد أسابيع، وفي ٢١ فبراير (شباط) ١٩٢١، تشكلت لجنة ضمت مندوبًا عن قسم الشرطة وشيخ الحارة برفع الأختام، وقامت بتسليم محتويات الدكان إلى "ستوتة" و"حسن الشناوي" ولم يكن به سوى سرير من الحديد ومرتبة ولحاف ووسائد من القطن والقش وحصيرة، وزير ومدفأة من الفخار، وقفة من الخوص، فضلا عن ملابسها وقليل من أدوات المطبخ ومبلغ خمسة وستون قرشًا..

وبمجرد صدور الحكم في القضية – ١٦ مايو (أيار) ١٩٢١ – تقدمت "أمينة بنت منصور" الشهيرة بـ "أم أحمد النص" بعريضة إلى النيابة، تشير فيها إلى الحكم ببراءتها – وتستند إليه في المطالبة باسترداد مضبوطاتها التي حددتها بأنها ثلاث قصبات فضية، ومحبس وخاتم ذهب، وخلخال فضة وجملة ملابس.. فلم توافق النيابة إلا على رد الملابس، أما المصوغات – التي قدر شيخ الصُيّاغ ثمنها بأربعة جنيهات وتسعة قروش – فقد رفضت النيابة إعادتها إليها.

ومن زنزانته بسجن الحضرة، تقدّم الصائغ "علي محمد" في ٨ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٢١، وقبل أيام من إعدام زملائه – بعريضة إلى مأمور سجن الحضرة يقول فيها: إنه أمضى ما يقرب من ١٣ شهرًا في السجن، وأنه يعول عائلة فقيرة

تعاني من الحاجة، ويطلب إحضار المصوغات التي ضبطت في دكانه إلى السجن؛ لكي يقوم بتسليمها إلى عائلته من أجل الصرف على "أولاده القصّر"، وذكر أن هذه الأشياء، هي عشر سلاسل بالأنصاص جنيهات.. وخاتمان من الذهب، ودلاية جنيه مصري، ونظارة بلور بدون أسلاك، و٣ غوايش ذهب، وبعض من الذهب الكسر.. ورفضت النيابة الطلب.. وكان شيخ الصياغ قد ثمن قيمة المصوغات التي ضبطت لديه، بثمانية عشر جنيهًا و٢٥٠ مليمًا..

ولأن "عبد الرازق يوسف"، كان الوحيد – من بين الذين أُعْدموا – الذي لم يضبط لديه شيءٌ، ولم تكن هناك أحراز باسمه، فإنه لم يطالب – لا هو ولا ورثته – بشيء.

وكان ذلك أيضًا ما فعلته "ريا" التي كانت أحرازها تتكون من لبة ذهب بأنصاص وجوز حلق، هي التي اشتراها لها "حسب الله" بنصيبها من بيع مصوغات "فردوس" وبلغ ثمنُهما معًا – طبقًا لتقدير شيخ الصياغ – سبعة جنيهات، و٩٥٠ مليمًا، لكنها لم تطالب باستردادها.

وانضمت "سكينة" إلى قائمة الزاهدين في أعراض الدنيا، من المحكوم عليهم بالإعدام، وكانت الأحراز المضبوطة باسمها، تتكون من ساعة يد بها ظرف واحد ذهب، وخاتم ذهب مزخرف بالحرفين G.F هو الخاتم الذي كان "الكابورال جولدون" قد أهداه إلى "فردوس"، وأودعته لدى أحد الصياغ لتلميعه، وقامت "سكينة" باسترداده في اليوم التالي لمقتلها، وقد قدّر شيخ الصياغ، ثمنهما معًا بجنيه ومائة وأربعين مليمًا..

ومع أن "محمد عبد العال" لم يتقدم بطلب الحرز الخاص به، والذي كان يتكون من ساعة فضية من غير تمغة، قدر ثمنها بنصف جنيه، إلا أن الحكم ما كاد يصدر بإحالة أوراقه إلى المفتي، حتى تقدمت والدته "ليلى بنت عيد" بعريضة تطلب فيها إعادة الملابس التي تم ضبطها في منزلها بموشا، وفي منزل شقيقه "محمود"

بالإسكندرية؛ لأنها تخصها وتخص زوجته، وزوجة شقيقه، وقد تسلمتها بالفعل في ٩ يونيو(حزيران) ١٩٢١.

وذلك ما فعله "عرابي" الذي لم يطلب شيئًا ولم تتقدم أسرته بطلب لاسترداد أحرازه، إلا بعد أسبوع من تنفيذ الحكم فيه، ففي أول يناير (كانون الثاني) ١٩٢٢، تقدمت أرملته الحُرمة "مسعودة بنت محمد إبراهيم" بطلب لاسترداد ما ضبط لديها من ملابس؛ لأنها تخصها وتخص والدتها، فضلا عن ملاءة فرش محلاوي، أعطتها لزوجها حين كان بقسم شرطة اللبان لغطائه، وظلت تكرر الطلب بعد أن أضافت إليه طلبًا آخر، هو تسليمها الكتينة الذهب التي ضبطت مع زوجها؛ لكي تبيعها وتنفق على نفسها، وعلى ولدها القاصر اليتيم؛ لأن زوجها لم يترك لها شيئًا مطلقًا.

وبعد تسعة أشهر من تقديم العرائض، وافقت النيابة في سبتمبر (أيلول) ١٩٢١. على تسليمها الملابس، لكنها لم توافق على تسليمها الكتينة. وكانت أحراز "عرابي" من المصوغات، تشمل فضلا عن الكتينة الذهبية، كتينة وسلسلة من النحاس، وقدر شيخ الصياغ ثمن الثلاثة بسبعة عشر جنيها و ٧٠٠ مليم..

وكان "حسب الله" هو الوحيد من بين المحكوم عليهم بالإعدام الذي شغلته تركته؛ إذ لم يكد الحكم بإعدامه بصدر حتى كتب عريضة لمأمور السجن، يقول له فيها بأن له في قسم شرطة اللبان، مبلغ ١٦ ريال ونصف، وساعة فضة بغطاء وكتينة ذهب ثمنها ١٣ جنيهًا، ومحفظة كاوتش، ولاسه ومحبس ذهب، وطالب بتسليمها إلى والدته "حوا بنت حسن مرعي المقيمة بجهة "الرقة" مركز "دراو" بـ "أسوان" لكن النيابة لم توافق على الطلب؛ إذ كان "حسب الله" من بين الذين طعنوا على الحكم بالنقض.

ولا بد أن تفكير "حسب الله"، في التنازل عن ميراثه لأمه، وليس لزوجته الجديدة، "زنوبة" التي لم يمض معها سوى ليلة واحدة، يعود إلى أنها قد تخلت عنه بمجرد أن تبين لها المصير الذي سينتهي إليه.

ففي ١٩ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٢٠، وقبل يومين من تنفيذ حكم الإعدام، تقدمت إلى النيابة بعريضة، تقول فيها إن الشرطة استولت على ملابسها، وكل متاعها، وأيضًا على خاتم ذهب يخصها ولحاف ومخدة، وأضافت: "وحيث إنني عارية الجسم، وليس لدي ما يسترني، ويستر عورتي، خصوصًا وأنني لا عائل يعولني سوى الله، وها أنا أمامكم وتكفيكم حالة منظري عن مخبري، فضلا عن أن هذه الملابس هي لي، ومن كدّي، ولم يأتِ زوجي بشيء منها، وما نالني من زواجه إلا هتك الستر، فلعنة الله على من يوقع أمثالي من البؤساء في شَرَكهم".

وبعد خمسة أيام من إعدام "حسب الله".. أذن لها رئيس النيابة باستلام أحرازها..

ولأن الحكم الذي صدر ضد المتهمين في القضية، لم يكن يتضمن نصا بمصادرة المضبوطات، فقد كان منطقيًّا أن تسلم إلى المحكوم عليهم، أو إلى ورثتهم.. لكن الحكم، كان يتضمن – كذلك – شقا مدنيًا، يقضي بإلزام المتهمين الستة المحكوم بإعدامهم، بأن يدفعوا – بطريق التضامن – إلى "محمد أحمد رمضان" مبلغ مائة وخمسين جنيهًا؛ تعويضًا له عن قتلهم لزوجته "فاطمة بنت عبد ربه" شيخة المخدمين.

وقد أسرع "رمضان" بمجرد صدور حكم محكمة جنايات الإسكندرية في القضية، فاستصدر حكما قضائيًا آخر بتوقيع الحجز على المصوغات المحرزة على ذمة القضية؛ سواء كانت تخص المحكوم عليهم بالإعدام، أو سواهم، وبذلك حال دون استرداد كل من "أمينة بنت منصور"، والصائغ "علي محمد" للمصوغات المضبوطة لديهم، على الرغم من أن الحكم كان ينص صراحة على رفض الدعوى المدنية ضد الصائغ؛ إذ لم يثبت أن الأشياء التي أخفاها كانت تتضمن مصوغات الحرمة "فاطمة بنت عبد ربه"، كلها أو بعضها..

ويبدو أن الجميع في النيابة العامة، كانوا يتعاملون مع كل ما يتصل بقضية "ريًا" و"سكينة" بشيء من الاشمئزاز، دفعهم لعدم حسم ملكية حرز المصوغات الذي حجز عليه "محمد أحمد رمضان"، خاصة وأن المحقق الرئيسي للقضية – "سليمان بك عزت" – كان منتدبًا من نيابة القاهرة، وعاد إليها بعد انتهاء التحقيق، ثم ما لبث أن أحيل إلى المعاش. ولم يكن لدى أحد من العاملين بنيابة الإسكندرية – علمٌ كافٍ بمجريات التحقيق، وخاصة ما يتعلق منه بملكية أحراز القضية من المصوغات.

وساهمت "خديجة السودانية" والدة "فردوس بنت فضل عبد الله"، آخر ضحايا العصابة في تعقيد الموقف، حين تقدمت في وقت متأخر جدًا، وفي صيف ١٩٢٤، أي بعد أكثر من ثلاثين شهرًا على إعدام المتهمين، تطلب الأشياء التي عثرت عليها النيابة في منازل المتهمين، مما كان يخص ابنتها. وذكرت أن من بينها زوج أساور ثمنه ٣٥ جنيهًا، وآخر ثمنه ٨٠ جنيهًا، وحلق طارة ثمنه ثلاث جنيهات و ٤ خواتم ذهب وقلبين ذهب وسلسلتهم، قدرت ثمنهم بأحد عشر جنيهًا، وطرحة حرير ثمنها ثمانون جنيهًا، وثلاث فانلات صوف ثمنهم ستة جنيهات، بثمن إجمالي قدرته بمائتي جنيه، وختمت عريضتها قائلة: "إن ابنتي المتوفاة كانت تجري عليّ، وإنني مسنة وفقيرة الحال.. وقد تركت لي ابنتي ابنة فقيرة الحال جدًا، تسمى: "حسنة" وأنا متكفلة بها، وأقوم بالصرف عليها" وطلبت تمكينها من الحصول على تلك الأشياء..

ورفضت النيابة البحث في الموضوع من أساسه، ما لم تقدم "خديجة" حكمًا شرعيًا بأنها وحفيدتها الوارثتان الوحيدتان لابنتها المقتولة.

ولا بد أن عقبات إجرائية وقانونية كثيرة، قد حالت بين "خديجة السودانية" وبين استرداد مصوغات ابنتها، فقد عجزت عن استخراج إعلام وراثة باسمها وباسم حفيدتها "حسنة"، التي يلفت ظهور اسمها في هذه العريضة النظر؛ إذ لم يسبق للأم أن ذكرت في أي دور من أدوار التحقيق أنه كان لـ "فردوس" ابنة. وفضلا عن ذلك فلم يكن من بين حرز المصاغ الخاص بالمتهمين مصوغات بالعدد والمواصفات التي ذكرتها، والتي يبدو أنها بالغت في إحصاء عددها، وفي تثمينها؛

إذ كان الصائغ "علي محمد" – كما اعترف فيما بعد – بأنه قد قام بتكسير مصوغات "فردوس" وصهرها بمجرد علمه باكتشاف جثة في أرضية الغرفة التي كانت "سكينة" تستأجرها في منزل "آل أبو المجد".. وبذلك لم تكن من بين ما ضبط في دكانه، حين تم تفتيشه في مرحلة متقدمة من التحقيق، وبعد أسبوعين من بدئه، على أثر اعتراف "ريا" عليه.

والشيء الوحيد من أحراز القضية الذي يمكن الجزم بأنه من مصوغات "فردوس" هو الخاتم المطرز بالحرفين G.F الذي أهداه لها "الكابورال جولدن"، وكانت "سكينة" تخفيه في مسند قش بغرفتها، وكان شيخ الصياغ قد قدر ثمنه بـ ٩٠ قرشاً.

وكان رأي النيابة قد اتجه في البداية إلى أن الأحراز، هي من الناحية القانونية، ملك ورثة المحكوم عليهم بالإعدام، وأن علي "محمد أحمد رمضان" أن يقاضيهم، ليحصل على حكم باقتضاء التعويض من تركتهم قبل تسليمها للورثة.. وطلبت بالفعل من قسم الشرطة، أن يجري تحريات لمعرفة أسماء هؤلاء الورثة.

وكشفت هذه التحريات، عن أن كل من "سكينة" و"عبد العال" لا وارث لهما. وأن "ريا" و"حسب الله" لا وريث لهما غير ابنتهما "بديعة" المودعة بملجأ الأيتام. وترك "عرابي حسان" ثلاثة من الورثة هم والدته "خضرة بنت علي" وزوجته "مسعودة محمود إبراهيم" وابنه القاصر "عباس عرابي" .. أما "عبد الرازق يوسف" الذي لم يترك تركة فقد ترك أربعة من الورثة هم أرملته "مرزوقة علي العدوي" وولدان "عبد الحليم " ٩ سنوات – و"سلامة" – ٣ سنوات – و"فتحية" – ٥ سنوات – وهي بيانات غير دقيقة؛ لأن البحث اقتصر على الورثة في دائرة قسم شرطة اللبان، وغيره من أقسام الشرطة التي كان يسكن بها المحكوم عليهم بالإعدام، ولم تتطرق إلى غيرها.. وبذلك أغفلت آخرين من الورثة. ممن يقيمون في الإسكندرية ذاتها، أو في كفر الزيات أو في الرقة، ومن بينهم "زوجة عبد العال" وأمه، وأبيه

وشقيقه، ووالدة "ريَّا" و"سكينة" وشقيقهم "أبو العلا"، وزوجة "حسب الله" الثانية، ووالدته وشقيقه.

وفي ١٣ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢٦، تقدم "محمد أحمد رمضان" بعريضة جديدة ضمن سلسلة عرائضه التي لا حصر لها، لرئيس نيابة الإسكندرية الأهلية، طالب فيها بصرف المبلغ النقدي المودع بالخزانة لحساب المتهمين – وهو ثلاث ريالات ونصف ضبطت مع "حسب الله" – كما طالب ببيع المصوغات المحجوز عليها، قائلا إن الربط بين صرف التعويض المستحق له، وبين تقديم إعلام شرعي بأسماء ورثة المحكوم عليهم، ليس له ما يبرره؛ إذ إنه لا يعرف لهم ورثة، غير "ريا" التي كانت لها ابنة هي "بديعة" أودعت بالملجأ العباسي، وتوفيت منذ سنتين – أي: في عام ١٩٢٤.

وبعد ستة شهور وفي ١٥ مارس (آذار) ١٩٢٧ وافقت النيابة على أن تباع المصوغات، وأن يتم التنفيذ على تركة المحكوم عليهم بالإعدام، وهي ثمانية قطع، منها قطعتان (لبة وحلق) ملك "ريا" وقطعتان (ساعة يد بها ظرف واحد ذهب وخاتم الذهب المزخرف بالحرفين G.F هو من مصوغات "فردوس".

الثاني: أن أحدًا من ورثة المحكوم عليهم لم يتقدم بحكم قضائي يثبت ملكيته لشيء منها.

وفي ١٩ يناير (كانون الثاني) ١٩٢٨ اكتشفت النيابة، أن هناك حرزين من الملابس، تخصان المتهمين والمجني عليهم في قضية "ريَّا" و"سكينة" الأول صرة كبيرة، والأخرى صغيرة – هي ملابس "فردوس" التي ضبطت في منزل "حسب الله" و"عبد العال" – فأمرت بإرسالها إلى قسم شرطة اللبان للبحث عن أهلية المتوفين وتسلمها إليهم، فإذا لم يعثر عليهم تباع ويورد ثمنها للخزينة.

والغالب أن أحدًا لم يبحث عن "أهلية المتهمين" ففي نفس الأسبوع، أقيم مزاد لبيع هذه الملابس، التي كانت تشمل الفانلات الصوفية الثلاث التي أحضرتهم "أم

فردوس" من منزلها، فضلا عن الفانلة الرابعة التي ضبطت بمنزل "عبد العال"، وبقية ملابسها، وقد بيعت مع غيرها بخمسين قرشًا، في مزاد صوري، اشترك فيه خمسة من تجار الملابس المستعملة في سوق الجملة.

وتم توريد المبلغ إلى خزينة المحكمة ليضاف إلى ثمن المصاغ، الذي أعيد تثمينه، فانخفضت قيمته إلى ثلاثين جنيهًا وثلاثة وستين قرشًا، وهو أقل من نصف الثمن الذي قيمه به شيخ الصيّاغ في يناير (كانون الثاني) ١٩٢١ وإلى النقود التي ضبطت في جيب" حسب الله"، لتصل الجملة إلى أربعة وثلاثين جنيهًا ونصف جنيه..

وعلى امتداد العامين التاليين، استأنف "محمد أحمد رمضان" نضاله للحصول على هذا المبلغ، لكن النيابة اعترضت – أولا على صرفه كله له؛ استنادًا إلى الحكم الصادر لصالحه بالتعويض، لا يشمل مضبوطات كل المتهمين في القضية، ولكنه يقتصر على المتهمين الستة الذين أعدموا، وبالتالي فإنه لا يستحق سوى ثمن المصوغات التي ضبطت لديهم فقط. وهكذا استثنت ثمن ما كان مضبوطًا لدى الصائغ "علي محمد" وأم "أحمد النص" لينخفض المبلغ إلى سبعة عشر جنيهًا وخمسة قروش، ثم طالبته ثانيًا، بدفع رسوم القضية التي قدرت بسبعة عشر جنيهًا، فاستأنف المطالبة بإعفائه من تلك الرسوم؛ استنادًا إلى أنه كان قد حصل على قرار من المحكمة بإعفائه من رسوم قضية التعويض، لفقره.. ولأن خصم الرسوم المطلوبة من المبلغ المستحق له، لا معنى له إلا حصوله على خمسة قروش فقط..

وكان آخر ما كتبه في هذا الصدد، عريضة قدمها للنيابة في ٤ مايو (أيار) ١٩٣١ قال فيها إنه في احتياج شديد إلى المال "وعلى الخصوص في هذه الأيام الضنك التي عمت جميع القطر، خاصة وأنني فقير وذو عائلة، وغير كسوب؛ لكبر سني وضعف بصري".

وأثارت مرارة الكلمات عطف رئيس نيابة الإسكندرية، فأشّر على العريضة بإعفائه من الرسوم، ويبدو أن أحدًا لفت نظره إلى أن الملف يتضمن قرارًا لأحد أسلافه من رؤساء النيابة، برفض طلب الإعفاء، وتحصيل الرسوم، فقام بشطب تأشيرته.

وكانت تلك آخر ورقة في ملف قضية "ريَّا" و"سكينة".

***